



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا  
عليكم يا صابغ  
الرماد

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

# المرآة الوثقى

تأليف كريمة بنت عبد الرحمن  
التي ترجمها كريمة بنت عبد الرحمن

معجم

عامة في اللغة العربية

الجزء ٢-١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# العروه الوثقى

كاتب:

محمد كاظم طباطبائي يزدى

نشرت فى الطباعة:

مؤسسة الاعلمى للمطبوعات

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية



# الفهرس

الفهرس	٥
العروه الوثقى (للسيد البيزى)	١٤١
اشاره	١٤١
المجلد ١	١٤١
اشاره	١٤١
اشاره	١٤٣
باب فى التقليد	١٤٣
١ مسأله [وجوب التقليد أو الاجتهاد]	١٤٣
٢ مسأله الأقوى جواز العمل بالاحتياط	١٤٣
٣ مسأله قد يكون الاحتياط فى الفعل	١٤٣
٤ مسأله الأقوى جواز الاحتياط و لو كان مستلزما للتكرار	١٤٤
٥ مسأله فى مسأله جواز الاحتياط يلزم أن يكون مجتهداً أو مقلداً	١٤٤
٦ مسأله فى الضروريات لا حاجه إلى التقليد	١٤٤
٧ مسأله [فى بطلان عمل العامى]	١٤٤
٨ مسأله التقليد هو الالتزام بالعمل بقول مجتهد معين	١٤٤
٩ مسأله الأقوى جواز البقاء على تقليد الميت	١٤٥
١٠ مسأله إذا عدل عن الميت إلى الحى	١٤٦
١١ مسأله لا يجوز العدول عن الحى إلى الحى	١٤٦
١٢ مسأله يجب تقليد الأعلم مع الإمكان على الأحوط	١٤٦
١٣ مسأله إذا كان هناك مجتهدان متساويان فى الفضيله يتخير بينهما	١٤٦
١٤ مسأله إذا لم يكن للأعلم فتوى فى مسأله	١٤٦
١٥ مسأله إذا قلد مجتهداً كان يجوز البقاء على تقليد	١٤٦
١٦ مسأله عمل الجاهل المقصر الملتفت باطل	١٤٧
١٧ مسأله المراد من الأعلم	١٤٧

- ١٤٨ ..... ١٨ مسأله الأحوط عدم تقليد المفضل
- ١٤٨ ..... ١٩ مسأله لا يجوز تقليد غير المجتهد
- ١٤٨ ..... ٢٠ مسأله يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني
- ١٤٨ ..... ٢١ مسأله إذا كان مجتهدان لا يمكن تحصيل العلم بأعلميه أحدهما
- ١٤٩ ..... ٢٢ مسأله يشترط في المجتهد أمور
- ١٥٠ ..... ٢٣ مسأله العدالة عباره عن ملكه إتيان الواجبات و ترك المحرمات
- ١٥٠ ..... ٢٤ مسأله إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرايط
- ١٥٠ ..... ٢٥ مسأله إذا قلد من لم يكن جامعا
- ١٥١ ..... ٢٦ مسأله إذا قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فمات
- ١٥١ ..... ٢٧ مسأله يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات و شرايطها و موانعها و مقدماتها
- ١٥١ ..... ٢٨ مسأله يجب تعلم مسائل الشك و السهو بالمقدار الذى هو محل الابتلاء غالبا
- ١٥١ ..... ٢٩ مسأله كما يجب التقليد في الواجبات و المحرمات يجب في المستحبات و المكروهات و المباحات
- ١٥١ ..... ٣٠ مسأله إذا علم أن الفعل الفلاني ليس حراما
- ١٥٢ ..... ٣١ مسأله إذا تبدل رأى المجتهد
- ١٥٢ ..... ٣٢ مسأله إذا عدل المجتهد عن الفتوى إلى التوقف و التردد
- ١٥٢ ..... ٣٣ مسأله إذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم
- ١٥٢ ..... ٣٤ مسأله إذا قلد من يقول بحرمه العدول حتى إلى الأعلم
- ١٥٢ ..... ٣٥ مسأله إذا قلد شخصا بتخيل أنه زيد فبان عمرا
- ١٥٢ ..... ٣٦ مسأله [فتوى المجتهد يعلم بأحد أمور]
- ١٥٣ ..... ٣٧ مسأله إذا قلد من ليس له أهليه الفتوى
- ١٥٣ ..... ٣٨ مسأله إن كان الأعلم منحصرا في شخصين و لم يمكن التعيين
- ١٥٣ ..... ٣٩ مسأله إذا شك في موت المجتهد أو في تبدل رأيه
- ١٥٤ ..... ٤٠ مسأله إذا علم أنه كان في عباداته بلا تقليد مده من الزمان
- ١٥٤ ..... ٤١ مسأله إذا علم أن أعماله السابقه كانت مع التقليد لكن لا يعلم أنها كانت عن تقليد صحيح أم لا
- ١٥٤ ..... ٤٢ مسأله إذا قلد مجتهدا ثم شك في أنه جامع للشرايط أم لا
- ١٥٥ ..... ٤٣ مسأله من ليس أهلا للفتوى يحرم عليه الإفتاء

- ٤٤ مسألة يجب في المفتى و القاضى العدالة ----- ١٥٥
- ٤٥ مسألة إذا مضت مده من بلوغه و شك بعد ذلك فى أن أعماله كانت عن تقليد صحيح أم لا ----- ١٥٥
- ٤٦ مسألة [فى وجوب تقليد العامى من الأعلم] ----- ١٥٥
- ٤٧ مسألة إذا كان مجتهدان أحدهما أعلم فى أحكام العبادات و الآخر أعلم فى المعاملات ----- ١٥٦
- ٤٨ مسألة إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ ----- ١٥٦
- ٤٩ مسألة إذا اتفق فى أثناء الصلاة مسألة لا يعلم حكمها ----- ١٥٦
- ٥٠ مسألة [فى وجوب الاحتياط فى أيام الفحص عن الأعلم] ----- ١٥٦
- ٥١ مسألة المأذون و الوكيل عن المجتهد فى التصرف فى الأوقاف أو فى أموال القصر ينعزل بموت المجتهد ----- ١٥٧
- ٥٢ مسألة إذا بقى على تقليد الميت من دون أن يقلد الحى فى هذه المسألة ----- ١٥٧
- ٥٣ مسألة إذا قلد من يكتفى بالمره مثلا فى التسبيحات الأربع ----- ١٥٧
- ٥٤ [فى وجوب عمل الوكيل بمقتضى تقليد الموكل لا تقليد نفسه] ----- ١٥٩
- ٥٥ مسألة [فى بيان وظيفه المكلف فى كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه و مذهب الآخر صحته] ----- ١٥٩
- ٥٦ مسألة فى المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعى ----- ١٦٠
- ٥٧ مسألة حكم الحاكم الجامع للشرايط لا يجوز نقضه ----- ١٦٠
- ٥٨ مسألة إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأى المجتهد فى تلك المسألة ----- ١٦٠
- ٥٩ مسألة إذا تعارض الناقلان فى نقل الفتوى تساقطا ----- ١٦١
- ٦٠ مسألة إذا عرضت مسألة لا يعلم حكمها و لم يكن الأعلم حاضرا ----- ١٦١
- ٦١ مسألة إذا قلد مجتهدا ثم مات فقلد غيره ثم مات ----- ١٦٢
- ٦٢ مسألة يكفى فى تحقق التقليد أخذ الرساله و الالتزام بالعمل بما فيها ----- ١٦٣
- ٦٣ مسألة فى احتياطات الأعلم ----- ١٦٣
- ٦٤ مسألة الاحتياط المذكور فى الرساله ----- ١٦٣
- ٦٥ مسألة [التخير للمكلف فى صورته تساوى المجتهدين] ----- ١٦٣
- ٦٦ مسألة [فى عسر تشخيص موارد الاحتياط على العامى] ----- ١٦٤
- ٦٧ مسألة محل التقليد و مورده هو الأحكام الفرعيه العمليه ----- ١٦٤
- ٦٨ مسألة لا يعتبر الأعلميه فيما أمره راجع إلى المجتهد ----- ١٦٥
- ٦٩ مسألة إذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه إعلام المقلدين أم لا ----- ١٦٥

- ٧٠ مسأله لا يجوز للمقلد إجراء أصاله البراءه أو الطهاره أو الاستصحاب فى الشبهات الحكميه ..... ١٦٦
- ٧١ مسأله المجتهد الغير العادل أو مجهول الحال لا يجوز تقليده ..... ١٦٦
- ٧٢ مسأله الظن بكون فتوى المجتهد كذا لا يكفى فى جواز العمل ..... ١٦٦
- كتاب الطهاره ..... ١٦٦
- فصل فى المياه ..... ١٦٦
- فصل فى المطلق و المضاف ..... ١٦٦
- اشاره ..... ١٦٦
- ١ مسأله الماء المضاف مع عدم ملاقاه النجاسه طاهر ..... ١٦٦
- ٢ مسأله الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه ..... ١٦٧
- ٣ مسأله [المضاف المصعد مضاف] ..... ١٦٧
- ٤ مسأله المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد ..... ١٦٨
- ٥ مسأله إذا شك فى مائع أنه مضاف أو مطلق ..... ١٦٨
- ٦ مسأله المضاف النجس يطهر بالتصعيد ..... ١٦٩
- ٧ مسأله إذا ألقى المضاف النجس فى الكر ..... ١٦٩
- ٨ مسأله إذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط ..... ١٦٩
- ٩ مسأله الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسه ..... ١٧٠
- ١٠ مسأله لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكوره ..... ١٧١
- ١١ مسأله لا يعتبر فى تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه ..... ١٧١
- ١٢ مسأله لا فرق بين زوال الوصف الأصلى للماء أو العارضى ..... ١٧١
- ١٣ مسأله لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس ..... ١٧١
- ١٤ مسأله [فى حكم وقوع النجاسه فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده] ..... ١٧١
- ١٥ مسأله إذا وقعت الميته خارج الماء ..... ١٧٢
- ١٦ مسأله إذا شك فى التغير و عدمه ..... ١٧٢
- ١٧ مسأله إذا وقع فى الماء دم و شىء طاهر أحمر فاحمر ..... ١٧٢
- ١٨ مسأله الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه ..... ١٧٢
- فصل الماء الجارى ..... ١٧٢

- إشاره ..... ١٧٢
- ١ مسأله [فى بيان حكم الجارى على الأرض من غير ماده] ..... ١٧٢
- ٢ مسأله إذا شك فى أن له ماده أم لا ..... ١٧٣
- ٣ مسأله يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده ..... ١٧٣
- ٤ مسأله يعتبر فى الماده الدوام ..... ١٧٣
- ٥ مسأله لو انقطع الاتصال بالماده ..... ١٧٤
- ٦ مسأله الراكذ المتصل بالجارى كالجارى ..... ١٧٤
- ٧ مسأله العيون التى تنبع فى الشتاء مثلا و تنقطع فى الصيف ..... ١٧٤
- ٨ مسأله إذا تغير بعض الجارى بعضه الآخر ..... ١٧٤
- فصل الراكذ بلا ماده إن كان دون الكر ينجس بالملاقاه ..... ١٧٤
- إشاره ..... ١٧٤
- ١ مسأله [فى بيان عدم الفرق فى تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسه أو مورودا] ..... ١٧٥
- ٢ مسأله [فى بيان حد الكر بحسب الوزن و المساحه و المن] ..... ١٧٥
- ٣ مسأله [فى بيان حد الكر بحقه الإسلامبول] ..... ١٧٥
- ٤ مسأله [فى جريان حكم ماء القليل إذا كان الماء أقل من الكر] ..... ١٧٥
- ٥ مسأله إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاه السافل كالعكس ..... ١٧٦
- ٦ مسأله إذا جمذ بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاه ..... ١٧٦
- ٧ مسأله الماء المشكوك كرىته مع عدم العلم بحالته السابقه فى حكم القليل على الأحوط ..... ١٧٦
- ٨ مسأله الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسه و لم يعلم السابق من الملاقاه و الكرىه ..... ١٧٧
- ٩ مسأله إذا وجد نجاسه فى الكر ..... ١٧٧
- ١٠ مسأله إذا حدثت الكرىه و الملاقاه فى آن واحد ..... ١٧٨
- ١١ مسأله إذا كان هناك ماءان أحدهما كر و الآخر قليل ..... ١٧٨
- ١٢ مسأله إذا كان ماءان أحدهما المعين نجس ..... ١٧٨
- ١٣ مسأله إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف ..... ١٧٨
- ١٤ مسأله القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس ..... ١٧٨
- فصل [فى بيان حكم ماء المطر] ..... ١٧٩

إشاره ----- ١٧٩

١ مسألة الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر ----- ١٧٩

٢ مسألة الإناء المتروك بماء نجس ----- ١٧٩

٣ مسألة الأرض النجسه تطهر بوصول المطر إليها ----- ١٧٩

٤ مسألةالحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر ----- ١٨٠

٥ مسألة إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا ----- ١٨٠

٦ مسألةإذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شىء آخر لم ينجس ----- ١٨٠

٧ مسألةإذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر ----- ١٨٠

٨ مسألة إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا ----- ١٨٠

٩ مسألة التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه ----- ١٨١

١٠ مسألة الحصير النجس يطهر بالمطر ----- ١٨١

١١ مسألة الإناء النجس يطهر ----- ١٨١

فصل [في بيان حكم ماء الحمام] ----- ١٨١

فصل [في بيان ماء البئر و أحكامه] ----- ١٨٢

إشاره ----- ١٨٢

١ مسألة [في حكم ماء البئر المتصل بالماده] ----- ١٨٢

٢ مسألة الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال ----- ١٨٣

٣ مسألة لا فرق بين أنحاء الاتصال في حصول التطهير ----- ١٨٣

٤ مسألةالكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر ----- ١٨٣

٥ مسألة الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر ----- ١٨٤

٦ مسألة تثبت نجاسه الماء كغيره بالعلم ----- ١٨٤

٧ مسألة إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البيئه على الطهاره قدمت البيئه ----- ١٨٤

٨ مسألة إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر ----- ١٨٥

٩ مسألة الكريه تثبت بالعلم و البيئه ----- ١٨٤

١٠ مسألة يحرم شرب الماء النجس إلا في الضروره ----- ١٨٤

فصل [في بيان حكم الماء المستعمل في الوضوء و ماء الاستنجا] ----- ١٨٤

إشاره ----- ١٨٦

١ مسألة لا إشكال في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل ..... ١٨٧

٢ مسألة يشترط في طهاره ماء الاستنجاء أمور ..... ١٨٧

٣ مسألة لا يشترط في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد ..... ١٨٨

٤ مسألة إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ..... ١٨٨

٥ مسألة لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسله الأولى و الثانيه ..... ١٨٨

٦ مسألة إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي ..... ١٨٨

٧ مسألة إذا شك في ماء أنه غساله الاستنجاء أو غساله سائر النجاسات ..... ١٨٨

٨ مسألة إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى فيه ..... ١٨٨

٩ مسألة إذا شك في وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط ..... ١٨٨

١٠ مسألة [في جريان سلب الطهاره أو الطهوريه عن الماء المستعمل في الماء القليل دون الكرا] ..... ١٨٩

١١ مسألة المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر ..... ١٩٠

١٢ مسألة تطهر اليد تبعا بعد التطهير فلا حاجه إلى غسلها ..... ١٩٠

١٣ مسألة لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى في طهارته ..... ١٩٠

١٤ مسألة غساله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقث شيئا لا يعتبر فيها التعدد ..... ١٩٠

١٥ مسألة غساله الغسله الاحتياطيه استحبابا ..... ١٩٠

فصل [في حكم الماء المشكوك نجاسته] ..... ١٩٠

إشاره ----- ١٩٠

١ مسألة إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور ..... ١٩١

٢ مسألة لو اشتبه مضاف في محصور ..... ١٩١

٣ مسألة إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه و إضافته ..... ١٩٢

٤ مسألة إذا علم إجمالا أن هذا الماء إما نجس أو مضاف ..... ١٩٣

٥ مسألة لو أريق أحد الإناءين المشتبهين ..... ١٩٣

٦ مسألة ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم عليه بالنجاسه ..... ١٩٣

٧ مسألة إذا انحصر الماء في المشتبهين ..... ١٩٣

٨ مسألة إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر ..... ١٩٤

- ٩ مسألة إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمره ..... ١٩٤
- ١٠ مسألة في المائين المشتبهين إذا توضأ بأحدهما ..... ١٩٤
- ١١ مسألة إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل ..... ١٩٥
- ١٢ مسألة إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبه ..... ١٩٥
- فصل [في حكم سؤر نجس العين و سؤر طاهر العين] ..... ١٩٦
- فصل في النجاسات ..... ١٩٦
- فصل النجاسات اثنتا عشره ..... ١٩٦
- الأول و الثاني البول و الغائط ..... ١٩٦
- اشاره ..... ١٩٦
- ١ مسألة ملاقه الغائط في الباطن لا يوجب النجاسه ..... ١٩٧
- ٢ مسألة لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم ..... ١٩٧
- ٣ مسأله ..... ١٩٨
- ٤ مسأله ..... ١٩٨
- الثالث المنى من كل حيوان له دم سائل ..... ١٩٩
- الرابع الميته من كل ما له دم سائل ..... ١٩٩
- اشاره ..... ١٩٩
- ١ مسألة الأجزاء المبانه من الحي مما تحله الحياه ..... ١٩٩
- ٢ مسألة فأره المسك المبانه من الحي طاهره على الأقوى ..... ٢٠٠
- ٣ مسألة ميته ما لا نفس له طاهره ..... ٢٠١
- ٤ مسألة إذا شك في شىء أنه من أجزاء الحيوان أم لا ..... ٢٠١
- ٥ مسألة المراد من الميته أعم مما مات حتف أنفه أو قتل ..... ٢٠١
- ٦ مسألة ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهاره ..... ٢٠١
- ٧ مسألة ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه ..... ٢٠٢
- ٨ مسألة جلد الميته لا يطهر بالديغ ..... ٢٠٢
- ٩ مسألة السقط قبل ولوج الروح نجس ..... ٢٠٢
- ١٠ مسألة ملاقه الميته بلا رطوبه مسريه ..... ٢٠٢



- ١١ مسأله يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده ----- ٢٠٢
- ١٢ مسأله مجرد خروج الروح يوجب النجاسة ----- ٢٠٢
- ١٣ مسأله المضغه نجسه و كذا المشيمه ----- ٢٠٣
- ١٤ مسأله إذا قطع عضو من الحى ----- ٢٠٣
- ١٥ مسأله الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء ----- ٢٠٣
- ١٦ مسأله إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع معه شىء من اللحم ----- ٢٠٣
- ١٧ مسأله إذا وجد عظما مجردا و شك فى أنه من نجس العين أو من غيره ----- ٢٠٣
- ١٨ مسأله الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس ----- ٢٠٣
- ١٩ مسأله يحرم بيع الميتة. ----- ٢٠٣
- الخماس الدم من كل ما له نفس سائله ----- ٢٠٤
- اشاره ----- ٢٠٤
- ١ مسأله العلقه المستحيله من المنى نجسه ----- ٢٠٤
- ٢ مسأله المتخلف فى الذبيحه و إن كان طاهرا لكنه حرام ----- ٢٠٤
- ٣ مسأله الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس ----- ٢٠٤
- ٤ مسأله الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس ----- ٢٠٤
- ٥ مسأله الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح ----- ٢٠٤
- ٦ مسأله الصيد الذى ذكاته بأله الصيد فى طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال ----- ٢٠٥
- ٧ مسأله الدم المشكوك فى كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهاره ----- ٢٠٥
- ٨ مسأله إذا خرج من الجرح أو الدملى شىء أصفر يشك فى أنه دم أم لا محكوم بالطهاره ----- ٢٠٦
- ٩ مسأله إذا حك جسده فخرجت رطوبه ----- ٢٠٦
- ١٠ مسأله الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر ----- ٢٠٦
- ١١ مسأله الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس ----- ٢٠٦
- ١٢ مسأله إذا غرز إبره أو أدخل سكيننا فى بدنه أو بدن حيوان ----- ٢٠٦
- ١٣ مسأله إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان فى ماء الفم ----- ٢٠٧
- ١٤ مسأله الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن ----- ٢٠٧
- السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان ----- ٢٠٧

- الثامن الكافر بأقسامه حتى المرتد بقسميه و اليهود و النصرى و المجوس ..... ٢٠٨
- اشاره ..... ٢٠٨
- ١ مسأله الأقوى طهاره ولد الزنى من المسلمين ..... ٢٠٩
- ٢ مسأله لا إشكال فى نجاسه الغلاه و الخوارج و النواصب ..... ٢١٠
- ٣ مسأله غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمه و لا سابين لهم طاهرون ..... ٢١٠
- ٤ مسأله من شك فى إسلامه و كفره طاهر ..... ٢١٠
- التاسع الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة ..... ٢١٠
- اشاره ..... ٢١٠
- ١ مسأله ألحق المشهور بالخمر العصير العنبى ..... ٢١٠
- ٢ مسأله إذا صار العصير دبسا ..... ٢١١
- ٣ مسأله يجوز أكل الزبيب و الكشمش ..... ٢١١
- العاشر الفقاع ..... ٢١٢
- اشاره ..... ٢١٢
- ٤ مسأله ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع ..... ٢١٢
- الحادى عشر عرق الجنب من الحرام ..... ٢١٢
- اشاره ..... ٢١٢
- ١ مسأله العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس ..... ٢١٢
- ٢ مسأله إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضا ..... ٢١٣
- ٣ مسأله المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه ..... ٢١٣
- ٤ مسأله الصبى الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال ..... ٢١٣
- الثانى عشر عرق الإبل الجلاله ..... ٢١٣
- اشاره ..... ٢١٣
- ١ مسأله الأحوط الاجتناب عن التعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفأر ..... ٢١٤
- ٢ مسأله كل مشكوك طاهر ..... ٢١٤
- ٣ مسأله الأقوى طهاره غسله الحمام ..... ٢١٤
- ٤ مسأله يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصرى ..... ٢١٤

- ٢١٤ ----- ٥ مسأله فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص
- ٢١٤ ----- فصل طريق ثبوت النجاسه أو التنجس العلم الوجدانى أو البينه العادله
- ٢١٤ ----- اشاره
- ٢١٥ ----- ١ مسأله [عدم اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه]
- ٢١٥ ----- ٢ مسأله العلم الإجمالى كالتفصلى
- ٢١٥ ----- ٣ مسأله لا يعتبر فى البينه حصول الظن بصدقها
- ٢١٥ ----- ٤ مسأله لا يعتبر فى البينه ذكر مستند الشهاده
- ٢١٥ ----- ٥ مسأله إذا لم يشهدا بالنجاسه بل بموجبها كفى
- ٢١٥ ----- ٦ مسأله إذا شهدا بالنجاسه و اختلف مستندهما
- ٢١٦ ----- ٧ مسأله الشهاده بالإجمال كافيه أيضا
- ٢١٧ ----- ٨ مسأله لو شهد أحدهما بنجاسه الشىء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا
- ٢١٧ ----- ٩ مسأله لو قال أحدهما إنه نجس و قال الآخر إنه كان نجسا و الآن طاهر
- ٢١٧ ----- ١٠ مسأله الحكم بالنجاسه إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت
- ٢١٨ ----- ١١ مسأله إذا كان الشىء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما فى نجاسته
- ٢١٨ ----- ١٢ مسأله لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقا أو عادلا
- ٢١٨ ----- ١٣ مسأله فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا إشكال
- ٢١٩ ----- ١٤ مسأله لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال
- ٢١٩ ----- فصل فى كيفية تنجس المتنجسات
- ٢١٩ ----- اشاره
- ٢٢٠ ----- ١ مسأله إذا شك فى رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك فى سرايتها
- ٢٢٠ ----- ٢ مسأله الذباب الواقع على النجس الرطب
- ٢٢١ ----- ٣ مسأله إذا وقع بعر الفأر فى الدهن أو الدبس الجامدين
- ٢٢١ ----- ٤ مسأله إذا لاقت النجاسه جزءا من البدن المتعرق
- ٢٢١ ----- ٥ مسأله إذا وضع إبريق مملوء ماء على الأرض النجسه
- ٢٢١ ----- ٦ مسأله إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم
- ٢٢٢ ----- ٧ مسأله الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه و لا يجب غسله

- ٢٢٢ ..... ٨ مسأله لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس
- ٢٢٢ ..... ٩ مسأله المتنجس لا يتنجس ثانيا و لو بنجاسه أخرى
- ٢٢٢ ..... ١٠ مسأله إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفى فيه غسله مره
- ٢٢٣ ..... ١١ مسأله الأقوى أن المتنجس منجس كالنجس
- ٢٢٣ ..... ١٢ مسأله قد مر أنه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاه تأثره
- ٢٢٤ ..... ١٣ مسأله الملاقاه فى الباطن لا توجب التنجيس
- ٢٢٤ ..... فصل يشترط فى صحه الصلاه واجبه كانت أو مندوبه إزاله النجاسه عن البدن
- ٢٢٤ ..... اشاره
- ٢٢٥ ..... ١ مسأله إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح
- ٢٢٥ ..... فصل فى أحكام المساجد
- ٢٢٥ ..... ٢ مسأله يجب إزاله النجاسه عن المساجد داخلها و سقفيها و سطحها
- ٢٢٥ ..... ٣ مسأله وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفاى
- ٢٢٥ ..... ٤ مسأله إذا رأى نجاسه فى المسجد و قد دخل وقت الصلاه يجب المبادره إلى إزالتها
- ٢٢٥ ..... ٥ مسأله إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا
- ٢٢٨ ..... ٦ مسأله إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا
- ٢٢٨ ..... ٧ مسأله لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز بل وجب
- ٢٢٨ ..... ٨ مسأله إذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره
- ٢٢٨ ..... ٩ مسأله إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع
- ٢٢٩ ..... ١٠ مسأله لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خرابا
- ٢٢٩ ..... ١١ مسأله إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره لا مانع منه
- ٢٢٩ ..... ١٢ مسأله إذا توقف التطهير على بذل مال وجب
- ٢٢٩ ..... ١٣ مسأله إذا تغير عنوان المسجد بأن غضب و جعل دارا أو صار خرابا
- ٢٢٩ ..... ١٤ مسأله إذا رأى الجنب نجاسه فى المسجد
- ٢٣٠ ..... ١٥ مسأله فى جواز تنجيس مساجد اليهود و النصارى إشكال
- ٢٣١ ..... ١٦ مسأله إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفيه أو جدرانها جزء من المسجد
- ٢٣١ ..... ١٧ مسأله إذا علم إجمالا بنجاسه أحد المسجدين

- ٢٣١ ..... ١٨ مسأله لا فرق بين كون المسجد عاما أو خاصا
- ٢٣١ ..... ١٩ مسأله هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة
- ٢٣٣ ..... فصل فى حرمه تنجيس المصحف
- ٢٣٣ ..... ٢١ مسأله يجب إزاله عن ورق المصحف الشريف و خطه
- ٢٣٣ ..... ٢٢ مسأله يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس
- ٢٣٣ ..... ٢٣ مسأله لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر
- ٢٣٣ ..... ٢٤ مسأله يحرم وضع القرآن على العين النجسه
- ٢٣٣ ..... ٢٥ مسأله يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه
- ٢٣٣ ..... ٢٦ مسأله إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات فى بيت الخلاء
- ٢٣٣ ..... ٢٧ مسأله تنجيس مصحف الغير
- ٢٣٤ ..... ٢٨ مسأله وجوب تطهير المصحف كفاي
- ٢٣٤ ..... ٢٩ مسأله إذا كان المصحف للغير
- ٢٣٥ ..... وجوب إزاله النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب
- ٢٣٥ ..... ٣٠ مسأله يجب إزاله النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب
- ٢٣٥ ..... ٣١ مسأله الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه
- ٢٣٥ ..... ٣٢ مسأله كما يحرم الأكل و الشرب للشئ ء النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه
- ٢٣٦ ..... ٣٣ مسأله لا يجوز سقى المسكرات للأطفال
- ٢٣٦ ..... ٣٤ مسأله إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا
- ٢٣٧ ..... ٣٥ مسأله إذا استعار ظرفا أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد
- ٢٣٧ ..... فصل إذا صلى فى النجس
- ٢٣٧ ..... اشاره
- ٢٣٩ ..... ١ مسأله ناسى الحكم تكليفاً أو وضعاً
- ٢٣٩ ..... ٢ مسأله لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه
- ٢٤٠ ..... ٣ مسأله لو علم بنجاسه شئ ء فنسى و لاقاه بالروطبه و صلى
- ٢٤٠ ..... ٤ مسأله إذا انحصر ثوبه فى نجس
- ٢٤١ ..... ٥ مسأله إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما يكرر الصلاه

- ٢٤١ ----- ٦ مسأله إذا كان عنده مع التوبين المشتبهين ثوب طاهر
- ٢٤١ ----- ٧ مسأله إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه
- ٢٤١ ----- ٨ مسأله إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا و لم يكن له من الماء إلا ما يكفى أحدهما
- ٢٤٢ ----- ٩ مسأله إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتهما
- ٢٤٣ ----- ١٠ مسأله إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفى إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث
- ٢٤٣ ----- ١١ مسأله إذا صلى مع النجاسه اضطرارا
- ٢٤٣ ----- ١٢ مسأله إذا اضطر إلى السجود على محل نجس
- ٢٤٣ ----- ١٣ مسأله إذا سجد على الموضع النجس جهلا أو نسيانا
- ٢٤٤ ----- فصل فيما يعفى عنه فى الصلاه
- ٢٤٤ ----- اشاره
- ٢٤٤ ----- الأول دم الجروح و القروح
- ٢٤٤ ----- اشاره
- ٢٤٤ ----- ١ مسأله كما يعفى عن دم الجرح كذا يعفى عن القيح
- ٢٤٤ ----- ٢ مسأله إذا تلوثت يده فى مقام العلاج غسلها و لا عفو
- ٢٤٤ ----- ٣ مسأله يعفى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله
- ٢٤٥ ----- ٤ مسأله لا يعفى عن دم الرعاف
- ٢٤٥ ----- ٥ مسأله يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه
- ٢٤٥ ----- ٦ مسأله إذا شك فى دم أنه من الجروح أو القروح أم لا
- ٢٤٥ ----- ٧ مسأله إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه
- ٢٤٥ ----- الثانى مما يعفى عنه فى الصلاه الدم الأقل من الدرهم
- ٢٤٥ ----- اشاره
- ٢٤٦ ----- ١ مسأله إذا نقشى من أحد طرفى الثوب إلى الآخر فدم واحد
- ٢٤٦ ----- ٢ مسأله الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج
- ٢٤٦ ----- ٣ مسأله إذا علم كون الدم أقل من الدرهم
- ٢٤٧ ----- ٤ مسأله المتنجس بالدم ليس كالدّم فى العفو عنه
- ٢٤٧ ----- ٥ مسأله الدم الأقل إذا أزيل عينه

- ٢٤٧ ..... ٦ مسأله الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل .....
- ٢٤٧ ..... ٧ مسأله الدم الغليظ الذي سعته أقل عفو .....
- ٢٤٧ ..... ٨ مسأله إذا وقعت نجاسه أخرى .....
- ٢٤٧ ..... الثالث مما يعفى عنه ما لا تتم فيه الصلاه من الملابس .....
- ٢٤٨ ..... الرابع المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاه .....
- ٢٤٨ ..... اشاره .....
- ٢٤٨ ..... ١ مسأله الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول .....
- ٢٤٨ ..... الخامس ثوب المربيه للصبى .....
- ٢٤٨ ..... اشاره .....
- ٢٤٩ ..... ١ مسأله إلحاق بدننها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال .....
- ٢٤٩ ..... ٢ مسأله في إلحاق المربى بالمربيه إشكال .....
- ٢٤٩ ..... السادس [يعفى عن كل نجاسه في البدن أو الثوب في حال الاضطرار] .....
- ٢٥٠ ..... فصل في المطهرات .....
- ٢٥٠ ..... و هي أمور .....
- ٢٥٠ ..... أحدها الماء .....
- ٢٥٠ ..... اشاره .....
- ٢٥١ ..... ١ مسأله المدار في التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها .....
- ٢٥١ ..... ٢ مسأله إنما يشترط في التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال .....
- ٢٥٢ ..... ٣ مسأله يجوز استعمال غسله الاستنجاء في التطهير على الأقوى .....
- ٢٥٢ ..... ٤ مسأله يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين .....
- ٢٥٣ ..... ٥ مسأله يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوج الغسل ثلاث مرات في الماء القليل .....
- ٢٥٤ ..... ٦ مسأله يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات .....
- ٢٥٤ ..... ٧ مسأله يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا .....
- ٢٥٤ ..... ٨ مسأله التراب الذي يعفر به يجب أن يكون طاهرا .....
- ٢٥٤ ..... ٩ مسأله إذا كان الإناء ضيقا لا يمكن مسحه بالتراب .....
- ٢٥٥ ..... ١٠ مسأله لا يجري حكم التعفير في غير الظروف .....

- ٢٥٥ ----- ١١ مسأله لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج
- ٢٥٥ ----- ١٢ مسأله يجب تقديم التعفير على الغسلتين
- ٢٥٥ ----- ١٣ مسأله إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث
- ٢٥٥ ----- ١٤ مسأله في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه
- ٢٥٥ ----- ١٥ مسأله إذا شك في متنجس أنه من الظروف
- ٢٥٦ ----- ١٦ مسأله يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال الغساله على المتعارف
- ٢٥٧ ----- ١٧ مسأله لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع
- ٢٥٨ ----- ١٨ مسأله إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن
- ٢٥٨ ----- ١٩ مسأله قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه
- ٢٥٨ ----- ٢٠ مسأله إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما
- ٢٥٩ ----- ٢١ مسأله الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت
- ٢٥٩ ----- ٢٢ مسأله اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره
- ٢٦٠ ----- ٢٣ مسأله الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر
- ٢٦٠ ----- ٢٤ مسأله الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزاً
- ٢٦٠ ----- ٢٥ مسأله إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه
- ٢٦٠ ----- ٢٦ مسأله الأرض الصلبه أو المفروشه بالأجر أو الحجر تطهر بالماء القليل
- ٢٦١ ----- ٢٧ مسأله إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر
- ٢٦٢ ----- ٢٨ مسأله فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات
- ٢٦٢ ----- ٢٩ مسأله الغسله المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شىء منها تعد من الغسلات
- ٢٦٢ ----- ٣٠ مسأله النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير
- ٢٦٢ ----- ٣١ مسأله الذهب المذاب و نحوه من الفلزات
- ٢٦٣ ----- ٣٢ مسأله الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبه يحكم بطهارته
- ٢٦٤ ----- ٣٣ مسأله النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير
- ٢٦٤ ----- ٣٤ مسأله الكوز الذى صنع من طين نجس
- ٢٦٤ ----- ٣٥ مسأله اليد الدسمه إذا تنجست تطهر في الكثير و القليل
- ٢٦٤ ----- ٣٦ مسأله الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها



- ٣٧ مسأله فى تطهير شعر المرأه و لحيه الرجل لا حاجه إلى العصر ----- ٢٦٥
- ٣٨ مسأله إذا غسل ثوبه الممتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين ----- ٢٦٥
- ٣٩ مسأله فى حال إجراء الماء على المحل النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به ----- ٢٦٦
- ٤٠ مسأله إذا أكل طعاماً نجساً فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته ----- ٢٦٧
- ٤١ مسأله آلات التطهير كاليد و الظرف الذى يغسل فيه تطهر بالتبع ----- ٢٦٧
- الثانى من المطهرات الأرض ----- ٢٦٧
- اشاره ----- ٢٦٧
- ١ مسأله إذا سرت النجاسه إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى ----- ٢٧٠
- ٢ مسأله فى طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال ----- ٢٧٠
- ٣ مسأله الظاهر كفايه المسح على الحائط ----- ٢٧١
- ٤ مسأله إذا شك فى طهاره الأرض يبنى على طهارتها ----- ٢٧١
- ٥ مسأله إذا علم وجود عين النجاسه أو الممتنجس لا بد من العلم بزوالها ----- ٢٧١
- ٦ مسأله إذا كان فى الظلمه و لا يدرى أن ما تحت قدمه أرض أو شىء آخر ----- ٢٧١
- ٧ مسأله إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى ----- ٢٧١
- الثالث من المطهرات الشمس ----- ٢٧٢
- اشاره ----- ٢٧٢
- ١ مسأله كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها ----- ٢٧٣
- ٢ مسأله إذا كانت الأرض أو نحوها جافه و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر ----- ٢٧٣
- ٣ مسأله ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات ----- ٢٧٣
- ٤ مسأله الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعته على الأرض هى فى حكمها ----- ٢٧٣
- ٥ مسأله يشترط فى التطهير بالشمس زوال عين النجاسه ----- ٢٧٤
- ٦ مسأله إذا شك فى رطوبه الأرض حين الإشراق ----- ٢٧٤
- ٧ مسأله الحصى يطهر بإشراق الشمس ----- ٢٧٤
- الرابع الاستحاله ----- ٢٧٥
- الخامس الانقلاب ----- ٢٧٦
- اشاره ----- ٢٧٦

- ٢٧٧ ..... ١ مسأله العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلا لم يطهر
- ٢٧٧ ..... ٢ مسأله إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر
- ٢٧٧ ..... ٣ مسأله بخار البول أو الماء المتنجس طاهر
- ٢٧٧ ..... ٤ مسأله إذا وقعت قطره خمر في حب خل
- ٢٧٨ ..... ٥ مسأله الانقلاب غير الاستحاله
- ٢٧٨ ..... ٦ مسأله إذا تنجس العصير بالخمر ثم انقلب خمرا
- ٢٧٨ ..... ٧ مسأله تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحاله
- ٢٧٩ ..... ٨ مسأله إذا شك في الانقلاب
- ٢٧٩ ..... السادس ذهاب الثلاثين في العصير العنبي
- ٢٧٩ ..... اشاره
- ٢٨٠ ..... ١ مسأله بناء على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطره بعد الغليان
- ٢٨١ ..... ٢ مسأله إذا كان في الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر واستهلك لا ينجس
- ٢٨١ ..... ٣ مسأله إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه
- ٢٨٢ ..... ٤ مسأله إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس
- ٢٨٢ ..... ٥ مسأله العصير التمرى أو الزبيبي لا يحرم
- ٢٨٢ ..... ٦ مسأله إذا شك في الغليان
- ٢٨٢ ..... ٧ مسأله إذا شك في أنه حصرم أو عنب
- ٢٨٢ ..... ٨ مسأله لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب
- ٢٨٣ ..... ٩ مسأله إذا زالت حموضه الخل العنبي
- ٢٨٣ ..... ١٠ مسأله السيلان
- ٢٨٣ ..... السابع الانتقال
- ٢٨٣ ..... اشاره
- ٢٨٣ ..... ١ مسأله إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله
- ٢٨٤ ..... الثامن الإسلام
- ٢٨٤ ..... اشاره
- ٢٨٤ ..... ١ مسأله لا فرق في الكافر بين الأصلي والمرتد الملى

- ٢٨٥ ..... ٢ مسأله يكفى فى الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين
- ٢٨٥ ..... ٣ مسأله الأقوى قبول إسلام الصبى المميز
- ٢٨٥ ..... ٤ مسأله لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه
- ٢٨٥ ..... التاسع التبعيه
- ٢٨٧ ..... العاشر من المطهرات زوال عين النجاسه أو المتنجس
- ٢٨٧ ..... اشاره
- ٢٨٨ ..... ١ مسأله إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر
- ٢٨٩ ..... ٢ مسأله مطبق الشفتين من الباطن
- ٢٨٩ ..... الحادى عشر استبراء الحيوان الجلال
- ٢٨٩ ..... الثانى عشر حجر الاستنجاء
- ٢٨٩ ..... الرابع عشر نزع المقادير المنصوصه
- ٢٩٠ ..... الخامس عشر تيمم الميت
- ٢٩٠ ..... السابع عشر زوال التغيير فى الجارى و البئر
- ٢٩٠ ..... الثامن عشر غيبه المسلم
- ٢٩٠ ..... اشاره
- ٢٩١ ..... ١ مسأله ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف
- ٢٩٢ ..... ٢ مسأله يجوز استعمال جلد الحيوان
- ٢٩٢ ..... ٣ مسأله ما يؤخذ من الجلود من أيدى المسلمين
- ٢٩٢ ..... ٤ مسأله ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التى لا يؤكل لحمها قابل للتذكيه
- ٢٩٢ ..... ٥ مسأله يستحب غسل الملاقى فى جملة
- ٢٩٣ ..... فصل إذا علم نجاسه شىء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره
- ٢٩٣ ..... اشاره
- ٢٩٤ ..... ١ مسأله إذا تعارض البيئتان أو إخبار صاحبى اليد فى التطهير و عدمه تساقطا
- ٢٩٥ ..... ٢ مسأله
- ٢٩٥ ..... ٣ مسأله إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره فى أنه هل أزال العين أم لا
- ٢٩٦ ..... ٤ مسأله إذا علم بنجاسه شىء و شك فى أن لها عينا أم لا

- ٢٩٦----- ٥ مسأله الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف
- ٢٩٦----- فى حكم الأوانى
- ٢٩٦----- ١ مسأله لا يجوز استعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين أو الميته
- ٢٩٨----- ٢ مسأله أوانى المشركين و سائر الكفار محكوماه بالطهاره
- ٢٩٨----- ٣ مسأله يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها
- ٢٩٩----- ٤ مسأله يحرم استعمال أوانى الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل
- ٢٩٩----- ٥ مسأله الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله
- ٣٠٠----- ٦ مسأله لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما
- ٣٠٠----- ٧ مسأله لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما
- ٣٠٠----- ٨ مسأله يحرم ما كان ممتزجا منهما
- ٣٠٠----- ٩ مسأله لا بأس بغير الأوانى إذا كان من أحدهما
- ٣٠٠----- ١٠ مسأله الظاهر أن المراد من الأوانى ما يكون من قبيل الكأس و الكوز
- ٣٠١----- ١١ مسأله لا فرق فى حرمه الأكل و الشرب من أنه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منها
- ٣٠٢----- ١٢ مسأله
- ٣٠٣----- ١٣ مسأله إذا كان المأكول أو المشروب فى أنيه من أحدهما ففرغه فى ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به
- ٣٠٣----- ١٤ مسأله إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل فى إحدى الآيتين
- ٣٠٥----- ١٥ مسأله لا فرق فى الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الردى
- ٣٠٥----- ١٦ مسأله إذا توضع أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة
- ٣٠٥----- ١٧ مسأله الأوانى من غير الجنسين لا مانع منها
- ٣٠٥----- ١٨ مسأله الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس بما صنع منه
- ٣٠٦----- ١٩ مسأله إذا اضطر إلى استعمال أوانى الذهب أو الفضة فى الأكل و الشرب و غيرهما جاز
- ٣٠٦----- ٢٠ مسأله
- ٣٠٦----- ٢١ مسأله يحرم إجاره نفسه لصوغ الأوانى من أحدهما
- ٣٠٦----- ٢٢ مسأله يجب على صاحبهما كسرهما
- ٣٠٦----- ٢٣ مسأله إذا شك فى أنه من أحدهما أم لا
- ٣٠٧----- فصل فى أحكام التخلّى

- ١ مسأله يجب فى حال التخلى بل فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم ----- ٣٠٧
- ٢ مسأله لا فرق فى الحرمة بين عوره المسلم و الكافر ----- ٣٠٧
- ٣ مسأله المراد من الناظر المحترم ----- ٣٠٧
- ٤ مسأله لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه أو محلله أو فى العده ----- ٣٠٨
- ٥ مسأله لا يجب ستر الفخذين و لا الأليتين و لا الشعر النبات أطراف العوره ----- ٣٠٨
- ٦ مسأله لا فرق بين أفراد الساتر فيجوز بكل ما يستر ----- ٣٠٨
- ٧ مسأله لا يجب الستر فى الظلمه المانع عن الرؤيه ----- ٣٠٨
- ٨ مسأله لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه ----- ٣٠٨
- ٩ مسأله لا يجوز الوقوف فى مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير ----- ٣٠٨
- ١٠ مسأله لو شك فى وجود الناظر أو كونه محترماً ----- ٣٠٨
- ١١ مسأله لو رأى عوره مكشوفه ----- ٣٠٩
- ١٢ مسأله لا يجوز للرجل و الأنثى النظر إلى دبر الخنثى ----- ٣١٠
- ١٣ مسأله لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير ----- ٣١١
- ١٤ مسأله يحرم فى حال التخلى استقبال القبله و استدبارها بمقاديم بدنه ----- ٣١١
- ١٥ مسأله الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستديراً ----- ٣١٢
- ١٦ مسأله يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين ----- ٣١٣
- ١٨ مسأله عند اشتباه القبله بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف ----- ٣١٣
- ١٩ مسأله إذا علم بقاء شىء من البول فى المجرى يخرج بالاستبراء ----- ٣١٤
- ٢٠ مسأله يحرم التخلى فى ملك الغير من غير إذنه ----- ٣١٤
- ٢١ مسأله المراد بمقاديم البدن ----- ٣١٥
- ٢٢ مسأله لا يجوز التخلى فى مثل المدارس ----- ٣١٥
- فصل فى الاستنجاء ----- ٣١٦
- إشاره ----- ٣١٦
- ١ مسأله لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث ----- ٣١٨
- ٢ مسأله فى الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه فى المحل يشكل الحكم بالطهاره ----- ٣١٨
- ٣ مسأله فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبه مسريه ----- ٣١٨

- ٣١٨ ----- ٤ مسأله إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم
- ٣١٨ ----- ٥ مسأله إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا
- ٣١٩ ----- ٦ مسأله لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء
- ٣١٩ ----- ٧ مسأله إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى
- ٣١٩ ----- ٨ مسأله يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً
- ٣٢٠ ----- فصل في الاستبراء
- ٣٢٠ ----- اشاره
- ٣٢١ ----- ١ مسأله من قطع ذكره
- ٣٢١ ----- ٢ مسأله مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهه بالنجاسه و الناقضيه
- ٣٢١ ----- ٣ مسأله لا يلزم المباشره في الاستبراء
- ٣٢١ ----- ٤ مسأله إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر في كونها بولا أو غيره
- ٣٢١ ----- ٥ مسأله إذا شك في الاستبراء يبني على عدمه
- ٣٢١ ----- ٦ مسأله إذا شك من لم يستبرء في خروج الرطوبه و عدمه بني على عدمه
- ٣٢٢ ----- ٧ مسأله إذا علم أن الخارج منه مذى
- ٣٢٢ ----- ٨ مسأله إذا بال و لم يستبرء ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول
- ٣٢٣ ----- فصل في مستحبات التخلي و مكروهاته
- ٣٢٣ ----- اشاره
- ٣٢٨ ----- ١ مسأله يكره حبس البول أو الغائط
- ٣٢٨ ----- ٢ مسأله يستحب البول حين إرادته الصلاه و عند النوم و قبل الجماع و.
- ٣٢٨ ----- ٣ مسأله إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء
- ٣٢٩ ----- فصل في الوضوء و أحكامه و شرائطه
- ٣٢٩ ----- فصل في موجبات الوضوء و نواقضه
- ٣٢٩ ----- اشاره
- ٣٣٠ ----- ١ مسأله إذا شك في طرو أحد النواقض بني على العدم
- ٣٣٠ ----- ٢ مسأله إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط
- ٣٣٠ ----- ٣ مسأله القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض

- ٣٣١ ----- ٤ مسألة ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى و الودى
- ٣٣١ ----- فصل فى غايات الوضوء الواجبه و غير الواجبه
- ٣٣١ ----- اشاره
- ٣٣٣ ----- ١ مسأله إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوءاً رافعا للحدث
- ٣٣٣ ----- ٢ مسأله وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام.
- ٣٣٥ ----- ٣ مسأله لا فرق فى حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن
- ٣٣٥ ----- ٤ مسأله لا فرق بين المس ابتداء أو استدماه
- ٣٣٥ ----- ٥ مسأله المس الماحى للخط أيضا حرام
- ٣٣٥ ----- ٦ مسأله لا فرق بين أنواع الخطوط
- ٣٣٥ ----- ٧ مسأله لا فرق فى القرآن بين الآيه و الكلمه
- ٣٣٦ ----- ٨ مسأله لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب
- ٣٣٦ ----- ٩ مسأله فى الكلمات المشتركه بين القرآن و غيره
- ٣٣٦ ----- ١٠ مسأله لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض و الجدار و الثوب
- ٣٣٦ ----- ١١ مسأله إذا كتب على الكاغذ بلا مداد
- ٣٣٧ ----- ١٢ مسأله لا يحرم المس من وراء الشيشه
- ٣٣٧ ----- ١٣ مسأله فى مس المسافه الخاليه التى يحيط بها الحرف
- ٣٣٧ ----- ١٤ مسأله فى جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال
- ٣٣٧ ----- ١٥ مسأله لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس
- ٣٣٨ ----- ١٦ مسأله لا يحرم على المحدث مس غير الخط
- ٣٣٨ ----- ١٧ مسأله ترجمه القرآن ليست منه بأى لغه كانت
- ٣٣٨ ----- ١٨ مسأله لا يجوز وضع الشئ النجس على القرآن
- ٣٣٨ ----- فصل فى الوضوءات المستحبه
- ٣٣٨ ----- ١ مسأله الأقوى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا فى نفسه
- ٣٣٩ ----- ٢ مسأله الوضوء المستحب أقسام.
- ٣٤٢ ----- ٣ مسأله لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التى توضح لأجلها
- ٣٤٢ ----- ٤ مسأله لا يجب فى الوضوء قصد موجه

- ٣٤٢ ..... ٥ مسأله يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعدده
- ٣٤٣ ..... ٦ مسأله إذا كان للوضوء الواجب غايات متعدده
- ٣٤٤ ..... فصل فى بعض مستحبات الوضوء
- ٣٤٤ ..... الأول أن يكون بمد
- ٣٤٥ ..... الثانى الاستياك بأى شىء كان و لو بالإصبع
- ٣٤٥ ..... الثالث [وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين]
- ٣٤٥ ..... الرابع غسل اليدين قبل الاغتراق
- ٣٤٥ ..... الخامس المضمضه و الاستنشاق كل منهما ثلاث مرات بثلاث أكف
- ٣٤٥ ..... السادس التسميه عند وضع اليد فى الماء أو صبه على اليد
- ٣٤٥ ..... السابع الاغتراق باليمينى
- ٣٤٥ ..... الثامن قراءه الأدعيه المأثوره
- ٣٤٦ ..... التاسع غسل كل من الوجه
- ٣٤٧ ..... العاشر أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه فى الغسله الأولى
- ٣٤٧ ..... الحادى عشر أن يصب الماء على أعلى كل عضو
- ٣٤٧ ..... الرابع عشر أن يكون حاضر القلب
- ٣٤٧ ..... الخامس عشر أن يقرأ القدر
- ٣٤٧ ..... السادس عشر أن يقرأ آيه الكرسى
- ٣٤٧ ..... السابع عشر أن يفتح عينه
- ٣٤٧ ..... فصل فى مكروهاته
- ٣٤٧ ..... الأول الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه
- ٣٤٩ ..... الثانى
- ٣٤٩ ..... الثالث
- ٣٤٩ ..... الرابع الوضوء من الآتيه المفضضه - أو المذهبه
- ٣٤٩ ..... الخامس الوضوء بالمياه المكروهه
- ٣٥٠ ..... فصل فى أفعال الوضوء
- ٣٥٠ ..... الأول غسل الوجه



- ٣٥٠ ..... اشارة
- ٣٥١ ..... ٢٠٣ مسأله يجب إدخال شىء من أطراف الحد من باب المقدمه
- ٣٥١ ..... ٢ مسأله الشعر الخارج عن الحد
- ٣٥١ ..... ٣ مسأله إن كانت للمرأة لحيه
- ٣٥١ ..... ٤ مسأله لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم
- ٣٥١ ..... ٥ مسأله فيما أحاط به الشعر
- ٣٥١ ..... ٦ مسأله الشعور الرقاق
- ٣٥١ ..... ٧ مسأله إذا شك فى أن الشعر محيط أم لا
- ٣٥١ ..... ٨ مسأله إذا بقى مما فى الحد ما لم يغسل
- ٣٥٢ ..... ٩ مسأله إذا تيقن وجود ما يشك فى مانعيته
- ٣٥٣ ..... ١٠ مسأله الثقبه فى الأنف موضع الحلقه أو الخزامه لا يجب غسل باطنها
- ٣٥٣ ..... الثانى غسل اليدين
- ٣٥٣ ..... اشارة
- ٣٥٣ ..... ١١ مسأله إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضا
- ٣٥٤ ..... ١٢ مسأله الوسخ تحت الأظفار
- ٣٥٤ ..... ١٣ مسأله ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين
- ٣٥٤ ..... ١٤ مسأله إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع
- ٣٥٤ ..... ١٥ مسأله الشقوق التى تحدث على ظهر الكف من جهه البرد
- ٣٥٥ ..... ١٦ مسأله ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق
- ٣٥٥ ..... ١٧ مسأله ما ينجمد على الجرح عند البرء
- ٣٥٥ ..... ١٨ مسأله الوسخ على البشره إن لم يكن جرما مرتيا لا يجب إزالته
- ٣٥٥ ..... ١٩ مسأله الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل
- ٣٥٥ ..... ٢٠ مسأله إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها
- ٣٥٦ ..... ٢١ مسأله يصح الوضوء بالارتماس
- ٣٥٦ ..... ٢٢ مسأله يجوز الوضوء بماء المطر
- ٣٥٧ ..... ٢٣ مسأله إذا شك فى شىء أنه من الظاهر

- الثالث مسح الرأس بما بقى من البله فى اليد ..... ٣٥٧
- اشاره ..... ٣٥٧
- ٢٤ مسأله فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولاً ..... ٣٥٨
- الرابع مسح الرجلين ..... ٣٥٨
- اشاره ..... ٣٥٨
- ٢٥ مسأله لا إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء ..... ٣٦٠
- ٢٦ مسأله يشترط فى المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح ..... ٣٦١
- ٢٧ مسأله إذا كان على الماسح حاجب ..... ٣٦١
- ٢٨ مسأله إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزى المسح بظاهرها ..... ٣٦١
- ٢٩ مسأله إذا كانت الرطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها ..... ٣٦٢
- ٣٠ مسأله يشترط فى المسح إمرار الماسح على الممسوح ..... ٣٦٢
- ٣١ مسأله لو لم يمكن حفظ الرطوبه فى الماسح من جهه الحر فى الهواء ..... ٣٦٢
- ٣٢ مسأله لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع ..... ٣٦٢
- ٣٣ مسأله يجوز المسح على الحائل ..... ٣٦٣
- ٣٤ مسأله ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه ..... ٣٦٣
- ٣٥ مسأله إنما يجوز المسح على الحائل فى الضرورات ما عدا التقيه ..... ٣٦٣
- ٣٦ مسأله لو ترك التقيه فى مقام وجوبها ..... ٣٦٤
- ٣٧ مسأله إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل ..... ٣٦٤
- ٣٨ مسأله لا فرق فى جواز المسح على الحائل فى حال الضروره ..... ٣٦٥
- ٣٩ مسأله إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر ..... ٣٦٥
- ٤٠ مسأله إذا أمكنت التقيه بغسل الرجل فالأحوط تعينه ..... ٣٦٥
- ٤١ مسأله إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيه أو ضروره ..... ٣٦٥
- ٤٢ مسأله إذا عمل فى مقام التقيه بخلاف مذهب من يتقيه ..... ٣٦٦
- ٤٣ مسأله يجوز فى كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات ..... ٣٦٧
- ٤٤ مسأله يجب الابتداء فى الغسل بالأعلى ..... ٣٦٧
- ٤٥ مسأله الإسراف فى ماء الوضوء مكروه ..... ٣٦٧

- ٣٦٧ ----- ٤٦ مسأله يجوز الوضوء برمس الأعضاء .....
- ٣٦٧ ----- ٤٧ مسأله يشكل صحه وضوء الوسواسى إذا زاد فى غسل اليسرى من اليمين فى الماء .....
- ٣٦٧ ----- ٤٨ مسأله فى غير الوسواسى إذا بالغ فى إمرار يده على اليسرى .....
- ٣٦٧ ----- ٤٩ مسأله يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين .....
- ٣٦٨ ----- فصل فى شرائط الوضوء .....
- ٣٦٨ ----- الأول إطلاق الماء .....
- ٣٦٨ ----- الثانى طهارته و كذا طهاره مواضع الوضوء .....
- ٣٦٨ ----- اشاره .....
- ٣٦٨ ----- ١ مسأله لا بأس بالتوضى بماء القليان .....
- ٣٦٨ ----- ٢ مسأله لا يضر فى صحه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهره .....
- ٣٦٩ ----- ٣ مسأله إذا كان فى بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء .....
- ٣٦٩ ----- الثالث أن لا يكون على المحل حائل .....
- ٣٦٩ ----- الرابع أن يكون الماء و ظرفه .....
- ٣٦٩ ----- اشاره .....
- ٣٧١ ----- ٤ مسأله لا فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صوره العلم و العمد و الجهل أو النسيان .....
- ٣٧٢ ----- ٥ مسأله إذا التفت إلى الغصبيه فى أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه .....
- ٣٧٣ ----- ٦ مسأله مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف .....
- ٣٧٣ ----- ٧ مسأله يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار .....
- ٣٧٤ ----- ٨ مسأله الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها .....
- ٣٧٥ ----- ٩ مسأله إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكه لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق .....
- ٣٧٥ ----- ١٠ مسأله إذا غير مجرى نهر من غير إذن مالكه .....
- ٣٧٥ ----- ١١ مسأله إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه .....
- ٣٧٦ ----- ١٢ مسأله إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحا .....
- ٣٧٦ ----- ١٣ مسأله الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غضيبا مشكل .....
- ٣٧٦ ----- ١٤ مسأله إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شىء مغصوب .....
- ٣٧٧ ----- ١٥ مسأله الوضوء تحت الخيمه المغصوبه إن عد تصرفا فيها .....

- ٣٧٧ ----- ١٦ مسأله إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح
- ٣٧٧ ----- ١٧ مسأله إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر فى ملك الغير
- ٣٧٨ ----- ١٨ مسأله إذا دخل المكان الغصبى غفله
- ٣٧٨ ----- ١٩ مسأله إذا وقع قليل من الماء المغصوب فى حوض مباح
- ٣٧٨ ----- الشرط الخامس أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أوانى الذهب أو الفضة
- ٣٧٨ ----- اشاره
- ٣٨٠ ----- ٢٠ مسأله إذا توضأ من آنيه باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة
- ٣٨٠ ----- الشرط السادس أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً فى رفع الخبث
- ٣٨١ ----- السابع أن لا يكون مانع من استعمال الماء
- ٣٨٢ ----- الثامن أن يكون الوقت واسعاً للوضوء و الصلاة
- ٣٨٢ ----- اشاره
- ٣٨٢ ----- ٢١ مسأله فى صورته كون استعمال الماء مضراً
- ٣٨٣ ----- التاسع المباشره فى أفعال الوضوء
- ٣٨٣ ----- اشاره
- ٣٨٣ ----- ٢٢ مسأله إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه
- ٣٨٣ ----- ٢٣ مسأله إذا لم يتمكن من المباشره جاز أن يستناب بل وجب
- ٣٨٤ ----- العاشر الترتيب
- ٣٨٤ ----- الحادى عشر الموالاه
- ٣٨٤ ----- اشاره
- ٣٨٥ ----- ٢٤ مسأله إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها
- ٣٨٥ ----- ٢٥ مسأله إذا مشى بعد الغسلات خطوات
- ٣٨٥ ----- ٢٦ مسأله إذا ترك الموالاه نسياناً بطل وضوؤه
- ٣٨٥ ----- ٢٧ مسأله إذا جف الوجه
- ٣٨٦ ----- الثانى عشر النيه
- ٣٨٦ ----- اشاره
- ٣٨٧ ----- ٢٨ مسأله لا يجب فى الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى

- الثالث عشر الخلوص ..... ٣٨٨
- إشاره ..... ٣٨٨
- ٢٩ مسأله الرياء بعد العمل ..... ٣٩٠
- ٣٠ مسأله إذا توضأت المرأه فى مكان يراها الأجنبى ..... ٣٩٠
- ٣١ مسأله لا إشكال فى إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء ..... ٣٩١
- ٣٢ مسأله إذا شرع فى الوضوء قبل دخول الوقت ..... ٣٩٣
- ٣٣ مسأله إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء ..... ٣٩٤
- ٣٤ مسأله إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزى ..... ٣٩٤
- ٣٥ مسأله إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه ..... ٣٩٥
- ٣٦ مسأله إذا نهى المولى عبده عن الوضوء فى سعه الوقت ..... ٣٩٥
- ٣٧ مسأله إذا شك فى الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء ..... ٣٩٦
- ٣٨ مسأله من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسى و صلى ..... ٣٩٧
- ٣٩ مسأله إذا كان متوضئاً و توضأ للتجديد و صلى ..... ٣٩٨
- ٤٠ مسأله إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما ..... ٣٩٨
- ٤١ مسأله إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاه ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما ..... ٣٩٨
- ٤٢ مسأله إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما ..... ٣٩٩
- ٤٣ مسأله إذا كان متوضئاً و حدث منه بعده صلاه و حدث ..... ٣٩٩
- ٤٤ مسأله إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزء منه ..... ٤٠٠
- ٤٥ مسأله إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء ..... ٤٠٠
- ٤٦ مسأله لا اعتبار بشك كثير الشك ..... ٤٠١
- ٤٧ مسأله التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه فى الاعتناء بالشك ..... ٤٠١
- ٤٨ مسأله إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل ..... ٤٠١
- ٤٩ مسأله إذا تيقن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله ..... ٤٠١
- ٥٠ مسأله إذا شك فى وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو فى الأثناء وجب الفحص ..... ٤٠٢
- ٥١ مسأله إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه ..... ٤٠٣
- ٥٢ مسأله إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ و شك بعده ..... ٤٠٣

- ٤٠٣ ..... ٥٣ مسأله إذا شك بعد الصلاه فى الوضوء لها و عدمه
- ٤٠٤ ..... ٥٤ مسأله إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءا أو شرطا أو أوجد مانعا
- ٤٠٤ ..... ٥٥ مسأله إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى
- ٤٠٤ ..... فصل فى أحكام الجبائر
- ٤٠٤ ..... اشاره
- ٤٠٨ ..... ١ مسأله إذا كانت الجبيرة فى موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشرة
- ٤٠٨ ..... ٢ مسأله إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء
- ٤٠٨ ..... ٣ مسأله إذا كانت الجبيرة فى الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل المحل
- ٤٠٩ ..... ٤ مسأله إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت فى موضع المسح بتمامه
- ٤٠٩ ..... ٥ مسأله إذا كان فى عضو واحد جبائر متعددة
- ٤٠٩ ..... ٦ مسأله إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة
- ٤٠٩ ..... ٧ مسأله فى الجرح المكشوف
- ٤١٠ ..... ٨ مسأله إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف
- ٤١٠ ..... ٩ مسأله إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر
- ٤١٠ ..... ١٠ مسأله إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء
- ٤١٠ ..... ١١ مسأله فى الرمد يتعين التيمم
- ٤١١ ..... ١٢ مسأله محل الفصد داخل فى الجروح
- ٤١١ ..... ١٣ مسأله لا فرق فى حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره
- ٤١١ ..... ١٤ مسأله إذا كان شىء لاصقا ببعض مواضع الوضوء
- ٤١١ ..... ١٥ مسأله إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا
- ٤١٢ ..... ١٦ مسأله إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا
- ٤١٢ ..... ١٧ مسأله لا يشترط فى الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاه فيه
- ٤١٣ ..... ١٨ مسأله ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيرة
- ٤١٣ ..... ١٩ مسأله إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل
- ٤١٣ ..... ٢٠ مسأله الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشىء الواحد
- ٤١٤ ..... ٢١ مسأله قد عرفت أنه يكفى فى الغسل أقله

- ٢٢ مسأله إذا كان على الجبيره دسومه ----- ٤١٤
- ٢٣ مسأله إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره ----- ٤١٤
- ٢٤ مسأله لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف ----- ٤١٥
- ٢٥ مسأله الوضوء مع الجبيره رافع للحدث ----- ٤١٥
- ٢٦ مسأله الفرق بين الجبيره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه ----- ٤١٥
- ٢٧ مسأله لا فرق في أحكام الجبيره ----- ٤١٦
- ٢٨ مسأله حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبه و مندوبه ----- ٤١٦
- ٢٩ مسأله إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء ----- ٤١٧
- ٣٠ مسأله في جواز استيجار صاحب الجبيره إشكال ----- ٤١٧
- ٣١ مسأله إذا ارتفع عذر صاحب الجبيره لا يجب إعادة الصلوات ----- ٤١٨
- ٣٢ مسأله يجوز لصاحب الجبيره الصلاه أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره ----- ٤١٩
- ٣٣ مسأله إذا اعتقد الضرر في غسل البشره فعمل بالجبيره ثم تبين عدم الضرر في الواقع ----- ٤١٩
- ٣٤ مسأله في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم ----- ٤٢٠
- فصل في حكم دائم الحدث ----- ٤٢٠
- اشاره ----- ٤٢٠
- ١ مسأله يجب عليه المبادره إلى الصلاه بعد الوضوء ----- ٤٢٢
- ٢ مسأله لا يجب على المسلوس و المبطون أن يتوضئا لقضاء التشهد و السجده المنسيين ----- ٤٢٢
- ٣ مسأله يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه ----- ٤٢٣
- ٤ مسأله في لزوم معالجه السلس و البطن إشكال ----- ٤٢٣
- ٥ مسأله في جواز مس كتابه القرآن للمسلس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال ----- ٤٢٣
- ٦ مسأله مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر ----- ٤٢٤
- ٧ مسأله إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه ----- ٤٢٤
- ٨ مسأله ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه ----- ٤٢٤
- ٩ مسأله من أفراد دائم الحدث المستحاضه ----- ٤٢٤
- ١٠ مسأله لا يجب على المسلس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات ----- ٤٢٤
- ١١ مسأله من نذر أن يكون على الوضوء دائما إذا صار مسلوسا أو مبطونا ----- ٤٢٤

- فصل فى الأغمسال ..... ٤٢٥
- و الواجب منها سبعة ..... ٤٢٥
- اشاره ..... ٤٢٥
- ١ مسأله النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور على وجوه. .... ٤٢٥
- فصل فى غسل الجنابه ..... ٤٢٦
- و هى تحصل بأمرين ..... ٤٢٦
- الأول خروج المنى و لو فى حال النوم أو الاضطرار ..... ٤٢٦
- الثانى الجماع ..... ٤٢٧
- اشاره ..... ٤٢٧
- ١ مسأله إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده ..... ٤٢٩
- ٢ مسأله إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما و جب عليه الغسل ..... ٤٢٩
- ٣ مسأله فى الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما ..... ٤٢٩
- ٤ مسأله إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر ..... ٤٣٠
- ٥ مسأله إذا خرج المنى بصوره الدم و جب الغسل أيضا ..... ٤٣١
- ٦ مسأله المرأه تحتلم كالرجل ..... ٤٣٢
- ٧ مسأله إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل ..... ٤٣٢
- ٨ مسأله يجوز للشخص إجناب نفسه ..... ٤٣٢
- ٩ مسأله إذا شك فى أنه هل حصل الدخول أم لا ..... ٤٣٣
- ١٠ مسأله لا فرق فى كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا بوصله أو غيرها ..... ٤٣٣
- ١١ مسأله فى الموارد التى يكون الاحتياط فى الجمع بين الغسل و الوضوء ..... ٤٣٣
- فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه ..... ٤٣٣
- اشاره ..... ٤٣٣
- الأول الصلاه واجبه أو مستحبه أداء و قضاء ..... ٤٣٣
- الثانى الطواف الواجب دون المندوب ..... ٤٣٣
- الثالث صوم شهر رمضان و قضاؤه ..... ٤٣٤
- فصل فيما يحرم على الجنب ..... ٤٣٤



- ٤٣٤ ..... اشارة
- ٤٣٤ ..... الأول مس خط المصحف
- ٤٣٤ ..... الثاني دخول مسجد الحرام و مسجد النبي ص
- ٤٣٤ ..... الثالث المكث في سائر المساجد
- ٤٣٥ ..... الرابع الدخول في المساجد بقصد وضع شيء فيها بل مطلق الوضع فيها
- ٤٣٥ ..... اشارة
- ٤٣٦ ..... ١ مسأله من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما
- ٤٣٦ ..... ٢ مسأله لا فرق في حرمه دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب
- ٤٣٧ ..... ٣ مسأله إذا عين الشخص في بيته مكانا للصلاه
- ٤٣٧ ..... ٤ مسأله كل ما شك في كونه جزء من المسجد
- ٤٣٧ ..... ٥ مسأله الجنب إذا قرأ دعاء كميل
- ٤٣٨ ..... ٦ مسأله الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد
- ٤٣٨ ..... ٧ مسأله لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته
- ٤٤٠ ..... ٨ مسأله إذا كان جنبا و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم
- ٤٤١ ..... ٩ مسأله إذا علم إجمالا جنابه أحد الشخصين
- ٤٤١ ..... ١٠ مسأله مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره
- ٤٤١ ..... فصل فيما يكره على الجنب
- ٤٤١ ..... اشارة
- ٤٤١ ..... الأول الأكل و الشرب
- ٤٤١ ..... الثاني قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن
- ٤٤١ ..... الثالث مس ما عدا خط المصحف
- ٤٤١ ..... الرابع النوم إلا أن يتوضأ أو يتيمم
- ٤٤٢ ..... الخامس الخضاب رجلا كان أو امرأه
- ٤٤٢ ..... السادس
- ٤٤٢ ..... السابع الجماع
- ٤٤٢ ..... الثامن

- التاسع - ٤٤٢ -----
- ٤٤٣ ----- فصل فى أحكام غسل الجنابه ..
- ٤٤٣ ----- اشاره ..
- ٤٤٦ ----- ١ مسأله [فى أفضليله الغسل الترتيبى] ..
- ٤٤٦ ----- ٢ مسأله قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى ..
- ٤٤٦ ----- ٣ مسأله يجوز فى الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثه بنحو الارتماس ..
- ٤٤٧ ----- ٤ مسأله الغسل الارتماسى يتصور على وجهين ..
- ٤٤٨ ----- ٥ مسأله يشترط فى كل عضو أن يكون طاهرا حين غسله ..
- ٤٤٨ ----- ٦ مسأله يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء ..
- ٤٤٨ ----- ٧ مسأله إذا شك فى شىء أنه من الظاهر أو الباطن ..
- ٤٤٩ ----- ٨ مسأله ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه فى الغسل الترتيبى ..
- ٤٤٩ ----- ٩ مسأله يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيبا لا ارتماسا ..
- ٤٤٩ ----- ١٠ مسأله يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس فى الأثناء و بالعكس ..
- ٤٤٩ ----- ١١ مسأله إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن ..
- ٤٥٠ ----- ١٢ مسأله يشترط فى صحه الغسل ما مر من الشرائط فى الوضوء ..
- ٤٥١ ----- ١٣ مسأله إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه ..
- ٤٥١ ----- ١٤ مسأله إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك فى أنه اغتسل أم لا ..
- ٤٥١ ----- ١٥ مسأله إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت ..
- ٤٥٢ ----- ١٦ مسأله إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى ..
- ٤٥٣ ----- ١٧ مسأله إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه ..
- ٤٥٣ ----- ١٨ مسأله الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله مشكل ..
- ٤٥٣ ----- ١٩ مسأله الماء الذى يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه ..
- ٤٥٣ ----- ٢٠ مسأله [فى بطلان الغسل بالمئزر الغصبى] ..
- ٤٥٣ ----- ٢١ مسأله [ماء غسل المرأه من الجنابه و الحيض و النفاس على الزوجه] ..
- ٤٥٤ ----- ٢٢ مسأله إذا اغتسل المجنب فى شهر رمضان أو صوم غيره ..
- ٤٥٥ ----- فصل فى مستحبات غسل الجنابه ..

- ٤٥٦ ----- تتمه أحكام الغسل
- ١ مسأله يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه ----- ٤٥٦
- ٢ مسأله الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً فى صحته ----- ٤٥٦
- ٣ مسأله إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ----- ٤٥٦
- ٤ مسأله إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل ----- ٤٥٨
- ٥ مسأله لا فرق فى جريان حكم الرطوبه المشتبهه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار ----- ٤٥٩
- ٦ مسأله الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأه لا حكم لها ----- ٤٥٩
- ٧ مسأله لا فرق فى ناقضيه الرطوبه المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطاط أم لا ----- ٤٥٩
- ٨ مسأله إذا أحدث بالأصغر فى أثناء غسل الجنابه ----- ٤٥٩
- ٩ مسأله إذا أحدث بالأكبر فى أثناء الغسل ----- ٤٦٠
- ١٠ مسأله الحدث الأصغر فى أثناء الأغسال المستحبه أيضاً لا يكون مبطلاً لها ----- ٤٦١
- ١١ مسأله إذا شك فى غسل عضو من الأعضاء الثلاثه أو فى شرطه قبل الدخول فى العضو الآخر رجع ----- ٤٦١
- ١٢ مسأله إذا ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك فى أنه كان ناوياً للغسل الارتماسى ----- ٤٦٢
- ١٣ مسأله إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل ----- ٤٦٢
- ١٤ مسأله إذا صلى ثم شك فى أنه اغتسل للجنابه أم لا ----- ٤٦٢
- ١٥ مسأله إذا اجتمع عليه أغسال متعدده ----- ٤٦٣
- ١٦ مسأله الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب و الحائض ----- ٤٦٤
- ١٧ مسأله إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا ----- ٤٦٤
- فصل فى الحيض ----- ٤٦٥
- اشاره ----- ٤٦٥
- مسائل ----- ٤٦٦
- ١ مسأله إذا خرج ممن شك فى بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضاً ----- ٤٦٦
- ٢ مسأله لا فرق فى كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره و الأمه ----- ٤٦٦
- ٣ مسأله لا إشكال فى أن الحيض يجتمع مع الإرضاع ----- ٤٦٦
- ٤ مسأله إذا انصب الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شئ فى الخارج ----- ٤٦٧
- ٥ مسأله إذا شككت فى أن الخارج دم أو غير دم ----- ٤٦٧

- ٤٦٩ ..... ٦ مسأله أقل الحيض ثلاثه أيام و أكثره عشره
- ٤٧٠ ..... ٧ مسأله قد عرفت أن أقل الطهر عشره
- ٤٧٠ ..... ٨ مسأله الحائض إما ذات العاده أو غيرها
- ٤٧١ ..... ٩ مسأله تتحقق العاده برؤيه الدم مرتين متماثلتين
- ٤٧١ ..... ١٠ مسأله صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين
- ٤٧١ ..... ١١ مسأله لا يبعد تحقق العاده المركبه
- ٤٧٢ ..... ١٢ مسأله قد تحصل العاده بالتمييز
- ٤٧٢ ..... ١٣ مسأله إذا رأت حيضين متواليين متماثلين مشتملين على النقاء في البين
- ٤٧٣ ..... ١٤ مسأله يعتبر في تحقق العاده العدديه تساوى الحيضين
- ٤٧٣ ..... ١٥ مسأله صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم في العاده
- ٤٧٤ ..... ١٦ مسأله صاحبه العاده المستقره في الوقت و العدد إذا رأت العدد في غير وقتها و لم تره في الوقت تجعله حيضا
- ٤٧٤ ..... ١٧ مسأله إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره جعلت المجموع حيضا
- ٤٧٤ ..... ١٨ مسأله إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد
- ٤٧٧ ..... ١٩ مسأله إذا تعارض الوقت و العدد في ذات العاده الوقتيه العدديه يقدم الوقت
- ٤٧٧ ..... ٢٠ مسأله ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد
- ٤٧٨ ..... ٢١ مسأله إذا كانت عاداتها في كل شهر مره فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلاهما حيض
- ٤٧٨ ..... ٢٢ مسأله إذا كانت عاداتها في كل شهر مره فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر
- ٤٧٩ ..... ٢٣ مسأله إذا انقطع الدم قبل العشره
- ٤٨٠ ..... ٢٤ مسأله إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده
- ٤٨٠ ..... ٢٥ مسأله إذا انقطع الدم بالمره وجب الغسل و الصلاه
- ٤٨١ ..... ٢٦ مسأله إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت
- ٤٨١ ..... ٢٧ مسأله إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى فالأحوط الغسل
- ٤٨١ ..... فصل في حكم تجاوز الدم عن العشره
- ٤٨١ ..... ١ مسأله من تجاوز دمها عن العشره
- ٤٨٣ ..... ٢ مسأله المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم إلى ثلاثين يوما
- ٤٨٤ ..... ٣ مسأله الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم

- ٤ مسألة يجب الموافقة بين الشهور ----- ٤٨٤
- ٥ مسألة إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات ----- ٤٨٤
- ٦ مسألة صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره فى العدد حالها حال المبتدئه ----- ٤٨٤
- ٧ مسألة صاحبه العاده العدديه ترجع فى العدد إلى عادتها ----- ٤٨٥
- ٨ مسألة لا فرق فى الوصف بين الأسود و الأحمر ----- ٤٨٥
- ٩ مسألة لو رأت بصفه الحيض ثلاثه أيام ثم ثلاثه أيام بصفه الاستحاضه ----- ٤٨٥
- ١٠ مسألة إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشره أيام بصفه الاستحاضه جعلتهما حيضتين ----- ٤٨٦
- ١١ مسألة إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثه متفرقه فى ضمن عشره ----- ٤٨٦
- ١٢ مسألة لا بد فى التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه و بعضها بصفه الحيض ----- ٤٨٦
- ١٣ مسألة ذكر بعض العلماء- الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب ----- ٤٨٦
- ١٤ مسألة المراد من الأقارب أعم من الأبوينى و الأبي أو الأمى فقط ----- ٤٨٦
- ١٥ مسألة فى الموارد التى تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره ----- ٤٨٦
- ١٦ مسألة فى كل مورد تحيضت ----- ٤٨٧
- فصل فى أحكام الحائض ----- ٤٨٧
- اشاره ----- ٤٨٧
- أحدها يحرم عليها العبادات المشروطه بالطهاره ----- ٤٨٧
- الثانيه يحرم عليها مس اسم الله و صفاته الخاصه بل غيرها أيضا ----- ٤٨٧
- الثالث قراءه آيات السجده ----- ٤٨٧
- الرابع ----- ٤٨٧
- الخامس ----- ٤٨٧
- السادس الاجتياز من المسجدين و المشاهد المشرفه ----- ٤٨٨
- اشاره ----- ٤٨٨
- ١ مسألة إذا حاضت فى أثناء الصلاه و لو قبل السلام بطلت ----- ٤٨٩
- ٢ مسألة يجوز للحائض سجده الشكر ----- ٤٨٩
- ٣ مسألة لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ----- ٤٨٩
- السابع وطؤها فى القبل حتى يادخال الحشفه ----- ٤٩٠

- ٤٩٠ ..... اشارة
- ٤٩٠ ..... ٤ مسأله إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها
- ٤٩٠ ..... ٥ مسأله لا فرق في حرمه وطء الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه.
- ٤٩٠ ..... الثامن وجوب الكفارہ بوطنها
- ٤٩٠ ..... اشارة
- ٤٩١ ..... ٦ مسأله المراد بأول الحيض ثلثه الأول
- ٤٩١ ..... ٧ مسأله وجوب الكفارہ في الوطى في دبر الحائض غير معلوم
- ٤٩٢ ..... ٨ مسأله إذا زنى بحائض أو وطئها شبهه فالأحوط التكفير
- ٤٩٢ ..... ٩ مسأله إذا خرج حيضها من غير الفرج
- ٤٩٢ ..... ١٠ مسأله
- ٤٩٢ ..... ١١ مسأله إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفارہ
- ٤٩٢ ..... ١٢ مسأله إذا وطئها بتخييل أنها أمته فبانث زوجته
- ٤٩٢ ..... ١٣ مسأله إذا وطئها بتخييل أنها في الحيض
- ٤٩٢ ..... ١٤ مسأله لا تسقط الكفارہ بالعجز عنها
- ٤٩٣ ..... ١٥ مسأله إذا انفق حيضها حال المقاربه
- ٤٩٣ ..... ١٦ مسأله إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها
- ٤٩٣ ..... ١٧ مسأله يجوز إعطاء قيمه الدينار
- ٤٩٣ ..... ١٨ مسأله الأحوط إعطاء كفاره الأمداد لثلاثه مساكين
- ٤٩٣ ..... ١٩ مسأله إذا وطئها في الثلث الأول و الثانى و الثالث
- ٤٩٣ ..... ٢٠ مسأله ألحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفارہ
- ٤٩٤ ..... التاسع بطلان طلاقها و ظهارها
- ٤٩٤ ..... اشارة
- ٤٩٤ ..... ٢١ مسأله إذا كان الزوج غائبا
- ٤٩٤ ..... ٢٢ مسأله لو طلقها باعتقاد أنها طاهره
- ٤٩٤ ..... ٢٣ مسأله لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع إلى التمييز
- ٤٩٥ ..... ٢٤ مسأله بطلان الطلاق و الظهار و حرمه الوطى و وجوب الكفارہ مختصه بحال الحيض

- العاشر وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض ..... ٤٩٥
- اشاره ..... ٤٩٥
- ٢٥ مسأله غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى ..... ٤٩٥
- ٢٦ مسأله إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض ..... ٤٩٥
- ٢٧ مسأله إذا تعذر الغسل تميم بدلا عنه ..... ٤٩٦
- ٢٨ مسأله جواز وطئها لا يتوقف على الغسل - ..... ٤٩٦
- ٢٩ مسأله ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد ..... ٤٩٦
- ٣٠ مسأله إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها ..... ٤٩٦
- الحادى عشر وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض ..... ٤٩٦
- اشاره ..... ٤٩٦
- ٣١ مسأله إذا حاضت بعد دخول الوقت ..... ٤٩٧
- ٣٢ مسأله إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت ..... ٤٩٧
- ٣٣ مسأله إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت ..... ٤٩٨
- ٣٤ مسأله إذا ظنت ضيق الوقت عن إدراك الركعه فتركت ..... ٤٩٨
- ٣٥ مسأله إذا شككت فى سعه الوقت و عدمها ..... ٤٩٨
- ٣٦ مسأله إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره ..... ٤٩٨
- ٣٧ مسأله إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانيه ..... ٤٩٨
- ٣٨ مسأله فى العشائين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء فقط ..... ٤٩٨
- ٣٩ مسأله إذا اعتقدت السعه للصلايين فتيبين عدمها ..... ٤٩٨
- ٤٠ مسأله إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده ..... ٥٠٠
- ٤١ مسأله يستحب للحائض أن تتنظف و تبدل القطنه و الخرقه ..... ٥٠٠
- ٤٢ مسأله يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها و قراءه القرآن ..... ٥٠١
- ٤٣ مسأله يستحب لها الأغسال المندوبه - ..... ٥٠١
- فصل فى الاستحاضه ..... ٥٠١
- اشاره ..... ٥٠١
- ١ مسأله الاستحاضه ثلاثه أقسام قليله و متوسطه و كثيره ..... ٥٠٢

- فالأولى أن تتلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها - ٥٠٢ -----
- و الثانيه أن يغمس الدم فى القطنه و لا يسيل إلى خارجها من الخرقه - ٥٠٢ -----
- و الثالثه أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقه - ٥٠٣ -----
- ٢ مسأله إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها - ٥٠٣ -----
- ٣ مسأله إذا حدثت الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر - ٥٠٣ -----
- ٤ مسأله يجب على المستحاضه اختبار حالها - ٥٠٤ -----
- ٥ مسأله يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله - ٥٠٤ -----
- ٦ مسأله إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم - ٥٠٥ -----
- ٧ مسأله فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما - ٥٠٥ -----
- ٨ مسأله قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره إلى الصلاه - ٥٠٥ -----
- ٩ مسأله يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم - ٥٠٥ -----
- ١٠ مسأله إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل - ٥٠٦ -----
- ١١ مسأله إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى - ٥٠٦ -----
- ١٢ مسأله يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط إتيانها للأغسال النهاريه - ٥٠٦ -----
- ١٣ مسأله إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه - ٥٠٦ -----
- ١٤ مسأله إذا انقطع دمها - ٥٠٧ -----
- ١٥ مسأله إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى - ٥٠٧ -----
- ١٦ مسأله يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع - ٥٠٨ -----
- ١٧ مسأله المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره - ٥٠٨ -----
- ١٨ مسأله المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره - ٥٠٨ -----
- ١٩ مسأله يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل - ٥١٠ -----
- ٢٠ مسأله المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات - ٥١٠ -----
- ٢١ مسأله إذا أحدثت بالأصغر فى أثناء الغسل - ٥١٠ -----
- ٢٢ مسأله إذا أجنبت فى أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلًا واحدًا لهما - ٥١٠ -----
- ٢٣ مسأله قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسه أغسال - ٥١٠ -----
- فصل فى النفاس - ٥١١ -----



- إشاره ..... ٥١١
- ١ مسأله ليس لأقل النفاس حد ..... ٥١٢
- ٢ مسأله إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها ..... ٥١٣
- ٣ مسأله صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلا و رأت بعدها و تجاوز العشره ..... ٥١٣
- ٤ مسأله اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس ..... ٥١٤
- ٥ مسأله إذا خرج بعض الطفل و طالت المده ..... ٥١٤
- ٦ مسأله إذا ولدت اثنين أو أزيد ..... ٥١٥
- ٧ مسأله إذا استمر الدم إلى شهر أو أزيد ..... ٥١٥
- ٨ مسأله يجب على النفساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار ..... ٥١٥
- ٩ مسأله إذا استمر الدم إلى ما بعد العاده في الحيض ..... ٥١٥
- ١٠ مسأله النفساء كالحائض في وجوب الغسل ..... ٥١٦
- ١١ مسأله كيفيه غسلها كغسل الجنابه ..... ٥١٧
- فصل في غسل مس الميت ..... ٥١٧
- إشاره ..... ٥١٧
- ١ مسأله في الماس و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياه أو لا ..... ٥١٨
- ٢ مسأله مس القطعه المبانه من الميت أو الحى إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل دون المجرد عنه ..... ٥١٨
- ٣ مسأله إذا شك في تحقق المس و عدمه ..... ٥١٩
- ٤ مسأله إذا كان هناك قطعان يعلم إجمالا أن أحدهما من ميت الإنسان ..... ٥٢٠
- ٥ مسأله لا فرق بين كون المس اختياريا أو اضطراريا ..... ٥٢٠
- ٦ مسأله في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى ..... ٥٢٠
- ٧ مسأله ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده ..... ٥٢٠
- ٨ مسأله في وجوب الغسل إذا خرج من المرأه طفل ميت ..... ٥٢١
- ٩ مسأله مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل ..... ٥٢١
- ١٠ مسأله الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل ..... ٥٢١
- ١١ مسأله مس المقتول بقصاص أو حد ..... ٥٢١
- ١٢ مسأله مس سره الطفل بعد قطعها ..... ٥٢١

- ١٣ مسأله إذا ببس عضو من أعضاء الحى ..... ٥٢١
- ١٤ مسأله مس الميت ينقض الوضوء ..... ٥٢١
- ١٥ مسأله كيفيه غسل المس مثل غسل الجنابه ..... ٥٢١
- ١٦ مسأله يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره ..... ٥٢٢
- ١٧ مسأله يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد. .... ٥٢٢
- ١٨ مسأله الحدث الأصغر و الأكبر فى أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته ..... ٥٢٢
- ١٩ مسأله تكرار المس لا يوجب تكرر الغسل ..... ٥٢٢
- ٢٠ مسأله لا فرق فى إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا ..... ٥٢٢
- فصل فى أحكام الأموات ..... ٥٢٢
- تمهيد ..... ٥٢٢
- اشاره ..... ٥٢٢
- ١ مسأله يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه ..... ٥٢٣
- ٢ مسأله إذا كان عليه الواجبات التى لا تقبل النياه حال الحياه ..... ٥٢٣
- ٣ مسأله يجوز له تمليك ماله بتمامه لغير الوارث ..... ٥٢٣
- ٤ مسأله لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله ..... ٥٢٣
- فصل فى آداب المريض و ما يستحب عليه ..... ٥٢٤
- فصل عياده المريض من المستحبات المؤكده ..... ٥٢٥
- اشاره ..... ٥٢٥
- فصل فيما يتعلق بالمحضر ..... ٥٢٥
- اشاره ..... ٥٢٥
- الأول توجيهه إلى القبله ..... ٥٢٥
- الثانى يستحب تلقينه الشهاداتين ..... ٥٢٧
- الثالث تلقينه كلمات الفرج ..... ٥٢٧
- الرابع نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع ..... ٥٢٨
- الخامس قراءه سوره يس و الصفات ..... ٥٢٨
- فصل فى المستحبات بعد الموت ..... ٥٢٨

- ٥٢٨ ----- فصل فى المكروهات
- ٥٢٩ ----- فصل لا يحرم كراهه الموت
- ٥٢٩ ----- فصل الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت
- ٥٢٩ ----- اشاره
- ٥٢٩ ----- ١ مسأله الإذن أعم من الصريح و الفجوى
- ٥٢٩ ----- ٢ مسأله إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره
- ٥٣٠ ----- ٣ مسأله الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره
- ٥٣٠ ----- ٤ مسأله إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه
- ٥٣٠ ----- ٥ مسأله كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطا بقصد القربه
- ٥٣٠ ----- فصل فى مراتب الأولياء
- ٥٣٠ ----- ١ مسأله الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها
- ٥٣١ ----- ٢ مسأله فى كل طبقه الذكور مقدمون على الإناث
- ٥٣١ ----- ٣ مسأله إذا لم يكن فى طبقه ذكور فالولاية للإناث
- ٥٣٢ ----- ٤ مسأله إذا كان للميت أم و أولاد ذكور فالأم أولى
- ٥٣٢ ----- ٥ مسأله إذا لم يكن فى بعض المراتب إلا الصبى أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم و المرتبه المتأخره
- ٥٣٢ ----- ٦ مسأله إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون فى الولاية
- ٥٣٢ ----- ٧ مسأله إذا أوصى الميت فى تجهيزه إلى غير الولى ذكر بعضهم عدم نفوذها
- ٥٣٣ ----- ٨ مسأله إذا رجع الولى عن إذنه فى أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام
- ٥٣٣ ----- ٩ مسأله إذا حضر الغائب أو بلغ الصبى أو أفاق المجنون بعد تمام العمل
- ٥٣٣ ----- ١٠ مسأله إذا ادعى شخص كونه وليا أو مأذونا من قبله أو وصيا
- ٥٣٣ ----- ١١ مسأله إذا أكره الولى أو غيره شخصا على التمسيل أو الصلاه على الميت
- ٥٣٣ ----- ١٢ مسأله حاصل ترتيب الأولياء أن الزوج مقدم على غيره
- ٥٣٤ ----- فصل فى تمسيل الميت
- ٥٣٥ ----- فصل يجب فى الغسل نيه القربه
- ٥٣٦ ----- فصل يجب المماتله بين الغاسل و الميت
- ٥٣٦ ----- اشاره

- ١ مسأله الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين فلا إشكال فيها ..... ٥٣٧
- ٢ مسأله إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهها بين الذكر و الأنثى ..... ٥٣٨
- ٣ مسأله إذا انحصر المماثل فى الكافر أو الكافره من أهل الكتاب ..... ٥٣٨
- ٤ مسأله إذا لم يكن مماثل حتى الكتابى و الكتابيه سقط الغسل ..... ٥٣٩
- ٥ مسأله يشترط فى المغسل أن يكون مسلما بالغا عاقلا اثنى عشرىا ..... ٥٣٩
- فصل قد عرفت سابقا وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان ..... ٥٣٩
- اشاره ..... ٥٣٩
- ٦ مسأله سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه ..... ٥٤١
- ٧ مسأله إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها تنزع ..... ٥٤٢
- ٨ مسأله إذا وجد فى المعركه ميت لم يعلم أنه قتل شهيدا أم لا ..... ٥٤٢
- ٩ مسأله من أطلق عليه الشهيد فى الأخبار ..... ٥٤٢
- ١٠ مسأله إذا اشتبه المسلم بالكافر ..... ٥٤٢
- ١١ مسألهمس الشهيد و المقتول بالقصاص ..... ٥٤٣
- ١٢ مسأله القطعه المبانه من الميت إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها و لا غيره ..... ٥٤٣
- ١٣ مسأله إذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم ..... ٥٤٤
- ١٤ مسأله إذا كانت القطعه مشتبهه بين الذكر و الأنثى ..... ٥٤٤
- فصل فى كيفيه غسل الميت ..... ٥٤٤
- اشاره ..... ٥٤٤
- ١ مسأله الأحوط إزاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل ..... ٥٤٥
- ٢ مسأله يعتبر فى كل من السدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره ..... ٥٤٥
- ٣ مسأله لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده ..... ٥٤٥
- ٤ مسأله ليس لماء غسل الميت حد ..... ٥٤٥
- ٥ مسأله إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره ..... ٥٤٥
- ٦ مسأله إذا تعذر الماء يتيمم ثلاث تيممات بدلا عن الأغسال على الترتيب ..... ٥٤٦
- ٧ مسأله إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد ..... ٥٤٦
- ٨ مسأله إذا كان الميت مجروحا أو محروقا أو مجدورا أو نحو ذلك ..... ٥٤٧

- ٥٤٧ ----- ٩ مسأله إذا كان الميت محرماً
- ٥٤٧ ----- ١٠ مسأله إذا ارتفع العذر عن الغسل
- ٥٤٨ ----- ١١ مسأله يجب أن يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت
- ٥٤٨ ----- ١٢ مسأله الميت المغسل بالقراح
- ٥٤٨ ----- فصل فى شرائط الغسل
- ٥٤٨ ----- اشاره
- ٥٤٩ ----- ١ مسأله يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب
- ٥٥٠ ----- ٢ مسأله يجوز غسل الميت عن الجنابه و الحيض
- ٥٥٠ ----- ٣ مسأله لا يشترط فى غسل الميت أن يكون بعد برده
- ٥٥٠ ----- ٤ مسأله النظر إلى عوره الميت حرام
- ٥٥٠ ----- ٥ مسأله إذا دفن الميت بلا غسل جاز
- ٥٥٠ ----- ٦ مسأله لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت
- ٥٥١ ----- ٧ مسأله إذا كان الصدر أو الكافور قليلاً جداً
- ٥٥١ ----- ٨ مسأله إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثناءه
- ٥٥٢ ----- ٩ مسأله اللوح أو السرير الذى يغسل الميت عليه
- ٥٥٢ ----- فصل فى آداب غسل الميت
- ٥٥٤ ----- فصل فى مكروهات الغسل
- ٥٥٤ ----- اشاره
- ٥٥٤ ----- ١ مسأله إذا سقط من بدن الميت شىء
- ٥٥٥ ----- ٢ مسأله إذا كان الميت غير مختون
- ٥٥٥ ----- ٣ مسأله لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور
- ٥٥٥ ----- فصل فى تكفين الميت
- ٥٥٥ ----- اشاره
- ٥٥٦ ----- ١ مسأله لا يعتبر فى التكفين قصد القربه
- ٥٥٦ ----- ٢ مسأله الأحوط فى كل من القطعات أن يكون وحده ساتراً لما تحته
- ٥٥٧ ----- ٣ مسأله لا يجوز التكفين بجلد الميتة

- ٤ مسأله لا يجوز اختيارا التكفين بالنجس ..... ٥٥٧
- ٥ مسأله إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول أو أحد المذكورات ..... ٥٥٧
- ٦ مسأله يجوز التكفين بالحريز الغير الخالص ..... ٥٥٨
- ٧ مسأله إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت ..... ٥٥٨
- ٨ مسأله كفن الزوجه على زوجها و لو مع يسارها ..... ٥٥٨
- ٩ مسأله يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور ..... ٥٥٨
- ١٠ مسأله كفن المحلله على سيدها ..... ٥٥٩
- ١١ مسأله إذا مات الزوج بعد الزوجه ..... ٥٦٠
- ١٢ مسأله إذا تبرع بكفنها متبرع ..... ٥٦٠
- ١٣ مسأله كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه ..... ٥٦٠
- ١٤ مسأله لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة ..... ٥٦٠
- ١٥ مسأله إذا كان الزوج معسرا ..... ٥٦٠
- ١٦ مسأله إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مره أخرى ..... ٥٦٠
- ١٧ مسأله ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ..... ٥٦١
- ١٨ مسأله كفن المملوك على سيده ..... ٥٦١
- ١٩ مسأله القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة ..... ٥٦١
- ٢٠ مسأله الأحوط الاقتصار في الواجب ..... ٥٦١
- ٢١ مسأله إذا كان تركه الميت متعلقا لحق الغير ..... ٥٦٢
- ٢٢ مسأله إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن ..... ٥٦٢
- ٢٣ مسأله تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه ..... ٥٦٢
- فصل في مستحبات الكفن ..... ٥٦٣
- فصل في بقيه المستحبات ..... ٥٦٣
- فصل في مكروهات الكفن ..... ٥٦٦
- فصل في الحنوط ..... ٥٦٦
- اشاره ..... ٥٦٦
- ١ مسأله لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير و الكبير ..... ٥٦٧

- ٢ مسأله لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه ----- ٥٦٧
- ٣ مسأله يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى ----- ٥٦٧
- ٤ مسأله إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط ----- ٥٦٨
- ٥ مسأله يكره إدخال الكافور فى عين الميت. ----- ٥٦٨
- ٦ مسأله إذا زاد الكافور ----- ٥٦٨
- ٧ مسأله يستحب سحق الكافور باليد ----- ٥٦٨
- ٨ مسأله [كراهه وضع الكافور على النعش] ----- ٥٦٨
- ٩ مسأله يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه قبر الحسين ع ----- ٥٦٨
- ١٠ مسأله يكره إتباع النعش بالمجمره ----- ٥٦٩
- ١١ مسأله يبدأ فى التحنيط بالجبهه ----- ٥٦٩
- ١٢ مسأله إذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء الغسل أو يصرف فى التحنيط يقدم الأول ----- ٥٦٩
- فصل فى الجريدتين ----- ٥٦٩
- اشاره ----- ٥٦٩
- ١ مسأله الأولى أن تكونا من النخل ----- ٥٧٠
- ٢ مسأله [فى عدم كفايه الجريده اليابسه] ----- ٥٧٠
- ٣ مسأله الأولى أن تكون فى الطول بمقدار ذراع ----- ٥٧٠
- ٤ مسأله الأولى فى كيفيه وضعهما أن يوضع إحداهما فى جانبه الأيمن ----- ٥٧٠
- ٥ مسأله لو تركت الجريده لنسيان و نحوه ----- ٥٧٠
- ٦ مسأله لو لم تكن إلا واحده ----- ٥٧٠
- ٧ مسأله الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه ----- ٥٧١
- فصل فى التشيع ----- ٥٧٢
- فصل فى الصلاه على الميت ----- ٥٧٣
- اشاره ----- ٥٧٣
- ١ مسأله يشترط فى صحه الصلاه أن يكون المصلى مؤمنا ----- ٥٧٤
- ٢ مسأله الأقوى صحه صلاه الصبى المميز ----- ٥٧٤
- ٣ مسأله يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين ----- ٥٧٥

- ٤ مسألة إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات ..... ٥٧٥
- ٥ مسألة يجوز أن يصل على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد ..... ٥٧٥
- ٦ مسألة قد مر سابقاً أنه إذا وجد بعض الميت ..... ٥٧٥
- ٧ مسألة [فى وجوب الصلاة قبل الدفن] ..... ٥٧٦
- ٨ مسألة إذا تعدد الأولياء فى مرتبه واحده ..... ٥٧٦
- ٩ مسألة إذا كان الولى امرأه يجوز لها المباشره ..... ٥٧٧
- ١٠ مسألة إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين ..... ٥٧٧
- ١١ مسألة يستحب إتيان الصلاة جماعه ..... ٥٧٧
- ١٢ مسألة [عدم تحمل الإمام فى الصلاة على الميت شيئاً عن المأمومين] ..... ٥٧٨
- ١٣ مسألة يجوز فى الجماعه أن يقصد الإمام ..... ٥٧٨
- ١٤ مسألة يجوز أن تؤم المرأه جماعه النساء ..... ٥٧٨
- ١٥ مسألة يجوز صلاه العراه على الميت فرادى و جماعه ..... ٥٧٨
- ١٦ مسألة فى الجماعه من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام ..... ٥٧٨
- ١٧ مسألة إذا اقتدت المرأه بالرجل يستحب أن تقف خلفه ..... ٥٧٨
- ١٨ مسألة يجوز فى صلاه الميت العدول من إمام إلى إمام فى الأثناء ..... ٥٧٨
- ١٩ مسألة إذا كبر قبل الإمام فى التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجدهه مع الإمام ..... ٥٧٩
- ٢٠ مسألة إذا حضر الشخص فى أثناء صلاه الإمام له أن يدخل فى الجماعه ..... ٥٧٩
- فصل فى كيفية صلاه الميت ..... ٥٨٠
- إشاره ..... ٥٨٠
- ١ مسألة لا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلا للتقيه ..... ٥٨١
- ٢ مسألة لا يلزم الاقتصار فى الأدعيه بين التكبيرات على المأثور ..... ٥٨١
- ٣ مسألة يجب العربيه فى الأدعيه بالقدر الواجب ..... ٥٨١
- ٤ مسألة ليس فى صلاه الميت أذان و لا إقامه ..... ٥٨١
- ٥ مسألة إذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأه ..... ٥٨٢
- ٦ مسألة إذا شك فى التكبيرات بين الأقل و الأكثر ..... ٥٨٢
- ٧ مسألة يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب ..... ٥٨٢



- فصل في شرائط صلاة الميت ----- ٥٨٢
- إشاره ----- ٥٨٢
- ١ مسأله لا يعتبر في صلاة الميت الطهاره ----- ٥٨٣
- ٢ مسأله إذا لم يتمكن من الصلاة قائما أصلا ----- ٥٨٣
- ٣ مسأله إذا لم يمكن الاستقبال أصلا سقط ----- ٥٨٣
- ٤ مسأله إذا كان الميت في مكان مغصوب ----- ٥٨٤
- ٥ مسأله إذا صلى على ميتين بصلاه واحده ----- ٥٨٤
- ٦ مسأله إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبوبا ----- ٥٨٤
- ٧ مسأله إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصل على قبره ----- ٥٨٤
- ٨ مسأله إذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه ----- ٥٨٤
- ٩ مسأله يجوز التيمم لصلاه الجنازه و إن تمكن من الماء ----- ٥٨٤
- ١٠ مسأله الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت ----- ٥٨٤
- ١١ مسأله مع وجود من يقدر على الصلاة قائما في إجزاء صلاه العاجز عن القيام جالسا إشكال ----- ٥٨٥
- ١٢ مسأله إذا صلى عليه العاجز عن القيام باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ----- ٥٨٥
- ١٣ مسأله إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا ----- ٥٨٥
- ١٤ مسأله إذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها ----- ٥٨٥
- ١٥ مسأله المصلوب بحكم الشرع لا يصل على قبل الإنزال ----- ٥٨٥
- ١٦ مسأله يجوز تكرار الصلاة على الميت ----- ٥٨٦
- ١٧ مسأله يجب أن يكون الصلاه قبل الدفن فلا يجوز التأخير إلى ما بعده ----- ٥٨٦
- ١٨ مسأله الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضا ----- ٥٨٦
- ١٩ مسأله يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه ----- ٥٨٦
- ٢٠ يستحب المبادره إلى الصلاة على الميت ----- ٥٨٧
- ٢١ مسأله لا يجوز على الأحوط إتيان صلاه الميت في أثناء الفريضة ----- ٥٨٧
- ٢٢ مسأله إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصل على كل واحد منهما منفردا ----- ٥٨٧
- ٢٣ مسأله إذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلى بين وجوه ----- ٥٨٧
- فصل في آداب الصلاة على الميت ----- ٥٨٨

- ٥٨٨ ..... اشارة
- ٥٨٩ ..... ١ مسأله إذا اجتمعت جنازات
- ٥٩٠ ..... فصل فى الدفن
- ٥٩٠ ..... اشارة
- ٥٩٠ ..... ١ مسأله يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن
- ٥٩٠ ..... ٢ مسأله إذا مات ميت فى السفينه
- ٥٩١ ..... ٣ مسأله إذا ماتت كافره كتابيه أو غير كتابيه و مات فى بطنها ولد من مسلم
- ٥٩١ ..... ٤ مسأله لا يعتبر فى الدفن قصد القربه
- ٥٩١ ..... ٥ مسأله إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه
- ٥٩١ ..... ٦ مسأله مئونه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به أو الخابيه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركه
- ٥٩١ ..... ٧ مسأله يشترط فى الدفن أيضا إذن الولي
- ٥٩١ ..... ٨ مسأله إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن
- ٥٩١ ..... ٩ مسأله الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنى من الطرفين
- ٥٩٢ ..... ١٠ مسأله لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار
- ٥٩٣ ..... ١١ مسأله لا يجوز دفن المسلم فى مثل المزبله و البالوعه- و نحوهما
- ٥٩٣ ..... ١٢ مسأله لا يجوز الدفن فى المكان المغصوب
- ٥٩٣ ..... ١٣ مسأله يجب دفن الأجزاء المبانه من الميت
- ٥٩٤ ..... ١٤ مسأله إذا مات شخص فى البئر و لم يمكن إخراجة
- ٥٩٤ ..... ١٥ مسأله إذا مات الجنين فى بطن الحامل
- ٥٩٤ ..... فصل فى المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده
- ٥٩٤ ..... اشارة
- ٦٠٠ ..... ١ مسأله إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعنات
- ٦٠٠ ..... ٢ مسأله لا فرق فى استحباب التعزیه لأهل المصيبة بين الرجال و النساء
- ٦٠٠ ..... ٣ مسأله يستحب الوصيه بمال
- ٦٠٠ ..... فصل فى مكروهات الدفن
- ٦٠٠ ..... اشارة

- ١ مسألة يجوز البكاء على الميت ----- ٦٠٢
- ٢ مسألة يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ----- ٦٠٣
- ٣ مسألة لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر ----- ٦٠٣
- ٤ مسألة في جز المرأة شعرها في المصيبة كفاره شهر رمضان ----- ٦٠٣
- ٥ مسألة في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفاره اليمين ----- ٦٠٤
- ٦ مسألة يحرم نبش قبر المؤمن و إن كان طفلاً أو مجنوناً ----- ٦٠٤
- ٧ مسألة يستثنى من حرمة النبش موارد ----- ٦٠٥
- ٨ مسألة يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميتها ما عدا ما ذكر ----- ٦٠٨
- ٩ مسألة إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه ----- ٦٠٨
- ١٠ مسألة إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ----- ٦٠٨
- ١١ مسألة إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع عن إذنه بعد الدفن ----- ٦٠٨
- ١٢ مسألة إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه ----- ٦٠٩
- ١٣ مسألة إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانياً في ذلك المكان ----- ٦٠٩
- ١٤ مسألة يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه ----- ٦٠٩
- ١٥ مسألة من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها ----- ٦٠٩
- ١٦ مسألة ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه ----- ٦٠٩
- ١٧ مسألة يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن ----- ٦١٠
- ١٨ مسألة يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن ----- ٦١٠
- ١٩ مسألة يستحب مباشره غسل الميت ----- ٦١١
- ٢٠ مسألة يستحب للإنسان إعداد الكفن ----- ٦١١
- فصل في الأغسال المندوبه ----- ٦١١
- اشاره ----- ٦١١
- أما الزمانيه ----- ٦١١
- اشاره ----- ٦١١
- أحدها غسل الجمعه و رجحانه من الضروريات ----- ٦١١
- اشاره ----- ٦١١

- ١ مسأله وقت غسل الجمعه ----- ٦١٣
- ٢ مسأله يجوز تقديم غسل الجمعه يوم الخميس ..... ٦١٣
- ٣ مسأله يستحب أن يقول حين الاغتسال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. ----- ٦١٤
- ٤ مسأله لا فرق فى استحباب غسل الجمعه بين الرجل و المرأه. .... ٦١٤
- ٥ مسأله يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه ----- ٦١٤
- ٦ مسأله إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعه لا لإعواز الماء ..... ٦١٤
- ٧ مسأله إذا شرع فى الغسل يوم الخميس من جهه خوف إعواز الماء يوم الجمعه ----- ٦١٤
- ٨ مسأله الأولى إتيانه قريبا من الزوال ..... ٦١٤
- ٩ مسأله ذكر بعض العلماء أن فى القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل ..... ٦١٥
- ١٠ مسأله إذا نذر غسل الجمعه وجب عليه ----- ٦١٦
- ١١ مسأله إذا اغتسل بتخيل يوم الخميس بعنوان التقديم ..... ٦١٦
- ١٢ مسأله غسل الجمعه لا ينقض بشئ من الحدث الأصغر و الأكبر ..... ٦١٦
- ١٣ مسأله الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب و الحائض ..... ٦١٦
- ١٤ مسأله إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم و يجزى ----- ٦١٧
- الثانى من الأغسال الزمانيه أغسال ليالى شهر رمضان ----- ٦١٧
- إشاره ----- ٦١٧
- ١٥ مسأله يستحب أن يكون الغسل فى الليله الأولى و اليوم الأول من شهر رمضان ..... ٦١٧
- ١٦ مسأله وقت غسل الليالى تمام الليل ----- ٦١٨
- ١٧ مسأله إذا ترك الغسل الأول فى الليله الثالثه و العشرين فى أول الليل لا يبعد كفايه الغسل الثانى عنه ..... ٦١٨
- ١٨ مسأله لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر و الأصغر ..... ٦١٨
- الثالث غسل يومى العيدين الفطر و الأضحى ----- ٦١٨
- الرابع غسل يوم الترويه ..... ٦١٩
- الخامس غسل يوم عرفه ..... ٦١٩
- السادس غسل أيام من رجب ----- ٦١٩
- السابع غسل يوم الغدير ..... ٦١٩
- الثامن يوم المياهله ..... ٦١٩

- التاسع ..... ٦١٩
- العاشر يوم المولود ..... ٦١٩
- الحادى عشر ..... ٦١٩
- الثانى عشر ..... ٦٢٠
- الثالث عشر ..... ٦٢٠
- الرابع عشر ..... ٦٢٠
- اشاره ..... ٦٢٠
- ١٩ مسأله لا قضاء للأغسال الزمانيه ..... ٦٢٠
- ٢٠ مسأله ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفيسا ..... ٦٢١
- فصل فى الأغسال المكانيه ..... ٦٢١
- اشاره ..... ٦٢١
- ١ مسأله حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادته الدخول فى كل مكان شريف ..... ٦٢١
- فصل فى الأغسال الفعليه ..... ٦٢١
- اشاره ..... ٦٢١
- القسم الأول ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى يريد أن يفعله ..... ٦٢١
- القسم الثانى ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله ..... ٦٢٣
- اشاره ..... ٦٢٣
- أحدها غسل التوبه على ما ذكره بعضهم ..... ٦٢٣
- الثانى الغسل لقتل الوزغ ..... ٦٢٣
- الثالث غسل المولود ..... ٦٢٥
- الرابع الغسل لرؤيه المصلوب ..... ٦٢٥
- الخامس غسل من فرط فى صلاه الكسوفين ..... ٦٢٥
- السادس غسل المرأه إذا تطيبت لغير زوجها ..... ٦٢٥
- السابع غسل من شرب مسكرا فنام ..... ٦٢٦
- الثامن غسل من مس ميتا بعد غسله ..... ٦٢٦
- ١ مسأله حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه و لا وجه له ..... ٦٢٦

- ٢ مسأله وقت الأغسال المكانيه كما مر سابقا قبل الدخول فيها أو بعده - ٦٢٦
- ٣ مسأله ينتقض الأغسال الفعليه من القسم الأول - ٦٢٦
- ٤ مسأله الأغسال المستحبه لا تكفى عن الوضوء - ٦٢٦
- ٥ مسأله إذا كان عليه أغسال متعدده زمانيه أو مكانيه أو فعلييه أو مختلفه - ٦٢٧
- ٦ مسأله [فى أن استحباب الغسل نفسياً] - ٦٢٨
- ٧ مسأله يقوم التيمم مقام الغسل فى جميع ما ذكر - ٦٢٨
- فصل فى التيمم - ٦٢٨
- اشاره - ٦٢٨
- و هو يتحقق بأمر - ٦٢٨
- أحدها عدم وجدان الماء - ٦٢٨
- اشاره - ٦٢٨
- ١ مسأله إذا شهد عدلان بعدم الماء - ٦٢٩
- ٢ مسأله الظاهر وجوب الطلب فى الأزيد من المقدارين - ٦٣٠
- ٣ مسأله الظاهر كفايه الاستنابه فى الطلب - ٦٣٠
- ٤ مسأله إذا احتمل وجود الماء فى رحله أو فى منزله أو فى القافله وجب الفحص - ٦٣٠
- ٥ مسأله إذا طلب قبل دخول وقت الصلاه و لم يجد ففى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال - ٦٣٠
- ٦ مسأله إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاه - ٦٣٠
- ٧ مسأله المناط فى السهم و الرمى و القوس و الهواء و الرامى هو المتعارف - ٦٣١
- ٨ مسأله [فى سقوط الطلب فى ضيق الوقت] - ٦٣١
- ٩ مسأله إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى - ٦٣١
- ١٠ مسأله إذا ترك الطلب فى سعه الوقت - ٦٣١
- ١١ مسأله إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمم و صلى - ٦٣١
- ١٢ مسأله إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى ثم تبين سعه الوقت - ٦٣٢
- ١٣ مسأله لا يجوز إراقه الماء الكافى للوضوء أو الغسل - ٦٣٢
- ١٤ مسأله يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه - ٦٣٢
- ١٥ مسأله إذا كانت الأرض فى بعض الجوانب حزنه و فى بعضها سهله - ٦٣٣

- ٦٣٣ ..... الثاني عدم الوصله إلى الماء الموجود
- ٦٣٣ ..... اشاره
- ٦٣٣ ..... ١٦ مسأله إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو
- ٦٣٣ ..... ١٧ مسأله لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب
- ٦٣٣ ..... الثالث الخوف من استعماله على نفسه
- ٦٣٣ ..... اشاره
- ٦٣٤ ..... ١٨ مسأله إذا تحمل الضرر و توطأ أو اغتسل
- ٦٣٤ ..... ١٩ مسأله إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلاته
- ٦٣٥ ..... ٢٠ مسأله إذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله
- ٦٣٥ ..... ٢١ مسأله لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه بالحدث الأصغر
- ٦٣٦ ..... الرابع الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله
- ٦٣٦ ..... الخامس الخوف من استعمال الماء
- ٦٣٦ ..... اشاره
- ٦٣٨ ..... ٢٢ مسأله إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته إلى شربه
- ٦٣٨ ..... السادس إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم
- ٦٣٨ ..... اشاره
- ٦٣٩ ..... ٢٣ مسأله إذا كان معه ما يكفيه لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس
- ٦٤٠ ..... ٢٤ مسأله إذا دار أمره بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس
- ٦٤٠ ..... ٢٥ مسأله إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين
- ٦٤١ ..... السابع ضيق الوقت عن استعمال الماء
- ٦٤١ ..... اشاره
- ٦٤١ ..... ٢٦ مسأله إذا كان واجدا للماء و أخر الصلاة عمدا إلى أن ضاق الوقت عصي
- ٦٤١ ..... ٢٧ مسأله إذا شك في ضيق الوقت و سعته بنى على البقاء و توطأ أو اغتسل
- ٦٤٢ ..... ٢٨ مسأله إذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه
- ٦٤٢ ..... ٢٩ مسأله من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء
- ٦٤٣ ..... ٣٠ مسأله التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح

- ٣١ مسأله لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق ----- ٦٤٣
- ٣٢ مسأله يشترط فى الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاه فقط ----- ٦٤٤
- ٣٣ مسأله فى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال ----- ٦٤٤
- ٣٤ مسأله إذا توضع باعتماد سعه الوقت فبان ضيقه ----- ٦٤٤
- الثامن عدم إمكان استعمال الماء ----- ٦٤٤
- اشاره ----- ٦٤٤
- ٣٥ مسأله إذا كان جنباً و لم يكن عنده ماء ----- ٦٤٥
- ٣٦ مسأله لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء ----- ٦٤٥
- ٣٧ مسأله إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله ----- ٦٤٦
- فصل فى بيان ما يصح التيمم به ----- ٦٤٦
- اشاره ----- ٦٤٦
- ١ مسأله [الأحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه] ----- ٦٤٨
- ٢ مسأله لا يجوز فى حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ و الآجر و الخزف و الرماد ----- ٦٤٩
- ٣ مسأله يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين ----- ٦٤٩
- ٤ مسأله يجوز التيمم بطين الرأس و إن لم يسحق ----- ٦٤٩
- ٥ مسأله يجوز التيمم على الأرض السبخه إذا صدق كونها أرضاً ----- ٦٤٩
- ٦ مسأله إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولاً ----- ٦٤٩
- ٧ مسأله لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره ----- ٦٥٠
- ٨ مسأله إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد ----- ٦٥٠
- ٩ مسأله إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله ----- ٦٥٠
- ١٠ مسأله إذا كان وظيفته التيمم بالغبار ----- ٦٥٠
- ١١ مسأله يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديه و التراب الندى ----- ٦٥٠
- ١٢ مسأله إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل ----- ٦٥٠
- ١٣ مسأله المناط فى الطين الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد ----- ٦٥٠
- فصل يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهراً ----- ٦٥١
- اشاره ----- ٦٥١



- ١ مسأله إذا كان التراب أو نحوه فى أنه الذهب أو الفضة فتييم به مع العلم و العمد بطل ----- ٦٥٢
- ٢ مسأله إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس يتييم بهما ----- ٦٥٢
- ٣ مسأله إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم ----- ٦٥٣
- ٤ مسأله التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به ----- ٦٥٣
- ٥ مسأله لا يجوز التيمم بما يشك فى كونه ترابا ----- ٦٥٤
- ٦ مسأله المحبوس فى مكان مغصوب يجوز أن يتييم فيه على إشكال ----- ٦٥٤
- ٧ مسأله إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتييم به ما يكفى لكفيه معا ----- ٦٥٥
- ٨ مسأله يستحب أن يكون على ما يتييم به غبار يعلق باليد ----- ٦٥٥
- ٩ مسأله يستحب أن يكون ما يتييم به من ربي الأرض و عواليها ----- ٦٥٥
- ١٠ مسأله يكره التيمم بالأرض السبخه ----- ٦٥٥
- فصل فى كيفية التيمم ----- ٦٥٥
- و يجب فيه أمور ----- ٦٥٥
- الأول ضرب باطن اليدين معا دفعه على الأرض ----- ٦٥٥
- الثانى مسح الجبهه بتمامها و الجبينين بهما ----- ٦٥٦
- الثالث مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ----- ٦٥٦
- الرابع الترتيب ----- ٦٥٧
- الخامس الابتداء بالأعلى ----- ٦٥٧
- السادس عدم الحائل ----- ٦٥٧
- السابع طهاره الماسح و الممسوح ----- ٦٥٧
- ١ مسأله إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه ----- ٦٥٧
- ٢ مسأله إذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا ----- ٦٥٧
- ٣ مسأله إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه ----- ٦٥٧
- ٤ مسأله إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره ----- ٦٥٨
- ٥ مسأله إذا خالف الترتيب بطل ----- ٦٥٩
- ٦ مسأله يجوز الاستنابه عند عدم إمكان المباشره ----- ٦٥٩
- ٧ مسأله إذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره إن أمكن ----- ٦٥٩

- ٨ مسألة الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى ..... ٦٦٠
- ٩ مسألة إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يعد حائلا و لم يمكن إزالتها ..... ٦٦٠
- ١٠ مسألة الخاتم حائل ..... ٦٦٠
- ١١ مسألة لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه ..... ٦٦٠
- ١٢ مسألة مع اتحاد الغايه لا يجب تعيينها ..... ٦٦٠
- ١٣ مسألة إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل ..... ٦٦١
- ١٤ مسألة إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر ..... ٦٦١
- ١٥ مسألة في مسح الجبهه و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح ..... ٦٦١
- ١٦ مسألة إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و أتم ..... ٦٦١
- ١٧ مسألة إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالا ..... ٦٦١
- ١٨ مسألة المشهور على أنه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه و اليدين ..... ٦٦١
- ١٩ مسألة إذا شك في بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به و بنى على الصحة ..... ٦٦٢
- ٢٠ مسألة إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه و الإتيان به ..... ٦٦٢
- فصل في أحكام التيمم ..... ٦٦٣
- ١ مسألة لا يجوز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها ..... ٦٦٣
- ٢ مسألة إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافله يجوز إتيان الصلوات ..... ٦٦٣
- ٣ مسألة الأقوى جواز التيمم في سعه الوقت ..... ٦٦٣
- ٤ مسألة إذا تيمم لصلاه سابقه و صلى و لم ينتقض تيممه ..... ٦٦٤
- ٥ مسألة المراد بأخر الوقت الذى يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفى ..... ٦٦٤
- ٦ مسألة يجوز التيمم لصلاه القضاء و الإتيان بها معه ..... ٦٦٤
- ٧ مسألة إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتيمم و صلى ..... ٦٦٥
- ٨ مسألة لا يجب إعادته الصلوات التى صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر ..... ٦٦٥
- ٩ مسألة إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض ..... ٦٦٦
- ١٠ مسألة جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا ..... ٦٦٦
- ١١ مسألة التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحاله فى الإغناء عن الوضوء ..... ٦٦٧
- ١٢ مسألة ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث ..... ٦٦٧

- ١٣ مسأله إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح أن يصلى به ..... ٦٦٧
- ١٤ مسأله إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة ..... ٦٦٧
- ١٥ مسأله لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء فى أثناءها ..... ٦٦٧
- ١٦ مسأله إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره فى أثناء الصلاة ..... ٦٦٨
- ١٧ مسأله إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة بعد الركوع ..... ٦٦٨
- ١٨ مسأله فى جواز مس كتابه القرآن و قراءه العزائم حال الاشتغال بالصلاة ..... ٦٦٩
- ١٩ مسأله إذا كان وجدان الماء فى أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعى بالركوع ..... ٦٦٩
- ٢٠ مسأله الحكم بالصحة فى صوره الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمه قطع الصلاة ..... ٦٦٩
- ٢١ مسأله المجنب التيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفايه الوضوء فقط لا يبطل تيممه ..... ٦٦٩
- ٢٢ مسأله إذا وجد جماعه متيممون ماء مباحا لا يكفى إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع ..... ٦٧٠
- ٢٣ مسأله المحدث بالأكبر غير الجنابه إذا وجد ماء لا يكفى إلا لواحد من الوضوء أو الغسل قدم الغسل و تيمم بدلا عن الوضوء ..... ٦٧٠
- ٢٤ مسأله لا يبطل التيمم الذى هو بدل عن الغسل من جنابه أو غيرها بالحدث الأصغر ..... ٦٧٠
- ٢٥ مسأله حكم التداخل الذى مر سابقا فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضا ..... ٦٧١
- ٢٦ مسأله إذا تيمم بدلا عن أغسال عديده فتيبين عدم بعضها صح بالنسبه إلى الباقى ..... ٦٧١
- ٢٧ مسأله إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء لا يكفى إلا لأحدهم ..... ٦٧١
- ٢٨ مسأله إذا نذر نافله مطلقه أو موقتة فى زمان معين و لم يتمكن من الوضوء فى ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى ..... ٦٧١
- ٢٩ مسأله لا يجوز الاستيجار لصلاه الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء ..... ٦٧٢
- ٣٠ مسأله المجنب التيمم إذا وجد الماء فى المسجد ..... ٦٧٢
- ٣١ مسأله قد مر سابقا أنه لو كان عنده من الماء ما يكفى لأحد الأمرين ..... ٦٧٢
- ٣٢ مسأله إذا علم الوقت أنه لو أخر التيمم إلى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به ..... ٦٧٣
- ٣٣ مسأله يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب ..... ٦٧٣
- ٣٤ مسأله إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهه ..... ٦٧٣
- ٣٥ مسأله إذا شك فى وجوب حاجب فى بعض مواضع التيمم ..... ٦٧٣
- ٣٦ فى الموارد التى يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء ..... ٦٧٣
- ٣٧ إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلاله أو غيره من أسمائه تعالى أو آيه من القرآن ..... ٦٧٤
- كتاب الصلاة ..... ٦٧٦

- ٦٧٦ ----- مقدمه فى فضل الصلوات الیومیة و أنها أفضل الأعمال الیومیة
- ٦٧٧ ----- فصل ١ فى أعداد الفرائض و نوافلها
- ٦٧٧ ----- اشاره
- ٦٧٨ ----- ١ مسأله یجب الإتیان بالنوافل رکعتین رکعتین
- ٦٧٨ ----- ٢ مسأله الأقوی استحباب الغفیله
- ٦٧٩ ----- ٣ مسأله الظاهر أن صلاه الوسطی الی الی تتأكد المحافظه علیها هی الظهر
- ٦٧٩ ----- ٤ مسأله النوافل المرتبه و غیرها یجوز إتیانها جالسا
- ٦٧٩ ----- فصل ٢ فى أوقات الیومیة و نوافلها
- ٦٧٩ ----- اشاره
- ٦٨١ ----- ١ مسأله یعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلا فى أرض مسطحه بعد انعدامه
- ٦٨٢ ----- ٢ مسأله المراد باختصاص أول الوقت بالظهر و آخره بالعصر و هكذا فى المغرب و العشاء عدم صحه الشریکه فى ذلك الوقت
- ٦٨٢ ----- ٣ مسأله یجب تأخیر العصر عن الظهر و العشاء عن المغرب
- ٦٨٤ ----- ٤ مسأله إذا بقى مقدار خمس رکعات إلی الغروب قدم الظهر
- ٦٨٥ ----- ٥ مسأله لا یجوز العدول من السابقه إلی اللاحقه
- ٦٨٥ ----- ٦ مسأله إذا کان مسافرا و قد بقى من الوقت أربع رکعات
- ٦٨٥ ----- ٧ مسأله یستحب التفریق بین الصلاتین المشترکتین فى الوقت
- ٦٨٥ ----- ٨ مسأله قد عرفت أن للعشاء وقت فضیله
- ٦٨٦ ----- ٩ مسأله یستحب التعجیل فى الصلاه فى وقت الفضیله
- ٦٨٦ ----- ١٠ مسأله یستحب الغلس بصلاته الصبح
- ٦٨٦ ----- ١١ مسأله کل صلاه أدرك من وقتها فى آخره مقدار رکعه
- ٦٨٦ ----- فصل ٣ فى أوقات الرواتب
- ٦٨٦ ----- ١ مسأله وقت نافله الظهر من الزوال إلی الذراع و العصر إلی الذراعین
- ٦٨٦ ----- ٢ مسأله المشهور عدم جواز تقدیم نافلتی الظهر و العصر فى غیر یوم الجمعة على الزوال
- ٦٨٧ ----- ٣ مسأله نافله یوم الجمعة عشرون رکعه
- ٦٨٧ ----- ٤ مسأله وقت نافله المغرب من حین الفراغ من الفریضه
- ٦٨٧ ----- ٥ مسأله وقت نافله العشاء و هی الوتیره یمتد بامتداد وقتها

- ٦ مسأله وقت نافله الصبح بين الفجر الأول و طلوع الحمرة المشرقيه ..... ٦٨٧
- ٧ مسأله إذا صلى نافله الفجر فى وقتها أو قبله و نام بعدها ..... ٦٨٨
- ٨ مسأله وقت نافله الليل ما بين نصفه و الفجر الثانى ..... ٦٨٨
- ٩ مسأله يجوز للمسافر و الشاب الذى يصعب عليه نافله الليل فى وقتها تقديمها على النصف ..... ٦٨٨
- ١٠ مسأله إذا دار الأمر بين تقديم صلاه الليل على وقتها أو قضائها ..... ٦٨٨
- ١١ مسأله إذا قدمها ثم انتبه فى وقتها ..... ٦٨٨
- ١٢ مسأله إذا طلع الفجر و قد صلى من صلاه الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه ..... ٦٨٨
- ١٣ مسأله قد مر أن الأفضل فى كل صلاه تعجيلها ..... ٦٨٨
- ١٤ مسأله يستحب التعجيل فى قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر ..... ٦٩٠
- ١٥ مسأله يجب تأخير الصلاه عن أول وقتها لذوى الأعذار ..... ٦٩٠
- ١٦ مسأله يجوز الإتيان بالنافله و لو المبتدئه فى وقت الفريضة ما لم تتضيق ..... ٦٩١
- ١٧ مسأله إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة ..... ٦٩١
- ١٨ مسأله النافله تنقسم إلى مرتبه و غيرها ..... ٦٩٣
- فصل ٤ فى أحكام الأوقات ..... ٦٩٣
- ١ مسأله لا يجوز الصلاه قبل دخول الوقت ..... ٦٩٣
- ٢ مسأله إذا كان غافلا عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ..... ٦٩٤
- ٣ مسأله إذا تيقن دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعتبر ..... ٦٩٤
- ٤ مسأله إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع فى السماء من غيم أو غبار ..... ٦٩٥
- ٥ مسأله إذا اعتقد دخول الوقت فشرع ..... ٦٩٥
- ٦ مسأله إذا شك بعد الدخول فى الصلاه فى أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا ..... ٦٩٥
- ٧ مسأله إذا شك بعد الفراغ من الصلاه فى أنها وقعت فى الوقت أو لا ..... ٦٩٥
- ٨ مسأله يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب ..... ٦٩٦
- ٩ مسأله إذا ترك المغرب و دخل فى العشاء غفله أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها ..... ٦٩٧
- ١٠ مسأله يجوز العدول فى قضاء الفوائت أيضا من اللاحقه إلى السابقه ..... ٦٩٧
- ١١ مسأله لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه فى الحواضر و لا فى الفوائت ..... ٦٩٨
- ١٢ مسأله إذا اعتقد فى أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ثم تبين أنه كان أتيا بها ..... ٦٩٨

- ١٣ مسألة المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة السابقة ..... ٦٩٩
- ١٤ مسألة إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت ..... ٦٩٩
- ١٥ مسألة إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت ..... ٦٩٩
- ١٦ مسألة إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاة واحدة ثم حدث ثانيا ..... ٧٠٠
- ١٧ مسألة إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة ..... ٧٠٠
- ١٨ مسألة يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب ..... ٧٠٠
- ١٩ مسألة إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان ..... ٧٠٠
- ٢٠ مسألة إذا شك في أثناء العصر في أنه أتى بالظهر أم لا ..... ٧٠٠
- فصل ٥ في القبلة ..... ٧٠١
- فصل في أحكام القبلة للصلاة ..... ٧٠١
- اشاره ..... ٧٠١
- ١ مسألة الأمارات المحصلة للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم ..... ٧٠٣
- ٢ مسألة عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظن ..... ٧٠٥
- ٣ مسألة لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير ..... ٧٠٦
- ٤ مسألة لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن ..... ٧٠٦
- ٥ مسألة إذا كان اجتهاده مخالفا لقبله بلد المسلمين في محاربيهم و مذابحهم و قبورهم ..... ٧٠٦
- ٦ مسألة إذا حصر القبلة في جهتين ..... ٧٠٦
- ٧ مسألة إذا اجتهد لصلاة و حصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة أخرى ..... ٧٠٦
- ٨ مسألة إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهه فصلى الظهر مثلا إليها ..... ٧٠٦
- ٩ مسألة إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهه أخرى انقلب إلى ما ظنه ..... ٧٠٦
- ١٠ مسألة يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر ..... ٧٠٧
- ١١ مسألة إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهه ..... ٧٠٧
- ١٢ مسألة لو كان عليه صلاتان ..... ٧٠٧
- ١٣ مسألة من كان وظيفته تكرار الصلاة إلى أربع جهات أو أقل ..... ٧٠٧
- ١٤ مسألة من عليه صلاتان كالظهرين مثلا مع كون وظيفته التكرار إلى أربع ..... ٧٠٧
- ١٥ مسألة من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاة إلى جهه أنها القبلة ..... ٧٠٨

- ٧٠٨ ..... ١٦ مسألة الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم
- ٧٠٨ ..... ١٧ مسألة إذا صلى من دون الفحص عن القبلة -
- ٧٠٩ ..... فصل ٦ فيما يستقبل له -
- ٧٠٩ ..... اشاره -
- ٧٠٩ ..... أحدها الصلوات اليومية -
- ٧٠٩ ..... اشاره -
- ٧١٠ ..... ١ مسألة كيفية الاستقبال في الصلاة قائما أن يكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبلة -
- ٧١٠ ..... الثاني في حال الاحتضار -
- ٧١٠ ..... الثالث حال الصلاة على الميت -
- ٧١١ ..... الرابع وضعه حال الدفن -
- ٧١١ ..... الخامس الذبح و النحر -
- ٧١١ ..... اشاره -
- ٧١١ ..... ٢ مسألة يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط -
- ٧١١ ..... ٣ مسألة يستحب الاستقبال في مواضع -
- ٧١١ ..... ٤ مسألة يكره الاستقبال حال الجماع و حال لبس السراويل -
- ٧١١ ..... فصل ٧ في أحكام الخلل في القبلة -
- ٧١١ ..... ١ مسألة لو أخل بالاستقبال عالما عامدا بطلت صلاته مطلقا -
- ٧١٢ ..... ٢ مسألة إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالما عامدا حرم المذبح و المنحور -
- ٧١٢ ..... ٣ مسألة لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش و لم يوجب هتك حرمة -
- ٧١٢ ..... فصل ٨ في الستر و الساتر -
- ٧١٢ ..... في أقسام الستر -
- ٧١٢ ..... اشاره -
- ٧١٢ ..... الأول ستر يلزم في نفسه -
- ٧١٢ ..... اشاره -
- ٧١٣ ..... ١ مسألة الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر -
- ٧١٣ ..... ٢ مسألة الظاهر حرمه النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرأة و الماء الصافي -

- ٣ مسأله لا يشترط فى الستر الواجب فى نفسه ساتر مخصوص و لا كيفيه خاصه ..... ٧١٣
- الثانى أى الستر فى حال الصلاه ..... ٧١٣
- اشاره ..... ٧١٣
- ٤ مسأله لا يجب على المرأه حال الصلاه ستر ما فى باطن الفم ..... ٧١٤
- ٥ مسأله إذا كان هناك ناظر ينظر برببه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها ..... ٧١٤
- ٦ مسأله يجب على المرأه ستر رقبتها حال الصلاه ..... ٧١٤
- ٧ مسأله الأمه كالحره فى جميع ما ذكر ..... ٧١٤
- ٨ مسأله الصبيه الغير البالغه حكمها حكم الأمه ..... ٧١٥
- ٩ مسأله لا فرق فى وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه و المستحبه ..... ٧١٥
- ١٠ مسأله [فى اشتراط ستر العوره فى الطواف] ..... ٧١٦
- ١١ مسأله إذا بدت العوره كلا أو بعضا لريح أو غفله لم تبطل الصلاه ..... ٧١٦
- ١٢ مسأله إذا نسى ستر العوره ابتداء أو بعد التكشف فى الأثناء فالأقوى صحه الصلاه ..... ٧١٦
- ١٣ مسأله يجب الستر من جميع الجوانب ..... ٧١٦
- ١٤ مسأله هل يجب الستر عن نفسه ..... ٧١٧
- ١٥ مسأله هل اللازم أن يكون ساتريته فى جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاه إلى آخرها ..... ٧١٧
- ١٦ مسأله الستر الواجب فى نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر ..... ٧١٧
- فصل ٩ فى شرائط لباس المصلى ..... ٧١٨
- اشاره ..... ٧١٨
- الأول الطهاره فى جميع لباسه ..... ٧١٨
- الثانى الإباحه ..... ٧١٨
- اشاره ..... ٧١٨
- ١ مسأله لا فرق فى الغصب بين أن يكون من جهه كون عينه للغير أو كون منفعتة له ..... ٧١٩
- ٢ مسأله إذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب ..... ٧١٩
- ٣ مسأله إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب ..... ٧٢٠
- ٤ مسأله إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره فى الصلاه فيه مع بقاء الغصبيه صحت ..... ٧٢٠
- ٥ مسأله المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاه يوجب البطلان ..... ٧٢٠



- ٦ مسألة إذا اضطر إلى لبس المغصوب - - - - - ٧٢٠
- ٧ مسألة إذا جهل أو نسى الغصبيه - - - - - ٧٢٠
- ٨ مسألة إذا استقرض ثوبا و كان من نيته عدم أداء عوضه - - - - - ٧٢١
- ٩ مسألة إذا اشترى ثوبا بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاه - - - - - ٧٢١
- الثالث أن لا يكون من أجزاء الميتة - - - - - ٧٢٢
- اشاره - - - - - ٧٢٢
- ١٠ مسألة اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار. - - - - - ٧٢٢
- ١١ مسألة استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها - - - - - ٧٢٢
- ١٢ مسألة إذا صلى في الميتة جهلا لم تجب الإعادة - - - - - ٧٢٢
- ١٣ مسألة المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو غيره - - - - - ٧٢٣
- الرابع أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه - - - - - ٧٢٣
- اشاره - - - - - ٧٢٣
- ١٤ مسألة لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج. - - - - - ٧٢٣
- ١٥ مسألة لا بأس بفضلات الإنسان و لو لغيره - - - - - ٧٢٣
- ١٦ مسألة لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوسا أو جزء منه - - - - - ٧٢٤
- ١٧ مسألة يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب و الثعالب. - - - - - ٧٢٤
- ١٨ مسألة الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره - - - - - ٧٢٤
- ١٩ مسألة إذا صلى في غير المأكول جاهلا أو ناسيا - - - - - ٧٢٥
- ٢٠ مسألة الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض - - - - - ٧٢٥
- الخامس أن لا يكون من الذهب للرجال - - - - - ٧٢٥
- اشاره - - - - - ٧٢٥
- ٢١ مسألة لا بأس بالمشكوك كونه ذهبيا - - - - - ٧٢٦
- ٢٢ مسألة إذا صلى في الذهب جاهلا أو ناسيا - - - - - ٧٢٦
- ٢٣ مسألة لا بأس بكون قاب الساعه من الذهب - - - - - ٧٢٦
- ٢٤ مسألة لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهرا مرئيا. - - - - - ٧٢٦
- ٢٥ مسألة لا بأس بافتراش الذهب - - - - - ٧٢٦

- السّادس أن لا يكون حريرا محضا للرجال ..... ٧٢٦
- إشاره ..... ٧٢٦
- ٢٦ مسأله لا بأس بغير الملبوس من الحرير ..... ٧٢٧
- ٢٧ مسأله لا يجوز جعل البطانه من الحرير لقميص و غيره ..... ٧٢٨
- ٢٨ مسأله لا بأس بما يرفع به الثوب من الحرير ..... ٧٢٨
- ٢٩ مسأله لا بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته و بطانته عوض القطن و نحوه ..... ٧٢٨
- ٣٠ مسأله لا بأس بعصابه الجروح و القروح ..... ٧٢٨
- ٣١ مسأله يجوز لبس الحرير لمن كان قملا على خلاف العاده ..... ٧٢٨
- ٣٢ مسأله إذا صلى فى الحرير جهلا أو نسيانا ..... ٧٢٩
- ٣٣ مسأله يشترط فى الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاه ..... ٧٢٩
- ٣٤ مسأله الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه ..... ٧٢٩
- ٣٥ مسأله إذا شك فى ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل ..... ٧٢٩
- ٣٦ مسأله إذا شك فى ثوب أنه حرير محض أو مخلوط ..... ٧٢٩
- ٣٧ مسأله الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب ..... ٧٢٩
- ٣٨ مسأله إذا انحصر ثوبه فى الحرير ..... ٧٢٩
- ٣٩ مسأله إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات ..... ٧٣١
- ٤٠ مسأله لا بأس بلبس الصبى الحرير ..... ٧٣١
- ٤١ مسأله يجب تحصيل الساتر للصلاه و لو بإجاره ..... ٧٣١
- ٤٢ مسأله يحرم لبس لباس الشهره ..... ٧٣٢
- ٤٣ مسأله إذا لم يجد المصلى ساترا ..... ٧٣٢
- ٤٤ مسأله إذا وجد ساترا لإحدى عورتيه ..... ٧٣٣
- ٤٥ مسأله يجوز للعراه الصلاه متفرقين ..... ٧٣٤
- ٤٦ مسأله الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاه عن أول الوقت ..... ٧٣٤
- ٤٧ مسأله إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب و الآخر مما تصح فيه الصلاه ..... ٧٣٥
- ٤٨ مسأله المصلى مستلقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجسا أو حريرا أو من غير المأكول ..... ٧٣٥
- ٤٩ مسأله إذا لبس ثوبا طويلا جدا ..... ٧٣٥

- ٥٠ مسأله الأڤوى جواز الصلاه فىما ىستر ظهر القدم ..... ٧٣٦
- فصل ١٠ فىما ىكره من اللباس حال الصلاه ..... ٧٣٦
- فصل ١١ فىما ىستحب من اللباس ..... ٧٣٨
- فصل ١٢ فى مكان المصلى ..... ٧٣٨
- و المراد به ما استقر علیه و لو بوسائط ..... ٧٣٨
- اشاره ..... ٧٣٨
- أحدها إباحتة ..... ٧٣٨
- اشاره ..... ٧٣٨
- ١ مسأله إذا كان المكان مباحا ..... ٧٣٩
- ٢ مسأله إذا صلى على سڤف مباح ..... ٧٣٩
- ٣ مسأله إذا كان المكان مباحا و كان علیه سڤف مغصوب ..... ٧٤٠
- ٤ مسأله تبطل الصلاه على الدابه المغصوبه ..... ٧٤١
- ٥ مسأله قد ىقال ببطلان الصلاه على الأرض التى تحتها تراب مغصوب ..... ٧٤١
- ٦ مسأله إذا صلى فى سفینه مغصوبه بطلت ..... ٧٤١
- ٧ مسأله ربما ىقال ببطلان الصلاه على دابه خىط خرجها بخىط مغصوب ..... ٧٤٢
- ٨ مسأله المحبوس فى المكان المغصوب ىصلى فىه قائما مع الركوع و السجود ..... ٧٤٢
- ٩ مسأله إذا اعتقد الغصبیه و صلى فتبىن الخلاف ..... ٧٤٢
- ١٠ مسأله الأڤوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى و هى الحرمة ..... ٧٤٣
- ١١ مسأله الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا ىجوز التصرف فىها ..... ٧٤٣
- ١٢ مسأله الدار المشترکه لا ىجوز لواحد من الشركاء التصرف فىها ..... ٧٤٣
- ١٣ مسأله إذا اشترى دارا من المال الغير المزكى أو الغير الخمس ىكون بالنسبه إلى مقدار الزکاه أو الخمس فضولیا ..... ٧٤٣
- ١٤ من مات و علیه من حقوق الناس كالمظالم أو الزکاه أو الخمس لا ىجوز لورثته التصرف فى تركته ..... ٧٤٤
- ١٥ مسأله إذا مات و علیه دین مستغرق للترکه لا ىجوز للورثه و لا لغيرهم التصرف فى تركته قبل أداء الدین ..... ٧٤٤
- ١٦ مسأله لا ىجوز التصرف حتى الصلاه فى ملك الغير إلا بإذنه الصرىح أو الفجوى ..... ٧٤٥
- ١٧ مسأله ىجوز الصلاه فى الأراضى المتسعه اتساعا عظیما ..... ٧٤٦
- ١٨ مسأله ىجوز الصلاه فى بیوت من تضمنت الآیه جواز الأكل فىها بلا إذن ..... ٧٤٦

- ١٩ مسأله يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب ..... ٧٤٧
- ٢٠ مسأله إذا دخل في المكان المغصوب جهلا أو نسيانا أو بتخيل الإذن ..... ٧٤٧
- ٢١ مسأله إذا أذن المالك بالصلاه خصوصا أو عموما ..... ٧٤٧
- ٢٢ مسأله إذا أذن المالك في الصلاه و لكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه ..... ٧٤٧
- ٢٣ مسأله إذا دار الأمر بين الصلاه حال الخروج من المكان الغصبي بتمامها في الوقت أو الصلاه بعد الخروج و إدراك ركعه أو أزيد ..... ٧٤٧
- الثاني من شروط المكان كونه قارا ..... ٧٤٨
- اشاره ..... ٧٤٨
- ٢٤ مسأله يجوز في حال الاختيار الصلاه في السفينه ..... ٧٤٨
- ٢٥ مسأله لا تجوز الصلاه على صبره الحنطه ..... ٧٤٨
- الثالث أن لا يكون معرضا لعدم إتمام ..... ٧٤٨
- الرابع أن لا يكون مما يحرم البقاء فيه ..... ٧٤٨
- الخامس أن لا يكون مما يحرم الوقوف و القيام و القعود عليه ..... ٧٤٩
- السادس أن يكون مما يمكن أداء الأفعال فيه ..... ٧٤٩
- السابع أن لا يكون متقدما على قبر معصوم و لا مساويا له ..... ٧٤٩
- الثامن أن لا يكون نجسا نجاسه متعديه إلى الثوب أو البدن ..... ٧٥٠
- التاسع أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم ..... ٧٥٠
- العاشر أن لا يصلى الرجل و المرأة في مكان واحد ..... ٧٥٠
- اشاره ..... ٧٥٠
- ٢٦ مسأله لا فرق في الحكم المذكور كراهه أو حرمة بين المحارم و غيرهم ..... ٧٥١
- ٢٧ مسأله [عدم الفرق بين النافله و الفريضه] ..... ٧٥١
- ٢٨ مسأله الحكم المذكور مختص بحال الاختيار ..... ٧٥١
- ٢٩ مسأله إذا كان الرجل يصلى و بحدائنه أو قدامه امرأه ..... ٧٥٢
- ٣٠ مسأله الأحوط ترك الفريضه على سطح الكعبه و في جوفها اختيارا ..... ٧٥٢
- فصل ١٣ في مسجد الجبهه من مكان المصلى ..... ٧٥٢
- اشاره ..... ٧٥٢
- ١ مسأله لا يجوز السجود في حال الاختيار على الخرف و الأجر و النوره و الجص المطبوخين ..... ٧٥٣

- ٢ مسأله [عدم جواز السجود على البلور و الزجاجه] ..... ٧٥٣
- ٣ مسأله [جواز السجود على الطين الأرمنى و المختوم] ..... ٧٥٣
- ٤ مسأله فى جواز السجده على العقاقير و الأدوية مثل لسان الثور و عنب الثعلب و الخبه و أصل السوس و أصل الهندباء إشكال ..... ٧٥٣
- ٥ مسأله لا بأس بالسجده على مأكولات الحيوانات ..... ٧٥٣
- ٦ مسأله لا يجوز السجده على ورق الجاى و لا على القهوه ..... ٧٥٣
- ٧ مسأله لا يجوز على الجوز و اللوز ..... ٧٥٤
- ٨ مسأله [جواز السجود على نخاله الحنطه و الشعير و قشر الأرز] ..... ٧٥٤
- ٩ مسأله لا بأس بالسجده على نوى التمر ..... ٧٥٤
- ١٠ مسأله لا بأس بالسجده على ورق العنب بعد اليبس ..... ٧٥٤
- ١١ مسأله الذى يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقا ..... ٧٥٤
- ١٢ مسأله [جواز السجود على الأوراد الغير المأكوله] ..... ٧٥٤
- ١٣ مسأله [عدم جواز السجود على الثمره قبل أوان أكلها] ..... ٧٥٤
- ١٤ مسأله يجوز السجود على الثمار الغير المأكوله أصلا ..... ٧٥٤
- ١٥ مسأله [جواز السجود على التنباك] ..... ٧٥٥
- ١٦ مسأله [عدم جواز السجود على النبات الذى ينبت على وجه الماء] ..... ٧٥٥
- ١٧ مسأله يجوز السجود على القبقاب و النعل المتخذ من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفه ..... ٧٥٦
- ١٨ مسأله [الأحوط ترك السجود على القنب] ..... ٧٥٦
- ١٩ مسأله لا يجوز السجود على القطن ..... ٧٥٦
- ٢٠ مسأله لا بأس بالسجود على قراب السيف و الخنجر ..... ٧٥٦
- ٢١ مسأله يجوز السجود على قشر البطيخ و الرقى و الرمان بعد الانفصال على إشكال ..... ٧٥٦
- ٢٢ مسأله يجوز السجود على القرطاس ..... ٧٥٦
- ٢٣ مسأله إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس ..... ٧٥٦
- ٢٤ مسأله يشترط أن يكون ما يسجد عليه مما يمكن تمكين الجبهه عليه ..... ٧٥٧
- ٢٥ مسأله إذا كان فى الأرض ذات الطين ..... ٧٥٧
- ٢٦ مسأله السجود على الأرض أفضل من النبات و القرطاس ..... ٧٥٧
- ٢٧ مسأله إذا اشتغل بالصلاه و فى أثنائها فقد ما يصح السجود عليه ..... ٧٥٨

- ٢٨ مسأله إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه مما يجوز ..... ٧٥٨
- فصل ١٤ فى الأمكنه المكروهه ..... ٧٥٨
- اشاره ..... ٧٥٨
- ١ مسأله لا بأس بالصلاه فى البيع و الكنائس ..... ٧٦٠
- ٢ مسأله لا بأس بالصلاه خلف قبور الأئمه ع ..... ٧٦٠
- ٣ مسأله يستحب أن يجعل المصلى بين يديه ستره ..... ٧٦١
- ٤ مسأله يستحب الصلاه فى المساجد ..... ٧٦١
- ٥ مسأله يستحب الصلاه فى مشاهد الأئمه ع ..... ٧٦١
- ٦ مسأله يستحب تفريق الصلاه فى أماكن متعدده ..... ٧٦١
- ٧ مسأله يكره لجار المسجد أن يصلى فى غيره ..... ٧٦٢
- ٨ مسأله يستحب الصلاه فى المسجد الذى لا يصلى فيه و يكره تعطيله ..... ٧٦٢
- ٩ مسأله يستحب كثره التردد إلى المساجد ..... ٧٦٣
- ١٠ مسأله يستحب بناء المسجد و فيه أجر عظيم ..... ٧٦٣
- ١١ مسأله الأحوط إجراء صيغه الوقف بقصد القربه فى صيرورته مسجداً ..... ٧٦٣
- ١٢ مسأله الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجداً دون البناء و السطح ..... ٧٦٣
- ١٣ مسأله يستحب تعمير المسجد إذا أشرف على الخراب ..... ٧٦٣
- فصل ١٥ فى بعض أحكام المسجد ..... ٧٦٤
- الأول يحرم زخرفته ..... ٧٦٤
- الثانى لا يجوز بيعه و لا بيع آلاته ..... ٧٦٤
- الثالث يحرم تنجيسه ..... ٧٦٤
- اشاره ..... ٧٦٤
- ١ مسأله يجوز أن يتخذ الكنيف و نحوه من الأمكنه التى عليها البول و العذره و نحوهما مسجداً ..... ٧٦٥
- الرابع لا يجوز إخراج الحصى منه ..... ٧٦٥
- الخامس لا يجوز دفن الميت فى المسجد ..... ٧٦٦
- السادس يستحب سبق الناس فى الدخول إلى المساجد ..... ٧٦٦
- السابع يستحب الإسراع فيه و كئسه ..... ٧٦٦

- ٧٦٦ ..... الثامن يستحب صلاة التحية بعد الدخول
- ٧٦٦ ..... التاسع يستحب التطيب و لبس الثياب الفاخره
- ٧٦٦ ..... العاشر [فى استحباب المطهره على باب المسجد]
- ٧٦٦ ..... الحادى عشر يكره تعليه جدران المساجد و رفع المناره عن السطح.
- ٧٦٧ ..... الثانى عشر يكره استطراق المساجد
- ٧٦٧ ..... اشاره
- ٧٦٧ ..... ٢ مسأله [صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد]
- ٧٦٧ ..... ٣ مسأله الأفضل للرجال إتيان النوافل فى المنازل
- ٧٦٨ ..... فصل ١٦ فى الأذان و الإقامه
- ٧٦٨ ..... اشاره
- ٧٧٠ ..... فى موارد سقوط الأذان
- ٧٧٠ ..... ١ مسأله يسقط الأذان فى موارد
- ٧٧١ ..... ٢ مسأله لا يتأكد الأذان لمن أراد إتيان فوائت فى دور واحد
- ٧٧١ ..... ٣ مسأله يسقط الأذان و الإقامه فى موارد
- ٧٧٣ ..... ٤ مسأله يستحب حكايه لأذان عند سماعه
- ٧٧٤ ..... ٥ مسأله يجوز حكايه الأذان
- ٧٧٤ ..... ٦ مسأله يعتبر فى السقوط بالسمع عدم الفصل الطويل
- ٧٧٤ ..... ٧ مسأله [عدم الفرق بين السماع و الاستماع]
- ٧٧٤ ..... ٨ مسأله القدر المتيقن من الأذان الأذان المتعلق بالصلاه
- ٧٧٤ ..... ٩ مسأله الظاهر عدم الفرق بين أذان الرجل و المرأه
- ٧٧٤ ..... ١٠ مسأله قد يقال يشترط فى السقوط بالسمع أن يكون السامع من الأول قاصدا للصلاه
- ٧٧٥ ..... فصل ١٧ يشترط فى الأذان و الإقامه أمور
- ٧٧٥ ..... اشاره
- ٧٧٦ ..... ١ مسأله إذا شك فى الإتيان بالأذان بعد الدخول فى الإقامه لم يعتن به
- ٧٧٦ ..... فصل ١٨ يستحب فيهما أمور
- ٧٧٦ ..... اشاره

- ١ مسألة لو اختار السجده ..... ٧٧٧
- ٢ مسألة يستحب لمن سمع المؤذن يقول. .... ٧٧٨
- ٣ مسألة يستحب فى المنصوب للأذان أن يكون عدلا رفيع الصوت ..... ٧٧٨
- ٤ مسألة من ترك الأذان أو الإقامه أو كليهما عمدا حتى أحرم للصلاه ..... ٧٧٨
- ٥ مسألة يجوز للمصلى فيها إذا جاز له ترك الإقامه تعمد الاكتفاء بأحدهما ..... ٧٧٨
- ٦ مسألة لو نام فى خلال أحدهما أو جن أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق ..... ٧٧٨
- ٧ مسألة لو أذن منفردا و أقام ..... ٧٧٩
- ٨ مسألة لو أحدث فى أثناء الإقامه ..... ٧٧٩
- ٩ مسألة لا يجوز أخذ الأجره على أذان الصلاه ..... ٧٧٩
- ١٠ مسألة قد يقال إن اللحن فى أذان الإعلام لا يضر ..... ٧٧٩
- فصل ١٩ ينبغى للمصلى بعد إحراز شرائط صحه الصلاه و رفع موانعها السعى فى تحصيل شرائط قبولها و رفع موانعه ..... ٧٧٩
- فصل ٢٠ واجبات الصلاه أحد عشر ..... ٧٨٠
- اشاره ..... ٧٨٠
- فصل ٢١ فى النيه ..... ٧٨١
- اشاره ..... ٧٨١
- ١ مسألة يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلا متعددا ..... ٧٨١
- ٢ مسألة لا يجب قصد الأداء و القضاء و لا القصر و التمام ..... ٧٨٢
- ٣ مسألة إذا كان فى أحد أماكن التخيير فنوى القصر ..... ٧٨٢
- ٤ مسألة لا يجب فى ابتداء العمل حين النيه تصور الصلاه تفصيلا ..... ٧٨٣
- ٥ مسألة لا ينافى نيه الوجوب اشتمال الصلاه على الأجزاء المندوبه ..... ٧٨٣
- ٦ مسألة الأحوط ترك التلفظ بالنيه فى الصلاه ..... ٧٨٣
- ٧ مسألة من لا يعرف الصلاه يجب عليه أن يأخذ من يلقنه ..... ٧٨٤
- ٨ مسألة يشترط فى نيه الصلاه بل مطلق العبادات الخلوص عن الرياء ..... ٧٨٤
- ٩ مسألة الرياء المتأخر لا يوجب البطلان ..... ٧٨٥
- ١٠ مسألة العجب المتأخر لا يكون مبطلا بخلاف المقارن ..... ٧٨٥
- ١١ مسألة غير الرياء من الضمائم إما حرام أو مباح أو راجح ..... ٧٨٥



- ١٢ مسأله إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة و غيرها ..... ٧٨٦
- ١٣ مسأله إذا رفع صوته بالذكر أو القراءه لإعلام الغير لم يبطل ..... ٧٨٦
- ١٤ مسأله وقت النيه ابتداء الصلاة ..... ٧٨٦
- ١٥ مسأله يجب استدامه النيه إلى آخر الصلاة ..... ٧٨٧
- ١٦ مسأله لو نوى فى أثناء الصلاة قطعها فعلا أو بعد ذلك. .... ٧٨٧
- ١٧ مسأله لو قام لصلاه و نواها فى قلبه فسبقت لسانه أو خياله خطورا إلى غيرها ..... ٧٨٧
- ١٨ مسأله لو دخل فى فريضه فأتىها بزعم أنها نافله غفله أو بالعكس ..... ٧٨٧
- ١٩ مسأله لو شك فيما فى يده أنه عينها ظهرا أو عصرا مثلا قيل بنى على التى قام إليها و هو مشكل ..... ٧٨٧
- ٢٠ مسأله لا يجوز العدول من صلاه إلى أخرى ..... ٧٨٩
- ٢١ مسأله لا يجوز العدول من الفائتة إلى الحاضر ..... ٧٩١
- ٢٢ مسأله لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض ..... ٧٩١
- ٢٣ مسأله إذا عدل فى موضع لا يجوز العدول بطلت ..... ٧٩١
- ٢٤ مسأله لو دخل فى الظهر بتخييل عدم إتيانها ..... ٧٩١
- ٢٥ مسأله لو عدل بزعم تحقق موضع العدول ..... ٧٩١
- ٢٦ مسأله لا بأس بترامى العدول ..... ٧٩٢
- ٢٧ مسأله لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا فى الظهرين ..... ٧٩٢
- ٢٨ مسأله يكفى فى العدول مجرد النيه ..... ٧٩٢
- ٢٩ مسأله إذا شرع فى السفر و كان فى السفينه أو الكارى مثلا ..... ٧٩٢
- ٣٠ مسأله إذا دخل فى الصلاة بقصد ما فى الذمه فعلا ..... ٧٩٣
- ٣١ مسأله إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلا ..... ٧٩٣
- فصل ٢٢ فى تكبيره الإحرام ..... ٧٩٣
- اشاره ..... ٧٩٣
- ١ مسأله لو قال الله تعالى أكبر لم يصح ..... ٧٩٤
- ٢ مسأله لو قال الله أكبر ..... ٧٩٤
- ٣ مسأله الأحوط تفخيم اللام من الله و الرأ من أكبر ..... ٧٩٤
- ٤ مسأله يجب فيها القيام و الاستقرار ..... ٧٩٥

- ٥ مسأله [يعتبر فى صدق التلفظ بها إسماع نفسه تحقيقاً أو تقديراً] ..... ٧٩٥
- ٦ مسأله من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم ..... ٧٩٥
- ٧ مسأله الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان ..... ٧٩٥
- ٨ مسأله حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام ..... ٧٩٥
- ٩ مسأله إذا ترك التعلم فى سعه الوقت حتى ضاق أثم و صحت صلاته على الأقوى ..... ٧٩٦
- ١٠ مسأله يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام ..... ٧٩٦
- ١١ مسأله لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام ..... ٧٩٦
- ١٢ مسأله يجوز الإتيان بالسبع ولاء من غير فصل بالدعاء ..... ٧٩٧
- ١٣ مسأله يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام ..... ٧٩٧
- ١٤ مسأله يستحب رفع اليدين بالتكبير إلى الأذنين أو إلى حيال الوجه ..... ٧٩٨
- ١٥ مسأله ما ذكر من الكيفيه فى رفع اليدين إنما هو على الأفضليه ..... ٧٩٨
- ١٦ مسأله إذا شك فى تكبيره الإحرام فإن كان قبل الدخول فيما بعدها بنى على العدم ..... ٧٩٨
- فصل ٢٣ فى القيام ..... ٧٩٩
- إشاره ..... ٧٩٩
- ١ مسأله يجب القيام حال تكبيره الإحرام ..... ٧٩٩
- ٢ مسأله هل القيام حال القراءه و حال التسبيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما ..... ٨٠٠
- ٣ مسأله المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت ..... ٨٠٠
- ٤ مسأله لو نسى القيام حال القراءه و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع ..... ٨٠٠
- ٥ مسأله لو نسى القراءه أو بعضها و تذكر بعد الركوع ..... ٨٠٠
- ٦ مسأله ..... ٨٠١
- ٧ مسأله ..... ٨٠١
- ٨ مسأله ..... ٨٠١
- ٩ مسأله ..... ٨٠٢
- ١٠ مسأله ..... ٨٠٢
- ١١ مسأله ..... ٨٠٢
- ١٢ مسأله ..... ٨٠٢

- ١٣ مسأله ..... ٨٠٢
- ١٤ مسأله ..... ٨٠٣
- ١٥ مسأله ..... ٨٠٤
- ١٦ مسأله ..... ٨٠٥
- ١٧ مسأله ..... ٨٠٥
- ١٨ مسأله ..... ٨٠٦
- ١٩ مسأله ..... ٨٠٦
- ٢٠ مسأله إذا قدر على القيام فى بعض الركعات دون الجميع ..... ٨٠٦
- ٢١ مسأله إذا عجز عن القيام و دار أمره بين الصلاه ماشيا أو راكبا ..... ٨٠٧
- ٢٢ مسأله إذا ظن التمكن من القيام فى آخر الوقت ..... ٨٠٧
- ٢٣ مسأله إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض أو بطوء برئه ..... ٨٠٧
- ٢٤ مسأله إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام ..... ٨٠٧
- ٢٥ مسأله لو تجدد العجز فى أثناء الصلاه عن القيام ..... ٨٠٧
- ٢٦ مسأله لو تجددت قدره على القيام فى الأثناء انتقل إليه ..... ٨٠٧
- ٢٧ مسأله إذا تجددت قدره بعد القراءه قبل الركوع ..... ٨٠٨
- ٢٨ مسأله لو ركع قائما ثم عجز عن القيام ..... ٨٠٨
- ٢٩ مسأله يجب الاستقراء حال القراءه و التسبيحات و حال ذكر الركوع و السجود ..... ٨٠٨
- ٣٠ مسأله من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده إن أمكنه ..... ٨٠٩
- ٣١ مسأله من صلى جالسا يتخير بين انحناء الجلوس ..... ٨٠٩
- ٣٢ مسأله يستحب فى حال القيام أمور ..... ٨٠٩
- فصل ٢٤ فى القراءه ..... ٨١٠
- فى أحكام القراءه ..... ٨١٠
- اشاره ..... ٨١٠
- ١ مسأله القراءه ليست ركنا ..... ٨١٠
- ٢ مسأله لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته ..... ٨١٠
- ٣ مسأله لا يجوز قراءه إحدى سور العزائم فى الفريضة ..... ٨١١

- ٤ مسأله لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاه عمدا بطلت صلاته ..... ٨١٣
- ٥ مسأله لا يجب في النوافل قراءه السوره ..... ٨١٣
- ٦ مسأله يجوز قراءه العزائم في النوافل و إن وجبت بالعارض ..... ٨١٣
- ٧ مسأله سور العزائم أربع ..... ٨١٣
- ٨ مسأله البسمله جزء من كل سوره ..... ٨١٣
- ٩ مسأله الأقوى اتحاد سوره الفيل و لإيلاف ..... ٨١٣
- ١٠ مسأله الأقوى جواز قراءه سورتين أو أزيد في ركعه ..... ٨١٤
- ١١ مسأله الأقوى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها ..... ٨١٤
- ١٢ مسأله إذا عين البسمله لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عين ..... ٨١٤
- ١٣ مسأله إذا بسمل من غير تعيين سوره ..... ٨١٥
- ١٤ مسأله لو كان بانيا من أول الصلاه أو أول الركعه أن يقرأ سوره معينه فنسى و قرأ غيرها كفى ..... ٨١٥
- ١٥ مسأله إذا شك في أثناء سوره أنه هل عين البسمله لها أو لغيرها ..... ٨١٥
- ١٦ مسأله يجوز العدول من سوره إلى أخرى اختيارا ما لم يبلغ النصف ..... ٨١٥
- ١٧ مسأله الأحوط عدم العدول من الجمعة و المنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة ..... ٨١٦
- ١٨ مسأله يجوز العدول من سوره إلى أخرى في النوافل مطلقا ..... ٨١٦
- ١٩ مسأله يجوز مع الضروره العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجحد و التوحيد ..... ٨١٦
- ٢٠ مسأله يجب على الرجال الجهر بالقراءه في الصبح و الركعتين الأولتين من المغرب و العشاء ..... ٨١٦
- ٢١ مسأله يستحب الجهر بالبسمله في الظهرين ..... ٨١٧
- ٢٢ مسأله إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمدا بطلت الصلاه ..... ٨١٧
- ٢٣ مسأله إذا تذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعادته القراءه ..... ٨١٧
- ٢٤ مسأله لا فرق في معذوريه الجاهل بالحكم في الجهر و الإخفات بين أن يكون جاهلا بوجوديهما أو جاهلا بمحلها ..... ٨١٧
- ٢٥ مسأله لا يجب الجهر على النساء في الصلوات الجهرية ..... ٨١٧
- ٢٦ مسأله مناط الجهر و الإخفات ظهور جوهه الصوت و عدمه ..... ٨١٧
- ٢٧ مسأله المناط في صدق القراءه قرأنا كان أو ذكرا أو دعاء ما مر في تكبيره الإحرام ..... ٨١٨
- ٢٨ مسأله لا يجوز من الجهر ما كان مفردا خارجا عن المعتاد كالصياح ..... ٨١٨
- ٢٩ مسأله من لا يكون حافظا للحمد و السوره يجوز أن يقرأ في المصحف ..... ٨١٨

- ٣٠ مسأله إذا كان فى لسانه آفه لا يمكنه التلفظ ..... ٨١٨
- ٣١ مسأله الأخرس يحرك لسانه ..... ٨١٨
- ٣٢ مسأله من لا يحسن القراءة يجب عليه التعلم ..... ٨١٨
- ٣٣ مسأله من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف ..... ٨١٩
- ٣٤ مسأله القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحه ما تعلم ..... ٨١٩
- ٣٥ مسأله لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد و السوره- ..... ٨١٩
- ٣٦ مسأله يجب الترتيب بين آيات الحمد و السوره و بين كلماتها و حروفها و كذا الموالاه ..... ٨١٩
- ٣٧ مسأله لو أخل بشىء من الكلمات أو الحروف ..... ٨١٩
- ٣٨ مسأله يجب حذف همزه الوصل فى الدرج ..... ٨٢٠
- ٣٩ مسأله الأحوط ترك الوقف بالحركه ..... ٨٢٠
- ٤٠ مسأله يجب أن يعلم حركه آخر الكلمه إذا أراد أن يقرأها بالوصل بما بعدها ..... ٨٢٠
- ٤١ مسأله لا يجب أن يعرف مخارج الحروف ..... ٨٢٠
- ٤٢ مسأله المد الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المد ..... ٨٢١
- ٤٣ مسأله إذا مد فى مقام وجوبه أو فى غيره أزيد من المتعارف لا يبطل ..... ٨٢١
- ٤٤ مسأله يكفى فى المد مقدار ألفين و أكمله إلى أربع ألفات ..... ٨٢١
- ٤٥ مسأله إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختيارا أو اضطرارا ..... ٨٢١
- ٤٦ مسأله إذا أرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده ..... ٨٢١
- ٤٧ مسأله إذا انقطع نفسه فى مثل الصراط المستقيم ..... ٨٢١
- ٤٨ مسأله الإدغام فى مثل مد و رد مما اجتمع فى كلمه واحده مثلان واجب ..... ٨٢٢
- ٤٩ مسأله الأحوط الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف يرملون ..... ٨٢٢
- ٥٠ مسأله الأحوط القراءة بإحدى القراءات السبعه ..... ٨٢٢
- ٥١ مسأله يجب إدغام اللام مع الألف و اللام فى أربعة عشر حرفا ..... ٨٢٢
- ٥٢ مسأله الأحوط الإدغام فى مثل اذهب بكتابى و يدرككم ..... ٨٢٢
- ٥٣ مسأله لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات ..... ٨٢٢
- ٥٤ مسأله ينبغى مراعاة ما ذكروه من إظهار التنوين و النون الساكنه ..... ٨٢٣
- ٥٥ مسأله ينبغى أن يميز بين الكلمات ..... ٨٢٣

- ٨٢٣ ..... ٥٦ مسأله إذا لم يقف على أحد فى قل هو الله أحد
- ٨٢٣ ..... ٥٧ مسأله يجوز قراءه مالك و ملك يوم الدين
- ٨٢٤ ..... ٥٨ مسأله يجوز فى كفوا أحد أربعة وجوه
- ٨٢٤ ..... ٥٩ مسأله إذا لم يدر إعراب كلمه أو بناءها أو بعض حروفها
- ٨٢٤ ..... ٦٠ مسأله إذا اعتقد كون الكلمه على الوجه الكذائى
- ٨٢٥ ..... فصل ٢٥ فى التسبيحات الأربعة
- ٨٢٥ ..... اشاره
- ٨٢٥ ..... ١ مسأله إذا نسى الحمد فى الركعتين الأولتين
- ٨٢٥ ..... ٢ مسأله الأقوى كون التسبيحات أفضل من قراءه الحمد فى الأخيرتين
- ٨٢٥ ..... ٣ مسأله يجوز أن يقرأ فى إحدى الأخيرتين الحمد و فى الأخرى التسبيحات
- ٨٢٥ ..... ٤ مسأله يجب فيهما الإخفات
- ٨٢٥ ..... ٥ مسأله إذا أجهر عمدا بطلت صلاته
- ٨٢٥ ..... ٦ مسأله إذا كان عازما من أول الصلاه على قراءه الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسبيحات
- ٨٢٦ ..... ٧ مسأله لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسبيحات
- ٨٢٦ ..... ٨ مسأله إذا قرأ الحمد بتخيل أنه فى إحدى الأولتين
- ٨٢٧ ..... ٩ مسأله لو نسى القراءه و التسبيحات
- ٨٢٧ ..... ١٠ مسأله لو شك فى قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن
- ٨٢٧ ..... ١١ مسأله لا بأس بزياده التسبيحات على الثلاث
- ٨٢٧ ..... ١٢ مسأله إذا أتى بالتسبيحات ثلاث مرات
- ٨٢٨ ..... فصل ٢٦ فى مستحبات القراءه
- ٨٢٨ ..... اشاره
- ٨٢٩ ..... ١ مسأله يكره ترك سوره التوحيد
- ٨٢٩ ..... ٢ مسأله يكره قراءه التوحيد بنفس واحد
- ٨٢٩ ..... ٣ مسأله يكره أن يقرأ سوره واحده فى الركعتين
- ٨٢٩ ..... ٤ مسأله يجوز تكرار الآيه فى الفريضة و غيرها و البكاء
- ٨٢٩ ..... ٥ مسأله يستحب إعادته الجمعه أو الظهر فى يوم الجمعه

- ٦ مسألة يجوز قراءه المعوذتين فى الصلاه ----- ٨٣٠
- ٧ مسألة الحمد سبع آيات. ----- ٨٣٠
- ٨ مسألة الأقوى جواز قصد إنشاء الخطاب ----- ٨٣٠
- ٩ مسألة قد مر أنه يجب كون القراءه و سائر الأذكار حال الاستقرار ----- ٨٣٠
- ١٠ مسألة إذا سمع اسم النبى ص فى أثناء القراءه ----- ٨٣٠
- ١١ مسألة إذا تحرك حال القراءه قهرا ----- ٨٣٠
- ١٢ مسألة إذا شك فى صحه قراءه آيه أو كلمه يجب إعادتها إذا لم يتجاوز ----- ٨٣٠
- ١٣ مسألة فى ضيق الوقت ----- ٨٣٠
- ١٤ مسألة يجوز فى إياك نعبد و إياك نستعين القراءه ----- ٨٣١
- ١٥ مسألة إذا شك فى حركه كلمه أو مخرج حروفها ----- ٨٣١
- ١٦ مسألة الأحوط فيما يجب قراءته جهرا أن يحافظ على الإجهار فى جميع الكلمات ----- ٨٣١
- فصل ٢٧ فى الركوع ----- ٨٣١
- اشاره ----- ٨٣١
- ١ مسألة لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع ----- ٨٣٢
- ٢ مسألة إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور ----- ٨٣٣
- ٣ مسألة إذا دار الأمر بين الركوع جالسا مع الانحناء فى الجملة و قائما مومنا ----- ٨٣٣
- ٤ مسألة لو أتى بالركوع جالسا و رفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب ----- ٨٣٣
- ٥ مسألة زياده الركوع الجلوسى و الإيمائى مبطله ----- ٨٣٤
- ٦ مسألة إذا كان كالراعى خلقه أو لعارض ----- ٨٣٤
- ٧ مسألة يعتبر فى الانحناء أن يكون بقصد الركوع ----- ٨٣٤
- ٨ مسألة إذا نسى الركوع فهوى إلى السجود و تذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم رجع ----- ٨٣٥
- ٩ مسألة لو انحنى بقصد الركوع فنسى فى الأثناء و هوى إلى السجود ----- ٨٣٥
- ١٠ مسألة ذكر بعض العلماء أنه يكفى فى ركوع المرأه الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيهما فوق ركبتيهما ----- ٨٣٦
- ١١ مسألة يكفى فى ذكر الركوع التسبيحه الكبرى مره واحده ----- ٨٣٦
- ١٢ مسألة إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه ----- ٨٣٦
- ١٣ مسألة يجوز فى حال الضروره و ضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده ----- ٨٣٦

- ١٤ مسأله لا يجوز الشروع فى الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع ----- ٨٣٦
- ١٥ مسأله لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت ..... ٨٣٧
- ١٦ مسأله لو ترك الطمأنينه فى الركوع أصلا ..... ٨٣٧
- ١٧ مسأله يجوز الجمع بين التسبيحه الكبرى و الصغرى ..... ٨٣٧
- ١٨ مسأله إذا شرع فى التسبيح بقصد الصغرى ..... ٨٣٧
- ١٩ مسأله يشترط فى ذكر الركوع العربيه و المواله ..... ٨٣٨
- ٢٠ مسأله يجوز فى لفظه ربه العظيم أن يقرأ بإشباع كسر الباء ..... ٨٣٨
- ٢١ مسأله إذا تحرك فى حال الذكر الواجب بسبب قهرى ..... ٨٣٨
- ٢٢ مسأله لا بأس بالحركه اليسيره التى لا تنافى صدق الاستقرار ..... ٨٣٨
- ٢٣ مسأله إذا وصل فى الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر و أتى بالذكر ..... ٨٣٨
- ٢٤ مسأله إذا شك فى لفظ العظيم مثلا أنه بالضاد أو بالطاء ..... ٨٣٨
- ٢٥ مسأله يشترط فى تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى بحيث يساوى وجهه ركبتيه ..... ٨٣٩
- ٢٦ مسأله مستحبات الركوع أمور ..... ٨٤٠
- ٢٧ مسأله يكره فى الركوع أمور ..... ٨٤٠
- ٢٨ مسأله لا فرق بين الفريضة و النافله فى واجبات الركوع و مستحباته و مكروهاته ..... ٨٤٠
- فصل ٢٨ فى السجود ..... ٨٤١
- فى أحكام السجود ..... ٨٤١
- اشاره ..... ٨٤١
- ١ مسأله الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس و طرف الأنف الأعلى و الحاجبين طولاً و ما بين الجبين عرضاً ..... ٨٤٢
- ٢ مسأله يشترط مباشره الجبهه لما يصح السجود عليه ..... ٨٤٣
- ٣ مسأله يشترط فى الكفين وضع باطنهما مع الاختيار و مع الضروره يجرى الظاهر ..... ٨٤٣
- ٤ مسأله لا يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما بل يكفى المسمى ..... ٨٤٤
- ٥ مسأله فى الركبتيين أيضا يجرى وضع المسمى منهما ..... ٨٤٤
- ٦ مسأله الأحوط فى الإبهامين وضع الطرف من كل منهما دون الظاهر أو الباطن منهما ..... ٨٤٤
- ٧ مسأله الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعه ..... ٨٤٤
- ٨ مسأله الأحوط كون السجود على الهيئه المعهوده ..... ٨٤٥



- ٩ مسألة لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات ----- ٨٤٥
- ١٠ مسألة لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجبر ----- ٨٤٥
- ١١ مسألة من كان بجبهته دمل أو غيره ----- ٨٤٦
- ١٢ مسألة إذا عجز عن الانحناء للسجود ----- ٨٤٦
- ١٣ مسألة إذا حرك إبهامه في حال الذكر عمدا أعاد الصلاة احتياطا ----- ٨٤٧
- ١٤ مسألة إذا ارتفعت الجبهة قهرا من الأرض قبل الإتيان بالذكر ----- ٨٤٨
- ١٥ مسألة لا بأس بالسجود على غير الأرض و نحوها ----- ٨٤٨
- ١٦ مسألة إذا نسي السجدين أو إحداهما و تذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها ----- ٨٤٨
- ١٧ مسألة لا يجوز الصلاة على ما لا تستقر المساجد عليه ----- ٨٤٩
- ١٨ مسألة إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده بين وضع اليدين على الأرض و بين رفع ما يصح السجود عليه و وضعه على الجبهة ----- ٨٤٩
- فصل ٢٩ في مستحبات السجود ----- ٨٥٠
- اشاره ----- ٨٥٠
- ١ مسألة يكره الإقعاء في الجلوس بين السجدين ----- ٨٥٢
- ٢ مسألة يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد حرفان ----- ٨٥٢
- ٣ مسألة يكره قراءه القرآن في السجود ----- ٨٥٢
- ٤ مسألة الأحوط عدم ترك جلسه الاستراحه ----- ٨٥٢
- ٥ مسألة لو نسيها رجع إليها ----- ٨٥٢
- فصل ٣٠ في سائر أقسام السجود ----- ٨٥٢
- ١ مسألة يجب السجود للسهو ----- ٨٥٢
- ٢ مسألة يجب السجود على من قرء إحدى آياته الأربع في السور الأربع ----- ٨٥٢
- ٣ مسألة يختص الوجوب و الاستحباب بالقارئ و المستمع و السامع للآيات ----- ٨٥٣
- ٤ مسألة السبب مجموع الآيه ----- ٨٥٣
- ٥ مسألة وجوب السجده فوري ----- ٨٥٣
- ٦ مسألة لو قرأ بعض الآيه و سمع بعضها الآخر ----- ٨٥٣
- ٧ مسألة إذا قرأها غلطا أو سمعها ممن قرأها غلطا ----- ٨٥٣
- ٨ مسألة يتكرر السجود مع تكرار القراءه أو السماع أو الاختلاف ----- ٨٥٣

- ٩ مسألة لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره ..... ٨٥٣
- ١٠ مسألة لو سمعها في أثناء الصلاة أو قرأها أو ما للسجود ..... ٨٥٤
- ١١ مسألة إذا سمعها أو قرأها في حال السجود ..... ٨٥٤
- ١٢ مسألة الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ..... ٨٥٤
- ١٣ مسألة الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءة بقصد القرائيه ..... ٨٥٤
- ١٤ مسألة يعتبر في السماع تمييز الحروف والكلمات ..... ٨٥٤
- ١٥ مسألة لا يجب السجود لقراءة ترجمتها أو سماعها ..... ٨٥٥
- ١٦ مسألة يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافا إلى النيه بإحاح المكان و عدم علو المسجد ..... ٨٥٥
- ١٧ مسألة ليس في هذا السجود تشهد و لا تسليم و لا تكبير افتتاح ..... ٨٥٥
- ١٨ مسألة يكفى فيه مجرد السجود ..... ٨٥٥
- ١٩ مسألة إذا سمع القراءة مكررا و شك بين الأقل و الأكثر ..... ٨٥٥
- ٢٠ مسألة في صوره وجوب التكرار يكفى في صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض ..... ٨٥٦
- ٢١ مسألة يستحب السجود للشكر ..... ٨٥٦
- ٢٢ مسألة إذا وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من السجود على الأرض ..... ٨٥٧
- ٢٣ مسألة يستحب السجود بقصد التذلل أو التعظيم لله تعالى ..... ٨٥٧
- ٢٤ مسألة يحرم السجود لغير الله تعالى ..... ٨٥٧
- فصل ٣١ في التشهد ..... ٨٥٧
- اشاره ..... ٨٥٧
- ١ مسألة لا بد من ذكر الشهادتين و الصلاة بألفاظها المتعارفه ..... ٨٥٩
- ٢ مسألة يجزى الجلوس فيه بأى كيفيه كان ..... ٨٥٩
- ٣ مسألة من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم ..... ٨٥٩
- ٤ مسألة يستحب في التشهد أمور ..... ٨٦٠
- ٥ مسألة يكره الإقعاء حال التشهد ..... ٨٦١
- فصل ٣٢ في التسليم ..... ٨٦٢
- اشاره ..... ٨٦٢
- ١ مسألة لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلاة ..... ٨٦٣

- ٢ مسألة لا يشترط فيه نيه الخروج من الصلاة ..... ٨٦٤
- ٣ مسألة يجب تعلم السلام على نحو ما مر في التشهد ..... ٨٦٤
- ٤ مسألة يستحب التورك في الجلوس حاله على نحو ما مر ..... ٨٦٤
- ٥ مسألة الأحوط أن لا يقصد بالتسليم التحية حقيقه ..... ٨٦٤
- ٦ مسألة يستحب للمنفرد و الإمام الإيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بمؤخر عينه ..... ٨٦٤
- ٧ مسألة قد مر سابقا في الأوقات أنه إذا شرع في الصلاة قبل الوقت و دخل عليه و هو في الصلاة صحت صلاته ..... ٨٦٥
- فصل ٣٣ في الترتيب ..... ٨٦٥
- اشاره ..... ٨٦٥
- ١ مسألة إذا خالف الترتيب في الركعات سهوا كأن أتى بالركعه الثالثه في محل الثانيه ..... ٨٦٦
- فصل ٣٤ في الموالاه ..... ٨٦٦
- اشاره ..... ٨٦٦
- ١ مسألة تطويل الركوع أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءه السور الطوال ..... ٨٦٧
- ٢ مسألة الأحوط مراعاة الموالاه العرفيه ..... ٨٦٧
- ٣ مسألة لو نذر الموالاه بالمعنى المذكور ..... ٨٦٧
- فصل ٣٥ في القنوت ..... ٨٦٧
- اشاره ..... ٨٦٧
- ١ مسألة يجوز قراءه القرآن في القنوت ..... ٨٦٨
- ٢ مسألة يجوز قراءه الإشعار المشتمله على الدعاء و المناجاه ..... ٨٦٨
- ٣ مسألة يجوز الدعاء فيه بالفارسيه و نحوها من اللغات غير العربيه ..... ٨٦٨
- ٤ مسألة الأولى أن يقرأ الأدعيه الوارده عن الأئمه ص ..... ٨٦٩
- ٥ مسألة الأولى ختم القنوت بالصلاه على محمد و آله ..... ٨٦٩
- ٦ مسألة من القنوت الجامع الموجب لقضاء الجوائج ..... ٨٦٩
- ٧ مسألة يجوز في القنوت الدعاء الملحون ماده أو إعرابا ..... ٨٦٩
- ٨ مسألة يجوز في القنوت الدعاء على العدو بغير ظلم و تسميته ..... ٨٧٠
- ٩ مسألة [لا يجوز الدعاء لطلب الحرام] ..... ٨٧٠
- ١٠ مسألة يستحب إطاله القنوت خصوصا في صلاه الوتر ..... ٨٧٠

- ٨٧٠ ..... ١١ مسأله يستحب التكبير قبل القنوت
- ٨٧٠ ..... ١٢ مسأله يستحب الجهر بالقنوت
- ٨٧١ ..... ١٣ مسأله إذا نذر القنوت فى كل صلاه أو صلاه خاصه وجب
- ٨٧١ ..... ١٤ مسأله لو نسى القنوت
- ٨٧١ ..... ١٥ مسأله الأقوى اشتراط القيام فى القنوت مع التمكن منه
- ٨٧١ ..... ١٦ مسأله صلاه المرأه كالرجل فى الواجبات والمستحبات
- ٨٧١ ..... ١٧ مسأله صلاه الصبى كالرجل
- ٨٧١ ..... ١٨ مسأله قد مر فى المسائل المتقدمه متفرقه حكم النظر و اليدىن حال الصلاه
- ٨٧٣ ..... فصل ٣٦ فى التعقيب
- ٨٧٣ ..... اشاره
- ٨٧٣ ..... أحدها أن يكبر ثلاثا بعد التسليم
- ٨٧٣ ..... الثانى تسبيح الزهراء ص
- ٨٧٣ ..... اشاره
- ٨٧٤ ..... ١٩ مسأله يستحب أن يكون السبحه بطين قبر الحسين ص
- ٨٧٤ ..... ٢٠ مسأله إذا شك فى عدد التكبيرات أو التسبيحات أو التحميدات بنى على الأقل
- ٨٧٥ ..... الدعاء الموسوم بدعاء الوحده
- ٨٧٥ ..... الرابع:
- ٨٧٥ ..... الخامس:
- ٨٧٥ ..... السادس:
- ٨٧٥ ..... السابع:
- ٨٧٥ ..... الثامن:
- ٨٧٥ ..... التاسع:
- ٨٧٦ ..... العاشر:
- ٨٧٦ ..... الحادى عشر:
- ٨٧٦ ..... الثانى عشر:
- ٨٧٦ ..... الثالث عشر:

الرابع عشر: ..... ٨٧٦

٢١ مسأله يستحب فى صلاه الصبح أن يجلس بعدها فى مصلاه إلى طلوع الشمس ..... ٨٧٧

٢٢ مسأله الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاه تنفلا ..... ٨٧٧

٢٣ مسأله يستحب سجود الشكر بعد كل صلاه ..... ٨٧٧

فصل ٣٧ يستحب الصلاه على النبى ص ..... ٨٧٧

اشاره ..... ٨٧٧

١ مسأله إذا ذكر اسمه ص مكررا يستحب تكرارها ..... ٨٧٧

٢ مسأله إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه التى تجب للتشهد ..... ٨٧٨

٣ مسأله الأحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره و الصلاه عليه ..... ٨٧٨

٤ مسأله لا يعتبر كيفيه خاصه فى الصلاه ..... ٨٧٨

٥ مسأله إذا كتب اسمه ص ..... ٨٧٨

٦ مسأله إذا تذكره بقلبه فالأولى أن يصلى عليه ..... ٨٧٨

٧ مسأله يستحب عند ذكر سائر الأنبياء و الأئمه أيضا ذلك ..... ٨٧٨

فصل ٣٨ فى مبطلات الصلاه ..... ٨٧٩

اشاره ..... ٨٧٩

أحدها فقد بعض الشرائط ..... ٨٧٩

الثانى الحدث الأكبر أو الأصغر ..... ٨٧٩

الثالث التكفير بمعنى وضع إحدى اليدين على الأخرى ..... ٨٧٩

الرابع تعمد الالتفات بتمام البدن ..... ٨٧٩

الخامس تعمد الكلام بحرفين و لو مهملين ..... ٨٨٠

اشاره ..... ٨٨٠

١ مسأله لو تكلم بحرفين ..... ٨٨١

٢ مسأله إذا تكلم بحرفين من غير تركيب ..... ٨٨١

٣ مسأله إذا تكلم بحرف واحد غير مفهم للمعنى ..... ٨٨١

٤ مسأله لا تبطل بمد حرف المد و اللين ..... ٨٨١

٥ مسأله الظاهر عدم البطان بحروف المعانى ..... ٨٨١

- ٨٨٢ ..... ٦ مسألة لا تبطل بصوت التنحنح
- ٨٨٢ ..... ٧ مسألة إذا قال آه من ذنوبى أو آه من نار جهنم لا تبطل الصلاة قطعاً
- ٨٨٢ ..... ٨ مسألة لا فرق فى البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب أم لا
- ٨٨٢ ..... ٩ مسألة لا بأس بالذكر و الدعاء فى جميع أحوال الصلاة بغير المحرم
- ٨٨٢ ..... ١٠ مسألة لا بأس بالذكر و الدعاء بغير العربى أيضاً
- ٨٨٢ ..... ١١ مسألة يعتبر فى القرآن قصد القرائنيه
- ٨٨٢ ..... ١٢ مسألة إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير
- ٨٨٤ ..... ١٣ مسألة لا بأس بالدعاء مع مخاطبه الغير
- ٨٨٤ ..... ١٤ مسألة لا بأس بتكرار الذكر أو القراءه عمداً
- ٨٨٤ ..... ١٥ مسألة لا يجوز ابتداء السلام للمصلى
- ٨٨٥ ..... ١٦ مسألة يجوز رد سلام التحيه فى أثناء الصلاة
- ٨٨٥ ..... ١٧ مسألة يجب أن يكون الرد فى أثناء الصلاة بمثل ما سلم
- ٨٨٥ ..... ١٨ مسألة لو قال المسلم عليكم السلام
- ٨٨٦ ..... ١٩ مسألة لو سلم بالملحون وجب الجواب صحيحاً
- ٨٨٦ ..... ٢٠ مسألة لو كان المسلم صبياً مميّزاً أو نحوه
- ٨٨٦ ..... ٢١ مسألة لو سلم على جماعه منهم المصلى فرد الجواب غيره لم يجز له الرد
- ٨٨٧ ..... ٢٢ مسألة إذا قال سلام بدون عليكم وجب الجواب فى الصلاة
- ٨٨٧ ..... ٢٣ مسألة إذا سلم مرات عديده
- ٨٨٧ ..... ٢٤ مسألة إذا كان المصلى بين جماعه فسلم واحد عليهم
- ٨٨٧ ..... ٢٥ مسألة يجب جواب السلام فوراً
- ٨٨٨ ..... ٢٦ مسألة يجب إسماع الرد
- ٨٨٨ ..... ٢٧ مسألة لو كانت التحيه بغير لفظ السلام
- ٨٨٨ ..... ٢٨ مسألة لو شك المصلى فى أن المسلم سلم بأى صيغه
- ٨٨٨ ..... ٢٩ مسألة [كراهه الصلاة على المصلى]
- ٨٨٨ ..... ٣٠ مسألة رد السلام واجب كفاً
- ٨٩٠ ..... ٣١ مسألة يجوز سلام الأجنبى على الأجنبى و بالعكس على الأقوى

- ٣٢ مسأله مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا لضروره ..... ٨٩٠
- ٣٣ مسأله المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب أن يسلم الراكب على الماشى. .... ٨٩٠
- ٣٤ مسأله إذا سلم سخره أو مزاحا ..... ٨٩٠
- ٣٥ مسأله إذا سلم على أحد شخصين و لم يعلم أنه أيهما أراد ..... ٨٩٠
- ٣٦ مسأله إذا تقارن سلام شخصين كل على الآخر ..... ٨٩٠
- ٣٧ مسأله يجب جواب سلام قارئ التعزیه و الواعظ و نحوهما من أهل المنبر ..... ٨٩١
- ٣٨ مسأله يستحب الرد بالأحسن فى غير حال الصلاة ..... ٨٩١
- ٣٩ مسأله يستحب للعاطس و لمن سمع عطسه الغير و إن كان فى الصلاة أن يقول الحمد لله ..... ٨٩١
- السادس تعمد القهقهه و لو اضطرارا ..... ٨٩٢
- السابع تعمد البكاء المشتمل على الصوت ..... ٨٩٢
- الثامن ..... ٨٩٢
- التاسع الأكل و الشرب الماحيان للصوره ..... ٨٩٣
- العاشر تعمد قول أمين بعد تمام الفاتحه لغير ضروره ..... ٨٩٤
- الحادى عشر الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه. .... ٨٩٤
- الثانى عشر زياده جزء أو نقصانه عمدا ..... ٨٩٤
- اشاره ..... ٨٩٤
- ٤٠ مسأله ..... ٨٩٤
- ٤١ مسأله لو علم بأنه نام اختيارا و شك فى أنه هل أتم الصلاة تمّ نام أو نام فى أثنائها ..... ٨٩٤
- ٤٢ مسأله إذا كان فى أثناء الصلاة فى المسجد فرأى نجاسه فيه ..... ٨٩٤
- ٤٣ مسأله ربما يقال بجواز البكاء على سيد الشهداء أرواحنا فداه فى حال الصلاة ..... ٨٩٥
- ٤٤ مسأله إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل ..... ٨٩٥
- فصل ٣٩ فى المكروهات فى الصلاة ..... ٨٩٥
- اشاره ..... ٨٩٥
- ١ مسأله لا بد للمصلى من اجتناب موانع قبول الصلاة ..... ٨٩٥
- ٢ مسأله قد نطقت الأخبار بجواز جمله من الأفعال فى الصلاة ..... ٨٩٦
- فصل ٤٠ لا يجوز قطع صلاه الفريضة اختيارا ..... ٨٩٨

- ٨٩٨ ..... اشارة
- ٨٩٩ ..... ١ مسأله الأحوط عدم قطع النافله المنذوره إذا لم تكن منذوره بالخصوص
- ٨٩٩ ..... ٢ مسأله إذا كان فى أثناء الصلاه فرأى نجاسه فى المسجد أو حدثت نجاسه
- ٨٩٩ ..... ٣ مسأله إذا توقف أداء الدين المطالب به على قطعها
- ٨٩٩ ..... ٤ مسأله فى موارد وجوب القطع إذا تركه و اشتغل بها
- ٩٠٠ ..... ٥ مسأله يستحب أن يقول حين إرادته القطع فى موضع الرخصه أو الوجوب
- ٩٠٠ ..... فصل ٤١ فى صلاه الآيات
- ٩٠٠ ..... اشارة
- ٩٠٢ ..... ١ مسأله لكيفيه صلاه الآيات
- ٩٠٢ ..... ٢ مسأله يعتبر فى هذه الصلاه ما يعتبر فى اليوميه من الأجزاء و الشروط
- ٩٠٢ ..... ٣ مسأله يستحب فى كل قيام ثان بعد القراءه قبل الركوع قنوت
- ٩٠٣ ..... ٤ مسأله يستحب أن يكبر عند كل هوى للركوع
- ٩٠٣ ..... ٥ مسأله [يستحب أن يقول سمع الله لمن حمده بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر]
- ٩٠٣ ..... ٦ مسأله هذه الصلاه حيث إنها ركعتان حكمها حكم الصلاه الثنائيه فى البطلان
- ٩٠٣ ..... ٧ مسأله الركوعات فى هذه الصلاه أركان
- ٩٠٣ ..... ٨ مسأله إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت و الصلاه أداء
- ٩٠٤ ..... ٩ مسأله إذا علم بالكسوف أو الخسوف و أهمل حتى مضى الوقت عصى و وجب القضاء
- ٩٠٤ ..... ١٠ مسأله إذا علم بالآيه و صلى ثمّ بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآيه تبين له فساد صلاته
- ٩٠٤ ..... ١١ مسأله إذا حصلت الآيه فى وقت الفريضة اليوميه فمع سعه وقتها مخير بين تقديم أيهما شاء
- ٩٠٤ ..... ١٢ مسأله لو شرع فى اليوميه ثمّ ظهر له ضيق وقت صلاه الآيه
- ٩٠٥ ..... ١٣ مسأله يستحب فى هذه الصلاه أمور
- ٩٠٥ ..... ١٤ مسأله لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام
- ٩٠٥ ..... ١٥ مسأله
- ٩٠٥ ..... ١٦ مسأله إذا حصل أحد موجبات سجود السهو فى هذه الصلاه
- ٩٠٥ ..... ١٧ مسأله
- ٩٠٥ ..... ١٨ مسأله يثبت الكسوف و الخسوف و سائر الآيات بالعلم و شهاده العدلين



- ١٩ مسأله يختص وجوب الصلاه بمن فى بلد الآيه فلا يجب على غيره ..... ٩٠٧
- ٢٠ مسأله تجب هذه الصلاه على كل مكلف إلا الحائض و النفساء ..... ٩٠٧
- ٢١ مسأله إذا تعدد السبب دفعه أو تدريجا ..... ٩٠٧
- ٢٢ مسأله مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين ..... ٩٠٧
- ٢٣ مسأله المناط فى وجوب القضاء فى الكسوفين فى صوره الجهل احتراق القرص بتمامه ..... ٩٠٧
- ٢٤ مسأله إذا أخبره جماعه بحدوث الكسوف مثلا و لم يحصل له العلم بقولهم ثم بعد مضى الوقت تبين صدقهم ..... ٩٠٨
- فصل ٤٢ فى صلاه القضاء ..... ٩٠٨
- اشاره ..... ٩٠٨
- ١ مسأله إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء ..... ٩٠٨
- ٢ مسأله إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت ..... ٩٠٩
- ٣ مسأله لا فرق فى سقوط القضاء عن المجنون و الحائض و النفساء بين أن يكون العذر قهريا أو حاصلًا من فعلهم و باختيارهم ..... ٩٠٩
- ٤ مسأله المرتد يجب عليه قضاء ما فات منه أيام رده بعد عوده إلى الإسلام ..... ٩٠٩
- ٥ مسأله يجب على المخالف قضاء ما فات منه ..... ٩٠٩
- ٦ مسأله يجب القضاء على شارب المسكر ..... ٩١٠
- ٧ مسأله فاقد الطهورين يجب عليه القضاء ..... ٩١٠
- ٨ مسأله من وجب عليه الجمعه إذا تركها حتى مضى وقتها أتى بالظهر إن بقى الوقت ..... ٩١٠
- ٩ مسأله يجب قضاء غير اليوميه سوى العيدين ..... ٩١٠
- ١٠ مسأله يجوز قضاء الفرائض فى كل وقت من ليل أو نهار أو سفر أو حضر ..... ٩١٠
- ١١ مسأله إذا فاتت الصلاه فى أماكن التخيير ..... ٩١٠
- ١٢ مسأله إذا فاتته الصلاه فى السفر ..... ٩١١
- ١٣ مسأله إذا فاتت الصلاه و كان فى أول الوقت حاضرا و فى آخر الوقت مسافرا أو بالعكس ..... ٩١١
- ١٤ مسأله يستحب قضاء النوافل الرواتب استحبابا مؤكدا ..... ٩١١
- ١٥ مسأله لا يعتبر الترتيب فى قضاء الفوائت من غير اليوميه ..... ٩١١
- ١٦ مسأله يجب الترتيب فى الفوائت اليوميه ..... ٩١٢
- ١٧ مسأله لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه ..... ٩١٣
- ١٨ مسأله لو فاتته صلوات معلومه سفرا و حضرا ..... ٩١٣

- ١٩ مسأله إذا علم أن عليه صلاه واحده لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر ..... ٩١٣
- ٢٠ مسأله لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا على التعيين ..... ٩١٣
- ٢١ مسأله لو علم أن عليه إحدى صلوات الخمس يكفيه صبح و مغرب و أربع ركعات ..... ٩١٣
- ٢٢ مسأله إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس ..... ٩١٤
- ٢٣ مسأله إذا علم أن عليه ثلاثه من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب ..... ٩١٤
- ٢٤ مسأله إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب ..... ٩١٥
- ٢٥ مسأله إذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبه ..... ٩١٥
- ٢٦ مسأله إذا علم فوت صلاه معينه كالصبح أو الظهر مثلا مرات و لم يعلم عددها ..... ٩١٦
- ٢٧ مسأله لا يجب الفور في القضاء بل هو موسع ما دام العمر ..... ٩١٦
- ٢٨ مسأله لا يجب تقديم الفائته على الحاضره ..... ٩١٦
- ٢٩ مسأله إذا كانت عليه فوائت أيام و فاتت منه صلاه ذلك اليوم أيضا ..... ٩١٦
- ٣٠ مسأله إذا احتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت يستحب له تحصيل التفريغ بإتيانها احتياطا ..... ٩١٧
- ٣١ مسأله يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل على الأقوى ..... ٩١٧
- ٣٢ مسأله لا يجوز الاستنابه في قضاء الفوائت ما دام حيا ..... ٩١٧
- ٣٣ مسأله يجوز إتيان القضاء جماعه ..... ٩١٧
- ٣٤ مسأله الأحوط لذوى الأعذار تأخير القضاء إلى زمان رفع العذر ..... ٩١٧
- ٣٥ مسأله يستحب تمرين المميز من الأطفال ..... ٩١٧
- ٣٦ مسأله يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس ..... ٩١٨
- فصل ٤٣ في صلاه الاستيجار ..... ٩١٨
- اشاره ..... ٩١٨
- ١ مسأله لا يكفى في تفريغ ذمه الميت إتيان العمل و إهداء ثوابه ..... ٩١٩
- ٢ مسأله يعتبر في صحه عمل الأجير و المتبرع قصد القربه ..... ٩١٩
- ٣ مسأله يجب على من عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى به ..... ٩٢١
- ٤ مسأله إذا علم أن عليه شيئا من الواجبات المذكوره وجب إخراجها من تركته ..... ٩٢١
- ٥ مسأله إذا أوصى بالصلاه أو الصوم و نحوهما و لم يكن له تركه ..... ٩٢٢
- ٦ مسأله لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجه من الأصل أيضا ..... ٩٢٢

- ٧ مسأله إذا أجر نفسه لصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به ----- ٩٢٣
- ٨ مسأله إذا كان عليه الصلاه أو الصوم الاستيجارى و مع ذلك كان عليه فوائت من نفسه ----- ٩٢٣
- ٩ مسأله يشترط فى الأجير أن يكون عارفا بأجزاء الصلاه و شرائطها و منافياتها ----- ٩٢٤
- ١٠ مسأله الأحوط اشتراط عداله الأجير ----- ٩٢٤
- ١١ مسأله فى كفايه استيجار غير البالغ ----- ٩٢٤
- ١٢ مسأله لا يجوز استيجار ذوى الأعذار خصوصا من كان صلاته بالإيماء ----- ٩٢٤
- ١٣ مسأله لو تبرع العاجز عن القيام مثلا عن الميت ----- ٩٢٥
- ١٤ مسأله لو حصل للأجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده ----- ٩٢٥
- ١٥ مسأله يجب على الأجير أن يأتى بالصلاه على مقتضى تكليف الميت اجتهادا أو تقليدا ----- ٩٢٥
- ١٦ مسأله يجوز استيجار كل من الرجل و المرأة للآخر ----- ٩٢٦
- ١٧ مسأله ----- ٩٢٦
- ١٨ مسأله يجب على القاضى عن الميت أيضا مراعاة الترتيب فى فوائته ----- ٩٢٧
- ١٩ مسأله إذا استؤجر لفوائت الميت جماعه يجب أن يعين الوقت لكل منهم ----- ٩٢٧
- ٢٠ مسأله لا تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستيجار ----- ٩٢٨
- ٢١ مسأله لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل ----- ٩٢٨
- ٢٢ مسأله إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت الإجاره ----- ٩٢٩
- ٢٣ مسأله إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير أجره المثل بعمله ----- ٩٢٩
- ٢٤ مسأله إذا أجر نفسه لصلاه أربع ركعات ----- ٩٢٩
- ٢٥ مسأله إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستيجاريه ----- ٩٣٠
- ٢٦ مسأله يجب تعيين الميت المنوب عنه و يكفى الإجمالى فلا يجب ذكر اسمه عند العمل ----- ٩٣٠
- ٢٧ مسأله ----- ٩٣٠
- ٢٨ مسأله إذا نسي بعض المستحبات التى اشترطت عليه أو بعض الواجبات مما عدا الأركان ----- ٩٣٠
- ٢٩ مسأله لو أجر نفسه لصلاه شهر مثلا ----- ٩٣١
- ٣٠ مسأله إذا علم أنه كان على الميت فوائت ----- ٩٣١
- فصل ٤٤ فى قضاء الولى ----- ٩٣١
- اشاره ----- ٩٣١

- ١ مسأله إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين ..... ٩٣٢
- ٢ مسأله لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت ..... ٩٣٣
- ٣ مسأله إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه ..... ٩٣٣
- ٤ مسأله لا يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت ..... ٩٣٣
- ٥ مسأله إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن و الآخر بالبلوغ ..... ٩٣٣
- ٦ مسأله لا يعتبر في الولي كونه وارثاً ..... ٩٣٣
- ٧ مسأله إذا كان الأكبر خنثى مشكلاً ..... ٩٣٣
- ٨ مسأله لو اشتبه الأكبر بين الاثنين أو الأزيد ..... ٩٣٤
- ٩ مسأله لو تساوى ولدان في السن قسط القضاء عليهما ..... ٩٣٤
- ١٠ مسأله إذا أوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي ..... ٩٣٥
- ١١ مسأله يجوز للولي أن يستأجر ما عليه ..... ٩٣٥
- ١٢ مسأله إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع ..... ٩٣٥
- ١٣ مسأله يجب على الولي مراعاة الترتيب في قضاء الصلاة ..... ٩٣٥
- ١٤ مسأله المناط في الجهر و الإخفات على حال الولي المباشر لا الميت ..... ٩٣٥
- ١٥ مسأله في أحكام الشك و السهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً ..... ٩٣٥
- ١٦ مسأله إذا علم الولي أن على الميت فوائت و لكن لا يدري أنها فائت لعذر من مرض أو نحوه أو لا لعذر ..... ٩٣٦
- ١٧ مسأله ..... ٩٣٦
- ١٨ مسأله الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوائت اليوميه ..... ٩٣٦
- ١٩ مسأله الظاهر أنه يكفي في الوجوب على الولي إخبار الميت ..... ٩٣٧
- ٢٠ مسأله إذا مات في أثناء الوقت بعد مضى مقدار الصلاة بحسب حاله قبل أن يصلى ..... ٩٣٧
- ٢١ مسأله لو لم يكن ولي أو كان و مات قبل أن يقضى عن الميت وجب الاستيجار من تركته ..... ٩٣٧
- ٢٢ مسأله لا يمنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه ..... ٩٣٧
- ٢٣ مسأله لا يجب عليه الفور في القضاء عن الميت ..... ٩٣٧
- ٢٤ مسأله إذا مات الولي بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء ..... ٩٣٧
- ٢٥ مسأله إذا استأجر الولي غيره لما عليه من صلاه الميت ..... ٩٣٧
- فصل ٤٥ في الجماعه ..... ٩٣٧

- جمله من أحكام الجماعة ..... ٩٣٧
- إشاره ..... ٩٣٧
- ١ مسأله تجب الجماعة فى الجمعة ..... ٩٤٠
- ٢ مسأله لا تشرع الجماعة فى شىء من النوافل الأصليه ..... ٩٤١
- ٣ مسأله يجوز الاقتداء فى كل من الصلوات اليوميه بمن يصلى الأخرى أيا منها كانت ..... ٩٤٢
- ٤ مسأله يجوز الاقتداء فى اليوميه أيا منها كانت ..... ٩٤٢
- ٥ مسأله لا يجوز الاقتداء فى اليوميه بصلاه الاحتياط فى الشكوك ..... ٩٤٣
- ٦ مسأله لا يجوز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو صلاه الأموات ..... ٩٤٣
- ٧ مسأله الأحوط عدم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء ..... ٩٤٣
- ٨ مسأله أقل عدد تنعقد به الجماعة فى غير الجمعة و العيدين اثنان ..... ٩٤٣
- ٩ مسأله لا يشترط فى انعقاد الجماعة فى غير الجمعة و العيدين نيه الإمام الجماعة و الإمامه ..... ٩٤٣
- ١٠ مسأله لا يجوز الاقتداء بالمأموم ..... ٩٤٤
- ١١ مسأله لو شك فى أنه نوى الائتمام أم لا ..... ٩٤٤
- ١٢ مسأله إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو ..... ٩٤٥
- ١٣ مسأله إذا صلى اثنان و بعد الفراغ علم أن نيه كل منهما الإمامه للأخر صحت صلاتهما ..... ٩٤٥
- ١٤ مسأله الأقوى و الأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختيارا ..... ٩٤٦
- ١٥ مسأله [عدم جواز للمنفرد العدول إلى الائتمام فى الأثناء] ..... ٩٤٧
- ١٦ مسأله يجوز العدول من الائتمام إلى الانفراد و لو اختيارا فى جميع أحوال الصلاه على الأقوى ..... ٩٤٧
- ١٧ مسأله إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام قبل الدخول فى الركوع لا يجب عليه القراءه ..... ٩٤٧
- ١٨ مسأله إذا أدرك الإمام راعيا يجوز له الائتمام و الركوع معه ..... ٩٤٨
- ١٩ مسأله إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام و تمّ صلاته ..... ٩٤٨
- ٢٠ مسأله لو نوى الانفراد فى الأثناء لا يجوز له العود إلى الائتمام ..... ٩٤٨
- ٢١ مسأله لو شك فى أنه عدل إلى الانفراد أم لا ..... ٩٤٨
- ٢٢ مسأله لا يعتبر فى صحه الجماعة قصد القربه من حيث الجماعة ..... ٩٤٨
- ٢٣ مسأله إذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها سهوا أو جهلا ..... ٩٤٩
- ٢٤ مسأله إذا لم يدرك الإمام إلا فى الركوع ..... ٩٥٠

- ٢٥ مسأله لو ركع بتخيل إدراك الإمام ركعا و لم يدرك بطلت صلاته ----- ٩٥١
- ٢٦ مسأله الأحوط عدم الدخول إلا مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام ----- ٩٥١
- ٢٧ مسأله لو نوى و كبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع. ----- ٩٥١
- ٢٨ مسأله إذا أدرك الإمام و هو فى التشهد الأخير يجوز له الدخول معه ----- ٩٥٢
- ٢٩ مسأله إذا أدرك الإمام فى السجده الأولى أو الثانية من الركعه الأخيره ----- ٩٥٢
- ٣٠ مسأله إذا حضر المأموم الجماعه فرأى الإمام ركعا و خاف أن يرفع الإمام رأسه ----- ٩٥٣
- فصل ٤٦ يشترط فى الجماعه مضافا إلى ما مر فى المسائل المتقدمه أمور ----- ٩٥٤
- اشاره ----- ٩٥٤
- ١ مسأله لا بأس بالحائل القصير الذى لا يمنع من المشاهده فى أحوال الصلاه ----- ٩٥٦
- ٢ مسأله إذا كان الحائل مما يتحقق معه المشاهده حال الركوع ----- ٩٥٦
- ٣ مسأله إذا كان الحائل زجاجا يحكى من ورائه ----- ٩٥٦
- ٤ مسأله لا بأس بالظلمه و الغبار و نحوهما ----- ٩٥٦
- ٥ مسأله الشباك لا يعد من الحائل ----- ٩٥٦
- ٦ مسأله لا يقدر حيلولة المأمومين بعضهم لبعض ----- ٩٥٦
- ٧ مسأله لا يقدر عدم مشاهده بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام ----- ٩٥٧
- ٨ مسأله لو كان الإمام فى محراب داخل فى جدار و نحوه ----- ٩٥٧
- ٩ مسأله لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه و بين من تقدمه ----- ٩٥٧
- ١٠ مسأله لو تجدد الحائل فى الأثناء ----- ٩٥٧
- ١١ مسأله لو دخل فى الصلاه مع وجود الحائل جاهلا به لعمى أو نحوه لم تصح جماعه ----- ٩٥٧
- ١٢ مسأله لا بأس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك ----- ٩٥٨
- ١٣ مسأله لو شك فى حدوث الحائل فى الأثناء بنى على عدمه ----- ٩٥٨
- ١٤ مسأله إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهده حال القيام ----- ٩٥٨
- ١٥ مسأله إذا تمت صلاه الصف المتقدم و كانوا جالسين فى مكانهم أشكل بالنسبه إلى الصف المتأخر ----- ٩٥٨
- ١٦ مسأله الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه حائل ----- ٩٥٨
- ١٧ مسأله إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصف الأول متفرقين ----- ٩٥٩
- ١٨ مسأله لو تجدد البعد فى أثناء الصلاه بطلت الجماعه و صار منفردا ----- ٩٥٩

- ١٩ مسألة إذا انتهت صلاه الصف المتقدم من جهه كونهم مقصرين ..... ٩٥٩
- ٢٠ مسألة الفصل لعدم دخول الصف المتقدم فى الصلاه لا يضر بعد كونهم متهيئين للجماعه ..... ٩٥٩
- ٢١ مسألة إذا علم بطلان صلاه الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخر ..... ٩٥٩
- ٢٢ مسألة لا يضر الفصل بالصبي المميز ..... ٩٦٠
- ٢٣ مسألة إذا شك فى حدوث البعد فى الأثناء بنى على عدمه ..... ٩٦٠
- ٢٤ مسألة إذا تقدم المأموم على الإمام فى أثناء الصلاه سهوا أو جهلا أو اضطرارا صار منفردا ..... ٩٦٠
- ٢٥ مسألة يجوز على الأقوى الجماعه بالاستداره حول الكعبه ..... ٩٦٠
- فصل ٤٧ فى أحكام الجماعه ..... ٩٦٠
- ١ مسألة الأحوط ترك المأموم القراءه فى الركعتين الأوليين ..... ٩٦٠
- ٢ مسألة لا فرق فى عدم السماع بين أن يكون من جهه البعد أو من جهه كون المأموم أصم ..... ٩٦١
- ٣ مسألة إذا سمع بعض قراءه الإمام ..... ٩٦١
- ٤ مسألة إذا قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ..... ٩٦١
- ٥ مسألة إذا شك فى السماع و عدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك ..... ٩٦١
- ٦ مسألة لا يجب على المأموم الطمأنينه حال قراءه الإمام ..... ٩٦٢
- ٧ مسألة لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام فى الأفعال ..... ٩٦٢
- ٨ مسألة وجوب المتابعه تعبدى ..... ٩٦٢
- ٩ مسألة إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهوا ..... ٩٦٣
- ١٠ مسألة لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهوا ..... ٩٦٣
- ١١ مسألة لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام فى السجده فتخيل أنها الأولى ..... ٩٦٣
- ١٢ مسألة إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمدا لا يجوز له المتابعه ..... ٩٦٣
- ١٣ مسألة لا يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام فى الأقوال ..... ٩٦٤
- ١٤ مسألة لو أحرم قبل الإمام سهوا أو بزعم أنه كبير كان منفردا ..... ٩٦٤
- ١٥ مسألة يجوز للمأموم أن يأتى بذكر الركوع و السجود أزيد من الإمام ..... ٩٦٥
- ١٦ مسألة إذا ترك الإمام جلسه الاستراحه لعدم كونها واجبه عنده ..... ٩٦٥
- ١٧ مسألة إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت فى ركعه لا قنوت فيها يجب عليه العود إلى القيام ..... ٩٦٥
- ١٨ مسألة لا يتحمل الإمام عن المأموم شيئا من أفعال الصلاه غير القراءه فى الأولتين ..... ٩٦٥

- ١٩ مسأله إذا أدرك الإمام فى الركعه الثانيه تحمل عنه القراءه فيها ..... ٩٦٦
- ٢٠ مسأله المراد بعدم إمهال الإمام المجوز لترك السوره ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها ..... ٩٦٦
- ٢١ مسأله إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له فى قراءته فقرأها و لم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته ..... ٩٦٧
- ٢٢ مسأله يجب الإخفات فى القراءه خلف الإمام ..... ٩٦٧
- ٢٣ مسأله المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد فى الثانيه منه الثالثه للإمام ..... ٩٦٧
- ٢٤ مسأله إذا أدرك المأموم الإمام فى الأخيرتين فدخل فى الصلاه معه قبل ركوعه ..... ٩٦٨
- ٢٥ مسأله إذا حضر المأموم الجماعه و لم يدر أن الإمام فى الأوليين أو الأخيرتين ..... ٩٦٨
- ٢٦ مسأله إذا تخيل أن الإمام فى الأوليين فترك القراءه ثم تبين أنه فى الأخيرتين ..... ٩٦٨
- ٢٧ مسأله إذا كان مشتغلا بالنافله فأقيمت الجماعه و خاف من إتمامها عدم إدراك الجماعه ..... ٩٦٨
- ٢٨ مسأله الظاهر عدم الفرق فى جواز العدول من الفريضه إلى النافله لإدراك الجماعه ..... ٩٦٩
- ٢٩ مسأله لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه مثلا ..... ٩٦٩
- ٣٠ مسأله يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحيه قبل تحريم الإمام ..... ٩٦٩
- ٣١ مسأله يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر ..... ٩٧٠
- ٣٢ مسأله إذا علم المأموم بطلان صلاه الإمام ..... ٩٧١
- ٣٣ مسأله إذا رأى المأموم فى ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفوه عنها ..... ٩٧٢
- ٣٤ مسأله إذا تبين بعد الصلاه كون الإمام فاسقا أو كافرا. .... ٩٧٢
- ٣٥ مسأله إذا نسى الإمام شيئا من واجبات الصلاه ..... ٩٧٣
- ٣٦ مسأله إذا تبين للإمام بطلان صلاته ..... ٩٧٣
- ٣٧ مسأله لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهدا و ليس بمجتهد مع كونه عاملا برأيه ..... ٩٧٤
- ٣٨ مسأله إذا دخل الإمام فى الصلاه معتقدا دخول الوقت و المأموم معتقد عدمه أو شك فيه ..... ٩٧٤
- فصل ٤٨ فى شرائط إمام الجماعه ..... ٩٧٤
- إشاره ..... ٩٧٤
- ١ مسأله لا بأس بإمامه القاعد للقاعدين. .... ٩٧٥
- ٢ مسأله لا بأس بإمامه المتميم للمتوضى. .... ٩٧٥
- ٣ مسأله لا بأس بالاقتداء بمن لا يحسن القراءه ..... ٩٧٥
- ٤ مسأله لا يجوز إمامه من لا يحسن القراءه لمثله ..... ٩٧٥



- ٥ مسأله يجوز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح ..... ٩٧٦
- ٦ مسأله لا يجب على غير المحسن الائتمام بمن هو محسن ..... ٩٧٦
- ٧ مسأله لا يجوز إمامه الأخرس لغيره ..... ٩٧٦
- ٨ مسأله يجوز إمامه المرأه لمثلها ..... ٩٧٦
- ٩ مسأله يجوز إمامه الخنثى للأنثى دون الرجل ..... ٩٧٦
- ١٠ مسأله [فى جواز إمامه غير البالغ لغير البالغ] ..... ٩٧٦
- ١١ مسأله الأحوط عدم إمامه الأجدم و الأبرص و المحدود بالحد الشرعى بعد التوبه ..... ٩٧٦
- ١٢ مسأله العدالة ملكه الاجتناب عن الكبائر و عن الإصرار على الصغائر و عن منافيات المروه ..... ٩٧٧
- ١٣ مسأله المعصيه الكبيره هى كل معصيه ورد النص بكونها كبيره ..... ٩٧٧
- ١٤ مسأله إذا شهد عدلان بعداله شخص كفى فى ثبوتها ..... ٩٧٧
- ١٥ مسأله إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعداله بعدالته و حصل الاطمئنان كفى ..... ٩٧٨
- ١٦ مسأله الأحوط أن لا يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم العداله ..... ٩٧٨
- ١٧ مسأله الإمام الراتب فى المسجد أولى بالإمامه من غيره و إن كان غيره أفضل منه ..... ٩٧٨
- ١٨ مسأله إذا تشاح الأئمه رغبه فى ثواب الإمامه لا لغرض دنيوى رجح من قدمه المأمومون جميعهم ..... ٩٧٨
- ١٩ مسأله الترجيحات المذكوره إنما هى من باب الأفضليه و الاستحباب لا على وجه اللزوم و الإيجاب ..... ٩٧٩
- ٢٠ مسأله يكره إمامه الأجدم و الأبرص و الأغلف المعذور فى ترك الختان ..... ٩٧٩
- فصل ٤٩ فى مستحبات الجماعه و مكروهاتها ..... ٩٨٠
- اشاره ..... ٩٨٠
- ١ مسأله يجوز لكل من الإمام و المأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر ..... ٩٨٢
- ٢ مسأله إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام ..... ٩٨٢
- ٣ مسأله إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام ..... ٩٨٢
- ٤ مسأله إذا رأى من عادل كبيره لا يجوز الصلاه خلفه ..... ٩٨٣
- ٥ مسأله إذا رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو من النوافل ..... ٩٨٣
- ٦ مسأله القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع ..... ٩٨٣
- ٧ مسأله إذا كان الإمام يصلى أداء أو قضاء يقينيا و المأموم منحصرًا بمن يصلى احتياطيا ..... ٩٨٣
- ٨ مسأله إذا فرغ الإمام من الصلاه و المأموم فى التشهد أو فى السلام الأول ..... ٩٨٤

- ٩٨٤ ----- ٩ مسأله يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقول بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام.
- ٩٨٥ ----- ١٠ مسأله لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءه الإمام- في الركعتين الأوليين من الجهرية
- ٩٨٥ ----- ١١ مسأله إذا عرف الإمام بالعداله ثم شك في حدوث فسقه
- ٩٨٥ ----- ١٢ مسأله يجوز للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم إلى الصف السابق
- ٩٨٥ ----- ١٣ مسأله يستحب انتظار الجماعه إماما أو مأموما
- ٩٨٥ ----- ١٤ مسأله يستحب الجماعه في السفينه الواحده
- ٩٨٥ ----- ١٥ مسأله يستحب اختيار الإمامه على الاقتداء
- ٩٨٥ ----- ١٦ مسأله لا بأس بالاعتداء بالعبء
- ٩٨٦ ----- ١٧ مسأله الأحوط ترك القراءه في الأوليين من الإخفاتييه
- ٩٨٦ ----- ١٨ مسأله يكره تمكين الصبيان من الصف الأول
- ٩٨٦ ----- ١٩ مسأله إذا صلى منفردا أو جماعه و احتمل فيها خللا في الواقع
- ٩٨٦ ----- ٢٠ مسأله إذا ظهر بعد إعاده الصلاه جماعه أن الصلاه الأولى كانت باطله
- ٩٨٦ ----- ٢١ مسأله في المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوى التدب
- ٩٨٧ ----- المجلد ٢
- ٩٨٧ ----- اشاره
- ٩٨٩ ----- تتمه كتاب الصلاه
- ٩٨٩ ----- فصل ٥٠ في الخلل الواقع في الصلاه
- ٩٨٩ ----- اشاره
- ٩٨٩ ----- مسائل
- ٩٨٩ ----- ١ مسأله الخلل إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو اضطرار أو إكراه أو بالشك
- ٩٨٩ ----- ٢ مسأله الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاه بأقسامه
- ٩٨٩ ----- ٣ مسأله إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلا بالحكم
- ٩٩٠ ----- ٤ مسأله لا فرق في البطلان بالزياده العمديه بين أن يكون في ابتداء النيه أو في الأثناء
- ٩٩٠ ----- ٥ مسأله إذا أخل بالطهاره الحديثه ساهيا
- ٩٩١ ----- ٦ مسأله إذا صلى قبل دخول الوقت ساهيا بطلت
- ٩٩١ ----- ٧ مسأله إذا أخل بالطهاره الخبيثه في البدن أو اللباس ساهيا بطلت

- ٨ مسألة إذا أخل بستر العوره سهوا فالأقوى عدم البطلان ..... ٩٩١
- ٩ مسألة إذا أخل بشرائط المكان سهوا فالأقوى عدم البطلان ..... ٩٩١
- ١٠ مسألة إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهوا ..... ٩٩١
- ١١ مسألة إذا زاد ركعه أو ركوعا أو سجدة من ركعه أو تكبيره الإحرام سهوا بطلت الصلاة ..... ٩٩٢
- ١٢ مسألة يستثنى من بطلان الصلاة بزياده الركعه ما إذا نسي المسافر سفره أو نسي أن حكمه القصر ..... ٩٩٢
- ١٣ مسألة لا فرق في بطلان الصلاة بزياده ركعه ..... ٩٩٢
- ١٤ مسألة إذا سها عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه بطلت صلاته ..... ٩٩٣
- ١٥ مسألة لو نسي السجدة و لم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعه التاليه بطلت صلاته ..... ٩٩٣
- ١٦ مسألة لو نسي النهيه أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته ..... ٩٩٤
- ١٧ مسألة لو نسي الركعه الأخيره فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام و أتى بها ..... ٩٩٤
- ١٨ مسألة لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته ..... ٩٩٤
- ١٩ مسألة لو كان المنسى الجهر أو الإخفات لم يجب التدارك ..... ٩٩٨
- فصل ٥١ في الشك ..... ٩٩٨
- في أحكام الشك ..... ٩٩٨
- اشاره ..... ٩٩٨
- ١ مسألة إذا شك في أنه هل صلى أم لا ..... ٩٩٨
- ٢ مسألة إذا شك في فعل الصلاة و قد بقي من الوقت مقدار ركعه ..... ٩٩٩
- ٣ مسألة لو ظن فعل الصلاة ..... ٩٩٩
- ٤ مسألة إذا شك في بقاء الوقت و عدمه ..... ٩٩٩
- ٥ مسألة لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا ..... ٩٩٩
- ٦ مسألة إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ..... ٩٩٩
- ٧ مسألة إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت و نسي الإتيان بها وجب عليه القضاء ..... ١٠٠٠
- ٨ مسألة حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاه و عدمه حكم غيره ..... ١٠٠٠
- ٩ مسألة إذا شك في بعض شرائط الصلاة ..... ١٠٠٠
- ١٠ مسألة إذا شك في شيء من أفعال الصلاة ..... ١٠٠٠
- ١١ مسألة الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاة المختار ..... ١٠٠١

- ١٢ مسألة لو شك في صحه ما أتى به و فساده لا في أصل الإتيان ----- ١٠٠٢
- ١٣ مسألة إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به ----- ١٠٠٢
- ١٤ مسألة إذا شك في التسليم ----- ١٠٠٣
- ١٥ مسألة إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا ----- ١٠٠٣
- ١٦ مسألة إذا شك و هو فعل في أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمه أم لا ----- ١٠٠٤
- فصل ٥٢ في الشك في الركعات ----- ١٠٠٤
- ١ مسألة الشكوك الموجبه لبطلان الصلاة ثمانية ----- ١٠٠٤
- ٢ مسألة الشكوك الصحيحه تسعه في الرباعيه ----- ١٠٠٤
- ٣ مسألة الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسعه موجب للبطلان ----- ١٠٠٦
- ٤ مسألة لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه ----- ١٠٠٧
- ٥ مسألة المراد بالشك في الركعات تساوى الطرفين لا ما يشتمل الظن ----- ١٠٠٧
- ٦ مسألة في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجديتين ----- ١٠٠٧
- ٧ مسألة في الشك بين الثلاث و الأربع و الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس ----- ١٠٠٨
- ٨ مسألة إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع ----- ١٠٠٨
- ٩ مسألة لو تردد في أن الحاصل له ظن أو شك ----- ١٠٠٩
- ١٠ مسألة لو شك في أن شكه السابق كان موجبا للبطلان أو للبناء ----- ١٠١٠
- ١١ مسألة لو شك بعد الفراغ من الصلاة ----- ١٠١٠
- ١٢ مسألة لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء ----- ١٠١٠
- ١٣ مسألة إذا علم في أثناء الصلاة أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين و الثلاث مثلا ----- ١٠١١
- ١٤ مسألة إذا عرض له أحد الشكوك و لم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسأله أو نسيانها ----- ١٠١١
- ١٥ مسألة لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاة إلى شك آخر ----- ١٠١١
- ١٦ مسألة إذا شك بين الثلاث و الأربع أو بين الاثنتين و الأربع ----- ١٠١٤
- ١٧ مسألة إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فينى على الثلاث ----- ١٠١٤
- ١٨ مسألة إذا شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع ثم ظن عدم الأربع ----- ١٠١٤
- ١٩ مسألة إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فينى على الثلاث و أتى بالرباعه ----- ١٠١٤
- ٢٠ مسألة إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلى جالسا من جهه العجز عن القيام ----- ١٠١٤

- ٢١ مسأله لا يجوز فى الشكوك الصحىحه قطع الصلاه و استينافها ----- ١٠١٥
- ٢٢ مسأله فى الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه و أتم الصلاه ----- ١٠١٦
- ٢٣ مسأله إذا شك بين الواحده و الاثنتين مثلا ----- ١٠١٦
- ٢٤ مسأله قد مر سابقا أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى حتى يستقر ----- ١٠١٦
- ٢٥ مسأله لو كان المسافر فى أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر و شك فى الركعات بطلت ----- ١٠١٧
- ٢٦ مسأله لو شك أحد الشكوك الصحىحه فبنى على ما هو وظيفته ----- ١٠١٧
- فصل ٥٣ فى كيفيه صلاه الاحتياط و جملة من أحكامها مضافا إلى ما تقدم فى المسائل السابقه ----- ١٠١٨
- ١ مسأله يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات ----- ١٠١٨
- ٢ مسأله حيث إن هذه الصلاه مردده بين كونها نافله أو جزء أو بمنزله الجزء ----- ١٠١٨
- ٣ مسأله إذا أتى بالمنافى قبل صلاه الاحتياط ----- ١٠١٩
- ٤ مسأله إذا تبين قبل صلاه الاحتياط تماميه الصلاه ----- ١٠١٩
- ٥ مسأله إذا تبين بعد الإتيان بصلاه الاحتياط تماميه الصلاه تحسب صلاه الاحتياط نافله ----- ١٠١٩
- ٦ مسأله إذا تبين بعد إتمام الصلاه قبل الاحتياط أو بعدها أو فى أثنائها زياده ركعه ----- ١٠١٩
- ٧ مسأله إذا تبين بعد صلاه الاحتياط نقصان الصلاه ----- ١٠١٩
- ٨ مسأله لو تبين بعد صلاه الاحتياط نقص الصلاه أزيد مما كان محتملا ----- ١٠١٩
- ٩ مسأله إذا تبين قبل الشروع فى صلاه الاحتياط نقصان صلاته ----- ١٠٢٠
- ١٠ مسأله إذا تبين نقصان الصلاه فى أثناء صلاه الاحتياط ----- ١٠٢٠
- ١١ مسأله لو شك فى إتيان صلاه الاحتياط بعد العلم بوجودها عليه ----- ١٠٢٢
- ١٢ مسأله لو زاد فيها ركعه أو ركنا و لو سهوا بطلت ----- ١٠٢٣
- ١٣ مسأله لو شك فى فعل من أفعالها ----- ١٠٢٣
- ١٤ مسأله لو شك فى أنه هل شك شكاً يوجب صلاه الاحتياط أم لا ----- ١٠٢٣
- ١٥ مسأله لو شك فى عدد ركعاتها فهل يبنى على الأكثر إلا أن يكون مبطلا ----- ١٠٢٣
- ١٦ مسأله لو زاد فيها فعلا من غير الأركان أو نقص ----- ١٠٢٣
- ١٧ مسأله لو شك فى شرط أو جزء منها بعد السلام ----- ١٠٢٤
- ١٨ مسأله إذا نسيها و شرع فى نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك ----- ١٠٢٤
- ١٩ مسأله إذا نسى سجده واحد أو تشهدا فيها ----- ١٠٢٥

فصل ٥٤ فى حكم قضاء الأجزاء المنسيه ----- ١٠٢٥

١ مسأله [إذا ترك سجده واحده و لم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاه] ----- ١٠٢٥

٢ مسأله يشترط فيهما جميع ما يشترط فى سجود الصلاه و تشهدهما ----- ١٠٢٦

٣ مسأله لو فصل بينهما و بين الصلاه بالمنافى عمدا و سهوا كالحديث و الاستدبار ----- ١٠٢٦

٤ مسأله لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما أو فى أثنائهما ----- ١٠٢٧

٥ مسأله إذا نسى الذكر أو غيره مما يجب ما عدا وضع الجبهه فى سجود الصلاه ----- ١٠٢٧

٦ مسأله إذا نسى بعض أجزاء التشهد القضائى و أمكن تداركه فعله ----- ١٠٢٧

٧ مسأله لو تعدد نسيان السجده أو التشهد أتى بهما واحده بعد واحده ----- ١٠٢٧

٨ مسأله لو كان عليه قضاء سجده و قضاء تشهد ----- ١٠٢٧

٩ مسأله لو كان عليه قضاؤهما و شك فى السابق و اللاحق احتاط بالتكرار ----- ١٠٢٨

١٠ مسأله إذا شك فى أنه نسى أحدهما أم لا لم يلتفت و لا شىء عليه ----- ١٠٢٨

١١ مسأله لو كان عليه صلاه الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد ----- ١٠٢٨

١٢ مسأله إذا سها عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهه فى سجده القضاء ----- ١٠٢٨

١٣ مسأله لا يجب الإتيان بالسلام فى التشهد القضائى ----- ١٠٢٨

١٤ مسأله لا فرق فى وجوب قضاء السجده و كفايته عن إعاده الصلاه بين كونها من الركعتين الأولتين و الأخيرتين ----- ١٠٢٩

١٥ مسأله لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما ----- ١٠٢٩

١٦ مسأله لو كان عليه قضاء أحدهما و شك فى إتيانه و عدمه وجب عليه الإتيان به ----- ١٠٢٩

١٧ مسأله لو شك فى أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين ----- ١٠٢٩

١٨ مسأله لو شك فى أن الفائت منه سجده أو غيرها من الأجزاء الواجبه التى لا يجب قضاؤها ----- ١٠٢٩

١٩ مسأله لو نسى قضاء السجده أو التشهد و تذكر بعد الدخول فى نافله جاز له قطعها و الإتيان به ----- ١٠٢٩

٢٠ مسأله لو كان عليه قضاء أحدهما فى صلاه الظهر و ضاق وقت العصر فإن أدرك منها ركعه وجب تقديمهما ----- ١٠٣٠

فصل ٥٥ فى موجبات سجود السهو و كفايته و أحكامه ----- ١٠٣٠

١ مسأله يجب سجود السهو لأمر ----- ١٠٣٠

٢ مسأله يجب تكرره بتكرار الموجب ----- ١٠٣٤

٣ مسأله إذا سها عن سجده واحده من الركعه الأولى مثلا ----- ١٠٣٥

٤ مسأله لا يجب فيه تعيين السبب و لو مع التعدد ----- ١٠٣٥

- ٥ مسأله لو سجد للكلام فبان أن الموجب غيره ----- ١٠٣٥
- ٦ مسأله يجب الإتيان به فورا ----- ١٠٣٥
- ٧ مسأله كيفيته أن ينوى و يضع جبهته على الأرض أو غيرها مما يصح السجود عليه ----- ١٠٣٥
- ٨ مسأله لو شك فى تحقق موجبه و عدمه لم يجب عليه ----- ١٠٣٦
- ٩ مسأله لو شك فى إتيانه بعد العلم بوجوبه وجب ----- ١٠٣٦
- ١٠ مسأله لو اعتقد وجود الموجب ثم بعد السلام شك فيه ----- ١٠٣٦
- ١١ مسأله لو علم بوجود الموجب و شك فى الأقل و الأكثر ----- ١٠٣٦
- ١٢ مسأله لو علم نسيان جزء و شك بعد السلام فى أنه هل تذكر قبل فوت محله و تداركه أم لا ----- ١٠٣٦
- ١٣ مسأله إذا شك فى فعل من أفعاله ----- ١٠٣٦
- ١٤ مسأله إذا شك فى أنه سجد سجدتين أو سجده واحده بنى على الأقل ----- ١٠٣٧
- فصل ٥٦ فى الشكوك التى لا اعتبار بها و لا يلتفت إليها ----- ١٠٣٩
- اشاره ----- ١٠٣٩
- الأول الشك بعد تجاوز المحل ----- ١٠٣٩
- الثانى الشك بعد الوقت ----- ١٠٣٩
- الثالث الشك بعد السلام ----- ١٠٣٩
- الرابع شك كثير الشك ----- ١٠٣٩
- اشاره ----- ١٠٣٩
- ١ مسأله المرجع فى كثره الشك العرف ----- ١٠٤١
- ٢ مسأله لو شك فى أنه حصل له حاله كثره الشك أم لا ----- ١٠٤١
- ٣ مسأله إذا لم يلتفت إلى شكه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه ----- ١٠٤١
- ٤ مسأله لا يجوز له الاعتناء بشكبه ----- ١٠٤١
- ٥ مسأله إذا شك فى أن كثره شكه مختص بالمورد المعين الفلانى أو مطلقا ----- ١٠٤٢
- ٦ مسأله لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاه بالحصى أو السبحه أو الخاتم أو نحو ذلك ----- ١٠٤٢
- الخامس الشك البدوى الزائل بعد التروى ----- ١٠٤٢
- اشاره ----- ١٠٤٢
- ٧ مسأله إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين فى الاعتقاد ----- ١٠٤٢

- ٨ مسأله إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين ..... ١٠٤٢
- ٩ مسأله إذا كان كل من الإمام و المأمومين شاكاً ..... ١٠٤٣
- السابع الشك في ركعات النافلة ..... ١٠٤٤
- إشاره ..... ١٠٤٤
- ١٠ مسأله لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى في النافلة ..... ١٠٤٤
- ١١ مسأله إذا شك في النافلة بين الاثنتين و الثلاث ..... ١٠٤٥
- ١٢ مسأله إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم ..... ١٠٤٥
- ١٣ مسأله الظاهر أن الظن في ركعات نافله حكمه حكم الشك في التخيير ..... ١٠٤٥
- ١٤ مسأله النوافل التي لها كيفيه خاصه أو سوره مخصوصه أو دعاء مخصوص ..... ١٠٤٥
- ١٥ مسأله ما ذكر من أحكام السهو و الشك و الظن يجرى في جميع الصلوات الواجبه أداء و قضاء ..... ١٠٤٥
- ١٦ مسأله [أن الظن المتعلق بالركعات في حكم اليقين] ..... ١٠٤٥
- ١٧ مسأله إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجديتين أو بينهما ..... ١٠٤٦
- ١٨ مسأله يجب تعلم ما يعم به البلوى ..... ١٠٤٦
- ختم فيه مسائل متفرقه ..... ١٠٤٧
- الأولى إذا شك في أن ما بيده ظهر أو عصر ..... ١٠٤٧
- الثانيه إذا شك في أن ما بيده مغرب أو عشاء ..... ١٠٤٨
- الثالثه إذا علم بعد الصلاه أو في أثناءها أنه ترك سجديتين من ركعتين ..... ١٠٤٨
- الرابعه إذا كان في الركعه الرابعه مثلاً و شك في أن شكه السابق بين الاثنتين و الثلاث ..... ١٠٤٩
- الخامسه إذا شك في أن الركعه التي بيده آخر الظهر أو أنه أتمها ..... ١٠٥٠
- السادسه إذا شك في العشاء بين الثلاث و الأربع ..... ١٠٥٠
- السابعه إذا تذكر في أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتم الظهر ..... ١٠٥١
- الثامنه إذا صلى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين ..... ١٠٥٢
- التاسعه إذا شك بين الاثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه ..... ١٠٥٣
- العاشره إذا شك في أن الركعه التي بيده رابعه المغرب ..... ١٠٥٣
- المسأله الحاديه عشره إذا شك و هو جالس بعد السجديتين بين الاثنتين و الثلاث ..... ١٠٥٤
- الثانيه عشر إذا شك في أنه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه ..... ١٠٥٥



- الثالثة عشر إذا كان قائما و هو فى الركعه الثانيه ..... ١٠٥٦
- الرابعه عشر إذا علم بعد الفراغ من الصلاه أنه ترك سجدين ..... ١٠٥٧
- الخامسه عشر إن علم بعد ما دخل فى السجده الثانيه مثلا أنه إما ترك القراءه أو الركوع ..... ١٠٥٨
- السادسه عشر لو علم قبل أن يدخل فى الركوع أنه إما ترك سجدين من الركعه السابقه أو ترك القراءه ..... ١٠٥٩
- السابعه عشر إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد ..... ١٠٦١
- الثامنه عشر إذا علم إجمالا أنه أتى بأحد الأمرين ..... ١٠٦١
- العشرون إذا علم أنه ترك سجده إما من الركعه السابقه أو من هذه الركعه ..... ١٠٦٣
- الحاديه و العشرون إذا علم أنه إما ترك جزء مستحبا كالقنوت مثلا أو جزء واجبا ..... ١٠٦٣
- الثانيه و العشرون لا إشكال فى بطلان الفريضه ..... ١٠٦٤
- الثالثه و العشرون إذا تذكر و هو فى السجده أو بعدها من الركعه الثانيه ..... ١٠٦٤
- الرابعه و العشرون إذا صلى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان إحدى الصلاتين ركعه ..... ١٠٦٥
- الخامسه و العشرون إذا صلى المغرب و العشاء ..... ١٠٦٥
- السادسه و العشرون إذا صلى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر ..... ١٠٦٥
- السابعه و العشرون لو علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات ..... ١٠٦٨
- الثامنه و العشرون إذا علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك ..... ١٠٦٨
- التاسعه و العشرون لو انعكس الفرض السابق ..... ١٠٦٨
- الثلاثون إذا علم أنه صلى الظهرين تسع ركعات ..... ١٠٧٠
- الحاديه و الثلاثون إذا علم أنه صلى العشائين ثمان ركعات ..... ١٠٧١
- الثانيه و الثلاثون لو أتى بالمغرب ثم نسى الإتيان بها ..... ١٠٧١
- الثالثه و الثلاثون إذ شك فى الركوع و هو قائم ..... ١٠٧٢
- الرابعه و الثلاثون لو علم نسيان شىء قبل فوات محل المنسى ..... ١٠٧٢
- الخامسه و الثلاثون إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه ..... ١٠٧٣
- السادسه و الثلاثون إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمدا أو سهوا نقصان الصلاه ..... ١٠٧٣
- السابعه و الثلاثون لو تيقن بعد السلام قبل إتيان بالمنافى نقصان ركعه ..... ١٠٧٤
- الثامنه و الثلاثون إذا علم أن ما بيده رابعه و يأتي به بهذا العنوان ..... ١٠٧٥
- التاسعه و الثلاثون إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترك سجده أو سجدين أو تشهدا ..... ١٠٧٥

- الأربعون إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع ..... ١٠٧٥
- الحاديه و الأربعون إذا شك فى ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى بها نسيانا ..... ١٠٧٦
- الثانيه و الأربعون إذا كان فى التشهد فذكر أنه نسى الركوع و مع ذلك شك فى السجدين أيضا ..... ١٠٧٦
- الثالثه و الأربعون إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا ..... ١٠٧٨
- الرابعه و الأربعون إذا تذكر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعه التى قام عنها ..... ١٠٧٩
- الخامسه و الأربعون إذا علم بعد القيام أو الدخول فى التشهد نسيان إحدى السجدين و شك فى الأخرى ..... ١٠٧٩
- السادسه و الأربعون إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا ..... ١٠٨٠
- السابعه و الأربعون إذا دخل فى السجود من الركعه الثانيه ..... ١٠٨١
- الثامنه و الأربعون لا يجرى حكم كثير الشك فى صوره العلم الإجمالى ..... ١٠٨١
- التاسعه و الأربعون لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلا و شك فى قراءه الحمد ..... ١٠٨١
- الخمسون إذا علم أنه إما ترك سجده أو زاد ركوعا ..... ١٠٨٢
- الحاديه و الخمسون لو علم أنه إما ترك سجده من الأولى أو زاد سجده فى الثانيه ..... ١٠٨٢
- الثانيه و الخمسون لو علم أنه إما ترك سجده أو تشهدا ..... ١٠٨٣
- الثالثه و الخمسون إذا شك فى أنه صلى المغرب و العشاء أم لا ..... ١٠٨٤
- الرابعه و الخمسون إذا صلى الظهر و العصر ثم علم إجمالا أنه شك فى إحداهما ..... ١٠٨٤
- الخامسه و الخمسون إذا علم إجمالا أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكتفي سجدة السهو مره ..... ١٠٨٥
- السادسه و الخمسون إذا شك فى أنه هل ترك الجزء الفلانى عمدا أم لا ..... ١٠٨٥
- السابعه و الخمسون إذا توضأ و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءا من وضوئه أو ركنا فى صلاته ..... ١٠٨٦
- الثامنه و الخمسون لو كان مشغولا بالتشهد أو بعد الفراغ منه ..... ١٠٨٦
- التاسعه و الخمسون لو شك فى شىء و قد دخل فى غيره الذى وقع فى غير محله ..... ١٠٨٦
- الستون لو بقى من الوقت أربع ركعات للعصر ..... ١٠٨٧
- الحاديه و الستون لو قرأ فى الصلاه شيئا بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن ..... ١٠٨٧
- الثانيه و الستون لا يجب سجود السهو فى ما لو عكس الترتيب الواجب سهوا ..... ١٠٨٨
- الثالثه و الستون إذا وجب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد المنسى ثم أبطل صلاته ..... ١٠٨٨
- الرابعه و الستون إذا شك فى أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث ..... ١٠٨٩
- الخامسه و الستون إذا ترك جزءا من أجزاء الصلاه من جهه الجهل بوجوبه ..... ١٠٨٩

- فصل فى صلاة العيدين ..... ١٠٩٠
- اشاره ..... ١٠٩٠
- ١ مسأله لا يشترط فى هذه الصلاه سورته مخصوصه ..... ١٠٩١
- ٢ مسأله يستحب فيها أمور. .... ١٠٩١
- ٣ مسأله يكره فيها أمور. .... ١٠٩١
- ٤ مسأله الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاه ..... ١٠٩١
- ٥ مسأله لا يتحمل الإمام فى هذه الصلاه ما عدا القراءه ..... ١٠٩١
- ٦ مسأله إذا شك فى التكبيرات والقنوتات بنى على الأقل ..... ١٠٩٢
- ٧ مسأله إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه ..... ١٠٩٢
- ٨ مسأله لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلا أو بعضا لم تبطل صلاته ..... ١٠٩٢
- ٩ مسأله إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه ..... ١٠٩٢
- ١٠ مسأله ليس فى هذه الصلاه أذان ولا إقامة ..... ١٠٩٢
- ١١ مسأله إذا اتفق العيد والجمعه فمن حضر العيد وكان نائبا عن البلد ..... ١٠٩٢
- فصل فى صلاة ليلاه الدفن ..... ١٠٩٣
- اشاره ..... ١٠٩٣
- ١ مسأله لا بأس بالاستيجار لهذه الصلاه وإعطاء الأجره ..... ١٠٩٣
- ٢ مسأله لا بأس بإتيان شخص واحد أو يزيد من واحد ..... ١٠٩٣
- ٣ مسأله إذا صلى ونسى آيه الكرسي فى الركعه الأولى أو القدر فى الثانيه. .... ١٠٩٣
- ٤ مسأله إذا أخذ الأجره ليصلى ثم نسي فتركها فى تلك الليله ..... ١٠٩٣
- ٥ مسأله إذا لم يدفن الميت إلا بعد مده ..... ١٠٩٤
- ٦ مسأله [فى ما ذكر الكفعمى] ..... ١٠٩٤
- ٧ مسأله الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه فى أى وقت كان من الليل ..... ١٠٩٤
- فصل فى صلاة جعفر ع ..... ١٠٩٤
- اشاره ..... ١٠٩٤
- ١ مسأله يجوز إتيان هذه الصلاه فى كل من اليوم والليله ..... ١٠٩٥
- ٢ مسأله لا يتعين فيها سورته مخصوصه ..... ١٠٩٥

- ٣ مسأله يجوز تأخير التسبيحات إلى ما بعد الصلاه إذا كان مستعجلا ..... ١٠٩٥
- ٤ مسأله يجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل الليل أو النهار أداء و قضاء ..... ١٠٩٥
- ٥ مسأله يستحب القنوت فيها ..... ١٠٩٥
- ٦ مسأله لو سها عن بعض التسبيحات أو كلها ..... ١٠٩٥
- ٧ مسأله الأحوط عدم الاكتفاء بالتسبيحات عن ذكر الركوع و السجود ..... ١٠٩٦
- ٨ مسأله يستحب أن يقول في السجده الثانيه من الركعه الرابعه بعد التسبيحات. .... ١٠٩٦
- فصل ٦٠ في صلاه الغفيله ..... ١٠٩٦
- فصل في صلاه أول الشهر ..... ١٠٩٦
- فصل في صلاه الوصيه ..... ١٠٩٧
- فصل في صلاه يوم الغدير ..... ١٠٩٧
- فصل في صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمات ..... ١٠٩٨
- فصل ٦٥ الصلوات المستحبه كثيره ..... ١٠٩٩
- فصل ٦٦ جميع الصلوات المندوبه يجوز إتيانها جالسا اختيارا ..... ١٠٩٩
- اشاره ..... ١٠٩٩
- ١ مسأله يجوز في النوافل إتيان ركعه قائما و ركعه جالسا ..... ١٠٩٩
- ٢ مسأله يستحب إذا أتى بالنافله جالسا أن يحسب كل ركعتين بركعه ..... ١٠٩٩
- ٣ مسأله إذا صلى جالسا و أبقى من السوره آيه أو آيتين ..... ١٠٩٩
- ٤ مسأله لا فرق في الجلوس بين كيفياته ..... ١١٠٠
- ٥ مسأله إذا نذر النافله مطلقا يجوز له الجلوس فيها ..... ١١٠٠
- ٦ مسأله النوافل كلها ركعتان ..... ١١٠٠
- ٧ مسأله تختص النوافل بأحكام ..... ١١٠٠
- فصل ٦٧ في صلاه المسافر ..... ١١٠١
- اشاره ..... ١١٠١
- و أما شروط القصر فأمرور. .... ١١٠١
- الأول المسافه ..... ١١٠١
- اشاره ..... ١١٠١

- ١ مسأله الفرسخ ثلاثه أميال. ----- ١١٠٢
- ٢ مسأله لو نقصت المسافه عن ثمانيه فراسخ ----- ١١٠٢
- ٣ مسأله لو شك فى كون مقصده مسافه شرعيه أو لا ----- ١١٠٢
- ٤ مسأله تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار ----- ١١٠٢
- ٥ مسأله الأقوى عند الشك وجوب الاختبار أو السؤال ----- ١١٠٢
- ٦ مسأله إذا تعارض البينتان ----- ١١٠٣
- ٧ مسأله إذا شك فى مقدار المسافه شرعا ----- ١١٠٣
- ٨ مسأله إذا كان شاكا فى المسافه و مع ذلك قصر لم يجز ----- ١١٠٣
- ٩ مسأله لو اعتقد كونه مسافه فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الإعاده ----- ١١٠٣
- ١٠ مسأله لو شك فى كونه مسافه أو اعتقد العدم ----- ١١٠٣
- ١١ مسأله إذا قصد الصبى مسافه ثم بلغ فى الأثناء وجب عليه القصر ----- ١١٠٣
- ١٢ مسأله لو تردد فى أقل من أربعة فراسخ ----- ١١٠٣
- ١٣ مسأله لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه ----- ١١٠٤
- ١٤ مسأله فى المسافه المستديره الذهاب فيها الوصول إلى المقصد ----- ١١٠٤
- ١٥ مسأله مبدء حساب المسافه سور البلد أو آخر البيوت فيما لا سور فيه ----- ١١٠٥
- الشرط الثانى قصد قطع المسافه من حين الخروج ----- ١١٠٥
- اشاره ----- ١١٠٥
- ١٦ مسأله مع قصد المسافه لا يعتبر اتصال السير ----- ١١٠٦
- ١٧ مسأله لا يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلا ----- ١١٠٦
- ١٨ مسأله إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه و لو ملفقه بقى على التمام ----- ١١٠٧
- ١٩ مسأله إذا كان التابع عازما على المفارقة مهما أمكنه ----- ١١٠٧
- ٢٠ مسأله إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه ----- ١١٠٧
- ٢١ مسأله لا إشكال فى وجوب القصر إذا كان مكرها على السفر أو مجبورا عليه ----- ١١٠٨
- الثالث استمرار قصد المسافه ----- ١١٠٨
- اشاره ----- ١١٠٨
- ٢٢ مسأله يكفى فى استمرار القصد بقاء قصد النوع ----- ١١٠٨

- ٢٣ مسألة لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم ..... ١١٠٩
- ٢٤ مسألة ما صلاه قصرا قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته في الوقت ..... ١١٠٩
- الربع أن لا يكون من قصده في أول السير أو في أثنائه إقامه عشره أيام قبل بلوغ الثمانيه ..... ١١٠٩
- إشاره ..... ١١٠٩
- ٢٥ مسألة لو كان حين الشروع في السفر أو في أثنائه قاصدا للإقامه ..... ١١١٠
- ٢٦ مسألة لو لم يكن من نيته في أول السفر الإقامه أو المرور على الوطن ..... ١١١٠
- الخامس من الشروط أن لا يكون السفر حراما و إلا لم يقصر ..... ١١١٠
- إشاره ..... ١١١٠
- ٢٧ مسألة إذا كان السفر مستلزما لترك واجب ..... ١١١٠
- ٢٨ مسألة إذا كان السفر مباحا لكن ركب دابه غصبيه ..... ١١١١
- ٢٩ مسألة التابع للجائر إذا كان مجبوراً أو مكرها على ذلك ..... ١١١١
- ٣٠ مسألة التابع للجائر المعد نفسه لامتنال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالا لأمره ..... ١١١١
- ٣١ مسألة إذا سافر للصيد ..... ١١١١
- ٣٢ مسألة الراجع من سفر المعصيه إن كان بعد التوبه يقصر ..... ١١١٤
- ٣٣ مسألة إباحه السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستدامه أيضا ..... ١١١٤
- ٣٤ مسألة لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه و المعصيه ..... ١١١٥
- ٣٥ مسألة إذا شك في كون السفر معصيه أو لا ..... ١١١٦
- ٣٦ مسألة هل المدار في الحليه و الحرمة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهه الأصول إشكال ..... ١١١٦
- ٣٧ مسألة إذا كانت الغايه المحرمه في أثناء الطريق ..... ١١١٧
- ٣٨ مسألة السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام ..... ١١١٧
- ٣٩ مسألة إذا نذر أن يتم الصلاه في يوم معين أو يصوم يوما معيناً وجب عليه الإقامه ..... ١١١٧
- ٤٠ مسألة إذا كان سفره مباحا لكن يقصد الغايه المحرمه في حواشى الجاده ..... ١١١٨
- ٤١ مسألة إذا قصد مكانا لغايه محرمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم ..... ١١١٩
- ٤٢ مسألة إذا كان السفر لغايه لكن عرض في أثناء الطريق قطع مقدار من المسافه ..... ١١١٩
- ٤٣ مسألة إذا كان السفر في الابتداء معصيه ..... ١١١٩
- ٤٤ مسألة يجوز في سفر المعصيه الإتيان بالصوم النديبى ..... ١١٢٠

- السادس من الشرائط أن لا يكون ممن بيته معه ..... ١١٢٠
- السابع أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملا و شغلا له ..... ١١٢١
- اشاره ..... ١١٢١
- ٤٥ مسأله إذا سافر المكاري و نحوه ممن شغله السفر ..... ١١٢١
- ٤٦ مسأله الظاهر وجوب القصر على الحملداريه ..... ١١٢٢
- ٤٧ مسأله من كان شغله المكراه في الصيف دون الشتاء أو بالعكس ..... ١١٢٢
- ٤٨ مسأله من كان التردد إلى ما دون المسافه عملا له ..... ١١٢٢
- ٤٩ مسأله يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم في بلده أو غيره عشره أيام ..... ١١٢٢
- ٥٠ مسأله إذا لم يكن شغله و عمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفارا عديده ..... ١١٢٢
- ٥١ مسأله لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كفيات و خصوصيات أسفاره من حيث الطول و القصر ..... ١١٢٢
- ٥٢ مسأله السائح في الأرض الذي لم يتخذ وطننا منها يتم ..... ١١٢٣
- ٥٣ مسأله الراعى الذي ليس له مكان مخصوص يتم ..... ١١٢٣
- ٥٤ مسأله التاجر الذي يدور في تجارته يتم ..... ١١٢٣
- ٥٥ مسأله من سافر معرضا عن وطنه ..... ١١٢٣
- ٥٦ مسأله من كان في أرض واسعة قد اتخذها مقرا ..... ١١٢٣
- ٥٧ مسأله إذا شك في أنه أقام في منزله أو بلد آخر ..... ١١٢٣
- الثامن الوصول إلى حد الترخص ..... ١١٢٣
- اشاره ..... ١١٢٣
- ٥٨ مسأله المناطق في خفاء الجدران خفاء جدران البيوت ..... ١١٢٤
- ٥٩ مسأله إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد ..... ١١٢٧
- ٦٠ مسأله إذا لم يكن هناك بيوت و لا جدران يعتبر التقدير ..... ١١٢٧
- ٦١ مسأله الظاهر في خفاء الأذان كفايه عدم تميز فصوله ..... ١١٢٧
- ٦٢ مسأله الظاهر عدم اعتبار كون الأذان في آخر البلد ..... ١١٢٧
- ٦٣ مسأله يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد في أذان ذلك البلد ..... ١١٢٨
- ٦٤ مسأله المدار في عين الرائي و أذن السامع على المتوسط في الرؤيه و السماع ..... ١١٢٨
- ٦٥ مسأله الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن ..... ١١٢٨

- ١١٢٨ ----- ٦٦ مسأله إذا شك فى البلوغ إلى حد الترخّص
- ١١٢٩ ----- ٦٧ مسأله إذا كان فى السفينه أو العربه -----
- ١١٢٩ ----- ٦٨ مسأله إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصلى قصرا
- ١١٣٠ ----- ٦٩ مسأله إذا سافر من وطنه و جاز عن حد الترخّص
- ١١٣١ ----- ٧٠ مسأله فى المسافه الدوريه حول البلد دون حد الترخّص
- ١١٣١ ----- فصل ٦٨ فى قواطع السفر موضوعا أو حكما
- ١١٣١ ----- اشاره
- ١١٣١ ----- أحدها الوطن
- ١١٣١ ----- اشاره
- ١١٣٢ ----- ١ مسأله إذا أعرض عن وطنه الأصلى أو المستجد و توطن فى غيره
- ١١٣٣ ----- ٢ مسأله [فى إمكان تعدد الوطن العرفى]
- ١١٣٣ ----- ٣ مسأله لا يبعد أن يكون الولد تابعا لأبويه أو أحدهما فى الوطن
- ١١٣٤ ----- ٤ مسأله يزول حكم الوطنيه بالإعراض و الخروج
- ١١٣٤ ----- ٥ مسأله لا يشترط فى الوطن إباحه المكان الذى فيه
- ١١٣٤ ----- ٦ مسأله إذا تردد بعد العزم على التوطن أبدا
- ١١٣٤ ----- ٧ مسأله ظاهر كلمات العلماء رضوان الله عليهم اعتبار قصد التوطن أبدا فى صدق الوطن العرفى
- ١١٣٥ ----- الثانى من قواطع السفر العزم على إقامه عشره أيام متواليات
- ١١٣٥ ----- اشاره
- ١١٣٦ ----- ٨ مسأله لا يعتبر فى نيه الإقامه قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح
- ١١٣٦ ----- ٩ مسأله إذا كان محل الإقامه بريه فقراء لا يجب التضييق فى دائره المقام
- ١١٣٧ ----- ١٠ مسأله إذا علق الإقامه على أمر مشكوك الحصول لا يكفى
- ١١٣٧ ----- ١١ مسأله المجبور على الإقامه عشرا و المكروه عليها يجب عليه التمام
- ١١٣٧ ----- ١٢ مسأله لا تصح نيه الإقامه فى بيوت الأعراب و نحوها
- ١١٣٧ ----- ١٣ مسأله الزوجه و العبد إذا قصدا المقام
- ١١٣٨ ----- ١٤ مسأله إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلا و كان عشره كفى
- ١١٣٨ ----- ١٥ مسأله إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده



- ١٦ مسألة إذا صلى رباعيه بتمام بعد العزم على الإقامة ..... ١١٣٩
- ١٧ مسألة لا يشترط في تحقق الإقامة كونه مكلفا بالصلاة ..... ١١٣٩
- ١٨ مسألة إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الإقامة ثم عدل عنها بعد الوقت ..... ١١٣٩
- ١٩ مسألة العدول عن الإقامة قبل الصلاة تماما قاطع لها من حينه ..... ١١٤٠
- ٢٠ مسألة لا فرق في العدول عن قصد الإقامة ..... ١١٤٠
- ٢١ مسألة إذا عزم على الإقامة فنوى الصوم ..... ١١٤٠
- ٢٢ مسألة إذا تمت العشره لا يحتاج في البقاء على التمام إلى إقامه جديده ..... ١١٤٠
- ٢٣ مسألة كما أن الإقامة موجب للصلاه تماما. .... ١١٤٠
- ٢٤ مسألة إذا تحققت الإقامه و تمت العشره أولا و بدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه ..... ١١٤١
- ٢٥ مسألة إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الإقامه و البقاء عشره أيام ..... ١١٤٤
- ٢٦ مسألة لو دخل في الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الإقامه في أثنائها أتمها و أجزأت ..... ١١٤٤
- ٢٧ مسألة لا فرق في إيجاب الإقامه لقطع حكم السفر و إتمام الصلاه بين أن يكون محلله أو محرمة ..... ١١٤٥
- ٢٨ مسألة إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان ..... ١١٤٥
- ٢٩ مسألة إذا بقي من الوقت أربع ركعات و عليه الظهران ..... ١١٤٥
- ٣٠ مسألة إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها ..... ١١٤٥
- ٣١ مسألة إذا علم بعد نيه الإقامه بصلاه أربع ركعات و العدول عن الإقامه ..... ١١٤٦
- ٣٢ مسألة إذا صلى تماما ثم عدل و لكن تبين بطلان صلاته ..... ١١٤٦
- ٣٣ مسألة إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه ..... ١١٤٦
- ٣٤ مسألة إذا عدل عن الإقامه بعد الإتيان بالسلام الواجب ..... ١١٤٧
- ٣٥ مسألة إذا اعتقد أن رفقاءه قصدوا الإقامه فقصدوا ..... ١١٤٧
- الثالث من القواطع التردد في البقاء و عدمه ثلاثين يوما ..... ١١٤٨
- إشاره ..... ١١٤٨
- ٣٦ مسألة يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غدا أو بعد غد ..... ١١٤٨
- ٣٧ مسألة في إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصا بثلاثين يوما ..... ١١٤٩
- ٣٨ مسألة يكفى في الثلاثين التلفيق إذا كان تردده في أثناء اليوم ..... ١١٤٩
- ٣٩ مسألة لا فرق في مكان التردد ..... ١١٤٩

- ٤٠ مسأله يشترط اتحاد مكان التردد ----- ١١٤٩
- ٤١ مسأله حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم في مسأله الخروج إلى ما دون المسافه ----- ١١٥٠
- ٤٢ مسأله إذا تردد في مكان تسعه و عشرين يوما أو أقل ثم سار إلى مكان آخر و تردد فيه كذلك ----- ١١٥٠
- ٤٣ مسأله المتردد ثلاثين إذا أنشأ سفرا بقدر المسافه لا يقصر ----- ١١٥٠
- فصل ٦٩ في أحكام صلاه المسافر ----- ١١٥٠
- اشاره ----- ١١٥٠
- ١ مسأله إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر ثم سافر قبل الإتيان بالظهرين ----- ١١٥١
- ٢ مسأله لا يبعد جواز الإتيان بناقله الظهر في حال السفر ----- ١١٥١
- ٣ مسأله لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماما ----- ١١٥٢
- ٤ مسأله حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلاه فيبطل مع العلم و العمد ----- ١١٥٣
- ٥ مسأله إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد ----- ١١٥٣
- ٦ مسأله إذا كان جاهلا بأصل الحكم و لكن لم يصل في الوقت ----- ١١٥٣
- ٧ مسأله إذا تذكر الناسي للسفر أو لحكمه في أثناء الصلاه ----- ١١٥٣
- ٨ مسأله لو قصر المسافر اتفاقا لا عن قصد ----- ١١٥٤
- ٩ مسأله إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر متمكن من الصلاه و لم يصل ثم سافر وجب عليه القصر ----- ١١٥٤
- ١٠ مسأله إذا فاتت منه الصلاه و كان في أول الوقت حاضرا و في آخره مسافرا أو بالعكس ----- ١١٥٤
- ١١ مسأله الأقوى كون المسافر مخيرا بين القصر و التمام في الأماكن الأربعة ----- ١١٥٤
- ١٢ مسأله إذا كان بعض بدن المصلي داخلا في أماكن التخيير و بعضه خارجا لا يجوز له التمام ----- ١١٥٥
- ١٣ مسأله لا يلحق الصوم بالصلاه في التخيير المزبور ----- ١١٥٥
- ١٤ مسأله التخيير في هذه الأماكن استمراري ----- ١١٥٥
- ١٥ مسأله يستحب أن يقول عقيب كل صلاه مقصوره ثلاثين مره سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر ----- ١١٥٥
- كتاب الصوم ----- ١١٥٥
- اشاره ----- ١١٥٥
- فصل ١ في النيه ----- ١١٥٩
- اشاره ----- ١١٥٩
- ١ مسأله لا يشترط التعرض للأداء و القضاء و لا الوجوب و الندب. ----- ١١٦٠

- ٢ مسأله إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثاني مثلا أو العكس صح ----- ١١٤١
- ٣ مسأله لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل ----- ١١٤١
- ٤ مسأله لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات ----- ١١٤١
- ٥ مسأله النائب عن الغير لا يكفيه قصد الصوم بدون نيه النيابة ----- ١١٤٢
- ٦ مسأله لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره ----- ١١٤٢
- ٧ مسأله إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزيه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر و لو إجمالا ----- ١١٤٣
- ٨ مسأله لو كان عليه قضاء رمضان السنه التي هو فيها و قضاء رمضان السنه الماضيه ----- ١١٤٣
- ٩ مسأله إذا نذر صوم يوم خميس معين و نذر صوم يوم معين من شهر معين ----- ١١٤٣
- ١٠ مسأله إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم في أيام البيض مثلا ----- ١١٤٤
- ١١ مسأله إذا تعدد في يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين ----- ١١٤٤
- ١٢ مسأله آخر وقت النهي في الواجب المعين رمضان كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق ----- ١١٤٤
- ١٣ مسأله لو نوى الصوم ليلا ثم نوى الإفطار ----- ١١٤٥
- ١٤ مسأله إذا نوى الصوم ليلا ----- ١١٤٥
- ١٥ مسأله يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نيه على حده ----- ١١٤٥
- ١٦ مسأله يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبني على أنه من شعبان فلا يجب صومه ----- ١١٤٥
- ١٧ مسأله صوم يوم الشك يتصور على وجوه ----- ١١٤٥
- ١٨ مسأله لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر ----- ١١٤٦
- ١٩ مسأله لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما ----- ١١٤٦
- ٢٠ مسأله لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه ----- ١١٤٦
- ٢١ مسأله إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار ----- ١١٤٦
- ٢٢ مسأله لو نوى القطع أو القاطع في الصوم الواجب المعين بطل صومه ----- ١١٤٧
- ٢٣ مسأله لا يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات ----- ١١٤٧
- ٢٤ مسأله لا يجوز العدول من صوم إلى صوم ----- ١١٤٧
- فصل ٢ فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات ----- ١١٤٨
- و هي أمور ----- ١١٤٨
- إشاره ----- ١١٤٨

- ١ مسألة لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم ..... ١١٤٨
- ٢ مسألة لا بأس ببلع البصاق ..... ١١٤٩
- ٣ مسألة لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط ..... ١١٤٩
- ٤ مسألة المدار صدق الأكل و الشرب ..... ١١٤٩
- ٥ مسألة لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما ..... ١١٤٩
- ٦ مسألة لا فرق في البطلان بالجماع ..... ١١٧٠
- ٧ مسألة لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا إنزال ..... ١١٧٠
- ٨ مسألة لا يضر إدخال الإصبع و نحوه ..... ١١٧٠
- ٩ مسألة لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائما. .... ١١٧٠
- ١٠ مسألة لو قصد التفخيذ مثلا فدخل في أحد الفرجين لم يبطل ..... ١١٧٠
- ١١ مسألة ..... ١١٧٠
- ١٢ مسألة إذا جامع نسيانا أو من غير اختيار ..... ١١٧١
- ١٣ مسألة إذا شك في الدخول ..... ١١٧١
- ١٤ مسألة إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتمل ..... ١١٧١
- ١٥ مسألة يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول أو الخرطاط ..... ١١٧٢
- ١٦ مسألة إذا احتلم في النهار و أراد الاغتسال ..... ١١٧٢
- ١٧ مسألة لو قصد الإنزال بإتيان شئ ء مما ذكر ..... ١١٧٢
- ١٨ مسألة إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا يبيح الإنزال ..... ١١٧٢
- ١٩ مسألة الأقوى إلحاق باقي الأنبياء و الأوصياء بنبينا ص ..... ١١٧٣
- ٢٠ مسألة إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد ..... ١١٧٣
- ٢١ مسألة إذا سأله هل قال النبي ص كذا. .... ١١٧٣
- ٢٢ مسألة إذا أخبر صادقا عن الله أو عن النبي ص مثلا ثم قال كذبت بطل صومه ..... ١١٧٣
- ٢٣ مسألة إذا أخبر كاذبا ثم رجع عنه بلا فصل لم يرتفع عنه الأثر ..... ١١٧٤
- ٢٤ مسألة لا فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوبا في كتاب من كتب الأخبار أو لا ..... ١١٧٤
- ٢٥ مسألة الكذب على الفقهاء و المجتهدين و الرواه و إن كان حراما لا يوجب بطلان الصوم ..... ١١٧٤
- ٢٦ مسألة إذا اضطر إلى الكذب على الله و رسوله ص في مقام التقية من ظالم لا يبطل صومه به ..... ١١٧٤

- ٢٧ مسأله إذا قصد الكذب فبان صدقا ..... ١١٧٤
- ٢٨ مسأله إذا قصد الصدق فبان كذبا لم يضر ..... ١١٧٤
- ٢٩ مسأله إذا أخبر بالكذب هزلا ..... ١١٧٥
- ٣٠ مسأله لا بأس برمس الرأس أو تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات ..... ١١٧٤
- ٣١ مسأله لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رمسه في الماء ..... ١١٧٤
- ٣٢ مسأله لو ارتمس في الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه ..... ١١٧٤
- ٣٣ مسأله لا بأس بإفاضه الماء على رأسه ..... ١١٧٤
- ٣٤ مسأله في ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه ..... ١١٧٤
- ٣٥ مسأله إذا كان مائعات يعلم بكون أحدهما ماء يجب الاجتناب عنهما ..... ١١٧٧
- ٣٦ مسأله لا يبطل الصوم بالارتماس سهوا أو قهرا ..... ١١٧٧
- ٣٧ مسأله إذا ألقى نفسه من شاهق في الماء بتخيل عدم الرمس فحصل ..... ١١٧٧
- ٣٨ مسأله إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره أو ماء مطلق أو مضاف ..... ١١٧٧
- ٣٩ مسأله إذا ارتمس نسيانا أو قهرا ثم تذكر أو ارتفع القهر وجب عليه المبادرة إلى الخروج ..... ١١٧٧
- ٤٠ مسأله إذا كان مكرها في الارتماس لم يصح صومه ..... ١١٧٨
- ٤١ مسأله إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه ..... ١١٧٨
- ٤٢ مسأله إذا كان جنبا و توقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم ..... ١١٧٨
- ٤٣ مسأله إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه و غسله إذا كان متعمدا ..... ١١٧٨
- ٤٤ مسأله إذا أبطل صومه بالارتماس العمدى ..... ١١٧٨
- ٤٥ مسأله لو ارتمس الصائم في الماء المغصوب ..... ١١٧٨
- ٤٦ مسأله لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس ..... ١١٧٩
- ٤٧ مسأله لا يبطل الصوم بالارتماس في الوحل ..... ١١٧٩
- ٤٨ مسأله إذا شك في تحقق الارتماس ..... ١١٧٩
- ٤٩ مسأله يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التي للصلاه ..... ١١٨٠
- ٥٠ مسأله الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلا قبل الفجر ..... ١١٨١
- ٥١ مسأله إذا كان المجنب ممن لا يتمكن من الغسل ..... ١١٨١
- ٥٢ مسأله لا يجب على من تيمم بدلا عن الغسل أن يبقى مستيقظا حتى يطلع الفجر ..... ١١٨٢

- ٥٣ مسأله لا يجب على من أجنب فى النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعدار أن يبادر إلى الغسل فوراً ----- ١١٨٢
- ٥٤ مسأله لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتلماً لم يبطل صومه ----- ١١٨٢
- ٥٥ مسأله من كان جنباً فى شهر رمضان فى الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال ----- ١١٨٢
- ٥٦ مسأله نوم الجنب فى شهر رمضان فى الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به ----- ١١٨٣
- ٥٧ مسأله الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به ----- ١١٨٤
- ٥٨ مسأله إذا استمر النوم الرابع أو الخامس ----- ١١٨٤
- ٥٩ مسأله ----- ١١٨٤
- ٦٠ مسأله ألحق بعضهم الحائض و النفساء بالجنب فى حكم النومات ----- ١١٨٤
- ٦١ مسأله إذا شك فى عدد النومات ----- ١١٨٤
- ٦٢ مسأله إذا نسي غسل الجنابه و مضى عليه أيام و شك فى عددها ----- ١١٨٤
- ٦٣ مسأله يجوز قصد الوجوب فى الغسل و إن أتى به فى أول الليل ----- ١١٨٤
- ٦٤ مسأله فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم ----- ١١٨٥
- ٦٥ مسأله لا يشترط فى صحه الصوم الغسل لمس الميت ----- ١١٨٦
- ٦٦ مسأله لا يجوز اجتناب نفسه فى شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال أو التيمم ----- ١١٨٦
- ٦٧ مسأله إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف ----- ١١٨٦
- ٦٨ مسأله الظاهر جواز الاحتقان بما يشك فى كونه جامداً أو مائعاً ----- ١١٨٦
- ٦٩ مسأله لو خرج بالتجشؤ شىء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً ----- ١١٨٧
- ٧٠ مسأله لو ابتلع فى الليل ما يجب عليه قيئه فى النهار فسد صومه ----- ١١٨٧
- ٧١ مسأله إذا أكل فى الليل ما يعلم أنه يوجب القيء فى النهار من غير اختيار ----- ١١٨٧
- ٧٢ مسأله إذا ظهر أثر القيء و أمكنه الحبس و المنع وجب ----- ١١٨٧
- ٧٣ مسأله إذا دخل الذباب فى حلقه وجب إخراجه مع إمكانه ----- ١١٨٨
- ٧٤ مسأله يجوز للصائم التجشؤ اختياراً ----- ١١٨٨
- ٧٥ مسأله إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه و صح صومه ----- ١١٨٨
- ٧٦ مسأله إذا كان الصائم بالواجب المعين مشغولاً بالصلاه الواجبه فدخل فى حلقه ذباب ----- ١١٨٩
- ٧٧ مسأله ----- ١١٩٠
- ٧٨ مسأله لا بأس بالتجشؤ القهرى ----- ١١٩٠

- فصل ٣ [فى أحكام المفطرات] ..... ١١٩٠
- اشاره ..... ١١٩٠
- ١ مسأله إذا أكل ناسيا فظن فساد صومه فأفطر عامدا بطل صومه ..... ١١٩٠
- ٢ مسأله إذا أفطر تقيه من ظالم ..... ١١٩٠
- ٣ مسأله إذا كانت اللقمه فى فمه و أراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر وجب إخراجها ..... ١١٩١
- ٤ مسأله إذا دخل الذباب أو البق أو الدخان الغليظ أو الغباره فى حلقه من غير اختياره ..... ١١٩١
- ٥ مسأله إذا غلب على الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك ..... ١١٩١
- ٦ مسأله لا يجوز للصائم أن يذهب إلى المكان الذى يعلم اضطرابه فيه إلى الإفطار ..... ١١٩١
- ٧ مسأله إذا نسى فجامع لم يبطل صومه ..... ١١٩٤
- فصل ٤ لا بأس للصائم ..... ١١٩٤
- اشاره ..... ١١٩٤
- ١ مسأله إذا امتزج بريقه دم و استهلك فيه يجوز بلعه على الأقوى ..... ١١٩٤
- فصل ٥ يكره للصائم أمور ..... ١١٩٥
- فصل ٦ [فى ما يوجب القضاء و الكفاره] ..... ١١٩٧
- اشاره ..... ١١٩٧
- ١ مسأله تجب الكفاره فى أربعة أقسام من الصوم ..... ١١٩٨
- ٢ مسأله تتكرر الكفاره بتكرر الموجب ..... ١١٩٩
- ٣ مسأله لا فرق فى الإفطار بالمحرم الموجب لكفاره الجمع بين أن يكون الحرمه أصليه ..... ١١٩٩
- ٤ مسأله ..... ١١٩٩
- ٥ مسأله إذا تعذر بعض الخصال فى كفاره الجمع ..... ١١٩٩
- ٦ مسأله إذا جامع فى يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بعددها ..... ١٢٠٠
- ٧ مسأله الظاهر أن الأكل فى مجلس واحد يعد إفطارا واحدا و إن تعددت اللقم ..... ١٢٠٠
- ٨ مسأله فى الجماع الواحد إذا أدخل و أخرج مرات ..... ١٢٠٠
- ٩ مسأله إذا أفطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك ..... ١٢٠٠
- ١٠ مسأله لو علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم ..... ١٢٠٠
- ١١ مسأله إذا أفطر متعمدا ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفاره بلا إشكال ..... ١٢٠١

- ١٢ مسألة لو أفطر يوم الشك في آخر الشهر ثم تبين أنه من شوال فالأقوى سقوط الكفاره ----- ١٢٠١
- ١٣ مسألة [في ارتداد من أفطر في شهر رمضان عالما عامدا إن كان مستحلا] ----- ١٢٠١
- ١٤ مسألة إذا جامع زوجته في شهر رمضان و هما صائمان مكرها لها ----- ١٢٠١
- ١٥ مسألة لو جامع زوجته الصائمه و هو صائم في النوم ----- ١٢٠٢
- ١٦ مسألة ----- ١٢٠٢
- ١٧ مسألة لا تلحق بالزوجه الأمه إذا أكرهها على الجماع ----- ١٢٠٢
- ١٨ مسألة إذا كان الزوج مفطرا بسبب كونه مسافرا أو مريضا ----- ١٢٠٢
- ١٩ مسألة من عجز عن الخصال الثلاث في كفاره ----- ١٢٠٢
- ٢٠ مسألة يجوز التبرع بالكفاره عن الميت ----- ١٢٠٣
- ٢١ مسألة من عليه الكفاره إذا لم يؤدها ----- ١٢٠٣
- ٢٢ مسألة الظاهر أن وجوب الكفاره موسع ----- ١٢٠٣
- ٢٣ مسألة إذا أفطر الصائم بعد المغرب على حرام ----- ١٢٠٣
- ٢٤ مسألة مصرف كفاره الإطعام الفقراء ----- ١٢٠٣
- ٢٥ مسألة يجوز السفر في شهر رمضان لا لعذر و حاجه ----- ١٢٠٤
- ٢٦ مسألة المد ربع الصاع ----- ١٢٠٤
- فصل ٧ يجب القضاء دون الكفاره في موارد ----- ١٢٠٤
- اشاره ----- ١٢٠٤
- ١ مسألة إذا أكل أو شرب مثلا مع الشك في طلوع الفجر ----- ١٢٠٧
- ٢ مسألة يجوز له فعل المفطر و لو قبل الفحص ----- ١٢٠٧
- ٣ مسألة لو تميمض لوضوء الصلاه فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء ----- ١٢٠٧
- ٤ مسألة يكره المبالغه في المضمضه مطلقا ----- ١٢٠٧
- ٥ مسألة لا يجوز التميمض مع العلم بأنه يسبقه الماء إلى الحلق ----- ١٢٠٨
- فصل ٨ في الزمان الذي يصح فيه الصوم ----- ١٢٠٨
- اشاره ----- ١٢٠٨
- ١ مسألة لا يشرع الصوم في الليل و لا صوم مجموع الليل و النهار ----- ١٢٠٨
- فصل ٩ في شرائط صحه الصوم ----- ١٢٠٩



- اشاره - ١٢٠٩ -----
- ١ مسأله يصح الصوم من النائم ..... ١٢١١ -----
- ٢ مسأله يصح الصوم و سائر العبادات من الصبي المميز على الأقوى ..... ١٢١٢ -----
- ٣ مسأله يشترط في صحه الصوم المندوب مضافا إلى ما ذكر أن لا يكون عليه صوم واجب ..... ١٢١٢ -----
- ٤ مسأله الظاهر جواز التطوع بالصوم ..... ١٢١٣ -----
- فصل ١٠ في شرائط وجوب الصوم ..... ١٢١٣ -----
- اشاره - ١٢١٣ -----
- ١ مسأله إذا كان حاضرا فخرج إلى السفر - ..... ١٢١٥ -----
- ٢ مسأله قد عرفت التلازم بين إتمام الصلاه و الصوم و قصرها و الإفطار ..... ١٢١٥ -----
- ٣ مسأله إذا خرج إلى السفر في شهر رمضان لا يجوز له الإفطار ..... ١٢١٥ -----
- ٤ مسأله يجوز السفر اختيارا في شهر رمضان ..... ١٢١٥ -----
- ٥ مسأله الظاهر كراهه السفر في شهر رمضان قبل أن يمضى ثلاثه و عشرون يوما ..... ١٢١٦ -----
- فصل ١١ وردت الرخصه في إفطار شهر رمضان لأشخاص ..... ١٢١٦ -----
- فصل ١٢ في طرق ثبوت هلال رمضان و شوال للصوم و الإفطار ..... ١٢١٨ -----
- اشاره - ١٢١٨ -----
- ١ مسأله لا يثبت بشهاده العدلين إذا لم يشهدا بالرؤيه ..... ١٢١٩ -----
- ٢ مسأله إذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ..... ١٢١٩ -----
- ٣ مسأله لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه ..... ١٢٢٠ -----
- ٤ مسأله إذا ثبت رؤيته في بلد آخر و لم يثبت في بلده ..... ١٢٢٠ -----
- ٥ مسأله لا يجوز الاعتماد على البريد البرقي المسمى بالتلغراف ..... ١٢٢٠ -----
- ٦ مسأله في يوم الشك في أنه من رمضان أو شوال ..... ١٢٢٠ -----
- ٧ مسأله لو غمت الشهور و لم ير الهلال ..... ١٢٢٠ -----
- ٨ مسأله الأسير و المحبوس إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بالشهر عملا بالظن ..... ١٢٢٠ -----
- ٩ مسأله إذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين أو ثلاثه أشهر مثلا ..... ١٢٢١ -----
- ١٠ مسأله إذا فرض كون المكلف في المكان الذي نهاره ستة أشهر و ليله ستة أشهر ..... ١٢٢٢ -----
- فصل ١٣ في أحكام القضاء ..... ١٢٢٣ -----

- إشاره ----- ١٢٢٣
- ١ مسألة يجب على المرتد قضاء ما فاته أيام رده ----- ١٢٢٤
- ٢ مسألة يجب القضاء على من فاته لسكر ----- ١٢٢٤
- ٣ مسألة يجب على الحائض و النفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض و النفاس ----- ١٢٢٤
- ٤ مسألة المخالف إذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاته ----- ١٢٢٤
- ٥ مسألة يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم ----- ١٢٢٥
- ٦ مسألة إذا علم أنه فاته أيام من شهر رمضان و دار بين الأقل و الأكثر ----- ١٢٢٥
- ٧ مسألة لا يجب الفور في قضاء و لا التتابع ----- ١٢٢٥
- ٨ مسألة لا يجب تعيين الأيام ----- ١٢٢٥
- ٩ مسألة لو كان عليه قضاء من رمضانين فصاعدا يجوز قضاء اللاحق قبل السابق ----- ١٢٢٥
- ١٠ مسألة لا ترتيب بين صوم القضاء و غيره ----- ١٢٢٥
- ١١ مسألة إذا اعتقد أن عليه قضاء فنواه ----- ١٢٢٦
- ١٢ مسألة إذا فاته شهر رمضان أو بعضه ----- ١٢٢٦
- ١٣ مسألة إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لعذر و استمر إلى رمضان آخر ----- ١٢٢٦
- ١٤ مسألة إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر ----- ١٢٢٦
- ١٥ مسألة إذا استمر المرض إلى ثلاث سنين ----- ١٢٢٧
- ١٦ مسألة يجوز إعطاء كفاره أيام عديده ----- ١٢٢٧
- ١٧ مسألة لا تجب كفاره العبد على سيده ----- ١٢٢٧
- ١٨ مسألة الأحوط عدم تأخير القضاء إلى رمضان آخر مع التمكن عمدا ----- ١٢٢٨
- ١٩ مسألة يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر ----- ١٢٢٨
- ٢٠ مسألة لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على أحد من الورثة ----- ١٢٢٩
- ٢١ مسألة لو تعدد الولي اشتركا ----- ١٢٢٩
- ٢٢ مسألة يجوز للولي أن يستأجر من يصوم عن الميت ----- ١٢٢٩
- ٢٣ مسألة إذا شك الولي في اشتغال ذمه الميت و عدمه لم يجب عليه شيء ----- ١٢٢٩
- ٢٤ مسألة إذا أوصى الميت باستئجار ما عليه من الصوم أو الصلاة سقط عن الولي ----- ١٢٢٩
- ٢٥ مسألة إنما يجب على الولي قضاء ما علم اشتغال ذمه الميت به ----- ١٢٢٩

- ٢٦ مسأله فى اختصاص ما وجب على الولى بقضاء شهر رمضان أو عمومه لكل صوم واجب قولان ----- ١٢٣٠
- ٢٧ مسأله لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان ----- ١٢٣٠
- فصل ١٤ فى صوم الكفاره ----- ١٢٣٠
- اشاره ----- ١٢٣٠
- ١ مسأله يجب التتابع فى صوم شهرين من كفاره الجمع أو كفاره التخيير ----- ١٢٣٣
- ٢ مسأله إذا نذر صوم شهر أو أقل أو أزيد لم يجب التتابع ----- ١٢٣٣
- ٣ مسأله إذا فاتته النذر المعين أو المشروط فيه التتابع ----- ١٢٣٣
- ٤ مسأله من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع ----- ١٢٣٣
- ٥ مسأله كل صوم يشترط فيه التتابع إذا أفطر فى أثناءه لا لعذر اختياريا ----- ١٢٣٤
- ٦ مسأله إذا أفطر فى أثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الإعذار ----- ١٢٣٤
- ٧ مسأله كل من وجب عليه شهران متتابعان ----- ١٢٣٥
- ٨ مسأله إذا بطل التتابع فى الأثناء لا يكشف عن بطلان الأيام السابقه ----- ١٢٣٥
- فصل ١٥ أقسام الصوم أربعة ----- ١٢٣٥
- اشاره ----- ١٢٣٥
- الواجب أقسام ----- ١٢٣٥
- و أما المندوب منه فأقسام ----- ١٢٣٦
- اشاره ----- ١٢٣٦
- ١ مسأله لا يجب إتمام صوم التطوع بالشروع فيه ----- ١٢٣٧
- ٢ مسأله يستحب للصائم تطوعا قطع الصوم ----- ١٢٣٧
- و أما المحظور منه ----- ١٢٣٨
- اشاره ----- ١٢٣٨
- ٣ مسأله يستحب الإمساك تأديبا فى شهر رمضان ----- ١٢٣٩
- كتاب الاعتكاف ----- ١٢٤٠
- فى شرائط الاعتكاف ----- ١٢٤٠
- اشاره ----- ١٢٤٠
- ١ مسأله لو ارتد المعتكف فى أثناء اعتكافه بطل ----- ١٢٤٥

- ٢ مسأله لا يجوز العدول بالنيه من اعتكاف إلى غيره ----- ١٢٤٥
- ٣ مسأله الظاهر عدم جواز النياه عن أكثر من واحد في اعتكاف واحد ----- ١٢٤٥
- ٤ مسأله لا يعتبر في صوم الاعتكاف أن يكون لأجله ----- ١٢٤٥
- ٥ مسأله يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين ----- ١٢٤٦
- ٦ مسأله لو نذر الاعتكاف في أيام معينه و كان عليه صوم مندور أو واجب لأجل الإجاره ----- ١٢٤٦
- ٧ مسأله لو نذر اعتكاف يوم أو يومين ----- ١٢٤٦
- ٨ مسأله لو نذر اعتكاف ثلاثه أيام معينه أو أزيد ----- ١٢٤٦
- ٩ مسأله لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد بطل ----- ١٢٤٦
- ١٠ مسأله لو نذر اعتكاف ثلاثه أيام من دون الليلتين المتوسطتين ----- ١٢٤٧
- ١١ مسأله لو نذر اعتكاف ثلاثه أيام أو أزيد لم يجب إدخال الليله الأولى فيه ----- ١٢٤٧
- ١٢ مسأله لو نذر اعتكاف شهر يجزيه ما بين الهالين ----- ١٢٤٧
- ١٣ مسأله لو نذر اعتكاف شهر وجب التتابع ----- ١٢٤٧
- ١٤ مسأله لو نذر الاعتكاف شهرا أو زمانا على وجه التتابع ----- ١٢٤٨
- ١٥ مسأله لو نذر اعتكاف أربعة أيام فأخل بالربع ----- ١٢٤٨
- ١٦ مسأله لو نذر اعتكاف خمسه أيام وجب أن يضم إليها سادسا ----- ١٢٤٨
- ١٧ مسأله لو نذر زمانا معيننا شهرا أو غيره ----- ١٢٤٨
- ١٨ مسأله يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد ----- ١٢٤٨
- ١٩ مسأله لو اعتكف في مسجد ثم اتفق مانع من إتمامه فيه ----- ١٢٤٩
- ٢٠ مسأله سطح المسجد و سردابه و محرابه منه ما لم يعلم خروجها ----- ١٢٤٩
- ٢١ مسأله إذا عين موضعا خاصا من المسجد محلا لاعتكافه لم يتعين ----- ١٢٤٩
- ٢٢ مسأله قبر مسلم و هانئ ليس جزء من مسجد الكوفه ----- ١٢٤٩
- ٢٣ مسأله إذا شك في موضع من المسجد أنه جزء منه أو من مرافقه ----- ١٢٤٩
- ٢٤ مسأله لا بد من ثبوت كونه مسجدا و جامعا بالعلم الوجداني ----- ١٢٤٩
- ٢٥ مسأله لو اعتكف في مكان باعتقاد المسجديه أو الجامعيه ----- ١٢٤٩
- ٢٦ مسأله لا فرق في وجوب كون الاعتكاف في المسجد الجامع بين الرجل و المرأه ----- ١٢٤٩
- ٢٧ مسأله الأقوى صحه اعتكاف الصبي المميز ----- ١٢٥٠

- ٢٨ مسأله لو اعتكف العبد بدون إذن المولى بطل ..... ١٢٥٠
- ٢٩ مسأله إذا أذن المولى لعبده فى الاعتكاف ..... ١٢٥١
- ٣٠ مسأله يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لإقامه الشهاده أو لحضور الجماعه أو لتشيع الجنازه ..... ١٢٥١
- ٣١ مسأله لو أجنب فى المسجد و لم يمكن الاغتسال فيه وجب عليه الخروج ..... ١٢٥١
- ٣٢ مسأله إذا غضب مكانا من المسجد سبق إليه غيره ..... ١٢٥٢
- ٣٣ مسأله إذا جلس على المغصوب ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو مضطرا ..... ١٢٥٢
- ٣٤ مسأله إذا وجب عليه الخروج لأداء دين واجب الأداء عليه ..... ١٢٥٢
- ٣٥ مسأله إذا خرج عن المسجد لضروره ..... ١٢٥٢
- ٣٦ مسأله لو خرج لضروره و طال خروجه ..... ١٢٥٣
- ٣٧ مسأله لا فرق فى اللبث فى المسجد بين أنواع الكون ..... ١٢٥٣
- ٣٨ مسأله إذا طلقت المرأة المعتكفه فى أثناء اعتكافها طلاقا رجعيا ..... ١٢٥٣
- ٣٩ مسأله [فى أحكام أقسام الاعتكاف] ..... ١٢٥٣
- ٤٠ مسأله يجوز له أن يشترط حين نيه الرجوع متى شاء حتى فى اليوم الثالث ..... ١٢٥٣
- ٤١ مسأله كما يجوز اشتراط الرجوع فى الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه فى نذره ..... ١٢٥٤
- ٤٢ مسأله لا يصح أن يشترط فى اعتكاف أن يكون له الرجوع فى اعتكاف آخر له ..... ١٢٥٤
- فصل فى أحكام الاعتكاف ..... ١٢٥٤
- اشاره ..... ١٢٥٤
- ١ مسأله لا فرق فى حرمه المذكورات على المعتكف بين الليل و النهار ..... ١٢٥٥
- ٢ مسأله يجوز للمعتكف الخوض فى المباح ..... ١٢٥٥
- ٣ مسأله كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف ..... ١٢٥٥
- ٤ مسأله إذا صدر منه أحد المحرمات المذكوره سهوا ..... ١٢٥٦
- ٥ مسأله إذا أفسد الاعتكاف بأحد المفسدات ..... ١٢٥٦
- ٦ مسأله لا يجب الفور فى القضاء ..... ١٢٥٦
- ٧ مسأله إذا مات فى أثناء الاعتكاف الواجب بنذر أو نحوه ..... ١٢٥٧
- ٨ مسأله إذا باع أو اشترى فى حال الاعتكاف لم يبطل بيعه و شراؤه ..... ١٢٥٧
- ٩ مسأله إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا وجبت الكفاره ..... ١٢٥٧

- ١٠ مسأله إذا كان الاعتكاف واجبا و كان فى شهر رمضان و أفسده بالجماع فى النهار ----- ١٢٥٧
- كتاب الزكاه ----- ١٢٥٩
- فصل فى زكاه الأموال ----- ١٢٥٩
- اشاره ----- ١٢٥٩
- فى شرائط الزكاه ----- ١٢٥٩
- اشاره ----- ١٢٥٩
- ١ مسأله يستحب للولى الشرعى إخراج الزكاه فى غلات غير البالغ ----- ١٢٤١
- ٢ مسأله يستحب للولى الشرعى إخراج زكاه مال التجاره للمجنون دون غيره ----- ١٢٤١
- ٣ مسأله الأظهر وجوب الزكاه على المغمى عليه فى أثناء الحول و كذا السكران ----- ١٢٤١
- ٤ مسأله كما لا تجب الزكاه على العبد كذا لا تجب على سيده فيما ملكه ----- ١٢٤١
- ٥ مسأله لو شك حين البلوغ فى مجىء وقت التعلق من صدق الاسم و عدمه. ----- ١٢٤٢
- ٦ مسأله ثبوت الخيار للبائع و نحوه- لا يمنع من تعلق الزكاه إذا كان فى تمام الحول ----- ١٢٤٣
- ٧ مسأله إذا كانت الأعيان الزكويه مشتركه بين اثنين أو أزيد ----- ١٢٤٣
- ٨ مسأله لا فرق فى عدم وجوب الزكاه فى العين الموقوفه بين أن يكون الوقف عاما أو خاصا ----- ١٢٤٣
- ٩ مسأله إذا تمكن من تخليص المغصوب أو المسروق أو المجحود بالاستعانه بالغير أو البيئه أو نحو ذلك بسهولة ----- ١٢٤٤
- ١٠ مسأله إذا أمكنه استيفاء الدين بسهولة و لم يفعل لم يجب عليه إخراج زكاته ----- ١٢٤٤
- ١١ مسأله زكاه القرض على المقترض بعد قبضه لا المقرض ----- ١٢٤٥
- ١٢ مسأله إذا نذر التصدق بالعين الزكويه ----- ١٢٤٥
- ١٣ مسأله لو استطاع الحج بالنصاب ----- ١٢٤٦
- ١٤ مسأله لو مضت سنتان أو أزيد على ما لم يتمكن من التصرف فيه ----- ١٢٤٧
- ١٥ مسأله إذا عرض عدم التمكن من التصرف بعد تعلق الزكاه أو بعد مضى الحول متمكنا ----- ١٢٤٨
- ١٦ مسأله الكافر تجب عليه الزكاه ----- ١٢٤٨
- ١٧ مسأله لو أسلم الكافر بعد ما وجبت عليه الزكاه سقطت عنه ----- ١٢٤٨
- ١٨ مسأله إذا اشترى المسلم من الكافر تمام النصاب ----- ١٢٤٨
- فصل فى الأجناس التى تتعلق بها الزكاه ----- ١٢٤٨
- تجب فى تسعه أشياء ----- ١٢٤٨

- فصل فى زكاه الأنعام الثلاثه ----- ١٢٦٩
- فصل فى زكاه النقدين ----- ١٢٨١
- فصل فى زكاه الغلات الأربع ----- ١٢٨٤
- فصل فيما يستحب فيه الزكاه ----- ١٢٩٦
- اشاره ----- ١٢٩٦
- الأول مال التجاره ----- ١٢٩٦
- الثانى مما يستحب فيه الزكاه كل ما يكال أو يوزن مما أنبتته الأرض ----- ١٣٠١
- الثالث الخيل الإناث ----- ١٣٠١
- الرابع حاصل العقار المتخذ للنماء من البساتين و الدكاكين. ----- ١٣٠١
- الخامس الحلى ----- ١٣٠١
- السادس المال الغائب أو المدفون الذى لا يتمكن من التصرف فيه ----- ١٣٠٢
- فصل ٦ أصناف المستحقين للزكاه و مصارفها ثمانية ----- ١٣٠٣
- الأول و الثانى الفقير و المسكين ----- ١٣٠٣
- الثالث العاملون عليها ----- ١٣٠٨
- الرابع المؤلفه قلوبهم من الكفار ----- ١٣٠٩
- الخامس الرقاب ----- ١٣٠٩
- السادس الغارمون ----- ١٣١٠
- السابع سبيل الله و هو جميع سبل الخير ----- ١٣١٣
- الثامن ابن السبيل و هو المسافر الذى نفدت نفقته أو تلفت راحلته ----- ١٣١٣
- فصل ٧ فى أوصاف المستحقين و هى أمور ----- ١٣١٤
- الأول الإيمان ----- ١٣١٤
- الثانى أن لا يكون ممن يكون الدفع إليه إعانه على الإثم و إغراء بالقبيح ----- ١٣١٦
- الثالث أن لا يكون ممن تجب نفقته على المزكى ----- ١٣١٧
- الرابع أن لا يكون هاشميا إذا كانت الزكاه من غيره مع عدم الاضطرار ----- ١٣٢٠
- فصل ٨ فى بقيه أحكام الزكاه و فيه مسائل ----- ١٣٢١
- الأولى الأفضل بل الأحوط نقل الزكاه إلى الفقيه الجامع للشرائط فى زمن الغيبه ----- ١٣٢١

- الثانيه لا يجب البسط على الأصناف الثمانيه بل يجوز التخصيص ببعضها ..... ١٣٢١
- الثالثه يستحب تخصيص أهل الفضل بزياده النصيب بمقدار فضله ..... ١٣٢٢
- الرابعه الإجهار بدفع الزكاه أفضل من الإسرار به ..... ١٣٢٢
- الخامسه إذا قال المالك أخرجت زكاه مالى أو لم يتعلق بمالى شىء ..... ١٣٢٢
- السادسه يجوز عزل الزكاه و تعيينها فى مال مخصوص ..... ١٣٢٢
- السابعه إذا اتجر بمجموع النصاب قبل أداء الزكاه ..... ١٣٢٢
- الثامنه تجب الوصيه بأداء ما عليه من الزكاه إذا أدركته الوفاه قبله ..... ١٣٢٣
- التاسعه يجوز أن يعدل بالزكاه إلى غير من حضره من الفقراء ..... ١٣٢٣
- العاشره لا إشكال فى جواز نقل الزكاه من بلده إلى غيره ..... ١٣٢٣
- الحاديه عشر الأقوى جواز النقل إلى البلد الآخر ..... ١٣٢٤
- الثانيه عشره لو كان له مال فى غير بلد الزكاه أو نقل مالا له من بلد الزكاه إلى بلد آخر ..... ١٣٢٤
- الثالثه عشره لو كان المال الذى فيه الزكاه فى بلد آخر غير بلده ..... ١٣٢٤
- الرابعه عشره إذا قبض الفقيه الزكاه بعنوان الولايه العامه ..... ١٣٢٤
- الخامسه عشره إذا احتاجت الزكاه إلى كيل أو وزن ..... ١٣٢٤
- السادسه عشره إذا تعدد سبب الاستحقاق فى شخص واحد ..... ١٣٢٤
- السابعه عشره المملوك الذى يشتري من الزكاه إذا مات و لا وارث له ورثه أرباب الزكاه دون الإمام ع ..... ١٣٢٥
- الثامنه عشره [لا يجب الاقتصار فى دفع الزكاه على مؤونه السنه] ..... ١٣٢٥
- التاسعه عشره يستحب للفقير أو العامل أو الفقير الذى يأخذ الزكاه الدعاء للمالك ..... ١٣٢٦
- العشرون يكره لرب المال طلب تملك ما أخرجته فى الصدقه الواجبه و المندوبه ..... ١٣٢٦
- فصل ٩ فى وقت وجوب إخراج الزكاه ..... ١٣٢٦
- اشاره ..... ١٣٢٦
- ١ مسأله الظاهر أن المناطق فى الضمان مع وجود المستحق هو التأخير عن الفور العرفى ..... ١٣٢٧
- ٢ مسأله يشترط فى الضمان مع التأخير العلم بوجود المستحق ..... ١٣٢٧
- ٣ مسأله لو أتلف الزكاه المعزوله أو جميع النصاب متلف ..... ١٣٢٨
- ٤ مسأله لا يجوز تقديم الزكاه قبل وقت الوجوب على الأصح ..... ١٣٢٨
- ٥ مسأله إذا أراد أن يعطى فقيرا شيئا و لم يجىء وقت وجوب الزكاه عليه ..... ١٣٢٨



- ٦ مسألة لو أعطاه قرضا فزاد عنده زياده متصله أو منفصله ----- ١٣٢٨
- ٧ مسألة لو كان ما أقرض الفقير في أثناء الحول بقصد الاحتساب عليه بعد حلوله ----- ١٣٢٨
- ٨ مسألة لو استغنى الفقير الذى أقرضه بالقصد المذكور بعين هذا المال ----- ١٣٢٩
- فصل ١٠ الزكاه من العبادات فيعتبر فيها نيه القربه و التعيين مع تعدد ما عليه ----- ١٣٢٩
- اشاره ----- ١٣٢٩
- ١ مسألة لا إشكال في أنه يجوز للمالك التوكيل في أداء الزكاه ----- ١٣٣٠
- ٢ مسألة إذا دفع المالك أو وكيله بلا نيه القربه ----- ١٣٣١
- ٣ مسألة يجوز دفع الزكاه إلى الحاكم الشرعى بعنوان الوكاله عن المالك في الأداء ----- ١٣٣١
- ٤ مسألة إذا أدى ولي اليتيم أو المجنون زكاه مالهما ----- ١٣٣١
- ٥ مسألة إذا أدى الحاكم الزكاه عن الممتنع يتولى هو النيه عنه ----- ١٣٣١
- ٦ مسألة لو كان له مال غائب مثلا فنوى أنه إن كان باقيا فهذا زكاته ----- ١٣٣١
- ٧ مسألة لو أخرج عن ماله الغائب زكاه ثم بان كونه تالفا ----- ١٣٣٢
- ختم فيه مسائل متفرقه ----- ١٣٣٢
- ١ الأولى استحباب استخراج زكاه مال التجاره و نحوه للصبي و المجنون تكليف للولى ----- ١٣٣٢
- ٢ الثانيه إذا علم بتعلق الزكاه بماله و شك في أنه أخرجها أم لا وجب عليه الإخراج للاستصحاب ----- ١٣٣٤
- ٣ الثالثه إذا باع الزرع أو الثمر و شك في كون البيع بعد زمان تعلق الوجوب ----- ١٣٣٥
- ٤ الرابعه إذا مات المالك بعد تعلق الزكاه وجب الإخراج من تركته ----- ١٣٣٦
- ٥ الخامسه إذا علم أن مورثه كان مكلفا بإخراج الزكاه و شك في أنه أداها أم لا ----- ١٣٣٦
- ٦ السادسه إذا علم اشتغال ذمته إما بالخمس أو الزكاه وجب عليه إخراجهما ----- ١٣٣٨
- ٧ السابعه إذا علم إجمالا أن حنطته بلغت النصاب أو شعيره ----- ١٣٣٩
- ٨ الثامنه إذا كان عليه الزكاه فمات قبل أداها ----- ١٣٤٠
- ٩ التاسعه إذا باع النصاب بعد وجوب الزكاه و شرط على المشتري زكاته لا يبعد الجواز ----- ١٣٤٠
- ١٠ العاشر إذا طلب من غيره أن يؤدي زكاته تبرعا من ماله ----- ١٣٤٠
- ١١ الحاديه عشر إذا وكل غيره في أداء زكاته أو في الإيصال إلى الفقير ----- ١٣٤١
- ١٢ الثانيه عشر إذا شك في اشتغال ذمته بالزكاه فأعطى شيئا للفقير ----- ١٣٤١
- ١٣ الثالثه عشر لا يجب الترتيب في أداء الزكاه بتقديم ما وجب عليه أولا فأولا ----- ١٣٤١

- ١٤ الرابعه عشر فى المزارعه الفاسده الزكاه مع بلوغ النصاب على صاحب البذر ----- ١٣٤٢
- ١٥ الخامسه عشر يجوز للحاكم الشرعى أن يقتضى على الزكاه و يصرفه فى بعض مصارفها ----- ١٣٤٢
- ١٦ السادسه عشر لا يجوز للفقير و لا للحاكم الشرعى أخذ الزكاه من المالك ----- ١٣٤٤
- ١٧ السابعه عشر اشتراط التمكّن من التصرف فيما يعتبر فيه الحول ----- ١٣٤٥
- ١٨ الثامنه عشر إذا كان له مال مدفون فى مكان و نسي موضعه ----- ١٣٤٥
- ١٩ التاسعه عشر إذا نذر أن لا يتصرف فى ماله الحاضر شهرا أو شهرين. ----- ١٣٤٥
- ٢٠ العشرون يجوز أن يشتري من زكاته عن سهم سبيل الله ----- ١٣٤٥
- ٢١ الحاديه و العشرون إذا كان ممتنعا من أداء الزكاه لا يجوز للفقير المقاصه من ماله ----- ١٣٤٦
- ٢٢ الثانيه و العشرون لا يجوز إعطاء الزكاه للفقير من سهم الفقراء ----- ١٣٤٦
- ٢٣ الثالثه و العشرون يجوز صرف الزكاه من سهم سبيل الله فى كل قربه ----- ١٣٤٦
- ٢٤ الرابعه و العشرون لو نذر أن يكون نصف ثمر نخله أو كرمه. ----- ١٣٤٦
- ٢٥ الخامسه و العشرون يجوز للفقير أن يوكل شخصا يقبض له الزكاه من أى شخص و فى أى مكان كان. ----- ١٣٤٧
- ٢٦ السادسه و العشرون لا تجرى الفضوليه فى دفع الزكاه. ----- ١٣٤٧
- ٢٧ السابعه و العشرون إذا وكل المالك شخصا فى إخراج زكاته ----- ١٣٤٧
- ٢٨ الثامنه و العشرون لو قبض الفقير بعنوان الزكاه أربعين شاه. ----- ١٣٤٧
- ٢٩ التاسعه و العشرون لو كان مال زكوى مشتركا بين اثنين مثلا ----- ١٣٤٧
- ٣٠ الثلاثون قد مر أن الكافر مكلف بالزكاه و لا تصح منه و إن كان لو أسلم سقطت عنه ----- ١٣٤٧
- ٣١ الحاديه و الثلاثون إذا بقى من المال الذى تعلق به الزكاه و الخمس مقدار لا يفى بهما و لم يكن عنده غيره ----- ١٣٤٨
- ٣٢ الثانيه و الثلاثون الظاهر أنه لا مانع من إعطاء الزكاه للسائل بكفه ----- ١٣٤٨
- ٣٣ الثالثه و الثلاثون الظاهر بناء على اعتبار العدالة فى الفقير عدم جواز أخذه أيضا ----- ١٣٥٠
- ٣٤ الرابعه و الثلاثون لا إشكال فى وجوب قصد القربه فى الزكاه ----- ١٣٥٠
- ٣٥ الخامسه و الثلاثون إذا وكل شخصا فى إخراج زكاته و كان الموكل قاصدا للقربه و قصد الوكيل الرباء ----- ١٣٥٠
- ٣٦ السادسه و الثلاثون إذا دفع المالك الزكاه إلى الحاكم الشرعى ليدفعها للفقراء ----- ١٣٥٠
- ٣٧ السابعه و الثلاثون إذا أخذ الحاكم الزكاه من الممتنع كرها يكون هو المتولى للنيه ----- ١٣٥١
- ٣٨ الثامنه و الثلاثون إذا كان المشتغل بتحصيل العلم قادرا على الكسب ----- ١٣٥١
- ٣٩ التاسعه و الثلاثون إذا لم يكن الفقير المشتغل بتحصيل العلم الراجح شرعا قاصدا للقربه لا مانع من إعطائه الزكاه ----- ١٣٥٢

- ١٣٥٢ ----- ٤٠ الأربعون حكى عن جماعه عدم صحه دفع الزكاه فى المكان المغصوب
- ١٣٥٢ ----- ٤١ الحاديه و الأربعون لا إشكال فى اعتبار التمکن من التصرف فى وجوب الزكاه فيما يعتبر فيه الحول
- ١٣٥٣ ----- فصل ١١ فى زكاه الفطره
- ١٣٥٣ ----- اشاره
- ١٣٥٣ ----- فصل ١ فى شرائط وجوبها
- ١٣٥٥ ----- فصل ٢ فىمن تجب عنه يجب إخراجها بعد تحقق شرائطها عن نفسه و عن كل من يعوله
- ١٣٦٠ ----- فصل ٣ فى جنسها و قدرها
- ١٣٦٢ ----- فصل ٤ فى وقت وجوبها
- ١٣٦٥ ----- فصل ٥ فى مصرفها
- ١٣٦٨ ----- كتاب الخمس
- ١٣٦٨ ----- اشاره
- ١٣٦٨ ----- فصل ١ فيما يجب فيه الخمس
- ١٤٠٥ ----- فصل ٢ فى قسمه الخمس و مستحقه
- ١٤٠٩ ----- كتاب الحج
- ١٤٠٩ ----- فى وجوب الحج
- ١٤١٦ ----- مقدمه فى آداب السفر و مستحباته لحج أو غيره
- ١٤٣٠ ----- فصل ١ من أركان الدين الحج
- ١٤٣١ ----- فصل ٢ فى شرائط وجوب حجه الإسلام
- ١٤٩٤ ----- فصل ٣ فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين
- ١٥١٥ ----- فصل ٤ فى النياه
- ١٥٣٣ ----- فصل ٥ فى الوصيه بالحج
- ١٥٤٤ ----- فصل ٦ فى الحج المندوب
- ١٥٤٦ ----- فصل ٧ فى أقسام العمرة
- ١٥٤٧ ----- فصل ٨ فى أقسام الحج
- ١٥٥٢ ----- فصل ٩ [صوره حج التمتع على الإجمال و شرائطه]
- ١٥٦٥ ----- فصل ١٠ فى المواقيت

فصل ١٢ فى مقدمات الإحرام	١٥٧٩
فصل ١٣ فى كيفية الإحرام	١٥٨١
كتاب الإجاره	١٥٩١
اشاره	١٥٩١
فصل ١ فى أركانها	١٥٩١
فصل ٢ الإجاره من العقود اللازمه	١٥٩٨
فصل ٣ [فى أحكام الأجره]	١٦٠٥
فصل ٤ العين المستأجره فى يد المستأجر أمانه	١٦١٧
فصل ٥ فى شرائط الموجر	١٦٢٤
فصل ٦ [فى العين المستأجره]	١٦٣٣
فصل ٧ فى التنازع	١٦٤٣
خاتمه فيها مسائل	١٦٤٧
كتاب المضاربه	١٦٥٦
اشاره	١٦٥٦
فى أحكام المضاربه	١٦٦٣
فصل فى أحكام الشركه	١٧١٧
كتاب المزارعه	١٧٢٦
اشاره	١٧٢٦
١ مسأله لا يشترط فى المزارعه كون الأرض ملكا للمزارع	١٧٣٠
٢ مسأله إذا أذن لشخص فى زرع أرضه على أن يكون الحاصل بينهما بالنصف أو الثلث أو نحوهما	١٧٣١
٣ مسأله المزارعه من العقود اللازمه	١٧٣٢
٤ مسأله إذا استعار أرضا للمزارعه ثم أجرى عقدها لزمتم	١٧٣٣
٥ مسأله إذا شرط أحدهما على الآخر شيئا فى ذمته أو فى الخارج	١٧٣٣
٦ مسأله إذا شرط مده معينه يبلغ الحاصل فيها غالبا فمضت و الزرع باق لم يبلغ	١٧٣٤
٧ مسأله لو ترك الزارع الزرع بعد العقد و تسليم الأرض إليه حتى انقضت المده	١٧٣٥
٨ مسأله إذا غصب الأرض بعد عقد المزارعه غاصب و لم يمكن الاسترداد منه	١٧٣٦

- ٩ مسأله إذا عين المالك نوعا من الزرع من حنطه أو شعير أو غيرهما تعين ----- ١٧٣٧
- ١٠ مسأله لو زارع على أرض لا ماء لها فعلا لكن أمكن تحصيله بعلاج ----- ١٧٤٠
- ١١ مسأله لا فرق في صحة المزارعه بين أن يكون البذر من المالك أو العامل أو منهما ----- ١٧٤٠
- ١٢ مسأله الأقوى جواز عقد المزارعه بين أزيد من اثنين ----- ١٧٤١
- ١٣ مسأله يجوز للعامل أن يشارك غيره في مزارعته أو يزارعه في حصته ----- ١٧٤١
- ١٤ مسأله إذا تبين بطلان العقد فإما أن يكون قبل الشروع في العمل أو بعده و قبل الزرع ----- ١٧٤٢
- ١٥ مسأله الظاهر من مقتضى وضع المزارعه ملكيه العامل لمنفعه الأرض ----- ١٧٤٤
- ١٦ مسأله إذا حصل ما يوجب الانفساخ في الأثناء قبل ظهور الثمر أو بلوغه ----- ١٧٤٥
- ١٧ مسأله إذا كان العقد واجدا لجميع الشرائط و حصل الفسخ في الأثناء ----- ١٧٤٦
- اشاره ----- ١٧٤٦
- فذلكه ----- ١٧٤٧
- ١٨ مسأله إذ تبين بعد عقد المزارعه أن الأرض كانت مغصوبه ----- ١٧٤٧
- ١٩ مسأله خراج الأرض على صاحبها ----- ١٧٤٨
- ٢٠ مسأله يجوز لكل من المالك و الزارع أن يخرص على الآخر ----- ١٧٤٩
- ٢١ مسأله بناء على ما ذكرنا من الاشتراك من أول الأمر في الزرع يجب على كل منهما الزكاه ----- ١٧٥٠
- ٢٢ مسأله إذا بقي في الأرض أصل الزرع بعد انقضاء المده و القسمه فنبت بعد ذلك في العام الآتى ----- ١٧٥١
- ٢٣ مسأله لو اختلفا في المده و أنها سنه أو سنتان مثلا ----- ١٧٥١
- ٢٤ مسأله لو اختلفا في اشتراط كون البذر أو العمل أو العوامل على أيهما ----- ١٧٥٢
- ٢٥ مسأله لو اختلفا في الإعاره و المزارعه ----- ١٧٥٢
- ٢٦ مسأله لو ادعى المالك الغصب و الزارع ادعى المزارعه ----- ١٧٥٣
- ٢٧ مسأله في الموارد التي للمالك قلع زرع الزارع هل يجوز له ذلك بعد تعلق الزكاه و قبل البلوغ ----- ١٧٥٣
- ٢٨ مسأله يستفاد من جملة من الأخبار أنه يجوز لمن بيده الأرض الخراجيه أن يسلمها إلى غيره ليزرع لنفسه ----- ١٧٥٣
- مسائل متفرقه ----- ١٧٥٣
- الأولى إذا قصر العامل في تربيته الزرع فقل الحاصل ----- ١٧٥٣
- الثانيه إذا ادعى المالك على العامل عدم العمل بما اشترط في ضمن عقد المزارعه ----- ١٧٥٤
- الثالثه لو ادعى أحدهما على الآخر شرطا متعلقا بالزرع و أنكر أصل الاشتراط ----- ١٧٥٤

- الرابعه لو ادعى أحدهما على الآخر الغبن فى المعامله ----- ١٧٥٤
- الخامسه إذا زارع المتولى للوقف الأرض الموقوفه بملاحظه مصلحه البطون إلى مده لزم ----- ١٧٥٤
- السادسه يجوز مزارعه الكافر ----- ١٧٥٤
- السابعه فى جمله من الأخبار النهى عن جعل ثلث للبذر و ثلث للبقر و ثلث لصاحب الأرض ----- ١٧٥٤
- الثامنه بعد تحقق المزارعه على الوجه الشرعى يجوز لأحدهما بعد ظهور الحاصل أن يصالح الآخر عن حصته ----- ١٧٥٥
- التاسعه لا يجب فى المزارعه على أرض إمكان زرعها من أول الأمر و فى السنه الأولى ----- ١٧٥٦
- العاشره يستحب للزارع كما فى الأخبار الدعاء عند نثر الحب ----- ١٧٥٦
- كتاب المساقاه ----- ١٧٥٧
- اشاره ----- ١٧٥٧
- ١ مسأله لا إشكال فى صحه المساقاه قبل ظهور الثمر ----- ١٧٥٩
- ٢ مسأله الأقوى جواز المساقاه على الأشجار التى لا ثمر لها ----- ١٧٥٩
- ٣ مسأله لا يجوز عندهم المساقاه على أصول غير ثابتة ----- ١٧٥٩
- ٤ مسأله لا بأس بالمعامله على أشجار لا تحتاج إلى السقى ----- ١٧٦٠
- ٥ مسأله يجوز المساقاه على فسلان مغروسه ----- ١٧٦٠
- ٦ مسأله قد مر أنه لا تصح المساقاه على ودى غير مغروس ----- ١٧٦٠
- ٧ مسأله المساقاه لازمه ----- ١٧٦٠
- ٨ مسأله لا تبطل بموت أحد الطرفين ----- ١٧٦٠
- ٩ مسأله ذكروا أن مع إطلاق عقد المساقاه جمله من الأعمال على العامل و جمله منها على المالك ----- ١٧٦١
- ١٠ مسأله لو اشترطا كون جميع الأعمال على المالك ----- ١٧٦١
- ١١ مسأله إذا خالف العامل فترك ما اشترط عليه من بعض الأعمال ----- ١٧٦٢
- ١٢ مسأله لو شرط العامل على المالك أن يعمل غلامه معه صح ----- ١٧٦٢
- ١٣ مسأله لا يشترط أن يكون العامل فى المساقاه مباشرا للعمل بنفسه ----- ١٧٦٣
- ١٤ مسأله إذا شرطوا أفراد أحدهما بالثمر بطل العقد ----- ١٧٦٣
- ١٥ مسأله إذا اشتمل البستان على أنواع ----- ١٧٦٣
- ١٦ مسأله يجوز أن يفرد كل نوع بحصه مخالفه للحصه من النوع الآخر ----- ١٧٦٣
- ١٧ مسأله لو ساقاه بالنصف مثلا إن سقى بالناضح و بالثلث إن سقى بالسيح ----- ١٧٦٤

- ١٨ مسأله يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر شيئا من ذهب أو فضه أو غيرهما ..... ١٧٦٤
- ١٩ مسأله فى صوره اشتراط شىء من الذهب و الفضة أو غيرهما على أحدهما إذا تلف بعض الثمره ..... ١٧٦٤
- ٢٠ مسأله لو جعل المالك للعامل مع الحصة من الفائده ملك حصه من الأصول مشاعا أو مفروزا ..... ١٧٦٦
- ٢١ مسأله إذا تبين فى أثناء المده عدم خروج الثمر أصلا هل يجب على العامل إتمام السقى ..... ١٧٦٧
- ٢٢ مسأله يجوز أن يستأجر المالك أجيرا للعمل ..... ١٧٦٧
- ٢٣ مسأله كل موضع بطل فيه عقد المساقاه يكون الثمر للمالك و للعامل أجره المثل لعمله ..... ١٧٦٨
- ٢٤ مسأله يجوز اشتراط مساقاه فى عقد مساقاه ..... ١٧٦٩
- ٢٥ مسأله يجوز تعدد العامل ..... ١٧٦٩
- ٢٦ مسأله إذا ترك العامل العمل بعد إجراء العقد ابتداء أو فى الأثناء ..... ١٧٦٩
- ٢٧ مسأله إذا تبرع عن العامل متبرع بالعمل جاز إذا لم يشترط المباشره ..... ١٧٧٠
- ٢٨ مسأله إذا فسخ المالك العقد بعد امتناع العامل عن إتمام العمل يكون الثمر له ..... ١٧٧١
- ٢٩ مسأله [يظهر من بعضهم اشتراط جواز الرجوع عليه بالإشهاد على الاستيجار عنه] ..... ١٧٧٢
- ٣٠ مسأله لو تبين بالبينه أو غيرها أن الأصول كانت مغصوبه ..... ١٧٧٢
- ٣١ مسأله لا يجوز للعامل فى المساقاه أن يساقى غيره مع اشتراط المباشره أو مع النهى عنه ..... ١٧٧٤
- ٣٢ مسأله خراج السلطان فى الأراضى الخراجيه على المالك ..... ١٧٧٥
- ٣٣ مسأله مقتضى عقد المساقاه ملكيه العامل للحصه من الثمر من حين ظهوره ..... ١٧٧٥
- ٣٤ مسأله إذا اختلفا فى صدور العقد و عدمه ..... ١٧٧٧
- ٣٥ مسأله إذا ثبتت الخيانه من العامل بالبينه أو غيرها ..... ١٧٧٧
- ٣٦ مسأله قالوا المغارسه باطله ..... ١٧٧٧
- ٣٧ مسأله إذا صدر من شخصين مغارسه و لم يعلم كيفيتها و أنها على الوجه الصحيح أو الباطل ..... ١٧٧٩
- تذنيب ..... ١٧٧٩
- كتاب الضمان ..... ١٧٨١
- اشاره ..... ١٧٨١
- و يشترط فيه أمور ..... ١٧٨١
- تتمه ..... ١٨٠١
- كتاب الحواله ..... ١٨٠٤

١٨٠٤	اشاره
١٨٠٦	و يشترط فيها مضافا إلى البلوغ و العقل و الاختيار و عدم السفه و الحجر أمور
١٨١٠	في أحكام الحواله
١٨١٧	كتاب النكاح
١٨١٧	فصل في مقدمات النكاح و أحكام اللمس و النظر
١٨٣٢	فصل ١ فيما يتعلق بأحكام الدخول على الزوجه و فيه مسائل
١٨٣٥	فصل ٢
١٨٣٨	فصل ٣ لا يجوز في العقد الدائم الزياده على الأربع
١٨٣٩	فصل ٤ لا يجوز التزويج في عدّه الغير
١٨٥٠	فصل ٥ من المحرمات الأبديه التزويج حال الإحرام
١٨٥٢	فصل ٦ في المحرمات بالمصاهره
١٨٦٦	فصل ٧ الأقوى جواز نكاح الأمه على الحره مع إذنها
١٨٦٨	فصل ٨ في نكاح العبيد و الإمام
١٨٧٦	فصل ٩ في الطوارئ و هي العتق و البيع و الطلاق
١٨٧٩	فصل ١٠ في العقد و أحكامه
١٨٨٥	فصل ١١ في مسائل متفرقه
١٨٩١	فصل ١٢ في أولياء العقد
١٩٠٤	كتاب الوصيه
١٩٠٤	اشاره
١٩٠٤	مسائل
١٩١٧	فصل في الموصى به
١٩٢٣	تعريف مركز



## العروه الوثقى (لسيد اليزدى)

### اشاره

سرشناسه : يزدى، سيد محمد كاظم بن عبد العظيم، ١٢٤٧ق - ١٣٣٨ق.

عنوان و نام پديد آور : العروه الوثقى / لسيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى .

مشخصات نشر : بيروت: مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، ١٤٠٩ق. = ١٩٨٩ م. = ١٣٦٨ -

مشخصات ظاهرى : ج ٢.

يادداشت : عربى.

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ١٤

رده بندى كنگره : BP١٨٣/٥/٤٤٤ ١٣٦٩

رده بندى ديويى : ٢٩٧/٣٤٢

ص: ١

### المجلد ١

### اشاره



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد خير خلقه و آله الطاهرين و بعد فيقول المعترف بذنبه المفتقر إلى رحمه ربه محمد كاظم الطباطبائي هذه جملة مسائل مما تعم به البلوى و عليها الفتوى جمعت شتاتها و أحصيت متفرقاتها عسى أن ينتفع بها إخواننا المؤمنون و تكون ذخرا ليوم لا ينفع فيه مال و لا بنون و الله ولى التوفيق

## باب فى التقليد

### ١ مسألة [وجوب التقليد أو الاجتهاد]

يجب على كل مكلف فى عباداته و معاملاته أن يكون مجتهدا أو مقلدا أو محتاطا

### ٢ مسألة الأقوى جواز العمل بالاحتياط

مجتهدا كان أو لا لكن يجب أن يكون عارفا بكيفية الاحتياط بالاجتهاد أو بالتقليد

### ٣ مسألة قد يكون الاحتياط فى الفعل

كما إذا احتتمل كون الفعل واجبا و كان قاطعا بعدم حرمة و قد يكون فى الترك كما إذا احتتمل حرمة فعل و كان قاطعا بعدم وجوبه و قد يكون فى الجمع بين أمرين مع التكرار كما إذا لم يعلم أن وظيفته القصر أو التمام

#### ٤ مسأله الأقوى جواز الاحتياط و لو كان مستلزما للتكرار

و أمكن الاجتهاد أو التقليد

#### ٥ مسأله فى مسأله جواز الاحتياط يلزم أن يكون مجتهدا أو مقلدا

لأن المسأله خلافه

#### ٦ مسأله فى الضروريات لا حاجة إلى التقليد

كوجوب الصلاة و الصوم و نحوهما و كذا فى اليقينيات إذا حصل له اليقين و فى غيرهما يجب التقليد إن لم يكن مجتهدا إذا لم يمكن الاحتياط و إن أمكن تخير بينه و بين التقليد

#### ٧ مسأله [فى بطلان عمل العامى]

عمل العامى بلا تقليد و لا احتياط باطل

#### ٨ مسأله التقليد هو الالتزام بالعمل بقول مجتهد معين

و إن

لم يعمل بعد بل و لو لم يأخذ فتواه فإذا أخذ رسالته و التزم بالعمل بما فيها كفى فى تحقق التقليد

### ٩ مسأله الأقوى جواز البقاء على تقليد الميت

و لا يجوز تقليد الميت ابتداء

**١٠ مسألة إذا عدل عن الميت إلى الحي**

لا يجوز له العود إلى الميت

**١١ مسألة لا يجوز العدول عن الحي إلى الحي**

إلا إذا كان الثاني أعلم

**١٢ مسألة يجب تقليد الأعم مع الإمكان على الأحوط**

و يجب الفحص عنه

**١٣ مسألة إذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيلة يتخير بينهما**

إلا إذا كان أحدهما أروع فيختار الأروع

**١٤ مسألة إذا لم يكن للأعلم فتوى في مسألة**

من المسائل يجوز في تلك المسألة الأخذ من غير الأعم و إن أمكن الاحتياط

**١٥ مسألة إذا قلد مجتهدا كان يجوز البقاء على تقليد**

الميت فمات ذلك المجتهد لا- يجوز البقاء على تقليده في هذه المسألة بل يجب الرجوع إلى الحي الأعلم في جواز البقاء و  
عدمه

### ١٦ مسألة عمل الجاهل المقصر الملتفت باطل

و إن كان مطابقا للواقع و أما الجاهل القاصر أو المقصر الذي كان غافلا حين العمل و حصل منه قصد القربه فإن كان مطابقا  
لفتوى المجتهد الذي قلده بعد ذلك كان صحيحا و الأحوط مع ذلك مطابقتة لفتوى المجتهد الذي كان يجب عليه تقليده حين  
العمل

### ١٧ مسألة المراد من الأعلم

من يكون أعرف

بالقواعد و المدارك للمسأله و أكثر اطلاعا لنظائرها و للأخبار و أجود فهما للأخبار و الحاصل أن يكون أجود استنباطا و المرجع فى تعيينه أهل الخبره و الاستنباط

### ١٨ مسأله الأحوط عدم تقليد المفضول

حتى فى المسأله التى توافق فتواه فتوى الأفضل

### ١٩ مسأله لا يجوز تقليد غير المجتهد

و إن كان من أهل العلم كما أنه يجب على غير المجتهد التقليد و إن كان من أهل العلم

### ٢٠ مسأله يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجدانى

كما إذا كان المقلد من أهل الخبره و علم باجتهاد شخص و كذا يعرف بشهاده عدلين من أهل الخبره إذا لم تكن معارضه بشهاده آخرين من أهل الخبره ينفيان عنه الاجتهاد و كذا يعرف بالشياع المفيد للعلم و كذا الأعلميه تعرف بالعلم أو البيئه الغير المعارضه أو الشياع المفيد للعلم

### ٢١ مسأله إذا كان مجتهدان لا يمكن تحصيل العلم بأعلميه أحدهما

و لا البيئه فإن حصل الظن بأعلميه أحدهما تعين تقليده بل لو كان فى أحدهما احتمال الأعلميه يقدم كما إذا علم أنهما إما



متساويان أو هذا المعين أعلم ولا يحتمل أعلميه الآخر فالأحوط تقديم من يحتمل أعلميته

## ٢٢ مسأله يشترط فى المجتهد أمور

البلوغ والعقل والإيمان والعدالة والرجوليه والحريه على قول- و كونه مجتهدا مطلقا فلا يجوز تقليد المتجزى و الحياه فلا يجوز تقليد الميت ابتداء نعم يجوز البقاء كما مر و أن يكون أعلم فلا يجوز على

الأحوط تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل و أن لا يكون متولدا من الزنى و أن لا يكون مقبلا على الدنيا و طالبا لها مكبا عليها مجدا فى تحصيلها

ففى الخبر: من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا لهواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه

### ٢٣ مسأله العدالة عباره عن ملكه إتيان الواجبات و ترك المحرمات

و تعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علما أو ظنا و تثبت بشهاده العدلين و بالشياع المفيد للعلم

### ٢٤ مسأله إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقدته للشرائط

يجب على المقلد العدول إلى غيره

### ٢٥ مسأله إذا قلد من لم يكن جامعا

و مضى عليه برهه من الزمان كان كمن لم يقلد أصلا فحاله حال الجاهل القاصر أو المقصر

### **٢٦ مسأله إذا قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فمات**

و قلد من يجوز البقاء له أن يبقى على تقليد الأول فى جميع المسائل إلا مسأله حرمة البقاء

### **٢٧ مسأله يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات و شرائطها و موانعها و مقدماتها**

و لو لم يعلمها لكن علم إجمالاً أن عمله واجد لجميع الأجزاء و الشرائط و فاقد للموانع صح و إن لم يعلمها تفصيلاً

### **٢٨ مسأله يجب تعلم مسائل الشك و السهو بالمقدار الذى هو محل الابتلاء غالباً**

نعم لو اطمأن من نفسه أنه لا يتلى بالشك و السهو صح عمله و إن لم يحصل العلم بأحكامها

### **٢٩ مسأله كما يجب التقليد فى الواجبات و المحرمات يجب فى المستحبات و المكروهات و المباحات**

بل يجب تعلم حكم كل فعل يصدر منه سواء كان من العبادات أو المعاملات أو العاديات

### **٣٠ مسأله إذا علم أن الفعل الفلانى ليس حراماً**

و لم يعلم أنه واجب أو مباح

أو مستحب أو مكروه يجوز له أن يأتي به لاحتمال كونه مطلوباً و برقاء الثواب و إذا علم أنه ليس بواجب و لم يعلم أنه حرام أو مكروه أو مباح له أن يتركه لاحتمال كونه مبعوضاً

### ٣١ مسألة إذا تبدل رأى المجتهد

لا يجوز للمقلد البقاء على رأيه الأول

### ٣٢ مسألة إذا عدل المجتهد عن الفتوى إلى التوقف و التردد

يجب على المقلد الاحتياط أو العدول إلى الأعم بعد ذلك المجتهد

### ٣٣ مسألة إذا كان هناك مجتهدان متساويان فى العلم

كان للمقلد تقليد أيهما شاء و يجوز التبعض فى المسائل و إذا كان أحدهما أرجح من الآخر فى العدالة أو الورع أو نحو ذلك فالأولى بل الأحوط اختياره

### ٣٤ مسألة إذا قلد من يقول بحرمه العدول حتى إلى الأعم

تمّ وجد أعلم من ذلك المجتهد فالأحوط العدول إلى ذلك الأعم و إن قال الأول بعدم جوازه

### ٣٥ مسألة إذا قلد شخصاً بتخيل أنه زيد فبان عمراً

فإن كانا متساويين فى الفضيله و لم يكن على وجه التقييد صح و إلا فمشكل

### ٣٦ مسألة [فتوى المجتهد يعلم بأحد أمور]

المجتهد يعلم بأحد أمور الأول أن يسمع منه شفاها الثاني أن يخبر بها عدلان الثالث إخبار عدل واحد بل يكفي إخبار شخص موثق يوجب قوله الاطمئنان و إن لم يكن عادلا الرابع الوجدان فى رسالته و لا بد أن تكون مأمونه من الغلط

### ٣٧ مسألة إذا قلد من ليس له أهليه الفتوى

ثمّ التفت وجب عليه العدول و حال الأعمال السابقه حال عمل الجاهل الغير المقلد و كذا إذا قلد غير الأعلم و جب على الأحوط العدول إلى الأعلم و إذا قلد الأعلم ثمّ صار بعد ذلك غيره أعلم و جب العدول إلى الثانى على الأحوط

### ٣٨ مسألة إن كان الأعلم منحصرًا فى شخصين و لم يمكن التعيين

فإن أمكن الاحتياط بين القولين فهو الأحوط و إلا كان مخيرا بينهما

### ٣٩ مسألة إذا شك فى موت المجتهد أو فى تبدل رأيه

أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده يجوز له البقاء إلى أن يتبين الحال

**٤٠ مسألة إذا علم أنه كان في عباداته بلا تقليد مده من الزمان**

و لم يعلم مقداره فإن علم بكيفيتها و موافقتها للواقع أو لفتوى المجتهد الذى يكون مكلفا بالرجوع إليه فهو و إلا فيقضى المقدار الذى يعلم معه بالبراءة على الأحوط و إن كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالقدر المتيقن

**٤١ مسألة إذا علم أن أعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم أنها كانت عن تقليد صحيح أم لا**

بنى على الصحة

**٤٢ مسألة إذا قلد مجتهدا ثم شك فى أنه جامع للشرائط أم لا**

وجب عليه الفحص

**٤٣ مسألة من ليس أهلا للفتوى يحرم عليه الإفتاء**

و كذا من ليس أهلا- للقضاء يحرم عليه القضاء بين الناس و حكمه ليس بنافذ و لا يجوز الترافع إليه و لا الشهادة عنده و المال الذى يؤخذ بحكمه حرام و إن كان الآخذ محقا إلا إذا انحصر استنفاذ حقه بالترافع عنده

**٤٤ مسألة يجب فى المقتى و القاضى العدالة**

و تثبت العدالة بشهادة عدلين و بالمعاشرة المفيدة للعلم بالملكه أو الاطمئنان بها و بالشياع المفيد للعلم

**٤٥ مسألة إذا مضت مده من بلوغه و شك بعد ذلك فى أن أعماله كانت عن تقليد صحيح أم لا**

يجوز له البناء على الصحة فى أعماله السابقه و فى اللاحقه يجب عليه التصحيح فعلا

**٤٦ مسألة [فى وجوب تقليد العامى من الأعلم]**

يجب على العامى

أن يقلد الأعلّم في مسأله وجوب تقليد الأعلّم أو عدم وجوبه و لا يجوز أن يقلد غير الأعلّم إذا أفتى بعدم وجوب تقليد الأعلّم بل لو أفتى الأعلّم بعدم وجوب تقليد الأعلّم يشكل جواز الاعتماد عليه فالقدر المتيقن للعامى تقليد الأعلّم في الفرعيات

#### ٤٧ مسألة إذا كان مجتهدان أحدهما أعلّم في أحكام العبادات و الآخر أعلّم في المعاملات

فالأحوط تبعيض التقليد و كذا إذا كان أحدهما أعلّم في بعض العبادات مثلا و الآخر في البعض الآخر

#### ٤٨ مسألة إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ

يجب عليه إعلام من تعلم منه و كذا إذا أخطأ المجتهد في بيان فتواه يجب عليه الإعلام

#### ٤٩ مسألة إذا اتفق في أثناء الصلاة مسأله لا يعلم حكمها

يجوز له أن يبنى على أحد الطرفين بقصد أن يسأل عن الحكم بعد الصلاة و أنه إذا كان ما أتى به على خلاف الواقع يعيد صلاته فلو فعل ذلك و كان ما فعله مطابقا للواقع لا يجب عليه الإعادة

#### ٥٠ مسألة [في وجوب الاحتياط في أيام الفحص عن الأعلّم]

يجب على العامى في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأعلّم أن يحتاط في أعماله



**٥١ مسأله المأذون و الوكيل عن المجتهد فى التصرف فى الأوقاف أو فى أموال القصر ينعزل بموت المجتهد**

بخلاف المنصوب من قبله كما إذا نصبه متوليا للوقف أو قيما على القصر فإنه لا تبطل توليته و قيمومته على الأظهر

**٥٢ مسأله إذا بقى على تقليد الميت من دون أن يقلد الحى فى هذه المسأله**

كان كمن عمل من غير تقليد

**٥٣ مسأله إذا قلد من يكتفى بالمره مثلا فى التسيحات الأربع**

و اكتفى بها أو قلد من يكتفى فى التيمم بضربه واحده ثم مات ذلك

المجتهد فقلد من يقول بوجوب التعدد لا يجب عليه إعادته الأعمال السابقه و كذا لو أوقع عقدا أو إيقاعا بتقليد مجتهد يحكم بالصحة ثمّ مات و قلد من يقول بالبطلان يجوز له البناء على الصحة نعم فيما سيأتى يجب عليه العمل بمقتضى فتوى المجتهد الثانى و أما إذا قلد من يقول بطهاره شىء كالغساله ثمّ مات و قلد من يقول بنجاسته فالصلوات و الأعمال السابقه محكومه بالصحة و إن كانت مع استعمال ذلك الشىء و أما نفس ذلك الشىء إذا كان باقيا فلا يحكم بعد ذلك بطهارته و كذا فى الحليه و الحرمة فإذا أفتى المجتهد الأول بجواز الذبح بغير الحديد مثلا فذبح حيوانا كذلك فمات المجتهد و قلد من يقول بحرمة فإن باعه أو أكله حكم بصحة البيع و إباحه الأكل و أما إذا كان الحيوان المذبوح موجودا فلا يجوز بيعه و لا أكله و

**٥٤] في وجوب عمل الوكيل بمقتضى تقليد الموكل لا تقليد نفسه [**

مسألة الوكيل في عمل عن الغير كإجراء عقد أو إعطاء خمس أو زكاة أو كفارة أو نحو ذلك يجب أن يعمل بمقتضى تقليد الموكل لا تقليد نفسه إذا كانا مختلفين و كذلك الوصى في مثل ما لو كان وصيا في استيجار الصلاة عنه يجب أن يكون على وفق فتوى مجتهد الميت

**٥٥] في بيان وظيفة المكلف في كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه و مذهب الآخر صحته [**

إذا كان البائع مقلدا لمن يقول بصحة المعاطاه مثلا أو العقد بالفارسي

و المشتري مقلدا لمن يقول بالبطالان لا- يصح البيع بالنسبه إلى البائع أيضا لأنه متقوم بطرفين فاللائزم أن يكون صحيحا من الطرفين و كذا في كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطالانه و مذهب الآخر صحته

#### ٥٦ مسأله في المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعى

إلا إذا كان مختار المدعى عليه أعلم بل مع وجود الأعلم و إمكان الترافع إليه الأحوط الرجوع إليه مطلقا

#### ٥٧ مسأله حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه

و لو لمجتهد آخر إلا إذا تبين خطؤه

#### ٥٨ مسأله إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأى المجتهد في تلك المسأله

لا- يجب على الناقل إعلام من سمع منه الفتوى الأولى و إن كان أحوط بخلاف ما إذا تبين له خطؤه في النقل فإنه يجب عليه الإعلام

**٥٩ مسألة إذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تساقطا**

و كذا البيئتان و إذا تعارض النقل مع السماع عن المجتهد شفاها قدم السماع و كذا إذا تعارض ما في الرسالة مع السماع و في تعارض النقل مع ما في الرسالة قدم ما في الرسالة مع الأمن من الغلط

**٦٠ مسألة إذا عرضت مسألة لا يعلم حكمها و لم يكن الأعلم حاضرا**

فإن أمكن تأخير الواقعة إلى السؤال و جب ذلك و إلا فإن أمكن الاحتياط تعين و إن لم يمكن يجوز الرجوع إلى مجتهد آخر الأعلم فالأعلم

و إن لم يكن هناك مجتهد آخر و لا رسالته يجوز العمل بقول المشهور بين العلماء إذا كان هناك من يقدر على تعيين قول المشهور و إذا عمل بقول المشهور- ثم تبين له بعد ذلك مخالفته لفتوى مجتهدة فعليه الإعادة أو القضاء و إذا لم يقدر على تعيين قول المشهور يرجع إلى أوثق الأموات و إن لم يمكن ذلك أيضا يعمل بظنه و إن لم يكن له ظن بأحد الطرفين يبني على أحدهما و على التقدير بعد الاطلاع على فتوى المجتهد إن كان عمله مخالفا لفتواه فعليه الإعادة أو القضاء

### ٦١ مسألة إذا قلد مجتهدا ثم مات فقلد غيره ثم مات

فقلد من يقول بوجوب البقاء على تقليد الميت أو جوازه فهل يبقى على تقليد المجتهد الأول أو الثانى الأظهر الثانى و الأحوط

### ٦٢ مسألة يكفى فى تحقق التقليد أخذ الرسالة و الالتزام بالعمل بما فيها

و إن لم يعلم ما فيها و لم يعمل فلو مات مجتهدة يجوز له البقاء و إن كان الأحوط مع عدم العلم بل مع عدم العمل و لو كان بعد العلم عدم البقاء و العدول إلى الحى بل الأحوط استحبابا على وجه عدم البقاء مطلقا و لو كان بعد العلم و العمل

### ٦٣ مسألة فى احتياطات الأعلم

إذا لم يكن له فتوى يتخير المقلد بين العمل بها و بين الرجوع إلى غيره الأعلم فالأعلم

### ٦٤ مسألة الاحتياط المذكور فى الرسالة

إما استحبابى و هو ما إذا كان مسبقا أو ملحوقا بالفتوى و إما وجوبى و هو ما لم يكن معه فتوى و يسمى بالاحتياط المطلق و فيه يتخير المقلد بين العمل به و الرجوع إلى مجتهد آخر و أما القسم الأول فلا يجب العمل به و لا يجوز الرجوع إلى الغير بل يتخير بين العمل بمقتضى الفتوى و بين العمل به

### ٦٥ مسألة [التخير للمكلف فى صورته تساوى المجتهدين]

فى صورته

تساوى المجتهدين يتخير بين تقليد أيهما شاء كما يجوز له التبعض حتى فى أحكام العمل الواحد حتى أنه لو كان مثلاً فتوى أحدهما وجوب جلسه الاستراحة و استحباب التثليث فى التسيبحات الأربع و فتوى الآخر بالعكس يجوز أن يقلد الأول فى استحباب التثليث و الثانى فى استحباب الجلسة

### ٦٦ مسأله [فى عسر تشخيص موارد الاحتياط على العامى]

لا يخفى أن تشخيص موارد الاحتياط عسر على العامى إذ لا بد فيه من الاطلاع التام و مع ذلك قد يتعارض الاحتيطان فلا بد من الترجيح و قد لا يلتفت إلى إشكال المسأله حتى يحتاط و قد يكون الاحتياط فى ترك الاحتياط مثلاً الأحوط ترك الوضوء بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر لكن إذا فرض انحصار الماء فيه الأحوط التوضؤ به بل يجب ذلك بناء على كون احتياط الترك استحبابياً و الأحوط الجمع بين التوضؤ به و التيمم و أيضاً الأحوط التثليث فى التسيبحات الأربع لكن إذا كان فى ضيق الوقت و يلزم من التثليث وقوع بعض الصلاه خارج الوقت فالأحوط ترك هذا الاحتياط أو يلزم تركه و كذا التيمم بالجص خلاف الاحتياط لكن إذا لم يكن معه إلا هذا فالأحوط التيمم به و إن كان عنده الطين مثلاً فالأحوط الجمع و هكذا

### ٦٧ مسأله محل التقليد و مورده هو الأحكام الفرعيه العمليه

فلا يجرى فى أصول الدين و فى مسائل أصول الفقه و لا فى مبادئ الاستنباط



من النحو و الصرف و نحوهما و لا فى الموضوعات المستنبطه العرفيه أو اللغويه و لا فى الموضوعات الصرفه- فلو شك المقلد فى مائع أنه خمر أو خل مثلا- و قال المجتهد إنه خمر لا يجوز له تقليده نعم من حيث إنه مخبر عادل يقبل قوله كما فى إخبار العامى العادل و هكذا و أما الموضوعات المستنبطه الشرعيه كالصلاه و الصوم و نحوهما فيجرى التقليد فيها كالأحكام العمليه

#### ٦٨ مسأله لا يعتبر الأعلميه فيما أمره راجع إلى المجتهد

إلا فى التقليد و أما الولايه على الأيتام و المجانين و الأوقاف التى لا متولى لها و الوصايا التى لا وصى لها و نحو ذلك فلا يعتبر فيها الأعلميه نعم الأحوط فى القاضى أن يكون أعلم من فى ذلك البلد أو فى غيره مما لا حرج فى الترافع إليه

#### ٦٩ مسأله إذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه إعلام المقلدين أم لا

فيه تفصيل فإن كانت الفتوى السابقة موافقه للاحتياط فالظاهر عدم الوجوب و إن كانت مخالفه فالأحوط الأعلام بل لا يخلو عن قوه

### ٧٠ مسأله لا يجوز للمقلد إجراء أصله البراءه أو الطهاره أو الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه

و أما فى الشبهات الموضوعيه فيجوز بعد أن قلده مجتهدة فى حجيتها مثلا إذا شك فى أن عرق الجنب من الحرام نجس أم لا ليس له إجراء أصل الطهاره لكن فى أن هذا الماء أو غيره لاقته النجاسه أم لا يجوز له إجراؤها بعد أن قلده المجتهد فى جواز الإجراء

### ٧١ مسأله المجتهد الغير العادل أو مجهول الحال لا يجوز تقليده

و إن كان موثوقا به فى فتواه و لكن فتواه معتبره لعمل نفسه و كذا لا ينفذ حكمه و لا تصرفاته فى الأمور العامه و لا ولايه له فى الأوقاف و الوصايا و أموال القصر و الغيب

### ٧٢ مسأله الظن بكون فتوى المجتهد كذا لا يكفى فى جواز العمل

إلا- إذا كان حاصلًا من ظاهر لفظه شفاها أو لفظ الناقل أو من ألفاظه فى رسالته و الحاصل أن الظن ليس حجه إلا إذا كان حاصلًا من ظواهر الألفاظ منه أو من الناقل

## كتاب الطهاره

### فصل فى المياه

### فصل فى المطلق و المضاف

### اشاره

الماء إما مطلق أو مضاف كالمعتصر من الأجسام أو الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق اسم الماء و المطلق أقسام الجارى و النابع غير الجارى و البثر و المطر و الكر و القليل و كل واحد منها مع عدم ملاقاته النجاسه طاهر مطهر من الحدث و الخبث

### ١ مسأله الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسه طاهر

لكنه غير مطهر من الحدث و لا من الخبث و لو فى حال الاضطرار و إن لاقى نجسا تنجس و إن كان كثيرا بل و إن كان مقدار ألف كره فإنه ينجس بمجرد ملاقاته النجاسه و لو بمقدار رأس إبرة فى أحد أطرافه فينجس

كله نعم إذا كان جاريا من العالى إلى السافل و لاقى سافله النجاسه لا ينجس العالى منه كما إذا صب الجلاب من إبريق على يد كافر فلا ينجس ما فى الإبريق و إن كان متصلا بما فى يده

**٢ مسأله الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه**

نعم لو مزج معه غيره و صعد كماء الورد يصير مضافا

**٣ مسأله [المضاف المصعد مضاف]**

المضاف المصعد مضاف

**٤ مسأله المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتنصيد**

لاستحاله بخارا ثم ماء

**٥ مسأله إذا شك فى مائع أنه مضاف أو مطلق**

فإن علم حالته السابقه أخذ بها و إلا- فلا- يحكم عليه بالإطلاق و لا بالإضافه لكن لا يرفع الحدث و الخبث و ينجس بملاقاه النجاسه إن كان قليلا و أن كان بقدر الكر لا ينجس لاحتمال كونه مطلقا و الأصل الطهاره

**٦ مسألة المضاف النجس يطهر بالتصعيد**

كما مر و بالاستهلاك في الكر أو الجارى

**٧ مسألة إذا ألقى المضاف النجس في الكر**

فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة تنجس إن صار مضافا قبل الاستهلاك و إن حصل الاستهلاك و الإضافة دفعه لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه لكنه مشكل

**٨ مسألة إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط**

بالطين ففي سعه الوقت يجب عليه أن يصبر حتى يصفو و يصير الطين إلى الأسفل ثم يتوضأ على الأحوط و في ضيق الوقت يتيمم لصدق الوجدان مع السعه دون الضيق

### ٩ مسألة الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسه

في أحد أوصافه الثلاثه من الطعم و الرائحه و اللون بشرط أن يكون بملاقاه النجاسه فلا- يتنجس إذا كان بالمجاوره كما إذا وقعت ميته قريبا من الماء فصار جائفا و أن يكون التغير بأوصاف النجاسه دون أوصاف المتنجس فلو وقع فيه دبس نجس فصار أحمر أو أصفر لا ينجس إلا إذا صيره مضافا نعم لا يعتبر أن يكون بوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لأوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس أيضا و أن يكون التغير حسيا فالتقديري لا يضر فلو كان لون الماء أحمر أو أصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كذلك لم ينجس و كذا إذا صب فيه بول كثير لا

لون له بحيث لو كان له لون غيره و كذا لو كان جائفا فوق فيه ميته كانت تغيره لو لم يكن جائفا و هكذا ففي هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الإطلاق محكوم بالطهاره على الأقوى

### ١٠ مسأله لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكوره

من أوصاف النجاسه مثل الحراره و البروده و الرقه و الغلظه و الخفه و الثقل لم ينجس ما لم يصر مضافا

### ١١ مسأله لا يعتبر في تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه

فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس كما لو اصفر الماء مثلا بوقوع الدم تنجس و كذا لو حدث فيه بوقوع البول أو العذره رائحه أخرى غير رائحتهما فالمناطق تغير أحد الأوصاف المذكوره بسبب النجاسه و إن كان من غير سنخ وصف النجس

### ١٢ مسأله لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارضى

فلو كان الماء أحمر أو أسود لعارض فوق فيه البول حتى صار أبيض تنجس و كذا إذا زال طعمه العارضى أو ريحه العارضى

### ١٣ مسأله لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس

فإن كان الباقي أقل من الكر تنجس الجميع و إن كان بقدر الكر بقى على الطهاره و إذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع و لو لم يحصل الامتراج على الأقوى

### ١٤ مسأله [في حكم وقوع النجاسه في الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده]

إذا وقع النجس

فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده فإن علم استناده إلى ذلك النجس تنجس و إلا فلا.

### ١٥ مسألة إذا وقعت الميته خارج الماء

و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج تنجس بخلاف ما إذا كان تمامها خارج الماء

### ١٦ مسألة إذا شك فى التغير و عدمه

أو فى كونه للمجاوره أو بالملاقاه- أو كونه بالنجاسه أو بطاهر لم يحكم بالنجاسه

### ١٧ مسألة إذا وقع فى الماء دم و شىء طاهر أحمر فاحمر

بالمجموع لم يحكم بنجاسته

### ١٨ مسألة الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه

من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر نعم الجارى و النابع إذا زال تغيره بنفسه طهر لاتصاله بالماده و كذا البعض من الحوض إذا كان الباقي بقدر الكر كما مر

## فصل الماء الجارى

### إشاره

و هو النابع السائل على وجه الأرض فوقها أو تحتها كالقنوات- لا ينجس بملاقاه النجس ما لم يتغير سواء كان كرا أو أقل و سواء كان بالفوران أو بنحو الرشح و مثله كل نابع و إن كان واقفا.

### ١ مسألة [فى بيان حكم الجارى على الأرض من غير ماده]

الجارى على الأرض من غير ماده



نابعه أو راشحه إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاه نعم إذا كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل لا- ينجس أعلاه بملاقاه الأسفل للنجاسه- و إن كان قليلا

**٢ مسأله إذا شك فى أن له ماده أم لا**

و كان قليلا ينجس بالملاقاه

**٣ مسأله يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده**

فلو كانت الماده من فوق تترشح و تتقاطر فإن كان دون الكر ينجس نعم إذا لاقى محل الرشح للنجاسه لا ينجس

**٤ مسأله يعتبر فى الماده الدوام**

فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض و يترشح إذا حفرت

لا يلحقه حكم الجارى

### ٥ مسأله لو انقطع الاتصال بالماده

كما لو اجتمع الطين فممنع من النبع كان حكمه حكم الراكذ فإن أزيل الطين لحقه حكم الجارى و إن لم يخرج من الماده شىء فاللازم مجرد الاتصال

### ٦ مسأله الراكذ المتصل بالجارى كالجارى

فالحوض المتصل بالنهر بساقبه يلحقه حكمه و كذا أطراف النهر و إن كان مأوها واقفا

### ٧ مسأله العيون التى تتبع فى الشتاء مثلا و تنقطع فى الصيف

يلحقها الحكم فى زمان نبعها.

### ٨ مسأله إذا تغير بعض الجارى بعضه الآخر

فالطرف المتصل بالماده لا ينجس بالملاقاه و إن كان قليلا و الطرف الآخر حكمه حكم الراكذ إن تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير و إلا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ما عداه بالماده

### فصل الراكذ بلا ماده إن كان دون الكر ينجس بالملاقاه

### اشاره

من غير فرق بين النجاسات حتى برأس إبره من الدم الذى لا يدركه الطرف سواء كان مجتمعاً أو متفرقا مع اتصالها

بالسواقي فلو كان هناك حفر متعدده فيها الماء و اتصلت بالسواقي و لم يكن المجموع كرا إذا لاقى النجس واحده منها تنجس الجميع و إن كان بقدر الكر لا ينجس و إن كان متفرقا على الوجه المذكور فلو كان ما فى كل حفره دون الكر و كان المجموع كرا و لاقى واحده منها النجس لم تنجس لاتصالها بالبقية

### ١ مسأله [فى بيان عدم الفرق فى تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسه أو مورودا]

لا فرق فى تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسه أو مورودا

### ٢ مسأله [فى بيان حد الكر بحسب الوزن و المساحه و المن]

>الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقى- و بالمساحه ثلاثه و أربعون شبرا إلا- ثمن شبر فبالمن الشاهى و هو ألف و مائتان و ثمانون مثقالا يصير أربعة و ستين منا إلا عشرين مثقالا <

### ٣ مسأله [فى بيان حد الكر بحقه الإسلامبول]

>الكر بحقه الإسلامبول و هى مائتان و ثمانون مثقالا مائتا حقه و اثنتان و تسعون حقه و نصف حقه <

### ٤ مسأله [فى جريان حكم ماء القليل إذا كان الماء أقل من الكر]

إذا كان

الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل.

#### ٥ مسأله إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاه السافل كالعكس

نعم لو كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل لا ينجس العالى بملاقاه السافل من غير فرق بين العلو التسنيمى و التسريحي

#### ٦ مسأله إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاه

و لا- يعصمه ما جمد بل إذا ذاب شيئا فشيئا ينجس أيضا و كذا إذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه أقل من الكر فإنه ينجس بالملاقاه و لا يعتصم بما بقى من الثلج

#### ٧ مسأله الماء المشكوك كرتيه مع عدم العلم بحالته السابقه فى حكم القليل على الأحوط

و إن كان الأقوى عدم تنجسه بالملاقاه نعم لا يجرى عليه حكم الكر فلا يطهر ما يحتاج تطهيره إلى إلقاء الكر عليه و لا يحكم

بطهاره متنجس غسل فيه و إن علم حالته السابقه يجرى عليه حكم تلك الحاله.

### **٨ مسأله الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسه و لم يعلم السابق من الملاقاه و الكريه**

إن جهل تاريخهما أو علم تاريخ الكريه حكم بطهارته و إن كان الأحوط التجنب و إن علم تاريخ الملاقاه حكم بنجاسته و أما القليل المسبوق بالكريه الملاقى لها فإن جهل التاريخان أو علم تاريخ الملاقاه حكم فيه بالطهاره مع الاحتياط المذكور و إن علم تاريخ القله حكم بنجاسته

### **٩ مسأله إذا وجد نجاسه فى الكر**

و لم يعلم أنها وقعت

فيه قبل الكريه أو بعدها يحكم بطهارته إلا إذا علم تاريخ الوقوع.

**١٠ مسأله إذا حدثت الكريه و الملاقاه فى آن واحد**

حكم بطهارته و إن كان الأحوط الاجتناب

**١١ مسأله إذا كان هناك ماءان أحدهما كر و الآخر قليل**

و لم يعلم أن أيهما كر فوقعت نجاسه فى أحدهما معيناً أو غير معين لم يحكم بالنجاسه و إن كان الأحوط فى صورته التعيين الاجتناب.

**١٢ مسأله إذا كان ماءان أحدهما المعين نجس**

فوقعت نجاسه لم يعلم وقوعها فى النجس أو الطاهر لم يحكم بنجاسه الطاهر.

**١٣ مسأله إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف**

فوقعت فيه نجاسه لم يحكم بنجاسته و إذا كان كران أحدهما مطلق و الآخر مضاف و علم وقوع النجاسه فى أحدهما و لم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما.

**١٤ مسأله القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس**

نجس على الأقوى.

## فصل [فى بيان حكم ماء المطر]

### اشاره

ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجارى فلا ينجس ما لم يتغير و إن كان قليلا سواء جرى من الميزاب أو على وجه الأرض أم لا بل و إن كان قطرات بشرط صدق المطر عليه و إذا اجتمع فى مكان و غسل فيه النجس طهر و إن كان قليلا لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء.

### ١ مسأله الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ فى جميعه طهر

و لا- يحتاج إلى العصر أو التعدد و إذا وصل إلى بعضه دون بعض طهر ما وصل إليه هذا إذا لم يكن فيه عين النجاسه و إلا فلا يطهر إلا إذا تقاطر عليه بعد زوال عينها.

### ٢ مسأله الإناء المتروك بماء نجس

كالجب و الشربه و نحوهما إذا تقاطر عليه طهر مأؤه و إنأؤه بالمقدار الذى فيه ماء و كذا ظهره و أطرافه إن وصل إليه المطر حال التقاطر و لا يعتبر فيه الامتزاج بل و لا وصوله إلى تمام سطحه الظاهر و إن كان الأحوط ذلك.

### ٣ مسأله الأرض النجسه تطهر بوصول المطر إليها

بشرط أن يكون من السماء و لو بإعانه الريح و أما لو وصل إليها بعد الوقوع على محل آخر كما إذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا آخر لا يطهر نعم لو جرى على وجه الأرض فوصل إلى مكان مسقف بالجريان إليه طهر.

**٤ مسألة الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر**

و كذا إذا كان تحت السقف و كان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض بل و كذا لو أطارته الريح حال تقاطره فوقه في الحوض و كذا إذا جرى من ميزاب فوقه فيه

**٥ مسألة إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا**

بل و كذا إذا وقع على ورق الشجر ثم وقع على الأرض نعم لو لاقى في الهواء شيئا كورق الشجر أو نحوه حال نزوله لا يضر إذا لم يقع عليه ثم منه على الأرض فمجرد المرور على الشيء لا يضر.

**٦ مسألة إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس**

إذا لم يكن معه عين النجاسة و لم يكن متغيرا.

**٧ مسألة إذا كان السطح نجسا فوقه عليه المطر**

و نفذ و تقاطر من السقف لا- يكون القطرات نجسه و إن كان عين النجاسة موجوده على السطح و وقع عليها لكن بشرط أن يكون ذلك حال تقاطره من السماء و أما إذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجسا و كذا الحال إذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس

**٨ مسألة إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا**



إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء سواء كان السطح أيضا نجسا أم طاهرا

### ٩ مسألة التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه

إذا وصل إلى أعماقه حتى صار طينا.

### ١٠ مسألة الحصير النجس يطهر بالمطر

و كذا الفراش المفروش على الأرض و إذا كانت الأرض التي تحتها أيضا نجسه تطهر إذا وصل إليها نعم إذا كان الحصير منفصلا عن الأرض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه إذا تقاطر منه عليها نظير ما مر من الإشكال فيما وقع على ورق الشجر و تقاطر منه على الأرض

### ١١ مسألة الإناء النجس يطهر

إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه نعم إذا كان نجسا بولوغ الكلب يشكل طهارته بدون التعفير لكن بعده إذا نزل عليه يطهر من غير حاجة إلى التعدد

### فصل [في بيان حكم ماء الحمام]

ماء الحمام بمنزله الجارى بشرط اتصاله بالخزانة فالحياض الصغار فيه إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاه إذا كان ما فى الخزانة وحده أو مع ما فى الحياض بقدر الكر من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة أو عدمه و إذا تنجس ما فيها يطهر

بالاتصال بالخزانة بشرط كونها كرا و إن كانت أعلى و كان الاتصال بمثل المزملة و يجرى هذا الحكم فى غير الحمام أيضا فإذا كان فى المنبع الأعلى مقدار الكر أو أزيد و كان تحته حوض صغير نجس و اتصل بالمنبع بمثل المزملة يطهر و كذا لو غسل فيه شىء نجس فإنه يطهر مع الاتصال المذكور

### فصل [فى بيان ماء البئر و أحكامه]

#### إشارة

ماء البئر النابع بمنزله الجارى لا ينجس إلا بالتغير سواء كان بقدر الكر أو أقل و إذا تغير ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر لأن له مادة و نزع المقدرات فى صورته عدم التغير مستحب و أما إذا لم يكن له مادة نابعه فيعتبر فى عدم تنجسه الكريه و إن سُمى بئرا كالآبار التى يجتمع فيها ماء المطر و لا نبع لها

### ١ مسألة [فى حكم ماء البئر المتصل بالمادة]

ماء البئر

المتصل بالماده إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله و لو من قبل نفسه فضلا عن نزول المطر عليه أو نزحه حتى يزول و لا- يعتبر خروج ماء من الماده فى ذلك.

## ٢ مسأله الماء الراكذ النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال

بكر طاهر أو بالجارى أو النابع الغير الجارى و إن لم يحصل الامتزاج على الأقوى و كذا بنزول المطر.

## ٣ مسأله لا فرق بين أنحاء الاتصال فى حصول التطهير

فيطهر بمجردة و إن كان الكر المطهر مثلا- أعلى و النجس أسفل و على هذا فإذا ألقى الكر لا- يلزم نزول جميعه فلو اتصل ثم انقطع كفى نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر الفوقانى بهذا الاتصال.

## ٤ مسأله الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس فى الحوض يطهر

و لا يلزم صب مائه و غسله

### ٥ مسأله الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر

و لا حاجة إلى إلقاء كر آخر بعد زواله لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال أجزائه و عدم تغيره فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله تنجس و لم يكف في التطهير و الأولى إزاله التغير أولا ثم إلقاء الكر أو وصله به

### ٦ مسأله تثبت نجاسه الماء كغيره بالعلم

و بالبينه و بالعدل الواحد على إشكال لا يترك فيه الاحتياط و بقول ذى اليد و إن لم يكن عادلا و لا تثبت بالظن المطلق على الأقوى

### ٧ مسأله إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البيئه على الطهاره قدمت البيئه

و إذا تعارض البيئتان تساقطتا إذا كانت بينه

الطهاره مستنده إلى العلم و إن كانت مستنده إلى الأصل تقدم بينه النجاسه

**٨ مسأله إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر**

يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنين

بالاتنين و بقاء الآخرين.

### ٩ مسأله الكريه تثبت بالعلم و البيئه

و فى ثبوتها بقول صاحب اليد وجه و إن كان لا يخلو عن إشكال كما أن فى إخبار العدل الواحد أيضا إشكالا.

### ١٠ مسأله يحرم شرب الماء النجس إلا فى الضروره

و يجوز سقيه للحيوانات بل و للأطفال أيضا و يجوز بيعه مع الإعلام.

### فصل [فى بيان حكم الماء المستعمل فى الوضوء و ماء الاستنجاء]

#### اشاره

الماء المستعمل فى الوضوء طاهر مطهر من الحدث و الخبث و كذا المستعمل فى الأغسال المندوبه و أما المستعمل فى الحدث الأكبر فمع طهاره البدن لا إشكال فى طهارته و رفعه للخبث و الأقوى جواز استعماله فى رفع الحدث أيضا و إن كان الأحوط مع

وجود غيره التجنب عنه و أما المستعمل فى الاستنجاء و لو من البول فمع الشروط الآتية طاهر و يرفع الخبث أيضا لكن لا يجوز استعماله فى رفع الحدث و لا فى الوضوء و الغسل المندوبين و أما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله فى الوضوء و الغسل و فى طهارته و نجاسته خلاف و الأقوى أن ماء الغسلة المزيله للعين نجس و فى الغسلة الغير المزيله الأحوط الاجتناب

### **١ مسأله لا إشكال فى القطرات التى تقع فى الإناء عند الغسل**

و لو قلنا بعدم جواز استعمال غساله الحدث الأكبر

### **٢ مسأله يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء أمور**

الأول عدم تغييره فى أحد الأوصاف الثلاثة الثانى عدم وصول نجاسه إليه من خارج الثالث عدم التعدى الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء الرابع أن لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسه أخرى مثل الدم- نعم الدم الذى يعد جزءا من البول

أو الغائط لا- بأس به الخامس أن لا يكون فيه الأجزاء من الغائط بحيث يتميز أما إذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء أو شئ آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به.

### ٣ مسأله لا يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد

و إن كان أحوط

### ٤ مسأله إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء

ثم أعرض ثم عاد لا بأس إلا إذا عاد بعد مده ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء فينتفى حينئذ حكمه

### ٥ مسأله لا فرق فى ماء الاستنجاء بين الغسله الأولى و الثانيه

فى البول الذى يعتبر فيه التعدد.

### ٦ مسأله إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى

فمع الاعتياد كالتبعية و مع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات فى وجوب الاحتياط من غسلته.

### ٧ مسأله إذا شك فى ماء أنه غسله الاستنجاء أو غسله سائر النجاسات

يحكم عليه بالطهاره و إن كان الأحوط الاجتناب

### ٨ مسأله إذا اغتسل فى كر كخزانه الحمام أو استنجى فيه

لا يصدق عليه غسله الحدث الأكبر أو غسله الاستنجاء أو الخبث

### ٩ مسأله إذا شك فى وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط

يبنى على العدم.



**١٠ مسأله [فـى جريان سلب الطهاره أو الطهوريه عن الماء المستعمل فى الماء القليل دون الكر]**

سلب الطهاره أو الطهوريه عن الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر

أو الخبث استنجاؤه أو غيره إنما يجري في الماء القليل دون الكر فما زاد كخزانه الحمام و نحوها.

### ١١ مسأله المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر

فلو أخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغساله و كذا ما يبقى في الإناء بعد إهراق ماء غسالته

### ١٢ مسأله تطهر اليد تبعا بعد التطهير فلا حاجه إلى غسلها

و كذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب و نحوه

### ١٣ مسأله لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى في طهارته

فالمقدار الزائد بعد حصول الطهاره طاهر و إن عد تمامه غسله واحده و لو كان بمقدار ساعه و لكن مراعاة الاحتياط أولى

### ١٤ مسأله غسله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقث شيئا لا يعتبر فيها التعدد

و إن كان أحوط

### ١٥ مسأله غسله الغسله الاحتياطي به استحبابا

يستحب الاجتناب عنها.

### فصل [في حكم الماء المشكوك نجاسته]

### اشاره

الماء المشكوك نجاسته طاهر إلا مع العلم بنجاسته سابقا و المشكوك إطلاقه لا يجري عليه حكم المطلق إلا مع سبق إطلاقه و المشكوك إباحته محكوم بالإباحه

إلا مع سبق ملكيه الغير أو كونه في يد الغير المحتمل كونه له

**١ مسأله إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور**

كإناء في عشره يجب الاجتناب عن الجميع و إن اشتبه في غير المحصور كواحد في ألف مثلاً لا يجب الاجتناب عن شىء منه

**٢ مسأله لو اشتبه مضاف في محصور**

يجوز أن يكرر الوضوء أو الغسل إلى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه فإذا

كانا اثنين يتوضأ بهما و إن كانت ثلاثه أو أزيد يكفى التوضؤ باثنين إذا كان المضاف واحدا و إن كان المضاف اثنين فى الثلاثه يجب استعمال الكل و إن كان اثنين فى أربعه تكفى الثلاثه و المعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد و إن اشته فى غير المحصور جاز استعمال كل منها كما إذا كان المضاف واحدا فى ألف و المعيار أن لا يعد العلم الإجمالى علما و يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم فلا يجرى عليه حكم الشبهه البدويه أيضا و لكن الاحتياط أولى

### ٣ مسأله إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه و إضافته

و لم يتيقن أنه كان فى السابق مطلقا يتيمم للصلاه و نحوها و الأولى الجمع بين

التيتم و الوضوء به

**٤ مسأله إذا علم إجمالاً أن هذا الماء إما نجس أو مضاف**

يجوز شربه و لكن لا- يجوز التوضؤ به و كذا إذا علم أنه إما مضاف أو مغصوب و إذا علم أنه إما نجس أو مغصوب فلا يجوز شربه أيضاً كما لا يجوز التوضؤ به و القول بأنه يجوز التوضؤ به ضعيف جدا

**٥ مسأله لو أريق أحد الإناءين المشتهين**

من حيث النجاسه أو الغصبيه لا- يجوز التوضؤ بالآخر و إن زال العلم الإجمالي و لو أريق أحد المشتهين من حيث الإضافه لا يكفى الوضوء بالآخر بل الأحوط الجمع بينه و بين التيمم.

**٦ مسأله ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم عليه بالنجاسه**

لكن الأحوط الاجتناب

**٧ مسأله إذا انحصر الماء فى المشتهين**

تعين التيمم و هل يجب إراقتهما أو لا الأحوط ذلك و إن كان الأقوى العدم.

### ٨ مسأله إذا كان إناءن أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر

فأريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهاره و هذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين و أريق أحدهما فإنه يجب الاجتناب عن الباقي و الفرق أن الشبهه فى هذه الصوره بالنسبه إلى الباقي بدويه بخلاف الصوره الثانيه فإن الماء الباقي كان طرفا للشبهه من الأول و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب.

### ٩ مسأله إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمر

و المفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط فى التصرف فى ماله لا يجوز له استعماله و كذا إذا علم أنه لزيد مثلا لكن لا يعلم أنه مأذون من قبله أو من قبل عمرو

### ١٠ مسأله فى المائين المشتبهين إذا توضحاً بأحدهما

أو اغتسل و غسل بدنه من الآخر ثمّ توضحاً به أو اغتسل صح وضوؤه أو غسله

على الأقوى لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهاره و مع الانحصار الأحوط ضم التيمم أيضا

### ١١ مسأله إذا كان هناك ماء ان توضع بأحدهما أو اغتسل

و بعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجسا و لا يدري أنه هو الذى توضع به أو غيره ففى صحه وضوئه أو غسله إشكال إذ جريان قاعده الفراغ هنا محل إشكال و أما إذا علم بنجاسه أحدهما المعين و طهاره الآخره فتوضأ و بعد الفراغ شك فى أنه توضع من الطاهر أو من النجس فالظاهر صحه وضوئه لقاعده الفراغ نعم لو علم أنه كان حين التوضؤ غافلا عن نجاسه أحدهما يشكلى جريانها

### ١٢ مسأله إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبه

لا يحكم عليه بالضمنان إلا بعد تبين أن المستعمل هو المغصوب.

## فصل [فى حكم سؤر نجس العين و سؤر طاهر العين]

سؤر نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر نجس و سؤر طاهر العين طاهر و إن كان حرام اللحم أو كان من المسوخ أو كان جلالا نعم يكره سؤر حرام اللحم ما عدا المؤمن بل و الهرة على قول و كذا يكره سؤر مكروه اللحم كالخيل و البغال و الحمير و كذا سؤر الحائض المتهمه بل مطلق المتهم

## فصل فى النجاسات

### فصل النجاسات اثنتا عشره

### الأول و الثانى البول و الغائط

#### اشاره

من الحيوان الذى لا- يؤكل لحمه إنسانا أو غيره برياً أو بحرياً صغيراً أو كبيراً بشرط أن يكون له دم سائل حين الذبح نعم فى الطيور المحرمه الأقوى عدم النجاسه لكن الأ-حوط فيها أيضا الاجتناب خصوصا الخفاش و خصوصا بوله و لا فرق فى غير المأكول بين أن يكون أصليا كالسباع و نحوها أو عارضا كالجلال و موطوء الإنسان و الغنم الذى شرب لبن خنزيره و أما البول و الغائط من حلال اللحم فطاهر حتى الحمار و البغل و الخيل - و



كذا من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل كالسمك المحرم و نحوه

### ١ مسأله ملاقه الغائط فى الباطن لا يوجب النجاسه

كالتوى الخارج من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معها شىء من الغائط و إن كان ملاقيا له فى الباطن نعم لو أدخل من الخارج شيئا فلاقى الغائط فى الباطن كشيئه الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب عنه و أما إذا شك فى ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسه فلو خرج ماء الاحتقان و لم يعلم خلطه بالغائط و لا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته

### ٢ مسأله لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم

و أما بيعهما من غير المأكول فلا يجوز نعم يجوز الانتفاع بهما فى التسميد

ص: ٥٧

و نحوه.

### ٣ مسأله

إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا لا يحكم بنجاسه بوله و روثه و إن كان لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل و كذا إذا لم يعلم أن له دما سائلا- أم لا- كما أنه إذا شك في شيء أنه من فضله حلال اللحم أو حرامه أو شك في أنه من الحيوان الفلاني حتى يكون نجسا أو من الفلاني حتى يكون طاهرا كما إذا رأى شيئا لا يدري أنه بعره فأر أو بعره خنفساء ففي جميع هذه الصور يبنى على طهارته

### ٤ مسأله

لا يحكم بنجاسه فضله الحيه لعدم العلم بأن دمها سائل نعم حكى عن بعض الساده

أن دمها سائل و يمكن اختلاف الحيات فى ذلك و كذا لا يحكم بنجاسه فضله التمساح للشك المذكور و إن حكى عن الشهيد أن جميع الحيوانات البحريه ليس لها دم سائل إلا التمساح لكنه غير معلوم و الكليه المذكوره أيضا غير معلومه

### الثالث المنى من كل حيوان له دم سائل

حراما كان أو حلالا بریا أو بحريا و أما المذى و الودى و الودى فظاهر من كل حيوان إلا نجس العين و كذا رطوبات الفرج و الدبر ما عدا البول و الغائط.

### الرابع الميتة من كل ما له دم سائل

#### اشاره

حلالا كان أو حراما و كذا أجزاءها المبانه منها و إن كانت صغارا عدا ما لا تحله الحياه منها كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن و البيضه إذا اكتست القشر الأعلى سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام و سواء أخذ ذلك بجز أو نتف أو غيرهما نعم يجب غسل المنتوف من رطوبات الميتة و يلحق بالمذكورات الإنفحه و كذا اللبن فى الضرع و لا ينجس بملاقاه الضرع النجس لكن الأحوط فى اللبن الاجتناب خصوصا إذا كان من غير مأكول اللحم و لا بد من غسل ظاهر الإنفحه الملاقى للميتة هذا فى ميتة غير نجس العين و أما فيها فلا يستثنى شىء .

### ١ مسأله الأجزاء المبانه من الحى مما تحله الحياه

كالمبانه من الميتة إلا الأجزاء الصغار كالثالول و البثور و كالجلده التى تنفصل من الشفه أو من

بدن الأجر ب عند الحك و نحو ذلك

**٢ مسألة فأره المسك المبانه من الحى طاهره على الأقوى**

و إن كان الأحوط الاجتناب عنها نعم لا إشكال فى طهاره ما فيها من المسك و أما المبانه من الميت ففيها إشكال و كذا فى مسكها نعم إذا أخذت من يد المسلم

يحكم بطهارتها و لو لم يعلم أنها مبانه من الحي أو الميت

### ٣ مسأله ميته ما لا نفس له طاهره

كالوزغ و العقرب و الخنفساء و السمك و كذا الحيه و التمساح و إن قيل بكونهما ذا نفس لعدم معلوميه ذلك مع أنه إذا كان بعض الحيات كذلك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك.

### ٤ مسأله إذا شك فى شىء أنه من أجزاء الحيوان أم لا

فهو محكوم بالطهاره و كذا إذا علم أنه من الحيوان لكن شك فى أنه مما له دم سائل أم لا

### ٥ مسأله المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل

أو ذبح على غير الوجه الشرعى.

### ٦ مسأله ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهاره

و إن لم يعلم تذكيتة و كذا ما يوجد فى أرض المسلمين مطروحا إذا كان عليه

أثر الاستعمال لكن الأحوط الاجتناب

**٧ مسأله ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه**

إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

**٨ مسأله جلد الميتة لا يطهر بالدبغ**

و لا يقبل الطهاره شىء من الميتات سوى ميت المسلم فإنه يطهر بالغسل.

**٩ مسأله السقط قبل ولوج الروح نجس**

و كذا الفرخ فى البيض.

**١٠ مسأله ملاقاته الميتة بلا رطوبه مسريه**

لا توجب النجاسه على الأقوى و إن كان الأحوط غسل الملاقى خصوصا فى ميتة الإنسان قبل الغسل.

**١١ مسأله يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده**

فلو مات بعض الجسد و لم تخرج الروح من تمامه لم ينجس.

**١٢ مسأله مجرد خروج الروح يوجب النجاسه**

و إن كان قبل البرد من غير فرق بين الإنسان و غيره

نعم وجوب غسل المس للميت الإنسانى مخصوص بما بعد برده.

### ١٣ مسأله المضغه نجسه و كذا المشيمه

و قطعه اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل

### ١٤ مسأله إذا قطع عضو من الحى

و بقى معلقا متصلا به طاهر ما دام الاتصال و ينجس بعد الانفصال نعم لو قطعت يده مثلا و كانت معلقه بجلده رقيقه فالأحوط الاجتناب.

### ١٥ مسأله الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء

إن لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر و حلال و إن علم كونه كذلك فلا- إشكال فى حرمة لكنه محكوم بالطهاره لعدم العلم بأن ذلك الحيوان مما له نفس

### ١٦ مسأله إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع معه شىء من اللحم

فإن كان قليلا جدا فهو طاهر و إلا فنجس

### ١٧ مسأله إذا وجد عظما مجردا و شك فى أنه من نجس العين أو من غيره

يحكم عليه بالطهاره حتى لو علم أنه من الإنسان و لم يعلم أنه من كافر أو مسلم.

### ١٨ مسأله الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس

أو من غيره كالسمك مثلا محكوم بالطهاره.

### ١٩ مسأله يحرم بيع الميتة.

لكن الأقوى

جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهاره.

### الخامس الدم من كل ما له نفس سائله

#### اشاره

إنسانا أو غيره كبيرا أو صغيرا قليلا- كان الدم أو كثيرا و أما دم ما لا- نفس له فظاهر كبيرا كان أو صغيرا كالسمك و البق و البرغوث و كذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء أرواحنا فداه و يستثنى من دم الحيوان المتخلف فى الذبيحه بعد خروج المتعارف سواء كان فى العروق أو فى اللحم أو فى القلب أو الكبد فإنه طاهر نعم إذا رجع دم المذبح إلى الجوف لرد النفس أو لكون رأس الذبيحه فى علو كان نجسا و يشترط فى طهاره المتخلف أن يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط فالمتخلف من غير المأكول نجس على الأحوط.

#### ١ مسأله العلقه المستحيله من المنى نجسه

من إنسان كان أو من غيره حتى العلقه فى البيض و الأحوط الاجتناب عن النقطه من الدم الذى يوجد فى البيض لكن إذا كانت فى الصفار و عليه جلده رقيقه لا ينجس معه البياض إلا إذا تمزقت جلده.

#### ٢ مسأله المتخلف فى الذبيحه و إن كان طاهرا لكنه حرام

إلا ما كان فى اللحم مما يعد جزء منه.

#### ٣ مسأله الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس

كما فى خبر فصد العسكرى ص و كذا إذا صب عليه دواء غير لونه إلى البياض

#### ٤ مسأله الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس

و منجس للبن

#### ٥ مسأله الجنين الذى يخرج من بطن المذبح



يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر و لكنه لا يخلو عن إشكال

### ٦ مسألة الصيد الذى ذكاته بآله الصيد فى طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روجه إشكال

و إن كان لا يخلو عن وجه و أما ما خرج منه فلا إشكال فى نجاسته

### ٧ مسألة الدم المشكوك فى كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهاره

كما أن الشىء الأحمـر الذى يشك فى أنه دم أم لا كذلك و كذا إذا علم أنه من الحيوان الفلانى و لكن لا يعلم أنه مما له نفس أم لا كدم الحيه و التمساح و كذا إذا لم يعلم أنه دم شاه أو سمك فإذا رأى فى ثوبه دما لا يدري أنه منه أو من البق أو البرغوث يحكم بالطهاره و أما الدم المتخلف فى الذبيحه إذا شك فى أنه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملا بالاستصحاب و إن

كان لا يخلو عن إشكال و يحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لأصالة عدم الرد و بين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف

#### **٨ مسألة إذا خرج من الجرح أو الدملى شىء أصفر يشك فى أنه دم أم لا محكوم بالطهارة**

و كذا إذا شك من جهة الظلمه أنه دم أم قيح و لا يجب عليه الاستعلام.

#### **٩ مسألة إذا حك جسده فخرجت رطوبه**

يشك فى أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهارة.

#### **١٠ مسألة الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر**

إلا إذا علم كونه دماً أو مخلوطاً به فإنه نجس إلا إذا استحال جلدًا

#### **١١ مسألة الدم المراق فى الأبراق حال غليانها نجس منجس**

و إن كان قليلاً مستهلكاً و القول بطهارته بالنار لروايه ضعيفه ضعيف

#### **١٢ مسألة إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً فى بدنه أو بدن حيوان**

فإن لم يعلم ملاقاته للدم فى الباطن فظاهر و إن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط

الاجتناب عنه.

### ١٣ مسألة إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم

فالظاهر طهارته بل جواز بلعه نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلكه فالأحوط الاجتناب عنه و الأولى غسل الفم بالمضمضه أو نحوها

### ١٤ مسألة الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن

إن لم يستحل و صدق عليه الدم نجس فلو انخرق الجلد و وصل الماء إليه تنجس و يشكل معه الوضوء أو الغسل - فيجب إخراجه إن لم يكن حرج و معه يجب أن يجعل عليه شيئاً مثل الجبيره فيتوضأ أو يغتسل هذا إذا علم أنه دم منجمد و إن احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض كما يكون كذلك غالباً فهو طاهر ١٣٧.

### السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان

دون البحرى منهما و كذا رطوباتهما و أجزاءهما و إن كانت مما لا تحله الحياه كالشعر و العظم و نحوهما و لو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد فإن صدق عليه اسم أحدهما

تبعه و إن صدق عليه اسم أحد الحيوانات الأخر أو كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهرا و إن كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهره بل الأحوط الاجتناب عن المتولد من أحدهما مع طاهر إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر فلو نزا كلب على شاه أو خروف على كلبه و لم يصدق على المتولد منهما اسم الشاه فالأحوط الاجتناب عنه و إن لم يصدق عليه اسم الكلب.

### الثامن الكافر بأقسامه حتى المرتد بقسميه و اليهود و النصارى و المجوس

#### إشاره

و كذا رطوباته و أجزاءه سواء كانت مما تحله الحياه أو لا- و المراد بالكافر من كان منكرا للألوهيه أو التوحيد أو رساله أو ضروريا من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضروريا بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرساله و الأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقا و إن لم يكن ملتفتا إلى كونه ضروريا و ولد الكافر يتبعه فى النجاسه إلا إذا أسلم بعد البلوغ

أو قبله مع فرض كونه عاقلا مميزا و كان إسلامه عن بصيره على الأقوى و لا فرق في نجاسته بين كونه من حلال أو من الزنى و لو في مذهبه و لو كان أحد الأبوين مسلما فالولد تابع له إذا لم يكن عن زنا بل مطلقا على وجه مطابق لأصل الطهاره.

### ١ مسأله الأقوى طهاره ولد الزنى من المسلمين

سواء كان من طرف أو طرفين بل و إن كان أحد الأبوين مسلما كما مر

## ٢ مسأله لا إشكال فى نجاسه الغلاه و الخوارج و النواصب

و أما المجسمه و المجبره و القائلين بوحده الوجود من الصوفيه إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم إلا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم من المفسد.

## ٣ مسأله غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمه و لا ساين لهم طاهرون

و أما مع النصب أو السب للأئمه الذين لا يعتقدون بإمامتهم فهم مثل سائر النواصب.

## ٤ مسأله من شك فى إسلامه و كفره طاهر

و إن لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام.

## التاسع الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة

### إشاره

و إن صار جامدا بالعرض لا الجامد كالبنج و إن صار مائعا بالعرض

## ١ مسأله ألحق المشهور بالخمر العصير العنبى

إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه و هو الأ-حوط و إن كان الأقوى طهارته نعم لا إشكال فى حرمة سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه و إذا ذهب ثلثاه صار حلالا سواء كان بالنار أو بالشمس أو بالهواء بل

الأقوى حرمة بمجرد النشيش و إن لم يصل إلى حد الغليان و لا فرق بين العصير و نفس العنب فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراما و أما التمر و الزبيب و عصيرهما فالأقوى عدم حرمتها أيضا بالغليان و إن كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلا بل من حيث النجاسه أيضا.

### ٢ مسأله إذا صار العصير دبسا

بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة و إن كان لحيته وجه و على هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى أن يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال

### ٣ مسأله يجوز أكل الزبيب و الكشمش

و التمر فى الأمرار و الطبخ و إن غلت فىجوز أكلها بأى كىفه كانت على الأقوى

## العاشر الفقا

### اشاره

> و هو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصص < و يقال إن فىه سكرًا خفيا و إذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمة و لا نجاسه إلا إذا كان مسكرا

### ٤ مسأله ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقا

العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٧١

فهو طاهر حلال.

## الحادى عشر عرق الجنب من الحرام

### اشاره

سواء خرج حين الجماع أو بعده من الرجل أو المرأه سواء كان من زنا أو غيره كوطء البهيمه أو الاستمناء أو نحوها مما حرمته ذاتيه بل الأقوى ذلك فى و طء الحائض و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين أو فى الظهار قبل التكفير.

### ١ مسأله العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس

و على هذا فليغتسل فى الماء



البارد و إن لم يتمكن فليتمس في الماء الحار و ينوى الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل

## ٢ مسأله إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضا

خصوصا في الصورة الأولى

## ٣ مسأله المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه

و إن كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم يغتسل و إذا وجد الماء و لم يغتسل بعد فعرقه نجس لبطلان تيممه بالوجدان

## ٤ مسأله الصبي الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففي نجاسه عرقه إشكال

و الأحوط أمره بالغسل إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى.

## الثاني عشر عرق الإبل الجلاله

### اشاره

بل مطلق الحيوان الجلال على الأحوط

العروه الوثقى (للسيد اليزدى)

### ١ مسأله الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفأر

بل مطلق المسوخات و إن كان الأقوى طهاره الجميع

### ٢ مسأله كل مشكوك طاهر

سواء كانت الشبهه لاحتمال كونه من الأعيان النجسه أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهره و القول بأن الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسه ضعيف نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبه الخارجه بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول فإنها مع الشك محكوم به بالنجاسه.

### ٣ مسأله الأقوى طهاره غسله الحمام

و إن ظن نجاستها لكن الأحوط الاجتناب عنها

### ٤ مسأله يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصرى

مع الشك فى نجاستها و إن كانت محكوم به بالطهاره

### ٥ مسأله فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص

بل يبنى على الطهاره إذا لم يكن مسبوقا بالنجاسه و لو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال

### فصل طريق ثبوت النجاسه أو التنجس العلم الوجدانى أو البينه العادله

#### إشاره

و فى كفايه العدل الواحد إشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط و تثبت أيضا بقول صاحب اليد بملك أو إجاره أو إعاره أو أمانه بل أو غضب و لا- اعتبار بمطلق الظن و إن كان قويا فالدهن و اللبن و الجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهاره و إن حصل الظن بنجاستها بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها بل قد يكره أو يحرم إذا كان فى معرض حصول الوسواس.

### ١ مسأله [عدم اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه]

لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه.

### ٢ مسأله العلم الإجمالى كالتفصلى

فإذا علم بنجاسه أحد الشئین يجب الاجتناب عنهما إلا- إذا لم يكن أحدهما محلا لابتلائه فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضا.

### ٣ مسأله لا يعتبر فى البینه حصول الظن بصدقها

نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها.

### ٤ مسأله لا يعتبر فى البینه ذكر مستند الشهاده

نعم لو ذكرا مستندها و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسه.

### ٥ مسأله إذا لم يشهدا بالنجاسه بل بموجبها كفى

و إن لم يكن موجبا عندهما أو عند أحدهما فلو قالوا إن هذا الثوب لاقى عرق المجنب من حرام أو ماء الغساله كفى عند من يقول بنجاستهما و إن لم يكن مذهبهما النجاسه

### ٦ مسأله إذا شهدا بالنجاسه و اختلف مستندهما

كفى فى ثبوتها و إن لم تثبت الخصوصيه كما إذا قال أحدهما إن هذا الشئ لاقى البول و قال الآخر إنه لاقى الدم

فيحكم بنجاسته لكن لا يثبت النجاسه البوليه و لا الدميه بل القدر المشترك بينهما لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر بأن اتفقا على أصل النجاسه و أما إذا نفاه كما إذا قال أحدهما إنه لاقى البول و قال الآخر لا بل لاقى الدم ففي الحكم بالنجاسه إشكال

### ٧ مسأله الشهاده بالإجمال كافيه أيضا

كما إذا قال أحدهما هذين نجس فيجب الاجتناب عنهما و أما لو شهد أحدهما بالإجمال و الآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما أحد هذين نجس و قال الآخر هذا معينا نجس ففي المسأله وجوه وجوب الاجتناب عنهما و وجوبه عن المعين

فقط و عدم الوجوب أصلا.

**٨ مسأله لو شهد أحدهما بنجاسه الشىء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا**

فالظاهر وجوب الاجتناب و كذا إذا شهدا معا بالنجاسه السابقه لجريان الاستصحاب

**٩ مسأله لو قال أحدهما إنه نجس و قال الآخر إنه كان نجسا و الآن ظاهر**

فالظاهر عدم الكفايه و عدم الحكم بالنجاسه

**١٠ مسأله [الحكم بالنجاسه إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت]**

إذا أخبرت الزوجه أو

الخدامه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى فى الحكم بالنجاسه و كذا إذا أخبرت المربيه للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسه ثيابه بل و كذا لو أخبر المولى بنجاسه بدن العبد أو الجاربه أو ثوبهما مع كونهما عنده أو فى بيته.

**١١ مسأله إذا كان الشىء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما فى نجاسته**

نعم لو قال أحدهما إنه طاهر و قال الآخر إنه نجس تساقطا كما أن البيئه تسقط مع التعارض و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه.

**١٢ مسأله لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقا أو عادلا**

بل مسلما أو كافرا.

**١٣ مسأله فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا إشكال**

و إن كان لا يبعد إذا كان مراهقا

### ١٤ مسأله لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال

كما قد يقال فلو توضحاً شخص بماء مثلاً و بعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم ببطلان وضوئه و كذا لا يعتبر أن يكون ذلك حين كونه فى يده فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان فى يده يحكم عليه بالنجاسه فى ذلك الزمان و مع الشك فى زوالها تستصحب.

### فصل فى كيفية تنجس المتنجسات

#### اشاره

يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه فإذا كانا جافين لم ينجس و إن كان ملاقيا للميته لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل و إن كانا جافين و كذا لا ينجس إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبه غير مسريه ثمَّ إن كان الملاقى للنجس أو المتنجس مائعا تنجس كله كالماء القليل المطلق و المضاف مطلقا و الدهن المائع و نحوه من المائعات نعم لا ينجس العالى بملاقاه السافل إذا كان جاريا من العالى بل لا ينجس السافل بملاقاه العالى إذا كان جاريا من

السافل كالقواره من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المائعات و إن كان الملقى جامدا اختصت النجاسه بموضع الملاقاه سواء كان يابسا كالثوب اليابس إذا لاقى النجاسه جزء منه أو رطبا كما في الثوب المرطوب أو الأرض المرطوبه فإنه إذا وصلت النجاسه إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به و إن كان فيه رطوبه مسريه بل النجاسه مختصه بموضع الملاقاه و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدين نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنكس موضع الملاقاه منه فالاتصال قبل الملاقاه لا- يؤثر في النجاسه و السرايه بخلاف الاتصال بعد الملاقاه و على ما ذكره فالبطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبه مسريه إذا لاقى النجاسه جزء منها لا تتنجس البقيه بل يكفي غسل موضع الملاقاه إلا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم اتصل

### ١ مسأله إذا شك في رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها

لم يحكم بالنجاسه و أما إذا علم سبق وجود المسريه و شك في بقائها فالأحوط الاجتناب و إن كان الحكم بعدم النجاسه لا يخلو عن وجه.

### ٢ مسأله الذباب الواقع على النجس الرطب

إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و إن كان فيهما رطوبه مسريه لا يحكم بنجاسته إذا لم يعلم مصاحبته لعين النجس و مجرد وقوعه



لا يستلزم نجاسه رجله لاحتمال كونها مما لا تقبلها و على فرضه فزوال العين يكفى فى طهاره الحيوانات.

### ٣ مسأله إذا وقع بعرفأر فى الدهن أو الدبس الجامدين

يكفى إلقاءه و إلقاء ما حوله و لا يجب الاجتناب عن البقيه و كذا إذا مشى الكلب على الطين فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله إلا- إذا كان وحلا- و المناط فى الجمود و الميعان أنه لو أخذ منه شىء فإن بقى مكانه خاليا حين الأخذ و إن امتلاً بعد ذلك فهو جامد و إن لم يبق خاليا أصلاً فهو مائع.

### ٤ مسأله إذا لاقى النجاسه جزءاً من البدن المتعرق

لا يسرى إلى سائر إجزائه إلا مع جريان العرق.

### ٥ مسأله إذا وضع إبريق مملوء ماء على الأرض النجسه

و كان فى أسفله ثقب يخرج منه الماء فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ فى الأرض أو يجرى عليها فلا يتنجس ما فى الإبريق من الماء و إن وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب تنجس و هكذا الكوز و الكأس و الحب و نحوها

### ٦ مسأله إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم

لم يحكم بنجاسه ما عدا محله من سائر أجزائها فإذا شك في ملاقاته تلك النقطة لظاهر الأنف لا يجب غسله و كذا الحال في البلغم الخارج من الحلق

### ٧ مسأله الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه و لا يجب غسله

و لا يضر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن

### ٨ مسأله لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس

بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر و بعباره أخرى يعتبر وجود الرطوبة فى أحد المتلاقيين فالزبيق إذا وضع فى ظرف نجس لا رطوبه له لا ينجس و إن كان مائعا و كذا إذا أذيب المذهب أو غيره من الفلزات فى بوطقه نجسه أو صب بعد الذوب فى ظرف نجس لا ينجس إلا مع رطوبه الطرف أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج.

### ٩ مسأله المتنجس لا يتنجس ثانيا و لو بنجاسه أخرى

لكن إذا اختلف حكمهما يرتب كلاهما فلو كان لملاقى البول حكم و لملاقى العذره حكم آخر يجب ترتيبهما معا و لذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين و إن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم و قلنا بكفايه المره فى الدم و كذا إذا كان فى إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره و إن لم يتنجس بالولوغ و يحتمل أن يكون للنجاسه مراتب فى الشده و الضعف و عليه فيكون كل منهما مؤثرا و لا إشكال.

### ١٠ مسأله إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفى فيه غسله مره

و شك فى ملاقاته للبول أيضا مما يحتاج إلى التعدد يكتفى فيه بالمره و يبنى على عدم ملاقاته للبول و كذا إذا علم نجاسه إناء و شك فى أنه ولغ فيه الكلب أيضا أم لا لا يجب فيه التعفير و يبنى على عدم تحقق الولوغ نعم لو علم تنجسه إما بالبول أو الدم أو إما بالولوغ أو بغيره يجب إجراء حكم الأشد من التعدد فى البول و التعفير فى الولوغ.

**١١ مسأله الأقوى أن المتنجس منجس كالنجس**

لكن لا- يجرى عليه جميع أحكام النجس فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء أو صب ماء الولوغ فى إناء آخر لا- يجب فيه التعفير و إن كان الأحوط خصوصا فى الفرض الثانى و كذا إذا تنجس الثوب بالبول و جب تعدد الغسل لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاه هذا الثوب لا يجب فيه التعدد و كذا إذا تنجس شىء بفساله البول بناء على نجاسه الغساله لا يجب فيه التعدد

**١٢ مسأله قد مر أنه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاه تأثره**

فعلى هذا لو فرض جسم لا- يتأثر بالرطوبه أصلا كما إذا دهن على نحو إذا غمس فى الماء لا يتبلل أصلا يمكن أن يقال إنه لا يتنجس بالملاقاه و لو مع الرطوبه المسريه و يحتمل أن يكون رجل

الزنبور و الذباب و البق من هذا القبيل

### ١٣ مسأله الملاقاه فى الباطن لا توجب التنجيس

فالنخامه الخارجه من الأنف طاهره و إن لاقى الدم فى باطن الأنف نعم لو أدخل فيه شىء من الخارج و لاقى الدم فى الباطن فالأحوط فيه الاجتناب.

### فصل يشترط فى صحه الصلاه واجبه كانت أو مندوبه إزاله النجاسه عن البدن

#### اشاره

حتى الظفر و الشعر و اللباس ساترا كان أو غير ساتر عدا ما سيجىء من مثل الجورب و نحوه مما لا تتم الصلاه فيه و كذا يشترط فى توابعها من صلاه الاحتياط و قضاء التشهد و السجده المنسيين و كذا فى سجدتى السهو على الأحوط و لا يشترط فيما يتقدمها من الأذان و الإقامه و الأذعیه التى قبل تكبيره الإحرام و لا- فيما يتأخرها من التعقيب و يلحق باللباس على الأحوط اللحاف الذى يتغطى به المصلى مضطجعا إيماء سواء كان متسترا به أو لا و إن كان الأقوى فى

صوره عدم التستر به بأن كان ساتره غيره عدم الاشتراط و يشترط فى صحه الصلاه أيضا إزالتها عن موضع السجود دون المواضع الأخر فلا بأس بنجاستها إلا إذا كانت مسريه إلى بدنه أو لباسه

### ١ مسأله إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح

إذا كان الطاهر بمقدار الواجب فلا- يضر كون البعض الآخر نجسا و إن كان الأحوط طهاره جميع ما يقع عليه و يكفى كون السطح الظاهر من المسجد طاهرا و إن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجسا فلو وضع التربه على محل نجس و كانت طاهره و لو سطحها الظاهر صحت الصلاه.

### فصل فى أحكام المساجد

### ٢ مسأله يجب إزاله النجاسه عن المساجد داخلها و سقفا و سطحها

و الطرف الداخل من جدرانها بل و الطرف الخارج على الأحوط إلا أن لا يجعلها الواقف جزء من المسجد بل لو لم يجعل مكانا مخصوصا منها جزء لا يلحقه الحكم و وجوب الإزاله فوري فلا يجوز التأخير بمقدار ينافى الفور العرفى و يحرم تنجيسها أيضا بل لا- يجوز إدخال عين النجاسه فيها و إن لم تكن منجسه إذا كانت موجه لهتك حرمتها بل مطلقا على الأحوط و أما إدخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم الهتك

### ٣ مسأله وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفأى

و لا اختصاص له بمن نجسها أو صار سببا فيجب على كل أحد

### ٤ مسأله إذا رأى نجاسه فى المسجد و قد دخل وقت الصلاه يجب المبادرة إلى إزالتها

مقدما على الصلاه مع سعه وقتها و مع الضيق قدمها و لو ترك الإزاله مع السعه و اشتغل بالصلاه عصى لترك الإزاله لكن فى بطلان صلاته إشكال و الأقوى الصحه هذا إذا أمكنه الإزاله و أما مع عدم قدرته مطلقا أو فى ذلك الوقت فلا إشكال فى صحه صلاته و لا فرق فى الإشكال فى الصورة الأولى بين أن يصلى فى ذلك المسجد أو فى مسجد آخر و إذا اشتغل غيره بالإزاله لا مانع من مبادرته إلى الصلاه قبل تحقق الإزاله.

### ٥ مسأله إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا

كانت صلاته صحيحه و كذا إذا كان عالما بالنجاسه ثم غفل و صلى و أما إذا علمها أو التفت إليها فى أثناء الصلاه فهل يجب إتمامها ثم الإزالة أو إبطالها و المبادره إلى الإزالة وجهان أو وجوه و الأقوى وجوب الإتمام.



### ٦ مسأله إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا

بما يوجب تلوينه بل و كذا مع عدم التلوين إذا كانت الثانيه أشد و أغلظ من الأولى و إلا ففى تحريمه تأمل بل منع إذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر لكنه أحوط

### ٧ مسأله لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز بل وجب

و كذا لو توقف على تخريب شىء منه و لا يجب طم الحفر و تعمير الخراب نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب.

### ٨ مسأله إذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره

أو قطع موضع النجس منه إذا كان ذلك أصلح من إخراجه و تطهيره كما هو الغالب

### ٩ مسأله إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع

كما إذا كان الجص الذى عمر به نجسا أو كان المباشر للبناء كافرا فإن وجد



متبرع بالتعمير بعد الخراب جاز و إلا فمشكل.

#### **١٠ مسأله لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خرابا**

و إن لم يصل فيه أحد و يجب تطهيره إذا تنجس

#### **١١ مسأله إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره لا مانع منه**

إن أمكن إزالته بعد ذلك كما إذا أراد تطهيره بصب الماء و استلزم ما ذكر

#### **١٢ مسأله إذا توقف التطهير على بذل مال وجب**

و هل يضمن من صار سببا للتنجس و جهان لا يخلو ثانيهما من قوه.

#### **١٣ مسأله إذا تغير عنوان المسجد بأن غصب و جعل دارا أو صار خرابا**

بحيث لا يمكن تعميره و لا الصلاة فيه و قلنا بجواز جعله مكانا للزرع ففى جواز تنجيسه و عدم وجوب تطهيره كما قيل إشكال و الأظهر عدم جواز الأول بل وجوب الثانى أيضا.

#### **١٤ مسأله إذا رأى الجنب نجاسه فى المسجد**

فإن أمكنه إزالتها بدون المكث في حال المرور وجب المبادره إليها و إلا فالظاهر وجوب التأخير إلى ما بعد الغسل لكن يجب المبادره إليه حفظا للفوريه بقدر الإمكان و إن لم يمكن التطهير إلا بالمكث جنبا فلا يبعد جوازه بل وجوبه و كذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة

### ١٥ مسأله فى جواز تنجيس مساجد اليهود و النصارى إشكال

و أما مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقهم.

**١٦ مسألة إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه جزء من المسجد**

لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير و حرمة التنجيس بل و كذا لو شك في ذلك و إن كان الأحوط اللحوق

**١٧ مسألة إذا علم إجمالا بنجاسة أحد المسجدين**

أو أحد المكانين من مسجد و جب تطهيرهما.

**١٨ مسألة لا فرق بين كون المسجد عاما أو خاصا**

و أما المكان الذى أعده للصلاه فى داره فلا يلحقه الحكم.

**١٩ مسألة هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة**

الظاهر العدم إذا كان مما لا يوجب الهتك و إلا فهو الأحوط

٢٠ مسأله المشاهد المشرفه كالمساجد فى حرمه التنجيس

بل وجوب الإزالة إذا كان تركها هتكاً بل مطلقاً على الأحوط لكن الأقوى عدم وجوبها مع عدمه و لا فرق فيها بين الضرائح و ما عليها من الثياب و سائر مواضعها إلا فى التأكد و عدمه.

## فصل فى حرمه تنجيس المصحف

### ٢١ مسأله يجب الإزاله عن ورق المصحف الشريف و خطه

بل عن جلده و غلافه مع الهتك كما أنه معه يحرم مس خطه أو ورقه بالعضو المتنجس و إن كان متطهرا من الحدث و أما إذا كان أحد هذه بقصد الإهانته فلا إشكال فى حرمة.

### ٢٢ مسأله يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس

و لو كتب جهلا أو عمدا و جب محوه كما أنه إذا تنجس خطه و لم يمكن تطهيره يجب محوه

### ٢٣ مسأله لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر

و إن كان فى يده يجب أخذه منه

### ٢٤ مسأله يحرم وضع القرآن على العين النجسه

كما أنه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه و إن كانت يابسه

### ٢٥ مسأله يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه

بل عن تربه الرسول و سائر الأئمه ص المأخوذه من قبورهم و يحرم تنجيسها و لا فرق فى التربه الحسينيه بين المأخوذه من القبر الشريف أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبرك و الاستشفاء و كذا السبحه و التربه المأخوذه بقصد التبرك لأجل الصلاه

### ٢٦ مسأله إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات فى بيت الخلاء

أو بالوعته و جب إخراجه و لو بأجره و إن لم يمكن فالأحوط و الأولى سد بابه و ترك التخلى فيه إلى أن يضمحل.

### ٢٧ مسأله تنجيس مصحف الغير

موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره.

## ٢٨ مسألة وجوب تطهير المصحف كفاً

لا- يختص بمن نجسه و لو استلزم صرف المال وجب و لا- يضمنه من نجسه إذا لم يكن لغيره و إن صار هو السبب للتكليف بصرف المال و كذا لو ألقاه في البالوعه فإن مئونه الإخراج الواجب على كل أحد ليس عليه لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعي و يحتمل ضمان المسبب كما قيل بل قيل باختصاص الوجوب به و يجبره الحاكم عليه لو امتنع أو يستأجر آخر و لكن يأخذ الأجره منه

## ٢٩ مسألة إذا كان المصحف للغير

ففي جواز تطهيره بغير إذنه

إشكال إلا إذا كان تركه هتكا و لم يمكن الاستيذان منه فإنه حينئذ لا يبعد وجوبه

### **وجوب إزالة النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب**

### **٣٠ مسأله يجب إزالة النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب**

إذا استلزم استعمالها تنجس المأكول و المشروب

### **٣١ مسأله الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه**

خصوصا الميته بل و المتنجسه إذا لم تقبل التطهير إلا ما جرت السيره عليه من الانتفاع بالعدرات و غيرها للتسميد و الاستصباح بالدهن المتنجس لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع - حتى الميته مطلقا فى غير ما يشترط فيه الطهاره نعم لا- يجوز بيعها للاستعمال المحرم و فى بعضها لا يجوز بيعه مطلقا كالميته و العدرات

### **٣٢ مسأله كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه**

و كذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه الطهاره فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير يجب الإعلام بنجاسته و أما إذا لم يكن هو السبب في استعماله بأن رأى أن ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلى فيه نجس فلا يجب إعلامه.

### ٣٣ مسأله لا يجوز سقى المسكرات للأطفال

بل يجب ردعهم و كذا سائر الأعيان النجسه إذا كانت مضره لهم بل مطلقاً و أما المتنجسات فإن كان التنجس من جهه كون أيديهم نجسه فالظاهر عدم البأس به و إن كان من جهه تنجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم و إن كان الأحوط تركه و أما ردعهم عن الأكل أو الشرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير إشكال.

### ٣٤ مسأله إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجساً

فورد عليه



ضيف و باشره بالرطوبه المسريه ففى وجوب إعلامه إشكال و إن كان أحوط بل لا يخلو عن قوه و كذا إذا أحضر عنده طعاما ثم علم بنجاسته بل و كذا إذا كان الطعام للغير و جماعه مشغولون بالأكل فرأى واحد منهم فيه نجاسه و إن كان عدم الوجوب فى هذه الصوره لا يخلو عن قوه لعدم كونه سببا لأكل الغير بخلاف الصوره السابقه

### ٣٥ مسأله إذا استعار ظرفا أو فرشاً أو غيرهما من جارهِ فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد

فيه إشكال و الأحوط الأعلام بل لا يخلو عن قوه إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهاره.

### فصل إذا صلى فى النجس

#### اشاره

فإن كان عن علم و عمد بطلت صلاته و كذا إذا كان عن جهل بالنجاسه من حيث الحكم بأن لم يعلم أن الشىء الفلانى مثل عرق الجنب من الحرام نجس أو عن جهل بشرطيه الطهاره للصلاه و أما إذا كان جاهلا بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول مثلا فإن لم يلتفت أصلا أو التفت بعد الفراغ من الصلاه صحت صلاته و لا

يجب عليه القضاء بل و لا الإعادة فى الوقت و إن كان أحوط و إن التفت فى أثناء الصلاة فإن علم سبقها و أن بعض صلاته وقع مع النجاسه بطلت مع سعه الوقت للإعادة و إن كان الأحوط الإتمام ثم الإعادة و مع ضيق الوقت إن أمكن التطهير أو التبديل و هو فى الصلاة من غير لزوم المنافى فليفعل ذلك و يتم و كانت صحيحه و إن لم يمكن أتمها و كانت صحيحه و إن علم حدوثها فى الأثناء- مع عدم إتيان شىء من أجزائها مع النجاسه أو علم بها و شك فى أنها كانت سابقا أو حدثت فعلا فمع سعه الوقت و إمكان التطهير أو التبديل يتمها بعدهما و مع عدم الإمكان يستأنف و مع ضيق الوقت يتمها مع النجاسه و لا شىء

عليه و أما إذا كان ناسيا- فالأقوى وجوب الإعادة أو القضاء مطلقا سواء تذكر بعد الصلاة أو فى أثناءها أمكن التطهير أو التبديل أم لا.

### ١ مسأله ناسى الحكم تكليفا أو وضعاً

كجاهله فى وجوب الإعادة و القضاء.

### ٢ مسأله لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه

و بعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء و كذا لو شك فى نجاسته ثم تبين بعد الصلاة أنه كان نجسا و كذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل فى تطهيره بطهارته أو شهدت اليه بتطهيره ثم تبين الخلاف و كذا لو وقعت قطره بول أو دم مثلا و شك فى أنها وقعت على ثوبه أو على الأرض ثم تبين أنها وقعت على ثوبه و كذا لو رأى فى بدنه أو ثوبه دما و قطع بأنه دم البق أو دم القروح

المعفو أو أنه أقل من الدرهم أو نحو ذلك ثمّ تبين أنه مما لا يجوز الصلاة فيه و كذا لو شك في شيء من ذلك ثمّ تبين أنه مما لا يجوز فجميع هذه من الجهل بالنجاسة لا يجب فيها الإعادة أو القضاء

### ٣ مسأله لو علم بنجاسه شيء فنسى و لاقاه بالرتوبه و صلى

ثمّ تذكر أنه كان نجسا و أن يده تنجست بملاقاته فالظاهر أنه أيضا من باب الجهل بالموضوع لا النسيان لأنه لم يعلم نجاسه يده سابقا و النسيان إنما هو في نجاسه شيء آخر غير ما صلى فيه نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهير يده و صلى كانت باطله من جهه بطلان وضوئه أو غسله.

### ٤ مسأله إذا انحصر توبه في نجس

فإن لم يمكن نزع حال الصلاة لسبرد أو نحوه صلى فيه و لا- يجب عليه الإعادة أو القضاء و إن تمكن من نزعه ففي وجوب الصلاة فيه أو عاريا

أو التخيير وجوه الأقوى الأول و الأحوط تكرار الصلاة

### ٥ مسأله إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما يكرر الصلاة

و إن لم يتمكن إلا من صلاة واحده يصلى فى أحدهما لا عاريا و الأحوط القضاء خارج الوقت فى الآخر أيضا إن أمكن و إلا عاريا

### ٦ مسأله إذا كان عنده مع الثوبين المشبهين ثوب طاهر

لا يجوز أن يصلى فيهما بالتكرار بل يصلى فيه نعم لو كان له غرض عقلائي فى عدم الصلاة فيه لا بأس بها فيهما مكررا

### ٧ مسأله إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه

يكفى تكرار الصلاة فى اثنين سواء علم بنجاسه واحد و بطهاره الاثنين أو علم بنجاسه واحد و شك فى نجاسه الآخرين أو فى نجاسه أحدهما لأن الزائد على المعلوم محكوم بالطهاره و إن لم يكن مميزا و إن علم فى الفرض بنجاسه الاثنين يجب التكرار بإتيان الثلاث و إن علم بنجاسه الاثنين فى أربع يكفى الثلاث و المعيار كما تقدم سابقا التكرار إلى حد يعلم وقوع أحدها فى الطاهر

### ٨ مسأله إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا و لم يكن له من الماء إلا ما يكفى أحدهما

فلا يبعد التخيير و الأحوط تطهير البدن و إن كانت نجاسه أحدهما أكثر أو أشد لا يبعد ترجيحه.

### ٩ مسأله إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتها

فلا يسقط الوجوب و يتخير إلا مع الدوران بين الأقل و الأكثر أو بين الأخف و الأشد أو بين متحد العنوان و متعدده فيتعين الثانى فى الجميع بل إذا كان موضع النجس واحدا و أمكن تطهير بعضه لا- يسقط الميسور بل إذا لم يمكن التطهير لكن أمكن إزاله العين و جبت بل إذا كانت محتاجه إلى تعدد الغسل و تمكن من غسله واحده فالأحوط عدم تركها لأنها توجب خفه النجاسه إلا أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهه أخرى بأن استلزم وصول الغساله إلى المحل الطاهر.

**١٠ مسألة إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث**

من الثوب أو البدن تعين رفع الخبث و يتيمم بدلا عن الوضوء أو الغسل و الأولى أن يستعمله في إزاله الخبث أولا- ثم التيمم ليتحقق عدم الوجدان حينه

**١١ مسألة إذا صلى مع النجاسة اضطرارا**

لا يجب عليه الإعادة بعد التمكن من التطهير نعم لو حصل التمكن في أثناء الصلاة استأنف في سعه الوقت و الأحوط الإتمام و الإعادة

**١٢ مسألة إذا اضطر إلى السجود على محل نجس**

لا يجب إعادتها بعد التمكن من الطاهر.

**١٣ مسألة إذا سجد على الموضع النجس جهلا أو نسيانا**

لا يجب عليه الإعادة و إن كانت أحوط

## فصل فيما يعفى عنه فى الصلاه

### اشاره

فيما يعفى عنه فى الصلاه و هو أمور

### الأول دم الجروح و القروح

#### اشاره

ما لم تبرأ فى الثوب أو البدن قليلا كان أو كثيرا أمكن الإزاله أو التبديل بلا مشقه أم لا نعم يعتبر أن يكون مما فيه مشقه نوعيه فإن كان مما لا مشقه فى تطهيره أو تبديله على نوع الناس فالأحوط إزالته أو تبديل الثوب و كذا يعتبر أن يكون الجرح مما يعتد به و له ثبات و استقرار فالجروح الجزئيه يجب تطهير دمها و لا يجب فيما يعفى عنه منعه عن التنجيس نعم يجب شده إذا كان فى موضع يتعارف شده و لا يختص العفو بما فى محل الجرح فلو تعدى عن البدن إلى اللباس أو إلى أطراف المحل كان معفوا لكن بالمقدار المتعارف فى مثل ذلك الجرح و يختلف ذلك باختلافها من حيث الكبر و الصغر و من حيث المحل فقد يكون فى محل لازمه بحسب المتعارف التعدى إلى الأطراف كثيرا أو فى محل لا يمكن شده فالمناطق المتعارف بحسب ذلك الجرح

#### ١ مسأله كما يعفى عن دم الجرح كذا يعفى عن القيح

المتنجس الخارج معه و الدواء المتنجس الموضوع عليه و العرق المتصل به فى المتعارف أما الرطوبه الخارجيه إذا وصلت إليه و تعدت إلى الأطراف فالعفو عنها مشكل فيجب غسلها إذا لم يكن فيه حرج

#### ٢ مسأله إذا تلوث يده فى مقام العلاج غسلها و لا عفو

كما أنه كذلك إذا كان الجرح مما لا يتعدى فتلوث أطرافه بالمسح عليها بيده أو بالخرقه الملوثتين على خلاف المتعارف

#### ٣ مسأله يعفى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله

و كذا



كل قرح أو جرح باطنى خرج دمه إلى الظاهر

#### ٤ مسأله لا يعفى عن دم الرعاف

و لا يكون من الجروح

#### ٥ مسأله يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه

من دمهما كل يوم مره.

#### ٦ مسأله إذا شك فى دم أنه من الجروح أو القروح أم لا

فالأحوط عدم العفو عنه.

#### ٧ مسأله إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه

بحيث تعد جرحا واحدا عرفا جرى عليه حكم الواحد فلو برئ بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرأ الجميع و إن كانت متباعده لا يصدق عليها الوحده العرفيه فللكل حكم نفسه فلو برئ البعض وجب غسله و لا يعفى عنه إلى أن يبرأ الجميع.

#### الثانى مما يعفى عنه فى الصلاه الدم الأقل من الدرهم

#### اشاره

سواء كان فى البدن أو اللباس من نفسه أو غيره عدا الدماء الثلاثه من الحيض و النفاس و الاستحاضه أو من نجس العين أو الميته بل أو غير المأكول مما عدا الإنسان على الأحوط بل لا يخلو عن قوه و إذا كان متفرقا فى البدن أو اللباس أو فيهما و كان المجموع بقدر الدرهم فالأحوط عدم العفو و المناط سعه الدرهم لا وزنه و حده سعه أخصم الراحه

و لما حده بعضهم بسعه عقد الإبهام من اليد و آخر بعقد الوسطى و آخر بعقد السبابه فالأحوط الاقتصار على الأقل و هو الأخير

### ١ مسأله إذا تفتش من أحد طرفى الثوب إلى الآخر قدم واحد

و المناط فى ملاحظه الدرهم أوسع الطرفين نعم لو كان الثوب طبقات فتفتشى من طبقه إلى أخرى فالظاهر التعدد و إن كانتا من قبيل الظهره و البطنه كما أنه لو وصل إلى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفتشى يحكم عليه بالتعدد و إن لم يكن طبقتين

### ٢ مسأله الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج

فصار المجموع بقدر الدرهم أو أزيد لا إشكال فى عدم العفو عنه- و إن لم يبلغ الدرهم فإن لم يتنجس بها شىء من المحل بأن لم تتعدد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو و إن تعدى عنه و لكن لم يكن المجموع بقدر الدرهم ففيه إشكال و الأحوط عدم العفو

### ٣ مسأله إذا علم كون الدم أقل من الدرهم

و شك فى أنه من المستثنيات أم لا يبنى على العفو و أما إذا شك فى أنه بقدر

الدرهم أو أقل فالأحوط عدم العفو إلا أن يكون مسبقا بالأقلية و شك في زيادته.

#### ٤ مسأله المتنجس بالدم ليس كالدّم فى العفو عنه

إذا كان أقل من الدرهم.

#### ٥ مسأله الدم الأقل إذا أزيل عينه

فالظاهر بقاء حكمه.

#### ٦ مسأله الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل

و لم يتعد عنه أو تعدى و كان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه.

#### ٧ مسأله الدم الغليظ الذى سعته أقل عفو

و إن كان بحيث لو كان رقيقا صار بقدره أو أكثر

#### ٨ مسأله إذا وقعت نجاسه أخرى

كقطره من البول مثلا- على الدم الأقل بحيث لم تتعدد عنه إلى المحل الطاهر و لم يصل إلى الثوب أيضا هل يبقى العفو أم لا إشكال فلا يترك الاحتياط

#### الثالث مما يعنى عنه ما لا تتم فيه الصلاة من الملابس

كالقلنسوه و العرقچين

و التكه و الجورب و النعل و الخاتم و الخلخال و نحوها بشرط أن لا- يكون من الميتة و لا- من أجزاء نجس العين كالكلب و أخويه و المناطق عدم إمكان الستر بلا علاج فإن تعمم أو تحزم بمثل الدستمال مما لا يستر العوره بلا علاج لكن يمكن الستر به بشده بحبل أو بجعله خرقا لا- مانع من الصلاة فيه و أما مثل العمامه الملفوفه التى تستر العوره إذا فلت فلا يكون معفوا إلا إذا خيطة بعد اللف بحيث تصير مثل القلنسوه.

### الرابع المحمول المتنجس الذى لا تتم فيه الصلاة

#### اشاره

مثل السكين و الدرهم و الدينار و نحوها و أما إذا كان مما تتم فيه الصلاة كما إذا جعل ثوبه المتنجس فى جيبه مثلا ففيه إشكال و الأحوط الاجتناب و كذا إذا كان من الأعيان النجسه كالميتة و الدم و شعر الكلب و الخنزير فإن الأحوط اجتناب حملها فى الصلاة.

### ١ مسأله الخيط المتنجس الذى خيط به الجرح يعد من المحمول

بخلاف ما خيط به الثوب و القياطين و الزرور و السفائف فإنها تعد من أجزاء اللباس لا عفو عن نجاستها.

### الخامس ثوب المريبه للصبى

#### اشاره

أما كانت أو غيرها متبرعه أو مستأجره ذكرا كان الصبى أو أنثى و

إن كان الأحوط الاقتصار على الذكر فنجاسته معفوه بشرط غسله في كل يوم مره مخيره بين ساعاته و إن كان الأولى غسله آخر النهار لتصلى الظهرين و العشاءين مع الطهاره أو مع خفه النجاسه و إن لم يغسل كل يوم مره فالصلوات الواقعه فيه مع النجاسه باطله و يشترط انحصار ثوبها في واحد أو احتياجها إلى لبس جميع ما عندها و إن كان متعدددا و لا فرق في العفو بين أن تكون متمكنه من تحصيل الثوب الطاهر بشراء أو استيجار أو استعاره أم لا و إن كان الأحوط الاقتصار على صوره عدم التمكن.

### ١ مسأله إلحاق بدنها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال

و إن كان لا يخلو عن وجه .]

### ٢ مسأله في إلحاق المربي بالمريه إشكال

و كذا من تواتر بوله.

### السادس [يعفى عن كل نجاسه في البدن أو الثوب في حال الاضطرار]

يعفى عن كل نجاسه في البدن أو الثوب في حال الاضطرار

## فصل فى المطهرات

و هى أمور

أحدها الماء

إشاره

و هو عمدتها لأن سائر المطهرات مخصوصه بأشياء خاصه بخلافه فإنه مطهر لكل متنجس حتى الماء المضاف بالاستهلاك بل يطهر بعض الأعيان النجسه كميت الإنسان فإنه يطهر بتمام غسله و يشترط فى التطهير به أمور بعضها شرط فى كل من القليل و الكثير و بعضها مختص بالتطهير بالقليل أما الأول فمنها زوال العين و الأثر بمعنى الأجزاء الصغار منها لا بمعنى اللون و الطعم و نحوهما و منها عدم تغير الماء فى أثناء الاستعمال و منها طهاره الماء و لو فى ظاهر الشرع و منها إطلاقه بمعنى عدم خروجه عن الإطلاق فى أثناء الاستعمال. و أما الثانى فالتعدد فى بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول و كالظروف و التعفير كما فى المتنجس بولوغ الكلب و العصر فى مثل الثياب و الفرش و نحوها مما يقبله و الورود أى

ورود الماء على المنتجس دون العكس على الأحوط

### ١ مسأله المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها

فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى إلا- أن يستكشف من بقائهما بقاء الأجزاء الصغار أو يشك فى بقائها فلا يحكم حينئذ بالطهاره

### ٢ مسأله إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال

فلا- يضر تنجسه بالوصول إلى المحل النجس و أما الإطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال و حينه فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافا لم يكف كما فى الثوب المصبوغ فإنه يشترط فى طهارته بالماء القليل بقاؤه على الإطلاق حتى حال العصر فما دام يخرج منه الماء الملون لا- يطهر إلا إذا كان اللون قليلا لم يصر إلى حد الإضافه و أما إذا غسل فى الكثير فيكفى فيه نفوذ الماء فى جميع أجزائه بوصف الإطلاق و إن صار بالعصر مضافا بل الماء المعصور المضاف أيضا محكوم بالطهاره و أما إذا كان بحيث يوجب إضافه الماء بمجرد وصوله إليه و لا- ينفذ فيه إلا- مضافا فلا يطهر ما دام كذلك و الظاهر أن اشتراط عدم التغير أيضا كذلك

فلو تغير بالاستعمال لم يكف ما دام كذلك و لا يحسب غسله من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد

### ٣ مسأله يجوز استعمال غسله الاستنجاء فى التطهير على الأقوى

و كذا غسله سائر النجاسات على القول بطهارتها و أما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطا فلا

### ٤ مسأله يجب فى تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين

و أما من بول الرضيع الغير المتغذى بالطعام فيكفى صب الماء مره و إن كان المرتان أحوط و أما المتنجس بسائر النجاسات عدا البولوغ فالأقوى كفايه الغسل مره بعد زوال العين فلا تكفى الغسله المزيله لها إلا أن يصب الماء مستمرا



بعد زوالها و الأحوط التعدد فى سائر النجاسات أيضا بل كونهما غير الغسله المزيله.

#### ٥ مسأله يجب فى الأوانى إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات فى الماء القليل

و إذا تنجست بالولوغ التعفير بالتراب مره- و بالماء بعده مرتين و الأولى أن يطرح فيها التراب من غير ماء و يمسح به ثم يجعل فيه شىء من الماء و يمسح به و إن كان الأقوى كفايه الأول فقط بل الثانى أيضا و لا بد من التراب فلا يكفى عنه الرماد و الأشنان و النوره و نحوها نعم يكفى الرمل و لا فرق بين أقسام التراب و المراد من الولوغ

شربه الماء أو مائعا آخر بطرف لسانه و يقوى إلحاق لطعه الإناء بشربه و أما وقوع لعاب فمه- فالأقوى فيه عدم اللحوق و إن كان أحوط بل الأحوط إجراء الحكم المذكور فى مطلق مباشرته و لو كان بغير اللسان من سائر الأعضاء حتى وقوع شعره أو عرقه فى الإناء

#### ٦ مسأله يجب فى ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات

و كذا فى موت الجرذ و هو الكبير من الفأره البريه و الأحوط فى الخنزير التعفير قبل السبع أيضا لكن الأقوى عدم وجوبه

#### ٧ مسأله يستحب فى ظروف الخمر الغسل سبعا

و الأقوى كونها كسائر الظروف فى كفايه الثلاث.

#### ٨ مسأله التراب الذى يعفر به يجب أن يكون طاهرا

قبل الاستعمال.

#### ٩ مسأله إذا كان الإناء ضيقا لا يمكن مسحه بالتراب

فالظاهر كفايه جعل التراب فيه و تحريكه

إلى أن يصل إلى جميع أطرافه و أما إذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاءه على النجاسه أبدا إلا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير

#### ١٠ مسأله لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف

مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغه أو بلطعه نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب التعفير حتى مثل الدلو لو شرب الكلب منه بل و القربه و المطهره و ما أشبه ذلك

#### ١١ مسأله لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج

من كلب واحد أو أزيد بل يكفي التعفير مره واحده

#### ١٢ مسأله يجب تقديم التعفير على الغسلين

فلو عكس لم يطهر

#### ١٣ مسأله إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث

بل يكفي مره واحده حتى في إناء الولوج نعم الأحوط عدم سقوط التعفير فيه بل لا يخلو عن قوه و الأحوط التثليث حتى في الكثير

#### ١٤ مسأله في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه

و إدارته إلى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات كما يكفي أن يملأه ماء ثم يفرغه ثلاث مرات

#### ١٥ مسأله إذا شك في متنجس أنه من الظروف

حتى يعتبر غسله ثلاث

مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره فالظاهر كفايه المره.

### ١٦ مسأله يشترط فى الغسل بالماء القليل انفصال الغساله على المتعارف

ففى مثل البدن و نحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفى صب الماء عليه و انفصال معظم الماء و فى مثل الثياب و الفرش مما ينفذ فيه الماء لا- بد من عصره أو ما يقوم مقامه كما إذا داسه برجله أو غمزه بكفه أو نحو ذلك و لا يلزم انفصال تمام الماء و لا يلزم الفك و الدلك إلا- إذا كان فيه عين النجس أو المتنجس و فى مثل الصابون و الطين و نحوهما مما ينفذ فيه الماء و لا يمكن عصره فيطهر ظاهره بإجراء الماء عليه و لا يضره بقاء نجاسه الباطن على فرض نفوذها فيه و أما فى الغسل بالماء الكثير فلا يعتبر انفصال الغساله و لا العصر و لا التعدد و غيره بل بمجرد غمسه فى الماء بعد زوال العين

يطهر و يكفى فى طهاره أعماقه إن وصلت النجاسه إليها نفوذ الماء الطاهر فيه فى الكثير و لا يلزم تجفيفه أولا نعم لو نفذ فيه عين البول مثلا مع بقاءه فيه يعتبر تجفيفه بمعنى عدم بقاء مائته فيه بخلاف الماء النجس الموجود فيه فإنه بالاتصال بالكثير يطهر فلا حاجه فيه إلى التجفيف

### ١٧ مسأله لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع

و إن كان مثل الثوب و الفرش و نحوهما بل يكفى صب الماء عليه مره على وجه يشمل جميع أجزائه و إن كان الأحوط مرتين لكن يشترط أن لا يكون متغذيا معتادا بالغذاء و لا يضر تغذيه اتفاقا نادرا و أن يكون ذكرا لا أنثى على الأحوط و لا يشترط فيه أن يكون فى الحولين بل هو كذلك ما دام يعد رضيعا غير متغذ و إن كان بعدهما كما أنه لو صار معتادا بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور بل هو كسائر الأبول و كذا يشترط فى لحوق الحكم-

أن يكون اللبن من المسلمه فلو كان من الكافره لم يلحقه و كذا لو كان من الخنزيره

### ١٨ مسأله إذا شك فى نفوذ الماء النجس فى الباطن

فى مثل الصابون و نحوه بنى على عدمه كما أنه إذا شك بعد العلم بنفوضه فى نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه فيحكم ببقاء الطهاره فى الأول و بقاء النجاسه فى الثانى

### ١٩ مسأله قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل فى الكر الحار بحيث اختلط معه

ثم أخذ من فوقه بعد برودته لكنه مشكل لعدم حصول العلم بوصول الماء إلى جميع أجزائه و إن كان غير بعيد إذا غلى الماء مقداراً من الزمان

### ٢٠ مسأله إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما

يجعل فى وصله و يغمس فى الكر و إن نفذ فيه الماء النجس يصبر حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر إلى المقدار الذى نفذ فيه الماء النجس بل

لا- يبعد تطهيره بالقليل بأن يجعل فى ظرف و يصب عليه ثم يراق غسالته و يطهر الظرف أيضا بالتبع فلا حاجة إلى التثليث فيه و إن كان هو الأحوط نعم لو كان الظرف أيضا نجسا فلا بد من الثلاث

### ٢١ مسألة الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله فى طشت

و صب الماء عليه ثم عصره و إخراج غسالته و كذا اللحم النجس و يكفى المره فى غير البول و المرتان فيه إذا لم يكن الطشت نجسا قبل صب الماء و إلا فلا بد من الثلاث و الأحوط التثليث مطلقا

### ٢٢ مسألة اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره

فى الكثير بل و القليل إذا صب عليه الماء و نفذ فيه إلى المقدار الذى وصل

إليه الماء النجس.

**٢٣ مسألة الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر**

و نفوذ الماء إلى أعماقه و مع عدم النفوذ يطهر ظاهره فالقطرات التي تقطر منه بعد الإخراج من الماء طاهره و كذا الطين اللاصق بالنعل بل يطهر ظاهره بالماء القليل أيضا بل إذا وصل إلى باطنه بأن كان رخوا طهر باطنه أيضا به.

**٢٤ مسألة الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا**

ثم وضعه في الكر حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه و كذا الحليب النجس بجعله جبنا و وضعه في الماء كذلك

**٢٥ مسألة إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه**

من فوق إلى تحت و لا حاجه فيه إلى التثليث لعدم كونه من الظروف فيكفي المره في غير البول و المرتان فيه و الأولى أن يحفر فيه حفيره يجتمع الغساله فيها و طمها بعد ذلك بالطين الطاهر

**٢٦ مسألة الأرض الصلبه أو المفروشه بالأجر أو الحجر تطهر بالماء القليل**



إذا أجرى عليها لكن مجمع الغسالة يبقى نجسا و لو أريد تطهير بيت أو سكه فإن أمكن إخراج ماء الغسالة بأن كان هناك طريق لخروجه فهو و إلا- يحفر حفيره ليجتمع فيها ثم يجعل فيها الطين الطاهر كما ذكر في التنوير و إن كانت الأرض رخوه بحيث لا يمكن إجراء الماء عليها فلا تطهر إلا بإلقاء الكر أو المطر أو الشمس نعم إذا كانت رملا يمكن تطهير ظاهرها بصب الماء عليها و رسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجسا بماء الغسالة و إن كان لا يخلو عن إشكال من جهة احتمال عدم صدق انفصال الغسالة

### ٢٧ مسأله إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر

نعم إذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس

فى الكر أو الغسل بالماء القليل بخلاف ما إذا صبغ بالنيل النجس فإنه إذا نفذ فى الماء فى الكثير بوصف الإطلاق يطهر و إن صار مضافا أو متلونا بعد العصر كما مر سابقا.

### ٢٨ مسألة فيما يعتبر فى التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات

فلو غسل مره فى يوم و مره أخرى فى يوم آخر كفى نعم يعتبر فى العصر الفورى بعد صب الماء على الشىء المتنجس.

### ٢٩ مسألة الغسله المزبله للعين بحيث لا يبقى بعدها شىء منها تعد من الغسلات

فما يعتبر فى التعدد فتحسب مره بخلاف ما إذا بقى بعدها شىء من أجزاء العين فإنها لا تحسب و على هذا فإن أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فى مرتان كفى غسله مره أخرى و إن أزالها بماء مضاف يجب بعده مرتان أخريان.

### ٣٠ مسألة النعل المتنجسه تطهر بغمسها فى الماء الكثير

و لا حابه فىها إلى العصر لا من طرف جلدها و لا من طرف خيوطها و كذا البارىه بل فى الغسل بالماء القليل كذلك لأن الجلد و الخيط ليسا مما يعصر و كذا الحزام من الجلد كان فىه خيط أو لم يكن

### ٣١ مسألة الذهب المذاب و نحوه من الفلزات

إذا صب

فى الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره و باطنه و لا- يقبل التطهير إلا- ظاهره فإذا أذيب ثانيا بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانيا نعم لو احتمال عدم وصول النجاسة إلى جميع أجزائه و أن ما ظهر منه بعد الذوبان الأجزاء الطاهرة يحكم بطهارته و على أى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله و إن كان مثل القدر من الصفر

### ٣٢ مسألة الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته

و مع العلم بها يجب غسله و يطهر ظاهره و إن بقى باطنه على النجاسة إذا كان متنجسا قبل الإذابه

**٣٣ مسألة النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير**

بل و الغسل بالقليل إذا علم جريان الماء عليه بوصف الإطلاق و كذا قطعه الملح نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس أو انجمد الملح بعد تنجسه مائعا لا يكون حينئذ قابلا للتطهير

**٣٤ مسألة الكوز الذى صنع من طين نجس**

أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل و باطنه أيضا إذا وضع فى الكثير فنفذ الماء فى أعماقه.

**٣٥ مسألة اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير و القليل**

إذا لم يكن لدسومتها جرم و إلا فلا بد من إزالته أولا كذا اللحم الدسم و الأليه فهذا المقدار من الدسومه لا يمنع من وصول الماء

**٣٦ مسألة الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها**

كالحب المثبت فى الأرض و نحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه أحدها أن تملأ ماء ثم تفرغ ثلاث مرات الثانى أن يجعل فيها الماء - ثم يدار إلى أطرافها بإعانه اليد أو غيرها ثم يخرج منها ماء الغساله ثلاث مرات الثالث أن يدار الماء إلى أطرافها مبتدئا بالأسفل إلى الأعلى ثم يخرج الغساله المجتمعه ثلاث مرات الرابع أن يدار كذلك لكن من أعلاها إلى الأسفل ثم يخرج ثلاث مرات لا يشكل بأن الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغساله فى أسفلها قبل أن يغسل و مع اجتماعها لا يمكن إداره الماء فى أسفلها و ذلك لأن المجموع يعد غسلا واحدا فالماء الذى ينزل من الأعلى يغسل كلما جرى عليه إلى الأسفل و بعد الاجتماع يعد المجموع غساله و لا يلزم تطهير

آله إخراج الغسالة كل مره و إن كان أحوط و يلزم المبادره إلى إخراجها عرفا فى كل غسله لكن لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث و القطرات التى تقطر من الغسالة فيها لا- بأس بها و هذه الوجوه تجرى فى الظروف الغير المثبتة أيضا و تزيد بإمكان غمسها فى الكر أيضا و مما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض أيضا بالماء القليل.

### ٣٧ مسأله فى تطهير شعر المرأه و لحيه الرجل لا حاجه إلى العصر

و إن غسلا بالقليل لانفصال معظم الماء بدون العصر.

### ٣٨ مسأله إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين

أو من

دقاق الأسنان الذى كان متنجسا لا يضر ذلك بتطهيره بل يحكم بطهارته أيضا لانغساله بغسل الثوب.

### ٣٩ مسألة فى حال إجراء الماء على المحل النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به

من المحل الطاهر على ما هو المتعارف لا يلحقه حكم ملاقى الغساله حتى يجب غسله ثانيا بل يطهر المحل النجس بتلك الغسله و كذا إذا كان جزء من الثوب نجسا فغسل مجموعه فلا يقال إن المقدار الطاهر تنجس بهذه الغسله فلا تكفيه بل الحال كذلك إذا ضم مع المتنجس شيئا آخر طاهرا و صب الماء على المجموع فلو كان واحد من أصابعه نجسا فضم إليه البقيه و أجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها إلى البقيه ثم انفصل تطهر بطهره و كذا إذا كان زنده نجسا فأجرى الماء عليه فجرى على كفه ثم انفصل فلا- يحتاج إلى غسل الكف لوصول ماء الغساله إليها و هكذا نعم لو ظفر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله بناء على

نجاسه الغساله و كذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحل إلى طاهر منفصل و الفرق أن المتصل بالمحل النجس يعد معه مغسولا واحدا بخلاف المنفصل.

#### ٤٠ مسأله إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته

و يطهر بالمضمضه و أما إذا كان الطعام طاهرا فخرج دم من بين أسنانه فإن لم يلاقه لا يتنجس و إن تبلل بالريق الملاقي للدم لأن الريق لا يتنجس بذلك الدم و إن لاقاه ففي الحكم بنجاسته إشكال من حيث إنه لاقى النجس في الباطن لكن الأحوط الاجتناب عنه لأن القدر المعلوم أن النجس في الباطن لا ينجس ما يلاقه مما كان في الباطن لا ما دخل إليه من الخارج فلو كان في أنفه نقطه دم لا يحكم بتنجس باطن أنفه و لا يتنجس رطوبته بخلاف ما إذا أدخل إصبعه فلاقته فإن الأحوط غسله

#### ٤١ مسأله آلات التطهير كاليد و الظرف الذى يغسل فيه تطهر بالتبع

فلا- حاجه إلى غسلها و فى الظرف لا- يجب غسله ثلاث مرات بخلاف ما إذا كان نجسا قبل الاستعمال فى التطهير فإنه يجب غسله ثلاث مرات كما مر

### التانى من المطهرات الأرض

#### إشاره

و هى تطهر باطن القدم و النعل بالمشى عليها أو المسح بها بشرط زوال عين النجاسه إن كانت و الأحوط الاقتصار

على النجاسه الحاصله بالمشى على الأرض النجسه دون ما حصل من الخارج و يكفى مسمى المشى أو المسح و إن كان الأحوط المشى خمسہ عشر خطوه و فى كفايه مجرد المماسه من دون مسح أو مشى إشكال و كذا فى مسح التراب عليها و لا فرق فى الأرض بين التراب و الرمل و الحجر الأصى بل الظاهر كفايه المفروشه بالحجر بل بالأجر و الجص و النوره نعم يشكل كفايه المطلى بالقير أو المفروش باللوح من الخشب مما لا يصدق عليه اسم الأرض و لا إشكال فى عدم كفايه المشى على الفرش و الحصير و البوارى و على الزرع و النباتات إلا أن يكون النبات قليلا بحيث لا يمنع عن صدق المشى على الأرض و لا يعتبر أن



تكون فى القدم أو النعل رطوبه و لا- زوال العين بالمسح أو المشى و إن كان أحوط و يشترط طهاره الأرض و جفافها نعم الرطوبه الغير المسريه غير مضره و يلحق باطن القدم و النعل حواشيهما بالمقدار المتعارف مما يلتزق بهما من الطين و التراب حال المشى و فى إلحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما إذا كان يمشى بهما لاعوجاج فى رجله وجه قوى و إن كان لا يخلو عن إشكال كما أن إلحاق الركبتين و اليدين بالنسبه إلى من يمشى عليهما أيضا مشكل و كذا نعل الدابه و كعب عصا الأعرج و خشبه الأقطع و لا فرق فى النعل بين أقسامها من المصنوع من الجلود و القطن و الخشب و نحوها مما هو

متعارف و فى الجورب إشكال إلا- إذا تعارف لبسه بدلا عن النعل و يكفى فى حصول الطهاره زوال عين النجاسه- و إن بقى أثرها من اللون و الرائحه بل و كذا الأجزاء الصغار التى لا تتميز كما فى ماء الاستنجاء بالأحجار لكن الأحوط اعتبار زوالها كما أن الأحوط زوال الأجزاء الأرضيه اللاصقه بالنعل و القدم و إن كان لا يبعد طهارتها أيضا.

### ١ مسأله إذا سرت النجاسه إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى

بل فى طهاره باطن جلدها إذا نفذت فيه إشكال و إن قيل بطهارته بالتبع

### ٢ مسأله فى طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال

و أما أخمص القدم فإن وصل إلى الأرض يطهر و إلا فلا فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسه إلى الأرض فلو كان تمام باطن القدم نجسا و مشى على بعضه لا يطهر الجميع بل خصوص ما وصل إلى الأرض.

**٣ مسألة الظاهر كفايه المسح على الحائط**

و إن كان لا يخلو عن إشكال.

**٤ مسألة إذا شك في طهاره الأرض بينى على طهارتها**

فتكون مطهره إلا إذا كانت الحاله السابقه نجاستها و إذا شك في جفافها لا تكون مطهره إلا مع سبق الجفاف فيستصحب

**٥ مسألة إذا علم وجود عين النجاسه أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها**

و أما إذا شك في وجودها فالظاهر كفايه المشى و إن لم يعلم بزوالها على فرض الوجود.

**٦ مسألة إذا كان فى الظلمه و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شىء آخر**

من فرش و نحوه لا- يكفى المشى عليه فلا- بد من العلم بكونه أرضا بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه يشكل الحكم بمطهريته أيضا.

**٧ مسألة إذا رفع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى**

و أما إذا رقعها بوصله متنجسه ففي طهارتها إشكال

لما مر من الاقتصار على النجاسه الحاصله بالمشى على الأرض النجسه.

### الثالث من المطهرات الشمس

#### اشاره

وهى تطهر الأرض و غيرها من كل ما لا ينقل كالأبنيه و الحيطان و ما يتصل بها من الأبواب و الأخشاب و الأوتاد و الأشجار و ما عليها من الأوراق و الثمار و الخضراوات و النباتات ما لم تقطع و إن بلغ أوان قطعها بل و إن صارت يابسه ما دامت متصله بالأرض أو الأشجار و كذا الظروف المثبتة فى الأرض أو الحائط و كذا ما على الحائط و الأبنيه مما طلى عليها من جص و قير و نحوهما عن نجاسه البول بل سائر النجاسات و المتنجسات و لا تطهر من المنقولات إلا الحصر و البوارى فإنها تطهرهما أيضا على الأقوى و الظاهر أن السفينه و الطراده من غير المنقول و فى الكارى و

نحوه إشكال و كذا مثل الجلابيه و القفه و يشترط فى تطهيرها أن يكون فى المذكورات رطوبه مسريه و أن تجففها بالإشراق عليها بلا حجاب عليها كالغيم و نحوه و لا على المذكورات فلو جفت بها من دون إشراقها و لو بإشراقها على ما يجاورها أو لم تجف أو كان الجفاف بمعونه الريح لم تطهر نعم الظاهر أن الغيم الرقيق أو الريح اليسير على وجه يستند التجفيف إلى الشمس و إشراقها لا يضر و فى كفايه إشراقها على المرآه مع وقوع عكسه على الأرض إشكال

### ١ مسأله كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها

المتصل بالظاهر النجس بإشراقها عليه و جفافه بذلك بخلاف ما إذا كان الباطن فقط نجسا أو لم يكن متصلا بالظاهر بأن يكون بينهما فصل بهواء أو بمقدار طاهر أو لم يجف أو جف بغير الإشراق على الظاهر أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر و تجفيفها للباطن كأن يكون أحدهما فى يوم و الآخر فى يوم آخر فإنه لا يطهر فى هذه الصور

### ٢ مسأله إذا كانت الأرض أو نحوها جافه و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر

أو النجس أو غيره مما يورث الرطوبه فيها حتى تجففها

### ٣ مسأله ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات

و هو مشكل.

### ٤ مسأله الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعه على الأرض هى فى حكمها

و إن أخذت منها لحقت بالمنقولات و إن أعيدت عاد حكمها و كذا المسمار الثابت فى الأرض أو البناء ما دام ثابتا يلحقه الحكم و إذا قلع يلحقه حكم المنقول و إذا أثبت ثانيا يعود حكمه الأول و هكذا فيما يشبه ذلك

#### ٥ مسأله يشترط فى التطهير بالشمس زوال عين النجاسه

إن كان لها عين

#### ٦ مسأله إذا شك فى رطوبه الأرض حين الإشراق

أو فى زوال العين بعد العلم بوجودها أو فى حصول الجفاف أو فى كونه بالشمس أو بغيرها أو بمعونه الغير لا يحكم بالطهاره و إذا شك فى حدوث المانع عن الإشراق من ستر و نحوه يبني على عدمه على إشكال تقدم نظيره فى مطهره الأرض.

#### ٧ مسأله الحصير يطهر بإشراق الشمس

على أحد طرفيه طرفه الآخر

و أما إذا كانت الأرض التي تحته نجسه فلا تطهر بتبعيته و إن جفت بعد كونها رطبه و كذا إذا كان تحته حصير آخر إلا إذا خيط به على وجه يعدان معا شيئاً واحداً و أما الجدار المتنجس إذا أشرقت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد طهاره جانبه الآخر إذا جف به و إن كان لا يخلو عن إشكال و أما إذا أشرقت على جانبه الآخر أيضا فلا إشكال

#### الرابع الاستحالة

و هي تبدل حقيقه الشىء و صورته النوعيه إلى صوره أخرى < فإنها تطهر النجس بل و المتنجس كالعذره تصير ترابا و الخشبه المتنجسه إذا صارت رمادا و البول أو الماء المتنجس بخارا و الكلب ملحا و هكذا كالنطفه تصير حيوانا و الطعام النجس جزء من الحيوان و أما تبدل الأوصاف و تفرق الأجزاء فلا اعتبار بهما كالحنطه إذا صارت طحيناً أو

عجينا أو خبزا و الحليب إذا صار جبنا و فى صدق الاستحاله على صيروره الخشب فحما تأمل و كذا فى صيروره الطين خزفا أو آجرا و مع الشك فى الاستحاله لا يحكم بالطهاره.

### الخامس الانقلاب

#### اشاره

كالخمر ينقلب خلا فإنه يطهر سواء كان بنفسه أو بعلاج كالقاء شىء من الخل أو الملح فيه سواء استهلك أو بقى على حاله و يشترط فى طهاره الخمر بالانقلاب - عدم وصول نجاسه خارجيه إليه فلو وقع فيه حال كونه خمرا



شىء من البول أو غيره أو لاقى نجسا لم يطهر بالانقلاب.

**١ مسأله العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلا لم يطهر**

و كذا إذا صار خمرا ثم انقلب خلا

**٢ مسأله إذا صب فى الخمر ما يزيل سكره لم يطهر**

و بقى على حرمة.

**٣ مسأله بخار البول أو الماء المتنجس طاهر**

فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام إلا مع العلم بنجاسه السقف

**٤ مسأله إذا وقعت قطره خمر فى حب خل**

و استهلكت فيه لم يطهر و تنجس الخل إلا إذا علم انقلابها

خلا بمجرد الوقوع فيه.

#### ٥ مسأله الانقلاب غير الاستحاله

إذا لا يتبدل فيه الحقيقه النوعيه بخلافها و لذا لا يطهر المتنجسات به و تطهر بها

#### ٦ مسأله إذا تنجس العصير بالخمير ثم انقلب خمرا

و بعد ذلك انقلب الخمر خلا- لا- يبعد طهارته لأن النجاسه العرضيه صارت ذاتيه بصيرورته خمرا لأنهما هي النجاسه الخمريه بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات فإن الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها و لا يصيرها ذاتيه فأثرها باق بعد الانقلاب أيضا

#### ٧ مسأله تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحاله

و لذا لو وقع مقدار من الدم فى الكر و استهلك فيه يحكم بطهارته لكن لو أخرج الدم من الماء بآله من الآلات المعده لمثل ذلك عاد إلى النجاسه بخلاف الاستحاله فإنه إذا صار البول بخارا ثم ماء لا يحكم بنجاسته لأنه صار حقيقه أخرى نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته

بعد ما صار ماء و من ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسه أو المحرمه مثل عرق لحم الخنزير أو عرق العذره أو نحوهما فإنه إن صدق عليه الاسم السابق و كان فيه آثار ذلك الشئ ء و خواصه يحكم بنجاسته أو حرمة و إن لم يصدق عليه ذلك الاسم بل عد حقيقه أخرى ذات أثر و خاصيه أخرى يكون طاهرا و حلالا و أما نجاسه عرق الخمر فمن جهه أنه مسكر مائع و كل مسكر نجس

### ٨ مسأله إذا شك فى الانقلاب

بقى على النجاسه.

### السادس ذهاب الثلاثين فى العصير العنبى

#### إشاره

على القول بنجاسته بالغليان لكن قد عرفت أن المختار عدم نجاسته و إن كان الأحوط الاجتناب عنه فعلى المختار فائده ذهاب الثلاثين تظهر بالنسبه إلى الحرمة و أما بالنسبه إلى النجاسه فتفيد عدم الإشكال لمن أراد الاحتياط و لا- فرق بين أن يكون الذهاب بالنار أو بالشمس أو بالهواء كما لا فرق فى الغليان الموجب للنجاسه على القول بها بين المذكورات كما أن فى الحرمة بالغليان التى لا إشكال فيها و الحليه بعد الذهاب كذلك أى لا فرق بين المذكورات و تقدير الثلث و الثلاثين إما بالوزن أو بالكيل أو

بالمساحه و يثبت بالعلم و بالبينه و لا يكفى الظن و فى خبر العدل الواحد إشكال إلا أن يكون فى يده و يخبر بطهارته و حليته و حينئذ يقبل قوله و إن لم يكن عادلا إذا لم يكن ممن يستحله قبل ذهاب الثلاثين

### **١ مسأله بناء على نجاسه العصير إذا فطرت منه فطره بعد الغليان**

على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه أو بذهاب ثلثيه بناء على ما ذكرنا من عدم الفرق بين أن يكون بالنار أو بالهواء و على هذا فالآلات المستعمله

فى طبخه تطهر بالجفاف و إن لم يذهب الثلثان مما فى القدر و لا يحتاج إلى إجراء حكم التبعية لكن لا يخلو عن إشكال من حيث إن المحل إذا تنجس به أولا- لا- ينفعه جفاف تلك القطره أو ذهاب ثلثيها و القدر المتيقن من الطهر بالتبعيه المحل المعد للطبخ مثل القدر و الآلات لا كل محل كالثوب و البدن و نحوهما.

### ٢ مسأله إذا كان فى الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس

و لا يحرم بالغليان أما إذا وقعت تلك الحبه فى القدر من المرق أو غيره فغلى يصير حراما و نجسا على القول بالنجاسه

### ٣ مسأله إذا صب العصير الغالى قبل ذهاب ثلثيه

فى الذى ذهب ثلثاه يشكل طهارته و إن ذهب ثلثا المجموع نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه و إن كان ذهابه قريبا فلا بأس به و الفرق أن فى الصوره الأولى ورد العصير النجس على ما صار طاهرا فيكون منجسا له بخلاف الثانى فإنه لم يصر بعد طاهرا فورد نجس على مثله هذا و لو صب العصير الذى لم يغلى على الذى غلى فالظاهر عدم الإشكال فيه و لعل السرفيه أن النجاسه العرضيه صارت ذاتيه و إن كان الفرق بينه و بين الصوره الأولى لا يخلو عن

إشكال و محتاج إلى التأمل

**٤ مسأله إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس**

إذا غلى بعد ذلك

**٥ مسأله العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم**

و لا ينجس بالغليان على الأقوى بل مناط الحرمة و النجاسه فيهما هو الإسكار

**٦ مسأله إذا شك في الغليان**

يبني على عدمه كما أنه لو شك في ذهاب الثلاثين يبني على عدمه

**٧ مسأله إذا شك في أنه حصرم أو عنب**

يبني على أنه حصرم.

**٨ مسأله لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب**

مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلا- أو بعد ذلك قبل أن يصير خلا- و إن كان بعد غليانه أو قبله و علم بحصوله بعد ذلك

### ٩ مسألة إذا زالت حموضه الخل العنبي

و صار مثل الماء لا بأس به إلا إذا غلى فإنه لا بد حينئذ من ذهاب ثلثيه أو انقلابه خلا ثانيا.

### ١٠ مسألة السيلان

و هو عصير التمر أو ما يخرج منه بلا عصر لا مانع من جعله فى الأمرارق و لا يلزم ذهاب ثلثيه كنفس التمر.

### السابع الانتقال

#### اشاره

كانتقال دم الإنسان أو غيره مما له نفس إلى جوف ما لا نفس له كالبق و القمل و كانتقال البول إلى النبات و الشجر و نحوهما و لا بد من كونه على وجه لا يسند إلى المنتقل عنه و إلا لم يظهر كدم العلق بعد مصه من الإنسان.

### ١ مسألة إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله

و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته إلا- إذا علم أنه هو الذى مصه من جسده بحيث أسند إليه لا إلى البق فحيث يكون كدم العلق.

## الثامن الإسلام

### إشاره

و هو مطهر لبدن الكافر و رطوباته المتصله به من بصاقه و عرقه و نخامته و الوسخ الكائن على بدنه و أما النجاسه الخارجيه التى زالت عينها ففى طهارته منها إشكال و إن كان هو الأقوى نعم ثيابه التى لاقاها حال الكفر مع الرطوبه لا تطهر على الأحوط بل هو الأقوى فيما لم يكن

### ١ مسأله لا فرق فى الكافر بين الأصلى و المرتد الملى

بل الفطرى أيضا على الأقوى- من قبول توبته باطنا و ظاهرا أيضا فتقبل عباداته و يطهر بدنه نعم يجب قتله إن أمكن و تبين زوجته و تعدد عده الوفاه و تنتقل أمواله الموجوده حال الارتداد إلى ورثته و لا تسقط هذه الأحكام بالتوبه



لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبه و يصح الرجوع إلى زوجته بعقد جديد حتى قبل خروج العده على الأقوى

### ٢ مسأله يكفى فى الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين

و إن لم يعلم موافقه قلبه للسانه لا مع العلم بالمخالفه.

### ٣ مسأله الأقوى قبول إسلام الصبى المميز

إذا كان عن بصيره

### ٤ مسأله لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه

للقتل بل يجوز له الممانعه منه و إن وجب قتله على غيره

## التاسع التبعية

و هى فى موارد أحدها تبعية فضلات الكافر المتصله ببدنه كما مر الثانى تبعية ولد الكافر له فى الإسلام أبا كان أو جدا أو أما أو جده الثالث تبعية

الأسير للمسلم الذى أسره إذا كان غير بالغ و لم يكن معه أبوه أو جده الرابع تبعيه ظرف الخمر له بانقلابه خلا الخامس آلات  
تغسيل الميت من السده و الثوب الذى يغسله فيه و يد الغاسل دون ثيابه بل الأولى و الأحوط الاقتصار على يد الغاسل السادس  
تبعيه أطراف البئر و الدلو و العده و ثياب النازح على القول بنجاسه البئر لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير و معه أيضا  
يشكل جريان حكم التبعيه السابع تبعيه الآلات المعموله فى طبخ العصير على القول بنجاسته فإنها تطهر تبعاً له بعد

ذهب الثلثين الثامن يد الغاسل و آلات الغسل فى تطهير النجاسات و بقيه الغساله الباقيه فى المحل بعد انفصالها التاسع تبعيه ما يجعل مع العنب و التمر للتخليل كالخيار و الباذنجان و نحوهما كالخشب و العود فإنها تنجس تبعاً له عند غليانه على القول بها و تطهر تبعاً له بعد صيرورته خلا

### العاشر من المطهرات زوال عين النجاسه أو المتنجس

#### اشاره

عن جسد الحيوان غير الإنسان بأى وجه كان سواء كان بمزِيل أو من قبل نفسه فمنقار الدجاجه إذا تلوث بالعدره يطهر بزوال عينها و جفاف رطوبتها و كذا ظهر الدابه المجروح إذا زال دمه بأى وجه و كذا ولد الحيوانات الملوث بالدم عند التولد إلى غير ذلك و كذا زوال عين النجاسه أو المتنجس عن بواطن الإنسان كفمه و أنفه و أذنه فإذا أكل طعاما نجسا يطهر فمه

بمجرد بلعه هذا إذا قلنا إن البواطن تتنجس بملاقاه النجاسه و كذا جسد الحيوان و لكن يمكن أن يقال بعدم تنجسهما أصلا و إنما النجس هو العين الموجوده فى الباطن أو على جسد الحيوان و على هذا فلا وجه لعدده من المطهرات و هذا الوجه قريب جدا و مما يترتب على الوجهين أنه لو كان فى فمه شىء من الدم فريقه نجس ما دام الدم موجودا على الوجه الأول فإذا لاقى شيئا نجسه بخلافه على الوجه الثانى فإن الريق طاهر و النجس هو الدم فقط فإن أدخل إصبعه مثلا فى فمه و لم يلاق الدم لم ينجس و إن لاقى الدم ينجس إذا قلنا بأن ملاقاه النجس فى الباطن أيضا موجب للنجس و إلا فلا ينجس أصلا إلا إذا أخرجه و هو ملوث بالدم

### ١ مسأله إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر

يحكم ببقائه على النجاسه بعد زوال العين على الوجه الأول من الوجهين و يبنى على طهارته على الوجه الثانى لأن الشك عليه يرجع إلى الشك فى أصل التنجس.

## ٢ مسأله مطبق الشفتين من الباطن

و كذا مطبق الجفنين فالمناطق فى الظاهر فيهما ما يظهر منهما بعد التطبيق.

## الحادى عشر استبراء الحيوان بالجلال

فإنه مطهر لبوله و روثه و المراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتاده بتغذى العذره و هى غائط الإنسان و المراد من الاستبراء منعه من ذلك و اغتداؤه بالعلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلل و الأحوط مع زوال الاسم مضى المده المنصوصه فى كل حيوان بهذا التفصيل فى الإبل إلى أربعين يوما و فى البقر إلى ثلاثين و فى الغنم إلى عشره أيام و فى البطه إلى خمسه أو سبعة و فى الدجاجة إلى ثلاثه أيام و فى غيرها يكفى زوال الاسم

## الثانى عشر حجر الاستبراء

على التفصيل الآتى الثالث عشر خروج الدم من الذبيحه بالمقدار المتعارف فإنه مطهر لما بقى منه فى الجوف.

## الرابع عشر نزح المقادير المنصوصه

لوقوع النجاسات

المخصوصه فى البئر على القول بنجاستها و وجوب نزحها.

### الخامس عشر تيمم الميت

بدلا عن الأغسال عند فقد الماء فإنه مطهر لبدنه على الأقوى.

السادس عشر الاستبراء بالخرطاط بعد البول

و بالبول بعد خروج المنى فإنه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشتبهه لكن لا- يخفى أن عد هذا من المطهرات من باب المسامحه و إلا ففى الحقيقه مانع عن الحكم بالنجاسه أصلا.

### السابع عشر زوال التغيير فى الجارى و البئر

بل مطلق التابع بأى وجه كان و فى عد هذا منها أيضا مسامحه و إلا ففى الحقيقه المطهر هو الماء الموجود فى الماده.

### الثامن عشر غيبه المسلم

#### إشاره

فإنها مطهره لبدنه أو لباسه أو فرشاه أو ظرفه أو غير ذلك مما فى يده بشروط خمس الأول أن يكون عالما بملاقاه المذكورات للنجس الفلانى الثانى علمه بكون ذلك الشىء نجسا أو متنجسا اجتهادا أو تقليدا الثالث استعماله لذلك الشىء فيما يشترط فيه الطهاره على وجه يكون أماره نوعيه على طهارته من باب حمل فعل

المسلم على الصحة الرابع علمه باشتراط الطهاره فى الاستعمال المفروض الخامس أن يكون تطهيره لذلك الشىء محتملا وإلا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته بل لو علم من حاله أنه لا يبالى بالنجاسه و أن الطاهر و النجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته و إن كان تطهيره إياه محتملا- و فى اشتراط كونه بالغاً أو يكفى و لو كان صبيا مميزا وجهان و الأحوط ذلك نعم لو رأينا أن وليه مع علمه بنجاسه بدنه أو ثوبه يجرى عليه بعد غيبته آثار الطهاره لا يبعد البناء عليها و الظاهر إلحاق الظلمه و العمى بالغيبه مع تحقق الشروط المذكوره ثم لا يخفى أن مطهره الغيبه إنما هى فى الظاهر و إلا فالواقع على حاله و كذا المطهر السابق و هو الاستبراء بخلاف سائر الأمور المذكوره فعد الغيبه من المطهرات من باب المسامحه و إلا فهى فى الحقيقه من طرق إثبات التطهير

### ١ مسأله ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف

و لا مسح النجاسه عن الجسم الصيقلى كالشيشه و لا إزاله الدم بالبصاق و لا غليان الدم فى المرق و لا خبز العجين النجس و لا مزج الدهن النجس بالكر الحار و لا دبغ جلد الميتة و إن قال بكل قائل

## ٢ مسأله يجوز استعمال جلد الحيوان

الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكيه و لو فيما يشترط فيه الطهاره و إن لم يدبغ على الأقوى نعم يستحب أن لا يستعمل مطلقا إلا بعد الدبغ.

## ٣ مسأله ما يؤخذ من الجلود من أيدى المسلمين

أو من أسواقهم محكوم بالتذكيه و إن كانوا ممن يقول بطهاره جلد الميتة بالدبغ

## ٤ مسأله ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التى لا يؤكل لحمها قابل للتذكيه

فجلده و لحمه طاهر بعد التذكيه

## ٥ مسأله يستحب غسل الملاقى فى جملة



من الموارد مع عدم تنجسه كملاقاه البدن أو الثوب لبول الفرس و البغل و الحمار و ملاقاه الفأره الحيه مع الرطوبه مع ظهور أثرها و المصافحه مع الناصبى بلا- رطوبه و يستحب النضح أى الرش بالماء فى موارد- كملاقاه الكلب و الخنزير و الكافر بلا رطوبه و عرق الجنب من الحلال و ملاقاه ما شك فى ملاقاته لبول الفرس و البغل و الحمار و ملاقاه الفأره الحيه مع الرطوبه إذا لم يظهر أثرها و ما شك فى ملاقاته للبول أو الدم أو المنى- و ملاقاه الصفره الخارجه من دبر صاحب البواسير و معبد اليهود و النصرى و المجوس إذا أراد أن يصلى فيه و يستحب المسح بالتراب أو بالحائط فى موارد كمصافحه الكافر الكتابى بلا رطوبه و مس الكلب و الخنزير بلا رطوبه و مس الثعلب و الأرنب

### فصل إذا علم نجاسه شىء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره

#### إشاره

و طريق الثبوت أمور الأول العلم الوجدانى الثانى شهاده العدلين بالتطهير أو بسبب الطهاره و إن لم يكن مطهرا عندهما أو عند أحدهما كما إذا أخبرا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا يكفى عندهما فى التطهير مع كونه كافيا عنده أو أخبرا بغسل الشىء بما يعتقدان أنه مضاف و هو عالم بأنه ماء مطلق و هكذا الثالث إخبار ذى اليد و إن لم يكن عادلا

الرابع غيبه المسلم على التفصيل الذى سبق الخامس إخبار الوكيل فى التطهير بطهارته السادس غسل مسلم له بعنوان التطهير و إن لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعى أم لا حملا لفعله على الصحة السابع إخبار العدل الواحد عند بعضهم لكنه مشكل.

**١ مسأله إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبى اليد فى التطهير و عدمه تساقطا**

و يحكم ببقاء النجاسه و إذا تعارض البينه مع أحد الطرق المتقدمه

ما عدا العلم الوجداني تقدم البينه العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ١٥٢

## ٢ مسأله

إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البينه على تطهير أحدهما الغير المعين أو المعين و اشتبه عنده أو طهر هو أحدهما ثمَّ اشتبه عليه حكم عليهما بالنجاسه عملا بالاستصحاب بل يحكم بنجاسه ملاقى كل منهما لكن إذا كانا ثوبين و كرر الصلاه فيهما صحت.

## ٣ مسأله إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره فى أنه هل أزال العين أم لا

أو أنه طهره على الوجه الشرعى أم لا يبني على الطهاره إلا أن يرى فيه عين النجاسه و لو رأى فيه نجاسه و شك

فى أنها هى السابقه أو أخرى طارئه بنى على أنها طارئه

#### ٤ مسأله إذا علم بنجاسه شىء و شك فى أن لها عينا أم لا

له أن يبنى على عدم العين فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها و إن كان أحوط

#### ٥ مسأله الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف

و لا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسه

#### فى حكم الأوانى

#### ١ مسأله لا يجوز استعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين أو الميتة

فيما يشترط فيه الطهاره من الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل بل الأحوط عدم استعمالها فى غير ما يشترط فيه الطهاره أيضا و كذا غير الظروف من جلدهما بل و كذا سائر

الانتفاعات غير الاستعمال فإن الأحوط ترك جميع الانتفاعات منهما و أما ميتة ما لا نفس له كالسمك و نحوه فحرمة استعمال جلده غير معلوم و إن كان أحوط و كذا لا- يجوز استعمال الظروف المغصوبة مطلقا و الوضوء و الغسل منها مع العلم باطل مع الانحصار بل مطلقا

نعم لو صب الماء منها فى ظرف مباح فتوضأ أو اغتسل صح و إن كان عاصيا من جهه تصرفه فى المغصوب

## ٢ مسأله أوانى المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطهاره

ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبه المسريه بشرط أن لا تكون من الجلود و إلا فمحكومہ بالنجاسه إلا إذا علم تذكیه حيوانها أو علم سبق يد مسلم عليها و كذا غير الجلود و غير الظروف مما فى أيديهم مما يحتاج إلى التذكیه كاللحم و الشحم و الأليه فإنها محكومہ بالنجاسه إلا- مع العلم بالتذكیه أو سبق يد المسلم عليه و أما ما لا يحتاج إلى التذكیه فمحكوم بالطهاره إلا مع العلم بالنجاسه و لا يكفى الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبه و المشكوك فى كونه من جلد الحيوان أو من شحمه أو أليته محكوم بعدم كونه منه فيحكم عليه بالطهاره و إن أخذ من الكافر

## ٣ مسأله يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها

و إن كانت من الخشب أو القرع أو الخزف الغير المطفى بالقير أو نحوه- و لا يضر نجاسه

باطنها بعد تطهير ظاهرها داخلا و خارجا بل داخلا فقط نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر إلى باطنه إلا إذا غسل على وجه يطهر باطنه أيضا

#### ٤ مسألة يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل

و تطهير النجاسات و غيرها من سائر الاستعمالات حتى وضعها على الرفوف للترتين بل يحرم تزيين المساجد و المشاهد المشرفة بها بل يحرم اقتناؤها من غير استعمال و يحرم بيعها و شراؤها و صياغتها و أخذ الأجره عليها بل نفس الأجره أيضا حرام لأنها عوض المحرم و إذا حرم الله شيئا حرم ثمنه

#### ٥ مسألة الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله

إذا كان على وجه لو انفصل كان إناء مستقلا و أما إذا لم

يكن كذلك فلا يحرم كما إذا كان الذهب أو الفضة قطعاً منفصلاً لبس بهما الإثناء من الصفر داخلاً أو خارجاً

### ٦ مسألة لا بأس بالمفضض والمطلبي والمموه بأحدهما

نعم يكره استعمال المفضض بل يحرم الشرب منه إذا وضع فمه على موضع الفضة بل الأحوط ذلك في المطلبي أيضاً

### ٧ مسألة لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما

إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما

### ٨ مسألة يحرم ما كان ممتزجاً منهما

وإن لم يصدق عليه اسم أحدهما بل وكذا ما كان مركباً منهما بأن كان قطعه منه من ذهب وقطعه منه من فضة

### ٩ مسألة لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما

كاللوح من الذهب أو الفضة والحلي كالخلخال وإن كان مجوفاً بل وغللاف السيف والسكين وأمامه الشطب بل ومثل القنديل وكذا نقش الكتب والسقوف والجدران بهما

### ١٠ مسألة الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس والكوز

والصيني والقدر والسماور والفتجان وما يطبخ فيه القهوة وأمثال ذلك مثل كوز القليان بل والمصفيات والمشقاب والنعلبكي دون مطلق ما يكون ظرفاً



فشمولها لمثل رأس القليان و رأس الشطب و قراب السيف و الخنجر و السكين و قاب الساعه و ظرف الغاليه و الكحل و العنبر و المعجون و الترياك و نحو ذلك غير معلوم و إن كانت ظروفها إذ الموجود في الأخبار لفظ الآنيه و كونها مرادفا للظرف غير معلوم بل معلوم العدم و إن كان الأ-حوط في جملة من المذكورات الاجتناب نعم لا- بأس بما يصنع بيتا للتعويد إذا كان من الفضة بل الذهب أيضا و بالجملة فالمناط صدق الآنيه و مع الشك فيه محكوم بالبراءه

### ١١ مسأله لافرق في حرمه الأكل و الشرب من آنيه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لئمه أو أخذ اللقمه منها

و وضعها في الفم بل و كذا إذا وضع ظرف الطعام في الصينى من أحدهما و كذا إذا وضع الفنجان في النعلبكي من أحدهما و كذا لو فرغ ما في الإناء من أحدهما في ظرف آخر لأجل الأكل و الشرب لا لأجل نفس التفريغ فإن الظاهر حرمه الأكل

و الشرب لأن هذا يعد أيضا استعمالا لهما فيهما بل لا يبعد حرمة شرب الچای في مورد يكون السماور من أحدهما و إن كان جميع الأدوات ما عداه من غيرهما و الحاصل أن في المذكورات كما أن الاستعمال حرام كذلك الأكل و الشرب أيضا حرام نعم المأكول و المشروب لا يصير حراما فلو كان في نهار رمضان لا يصدق أنه أفطر على حرام و إن صدق أن فعل الإفطار حرام و كذلك الكلام في الأكل و الشرب من الظرف الغصبي.

## ١٢ مسأله

ذكر بعض

العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الچای من القورى من الذهب أو الفضة فى الفنجان الفرفورى و أعطاه شخصا آخر فشرب فكما أن الخادم و الأمر عاصيان كذلك الشارب لا يبعد أن يكون عاصيا و يعد هذا منه استعمالا لهما

**١٣ مسألة إذا كان المأكول أو المشروب فى آنية من أحدهما ففرغه فى ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به**

و لا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا.

**١٤ مسألة إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل فى إحدى الآيتين**

فإن أمكن تفریغه فى ظرف آخر وجب و إلا- سقط وجوب الوضوء أو الغسل و وجب التيمم و إن توضأ أو اغتسل منهما بطل سواء أخذ الماء منهما بيده أو صب على محل

الوضوء بهما أو ارتمس فيهما و إن كان له ماء آخر أو أمكن التفريغ في ظرف آخر و مع ذلك توضأ أو اغتسل منهما فالأقوى أيضا البطلان لأنه و إن لم يكن مأمورا بالتيمم إلا أن الوضوء أو الغسل حيثئذ يعد استعمالا لهما عرفا فيكون منهيًا عنه بل الأمر كذلك لو جعلهما محلا لغساله الوضوء لما ذكر من أن توضييه حيثئذ يحسب في العرف استعمالا لهما نعم لو لم يقصد جعلهما مصبا للغساله- لكن استلزم توضييه ذلك أمكن أن يقال إنه لا

يعد الوضوء استعمالاً لهما بل لا يبعد أن يقال إن هذا الصب أيضاً لا يعد استعمالاً فضلاً عن كون الوضوء كذلك

### ١٥ مسألة لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الردى ء

و المعدنى و المصنوعى و المغشوش و الخالص إذا لم يكن الغش إلى حد يخرجهما عن صدق الاسم و إن لم يصدق الخلوص و ما ذكره بعض العلماء من أنه يعتبر الخلوص و أن المغشوش ليس محرماً و إن لم يناف صدق الاسم كما فى الحرير المحرم على الرجال حيث يتوقف حرمة على كونه خالصاً لا-وجه له و الفرق بين الحرير و المقام أن الحرمة هناك معلقة فى الأخبار على الحرير المحض بخلاف المقام فإنها معلقة على صدق الاسم

### ١٦ مسألة إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة

مع الجهل بالحكم أو الموضوع صح

### ١٧ مسألة الأواني من غير الجنسين لا مانع منها

و إن كانت أعلى و أعلى حتى إذا كانت من الجواهر الغالية كالياقوت و الفيروز

### ١٨ مسألة الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس بما صنع منه

لأنه فى الحقيقة ليس ذهباً و كذا الفضة المسماه بالورشو فإنها ليست فضة بل هى صفر أبيض

**١٩ مسألة إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز**

و كذا في غيرهما من الاستعمالات نعم لا يجوز التوضؤ و الاغتسال منهما بل ينتقل إلى التيمم

**٢٠ مسألة**

إذا دار الأمر في حال الضروره بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قدمهما.

**٢١ مسألة يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما**

و أجرته أيضا حرام كما مر.

**٢٢ مسألة يجب على صاحبهما كسرهما**

و أما غيره فإن علم أن صاحبهما يقلد من يحرم اقتناءهما أيضا و أنهما من الأفراد المعلومه في الحرمة يجب عليه نهيه و إن توقف على الكسر يجوز له كسرهما و لا يضمن قيمه صياغتهما نعم لو تلف الأصل ضمن و إن احتمل أن يكون صاحبهما ممن يقلد جواز الاقتناء أو كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آنيه أم لا لا يجوز له التعرض له.

**٢٣ مسألة إذا شك في آنيه أنها من أحدهما أم لا**

أو شك في كون

شىء مما يصدق عليه الآنيه أم لا لا مانع من استعمالها.

## فصل فى أحكام التخلّى

### ١ مسأله يجب فى حال التخلّى بل فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم

سواء كان من المحارم أم لا رجلا كان أو امرأه حتى عن المجنون و الطفل المميز كما أنه يحرم على الناظر أيضا النظر إلى عوره الغير و لو كان مجنونا أو طفلا- مميزا و العوره فى الرجل القبل و البيضتان و الدبر و فى المرأه القبل و الدبر و اللانزم ستر لون البشره دون الحجم و إن كان الأحوط ستره أيضا و أما الشبح و هو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقا فستره لازم و فى الحقيقه يرجع إلى ستر اللون.

### ٢ مسأله لا فرق فى الحرمة بين عوره المسلم و الكافر

على الأقوى.

### ٣ مسأله المراد من الناظر المحترم

من عدا الطفل الغير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه إلى المالك و المحلله بالنسبه إلى المحلل له فيجوز نظر كل من الزوجين إلى عوره الآخر و هكذا فى المملوكه و مالكها و المحلله و المحلل له و لا يجوز نظر

المالكة إلى مملوكها أو مملوكتها و بالعكس.

**٤ مسألة لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه أو محلله أو في العده**

و كذا إذا كانت مشتركة بين مالكين لا يجوز لواحد منهما النظر إلى عورتها و بالعكس

**٥ مسألة لا يجب ستر الفخذين و لا الأليتين و لا الشعر الناتج أطراف العوره**

نعم يستحب ستر ما بين السره إلى الركبه بل إلى نصف الساق.

**٦ مسألة لا فرق بين أفراد الساتر فيجوز بكل ما يستر**

و لو بيده أو يد زوجته أو مملوكته

**٧ مسألة لا يجب الستر في الظلمه المانعه عن الرؤيه**

أو مع عدم حضور شخص أو كون الحاضر أعمى أو العلم بعدم نظره

**٨ مسألة لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه**

بل و لا في المرآه أو الماء الصافى

**٩ مسألة لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير**

بل يجب عليه التعدى عنه أو غض النظر و أما مع الشك أو الظن في وقوع نظره فلا بأس و لكن الأحوط أيضا عدم الوقوف أو غض النظر

**١٠ مسألة لو شك في وجود الناظر أو كونه محترما**

فالأحوط الستر.



## ١١ مسأله لو رأى عوره مكشوفه

و شك فى أنها عوره

حيوان أو إنسان فالظاهر عدم وجوب الغض عليه و إن علم أنها من إنسان و شكك في أنها من صبي غير مميز أو من بالغ أو مميز فالأحوط ترك النظر و إن شكك في أنها من زوجته أو مملوكته أو أجنبيه فلا- يجوز النظر و يجب الغض عنها لأن جواز النظر معلق على عنوان خاص و هو الزوجيه أو المملوكيه فلا بد من إثباته و لو رأى عضوا من بدن إنسان لا يدرى أنه عورته أو غيرها من أعضائه جاز النظر و إن كان الأحوط الترك

## ١٢ مسألة لا يجوز للرجل و الأنتى النظر إلى دبر الخنثى

و أما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما للشك في كونه عوره لكن الأحوط الترك بل الأقوى وجوبه لأنه

عوره على كل حال.

### ١٣ مسأله لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير

كما في مقام المعالجه فالأحوط أن يكون في المرآه المقابله لها إن اندفع الاضطرار بذلك و إلا فلا بأس

### ١٤ مسأله يحرم في حال التخلي استقبال القبله و استدبارها بمقاديم بدنه

و إن أمال عورته إلى غيرهما و الأحوط ترك الاستقبال و الاستدبار بعورته فقط و إن لم يكن مقاديم بدنه إليهما و لا فرق في الحرمه بين الأبنيه

و الصحارى و القول بعدم الحرمه فى الأول ضعيف و القبله المنسوخه كبيت المقدس لا يلحقها الحكم و الأقوى عدم حرمتها فى حال الاستبراء و الاستنجا و إن كان الترك أحوط و لو اضطر إلى أحد الأمرين تخير و إن كان الأحوط الاستدبار و لو دار أمره بين أحدهما و ترك الستر مع وجود الناظر و جب الستر و لو اشتبهت القبله لا- يبعد العمل بالظن و لو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الأخيرين و لو تردد بين المتصلتين فكالتريد بين الأربع التكليف ساقط فيتخير بين الجهات.

**١٥ مسأله الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً**

و لا يجب منع الصبى و المجنون إذا استقبلا أو استدبرا عند التخلّى و يجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم و الموضوع من باب النهى عن المنكر كما أنه يجب إرشاده إن كان من جهة جهله بالحكم و لا يجب ردعه إن كان من جهة الجهل بالموضوع و لو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان- نعم لا يجوز إيقاعه فى خلاف الواقع.

**١٦ مسألة يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين**

و لا يجب التشريق أو التغريب و إن كان أحوط.

١٧ مسألة الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائظه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان

و إن كان الأقوى عدم الوجوب.

**١٨ مسألة عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف.**

نعم إذا اختار فى مره أحدها لا- يجب عليه الاستمرار عليه بعدها بل له أن يختار فى كل مره جهه أخرى إلى تمام الأربع و إن كان الأحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الأمرين و لو تدريجا خصوصا إذا كان قاصدا ذلك من الأول بل لا يترك الاحتياط فى هذه الصورة.

**١٩ مسألة إذا علم ببقاء شىء من البول فى المجرى يخرج بالاستبراء**

فلا احتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار فى حاله أشد.

**٢٠ مسألة يحرم التخلّى فى ملك الغير من غير إذنه**

حتى الوقف الخاص بل فى الطريق الغير النافذ بدون إذن أربابه و كذا يحرم على قبور

المؤمنين إذا كان هتكا لهم.

### ٢١ مسألة المراد بمقادير البدن

الصدر و البطن و الركبتان.

### ٢٢ مسألة لا يجوز التخلي في مثل المدارس

التي لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالطلاب أو بخصوص الساكنين منهم فيها أو من هذه الجهة أعم من الطلاب و غيرهم و يكفى إذن المتولى إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع و الظاهر كفايه جريان العاده أيضا بذلك و كذا الحال في غير التخلي من التصرفات الأخر

**فصل فى الاستنجاء****اشاره**

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين و الأفضل ثلاث بما يسمى غسلًا و لا- يجزى غير الماء و لا فرق بين الذكر و الأنثى و الخنثى كما لا- فرق بين المخرج الطبيعى و غيره معتادا أو غير معتاد و فى مخرج الغائط مخير بين الماء و المسح بالأحجار أو الخرق إن لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء و إلا تعين الماء و إذا تعدى على وجه الانفصال- كما إذا وقع نقطه من الغائط على فخذه من غير اتصال بالمخرج يتخير فى المخرج بين الأمرين و يتعين الماء فيما وقع على الفخذ و الغسل أفضل من المسح بالأحجار و الجمع بينهما أكمل و لا يعتبر فى الغسل تعدد- بل الحد النقاء و إن حصل بغسله و فى المسح لا بد من ثلاث و إن حصل



النقاء بالأقل و أن يحصل بالثلاث فإلى النقاء فالواجب فى المسح أكثر الأمرين من النقاء و العدد و يجرى ذو الجهات الثلاث من الحجر و بثلاثه أجزاء من الخرقه الواحده و إن كان الأ-حوط ثلاثه منفصلات و يكفى كل قالع و لو من الأصابع و يعتبر فيه الطهاره و لا يشترط البكاره فلا يجرى النجس و يجرى المتنجس بعد غسله و لو مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر بعد ذلك إلا- بالماء إلا- إذا لم يكن لاقى البشره بل لاقى عين النجاسه و يجب فى الغسل بالماء إزاله العين و الأثر بمعنى الأجزاء الصغار التى لا ترى لا بمعنى اللون و الرائحه و فى المسح يكفى إزاله العين و لا يضر بقاء الأثر بالمعنى

**١ مسأله لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث**

و لو استنجى بها عصى لكن يطهر المحل على الأقوى.

**٢ مسأله فى الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه فى المحل يشكل الحكم بالطهاره**

فليس حالها حال الأجزاء الصغار

**٣ مسأله فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبه مسريه**

فلا يجرى مثل الطين و الوصله المرطوبه نعم لا تضر النداوّه التى لا تسرى

**٤ مسأله إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم**

أو وصل إلى المحل نجاسه من خارج يتعين الماء و لو شك فى ذلك يبنى على العدم فيتخير.

**٥ مسأله إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك فى أنه استنجى أم لا**

بنى على عدمه على الأحوط و إن كان من عادته بل و كذا لو دخل فى الصلاه ثم شك نعم لو شك فى

ذلك بعد تمام الصلاة صحت و لكن عليه الاستنجاء للصلوات الآتية لكن لا يبعد جريان قاعده التجاوز في صوره الاعتياد.

**٦ مسأله لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء**

و إن شك في خروج مثل المذى بنى على عدمه لكن الأحوط الدلك في هذه الصوره

**٧ مسأله إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى**

مع فرض زوال العين بها.

**٨ مسأله يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظما أو روثا**

أو من المحترمات و يطهر المحل و أما إذا شك في كون مائع ماء مطلقا أو مضافا لم يكف في الطهاره بل لا بد من العلم بكونه ماء

## فصل فى الاستبراء

## اشاره

و الأولى فى كفياته أن يصبر حتى تنقطع دريره البول ثمَّ يبدأ بمخرج الغائط فيطهره ثمَّ يضع إصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط و يمسح إلى أصل الذكر ثلاث مرات ثمَّ يضع سبابته فوق الذكر و إبهامه تحته و يمسح بقوه إلى رأسه ثلاث مرات ثمَّ يعصر رأسه ثلاث مرات [- ١٢٧ - ١] و يكفى سائر الكيفيات مع مراعاة ثلاث مرات و فائدته الحكم بطهاره الرطوبه المشتبهه و عدم ناقضيتها و يلحق به فى المائده المذكوره طول المده على وجه يقطع بعدم بقاء شىء فى المجرى بأن احتمل أن الخارج نزل من الأعلى و لا يكفى الظن بعدم البقاء و مع الاستبراء لا يضر احتمالاه و ليس على المرأه استبراء نعم

الأولى أن تصبر قليلا و تتنح و تعصر فرجها عرضا و على أى حال الرطوبة الخارجه منها محكومہ بالطهاره و عدم الناقضيه ما لم تعلم كونها بولا

### ١ مسأله من قطع ذكره

يصنع ما ذكر فيما بقى.

### ٢ مسأله مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتببه بالنجاسه و الناقضيه

و إن كان تركه من الاضطرار و عدم التمكن منه.

### ٣ مسأله لا يلزم المباشره فى الاستبراء

فيكفى فى ترتب الفائده أن باشره غيره كزوجته أو مملوكته

### ٤ مسأله إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر فى كونها بولا أو غيره

فالظاهر لحوق الحكم أيضا من الطهاره إن كان بعد استبرائه و النجاسه إن كان قبله و إن كان نفسه غافلا بأن كان نائما مثلا فلا يلزم أن يكون من خرجت منه هو الشاك و كذا إذا خرجت من الطفل و شك وليه فى كونها بولا فمع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسه

### ٥ مسأله إذا شك فى الاستبراء بينى على عدمه

و لو مضت مدته بل و لو كان من عادته نعم لو علم أنه استبرأ و شك بعد ذلك فى أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بنى على الصحة.

### ٦ مسأله إذا شك من لم يستبرء فى خروج الرطوبه و عدمه بنى على عدمه

و لو كان ظانا بالخروج كما إذا رأى فى ثوبه رطوبه و شك فى أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج

## ٧ مسأله إذا علم أن الخارج منه مذى

لكن شك فى أنه هل خرج معه بول أم لا لا يحكم عليه بالنجاسه إلا أن يصدق عليه الرطوبه المشتبهه بأن يكون الشك فى أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركب منه و من البول

## ٨ مسأله إذا بال و لم يستبرء ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول

فلا يجب عليه الغسل بخلاف ما إذا خرجت منه بعد الاستبراء فإنه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء

و الغسل عملاً- بالعلم الإجمالى هذا إذا كان ذلك بعد أن توضحاً و أما إذا خرجت منه قبل أن يتوضأ فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء لأن الحدث الأصغر معلوم و وجود موجب الغسل غير معلوم فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء و عدم وجوب الغسل.

### فصل فى مستحبات التخلّى و مكروهاته

#### أشاره

أما الأول فإن يطلب خلوه أو يبعد حتى لا يرى شخصه و أن يطلب مكاناً مرتفعاً للبول أو موضعاً رخوا و أن يقدم رجله اليسرى عند الدخول فى بيت الخلاء و رجله اليمنى عند الخروج و أن يستر رأسه و أن يتقنع و يجرى عن ستر الرأس و أن يسمى عند

كشف العوره و أن يتكئ فى حال الجلوس على رجله اليسرى و يفرج رجله اليمنى و أن يستبرئ بالكيفيه التى مرت و أن يتنحج قبل الاستبراء و أن يقرأ الأدعيه المأثوره بأن يقول عند الدخول

: اللهم إنى أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم

أو يقول

: الحمد لله الحافظ المؤدى

و الأولى الجمع بينهما و عند خروج الغائط

: الحمد لله الذى أطعمنيه طيبا فى عافيه و أخرجه خبيثا فى عافيه

و عند النظر إلى الغائط

: اللهم ارزقنى الحلال و جنبنى عن الحرام

و عند رؤيه الماء

: الحمد لله الذى جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا

و عند الاستنجاء

: اللهم حصن فرجى و أعفه و استر عورتى و حرمنى على النار و وفقنى لما يقربنى منك يا ذا الجلال و الإكرام

و عند الفراغ من الاستنجاء

: الحمد لله الذى عافانى من البلاء و أماط عنى الأذى

و عند القيام عن محل الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه و يقول

: الحمد لله الذى أماط عنى الأذى و هنأنى طعامى و شرابى و عافانى من البلوى

و عند الخروج أو بعده

: الحمد لله الذى عرفنى لذته و أبقى فى جسدى قوته و أخرج عنى أذاه يا لها نعمه يا لها نعمه لا يقدر القادرون

قدرها



و يستحب أن يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول و أن يجعل المسحات إن استنجى بها و ترا فلو لم ينق بالثلاثة و أتى برابع يستحب أن يأتي بخامس ليكون و ترا و إن حصل النقاء بالرابع و أن يكون الاستنجاء و الاستبراء باليد اليسرى و يستحب أن يعتبر و يتفكر في أن ما سعى و اجتهد في تحصيله و تحسينه كيف صار أذيه عليه و يلاحظ قدره الله تعالى في رفع هذه الأذيه عنه و إراحته منها و أما المكروهات فهي استقبال الشمس و القمر بالبول و الغائط و ترتفع بستر فرجه و لو بيده

أو دخوله فى بناء أو وراء حائط و استقبال الريح بالبول بل بالغاىط أيضا و الجلوس فى الشوارع أو المشارع أو منزل القافله أو  
درب المساجد أو الدور أو تحت الأشجار المثمره و لو فى غير أوان الثمر و البول قائما و فى الحمام و على الأرض الصلبه و فى  
ثقوب الحشرات و فى الماء خصوصا الراكد و خصوصا فى

الليل و التطميح بالبول أى البول فى الهواء و الأكل و الشرب حال التخلى بل فى بيت الخلاء مطلقا و الاستنجاء باليمين و باليسار إذا كان عليه خاتم فيه اسم الله و طول المكث فى بيت الخلاء و التخلى على قبر المؤمنين إذا لم يكن هتكاً و إلا- كان حراماً و استصحاب الدراهم البيض بل مطلقاً إذا كان عليه اسم الله أو محترم آخر إلا- أن يكون مستورا و الكلام فى غير الضروره إلا بذكر الله أو آيه الكرسي أو حكاية الأذان

أو تسميت العاطس.

### ١ مسأله يكره حبس البول أو الغائط

و قد يكون حراما إذا كان مضرا و قد يكون واجبا كما إذا كان متوضئا و لم يسع الوقت للتوضى بعدهما و الصلاة و قد يكون مستحبا كما إذا توقف مستحب أهم عليه

### ٢ مسأله يستحب البول حين إرادته الصلاة و عند النوم و قبل الجماع و.

بعد خروج المنى و قبل الركوب على الدابة- إذا كان النزول و الركوب صعبا عليه و قبل ركوب السفينه إذا كان الخروج صعبا.

### ٣ مسأله إذا وجد لقمه خبز فى بيت الخلاء

يستحب أخذها و إخراجها و غسلها ثم أكلها

## فصل فى الوضوء و أحكامه و شرائطه

### فصل فى موجبات الوضوء و نواقضه

#### اشاره

و هى أمور الأول و الثانى البول و الغائط من الموضع الأصلى و لو غير معتاد أو من غيره مع انسداده أو بدونه بشرط الاعتیاد أو الخروج على حسب المتعارف فى غیر الأصلى مع عدم الاعتیاد و مع عدم كون الخروج على حسب المتعارف إشكال و الأحوط النقص مطلقا خصوصا إذا كان دون المعده و لا فرق فیهما بین القليل و الكثير حتى مثل القطره و مثل تلوث رأس شیشه الاحتقان بالعذره نعم الرطوبات الأخر غیر البول و الغائط الخارجه من المخرجین لیست ناقضه و كذا الدود أو نوى التمر و نحوهما إذا لم یكن متلطخا بالعذره. الثالث الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعده صاحب صوتا أو لا دون ما خرج من القبل أو لم یكن من المعده كنفخ الشيطان أو إذا دخل من الخارج ثم خرج. الرابع النوم مطلقا و إن كان فى حال المشى إذا غلب على القلب و السمع و البصر فلا تنقض الخفقه إذا لم تصل إلى الحد المذكور. الخامس كل ما أزال العقل مثل الإغماء و السكر و الجنون دون مثل البهت.

السادس الاستحاضه القليله- بل الكثيره و المتوسطه و إن أوجبتا الغسل أيضا و أما الجنابه فهى تنقض الوضوء لكن توجب الغسل فقط

### ١ مسأله إذا شك فى طرو أحد النواقض بنى على العدم

و كذا إذا شك فى أن الخارج بول أو مذى مثلا إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول فإن كان متوضئا انتقض وضوؤه كما مر

### ٢ مسأله إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شىء من الغائط

لم ينتقض الوضوء و كذا لو شك فى خروج شىء من الغائط معه

### ٣ مسأله القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض

و كذا الدم الخارج منهما إلا- إذا علم أن بوله أو غائطه صار دما و كذا المذى و الودى و الأول هو ما يخرج بعد الملاعبه و الثانى ما يخرج بعد

خروج المنى و الثالث ما يخرج بعد خروج البول.

#### ٤ مسأله ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقب المذى و الودى

و الكذب و الظلم و الإكثار من الشعر الباطل و القىء و الرعاف و التقبيل بشهوه و مس الكلب و مس الفرج و لو فرج نفسه و مس باطن الدبر و الإحليل و نسيان الاستنجاء قبل الوضوء و الضحك فى الصلاه و التخليل إذا أدمى لكن الاستحباب فى هذه الموارد غير معلوم و الأولى أن يتوضأ برجاء المطلوبيه و لو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومه كفى و لا يجب عليه ثانيا كما أنه توضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى و لا يجب ثانيا

#### فصل فى غايات الوضوء الواجبه و غير الواجبه

##### اشاره

فإن الوضوء إما شرط فى صحه فعل كالصلاه و الطواف و إما شرط فى كماله كقراءه

القرآن و إما شرط فى جوازه كمس كتابه القرآن أو رافع لكراهته كالأكل أو شرط فى تحقق أمر كالوضوء للكون على الطهاره أو ليس له غايه كالوضوء الواجب بالنذر و الوضوء المستحب نفسا إن قلنا به كما لا يبعد أما الغايات للوضوء الواجب فيجب للصلاه الواجبه أداء و قضاء عن النفس أو عن الغير و لأجزائها المنسيه بل و سجدتى السهو على الأحوط و يجب أيضا للطواف الواجب و هو ما كان جزء للحج أو العمرة و إن كانا مندوبين فالطواف



المستحب ما لم يكن جزء من أحدهما لا يجب الوضوء له نعم هو شرط في صحه صلاته و يجب أيضا بالنذر و العهد و اليمين و يجب أيضا لمس كتابه القرآن إن وجب بالنذر أو لوقوعه في موضع يجب إخراجه منه أو لتطهيره إذا صار متنجسا و توقف الإخراج أو التطهير على مس كتابته و لم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجبا لهتك حرمة و إلا وجبت المبادره من دون الوضوء و يلحق به أسماء الله و صفاته الخاصه دون أسماء الأنبياء و الأئمه ع- و إن كان أحوط و وجوب الوضوء في المذكورات ما عدا النذر و أخويه إنما هو على تقدير كونه محدثا و إلا فلا يجب و أما في النذر و أخويه فتابع للنذر فإن نذر كونه على الطهاره لا يجب إلا إذا كان محدثا و إن نذر الوضوء التجديدي وجب و إن كان على وضوء

### ١ مسأله إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوءا رافعا للحدث

و كان متوضئا يجب عليه نقضه ثم الوضوء لكن في صحه مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل [- ٣ - ٢٠ - ٢].

### ٢ مسأله وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام.

أحدها أن ينذر أن يأتي

بعمل يشترط فى صحته الوضوء كالصلاه. الثانى أن ينذر أن يتوضأ- إذا أتى بالعمل الفلانى الغير المشروط بالوضوء مثل أن ينذر أن لا- يقرأ القرآن إلا- مع الوضوء فحينئذ لا- يجب عليه القراءه لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ. الثالث أن يأتى بالعمل الكذائى مع الوضوء كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء فحينئذ يجب الوضوء و القراءه. الرابع أن ينذر الكون على الطهاره. الخامس أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر إلى الكون على الطهاره.

و جميع هذه الأقسام صحيح- لكن ربما يستشكل فى الخامس من حيث إن صحته

موقفه على ثبوت الاستحباب النفسى للوضوء و هو محل إشكال لكن الأقوى ذلك.

### ٣ مسأله لا فرق فى حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن

و لو بالباطن كمسها باللسان أو بالأسنان و الأحوط ترك المس بالشعر أيضا و إن كان لا يبعد عدم حرمة.

### ٤ مسأله لا فرق بين المس ابتداء أو استدامه

فلو كان يده على الخط فأحدث يجب عليه رفعها فوراً و كذا لو مس غفله ثم التفت أنه محدث

### ٥ مسأله المس الماحى للخط أيضا حرام

فلا يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبه

### ٦ مسأله لا فرق بين أنواع الخطوط

حتى المهجور منها كالكوفى و كذا لا فرق بين أنحاء الكتابه من الكتب بالقلم أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر أو العكس

### ٧ مسأله لا فرق فى القرآن بين الآيه و الكلمه

بل

و الحرف و إن كان يكتب و لا يقرأ كالألف فى قالوا و آمنوا بل الحرف الذى يقرأ و لا يكتب إذا كتب كما فى الواو الثانى من داود إذا كتب بووين و كالألف فى رحمن و لقمن إذا كتب رحمان و لقمان

### ٨ مسأله لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب

بل لو وجدت كلمه من القرآن فى كاغذ بل أو نصف الكلمه كما إذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضا

### ٩ مسأله فى الكلمات المشتركه بين القرآن و غيره

المناط قصد الكاتب.

### ١٠ مسأله لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض و الجدار و الثوب

بل و بدن الإنسان فإذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء بل يجب محوه أولاً ثمَّ الوضوء

### ١١ مسأله إذا كتب على الكاغذ بلا مداد

فالظاهر عدم المنع من مسه لأنه ليس خطأ نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كماء البصل فإنه لا أثر له إلا إذا أحمى

**١٢ مسألة لا يحرم المس من وراء الشيشه**

و إن كان الخط مرثيا و كذا إذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط تحته و كذا المنطبع في المرآه نعم لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه خصوصا إذا كتب بالعكس فظهر من الطرف الآخر طردا

**١٣ مسألة في مس المسافه الخاليه التي يحيط بها الحرف**

كالحاء أو العين مثلا إشكال أحوطه الترك.

**١٤ مسألة في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال**

و لا يبعد عدم الحرمة فإن الخط يوجد بعد المس و أما الكتب على بدن المحدث- و إن كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة خصوصا إذا كان بما يبقى أثره.

**١٥ مسألة لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس**

إلا إذا كان مما يعد هتكا نعم الأحوط عدم التسبب لمسهم و لو توضحاً الصبى المميز فلا إشكال في مسه- بناء على الأقوى من

وضوئه و سائر عباداته.

### ١٦ مسأله لا يحرم على المحدث مس غير الخط

من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف نعم يكره ذلك كما أنه يكره تعليقه و حمله

### ١٧ مسأله ترجمه القرآن ليست منه بأى لغة كانت

فلا بأس بمسها على المحدث نعم لا فرق فى اسم الله تعالى بين اللغات.

### ١٨ مسأله لا يجوز وضع الشىء النجس على القرآن

و إن كان يابساً لأنه هتك و أما المتنجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبه فيجوز للمتوضى أن يمس القرآن باليد المتنجسه و إن كان الأولى تركه

### ١٩ مسأله إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز

لا يجوز للمحدث أكله و أما للمتطهر فلا بأس خصوصاً إذا كان بنيه الشفاء أو التبرك

### فصل فى الوضوءات المستحبه

### ١ مسأله الأقوى كما أشير إليه سابقاً كون الوضوء مستحباً فى نفسه

و إن لم يقصد غايه من الغايات حتى الكون على الطهاره و إن كان الأحوط قصد إحداها

## ٢ مسألة الوضوء المستحب أقسام.

أحدها ما يستحب في حال الحدث الأصغر فيفيد الطهاره منه.

الثاني ما يستحب في حال الطهاره منه كالوضوء التجديدي. الثالث ما هو مستحب في حال الحدث الأكبر و هو لا يفيد طهاره و إنما هو لرفع الكراهه أو لحدوث كمال في الفعل الذي يأتي به كوضوء الجنب للنوم و وضوء الحائض للذكر في مصلاها. أما القسم الأول فلاأمور.

الأول الصلوات المندوبه و هو شرط في صحتها أيضا.

الثاني الطواف المندوب و هو ما لا يكون جزء من حج أو عمره و لو مندوبين و ليس شرطا في صحته نعم هو شرط في صحه صلاته.

الثالث التهيؤ للصلاه

فى أول وقتها أو أول زمان إمكانها إذا لم يمكن إتيانها فى أول الوقت و يعتبر أن يكون قريبا من الوقت أو زمان الإمكان بحيث يصدق عليه التهيؤ. الرابع دخول المساجد.

الخامس دخول المشاهد المشرفه. السادس مناسك الحج مما عدا الصلاه و الطواف.

السابع صلاه الأموات. الثامن زياره أهل القبور. التاسع قراءه القرآن أو كتبه أو لمس حواشيه أو حمله. العاشر الدعاء و طلب الحاجه من الله تعالى. الحادى عشر زياره الأئمه عليه السلام و لو من بعيد. الثانى عشر سجده الشكر أو التلاوه. الثالث عشر الأذان و الإقامه و الأظهر شرطيته فى الإقامه. الرابع عشر دخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف بالنسبه إلى كل منهما. الخامس عشر ورود المسافر على أهله فيستحب قبله.

السادس عشر النوم. السابع عشر مقاربه الحامل. الثامن عشر جلوس القاضى



فى مجلس القضاء. التاسع عشر الكون على الطهاره. العشرين مس كتابه القرآن فى صورته عدم وجوبه و هو شرط فى جوازه كما مر و قد عرفت أن الأقوى استحبابه نفسا أيضا و أما القسم الثانى فهو الوضوء للتجديد- و الظاهر جوازه ثالثا و رابعا فصاعدا أيضا و أما الغسل فلا يستحب فيه التجديد بل و لا الوضوء بعد غسل الجنابه و إن طالت المده.

و أما القسم الثالث فلامور. الأول لذكر الحائض فى مصلاها مقدار الصلاه. الثانى لنوم الجنب و أكله و شربه و جماعه و تغسيله الميت. الثالث لجماع من مس الميت و لم يغتسل بعد. الرابع لتكفين الميت أو تدفينه بالنسبه إلى من غسله و لم يغتسل غسل المس

**٣ مسأله لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توضع لأجلها**

بل يباح به جميع الغايات المشروطه به بخلاف الثانى و الثالث فإنهما إن وقعا على نحو ما قصدا لم يؤثر إلا فيما قصدا لأجله نعم لو انكشف الخطاء بأن كان محدثا بالأصغر فلم يكن وضوءه تجديدا و لا مجامعا للأكبر رجعا إلى الأول و قوى القول بالصحه و إباحه جميع الغايات به إذا كان قاصدا لامتنال الأمر الواقعى المتوجه إليه فى ذلك الحال بالوضوء و إن اعتقد أنه الأمر بالتجديدى منه مثلا فيكون من باب الخطاء فى التطبيق و تكون تلك الغايه مقصوده له على نحو الداعى لا التقييد بحيث لو كان الأمر الواقعى على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ أما لو كان على نحو التقييد كذلك ففى صحته حينئذ إشكال.

**٤ مسأله لا يجب فى الوضوء قصد موجه**

بأن يقصد الوضوء لأجل خروج البول أو لأجل النوم بل لو قصد أحد الموجبات و تبين أن الواقع غيره صح إلا أن يكون على وجه التقييد.

**٥ مسأله يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعدده**

إذا قصد رفع طبيعه

الحدث بل لو قصد رفع أحدها صح و ارتفع الجميع إلا إذا قصد رفع البعض دون البعض فإنه يبطل لأنه يرجع إلى قصد عدم الرفع.

### ٦ مسأله إذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة

فقصد الجميع حصل امتثال الجميع و أثب عليها كلها و إن قصد البعض حصل الامتثال بالنسبه إليه و يثاب عليه لكن يصح بالنسبه إلى الجميع و يكون أداء بالنسبه إلى ما لم يقصد و كذا إذا كان للوضوء المستحب غايات عديده و إذا اجتمعت الغايات الواجبه أو المستحبه أيضا يجوز قصد الكل و يثاب عليها و قصد البعض دون البعض و لو كان ما قصده هو الغايه المندوبه و يصح معه إتيان جميع الغايات و لا يضر في ذلك كون الوضوء عملا واحدا- لا يتصف بالوجوب و الاستحباب معا و مع وجود الغايه الواجبه لا يكون إلا واجبا لأنه على فرض صحته لا ينافي

جواز قصد الأمر الندبي و إن كان متصفا بالوجوب فالوجوب الوصفي لا ينافي الندب الغائي لكن التحقيق صحه اتصافه فعلا بالوجوب و الاستحباب من جهتين

### فصل فى بعض مستحبات الوضوء

#### الأول أن يكون بمد

و هو ربع الصاع و ستمائه و أربعة عشر مثقالا

و ربع مثقال فالمد مائه و خمسون مثقالا و ثلاثه مثاقيل و نصف مثقال و حمصه و نصف

### **الثانى الاستياك بأى شىء كان و لو بالإصبع**

و الأفضل عود الأراك.

### **الثالث [وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين]**

وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين

### **الرابع غسل اليدين قبل الاغتراف**

مره فى حدث النوم و البول و مرتين فى الغائط.

### **الخامس المضمضه و الاستنشاق كل منهما ثلاث مرات بثلاث أكف**

و يكفى الكف الواحده أيضا لكل من الثلاث

### **السادس التسميه عند وضع اليد فى الماء أو صبه على اليد**

و أقلها بسم الله و الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم و أفضل منهما

: بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين.

### **السابع الاغتراف باليمنى**

و لو لليمنى بأن يصبه فى اليسرى ثم يغسل اليمنى

### **الثامن قراءه الأدعيه المأثوره**

عند كل من المضمضه و الاستنشاق و غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين.

**التاسع غسل كل من الوجه**

ص: ٢٠٠

و اليدين مرتين.

### **العاشر أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسله الأولى**

و في الثانيه بباطنهما و المرأه بالعكس

### **الحادى عشر أن يصب الماء على أعلى كل عضو**

و أما الغسل من الأعلى فواجب.

### **الرابع عشر أن يكون حاضر القلب**

في جميع أفعاله.

### **الخامس عشر أن يقرأ القدر**

حال الوضوء

### **السادس عشر أن يقرأ آيه الكرسي**

بعده.

### **السابع عشر أن يفتح عينه**

حال غسل الوجه.

**فصل في مكروهاته**

**الأول الاستعانه بالغير في المقدمات القريبه**

كأن يصب الماء في يده و أما في



ص: ٢٠١

نفس الغسل فلا يجوز.

### **الثاني**

التمنل بل مطلق مسح البلل.

### **الثالث**

الوضوء فى مكان الاستنجااء.

### **الرابع الوضوء من الآنيه المفضضه – أو المذهبه.**

أو المنقوشه بالصور.

### **الخامس الوضوء بالمياه المكروهه**

كالشمس و ماء الغساله من الحدث الأكبر

و الماء الآجن و ماء البئر قبل نرح المقدرات و الماء القليل الذى ماتت فيه الحيه أو العقرب أو الوزغ و سؤر الحائض - و الفأر و الفرس و البغل و الحمار و الحيوان الجلال - و آكل الميتة بل كل حيوان لا يؤكل لحمه.

## فصل فى أفعال الوضوء

### الأول غسل الوجه

#### أشاره

و حده من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً و ما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً و الأنزع و الأغم و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل

منهم إلى المتعارف فيلاحظ أن اليد المتعارفه في الوجه المتعارف إلى أى موضع تصل و أن الوجه المتعارف أين قصاصه فيغسل ذلك المقدار و يجب إجراء الماء فلا يكفى المسح به و حده أن يجرى من جزء إلى جزء آخر و لو بإعانه اليد و يجرى استيلاء الماء عليه و إن لم يجر إذا صدق الغسل و يجب الابتداء بالأعلى و الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفا و لا يجوز النكس و لا- يجب غسل ما تحت الشعر بل يجب غسل ظاهره سواء شعر اللحيه و الشارب و الحاجب بشرط صدق إحاطه الشعر على المحل و إلا لزم غسل البشره الظاهره فى خلاله.

### ٢٠٣ مسألة يجب إدخال شىء من أطراف الحد من باب المقدمه

و كذا جزء من باطن الأنف و نحوه و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله.

### ٢ مسألة الشعر الخارج عن الحد

كمسترسل اللحيه فى الطول و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى فى العرض لا يجب غسله.

### ٣ مسألة إن كانت للمرأة لحيه

فهى كالرجل.

### ٤ مسألة لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم

إلا شىء منها من باب المقدمه

### ٥ مسألة فيما أحاط به الشعر

لا يجرى غسل المحاط عن المحيط.

### ٦ مسألة الشعور الرقاق

المعدوده من البشره يجب غسلها معها.

### ٧ مسألة إذا شك فى أن الشعر محيط أم لا

يجب الاحتياط بغسله مع البشره.

### ٨ مسألة إذا بقى مما فى الحد ما لم يغسل

و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء فيجب أن يلاحظ آماقه و أطراف عينه لا يكون عليها شىء من القيح أو الكحل المانع و كذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شىء من الوسخ و أن لا يكون على حاجب المرأه وسمه أو خطاط له جرم مانع

## ٩ مسأله إذا يقن وجود ما يشك فى مانعته

يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى البشره و لو شك فى أصل

وجوده يجب الفحص أو المبالغة حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده

### ١٠ مسأله الثقه فى الأنف موضع الحلقه أو الخزامه لا يجب غسل باطنها

بل يكفى ظاهرها سواء كانت الحلقه فيها أو لا

### الثانى غسل اليدين

#### اشاره

من المرفقين إلى أطراف الأصابع مقدما لليمنى على اليسرى و يجب الابتداء بالمرفق و الغسل منه إلى الأسفل عرفا فلا يجزى النكس و المرفق مركب من شىء من الذراع- و شىء من العضد و يجب غسله بتمامه و شىء آخر من العضد من باب المقدمه- و كل ما هو فى الحد يجب غسله و إن كان لحما زائدا أو إصبعاً زائده و يجب غسل الشعر مع البشرة و من قطعت يده من المرفق- لا يجب عليه غسل العضد و إن كان أولى و كذا إن قطع تمام المرفق و إن قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقى و إن قطعت من المرفق بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد يجب غسل ما كان من العضد جزء من المرفق.

### ١١ مسأله إن كانت له يد زائده دون المرفق و جب غسلها أيضا

كاللحم الزائد و إن كانت فوقه فإن علم زيادتها لا يجب غسلها و يكفى غسل

الأصليه و إن لم يعلم الزائده من الأصليه وجب غسلهما و يجب مسح الرأس و الرجل بهما من باب الاحتياط و إن كانتا أصليتين يجب غسلهما أيضا و يكفي المسح بإحدهما.

### ١٢ مسأله الوسخ تحت الأظفار

إذا لم يكن زائدا على المتعارف لا يجب إزالته إلا إذا كان ما تحته معدودا من الظاهر فإن الأحوط إزالته و إن كان زائدا على المتعارف وجبت إزالته كما أنه لو قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهرا وجب غسله بعد إزاله الوسخ عنه

### ١٣ مسأله ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين

و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل

### ١٤ مسأله إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع

و يجب غسل ذلك اللحم أيضا ما دام لم ينفصل و إن كان اتصاله بجلده رقيقه و لا يجب قطعه أيضا ليغسل ما تحت تلك الجلده و إن كان أحوط لو عد ذلك اللحم شيئا خارجيا و لم يحسب جزء من اليد

### ١٥ مسأله الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد

إن كانت وسيعه يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها و إلا فلا و مع الشك لا يجب عملا

بالاستصحاب و إن كان الأحوط الإيصال

### ١٦ مسأله ما يعلو البشره مثل الجدري عند الاحتراق

ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره و إن انخرق و لا يجب إيصال الماء تحت الجلده بل لو قطع بعض الجلده و بقى البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض و لا يجب قطعه بتمامه و لو ظهر ما تحت الجلده بتمامه لكن الجلده متصله قد تلزق و قد لا تلزق يجب غسل ما تحتها و إن كانت لازقه يجب رفعها أو قطعها.

### ١٧ مسأله ما ينجمد على الجرح عند البرء

و يصير كالجلد لا يجب رفعه و إن حصل البرء و يجرى غسل ظاهره و إن كان رفعه سهلا و أما الدواء الذى انجمد عليه و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزله الجبيره يكفى غسل ظاهره و إن أمكن رفعه بسهولة و جب.

### ١٨ مسأله الوسخ على البشره إن لم يكن جرما مرئيا لا يجب إزالته

و إن كان عند المسح بالكيس فى الحمام أو غيره يجتمع و يكون كثيرا ما دام يصدق عليه غسل البشره و كذا مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجص أو النوره إذا كان يصل الماء إلى ما تحته و يصدق معه غسل البشره نعم لو شك فى كونه حاجبا أم لا و جب إزالته

### ١٩ مسأله الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل

يرجع إلى المتعارف.

### ٢٠ مسأله إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها

من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها إلا إذا كان محلها على فرض الإخراج

محسوبا من الظاهر.

### ٢١ مسألة يصح الوضوء بالارتماس

مع مراعاة الأعلى فالأعلى لكن في اليد اليسرى لا بد أن يقصد الغسل حال الإخراج من الماء حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد بل و كذا في اليد اليمنى إلا- أن يبقى شيئا من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء

### ٢٢ مسألة يجوز الوضوء بماء المطر

كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى و كذلك بالنسبة إلى يديه و كذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه و لو لم ينو من الأول



لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله و كذا على يديه إذا حصل الجريان كفى أيضا و كذا لو ارتمس في الماء ثم خرج و فعل ما ذكر

### ٢٣ مسأله إذا شك في شيء أنه من الظاهر

حتى يجب غسله أو الباطن فلا فالأحوط غسله إلا إذا كان سابقا من الباطن و شك في أنه صار ظاهرا أم لا كما أنه يتعين غسله لو كان سابقا من الظاهر ثم شك في أنه صار باطنا أم لا

### الثالث مسح الرأس بما بقي من البله في اليد

#### اشاره

و يجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس فلا- يجرى غيره- و الأولى و الأحوط الناصيه و هي ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهه و يكفى المسمى و لو بقدر عرض إصبع واحده أو أقل و الأفضل بل الأحوط- أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع بل الأولى أن يكون بالثلاثه و من

طرف الطول أيضا يكفي المسمى و إن كان الأفضل أن يكون بطول إصبع و على هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغي أن يضع ثلاث أصابع على الناصيه و يمسح بمقدار إصبع من أعلى إلى الأسفل و إن كان لا يجب كونه كذلك فيجزى النكس و إن كان الأحوط خلافه و لا يجب كونه على بشره فيجوز أن يمسح على الشعر النابت في المقدم بشرط أن لا يتجاوز بمده عن حد الرأس - فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز و إن كان مجتمعا في الناصيه و كذا لا يجوز على النابت في غير المقدم و إن كان واقعا على المقدم و لا يجوز المسح على الحائل من العمامه أو القناع أو غيرهما و إن كان شيئا رقيقا لم يمنع عن وصول الرطوبه إلى البشره نعم في حال الاضطرار لا مانع من المسح على المانع كالبرد أو إذا كان شيئا لا يمكن رفعه و يجب أن يكون المسح بباطن الكف و الأحوط أن يكون باليمنى و الأولى أن يكون بالأصابع.

#### ٢٤ مسأله فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا.

أو عرضا أو منحرفا.

#### الرابع مسح الرجلين

اشاره

من رءوس الأصابع إلى الكعبين و هما قبتا القدمين على المشهور و المفصل بين الساق و القدم على قول بعضهم و هو الأحوط و يكفى المسمى عرضا و لو بعرض إصبع أو أقل و الأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع و أفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم و يجرى الابتداء بالأصابع و بالكعبين و الأحوط الأول كما أن الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى و إن كان الأقوى جواز مسحهما معا نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى و الأحوط أن يكون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى و إن كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما و إن كان شعر على ظاهر القدمين - فالأحوط الجمع بينه و بين

البشره فى المسح و يجب إزاله الموانع و الحواجب و اليقين بوصول الرطوبه إلى البشره و لا يكفى الظن و من قطع بعض قدمه مسح على الباقي و يسقط مع قطع تمامه.

### ٢٥ مسأله لا إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء

فلا- يجوز المسح بماء جديد و الأحوط أن يكون بالنداوه الباقيه فى الكف فلا يضع يده بعد تماميه الغسل على سائر أعضاء الوضوء لثلا يمتزج ما فى الكف بما فيها لكن الأقوى جواز ذلك و كفايه كونه برطوبه الوضوء و إن كانت من سائر الأعضاء فلا يضر الامتزاج المزبور هذا إذا كانت البله باقيه فى اليد و أما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء بلا إشكال من غير ترتيب بينها على الأقوى و إن كان الأحوط تقديم اللحيه و الحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء نعم الأحوط عدم أخذها

مما خرج من اللحية عن حد الوجه كالمسترسل منها و لو كان فى الكف ما يكفى الرأس فقط مسح به الرأس ثم يأخذ للرجلين من سائرها على الأحوط و إلا فقد عرفت أن الأقوى جواز الأخذ مطلقا

### ٢٦ مسأله يشترط فى المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح

و أن يكون ذلك بواسطه الماسح لا بأمر آخر و إن كان على الممسوح رطوبه خارجه فإن كانت قليله غير مانعه من تأثير رطوبه الماسح فلا بأس - و إلا لا بد من تجفيفها و الشك فى التأثير كالظن لا يكفى بل لا بد من اليقين

### ٢٧ مسأله إذا كان على الماسح حاجب

و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه و لو لم يكن مانعا من تأثير رطوبته فى الممسوح

### ٢٨ مسأله إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزى المسح بظاها

و إن لم يكن عليه رطوبه نقلها من سائر المواضع إليه ثم يمسح به و إن تعذر بالظاهر أيضا مسح بذراعه و مع عدمه رطوبته يأخذ من سائر المواضع و إن كان عدم التمكّن من المسح بالباطن من جهه عدم الرطوبه و عدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء و كذا بالنسبه إلى ظاهر الكف فإنه إذا كان عدم التمكّن

من المسح به عدم الرطوبه و عدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع بل عليه أن يعيد

**٢٩ مسأله إذا كانت الرطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها**

بل يقصد المسح بإمرار اليد و إن حصل به الغسل و الأولى تقليلها.

**٣٠ مسأله يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح**

فلو عكس بطل نعم الحركة اليسيره في الممسوح لا تضر بصدق المسح

**٣١ مسأله لو لم يمكن حفظ الرطوبه في الماسح من جهه الحر في الهواء**

أو حراره البدن أو نحو ذلك و لو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد و الأحوط المسح باليد اليابسه ثم بالماء الجديد ثم التيمم أيضا.

**٣٢ مسأله لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع**

و يمسح إلى الكعيبين بالتدريج فيجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل و يجرها قليلا بمقدار صدق المسح.

### ٣٣ مسأله يجوز المسح على الحائل

كالقناع و الخف و الجورب و نحوها في حال الضروره من تقيه أو برد يخاف منه على رجله أو لا يمكن معه نزع الخف مثلا و كذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطراب من غير فرق بين مسح الرأس و الرجلين و لو كان الحائل متعددا لا يجب نزع ما يمكن و إن كان أحوط و في المسح على الحائل أيضا لا بد من الرطوبه المؤثره في الماسح و كذا سائر ما يعتبر في مسح البشره

### ٣٤ مسأله ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه

لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضا

### ٣٥ مسأله إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيه

إذا لم يمكن رفعها و لم يكن بد من المسح على الحائل و لو بالتأخير إلى آخر الوقت و أما في التقيه فالأمر أوسع فلا يجب الذهاب إلى مكان لا- تقيه فيه و إن أمكن بلا- مشقه نعم لو أمكنه و هو في ذلك المكان ترك التقيه و إراءتهم المسح على الخف

مثلاً- فالأحوط بل الأقوى ذلك و لا يجب بذل المال لرفع التقيه بخلاف سائر الضرورات و الأحوط فى التقيه أيضا الحيله فى رفعها مطلقا

### ٣٦ مسأله لو ترك التقيه فى مقام وجوبها

و مسح على البشره فى صحه الوضوء إشكال.

### ٣٧ مسأله إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل

فالظاهر وجوب المبادره إليه فى غير ضروره التقيه و إن كان متوضئا و علم أنه لو أبطله يضطر إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال و إن كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادره أو حرمة الإبطال غير معلوم و أما إذا كان الاضطرار بسبب التقيه فالظاهر عدم وجوب المبادره و كذا يجوز الإبطال



و إن كان بعد دخول الوقت لما مر من الوسعه فى أمر التقيه لكن الأولى و الأحوط فيها أيضا المبادره أو عدم الإبطال

**٣٨ مسأله لا فرق فى جواز المسح على الحائل فى حال الضروره**

بين الوضوء الواجب و المندوب.

**٣٩ مسأله إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر**

فمسح على الحائل ثم بان أنه لم يكن موضع تقيه أو ضروره ففى صحه وضوئه إشكال.

**٤٠ مسأله إذا أمكنت التقيه بغسل الرجل فالأحوط تعيينه**

و إن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضا.

**٤١ مسأله إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيه أو ضروره**

فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب

إعادته و إن كان قبل الصلاه إلا إذا كانت بله اليد باقيه فيجب إعاده المسح و إن كان فى أثناء الوضوء فالأقوى الإعاده إذا لم  
تبق البله

#### ٤٢ مسأله إذا عمل فى مقام التقيه بخلاف مذهب من يتقيه

ففى صحه وضوئه إشكال و إن كانت التقيه ترتفع به كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما  
أو بالعكس كما أنه لو ترك المسح و الغسل بالمره يبطل وضوؤه و إن ارتفعت التقيه به أيضا

**٤٣ مسأله يجوز فى كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات**

يقصد غسله واحده فالمناطق فى تعدد الغسل المستحب ثانيه الحرام ثالثه ليس تعدد الصب بل تعدد الغسل مع القصد.

**٤٤ مسأله يجب الابتداء فى الغسل بالأعلى**

لكن لا يجب الصب على الأعلى فلو صب على الأسفل و غسل من الأعلى بإعانه اليد صح

**٤٥ مسأله الإسراف فى ماء الوضوء مكروه**

لكن الإسباغ مستحب و قد مر أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مد و الظاهر أن ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله و مقدماته من المضمضه و الاستنشاق و غسل اليدين.

**٤٦ مسأله يجوز الوضوء برمس الأعضاء**

كما مر و يجوز برمس أحدها و إتيان البقيه على المتعارف بل يجوز التبويض فى غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمه من البدأ بالأعلى و عدم كون المسح بماء جديد و غيرهما

**٤٧ مسأله يشكل صحه وضوء الوسواسى إذا زاد فى غسل اليسرى من اليدين فى الماء**

من جهه لزوم المسح بالماء الجديد فى بعض الأوقات بل إن قلنا بلزوم كون المسح ببله الكف دون رطوبه سائر الأعضاء يجىء الإشكال فى مبالغته فى إمرار اليد لأنه يوجب مزج رطوبه الكف برطوبه الذراع

**٤٨ مسأله فى غير الوسواسى إذا بالغ فى إمرار يده على اليسرى**

لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماء خارجياً يشكل و إن كان الغرض منه زياده اليقين لعدده فى العرف غسله أخرى و إذا كان غسله لليسرى بإجراء الماء من الإبريق مثلاً و زاد على مقدار الحاجه مع الاتصال لا يضر ما دام يعد غسله واحده.

**٤٩ مسأله يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين**

أيها كانت حتى الخنصر منها

## فصل فى شرائط الوضوء

### الأول إطلاق الماء

فلا- يصح بالمضاف و لو حصلت الإضافة بعد الصب على المحل من جهة كثره الغبار أو الوسخ عليه فاللازم كونه باقيا على الإطلاق إلى تمام الغسل.

### الثانى طهارته و كذا طهاره مواضع الوضوء

#### اشاره

و يكفى طهاره كل عضو قبل غسله و لا- يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محاله طاهرا فلو كانت نجسه و يغسل كل عضو بعد تطهيره كفى و لا يكفى غسل واحد بقصد الإزالة و الوضوء و إن كان برمسه فى الكر أو الجارى نعم لو قصد الإزالة بالغمس و الوضوء بإخراجه كفى و لا يضر تنجس عضو بعد غسله و إن لم يتم الوضوء

#### ١ مسأله لا بأس بالتوضى بماء القليان

ما لم يصير مضافا

#### ٢ مسأله لا يضر فى صحه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهره

نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله.

### ٣ مسأله إذا كان فى بعض مواضع وضوءه جرح لا يضره الماء

و لا- ينقطع دمه فليغمسه بالماء و ليعصره قليلا- حتى ينقطع الدم آنا ما ثمَّ ليحركه بقصد الوضوء مع ملاحظه الشرائط الأخر و المحافظه على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان فى اليد اليسرى بأن يقصد الوضوء بالإخراج من الماء

### الثالث أن لا يكون على المحل حائل

يمنع وصول الماء إلى البشره و لو شكك فى وجوده يجب الفحص عنه حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه و مع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله

### الرابع أن يكون الماء و ظرفه

### اشاره

- و مكان

الوضوء و مصب مائه مباحا فلا يصح لو كان واحد منها

غصبا- من غير فرق بين صورته الانحصار و عدمه- إذ مع فرض عدم الانحصار و إن لم يكن مأمورا بالتيمم إلا أن وضوءه حرام من جهه كونه تصرفا أو مستلزما للتصرف فى مال الغير فيكون باطلا- نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبى فى الظرف المباح ثمّ توضع لا مانع منه و إن كان تصرفه السابق على الوضوء حراما و لا فرق فى هذه الصوره بين صورته الانحصار و عدمه إذ مع الانحصار و إن كان قبل التفريغ فى الظرف المباح مأمورا بالتيمم إلا أنه بعد هذا يصير واجدا للماء فى الظرف المباح و قد لا يكون التفريغ أيضا حراما كما لو كان الماء مملوكا له و كان إبقاؤه فى ظرف الغير تصرفا فيه فيجب تفريغه حيثئذ فيكون من الأول مأمورا بالوضوء و لو مع الانحصار

#### ٤ مسأله لا فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صورته العلم و العمد و الجهل أو النسيان

و أما فى الغصب فالبطالان مختص بصوره العلم و العمد سواء كان

فى الماء أو المكان أو المصب فمع الجهل بكونها مغصوبه أو النسيان لا بطلان بل و كذا مع الجهل بالحكم أيضا إذا كان قاصرا بل و مقصرا أيضا إذا حصل منه قصد القربه و إن كان الأحوط مع الجهل بالحكم خصوصا فى المقصر الإعادة

#### ٥ مسأله إذا التفت إلى الغصبيه فى أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزاءه

و يجب تحصيل المباح للباقي و إذا التفت بعد الغسلات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقى من الرطوبه فى يده و يصح الوضوء أو لا قولان أقواهما الأول لأن هذه



النداهه لا- تعد مالاً- و ليس مما يمكن رده إلى مالكة و لكن الأحوط الثاني و كذا إذا توضحاً بالماء المغصوب عمداً- ثمَّ أراد الإعادة هل يجب عليه تجفيف ما على محال الوضوء من رطوبه الماء المغصوب أو الصبر حتى تجف أو لا قولان أقواهما الثاني و أحوطهما الأول و إذا قال المالك أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبه أو تتصرف فيها لا يسمع منه بناء على ما ذكرنا نعم لو فرض إمكان انتفاعه بها فله ذلك و لا يجوز المسح بها حينئذ

#### ٦ مسأله مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف

و يجرى عليه حكم الغصب فلا بد فيما إذا كان ملكاً للغير من الإذن في التصرف فيه صريحاً أو فحوى أو شاهد حال قطعى.

#### ٧ مسأله يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار

سواء كانت قنوات أو منشقه من شط و إن لم يعلم

رضا المالكين بل و إن كان فيهم الصغار و المجانين نعم مع نهيهم يشكل الجواز و إذا غصبها غاصب أيضا- يبقى جواز التصرف لغيره ما دامت جاريه في مجراها الأول بل يمكن بقاءه مطلقا و أما للغاصب فلا يجوز و كذا لأتباعه من زوجته و أولاده و ضيوفه و كل من يتصرف فيها بتبعيته و كذلك الأراضي الوسيعة يجوز الوضوء فيها كغيره من بعض التصرفات كالجلوس و النوم و نحوهما ما لم ينه المالك و لم يعلم كراهته بل مع الظن أيضا الأحوط الترك و لكن في بعض أقسامها يمكن أن يقال ليس للمالك النهي أيضا.

#### ٨ مسأله الحيض الواقعه فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها

من اختصاصها بمن يصلى فيها أو الطلاب الساكنين فيها أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها إلا مع جريان العاده بوضوء كل

من يريد مع عدم منع من أحد فإن ذلك يكشف عن عموم الإذن و كذا الحال فى غير المساجد و المدارس كالخانات و نحوها

#### ٩ مسألة إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق

و إن كان المكان مباحا أو مملوكا له بل يشكل إذا أخذ الماء من ذلك الشق و توضأ فى مكان آخر و إن كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناه.

#### ١٠ مسألة إذا غير مجرى نهر من غير إذن مالكة

و إن لم يغصب الماء ففى بقاء حق الاستعمال الذى كان سابقا من الوضوء و الشرب من ذلك الماء لغير الغاصب إشكال و إن كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبة إلى مكان التغيير و أما ما قبله و ما بعده فلا إشكال

#### ١١ مسألة إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه

لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة فى مكان آخر و لو توضأ بقصد الصلاة فيه- ثم بدا له أن يصلى فى مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه بل هو معلوم فى الصورة الثانية كما أنه يصح لو توضأ غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط

و لا يجب عليه أن يصلى فيه و إن كان أحوط بل لا يترك في صورته التوضؤ بقصد الصلاة فيه و التمكن منها.

### ١٢ مسألة إذا كان الماء في الحوض و أرضه و أطرافه مباحا

لكن في بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبي يشكل الوضوء منه مثل الآنيه إذا كان طرف منها غصبا

### ١٣ مسألة الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه غصبيا مشكل

بل لا يصح لأن حركات يده تصرف في مال الغير.

### ١٤ مسألة إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شيء مغموب

فهو باطل.

**١٥ مسألة الوضوء تحت الخيمه المغصوبه إن عد تصرفا فيها**

كما فى حال الحر و البرد المحتاج إليها باطل.

**١٦ مسألة إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح**

لا إشكال فى جواز الوضوء منه.

**١٧ مسألة إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر فى ملك الغير**

إن قصد المالك تملكه كان له و إلا كان باقيا على إباحته فلو أخذه غيره و تملكه ملك إلا أنه عصى من حيث التصرف فى ملك الغير و كذا الحال فى غير الماء من المباحات مثل الصيد و ما أطارته الريح من النباتات

**١٨ مسأله إذا دخل المكان الغصبي غفله**

و في حال الخروج توضأ بحيث لا ينافي فوريته فالظاهر صحته لعدم حرمة حينئذ و كذا إذا دخل عصياناً- ثمَّ تاب و خرج بقصد التخلص من الغصب و إن لم يتب و لم يكن بقصد التخلص ففي صحه وضوئه حال الخروج إشكال.

**١٩ مسأله إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح**

فإن أمكن رده إلى مالكه و كان قابلاً- لذلك لم يجز التصرف في ذلك الحوض و إن لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه لأن المغصوب محسوب تالفاً لكنه مشكل من دون رضا مالكه

**الشرط الخامس أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة**

**إشاره**

وإلا- بطل سواء اغترف منه أو إداره على أعضائه و سواء انحصر فيه أم لا- و مع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه في ظرف آخر و يتوضأ به و إن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضى يجوز ذلك حيث إن التفريغ

واجب و لو توضحاً منه جهلاً أو نسياناً أو غفلة صح كما فى الآتيه الغصبيه و المشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه كما يجوز سائر استعمالاته العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٢٣١

### **٢٠ مسأله إذا توضحاً من آتيه باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة**

ثمّ تبين عدم كونها كذلك فى صحه الوضوء إشكال و لا يبعد الصحه إذا حصل منه قصد القربه

### **الشرط السادس أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً فى رفع الخبث**

و لو كان طاهراً مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمه و لا فرق بين الوضوء الواجب و المستحب على الأقوى حتى مثل وضوء الحائض و أما المستعمل فى رفع الحدث الأصغر فلا إشكال فى جواز التوضؤ منه و الأقوى جوازه من المستعمل فى رفع الحدث الأكبر و إن كان الأحوط تركه مع وجود ماء آخر و أما المستعمل فى الأغسال المندوبه



فلا- إشكال فيه أيضا و المراد من المستعمل فى رفع الأ-كبر هو الماء الجارى على البدن للاغتسال إذا اجتمع فى مكان و أما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الا-غتراف أو حين إرادته الإجراء على البدن من دون أن يصل إلى البدن فليس من المستعمل و كذا ما يبقى فى الإناء و كذا القطرات الواقعة فى الإناء و لو من البدن و لو توضحاً من المستعمل فى الخبث جهلا أو نسيانا بطل و لو توضحاً من المستعمل فى رفع الأ-كبر احتاط بالإعاده.

### **السابع أن لا يكون مانع من استعمال الماء**

من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلك- و إلا فهو مأمور بالتيمم و لو توضحاً و الحال هذه بطل و لو كان جاهلا بالضرر صح و إن كان متحققا فى الواقع و الأحوط

### الثامن أن يكون الوقت واسعاً للوضوء و الصلاة

#### إشاره

بحيث لم يلزم من التوضؤ وقوع صلاته و لو ركعه منها خارج الوقت و إلا- وجب التيمم إلا- أن يكون التيمم أيضاً كذلك بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر إذ حينئذ يتعين الوضوء و لو توضأ في الصورة الأولى بطل إن كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة على نحو التقييد نعم لو توضأ لغايه أخرى أو بقصد القربه صحح و كذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعي لا التقييد.

#### ٢١ مسأله في صوره كون استعمال الماء مضراً

لو صب الماء على ذلك المحل الذى يتضرر به و وقع فى الضرر ثمّ توضأ صح إذا لم يكن الوضوء موجبا لزيادته لكنه عصى بفعله الأول.

## التاسع المباشرة فى أفعال الوضوء

### إشاره

فى حال الاختيار فلو باشرها الغير أو أعانه فى الغسل أو المسح بطل و أما المقدمات للأفعال فهى أقسام أحدها المقدمات البعيده كإتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك و هذه لا مانع من تصدى الغير لها الثانى المقدمات القريبه مثل صب الماء فى كفه و فى هذه يكره مباشره الغير الثالث مثل صب الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لإجرائه و غسل أعضائه و فى هذه الصوره و إن كان لا يخلو تصدى الغير عن إشكال إلا أن الظاهر صحته فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله أو أعانه على المباشرة بأن يكون الإجراء و الغسل منهما معا

### ٢٢ مسأله إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه

فجعل وجهه أو يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح و لا- ينافى وجوب المباشرة بل يمكن أن يقال إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد و جعل هو يده أو وجهه تحته صح أيضا و لا يعد هذا من إعانه الغير أيضا.

### ٢٣ مسأله إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستناب بل وجب

و إن توقف على الأجره فيغسل الغير أعضائه و ينوى هو الوضوء و لو أمكن إجراء الغير الماء بيد المنوب عنه- بأن يأخذ يده و يصب الماء فيها و يجريه بها هل يجب أم لا الأحوط ذلك و إن كان الأقوى عدم وجوبه لأن مناط المباشرة فى الإجراء و اليد آله و المفروض أن فعل الإجراء من النائب نعم فى المسح لا بد من كونه بيد المنوب عنه لا النائب فيأخذ يده و يمسح بها رأسه و رجليه و إن لم يمكن

ذلك أخذ الرطوبة التي في يده و يمسح بها و لو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض بعض

### العاشر الترتيب

بتقديم الوجه ثمَّ اليد اليمنى ثمَّ اليد اليسرى ثمَّ مسح الرأس ثمَّ الرجلين و لا يجب الترتيب بين أجزاء كل عضو نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مر و لو أخل بالترتيب و لو جهلا أو نسيانا بطل إذا تذكر بعد الفراغ و فوات الموالاه و كذا إن تذكر في الأثناء- لكن كانت نيته فاسده حيث نوى الوضوء على هذا الوجه و إن لم تكن نيته فاسده فيعود على ما يحصل به الترتيب و لا فرق في وجوب الترتيب بين وضوء الترتيبى و الارتماسى.

### الحادى عشر الموالاه

#### اشاره

بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقه قبل الشروع في اللاحقه فلو جف تمام ما سبق بطل بل لو جف العضو السابق على العضو الذى يريد أن يشرع فيه الأحوط

الاستيناف و إن بقيت الرطوبه فى العضو السابق على السابق و اعتبار عدم الجفاف- إنما هو إذا كان الجفاف من جهه الفصل بين الأعضاء أو طول الزمان و أما إذا تابع فى الأفعال و حصل الجفاف من جهه حراره بدنه أو حراره الهواء أو غير ذلك فلا بطلان فالشرط فى الحقيقه أحد الأمرين من التابع العرفى و عدم الجفاف و ذهب بعض العلماء إلى وجوب الموالاه بمعنى التابع و إن كان لا يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاه بمعنى عدم الجفاف ثم إنه لا يلزم بقاء الرطوبه فى تمام العضو السابق بل يكفى بقاؤها فى الجملة و لو فى بعض أجزاء ذلك العضو.

#### ٢٤ مسأله إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها

بطلت صلاته و وضوؤه أيضا إذا لم يبق الرطوبه فى أعضائه و إلا أخذها و مسح بها و استأنف الصلاه

#### ٢٥ مسأله إذا مشى بعد الغسلات خطوات

ثم أتى بالمسحات لا بأس و كذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقى و يجوز التوضؤ ماشيا

#### ٢٦ مسأله إذا ترك الموالاه نسيانا بطل وضوؤه

مع فرض عدم التابع العرفى أيضا و كذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف

#### ٢٧ مسأله إذا جف الوجه

حين الشروع فى اليد لكن بقيت الرطوبه فى مسترسل اللحيه أو الأطراف الخارجه عن الحد ففى كفايتها إشكال.

## الثانى عشر النيه

### اشاره

وهى القصد إلى الفعل مع كون الداعى أمر الله تعالى إما لأنه تعالى أهل للطاعه و هو أعلى الوجوه أو لدخول الجنه و الفرار من النار و هو أدناها و ما بينهما متوسطات و لا يلزم التلفظ بالنيه بل و لا إخطارها بالبال بل يكفى وجود الداعى فى القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول أتوضأ مثلاً و أما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقى متحيراً فلا يكفى و إن كان مسبقاً بالعزم و القصد حين المقدمات و يجب استمرار النيه إلى آخر العمل فلو نوى الخلاف أو تردد و أتى ببعض الأفعال بطل إلا أن يعود إلى النيه الأولى قبل فوات الموالاه و لا يجب نيه الوجوب و الندب لا وصفاً و لا غايه و لا نيه وجه الوجوب و الندب بأن يقول أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب أو لوجوبه أو ندبه أو أتوضأ لما فيه من المصلحه بل يكفى قصد القربه و إتيانه لداعى الله بل لو نوى أحدهما فى موضع الآخر كفى إن لم يكن على وجه التشريع أو التقييد فلو اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب وصفاً أو غايه ثم تبين عدم دخوله صح إذا لم يكن على وجه التقييد و إلا بطل كأن يقول أتوضأ لوجوبه و

**٢٨ مسألة لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى**

و لا قصد الغايه التي أمر لأجلها بالوضوء و كذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر نعم قصد الغايه معتبر في تحقق الامتثال بمعنى أنه لو قصدها يكون ممثلاً للأمر الآتى من جهتها و إن لم يقصدها يكون أداء للمأمور به لا امتثالاً فالمقصود من عدم اعتبار قصد الغايه عدم اعتباره

فى الصحه و إن كان معتبرا فى تحقق الامتثال نعم قد يكون الأداء موقوفا على الامتثال فحينئذ لا يحصل الأداء أيضا كما لو نذر أن يتوضأ لغايه معينه فتوضأ و لم يقصدها فإنه لا يكون ممتثلا للأمر النذرى و لا يكون أداء للمأمور به بالأمر النذرى أيضا و إن كان وضوءه صحيحا لأن أداءه فرع قصده نعم هو أداء للمأمور به بالأمر الوضوئى

### الثالث عشر الخلوص

#### اشاره

فلو ضم إليه الرياء بطل سواء كانت القربه مستقلة و الرياء تبعا أو بالعكس أو كان كلاهما مستقلا و سواء كان الرياء فى أصل العمل أو فى كفياته أو فى أجزاءه بل و لو كان جزء مستحبا على الأقوى و سواء نوى الرياء من أول العمل أو نوى فى الأثناء و سواء تاب منه أم لا فالرياء فى العمل بأى وجه كان مبطل له

: لقوله تعالى على ما



فى الأخبار أنا خير شريك من عمل لى و لغيرى تركته لغيرى

هذا و لكن إبطاله إنما هو إذا كان جزء من الداعى على العمل و لو على وجه التبعية و أما إذا لم يكن كذلك بل كان مجرد  
 خطور فى القلب من دون أن يكون جزء من الداعى فلا يكون مبطلا و إذا شك حين العمل فى أن داعيه محض القربه أو مركب  
 منها و من الرياء فالعمل باطل لعدم إحراز الخلوص الذى هو الشرط فى الصحه و أما العجب فالمتأخر منه لا يبطل العمل و كذا  
 المقارن و إن كان الأحوط فيه الإعادة و أما السمعه فإن كانت داعيه على العمل أو كانت جزء من الداعى بطل و إلا فلا كما فى  
 الرياء فإذا كان الداعى له على العمل هو القربه إلا أنه يفرح إذا اطلع عليه الناس من غير أن يكون داخلا فى قصده لا يكون باطلا  
 لكن ينبغى للإنسان أن يكون ملتفتا فإن الشيطان غرور و عدو مبين و أما سائر الضمائم فإن كانت راجحه كما إذا كان قصده فى  
 الوضوء القربه و تعليم الغير فإن كان داعى القربه مستقلا و الضميمة تبعا أو كانا مستقلين صحح و إن كانت القربه تبعا أو كان  
 الداعى هو المجموع منهما بطل و إن كانت مباحه فالأقوى أنها أيضا كذلك كضم التبرد إلى القربه

لكن الأحوط في صورته استقلالهما أيضا الإعادة و إن كانت محرمة غير الرياء و السمعه فهى فى الإبطال مثل الرياء لأن الفعل يصير محرما فيكون باطلا نعم الفرق بينها و بين الرياء أنه لو لم يكن داعيه فى ابتداء العمل إلا القربه لكن حصل له فى الأثناء فى جزء من الأجزاء يختص البطلان بذلك الجزء فلو عدل عن قصده و أعاده من دون فوات الموالاه صحح و كذا لو كان ذلك الجزء مستحبا و إن لم يتداركه بخلاف الرياء على ما عرفت فإن حاله حال الحدث فى الإبطال

### ٢٩ مسألة الرياء بعد العمل

ليس بمبطل.

### ٣٠ مسألة إذا توضأت المرأة فى مكان يراها الأجنبى

لا يبطل وضوءها و إن كان من قصدها

ذلك.

### ٣١ مسأله لا إشكال فى إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء

كما إذا كان بعد الوقت و عليه القضاء أيضا و كان ناذرا لمس المصحف و أراد قراءه القرآن و زياره المشاهد كما لا إشكال فى أنه إذا نوى الجميع و توضأ وضوءا واحدا لها كفى و حصل امتثال الأمر بالنسبه إلى الجميع و أنه إذا نوى واحدا منها أيضا كفى عن الجميع و كان أداء بالنسبه إليها و إن لم يكن امتثالا إلا بالنسبه إلى ما نواه و لا ينبغى الإشكال فى أن الأمر متعدد

حينئذ و إن قيل إنه لا يتعدد و إنما المتعدد جهاته و إنما الإشكال في أنه هل يكون المأمور به متعددا أيضا و أن كفايه الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا بل يتعدد ذهب بعض العلماء إلى الأول و قال إنه حينئذ يجب عليه أن يعين أحدها و إلا بطل لأن التعيين شرط عند تعدد المأمور به و ذهب بعضهم إلى الثانى و أن التعدد إنما هو فى الأمر أو فى جهاته و بعضهم إلى أنه يتعدد بالندر و لا يتعدد بغيره و فى النذر أيضا لا مطلقا بل فى بعض الصور مثلا إذا نذر أن يتوضأ لقراءة

القرآن و نذر أيضا أن يتوضأ لدخول المسجد فحينئذ يتعدد و لا يغنى أحدهما عن الآخر فإذا لم ينو شيئا منهما لم يقع امتثال أحدهما و لا أدأؤه و إن نوى أحدهما المعين حصل امتثاله و أدأؤه و لا يكفى عن الآخر و على أى حال وضوؤه صحيح بمعنى أنه موجب لرفع الحدث و إذا نذر أن يقرأ القرآن متوضئا و نذر أيضا أن يدخل المسجد متوضئا فلا يتعدد حينئذ و يجزى وضوء واحد عنهما و إن لم ينو شيئا منهما و لم يمثل أحدهما و لو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالا بالنسبة إليه و أداء بالنسبة إلى الآخر و هذا القول قريب

### ٣٢ مسألة إذا شرع فى الوضوء قبل دخول الوقت

و فى أثناءه دخل لا إشكال فى صحته و أنه متصف بالوجوب

باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه و بالاستحباب بالنسبه إلى ما كان قبل الوقت فلو أراد نيه الوجوب و الندب نوى الأول بعد الوقت و الثانى قبله.

### ٣٣ مسأله إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء

و لم يكن عازما على إتيانها فعلا فتوضأ لقراءه القرآن فهذا الوضوء متصف بالوجوب و إن لم يكن الداعى عليه الأمر الوجوبى فلو أراد قصد الوجوب و الندب لا بد أن يقصد الوجوب الوصفى و الندب الغائى بأن يقول أتوضأ الوضوء الواجب امثالاً للأمر به لقراءه القرآن هذا و لكن الأقوى أن هذا الوضوء متصف بالوجوب و الاستحباب معا و لا مانع من اجتماعهما.

### ٣٤ مسأله إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزى

من

الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرا يجب عليه الوضوء كذلك و لو زاد عليه بطل إلا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل بأقل المجزى و إذا زاد عليه جهلا أو نسيانا لم يبطل بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرا و توضأ جهلا أو نسيانا فإنه يمكن الحكم ببطلانه لأنه مأمور واقعا بالتميم هناك بخلاف ما نحن فيه

### ٣٥ مسأله إذا توضحاً ثم ارتد لا يبطل وضوؤه

فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة و إن ارتد في أثنائه ثم تاب قبل فوات الموالاه لا يجب عليه الاستيناف نعم الأحوط أن يغسل بدنه من جهة الرطوبه التي كانت عليه حين الكفر و على هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى و قبل المسح ثم تاب يشكل المسح لنجاسه الرطوبه التي على يديه.

### ٣٦ مسأله إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعه الوقت

إذا كان مفوتاً لحقه فتوضاً يشكل الحكم بصحته و كذا الزوجه إذا كان وضوؤها مفوتاً لحق الزوج و الأجير مع منع المستأجر و أمثال ذلك

### ٣٧ مسألة إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء

إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبه مشتبهه بالبول و لم يكن مستبرئاً فإنه حينئذ يبنى على أنها بول و أنه محدث و إذا شك في الوضوء بعد الحدث- يبنى على بقاء الحدث و الظن الغير المعبر كالشك في المقامين و إن علم الأمرين و شك في المتأخر منهما بنى على أنه محدث إذا جهل تاريخهما أو جهل تاريخ الوضوء و أما إذا جهل تاريخ الحدث- و علم تاريخ الوضوء بنى على بقائه و لا يجرى استصحاب الحدث حينئذ حتى يعارضه لعدم



اتصال الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه و الأمر في صوره جهلهما أو جهل تاريخ الوضوء و إن كان كذلك إلا أن مقتضى شرطيه الوضوء وجوب إحرازه و لكن الأحوط الوضوء في هذه الصورة أيضا.

### **٣٨ مسأله من كان مأمورا بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى**

فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر فيجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت و القضاء إن تذكر بعد الوقت و أما إذا كان مأمورا به من جهه الجهل بالحاله السابقه فنسيه و صلى يمكن أن يقال بصحة صلاته من باب قاعده الفراغ لكنه مشكل فالأحوط الإعادة أو القضاء في هذه الصورة أيضا و كذا الحال إذا كان من جهه تعاقب الحالتين و الشك

فى المتقدم منهما.

### ٣٩ مسألة إذا كان متوضئاً و توضأ للتجديد و صلى

ثمّ تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما لا إشكال فى صحه صلاته و لا يجب عليه الوضوء للصلاه الآتية أيضا بناء على ما هو الحق من أن التجديدى إذا صادف الحدث صح و أما إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثمّ تيقن بطلان أحدهما فالصلاه الثانيه صحيحه و أما الأولى فالأحوط إعادتها و إن كان لا يبعد جريان قاعده الفراغ فيها.

### ٤٠ مسألة إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثمّ علم بحدوث حدث بعد أحدهما

يجب الوضوء للصلوات الآتية لأنه يرجع إلى العلم بوضوء و حدث و الشك فى المتأخر منهما و أما صلاته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعده الفراغ بل هو الأظهر

### ٤١ مسألة إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاه ثمّ علم حدوث حدث بعد أحدهما

يجب الوضوء للصلوات الآتية و إعادته الصلاتين السابقتين إن كانا مختلفتين في العدد و إلا يكفي صلاه واحده بقصد ما في الذمه جهرا إذا كانتا جهريتين و إخفاتا إذا كانتا إخفاتيئتين و مخيرا بين الجهر و الإخفات إذا كانتا مختلفتين و الأحوط في هذه الصورة إعادته كليهما

#### ٤٢ مسأله إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما

فالحال على منوال الواجبين لكن هنا يستحب الإعادة إذ الفرض كونهما نافله و أما إذا كان في الصورة المفروضه إحدى الصلاتين واجبه و الأخرى نافله فيمكن أن يقال بجريان قاعده الفراغ في الواجبه و عدم معارضتها بجريانها في النافله أيضا لأنه لا يلزم من إجرائها فيهما طرح تكليف منجز إلا أن الأقوى عدم جريانها للعلم الإجمالي فيجب إعادته الواجبه و يستحب إعادته النافله

#### ٤٣ مسأله إذا كان متوضئا و حدث منه بعده صلاه و حدث

و لا يعلم أيهما المقدم و أن المقدم هي الصلاه حتى تكون صحيحه أو الحدث حتى تكون باطله الأقوى صحه الصلاه لقاعده الفراغ خصوصا إذا كان تاريخ الصلاه معلوما لجريان استصحاب

بقاء الطهاره أيضا إلى ما بعد الصلاه

#### ٤٤ مسأله إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزء منه

و لا يدري أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستجابى فالظاهر الحكم بصحة وضوئه لقاعده الفراغ و لا تعارض بجريانها فى الجزء الاستجابى لأنه لا أثر لها بالنسبه إليه و نظير ذلك ما إذا توضع وضوء للقراءه القرآن و توضع فى وقت آخر وضوء للصلاه الواجبه ثم علم بطلان أحد الوضوءين فإن مقتضى قاعده الفراغ صحه الصلاه و لا تعارض بجريانها فى القراءه أيضا لعدم أثر لها بالنسبه إليها

#### ٤٥ مسأله إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء

فإن لم تفت الموالاه رجوع و تدارك و أتى بما بعده و إما إن شك فى ذلك فإما أن يكون بعد الفراغ أو فى الأثناء فإن كان فى الأثناء رجوع و أتى به و بما بعده و إن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى فى غسل الوجه مثلا أو فى جزء منه و إن كان بعد الفراغ فى غير الجزء الأخير بنى على الصحه لقاعده الفراغ و كذا إن كان الشك فى الجزء الأخير إن كان بعد الدخول فى عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلا أو كان بعد القيام عن محل الوضوء و إن كان قبل ذلك

أتى به إن لم تفت الموالاه و إلا استأنف

#### ٤٦ مسأله لا اعتبار بشك كثير الشك

سواء كان فى الأجزاء أو فى الشرائط أو الموانع

#### ٤٧ مسأله التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه فى الاعتناء بالشك

إذا كان فى الأثناء و كذا الغسل و التيمم بدله بل المناطق فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه و عدمه فمع التجاوز يجرى قاعده التجاوز و إن كان فى الأثناء مثلا إذا شك بعد الشروع فى مسح الجبهه فى أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بهما و كذا إذا شك بعد الشروع فى الطرف الأيمن فى الغسل أنه غسل رأسه أم لا- لا يعتنى به لكن الأحوط إلحاق المذكورات أيضا بالوضوء

#### ٤٨ مسأله إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل

أو مسح فى موضع الغسل أو غسل فى موضع المسح و لكن شك فى أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جييره أو ضروره أو تقيه أو لا بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعى الظاهر الصحه حملا للفعل على الصحه لقاعده الفراغ أو غيرها و كذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد و لم يعلم أنه من جهه وجود المسوغ أو لا و الأحوط الإعاده فى الجميع

#### ٤٩ مسأله إذا تيقن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله

و لكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا- بل عدل عنه اختيارا أو اضطرارا الظاهر عدم جريان قاعده الفراغ فيجب الإتيان به لأن مورد القاعده ما إذا علم كونه بانيا على إتمام العمل و عازما عليه إلا أنه شاك في إتيان الجزء الفلاني أم لا و في المفروض لا يعلم ذلك و بعبارة أخرى مورد القاعده صورته احتمال عروض النسيان لا احتمال العدول عن القصد

#### ٥٠ مسأله إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص

حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه إن لم يكن مسبقا بالوجود و إلا وجب تحصيل اليقين و لا يكفي الظن و إن شك بعد الفراغ في أنه كان موجودا أم لا بنى على عدمه و يصح وضوؤه و كذا إذا تيقن أنه كان موجودا و شك في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا نعم في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته و قد لا يصل إذا علم أنه لم يكن ملتفتا إليه حين الغسل و لكن شك في

أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا يشكل جريان قاعده الفراغ فيه فلا يترك الاحتياط بالإعادة و كذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجه و شك في كونه موجودا حال الوضوء أو طراً بعده فإنه يبنى على الصحة إلا إذا علم أنه في حال الوضوء لم يكن ملتفتا إليه فإن الأحوط الإعادة حينئذ

#### ٥١ مسألة إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه

و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبنى على الصحة لقاعده الفراغ إلا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء فالأحوط الإعادة حينئذ

#### ٥٢ مسألة إذا كان محل وضوئه من بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده

في أنه طهره ثم توضأ أم لا يبنى على بقاء النجاسة فيجب غسله لما يأتي من الأعمال و أما وضوؤه فمحكوم بالصحة عملاً بقاعده الفراغ إلا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء إلى الطهاره و النجاسة و كذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضأ منه سابقاً على الوضوء و يشك في أنه طهره بالاتصال بالكر أو بالمطر أم لا فإن وضوؤه محكوم بالصحة و الماء محكوم بالنجاسة و يجب عليه غسل كل ما لاقاه و كذا في الفرض الأول يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين التوضؤ أو لاقى محل الوضوء مع الرطوبه

#### ٥٣ مسألة إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه

بنى على صحتها لكنه محكوم ببقاء حدثه فيجب عليه الوضوء للصلوات الآتية و لو كان الشك في أثناء الصلاه وجب الاستيناف بعد الوضوء و الأحوط الإتمام مع تلك الحاله ثمّ الإعادة بعد الوضوء

#### ٥٤ مسأله إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً

ثمّ تبدل يقينه بالشك يبني على الصحه عملاً بقاعده الفراغ و لا يضرها اليقين بالبطلان بعد تبدله بالشك و لو تيقن بالصحه ثمّ شك فيها فأولى بجريان القاعده

#### ٥٥ مسأله إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى

أو شك في ذلك فأتى به و تمم الوضوء ثمّ علم أنه كان غسله يحتمل الحكم ببطلان الوضوء من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد لكن الأقوى صحته لأن الغسله الثانيه مستحبه على الأقوى حتى في اليد اليسرى فهذه الغسله كانت مأموراً بها في الواقع فهي محسوبه من الغسله المستحبه و لا يضرها نيه الوجوب لكن الأحوط إعادته لاحتقال اعتبار قصد كونها ثانيه في استحبابها هذا و لو كان آتياً بالغسله الثانيه المستحبه و صارت هذه ثالثه تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد

### فصل في أحكام الجائر

#### إشاره

و هي الألواح الموضوعه على الكسر و الخرق و الأدويه الموضوعه على الجروح و القروح و الدمامل فالجرح و نحوه إما مكشوف أو مجبور و على التقديرين إما في موضع الغسل أو في موضع المسح ثمّ إما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء ثمّ إما يمكن غسل المحل أو مسحه



أو لا- يمكن فإن أمكن ذلك بلا مشقه و لو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيره أو وضعه فى الماء حتى يصل إليه بشرط أن يكون المحل و الجبیره طاهرين أو أمكن تطهيرهما و جب ذلك و إن لم يمكن إما لضرر الماء أو للنجاسه و عدم إمكان التطهير أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبیره و لا- رفعها فإن كان مكشوفاً يجب غسل أطرافه و وضع خرقة طاهره عليه و المسح عليها مع الرطوبه و إن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك إن لم يمكن غسله كما هو المفروض و إن لم يمكن وضع الخرقة أيضا اقتصر

على غسل أطرافه لكن الأحوط ضم التيمم إليه و إن كان فى موضع المسح- و لم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع خرقة طاهره و المسح عليها بنداوه و إن لم يمكن سقط و ضم إليه التيمم و إن كان مجبورا و جب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط و المسح على الجبيره إن كانت طاهره أو أمكن تطهيرها و إن كان فى موضع الغسل و الظاهر عدم تعين المسح حيثذ فيجوز الغسل أيضا و الأحوط إجراء الماء عليها مع الإمكان

بإمرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح و لا يلزم أن يكون المسح بنداوه الوضوء إذا كان فى موضع الغسل و يلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبيره و لا- يكفى مجرد النداوه نعم لا- يلزم المداقه بإيصال الماء إلى الخلل و الفرج بل يكفى صدق الاستيعاب عرفا هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيره و المسح على البشره و إلا- فالأحوط تعيينه بل لا يخلو عن قوه إذا لم يمكن غسله كما هو المفروض و الأ-حوط الجمع بين المسح على الجبيره و على المحل أيضا بعد رفعها و إن لم يمكن المسح على الجبيره لنجاستها أو لمانع آخر فإن أمكن وضع خرقة طاهره عليها و مسحها يجب ذلك و إن لم يمكن ذلك أيضا فالأحوط

الجمع بين الإتمام بالاختصار على غسل الأطراف و التيمم

### ١ مسأله إذا كانت الجبيره فى موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشره

لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل هل يتعين ذلك أو يتعين المسح على الجبيره وجهان و لا- يترك الاحتياط بالجمع

### ٢ مسأله إذا كانت الجبيره مستوعبه لعضو واحد من الأعضاء

فالظاهر جريان الأحكام المذكوره و إن كانت مستوعبه لتمام الأعضاء فالإجراء مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيره و التيمم

### ٣ مسأله إذا كانت الجبيره فى الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل المحل

يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبه أى الحاصله من المسح على جبيرته

#### ٤ مسأله إنما ينتقل إلى المسح على الجبيره إذا كانت في موضع المسح بتمامه

و إلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيره يجب المسح على البشره مثلا لو كانت مستوعبه تمام ظهر القدم مسح عليها و لو كان من أحد الأصابع و لو الخنصر إلى المفصل مكشوفاً و جب المسح على ذلك و إذا كانت مستوعبه عرض القدم مسح على البشره في الخط الطولى من الطرفين و عليها في محلها

#### ٥ مسأله إذا كان في عضو واحد جبائر متعدده

يجب الغسل أو المسح في فواصلها

#### ٦ مسأله إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره

فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها و إن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها و غسل المقدار الصحيح ثم وضعها و مسح عليها و إن لم يمكن ذلك مسح عليها لكن الأحوط ضم التيمم أيضا خصوصا إذا كان عدم إمكان الغسل من جهه تضرر القدر الصحيح أيضا بالماء

#### ٧ مسأله في الجرح المكشوف

إذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثمَّ وضعه

### ٨ مسألة إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف

يشكل كفايه المسح على الجبيره التي عليها أو يريد أن يضعها عليها فالأحوط غسل القدر الممكن و المسح على الجبيره ثمَّ التيمم و أما المقدار المتعارف بحسب العاده فمغتفر

### ٩ مسألة إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر

فالحكم هو التيمم لكن الأحوط ضم الوضوء مع وضع خرقة و المسح عليها أيضاً مع الإمكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله

### ١٠ مسألة إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء

لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضاً فالمتعين التيمم

### ١١ مسألة في الرمذ يتعين التيمم

إذا كان استعمال الماء مضراً مطلقاً أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر و إنما كان يضر العين فقط فالأحوط الجمع بين الوضوء بغسل أطرافها و وضع خرقة عليها و

مسحها و بين التيمم

### ١٢ مسأله محل الفصد داخل فى الجروح

فلو لم يمكن تطهيره أو كان مضرا يكفى المسح على الوصله التى عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف و إلا- حلها و غسل المقدار الزائد ثم شدا كما أنه إن كان مكشوفاً يضع عليه خرقة و يمسح عليها بعد غسل ما حوله و إن كانت أطرافه نجسه طهرها و إن لم يمكن تطهيرها و كانت زائده على القدر المتعارف جمع بين الجبيره و التيمم

### ١٣ مسأله لا فرق فى حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره.

على وجه العصيان أم لا باختياره

### ١٤ مسأله إذا كان شىء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء

مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته أو كان فيها حرج و مشقه لا- تتحمل مثل القيرو نحوه يجرى عليه حكم الجبيره و الأحوط ضم التيمم أيضاً

### ١٥ مسأله إذا كان ظاهر الجبيره ظاهراً

لا يضره نجاسه باطنه

**١٦ مسأله إذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوبا**

لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه و تبديله و إن كان ظاهرها مباحا و باطنها مغصوبا فإن لم يعد مسح الظاهر تصرفا فيه فلا يضر و إلا بطل و إن لم يمكن نزعها أو كان مضرا فإن عد تالفا يجوز المسح عليه و عليه العوض لمالكه و الأحوط استرضاء المالك أيضا أولا- و إن لم يعد تالفا و جب استرضاء المالك و لو بمثل شراء أو إجاره و إن لم يمكن فالأحوط الجمع بين الوضوء بالاختصار على غسل أطرافه و بين التيمم

**١٧ مسأله لا يشترط فى الجبيره أن تكون مما يصح الصلاة فيه**

فلو كانت حريرا أو ذهبا أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه فالذى يضر هو نجاسه ظاهرها أو غصبيته



**١٨ مسألة ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره**

و إن احتمل البرء و لا تجب الإعاده إذا تبين برؤه سابقا نعم لو ظن البرء و زال الخوف و جب رفعها

**١٩ مسألة إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل**

لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره فيه إشكال بل الأظهر عدمه و العدول إلى التيمم

**٢٠ مسألة الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد**

و لم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزما لجرح المحل و خروج الدم فإن كان مستحيلا بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد فما

دام كذلك يجرى عليه حكم الجبيره و إن لم يستحل كان كالجبيره النجسه يضع عليه خرقة و يمسح عليه

### ٢١ مسأله قد عرفت أنه يكفى فى الغسل أقله

بأن يجرى الماء من جزء إلى جزء آخر و لو بإعانه اليد فلو وضع يده فى الماء و أخرجها و مسح بما يبقى فيها من الرطوبه محل الغسل يكفى و فى كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر خصوصا إذا كان بالماء الحار و إذا أجرى الماء كثيرا يضر فيتعين هذا النحو من الغسل و لا يجوز الانتقال إلى حكم الجبيره فاللازم أن يكون الإنسان ملتفتا لهذه الدقه

### ٢٢ مسأله إذا كان على الجبيره دسومه

لا يضر بالمسح عليها إن كانت طاهره

### ٢٣ مسأله إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره

لا- يجرى عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم نعم لو كان عين النجاسه لاصقه به و لم يمكن إزالتها جرى حكم الجبيره و الأحوط ضم التيمم

**٢٤ مسأله لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف**

كما أنه لا يجوز وضع شيء آخر عليها مع عدم الحاجة إلا أن يحسب جزء منها بعد الوضع

**٢٥ مسأله الوضوء مع الجبيره رافع للحدث**

لا مبيح

**٢٦ مسأله الفرق بين الجبيره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه**

كما استفاد مما تقدم. أحدها أن الأولى بدل الغسل و الثانيه بدل عن المسح.

الثاني أن في الثانيه يتعين المسح و في الأولى يجوز الغسل أيضا على الأقوى.

الثالث أنه يتعين في الثانيه كون المسح بالرطوبه الباقيه في الكف و بالكف و في الأولى يجوز المسح بأي شيء كان و بأي ماء و لو بالماء الخارجى. الرابع أنه يتعين في الأولى استيعاب المحل إلا ما بين الخيوط و الفرج و في الثانيه يكفى المسمى. الخامس

أن فى الأولى الأحسن أن يصير شبيها بالغسل فى جريان الماء بخلاف الثانية فالأحسن فيها أن لا يصير شبيها بالغسل. السادس أن فى الأولى لا يكفى مجرد إيصال النداهه بخلاف الثانية حيث إن المسح فيها بدل عن المسح الذى يكفى فيه هذا المقدار. السابع أنه لو كان على الجبيره رطوبه زائده لا- يجب تجفيفها فى الأولى بخلاف الثانية. الثامن أنه يجب مراعاة الأعلى فالأعلى فى الأولى دون الثانية. التاسع أنه يتعين فى الثانية إمرار الماسح على الممسوح بخلاف الأولى فيكفى فيها بأى وجه كان

### ٢٧ مسأله لا فرق فى أحكام الجبيره

بين الوضوءات الواجبه و المستحبه

### ٢٨ مسأله حكم الجبائر فى الغسل كحكمها فى الوضوء واجبه و مندوبه

و إنما الكلام فى أنه هل

يتعين حينئذ الغسل ترتيباً أو يجوز الارتماسى أيضاً و على الثانى هل يجب أن يمسح على الجبيره تحت الماء أو لا يجب الأقوى جوازه و عدم وجوب المسح و إن كان الأحوط اختيار الترتيب و على فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء لكن جواز الارتماسى مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسه العضو و سرايتها إلى بقيه الأعضاء أو كونه مضراً من جهه وصول الماء إلى المحل

**٢٩ مسأله إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء**

فى الماسح كان أو فى الممسوح

**٣٠ مسأله فى جواز استيجار صاحب الجبيره إشكال**

بل لا يبعد انفساخ الإجاره إذا طرأ العذر فى أثناء المده مع ضيق

الوقت عن الإتمام و اشتراط المباشره بل إتيان قضاء الصلوات عن نفسه لا يخلو عن إشكال مع كون العذر مرجو الزوال و كذا يشكل كفايه تبرعه عن الغير

### ٣١ مسأله إذا ارتفع عذر صاحب الجبیره لا يجب إعادة الصلوات

التي صلاحها مع وضوء الجبیره و إن كان في الوقت بلا إشكال بل الأقوى جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء في

الموارد التي علم كونه مكلفا بالجيره و أما فى الموارد المشكوكه التى جمع فيها بين الجيره و التيمم فلا بد من الوضوء للأعمال الآتية لعدم معلوميه صحه وضوئه و إذا ارتفع العذر فى أثناء الوضوء وجب الاستئناف أو العود إلى غسل البشره- التى مسح على جبيرتها إن لم تفت الموالاه

### **٣٢ مسأله يجوز لصاحب الجيره الصلاه أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر فى آخره**

و مع عدم اليأس الأحوط التأخير

### **٣٣ مسأله إذا اعتقد الضرر فى غسل البشره فعمل بالجيره ثم تبين عدم الضرر فى الواقع**

أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين أنه كان مضرا و كان وظيفته الجيره أو اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجيره ثم تبين عدم الضرر و أن وظيفته غسل البشره أو اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجيره ثم تبين الضرر صح وضوؤه فى الجميع بشرط حصول قصد القربه منه فى الأخيرتين و الأحوط الإعاده فى الجميع

**٣٤ مسأله فى كل مورد يشك فى أن وظيفته الوضوء الجبىرى أو التيمم**

الأحوط الجمع بينهما

**فصل فى حكم دائم الحدث****اشاره**

المسلوس و المبطون إما أن يكون لهما فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاختصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات أم لا- و على الثانى إما أن يكون خروج الحدث فى مقدار الصلاه مرتين أو ثلاثه مثلاً أو هو متصل ففى الصوره الأولى يجب إتيان الصلاه فى تلك الفتره سواء كانت فى أول الوقت أو وسطه أو آخره و إن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها و ترك جميع المستحبات فلو أتى بها فى غير تلك الفتره بطلت نعم لو اتفق عدم الخروج و السلامه إلى آخر الصلاه صحت إذا حصل منه قصد القربه و إذا وجب المبادره لكون الفتره فى أول الوقت فأخر إلى الآخر عصى لكن صلاته صحيحه و أما الصوره الثانيه- و هى ما إذا لم تكن فتره واسعه إلا أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاثه أو أزيد بما لا مشقه فى التوضؤ فى الأثناء و البناء يتوضأ و يشتغل بالصلاه بعد أن يضع الماء إلى جنبه فإذا خرج منه شىء توضأ بلا مهله- و بنى



على صلاته من غير فرق بين المسلوس و المبطون لكن الأحوط أن يصلى صلاه أخرى بوضوء واحد خصوصا فى المسلوس بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه و أما الصورة الثالثه و هى أن يكون الحدث متصلا بلا فتره أو فترات يسيره بحيث لو توطأ بعد كل حدث و بنى لزم الحرج يكفى أن يتوطأ لكل صلاه- و لا يجوز أن يصلى صلاتين بوضوء واحد نافله كانتا أو فريضه أو مختلفه هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاه بذلك الوضوء- و إما إن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمرا بلا فتره يمكن إتيان

شئ من الصلاه مع الطهاره فيجوز أن يصلى بوضوء واحد صلوات عديده و هو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف لكن الأحوط فى هذه الصوره أيضا الوضوء لكل صلاه و الظاهر أن صاحب سلس الريح أيضا كذلك.

### **١ مسأله يجب عليه المبادره إلى الصلاه بعد الوضوء**

بلا مهله.

### **٢ مسأله لا يجب على المسلوس و المبطلون أن يتوضئا لقضاء التشهد و السجده المنسيين**

بل يكفيهما وضوء الصلاه التى نسيا فيها بل و كذا صلاه الاحتياط يكفيها وضوء الصلاه التى شك فيها و إن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل و عدم الاستدبار و أما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضة بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها

### ٣ مسأله يجب على المسلم التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه

و الأحوط غسل الحشفه قبل كل صلاه و أما الكيس فلا يلزم تطهيره و إن كان أحوط و المبطون أيضا إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب كما أن الأحوط تطهير المحل أيضا إن أمكن من غير حرج

### ٤ مسأله فى لزوم معالجه السلس و البطن إشكال

و الأحوط المعالجه مع الإمكان بسهوله نعم لو أمكن التحفظ بكيفيه خاصه مقدار أداء الصلاه و جب و إن كان محتاجا إلى بذل مال

### ٥ مسأله فى جواز مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال

حتى حال الصلاه إلا أن يكون المس واجبا

### ٦ مسأله مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر

بل الأحوط الصبر إلى الفتره التي هي أخف مع العلم بها بل مع احتمالها لكن الأقوى عدم وجوبه

### ٧ مسأله إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه

و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه و لو تبين بعد الصلاه أعادها

### ٨ مسأله ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه

و لو بأن يقتصر في كل ركعه على تسبيحه و يومئاً للركوع و السجود مثل صلاه الغريق فالأحوط الجمع بينها و بين الكيفيه السابقه و هذا و إن كان حسناً لكن وجوبه محل منع - بل تكفي الكيفيه السابقه

### ٩ مسأله من أفراد دائم الحدث المستحاضه

و سيجيء حكمها

### ١٠ مسأله لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات

نعم إذا كان في الوقت وجبت الإعاده

### ١١ مسأله من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً

الأحوط تكرار الوضوء بمقدار لا يستلزم الحرج و يمكن القول بانحلال النذر و هو الأظهر

## فصل فى الأغمال

## و الواجب منها سبعة

## اشاره

غسل الجنابه و الحيض و النفاس و الاستحاضه و مس الميت و غسل الأموات و الغسل المذى و جب بنذر و نحوه كأن نذر غسل الجمعه أو غسل الزياره أو الزياره مع الغسل و الفرق بينهما أن فى الأول إذا أراد الزياره يجب أن يكون مع الغسل و لكن يجوز أن لا يزور أصلا و فى الثانى يجب الزياره فلا يجوز تركها و كذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال التى يستحب الغسل لها

## ١ مسأله النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور على وجوه.

الأول أن ينذر الزياره مع الغسل فيجب عليه الغسل و الزياره و إذا ترك أحدهما وجبت الكفاره. الثانى أن ينذر الغسل للزياره بمعنى أنه إذا أراد أن يزور لا- يزور إلا مع الغسل فإذا ترك الزياره لا كفاره عليه و إذا زار بلا غسل وجبت عليه. الثالث أن ينذر غسل الزياره منجزا و حينئذ يجب عليه الزياره أيضا و إن لم يكن مندورا مستقلا

بل وجوبها من باب المقدمه فلو تركهما وجبت كفاره واحده و كذا لو ترك أحدهما و لا يكفى فى سقوطها الغسل فقط و إن كان من عزمه حينه أن يزور فلو تركها وجبت لأنه إذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة. الرابع أن ينذر الغسل و الزيارة فلو تركهما وجبت عليه كفارتان و لو ترك أحدهما فعليه كفاره واحده. الخامس أن ينذر الغسل الذى بعده الزيارة و الزيارة مع الغسل و عليه لو تركهما وجبت كفارتان و لو ترك أحدهما فكذلك لأن المفروض تقييد كل بالآخر و كذا الحال فى نذر الغسل لسائر الأعمال

### فصل فى غسل الجنابه

و هى تحصل بأمرين

#### الأول خروج المنى و لو فى حال النوم أو الاضطراب

و إن كان بمقدار رأس إبره سواء كان بالوطء أو بغيره مع الشهوه أو بدونها جامعا للصفات أو فاقتدا لها مع العلم بكونه منيا و فى حكمه الرطوبه المشتبّهه الخارجه بعد الغسل مع عدم

الاستبراء بالبول و لا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره و المعتبر خروجه إلى خارج البدن فلو تحرك من محله و لم يخرج لم يوجب الجنابه و أن يكون منه فلو خرج من المرأة منى الرجل لا يوجب جنابتها إلا مع العلم باختلاطه بمنيتها و إذا شك فى خارج أنه منى أم لا- اختبر بالصفات من الدفق و الفتور و الشهوه فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منيا- و إن لم يعلم بذلك و مع عدم اجتماعها و لو بفقد واحد منها لا يحكم به إلا إذا حصل العلم و فى المرأة و المريض يكفى اجتماع صفتين و هما الشهوه و الفتور.

## الثانى الجماع

### اشاره

و إن لم ينزل و لو بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها فى القبل أو الدبر من غير فرق بين الواطئ و الموطوء و الرجل و المرأه و الصغير و الكبير و الحى و الميت و الاختيار و الاضطرار فى النوم أو اليقظه حتى لو أدخلت حشفه طفل رضيع فإنهما يجنبان و كذا لو أدخلت ذكر ميت أو أدخل فى ميت و الأحوط فى وطء البهائم من غير إنزال الجمع بين الغسل و الوضوء إن كان سابقا محدثا بالأصغر و الوطئ فى دبر الخنثى موجب للجنبه دون



قبلها إلا مع الإنزال فيجب الغسل عليه دونها إلا أن تنزل هي أيضا و لو أدخلت الخنثى فى الرجل أو أنثى مع عدم الإنزال لا يجب الغسل على الواطئ و لا على الموطوء و إذا دخل الرجل بالخنثى و الخنثى بالأنثى و جب الغسل على الخنثى دون الرجل و الأنثى

### ١ مسألة إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده

و جب عليه الغسل و قضاء ما تيقن من الصلوات التى صلاها بعد خروجه و أما الصلوات التى يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها و إذا شك فى أن هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه الغسل و إن كان أحوط خصوصا إذا كان الثوب مختصا به و إذا علم أنه منه - و لكن لم يعلم أنه من جنبه سابقه اغتسل منها أو جنبه أخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل أيضا لكنه أحوط

### ٢ مسألة إذا علم بجنبه و غسل و لم يعلم السابق منهما و جب عليه الغسل

إلا إذا علم زمان الغسل دون جنبه فيمكن استصحاب الطهاره حينئذ

### ٣ مسألة فى جنبه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما

و الظن كالشك و إن كان الأ-حوط فيه مراعاة الاحتياط فلو ظن أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل و توطأ إن كان مسبوقا بالأصغر

**٤ مسألة إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر**

للعلم الإجمالي بجنابته أو جنابه إمامه و لو دارت بين ثلاثة- يجوز لواحد أو

الاثنين منهم الاقتداء بالثالث لعدم العلم حينئذ و لا يجوز لثالث علم إجمالاً بجنابه أحد الاثنين أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم إذا كانا أو كانوا محل الابتلاء له و كانوا عدولاً عنده و إلا فلا مانع و المناط علم المقتدى بجنابه أحدهما لا علمهما فلو اعتقد كل منهما عدم جنابته و كون الجنب هو الآخر أو لا جنابه لواحد منهما و كان المقتدى عالماً كفى في عدم الجواز كما أنه لو لم يعلم المقتدى إجمالاً بجنابه أحدهما و كانا عالمين بذلك لا يضر باقتدائه

### ٥ مسأله إذا خرج المنى بصوره الدم وجب الغسل أيضا

بعد العلم

### ٦ مسأله المرأه تحتلم كالرجل

و لو خرج منها المنى حينئذ وجب عليها الغسل و القول بعدم احتلامهن ضعيف

### ٧ مسأله إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل

كما مر فإذا كان بعد دخول الوقت و لم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا الأقوى عدم الوجوب و إن لم يتضرر به بل مع التضرر يحرم ذلك فبعد خروجه يتيمم للصلاه نعم لو توقف إتيان الصلاه فى الوقت على حبسه- بأن لم يتمكن من الغسل و لم يكن عنده ما يتيمم به و كان على وضوء بأن كان تحرك المنى فى حال اليقظه و لم يكن فى حبسه ضرر عليه لا يبعد وجوبه فإنه على التقادير المفروضه لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاه فى الوقت و لو حبسه يكون متمكنا

### ٨ مسأله يجوز للشخص إجناب نفسه

و لو لم يقدر على الغسل و كان بعد دخول الوقت نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضا لا يجوز ذلك و أما فى الوضوء فلا يجوز لمن كان متوضئا

و لم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت ففرق في ذلك بين الجنابه و الحدث الأصغر و الفارق النص

### ٩ مسألة إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا

لم يجب عليه الغسل و كذا لو شك في أن المدخول فرج أو دبر أو غيرهما فإنه لا يجب عليه الغسل

### ١٠ مسألة لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا بوصله أو غيرها

إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع

### ١١ مسألة في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء

الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ لأن الوضوء مع غسل الجنابه غير جائز و المفروض احتمال كون غسله غسل الجنابه

### فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه

#### اشاره

و هي أمور

### الأول الصلاة واجبه أو مستحبه أداء و قضاء

لها و لأجزائها المنسيه و صلاه الاحتياط بل و كذا سجدة السهو على الأحوط نعم لا يجب في صلاه الأموات و لا في سجده الشكر و التلاوه.

### الثاني الطواف الواجب دون المندوب

لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فتظهر الثمره فيما

لو دخله سهوا و طاف فإن طوافه محكوم بالصحة نعم يشترط في صلاه الطواف الغسل و لو كان الطواف مندوبا.

### الثالث صوم شهر رمضان و قضاؤه

بمعنى أنه لا يصح إذا أصبح جنبا متعمدا أو ناسيا للجنابه و أما سائر الصيام ما عدا رمضان و قضاؤه فلا يبطل بالإصباح جنبا و إن كانت واجبه نعم الأحوط في الواجبه منها ترك تعمد الإصباح جنبا نعم الجنابه العمديه في أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبه منها و أما الاحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان

### فصل فيما يحرم على الجنب

#### إشاره

و هي أيضا أمور-

#### الأول مس خط المصحف

على التفصيل الذى مر في الوضوء و كذا مس اسم الله تعالى و سائر أسمائه و صفاته المختصه و كذا مس أسماء الأنبياء و الأئمه عليه السلام على الأحوط.

#### الثانى دخول مسجد الحرام و مسجد النبى ص

و إن كان بنحو المرور.

#### الثالث المكث فى سائر المساجد

بل

مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور و أما المرور فيها بأن يدخل من باب و يخرج من آخر فلا بأس به و كذا الدخول بقصد أخذ شيء منها فإنه لا بأس به و المشاهد كالمساجد في حرمه المكث فيها.

### **الرابع الدخول في المساجد بقصد وضع شيء فيها بل مطلق الوضع فيها**

#### **إشاره**

و إن كان من الخارج أو في حال العبور. الخامس قراءة سور العزائم و هي سوره اقرء و النجم و الم تنزيل و حم السجده و إن كان بعض واحده منها- بل البسملة أو بعضها بقصد إحداها على الأحوط لكن الأقوى اختصاص

الحرمة بقراءة آيات السجده منها

### ١ مسأله من نام فى أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما

أو فى الخارج و دخل فيهما عمدا أو سهوا أو جهلا- و جب عليه التيمم للخروج إلا أن يكون زمان الخروج أقصر من المكث للتيمم فيخرج من غير تيمم أو كان زمان الغسل فيهما مساويا أو أقل من زمان التيمم فيغتسل حينئذ و كذا حال الحائض و النفساء

### ٢ مسأله لا فرق فى حرمة دخول الجنب فى المساجد بين المعمور منها و الخراب

و إن لم يصل فيه أحد و لم يبق آثار مسجديته نعم فى مساجد الأراضى المفتوحه عنوه إذا ذهب



آثار المسجدية بالمره يمكن القول بخروجها عنها لأنها تابعه لآثارها و بنائها

### ٣ مسأله إذا عين الشخص فى بيته مكانا للصلاه

و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد

### ٤ مسأله كل ما شك فى كونه جزء من المسجد

من صحنه و الحجرات التى فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا- يجرى عليه الحكم و إن كان الأحوط الإ-جاء إلا- إذا علم خروجه منه

### ٥ مسأله الجنب إذا قرأ دعاء كميل

الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منها أ فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَشْتَبُونَ لأنه جزء من سوره حم السجده و كذا الحائض و الأقوى جوازه لما مر من أن المحرم قراءه آيات السجده لا بقيه السوره

### ٦ مسأله الأحوط عدم إدخال الجنب فى المسجد

و إن كان صبيا أو مجنونا أو جاهلا بجنبه نفسه

### ٧ مسأله لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد فى حال جنابته

بل الإجاره فاسده و لا يستحق أجره نعم لو استأجره مطلقا و لكنه كنس فى حال جنابته و كان جاهلا بأنه جنب أو ناسيا استحق الأجره بخلاف ما إذا كنس عالما فإنه لا- يستحق لكونه حراما و لا يجوز أخذ الأجره على العمل المحرم و كذا الكلام فى الحائض و النفساء و لو كان الأجير جاهلا أو كلاهما جاهلين- فى الصوره الأولى أيضا يستحق الأجره لأن متعلق الإجاره

و هو الكنس لا- يكون حراما و إنما الحرام الدخول و المكث فلا يكون من باب أخذ الأجره على المحرم نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجاره فاسده و لا يستحق الأجره و لو كانا جاهلين لأنهما محرمان و لا يستحق الأجره على الحرام و من ذلك ظهر أنه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب- كانت الإجاره فاسده و لو مع الجهل و كذا لو استأجره لقراءه العزائم- فإن المتعلق فيهما هو نفس الفعل المحرم بخلاف الإجاره للكنس فإنه ليس حراما و إنما المحرم شىء آخر و هو الدخول و المكث فليس

**٨ مسأله إذا كان جنبا و كان الماء فى المسجد يجب عليه أن يتيمم**

و يدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه و لا يبطل تيممه لو وجدان هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الاغتسال و لكن لا يباح بهذا التيمم إلا- دخول المسجد و اللبث فيه بمقدار الحاجه فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لا قراءه العزائم إلا إذا كانا واجبين فورا

### ٩ مسأله إذا علم إجمالاً جنبه أحد الشخصين

لا يجوز له استئجارهما و لا استئجار أحدهما لقراءه العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك مما يحرم على الجنب

### ١٠ مسأله مع الشك فى الجنبه لا يحرم شىء من المحرمات المذكوره

إلا إذا كانت حالته السابقه هى الجنبه

### فصل فيما يكره على الجنب

#### اشاره

و هى أمور

#### الأول الأكل و الشرب

و يرتفع كراهتهما بالوضوء أو غسل اليدين و المضمضه و الاستنشاق أو غسل اليدين فقط.

#### الثانى قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن

ما عدا العزائم و قراءه ما زاد على السبعين أشد كراهه.

#### الثالث مس ما عدا خط المصحف

من الجلد و الأوراق و الحواشى و ما بين السطور.

#### الرابع النوم إلا أن يتوضأ أو يتيمم

إن لم يكن له الماء بدلا عن الغسل.

## **الخامس الخضاب رجلا كان أو امراه**

و كذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه.

## **السادس**

التدهمين.

## **السابع الجماع**

إذا كان جنابته بالاحتلام.

## **الثامن**

حمل المصحف.

## **التاسع**

## فصل فى أحكام غسل الجنابه

## إشاره

غسل الجنابه مستحب نفسى و واجب غيرى للغايات الواجبه و مستحب غيرى للغايات المستحبه و القول بوجوبه النفسى ضعيف و لا يجب فيه قصد الوجوب و الندب بل لو قصد الخلاف لا يبطل إذا كان مع الجهل بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع و تحقق منه قصد القربه فلو كان قبل الوقت و اعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلا و كذا العكس و مع الشك فى دخوله يكفى الإتيان به بقصد القربه لاستحبابه النفسى أو بقصد إحدى غاياته المندوبه أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى و الواجب فيه بعد النيه غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه فلا يجب غسل باطن العين و الأنف و الاذن

و الفم و نحوها و لا يجب غسل الشعر مثل اللحية بل يجب غسل ما تحته من بشره و لا يجزى غسله عن غسلها نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبه جزء من البدن مع البشره و الثقبه التي فى الاذن أو الأنف للحلقه إن كانت ضيقه لا يرى باطنها لا- يجب غسلها و إن كانت واسعه بحيث تعد من الظاهر و جب غسلها و له كفتان- الأولى الترتيب- و هو أن يغسل الرأس و الرقبه أولاً ثمَّ الطرف الأيمن من البدن ثمَّ الطرف الأيسر و الأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه ثانياً مع الأيمن و النصف الأيسر مع الأيسر و السره و العوره يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفهما الأيسر مع الأيسر و الأولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين و الترتيب المذكور شرط واقعى- فلو عكس و لو جهلاً أو سهواً بطل- و لا يجب البدأ بالأعلى فى كل عضو و لا-الأعلى فالأعلى و لا الموالاه العرفيه بمعنى التتابع و لا بمعنى عدم الجفاف فلو غسل رأسه و رقبته فى أول النهار و الأيمن فى وسطه و الأيسر فى آخره صحح و كذا لا يجب الموالاه فى أجزاء عضو واحد و لو تذكر بعد الغسل ترك جزء من أحد الأعضاء رجع و غسل ذلك الجزء فإن كان فى الأيسر كفاه ذلك و إن كان فى الرأس أو الأيمن و جب غسل



الباقى على الترتيب و لو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام المحتملات مع مراعاة الترتيب.

الثانيه الارتماس و هو غمس تمام البدن فى الماء دفعه واحده عرفيه و اللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء فى آن واحد و إن كان غمسه على التدريج فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف كما إذا خرجت رجله أو دخلت فى الطين قبل أن يدخل رأسه فى الماء أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله و لا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا فارتمس كفى بل لو كان تمام بدنه تحت

الماء فنوى الغسل و حرك بدنه كفى على الأقوى و لو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت الإعادة و لا يكفى غسل ذلك الجزء فقط و يجب تخليل الشعر إذا شكك فى وصول الماء إلى البشره التى تحته و لا فرق فى كيفية الغسل بأحد النحويين بين غسل الجنابه و غيره من سائر الأغسال الواجبه و المنذوبه نعم فى غسل الجنابه لا يجب الوضوء بل لا يشرع بخلاف سائر الأغسال كما سيأتى إن شاء الله

### **١ مسأله [فى أفضليه الغسل الترتيبى]**

الغسل الترتيبى أفضل من الارتماسى

### **٢ مسأله قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى**

و قد يتعين الترتيبى كما فى يوم الصوم الواجب و حال الإحرام و كذا إذا كان الماء للغير و لم يرض بالارتماس فيه

### **٣ مسأله يجوز فى الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثه بنحو الارتماس**

بل لو ارتمس فى الماء ثلاث مرات مره بقصد غسل الرأس و مره بقصد غسل الأيمن و مره بقصد الأيسر

كفى و كذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات- أو قصد بالارتماس غسل الرأس- و حرك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن و خرج بقصد الأيسر و يجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس و البقيه بالترتيب بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس و بعضه الآخر بإمرار اليد

#### ٤ مسأله الغسل الارتماسى يتصور على وجهين

أحدهما أن يقصد الغسل بأول جزء دخل فى الماء و هكذا إلى الآخر فيكون حاصله على وجه التدرىج و الثانى أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه و حيثئذ يكون أنيا و كلاهما صحيح و يختلف باعتبار القصد و لو لم يقصد أحد الوجهين صح أيضا و انصرف إلى التدرىجى

**٥ مسألة يشترط في كل عضو أن يكون طاهرا حين غسله**

فلو كان نجسا طهره أولا- ولا يكفى غسل واحد لرفع الخبث و الحدث كما مر في الوضوء و لا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل و إن كان أحوط

**٦ مسألة يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء**

فلو كان حائل وجب رفعه و يجب اليقين بزواله مع سبق وجوده و مع عدم سبق وجوده يكفى الاطمئنان بعدمه بعد الفحص

**٧ مسألة إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن**

يجب غسله على خلاف ما مر في غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله و الفرق أن هناك الشك يرجع إلى الشك في تنجسه بخلاف هنا حيث إن التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ نعم لو كان ذلك الشيء باطنا سابقا و شك في أنه صار ظاهرا أم لا فلسبقه بعدم الوجوب

لا يجب غسله عملا بالاستصحاب

### ٨ مسأله ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه فى الغسل الترتيبى

إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون فإنه يجب فيه المبادره إليه و إلى الصلاه بعده من جهه خوف خروج الحدث

### ٩ مسأله يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيبا لا ارتماسا

نعم إذا كان نهر كبير جاريا من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضا إذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء

### ١٠ مسأله يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس فى الأثناء و بالعكس

لكن بمعنى رفع اليد عنه و الاستيناف على النحو الآخر

### ١١ مسأله إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن

لكن بعده يكون من المستعمل فى رفع

الحدث الأكبر فبناء على الإشكال فيه يشكل الوضوء و الغسل منه بعد ذلك و كذا إذا قام فيه و اغتسل بنحو الترتيب بحيث رجع ماء الغسل فيه و أما إذا كان كرا أو أزيد فليس كذلك نعم لا يبعد صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد و اغتسل فيه مرارا عديده لكن الأقوى كما مر جواز الاغتسال و الوضوء من المستعمل

## ١٢ مسألة يشترط في صحة الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء

من النيه و استدامتها إلى الفراغ و إطلاق الماء و طهارته و عدم كونه ماء الغساله و عدم الضرر في استعماله و إباحته و إباحه ظرفه و عدم كونه

من الذهب و الفضه و إباحه مكان الغسل و مصب مائه و طهاره البدن و عدم ضيق الوقت و الترتيب فى الترتيبى و عدم حرمه الارتماس فى الارتماسى منه كيوم الصوم و فى حال الإحرام و المباشره فى حال الاختيار و ما عدا الإباحه و عدم كون الظرف من الذهب و الفضه و عدم حرمه الارتماس من الشرائط واقعى لا- فرق فيها بين العمد و العلم و الجهل و النسيان بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصوره حال العمد و العلم

### ١٣ مسأله إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه

فاغتسل بالداعى الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء ما تفعل يقول اغتسل فغسله صحيح و أما إذا كان غافلا بالمره بحيث لو قيل له ما تفعل يبقى متحيرا فغسله ليس بصحيح

### ١٤ مسأله إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك فى أنه اغتسل أم لا

يبنى على العدم و لو علم أنه اغتسل لكن شك فى أنه على الوجه الصحيح أم لا يبنى على الصحه

### ١٥ مسأله إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت

ضيقه و أن وظيفته كانت هو التيمم فإن كان على وجه الداعي يكون صحيحا و إن كان على وجه التقييد يكون باطلا و لو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعته ففي صحته و صحة صلاته إشكال

### ١٦ مسألة إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامي

فغسله باطل و كذا إذا كان بناؤه على النسيه من غير إحراز رضا الحمامي بذلك و إن استرضاه بعد الغسل و لو كان بناؤهما على النسيه و لكن كان بانيا على عدم إعطاء الأجره أو على إعطاء الفلوس الحرام ففي



**١٧ مسألة إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المغمسوب لا مانع من الغسل فيه**

لأن صاحب الحطب يستحق عوض حطبه و لا يصير شريكا فى الماء و لا صاحب حق فيه

**١٨ مسألة الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله مشكل**

بل غير صحيح بل و كذا لأهله إلا إذا علم عموم الوقفيه أو الإباحه

**١٩ مسألة الماء الذى يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه**

إلا مع العلم بعموم الإذن

**٢٠ مسألة [فى بطلان الغسل بالمتزر الغصبى]**

الغسل بالمتزر الغصبى باطل

**٢١ مسألة [ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس على الزوجه]**

ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس

و كذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر لأنه يعد جزء من نفقتها

## ٢٢ مسألة إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره

أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا لا يبطل صومه ولا غسله و إن كان متعمدا بطلا معا و لكن لا يبطل إحرامه و إن كان آثما و ربما يقال لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صح غسله و هو في صوم رمضان مشكل لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضا فخروجه من الماء أيضا حرام كمكثته تحت الماء بل يمكن أن يقال إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس و الخروج فكله حرام و عليه يشكل

فى غير شهر رمضان أيضا نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح

### فصل فى مستحبات غسل الجنابه

و هى أمور أحدها الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل. الثانى غسل اليدين ثلاثا إلى المرفقين أو إلى نصف الذراع أو إلى الزندين من غير فرق بين الارتماس و الترتيب. الثالث المضمضه و الاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات و يكفى مره أيضا. الرابع أن يكون ماؤه فى الترتيبى بمقدار صاع و هو ستمائه و أربعة عشر مثقالا و ربع مثقال. الخامس إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار السادس تخليل

الحاجب الغير المانع لزياده الاستظهار. السابع غسل كل من الأعضاء الثلاثة ثلاثا.

الثامن التسميه بأن يقول بسم الله و الأولى أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم. التاسع

: الدعاء المأثور فى حال الاشتغال و هو اللهم طهر قلبى و تقبل سعى و اجعل ما عندك خيرا لى اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين أو يقول اللهم طهر قلبى و اشرح صدرى و أجر على لسانى مدحتك و الثناء عليك اللهم اجعله لى طهورا و شفاء و نورا إنك على كل شىء قدير

و لو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضا كان أولى. العاشر الموالاه و الابتداء بالأعلى- فى كل من الأعضاء فى الترتيبى

### تمه أحكام الغسل

#### ١ مسأله يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه

على ما مر فى الوضوء

#### ٢ مسأله الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطا فى صحته

و إنما فائدته عدم وجوب الغسل إذا خرج منه رطوبه مشتبهه بالمنى فلو لم يستبرء و اغتسل و صلى ثمَّ خرج منه المنى أو الرطوبه المشتبهه لا تبطل صلاته و يجب عليه الغسل لما سيأتى

#### ٣ مسأله إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال

ثمَّ خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بأنها منى فيجب

الغسل و مع الاستبراء بالبول و عدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بأنه بول فيوجب الوضوء و مع

عدم الأمرين يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل و الوضوء إن لم يحتمل غيرهما و إن احتمل كونها مذيا مثلا بأن يدور الأمر بين البول و المنى و المذى فلا يجب عليه شىء و كذا حال الرطوبة الخارجة بدوا من غير سبق جنبه فإنها مع دورانها بين المنى و البول يجب الاحتياط بالوضوء و الغسل و مع دورانها بين الثلاثة أو بين كونها منيا أو مذيا أو بولا أو مذيا لا شىء عليه

#### ٤ مسألة إذا خرجت منه رطوبه مشتببه بعد الغسل

و شكك فى أنه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه فيجب عليه الغسل و الأحوط ضم الوضوء أيضا

**٥ مسأله لا فرق فى جريان حكم الرطوبه المشتببه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار**

أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهه العمى أو الظلمه أو نحو ذلك

**٦ مسأله الرطوبه المشتببه الخارجه من المرأه لا حكم لها**

و إن كانت قبل استبرائها فيحكم عليها بعدم الناقضيه و عدم النجاسه إلا إذا علم أنها إما بول أو منى

**٧ مسأله لا فرق فى ناقضيه الرطوبه المشتببه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطاط أم لا**

و ربما يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه و هو ضعيف

**٨ مسأله إذا أحدث بالأصغر فى أثناء غسل الجنابه**

الأقوى عدم بطلانه نعم يجب عليه الوضوء بعده لكن الأحوط إعادة الغسل بعد إتمامه و الوضوء

بعده أو الاستيناف و الوضوء بعده و كذا إذا أحدث في سائر الأغسال و لا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبا أو ارتماسيا- إذا كان على وجه التدريج و أما إذا كان على وجه الآتيه فلا يتصور فيه حدوث الحدث في أثناءه

### ٩ مسألة إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل

فإن كان مماثلا للحدث السابق كالجنبه في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله فلا إشكال في وجوب الاستيناف و إن كان مخالفا له فالأقوى عدم بطلانه فيتمه و يأتي بالآخر و يجوز الاستيناف بغسل واحد



لهما و يجب الوضوء بعده أن كان غير الجنابه أو كان السابق هو الجنابه حتى لو استأنف و جمعهما بنيه واحده على الأحوط و إن كان اللاحق جنبه فلا حازه إلى الوضوء سواء أتمه و أتى للجنبه بعده أو استأنف و جمعهما بنيه واحده

### ١٠ مسأله الحدث الأصغر فى أثناء الأغسال المستحبه أيضا لا يكون مبطلا لها

نعم فى الأغسال المستحبه لإتيان فعل كغسل الزياره و الإحرام لا يبعد البطلان كما أن حدوثه بعده و قبل الإتيان بذلك الفعل كذلك كما سيأتى

### ١١ مسأله إذا شك فى غسل عضو من الأعضاء الثلاثه أو فى شرطه قبل الدخول فى العضو الآخر رجوع

و أتى به و إن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به و بينى على الإتيان على الأقوى و إن كان الأحوط الاعتناء ما دام فى الأثناء و لم يفرغ

من الغسل كما فى الوضوء نعم لو شك فى غسل الأيسر أتى به و إن طال الزمان لعدم تحقق الفراغ حيثئذ لعدم اعتبار الموالاه فيه و إن كان يحتمل عدم الاعتناء إذا كان معتادا لموالاه

### ١٢ مسأله إذا ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك فى أنه كان ناولا للغسل الارتماسى

حتى يكون فارغا أو لغسل الرأس و الرقبه فى الترتيبى حتى يكون فى الأثناء و يجب عليه الإتيان بالطرفين يجب عليه الاستيناف نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبى لأنه إن كان بارتماسه قاصدا للغسل الارتماسى فقد فرغ و إن كان قاصدا للرأس و الرقبه فبإتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبى

### ١٣ مسأله إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل

يجب عليه الإعادة ترتيبا أو ارتماسا و لا- يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس و الرقبه إن كان الجزء الغير المنغسل فى الطرفين فىأتى بالطرفين الآخرين لأنه قصد به تمام الغسل ارتماسا لا خصوص الرأس و الرقبه و لا يكفى نيتهما فى ضمن المجموع

### ١٤ مسأله إذا صلى ثم شك فى أنه اغتسل للجنابه أم لا

يبنى على صحه صلاته و لكن يجب عليه

الغسل للأعمال الآتية و لو كان الشك في أثناء الصلاة بطلت لكن الأحوط إتمامها ثمّ الإعادة

### ١٥ مسألة إذا اجتمع عليه أغسال متعدده

فإما أن يكون جميعها واجبا أو يكون جميعها مستحبا أو يكون بعضها واجبا و بعضها مستحبا ثمّ إما أن ينوى الجميع أو البعض فإن نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع و حصل امتثال أمر الجميع و كذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحه إذا كان جميعها أو بعضها لرفع الحدث و الاستباحه و كذا لو نوى القربه و حينئذ فإن كان فيها غسل الجنابه لا حاجه إلى الوضوء بعده أو قبله و إلا وجب الوضوء و إن نوى واحدا منها و كان واجبا كفى عن الجميع

أيضا على الأقوى و إن كان ذلك الواجب غير غسل الجنابه و كان من جملتها لكن على هذا يكون امثالاً بالنسبه إلى ما نوى- و أداء بالنسبه إلى البقيه و لا- حاجه إلى الوضوء إذا كان فيها الجنابه و إن كان الأحوط مع كون أحدهما الجنابه أن ينوى غسل الجنابه و إن نوى بعض المستحبات كفى أيضا عن غيره من المستحبات و أما كفايته عن الواجب ففيه إشكال و إن كان غير بعيد لكن لا يترك الاحتياط

### ١٦ مسأله الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب و الحائض

بل لا يبعد إجراؤه عن غسل الجنابه بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم

### ١٧ مسأله إذا كان يعلم إجمالا أن عليه أغسالا

لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفيه أن يقصد جميع ما عليه كما يكفيه أن يقصد البعض المعين

و يكفى عن غير المعين بل إذا نوى غسلا معيناً و لا يعلم و لو إجمالاً غيره و كان عليه فى الواقع كفى عنه أيضاً و إن لم يحصل امتثال أمره نعم إذا نوى بعض الأغسال و نوى عدم تحقق الآخر ففى كفايته عنه إشكال بل صحته أيضاً لا تخلو عن إشكال بعد كون حقيقه الأغسال واحده و من هذا يشكك البناء على عدم التداخل بأن يأتى بأغسال متعدده كل واحد بنيه واحد منها لكن لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأول برجاء الصحه و المطلوبيه

## فصل فى الحيض

### إشاره

و هو دم خلقه الله تعالى فى الرحم لمصالح و فى الغالب أسود أو أحمر غليظ طرى حار يخرج بقوه و حرقه كما أن دم الاستحاضه بعكس ذلك و يشترط أن يكون بعد البلوغ و قبل اليأس فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض و إن كان بصفاته و البلوغ يحصل بإكمال

تسع سنين و اليأس ببلوغ ستين سنه فى القرشيه و خمسين فى غيرها و القرشيه من انتسب إلى النضر بن كنانه و من شك فى كونها قرشيه يلحقها حكم غيرها و المشكوك البلوغ محكوم بعدمه و المشكوك بأسها كذلك

### مسائل

#### ١ مسأله إذا خرج ممن شك فى بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا

و يجعل علامه على البلوغ بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض و خرج ممن علم عدم بلوغها فإنه لا يحكم بحيضيته و هذا هو المراد من شرطيه البلوغ

#### ٢ مسأله لا فرق فى كون اليأس بالستين أو الخمسين بين الحره و الأمه

و حار المزاج و بارده و أهل مكان و مكان

#### ٣ مسأله لا إشكال فى أن الحيض يجتمع مع الإرضاع

و فى اجتماعه مع الحمل قولان الأقوى أنه يجتمع معه سواء كان قبل الاستبانة أو بعدها و سواء كان فى العاده أو قبلها أو بعدها نعم فيما كان بعد العاده بعشرين يوما- الأحوط

الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه

#### ٤ مسأله إذا انصب الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء في الخارج

و لو بمقدار رأس إبرة لا- إشكال في جريان أحكام الحيض و أما إذا انصب و لم يخرج بعد و إن كان يمكن إخراجها بإدخال قطنه أو إصبع ففي جريان أحكام الحيض إشكال فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أحكام الطاهر و الحائض و لا فرق بين أن يخرج من المخرج الأصلي أو العارضى

#### ٥ مسأله إذا شك في أن الخارج دم أو غير دم

أو رأت دما في ثوبها و شك في أنه من الرحم أو من غيره لا تجرى أحكام الحيض و إن علمت بكونه دما و اشتبه عليها فإما أن يشتبه بدم الاستحاضه أو بدم البكاره أو بدم القرحة فإن اشتبه بدم الاستحاضه يرجع إلى الصفات فإن كان بصفه الحيض يحكم بأنه حيض و إلا فإن كان في أيام العاده فكذلك و إلا فيحكم بأنه استحاضه و إن اشتبه بدم البكاره يختبر بإدخال قطنه في الفرج و الصبر قليلا ثم إخراجها فإن كانت مطوقه بالدم فهو بكاره و إن كانت منغمسه به فهو حيض

و الاختبار المذكور واجب فلو صلت بدونه بطلت و أن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضا إلا إذا حصل منها قصد القربه بأن كانت جاهله أو عالمه أيضا إذا فرض حصول قصد القربه مع العلم أيضا و إذا تعذر الاختبار ترجع إلى الحالة السابقة من طهر أو حيض و إلا- فتبنى على الطهاره لكن مراعاة الاحتياط أولى و لا- يلحق بالبكاره فى الحكم المذكور غيرها كالقرحه المحيطه بأطراف الفرج و إن اشتبه بدم القرحة- فالمشهور أن الدم إن كان يخرج من الطرف الأيسر فحيض و إلا- فمن القرحة إلا أن يعلم أن القرحة فى الطرف الأيسر لكن الحكم المذكور مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهره و الحائض و لو اشتبه بدم آخر



حكم عليه بعدم الحيضيه إلا أن يكون الحاله السابقه هي الحيضيه

### ٦ مسأله أقل الحيض ثلاثه أيام و أكثره عشره

فإذا رأت يوماً أو يومين أو ثلاثه إلا ساعه مثلاً لا يكون حيضاً كما أن أقل الطهر عشره أيام و ليس لأكثره حد و يكفي الثلاثه الملقفه فإذا رأت في وسط اليوم الأول و استمر إلى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً و المشهور اعتبروا التوالى في الأيام الثلاثه نعم بعد توالى الثلاثه في الأول لا يلزم التوالى في البقيه فلو رأت ثلاثه متفرقه في ضمن العشره لا يكفي و هو محل إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض فيها و كذا اعتبروا استمرار الدم في الثلاثه- و لو في فضاء الفرج و الأقوى كفايه الاستمرار العرفى و عدم مضره الفترات اليسيره في البين

بشرط أن لا ينقض من ثلاثه بأن كان بين أول الدم و آخره ثلاثه أيام و لو ملفقه فلو لم ترفى الأول مقدار نصف ساعه من أول النهار و مقدار نصف ساعه فى آخر اليوم الثالث لا يحكم بحيضيته لأنه يصير ثلاثه إلا ساعه مثلا و الليالى المتوسطه داخله فيعتبر الاستمرار العرفى فيها أيضا بخلاف ليله اليوم الأول و ليله اليوم الرابع فلو رأت من أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى

### ٧ مسأله قد عرفت أن أقل الطهر عشره

فلو رأت الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيضيه و أما إذا رأت يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضيته إذا لم يكن مانع آخر و المشهور على اعتبار هذا الشرط أى مضى عشره من الحيض السابق- فى حيضيه الدم اللاحق مطلقا و لذا قالوا لو رأت ثلاثه مثلا ثم انقطع يوما أو أزيد ثم رأت و انقطع على العشره إن الطهر المتوسط أيضا حيض و إلا لزم كون الطهر أقل من عشره و ما ذكروه محل إشكال بل المسلم أنه لا يكون بين الحيضين أقل من عشره و أما بين أيام الحيض الواحد فلا فالأحوط مراعاة الاحتياط بالجمع فى الطهر بين أيام الحيض الواحد كما فى الفرض المذكور

### ٨ مسأله الحائض إما ذات العاده أو غيرها

و الأولى إما وقتيه و عدديه أو وقتيه فقط أو عدديه فقط و الثانيه إما مبتدئه و هى التى لم تر الدم سابقا و هذا الدم أول ما رأت و إما مضطربه و هى التى رأت الدم مكررا لكن لم تستقر لها عاده و إما ناسيه و هى التى نسيت عاداتها و يطلق عليها المتحيره أيضا و قد يطلق عليها المضطربه و يطلق المبتدأه على الأعم

ممن لم تر الدم سابقا و من لم تستقر لها عاده أى المضطربه بالمعنى الأول

### ٩ مسأله تحقق العاده برؤيه الدم مرتين متماثلين

فإن كانا متماثلين فى الوقت و العدد فهى ذات العاده الوقتيه و العدديه كأن رأت فى أول شهر خمسه أيام و فى أول الشهر الآخر أيضا خمسه أيام و إن كانا متماثلين فى الوقت دون العدد فهى ذات العاده الوقتيه كما إذا رأت فى أول شهر خمسه و فى أول الشهر الآخر سته أو سبعة مثلا و إن كانا متماثلين فى العدد فقط فهى ذات العاده العدديه كما إذا رأت فى أول شهر خمسه و بعد عشره أيام أو أزيد رأت خمسه أخرى

### ١٠ مسأله صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين

على خلاف العاده الأولى تنقلب عاداتها إلى الثانيه و إن رأت مرتين على خلاف الأولى لكن غير متماثلتين يبقى حكم الأولى نعم لو رأت على خلاف العاده الأولى مرات عديده مختلفه تبطل عاداتها و تلحق بالمضطربه

### ١١ مسأله لا يبعد تحقق العاده المركبه

كما إذا رأت فى الشهر الأول ثلاثه و فى الثانى أربعة و فى الثالث ثلاثه و فى الرابع أربعة أو رأت شهرين متواليين ثلاثه و شهرين متواليين أربعة ثمَّ شهرين متواليين ثلاثه و شهرين متواليين أربعة فتكون ذات عاده على النحو المزبور لكن لا يخلو عن إشكال خصوصا فى مثل الفرض الثانى حيث يمكن أن يقال إن الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعاده الأولى فالعمل بالاحتياط أولى نعم إذا تكررت الكيفيه المذكوره

مرارا عديده بحيث يصدق فى العرف أن هذه الكيفيه عاداتها و أيامها لا إشكال فى اعتبارها فالإشكال إنما هو فى ثبوت العاده الشرعيه بذلك و هى الرؤيه كذلك مرتين

### ١٢ مسأله قد تحصل العاده بالتمييز

كما فى المرأه المستمره الدم إذا رأت خمسہ أيام مثلا بصفات الحيض فى أول الشهر الأول ثم رأت بصفات الاستحاضه و كذلك رأت فى أول الشهر الثانى خمسہ أيام بصفات الحيض ثم رأت بصفات الاستحاضه فحينئذ تصير ذات عادته عدديه وقتيه و إذا رأت فى أول الشهر الأول خمسہ بصفات الحيض و فى أول الشهر الثانى سته أو سبعة مثلا فتصير حينئذ ذات عادته وقتيه و إذا رأت فى أول الشهر الأول خمسہ مثلا و فى العاشر من الشهر الثانى مثلا خمسہ بصفات الحيض فتصير ذات عادته عدديه

### ١٣ مسأله إذا رأت حيضين متوالين متمائلين مشتملين على النقاء فى البين

فهل العاده أيام الدم فقط أو مع أيام النقاء أو خصوص ما قبل النقاء الأظهر الأول مثلا إذا رأت أربعه أيام ثم طهرت فى اليوم الخامس ثم رأت فى السادس كذلك فى الشهر الأول و الثانى فعاداتها خمسہ أيام لا سته و لا أربعه فإذا تجاوز

دمها رجعت إلى خمسة متواليه و تجعلها حيضا لا-سته و لا بأن تجعل اليوم الخامس يوم النقاء و السادس أيضا حيضا و لا إلى الأربعة

#### ١٤ مسأله يعتبر فى تحقق العاده العدديه تساوى الحيضين

و عدم زياده إحداهما على الأخرى و لو بنصف يوم أو أقل فلو رأت خمسه فى الشهر الأول و خمسه و ثلث أو ربع يوم فى الشهر الثانى لا تتحقق العاده من حيث العدد نعم لو كانت الزيادة يسيره لا تضر و كذا فى العاده الوقتيه تفاوت الوقت و لو بثلث أو ربع يوم يضر و أما التفاوت اليسير فلا يضر لكن المسأله لا تخلو عن إشكال فالأولى مراعاة الاحتياط

#### ١٥ مسأله صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم فى العاده

أو مع تقدمه أو تأخره يوما أو يومين أو أزيد على وجه يصدق عليه تقدم العاده أو تأخرها و لو لم يكن الدم بالصفات و ترتب عليه جميع أحكام الحيض فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضا لانقطاعه قبل تمام ثلاثه أيام تقضى ما تركته من العبادات و أما غير ذات

العاده المذكوره كذات العاده العدديه فقط و المبتدئه و المضطربه و الناسيه فإنها تترك العباده و ترتب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات و أما مع عدمها فتحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه إلى ثلاثه أيام فإن رأت ثلاثه أو أزيد تجعلها حيضا نعم لو علمت أنه يستمر إلى ثلاثه أيام تركت العباده بمجرد الرؤيه و إن تبين الخلاف تقضى ما تركته

**١٦ مسأله صاحبه العاده المستقره فى الوقت و العدد إذا رأت العدد فى غير وقتها و لم تره فى الوقت تجعله حيضا**

سواء كان قبل الوقت أو بعده

**١٧ مسأله إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره جعلت المجموع حيضا**

و كذا إذا رأت فى العاده و بعدها و لم يتجاوز عن العشره أو رأت قبلها و فيها و بعدها و إن تجاوز العشره فى الصور المذكوره فالحيض أيام العاده فقط و البقيه استحاضه

**١٨ مسأله إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد**

فإن كان مجموع الدمين و النقاء المتخلل لا يزيد عن عشره كان الطرفان

حيضا و فى النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه و إن تجاوز المجموع عن العشره فإن كان أحدهما فى أيام العاده دون الآخر جعلت ما فى العاده حيضا و إن لم يكن واحد منهما فى العاده فتجعل الحيض ما كان منهما واجدا

للصفات و إن كانا متساويين فى الصفات فالأحوط جعل أولهما حيضا و إن كان الأقوى التخيير و إن كان بعض أحدهما فى العاده دون الآخر جعلت ما بعضه فى العاده حيضا و إن كان بعض كل واحد منهما فى العاده- فإن كان ما فى الطرف الأول من العاده ثلاثه أيام أو أزيد جعلت الطرفين من العاده حيضا و تحتاط فى النقاء المتخلل و ما قبل الطرف



الأول و ما بعد الطرف الثانى استحاضه و إن كان ما فى العاده فى الطرف الأول أقل من ثلاثه تحتاط فى جميع أيام الدمين و النقاء بالجمع بين الوظيفتين

### ١٩ مسأله إذا تعارض الوقت و العدد فى ذات العاده الوقتيه العديده يقدم الوقت

كما إذا رأته فى أيام العاده أقل أو أكثر من عدد العاده و دما آخر فى غير أيام العاده بعددها فتجعل ما فى أيام العاده حيضا و إن كان متأخرا و ربما يرجح الأسبق فالأولى فيما إذا كان الأسبق العدد فى غير أيام العاده الاحتياط فى الدمين بالجمع بين الوظيفتين

### ٢٠ مسأله ذات العاده العديده إذا رأته أزيد من العدد

و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيض و كذا ذات الوقت إذا رأته أزيد من

**٢١ مسأله إذا كانت عاداتها فى كل شهر مره فرأت فى شهر مرتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلهما حيض**

سواء كانت ذات عادته وقتا أو عددا أو لا و سواء كانا موافقين للعدد و الوقت أو يكون أحدهما مخالفا

**٢٢ مسأله إذا كانت عاداتها فى كل شهر مره فرأت فى شهر مرتين مع فصل أقل الطهر**

فإن كانت إحداهما فى العاده و الأخرى فى غير وقت العاده و لم تكن الثانيه بصفه الحيض تجعل ما فى الوقت و إن لم يكن بصفه الحيض أيضا و تحتاط فى الأخرى و إن كانتا معا فى غير الوقت فمع كونهما واجدتين كلتاها حيض و مع كون إحداهما واجده تجعلها أيضا و تحتاط فى الأخرى و مع كونهما فاقدتين

تجعل إحداهما حيضا و الأحوط كونها الأولى و تحتاط فى الأخرى

### ٢٣ مسأله إذا انقطع الدم قبل العشره

فإن علمت بالنقاء و عدم وجود الدم فى الباطن اغتسلت و صلت و لا حاجه إلى الاستبراء و إن احتملت بقاءه فى الباطن و جب عليها الاستبراء و استعمال الحال بإدخال قطنه و إخراجها بعد الصبر هنيهة فإن خرجت نقيه اغتسلت و صلت و إن خرجت ملطخه و لو بصفره صبرت حتى تنقى أو تنفضى عشره أيام إن لم تكن ذات عاده أو كانت عاداتها عشره و إن كانت ذات عاده أقل من عشره فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشره و أما إذا احتملت التجاوز - فعليها الاستظهار بترك العباده استحبابا بيوم أو يومين أو إلى العشره

مخيره بينها فإن انقطع الدم على العشره أو أقل فالمجموع حيض في الجميع و إن تجاوز فسيجيء حكمه

#### ٢٤ مسأله إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده

و علمت أنه يتجاوز عن العشره تعمل عمل الاستحاضه فيما زاد و لا حاجه إلى الاستظهار

#### ٢٥ مسأله إذا انقطع الدم بالمره و جب الغسل و الصلاه

و إن احتملت العود قبل العشره بل و إن ظنت بل و إن كانت معتاده بذلك على إشكال نعم لو علمت العود فالأحوط مراعاة الاحتياط في أيام النقاء لما

مر من أن في النقاء المتخلل يجب الاحتياط

### ٢٦ مسأله إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت

و إن تبين بعد ذلك كونها طاهره إلا إذا حصلت منها نيه القربه

### ٢٧ مسأله إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى فالأحوط الغسل

و الصلاه إلى زمان حصول العلم بالنقاء فتعيد الغسل حينئذ و عليها قضاء ما صامت و الأولى تجديد الغسل في كل وقت تحتمل النقاء يزدي، سيد محمد كاظم طباطبائي، العروه الوثقى للسيد اليزدي، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدي؛ ج ١، ص: ٣٣١

### فصل في حكم تجاوز الدم عن العشره

#### ١ مسأله من تجاوز دمها عن العشره

سواء استمر إلى شهر أو أقل أو أزيد إما أن تكون ذات عاده أو مبتدئه أو مضطربه أو ناسيه أما ذات العاده فتجعل عاداتها حيضا و إن لم تكن بصفات الحيض و البقيه استحاضه و إن كانت بصفاته إذا لم تكن العاده حاصله من التمييز بأن يكون من العاده المتعارفه و إلا فلا يبعد

ترجيح الصفات على العاده بجعل ما بالصفه حيضا دون ما فى العاده الفاقد و أما المبتدئه و المضطربه- بمعنى من لم تستقر لها عاده فترجع إلى التمييز فتجعل ما كان بصفه الحيض حيضا و ما كان بصفه الاستحاضه استحاضه بشرط أن لا يكون أقل من ثلاثه و لا أزيد من العشره و أن لا يعارضه دم آخر واجد للصفات كما إذا رأَت خمسَه أيام مثلا ما أسود و خمسَه أيام أصفر ثمَّ خمسَه أيام أسود- و مع فقد الشرطين- أو كون الدم لونا واحدا ترجع إلى أفا ربها فى عدد الأيام بشرط اتفاقها أو كون النادر كالمعدوم و لا يعتبر اتحاد البلد و مع

عدم الأقارب أو اختلافها ترجع إلى الروايات- مخيره بين اختيار الثلاثه فى كل شهر أو ستة أو سبعة و أما الناسيه فترجع إلى التمييز و مع عدمه إلى الروايات و لا ترجع إلى أقاربها و الأحوط أن تختار السبع

## ٢ مسأله المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم إلى ثلاثين يوما

و إن كان فى أواسط الشهر الهلالى أو أواخره

**٣ مسأله الأحوط أن تختار العدد فى أول رؤيه الدم**

إلا إذا كان مرجح لغير الأول

**٤ مسأله يجب الموافقه بين الشهور**

فلو اختارت فى الشهر الأول أوله ففى الشهر الثانى أيضا كذلك و هكذا

**٥ مسأله إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات**

و كذا إذا تبينت الزيادة و النقصه

**٦ مسأله صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره فى العدد حالها حال المبتدئه**

فى الرجوع إلى الأقارب و الرجوع إلى التخيير المذكور مع فقدهم أو اختلافهم و إذا علمت كونه أزيد



من الثلاثة ليس لها أن تختارها كما أنها لو علمت أنه أقل من السبعة ليس لها اختيارها

### ٧ مسأله صاحبه العاده العدديه ترجع فى العدد إلى عاداتها

و أما فى الزمان فتأخذ بما فيه الصفة و مع فقد التمييز تجعل العدد فى الأول على الأحوط و إن كان الأقوى التخيير و إن كان هناك تمييز لكن لم يكن موافقا للعدد فتأخذه و تزيد مع النقصان و تنقص مع الزيادة

### ٨ مسأله لا فرق فى الوصف بين الأسود و الأحمر

فلو رأت ثلاثة أيام أسود و ثلاثة أحمر ثم بصفه الاستحاضه تتحيز بسته

### ٩ مسأله لو رأت بصفه الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفه الاستحاضه

ثم بصفه الحيض خمسه أيام أو أزيد تجعل الحيض الثلاثة الأولى و أما لو رأت بعد الستة الأولى ثلاثة أيام أو أربعة بصفه الحيض تجعل الحيض الدمين الأول و الأخير و تحتاط فى البين مما هو بصفه الاستحاضه لأنه كالنقاء المتخلل بين الدمين

**١٠ مسألة إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشره أيام بصفه الاستحاضه جعلتهما حيضتين**

إذا لم يكن كل واحد منهما أقل من ثلاثه

**١١ مسألة إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثه متفرقه فى ضمن عشره**

تحتاط فى جميع العشره

**١٢ مسألة لا بد فى التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه و بعضها بصفه الحيض**

فإذا كانت مختلفه فى صفات الحيض فلا تمييز بالشده و الضعف أو غيرهما كما إذا كان فى أحدهما وصفان و فى الآخر وصف واحد بل مثل هذا فاقد التمييز و لا يعتبر اجتماع صفات الحيض - بل يكفى واحده منها

**١٣ مسألة ذكر بعض العلماء - الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب**

ثم الرجوع إلى التخيير بين الأعداد و لا دليل عليه فترجع إلى التخيير بعد فقد الأقارب

**١٤ مسألة المراد من الأقارب أعم من الأبوينى و الأبى أو الأمى فقط**

و لا يلزم فى الرجوع إليهم حياتهم

**١٥ مسألة فى الموارد التى تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره**

إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه و جب عليها مراعاة حقه و كذا فى الأمه مع السيد و إذا أرادت الاحتياط الاستحبابى فمنعها زوجها أو سيدها يجب

تقديم حقهما نعم ليس لهما منعها عن الاحتياط الوجوبى

### ١٦ مسأله فى كل مورد تحيضت

من أخذ عاده أو تميز أو رجوع إلى الأقارب أو إلى التخيير بين الأعداد المذكوره فتيين بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء أو الإعادة

### فصل فى أحكام الحائض

#### إشاره

و هى أمور

#### أحدها يحرم عليها العبادات المشروطه بالطهاره

كالصلاه و الصوم و الطواف و الاعتكاف-

#### الثانيه يحرم عليها مس اسم الله و صفاته الخاصه بل غيرها أيضا

إذا كان المراد بها هو الله- و كذا مس أسماء الأنبياء و الأئمه على الأحوط و كذا مس كتابه القرآن على التفصيل الذى مر فى الموضوع

#### الثالث قراءه آيات السجده

بل سورها على الأحوط

#### الرابع

اللبث فى المساجد-

#### الخامس

وضع شىء فيها إذا استلزم الدخول-

## السادس الاجتياز من المسجدين و المشاهد المشرفه

اشاره

كسائر

المساجد دون الرواق منها و إن كان الأحوط إلحاقه بها هذا مع عدم لزوم الهتك و إلا حرم و إذا حاضت فى المسجدين تميم و تخرج إلا إذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساويا

### ١ مسأله إذا حاضت فى أثناء الصلاه و لو قبل السلام بطلت

و إن شكت فى ذلك صحت فإن تبين بعد ذلك ينكشف بطلانها و لا يجب عليها الفحص و كذا الكلام فى سائر مبطلات الصلاه

### ٢ مسأله يجوز للحائض سجده الشكر

و يجب عليها سجده التلاوه إذا استمعت بل أو سمعت آيتها و يجوز لها اجتياز غير المسجدين لكن يكره و كذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفه

### ٣ مسأله لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز

بل

معها أيضا فى صورته استلزامه تلويثها

### **السابع وطؤها فى القبل حتى يادخال الحشفه**

#### **اشاره**

من غير إنزال بل بعضها على الأحوط و يحرم عليها أيضا و يجوز الاستمتاع بغير الوطى - من التقبيل و التفخيذ و الضم نعم يكره الاستمتاع بما بين السره و الركبه منها بالمباشره و أما فوق اللباس فلا بأس و أما الوطى فى دبرها فجوازه محل إشكال و إذا خرج دمها من غير الفرج - فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم بل الأقوى عدمه إذا كان من غير الدبر نعم لا- يجوز الوطى فى فرجها الخالى عن الدم حينئذ

#### **٤ مسأله إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها**

كما لو أخبرت بأنها طاهر

#### **٥ مسأله لا فرق فى حرمه وطء الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه.**

و الحره و الأمه و الأجنبيه و المملوكه كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعيا وجدانيا أو كان بالرجوع إلى التمييز أو نحوه بل يحرم أيضا فى زمان الاستظهار إذا تحيضت و إذا حاضت فى حال المقاربه يجب المبادره بالإخراج

#### **الثامن وجوب الكفاره بوطنها**

#### **اشاره**

و هي دينار في أول الحيض و نصفه في وسطه و ربعه في آخره إذا كانت زوجه من غير فرق بين الحره و الأمه و الدائمه و المنقطعه و إذا كانت مملوكه للواطئ- فكفارتة ثلاثه أمداد من الطعام يتصدق بها على ثلاثه مساكين لكل مسكين مد من غير فرق بين كونها قنه أو مدبره أو مكاتبه أو أم ولد نعم في المبعضه و المشتركه و المزوجه و المحلله إذا وطئها مالکها إشكال و لا يبعد إلحاقها بالزوجه في لزوم الدينار أو نصفه أو ربعه و الأحوط الجمع بين الدينار و الأمداد و لا كفاره على المرأه و إن كانت مطاوعه و يشترط في وجوبها العلم و العمد و البلوغ و العقل فلا كفاره على الصبى و لا المجنون و لا الناسى و لا الجاهل بكونها في الحيض بل إذا كان جاهلا بالحكم أيضا و هو الحرمة و إن كان أحوط نعم مع الجهل بوجوب الكفاره بعد العلم بالحرمة لا إشكال في الثبوت.

### ٦ مسأله المراد بأول الحيض ثلثه الأول

و بوسطه ثلثه الثانى و بآخره الثلث الأخير فإن كان أيام حيضها ستة فكل ثلاث يومان و إذا كانت سبعة فكل ثلاث يومان و ثلاث يوم و هكذا

### ٧ مسأله وجوب الكفاره في الوطى في دبر الحائض غير معلوم

ص: ٣٤١

لكنه أحوط

### ٨ مسألة إذا زنى بحائض أو وطئها شبهه فالأحوط التكفير

بل لا يخلو عن قوه

### ٩ مسألة إذا خرج حيضها من غير الفرج

فوطئها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفاره بخلاف وطئها في محل الخروج

### ١٠ مسألة

لا فرق في وجوب الكفاره بين كون المرأه حيه أو ميته

### ١١ مسألة إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفاره

على الأحوط

### ١٢ مسألة إذا وطئها بتخيل أنها أمته فبانت زوجته

عليه كفاره دينار و بالعكس كفاره الأمداد كما أنه إذا اعتقد كونها في أول الحيض فبان الوسط أو الآخر أو العكس فالمناطق الواقع.

### ١٣ مسألة إذا وطئها بتخيل أنها في الحيض

فبان الخلاف لا شيء عليه

### ١٤ مسألة لا تسقط الكفاره بالعجز عنها

فمتى تيسرت وجبت و الأحوط الاستغفار مع العجز بدلا عنها ما دام العجز



**١٥ مسأله إذا اتفق حيضها حال المقاربه**

و تعمد فى عدم الإخراج وجبت الكفارہ

**١٦ مسأله إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها**

فإذا وطئها بعد إخبارها بالحيض وجبت الكفارہ إلا إذا علم كذبها بل لا يبعد سماع قولها فى كونه أوله أو وسطه أو آخره

**١٧ مسأله يجوز إعطاء قيمه الدينار**

و المناطق قيمه وقت الأداء

**١٨ مسأله الأحوط إعطاء كفاره الأمداد لثلاثه مساكين**

و أما كفاره الدينار فيجوز إعطاؤها لمسكين واحد و الأحوط صرفها على ستة أو سبعة مساكين

**١٩ مسأله إذا وطئها فى الثلث الأول و الثانى و الثالث**

فعليه الدينار و نصفه و ربه و إذا كرر الوطى فى كل ثلاث فإن كان بعد التكفير وجب التكرار و إلا فكذلك أيضا على الأحوط

**٢٠ مسأله ألحق بعضهم النفساء بالحائض فى وجوب الكفارہ**

و لا دليل عليه نعم لا إشكال في حرمه وطئها

### التاسع بطلان طلاقها و ظهارها

#### إشاره

إذا كانت مدخوله و لو دبرا و كان زوجها حاضرا أو في حكم الحاضر و لم تكن حاملا فلو لم تكن مدخولا بها أو كان زوجها غائبا أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكنا من استعمال حالها و إن كانت حاملا يصح طلاقها و المراد بكونه في حكم الحاضر أن يكون مع غيبته متمكنا من استعمال حالها

### ٢١ مسأله إذا كان الزوج غائبا

و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض

### ٢٢ مسأله لو طلقها باعتقاد أنها طاهره

فبانت حائضا بطل و بالعكس صح

### ٢٣ مسأله لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضا وجدانيا أو بالرجوع إلى التمييز

أو التخيير بين الأعداد المذكوره سابقا و لو طلقها في صوره تخييرها قبل اختيارها فاختارت التحيض بطل و لو اختارت عدمه صح

و لو ماتت قبل الاختيار بطل أيضا

### ٢٤ مسأله بطلان الطلاق و الظهار و حرمة الوطى و وجوب الكفاره مختصه بحال الحيض

فلو طهرت و لم تغتسل لا- تترتب هذه الأحكام فيصح طلاقها و ظهارها و يجوز وطؤها و لا- كفاره فيه و أما الأحكام الأخر المذكوره فهى ثابتة ما لم تغتسل

### العاشر وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض

#### اشاره

للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره كالصلاه و الطواف و الصوم و استحبابه للأعمال التى يستحب لها الطهاره و شرطيته للأعمال الغير الواجبه التى يشترط فيها الطهاره

### ٢٥ مسأله غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى

و كفيته مثل غسل الجنابه فى الترتيب و الارتماس و غيرهما مما مر و الفرق أن غسل الجنابه لا يحتاج إلى الوضوء بخلافه فإنه يجب معه الوضوء قبله أو بعده أو بينه إذا كان ترتيبيا- و الأفضل فى جميع الأغسال جعل الوضوء قبلها.

### ٢٦ مسأله إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض

و إن لم تتوضأ فالوضوء ليس شرطاً في صحه الغسل بل يجب لما يشترط به كالصلاه و نحوها

### ٢٧ مسأله إذا تعذر الغسل تيمم بدلاً عنه

و إن تعذر الوضوء أيضاً تيمم و إن كان الماء بقدر أحدهما تقدم الغسل

### ٢٨ مسأله جواز وطئها لا يتوقف على الغسل -

لكن يكره قبله و لا يجب غسل فرجها أيضاً قبل الوطئ و إن كان أحوط بل الأحوط ترك الوطئ قبل الغسل

### ٢٩ مسأله ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد

على الأقوى

### ٣٠ مسأله إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها

بل هو باق إلى أن تتمكن من الغسل

### الحادى عشر وجوب قضاء ما فات في حال الحيض

### اشاره

من صوم شهر رمضان و غيره من الصيام الواجب و أما الصلوات اليوميه فليس عليها قضاؤها بخلاف غير اليوميه

مثل الطواف و النذر المعين و صلاه الآيات- فإنه يجب قضاؤها على الأحوط بل الأقوى

### ٣١ مسأله إذا حاضت بعد دخول الوقت

فإن كان مضى منه مقدار أداء أقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعه و البطوء و الصحه و المرض و السفر و الحضر و تحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلى من الوضوء أو الغسل أو التيمم و غيرها من سائر الشرائط الغير الحاصله و لم تصل و جب عليها قضاء تلك الصلاه كما أنها لو علمت بمفاجأه الحيض و جب عليها المبادره إلى الصلاه و فى مواطن التخيير يكفى سعه مقدار القصر و لو أدركت من الوقت أقل مما ذكرنا لا- يجب عليها القضاء و إن كان الأحوط القضاء إذا أدركت الصلاه مع الطهاره و إن لم تدرك سائر الشرائط بل و لو أدركت أكثر الصلاه بل الأحوط قضاء الصلاه إذا حاضت بعد الوقت مطلقا و إن لم تدرك شيئا من الصلاه

### ٣٢ مسأله إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت

فإن أدركت من الوقت ركعه مع إحراز الشرائط و جب عليها الأداء و إن تركت و جب

قضاؤها وإلا- فلا و إن كان الأحوط القضاء إذا أدركت ركعه مع الطهارة و إن لم تدرك سائر الشرائط بل الأحوط القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقا و إذا أدركت ركعه مع التيمم لا يكفي فى الوجوب إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت و إن كان الأحوط الإتيان مع التيمم و تماميه الركعه بتماميه الذكر من السجده الثانيه لا برفع الرأس منها

### ٣٣ مسأله إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت

يكفى فى وجوب المبادره و وجوب القضاء مضى مقدار أداء الصلاه قبل حدوث الحيض فاعتبار مضى مقدار تحصيل الشرائط إنما هو على تقدير عدم حصولها

### ٣٤ مسأله إذا ظنت ضيق الوقت عن إدراك الركعه فتركت

ثمَّ بان السعه وجب عليها القضاء

### ٣٥ مسأله إذا شككت فى سعه الوقت و عدمها

وجبت المبادره

### ٣٦ مسأله إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره

بل و إن شككت على الأحوط- و إن لم تبادر وجب عليها القضاء إلا إذا تبين عدم السعه

### ٣٧ مسأله إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانيه

و إذا كان بقدر خمس ركعات صلتها

### ٣٨ مسأله فى العشائين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء فقط

إلا إذا كانت مسافره و لو فى مواطن التخيير فليس لها أن تختار التمام و تترك المغرب

### ٣٩ مسأله إذا اعتقدت السعه للصلاتين فتبين عدمها

و أن وظيفتها إتيان الثانيه و جب عليها قضاؤها و إذا قدمت الثانيه باعتقاد الضيق فبانت السعه صحت

و وجب عليها إتيان الأولى بعدها و إن كان التبين بعد خروج الوقت وجب قضاؤها

#### ٤٠ مسأله إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده

و المفروض أن القبلة مشتبهه تأتي بها مخيره بين الجهات و إذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك

#### ٤١ مسأله يستحب للحائض أن تنظف و تبدل القطنه و الخرقه

و تتوضأ في أوقات الصلوات اليوميه بل كل صلاه موقته و تقعد في مصلاها مستقبله مشغوله بالتسييح و التهليل و التحميد و الصلاه على النبي ص و قراءه القرآن و إن كانت مكروهه في غير هذا الوقت و الأولى اختيار التسييح الأربع و إن لم تتمكن من الوضوء تميم بدلا عنه و الأولى عدم الفصل بين الوضوء أو التيمم و بين الاشتغال بالمذكورات و لا يبعد بدليه القيام إن كانت تتمكن من



الجلوس و الظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهوده

### ٤٢ مسأله يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها و قراءه القرآن

و لو أقل من سبع آيات و حمله و لمس هامشه و ما بين سطوره إن لم تمس الخط و إلا حرم

### ٤٣ مسأله يستحب لها الأغسال المندوبه -

كغسل الجمعه و الإحرام و التوبه و نحوها و أما الأغسال الواجبه فذكروا عدم صحتها منها و عدم ارتفاع الحدث مع الحيض و كذا الوضوءات المندوبه و بعضهم قال بصحه غسل الجنابه دون غيرها و الأقوى صحه الجميع و ارتفاع حدثها و إن كان حدث الحيض باقيا بل صحه الوضوءات المندوبه لا لرفع الحدث

### فصل فى الاستحاضه

#### اشاره

دم الاستحاضه من الأحداث الموجه للوضوء و الغسل إذا خرج إلى خارج الفرج و لو بمقدار رأس إبره و يستمر حدثها ما دام فى الباطن باقيا بل الأحوط إجراء أحكامها- إن خرج

من العرق المسمى بالعاذل إلى فضاء الفرج و إن لم يخرج إلى خارجه و هو فى الألب أصفر بارد رقيق يخرج بغير قوه و لذع و حرقه بعكس الحيض و قد يكون بصفه الحيض و ليس لقليله و لا- لكثيره حد و كل دم ليس من القرخ أو الجرح- و لم يحكم بحيضيته فهو محكوم بالاستحاضه بل لو شك فيه و لم يعلم بالأمارات كونه من غيرها يحكم عليه بها على الأحوط

### ١ مسأله الاستحاضه ثلاثه أقسام قليله و متوسطه و كثيره

#### فالأولى أن تتلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها

و حكمها وجوب الوضوء لكل صلاه فريضه كانت أو نافله و تبديل القطنه أو تطهيرها

#### و الثانيه أن يغمس الدم فى القطنه و لا يسيل إلى خارجها من الخرقه

و يكفى الغمس فى بعض أطرافها و حكمها مضافا إلى ما ذكر غسل قبل صلاه الغداه

### و النائه أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقه

و يجب فيها مضافا إلى ما ذكر و إلى تبديل الخرقه أو تطهيرها غسل آخر للظهرين تجمع بينهما و غسل للعشاءين تجمع بينهما و الأولى كونه فى آخر وقت فضيله الأولى حتى يكون كل من الصلاتين فى وقت الفضيله و يجوز تفريق الصلوات و الإتيان بخمسه أغسال و لا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد نعم يكفى للنوافل أغسال الفرائض لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء

### ٢ مسأله إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها

و هل يجب الغسل للظهرين أم لا الأقوى وجوبه و إذا حدثت بعدهما فللعشاءين فالمتوسطه توجب غسلا واحدا فإن كانت قبل صلاه الفجر وجب لها و إن حدثت بعدها فللظهرين و إن حدثت بعدهما فللعشاءين كما أنه لو حدثت قبل صلاه الفجر و لم تغتسل لها عصيانا أو نسيانا وجب للظهرين و إن انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر أيضا و إذا حدثت الكثيره بعد صلاه الفجر يجب فى ذلك اليوم غسلان و إن حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين

### ٣ مسأله إذا حدثت الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر

يجب أن يكون غسلهما لصلاه الفجر بعده فلا يجوز قبله إلا إذا أرادت صلاه الليل فيجوز لها أن تغتسل

#### ٤ مسأله يجب على المستحاضه اختبار حالها

و أنها من أى قسم من الأقسام الثلاثه بإدخال قطنه و الصبر قليلا ثم إخراجها و ملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها و إذا صلت من غير اختبار بطلت إلا- مع مطابقه الواقع و حصول قصد القربه كما فى حال الغفله و إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقن إلا أن يكون لها حاله سابقه من القله أو التوسط فتأخذ بها و لا يكفى الاختبار قبل الوقت إلا إذا علمت بعدم تغير حالها إلى ما بعد الوقت

#### ٥ مسأله يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله

و كذا تبديل القطنه أو تطهيرها و كذا الخرقه إذا تلوثت و غسل ظاهر الفرج إذا أصابه الدم لكن لا يجب تجديد هذه الأعمال للأجزاء المنسيه و لا لسجود السهو إذا أتى به متصلا بالصلاه

بل و لا لركعات الاحتياط للشكوك بل يكفيها أعمالها لأصل الصلاة نعم لو أرادت إعادتها احتياطا أو جماعه وجب تجديدها

#### ٦ مسأله إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم

فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاه الظهر يجب الأعمال المذكوره لها فقط و لا تجب للعصر و لا للمغرب و العشاء و إن انقطع بعد الظهر و جبت للعصر فقط و هكذا بل إذا بقي وضوؤها للظهر إلى المغرب لا- يجب تجديده أيضا مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر

#### ٧ مسأله فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما

لكن الأولى تقديم الوضوء

#### ٨ مسأله قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره إلى الصلاه

لكن لا- ينافى ذلك إتيان الأذان و الإقامه و الأدعيه المأثوره و كذا يجوز لها إتيان المستحبات فى الصلاه و لا يجب الاقتصار على الواجبات فإذا توضأت و اغتسلت أول الوقت و أخرت الصلاه لا تصح صلاتها إلا إذا علمت بعدم خروج الدم و عدم كونه فى فضاء الفرج أيضا من حين الوضوء إلى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه و لو كان انقطاع فتره

#### ٩ مسأله يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم

بحشو الفرج بقطنه أو غيرها و شدها بخرقه فإن احتبس الدم و إلا- فبالاستئثار أى شد وسطها بتكه مثلا و تأخذ خرقه أخرى مشقوقه الرأسين تجعل إحداها قدامها و الأخرى خلفها و تشدهما بالتكه أو غير ذلك مما يحبس الدم فلو قصرت و خرج الدم أعادت الصلاه بل الأحوط إعادته الغسل أيضا- و الأحوط كون ذلك بعد الغسل و المحافظه عليه بقدر الإمكان

تمام النهار إذا كانت صائمه

**١٠ مسأله إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل**

فالأحوط تأخيرها إلى قريب الفجر فتصلى بلا فاصله

**١١ مسأله إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى**

ثمّ دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلاه

**١٢ مسأله يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط إتيانها للأغسال النهاريه**

فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضا على الأحوط و أما غسل العشائين فلا يكون شرطا في الصوم و إن كان الأحوط مراعاته أيضا و أما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم

**١٣ مسأله إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه**

وجب عليها تأخيرها إلى ذلك الوقت فلو بادرت إلى الصلاة بطلت إلا إذا حصل منها قصد القربة و انكشف عدم الانقطاع بل يجب التأخير مع رجاء الانقطاع بأحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء فى أثناء الصلاة لكن الأحوط إتمامها ثم الصبر إلى الانقطاع

#### ١٤ مسألة إذا انقطع دمها

فإما أن يكون انقطاع براء أو فتره تعلم عوده أو تشك فى كونه لبراء أو فتره و على التقادير إما أن يكون قبل الشروع فى الأعمال أو بعده أو بعد الصلاة فإن كان انقطاع براء و قبل الأعمال يجب عليها الوضوء فقط أو مع الغسل و الإتيان بالصلاة و إن كان بعد الشروع استأنفت و إن كان بعد الصلاة أعادت إلا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع فى الوضوء و الغسل و إن كان انقطاع فتره واسع فكذلك على الأحوط- و إن كانت شاكة فى سعتها أو فى كون الانقطاع لبراء أم فتره لا يجب عليها الاستئناف أو الإعادة إلا إذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبراء

#### ١٥ مسألة إذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى إلى الأعلى

كما إذا انقلبت القليلة متوسطة أو كثير أو المتوسطة كثيرة فإن كان قبل الشروع فى الأعمال فلا إشكال فتعمل عمل الأعلى و كذا إن كان بعد الصلاة فلا يجب إعادتها و إما إن كان بعد الشروع قبل تمامها- فعليها الاستيناف

و العمل على الأعلى حتى إذا كان الانتقال من المتوسطه إلى الكثيره فيما كانت المتوسطه محتاجه إلى الغسل و أتت به أيضا فيكون أعمالها حينئذ مثل أعمال الكثيره لكن مع ذلك يجب الاستيناف و إن ضاق الوقت عن الغسل و الوضوء أو أحدهما تيمم بدله و إن ضاق عن التيمم أيضا استمرت على عملها لكن عليها القضاء على الأحوط و إن انتقلت من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها لصلاه واحده ثمّ تعمل عمل الأدنى فلو تبدلت الكثيره متوسطه قبل الزوال أو بعده قبل صلاه الظهر تعمل للظهر عمل الكثيره فتتوضأ و تغتسل و تصلى لكن للعصر و العشاءين يكفى الوضوء و إن أخرت العصر عن الظهر أو العشاء عن المغرب نعم لو لم تغتسل للظهر عصيانا أو نسيانا يجب عليها للعصر إذا لم يبق إلا وقتها و إلا فيجب إعادته الظهر بعد الغسل و إن لم تغتسل لها فلمغرب و إن لم تغتسل لها فلعشاء إذا ضاق الوقت و بقى مقدار إتيان العشاء

### ١٦ مسأله يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع

إلا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع فى غسلها السابق للصلاه السابقه

### ١٧ مسأله المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره

كالطواف الواجب و مس كتابه القرآن إن وجب و ليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط و إن كان ذلك الوضوء للصلاه فيجب عليها تكراره بتكرارها حتى فى المس يجب عليها ذلك لكل مس على الأحوط نعم لا- يجب عليها الوضوء لدخول المساجد و المكث فيها بل و لو تركت الوضوء للصلاه أيضا

### ١٨ مسأله المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره



حتى دخول المساجد و المكث فيها و قراءه العزائم و مس كتابه القرآن و يجوز وطؤها و إذا أخلت بشيء من الأعمال حتى تغيير القطنه بطلت صلاتها و أما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط فلو أخلت بالأغسال الصلاتيه لا يجوز لها الدخول و المكث و الوطء و قراءه العزائم على الأ-حوط و لا- يجب لها الغسل مستقلا بعد الأغسال الصلاتيه و إن كان أحوط نعم إذا أرادت شيئا من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلا على الأحوط و أما المس فيتوقف على الوضوء و الغسل و يكفيه الغسل للصلاه نعم إذا أرادت التكرار يجب تكرار الوضوء و الغسل على الأحوط بل الأحوط ترك المس لها مطلقا

**١٩ مسأله يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل**

و سائر الأعمال لكل صلاه و يحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الأدائيه- لكنه مشكل و الأحوط ترك القضاء إلى النقاء

**٢٠ مسأله المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات**

و تفعل لها كما تفعل لليوميه و لا تجمع بينهما بغسل و إن اتفقت في وقتها

**٢١ مسأله إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل**

لا يضر بغسلها على الأقوى لكن يجب عليها الوضوء بعده و إن توضأت قبله

**٢٢ مسأله إذا أجنبت في أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لهما**

و يجوز لها إتمام غسلها و استثنافه لأحد الحدثين إذا لم يناف المبادره إلى الصلاه بعد غسل الاستحاضه و إذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطه استأنفت للكبرى

**٢٣ مسأله قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسه أغسال**

كما إذا رأت أحد الدمين قبل صلاه الفجر ثم انقطع ثم رأت قبل صلاه

الظهر ثم انقطع ثم رآته عند العصر ثم انقطع وهكذا بالنسبة إلى المغرب والعشاء ويقوم التيمم مقامه إذا لم تتمكن منه ففي الفرض المزبور عليها خمس تيممات وإن لم تتمكن من الوضوء أيضا فعشره كما أن في غير هذه إذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليله خمس تيممات وفي المتوسطه سته وفي الكثيره ثمانيه إذا جمعت بين الصلاتين وإلا فعشره

## فصل فى النفاس

### اشاره

و هو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد أو بعده قبل انقضاء عشره أيام من حين الولادة- سواء كان تام الخلقه أو لا كالسقط وإن لم تلج فيه الروح بل و لو كان مضغه أو علقه بشرط العلم بكونها مبدء نشوء الإنسان و لو شهدت أربع قوايل- بكونها مبدء نشوء الإنسان كفى و لو شك فى الولادة أو فى كون الساقط مبدء نشوء الإنسان لم يحكم بالنفاس و لا يلزم الفحص أيضا و أما الدم الخارج قبل ظهور أول جزء من الولد فليس بنفاس نعم لو كان

فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمرا من ثلاثه أيام فهو حيض و إن لم يفصل بينه و بين دم النفاس أقل الطهر على الأقوى خصوصا إذا كان في عاده الحيض أو متصلا بالنفاس و لم يزد مجموعهما من عشره أيام كأن ترى قبل الولاده ثلاثه أيام و بعدها سبعة مثلا لكن الأحوط مع عدم الفصل بأقل الطهر مراعاة الاحتياط خصوصا في غير الصورتين من كونه في العاده أو متصلا بدم النفاس

### ١ مسأله ليس لأقل النفاس حد

بل يمكن أن يكون مقدار لحظه بين العشره و لو لم تر دما فليس لها نفاس أصلا و كذا لو رأتها بعد العشره من الولاده و أكثره عشره أيام و إن كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العاده إلى ثمانية عشر يوما من الولاده و الليله الأخيره خارجه و أما الليله الأولى إن ولدت في الليل فهي جزء من النفاس و إن لم تكن محسوبه من العشره و لو اتفقت الولاده في وسط النهار يلفق من اليوم الحادى

عشر لا من ليلته و ابتداء الحساب بعد تماميه الولاده و إن طالت لا من حين الشروع و إن كان إجراء الأحكام من حين الشروع إذا رأت الدم إلى تمام العشره من حين تمام الولاده

### ٢ مسأله إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها

فكل ما رأته نفاس سواء رأت تمام العشره أو البعض الأول أو البعض الأخير أو الوسط أو الطرفين أو يوما و يوما لا و فى الطهر المتخلل بين الدم تحتاط بالجمع بين أعمال النفساء و الطاهر و لا فرق فى ذلك بين ذات العاده العشره أو أقل و غير ذات العاده و إن لم تر دمها فى العشره فلا نفاس لها و إن رأت فى العشره و تجاوزها فإن كانت ذات عاده فى الحيض أخذت بعادتها سواء كانت عشره أو أقل و عملت بعدها عمل المستحاضه و إن كان الأحوط الجمع إلى الثمانيه عشر كما مر و إن لم تكن ذات عاده كالمبتدئه و المضطربه فنفاسها عشره أيام و تعمل بعدها عمل المستحاضه مع استحباب الاحتياط المذكور

### ٣ مسأله صاحبه العاده إذا لم تر فى العاده أصلا و رأت بعدها و تجاوز العشره

نفاس لها على الأقوى و إن كان الأحوط الجمع إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها و إن رأت بعض العاده و لم تر البعض من الطرف الأول و تجاوز العشره أتمها بما بعدها إلى العشره دون ما بعدها فلو كان عاداتها سبعة و لم تر إلى اليوم الثامن فلا نفاس لها و إن لم تر اليوم الأول جعلت الثامن أيضا نفاسا و إن لم تر اليوم الثاني أيضا فنفاسها إلى التاسع و إن لم تر إلى الرابع أو الخامس أو السادس فنفاسها إلى العشره و لا تأخذ التتمه من الحادى عشر فصاعدا لكن الأحوط الجمع فيما بعد العاده إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها

#### ٤ مسأله اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس

و كذا بين النفاس و الحيض المتأخر فلا يحكم بحيضه الدم السابق على الولاده و إن كان بصفه الحيض أو فى أيام العاده إذا لم يفصل بينه و بين النفاس عشره أيام و كذا فى الدم المتأخر و الأقوى عدم اعتباره فى الحيض المتقدم كما مر نعم لا يبعد ذلك فى الحيض المتأخر لكن الأحوط مراعاة الاحتياط

#### ٥ مسأله إذا خرج بعض الطفل و طالت المده

إلى إن خرج

تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم و إن كان مبدء العشره من حين التمام كما مر بل و كذا لو خرج قطعه قطعه و إن طال إلى شهر أو أزيد فمجموع الشهر نفاس إذا استمر الدم و إن تخلل نقاء فإن كان عشره فطهر و إن كان أقل تحتاط بالجمع بين أحكام الطاهر و النفساء

### ٦ مسأله إذا ولدت اثنين أو أزيد

فلكل واحد منهما نفاس مستقل فإن فصل بينهما عشره أيام و استمر الدم فنفاسها عشرون يوما لكل واحد عشره أيام و إن كان الفصل أقل من عشره مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المده و إن فصل بينهما نقاء عشره أيام كان طهرا بل و كذا لو كان أقل من عشره على الأقوى من عدم اعتبار العشره بين النفاسين و إن كان الأحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الأقل كما في قطعات الولد الواحد

### ٧ مسأله إذا استمر الدم إلى شهر أو أزيد

فبعد مضي أيام العاده في ذات العاده و العشره في غيرها محكوم بالاستحاضه و إن كان في أيام العاده إلا مع فصل أقل الطهر عشره أيام بين دم النفاس و ذلك الدم و حيثئذ فإن كان في العاده يحكم عليه بالحوضيه و إن لم يكن فيها فترجع إلى التمييز بناء على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس و الحيض المتأخر و عدم الحكم بالحيض مع عدمه و إن صادف أيام العاده لكن قد عرفت أن مراعاة الاحتياط في هذه الصورة أولى

### ٨ مسأله يجب على النفساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار

بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلا و إخراجها و ملاحظتها على نحو ما مر في الحيض

### ٩ مسأله إذا استمر الدم إلى ما بعد العاده في الحيض

يستحب لها الاستظهار بترك العباده يوما أو يومين أو إلى العشره على نحو ما مر فى الحيض

#### ١٠ مسأله النفساء كالحائض فى وجوب الغسل

بعد الانقطاع أو بعد العاده أو العشره فى غير ذات العاده و وجوب قضاء الصوم دون الصلاه و عدم جواز وطئها و طلاقها و مس كتابه القرآن و اسم الله و قراءه آيات السجده و دخول المساجد و المكث فيها و كذا فى كراهه



الوطى بعد الانقطاع وقبل الغسل و كذا فى كراهه الخضاب و قراءه القرآن و نحو ذلك و كذا فى استحباب الوضوء فى أوقات الصلوات و الجلوس فى المصلى و الاشتغال بذكر الله بقدر الصلاه و ألحقها بعضهم بالحائض فى وجوب الكفاره إذا وطئها و هو أحوط لكن الأقوى عدمه

### ١١ مسأله كيفيه غسلها كغسل الجنابه

إلا أنه لا يغنى عن الوضوء بل يجب قبله أو بعده كسائر الأغسال

### فصل فى غسل مس الميت

#### اشاره

يجب بمس ميت الإنسان بعد برده و قبل غسله دون ميت غير الإنسان أو هو قبل برده أو بعد غسله و المناطق برد تمام جسده فلا يوجب برد بعضه و لو كان هو الممسوس و المعتبر فى الغسل تمام الأغسال الثلاثه فلو بقى من الغسل الثالث شىء لا يسقط الغسل بمسه و إن كان الممسوس العضو المغسول منه و يكفى فى سقوط الغسل إذا كانت الأغسال الثلاثه كلها بالماء القراح لفقد السدر و الكافور بل الأقوى كفايه التيمم أو كون الغاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد

المماثل لكن الأحوط عدم الاكتفاء بهما و لا فرق فى الميت بين المسلم و الكافر و الكبير و الصغير حتى السقط إذا تمَّ له أربعة أشهر بل الأحوط الغسل بمسه و لو قبل تمام أربعة أشهر أيضا و إن كان الأقوى عدمه.

### ١ مسألة فى الماس و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياه أو لا

كالعظم و الظفر و كذا لا فرق فيهما بين الباطن و الظاهر نعم المس بالشعر لا يوجبه و كذا مس الشعر

### ٢ مسألة مس القطعه المبانه من الميت أو الحى إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل دون المجرد عنه

و أما مس العظم المجرد ففي إيجابه للغسل إشكال و الأحوط الغسل بمسه خصوصا إذا لم يمض عليه سنه كما أن الأحوط فى السن المنفصل

من الميت أيضا الغسل بخلاف المنفصل من الحي إذا لم يكن معه لحم معتد به - نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به

### ٣ مسأله إذا شك فى تحقق المس و عدمه

أو شك فى أن الممسوس كان إنسانا أو غيره أو كان ميتا أو حيا أو كان قبل برده أو بعده أو فى أنه كان شهيدا أم غيره أو كان الممسوس بدنه أو لباسه أو كان شعره أو بدنه لا يجب الغسل فى شىء من هذه الصور نعم إذا علم المس و شك فى أنه كان بعد الغسل أو قبله وجب الغسل - و على هذا يشكل مس العظام المجردة المعلوم كونها من الإنسان فى المقابر أو غيرها نعم لو كانت المقبره

للمسلمين يمكن الحمل على أنها مغسلة

#### ٤ مسأله إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن أحدهما من ميت الإنسان

فإن مسهما معا وجب عليه الغسل و إن مس أحدهما ففي وجوبه إشكال و الأحوط الغسل

#### ٥ مسأله لا فرق بين كون المس اختياريا أو اضطراريا

في اليقظه أو في النوم كان الماس صغيرا أو مجنونا أو كبيرا عاقلا فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ و الأقوى صحته قبله أيضا إذا كان مميزا و على المجنون بعد الإفاهه

#### ٦ مسأله في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى

لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره

#### ٧ مسأله ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده

و هو أحوط

**٨ مسأله فى وجوب الغسل إذا خرج من المرأه طفل ميت**

بمجرد مماسه لفرجها إشكال و كذا فى العكس بأن تولد الطفل من المرأه الميتة فالأحوط غسلها فى الأول و غسله بعد البلوغ فى الثانى

**٩ مسأله مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل**

و إن كان أحوط

**١٠ مسأله الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل**

و يتداخل مع الجنابه

**١١ مسأله مس المقتول بقصاص أو حد**

إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل

**١٢ مسأله مس سره الطفل بعد قطعها**

لا يوجب الغسل

**١٣ مسأله إذا يبس عضو من أعضاء الحى**

و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلا ببدنه لا يوجب الغسل و كذا إذا قطع عضو منه و اتصل ببدنه بجلده مثلا نعم بعد الانفصال إذا مسه و جب الغسل بشرط أن يكون مشتملا على العظم

**١٤ مسأله مس الميت ينقض الوضوء**

فيجب الوضوء مع غسله

**١٥ مسأله كيفيه غسل المس مثل غسل الجنابه**

إلا أنه يفتقر إلى الوضوء أيضا

### ١٦ مسأله يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره

من الحدث الأصغر و يشترط فيما يشترط فيه الطهاره

### ١٧ مسأله يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد.

و المكث فيها و قراءه العزائم و وطؤها إن كان امرأه فحال المس حال الحدث الأصغر إلا فى إيجاب الغسل للصلاه و نحوها

### ١٨ مسأله الحدث الأصغر و الأكبر فى أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته

نعم لو مس فى أثناءه ميتا و جب استينافه

### ١٩ مسأله تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل

و لو كان الميت متعدد كسائر الأغسال

### ٢٠ مسأله لا فرق فى إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا

نعم فى إيجابه للنجاسه يشترط أن يكون مع الرطوبه على الأقوى و إن كان الأحوط الاجتناب إذا مس مع اليبوسه خصوصا فى ميت الإنسان و لا فرق فى النجاسه مع الرطوبه بين أن يكون بعد البرد أو قبله و ظهر من هذا أن مس الميت قد يوجب الغسل و الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل مع الرطوبه و قد لا يوجب شيئا كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رطوبه و قد يوجب الغسل دون الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل بلا رطوبه و قد يكون بالعكس كما إذا كان قبل البرد مع الرطوبه

## فصل فى أحكام الأموات

تمهيد

إشاره

اعلم أن أهم الأمور و أوجب الواجبات التوبه من المعاصى و حقيقتها الندم و هو من الأمور القلبيه و لا يكفى مجرد قوله أستغفر الله بل لا حاجه إليه مع الندم القلبي و إن كان

أحوط و يعتبر فيها العزم على ترك العود إليها و المرتبه الكامله منها ما ذكره أمير المؤمنين ع

### ١ مسأله يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه

و رد الودائع و الأمانات التي عنده مع الإمكان و الوصيه بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يعتريها الخلل بعد موته

### ٢ مسأله إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيايه حال الحياه

كالصلاه و الصوم و الحج و نحوها و جب الوصيه بها إذا كان له مال بل مطلقا إذا احتمل وجود متبرع و فيما على الولي كالصلاه و الصوم التي فاتته لعذر يجب إعلامه أو الوصيه باستئجارها أيضا

### ٣ مسأله يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث

لكن لا يجوز له تفويت شىء منه على الوارث بالإقرار كذبا لأن المال بعد موته يكون للوارث فإذا أقر به لغيره كذبا فوت عليه ماله نعم إذا كان له مال مدفون فى مكان لا يعلمه الوارث يحتمل عدم وجوب إعلامه لكنه أيضا مشكل و كذا إذا كان له دين على شخص و الأحوط الإعلام و إذا عد عدم الإعلام تفويتا فواجب يقينا

### ٤ مسأله لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله

إلا إذا عد عدمه تضييعا لهم أو لمالهم و على تقدير النصب يجب أن يكون أمينا و كذا إذا عين على أداء حقوقه الواجبه شخصا يجب أن يكون أمينا نعم لو أوصى بثلثه فى وجوه الخيرات الغير الواجبه لا يبعد عدم وجوب كون الوصى عليها أمينا لكنه أيضا لا يخلو عن إشكال خصوصا إذا كانت راجعه إلى الفقراء

### فصل فى آداب المريض و ما يستحب عليه

و هى أمور الأول الصبر و الشكر لله تعالى. الثانى عدم الشكاية من مرضه إلى غير المؤمن و حد الشكاية أن يقول ابتليت بما لم يبتل به أحد أو أصابنى ما لم يصب أحدا و أما إذا قال سهرت البارحة أو كنت محموما فلا بأس به. الثالث أن يخفى مرضه إلى ثلاثه أيام. الرابع أن يجدد التوبه. الخامس أن يوصى بالخيرات للفقراء من أرحامه و غيرهم. السادس أن يعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثه أيام. السابع الإذن لهم فى عيادته. الثامن عدم التعجيل فى شرب الدواء و مراجعه الطبيب إلا مع اليأس من البرء بدونها. التاسع أن يجتنب ما يحتمل الضرر. العاشر أن يتصدق هو و أقرباؤه بشىء

قال رسول الله ص:

داووا مرضاكم بالصدقه.

الحادى عشر أن يقر عند حضور المؤمنين بالتوحيد و النبوه و الإمامه و المعاد و سائر العقائد الحقه. الثانى عشر أن ينصب قيما أميناً على صغاره و يجعل عليه ناظرا. الثالث عشر أن يوصى بثلاث ماله إن كان موسرا. الرابع عشر أن يهيب كفته و من أهم الأمور أحكام أمر وصيته و توضيحه و إعلام الوصى و الناظر بها.

الخامس عشر حسن الظن بالله عند موته بل قيل بوجوبه فى جميع الأحوال و استفاد من بعض الأخبار وجوبه حال النزاع



## فصل عياده المريض من المستحبات المؤكده

### اشاره

و فى بعض الأخبار أن عيادته عياده الله تعالى فإنه حاضر عند المريض المؤمن و لا تتأكد فى وجع العين و الدملى و كذا من اشتد مرضه أو طالى و لا- فرق بين أن تكون فى الليل أو فى النهار بل يستحب فى الصباح و المساء و لا يشترط فيها الجلوس بل و لا السؤال عن حاله و لها آداب أحدها أن يجلس عنده و لكن لا- يطيل الجلوس إلا إذا كان المريض طالبا. الثانى أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جبهته حال الجلوس عند المريض. الثالث أن يضع يده على ذراع المريض عند الدعاء له أو مطلقا. الرابع أن يدعو له بالشفاء و الأولى أن يقول

: اللهم اشفه بشفائك و داوه بدوائك و عافه من بلائك

. الخامس أن يستصحب هديه له من فاكهه أو نحوها مما يفرحه و يريحه. السادس أن يقرأ عليه فاتحه الكتاب سبعين أو أربعين مره أو سبع مرات أو مره واحده

فعن أبى عبد الله ع: لو قرأت الحمد على ميت سبعين مره ثم ردت فيه الروح ما كان عجا

و فى الحديث: ما قرأ الحمد على وجع سبعين مره إلا سكن بإذن الله و إن شتم فجربوا و لا تشكوا

و قال الصادق ع: من نالته عله فليقرأ فى جيبه الحمد سبع مرات

و ينبغى أن ينفذ لباسه بعد قراءه الحمد عليه. السابع أن لا يأكل عنده ما يضره و يشتهيه.

الثامن أن لا يفعل عنده ما يغيظه أو يضيق خلقه. التاسع أن يلتمس منه الدعاء فإنه ممن يستجاب دعاؤه

فعن الصادق ص: ثلاثه يستجاب دعاؤهم الحاج و الغازى و المريض

### فصل فيما يتعلق بالمحتضر

### اشاره

مما هو وظيفه الغير و هى أمور

### الأول توجيهه إلى القبلة

بوضعه على وجه لو جلس كان وجهه إلى القبلة و وجوبه لا يخلو

عن قوه بل لا يبعد وجوبه على المحتضر نفسه أيضا و إن لم يمكن بالكيفيه المذكوره فبالممكن منها و إلا فتوجيهه جالسا أو مضطجعا على الأيمن أو على الأيسر مع تعذر الجلوس و لا فرق بين الرجل و الامراه و الصغير و الكبير بشرط أن يكون مسلما و يجب أن يكون ذلك بإذن وليه مع الإمكان و إلا فالأحوط الاستيذان من الحاكم الشرعى و الأحوط مراعاة الاستقبال بالكيفيه المذكوره فى جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل و بعده فالأولى وضعه بنحو ما يوضع حين الصلاه عليه إلى حال الدفن بجعل رأسه إلى المغرب و رجله إلى المشرق.

### **الثانى يستحب تلقينه الشهادتين**

و الإقرار بالأئمه الاثنى عشر عليه السلام و سائر الاعتقادات الحقه على وجه يفهم بل يستحب تكرارها إلى أن يموت و يناسب قراءه العديله.

### **الثالث تلقينه كلمات الفرج**

: و أيضا هذا الدعاء اللهم اغفر لى الكثير من معاصيىك و اقبل منى اليسير من طاعتىك

: و أيضا يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل منى اليسير و اعف عنى الكثير إنىك أنت العفو الغفور

: و أيضا اللهم ارحمنى فإنىك رحيم

### الرابع نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع

بشرط أن لا يوجب أذاه.

### الخامس قراءة سورة يس و الصافات

لتعجيل راحته و كذا آيه الكرسى إلى هُم فِيهَا خَالِدُونَ و آيه السخره و هى إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ إلى آخر الآيه و ثلاث آيات من آخر سورة البقره لِلَّهِ مَا فى السَّمَاوَاتِ وَ مَا فى الْأَرْضِ إلى آخر السوره و يقرأ سورة الأحزاب بل مطلق قراءة القرآن

### فصل فى المستحبات بعد الموت

و هى أمور الأول تغميض عينيه و تطبيق فمه. الثانى شد فكيه. الثالث مد يديه إلى جنبيه. الرابع مد رجليه.

الخامس تغطيته بثوب. السادس الإسراج فى المكان الذى مات فيه إن مات فى الليل.

السابع إعلام المؤمنين ليحضروا جنازته. الثامن التعجيل فى دفنه فلا ينتظرون الليل إن مات فى النهار و لا النهار إن مات فى الليل إلا إذا شك فى موته فينتظر حتى اليقين و إن كانت حاملا مع حياه ولدها فإلى أن يشق جنبها الأيسر لإخراجه ثم خياطته

### فصل فى المكروهات

و هى أمور الأول أن يمس فى حال النزاع- فإنه يوجب أذاه. الثانى تثليل بطنه بحديد أو غيره. الثالث إبقاؤه وحده فإن الشيطان يعبث فى جوفه. الرابع حضور الجنب و الحائض عنده حاله الاحتضار. الخامس

التكلم الزائد عنده. السادس البكاء عنده. السابع أن يحضره عمله الموتى. الثامن أن يخلى عنده النساء وحدهن خوفا من صراخهن عنده

### فصل لا يحرم كراهه الموت

نعم يستحب عند ظهور أماراته أن يحب لقاء الله تعالى و يكره تمنى الموت و لو كان فى شدة و بليه بل ينبغى أن يقول

: اللهم أحيى ما كانت الحياه خيرا لى و توفنى إذا كانت الوفاه خيرا لى

و يكره طول الأمل و أن يحسب الموت بعيدا عنه و يستحب ذكر الموت كثيرا و يجوز الفرار من الوباء و الطاعون و ما فى بعض الأخبار من أن الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد مختص بمن كان فى ثغر من الثغور لحفظه نعم لو كان فى المسجد و وقع الطاعون فى أهله يكره الفرار منه

### فصل الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت

#### اشاره

من التمسيل و التكفين و الصلاه و الدفن من الواجبات الكفائيه فهى واجبه على جميع المكلفين و تسقط بفعل البعض فلو تركوا أجمع أثموا أجمع و لو كان مما يقبل صدوره عن جماعه كالصلاه إذا قام به جماعه فى زمان واحد اتصف فعل كل منهم بالوجوب نعم يجب على غير الولى الاستيذان منه و لا ينافى وجوبه وجوبها على الكل لأن الاستيذان منه شرط صحه الفعل لا شرط وجوبه و إذا امتنع الولى من المباشره و الإذن يسقط اعتبار إذنه نعم لو أمكن للحاكم الشرعى إجباره له أن يجبره على أحد الأمرين و إن لم يمكن يستأذن من الحاكم و الأحوط الاستيذان من المرتبه المتأخره أيضا

### ١ مسأله الإذن أعم من الصريح و الفحوى

و شاهد الحال القطعى

### ٢ مسأله إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره

و لا يسقط أصل الوجوب إلا بعد إتيان الفعل منه أو

من غيره فمع الشروع فى الفعل أيضا لا يسقط الوجوب فلو شرع بعض المكلفين بالصلاه يجوز لغيره الشروع فيها بنيه الوجوب نعم إذا أتم الأول يسقط الوجوب عن الثانى فيتمها بنيه الاستحباب

### ٣ مسأله الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره

فضلا عن الشك

### ٤ مسأله إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه

و إن شك فى الصحه بل و إن ظن البطلان- فيحمل فعله على الصحه سواء كان ذلك الغير عادلا أو فاسقا

### ٥ مسأله كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطا بقصد القربه

كالتوجيه إلى القبلة و التكفين و الدفن يكفى صدوره من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبى أو المجنون و كل ما يشترط فيه قصد القربه كالتغسيل و الصلاه يجب صدوره من البالغ العاقل فلا يكفى صلاه الصبى عليه إن قلنا بعدم صحه صلاته بل و إن قلنا بصحتها كما هو الأقوى على الأحوال نعم إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعه لجميع الشرائط لا يبعد كفايتها لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط

## فصل فى مراتب الأولياء

### ١ مسأله الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها

حره كانت أو أمه دائمه أو منقطعه و إن كان الأحوط فى المنقطعه الاستيذان من المرتبه اللاحقه أيضا ثم بعد الزوج المالك أولى بعبده أو أمته من كل أحد و إذا كان متعددا اشتركوا فى الولايه ثم بعد المالك

طبقات الأرحام بترتيب الإرث فالطبقه الأولى و هم الأبوان و الأولاد مقدمون على الثانيه و هم الإخوه و الأجداد و الثانيه مقدمون على الثالثه و هم الأعمام و الأخوال ثم بعد الأرحام المولى المعتق ثم ضامن الجريره ثم الحاكم الشرعى ثم عدول المؤمنين

### ٢ مسأله فى كل طبقه الذكور مقدمون على الإناث

و البالغون على غيرهم و من مت إلى الميت بالأب و الأم أولى ممن مت بأحدهما و من انتسب إليه بالأب أولى ممن انتسب إليه بالأم و فى طبقه الأولى الأب مقدم على الأم و الأولاد و هم مقدمون على أولادهم و فى طبقه الثانيه الجد مقدم على الإخوه و هم مقدمون على أولادهم و فى طبقه الثالثه العم مقدم على الخال و هما على أولادهما

### ٣ مسأله إذا لم يكن فى طبقه ذكور فالولاية للإناث

و كذا إذا لم يكونوا بالغين أو كانوا غائبين لكن الأحوط الاستيذان

من الحاكم أيضا فى صورته كون الذكور غير بالغين أو غائبين

**٤ مسأله إذا كان للميت أم و أولاد ذكور فالأم أولى**

لكن الأحوط الاستيذان من الأولاد أيضا

**٥ مسأله إذا لم يكن فى بعض المراتب إلا الصبى أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم و المرتبه المتأخره**

لكن انتقال الولايه إلى المرتبه المتأخره لا يخلو عن قوه و إذا كان للصبى ولى فالأحوط الاستيذان منه أيضا

**٦ مسأله إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون فى الولايه**

فلا بد من إذن الجميع و يحتمل تقدم الأسن

**٧ مسأله إذا أوصى الميت فى تجهيزه إلى غير الولى ذكر بعضهم عدم نفوذها**

إلا بإجازته الولى لكن الأقوى صحتها و وجوب العمل بها و الأحوط إذنهما معا



و لا يجب قبول الوصيه على ذلك الغير و إن كان أحوط

**٨ مسأله إذا رجع الولى عن إذنه فى أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام**

و كذا إذا تبدل الولى بأن صار غير البالغ بالغا أو الغائب حاضرا أو جن الولى أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره

**٩ مسأله إذا حضر الغائب أو بلغ الصبى أو أفاق المجنون بعد تمام العمل**

من الغسل أو الصلاة مثلا ليس له الإلزام بالإعاده

**١٠ مسأله إذا ادعى شخص كونه وليا أو مأذونا من قبله أو وصيا**

فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره و إلا احتاج إلى البيئه و مع عدمها لا بد من الاحتياط

**١١ مسأله إذا أكره الولى أو غيره شخصا على التغسيل أو الصلاة على الميت**

فالظاهر صحه العمل إذا حصل منه قصد القربه لأنه أيضا مكلف كالمكره

**١٢ مسأله حاصل ترتيب الأولياء أن الزوج مقدم على غيره**

ثمَّ المالِكُ ثمَّ الأبُّ ثمَّ الأمُّ ثمَّ الذكور من الأولاد البالغين ثمَّ الإناث البالغات ثمَّ أولاد الأولاد ثمَّ الجدُّ ثمَّ الجده ثمَّ الأخُّ ثمَّ الأخت ثمَّ أولادهما ثمَّ الأعمام ثمَّ الأخوال ثمَّ أولادهما ثمَّ المولى المعتقد ثمَّ ضامن الجريره ثمَّ الحاكم ثمَّ عدول المؤمنين

### فصل فى تغسيل الميت

يجب كفايه تغسيل كل مسلم سواء كان اثنى عشرى أو غيره لكن يجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى و لا يجوز تغسيل الكافر و تكفينه و دفنه بجميع أقسامه من الكتابى و المشرك و الحربى و الغالى و الناصبى و الخارجى و المرتد الفطرى و الملى إذا مات بلا توبه و أطفال المسلمين بحكمهم و أطفال الكفار بحكمهم و ولد الزنى من المسلم

بحكمه و من الكافر بحكمه و المجنون إن وصف الإسلام بعد بلوغه مسلم و إن وصف الكفر كافر و إن اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل فى لحوقه بأبيه أو أمه و الطفل الأسير تابع لآسره إن لم يكن معه أبوه أو أمه بل أو جده أو جدته و لقيط دار الإسلام بحكم المسلم و كذا لقيط دار الكفر إن كان فيها مسلم يحتمل تولده منه و لا فرق فى وجوب تغسيل المسلم بين الصغير و الكبير حتى السقط إذا تمّ له أربعة أشهر و يجب تكفينه و دفنه على المتعارف- لكن لا يجب الصلاة عليه بل لا يستحب أيضا و إذا كان للسقط أقل من أربعة أشهر لا يجب غسله بل يلف فى خرقة و يدفن

### فصل يجب فى الغسل نيه القربه

على نحو ما مر فى الوضوء و الأقوى كفايه نيه واحده للأغسال الثلاثه و إن كان الأحوط تجديدها عند كل غسل و لو اشترك اثنان يجب على كل منهما النيه و لو كان أحدهما معينا و الآخر مغسلا وجب على المغسل النيه

و إن كان الأحوط نيه المعين أيضا و لا يلزم اتحاد المغسل فيجوز توزيع الثلاثه على ثلاثه بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب و يجب حينئذ نيه على كل منهم

### فصل يجب المماثله بين الغاسل و الميت

#### اشاره

فى الذكوريه و الأنوثيه فلا- يجوز تغسيل الرجل للمرأة و لا- العكس و لو كان من فوق اللباس و لم يلزم لمس أو نظر إلا فى موارد أحدها الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلاث سنين فيجوز لكل منهما تغسيل مخالفه و لو مع التجرد و مع وجود المماثل و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل. الثانى الزوج و الزوجه فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر و لو مع وجود المماثل و مع التجرد- و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل و كونه من وراء الثياب و يجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر و إن كان يكره- و لا- فرق فى الزوجه بين الحره و الأمه و الدائمه و المنقطعه بل و المطلقه الرجعيه و إن كان الأحوط ترك تغسيل المطلقه مع وجود المماثل خصوصا إذا كان

بعد انقضاء العده و خصوصا إذا تزوجت بغيره إن فرض بقاء الميت بلا تغسيل إلى ذلك الوقت و أما المطلقه بائنا فلا إشكال في عدم الجواز فيها.

الثالث المحارم بنسب أو رضاع لكن الأحوط بل الأقوى اعتبار فقد المماثل و كونه من وراء الثياب. الرابع المولى و الأمه فيجوز للمولى تغسيل أمته إذا لم تكن مزوجه و لا- في عده الغير و لا- مبعضه و لا- مكاتبه و أما تغسيل الأمه مولاها ففيه إشكال و إن جوزه بعضهم بشرط إذن الورثه فالأحوط تركه- بل الأحوط الترك في تغسيل المولى أمته أيضا

### **١ مسأله الخنى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين فلا إشكال فيها**

و إلا فإن كان لها محرم أو أمه بناء على جواز تغسيل الأمه مولاها فكذلك و إلا

فالأحوط تغسيل كل من الرجل و المرأة إياها من وراء الثياب و إن كان لا يبعد الرجوع إلى القرعه

### ٢ مسأله إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبه بين الذكر و الأنثى

فيغسله كل من الرجل و المرأة من وراء الثياب

### ٣ مسأله إذا انحصر المماثل فى الكافر أو الكافره من أهل الكتاب

أمر المسلم الكتابيه أو المسلمه الرجل الكتابى أن يغتسل أولاً و يغسل الميت بعده و الأمر ينوى النيه و إن أمكن أن لا يمس الماء و بدن الميت تعين كما أنه لو أمكن التغسيل فى الكر أو الجارى تعين و لو وجد المماثل بعد ذلك أعاد و إذا انحصر فى المخالف فكذلك لكن لا يحتاج إلى اغتساله قبل التغسيل

و هو مقدم على الكتابى على تقدير وجوده

#### ٤ مسأله إذا لم يكن مماثل حتى الكتابى و الكتابيه سقط الغسل

لكن الأحوط تغسيل غير المماثل من غير لمس و نظر من وراء الثياب- ثمّ تنشيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته

#### ٥ مسأله يشترط فى المغسل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثني عشرياً

فلا يجزى تغسيل الصبى و إن كان مميزاً و قلنا بصحة عباداته على الأحوط و إن كان لا يبعد كفايته مع العلم بإتيانه على الوجه الصحيح و لا- تغسيل الكافر إلا- إذا كان كتائياً فى الصوره المتقدمه و يشترط أن يكون عارفاً بمسائل الغسل كما أنه يشترط المماثله إلا فى الصور المتقدمه

#### فصل قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان

#### إشاره

إحداهما الشهيد المقتول فى المعركه عند الجهاد مع الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص و يلحق به كل من قتل فى حفظ بيضه الإسلام فى حال الغيبه من غير فرق بين الحر و العبد و المقتول بالحديد أو غيره عمداً أو خطأ رجلاً- كان أو امرأه أو صبياً أو مجنوناً إذا كان الجهاد واجبا عليهم فلا يجب تغسيلهم بل يدفنون كذلك بثيابهم إلا إذا كانوا عراه فيكفنون و يدفنون و يشترط فيه

أن يكون خروج روحه قبل إخراجه من المعركة أو بعد إخراجه مع بقاء الحرب و خروج روحه بعد الإخراج بلا فصل و أما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيله و تكفينه. الثانيه من وجب قتله برجم أو قصاص فإن الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام يأمره أن يغتسل غسل الميت مره بماء السدر و مره بماء الكافور و مره بماء القراح ثم يكفن كتكفين الميت إلا أنه يلبس و صلتين منه و هما المئزر و الثوب قبل القتل و اللفافه بعده و يحنط قبل القتل كحنوط الميت ثم يقتل فيصلى عليه و يدفن بلا تغسيل و لا يلزم غسل الدم من كفنه و لو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادته الغسل و يلزم أن يكون



موته بذلك السبب فلو مات أو قتل بسبب آخر يلزم تغسيله و نيه الغسل من الأمر و لو نوى هو أيضا صح كما أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام عليه السلام أو نائبه كفى و إن كان الأحوط إعادته

### ٦ مسألة سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمة لا الرخصة

و أما الكفن فإن كان الشهيد عاريا و جب تكفينه و إن كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهادة و لا يجوز نزع ثيابه و تكفينه و يستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها كالخف و النعل و الحزام إذا كان من الجلد و أسلحه الحرب و استثنى بعضهم الفرو و لا- يخلو عن إشكال خصوصا إذا أصابه دم و استثنى بعضهم مطلق الجلود و بعضهم استثنى الخاتم

و عن أمير المؤمنين ع: ينزع من الشهيد

الفرو و الخف و القلنسوه و العمامه و الحزام و السراويل

و المشهور لم يعملوا بتمام الخبر و المسأله محل إشكال و الأحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات

### ٧ مسأله إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها تنزع

و كذا إذا كانت للميت لكن كانت مرهونه عند الغير و لم يرض بإبقائها عليه

### ٨ مسأله إذا وجد في المعركه ميت لم يعلم أنه قتل شهيدا أم لا

فالأحوط تغسيله و تكفينه خصوصا إذا لم يكن فيه جراحه و إن كان لا يبعد إجراء حكم الشهيد عليه

### ٩ مسأله من أطلق عليه الشهيد في الأخبار

من المطعون و المبطن و الغريق و المهذوم عليه و من ماتت عند الطلق و المدافع عن أهله و ماله لا يجرى عليه حكم الشهيد إذ المراد التنزيل في الثواب

### ١٠ مسأله إذا اشتبه المسلم بالكافر

فإن كان

مع العلم الإجمالى بوجود مسلم فى البين وجب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع و إن لم يعلم ذلك لا يجب شىء من ذلك و فى روايه يميز بين المسلم و الكافر بصغر الآله و كبرها و لا بأس بالعمل بها فى غير صورته العلم الإجمالى و الأحوط إجراء أحكام المسلم مطلقا بعنوان الاحتمال و برضاء كونه مسلما

### ١١ مسألة الشهيد و المقتول بالقصاص

بعد العمل بالكيفيه السابقه لا يوجب الغسل

### ١٢ مسأله القطعه المبانه من الميت إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها و لا غيره

بل تلف فى خرقه و تدفن و إن كان فيها عظم و كان غير الصدر تغسل و تلف فى خرقه و تدفن و إن كان الأحوط تكفينها بقدر

ما

بقى من محل القطعات الثلاث و كذا إن كان عظما مجردا و أما إذا كانت مشتمله على الصدر و كذا الصدر وحده فتغسل و تكفن و يصلى عليها و تدفن و كذا بعض الصدر إذا كان مشتملا على القلب بل و كذا عظم الصدر و إن لم يكن معه لحم و فى الكفن يجوز الاقتصار على الثوب و اللفافه إلا إذا كان بعض محل المثئر أيضا موجودا و الأحوط القطعات الثلاثه مطلقا و يجب حنوطها أيضا

### ١٣ مسأله إذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم

و جب إجراء جميع الأعمال

### ١٤ مسأله إذا كانت القطعه مشتببه بين الذكر و الأئنى

الأحوط أن يغسلها كل من الرجل و المرأه

### فصل فى كيفية غسل الميت

#### اشاره

يجب تغسيه ثلاثه أغسال الأول بماء السدر. الثانى بماء الكافور.

الثالث بالماء القراح و يجب على هذا الترتيب و لو خولف أعيد على وجه يحصل الترتيب و كيفية كل من الأغسال المذكوره كما ذكر فى الجنازه فيجب أولا غسل الرأس و الرقبه و بعده

الطرف الأيمن وبعده الأيسر و العوره تنصف أو تغسل مع كل من الطرفين و كذا السره و لا يكفى الارتماس على الأحوط فى الأغسال الثلاثه مع التمكن من الترتيب نعم يجوز فى كل غسل رمس كل من الأعضاء الثلاثه مع مراعاة الترتيب فى الماء الكثير

### ١ مسأله الأحوط إزاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل

و إن كان الأقوى كفايه إزالتها عن كل عضو قبل الشروع فيه

### ٢ مسأله يعتبر فى كل من الصدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره

بمقدار يوجب إضافته و خروجه عن الإطلاق و فى طرف القله يعتبر أن يكون بمقدار يصدق أنه مخلوط بالسدر أو الكافور و فى الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما و قدر بعضهم السدر برطل و الكافور بنصف مثقال تقريبا لكن المناط ما ذكرنا

### ٣ مسأله لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده

و إن كان مستحبا و الأولى أن يكون قبله

### ٤ مسأله ليس لماء غسل الميت حد

بل المناط كونه بمقدار يفى بالواجبات أو مع المستحبات نعم فى بعض الأخبار أن النبى ص أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام أن يغسله بست قرب و التأسى به ص حسن مستحسن

### ٥ مسأله إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره

و اكتفى بالماء القراح بدله و يأتى بالأخيرين و إن تعذر كلاهما سقطا و غسل بالقراح ثلاثه أغسال

و نوى بالأول ما هو بدل السدر و بالثانى ما هو بدل الكافور

**٦ مسأله إذا تعذر الماء يتيمم ثلاث تيممات بدلا عن الأغسال على الترتيب**

و الأحوط تيمم آخر بقصد بدليه المجموع و إن نوى فى التيمم الثالث ما فى الذمه من بدليه الجميع أو خصوص الماء القراح كفى فى الاحتياط

**٧ مسأله إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد**

فإن لم يكن عنده الخليطان أو كان كلاهما أو السدر فقط صرف ذلك الماء فى الغسل الأول و يأتى بالتيمم بدلا عن كل من الآخرين على الترتيب و يحتمل التخير فى

الصورتين الأوليين في صرفه في كل من الثلاثة في الأولى و في كل من الأول و الثاني في الثانيه و إن كان عنده الكافور فقط فيحتمل أن يكون الحكم كذلك و يحتمل أن يجب صرف ذلك الماء في الغسل الثاني مع الكافور و يأتي بالتيمم بدل الأول و الثالث فيتممه أولا ثم يغسله بماء الكافور ثم ييممه بدل القراح

#### **٨ مسأله إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك**

مما يخاف معه تناثر جلده ييمم كما في صورته فقد الماء ثلاثه تيممات

#### **٩ مسأله إذا كان الميت محرماً**

لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني إلا أن يكون موته بعد طواف الحج أو العمرة و كذلك لا يحنط بالكافور بل لا يقرب إليه طيب آخر

#### **١٠ مسأله إذا ارتفع العذر عن الغسل**

أو عن خلط الخليطين

أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن يجب الإعادة و كذا بعد الدفن إذا اتفق خروجه بعده على الأحوط

### ١١ مسأله يجب أن يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت

و إن كان الأحوط تيمم آخر بيد الميت إن أمكن و الأقوى كفايه ضربه واحده للوجه و اليدين و إن كان الأحوط التعدد

### ١٢ مسأله الميت المغسل بالقراح

لفقد الخليطين أو أحدهما أو المتيمم لفقد الماء أو نحوه من الإعدار لا يجب الغسل بمسه و إن كان أحوط

### فصل فى شرائط الغسل

#### اشاره

و هى أمور الأول نيه القربه على ما مر فى باب الوضوء. الثانى طهاره



الماء. الثالث إزاله النجاسه عن كل عضو قبل الشروع فى غسله بل الأحوط إزالتها عن جميع الأعضاء قبل الشروع فى أصل الغسل كما مر سابقا. الرابع إزاله الحواجب و الموانع عن وصول الماء إلى البشره و تخليل الشعر و الفحص عن المانع إذا شك فى وجوده.

الخامس إباحه الماء و ظرفه و مصبه و مجرى غسلته و محل الغسل و السده و الفضاء الذى فيه جسد الميت و إباحه الصدر و الكافور و إذا جهل بغصبيه أحد المذكورات أو نسيها و علم بعد الغسل لا يجب إعادته- بخلاف الشروط السابقه فإن فقدها يوجب الإعادة و إن لم يكن عن علم و عمد

### **١ مسأله يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب**

و لو كان المغسل

مماثلا بل قيل إنه أفضل و لكن الظاهر كما قيل إن الأفضل التجرّد في غير العوره مع المماثله

## ٢ مسأله يجزى غسل الميت عن الجنابه و الحيض

بمعنى أنه لو مات جنبا أو حائضا لا- يحتاج إلى غسلهما بل يجب غسل الميت فقط بل و لا رجحان في ذلك و إن حكى عن  
العلامه رجحانه

## ٣ مسأله لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده

و إن كان أحوط

## ٤ مسأله النظر إلى عوره الميت حرام

لكن لا يوجب بطلان الغسل إذا كان في حاله

## ٥ مسأله إذا دفن الميت بلا غسل جاز

بل و جب نبشه لتغسيه أو تيممه و كذا إذا ترك بعض الأغسال و لو سهوا أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها و كذا إذا دفن بلا  
تكفين أو مع الكفن الغصبي و أما إذا لم يصل عليه أو تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لأجلها بل يصل على قبره

## ٦ مسأله لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت

بل لو كان داعيه على التغسيل

أخذ الأجره على وجه ينافى قصد القربه بطل الغسل أيضا نعم لو كان داعيه هو القربه و كان الداعى على الغسل بقصد القربه أخذ الأجره صح الغسل لكن مع ذلك أخذ الأجره حرام إلا إذا كان فى قبال المقدمات الغير الواجبه فإنه لا بأس به حيثند

### ٧ مسأله إذا كان الصدر أو الكافور قليلا جدا

بأن لم يكن بقدر الكفايه فالأحوط خلط المقدار الميسور و عدم سقوطه بالمعسور

### ٨ مسأله إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثناءه

بخروج نجاسه أو نجاسه خارجه لا يجب معه إعادته الغسل بل

و كذا لو خرج منه بول أو منى و إن كان الأحوط فى صورته كونهما فى الأثناء إعادته خصوصا إذا كان فى أثناء الغسل بالقراح نعم يجب إزالته تلك النجاسة عن جسده و لو كان بعد وضعه فى القبر إذا أمكن بلا مشقة و لا هتك

### ٩ مسألة اللوح أو السرير الذى يغسل الميت عليه

لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة نعم الأحوط غسله لميت آخر و إن كان الأقوى طهارته بالتبع و كذا الحال فى الخرقه الموضوعه عليه فإنها أيضا تطهر بالتبع و الأحوط غسلها

### فصل فى آداب غسل الميت

و هى أمور الأول أن يجعل على مكان عال من سرير أو دكه أو غيرها و الأولى وضعه على ساجه و هى السرير المتخذ من شجر مخصوص فى الهند و بعده مطلق السرير و بعده المكان العالى مثل الدكه و ينبغى أن يكون مكان رأسه أعلى من مكان رجليه. الثانى أن يوضع مستقبل القبلة كحاله الاحتضار بل هو أحوط. الثالث أن ينزع قميصه من طرف

رجليه و إن استلزم فتقه بشرط الإذن من الوارث البالغ الرشيد و الأولى أن يجعل هذا ساترا لعورته. الرابع أن يكون تحت الظلال من سقف أو خيمه و الأولى الأول. الخامس أن يحفر حفيره لغسالته. السادس أن يكون عاريا مستور العوره. السابع ستر عورته و إن كان الغاسل و الحاضرون ممن يجوز لهم النظر إليها. الثامن تليين أصابعه برفق بل و كذا جميع مفاصله إن لم يتعسر و إلا تركت بحالها. التاسع غسل يديه قبل التمسيل إلى نصف الذراع في كل غسل ثلاث مرات و الأولى أن يكون في الأول بماء السدر و في الثاني بماء الكافور و في الثالث بالقراح. العاشر غسل رأسه برغوه السدر أو الخطمى مع المحافظه على عدم دخوله في أذنه أو أنفه. الحادى عشر غسل فرجه بالسدر أو الأشنان ثلاث مرات قبل التمسيل و الأولى أن يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة و يغسل فرجه. الثانى عشر مسح بطنه برفق فى الغسلين الأولين إلا إذا كانت امرأه حاملا مات ولدها فى بطنها.

الثالث عشر أن يبدأ فى كل من الأغسال الثلاثه بالطرف الأيمن من رأسه. الرابع عشر أن يقف الغاسل إلى جانبه الأيمن. الخامس عشر غسل الغاسل يديه إلى المرفقين بل إلى المنكبين ثلاث مرات فى كل من الأغسال الثلاثه. السادس عشر أن يمسح بدنه عند التمسيل بيده لزياده الاستظهار إلا أن يخاف سقوط شىء من أجزاء بدنه فيكتفى بصب الماء عليه. السابع عشر أن يكون ماء غسله ست قرب. الثامن عشر تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف أو نحوه.

التاسع عشر أن يوضأ قبل كل من الغسلين الأولين وضوء الصلاه مضافا إلى غسل يديه

إلى نصف الذراع. العشرون أن يغسل كل عضو من الأعضاء الثلاثة في كل غسل من الأغسال الثلاثة ثلاث مرات. الحادى و العشرون إن كان الغاسل يباشر تكفينه فليغسل رجله إلى الركبتين. الثانى و العشرون أن يكون الغاسل مشغولا بذكر الله و الاستغفار عند التمسيل و الأولى أن يقول مكررا

: رب عفوك عفوك

أو يقول

: اللهم هذا بدن عبدك المؤمن و قد أخرجت روحه من بدنه و فرقت بينهما فعفوك عفوك

خصوصا فى وقت تقليبه-. الثالث و العشرون أن لا يظهر عيبا فى بدنه إذا رءاه

## فصل فى مكروهات الغسل

### اشاره

الأول إقعاده حال الغسل. الثانى جعل الغاسل إياه بين رجله.

الثالث حلق رأسه أو عانته. الرابع نتف شعر إبطيه. الخامس قص شاربه. يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٤٠١

السادس قص أظفاره بل الأحوط تركه و ترك الثلاثه قبله. السابع ترجيل شعره. الثامن تخليل ظفره. التاسع غسله بالماء الحار بالنار أو مطلقا إلا مع الاضطرار. العاشر التخطى عليه حين التمسيل. الحادى عشر إرسال غسلته إلى بيت الخلاء بل إلى البالوعه بل يستحب أن يحفر لها بالخصوص حفيره كما مر. الثانى عشر مسح بطنه إذا كانت حاملا

### ١ مسأله إذا سقط من بدن الميت شىء

من جلد أو شعر أو ظفر أو

سن يجعل معه فى كفته و يدفن بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب حفظ السن الساقط ليدفن معه كالخبر الذى ورد أن سنا من أسنان الباقر عليه السلام سقط فأخذه و قال الحمد لله ثم أعطاه للصادق عليه السلام و قال ادفته معى فى قبرى

## ٢ مسأله إذا كان الميت غير مختون

لا يجوز أن يختن بعد موته

## ٣ مسأله لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور

و لا جعله فى ماء غسله كما مر إلا أن يكون موته بعد الطواف للحج أو العمرة

## فصل فى تكفين الميت

### إشاره

يجب تكفينه بالوجوب الكفائى رجلا كان أو امرأه أو خنتى أو صغيرا بثلاث قطعات- الأولى المئزر و يجب أن يكون من السره إلى الركبه و الأفضل من الصدر إلى القدم الثانية القميص و يجب أن يكون من المنكبين إلى نصف الساق و الأفضل إلى

القدم الثالثه الإزار و يجب أن يغطي تمام البدن و الأحوط أن يكون فى الطول بحيث يمكن أن يشد طرفاه و فى العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر و الأ-حوط أن لا- يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثه و إن أوصى به أن يحسب من الثلث و إن لم يتمكن من ثلاث قطع يكتفى بالمقدور و إن دار الأمر بين واحده من الثلاث تجعل إزارا و إن لم يمكن فتوبا و إن لم يمكن إلا مقدار ستر العوره تعين و إن دار بين القبل و الدبر يقدم الأول

### ١ مسأله لا يعتبر فى التكفين قصد القربه

و إن كان أحوط

### ٢ مسأله الأحوط فى كل من القطعات أن يكون وحده ساترا لما تحته

فلا- يكتفى بما يكون حاكيا له و إن حصل الستر بالمجموع نعم لا- يبعد كفايه ما يكون ساترا من جهه طليه بالنشاء و نحوه لا بنفسه و إن كان الأحوط كونه كذلك بنفسه



### ٣ مسأله لا يجوز التكفين بجلد الميتة

ولا بالمغصوب و لو فى حال الاضطرار و لو كفن بالمغصوب و جب نزعہ بعد الدفن أيضا

### ٤ مسأله لا يجوز اختيارا التكفين بالنجس

حتى لو كانت النجاسه بما عفا عنها فى الصلاه على الأحوط و لا بالحرير الخالص و إن كان الميت طفلا أو امرأه- و لا بالمذهب و لا بما لا يؤكل لحمه جلدا كان أو شعرا أو وبرا و الأحوط أن لا يكون من جلد المأكول و أما من وبره و شعره فلا بأس و إن كان الأحوط فيهما أيضا المنع- و أما فى حال الاضطرار فيجوز بالجميع

### ٥ مسأله إذا دار الأمر فى حال الاضطرار بين جلد المأكول أو أحد المذكورات

يقدم الجلد على الجميع

و إذا دار بين النجس و الحرير أو بينه و بين أجزاء غير المأكول لا- يبعد تقديم النجس و إن كان لا يخلو عن إشكال و إذا دار بين الحرير و غير المأكول يقدم الحرير و إن كان لا يخلو عن إشكال فى صورته الدوران بين الحرير و جلد غير المأكول و إذا دار بين جلد غير المأكول و سائر أجزائه يقدم سائر الأجزاء

### ٦ مسأله يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص

بشرط أن يكون الخليط أزيد من الإبريسم على الأحوط

### ٧ مسأله إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت

وجب إزالتها و لو بعد الوضع فى القبر بغسل أو بقرض إذا لم يفسد الكفن و إذا لم يمكن و جب تبديله مع الإمكان

### ٨ مسأله كفن الزوجه على زوجها و لو مع يسارها

من غير فرق بين كونها كبيره أو صغيره أو مجنونه أو عاقله حره أو أمه مدخوله أو غير مدخوله دائمه أو منقطعه مطيعه أو ناشزه بل و كذا المطلقه الرجعيه دون البائنه و كذا فى الزوج لا فرق بين الصغير و الكبير- و العاقل و المجنون فيعطى الولى من مال المولى عليه

### ٩ مسأله يشترط فى كون كفن الزوجه على الزوج أمور

أحدها

يساره بأن يكون له ما يفى به أو ببعضه زائدا عن مستثنيات الدين و إلا فهو أو البعض الباقي في مالها. الثاني عدم تقارن موتهما. الثالث عدم محجوريه الزوج قبل موتها بسبب الفلوس. الرابع أن لا يتعلق به حق الغير من رهن أو غيره.

الخامس عدم تعيينها الكفن بالوصيه

**١٠ مسأله كفن المحلل على سيدها**

### ١١ مسألة إذا مات الزوج بعد الزوجه

و كان له ما يساوى كفن أحدهما قدم عليها- حتى لو كان وضع عليها فينزع منها إلا إذا كان بعد الدفن

### ١٢ مسألة إذا تبرع بكفنها متبرع

سقط عن الزوج

### ١٣ مسألة كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه

و إن كان ممن يجب نفقته عليه بل فى مال الميت و إن لم يكن له مال يدفن عاريا

### ١٤ مسألة لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة

فلو أكلها السبع أو ذهب بها السيل و بقى الكفن رجع إليه و لو كان بعد دفنها

### ١٥ مسألة إذا كان الزوج معسرا

كان كفنها فى تركتها فلو أيسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبه قيمته

### ١٦ مسألة إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مره أخرى

بل و كذا إذا كان بعد الدفن على الأحوط

### ١٧ مسألة ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه

ليس على الزوج على الأقوى و إن كان أحوط

### ١٨ مسألة كفن المملوك على سيده

و كذا سائر مؤن تجهيزه إلا إذا كانت مملوكه مزوجه فعلى زوجها كما مر و لا فرق بين أقسام المملوك و فى المبعوض ببعض و فى المشترك يشترك

### ١٩ مسألة القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة

فى غير الزوجه و المملوك مقدما على الديون و الوصايا و كذا القدر الواجب من سائر المؤن من الصدر و الكافور و ماء الغسل و قيمه الأرض بل و ما يؤخذ من الدفن فى الأرض المباحه و أجره الحمال و الحفار و نحوها فى صوره الحاجه إلى المال و أما الزائد عن القدر الواجب فى جميع ذلك فموقوف على إجازة الكبار من الورثه فى حصتهم إلا- مع وصيه الميت بالزائد مع خروجه من الثلث أو وصيته بالثلث من دون تعيين المصرف كلاً أو بعضاً فيجوز صرفه فى الزائد من القدر الواجب

### ٢٠ مسألة الأحوط الاقتصار فى الواجب

على ما هو أقل قيمه فلو أرادوا ما هو أعلى قيمه يحتاج الزائد إلى إمضاء الكبار فى حصتهم و كذا فى سائر المؤن فلو كان

هناك مكان مباح لا- يحتاج إلى بذل مال أو يحتاج إلى قليل لا يجوز اختيار الأرض التي مصرفها أزيد إلا بإمضائهم إلا أن يكون ما هو الأقل قيمه أو مصرفا هتكا لحرمة الميت فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل التركة و كذا بالنسبة إلى مستحبات الكفن فلو فرضنا أن الاقتصار على أقل الواجب هتك لحرمة الميت يؤخذ المستحبات أيضا من أصل التركة

### ٢١ مسألة إذا كان تركه الميت متعلقا لحق الغير

مثل حق الغرماء في الفلوس و حق الرهانه و حق الجنايه ففي تقديمه أو تقديم الكفن إشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط

### ٢٢ مسألة إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن

فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين لأن الواجب الكفائي هو التكفين لا- إعطاء الكفن لكنه أحوط و إذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاه فالأحوط صرفه فيه و الأولى بل الأحوط أن تعطى لورثته حتى يكفونه من مالهم إذا كان تكفين الغير لميتهم صعبا عليهم

### ٢٣ مسألة تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه

فليس حالهما حال الطيب في حرمة تقريبه إلى الميت المحرم

### فصل فى مستحبات الكفن

و هى أمور أحدها العمامه للرجال و يكفى فيها المسمى طولاً و عرضاً و الأولى أن تكون بمقدار يدار على رأسه و يجعل طرفها تحت حنكه على صدره الأيمن على الأيسر و الأيسر على الأيمن من الصدر. الثانى المقنعه للامراه بدل العمامه و يكفى فيها أيضا المسمى. الثالث لفافه لثديها يشدان بها إلى ظهرها. الرابع خرقة يعصب بها وسطه رجلا كان أو امراه. الخامس خرقة أخرى للفخذين تلف عليهما و الأولى أن يكون طولها ثلاثه أذرع و نصف و عرضها شبرا أو أزيد تشد من الحقوين ثم تلف على فخذه لفا شديدا على وجه لا يظهر منهما شىء إلى الركبتين ثم يخرج رأسها من تحت رجليه إلى جانب الأيمن. السادس لفافه أخرى فوق اللفافه الواجبه و الأولى كونها بردا يمانيا بل يستحب لفافه ثالثه أيضا خصوصا فى الامراه. السابع أن يجعل شىء من القطن أو نحوه بين رجليه بحيث يستر العورتين و يوضع عليه شىء من الحنوط و إن خيف خروج شىء من دبره يجعل فيه شىء من القطن و كذا لو خيف خروج الدم من منخريه و كذا بالنسبه إلى قبل الامراه و كذا ما أشبه ذلك

### فصل فى بقيه المستحبات

و هى أيضا أمور الأولاجاده الكفن فإن الأموات يتباهون يوم القيامة

بأكفانهم و يحشرون بها و قد كفن موسى بن جعفر عليه السلام بكفن قيمته ألفا دينار و كان تمام القرآن مكتوبا عليه. الثاني أن يكون من القطن. الثالث أن يكون أبيض بل يكره المصبوغ ما عدا الحبره ففي بعض الأخبار أن رسول الله ص كفن في حبره حمراء.

الرابع أن يكون من خالص المال و طهوره لا من المشتبهات. الخامس أن يكون من الثوب الذي أحرم فيه أو صلى فيه. السادس أن يلقى عليه شيء من الكافور و الذريره و هي على ما قيل حب يشبه حب الحنطه له ريح طيب إذا دق و تسمى الآن قمحه و لعها كانت تسمى بالذريره سابقا و لا يبعد استحباب التبرك بتربه قبر الحسين عليه السلام و مسحه بالضريح المقدس أو بضرائح سائر الأئمه عليه السلام بعد غسله بماء الفرات أو بماء زمزم. السابع أن يجعل طرف الأيمن من اللفافه على أيسر الميت و الأيسر منها على أيمنه. الثامن أن يخاط الكفن بخيوطه إذا احتاج إلى الخياطه. التاسع أن يكون المباشر للتكفين على طهاره من الحدث و إن كان هو الغاسل له فيستحب أن يغسل يديه إلى المرفقين بل المنكبين ثلاث مرات و يغسل رجليه إلى الركبتين و الأولى أن يغسل كل ما تنجس من بدنه و أن يغتسل غسل المس قبل التكفين. العاشر أن يكتب على حاشيه جميع قطع الكفن من الواجب و المستحب حتى العمامه اسمه و اسم أبيه بأن يكتب فلان بن فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا رسول الله ص و أن عليا و الحسن و الحسين و عليا و محمدا و عليا و الحسن و الحجه القائم أولياء الله و أوصياء رسول الله و أئمتي و أن البعث و الثواب و العقاب حق. الحادى عشر أن يكتب على كفنه تمام القرآن و دعاء جوشن الصغير و الكبير و يستحب كتابه الأخير فى جام بكافور أو مسك ثم غسله و رشه على الكفن

فعن أبى عبد الله الحسين ص: أن أبى أوصانى بحفظ هذا الدعاء و أن أكتبه على كفنه و أن أعلمه أهل بيتى و يستحب أيضا أن يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما أمير المؤمنين عليه السلام على كفن سلمان و هما

وفدت على الكريم بغير زاد من الحسنات و القلب السليم و حمل الزاد أقبح كل شيء إذا كان الوفود على الكريم



و يناسب أيضا كتابه السند المعروف المسمى بسلسله الذهب

و هو حدثنا محمد بن موسى المتوكل قال حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن يوسف بن عقيل عن إسحاق بن راهويه قال:

لما وافى أبو الحسن الرضا عليه السلام نيشابور و أراد أن یرتحل إلى المأمون اجتمع عليه أصحاب الحديث فقالوا يا ابن رسول الله ص تدخل علينا و لا تحدثنا بحديث فنستفیده منك و قد كان قعد فی العماریه فاطلع رأسه فقال عليه السلام سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول سمعت أبي جعفر بن محمد عليه السلام يقول سمعت أبي محمد بن علي عليه السلام يقول سمعت أبي علي بن الحسين عليه السلام يقول سمعت أبي الحسين بن علي عليه السلام يقول سمعت أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول سمعت رسول الله ص يقول سمعت جبرئيل يقول سمعت الله عز و جل يقول لا إله إلا الله حصني فمن دخل حصني أمن من عذابي فلما مرت الراحله نادى أما بشروطها و أنا شروطها

و إن كتب السند الآخر أيضا فأحسن

و هو حدثنا أحمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسيني قال حدثنا محمد بن إبراهيم الرازي قال حدثنا عبد الله بن يحيى الأهوازي قال حدثني أبو الحسن علي بن عمرو قال حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور قال حدثني علي بن بلال عن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عليه السلام عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ص عن جبرئيل عن ميكائيل عن إسرافيل عليه السلام عن اللوح و القلم قال: يقول الله عز و جل ولايه علي بن أبي طالب حصني فمن دخل حصني أمن من نارى

و إذا كتب على فص الخاتم العقيق الشهادتان و أسماء الأئمه و الإقرار بإمامتهم كان حسنا بل يحسن كتابه كل ما يرجى منه النفع من غير أن يقصد الورود و الأولى أن يكتب الأدعيه المذكوره بتربه قبر الحسين ع

أو يجعل في الممداد شىء منها أو بتربه سائر الأئمه و يجوز أن يكتب بالطين و الماء بل بالإصبع من غير ممداد. الثاني عشر أن يهیی كفته قبل موته و كذا الصدر و الكافور

ففى الحديث: من هیا كفته لم يكتب من الغافلين و كلما نظر إليه كتبت له حسنه.

الثالث عشر أن يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبله مثل حال الاحتضار أو بنحو حال الصلاه.

تمه إذا لم تكتب الأذعيه المذكوره و القرآن على الكفن بل على وصله أخرى و جعلت على صدره أو فوق رأسه للأمن من التلویت كان أحسن

### فصل فى مكروهات الكفن

و هى أمور أحدها قطعه بالحديد. الثانى عمل الأكمام و الزرور له إذا كان جديدا و لو كفن فى قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره و لا- بأس بأكمامه. الثالث بل الخيوط التى يخاط بها بريقه. الرابع تبخيره بدخان الأشياء الطيبه الريح بل تطيبه و لو بغير البخور نعم يستحب تطيبه بالكافور و الذريره كما مر. الخامس كونه أسود.

السادس أن يكتب عليه بالسواد. السابع كونه من الكتان و لو ممزوجا. الثامن كونه ممزوجا بالإبريسم بل الأحوط تركه إلا أن يكون خليطه أكثر. التاسع المماكسه فى شرائه. العاشر جعل عمامته بلا حنك. الحادى عشر كونه وسخا غير نظيف. الثانى عشر كونه مخيطا بل يستحب كون كل قطعه منه وصله واحده بلا خياطه على ما ذكره بعض العلماء و لا بأس به

### فصل فى الحنوط

#### إشاره

و هو مسح الكافور على بدن الميت يجب مسحه على المساجد السبعه و هى

الجبهة و اليدان و الركبتان و إبهاما الرجلين و يستحب إضافة طرف الأنف إليها أيضا بل هو الأحوط و الأحوط أن يكون المسح باليد بل بالراحة و لا يبعد استحباب مسح إبطيه و لفته و مغانبه و مفاصله و باطن قدميه و كفيه بل كل موضع من بدنه فيه رائحه كريهه و يشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين و بعده و فى أثنائه و الأولى أن يكون قبله و يشترط فى الكافور أن يكون طاهرا مباحا جديدا فلا يجزى العتيق الذى زال ريحه و أن يكون مسحوقا

### ١ مسأله لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير و الكبير

و الأنثى و الخنثى و الذكر و الحر و العبد نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف كما مر و لا يلحق به التى فى العده و لا المعتكف و إن كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياه

### ٢ مسأله لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه

فيجوز أن يباشره الصبى المميز أيضا

### ٣ مسأله يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى

و الأفضل أن يكون

ثلاثة عشر درهما و ثلث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه سبع مثاقيل و حمصتين إلا خمس الحمصه و الأقوى أن هذا المقدار لخصوص الحنوط لاله و للغسل و أقل الفضل مثقال شرعى و الأفضل منه أربعة دراهم و الأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيه

#### ٤ مسأله إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط

و لا يقوم مقامه طيب آخر نعم يجوز تطيبه بالذريره لكنها ليست من الحنوط و أما تطيبه بالمسك و العنبر و العود و نحوها و لو بمزجها بالكافور فمكروه بل الأحوط تركه

#### ٥ مسأله يكره إدخال الكافور فى عين الميت.

أو أنفه أو إذنه

#### ٦ مسأله إذا زاد الكافور

يوضع على صدره

#### ٧ مسأله يستحب سحق الكافور باليد

لا بالهاون

#### ٨ مسأله [كراهه وضع الكافور على النعش]

يكره وضع الكافور على النعش

#### ٩ مسأله يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه قبر الحسين ع

لكن لا يمسح به المواضع المنافيه للاحترام

### ١٠ مسأله يكره إتباع النعش بالمجمره

و كذا فى حال الغسل

### ١١ مسأله يبدأ فى التحنيط بالجبهه

و فى سائر المساجد مخير

### ١٢ مسأله إذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء الغسل أو يصرف فى التحنيط يقدم الأول

و إذا دار فى الحنوط بين الجبهه و سائر المواضع تقدم الجبهه

### فصل فى الجريدتين

#### إشاره

من المستحبات الأكيده عند الشيعه وضعهما مع الميت صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى محسنا أو مسيئا كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا

ففى الخبر: أن الجريده تنفع المؤمن و الكافر و المحسن و المسىء و ما دامت رطبه يرفع عن الميت عذاب القبر

و فى آخر: أن النبى ص مر على قبر يعذب صاحبه فطلب جريده فشقها نصفين فوضع أحدهما فوق رأسه و الأخرى عند رجله و قال يخفف عنه العذاب ما دام رطبين

و فى بعض الأخبار: أن آدم

ع أوصى بوضع جريدتين فى كفته لأنسه و كان هذا معمولا بين الأنبياء و ترك فى زمان الجاهليه فأحياه النبى ص

### ١ مسأله الأولى أن تكونا من النخل

و إن لم يتيسر فمن السدر و إلا فمن الخلاف أو الرمان و إلا فكل عود رطب

### ٢ مسأله [فى عدم كفايه الجريده اليابسه]

الجريده اليابسه لا تكفى

### ٣ مسأله الأولى أن تكون فى الطول بمقدار ذراع

و إن كان يجرى الأقل و الأكثر و فى الغلط كلما كان أغلظ أحسن من حيث بطؤ يبسه

### ٤ مسأله الأولى فى كيفيه وضعهما أن يوضع إحداهما فى جانبه الأيمن

من عند الترقوه إلى ما بلغت ملصقه ببدنه و الأخرى فى جانبه الأيسر من عند الترقوه فوق القميص تحت اللفافه إلى ما بلغت و فى بعض الأخبار: أن يوضع إحداهما تحت إبطه الأيمن و الأخرى بين ركبتيه بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق و نصفها إلى الفخذ

و فى بعض آخر: يوضع كلتاها فى جنبه الأيمن

و الظاهر تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه فى قبره

### ٥ مسأله لو تركت الجريده لنسيان و نحوه

جعلت فوق قبره

### ٦ مسأله لو لم تكن إلا واحده

جعلت في جانبه الأيمن

## ٧ مسألة الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه

و أنه يشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ص و أن الأئمة من بعده أوصياؤه و يذكر أسماءهم واحدا بعد واحد

## فصل فى التشيع

يستحب لأولياء الميت إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضروا جنازته و الصلاة عليه و الاستغفار له و يستحب للمؤمنين المبادره إلى ذلك

و فى الخبر: أنه لو دعى إلى وليمه و إلى حضور جنازه قدم حضورها

لأنه مذكر للآخره كما أن الوليمه مذكره للدنيا و ليس للتشيع حد معين و الأولى أن يكون إلى الدفن و دونه إلى الصلاة عليه و الأخبار فى فضله كثيره

ففى بعضها: أول تحفه للمؤمن فى قبره غفرانه و غفران من شيعة

و فى بعضها: من شيع مؤمنا لكل قدم يكتب له مائه ألف حسنه و يمحي عنه مائه ألف سيئه و يرفع له مائه ألف درجه و إن صلى عليه يشيعه حين موته مائه ألف ملك يستغفرون له إلى أن يبعث

و فى آخر: من مشى مع جنازه حتى صلى عليها له قيراط من الأجر و إن صبر إلى دفنه له قيراطان و القيراط مقدار جبل أحد

و فى بعض الأخبار: يؤجر بمقدار ما مشى معها

و أما آدابه فهى أمور أحدها: أن يقول إذا نظر إلى الجنازه إنا لله و إنا إليه راجعون الله أكبر هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا إيمانا و تسليما الحمد لله الذى تعزز بالقدره و قهر العباد بالموت و هذا لا يختص بالمشيع بل يستحب لكل من نظر إلى الجنازه: كما أنه يستحب له مطلقا أن يقول الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم. الثانى: أن يقول حين حمل الجنازه بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات. الثالث أن يمشى بل يكره الركوب إلا لعذر نعم لا يكره فى الرجوع. الرابع أن يحملوها على أكتافهم لا على الحيوان إلا لعذر كبعد المسافه. الخامس أن يكون المشيع خاشعا متفكرا متصورا أنه هو المحمول و يسأل الرجوع إلى الدنيا فأجيب. السادس أن يمشى خلف



الجنازه أو طرفيها ولا يمشى قدامها و الأول أفضل من الثاني و الظاهر كراهه الثالث خصوصا فى جنازه غير المؤمن. السابع أن يلقى عليها ثوب غير مزين. الثامن أن يكون حاملوها أربعه.

التاسع تربيع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الأربعة و الأولى ابتداء بيمين الميت يضعه على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر واضعا له على العاتق الأيسر يدور عليها. العاشر أن يكون صاحب المصبيه حافيا واضعا رداءه أو يغير زيه على وجه آخر بحيث يعلم أنه صاحب المصبيه.

و يكره أمور أحدها الضحك و اللعب و اللهو. الثانى وضع الرداء من غير صاحب المصبيه. الثالث الكلام بغير الذكر و الدعاء و الاستغفار حتى ورد المنع عن السلام على المشيع. الرابع تشيع النساء الجنازه و إن كانت للنساء. الخامس الإسراع فى المشى على وجه ينافى الرفق بالميت سيما إذا كان بالعدو بل ينبغى الوسط فى المشى. السادس ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى. السابع أن يقول المصاب أو غيره ارفقوا به أو استغفروا له أو ترحموا عليه و كذا قول قفوا به. الثامن إتباعها بالنار و لو مجمره إلا فى الليل فلا يكره المصباح. التاسع القيام عند مرورها إن كان جالسا إلا إذا كان الميت كافرا لئلا يعلو على المسلم. العاشر قيل ينبغى أن يمنع الكافر و المنافق و الفاسق من التشيع

### فصل فى الصلاه على الميت

#### اشاره

يجب الصلاه على كل مسلم من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد و غيرهم حتى

المرتكب للكبائر بل و لو قتل نفسه عمدا- و لا يجوز على الكافر بأقسامه حتى المرتد فطريا- أو مليا مات بلا توبه و لا تجب على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين نعم تستحب على من كان عمره أقل من ست سنين و إن كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حيا و إن تولد ميتا فلا تستحب أيضا و يلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه من وجد ميتا في بلاد المسلمين و كذا لقيط دار الإسلام بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه

### **١ مسألة يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلي مؤمنا**

و أن يكون مأذونا من الولي على التفصيل الذي مر سابقا فلا تصح من غير إذنه جماعه كانت أو فرادى

### **٢ مسأله الأقوى صحة صلاة الصبي المميز**

لكن في إجزائها عن المكلفين إشكال

### ٣ مسأله يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين

فلا تجزى قبلهما و لو فى أثناء التكفين عمدا كان أو جهلا أو سهوا نعم لو تعذر الغسل و التيمم أو التكفين أو كلاهما لا تسقط الصلاة فإن كان مستور العوره فيصلى عليه و إلا يوضع فى القبر و يغطى عورته بشيء من التراب أو غيره و يصلى عليه و وضعه فى القبر على نحو وضعه خارجه للصلاه ثم بعد الصلاة يوضع على كيفية الدفن

### ٤ مسأله إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات

من الغسل و التكفين و الصلاة و الحاصل كل ما يتعذر يسقط و كل ما يمكن يثبت فلو وجد فى الفلاه ميت و لم يمكن غسله و لا تكفينه و لا دفنه يصلى عليه و يخلى و إن أمكن دفنه يدفن

### ٥ مسأله يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد

و كذا يجوز تعدد الجماعه و ينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد و إلا نوى بالبقية الاستحباب و لكن لا يلزم قصد الوجوب و الاستحباب بل يكفى قصد القربه مطلقا

### ٦ مسأله قد مر سابقا أنه إذا وجد بعض الميت

فإن كان مشتملا على الصدر أو كان الصدر وحده بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاة عليه و إلا فلا نعم الأحوط الصلاة على العضو التام من الميت و إن كان عظما كاليد و الرجل و نحوهما و إن كان الأقوى خلافه و على هذا فإن وجد عضوا تاما و صلى عليه ثمَّ وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاة عليه أيضا إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب و إلا وجبت

### ٧ مسأله [فى وجوب الصلاة قبل الدفن]

يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن

### ٨ مسأله إذا تعدد الأولياء فى مرتبه واحده

وجب الاستيذان من الجميع على الأحوط- و يجوز لكل منهم

الصلاه من غير الاستيذان عن الآخرين بل يجوز أن يقتدى بكل واحد منهم مع فرض أهليتهم جماعه

### ٩ مسأله إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشره

من غير فرق بين أن يكون الميت رجلا أو امرأه و يجوز لها الإذن للغير كالرجل من غير فرق

### ١٠ مسأله إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين

فالظاهر وجوب إذن الولي له و الأحوط له الاستيذان من الولي و لا يسقط اعتبار إذنه بسبب الوصيه و إن قلنا بنفوذها و وجوب العمل بها

### ١١ مسأله يستحب إتيان الصلاه جماعه

و الأحوط بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط الإمامه فيه من البلوغ و العقل و الإيمان و العداله و كونه رجلا

للرجال و أن لا يكون ولد زنا بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعه أيضا من عدم الحائل و عدم علو مكان الإمام و عدم كونه جالسا مع قيام المأمومين و عدم البعد بين المأمومين و الإمام و بعضهم مع بعض

### ١٢ مسأله [عدم تحمل الإمام فى الصلاه على الميت شيئا عن المأمومين]

لا يتحمل الإمام فى الصلاه على الميت شيئا عن المأمومين

### ١٣ مسأله يجوز فى الجماعه أن يقصد الإمام

و كل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم

### ١٤ مسأله يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء

و الأولى بل الأحوط أن تقوم فى صفهن و لا تتقدم عليهن

### ١٥ مسأله يجوز صلاه العراه على الميت فرادى و جماعه

و مع الجماعه يقوم الإمام فى الصف كما فى جماعه النساء فلا يتقدم و لا يتبرز و يجب عليهم ستر عورتهم و لو بأيديهم و إذا لم يمكن يصلون جلوسا

### ١٦ مسأله فى الجماعه من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام

و يكون المأمومون خلفه بل يكره وقوفهم إلى جنبه و لو كان المأموم واحدا

### ١٧ مسأله إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه

و إذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم و إذا كانت حائضا بين النساء وقفت فى صف وحدها

### ١٨ مسأله يجوز فى صلاه الميت العدول من إمام إلى إمام فى الأثناء

و يجوز قطعها أيضا اختيارا كما يجوز العدول من الجماعه إلى الانفراد- لكن بشرط أن لا يكون بعيدا عن الجنازه بما يضر و لا يكون بينه و بينها حائل و لا يخرج عن المحاذاه لها

### ١٩ مسأله إذا كبر قبل الإمام فى التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجدهه مع الإمام

و إذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوى الانفراد و أن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء لكن الأحوط إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الإمام فى كل تكبيره أو مقارنته معه و بطلان الجماعه مع التقدم و إن لم تبطل الصلاه

### ٢٠ مسأله إذا حضر الشخص فى أثناء صلاه الإمام له أن يدخل فى الجماعه

فيكبر بعد تكبير الإمام الثانى أو الثالث مثلا و يجعله أول صلاته و أول تكبيراته فيأتى بعده بالشهادتين و هكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الإمام يكبر و يأتى بوظيفته من الدعاء و إذا فرغ الإمام يأتى بالبقية فرادى و إن كان مخففا و إن لم يمهلوه أتى ببقية التكبيرات و لاء من غير دعاء و يجوز إتمامها خلف الجنازه إن أمكن الاستقبال و سائر الشرائط

## فصل فى كيفية صلاه الميت

## اشاره

وهى أن يأتى بخمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد الأولى و الصلاه على النبى ص بعد الثانيه و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثه و الدعاء للميت بعد الرابعه ثم يكبر الخامسه و ينصرف فيجزي أن يقول بعد نيه القربه و تعيين الميت و لو إجمالاً

: الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله أكبر اللهم صل على محمد و آل محمد الله أكبر اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات الله أكبر اللهم اغفر لهذا الميت الله أكبر و الأولى أن يقول بعد التكبيره الأولى أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهها واحداً واحداً صمداً فرداً حياً قيوماً دائماً أبداً لم يتخذ صاحبه و لا ولداً و أشهد أن محمداً عبده و رسوله أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون و بعد الثانيه اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد و ارحم محمداً و آل محمد أفضل ما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد و صل على جميع الأنبياء و المرسلين و بعد الثالثه اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات إنك على كل شىء قدير و بعد الرابعه اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك



و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به اللهم إنك قبضت روحه إليك و قد احتاج إلى رحمتك و أنت غنى عن عذابه اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه و إن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته و اغفر لنا و له اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه و أبغضه ممن يتبرأ منه و يبغضه اللهم أحقه بنبيك و عرف بينه و بينه و ارحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين اللهم اكتبه عندك في أعلى عليين و اخلف على عقبه في الغابرين و اجعله من رفقاء محمد و آله الطاهرين و ارحمه و إيانا برحمتك يا أرحم الراحمين

و الأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ و إن كان الميت امرأه يقول بدل قوله هذا المسجى إلى آخره هذه المسجاة قدامنا أمتك و ابنه عبدك و ابنه أمتك و أتى بسائر الضمائر مؤنثا و إن كان الميت مستضعفا يقول بعد التكبيره الرابعه اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم ربنا و أدخلهم جنات عدن التي وعدتهم و من صلح من آبائهم و أزواجهم و ذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم و إن كان مجهول الحال يقول اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه و إن كان طفلا يقول اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و أجرا

### ١ مسأله لا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلا للتقيه

أو كون الميت منافقا و إن نقص سهوا بطلت و وجب الإعادة إذا فاتت الموالاه و إلا أتمها

### ٢ مسأله لا يلزم الاقتصار في الأدعيه بين التكبيرات على المأثور

بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الأول على الشهادتين و الثاني على الصلاة على محمد و آله و الثالث على الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بالغفران و في الرابع على الدعاء للميت و يجوز قراءه آيات القرآن و الأدعيه الأخر ما دامت صورته الصلاة محفوظه

### ٣ مسأله يجب العربيه في الأدعيه بالقدر الواجب

و فيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسيه و نحوها

### ٤ مسأله ليس في صلاه الميت أذان و لا إقامه

و لا قراءه الفاتحه و لا الركوع و السجود و القنوت و التشهد و السلام و لا التكبيرات الافتتاحيه و أدعيته و إن أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع

كان بدعه و حراما

### ٥ مسأله إذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأه

يجوز أن يأتي بالضمائر مذكوره بلحاظ الشخص و النعش و البدن و أن يأتي بها مؤنثه بلحاظ الجنثه و الجنازه بل مع المعلوميه أيضا يجوز ذلك و لو أتى بالضمائر على الخلاف جهلا أو نسيانا لا باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاه

### ٦ مسأله إذا شك في التكييرات بين الأقل و الأكثر

بنى على الأقل نعم لو كان مشغولا بالدعاء بعد الثانيه أو بعد الثالثه فشك في إتيان الأول في الأولى أو الثانيه في الثاني بنى على الإتيان و إن كان الاحتياط أولى

### ٧ مسأله يجوز أن يقرأ الأدعيه في الكتاب

خصوصا إذا لم يكن حافظا لها

### فصل في شرائط صلاه الميت

#### اشاره

و هي أمور الأول أن يوضع الميت مستلقيا. الثاني أن يكون رأسه إلى يمين المصلى و رجله إلى يساره. الثالث أن يكون المصلى خلفه محاذيا له لا أن يكون في أحد طرفيه إلا إذا طال صف المأمومين. الرابع أن يكون الميت حاضرا فلا تصح على

الغائب و إن كان حاضرا فى البلد. الخامس أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار و لا يضر كون الميت فى التابوت و نحوه. السادس أن لا يكون بينهما بعد مفرد على وجه لا يصدق الوقوف عنده إلا فى المأموم مع اتصال الصفوف. السابع أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوا مفردا. الثامن استقبال المصلى القبلة. التاسع أن يكون قائما.

العاشر تعيين الميت على وجه يرفع الإبهام و لو بأن ينوى الميت الحاضر أو ما عينه الإمام.

الحادى عشر قصد القربه. الثانى عشر إباحه المكان. الثالث عشر الموالاه بين التكبيرات و الأدعيه على وجه لا تمحو صورته الصلاة. الرابع عشر الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر فى قيام الصلوات الأخر. الخامس عشر أن تكون الصلاة بعد التغسيل و التكفين و الحنوط كما مر سابقا.

السادس عشر أن يكون مستور العوره أن تعذر الكفن و لو بنحو حجر أو لبنه. السابع عشر إذن الولى

### ١ مسأله لا يعتبر فى صلاه الميت الطهاره

من الحدث و الخبث و إباحه اللباس و ستر العوره- و إن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة حتى صفات الساتر من عدم كونه حريرا أو ذهبيا أو من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و كذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاه كالتكلم و الضحك و الالتفات عن القبلة

### ٢ مسأله إذا لم يتمكن من الصلاة قائما أصلا

يجوز أن يصلى جالسا و إذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار و الجلوس مع الاستقرار يقدم القيام و إذا دار بين الصلاة ماشيا أو جالسا يقدم الجلوس إن خيف على الميت من الفساد مثلا و إلا فالأحوط الجمع

### ٣ مسأله إذا لم يمكن الاستقبال أصلا سقط

و إن اشتبه صلى إلى أربع جهات

إلا إذا خيف عليه الفساد فيتخير و إن كان بعض الجهات مظنونا صلى إليه و إن كان الأحوط الأربيع

#### ٤ مسأله إذا كان الميت فى مكان مغصوب

و المصلى فى مكان مباح صحت الصلاه

#### ٥ مسأله إذا صلى على ميتين بصلاه واحده

و كان مأذونا من ولى أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبه إلى المأذون فيه دون الآخر

#### ٦ مسأله إذا تبين بعد الصلاه أن الميت كان مكبوا

وجب الإعاده بعد جعله مستلقيا على قفاه

#### ٧ مسأله إذا لم يصل على الميت حتى دفن صلى على قبره

و كذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاه من جهه من الجهات

#### ٨ مسأله إذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه

فالأحوط إعاده الصلاه عليه

#### ٩ مسأله يجوز التيمم لصلاه الجنازه و إن تمكن من الماء

و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن من الوضوء أو الغسل أو صورته خوف فوت الصلاه منه

#### ١٠ مسأله الأحوط ترك التكلم فى أثناء الصلاه على الميت

و إن

كان لا يبعد عدم البطلان به

**١١ مسألة مع وجود من يقدر على الصلاة قائما في أجزاء صلاة العاجز عن القيام جالسا إشكال**

بل صحتها أيضا محل إشكال

**١٢ مسألة إذا صلى عليه العاجز عن القيام باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام**

ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة بل وكذا إذا لم يكن موجودا من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاة وكذا إذا عجز القادر القائم في أثناء الصلاة فتممها جالسا فإنها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الإتيان بها قائما

**١٣ مسألة إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا**

بنى على عدمها وإن علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحة وإن كان من صلى عليه فاسقا نعم لو علم بفسادها وجب الإعادة وإن كان المصلي معتقدا للصحة وقاطعا بها

**١٤ مسألة إذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها**

بحسب تقليده أو اجتهاده لا يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده أو اجتهاده نعم لو علم علما قطعيا ببطلانها وجب عليه إتيانها وإن كان المصلي أيضا قاطعا بصحتها

**١٥ مسألة المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الإنزال**

بل يصلى عليه بعد ثلاثه أيام بعد ما ينزل وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب إنزاله فورا والصلاة عليه ولو لم يمكن

إنزاله يصلى عليه و هو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الإمكان

### ١٦ مسألة يجوز تكرار الصلاة على الميت

سواء اتحد المصلى أو تعدد لكنه مكروه إلا إذا كان الميت من أهل العلم و الشرف و التقوى

### ١٧ مسألة يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن فلا يجوز التأخير إلى ما بعده

نعم لو دفن قبل الصلاة عصيانا أو نسيانا أو لعذر آخر أو تبين كونها فاسده و لو لكونه حال الصلاة عليه مقلوبا لا يجوز نبشه لأجل الصلاة بل يصلى على قبره مراعى للشرائط من الاستقبال و غيره و إن كان بعد يوم و ليله بل و أزيد أيضا إلا أن يكون بعد ما تلاشى و لم يصدق عليه الشخص الميت فحينئذ يسقط الوجوب و إذا برز بعد الصلاة عليه بنش أو غيره فالأحوط إعادته الصلاة عليه

### ١٨ مسألة الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضا

ما لم يمض أزيد من يوم و ليله- و إذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك

### ١٩ مسألة يجوز الصلاة على الميت فى جميع الأوقات بلا كراهه

حتى فى الأوقات التى يكره النافله فيها عند المشهور من غير فرق بين أن يكون الصلاة على الميت واجبه أو مستحبه

**٢٠ يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت**

و إن كان في وقت فضيله الفريضة و لكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيله مع ضيقه - كما أن الأولى تقديمها على النافله و على قضاء الفريضة و يجب تقديمها على الفريضة فضلا عن النافله في سعه الوقت إذا خيف على الميت من الفساد و يجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها و عدم الخوف على الميت و إذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة و يصلى عليه بعد الدفن و إذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن و تقضى الفريضة و إن أمكن أن يصلى الفريضة مومنا صلى و لكن لا يترك القضاء أيضا

**٢١ مسأله لا يجوز على الأحوط إتيان صلاه الميت في أثناء الفريضة**

و إن لم تكن ماحيه لصورتها كما إذا اقتصر على التكبيرات و أقل الواجبات من الأدعيه في حال القنوت مثلا

**٢٢ مسأله إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلى على كل واحد منهما منفردا**

و يجوز التشريك بينهما في الصلاه فيصلى صلاه واحده عليهما و إن كانا مختلفين في الوجوب و الاستحباب و بعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنيه - هذا إذا لم يخف عليهما أو على أحدهما من الفساد و إلا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساده

**٢٣ مسأله إذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلى بين وجوه**

الأول أن يتم الصلاه على الأول ثم يأتي بالصلاه على الثاني. الثاني قطع الصلاه و استينافها بنحو التشريك.

الثالث التشريك في التكبيرات الباقيه و إتيان الدعاء لكل منهما بما يخصه و الإتيان ببقيه

الصلاه للثانى بعد تمام صلاه الأول مثلا إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر و يأتي بوظيفه صلاه الأول و هى الدعاء للمؤمنين و المؤمنات و بالشهادتين لصلاه الميت الثانى و بعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الأول و بالصلاه على النبى ص للميت الثانى و بعد الخامسة تتم صلاه الأول و يأتي للثانى بوظيفه التكبير الثالث و هكذا يتم بقيه صلاته و يتخير فى تقديم وظيفه الميت الأول أو الثانى بعد كل تكبير مشترك هذا مع عدم الخوف على واحد منهما و أما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول و إذا خيف على الثانى يتعين الوجه الثانى أو تقديم الصلاه على الثانى بعد القطع و إذا خيف عليهما معا يلاحظ قلبه الزمان فى القطع و التشريك بالنسبه إليهما إن أمكن و إلا فالأحوط عدم القطع

### فصل فى آداب الصلاه على الميت

#### إشاره

و هى أمور الأول أن يكون المصلى على طهاره من الوضوء أو الغسل أو التيمم و قد مر جواز التيمم مع وجدان الماء أيضا إن خاف فوت الصلاه لو أراد الوضوء بل مطلقا. الثانى أن يقف الإمام و المنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر و عند صدر المرأه بل مطلق الأنثى و يتخير فى الخنثى و لو شرك بين الذكر و الأنثى فى الصلاه جعل وسط الرجل فى قبال صدر المرأه ليدرك الاستحباب بالنسبه إلى كل منهما. الثالث أن يكون المصلى حافيا بل يكره الصلاه بالحذاء دون مثل الخف و الجورب. الرابع رفع اليدين عند التكبير الأول بل عند الجميع على الأقوى. الخامس أن يقف قريبا من الجنازه



بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها. السادس أن يرفع الإمام صوته بالتكبيرات بل الأدعية أيضا و أن يسر المأموم. السابع اختيار المواضع المعتاده للصلاه التي هي مظان الاجتماع و كثره المصلين. الثامن أن لا توقع في المساجد فإنه مكروه عدا مسجد الحرام.

التاسع أن تكون بالجماعه و إن كان يكفى المنفرد و لو امرأه. العاشر أن يقف المأموم خلف الإمام و إن كان واحدا بخلاف اليوميه حيث يستحب وقوفه إن كان واحدا إلى جنبه.

الحادى عشر الاجتهاد فى الدعاء للميت و المؤمنين. الثانى عشر أن يقول قبل الصلاه الصلاه ثلاث مرات. الثالث عشر أن تقف الحائض إذا كانت مع الجماعه فى صف وحدها.

الرابع عشر رفع اليدين عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء لكنه مشكل إن كان بقصد الخصوصيه و الورود

### ١ مسأله إذا اجتمعت جنازات

فالأولى الصلاه على كل واحد منفردا و إن أراد التشريك فهو على وجهين الأول أن يوضع الجميع قدام المصلى مع المحاذاه و الأولى مع اجتماع الرجل و المرأه جعل الرجل أقرب إلى المصلى حرا كان أو عبدا كما أنه لو اجتمع الحر و العبد جعل الحر أقرب إليه و لو اجتمع الطفل مع المرأه جعل الطفل أقرب إليه إذا كان ابن ست سنين و كان حرا و لو كانوا متساويين فى الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيله و نحوها من الصفات الدينيه و مع التساوى فالقرعه و كل هذا على الأولويه لا الوجوب فيجوز بأى وجه اتفق. الثانى أن يجعل الجميع صفا واحدا

و يقوم المصلى وسط الصف بأن يجعل رأس كل عند إليه الآخر شبه الدرج- و يراعى فى الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تشنيه الضمير أو جمعه و تكبيره و تأنيته و يجوز التذكير فى الجميع بلحاظ لفظ الميت كما أنه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازه

## فصل فى الدفن

### اشاره

يجب كفايه دفن الميت بمعنى مواراته فى الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع و من إيذاء ريحه للناس و لا يجوز وضعه فى بناء أو فى تابوت و لو من حجر بحيث يؤمن من الأمرين مع القدره على الدفن تحت الأرض نعم مع عدم الإمكان لا بأس بهما و الأقوى كفايه مجرد المواراه فى الأرض بحيث يؤمن من الأمرين من جهه عدم وجود السباع أو عدم وجود الإنسان هناك لكن الأحوط كون الحفيره على الوجه المذكور و إن كان الأمن حاصلًا بدونه

### ١ مسأله يجب كون الدفن مستقبل القبله على جنبه الأيمن

بحيث يكون رأسه إلى المغرب و رجله إلى المشرق و كذا فى الجسد بلا رأس بل فى الرأس بلا جسد بل فى الصدر وحده بل فى كل جزء يمكن فيه ذلك

### ٢ مسأله إذا مات ميت فى السفينه

فإن أمكن التأخير ليدفن فى الأرض بلا عسر و جب ذلك و إن لم يمكن لخوف فساده أو لمنع مانع يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه و يوضع فى خاييه و يوكأ رأسها و يلقى فى البحر مستقبل القبله على الأحوط

و إن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال أو يثقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله و يلقى في البحر كذلك و الأحوط مع الإمكان اختيار الوجه الأول و كذا إذا خيف على الميت من نبش العدو قبره و تمثيله

### ٣ مسأله إذا ماتت كافره كتابيه أو غير كتابيه و مات في بطنها ولد من مسلم

بنكاح أو شبهه أو ملك يمن تدفن مستدبره للقبله على جانبها الأيسر على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلا و الأحوط العمل بذلك في مطلق الجنين و لو لم تلج الروح فيه بل لا يخلو عن قوه

### ٤ مسأله لا يعتبر في الدفن قصد القربه

بل يكفي دفن الصبي إذا علم أنه أتى بشرائطه و لو علم أنه ما قصد القربه

### ٥ مسأله إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه

وجب أحكام القبر بما يوجب حفظه من القير و الآجر و نحو ذلك كما أن في السفينه إذا أريد إلقاءه في البحر لا بد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء

### ٦ مسأله مؤنه الإلقاء في البحر من الحجر أو الحديد الذي يتقل به أو الخايه التي يوضع فيها تخرج من أصل التركه

و كذا في الآجر و القير و الساروج في موضع الحاجه إليها

### ٧ مسأله يشترط في الدفن أيضا إذن الولي

كالصلاه و غيرها

### ٨ مسأله إذا اشتبهت قبله يعمل بالظن

و مع عدمه أيضا يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم و لو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت و لا بالمباشرين

### ٩ مسأله الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنى من الطرفين

إذا كانا مسلمين أو كان أحدهما مسلما و أما إذا كان الزنى من أحد الطرفين و كان الطرف الآخر مسلما فلا إشكال فى جريان أحكام المسلم عليه

#### ١٠ مسأله لا يجوز دفن المسلم فى مقبره الكفار

كما لا يجوز العكس أيضا نعم إذا اشتبه المسلم و الكافر يجوز

دفنهما فى مقبره المسلمين و إذا دفن أحدهما فى مقبره الآخرين يجوز النبش أما الكافر فلعدم الحرمة له و أما المسلم فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار

### ١١ مسأله لا يجوز دفن المسلم فى مثل المزبله و البالوعه - و نحوهما

مما هو هتك لحرمة

### ١٢ مسأله لا يجوز الدفن فى المكان المغصوب

و كذا فى الأراضى الموقوفه لغير الدفن فلا يجوز الدفن فى المساجد و المدارس و نحوهما كما لا يجوز الدفن فى قبر الغير قبل اندراسه و ميته

### ١٣ مسأله يجب دفن الأجزاء المبانه من الميت

حتى الشعر و السن و الظفر و أما السن أو الظفر من الحى فلا يجب دفنهما و إن كان معهما شىء يسير من اللحم نعم يستحب دفنهما بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه كما يظهر من وصيته مولانا الباقر للصادق ع

و عن أمير المؤمنين ع: أن النبى ص أمر بدفن أربعه الشعر و السن و الدم

و عن عائشه عن النبى ص: أنه أمر بدفن سبعة أشياء الأربعة المذكوره و الحيض و المشيمه و العلقه

#### ١٤ مسأله إذا مات شخص فى البئر و لم يمكن إخراجة

يجب أن يسد و يجعل قبراله

#### ١٥ مسأله إذا مات الجنين فى بطن الحامل

و خيف عليها من بقائه و جب التوصل إلى إخراجة بالأرفق فالأرفق و لو بتقطيعه قطعه قطعه و يجب أن يكون المباشر النساء أو زوجها و مع عدمهما فالمحارم من الرجال فإن تعذر فالأجانب حفظا لنفسها المحترمه و لو ماتت الحامل و كان الجنين حيا و جب إخراجة و لو بشق بطنها فيشق جنبها الأيسر و يخرج الطفل ثم يخاط و تدفن و لا- فرق فى ذلك بين رجاء حياه الطفل بعد الإخراج و عدمه- و لو خيف مع حياتهما على كل منهما انتظر حتى يقضى

#### فصل فى المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده

##### إشاره

و هى أمور الأول أن يكون عمق القبر إلى الترقوه أو إلى قامه و يحتمل كراهه الأزيد. الثانى أن يجعل له لحد مما يلي القبله فى الأرض الصلبه بأن يحفر بقدر بدن الميت فى الطول و العرض و بمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه فى العمق و يشق فى الأرض الرخوه وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت و يسقف عليه. الثالث أن يدفن فى

المقبره القريبه على ما ذكره بعض العلماء إلا أن يكون فى البعيده مزيه بأن كانت مقبره للصلحاء أو كان الزائرون هناك أزيد. الرابع أن يوضع الجنازه دون القبر بذراعين أو ثلاثه أو أزيد من ذلك ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل فى الثالثه مترسلا ليأخذ الميت أهبتة بل يكره أن يدخل فى القبر دفعه فإن للقبر أهوالا عظيمه. الخامس إن كان الميت رجلا يوضع فى الدفعه الأخيره بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميت فى القبر ثم يدخل فى القبر طولاً من طرف رأسه أى يدخل رأسه أولاً و إن كان امرأه توضع فى طرف القبلة ثم تدخل عرضاً. السادس أن يغطى القبر بثوب عند إدخال المرأه. السابع أن يسئل من نعشه سلا فيرسل إلى القبر برفق. الثامن الدعاء عند السل من النعش: بأن يقول بسم الله و بالله و على مله رسول الله ص اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك اللهم افسح له فى قبره و لقنه فى حجته و ثبته بالقول الثابت و قنا و إياه عذاب القبر و عند معاينه القبر اللهم اجعله روضه من رياض الجنه و لا تجعله حفره من حفر النار و عند الوضع فى القبر يقول اللهم عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به و بعد الوضع فيه يقول اللهم جاف الأرض عن جنبيه و صاعد عمله و لقه منك رضوانا و عند وضعه فى اللحد يقول بسم الله و بالله و على مله رسول الله ثم يقرأ فاتحه الكتاب و آيه الكرسي و المعوذتين و قل هو الله أحد و يقول أعود بالله من الشيطان الرجيم و ما دام مشتغلا بالتشريح يقول اللهم صل و حدته و آنس و حشته و آمن روعته و أسكنه من رحمتك تغنيه بها عن رحمه من سواك فإنما رحمتك للظالمين و عند الخروج من القبر يقول إنا لله و إنا إليه راجعون اللهم ارفع درجته فى عليين و اخلف على عقبه فى الغابرين و عندك نحتسبه يا رب العالمين و عند إهاله التراب عليه يقول إنا لله و إنا إليه راجعون اللهم جاف الأرض عن جنبيه و أصدع إليك بروحه و لقه منك رضوانا و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك و أيضا يقول إيماننا بك و تصديقا ببعثك هذا ما وعدنا الله و رسوله اللهم زدنا إيماننا و تسليما. التاسع أن تحل عقد الكفن بعد الوضع فى القبر و يبدأ من طرف الرأس. العاشر أن يحسر عن وجهه و يجعل خده على الأرض و يعمل له و ساده من تراب. الحادى عشر أن يسند ظهره بلبنه أو مدره لئلا يستلقى على قفاه. الثانى عشر جعل مقدار لبنه من ترابه الحسين عليه السلام تلقاء وجهه بحيث لا- تصل إليها النجاسه بعد الانفجار الثالث عشر تلقينه بعد الوضع فى اللحد قبل الستر باللبن بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن و يضع يده اليسرى على منكبه الأيسر

بقوه و يدنى فمه إلى أذنه و يحركه تحريكا شديدا ثم يقول يا فلان بن فلان اسمع افهم ثلاث مرات الله ربك و محمد نبيك و الإسلام دينك و القرآن كتابك و على إمامك و الحسن إمامك إلى آخر الأئمة أفهمت يا فلان و يعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت هداك الله إلى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين أوليائك في مستقر من رحمته اللهم جاف الأرض عن جنبه و أصعد بروحه إليك و لقه منك برهانا اللهم عفوك عفوك و أجمع كلمه في التلقين أن يقول اسمع افهم يا فلان بن فلان ثلاث مرات ذاكرا اسمه و اسم أبيه ثم يقول هل أنت على العهد الذى فارقنا عليه من شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا ص عبده و رسوله و سيد النبيين و خاتم المرسلين و أن عليا أمير المؤمنين و سيد الوصيين و إمام افترض الله طاعته على العالمين و أن الحسن و الحسين و على بن الحسين و محمد بن علي و جعفر بن محمد و موسى بن جعفر و على بن موسى و محمد بن علي و على بن محمد و الحسن بن علي و القائم الحجة المهدي ص أئمة المؤمنين و حجج الله على الخلق أجمعين و أئمتك أئمه هدى بك أبرار يا فلان بن فلان إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك و تعالى و سألا-ك عن ربك و عن نبيك و عن دينك و عن كتابك و عن قبلتك و عن أئمتك فلا تخف و لا تحزن و قل فى جوابهما الله ربى و محمد ص نبيى و الإسلام دينى و القرآن كتابى و الكعبه قبلتى و أمير المؤمنين على بن أبى طالب إمامى و الحسن بن على المجتبى إمامى و الحسين بن على الشهيد بكر بلاء إمامى و على زين العابدين إمامى و محمد الباقر إمامى و جعفر الصادق إمامى و موسى الكاظم إمامى و على الرضا إمامى و محمد الجواد إمامى و على الهادى إمامى و الحسن العسكرى إمامى و الحجة المنتظر إمامى هؤلاء صلوات الله عليهم أجمعين أئمتى و سادتى و قادتى و شفعاى بهم أتولى و من أعدائهم أتبرأ فى الدنيا و الآخرة ثم اعلم يا فلان بن فلان أن الله تبارك و تعالى نعم الرب و أن محمدا ص نعم الرسول و أن على بن أبى طالب و أولاده المعصومين الأئمة الاثنى عشر نعم الأئمة و أن ما جاء به محمد ص حق و أن الموت حق و سؤال منكر و نكير فى القبر حق و البعث و النشور حق و الصراط حق و الميزان حق و تطاير الكتب حق و أن الجنة حق و النار حق و أن الساعة آتية لا ريب فيها و أن الله يبعث من فى القبور ثم يقول أفهمت يا فلان و فى الحديث أنه يقول فهمت ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت و هداك الله إلى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين أوليائك فى مستقر من رحمته ثم يقول اللهم جاف الأرض عن جنبه و أصعد بروحه



إليك ولقنه منك برهاننا اللهم عفوك عفوك والأولى أن يلقن بما ذكر من العربي و بلسان الميت أيضا إن كان غير عربي. الرابع عشر أن يسد اللحد باللبن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه والأولى الابتداء من طرف رأسه وإن أحكمت اللبن باللين كان أحسن. الخامس عشر أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنه باب القبر. السادس عشر أن يكون من يضعه في القبر على طهاره مكشوف الرأس نازعا عمامته و رداءه و نعليه بل و خفيه إلا لضروره.

السابع عشر أن يهيل غير ذى رحم ممن حضر التراب عليه بظهر الكف قائلا إنا لله و إنا إليه راجعون على ما مر. الثامن عشر أن يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها أو زوجها و مع عدمهم فأرحامها و إلا فالأجانب و لا يبعد أن يكون الأولى بالنسبه إلى الرجل الأجانب. التاسع عشر رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومه أو مفرجه.

العشرون تربيع القبر بمعنى كونها ذا أربع زوايا قائمه و تسطيحه و يكره تسنيمه بل تركه أحوط. الحادى و العشرون أن يجعل على القبر علامه. الثانى و العشرون أن يرش عليه الماء و الأولى أن يستقبل القبله و يتدئ بالرش من عند الرأس إلى الرجل ثم يدور به على القبر حتى يرجع إلى الرأس ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء و لا يبعد استحباب الرش إلى أربعين يوما أو أربعين شهرا. الثالث و العشرون أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى أثرها و الأولى أن يكون مستقبل القبله و من طرف رأس الميت و استحباب الوضع المذكور أكد بالنسبه إلى من لم يصل على الميت و إذا كان الميت هاشميا فالأولى أن يكون الوضع على وجهه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد فى غمز اليد و يستحب أن يقول حين الوضع بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك و أيضا يستحب أن يقرأ مستقبلا للقبلة - سبع مرات إنا أنزلناه و أن يستغفر له و يقول اللهم جاف الأرض عن جنبيه و أصعد إليك روحه و لقنه منك رضوانا و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك أو يقول اللهم ارحم غربته و صل وحدته و آنس وحشته و آمن روعته و أفض عليه من رحمتك و اسكن إليه من برد عفوك و سعه غفرانك و رحمتك ما يستغنى بها عن رحمه من سواك و احشره مع من كان يتولاه و لا يختص هذه الكيفيه بهذه الحاله بل يستحب عند زياره كل مؤمن من قراءه إنا أنزلناه سبع مرات و طلب المغفره و قراءه الدعاء المذكور. الرابع و العشرون أن يلقنه الولي أو من يأذن له تلقينا آخر بعد تمام الدفن و رجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر

فإن هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين منه فالتلقين يستحب في ثلاثه مواضع حال الاحتضار و بعد الوضع فى القبر و بعد الدفن و رجوع الحاضرين و بعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين أيضا و يستحب الاستقبال حال التلقين و ينبغى فى التلقين بعد الدفن وضع الفم عند الرأس و قبض القبر بالكفين. الخامس و العشرون أن يكتب اسم الميت على القبر أو على لوح أو حجر و ينصب عند رأسه. السادس و العشرون أن يجعل فى فمه فص عقيق مكتوب عليه لا إله إلا الله ربى محمد نبى على و الحسن و الحسين إلى آخر الأئمه أئمتى. السابع و العشرون أن يوضع على قبره شىء من الحصى على ما ذكره بعضهم و الأولى كونها حمرا.

الثامن و العشرون تعزیه المصاب و تسليته قبل الدفن و بعده و الثانى أفضل و المرجع فيها العرف و يكفى فى ثوابها رؤيه المصاب إياه و لا حد لزمانها و لو أدت إلى تجديد حزن قد نسى كان تركها أولى و يجوز الجلوس للتعزیه و لا حد له أيضا و حده بعضهم بيومين أو ثلاث و بعضهم على أن الأزید من يوم مكروه و لكن إن كان الجلوس بقصد قراءه القرآن و الدعاء لا يبعد رجحانه.

التاسع و العشرون إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثه أيام و يكره الأكل عندهم و فى خبر أنه عمل أهل الجاهليه. الثلاثون شهاده أربعين أو خمسين من المؤمنين للميت بخير بأن يقولوا اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا. الواحد و الثلاثون البكاء على المؤمن. الثانى و الثلاثون أن يسلى صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبى ص فإنه أعظم المصائب. الثالث و الثلاثون الصبر على المصيبة و الاحتساب و التأسى بالأنبياء و الأوصياء و الصلحاء خصوصا فى موت الأولاد. الرابع و الثلاثون قول إنا لله و إنا إليه راجعون كلما تذكر. الخامس و الثلاثون زياره قبور المؤمنين و السلام عليهم بقول السلام عليكم يا أهل الديار إلخ و قراءه القرآن و طلب الرحمه و المغفره لهم و يتأكد فى يوم الاثنين و الخميس خصوصا عصره و صبيحه السبت للرجال و النساء بشرط عدم الجزع و الصبر و يستحب أن يقول السلام

على أهل الديار من المؤمنين رحم الله المتقدمين منكم و المتأخرين و إنا إن شاء الله بكم لاحقون و يستحب للزائر أن يضع يده على القبر و أن يكون مستقبلا و أن يقرأ إنا أنزلناه سبع مرات و يستحب أيضا قراءة الحمد و المعوذتين و آيه الكرسي كل منها ثلاث مرات و الأولى أن يكون جالسا مستقبلا القبلة و يجوز قائما و يستحب أيضا قراءة يس و يستحب أيضا أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم السلام على أهل لا إله إلا الله من أهل لا إله إلا الله كيف وجدتم قول لا إله إلا الله من لا إله إلا الله يا لا إله إلا الله بحق لا إله إلا الله اغفر لمن قال لا إله إلا الله و احشرونا في زمرة من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله على ولى الله. السادس و الثلاثون طلب الحاجه عند قبر الوالدين. السابع و الثلاثون أحكام بناء القبر. الثامن و الثلاثون دفن الأقارب متقاربين. التاسع و الثلاثون التحميد و الاسترجاع و سؤال الخلف عند موت الولد.

الأربعون صلاة الهديه ليله الدفن و هى على روايه ركعتان يقرأ فى الأولى الحمد و آيه الكرسي و فى الثانيه الحمد و القدر عشر مرات و يقول بعد الصلاه اللهم صل على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها إلى قبر فلان و فى روايه أخرى فى الركعه الأولى الحمد و قل هو الله أحد مرتين

و فى الثانىة الحمد و التكاثر عشر مرات و إن أتى بالكيفيتين كان أولى و تكفى صلاه واحده من شخص واحد و إتيان أربعين أولى لكن لا- بقصد الورود و الخصوصيه كما أنه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد إهداء الثواب و الأ-حوط قراه آيه الكرسى إلى هم فيها خالدون و الظاهر أن وقته تمام الليل و إن كان الأولى أوله بعد العشاء و لو أتى بغير الكيفيه المذكوره سهوا أعاده و لو كان بترك آيه من إنا أنزلناه أو آيه من آيه الكرسى و لو نسى من أخذ الأجره عليها فتركها أو ترك شيئا منها و جب عليه ردها إلى صاحبها و إن لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها- و إن علم برضاه أتى بالصلاه فى وقت آخر و أهدي ثوابها إلى الميت لا بقصد الورود

### ١ مسأله إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعبات

أو آخر الدفن إلى مده فصلاه ليله الدفن تؤخر إلى ليله الدفن

### ٢ مسأله لا فرق فى استحباب التعزیه لأهل المصيبه بين الرجال و النساء

حتى الشابات منهن متحرزا عما تكون به الفتنة و لا- بأس بتعزیه أهل الذمه مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر إلا مع مصلحه تقتضى ذلك

### ٣ مسأله يستحب الوصيه بمال

لطعام مآتمه بعد موته

### فصل فى مكروهات الدفن

#### إشاره

و هى أيضا أمور الأول دفن ميتين فى قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقا و قيل بحرمة مع كون أحدهما امرأه أجنبيه و الأقوى الجواز مطلقا مع الكراهه نعم الأ-حوط الترك إلا- لضروره و معها الأولى جعل حائل بينهما و كذا يكره حمل جنازه الرجل و المرأه على سرير واحد و الأ-حوط تركه أيضا. الثانى فرش القبر بالساج و نحوه من الأجر و الحجر إلا إذا كانت الأرض نديه و أما فرش ظهر القبر بالأجر و نحوه فلا بأس به كما أن فرشه بمثل حصير و قطيفه لا بأس به و إن قيل بكراهته أيضا. الثالث نزول الأب فى قبر ولده خوفا عن جزعه و فوات أجره بل إذا خيف من ذلك فى سائر الأرحام أيضا يكون مكروها بل قد يقال

بكراهه نزول الأرحام مطلقا إلا- الزوج فى قبر زوجته و المحرم فى قبر محارمه. الرابع أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب فإنه يورث قساوه القلب. الخامس سد القبر بتراب غير ترابه و كذا تطيينه بغير ترابه فإنه ثقل على الميت. السادس تجصيصه أو تطيينه لغير ضروره و إمكان الأحكام المندوب بدونه و القدر المتيقن من الكراهه إنما هو بالنسبه إلى باطن القبر لا ظاهره و إن قيل بالإطلاق. السابع تجديد القبر بعد اندراسه إلا قبور الأنبياء و الأوصياء و الصلحاء و العلماء. الثامن تسنيمه بل الأحوط تركه. التاسع البناء عليه عدا قبور من ذكر و الظاهر عدم كراهه الدفن تحت البناء و السقف. العاشر اتخاذ المقبره مسجدا إلا مقبره الأنبياء و الأئمه عليه السلام و العلماء. الحادى عشر المقام على القبور إلا الأنبياء و الأئمه ع. الثانى عشر الجلوس على القبر. الثالث عشر البول و الغائط فى المقابر. الرابع عشر الضحك فى المقابر. الخامس عشر الدفن فى الدور.

السادس عشر تنجيس القبور و تكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت. السابع عشر المشى على القبر من غير ضروره. الثامن عشر الاتكاء على القبر. التاسع عشر

إنزال الميت فى القبر بغته من غير أن يوضع الجنازه قريبا منه ثم رفعها و وضعها دفعات كما مر. العشرون رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات. الحادى و العشرون نقل الميت من بلد موته إلى آخر إلا- إلى المشاهد المشرفه و الأماكن المقدسه و المواضع المحترمه كالنقل عن عرفات إلى مكه و النقل إلى النجف فإن الدفن فيه يدفع عذاب القبر و سؤال الملكين و إلى كربلاء و الكاظميه و سائر قبور الأئمه بل إلى مقابر العلماء و الصالحاء بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض المرجحات الشرعيه و الظاهر عدم الفرق فى جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده و من قال بحرمه الثانى مراده ما إذا استلزم النباش و إلا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب من سب أو ظالم أو صبى أو نحو ذلك لا مانع من جواز نقله إلى المشاهد مثلا ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفه و إن استلزم فساد الميت إذا لم يوجب أذيه المسلمين فإن من تمسك بهم فاز و من أتاهم فقد نجا و من لجأ إليهم أمن و من اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى و المتوسل بهم غير خائب صلوات الله عليهم أجمعين

### ١ مسأله يجوز البكاء على الميت

و لو كان مع الصوت بل قد يكون راجحا كما إذا كان مسكنا للحزن و حرقه القلب بشرط أن لا يكون

منافيا للرضا بقضاء الله و لا فرق بين الرحم و غيره بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال و الخبر الذى ينقل من أن الميت يعذب ببكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** و أما البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر فجائز ما لم يكن مقرونا بعدم الرضا بقضاء الله نعم يوجب حبط الأجر و لا يبعد كراهته

### ٢ مسأله يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر

ما لم يتضمن الكذب و لم يكن مشتملا على الويل و الشبور لكن يكره فى الليل و يجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل لكن الأولى أن لا يشترط أولا

### ٣ مسأله لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر

بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط و كذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب و الأخ و الأحوط تركه فيهما أيضا

### ٤ مسأله فى جز المرأة شعرها فى المصيبة كفاره شهر رمضان

و فى نتفه كفاره اليمين و كذا فى خدشها و جهها

### ٥ مسأله فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته أو ولده كفاره اليمين

و هى إطعام عشره مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبه

### ٦ مسأله يحرم نبش قبر المؤمن و إن كان طفلا أو مجنونا

إلا مع العلم باندراسه و صيرورته ترابا و لا يكفى الظن به و إن بقى عظما فإن كان صلبا ففى جواز نبشه إشكال و أما مع كونه مجرد صورته بحيث يصير ترابا بأدنى حركه فالظاهر جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء و العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمه ع- و لو بعد الاندراس و إن طالت المده سيما المتخذ منها مزارا أو مستجارا و الظاهر توقف صدق النبش على بروز جسد الميت فلو أخرج بعض تراب القبر و حفر من دون أن يظهر جسده لا- يكون من النبش المحرم و الأولى الإناطه بالعرف و هتك الحرمه و كذا لا يصدق النبش إذا كان الميت فى سرداب و فتح بابه لوضع ميت آخر خصوصا إذا لم يظهر جسد الميت و كذا إذا كان الميت موضوعا على وجه الأرض و بنى عليه بناء لعدم إمكان الدفن أو باعتقاد جوازه



أو عصيانا فإن إخراجها لا يكون من النيش و كذا إذا كان فى تابوت من صخره أو نحوها

### ٧ مسأله يستثنى من حرمة النيش موارد

الأول إذا دفن فى المكان المغصوب عدوانا أو جهلا أو نسيانا فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه و كذا إذا كان كفته مغصوبا أو دفن معه مال مغصوب بل أو ماله المنتقل بعد موته إلى الوارث فيجوز نبشه لإخراجه نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول. الثانى إذا كان مدفونا بلا- غسل أو بلا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفته على الغير الوجه الشرعى كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريرا فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجبا لهتكه و أما إذا دفن بالتميم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفن بالحرير لتعذر غيره ففى

جواز نبشه إشكال و أما إذا دفن بلا صلاحه أو تبين بطلانها فلا يجوز النباش لأجلها بل يصلح على قبره- و مثل ترك الغسل في جواز النباش ما لو وضع في القبر على غير القبلة و لو جهلا أو نسيانا. الثالث إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤيه جسده. الرابع لدفن بعض أجزاء المبانه منه معه لكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده. الخامس إذا دفن في مقبره لا يناسبه كما إذا دفن في مقبره الكفار أو دفن معه كافر أو دفن في مزبله أو بالوعه أو نحو ذلك من الأمكنه الموجه لهتك حرمة. السادس لنقله إلى المشاهد

المشرفه و الأماكن المعظمه على الأقوى و إن لم يوص بذلك و إن كان الأحوط الترك مع عدم الوصيه. السابع إذا كان موضوعا فى تابوت و دفن كذلك فإنه لا يصدق عليه النيش حيث لا يظهر جسده و الأولى مع إرادته النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفيه فإنه خال عن الإشكال أو أقل إشكالا. الثامن إذا دفن بغير إذن الولي.

التاسع إذا أوصى بدفنه فى مكان معين و خولف عصيانا أو جهلا أو نسيانا. العاشر إذا دعت ضروره إلى النيش أو عارضه أمر راجح أهم. الحادى عشر إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو. الثانى عشر إذا أوصى بنبشه و نقله بعد مده إلى الأماكن المشرفه

بل يمكن أن يقال بجوازه في كل مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهه من الجهات و لم يكن موجبا لهتك حرمة أو لأذيه الناس و ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش إلا الإجماع و هو أمر لبي و القدر المتيقن منه غير هذه الموارد لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال

### ٨ مسأله يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميتها ما عدا ما ذكر

من قبور العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمه عليه السلام سيما إذا كانت فى المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم و كذا فى الأراضى المباحه و لكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجه خصوصا فى المباحه غير الموقوفه

### ٩ مسأله إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه

مع عدم العلم باندراسه أو كونه فى مقبره الكفار

### ١٠ مسأله إذا دفن الميت فى ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه

و لو كان بالعرض و إن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله أن يطالب النيش أو يباشره و كذا إذا دفن مال للغير مع الميت لكن الأولى بل الأحوط قبول العوض أو الأعراض

### ١١ مسأله إذا أذن فى دفن ميت فى ملكه لا يجوز له أن يرجع عن إذنه بعد الدفن

سواء كان مع العوض أو بدونه لأنه المقدم على ذلك

فيشملة حرمه دليل النيش و هذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة و يجب على المصلى قطعها في سعه الوقت فإن حرمه القطع إنما هي بالنسبه إلى المصلى فقط بخلاف حرمه النيش فإنه لا فرق فيه بين المباشر و غيره نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسد بالتراب هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم و إلا ليس له الرجوع مطلقا

### ١٢ مسألة إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه

بنيش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا و الإذن بدفنه ثانيا في ذلك المكان بل له الرجوع عن إذنه إلا إذا كان لازما عليه بعقد لازم

### ١٣ مسألة إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانيا في ذلك المكان

بل يجوز أن يدفن في مكان آخر و الأحوط الاستيذان من الولي في الدفن الثاني أيضا نعم إذا كان عظما مجردا أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار إذنه و إن كان أحوط مع إمكانه

### ١٤ مسألة يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه

إلا إذا كانت هناك جهه رجحان فيه

### ١٥ مسألة من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها

و يجوز النقل إليها الحرم و مكة أرجح من سائر مواضعه

و في بعض الأخبار: أن الدفن في الحرم يوجب الأمن من الفزع الأكبر

و في بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة المعظمه

### ١٦ مسألة ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه

سواء كان في حال المرض أو الصحه و يرجح أن يدخل قبره و يقرأ القرآن فيه

## ١٧ مسألة يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن

كما يستحب بذل الكفن له وإن كان غنيا

ففى الخبر: من كفن مؤمنا كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة

## ١٨ مسألة يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن

ففى الخبر: من حفر لمؤمن قبرا كان كمن بوأه بيتا موافقا إلى

### ١٩ مسأله يستحب مباشره غسل الميت

ففى الخبر: كان فيما ناجى الله به موسى عليه السلام ربه قال يا رب ما لمن غسل الموتى فقال أغسله من ذنوبه كما ولدته أمه

### ٢٠ مسأله يستحب للإنسان إعداد الكفن

و جعله فى بيته و تكرار النظر إليه

ففى الحديث قال رسول الله ص: إذا أعد الرجل كفنه كان مأجورا كلما نظر إليه

و فى خبر آخر: لم يكتب من الغافلين و كان مأجورا كلما نظر إليه

### فصل فى الأغسال المندوبه

#### اشاره

و هى كثيره و عد بعضهم سبعا و أربعين و بعضهم أنهاها إلى خمسين و بعضهم إلى أزيد من ستين و بعضهم إلى سبع و ثمانين و بعضهم إلى مائه و هى أقسام زمانيه و مكانيه و فعليه إما للفعل الذى يريد أن يفعل أو للفعل الذى فعله و المكانيه أيضا فى الحقيقه فعليه لأنها إما للدخول فى مكان أو للكون فيه

#### أما الزمانيه

#### اشاره

فأغسال

أحدها غسل الجمعة و رجحانه من الضروريات

#### اشاره

و كذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع

و الأخبار فى الحث عليه كثيره و فى بعضها:

أنه يكون طهاره له من الجمعه إلى الجمعه

و فى آخر: غسل يوم الجمعه طهور و كفاره لما بينهما من الذنوب من الجمعه إلى الجمعه

و فى جملة منها التعبير بالوجوب

ففى الخبر: أنه وجب على كل ذكر أو أنثى من حر أو عبد

و فى آخر عن غسل يوم الجمعه

فقال ع: واجب على كل ذكر و أنثى من حر أو عبد

و فى ثالث: الغسل واجب يوم الجمعه

و فى رابع: قال الراوى كيف صار غسل الجمعه واجبا فقال عليه السلام إن الله أتم صلاه الفريضة بصلاه النافله إلى إن قال و أتم

وضوء النافله بغسل يوم الجمعه

و فى خامس: لا يتركه إلا فاسق

و فى سادس عن نسيه حتى صلى قال ع: إن كان فى وقت فعله أن يغتسل و يعيد الصلاه و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته

إلى غير ذلك و لذا ذهب جماعه إلى وجوبه منهم الكلينى و الصدوق و شيخنا البهائى على ما نقل عنهم لكن الأقوى استحبابه و

الوجوب فى الأخبار منزل على تأكد الاستحباب و فيها قرائن كثيره على إرادته هذا المعنى فلا ينبغى الإشكال فى عدم وجوبه و

إن كان الأحوط



**١ مسأله وقت غسل الجمعه**

من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال و بعده إلى آخر يوم السبت قضاء لكن الأولى و الأحوط فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القربه من غير تعرض للأداء و القضاء كما أن الأولى مع تركه إلى الغروب أن يأتي به بعنوان القضاء فى نهار السبت لا فى ليله و آخر وقت قضاؤه غروب يوم السبت و احتمال بعضهم جواز قضاؤه إلى آخر الأسبوع لكنه مشكل نعم لا بأس به لا بقصد الورود بل برجاء المطلوبه لعدم الدليل عليه إلا الرضوى الغير المعلوم كونه منه ع

**٢ مسأله يجوز تقديم غسل الجمعه يوم الخميس**

بل ليله الجمعة إذا خاف إغواز الماء يومها أما تقديمه ليله الخميس فمشكل نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضا و لا- دليل عليه و إذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب إعادته و إن تركه يستحب قضاؤه يوم السبت و أما إذا لم يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه و إذا دار الأمر بين التقديم و القضاء فالأولى اختيار الأول

**٣ مسأله يستحب أن يقول حين الاغتسال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.**

و أن محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين

**٤ مسأله لا فرق فى استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة.**

و الحاضر و المسافر و الحر و العبد و من يصلى الجمعة و من يصلى الظهر بل الأقوى استحبابه للصبى المميز نعم يشترط فى العبد إذن المولى إذا كان منافيا لحقه بل الأحوط مطلقا و بالنسبه إلى الرجال آكد بلى فى بعض الأخبار رخصه تركه للنساء

**٥ مسأله يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه**

بل فى بعضها الأمر باستغفار التارك

و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال فى مقام التوبيخ لشخص: و الله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا تزال فى طهر إلى الجمعة الأخرى

**٦ مسأله إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء**

بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضا يوم الخميس و إن كان الأولى عدم قصد الخصوصية و الورود بل الإتيان به برجاء المطلوبيه

**٧ مسأله إذا شرع فى الغسل يوم الخميس من جهه خوف إعواز الماء يوم الجمعة**

فتبين فى الأثناء وجوده و تمكنه منه يومها بطل غسله و لا يجوز إتمامه بهذا العنوان و العدول منه إلى غسل آخر مستحب إلا إذا كان من الأول قاصدا للأمرين

**٨ مسأله الأولى إتيانه قريبا من الزوال**

و إن كان يجزى من طلوع الفجر إليه كما مر

## ٩ مسألة ذكر بعض العلماء أن في القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل

فإتيانه في صبيحه السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده و كذا في التقديم فعصر يوم الخميس أولى من صبحه و هكذا و لا- يخلو عن وجه و إن لم يكن واضحا و أما أفضليته ما بعد الزوال من يوم الجمعة من السبت فلا إشكال فيه و إن قلنا بكونه قضاء كما هو الأقوى

**١٠ مسأله إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه**

ومع تركه عمدا تجب الكفاره والأحوط قضاءه يوم السبت وكذا إذا تركه سهوا أو لعدم التمكن منه فإن الأحوط قضاءه و أما الكفاره فلا تجب إلا مع التعمد

**١١ مسأله إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم**

أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحه خصوصا إذا قصد الأمر الواقعي و كان الاشتباه في التطبيق وكذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع خوف الإعواز أو يوم السبت و أما لو قصد غسلا آخرا غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبين كونه مأمورا لغسل آخر ففي الصحه إشكال إلا إذا قصد الأمر الفعلي الواقعي و كان الاشتباه في التطبيق

**١٢ مسأله غسل الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر**

إذا المقصود إيجاده يوم الجمعة و قد حصل

**١٣ مسأله الأقوى صحه غسل الجمعة من الجنب و الحائض**

بل لا يبعد إجزاؤه عن غسل الجنابه بل عن غسل الحيض

إذا كان بعد انقطاع الدم

#### ١٤ مسألة إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم و يجزى

نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحب

#### الثانى من الأغسال الزمانيه أغسال ليالى شهر رمضان

#### اشاره

يستحب الغسل فى ليالى الأفراد من شهر رمضان و تمام ليالى العشر الأخيره و يستحب فى ليله الثالث و العشرين غسل آخر فى آخر الليل و أيضا يستحب الغسل فى اليوم الأول منه فعلى هذا الأغسال المستحبه فيه اثنان و عشرون و قيل باستحباب الغسل فى جميع لياليه حتى ليالى الأزواج و عليه يصير اثنان و ثلاثون و لكن لا دليل عليه لكن الإتيان لاحتمال المطلوبيه فى ليالى الأزواج من العشرين الأوليين لا بأس به و الآكد منها ليالى القدر و ليله النصف و ليله سبعة عشر و الخمس و عشرين و السبع و عشرين و التسع و عشرين منه

#### ١٥ مسألة يستحب أن يكون الغسل فى الليله الأولى و اليوم الأول من شهر رمضان

فى الماء الجارى كما أنه يستحب أن يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفا من الماء ليأمن من حكه البدن

و لكن لا دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل

### ١٦ مسألة وقت غسل الليالي تمام الليل

و إن كان الأولى إتيانها أول الليل بل الأولى إتيانها قبل الغروب أو مقارنا له ليكون على غسل من أول الليل إلى آخره نعم لا يبعد في ليال العشر الأخيره رجحان إتيانها بين المغرب و العشاء لما نقل من فعل النبي ص و قد مر أن الغسل الثاني في ليله الثالثه و العشرين في آخره

### ١٧ مسألة إذا ترك الغسل الأول في الليله الثالثه و العشرين في أول الليل لا يبعد كفايه الغسل الثاني عنه

و الأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبيه خصوصا مع الفصل بينهما و يجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل و قصد الأمرين

### ١٨ مسألة لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر و الأصغر

كما في غسل الجمعة

### الثالث غسل يومي العيدين الفطر و الأضحى

و هو من السنن المؤكده

حتى أنه ورد في بعض الأخبار: أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى إن كان في وقت فعليه أن يغتسل و يعيد الصلاه و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته

و في خبر آخر عن غسل الأضحى فقال ع: واجب إلا بمنى

و هو منزل على تأكد الاستحباب لصراحه جمله من الأخبار في عدم وجوبه و وقته بعد الفجر إلى الزوال و يحتمل إلى الغروب و الأولى عدم نيه الورد إذا أتى به بعد الزوال كما أن الأولى إتيانه قبل صلاه العيد لتكون مع الغسل و يستحب في غسل عيد الفطر أن يكون في نهر و مع عدمه أن يباشر بنفسه الاستقاء بتخضع و أن يغتسل تحت الظلال أو تحت حائط و يبالغ في التستر: و أن يقول عند إرادته اللهم إيماناً بك و تصديقاً بكتابك و اتباع سنه نبيك ثم يقول بسم الله و يغتسل: و يقول بعد الغسل اللهم اجعله كفاره لذنوبي و طهوراً لديني و طهر ديني اللهم أذهب عنى الدنس و الأولى أعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضا لكن لا بقصد الورد لاختصاص النص بالفطر و كذا يستحب الغسل في ليله الفطر و وقته من أولها إلى الفجر و الأولى

إتيانه أول الليل

و فى بعض الأخبار: إذا غربت الشمس فاغتسل

و الأولى إتيانه ليله الأضحى أيضا لا بقصد الورود لاختصاص النص بليله الفطر.

### **الرابع غسل يوم الترويه**

و هو الثامن من ذى الحجه و وقته تمام اليوم.

### **الخامس غسل يوم عرفه**

و هو أيضا ممتد إلى الغروب و الأولى عند الزوال منه و لا فرق فيه بين من كان فى عرفات أو سائر البلدان.

### **السادس غسل أيام من رجب**

و هى أوله و وسطه و آخره و يوم السابع و العشرين منه و هو يوم المبعث و وقتها من الفجر إلى الغروب و عن الكفعمى و المجلسى استحبابه فى ليله المبعث أيضا و لا بأس به لا بقصد الورود.

### **السابع غسل يوم الغدير**

و الأولى إتيانه قبل الزوال منه.

### **الثامن يوم المباهله**

و هو الرابع و العشرون من ذى الحجه على الأقوى و إن قيل إنه يوم الحادى و العشرين و قيل هو يوم الخامس و العشرين و قيل إنه السابع و العشرين منه و لا بأس بالغسل فى هذه الأيام لا بقصد الورود.

### **التاسع**

يوم النصف من شعبان.

### **العاشر يوم المولود**

و هو السابع عشر من ربيع الأول.

### **الحادى عشر**

يوم النيروز.

## الثاني عشر

يوم التاسع من ربيع الأول.

## الثالث عشر

يوم دحو الأرض و هو الخامس و العشرين من ذى القعدة.

## الرابع عشر

### إشاره

كل ليلة من ليالى الجمعه على ما قيل بل فى كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ولا بأس بهما لا بقصد الورود

### ١٩ مسأله لا قضاء للأغسال الزمانيه

إذا جاز وقتها كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها إلا غسل الجمعه كما مر لكن عن



المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفه فى الأضحى و عن الشهيد استحباب قضائها أجمع و كذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها و وجه الأمرين غير واضح لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود

## ٢٠ مسألة ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفيسا

فيشرح الإتيان به فى كل زمان من غير نظر إلى سبب أو غايه و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورود

## فصل فى الأغسال المكانية

### إشاره

أى الذى يستحب عند إرادته الدخول فى مكان و هى الغسل لدخول حرم مكه و للدخول فيها و لدخول مسجدها و كعبتها و لدخول حرم المدينة و للدخول فيها و لدخول مسجد النبى ص و كذا للدخول فى سائر المشاهد المشرفه للأئمه عليه السلام و وقتها قبل الدخول عند إرادته و لا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفايه غسل واحد فى أول اليوم أو أول الليل للدخول إلى آخره بل لا يبعد عدم الحاجه إلى التكرار مع التكرار كما أنه لا يبعد جواز التداخل أيضا فيما لو أراد دخول الحرم و مكه و المسجد و الكعبه فى ذلك اليوم فيغتسل غسلا واحدا للجميع و كذا بالنسبه إلى المدينة و حرمها و مسجدها

## ١ مسألة حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادته الدخول فى كل مكان شريف

و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورود

## فصل فى الأغسال الفعلية

### إشاره

و قد مر أنها قسمان

## القسم الأول ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى يريد أن يفعله

و هى أغسال أحدها للإحرام و عن بعض العلماء وجوبه. الثانى للطواف

سواء كان طواف الحج أو عمره أو طواف النساء بل للطواف المندوب أيضا. الثالث للوقوف بعرفات. الرابع للوقوف بالمشعر. الخامس للذبح والنحر. السادس للحلق و عن بعضهم استحبابه لرمى الجمار أيضا. السابع لزياره أحد المعصومين عليه السلام من قريب أو بعيد. الثامن لرؤيه أحد الأئمه عليه السلام فى المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال و يناجيهم فيراهم فى المنام. التاسع لصلاه الحاجه بل لطلب الحاجه مطلقا. العاشر لصلاه الاستخاره بل للاستخاره مطلقا و لو من غير صلاه. الحادى عشر لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود. الثانى عشر لأخذ ترابه قبر الحسين ع.

الثالث عشر لإرادته السفر خصوصا لزياره الحسين ع. الرابع عشر لصلاه الاستسقاء بل له مطلقا. الخامس عشر للتوبه من الكفر الأصلى أو الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيره أيضا على وجه. السادس عشر للتظلم و الاشتكاء إلى الله من ظلم ظالم

ففى الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه: إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه فإن المظلوم قد يصير ظالما بالدعاء على من ظلمه لكن اغتسل و صل ركعتين تحت السماء ثم قل اللهم إن فلان بن فلان ظلمنى و ليس لى أحد أصول به عليه غيرك فاستوف لى ظلامتى الساعه الساعه بالاسم الذى إذا سألك به المضطر أجبتة فكشفت ما به من ضر و مكنت له فى الأرض و جعلته خليفتك على خلقك فأسألك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تستوفى ظلامتى الساعه الساعه فسترى ما تحب.

السابع عشر للأمن من الخوف من ظالم فيغتسل و يصلى ركعتين و يحسر عن ركبتيه و يجعلهما قريبا من مصلاه و يقول مائه مره يا حى يا قيوم يا حى لا إله إلا أنت برحمتك أستغيث فصل على محمد و آل محمد و أغثنى الساعه الساعه ثم يقول أسألك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تطف بى و أن تغلب لى و أن تمكر لى و أن تخدع لى و أن تكفينى مؤونه فلان بن فلان بلا مؤونه

و هذا دعاء النبي ص يوم أحد. الثامن عشر لدفع النازله يصوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و عند الزوال من الأخير فيغتسل. التاسع عشر للمباهله مع من يدعى باطلا.

العشرون لتحصيل النشاط للعباده أو لخصوص صلاه الليل فعن فلاح السائل أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل في الليالي البارده لأجل تحصيل النشاط لصلاه الليل. الحادى و العشرون لصلاه الشكر. الثانى و العشرون لتغسيل الميت و لتكفينه. الثالث و العشرون للحجامه على ما قيل و لكن قيل إنه لا دليل عليه و لعله مصحف الجمعه. الرابع و العشرون لإرادته العود إلى الجماع لما نقل عن الرساله الذهبية أن الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد لكن يحتمل أن يكون المراد غسل الجنابه بل هو الظاهر. الخامس و العشرون الغسل لكل عمل يتقرب به إلى الله كما حكى عن ابن الجنيد و وجهه غير معلوم و إن كان الإتيان به لا بقصد الورود لا بأس به.

### القسم الثانى ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله

#### أشاره

و هى أيضا أغسال يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٤٦٤

#### أحدها غسل التوبه على ما ذكره بعضهم

من أنه من جهه المعاصى التى ارتكبها أو بناء على أنه بعد الندم الذى هو حقيقه التوبه لكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك و هذا هو الظاهر من الأخبار و من كلمات العلماء و يمكن أن يقال إنه ذو جهتين فمن حيث إنه بعد المعاصى و بعد الندم يكون من القسم الثانى و من حيث إن تمام التوبه بالاستغفار يكون من القسم الأول و خبر مسعده بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف

و قول الإمام عليه السلام له فى آخر الخبر: قم فاغتسل فصل ما بدا لك

يمكن توجيهه بكل من الوجهين و الأظهر أنه لسرعه قبول التوبه أو لكمالها.

#### الثانى الغسل لقتل الوزغ

و يحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله حيث إنه حيوان خبيث و الأخبار فى ذمه من الطرفين كثيره

ففى النبوى: اقتلوا الوزغ و لو فى جوف الكعبه

و فى آخر: من قتله

فكأنما قتل شيطانا

و يحتمل أن يكون لأجل حدوث قذاره من المباشرة لقتله.

### الثالث غسل المولود

و عن الصدوق و ابن حمزه وجوبه لكنه ضعيف و وقته من حين الولادة حيناً عرفياً فالتأخير إلى يومين أو ثلاثة لا يضر و قد يقال إلى سبعة أيام و ربما قيل ببقائه إلى آخر العمر و الأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي الإتيان به برجاء المطلق.

### الرابع الغسل لرؤيه المصلوب

و قد ذكروا أن استحبابه مشروط بأمرين أحدهما أن يمشى لينظر إليه متعمدا فلو اتفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحب الثاني أن يكون بعد ثلاثة أيام إذا كان مصلوباً بحق لا قبلها بخلاف ما إذا كان مصلوباً بظلم فإنه يستحب معه مطلقاً و لو كان في اليومين الأولين لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم إلا دعوى الانصراف و هي محل منع نعم الشرط الأول ظاهر الخبر و هو من قصد إلى مصلوب فنظر إليه و جب عليه الغسل عقوبه و ظاهره أن من مشى إليه لغرض صحيح كأداء الشهادة أو تحملها لا يثبت في حقه الغسل.

### الخامس غسل من فرط في صلاة الكسوفين

مع احتراق القرص أي تركها عمداً فإنه يستحب أن يغتسل و يقضيها و حكم بعضهم بوجوبه و الأقوى عدم الوجوب و إن كان الأحوط عدم تركه و الظاهر أنه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور و لكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء كما هو مذهب جماعه فالأولى الإتيان به بقصد القربة لا بملاحظه غايه أو سبب و إذا لم يكن الترك عن تفريط أو لم يكن القرص محترقاً لا يكون مستحباً و إن قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً و قيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً.

### السادس غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها

ففي الخبر: أيما امرأة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة

حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها

و احتمال كون المراد غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد و لا داعى إليه.

### السابع غسل من شرب مسكرا فنام

ففى الحديث عن النبى ص مضمونه: ما من أحد نام على سكر إلا- و صار عروسا للشيطان إلى الفجر فعليه أن يغتسل غسل الجنابه.

### الثامن غسل من مس ميتا بعد غسله

#### ١ مسأله حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه و لا وجه له

و ربما يعد من الأغسال المسنونه غسل المجنون إذا أفاق و دليله غير معلوم و ربما يقال إنه من جهه احتمال جنابته حال جنونه لكن على هذا يكون من غسل الجنابه الاحتياطيه فلا وجه لعددها منها كما لا وجه لعدده الغسل لذوى الأعدار المغتسلين حال العذر غسلا ناقصا مثل الجبيره و كذا عد غسل من رأى الجنابه فى الثوب المشترك احتياطا فإن هذه ليست من الأغسال المسنونه

#### ٢ مسأله وقت الأغسال المكانيه كما مر سابقا قبل الدخول فيها أو بعده

لإيراده البقاء على وجه و يكفى الغسل فى أول اليوم ليومه و فى أول الليل ليلته بل لا يخلو كفايه غسل الليل للنهار و بالعكس من قوه و إن كان دون الأول فى الفضل و كذا القسم الأول من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور و أما القسم الثانى منها فوقتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر و إن كان الظاهر اعتبار إتيانها فورا ففورا

#### ٣ مسأله ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول

و المكانيه بالحدث الأصغر من أى سبب كان حتى من النوم على الأقوى و يحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا

#### ٤ مسأله الأغسال المستحبه لا تكفى عن الوضوء

فلو كان محدثا يجب أن يتوضأ للصلاه و نحوها قبلها أو بعدها و الأفضل قبلها و يجوز إتيانه في أثنائها إذا جىء بها ترتيبا

## ٥ مسأله إذا كان عليه أغسال متعدده زمانيه أو مكانيه أو فعليه أو مختلفه

يكفى غسل واحد عن الجميع إذا نواها جميعا بل لا يبعد

كون التداخل قهريا لكن يشترط في الكفايه القهريه أن يكون ما قصده معلوم المطلوبيه لا- ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبيه لعدم معلوميه كونه غسلا صحيحا حتى يكون مجزيا عما هو معلوم المطلوبيه

### ٦ مسأله [في أن استحباب الغسل نفسيا]

نقل عن جماعه كالمفيد و المحقق و العلامه و الشهيد و المجلسي استحباب الغسل نفسا و لو لم يكن هناك غايه مستحبه أو مكان أو زمان و نظرهم في ذلك إلى مثل قوله إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ

و قوله: إن استطعت أن تكون بالليل و النهار على طهاره فافعل

و قوله: أي وضوء أطهر من الغسل و أي وضوء أنقى من الغسل

و مثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب أو غايه إلى غير ذلك لكن إثبات المطلب بمثلها مشكل

### ٧ مسأله يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر

عند عدم التمكن منه

### فصل في التيمم

#### اشاره

و يسوغه العجز عن استعمال الماء

و هو يتحقق بأمر

### أحدها عدم وجدان الماء

#### اشاره

بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء في سفر كان أو حضر و وجدان المقدار الغير الكافي كعدمه و يجب الفحص عنه إلى اليأس إذا كان في الحضر و في البريه يكفي الطلب غلوه سهم في



الحزنه و لو لأجل الأشجار و غلوه سهمين فى السهله فى الجوانب الأربع بشرط احتمال وجود الماء فى الجميع و مع العلم بعدمه فى بعضها يسقط فيه و مع العلم بعدمه فى الجميع يسقط فى الجميع كما أنه لو علم وجود فوق المقدار و جب طلبه مع بقاء الوقت و ليس الظن به كالعلم فى وجوب الأزيد و إن كان أحوط خصوصا إذا كان بحد الاطمئنان بل لا يترك فى هذه الصوره فيطلب إلى أن يزول ظنه و لا عبره بالاحتمال فى الأزيد

### ١ مسأله إذا شهد عدلان بعدم الماء

فى جميع الجوانب أو بعضها سقط وجوب الطلب فيها أو فيه و إن كان الأحوط عدم الاكتفاء و فى الاكتفاء بالعدل الواحد إشكال فلا يترك الاحتياط بالطلب

**٢ مسأله الظاهر وجوب الطلب فى الأزيد من المقدارين**

إذا شهد عدلان بوجوده فى الأزيد و لا يترك الاحتياط فى شهاده عدل واحد به

**٣ مسأله الظاهر كفايه الاستنابه فى الطلب**

و عدم وجوب المباشره بل لا يبعد كفايه نائب واحد عن جماعه و لا يلزم كونه عادلا بعد كونه أمينا موثقا

**٤ مسأله إذا احتمل وجود الماء فى رحله أو فى منزله أو فى القافله وجب الفحص**

حتى يتيقن العدم أو يحصل اليأس منه فكفايه المقدارين خاص بالبريه

**٥ مسأله إذا طلب قبل دخول وقت الصلاه و لم يجد ففى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال**

فلا يترك الاحتياط بالإعاده و أما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا إشكال فى وجوبه مع الاحتمال المذكور

**٦ مسأله إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاه**

فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات فلا يجب الإعادة عند كل صلاه إن لم يحتمل العثور مع الإعادة و إلا فالأحوط الإعادة

#### ٧ مسأله المناط فى السهم و الرمى و القوس و الهوء و الرامى هو المتعارف

المعتدل الوسط فى القوه و الضعف

#### ٨ مسأله [فى سقوط الطلب فى ضيق الوقت]

يسقط وجوب الطلب فى ضيق الوقت

#### ٩ مسأله إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى

لكن الأقوى صحه صلاته حينئذ و إن علم أنه لو طلب لعثر لكن الأحوط القضاء خصوصا فى الفرض المذكور

#### ١٠ مسأله إذا ترك الطلب فى سعه الوقت

و صلى بطلت صلاته و إن تبين عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد القربه مع تبين عدم الماء فالأقوى صحتها

#### ١١ مسأله إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتييمم و صلى

ثم تبين وجوده فى محل الطلب من الغلوه أو الغلوتين أو الرحل أو القافله صحت صلاته و لا يجب القضاء أو الإعادة

**١٢ مسألة إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى ثم تبين سعه الوقت**

لا يبعد صحه صلاته و إن كان الأحوط الإعادة أو القضاء بل لا يترك الاحتياط بالإعادة و أما إذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده و أنه لو طلب لعثر فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء

**١٣ مسألة لا يجوز إراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل**

بعد دخول الوقت إذا علم بعدم وجدان ماء آخر و لو كان على وضوء لا يجوز له إبطاله إذا علم بعدم وجود الماء بل الأحوط عدم الإراقه و عدم الإبطال قبل الوقت أيضا مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت و لو عصى فأراق أو أبطل يصح تيممه و صلاته و إن كان الأحوط القضاء

**١٤ مسألة يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه.**

أو

ماله من لص أو سبع أو نحو ذلك كالتأخر عن القافلة و كذا إذا كان فيه حرج و مشقه لا تتحمل

### ١٥ مسأله إذا كانت الأرض فى بعض الجوانب حزنه و فى بعضها سهله

يلحق كلا حكمه من الغلوه و الغلوتين.

### الثانى عدم الوصله إلى الماء الموجود

#### إشاره

لعجز من كبر أو خوف من سبع أو لص أو لكونه فى بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو و الحبل و عدم إمكان إخراجہ بوجه آخر و لو بإدخال ثوب و إخراجہ بعد جذبہ الماء و عصره

### ١٦ مسأله إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو

أو الحبل أو نحوهما أو استيجارهما أو على شراء الماء أو اقتراضه و جب و لو بأضعاف العوض ما لم يضر بحاله و أما إذا كان مضرا بحاله فلا كما أنه لو أمكنه اقتراض نفس الماء أو عوضه مع العلم أو الظن بعدم إمكان الوفاء لم يجب ذلك

### ١٧ مسأله لو أمكنه حفر البئر بلا حرج و جب

كما أنه لو وهبه غيره بلا منه و لا ذله و جب القبول

### الثالث الخوف من استعماله على نفسه

#### إشاره

أو عضو من أعضائه بتلف أو عيب أو حدوث مرض أو شدته أو طول مدته أو بطوء برئه أو صعوبه علاجه أو نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة- بل لو خاف من الشين الذى يكون تحمله شاقا تيمم و المراد به ما يعلو البشره من الخشونه المشوهه للخلقه أو الموجه

لتشقق الجلد و خروج الدم و يكفى الظن بالمذكورات أو الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه أو قول طبيب أو غيره و إن كان فاسقا أو كافرا و لا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف كما أنه لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء و إذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء و جب و لم ينتقل إلى التيمم

### ١٨ مسألة إذا تحمل الضرر و توضأ أو اغتسل

فإن كان الضرر فى المقدمات من تحصيل الماء و نحوه و جب الوضوء أو الغسل و صح و إن كان فى استعمال الماء فى أحدهما بطل و أما إذا لم يكن استعمال الماء مضرا بل كان موجبا للحر و المشقه كتحمّل ألم البرد أو الشين مثلا فلا يبعد الصحة و إن كان يجوز معه التيمم لأن نفي الحر من باب الرخصة لا العزيمة و لكن الأحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضا

### ١٩ مسألة إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلاته

نعم لو تبين قبل الدخول فى الصلاة و جب الوضوء أو الغسل و إذا توضأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح لكن الأحوط مراعاة الاحتياط فى الصورتين

و أما إذا توضأ أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه لم يصح و إن تبين عدمه كما أنه إذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح و إن تبين وجوده

**٢٠ مسألة إذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله**

لكن لما ذكر بعض العلماء وجوب الغسل فى الصورة المفروضة و إن كان مضرا فالأولى الجمع بينه و بين التيمم بل الأولى مع ذلك إعادته الغسل و الصلاة بعد زوال العذر

**٢١ مسألة لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه بالحدث الأصغر**

إذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما مر لكن يجوز له الجماع مع

عدم إمكان الغسل و الفارق وجود النص فى الجماع و مع ذلك الأحوط تركه أيضا.

#### الرابع الحرج فى تحصيل الماء أو فى استعماله

و إن لم يكن ضرر أو خوفه.

#### الخامس الخوف من استعمال الماء

##### إشاره

على نفسه أو أولاده و عياله أو بعض متعلقيه أو صديقه فعلا أو بعد ذلك من التلف بالعطش أو حدوث مرض بل أو حرج أو مشقه لا- تتحمل و لا- يعتبر العلم بذلك بل و لا الظن بل يكفى احتمال يوجب الخوف حتى إذا كان موهوما فإنه قد يحصل الخوف مع الوهم إذا كان المطلب عظيما فيتيمم حينئذ و كذا إذا خاف على دوابه



أو على نفس محترمه و إن لم تكن مرتبطه به و أما الخوف على غير المحترم كالحربى و المرتد الفطرى و من وجب قتله فى الشرع فلا يسوغ التيمم كما أن غير المحترم الذى لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور و الخنزير و الذئب و نحوها لا يوجبه و إن كان الظاهر جوازه فى بعض صور خوف العطش يجب حفظه الماء و عدم استعماله كخوف تلف النفس أو الغير ممن يجب حفظه و كخوف حدوث مرض و نحوه و فى بعضها يجوز حفظه و لا يجب مثل تلف النفس المحترمه التى لا يجب حفظها و إن كان لا- يجوز قتلها أيضا و فى بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله فى الوضوء أو الغسل كما فى النفوس التى يجب إتلافها فى الصوره الثالثه لا يجوز التيمم و فى

الثانية يجوز و يجوز الوضوء أو الغسل أيضا و فى الأولى يجب و لا- يجوز الوضوء أو الغسل ٢٢ مسأله إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته إلى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال إلى التيمم لأن وجود الماء النجس حيث إنه يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم و حفظ الماء الطاهر لشربه نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل و صرف الماء النجس فى حفظ دابته بل و كذا إذا خاف على طفل من العطش فإنه لا دليل على حرمة إشرابه الماء المتنجس و أما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل فيستعمل الماء الطاهر فى الوضوء مثلا و يحفظ الماء النجس ليشربه الطفل بل يمكن أن يقال إذا خاف على رفيقه أيضا يجوز التوضؤ و إبقاء الماء النجس لشربه- فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس نعم لو كان رفيقه عطشانا فعلا لا يجوز إعطاؤه الماء النجس ليشرّب مع وجود الماء الطاهر كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه.السادس إذا عارض استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل واجب أهم كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجسا و لم يكن عنده من الماء إلا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففى هذه الصورة يجب

### ٢٢ مسأله إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته إلى شربه

لا- يكفى فى عدم الانتقال إلى التيمم لأن وجود الماء النجس حيث إنه يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم و حفظ الماء الطاهر لشربه نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل و صرف الماء النجس فى حفظ دابته بل و كذا إذا خاف على طفل من العطش فإنه لا دليل على حرمة إشرابه الماء المتنجس و أما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل فيستعمل الماء الطاهر فى الوضوء مثلا- و يحفظ الماء النجس ليشربه الطفل بل يمكن أن يقال إذا خاف على رفيقه أيضا يجوز التوضؤ و إبقاء الماء النجس لشربه- فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس نعم لو كان رفيقه عطشانا فعلا لا يجوز إعطاؤه الماء النجس ليشرّب مع وجود الماء الطاهر كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه.

### السادس إذا عارض استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل واجب أهم

#### إشاره

كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجسا و لم يكن عنده من الماء إلا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففى هذه الصورة يجب

استعماله فى رفع الخبث و يتيمم لأن الوضوء له بدل و هو التيمم بخلاف رفع الخبث مع أنه منصوص فى بعض صورته و الأولى أن يرفع الخبث أولاً- ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقدا للماء حال التيمم و إذا توضأ أو اغتسل حينئذ بطل لأنه مأمور بالتيمم و لا أمر بالوضوء أو الغسل نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضا يتعين صرفه فى رفع الحدث لأن الأمر يدور بين الصلاة مع نجاسة البدن أو الثوب أو مع الحدث و فقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث أهم مع أن الأقوى بطلان صلاة فاقد الطهورين فلا- ينفعه رفع الخبث حينئذ

### ٢٣ مسألة إذا كان معه ما يكفيه لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس

من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضا يلزم الصلاة مع النجاسة ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث إشكال- بل لا يبعد تقديم الثانى نعم لو كان بدنه و ثوبه كلاهما نجسا و كان

معه من الماء ما يكفى لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن و التيمم و الصلاه مع نجاسه الثوب أو عريانا على اختلاف القولين و لا يخلو ما ذكره من وجه

#### **٢٤ مسأله إذا دار أمره بين ترك الصلاه فى الوقت أو شرب الماء النجس**

كما إذا كان معه ما يكفى لوضوئه من الماء الطاهر و كان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه و مع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين فى تقديم أيهما إشكال

#### **٢٥ مسأله إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين**

من ماء الوضوء أو الساتر لا يبعد ترجيح الساتر و الانتقال إلى التيمم لكن لا يخلو عن إشكال و الأولى صرفه فى تحصيل الساتر أولا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم و إذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو قبله فى

تقديم أيهما إشكال.

### السابع ضيق الوقت عن استعمال الماء

#### إشارة

بحيث لزم من الوضوء أو الغسل خروج وقت الصلاة و لو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت و ربما يقال إن المناط عدم إدراك ركعه منها فى الوقت فلو دار الأمر بين التيمم و إدراك تمام الوقت أو الوضوء و إدراك ركعه أو أزيد قدم الثانى لأن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت لكن الأقوى ما ذكرنا و القاعده مختصه بما إذا لم يبق من الوقت فعلا إلا مقدار ركعه فلا- تشمل ما إذا بقى بمقدار تمام الصلاة و يؤخرها إلى أن يبقى مقدار ركعه فالمسأله من باب الدوران بين مراعاة الوقت و مراعاة الطهاره المائيه و الأول أهم و من المعلوم أن الوقت معتبر فى تمام أجزاء الصلاة فمع استلزام الطهاره المائيه خروج جزء من أجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها بل ينتقل إلى التيمم لكن الأحوط القضاء مع ذلك خصوصا إذا استلزم وقوع جزء من الركعه خارج الوقت

#### ٢٦ مسأله إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة عمدا إلى أن ضاق الوقت عصى

و لكن يجب عليه التيمم و الصلاة و لا يلزم القضاء و إن كان الأحوط احتياطا شديدا

#### ٢٧ مسأله إذا شك فى ضيق الوقت و سعتة بنى على البقاء و توطأ أو اغتسل

و أما إذا علم ضيقه و شك

فى كفايته لتحصيل الطهاره و الصلاه و عدمها و خاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم و الفرق بين الصورتين أن فى الأولى يحتمل سعه الوقت و فى الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى و الحاصل أن المجوز للانتقال إلى التيمم خوف الفوت الصادق فى الصوره الثانيه دون الأولى

### ٢٨ مسأله إذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه

بحيث استلزم خروج الوقت و لو فى بعض أجزاء الصلاه انتقل أيضا إلى التيمم و هذه الصوره أقل إشكالا من الصوره السابقه و هى ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان فى هذه الصوره بخلاف السابقه بل يمكن أن يقال بعدم الإشكال أصلا فلا حاجه إلى الاحتياط بالقضاء هنا

### ٢٩ مسأله من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء

إذا خالف و توضأ أو اغتسل بطل لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاه هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاه و أما إذا توضأ بقصد غايه أخرى من غاياته أو بقصد الكون

على الطهاره صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده و لو كان جاهلا بالضيق و أن وظيفته التيمم فتوضاً فالظاهر أنه كذلك فيصح إن كان قاصدا لإحدى الغايات الأخر و يبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه

### ٣٠ مسأله التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح

إلا الصلاه التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاه و لو صار فاقد للماء حينها بل لو فقد الماء فى أثناء الصلاه الأولى أيضا لا تكفى لصلاه أخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها و إن كان يحتمل الكفايه فى هذه الصوره

### ٣١ مسأله لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق

غير تلك الصلاه من الغايات

الأخر حتى فى حال الصلاه فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لو فى حال الصلاه- و كذا لا يجوز له قراءه العزائم إن كان بدلا عن الغسل فصحته و استباحته مقصوره على خصوص تلك الصلاه

### ٣٢ مسأله يشترط فى الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاه فقط

فلو كان كافيا لها دون المستحبات و جب الوضوء و الاقتصار عليها بل لو لم يكف لقراءه السوره تركها و توضأ لسقوط وجوبها فى ضيق الوقت

### ٣٣ مسأله فى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال

فلو ضاق وقت صلاه الليل مع وجود الماء و التمكن من استعماله يشكل الانتقال إلى التيمم

### ٣٤ مسأله إذا توضحاً باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه

فقد مر أنه إذا كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه بطل لعدم الأمر به و إذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صح و كذا إذا قصد المجموع من الغيات التى يكون مأمورا بالوضوء فعلا- لأجلها و أما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاه فالظاهر وجوب إعادتها و إن تبين قبل الشروع فيها و كان الوقت واسعا توضحاً وجوبا و إن لم يكن واسعا فعلا بعد ما كان واسعا أولا و جب إعادته التيمم.

### التامن عدم إمكان استعمال الماء

#### اشاره

لمانع شرعى كما إذا كان الماء فى آنيه الذهب أو الفضة و كان الظرف منحصرها فيها بحيث لا



يتمكن من تفرغته فى ظرف آخر أو كان فى إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمم و كذا إذا كان محرم الاستعمال من جهة أخرى

### ٣٥ مسأله إذا كان جنباً و لم يكن عنده ماء

و كان موجوداً فى المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور و لم ينتقل إلى التيمم و إن لم يكن له آنية لأخذ الماء أو كان عنده و لم يمكن أخذ الماء إلا بالمكث فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور و جب ذلك و إن لم يمكن ذلك أيضاً أو كان الماء فى أحد المسجدين أى المسجد الحرام أو مسجد النبى ص فالظاهر و جب التيمم لأجل الدخول فى المسجد و أخذ الماء أو الاغتسال فيه و هذا التيمم إنما يبيح خصوص هذا الفعل أى الدخول و الأخذ أو الدخول و الاغتسال و لا يرد الإشكال بأنه يلزم من صحته بطلانه حيث إنه يلزم منه كونه واحداً للماء فيبطل كما لا يخفى

### ٣٦ مسأله لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء

إلا فى موضعين أحدهما لصلاة الجنائز فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاة منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل نعم لما كان الحكم استجابياً يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضاً لكن براءة المطلوبية لا بقصد الورود و المشروعيه. الثانى للنوم فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل على

المشهور أيضا مطلقا و خص بعضهم بخصوص الوضوء و لكن القدر المتيقن من هذا أيضا صورته خاصه و هى ما إذا آوى إلى فراشه فتذكر أنه ليس على وضوء فتييم من دثاره لا- أن يتيمم قبل دخوله فى فراشه متعمدا مع إمكان الوضوء نعم هنا أيضا لا بأس به لا- بعنوان الورد بل برجاء المطلوبه حيث إن الحكم استجابى و ذكر بعضهم موضعا ثالثا و هو ما لو احتلم فى أحد المسجدين فإنه يجب أن يتيمم للخروج و إن أمكنه الغسل لكنه مشكل بل المدار على أقلية زمان التيمم أو زمان الغسل أو زمان الخروج حيث إن الكون فى المسجدين جنبا حرام فلا بد من اختيار ما هو أقل زمانا من الأمور الثلاثة فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من أن من مواده ما إذا كان هناك مانع شرعى من استعمال الماء فإن زياده الكون فى المسجدين جنبا مانع شرعى من استعمال الماء

### ٣٧ مسأله إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله

و أمكن تيممه بخلط شىء من الماء المضاف الذى لا يخرج عن الإطلاق لا يبعد وجوبه و بعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل و إن قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان الماء حينئذ

### فصل فى بيان ما يصح التيمم به

#### إشاره

يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك و إن كان حجر الجص و النوره قبل الإحراق و أما بعده فلا يجوز

على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف و الآجر و إن كان مسحوقا مثل التراب و لا يجوز على المعادن كالمح و الزرنيخ و الذهب و الفضة و العقيق و نحوها مما خرج عن اسم الأرض و مع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه و نحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه ترابا بالنفض و إلا-وجب و دخل فى القسم الأول و الأحوط اختيار ما غباره أكثر و مع فقد الغبار يتيمم بالطين إن لم يمكن تجفيفه و إلا و جب و دخل فى القسم الأول فما يتيمم به له مراتب ثلاث الأولى الأرض مطلقا غير المعادن الثانية الغبار الثالثة الطين و مع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين و الأقوى

فيه سقوط الأداء و وجوب القضاء و إن كان الأحوط الأداء أيضا و إذا وجد فاقد الطهورين ثلجا أو جمدا قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل و إن لم يجر و مع عدم إمكانه حكم بوجوب التيمم بهما و مراعاة هذا القول أحوط فالأقوى لفاقد الطهورين كفايه القضاء و الأحوط ضم الأداء أيضا و أحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به أيضا هذا كله إذا لم يمكن إذابه الثلج أو مسحه على وجه يجرى- و إلا تعين الوضوء أو الغسل و لا يجوز معه التيمم أيضا

### **١ مسأله [الأحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه]**

و إن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض إلا أن الأحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه من غير فرق فيه بين أقسامه من الأبيض و الأسود و الأصفر و الأحمر كما لا فرق فى الحجر و المدر أيضا بين أقسامهما و مع فقد التراب الأحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر

## ٢ مسأله لا يجوز فى حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ و الآجر و الخزف و الرماد

و إن كان من الأرض لكن فى حال الضروره بمعنى عدم وجدان التراب و المدر و الحجر الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب و نحوه و بالمرتبه المتأخره من الغبار و الطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات و الصلاه ثمّ إعادتها أو قضاؤها

## ٣ مسأله يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين.

و اللبن و الآجر إذا طلى بالطين

## ٤ مسأله يجوز التيمم بطين الرأس و إن لم يسحق

و كذا بحجر الرعى و حجر النار و حجر السن و نحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجه عن صدق الأرض و كذا يجوز التيمم بطين الأرمنى

## ٥ مسأله يجوز التيمم على الأرض السبخه إذا صدق كونها أرضا

بأن لم يكن علاها الملح

## ٦ مسأله إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولا

ثمّ المسح بها و فى جواز

إزالته بالغسل إشكال

### ٧ مسأله لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره

من التبن أو الرماد أو نحو ذلك و كذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به إلا إذا كان ذلك الغير مستهلكا ]

### ٨ مسأله إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد

و أمكن إذابته وجب كما مر كما أنه إذا لم يكن إلا الطين و أمكنه تجفيفه وجب

### ٩ مسأله إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله

و لو بالشراء أو نحوه

### ١٠ مسأله إذا كان وظيفته التيمم بالغبار

يقدم ما غباره أزيد كما مر

### ١١ مسأله يجوز التيمم اختيارا على الأرض النديه و التراب الندى

و إن كان الأحوط مع وجود اليابسه تقديمها

### ١٢ مسأله إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل

و إن صلى به بطلت و وجبت الإعادة أو القضاء و كذا لو اعتقد أنه من المرتبه المتقدمه فبان أنه من المتأخره مع كون المتقدمه وظيفته

### ١٣ مسأله المناط فى الطين الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد

و لذا عبر بعضهم عنه بالوحد فمع عدم لصوقه يكون من المرتبه الأولى ظاهرا و إن كان الأحوط تقديم اليابس و الندى عليه

## **فصل يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا**

### **اشاره**

فلو كان نجسا بطل و إن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا و إن لم يكن عنده من المرتبه المتقدمه إلا النجس ينتقل إلى اللاحقه و

إن لم يكن من اللاحقه أيضا إلا النجس كان فاقد الطهورين و يلحقه حكمه و يشترط أيضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر و يشترط أيضا إباحته و إباحه مكانه و الفضاء الذى يتيمم فيه و مكان المتيمم فيبطل مع غصبيه أحد هذه مع العلم و العمد نعم لا يبطل مع الجهل و النسيان

### **١ مسأله إذا كان التراب أو نحوه فى آنيه الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم و العمد بطل**

لأنه يعد استعمالا لهما عرفا

### **٢ مسأله إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس يتيمم بهما**

كما أنه إذا اشتبه التراب بغيره يتيمم بهما و أما إذا اشتبه المباح



بالمغصوب اجتنب عنهما و مع الانحصار انتقل إلى المرتبه اللاحقه و مع فقدها يكون فاقد الطهورين كما إذا انحصر في المغصوب المعين

**٣ مسأله إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم**

و مع الانحصار يكون فاقد الطهورين و أما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء و التيمم و صحت صلاته

**٤ مسأله التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به**

إلا

مع كون حالته السابقه النجاسه

### ٥ مسأله لا يجوز التيمم بما يشك فى كونه ترابا

أو غيره مما لا- يتيمم به كما مر فينتقل إلى المرتبه اللاحقه إن كانت و إلا- فالأحوط الجمع بين التيمم به و الصلاه ثم القضاء خارج الوقت أيضا

### ٦ مسأله المحبوس فى مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على إشكال

لأن هذا المقدار لا يعد تصرفا زائدا بل لو توضحاً بالماء الذى فيه و كان مما لا قيمه له يمكن أن يقال بجوازه و الإشكال فيه أشد و الأحوط

الجمع فيه بين الوضوء و التيمم و الصلاه ثم إعادتها أو قضاؤها بعد ذلك

### ٧ مسأله إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفى لكفيه معا

يكرر الضرب حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه و إن لم يمكن يكتفى بما يمكن و يأتي بالمرتبه المتأخره أيضا إن كانت و يصلى و إن لم تكن فيكتفى به و يحتاط بالإعاده أو القضاء أيضا

### ٨ مسأله يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد

و يستحب أيضا نفضها بعد الضرب

### ٩ مسأله يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها

لبعدها عن النجاسه

### ١٠ مسأله يكره التيمم بالأرض السبخه

إذا لم يكن يعلوها الملح و إلا فلا يجوز و كذا يكره بالرمل و كذا بمهابط الأرض و كذا بتراب يوطأ و بتراب الطريق

### فصل فى كيفية التيمم

#### و يجب فيه أمور

#### الأول ضرب باطن اليدين معا دفعه على الأرض

فلا- يكفى الوضع بدون الضرب و لا- الضرب بإحدهما و لا- بهما على التعاقب و لا الضرب بظاهرهما حال الاختيار نعم حال الاضطرار يكفى الوضع و مع تعذر ضرب إحدهما يضعها و يضرب بالأخرى و مع تعذر

الباطن فيهما أو في إحداهما ينتقل إلى الظاهر فيهما أو في إحداهما و نجاسه الباطن لا تعد عذرا فلا ينتقل معها إلى الظاهر.

### **الثاني مسح الجبهه بتمامها و الجبينين بهما**

من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى و إلى الحاجبين و الأحوط مسحهما أيضا و يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين و لا مسح بعض الجبهه و الجبينين نعم يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح.

### **الثالث مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى**

ثم مسح

تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع و يجب من باب المقدمه إدخال شىء من الأطراف و ليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا- يجب مسحها إذ المراد به ما يماسه ظاهر بشره الماسح بل الظاهر عدم اعتبار التعميق و التدقيق فيه بل المناطق صدق مسح التمام عرفا و أما شرائطه فهى أيضا أمور الأول النيه مقارنه لضرب اليدين على الوجه الذى مر فى الوضوء و لا يعتبر فيها قصد رفع الحدث بل و لا الاستباحه الثانى المباشره حال الاختيار الثالث الموالاه و إن كان بدلا عن الغسل و المناطق فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفا بحيث تمحو صورته

#### الرابع الترتيب

على الوجه المذكور

#### الخامس الابتداء بالأعلى

و منه إلى الأسفل فى الجبهه و اليدين

#### السادس عدم الحائل

بين الماسح و الممسوح

#### السابع طهاره الماسح و الممسوح

حال الاختيار

#### ١ مسأله إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه

و لو كان جزء يسيرا بطل عمدا كان أو سهوا أو جهلا لكن قد مر أنه لا يلزم المدافه و التعميق

#### ٢ مسأله إذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا

و إذا كانت يد زائده فالحكم فيها كما مر فى الوضوء

#### ٣ مسأله إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه

و إن كان فى الجبهه بأن يكون منبته فيها و أما إذا كان واقعا عليها من الرأس فيجب رفعه لأنه من الحائل

٤ مسأله إذا كان على الماسح أو الممسوح جيره

يكفى المسح بها أو عليها

**٥ مسأله إذا خالف الترتيب بطل**

و إن كان لجهل أو نسيان

**٦ مسأله يجوز الاستنابه عند عدم إمكان المباشره**

فيضرب النائب بيد المنوب عنه و يمسح بها وجهه و يديه و إن لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه

**٧ مسأله إذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره إن أمكن**

و إلا سقط اعتبار طهارته و لا ينتقل إلى الظاهر إلا إذا كانت نجاسته مسريه إلى ما يتيمم به و لم يمكن تجفيفه

### ٨ مسأله الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى

و مسح الجبهه بها ثم مسح ظهرها بالأرض و الأحوط الاستنابه لليد المقطوعه فيضرب بيده الموجوده مع يد واحده للنائب و يمسح بهما جبهته و يمسح النائب ظهر يده الموجوده و الأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضا و أما أقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض و الأحوط مع الإمكان الجمع بينه و بين ضرب ذراعيه و المسح بهما و عليهما

### ٩ مسأله إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يعد حائلا و لم يمكن إزالتها

فالأحوط الجمع بين الضرب به و المسح به و الضرب بالظاهر و المسح به

### ١٠ مسأله الخاتم حائل

فيجب نزع حاله التيمم

### ١١ مسأله لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه

و أما مع التعدد كالحائض و النفساء مثلا فيجب تعيينه و لو بالإجمال

### ١٢ مسأله مع اتحاد الغايه لا يجب تعيينها

و مع التعدد يجوز قصد الجميع و يجوز قصد ما



فى الذمه كما يجوز قصد واحده منها فيجزى عن الجميع

### ١٣ مسأله إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل

و إن تبين غيرها صح له إذا كان الاشتباه فى التطبيق و بطل إن كان على وجه التقييد

### ١٤ مسأله إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر

فقصد البديله عن الوضوء فتبين كونه محدثا بالأكبر فإن كان على وجه التقييد بطل و إن أتى به من باب الاشتباه فى التطبيق أو قصد ما فى الذمه صح و كذا إذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه و أنه ماس للميت مثلاً

### ١٥ مسأله فى مسح الجبهه و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح

فلا يكفى جر الممسوح تحت الماسح نعم لا تضر الحركه اليسيره فى الممسوح إذا صدق كونه ممسوحاً

### ١٦ مسأله إذا رفع يده فى أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و أتم

فالظاهر كفايته و إن كان الأحوط الإعادة

### ١٧ مسأله إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالاً

يكفيه تيمم واحد بقصد ما فى الذمه

### ١٨ مسأله المشهور على أنه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه و اليدين

و يجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل و الأقوى كفايه الواحده فيما هو بدل الغسل أيضا و إن كان الأحوط ما ذكره و أحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء أيضا و الأولى أن يضرب بيديه و يمسح بهما جبهته و يديه ثم يضرب مره أخرى و يمسح بها يديه و ربما يقال غايه الاحتياط أن يضرب مع ذلك مره أخرى يده اليسرى و يمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى و يمسح بها ظهر اليسرى

### ١٩ مسأله إذا شك فى بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به و بنى على الصحه

و كذا إذا شك فى شرط من شروطه و إذا شك فى أثنايه قبل الفراغ فى جزء أو شرط فإن كان بعد تجاوز محلله بنى على الصحه و إن كان قبله أتى به و ما بعده من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل لكن الأحوط الاعتناء به مطلقا و إن جاز محلله أو كان بعد الفراغ ما لم يقم عن مكانه أو لم ينتقل إلى حاله أخرى على ما مر فى الوضوء خصوصا فيما هو بدل عنه

### ٢٠ مسأله إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه و الإتيان به

و بما بعده مع عدم فوت الموالاه و مع فوتها و جب الاستيناف و إن تكرر بعد الصلاه و جب إعادتها أو قضاؤها و كذا إذا ترك شرطا مطلقا ما عدا الإباحه فى الماء أو التراب فلا تجب إلا مع العلم و العمد كما مر

## فصل فى أحكام التيمم

### ١ مسأله لا يجوز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها

و إن كان بعنوان التهيؤ نعم لو تيمم بقصد غايه أخرى واجبه أو مندوبه يجوز الصلاه به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلاه القضاء أو للنافله إذا كان وظيفته التيمم

### ٢ مسأله إذا تيمم بعد دخول وقت فريضه أو نافله يجوز إتيان الصلوات

التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماء فلو تيمم لصلاه الصبح يجوز أن يصلى به الظهر و كذا إذا تيمم لغايه أخرى غير الصلاه

### ٣ مسأله الأقوى جواز التيمم فى سعه الوقت

و إن احتمل ارتفاع العذر فى آخره بل أو ظن به نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الرفع أحوط و إن كان موهوما نعم مع العلم بعدمه و بقاء العذر لا إشكال فى جواز التقديم فتحصل أنه إما عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت أو عالم بارتفاعه قبل الآخر أو محتمل للأمرين فيجوز المبادره مع العلم بالبقاء و يجب التأخير مع العلم بالارتفاع و مع الاحتمال الأقوى جواز المبادره خصوصا مع الظن بالبقاء و الأحوط التأخير خصوصا مع الظن بالارتفاع

#### ٤ مسأله إذا تيمم لصلاه سابقه و صلى و لم ينتقض تيممه

حتى دخل وقت صلاه أخرى يجوز الإتيان بها في أول وقتها و إن احتمل زوال العذر في آخر الوقت على المختار بل و على القول بوجوب التأخير في الصلاه الأولى عند بعضهم لكن الأحوط التأخير في الصلاه الثانيه أيضا و إن لم يكن مثل الاحتياط السابق بل أمره أسهل نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلاه السابقه

#### ٥ مسأله المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفي

فلا- يجب المداقه فيه و لا- الصبر إلى زمان لا- يبقى الوقت إلا- بقدر الواجبات فيجوز التيمم و الإتيان بالصلاه مشتمله على المستحبات أيضا بل لا ينافي إتيان بعض المقدمات القريبه بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع في الصلاه بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار

#### ٦ مسأله يجوز التيمم لصلاه القضاء و الإتيان بها معه

و لا يجب التأخير إلى زوال العذر نعم مع العلم بزواله

عما قريب يشكل الإتيان بها قبله و كذا يجوز للنوافل الموقته حتى فى سعه وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر إلى آخره

### ٧ مسأله إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتييم و صلى

ثم بان السعه فعلى المختار صحت صلاته و يحتاط بالإعاده و على القول بوجوب التأخير تجب الإعاده

### ٨ مسأله لا يجب إعاده الصلوات التى صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر

لا فى الوقت و لا فى خارجه مطلقا نعم الأحوط استحبابا إعادتها فى موارد أحدها من تعمد الجنابه مع كونه خائفا من استعمال الماء فإنه يتيمم و يصلى لكن الأحوط إعادتها بعد زوال العذر و لو فى خارج الوقت. الثانى من تيمم لصلاه الجمعه عند خوف فوتها لأجل الزحام و منعه. الثالث من ترك طلب الماء عمدا إلى آخر الوقت و تيمم و صلى ثم تبين وجود الماء فى محل الطلب. الرابع من أراق الماء الموجود عنده مع

العلم أو الظن بعدم وجوده بعد ذلك و كذا لو كان على طهاره فأجنب مع العلم أو الظن بعدم وجود الماء. الخامس من آخر الصلاة متعمدا إلى أن ضاق وقته فتيمم لأجل الضيق

#### ٩ مسألة إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض

و بقى عذره فله أن يأتي بجميع ما يشترط فيه الطهاره إلا إذا كان المسوغ للتيمم مختصا بتلك الغايه كالتيمم لضيق الوقت فقد مر أنه لا يجوز له مس كتابه القرآن و لا قراءه العزائم و لا الدخول فى المساجد و كالتيمم لصلاه الميت أو للنوم مع وجود الماء

#### ١٠ مسألة جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا

فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما فيصح بدلا عن الأغسال المندوبه و الوضوءات المستحبه حتى وضوء الحائض و الوضوء التجديدى مع وجود شرط صحته من فقد الماء و نحوه نعم لا يكون بدلا عن الوضوء التهيئى كما مر كما أن كونه بدلا عن الوضوء للكون على الطهاره محل إشكال نعم إتيانه

برجاء المطلوبيه لا مانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهاره أو يستحب إتيانه مع الطهاره

### ١١ مسأله التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحالته فى الإغناء عن الوضوء

كما أن ما هو بدل عن سائر الأغسال يحتاج إلى الوضوء أو التيمم بدله مثلها فلو تمكن من الوضوء توطأ مع التيمم بدلها و إن لم يتمكن تيمم تيممين أحدهما بدل عن الغسل و الآخر عن الوضوء

### ١٢ مسأله ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث

كما أنه ينتقض بوجدان الماء أو زوال العذر و لا يجب عليه إعادته ما صلاه كما مر و إن زال العذر فى الوقت و الأحوط الإعادته حينئذ بل و القضاء أيضا فى الصور الخمسه المتقدمه

### ١٣ مسأله إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاه لا يصح أن يصلى به

و إن فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمم ثانيا نعم إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل بأن فقد أو زال العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه و عدم وجوب تجديده لكن الأحوط التجديد مطلقا و كذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر فى ضيق الوقت فإنه لا يحتاج إلى الإعادته حينئذ للصلاه التى ضاق وقتها

### ١٤ مسأله إذا وجد الماء فى أثناء الصلاه

فإن كان قبل الركوع من الركعه الأولى بطل تيممه و صلاته و إن كان بعده لم يبطل و يتم الصلاه لكن الأحوط مع سعه الوقت الإتمام و الإعادته مع الوضوء و لا- فرق فى التفصيل المذكور بين الفريضة و النافله على الأقوى و إن كان الاحتياط بالإعادته فى الفريضة أكد من النافله

### ١٥ مسأله لا يلحق بالصلاه غيرها إذا وجد الماء فى أثناءها

بل تبطل مطلقا و إن كان قبل الجزء الأخير منها فلو وجد في أثناء الطواف و لو في الشوط الأخير بطل و كذا لو وجد في أثناء صلاة الميت بمقدار غسله بعد أن تيمم لفقد الماء فيجب الغسل و إعادته الصلاة بل و كذا لو وجد قبل تمام الدفن

### **١٦ مسألة إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة**

هل يلحق بوجدان الماء في التفصيل المذكور إشكال فلا يترك الاحتياط بالإتمام و الإعادة إذا كان بعد الركوع من الركعة الأولى نعم لو كان زوال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمها و كذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بأن تجدد العذر بلا فصل فإن الظاهر عدم بطلانه و إن كان الأحوط الإعادة

### **١٧ مسألة إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع**

ثم فقد في أثنائها أيضا أو بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلاة أخرى أو لا فيه تفصيل فيما أن يكون زمان الوجدان وافيا للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة أو لا فعلى الثانى الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة إلى الصلاة الأخرى أيضا و أما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل



تجديده لها لأن القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع إنما هو بالنسبة إلى الصلاة التي هو مشغول بها لا مطلقا

### ١٨ مسألة في جواز مس كتابه القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلاة

التي وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال لما مر من أن القدر المتيقن من بقاء التيمم و صحته إنما هو بالنسبة إلى تلك الصلاة نعم لو قلنا بصحته إلى تمام الصلاة مطلقا كما قاله بعضهم جاز المس وقراءة العزائم ما دام في تلك الصلاة و مما ذكرنا ظهر الإشكال في جواز العدول من تلك الصلاة إلى الفائتة التي هي مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة إليها

### ١٩ مسألة إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعي بالركوع

كما لو كان في السجود و شك في أنه ركع أم لا حيث إنه محكوم بأنه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني أم لا إشكال فالاحتياط بالإتمام والإعادة لا يترك

### ٢٠ مسألة الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة

فمع جواز القطع أيضا كذلك ما لم يقطع بل يمكن أن يقال في صورته وجوب القطع أيضا إذا عصى و لم يقطع الصحة باقيه بناء على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه و أتم الصلاة

### ٢١ مسألة المجنب التيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفايه الوضوء فقط لا يبطل تيممه

و أما الحائض و نحوها ممن تيمم بتيممين إذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عنه و إذا وجد ما يكفي للغسل و لم يمكن صرفه في الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عن الغسل و بقي تيممه الذي هو بدل عن الوضوء من حيث إنه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأمورا بالوضوء و إذا وجد ما يكفي لأحدهما و أمكن صرفه في كل منهما بطلا- كلا التيممين

و يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث إنه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء لكن الأقوى بطلانهما

**٢٢ مسأله إذا وجد جماعه تميمون ماء مباحا لا يكفى إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع**

إذا كان فى سعه الوقت و إن كان فى ضيقه بقى تيمم الجميع و كذا إذا كان الماء المفروض للغير و أذن للكل فى استعماله و إما إن أذن للبعض دون الآخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط كما أنه إذا كان الماء المباح كافيا للبعض دون البعض الآخر لكونه جنبا و لم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض

**٢٣ مسأله المحدث بالأكبر غير الجنابه إذا وجد ماء لا يكفى إلا لواحد من الوضوء أو الغسل قدم الغسل و تيمم بدلا عن الوضوء**

و إن لم يكف إلا للوضوء فقط توضأ و تيمم بدل الغسل

**٢٤ مسأله لا يبطل التيمم الذى هو بدل عن الغسل من جنابه أو غيرها بالمحدث الأصغر**

فما دام عذره عن الغسل باقيا تيممه بمنزلته فإن كان عنده ماء بقدر الوضوء توضأ و إلا تيمم بدلا عنه و إذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فإن كان عن جنابه لا حاجه معه إلى الوضوء و إلا

توضأ أيضا هذا و لكن الأحوط إعادته التيمم أيضا فإن كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلا عن الغسل و توضأ و إن لم يكن تيمم مرتين مره عن الغسل و مره عن الوضوء هذا إن كان غير غسل الجنابه و إلا يكفي مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما فى الذمه

### ٢٥ مسأله حكم التداخل الذى مر سابقا فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضا

فلو كان هناك أسباب عديده للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع و حينئذ فإن كان من جملتها الجنابه لم يحتج إلى الوضوء أو التيمم بدلا عنه و إلا وجب الوضوء أو تيمم آخر بدلا عنه

### ٢٦ مسأله إذا تيمم بدلا عن أغسال عديده فتيين عدم بعضها صح بالنسبه إلى الباقي

و أما لو قصد معينا فتيين أن الواقع غيره فصحته مبنيه على أن يكون من باب الاشتباه فى التطبيق لا التقييد كما مر نظائره مرارا

### ٢٧ مسأله إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء لا يكفى إلا لأحدهم

فإن كان مملوكا لأحدهم تعين صرفه لنفسه و كذا إن كان للغير و أذن لواحد منهم و إما إن كان مباحا أو كان للغير و أذن للكل فيتعين للجنب فيغتسل و ييمم الميت و يتيمم المحدث بالأصغر أيضا

### ٢٨ مسأله إذا نذر نافله مطلقه أو موقته فى زمان معين و لم يتمكن من الوضوء فى ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى

و أما إذا نذر مطلقا لا مقيدا

بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر إلى زمان إمكان الوضوء

**٢٩ مسألة لا يجوز الاستيجار لصلاه الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء**

بل لو استأجر من كان قادرا ثم عجز عنه يشكل جواز الإتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم فعليه التأخير إلى التمكن مع سعه الوقت بل مع ضيقه أيضا يشكل كفايته فلا يترك مراعاة الاحتياط

**٣٠ مسألة المجنب المتيمم إذا وجد الماء في المسجد**

و توقف غسله على دخوله و المكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبه إلى حرمه المكث و إن بطل بالنسبه إلى الغايات الأخر فلا يجوز له قراءه العزائم و لا- مس كتابه القرآن كما أنه لو كان جنباً و كان الماء منحصرًا في المسجد و لم يمكن أخذه إلا بالمكث و جب أن يتيمم للدخول و الأخذ كما مر سابقاً و لا يستباح له بهذا التيمم إلا المكث فلا يجوز له المس و قراءه العزائم

**٣١ مسألة قد مر سابقاً أنه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين**

من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه و رفع الحدث قدم رفع الخبث و يتيمم للحدث لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الغسل أو الوضوء و جمع الغساله في إناء نظيف لرفع الخبث و إلا تعين ذلك و كذا الحال في مسأله اجتماع الجنب و الميت و المحدث بالأصغر

**٣٢ مسأله إذا علم الوقت أنه لو أفر التيمم إلى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به**

فالأحوط أن يتيمم قبل الوقت لغايه أخرى غير الصلاه فى الوقت و يبقى تيممه إلى ما بعد الدخول فيصلى به كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى الوضوء إذا أمكنه قبل الوقت و علم بعدم تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط لغايه أخرى أو للكون على الطهاره

**٣٣ مسأله يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب**

كما أنه يستحب إذا كان مستحبا و لكن لا يشرع إذا كان مباحا نعم له أن يتيمم لغايه أخرى ثمَّ يمسح المسح المباح

**٣٤ مسأله إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهه**

فإن كان زائدا على المتعارف وجب رفعه للتيمم و مسح البشره و إن كان على المتعارف لا يبعد كفايه مسح ظاهره عن البشره و الأحوط مسح كليهما

**٣٥ مسأله إذا شك فى وجوب حاجب فى بعض مواضع التيمم**

حاله حال الوضوء و الغسل فى وجوب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بالعدم

**٣٦ فى الموارد التى يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء**

كالحائض و النفساء و ماس الميت الأحوط تيمم ثالث بقصد الاستباحه من غير نظر إلى بدليته عن الوضوء أو الغسل بأن يكون بدلا عنهما لاحتمال كون المطلوب تيمما واحدا من باب التداخل و لو عين أحدهما فى التيمم

الأول و قصد بالثاني ما فى الذمه أغنى عن الثالث

### ٣٧ إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلاله أو غيره من أسمائه تعالى أو آيه من القرآن

فالأحوط محوه حذرا من وجوده على بدنه فى حال الجنابه أو غيرها من الأحداث لمناطق حرمة المس على المحدث و إن لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه فيحرم إمرار اليد عليه حال الوضوء أو الغسل بل يجب إجراء الماء عليه من غير مس أو الغسل ارتماسا أو لف خرقة بيده و المس بها و إذا فرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل إلا بمسه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المس أو سقوط وجوب المائيه و الانتقال إلى التيمم و الظاهر سقوط حرمة المس بل ينبغي القطع به إذا كان فى محل التيمم لأن الأمر حينئذ دائر بين ترك الصلاة و ارتكاب المس و من المعلوم أهميه وجوب الصلاة فيتوضأ أو يغتسل فى الفرض الأول و إن استلزم المس لكن الأحوط مع ذلك الجبيره أيضا بوضع شىء

عليه و المسح عليه باليد المبلله و أحوط من ذلك أن يجمع بين ما ذكر و الاستنابه أيضا بأن يستنيب متطهرا يباشر غسل هذا  
الموضع بل و أن يتيمم مع ذلك أيضا إن لم يكن فى مواضع التيمم و إذا كان ممن وظيفته التيمم و كان فى بعض مواضعه و  
أراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه و الجيره و الاستنابه لكن الأقوى كما عرفت كفايه مسحه و سقوط حرمه المس حينئذ

<بسم الله الرحمن الرحيم>

## كتاب الصلاة

### مقدمه فى فضل الصلوات اليوميه و أنها أفضل الأعمال الدينيه

اعلم أن الصلاة أحب الأعمال إلى الله تعالى و هى آخر وصايا الأنبياء عليه السلام و هى عمود الدين إذا قبلت قبل ما سواها و إن ردت رد ما سواها و هى أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فإن صحت نظر فى عمله و إن لم تصح لم ينظر فى بقيه عمله و مثلها كممثل النهر الجارى فكما أن من اغتسل فيه كل يوم خمس مرات لم يبق فى بدنه شىء من الدرن كذلك كلما صلى صلاة كفر ما بينهما من الذنوب و ليس ما بين المسلم و بين أن يكفر إلا أن يترك الصلاة و إذا كان يوم القيامه يدعى بالعبء فأول شىء يسأل عنه الصلاة فإذا جاء بها تامه و إلا زخ فى النار

و فى الصحيح قال مولانا الصادق ع:

ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة ألا ترى إلى العبد الصالح عيسى بن مريم عليه السلام قال وَ أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الرَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا

و روى الشيخ فى حديث عنه عليه السلام قال: و صلاة فريضه تعدل عند الله ألف حجه و ألف عمره مبرورات متقبليات

و قد استفاضت الروايات فى الحث على المحافظه عليها فى أوائل الأوقات و أن من استخف بها كان فى حكم التارك لها

قال رسول الله ص:

ليس منى من استخف بصلاته

و قال: لا ينال شفاعتى من استخف بصلاته

قال: لا تضيعوا صلواتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون و هامان و كان حقا على الله أن يدخله النار مع المنافقين

و ورد: بينا رسول الله ص جالس فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم



ركوعه و لا سجوده فقال عليه السلام نقر كنقر الغراب لئن مات هذا و هكذا صلاته ليموتن على غير ديني

و عن أبي بصير قال: دخلت على أم حميده أعزيها بأبي عبد الله عليه السلام فبكت و بكيت لبكائها ثمَّ قالت يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجا ففتح عينيه ثمَّ قال أجمعوا كل من بيني و بينه قرابه قالت فما تركنا أحدا إلا جمعناه فنظر إليهم ثمَّ قال إن شفاعتنا لا تنال مستخفا بالصلاه

و بالجملة ما ورد من النصوص في فضلها أكثر من أن يحصى و لله در صاحب الدرره حيث قال

تنهى عن المنكر و الفحشاء أقصر فهذا منتهى الثناء

## فصل ١ في أعداد الفرائض و نوافلها

### إشاره

الصلوات الواجبه سته اليوميه و منها الجمعه و الآيات و الطواف الواجب و الملتزم بنذر أو عهد أو يمين أو إجاره و صلاه الوالدين على الولد الأ-كبر و صلاه الأموات أما اليوميه فخمس فرائض الظهر أربع ركعات و العصر كذلك و المغرب ثلاث ركعات و العشاء أربع ركعات و الصبح ركعتان و تسقط في السفر من الرباعيات ركعتان كما أن صلاه الجمعه أيضا ركعتان و أما النوافل فكثيره أكدها الرواتب اليوميه و هي في غير يوم الجمعه أربع و ثلاثون ركعه ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان ركعات قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء من جلوس تعدان بركعه و يجوز فيهما القيام بل هو الأفضل و إن كان الجلوس أحوط و تسمى بالوتيره و ركعتان قبل صلاه الفجر و إحدى عشر ركعه صلاه الليل و هي ثمان ركعات و الشفع ركعتان و الوتر ركعه واحده و أما في يوم الجمعه فيزاد على الست عشر أربع ركعات فعدد الفرائض سبعة عشر ركعه و عدد النوافل ضعفها بعد عد الوتيره ركعه و عدد مجموع الفرائض و النوافل إحدى و خمسون هذا و يسقط في السفر نوافل

**١ مسأله يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين**

إلا الوتر فإنها ركعه و يستحب في جميعها القنوت حتى الشفع على الأقوى في الركعه الثانيه و كذا يستحب في مفرده الوتر

**٢ مسأله الأقوى استحباب الغفيله**

و هي ركعتان بين المغرب و العشاء و لكنها ليست من الرواتب يقرأ فيها في الركعه الأولى بعد الحمد وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ وَ كَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ وَ في الثانيه بعد الحمد وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَ يَعْلَمُ مَا فِي البُرِّ وَ البَحْرِ وَ مَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَ لَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَ لَا رَطْبٌ وَ لَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ وَ يستحب أيضا

بين المغرب و العشاء صلاه الوصيه و هى أيضا ركعتان يقرأ فى أولاهما بعد الحمد ثلاثه عشر مره سورہ إذا زلزلت الأرض و فى الثانيه بعد الحمد سورہ التوحيد خمسہ عشر مره

### ٣ مسأله الظاهر أن صلاه الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هى الظهر

فلو نذر أن يأتى بالصلاه الوسطى فى المسجد أو فى أول وقتها مثلا أتى بالظهر

### ٤ مسأله النوافل المرتبه و غيرها يجوز إتيانها جالسا

و لو فى حال الاختيار و الأولى حينئذ عد كل ركعتين بركعه فىأتى بنافله الظهر مثلا ست عشره ركعه و هكذا فى نافله العصر و على هذا يأتى بالوتر مرتين كل مره ركعه

### فصل ٢ فى أوقات اليوميه و نوافلها

#### اشاره

وقت الظهرين ما بين الزوال و المغرب و يختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله و يختص العصر بآخره كذلك و ما بين المغرب و نصف الليل وقت المغرب و العشاء و يختص المغرب بأوله بمقدار أدائه و العشاء بآخره كذلك هذا للمختار و أما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر و يختص

العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله أى ما بعد نصف الليل و الأقوى أن العامد فى التأخير إلى نصف الليل أيضا كذلك أى يمتد وقته إلى الفجر و إن كان آثما بالتأخير لكن الأحوط أن لا ينوى الأداء و القضاء بل الأولى ذلك فى المضطر أيضا و ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح و وقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظل مثل الشاخص فإن أخرها عن ذلك مضى وقته و وجب عليه الإتيان بالظهر و وقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثل الشاخص

و وقت فضيله العصر من المثل إلى المثليين على المشهور و لكن لا يبعد أن يكون من الزوال إليهما و وقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق أى الحمرة المغربيه و وقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل فيكون لها وقتا أجزاء قبل ذهاب الشفق و بعد الثلث إلى النصف و وقت فضيله الصبح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمرة فى المشرق

### ١ مسأله يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلا فى أرض مسطحه بعد انعدامه

كما فى البلدان التى تمر الشمس على سمت الرأس كمكه فى بعض الأوقات أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما فى غالب البلدان و مكه فى غالب الأوقات و يعرف أيضا بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطه الجنوب و هذا التحديد تقريبي كما لا يخفى و يعرف أيضا بالدائره الهنديه- و هى أضبط و أمتن و يعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه عن سمت الرأس و الأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق و يعرف نصف الليل بالنجوم الطالع اول الغروب إذا مالت عن دائره نصف النهار إلى طرف المغرب و على هذا فيكون المناط نصف ما بين غروب الشمس و

طلوعها لكنه لا- يخلو عن إشكال لاحتمال أن يكون نصف ما بين الغروب و طلوع الفجر كما عليه جماعه و الأحوط مراعاة الاحتياط هنا و فى صلاه الليل التى أول وقتها بعد نصف الليل و يعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث فى الأفق المتصاعد فى السماء الذى تشابه ذنب السرحان و يسمى بالفجر الكاذب و انتشاره على الأفق و صيرورته كالبطيخ البضاء و كنه سورى بحيث كلما زدته نظرا أصدقك بزياده حسنه و بعبارة أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعدا فى السماء

## ٢ مسأله المراد باختصاص أول الوقت بالظهر و آخره بالعصر و هكذا فى المغرب و العشاء عدم صحه الشريكه فى ذلك الوقت

مع عدم أداء صاحبه فلا- مانع من إتيان غير الشريكه فيه كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت فى أول الزوال أو فى آخر الوقت و كذا لا مانع من إتيان الشريكه إذا أدى صاحبه الوقت فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت فى أثنائها و لو قبل السلام حيث إن صلاته صحيحه لا مانع من إتيان العصر أول الزوال و كذا إذا قدم العصر على الظهر سهوا و بقى من الوقت مقدار أربع ركعات لا- مانع من إتيان الظهر فى ذلك الوقت و لا تكون قضاء و إن كان الأحوط عدم التعرض للأداء و القضاء بل عدم التعرض لكون ما يأتى به ظهرا أو عصرا لاحتمال احتساب العصر المقدم ظهرا و كون هذه الصلاه عصرا

## ٣ مسأله يجب تأخير العصر عن الظهر و العشاء عن المغرب

فلو قدم إحداهما على سابقتها عمدا بطلت سواء كان فى الوقت المختص أو المشترك و لو قدم سهوا فالمشهور على أنه إن كان فى الوقت المختص بطلت و إن كان فى الوقت المشترك فإن كان التذكر بعد الفراغ صحت و إن كان فى الأثناء عدل بنيته إلى السابقيه إذا بقى محل العدول و إلا كما إذا دخل فى ركوع الركعه الرابعه من العشاء بطلت و إن كان الأحوط الإتمام و الإعاده بعد الإتيان بالمغرب و عندى فيما ذكروه إشكال بل الأظهر فى العصر المقدم على الظهر سهوا صحتها و احتسابها ظهرا إن كان التذكر بعد الفراغ

لقوله ع:

إنما هى أربع مكان أربع

فى النص الصحيح لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات

بقصد ما فى الذمه من دون تعيين أنها ظهر أو عصر و إن كان فى الأثناء عدل من غير فرق فى الصورتين بين كونه فى الوقت المشترك أو المختص و كذا فى العشاء إن كان بعد الفراغ صحت و إن كان فى الأثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره لكن من غير فرق بين الوقت المختص و المشترك أيضا و على ما ذكرنا يظهر فائده الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأه فإن اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر و كذا إذا طهرت من الحيض و لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات فإن اللازم حينئذ إتيان العصر فقط و كذا إذا بلغ الصبى و لم يبق إلا مقدار أربع ركعات فإن الواجب عليه خصوص العصر فقط و أما إذا فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختص بأحدهما بل يمكن أن يقال بالتخير بينهما كما إذا أفاق المجنون الأدوارى فى الوقت المشترك مقدار أربع ركعات أو بلغ الصبى فى الوقت المشترك ثم جن أو مات بعد مضى مقدار أربع ركعات و نحو ذلك

#### ٤ مسأله إذا بقى مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدم الظهر

و إذا بقى أربع ركعات أو أقل قدم العصر و فى السفر إذا بقى ثلاث ركعات قدم الظهر و إذا بقى ركعتان قدم العصر و إذا بقى إلى نصف الليل خمس ركعات قدم المغرب و إذا بقى أربع أو أقل قدم العشاء و فى السفر إذا بقى أربع ركعات قدم المغرب و إذا بقى أقل قدم العشاء و يجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقى بعدها ركعه أو



أزيد و الظاهر أنها حينئذ أداء و إن كان الأحوط عدم نيه الأداء و القضاء

#### ٥ مسأله لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه

و يجوز العكس فلو دخل فى الصلاه بنيه الظهر ثم تبين له فى الأثناء أنه صلاها لا يجوز له العدول إلى العصر بل يقطع و يشرع فى العصر بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل فى العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه يعدل إليها

#### ٦ مسأله إذا كان مسافرا و قد بقى من الوقت أربع ركعات

فدخل فى الظهر بنيه القصر ثم بدا له الإقامه فنوى الإقامه بطلت صلاته و لا يجوز له العدول إلى العصر فيقطعها و يصلى العصر و إذا كان فى الفرض ناويا للإقامه فشرع بنيه العصر لوجوب تقديمها حينئذ ثم بدا له فعزم على عدم الإقامه فالظاهر أنه يعدل بها إلى الظهر قصرا

#### ٧ مسأله يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين فى الوقت

كالظهرين و العشاءين و يكفى مسماه و فى الاكتفاء به بمجرد فعل النافله وجه إلا أنه لا يخلو عن إشكال

#### ٨ مسأله قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله

و هو من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل و وقتا أجزاء من الطرفين و ذكروا أن العصر أيضا

كذلك فله وقت فضيله و هو من المثل إلى المثليين و وقتا أجزاء من الطرفين لكن عرفت نفى البعد فى كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال نعم الأحوط فى إدراك الفضيله الصبر إلى المثل

### ٩ مسأله يستحب التعجيل فى الصلاه فى وقت الفضيله

و فى وقت الإجزاء بل كلما هو أقرب إلى الأول يكون أفضل إلا إذا كان هناك معارض كانتظار الجماعه أو نحوه

### ١٠ مسأله يستحب الغسل بصلاه الصبح

أى الإتيان بها قبل الأسفار فى حال الظلمه

### ١١ مسأله كل صلاه أدرك من وقتها فى آخره مقدار ركعه

فهو أداء و يجب الإتيان به فإن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت لكن لا يجوز التعمد فى التأخير إلى ذلك

## فصل ٣ فى أوقات الرواتب

### ١ مسأله وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع و العصر إلى الذراعين -

أى سبعى الشاخص و أربعة أسباعه بل إلى آخر وقت إجزاء الفريضتين على الأقوى و إن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر بعد الذراعين تقديم العصر و الإتيان بالنافلتين بعد الفريضتين فالحدان الأولان للأفضليه و مع ذلك الأحوط بعد الذراع و الذراعين عدم التعرض لنيه الأداء و القضاء فى النافلتين

### ٢ مسأله المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر و العصر فى غير يوم الجمعة على الزوال

و إن علم بعدم التمكن من إتيانها بعده لكن الأقوى جوازه فيهما

خصوصا فى الصوره المذكوره

### ٣ مسأله نافله يوم الجمعه عشرون ركعه

و الأولى تفريقها بأن يأتى ستا عند انبساط الشمس و ستا عند ارتفاعها و ستا قبل الزوال و ركعتين عنده

### ٤ مسأله وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة

إلى زوال الحمرة المغربيه

### ٥ مسأله وقت نافله العشاء و هى الوتيره يمتد بامتداد وقتها

و الأولى كونها عقيبتها من غير فصل معتد به و إذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفه فى بعض الليالى بعد العشاء جعل الوتيره خاتمتها

### ٦ مسأله وقت نافله الصبح بين الفجر الأول و طلوع الحمرة المشرقيه

و يجوز دسها فى صلاه الليل قبل الفجر و لو عند النصف بل و لو قبله إذا قدم صلاه الليل

عليه إلا أن الأفضل إعادتها في وقتها

### ٧ مسألة إذا صلى نافله الفجر في وقتها أو قبله و نام بعدها

يستحب إعادتها

### ٨ مسألة وقت نافله الليل ما بين نصفه و الفجر الثاني

و الأفضل إتيانها في وقت السحر و هو الثلث الأخير من الليل و أفضله القريب من الفجر

### ٩ مسألة يجوز للمسافر و الشاب الذي يصعب عليه نافله الليل في وقتها تقديمها على النصف

و كذا كل ذى عذر كالشيخ و خائف البرد أو الاحتلام و المريض و ينبغي لهم نيه التعجيل لا الأداء

### ١٠ مسألة إذا دار الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها أو قضائها

فالأرجح القضاء

### ١١ مسألة إذا قدمها ثم انتبه في وقتها

ليس عليه الإعادة

### ١٢ مسألة إذا طلع الفجر و قد صلى من صلاة الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه

و إن لم يتلبس بها قدم ركعتي الفجر ثم فريضته و قضاها و لو اشتغل بها أتم ما في يده ١٢٢ ثم أتى بركعتي الفجر و فريضته و قضى البقيه بعد ذلك

### ١٣ مسألة قد مر أن الأفضل في كل صلاة تعجيلها

فنقول يستثنى من ذلك موارد الأول الظهر و العصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما و كذا الفجر إذا لم يقدم نافلتها قبل دخول الوقت. الثاني مطلق الحاضره لمن عليه فائته و أراد إتيانها. الثالث في المتيمم مع احتمال

زوال العذر أو رجائه و أما فى غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير و عدم جواز البدار. الرابع لمدافعه الأخشين و نحوهما فيؤخر لدفعهما.

الخامس إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله. السادس لانتظار الجماعة إذا لم يفض إلى الإفراط فى التأخير و كذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثره المقتدين أو نحو ذلك.

السابع تأخير الفجر عند مزاحمه صلاة الليل إذا صلى منها أربع ركعات. الثامن المسافر المستعجل. التاسع المريبه للصبي تؤخر الظهرين لتجعلهما مع العشاءين بغسل واحد لثوبها. العاشر المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر و المغرب إلى آخر وقت فضيلتهما لتجمع بين الأولى و العصر و بين الثانية و العشاء بغسل واحد. الحادى عشر العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها و هو بعد ذهاب الشفق بل الأولى تأخير العصر إلى المثل و إن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال. الثانى عشر المغرب و العشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر فإنه يؤخرهما و لو إلى ربع الليل بل و لو إلى ثلثه. الثالث عشر من خشى الحر يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد بها. الرابع عشر صلاة المغرب فى حق من تتوق نفسه إلى الإفطار

#### ١٤ مسأله يستحب التعجيل فى قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر

و كذا يستحب التعجيل فى قضاء النوافل إذا فاتت فى أوقاتها الموظفه و الأفضل قضاء الليليه فى الليل و النهاريه فى النهار

#### ١٥ مسأله يجب تأخير الصلاه عن أول وقتها لذوى الأعذار

مع رجاء زوالها أو احتمالها فى آخر الوقت ما عدا التيمم كما مر هنا و فى بابها و كذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصله كالطهاره و الستر و غيرهما و كذا لتعلم أجزاء الصلاه و شرائطها بل و كذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك و السهو و نحوهما مع غلبه الاتفاق بل قد يقال مطلقا لكن لا وجه له و إذا دخل فى الصلاه مع عدم تعلمها بطلت إذا كان متزلزلا و إن لم يتفق و أما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاه

و قصد امتثال أمر الله تعالى فالأقوى الصحة نعم إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته لكن له أن يبني على أحد الوجهين أو الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ والإعادة إذا خالف الواقع و أيضا يجب التأخير إذا زاحمها واجب آخر مضيق كإزاله النجاسه عن المسجد أو أداء الدين المطالب به مع قدره على أدائه أو حفظ النفس المحترمه أو نحو ذلك و إذا خالف و اشتغل بالصلاه عصى فى ترك ذلك الواجب لكن صلاته صحيحه على الأقوى و إن كان الأحوط الإعادة

### **١٦ مسأله يجوز الإتيان بالنافله و لو المبتدئه فى وقت الفريضة ما لم تضيق**

و لمن عليه فائته على الأقوى و الأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة و قضاؤها

### **١٧ مسأله إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة**

و لو على القول بالمنع هذا إذا أطلق فى نذره

و أما إذا قيده بوقت الفريضة فأشكال على القول بالمنع و إن أمكن القول بالصحة لأن المانع إنما هو وصف النفل و بالنذر يخرج عن هذا الوصف و يرتفع المانع و لا- يرد أن متعلق النذر لا- بد أن يكون راجحاً و على القول بالمنع لا رجحان فيه فلا ينعقد نذره و ذلك لأن الصلاة من حيث هي راجحه و مرجوحيتها مقيده بقيد يرتفع بنفس النذر و لا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله و مع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تحققه في المقام



**١٨ مسألة النافلة تنقسم إلى مرتبه و غيرها**

الأولى هي النوافل اليومية التي مر بيان أوقاتها و الثانيه إما ذات السبب كصلاه الزياره و الاستخاره و الصلوات المستحبه فى الأيام و الليالى المخصوصه و إما غير ذات السبب و تسمى بالمتدئه لا إشكال فى عدم كراهه المرتبه فى أوقاتها و إن كان بعد صلاه العصر أو الصبح و كذا لا إشكال فى عدم كراهه قضائها فى وقت من الأوقات و كذا فى الصلوات ذوات الأسباب و أما النوافل المتدئه التى لم يرد فيها نص بالخصوص و إنما يستحب الإتيان بها لأن الصلاه خير موضوع و قربان كل تقى و معراج المؤمن فذكر جماعه أنه يكره الشروع فيها فى خمس أوقات أحدها بعد صلاه الصبح حتى تطلع الشمس. الثانى بعد صلاه العصر حتى تغرب الشمس. الثالث عند طلوع الشمس حتى تنبسط. الرابع عند قيام الشمس حتى تزول. الخامس عند غروب الشمس أى قبيل الغروب و أما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات و هو فيها فلا يكره إتمامها و عندى فى ثبوت الكراهه فى المذكورات إشكال

**فصل ٢ فى أحكام الأوقات****١ مسأله لا يجوز الصلاه قبل دخول الوقت**

- فلو صلى بطلت و إن كان جزء منها قبل الوقت و يجب العلم بدخوله حين الشروع فيها و لا يكفى الظن لغير ذوى الأعدار نعم

يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى و كذا على أذان العارف العدل و أما كفايه شهادة العدل الواحد فمحل إشكال و إذا صلى مع عدم اليقين بدخوله و لا شهادة العدلين أو أذان العدل بطلت إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها فى الوقت مع فرض حصول قصد القربه منه

### ٢ مسأله إذا كان غافلا عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى

ثمّ تبين وقوعها فى الوقت بتمامها صحت كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت و كذا لو لم يتبين الحال و أما لو تبين دخول الوقت فى أثنائها ففى الصحه إشكال فلا يترك الاحتياط بالإعاده

### ٣ مسأله إذا تبين دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعتبر

كشهادة العدلين و أذان العدل العارف فإن تبين وقوع الصلاه بتمامها قبل الوقت بطلت و وجب الإعاده و إن تبين دخول الوقت فى أثنائها و لو قبل السلام صحت و أما إذا عمل بالظن الغير المعتبر فلا تصح و إن دخل الوقت فى أثنائها و كذا إذا كان غافلا على الأحوط كما مر و لا فرق فى الصحه فى الصوره الأولى بين أن يتبين دخول الوقت فى الأثناء بعد الفراغ أو فى الأثناء- لكن بشرط أن يكون الوقت داخلا حين التبين و أما إذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاه فلا ينفع شيئا

**٤ مسأله إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع فى السماء من غيم أو غبار.**

أو لمانع فى نفسه من عمى أو حبس أو نحو ذلك فلا- يبعد كفايه الظن لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الاحتياط

**٥ مسأله إذا اعتقد دخول الوقت فشرع**

و فى أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك لا يكفى فى الحكم بالصحة إلا إذا كان حين الشك عالما بدخول الوقت إذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسأله المتقدمه من الصحة مع دخول الوقت فى الأثناء

**٦ مسأله إذا شك بعد الدخول فى الصلاة فى أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا**

فإن كان حين شكه عالما بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحة و إلا وجبت الإعادة بعد الإحراز

**٧ مسأله إذا شك بعد الفراغ من الصلاة فى أنها وقعت فى الوقت أو لا**

فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت الإعادة و إن علم أنه كان ملتفتا و مراعيها له و مع ذلك شك فى أنه كان داخلا أم لا بنى على الصحة و كذا إن كان شاكا فى أنه كان ملتفتا أم لا هذا كله إذا كان حين الشك عالما

بالدخول و إلا لا يحكم بالصحة مطلقا و لا تجرى قاعده الفراغ- لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع فى الصلاه فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحاله

#### **٨ مسأله يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشائين بتقديم المغرب**

فلو عكس عمدا بطل و كذا لو كان جاهلا بالحكم و أما لو شرع فى الثانيه قبل الأولى غافلا أو معتقدا لإتيانها عدل بعد التذکر إن كان محل العدول باقيا و إن كان فى الوقت المختص بالأولى على الأقوى كما مر لكن الأحوط الإعادة فى هذه الصوره و إن تذكر بعد الفراغ صح و بنى على أنها الأولى

فى متساوى العدد كالظهرين تماما أو قصرًا و إن كان فى الوقت المختص على الأقوى و قد مر أن الأحوط أن يأتى بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما فى الذمه و أما فى غير المتساوى كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب و تذكر بعد الفراغ فىحكم بالصحة و يأتى بالأولى و إن وقع العشاء فى الوقت المختص بالمغرب لكن الأحوط فى هذه الصورة الإعادة

#### ٩ مسألة إذا ترك المغرب و دخل فى العشاء غفله أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها

فتذكر فى الأثناء عدل إلا إذا دخل فى ركوع الركعة الرابعة فإن الأحوط حينئذ إتمامها عشاء ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب

#### ١٠ مسألة يجوز العدول فى قضاء الفوائت أيضا من اللاحقه إلى السابقه

بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوما و أما إذا كان احتياطيا فلا يكفى العدول فى البراءه من السابقه و إن كانت احتياطيه أيضا لاحتمال اشتغال الذمه واقعا بالسابقه

دون اللاحقه فلم يتحقق العدول من صلاه إلى أخرى و كذا الكلام فى العدول من حاضره إلى سابقها فإن اللازم أن لا يكون الإتيان باللاحقه من باب الاحتياط و إلا لم يحصل اليقين بالبراءه من السابقه بالعدول لما مر

### **١١ مسأله لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه فى الحواضر و لا فى الفوائت**

و لا يجوز من الفائته إلى الحاضره و كذا من النافله إلى الفريضه و لا من الفريضه إلى النافله إلا فى مسأله إدراك الجماعه و كذا من فريضه إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب و يجوز من الحاضره إلى الفائته بل يستحب فى سعه وقت الحاضره

### **١٢ مسأله إذا اعتقد فى أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ثم تبين أنه كان آتيا بها**

فالظاهر جواز العدول منها إلى العصر ثانيا لكن لا يخلو عن إشكال فالأحوط بعد الإتمام الإعادة

### ١٣ مسألة المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة السابقه

بالنسبه إلى ما مضى منها و ما سيأتى

### ١٤ مسألة إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله فى ذلك الوقت

من السفر و الحضر و التيمم و الوضوء و المرض و الصحه و نحو ذلك ثم حصل أحد الأعذار المانعه من التكليف بالصلاه كالجنون و الحيض و الإغماء و جب عليه القضاء و إلا- لم يجب و إن علم بحدوث العذر قبله و كان له هذا المقدار و جبت المبادره إلى الصلاة و على ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصله فى أول الوقت يكفى مضى مقدار أربع ركعات للظهر و ثمانيه للظهرين و فى السفر يكفى مضى مقدار ركعتين للظهر و أربعة للظهرين و هكذا بالنسبه إلى المغرب و العشاء و إن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصله لا بد من مضى مقدار الصلاة و تحصيل تلك المقدمات و ذهب بعضهم إلى كفايه مضى مقدار الطهاره و الصلاة فى الوجوب و إن لم يكن سائر المقدمات حاصله و الأقوى الأول و إن كان هذا القول أحوط

### ١٥ مسألة إذا ارتفع العذر المانع من التكليف فى آخر الوقت

فإن وسع للصلاطين و جبتا

وإن وسع لصلاه واحده أتى بها و إن لم يبق إلا مقدار ركعه وجبت الثانيه فقط و إن زاد على الثانيه بمقدار ركعه وجبتا معا كما إذا بقى إلى الغروب فى الحضر مقدار خمس ركعات و فى السفر مقدار ثلاث ركعات أو إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات فى الحضر و أربع ركعات فى السفر و منتهى الركعه تمام الذكر الواجب من السجده الثانيه و إذا كان ذات الوقت واحده كما فى الفجر يكفى بقاء مقدار ركعه

### ١٦ مسأله إذا ارتفع العذر فى أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانيا

كما فى الإغماء و الجنون الأدوارى فهل يجب الإتيان بالأولى أو الثانيه أو يتخير وجوه

### ١٧ مسأله إذا بلغ الصبى فى أثناء الوقت وجب عليه الصلاه

إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد و لو صلى قبل البلوغ ثم بلغ فى أثناء الوقت فالأقوى كفايتها و عدم وجوب إعادتها و إن كان أحوط و كذا الحال لو بلغ فى أثناء الصلاه

### ١٨ مسأله يجب فى ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب

إذا استلزم الإتيان بالمستحبات و وقوع بعض الصلاه خارج الوقت فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحه صلاته بل تبطل على الأقوى يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٥٣٧

### ١٩ مسأله إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان

نعم فى المقدار الذى لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات

### ٢٠ مسأله إذا شك فى أثناء العصر فى أنه أتى بالظهر أم لا

بنى على عدم الإتيان و عدل إليها إن كان فى الوقت المشترك و لا تجرى قاعده التجاوز نعم لو كان فى الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت



## فصل ٥ فى القبله

### فصل فى أحكام القبله للصلاه

#### اشاره

> وهى المكان الذى وقع فيه البيت شرفه الله تعالى من تخوم الأرض إلى عنان السماء < للناس كافه القريب و البعيد لا خصوص البنيه و لا- يدخل فيه شىء من حجر إسماعيل و إن وجب إدخاله فى الطواف و يجب استقبال عينها لا المسجد أو الحرام و لو للبعيد و لا يعتبر اتصال

الخط من موقف كل متصل بها بل المحاذاه العرفيه كافيه غايه الأمر أن المحاذاه تتسع مع البعد و كلما ازداد بعدا ازدادت سعه المحاذاه كما يعلم ذلك بملاحظه الأجرام البعيده كالأنجم و نحوها فلا يقدح زياده عرض الصف المستطيل عن الكعبه فى صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبه إلى الأجرام البعيده و القول بأن القبله للبعيد سمت الكعبه و جهتها راجع فى الحقيقه إلى ما ذكرنا و إن كان مرادهم الجبهه العرفيه المسامحيه فلا وجه له و يعتبر العلم

بالمحاذاه مع الإمكان و مع عدمه يرجع إلى العلامات و الأمارات المفيده للظن و فى كفايه شهاده العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال و مع عدمه لا بأس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها و إلا فالأحوط تكرار الصلاه و مع عدم إمكان تحصيل الظن يصلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت و إلا فيتخير بينها

### **١ مسأله الأمارات المحصله للظن التى يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم**

كما هو الغالب بالنسبه إلى البعيد كثيره منها الجدى

الذى هو المنصوص فى الجملة بجعله فى أواسط العراق- كالكوفه و النجف و بغداد نحوها خلف المنكب الأيمن و الأحوط أن يكون ذلك فى غايه ارتفاعه أو انخفاضه و المنكب ما بين الكتف و العنق و الأولى وضعه خلف الاذن و فى البصره و غيرها من البلاد الشرقيه فى الاذن اليمنى و فى موصل و نحوها من البلاد الغربيه بين الكتفين و فى الشام خلف الكتف الأيسر و فى عدن بين العينين و فى صنعاء على الاذن اليمنى و فى الحبشه و التوبه صفحه الخد الأيسر و منها سهيل و هو عكس الجدى و منها الشمس لأهل

العراق إذا زالت عن الأنف إلى الحاجب الأيمن عند مواجهتهم نقطه الجنوب و منها جعل المشرق على اليمين و المغرب على الشمال لأهل العراق أيضا فى مواضع يوضع الجدى بين الكتفين كموصل و منها الثريا و العيوق لأهل المغرب- يضعون الأول عند طلوعه على الأيمن و الثانى على الأيسر و منها محراب صلى فيه معصوم فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن و لا تياسر كان مفيدا للعلم و إلا فيفيد الظن و منها قبر المعصوم فإذا علم عدم تغيره و أن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم و إلا فيفيد الظن و منها قبله بلد المسلمين فى صلاتهم و قبورهم و محاربيهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط إلى غير ذلك كقواعد الهيئه و قول أهل خبرتها

## ٢ مسأله عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبله يجب الاجتهاد فى تحصيل الظن

و لا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوى كما لا يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى و لا فرق بين أسباب حصول الظن فالمدار على الأقوى فالأقوى سواء حصل من الأمارات المذكوره أو من غيرها و لو من قول فاسق بل و لو كافر فلو أخبر عدل و لم يحصل الظن بقوله و أخبر

فاسق أو كافر بخلافه و حصل منه الظن من جهه كونه من أهل الخبره يعمل به

### ٣ مسأله لا فرق فى وجوب الاجتهاد بين الأعمى و البصير

غايه الأمر أن اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير فى بيان الأمارات أو فى تعيين القبله

### ٤ مسأله لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن

و لا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى

### ٥ مسأله إذا كان اجتهاده مخالفا لقبله بلد المسلمين فى محاريبهم و مذابحهم و قبورهم

فالأحوط تكرار الصلاه إلا إذا علم بكونها مبنيه على الغلط

### ٦ مسأله إذا حصر القبله فى جهتين

بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما و جب عليه تكرير الصلاه إلا إذا كانت إحداهما مظنونه و الأخرى موهومه فيكتفى بالأولى و إذا حصر فيهما ظنا فكذلك يكرر فيهما لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات

### ٧ مسأله إذا اجتهد لصلاه و حصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاه أخرى

ما دام الظن باقيا

### ٨ مسأله إذا ظن بعد الاجتهاد أنها فى جهه فصلى الظهر مثلا إليها

ثمّ تبدل ظنه إلى جهه أخرى و جب عليه إتيان العصر إلى الجهه الثانيه و هل يجب إعادته الظهر أو لا- الأقوى وجوبها إذا كان مقتضى ظنه الثانى وقوع الأولى مستدبرا أو إلى اليمين أو اليسار و إذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين و اليسار لا تجب الإعاده

### ٩ مسأله إذا انقلب ظنه فى أثناء الصلاه إلى جهه أخرى انقلب إلى ما ظنه

إلا إذا كان الأول إلى الاستدبار أو اليمين و اليسار بمقتضى ظنه الثاني فيعيد

### ١٠ مسأله يجوز لأحد المجتهدين المختلفين فى الاجتهاد الاقتداء بالآخر

إذا كان اختلافهما يسيرا بحيث لا يضر بهيئه الجماعه و لا يكون بحد الاستدبار أو اليمين و اليسار

### ١١ مسأله إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها فى جهه

و كانت الجهات متساويه صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت و إلا فبقدر ما وسع و يشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال فى إحدهما أو على وجه لا- يبلغ الانحراف إلى حد اليمين و اليسار و الأولى أن يكون على خطوط متقابلات

### ١٢ مسأله لو كان عليه صلاتان

فالأحوط أن تكون الثانيه إلى جهات الأولى

### ١٣ مسأله من كان وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل

و كان عليه صلاتان يجوز له أن يتمم جهات الأولى ثمّ يشرع فى الثانيه و يجوز أن يأتى بالثانيه فى كل جهه صلى إليها الأولى إلى أن تتم و الأحوط اختيار الأول و لا يجوز أن يصلى الثانيه إلى غير الجهه التى صلى إليها الأولى نعم إذا اختار الوجه الأول لا يجب أن يأتى بالثانيه على ترتيب الأولى

### ١٤ مسأله من عليه صلاتان كالظهرين مثلا مع كون وظيفته التكرار إلى أربع

إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسسه أو سته أو سبعة فهل يجب إتمام جهات الأولى و صرف بقيه الوقت فى الثانيه أو يجب إتمام جهات الثانيه و إيراد النقص على الأولى الأظهر الوجه الأول و يحتمل وجه ثالث و هو التخيير و إن لم يكن له

إلا مقدار أربعه أو ثلاثه فقد يقال بتعين الإتيان بجهات الثانيه و يكون الأولى قضاء لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين و إيراد النقص على الثانيه كما فى الفرض الأول و كذا الحال فى العشائين و لكن فى الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتى بما يتمكن من الصلوات بقصد ما فى الذمه فعلا بخلاف العشائين لاختلافهما فى عدد الركعات

### **١٥ مسأله من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهه أنها القبله**

لا يجب عليه الإعادة و لا إتيان البقيه و لو علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهتين أو ثلاث أن كلها إلى غير القبله فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين و اليسار كفى و إلا وجبت الإعادة

### **١٦ مسأله الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم**

و التكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظن فى سائر الصلوات غير اليوميه بل غيرها مما يمكن فيه التكرار كصلاه الآيات و صلاه الأموات و قضاء الأجزاء المنسيه و سجدتى السهو و إن قيل فى صلاه الأموات بكفايه الواحده عند عدم الظن مخيرا بين الجهات أو التعيين بالقرعه و أما فيما لا- يمكن فيه التكرار كحمال الاحتضار و الدفن و الذبح و النحر فمع عدم الظن يتخير و الأحوط القرعه

### **١٧ مسأله إذا صلى من دون الفحص عن القبله**



إلى جهه غفله أو مسامحه يجب إعادتها إلا إذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القربه منه

### فصل ٦ فيما يستقبل له

#### إشاره

يجب الاستقبال فى مواضع

### أحدها الصلوات اليوميه

#### إشاره

أداء و قضاء و توابعها من صلاه الاحتياط للشكوك و قضاء الأجزاء المنسيه بل و سجدتى السهو و كذا فيما لو صارت مستحبه بالعارض كالمعاده جماعه أو احتياطاً و كذا فى سائر الصلوات الواجبه كآيات بل و كذا فى صلاه الأموات و يشترط فى صلاه النافله فى حال الاستقرار لا فى حال المشى أو الركوب و لا يجب فيها الاستقرار و الاستقبال و إن صارت واجبه بالعرض بنذر و نحوه

### ١ مسأله كلفه الاستقبال فى الصلاه قائما أن يكون وجهه و مقادفم بدنه إلى القبلة

حتى أصابع رجليه على الأحوط و المدار على الصدق العرفى و فى الصلاه جالسا أن يكون رأس ركبته إليها مع وجهه و صدره و بطنه و إن جلس على قدميه لا- بد أن يكون وضعهما على وجه يعد مقابلا- لها و إن صلى مضطجعا يجب أن يكون كهيئه المدفون و إن صلى مستلقيا فكهيئه المحتضر.

### الثانى فى حال الاحتضار

و قد مر كلفيته.

### الثالث حال الصلاه على الميت

يجب أن يجعل على وجه يكون رأسه إلى المغرب و رجلاه إلى المشرق.

## الرابع وضعه حال الدفن

على كيفية مرت.

## الخامس الذبح والنحر

### إشاره

بأن يكون المذبح والمنحر ومقاديم بدن الحيوان إلى القبلة والأحوط كون الذابح أيضا مستقبلا وإن كان الأقوى عدم وجوبه

### ٢ مسأله يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط

و الأحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مر

### ٣ مسأله يستحب الاستقبال فى مواضع

حال الدعاء و حال قراءه القرآن و حال الذكر و حال التعقيب و حال المرافعه عند الحاكم و حال سجده الشكر و سجده التلاوه  
بل حال الجلوس مطلقا

### ٤ مسأله يكره الاستقبال حال الجماع و حال لبس السراويل

بل كل حاله ينافى التعظيم

## فصل ٧ فى أحكام الخلل فى القبلة

### ١ مسأله لو أحل بالاستقبال عالما عامدا بطلت صلاته مطلقا

و إن أحل بها جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو مخطئا فى اعتقاده أو فى ضيق الوقت فإن كان منحرفا عنها إلى ما بين اليمين و اليسار صحت صلاته و لو كان فى الأثناء مضى ما تقدم واستقام فى الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت و عدمه لكن الأحوط الإعادة فى غير المخطئ فى اجتهاده مطلقا و إن كان منحرفا إلى اليمين و اليسار أو إلى الاستدبار فإن كان مجتهدا مخطئا أعاد فى الوقت دون خارجه و إن كان

الأحوط الإعادة مطلقا سيما في صورته الاستدبار بل لا- ينبغي أن يترك في هذه الصورة و كذا إن كان في الأثناء و إن كان جاهلا أو ناسيا أو غافلا فالظاهر وجوب الإعادة في الوقت و خارجه

## ٢ مسألة إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالما عامدا حرم المذبوح و المنحور

و إن كان ناسيا أو جاهلا أو لم يعرف جهه القبلة لا يكون حراما و كذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصيا أو واقعا في بئر أو نحوه مما لا يمكن استقباله فإنه يذبحه و إن كان إلى غير القبلة

## ٣ مسألة لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش و لم يوجب هتك حرمة

سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مر سابقا

## فصل ٨ في الستر و الساتر

### في أقسام الستر

#### إشاره

اعلم أن الستر قسمان

#### الأول ستر يلزم في نفسه

#### إشاره

و ستر مخصوص بحاله الصلاه فالأول يجب ستر العورتين القبل و الدبر عن كل مكلف من الرجل و المرأة عن كل أحد من ذكر أو أنثى و لو كان مماثلا- محرما أو غير محرم و يحرم على كل منهما أيضا النظر إلى عوره الآخر و لا يستثنى من الحكمين إلا الزوج و الزوجه و السيد و الأمه إذا لم تكن مزوجه و لا محله

بل يجب الستر عن الطفل المميز خصوصا المراهق كما أنه يحرم النظر إلى عوره المراهق بل الأحوط ترك النظر إلى عوره المميز و يجب ستر المرأة تمام بدنها عن عدا الزوج و المحارم إلا الوجه و الكفين مع عدم التلذذ و الريبه و أما معهما فيجب الستر و يحرم النظر حتى بالنسبه إلى المحارم و بالنسبه إلى الوجه و الكفين و الأحوط سترها عن المحارم من السره إلى الركبه مطلقا كما أن الأحوط ستر الوجه و الكفين عن غير المحارم مطلقا

### ١ مسأله الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر

سواء كان من الرجل أو المرأة و حرمة النظر إليه و أما القرامل من غير الشعر و كذا الحلى ففى وجوب سترهما و حرمة النظر إليهما مع مستوريه البشره إشكال و إن كان أحوط

### ٢ مسأله الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه فى المرآه و الماء الصافى

مع عدم التلذذ و أما معه فلا إشكال فى حرمة

### ٣ مسأله لا يشترط فى الستر الواجب فى نفسه ساتر مخصوص و لا كيفيه خاصه

بل المناط مجرد الستر و لو كان باليد و طلى الطين و نحوهما.

و أما

## الثانى أى الستر فى حال الصلاه

### اشاره

فله كيفيه خاصه و يشترط فيه ساتر خاص و يجب مطلقا سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا و يتفاوت بالنسبه إلى الرجل أو المرأة فيجب عليه ستر العورتين أى القبل من القضيب و البيضتين و حلقه الدبر لا غير و إن كان الأحوط

ستر العجان أى ما بين حلقة الدبر إلى أصل القضيب و أحوط من ذلك ستر ما بين السره و الركبه و الواجب ستر لون البشره و الأ-حوط ستر الشبح الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه و أما الحجم أى الشكل فلا- يجب ستره و أما المرأه فيجب عليها ستر جميع بدننها حتى الرأس و الشعر إلا الوجه المقدار الذى يغسل فى الوضوء و إلا اليدين إلى الزندين و القدمين إلى الساقين ظاهرهما و باطنهما و يجب ستر شىء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدمه

#### ٤ مسأله لا يجب على المرأه حال الصلاه ستر ما فى باطن الفم

من الأسنان و اللسان و لا ما على الوجه من الزينه كالكحل و الحمره و السواد و الحلوى و لا الشعر الموصول بشعرها و القرامل و غير ذلك و إن قلنا بوجوب سترها عن الناظر

#### ٥ مسأله إذا كان هناك ناظر ينظر برية إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها

لكن لا- من حيث الصلاه فإن أتمت و لم تسترها لم تبطل الصلاه و كذا بالنسبه إلى حليها و ما على وجهها من الزينه و كذا بالنسبه إلى الشعر الموصول و القرامل فى صورته حرمة النظر إليها

#### ٦ مسأله يجب على المرأه ستر رقبتها حال الصلاه

و كذا تحت ذقنها حتى المقدار الذى يرى منه عند اختمارها على الأحوط

#### ٧ مسأله الأمه كالحره فى جميع ما ذكر

من المستثنى و المستثنى منه و لكن لا يجب عليها ستر رأسها و لا شعرها و لا عنقها من غير فرق بين أقسامها من القنه و المدبره و المكاتبه و

المستولده و أما المبعضه فكالحره مطلقا و لو أعتقت فى أثناء الصلاه و علمت به و لم يتخلل بين عتقها و ستر رأسها زمان صحت صلاتها بل و إن تخلل زمان إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل مناف و أما إذا تركت سترها حينئذ بطلت و كذا إذا لم تتمكن من الستر إلا بفعل المنافى و لكن الأحوط الإتمام ثم الإعادة نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحت صلاتها على الأقوى بل و كذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر أو كان الوقت ضيقا و أما إذا علمت عتقها لكن كانت جاهله بالحكم و هو وجوب الستر فالأحوط إعادتها

#### ٨ مسأله الصبيه الغير البالغه حكمها حكم الأمه

فى عدم وجوب ستر رأسها و رقبتها بناء على المختار من صحه صلاتها و شرعيتها و إذا بلغت فى أثناء الصلاه فحالها حال الأمه المعتقه فى الأثناء فى وجوب المبادره إلى الستر و البطلان مع عدمها إذا كانت عالمه بالبلوغ

#### ٩ مسأله لا فرق فى وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه و المستحبه

و يجب أيضا فى توابع الصلاه من قضاء الأجزاء المنسيه بل سجدتى السهو على الأحوط نعم لا يجب فى صلاه

الجنازه و إن كان هو الأحوط فيها أيضا و كذا لا يجب في سجده التلاوه و سجده الشكر

**١٠ مسأله [في اشتراط ستر العوره في الطواف]**

يشترط ستر العوره في الطواف أيضا

**١١ مسأله إذا بدت العوره كلاً أو بعضاً لريح أو غفله لم تبطل الصلاة**

و لكن إن علم به في أثناء الصلاة وجبت المبادره إلى سترها و صحت أيضا و إن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام خصوصا إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به

**١٢ مسأله إذا نسي ستر العوره ابتداءً أو بعد التكشف في الأثناء فالأقوى صحه الصلاة**

و إن كان الأحوط الإعادة و كذا لو تركه من أول الصلاة أو في الأثناء غفله و الجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط

**١٣ مسأله يجب الستر من جميع الجوانب**

بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهه التحت فلا يجب نعم إذا كان واقفا على طرف سطح



أو على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضا بخلاف ما إذا كان واقفا على طرف بئر والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفا و أما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى فلو لم يستر من جهه التحت بطلت صلاته و إن لم يكن هناك ناظر فالمدار على الصدق العرفي و مقتضاه ما ذكرنا

#### ١٤ مسألة هل يجب الستر عن نفسه

بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضا أم المدار على الغير قولان الأحوط الأول و إن كان الثاني لا يخلو عن قوه فلو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عوره نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا والأحوط البطلان هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضا و إلا فلا إشكال في البطلان

#### ١٥ مسألة هل اللازم أن يكون ساترته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها

أو يكفي الستر بالنسبه إلى كل حاله عند تحققها مثلا إذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاة فيه و إن كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون ساترا أو يتستر عنده بساتر آخر أو لا- تبطل وجهان أقواهما الثاني و أحوطهما الأول و على ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقا بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سد ذلك الخرق في تلك الحاله بجمعه أو بنحو آخر و لو بيده على إشكال في الستر بها

#### ١٦ مسألة الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر

و لو كان بيده أو يد زوجته أو أمته كما أنه يكفي ستر الدبر بالأطليتين و أما الستر الصلاتي فلا- يكفي فيه ذلك و لو حال الاضطرار بل لا يجزى الستر بالطلي بالطين أيضا حال الاختيار نعم يجزى حال الاضطرار على الأقوى و إن كان الأحوط

خلافه و أما الستر بالورق و الحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار لكن الأحوط الاقتصار على حال الاضطرار و كذا يجزى مثل القطن و الصوف الغير المنسوجين و إن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما مما يكون من الألبسه المتعارفه

## فصل ٩ فى شرائط لباس المصلى

### اشاره

و هى أمور

### الأول الطهاره فى جميع لباسه

عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفردا بل و كذا فى محموله على ما عرفت تفصيله فى باب الطهاره.

### الثانى الإباحه

### اشاره

و هى أيضا شرط فى جميع لباسه من غير فرق بين الساتر و غيره و كذا فى محموله فلو صلى فى المغصوب و لو كان خيطا منه عالما بالحرمة عامدا بطلت و إن كان جاهلا بكونه مفسدا بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضا و إن كان الحكم بالصحه لا يخلو

عن قوه و أما مع النسيان أو الجهل بالغصبيه فصحيحه و الظاهر عدم الفرق بين كون المصلى الناسى هو الغاصب أو غيره لكن الأحوط الإعادة بالنسبه إلى الغاصب خصوصا إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضا

**١ مسأله لا فرق فى الغصب بين أن يكون من جهه كون عينه للغير أو كون منفعتة له**

بل و كذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهونا

**٢ مسأله إذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب**

فالظاهر أنه لا يجرى عليه حكم المغصوب لأن الصبغ يعد تالفا فلا يكون اللون لمالكه لكن لا يخلو عن إشكال أيضا نعم لو كان الصبغ أيضا مباحا لكن أجبر شخصا على عمله و لم يعط أجرته لا إشكال فيه بل و كذا لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر و لم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضا و أما إذا كان للغير فمشكل - و إن كان يمكن

أن يقال إنه يعد تالفا فيستحق مالكة قيمته خصوصا إذا لم يمكن رده بفتقه لكن الأحوط ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط خصوصا إذا أمكن رده بالفتق صحيحا بل لا يترك في هذه الصورة

### ٣ مسأله إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب

فلا إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف غايه الأمر أن ذمته تشتغل بعوض الماء و أما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضا و إن كان الأولى تركها حتى يجف

### ٤ مسأله إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبيه صحت

خصوصا بالنسبه إلى غير الغاصب و إن أطلق الإذن ففي جوازه بالنسبه إلى الغاصب إشكال لانصراف الإذن إلى غيره نعم مع الظهور في العموم لا إشكال

### ٥ مسأله المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان

و إن كان شيئا يسيرا

### ٦ مسأله إذا اضطر إلى لبس المغصوب

لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحت صلاته فيه

### ٧ مسأله إذا جهل أو نسي الغصبيه

و علم أو تذكر في أثناء الصلاة فإن أمكن نزعها فوراً و كان له ساتر غيره صحت الصلاة و إلا ففي سعة الوقت و لو بإدراك ركعه يقطع الصلاة و إلا فيشتغل بها في حال النزاع

#### **٨ مسألة إذا استقرض ثوباً و كان من نيته عدم أداء عوضه**

أو كان من نيته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال و لا من الحرام أيضاً كذلك و لا يبعد ما ذكرناه و لا يختص بالقرض و لا بالثوب بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك و كان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كذلك

#### **٩ مسألة إذا اشترى ثوباً بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاة**

مع عدم أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب.

**الثالث أن لا يكون من أجزاء الميتة****إشارة**

سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرمة بل لا فرق بين أن يكون مما ميتته نجسه أو لا كميته السمك و نحوه مما ليس له نفس سائله على الأحوط و كذا لا فرق بين أن يكون مذبوحاً أو لا و المأخوذ من يد المسلم و ما عليه أثر استعماله بحكم المذكى بل و كذا المطروح فى أرضهم و سوقهم و كان عليه أثر الاستعمال و إن كان الأحوط اجتنابه كما أن الأحوط اجتناب ما فى يد المسلم المستحل للميتة بالدبغ و يستثنى من الميتة صوفها و شعرها و وبرها و غير ذلك مما مر فى بحث النجاسات.

**١٠ مسألة اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح فى بلاد الكفار.**

أو المأخوذ من يد مجهول الحال فى غير سوق المسلمين أو المطروح فى أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية و لا يجوز الصلاة فيه بل و كذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميتة أو مذكى

**١١ مسألة استحباب جزء من أجزاء الميتة فى الصلاة موجب لبطلانها**

و إن لم يكن ملبوساً

**١٢ مسألة إذا صلى فى الميتة جهلاً لم تجب الإعادة**

نعم مع الالتفات و الشك لا تجوز و لا تجزى و أما إذا صلى فيها نسيانا فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد فى الوقت و خارجه و إن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة

### ١٣ مسأله المشكوك فى كونه من جلد الحيوان أو غيره

لا مانع من الصلاه فيه.

الرابع أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه

### اشاره

و إن كان مذكى أو حيا جلدا كان أو غيره فلا يجوز الصلاه فى جلد غير المأكول و لا شعره و صوفه و ريشه و وبره و لا فى شىء من فضلاته سواء كان ملبوسا أو مخلوطا به أو محمولا حتى شعره واقعه على لباسه بل حتى عرقه و ريقه و إن كان طاهرا ما دام رطبا بل و يابسا إذا كان له عين و لا فرق فى الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا كالسمك الحرام أكله

### ١٤ مسأله لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج.

و دم البق و القمل و البرغوث و نحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات مما لا لحم لها و كذا الصدف لعدم معلوميه كونه جزء من الحيوان و على تقديره لم يعلم كونه ذا لحم و أما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلا لعدم كونه جزء من الحيوان

### ١٥ مسأله لا بأس بفضلات الإنسان و لو لغيره

كعرقه و وسخه و شعره

و ريقه و لبنه فعلى هذا لا مانع فى الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة نعم لو اتخذ لباسا من شعر الإنسان فيه إشكال سواء كان ساترا أو غيره بل المنع قوى خصوصا الساتر

**١٦ مسألة لا فرق فى المنع بين أن يكون ملبوسا أو جزء منه**

أو واقعا عليه أو كان فى جيبه بل و لو فى حقه هى فى جيبه

**١٧ مسألة يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب و الثعالب.**

و كذا السنجاب و أما السمور و القاقم و الفنك و الحواصل فلا يجوز الصلاة فى أجزائها على الأقوى

**١٨ مسألة الأقوى جواز الصلاة فى المشكوك كونه من المأكول أو من غيره**

فعلى هذا لا بأس بالصلاة فى الماهوت و أما إذا شك فى كون شىء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه



## ١٩ مسأله إذا صلى فى غير المأكول جاهلاً أو ناسياً

فالأقوى صحه صلاته

## ٢٠ مسأله الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض

كالموطوء و الجلال و إن كان لا يخلو عن إشكال.

## الخامس أن لا يكون من الذهب للرجال

### إشارة

و لا- يجوز لبسه لهم فى غير الصلاة أيضاً و لا- فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً بل الأقوى اجتناب الملح به و المذهب بالتمويه و الطلى إذا صدق عليه لبس الذهب و لا- فرق بين ما تتم فيه الصلاة و ما لا تتم كالخاتم و الزر و نحوهما نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره كما لا بأس بشد الأسنان به بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف و الخنجر و نحوهما

و إن أطلق عليهما اسم اللبس لكن الأحوط اجتنابه و أما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن و صلاتهن فيه و أما الصبي المميز فلا يحرم عليه لبسه و لكن الأحوط له عدم الصلاة فيه

### ٢١ مسألة لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً

في الصلاة و غيرها

### ٢٢ مسألة إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً

فالظاهر صحتها

### ٢٣ مسألة لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب

إذ لا يصدق عليه الآنيه و لا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاة إذا كان في جيبه حيث إنه يعد من المحمول نعم إذا كان زنجير الساعة من الذهب و علقه على رقبتة أو وضعه في جيبه لكن علق رأس الزنجير يحرم لأنه تزيين بالذهب و لا تصح الصلاة فيه أيضاً

### ٢٤ مسألة لا فرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً.

أو لم يكن ظاهراً

### ٢٥ مسألة لا بأس بافتراش الذهب

و يشكل التدثر به.

### السادس أن لا يكون حريراً محضاً للرجال

### إشارة

سواء كان ساتراً للعبور أو كان الساتر غيره و سواء كان مما تتم فيه الصلاة أو لا على الأقوى كالتكّه و

القلنسوه و نحوهما بل يحرم لبسه فى غير حال الصلاه أيضا إلا- مع الضروره لبرد أو مرض و فى حال الحرب و حينئذ تجوز الصلاه فيه أيضا و إن كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير و لا بأس به للنساء بل تجوز صلاتهن فيه أيضا على الأقوى بل و كذا الخنثى المشكل و كذا لا بأس بالمتزج بغيره من قطن أو غيره مما يخرج عن صدق الخلوص و المحوضه و كذا لا بأس بالكف به و إن زاد على أربع أصابع و إن كان الأ-حوط ترك ما زاد عليها و لا بأس بالمحمول منه أيضا و إن كان مما تتم فيه الصلاه

### ٢٦ مسأله لا بأس بغير الملبوس من الحرير

كالافتراش و الركوب عليه و التدثر به و نحو ذلك فى حال الصلاه و غيرها و لا بزر

الثياب و أعلامها و السفائف و القياطين الموضوعه عليها و إن تعددت و كثرت

**٢٧ مسأله لا يجوز جعل البطانه من الحرير لقميص و غيره**

و إن كان إلى نصفه و كذا لا يجوز لبس الثوب الذى أحد نصفيه حرير و كذا إذا كان طرف العمامه منه إذا كان زائدا على مقدار الكف بل على أربعة أصابع على الأحوط

**٢٨ مسأله لا بأس بما يرقع به الثوب من الحرير**

إذا لم يزد على مقدار الكف و كذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير و بعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف و كذا لا بأس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير و بعضها غيره بالشرط المذكور

**٢٩ مسأله لا بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته و بطانته عوض القطن و نحوه**

و أما إذا جعل وصله من الحرير بينهما فلا يجوز لبسه و لا الصلاه فيه

**٣٠ مسأله لا بأس بعصابه الجروح و القروح**

و خرق الجبيره و حفيظه المسلوس و المبطون إذا كانت من الحرير

**٣١ مسأله يجوز لبس الحرير لمن كان قملا على خلاف العاده**

لدفعه و الظاهر جواز الصلاة فيه حينئذ

### ٣٢ مسأله إذا صلى فى الحرير جهلا أو نسيانا

فالأقوى عدم وجوب الإعادة و إن كان أحوط

### ٣٣ مسأله يشترط فى الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة

كالقطن و الصوف مما يؤكل لحمه فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكف فى صحه الصلاة و إن كان كافيا فى رفع الحرمة و يشترط أن يكون بمقدار يخرج به عن صدق المحوضه فإذا كان يسيرا مستهلكا بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجوز لبسه و لا الصلاة فيه و لا يبعد كفايه العشر فى الإخراج عن الصدق

### ٣٤ مسأله الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه

من غير الإبريسم من القطن أو الصوف لكثره الاستعمال و بقى الإبريسم محضا لا يجوز لبسه بعد ذلك

### ٣٥ مسأله إذا شك فى ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل

فالأقوى جواز الصلاة فيه و إن كان الأحوط الاجتناب عنه

### ٣٦ مسأله إذا شك فى ثوب أنه حرير محض أو مخلوط

جاز لبسه و الصلاة فيه على الأقوى

### ٣٧ مسأله الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب

لا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه

### ٣٨ مسأله إذا انحصر ثوبه فى الحرير

فإن كان مضطرا إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاه فيه و إلا لزم نزعہ و إن لم يكن له ساتر غيره فيصل حينئذ عاريا و كذا إذا انحصر في الميتة أو المغصوب أو الذهب و كذا إذا انحصر في غير المأكول و أما إذا انحصر في النجس فالأقوى

جواز الصلاة فيه و إن لم يكن مضطرا إلى لبسه و الأحوط تكرار الصلاة و كذا في صوره الانحصار في غير المأكول فيصلى فيه ثم يصلى عاريا

### ٣٩ مسألة إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات

من النجس و غير المأكول و الحرير و الذهب و الميتة و المغصوب قدم النجس على الجميع ثم غير المأكول ثم الذهب و الحرير و يتخير بينهما ثم الميتة فيتأخر المغصوب عن الجميع

### ٤٠ مسألة لا بأس بلبس الصبي الحرير

فلا يحرم على الولي إلباسه إياه و تصح صلاته فيه بناء على المختار من كون عبادته شرعية

### ٤١ مسألة يجب تحصيل الساتر للصلاة و لو بإجاره

أو شراء و لو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله و لم يضر بحاله و يجب قبول الهبه أو العاريه ما لم يكن فيه حرج بل يجب الاستعاره و الاستيهاب كذلك

#### ٤٢ مسأله يحرم لبس لباس الشهره

بأن يلبس خلاف زيّه من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه أو من حيث وضعه و تفصيله و خياطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلا و كذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء و بالعكس و الأحوط ترك الصلاه فيهما و إن كان الأقوى عدم البطلان

#### ٤٣ مسأله إذا لم يجد المصلى ساترا

حتى ورق الأشجار و



الحشيش فإن وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة ينج فيها و يتستر بها أو نحو ذلك مما يحصل به ستر العوره صلى  
صلاه المختار قائما مع الركوع و السجود و إن لم يجد ما يستر به العوره أصلا فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلا  
أو كان و كان أعمى أو فى ظلمه أو علم بعدم نظره أصلا أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته فالأحوط تكرار الصلاه  
بأن يصلى صلاه المختار تاره و مومئا للركوع و السجود أخرى قائما و إن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالسا و ينحنى  
للركوع و السجود بمقدار لا يبدو عورته و إن لم يمكن فيومئ برأسه و إلا فبعينيه و يجعل الانحناء أو الإيماء للسجود أزيد من  
الركوع و يرفع ما يسجد عليه و يضع جبهته عليه و فى صوره القيام يجعل يده على قبله على الأحوط

#### ٤٤ مسأله إذا وجد ساترا لإحدى عورته

ففى وجوب تقديم القبل أو الدبر أو التخيير

بينهما وجوه أوجهها الوسط

### ٤٥ مسأله يجوز للعراه الصلاه متفرقين

و يجوز بل يستحب لهم الجماعه و إن استلذمت للصلاه جلوسا و أمكنهم الصلاه مع الانفراد قياما فيجلسون و يجلس الإمام وسط الصف و يتقدمهم بركبته و يومثون للركوع و السجود إلا- إذا كانوا فى ظلمه آمنين من نظر بعضهم إلى بعض فيصلون قائمين صلاه المختار تاره و مع الإيماء أخرى على الأحوط

### ٤٦ مسأله الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاه عن أول الوقت -

إذا لم يكن عنده ساتر و احتمل وجوده فى آخر الوقت

**٤٧ مسألة إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب و الآخر مما تصح فيه الصلاة**

لا- تجوز الصلاة فى واحد منهما بل يصلى عاريا و إن علم أن أحدهما من غير المأكول و الآخر من المأكول أو أن أحدهما نجس و الآخر طاهر صلى صلاتين و إذا ضاق الوقت و لم يكن إلا مقدار صلاة واحدة يصلى عاريا فى الصورة الأولى و يتخير بينهما فى الثانية

**٤٨ مسألة المصلى مستقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجسا أو حريرا أو من غير المأكول**

إذا كان له ساتر غيرهما و إن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما مما تصح فيه الصلاة

**٤٩ مسألة إذا لبس ثوبا طويلا جدا**

و كان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرك بحركات الصلاة نجسا أو حريرا أو مغصوبا أو مما لا يؤكل فالظاهر عدم صحه الصلاة ما دام يصدق أنه

لابس ثوبا كذائيا نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال لبس هذا الطرف منه كما إذا كان طوله عشرين ذراعا و لبس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثه و كان الطرف الآخر مما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به

### ٥٠ مسأله الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم

و لا يغطى الساق كالجورب و نحوه

### فصل ١٠ فيما يكره من اللباس حال الصلاة

و هى أمور أحدها الثوب الأسود حتى للنساء عدا الخف و العمامه و الكساء و منه العباء و المشيع منه أشد كراهه و كذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ. الثانى الساتر الواحد الرقيق. الثالث الصلاة فى السروال وحده و إن لم يكن

رقيقا كما أنه يكره للنساء الصلاة في ثوب واحد و إن لم يكن رقيقا. الرابع -تزوار فوق القميص. الخامس التوشح و تتأكد كراهته للإمام و هو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى و إلقاءه على المنكب الأيسر بل أو الأيمن. السادس فى العمامه المجرده عن السدل و عن التحنك أى التلحى و يكفى فى حصوله ميل المسدول إلى جهه الذقن و لا يعتبر إدارته تحت الذقن و غرزه فى الطرف الآخر و إن كان هذا أيضا أحد الكيفيات له. السابع اشتمال الصماء بأن يجعل الرداء على كتفه و إداره طرفه تحت إبطه و إلقاءه على الكتف.

الثامن التحزم للرجل. التاسع النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءه و إلا أبطل.

العاشر اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءه. الحادى عشر الخاتم الذى عليه صوره.

الثانى عشر استصحاب الحديد البارز. الثالث عشر لبس النساء الخلخال الذى له صوت.

الرابع عشر القباء المشدود بالزرور الكثيره أو بالحزام. الخامس عشر الصلاة محلول الأزرار. السادس عشر لباس الشهره- إذا لم يصل إلى حد الحرمة أو قلنا بعدم حرمة.

السابع عشر ثوب من لا يتوقى من النجاسه خصوصا شارب الخمر و كذا المتهم بالغصب.

الثامن عشر ثوب ذو تماثيل. التاسع عشر الثوب الممتزج بالإبريسم. العشرون ألبسه الكفار و أعداء الدين. الحادى و العشرون الثوب الوسخ. الثانى و العشرون السنجاب. الثالث و العشرون ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطى الساق. الرابع و العشرون الثوب الذى يوجب التكبير. الخامس و العشرون لبس الشائب ما يلبسه الشبان.

السادس و العشرون الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ. السابع و العشرون

الصلاه فى النعل من جلد الحمار. الثامن و العشرون الثوب الضيق الملاصق بالجلد. التاسع و العشرون الصلاه مع الخضاب قبل أن يغسل. الثلاثون استصحاب الدرهم الذى عليه صورته. الواحد و الثلاثون إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن. الثانى و الثلاثون الصلاه مع نجاسه ما لا تتم فيه الصلاه كالخاتم و التكه و القلنسوه و نحوها. الثالث و الثلاثون الصلاه فى ثوب لاصق وبر الأرناب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به

### فصل ١١ فيما يستحب من اللباس

و هى أيضا أمور أحدها العمامه مع التحنك. الثانى الرداء خصوصا للإمام بل يكره له تركه. الثالث تعدد الثياب بل يكره فى الثوب الواحد للمرأة كما مر.

الرابع لبس السراويل. الخامس أن يكون اللباس من القطن أو الكتان. السادس أن يكون أبيض. السابع لبس الخاتم من العقيق. الثامن لبس النعل العربيه. التاسع ستر القدمين للمرأة. العاشر ستر الرأس فى الأمه و الصبيه و أما غيرهما من الإناث فيجب كما مر. الحادى عشر لبس أنظف ثيابه. الثانى عشر استعمال الطيب

ففى الخبر ما مضمونه: الصلاه مع الطيب تعادل سبعين صلاه.

الثالث عشر ستر ما بين السره و الركبه.

الرابع عشر لبس المرأة قلاذتها

### فصل ١٢ فى مكان المصلى

و المراد به ما استقر عليه و لو بوسائط

#### اشاره

و ما شغله من الفضاء فى قيامه و قعوده و ركوعه و سجوده و نحوها و يشترط فيه أمور

#### أحدها إباحته

#### اشاره

فالصلاه فى المكان المغصوب

باطله سواء تعلق الغضب بعينه أو بمنافعه كما إذا كان مستأجرا و صلى فيه شخص من غير إذن المستأجر و إن كان مأذونا من قبل المالك أو تعلق به حق كحق الرهن و حق غرماء الميت و حق الميت إذا أوصى بثلته و لم يفرز بعد و لم يخرج منه و حق السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغضبه منه غاصب على الأقوى و نحو ذلك و إنما تبطل الصلاة إذا كان عالما عامدا و أما إذا كان غافلا أو جاهلا أو ناسيا فلا تبطل نعم لا يعتبر العلم بالفساد فلو كان جاهلا بالفساد مع علمه بالحرمة و الغصبيه كفى فى البطلان و لا فرق بين النافله و الفريضة فى ذلك على الأصح

### ١ مسأله إذا كان المكان مباحا

و لكن فرش عليه فرش مغمصوب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته و كذا العكس

### ٢ مسأله إذا صلى على سقف مباح

و كان ما تحته من الأرض مغمصوبا فإن كان السقف معتمدا على تلك الأرض تبطل الصلاة عليه و إلا فلا

لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوبا أو كان الفضاء الفوقانى الذى يقع فيه بدن المصلى مغصوبا بطلت فى الصورتين

### ٣ مسأله إذا كان المكان مباحا و كان عليه سقف مغصوب

فإن كان التصرف فى ذلك المكان يعد تصرفا فى السقف بطلت الصلاه فيه و إلا فلا فلو صلى فى قبه سقفها أو جدرانها مغصوب و كان بحيث لا يمكنه الصلاه فيها إن لم يكن جدار أو سقف أو كان عسرا و حرجا كما فى شده الحر أو شده البرد بطلت الصلاه و إن لم يعد تصرفا فيه



فلا- و مما ذكرنا ظهر حال الصلاة تحت الخيمة المغصوبه فإنها تبطل إذا عدت تصرفا فى الخيمه بل تبطل على هذا إذا كانت أطناها أو مساميرها غصبا كما هو الغالب إذ فى الغالب يعد تصرفا فيها و إلا فلا

#### ٤ مسأله تبطل الصلاة على الدابه المغصوبه

بل و كذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها غصبا بل و لو كان المغصوب نعلها

#### ٥ مسأله قد يقال ببطلان الصلاة على الأرض التى تحتها تراب مغصوب

و لو بفصل عشرين ذراعا و عدم بطلانها إذا كان شىء آخر مدفونا فيها و الفرق بين الصورتين مشكل و كذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف فى ذلك التراب أو الشىء المدفون نعم لو توقف الاستقرار و الوقوف فى ذلك المكان على ذلك التراب أو غيره يصدق التصرف و يوجب البطلان

#### ٦ مسأله إذا صلى فى سفينه مغصوبه بطلت

و قد يقال بالبطلان إذا كان لوح منها غصبا و هو مشكل على إطلاقه بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع

بالسفينه على ذلك اللوح

**٧ مسأله ربما يقال ببطلان الصلاه على دابه خيط خرجها بخيط مغضوب**

و هذا أيضا مشكل لأن الخيط يعد تالفا و يشتغل ذمه الغاصب بالعوض إلا إذا أمكن رد الخيط إلى مالكه مع بقاء ماليته

**٨ مسأله المحبوس في المكان المغضوب يصلى فيه قائما مع الركوع و السجود**

إذا لم يستلزم تصرفا زائدا على الكون فيه على الوجه المتعارف كما هو الغالب و أما إذا استلزم تصرفا زائدا فيترك ذلك الزائد و يصلى بما أمكن من غير استلزام و أما المضطر إلى الصلاه في المكان المغضوب فلا إشكال في صحه صلاته

**٩ مسأله إذا اعتقد الغصبيه و صلى فتبين الخلاف**

فإن لم يحصل منه قصد القربه بطلت و إلا صحت و أما إذا اعتقد الإباحه فتبين الغصبيه

فهى صحيحه من غير إشكال

**١٠ مسأله الأقرى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى و هى الحرمه**

و إن كان الأحوط البطلان خصوصا فى الجاهل المقصر

**١١ مسأله الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا يجوز التصرف فيها**

و لو بالصلاه و يرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى و كذا إذا غصب آلات و أدوات من الآجر و نحوه و عمر بها دارا أو غيرها ثم جهل المالك فإنه لا يجوز التصرف و يجب الرجوع إلى الحاكم الشرعى

**١٢ مسأله الدار المشتركه لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها**

إلا بإذن الباقيين

**١٣ مسأله إذا اشترى دارا من المال الغير المزكى أو الغير المخمس يكون بالنسبه إلى مقدار الزكاه أو الخمس فضوليا**

فإن أمضاه الحاكم ولايه على الطائفتين من الفقراء و السادات يكون لهم فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم و إذا لم يعض بطل و تكون باقيه على ملك المالك الأول

**١٤ من مات و عليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاه أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته**

و لو بالصلاه في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق

**١٥ مسأله إذا مات و عليه دين مستغرق للتركه لا يجوز للورثه و لا لغيرهم التصرف في تركته قبل أداء الدين**

بل و كذا في الدين الغير المستغرق إلا إذا علم رضاء

الديان بأن كان الدين قليلا و التركه كثيره و الورثه بانين على أداء الدين غير متسامحين و إلا فيشكل حتى الصلاه فى داره و لا فرق فى ذلك بين الورثه و غيرهم و كذا إذا لم يكن عليه دين و لكن كان بعض الورثه قصيرا أو غائبا أو نحو ذلك

### ١٦ مسأله لا يجوز التصرف حتى الصلاه فى ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى

أو شاهد الحال و الأول كأن يقول أذنت لك بالتصرف فى دارى بالصلاه فقط أو بالصلاه و غيرها و الظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه بل يكفى الظن الحاصل بالقول المزبور لأن ظواهر الألفاظ معتبره عند العقلاء و الثانى كأن يأذن فى التصرف بالقيام و القعود و النوم و الأكل من ماله فى الصلاه بالأولى يكون راضيا و هذا أيضا يكفى فيه الظن على الظاهر لأنه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفا و إلا فلا بد من العلم بالرضا بل الأحوط اعتبار العلم مطلقا و الثالث كأن يكون هناك قرائن و شواهد تدل على رضاه كالمضايف المفتوحه الأبواب و الحمامات و الخانات و نحو ذلك و لا بد فى هذا القسم من حصول القطع

بالرضا لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ و لا دليل على حجيه الظن الغير الحاصل منه

### ١٧ مسأله يجوز الصلاه في الأراضى المتسعه اتساعا عظيما

بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها و إن لم يكن إذن من ملاكها بل و إن كان فيهم الصغار و المجانين بل لا يبعد ذلك و إن علم كراهه الملاك و إن كان الأحوط التجنب حينئذ مع الإمكان

### ١٨ مسأله يجوز الصلاه في بيوت من تضمنت الآيه جواز الأكل فيها بلا إذن

مع عدم العلم بالكراهه كالأب و الأم و الأخ و العم و الخال و العمه و الخاله و من ملك الشخص مفتاح بيته و الصديق و أما مع العلم بالكراهه فلا يجوز بل يشكل مع ظنها أيضا

**١٩ مسألة يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب**

و إن اشتغل بالصلاة في سعه الوقت يجب قطعها و إن كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الإيماء للركوع و السجود و لكن يجب عليه قضاؤها أيضا إذا لم يكن الخروج عن توبه و ندم بل الأحوط القضاء و إن كان من ندم و بقصد التفرغ للمالك

**٢٠ مسألة إذا دخل في المكان المغصوب جهلا أو نسيانا أو بتخيل الإذن**

ثمّ التفت و بان الخلاف فإن كان في سعه الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلاة و إن كان مشتغلا بها و جب القطع و الخروج و إن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكا أقرب الطرق مراعيلا للاستقبال بقدر الإمكان و لا يجب قضاؤها و إن كان أحوط لكن هذا إذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلاة و إلا فيصلى ثمّ يخرج و كذا الحال إذا كان مأذونا من المالك في الدخول ثمّ ارتفع الإذن برجوعه عن إذنه أو بموته و الانتقال إلى غيره

**٢١ مسألة إذا أذن المالك بالصلاة خصوصا أو عموما**

ثمّ رجع عن إذنه قبل الشروع فيها و جب الخروج في سعه الوقت و في الضيق يصلى حال الخروج على ما مر و إن كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب إتمامها مستقرا و عدم الالتفات إلى نهيها و إن كان في سعه الوقت إلا إذا كان موجبا لضرر عظيم على المالك لكنه مشكل بل الأقوى وجوب القطع في السعه و التشاغل بها خارجا في الضيق خصوصا في فرض الضرر على المالك

**٢٢ مسألة إذا أذن المالك في الصلاة و لكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه**

و إن إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلى كما أن العكس بالعكس

**٢٣ مسألة إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبى بتمامها في الوقت أو الصلاة بعد الخروج و إدراك ركعه أو أزيد**

فالظاهر وجوب الصلاة في حال الخروج لأن مراعاة الوقت أولى من مراعاة الاستقرار و الاستقبال و الركوع و السجود الاختياريين.

## الثانى من شروط المكان كونه قارا

### اشاره

فلا يجوز الصلاه على الدابه أو الأرجوحه أو فى السفينه و نحوها مما يفوت معه استقرار المصلى نعم مع الاضطراب و لو لضيق الوقت عن الخروج من السفينه مثلا لا مانع و يجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال و الاستقرار بقدر الإمكان فيدور حيثما دارت الدابه أو السفينه و إن أمكنه الاستقرار فى حال القراءه و الأذكار و السكوت خلالها حين الاضطراب و جب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحى للصوره و إلا فهو مشكل

### ٢٤ مسأله يجوز فى حال الاختيار الصلاه فى السفينه

أو على الدابه الواقفتين مع إمكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار و الاستقبال و نحوهما بل الأقوى جوازها مع كونهما سائرتين إذا أمكن مراعاة الشروط و لو بأن يسكت حين الاضطراب عن القراءه و الذكر مع الشروط المتقدم و يدور إلى القبله إذا انحرفتا عنها و لا تضر الحركه التبعية بتحركهما و إن كان الأحوط القصر على حال الضيق و الاضطراب

### ٢٥ مسأله لا تجوز الصلاه على صبره الحنطه

و بيدر التبن و كومه الرمل مع عدم الاستقرار و كذا ما كان مثلها.

## الثالث أن لا يكون معرضا لعدم إتمام

و التزلزل فى البقاء إلى آخر الصلاه كالصلاه فى الزحام المعرض لإبطال صلاته و كذا فى معرض الريح أو المطر الشديد أو نحوها فمع عدم الاطمئنان بإمكان الإتمام لا يجوز الشروع فيها على الأحوط نعم لا يضر مجرد احتمال عروض المبطل.

## الرابع أن لا يكون مما يحرم البقاء فيه



كما بين الصفيين من القتال أو تحت السقف أو الحائط المنهدم أو فى المسبعه أو نحو ذلك مما هو محل للخطر على النفس.

#### **الخامس أن لا يكون مما يحرم الوقوف و القيام و القعود عليه**

كما إذا كتب عليه القرآن و كذا على قبر المعصوم عليه السلام أو غيره ممن يكون الوقوف عليه هتكا لحرمة.

#### **السادس أن يكون مما يمكن أداء الأفعال فيه**

بحسب حال المصلى فلا يجوز الصلاة فى بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصاب أو بيت يكون ضيقا لا يمكن فيه الركوع و السجود على الوجه المعتبر نعم فى الضيق و الاضطرار يجوز و يجب مراعاتها بقدر الإمكان و لو دار الأمر بين مكانين فى أحدهما قادر على القيام لكن لا يقدر على الركوع و السجود إلا- مومئا و فى الآخر لا يقدر عليه و يقدر عليهما جالسا فالأحوط الجمع بتكرار الصلاة و فى الضيق لا يبعد التخيير.

#### **السابع أن لا يكون متقدما على قبر معصوم و لا مساويا له**

مع عدم الحائل المانع الرافع لسوء الأدب على الأحوط و لا يكفى فى الحائل الشباييك و الصندوق الشريف و ثوبه.

### **الثامن أن لا يكون نجسا نجاسه متعديه إلى الثوب أو البدن**

و أما إذا لم تكن متعديه فلا مانع إلا مكان الجبهه فإنه يجب طهارته و إن لم تكن نجاسته متعديه لكن الأحوط طهاره ما عدا مكان الجبهه أيضا مطلقا خصوصا إذا كانت عليه عين النجاسه.

### **التاسع أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم**

بأزيد من أربع أصابع مضمومات على ما سيجىء فى باب السجده.

### **العاشر أن لا يصلى الرجل و المرأة فى مكان واحد**

#### **إشاره**

بحيث تكون المرأة مقدمه على الرجل أو مساويه له إلا مع الحائل أو البعد عشره أذرع بذراع اليد على الأحوط و إن كان الأقوى

كراهته إلا مع أحد الأمرين و المدار على الصلاه الصحيحه لو لا المحاذاه أو التقدم دون الفاسده لفقد شرط أو وجود مانع و الأولى فى الحائل كونه مانعا عن المشاهده و إن كان لا- يبعد كفايته مطلقا كما أن الكراهه أو الحرمة مختصه بمن شرع فى الصلاه لاحقا إذا كانا مختلفين فى الشروع و مع تقارنهما تعمهما و ترتفع أيضا بتأخر المرأه مكانا بمجرد الصدق و إن كان الأولى تأخرها عنه فى جميع حالات الصلاه بأن يكون مسجدها وراء موقفه كما أن الظاهر ارتفاعها أيضا بكون أحدهما فى موضع عال على وجه لا يصدق معه التقدم أو المحاذاه و إن لم يبلغ عشره أذرع.

### ٢٦ مسأله لا فرق فى الحكم المذكور كراهه أو حرمة بين المحارم و غيرهم

و الزوج و الزوجه و غيرهما و كونهما بالغين أو غير بالغين أو مختلفين بناء على المختار من صحه عبادات الصبى و الصبيه

### ٢٧ مسأله [عدم الفرق بين النافله و الفريضة]

الظاهر عدم الفرق أيضا بين النافله و الفريضة

### ٢٨ مسأله الحكم المذكور مختص بحال الاختيار

ففى الضيق و الاضطرار لا مانع و لا

كراهه نعم إذا كان الوقت واسعا يؤخر أحدهما صلاته و الأولى تأخير المرأة صلاتها

### ٢٩ مسألة إذا كان الرجل يصلى و بحذائه أو قدامه امرأه

من غير أن تكون مشغوله بالصلاه لا كراهه و لا إشكال و كذا العكس فالاحتياط أو الكراهه مختص بصوره اشتغالهما بالصلاه

### ٣٠ مسألة الأحوط ترك الفريضة على سطح الكعبه و فى جوفها اختيارا

و لا بأس بالنافله بل يستحب أن يصلى فيها قبال كل ركن ركعتين و كذا لا بأس بالفريضة فى حال الضروره و إذا صلى على سطحها فاللازم أن يكون قباله فى جميع حالاته شىء من فضائها و يصلى قائما و القول بأنه يصلى مستلقيا متوجها إلى بيت المعمور أو يصلى مضطجعا ضعيف

### فصل ١٣ فى مسجد الجبهه من مكان المصلى

#### اشاره

يشترط فيه مضافا إلى طهارته أن يكون من الأرض أو ما أنبتته غير المأكول و الملبوس نعم يجوز على القرطاس أيضا فلا يصح على ما خرج عن اسم الأرض كالمعادن مثل الذهب و الفضة و العقيق و الفيروزج و القير و الزفت و نحوها و كذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد

و الفحم و نحوهما و لا على المأكول و الملبوس كالخبز و القطن و الكتان و نحوهما و يجوز السجود على جميع الأحجار إذا لم تكن من المعادن

### ١ مسأله لا يجوز السجود فى حال الاختيار على الخزف و الآجر و النوره و الجص المطبوخين

و قبل الطبخ لا بأس به

### ٢ مسأله [عدم جواز السجود على البلور و الزجاجه]

لا يجوز السجود على البلور و الزجاجه

### ٣ مسأله [جواز السجود على الطين الأرمنى و المختوم]

يجوز على الطين الأرمنى و المختوم

### ٤ مسأله فى جواز السجده على العقاقير و الأدوية مثل لسان الثور و عنب الثعلب و الخبه و أصل السوس و أصل الهندباء إشكال

بل المنع لا يخلو عن قوه نعم لا بأس بما لا يؤكل منها شائعا و لو فى حال المرض و إن كان يؤكل نادرا عند المخمسه أو مثلها

### ٥ مسأله لا بأس بالسجده على مأكولات الحيوانات

كالتبن و العلف

### ٦ مسأله لا يجوز السجده على ورق الجاى و لا على القهوه

و فى جوازها على الترياك إشكال

**٧ مسألة لا يجوز على الجوز واللوز**

نعم يجوز على قشرهما بعد الانفصال و كذا نوى المشمش و البندق و الفستق

**٨ مسألة [جواز السجود على نخاله الحنطة و الشعير و قشر الأرز]**

يجوز على نخاله الحنطة و الشعير و قشر الأرز

**٩ مسألة لا بأس بالسجده على نوى التمر**

و كذا على ورق الأشجار و قشورها و كذا سعف النخل

**١٠ مسألة لا بأس بالسجده على ورق العنب بعد اليبس**

و قبله مشكل

**١١ مسألة الذى يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقا**

و كذا إذا كان مأكولا فى بعض البلدان دون بعض.

**١٢ مسألة [جواز السجود على الأوراد الغير المأكوله]**

يجوز السجود على الأوراد الغير المأكوله

**١٣ مسألة [عدم جواز السجود على الثمره قبل أوان أكلها]**

لا يجوز السجود على الثمره قبل أوان أكلها

**١٤ مسألة يجوز السجود على الثمار الغير المأكوله أصلا**

كالحنظل و نحوه

**١٥ مسأله [جواز السجود على التباك]**

لا بأس بالسجود على التباك

**١٦ مسأله [عدم جواز السجود على النبات الذى ينبت على وجه الماء]**

لا يجوز على النبات الذى ينبت على وجه الماء

**١٧ مسألة يجوز السجود على القبقاب و النعل المتخذ من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفه**

و إن كان لا يخلو عن إشكال و كذا الثوب المتخذ من الخوص

**١٨ مسألة [الأحوط ترك السجود على القنب]**

الأحوط ترك السجود على القنب

**١٩ مسألة لا يجوز السجود على القطن**

لكن يجوز على خشبه و ورقه

**٢٠ مسألة لا بأس بالسجود على قراب السيف و الخنجر**

إذا كان من الخشب و إن كانا ملبوسين لعدم كونهما من الملابس المتعارفه

**٢١ مسألة يجوز السجود على قشر البطيخ و الرقى و الرمان بعد الانفصال على إشكال**

و لا يجوز على قشر الخيار و التفاح و نحوهما

**٢٢ مسألة يجوز السجود على القرطاس**

و إن كان متخذاً من القطن أو الصوف أو الإبريسم و الحرير و كان فيه شيء من النوره سواء كان أبيض أو مصبوغاً بلون أحمر أو أصفر أو أزرق أو مكتوباً عليه إن لم يكن مما له جرم حائل مما لا يجوز السجود عليه كالمداد المتخذ من الدخان و نحوه و كذا لا بأس بالسجود على المراوح المصبوغة من غير جرم حائل

**٢٣ مسألة إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس**

أو كان و لم يتمكن من السجود عليه لحر أو برد أو تقيه أو غيرها سجد على ثوبه القطن أو الكتان



و إن لم يكن سجد على المعادن أو ظهر كفه و الأحوط تقديم الأول

**٢٤ مسأله يشترط أن يكون ما يسجد عليه مما يمكن تمكين الجبهه عليه**

فلا يصح على الوحل و الطين أو التراب الذى لا يتمكن الجبهه عليه و مع إمكان التمكين لا بأس بالسجود على الطين و لكن إن لصق بجبهته يجب إزالته للسجده الثانيه و كذا إذا سجد على التراب و لصق بجبهته يجب إزالته لها و لو لم يجد إلا الطين الذى لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه بالوضع من غير اعتماد.

**٢٥ مسأله إذا كان فى الأرض ذات الطين**

بحيث يتلطح به بدنه و ثيابه فى حال الجلوس للسجود و التشهد جاز له الصلاه مومئاً للسجود و لا يجب الجلوس للتشهد لكن الأحوط مع عدم الحرج الجلوس لهما و إن تلطح بدنه و ثيابه و مع الحرج أيضا إذا تحمله صحت صلاته.

**٢٦ مسأله السجود على الأرض أفضل من النبات و القرطاس**

ولا- يبعد كون التراب أفضل من الحجر و أفضل من الجميع التربه الحسينيه فإنها تخرق الحجب السبع و تستنير إلى الأرضين السبع

### ٢٧ مسأله إذا اشتغل بالصلاه و فى أنائها فقد ما يصح السجود عليه

قطعها فى سعه الوقت و فى الضيق يسجد على ثوبه القطن أو الكتان أو المعادن أو ظهر الكف على الترتيب

### ٢٨ مسأله إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه مما يجوز

فإن كان بعد رفع الرأس مضى و لا شىء عليه و إن كان قبله جر جبهته إن أمكن و إلا قطع الصلاه فى السعه و فى الضيق أتم على ما تقدم إن أمكن و إلا اكتفى به

### فصل ١٤ فى الأمكنه المكروهه

#### اشاره

و هى مواضع أحدها الحمام و إن كان نظيفا حتى

المسلخ منه عند بعضهم- ولا بأس بالصلاه على سطحه. الثانى. المزبله الثالث المكان المتخذ للكنيف و لو سطحاً متخذاً لذلك. الرابع المكان الكثيف الذى يتنفر منه الطبع. الخامس المكان الذى يذبح فيه الحيوانات أو ينحر. السادس بيت المسكر. السابع المطبخ و بيت النار. الثامن دور المجوس إلا إذا رشها ثم صلى فيها بعد الجفاف. التاسع الأرض السبخه. العاشر كل أرض نزل فيها عذاب أو خسف. الحادى عشر أعطان الإبل و إن كنت و رشت. الثانى عشر مرابط الخيل و البغال و الحمير و البقر و مرابض الغنم. الثالث عشر على الثلج و الجمد. الرابع عشر قرى النمل و أوديتها و إن لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلاه. الخامس عشر مجارى المياه و إن لم يتوقع جريانها فيها فعلاً نعم لا بأس بالصلاه على سباط تحته نهر أو ساقيه و لا فى محل الماء الواقف. السادس عشر الطرق و إن كانت فى البلاد ما لم تضر بالماره و إلا حرمت و بطلت. السابع عشر

فى مكان يكون مقابلا- لنار مضرمه أو سراج. الثامن عشر فى مكان يكون مقابله تمثال ذى الروح من غير فرق بين المجسم و غيره و لو كان ناقصا نقصا لا يخرججه عن صدق الصوره و التمثال و تزول الكراهه بالتغطيه. التاسع عشر بيت فيه تمثال و إن لم يكن مقابلا له.

العشرون مكان قبلته حائط ينز من بالوعه يبال فيها أو كنيف و ترتفع بستره و كذا إذا كان قدامه عذره. الحادى و العشرون إذا كان قدامه مصحف أو كتاب مفتوح أو نقش شاغل بل كل شىء شاغل. الثانى و العشرون إذا كان قدامه إنسان مواجه له. الثالث و العشرون إذا كان مقابله باب مفتوح. الرابع و العشرون المقابر. الخامس و العشرون على القبر. السادس و العشرون إذا كان القبر فى قبلته و ترتفع بالحائل.

السابع و العشرون بين القبرين من غير حائل و يكفى حائل واحد من أحد الطرفين و إذا كان بين قبور أربعة يكفى حائلين أحدهما فى جهه اليمين أو اليسار و الآخر فى جهه الخلف أو الإمام و ترتفع أيضا بعد عشره أذرع من كل جهه فيها القبر. الثامن و العشرون بيت فيه كلب غير كلب الصيد. التاسع و العشرون بيت فيه جنب. الثلاثون إذا كان قدامه حديد من أسلحه أو غيرها. الواحد و الثلاثون إذا كان قدامه ورد عند بعضهم.

الثانى و الثلاثون إذا كان قدامه بيدر حنطه أو شعير

### ١ مسأله لا بأس بالصلاه فى البيع و الكنائس

و إن لم ترش و إن كان من غير إذن من أهلها كسائر مساجد المسلمين

### ٢ مسأله لا بأس بالصلاه خلف قبور الأئمه ع

و لا على يمينها و شمالها و إن كان الأولى الصلاه عند

جهه الرأس على وجه لا يساوى الإمام ع

### ٣ مسأله يستحب أن يجعل المصلى بين يديه ستره

إذا لم يكن قدامه حائط أو صف للحيلولة بينه وبين من يمر بين يديه إذا كان فى معرض المرور و إن علم بعدم المرور فعلا و كذا إذا كان هناك شخص حاضر و يكفى فيها عود أو جبل أو كومه تراب بل يكفى الخط و لا يشترط فيها الحليه و الطهاره و هى نوع تعظيم و توقير للصلاه و فيها إشاره إلى الانقطاع عن الخلق و التوجه إلى الخالق

### ٤ مسأله يستحب الصلاه فى المساجد

و أفضلها مسجد الحرام فالصلاه فيه تعدل ألف صلاه ثم مسجد النبى ص و الصلاه فيه تعدل عشره آلاف و مسجد الكوفه و فيه تعدل ألف صلاه و المسجد الأقصى و فيه تعدل ألف صلاه أيضا ثم مسجد الجامع و فيه تعدل مائه و مسجد القبيله و فيه تعدل خمسا و عشرين و مسجد السوق و فيه تعدل اثنى عشر و يستحب أن يجعل فى بيته مسجدا أى مكانا معدا للصلاه فيه و إن لا يجرى عليه أحكام المسجد و الأفضل للنساء الصلاه فى بيوتهن و أفضل البيوت بيت المخدع أى بيت الخزانة فى البيت

### ٥ مسأله يستحب الصلاه فى مشاهد الأنمه ع

و هى البيوت التى أمر الله تعالى أن ترفع و يذكر فيها اسمه بل هى أفضل من المساجد

بل قد ورد فى الخبر: أن الصلاه عند على عليه السلام بمائتى ألف صلاه

و كذا يستحب فى روضات الأنبياء و مقام الأولياء و الصلحاء و العلماء و العباد بل الأحياء منهم أيضا

### ٦ مسأله يستحب تفريق الصلاه فى أماكن متعدده

لتشهد له يوم القيامة

ففى الخبر: سأل الراوى أبا عبد الله عليه السلام يصلى الرجل نوافله فى موضع أو يفرقها قال عليه السلام لا بل هاهنا و هاهنا فإنها تشهد له يوم القيامة

و عنه ع: صلوا من المساجد فى بقاع مختلفه فإن كل بقعه تشهد للمصلى عليها يوم القيامة

## ٧ مسأله يكره لجار المسجد أن يصلى فى غيره

لغير عله كالمطر

قال النبى ص: لا صلاه لجار المسجد إلا فى مسجده

و يستحب ترك مؤاكلة من لا يحضر المسجد و ترك مشاربته و مشاورته و مناكحته و مجاورته

## ٨ مسأله يستحب الصلاه فى المسجد الذى لا يصلى فيه و يكره تعطيله

فعن أبى عبد الله ع: ثلاثه يشكون إلى الله عز و جل

مسجد خراب لا يصلى فيه أهله و عالم بين جهال و مصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه

### ٩ مسألة يستحب كثرة التردد إلى المساجد

فعن النبي ص: من مشى إلى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوه خطأها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات

### ١٠ مسألة يستحب بناء المسجد و فيه أجر عظيم

قال رسول الله ص: من بنى مسجدا في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه مسيره أربعين ألف عام مدينه من ذهب و فضه و لؤلؤ و زبرجد

و عن الصادق ع: من بنى مسجدا بنى الله له بيتا في الجنه

### ١١ مسألة الأحوط إجراء صيغته الوقف بقصد القربه في صيرورته مسجدا

بأن يقول وقفته قربه إلى الله تعالى لكن الأقوى كفايه البناء بقصد كونه مسجدا مع صلاه شخص واحد فيه بإذن الباني فيجرى عليه حينئذ حكم المسجديه و إن لم تجر الصيغه

### ١٢ مسألة الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجدا دون البناء و السطح

و كذا يجوز أن يجعل السطح فقط مسجدا أو يجعل بعض الغرفات أو القباب أو نحو ذلك خارجا فالحكم تابع لجعل الوقت و الباني في التعميم و التخصيص كما أنه كذلك بالنسبه إلى عموم المسلمين أو طائفه دون أخرى على الأقوى

### ١٣ مسألة يستحب تعمير المسجد إذا أشرف على الخراب

و إذا لم ينفع

يجوز تخريبه و تجديد بنائه بل الأقوى جواز تخريبه مع استحكامه لإرادته توسيعه من جهة حاجه الناس

### فصل ١٥ فى بعض أحكام المسجد

#### الأول يحرم زخرفته

أى تزيينه بالذهب بل الأحوط ترك نقشه بالصور.

#### الثانى لا يجوز بيعه و لا بيع آلاته

و إن صار خرابا و لم يبق آثار مسجديته و لا إدخاله فى الملك و لا فى الطريق فلا يخرج عن المسجديه أبدا و يبقى الأحكام من حرمة تنجيسه و وجوب احترامه و تصرف آلاته فى تعميره و إن لم يكن معمرا تصرف فى مسجد آخر و إن لم يمكن الانتفاع بها أصلا يجوز بيعها و صرف قيمه فى تعميره أو تعمير مسجد آخر.

#### الثالث يحرم تنجيسه

#### إشاره

و إذا تنجس يجب إزالتها فورا و إن كان فى وقت الصلاه مع سعته نعم مع ضيقه تقدم الصلاه و لو صلى مع السعه أثم لكن الأقوى صحه صلاته و لو علم بالنجاسه



أو تنجس في أثناء الصلاة لا- يجب القطع للإزالة و إن كان في سعة الوقت بل يشكل جوازه و لا بأس بإدخال النجاسه الغير المتعديه إلا إذا كان موجبا للتهتك كالكثيره من العذره اليابسه مثلا و إذا لم يتمكن من الإزاله بأن احتاجت إلى معين و لم يكن سقط وجوبها و الأحوط إعلام الغير إذا لم يتمكن و إذا كان جنبا و توقفت الإزاله على المكث فيه فالظاهر عدم وجوب المبادره إليها بل يؤخرها إلى ما بعد الغسل و يحتمل وجوب التيمم و المبادره إلى الإزاله

### **١ مسأله يجوز أن يتخذ الكنيف و نحوه من الأمكنه التي عليها البول و العذره و نحوهما مسجدا**

بأن يطم و يلقي عليها التراب النظيف و لا تضر نجاسه الباطن في هذه الصوره و إن كان لا يجوز تنجيسه في سائر المقامات لكن الأحوط إزاله النجاسه أولا أو جعل المسجد خصوصا المقدار الطاهر من الظاهر.

### **الرابع لا يجوز إخراج الحصى منه**

و إن فعل رده إلى ذلك المسجد أو مسجد آخر- نعم لا بأس بإخراج التراب الزائد

المجتمع بالكنس أو نحوه.

#### **الخامس لا يجوز دفن الميت فى المسجد**

إذا لم يكن مأمونا من التلويث بل مطلقا على الأحوط.

#### **السادس يستحب سبق الناس فى الدخول إلى المساجد**

و التأخر عنهم فى الخروج منها.

#### **السابع يستحب الإسراع فيه و كونه**

و الابتداء فى دخوله بالرجل اليمنى و فى الخروج باليسرى و أن يتعاهد نعله تحفظا عن تنجيسه و أن يستقبل القبلة و يدعو و يحمد الله و يصلى على النبى ص و أن يكون على طهاره.

#### **الثامن يستحب صلاه التحيه بعد الدخول**

و هى ركعتان و يجزى عنها الصلوات الواجبه أو المستحبه.

#### **التاسع يستحب التطيب و لبس الثياب الفاخره**

عند التوجه إلى المسجد.

#### **العاشر [فى استحباب المطهره على باب المسجد]**

يستحب جعل المطهره على باب المسجد.

#### **الحادى عشر يكره تعليه جدران المساجد و رفع المناره عن السطح.**

و نقشها بالصور غير ذوات الأرواح و أن يجعل لجدرانها شرفا و أن يجعل لها محاريب داخله.

اشاره

إلا أن يصلى فيها ركعتين و كذا إلقاء النخامه و النخاعه و النوم إلا لضروره و رفع الصوت إلا فى الأذان و نحوه و إنشاد الضالاه و حذف الحصى و قراءه الإشعار غير المواعظ و نحوها و البيع و الشراء و التكلم فى أمور الدنيا و قتل القمل و إقامة الحدود و اتخاذها محلا- للقضاء و المرافعه و سل السيف و تعليقه فى القبله و دخول من أكل البصل و الثوم و نحوهما مما له رائحه تؤذى الناس و تمكين الأطفال و المجانين من الدخول فيها و عمل الصنائع و كشف العوره و السره و الفخذ و الركبه و إخراج الريح

٢ مسأله [صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد]

صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد

٣ مسأله الأفضل للرجال إتيان النوافل فى المنازل

و الفرائض فى المساجد

## فصل ١٦ فى الأذان والإقامة

## إشاره

لا- إشكال فى تأكد رجحانهما فى الفرائض اليوميه أداء و قضاء جماعه و فرادى حضرا و سفرا للرجال و النساء و ذهب بعض العلماء إلى وجوبهما و خصه بعضهم بصلاه المغرب و الصبح و بعضهم بصلاه الجماعه و جعلهما شرطا فى صحتها و بعضهم جعلهما شرطا فى حصول ثواب الجماعه و الأقوى استحباب الأذان مطلقا و الأحوط عدم ترك الإقامة للرجال فى غير موارد السقوط و غير حال الاستعجال و السفر و ضيق الوقت و هما مختصان بالفرائض اليوميه و أما فى سائر الصلوات الواجبه فيقال الصلاه ثلاث مرات نعم يستحب الأذان فى الاذن اليمنى من المولود و الإقامة فى أذنه اليسرى يوم تولده أو قبله أو تسقط سرته و كذا يستحب الأذان فى الفلوات عند الوحشه من الغول و سحره الجن و كذا يستحب الأذان فى أذن من ترك اللحم أربعين يوما و كذا كل من ساء خلقه و الأولى أن يكون فى أذنه اليمنى

و كذا الدابه إذا ساء خلقها ثم إن الأذان قسما ن أذان الإعلام و أذان الصلاه و يشترط فى أذان الصلاه كالإقامه قصد القربه بخلاف أذان الإعلام فإنه لا- يعتبر فيه و يعتبر أن يكون أول الوقت و أما أذان الصلاه فمتصل بها و إن كان فى آخر الوقت و فصول الأذان ثمانية عشر الله أكبر أربع مرات و أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله و حى على الصلاه و حى على الفلاح و حى على خير العمل و الله أكبر و لا إله إلا الله كل واحد مرتان و فصول الإقامه سبعة عشر الله أكبر فى أولها مرتان و يزيد بعد حى على خير العمل قد قامت الصلاه مرتين و ينقص من لا إله إلا الله فى آخرها مره و يستحب الصلاه على محمد و آله عند ذكر اسمه و أما الشهاده لعلى عليه السلام بالولايه و إمره المؤمنين فليست جزء منهما و لا بأس بالتكرير فى حى على الصلاه أو حى على الفلاح للمبالغه فى اجتماع الناس و لكن الزائد ليس جزء من الأذان و يجوز للمرأة الاجتراء عن الأذان بالتكبير و الشهادتين بل بالشهادتين و عن الإقامه بالتكبير و شهاده أن لا إله إلا الله و أن محمدا عبده

و رسوله و يجوز للمسافر و المستعجل الإتيان بواحد من كل فصل منهما كما يجوز ترك الأذان و الاكتفاء بالإقامة بل الاكتفاء بالأذان فقط و يكره الترجيع على نحو لا- يكون غناء و إلا فيحرم و تكرار الشهادتين جهرا بعد قولهما سرا أو جهرا بل لا يبعد كراهه مطلق تكرار واحد من الفصول إلا للإعلام

### في موارد سقوط الأذان

#### ١ مسأله يسقط الأذان في موارد

أحدها أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة أو الظهر و أما مع التفريق فلا يسقط.

الثاني أذان عصر يوم عرفه إذا جمعت مع الظهر لا مع التفريق. الثالث أذان العشاء في ليله المزدلفه مع الجمع أيضا لا مع التفريق. الرابع العصر و العشاء للمستحاضه التي تجمعهما مع الظهر و المغرب. الخامس المسلوس و نحوه في بعض الأحوال التي يجمع بين الصلاتين كما إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد و يتحقق التفريق بطول الزمان بين الصلاتين لا- بمجرد قراءة تسبيح الزهراء أو التعقيب و الفصل القليل بل لا يحصل

بمجرد فعل النافله مع عدم طول الفصل و الأقوى أن السقوط فى الموارد المذكوره رخصه لا عزيمه و إن كان الأحوط الترك خصوصا فى الثلاثه الأولى

## ٢ مسأله لا يتأكد الأذان لمن أراد إتيان فوائت فى دور واحد

يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٦٠٤

لما عدا الصلاه الأولى فله أن يؤذن للأولى منها و يأتى بالبواقي بالإقامه وحدها لكل صلاه

## ٣ مسأله يسقط الأذان و الإقامه فى موارد

أحدها الداخل فى الجماعه التى أذنوا لها و أقاموا و إن لم يسمعهما و لم يكن حاضرا حينهما أو كان مسبقا بل مشروعيه الإتيان بهما فى هذه الصوره لا تخلو عن إشكال-. الثانى الداخل فى المسجد للصلاه منفردا أو جماعه و قد أقيمت الجماعه

حال اشتغالهم و لم يدخل معهم أو بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف فإنهما يسقطان لكن على وجه الرخصة لا العزيمة على الأقوى سواء صلى جماعه إماما أو مأموما أو منفردا و يشترط فى السقوط أمور أحدها كون صلاته و صلاه الجماعه كلاهما أدائيه فمع كون إحداهما أو كليهما قضائيه عن النفس أو عن الغير على وجه التبرع أو الإجاره لا يجرى الحكم. الثانى اشتراكهما فى الوقت فلو كانت السابقه عصرا و هو يريد أن يصلى المغرب لا يسقطان. الثالث اتحادهما فى المكان عرفا فمع كون إحداهما داخل المسجد و الأخرى على سطحه يشكل السقوط و كذا مع البعد كثيرا. الرابع أن تكون صلاه الجماعه السابقه مع الأذان و الإقامه فلو كانوا تاركين لا- يسقطان عن الداخلين و إن كان تركهم من جهه اكتفائهم بالسماع من الغير. الخامس أن تكون صلا-تهم صحيحه فلو كان الإمام فاسقا مع علم المأمومين لا يجرى الحكم و كذا لو كان البطلان من جهه أخرى. السادس أن يكون فى المسجد فجران الحكم فى الأمكنه الأخرى محل إشكال و حيث إن الأقوى كون



السقوط على وجه الرخصه فكل مورد شك في شمول الحكم له الأحوط أن يأتي بهما كما لو شك في صدق التفرق و عدمه أو صدق اتحاد المكان و عدمه أو كون صلاه الجماعه أدائيه أو لا أو أنهم أذنوا و أقاموا لصلاتهم أم لا نعم لو شك في صحه صلاتهم حمل على الصحه.

الثالث من موارد سقوطهما إذا سمع الشخص أذان غيره أو إقامته فإنه يسقط عنه سقوطا على وجه الرخصه بمعنى أنه يجوز له أن يكتفى بما سمع إماما كان الآتى بهما أو مأموما أو منفردا و كذا في السامع لكن بشرط أن لا يكون ناقصا و أن يسمع تمام الفصول و مع فرض النقصان يجوز له أن يتم ما نقصه القائل و يكتفى به و كذا إذا لم يسمع التمام يجوز له أن يأتي بالبقية و يكتفى به لكن بشرط مراعاة الترتيب و لو سمع أحدهما لم يجز للآخر و الظاهر أنه لو سمع الإقامة فقط فأتى بالأذان لا يكتفى بسماع الإقامة لفوات الترتيب حينئذ بين الأذان و الإقامة. الرابع إذا حكى أذان الغير أو إقامته فإن له أن يكتفى بحكايتهما.

#### ٤ مسأله يستحب حكايه لأذان عند سماعه

سواء كان أذان الإعلام أو

أذان الإعظام أى الأذان الصلاه جماعه أو فرادى مكروها كان أو مستحبا نعم لا يستحب حكايه الأذان المحرم و المراد بالحكايه أن يقول مثل ما قال المؤذن عند السماع من غير فصل معتد به و كذا يستحب حكايه الإقامه أيضا لكن ينبغى إذا قال المقيم قد قامت الصلاه أن يقول هو اللهم أقمها و أدمها و اجعلنى من خير صالحى أهلها و الأولى تبديل الحيعلات بالحولقه بأن يقول لا حول و لا قوه إلا بالله

### ٥ مسأله يجوز حكايه الأذان

و هو فى الصلاه لكن الأقوى حينئذ تبديل الحيعلات بالحولقه

### ٦ مسأله يعتبر فى السقوط بالسماع عدم الفصل الطويل

بينه و بين الصلاه

### ٧ مسأله [عدم الفرق بين السماع و الاستماع]

الظاهر عدم الفرق بين السماع و الاستماع

### ٨ مسأله القدر المتيقن من الأذان المتعلق بالصلاه

فلو سمع الأذان الذى يقال فى أذان المولود أو وراء المسافر عند خروجه إلى السفر لا يجزيه

### ٩ مسأله الظاهر عدم الفرق بين أذان الرجل و المرأه

إلا إذا كان سماعه على الوجه المحرم أو كان أذان المرأه على الوجه المحرم

### ١٠ مسأله قد يقال يشترط فى السقوط بالسماع أن يكون السامع من الأول قاصدا للصلاه

فلو لم يكن قاصدا و بعد السماع بنى على الصلاه لم يكف فى السقوط و له وجه

## فصل ١٧ يشترط فى الأذان و الإقامه أمور

### اشاره

الأول النيه ابتداء و استدامه على نحو سائر العبادات فلو أذن أو أقام لا بقصد القربه لم يصح و كذا لو تركها فى الأثناء نعم لو رجع إليها و أعاد ما أتى به من الفصول لا مع القربه معها صح و لا يجب الاستيناف هذا فى أذان الصلاه و أما أذان الإعلام فلا يعتبر فيه القربه كما مر و يعتبر أيضا تعيين الصلاه التى يأتى بهما لها مع الاشتراك - فلو لم يعين لم يكف كما أنه لو قصد بهما صلاه لا يكفى لأخرى بل يعتبر الإعاده و الاستيناف. الثانى العقل و الإيمان و أما البلوغ فالأقوى عدم اعتباره خصوصا فى الأذان و خصوصا فى الإعلامى فيجزي أذان المميز و إقامته إذا سمعه أو حكاه أو فيما لو أتى بهما للجماعه و أما أجزاءهما لصلاه نفسه فلا- إشكال فيه و أما المذكوريه فتعتبر فى أذان الإعلام و الأذان و الإقامه لجماعه الرجال غير المحارم و يجزيان لجماعه النساء و المحارم على إشكال فى الأخير و الأحوط عدم الاعتداد نعم الظاهر أجزاء

سماح أذانهن بشرط عدم الحرمة كما مر و كذا إقامتهن. الثالث الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامه و كذا بين فصول كل منهما فلو قدم الإقامه عمداً أو جهلاً أو سهواً أعادها بعد الأذان و كذا لو خالف الترتيب فيما بين فصولهما فإنه يرجع إلى موضع المخالفه و يأتي على الترتيب إلى الآخر و إذا حصل الفصل الطويل المخل بالموالاه يعيد من الأول من غير فرق أيضاً بين العمدة و غيره. الرابع الموالاه بين الفصول من كل منهما على وجه تكون صورتها محفوظه بحسب عرف المتشرعه و كذا بين الأذان و الإقامه و بينهما و بين الصلاه فالفصل الطويل المخل بحسب عرف المتشرعه بينهما أو بينهما و بين الصلاه مبطل.

الخامس الإتيان بهما على الوجه الصحيح بالعريه فلا يجزى ترجمتهما و لا مع تبديل حرف بحرف. السادس دخول الوقت فلو أتى بهما قبله و لو لا عن عمد لم يجترأ بهما و إن دخل الوقت في الأثناء نعم لا يبعد جواز تقديم الأذان قبل الفجر للإعلام و إن كان الأحوط إعادته بعده. السابع الطهاره من الحدث في الإقامه على الأحوط بل لا يخلو عن قوه بخلاف الأذان.

### ١ مسأله إذا شك في الإتيان بالأذان بعد الدخول في الإقامه لم يعتن به

و كذا لو شك في فصل من أحدهما بعد الدخول في الفصل اللاحق و لو شك قبل التجاوز أتى بما شك فيه.

### فصل ١٨ يستحب فيهما أمور

#### إشاره

الأول الاستقبال. الثاني القيام.

الثالث الطهاره فى الأذان و أما الإقامه فقد عرفت أن الأحوط بل لا يخلو عن قوه اعتبارها فيها بل الأحوط اعتبار الاستقبال و القيام أيضا فيها و إن كان الأقوى الاستحباب. الرابع عدم التكلم فى أثنائهما بل يكره بعد قد قامت الصلاه للمقيم بل لغيره أيضا فى صلاه الجماعه إلا فى تقديم إمام بل مطلق ما يتعلق بالصلاه كتسويه صف و نحوه بل يستحب له إعادتها حيثئذ. الخامس الاستقرار فى الإقامه. السادس الجزم فى أواخر فصولهما مع التانى فى الأذان و الحذر فى الإقامه على وجه لا ينافى قاعده الوقف.

السابع الإفصاح بالألف و الهاء من لفظ الجلاله فى آخر كل فصل هو فيه. الثامن وضع الإصبعين فى الأذنين فى الأذان. التاسع مد الصوت فى الأذان و رفعه و يستحب الرفع فى الإقامه أيضا إلا أنه دون الأذان. العاشر الفصل بين الأذان و الإقامه بصلاه ركعتين أو خطوه أو قعده أو سجده أو ذكر أو دعاء أو سكوت بل أو تكلم لكن فى غير الغداه بل لا يبعد كراهته فيها.

### ١ مسأله لو اختار السجده

يستحب أن يقول فى سجوده رب سجدت لك خاضعا خاشعا أو يقول لا إله إلا أنت سجدت لك خاضعا خاشعا و لو اختار القعده يستحب أن يقول اللهم اجعل قلبى بارا و رزقى دارا و عملى سارا و اجعل لى عند قبر نبيك قرارا و مستقرا و لو اختار الخطوه أن يقول بالله أستفتح و بمحمد ص أستنجح و أتوجه اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلنى بهم و جيتها فى الدنيا و

**٢ مسأله يستحب لمن سمع المؤذن يقول.**

أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله أن يقول و أنا أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ص اكتفى بها عن كل من أبى و جحد و أعين بها من أقر و شهد

**٣ مسأله يستحب فى المنصوب للأذان أن يكون عدلا رفيع الصوت**

مبصرا بصيرا بمعرفه الأوقات و أن يكون على مرتفع مناره أو غيرها

**٤ مسأله من ترك الأذان أو الإقامه أو كليهما عمدا حتى أحرم للصلاه**

لم يجز له قطعها لتداركهما نعم إذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع منفردا كان أو غيره حال الذكر لا ما إذا عزم على الترك زمانا معتدا به ثم أراد الرجوع بل و كذا لو بقى على التردد كذلك و كذا لا- يرجع لو نسى أحدهما أو نسى بعض فصولهما بل أو شرائطهما على الأحوط

**٥ مسأله يجوز للمصلى فيها إذا جاز له ترك الإقامه تعمد الاكتفاء بأحدهما**

لكن لو بنى على ترك الأذان فأقام ثم بدا له فعله أعادها بعده

**٦ مسأله لو نام فى خلال أحدهما أو جن أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق**

جاز له البناء ما لم تفت الموالاه مراعيًا لشرطيه الطهاره فى الإقامه لكن الأحوط الإعادة فيها

مطلقا خصوصا في النوم و كذا لو ارتد عن مله ثم تاب.

### ٧ مسأله لو أذن منفردا و أقام

ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما

### ٨ مسأله لو أحدث في أثناء الإقامه

أعادها بعد الطهاره بخلاف الأذان نعم يستحب فيه أيضا الإعاده بعد الطهاره.

### ٩ مسأله لا يجوز أخذ الأجره على أذان الصلاه

و لو أتى به بقصدها بطل و أما أذان الإعلام فقد يقال بجواز أخذها عليه لكنه مشكل نعم لا بأس بالارتراق من بيت المال.

### ١٠ مسأله قد يقال إن اللحن في أذان الإعلام لا يضر

و هو ممنوع

## فصل ١٩ ينبغى للمصلى بعد إحراز شرائط صحه الصلاه و رفع موانعها السعى في تحصيل شرائط قبولها و رفع موانعها

فإن الصحه و الإجزاء غير القبول فقد يكون العمل صحيحا و لا يعد فاعله تاركا بحيث يستحق العقاب على الترك لكن لا يكون مقبولا للمولى و عمدته شرائط القبول إقبال القلب على العمل فإنه روحه و هو بمنزله الجسد فإن كان حاصلًا في جميعه فتمامه مقبول و إلا فبمقداره فقد يكون نصفه مقبولا و قد يكون ثلثه مقبولا و قد يكون ربعه و هكذا و معنى الإقبال أن يحضر قلبه و يتفهم ما يقول و يتذكر عظمه الله تعالى و أنه ليس كسائر من يخاطب و يتكلم معه بحيث يحصل في قلبه هيبة منه و بملاحظه أنه مقصر في أداء حقه يحصل له حاله حياء و حاله بين الخوف و الرجاء بملاحظه تقصيره مع ملاحظه سعه رحمته تعالى و للإقبال و حضور القلب مراتب و درجات و أعلاها ما كان لأمر المؤمنين ص حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلاه و لا يحس به و ينبغى له أن يكون مع الخضوع و الخشوع و الوقار و السكينه و أن يصلى صلاه مودع و أن يجدد التوبه و الإنابه و الاستغفار و أن يكون صادقا في أقواله كقوله **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** و في سائر مقالاته و أن يلتفت أنه لمن يناجى و ممن يسأل و لمن يسأل و ينبغى أيضا أن يبذل جهده في الحذر عن كائد الشيطان و حبائله و مصائده التي منها إدخال العجب في نفس العابد و هو من موانع قبول

العمل و من موانع القبول أيضا حبس الزكاه و سائر الحقوق الواجبه و منها الحسد و الكبر و الغيبه و منها أكل الحرام و شرب المسكر و منها النشوز و الإباق بل مقتضى قوله تعالى **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ** عدم قبول الصلاه و غيرها من كل عاص و فاسق و ينبغى أيضا أن يجتنب ما يوجب قله الثواب و الأجر على الصلاه كأن يقوم إليها كسلا ثقيلًا فى سكره النوم أو الغفله أو كان لاهيا فيها أو مستعجلا أو مدافعا للبول أو الغائط أو الريح أو طامحا ببصره إلى السماء بل ينبغى أن يخشع ببصره شبه المغمض للعين بل ينبغى أن يجتنب كل ما ينافى الخشوع و كل ما ينافى الصلاه فى العرف و العاده و كل ما يشعر بالتكبر أو الغفله و ينبغى أيضا أن يستعمل ما يوجب زياده الأجر و ارتفاع الدرجه كاستعمال الطيب و لبس أنظف الثياب و الخاتم من عقيق و التمشط و الاستياك و نحو ذلك

## فصل ٢٠ واجبات الصلاه أحد عشر

### إشاره

النيه و القيام و تكبيره الإحرام و الركوع و السجود و القراءة و الذكر و التشهد و السلام و الترتيب و الموالاه و الخمسه الأولى أركان بمعنى أن زيادتها و نقيصتها عمدا و سهوا موجه للبطلان لكن لا- يتصور زياده فى النيه بناء على الداعى و بناء على الإخطار غير قاده و البقيه واجبات غير ركنيه فزيادتها و نقصها عمدا موجب للبطلان لا سهوا



## فصل ٢١ فى النبه

## اشاره

و هى القصد إلى الفعل بعنوان الامتثال و القربه و يكفى فيها الداعى القلبى و لا يعتبر فيها الإخطار بالبال و لا التلطف فحال الصلاه و سائر العبادات حال سائر الأعمال و الأفعال الاختياريه كالأكل و الشرب و القيام و القعود و نحوها من حيث النبه نعم تزيد عليها باعتبار القربه فيها بأن يكون الداعى و المحرك هو الامتثال و القربه و لغايات الامتثال درجات أحدها و هو أعلاها أن يقصد امتثال أمر الله لأنه تعالى أهل للعباده و الطاعه

و هذا ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: إلهى ما عبدتك خوفا من نارك و لا طمعا فى جنتك بل وجدتك أهلا للعباده فعبدتك.

الثانى أن يقصد شكر نعمه التى لا تحصى. الثالث أن يقصد به تحصيل رضاه و الفرار من سخطه. الرابع أن يقصد به حصول القرب إليه.

الخامس أن يقصد به الثواب و رفع العقاب بأن يكون الداعى إلى امتثال أمره رجاء ثوابه و تخليصه من النار و أما إذا كان قصده ذلك على وجه المعاوضه من دون أن يكون برجاء إثابته تعالى فيشكل صحته و ما ورد من صلاه الاستسقاء و صلاه الحاجه إنما يصح إذا كان على الوجه الأول

## ١ مسأله يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلا متعددا

و لكن يكفى التعيين الإجمالى كأن ينوى ما وجب عليه أولا من الصلاتين مثلا أو ينوى ما اشتغلت ذمته به أولا أو

ثانيا ولا يجب مع الاتحاد

**٢ مسأله لا يجب قصد الأداء و القضاء و لا القصر و التمام**

و لا الوجوب و الندب إلا مع توقف التعيين على قصد أحدهما بل لو قصد أحد الأمرين فى مقام الآخر صح إذا كان على وجه الاشتباه فى التطبيق كان قصد امتثال الأمرين المتعلق به فعلا و تخيل أنه أمر أدائى فبان قضائيا أو بالعكس أو تخيل أنه وجوبى فبان نديبا أو بالعكس و كذا القصر و التمام و أما إذا كان على وجه التقييد فلا يكون صحيحا كما إذا قصد امتثال الأمر الأدائى ليس إلا أو الأمر الوجوبى ليس إلا فبان الخلاف فإنه باطل

**٣ مسأله إذا كان فى أحد أماكن التخيير فنوى القصر**

يجوز له أن يعدل إلى التمام و بالعكس ما لم يتجاوز محل العدول بل لو نوى أحدهما و أتم على الآخر من غير التفات إلى العدول فالظاهر الصحه و لا يجب التعيين حين الشروع أيضا نعم لو نوى القصر فشكك بين الاثنين و

الثلاث بعد إكمال السجدين يشكل العدول إلى التمام و البناء على الثلاث و إن كان لا يخلو من وجه بل قد يقال بتعيينه و الأحوط العدول و الإتمام مع صلاه الاحتياط و الإعادة

#### ٤ مسأله لا يجب فى ابتداء العمل حين نبيه تصور الصلاه تفصيلا

بل يكفى الإجمال نعم يجب نيه المجموع من الأفعال جمله أو الأجزاء على وجه يرجع إليها و لا يجوز تفريق النيه على الأجزاء على وجه لا يرجع إلى قصد جمله كأن يقصد كلا منها على وجه الاستقلال من غير لحاظ الجزئيه

#### ٥ مسأله لا ينافى نيه الوجوب اشتمال الصلاه على الأجزاء المندوبه

و لا يجب ملاحظتها فى ابتداء الصلاه و لا تجديد النيه على وجه الندب حين الإتيان بها

#### ٦ مسأله الأحوط ترك التلفظ بالنيه فى الصلاه

خصوصا فى صلاه الاحتياط للشكوك و إن كان الأقوى معه الصحه

## ٧ مسأله من لا يعرف الصلاه يجب عليه أن يأخذ من يلقيه

فيأتي بها جزء فجزء و يجب عليه أن ينويها أولا على الإجمال

## ٨ مسأله يشترط في نيه الصلاه بل مطلق العبادات الخلوص عن الرياء

فلو نوى بها الرياء بطلت بل هو من المعاصي الكبيره لأنه شرك بالله تعالى ثم إن دخول الرياء في العمل على وجوه أحدها أن يأتي بالعمل لمجرد إراءه الناس من دون أن يقصد به امتثال أمر الله تعالى و هذا باطل بلا إشكال لأنه فاقد لقصد القربه أيضا. الثاني أن يكون داعيه و محركه على العمل القربه و امتثال الأمر و الرياء معا و هذا أيضا باطل سواء كانا مستقلين أو كان أحدهما تبعا و الآخر مستقلا أو كانا معا و منضما محركا و داعيا.

الثالث أن يقصد ببعض الأجزاء الواجبه الرياء و هذا أيضا باطل و إن كان محل التدارك باقيا نعم في مثل الأعمال التي لا يرتبط بعضها ببعض أو لا ينافيها الزيادة في الأثناء كقراءه القرآن و الأذان و الإقامه إذا أتى ببعض الآيات أو الفصول من الأذان اختص البطلان به فلو تدارك بالإعاده صح. الرابع أن يقصد ببعض الأجزاء المستحبه الرياء كالقنوت في الصلاه و هذا أيضا باطل على الأقوى. الخامس أن يكون أصل العمل لله لكن أتى به في مكان و قصد بإتيانه في ذلك المكان الرياء كما إذا أتى به في المسجد أو بعض المشاهد

رياء و هذا أيضا باطل على الأقوى و كذا إذا كان وقوفه في الصف الأول من الجماعة أو في الطرف الأيمن رياء. السادس أن يكون الرياء من حيث الزمان كالصلاه في أول الوقت رياء و هذا أيضا باطل على الأقوى. السابع أن يكون الرياء من حيث أوصاف العمل كالإتيان بالصلاه جماعه أو القراءه بالتأني أو بالخشوع أو نحو ذلك و هذا أيضا باطل على الأقوى.

الثامن أن يكون في مقدمات العمل كما إذا كان الرياء في مشيه إلى المسجد لا في إتيانه في المسجد و الظاهر عدم البطلان في هذه الصوره. التاسع أن يكون في بعض الأعمال الخارجه عن الصلاه كالتحنك حال الصلاه و هذا لا يكون مبطلا إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاه متحنكا. العاشر أن يكون العمل خالصا لله لكن كان بحيث يعجبه أن يراه الناس و الظاهر عدم بطلانه أيضا كما أن الخطور القلبي لا يضر خصوصا إذا كان بحيث يتأذى بهذا الخطور و كذا لا يضر الرياء بترك الأضداد

### ٩ مسأله الرياء المتأخر لا يوجب البطلان

بأن كان حين العمل قاصدا للخلوص ثم بعد تمامه بدا له في ذكره أو عمل عملا يدل على أنه فعل كذا

### ١٠ مسأله العجب المتأخر لا يكون مبطلا بخلاف المقارن

فإنه مبطل على الأحوال و إن كان الأقوى خلافه

### ١١ مسأله غير الرياء من الضمان إما حرام أو مباح أو راجح

فإن كان حراما و كان متحدا مع العمل أو مع جزء منه بطل كالرياء و إن كان خارجا عن العمل مقارنا له لم يكن مبطلا و إن كان مباحا أو راجحا فإن كان تبعا و كان داعي القربه مستقلا فلا إشكال في الصحه و إن كان مستقلا و كان داعي القربه تبعا

بطل و كذا إذا كانا معا منضمين محركا و داعيا على العمل و إن كانا مستقلين فالأقوى الصحة و إن كان الأحوط الإعادة

### ١٢ مسألة إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة و غيرها

كأن قصد بركوعه تعظيم الغير و الركوع الصلاتي أو بسلامه سلام التحية و سلام الصلاة بطل إن كان من الأجزاء الواجبه قليلا كان أم كثيرا أمكن تداركه أم لا و كذا في الأجزاء المستحبه غير القرآن و الذكر على الأحوط و أما إذا قصد غير الصلاة محضا فلا يكون مبطلا إلا إذا كان مما لا يجوز فعله في الصلاة أو كان كثيرا.

### ١٣ مسألة إذا رفع صوته بالذكر أو القراءه لإعلام الغير لم يبطل

إلا- إذا كان قصد الجزئيه تبعا و كان من الأذكار الواجبه و لو قال الله أكبر مثلا بقصد الذكر المطلق لإعلام الغير لم يبطل مثل سائر الأذكار التي يؤتى بها لا بقصد الجزئيه

### ١٤ مسألة وقت النيه ابتداء الصلاة

و هو حال تكبيره الإحرام

و أمره سهل بناء على الداعى و على الإخطار اللازم اتصال آخر النيه المخطره بأول التكبير و هو أيضا سهل

### ١٥ مسأله يجب استدامه النيه إلى آخر الصلاه

بمعنى عدم حصول الغفله بالمره بحيث يزول الداعى على وجه لو قيل له ما تفعل يبقى متحيرا و أما مع بقاء الداعى فى خزانه الخيال فلا تضر الغفله و لا يلزم الاستحضار الفعلى

### ١٦ مسأله لو نوى فى أثناء الصلاه قطعها فعلا أو بعد ذلك.

أو نوى القاطع و المنافى فعلا أو بعد ذلك فإن أتم مع ذلك بطل و كذا لو أتى ببعض الأجزاء بعنوان الجزئيه ثم عاد إلى النيه الأولى و أما لو عاد إلى النيه الأولى قبل أن يأتى بشىء لم يبطل و إن كان الأحوط الإتمام و الإعاده و لو نوى القطع أو القاطع و أتى ببعض الأجزاء لا- بعنوان الجزئيه ثم عاد إلى النيه الأولى فالبطالن موقوف على كونه فعلا- كثيرا فإن كان قليلا- لم يبطل خصوصا إذا كان ذكرا أو قرآنا و إن كان الأحوط الإتمام و الإعاده أيضا

### ١٧ مسأله لو قام لصلاه و نواها فى قلبه فسبق لسانه أو خياله خطورا إلى غيرها

صحت على ما قام إليها و لا يضر سبق اللسان و لا الخطور الخيالى

### ١٨ مسأله لو دخل فى فريضه فأتىها بزعم أنها نافله غفله أو بالعكس

صحت على ما افتتحت عليه

### ١٩ مسأله لو شك فيما فى يده أنه عينها ظهرا أو عصرا مثلا قيل بنى على التى قام إليها و هو مشكل

فالأحوط الإتمام والإعادة نعم لو رأى نفسه فى صلاة معينه و شك فى أنه من الأول نواها أو نوى غيرها بنى على أنه نواها و إن لم يكن مما



قام إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل

## ٢٠ مسألة لا يجوز العدول من صلاه إلى أخرى

إلا في موارد خاصه أحدها في الصلاتين المرتبتين كالظهرين والعشائين إذا دخل في الثانيه قبل الأولى عدل إليها بعد التذکر في الأثناء إذا لم يتجاوز محل العدول و أما إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعه من العشاء فتذکر ترك المغرب فإنه لا يجوز العدول لعدم بقاء محله فتمها عشاء ثم يصلى المغرب و يعيد العشاء أيضا احتياطا و أما إذا دخل في قيام الرابعه و لم يركع بعد فالظاهر بقاء محل العدول فيهدم القيام و يتمها بنيه المغرب.

الثاني إذا كان عليه صلاتان أو أزيد قضاء فشرع في اللاحقه قبل السابقه يعدل إليها مع عدم تجاوز محل العدول كما إذا دخل في الظهر أو العصر فتذکر ترك الصبح القضائي السابق على الظهر و العصر و أما إذا تجاوز أتم ما بيده على الأحوط و يأتي بالسابقه و يعيد

اللاحقه كما مر فى الأدائيتين و كذا لو دخل فى العصر فذكر ترك الظهر السابقه فإنه يعدل. الثالث إذا دخل فى الحاضره فذكر أن عليه قضاء فإنه يجوز له أن يعدل إلى القضاء إذا لم يتجاوز محل العدول و العدول فى هذه الصوره على وجه الجواز بل الاستحباب بخلاف الصورتين الأولتين فإنه على وجه الوجوب. الرابع العدول من الفريضة إلى النافله يوم الجمعة لمن نسى قراءه الجمعة و قرأ سوره أخرى من التوحيد أو غيرها و بلغ النصف أو تجاوز و أما إذا لم يبلغ النصف فله أن يعدل عن تلك السوره و لو كانت هى التوحيد إلى سوره الجمعة فيقطعها و يستأنف سوره الجمعة. الخامس العدول من الفريضة إلى النافله لإدراك الجماعه إذا دخل فيها و أقيمت الجماعه و خاف السبق بشرط عدم تجاوز محل العدول بأن دخل فى ركوع الركعه الثالثه. السادس العدول من الجماعه إلى

الانفراد لعذر أو مطلقا كما هو الأقوى. السابع العدول من إمام إلى إمام إذا عرض للأول عارض. الثامن العدول من القصر إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامه عشره أيام. التاسع العدول من التمام إلى القصر إذا بدا له في الإقامه بعد ما قصدها. العاشر العدول من القصر إلى التمام أو بالعكس في موطن التخيير

### ٢١ مسأله لا يجوز العدول من الفائته إلى الحاضر

فلو دخل في فائته ثم ذكر في أثنائها حاضره ضاق وقتها أبطلها و استأنف و لا يجوز العدول على الأقوى

### ٢٢ مسأله لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض

و لا من النفل إلى النفل حتى فيما كان منه كالفرائض في التوقيت و السبق و اللحق

### ٢٣ مسأله إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلنا

كما لو نوى بالظهر العصر و أتمها على نيه العصر

### ٢٤ مسأله لو دخل في الظهر بتخييل عدم إتيانها

فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر

### ٢٥ مسأله لو عدل بزعم تحقق موضع العدول

فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لا يبعد صحتها على النيه الأولى كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثم بان أنه صلاها فإنها تصح عصرا

لكن الأحوط الإعادة

### ٢٦ مسألة لا بأس بترامى العدول

كما لو عدل في الفوائت إلى سابقه فذكر سابقه عليها فإنه يعدل منها إليها وهكذا

### ٢٧ مسألة لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين

إذا أتى بنيه العصر بتخيل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها حيث إن مقتضى روايه صحيحه أنه يجعلها ظهرا و قد مر سابقا

### ٢٨ مسألة يكفى في العدول مجرد النية

من غير حاجة إلى ما ذكر في ابتداء النية

### ٢٩ مسألة إذا شرع في السفر و كان في السفينه أو الكارى مثلا

فشرع في الصلاة بنيه التمام

قبل الوصول إلى حد الترخّص فوصل في الأثناء إلى حد الترخّص فإن لم يدخل في ركوع الثالثه فالظاهر أنه يعدل إلى القصر و إن دخل في ركوع الثالثه فالأحوط الإتمام و الإعادة قصرا و إن كان في السفر و دخل في الصلاة بنيه القصر فوصل إلى حد الترخّص يعدل إلى التمام

### ٣٠ مسأله إذا دخل في الصلاة بقصد ما في الذمه فعلا

و تخيل أنها الظهر مثلا ثم تبين أن ما في ذمته هي العصر أو بالعكس فالظاهر الصحه لأن الاشتباه إنما هو في التطبيق

### ٣١ مسأله إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلا

فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنه لم يصل الأولتين صحت و حسبت له الأولتان و كذا في نوافل الظهرين و كذا إذا تبين بطلان الأولتين و ليس هذا من باب العدول بل من جهه أنه لا يعتبر قصد كونهما أولتين أو ثانيتين فتحسب على ما هو الواقع نظير ركعات الصلاة حيث إنه لو تخيل أن ما بيده من الركعه ثانيه مثلا- فبان أنها الأولى أو العكس أو نحو ذلك لا يضر و يحسب على ما هو الواقع

### فصل ٢٢ في تكبيره الإحرام

#### إشاره

و تسمى تكبيره الافتتاح أيضا و هي أول الأجزاء الواجبه للصلاه بناء على كون النيه شرطا و بها يحرم على المصلي المنافيات و ما لم يتمها يجوز له قطعها و تركها عمدا و سهوا مبطل كما أن زيادتها أيضا كذلك فلو كبر بقصد الافتتاح و أتى بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا القصد ثانيا بطلت و احتاج إلى ثالثه فإن أبطلها بزياده رابعه احتاج إلى خامسه و هكذا تبطل

بالشفع و تصح بالوتر و لو كان فى أثناء صلاه فنسى و كبر لصلاه أخرى فالأحوط إتمام الأولى و إعادتها و صورتها الله أكبر من غير تغيير و لا تبديل و لا يجرى مرادفها و لا ترجمتها بالعجميه أو غيرها و الأحوط عدم وصلها بما سبقها من الدعاء أو لفظ النيه و إن كان الأقوى جوازه و يحذف الهمزه من الله حينئذ كما أن الأقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذه أو البسمله أو غيرهما و يجب حينئذ إعراب راء أكبر لكن الأحوط عدم الوصل و يجب إخراج حروفها من مخارجها و الموالاه بينها و بين الكلمتين

### ١ مسأله لو قال الله تعالى أكبر لم يصح

و لو قال الله أكبر من أن يوصف أو من كل شىء فالأحوط الإتمام و الإعاده و إن كان الأقوى الصحه إذا لم يكن بقصد التشريع

### ٢ مسأله لو قال الله أكبر

ياشباع فتحه الباء حتى تولد الألف بطل كما أنه لو شدد راء أكبر بطل أيضا

### ٣ مسأله الأحوط تفخيم اللام من الله و الراء من أكبر

و لكن الأقوى الصحه مع تركه

#### ٤ مسأله يجب فيها القيام و الاستقرار

فلو ترك أحدهما بطل عمدا كان أو سهوا

#### ٥ مسأله [يعتبر في صدق التلفظ بها إسماع نفسه تحقيقا أو تقديرا]

يعتبر في صدق التلفظ بها بل و غيرها من الأذكار و الأدعيه و القرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقا أو تقديرا فلو تكلم بدون ذلك لم يصح

#### ٦ مسأله من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم

و لا يجوز له الدخول في الصلاه قبل التعلم إلا إذا ضاق الوقت فيأتى بها ملحونه و إن لم يقدر فترجمتها من غير العرييه و لا يلزم أن يكون بلغته و إن كان أحوط و لا تجزى عن ترجمه غيرها من الأذكار و الأدعيه و إن كانت بالعرييه و إن أمكن له النطق بها بتلقين الغير حرفا فحرفا قدم على الملحون و ترجمه

#### ٧ مسأله الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان

و إن عجز عن النطق أصلا أخطرأها بقلبه و أشار إليها مع تحريك لسانه إن أمكنه

#### ٨ مسأله حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام

حتى فى إشاره الأخرس

### ٩ مسأله إذا ترك التعلم فى سعه الوقت حتى ضاق أنف و صحت صلاته على الأقوى

و الأحوط القضاء بعد التعلم

### ١٠ مسأله يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام

فيكون المجموع سبعة و تسمى بالتكبيرات الافتتاحيه و يجوز الاقتصار على الخمس و على الثلاث و لا يبعد التخيير فى تعيين تكبيره الإحرام فى أيتها شاء بل نيه الإحرام بالجميع أيضا لكن الأحوط اختيار الأخيره و لا يكفى قصد الافتتاح بأحدها المبهم من غير تعيين و الظاهر عدم اختصاص استحبابها فى اليوميه بل تستحب فى جميع الصلوات الواجبه و المندوبه و ربما يقال بالاختصاص بسبعة مواضع و هى كل صلاه واجبه و أول ركعه من صلاه الليل و مفرده الوتر و أول ركعه من نافله الظهر و أول ركعه من نافله المغرب و أول ركعه من صلاه الإحرام و الوتيره و لعل القائل أراد تأكدها فى هذه المواضع

### ١١ مسأله لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام

إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث احتمالات بل أقوال تعيين الأول و تعيين الأخير و التخيير و الجميع فالأقوى لمن أراد إحراز جميع الاحتمالات و مراعاة الاحتياط من جميع الجهات أن يأتى بها بقصد



أنه إن كان الحكم هو التخيير فالافتتاح هو كذا و يعين في قلبه ما شاء و إلا فهو ما عند الله من الأول أو الأخير أو الجميع

### ١٢ مسألة يجوز الإتيان بالسبع ولاء من غير فصل بالدعاء

لكن الأفضل أن يأتي بالثلاث

: ثم يقول اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ثم يأتي باثنتين و يقول ليبيك و سعديك و الخير في يديك و الشر ليس إليك و المهدى من هديت لا ملجأ منك إلا إليك سبحانك و حنانيك تباركت و تعاليت سبحانك رب البيت ثم يأتي باثنتين و يقول وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ حَنِيفًا مَسْلَمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ

ثم يشرع في الاستعاذه و سوره الحمد

: و يستحب أيضا أن يقول قبل التكبيرات اللهم إليك توجهت و مرضاتك ابتغيت و بك آمنت و عليك توكلت صل على محمد و آل محمد و افتح قلبي لذكرك و ثبتني على دينك و لا ترغ قلبي بعد إذ هديتني و هب لي من لدنك رحمه إنك أنت الوهاب

و يستحب أيضا أن يقول بعد الإقامه قبل تكبيره الإحرام

: اللهم رب هذه الدعوه التامه و الصلاه القائمه بلغ محمدا ص الدرجة و الوسيله و الفضل و الفضيله بالله أستفتح و بالله أستنجح و بمحمد رسول الله ص أتوجه اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلني بهم عندك و جيبها في الدنيا و الآخرة و من المقربين

و أن يقول بعد تكبيره الإحرام

: يا محسن قد أتاك المسيء و قد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسيء أنت المحسن و أنا المسيء بحق محمد و آل محمد صل على محمد و آل محمد و تجاوز عن قبيح ما تعلم مني

### ١٣ مسألة يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام

على وجه يسمع من خلفه دون الست فإنه

يستحب الإخفات بها

#### ١٤ مسألة يستحب رفع اليدين بالتكبير إلى الأذنين أو إلى حيال الوجه

أو إلى النحر مبتدئاً بابتدائه و منتهياً بانتهاؤه فإذا انتهى التكبير و الرفع أرسلهما و لا فرق بين الواجب منه و المستحب فى ذلك و الأولى أن لا يتجاوز بهما الأذنين نعم ينبغى ضم أصابعهما حتى الإبهام و الخنصر و الاستقبال بباطنهما القبلة و يجوز التكبير من غير رفع اليدين بل لا يبعد جواز العكس

#### ١٥ مسألة ما ذكر من كيفية فى رفع اليدين إنما هو على الأفضلية

و إلا فيكفى مطلق الرفع بل لا يبعد جواز رفع إحدى اليدين دون الأخرى

#### ١٦ مسألة إذا شك فى تكبيره الإحرام فإن كان قبل الدخول فيما بعدها بنى على العدم

و إن كان بعد الدخول فيما بعدها من دعاء التوجه أو الاستعاذه أو القراءه بنى على الإتيان و إن شك بعد إتمامها أنه أتى بها صحيحه أو لا بنى على العدم- لكن

الأحوط إبطالها بأحد المنافيات ثم استينافها و إن شك في الصحه بعد الدخول فيما بعدها بنى على الصحه و إذا كبر ثم شك في كونه تكبيره الإحرام أو تكبيره الركوع بنى على أنه للإحرام

## فصل ٢٣ في القيام

### إشاره

و هو أقسام إما ركن و هو القيام حال تكبيره الإحرام و القيام المتصل بالركوع بمعنى أن يكون الركوع عن قيام فلو كبر للإحرام جالسا أو في حال النهوض بطل و لو كان سهوا و كذا لو ركع لا- عن قيام بأن قرأ جالسا ثم ركع أو جلس بعد القراءة أو في أثنائها و ركع بأن نهض متقوسا إلى هيئه الركوع القيامى و كذا لو جلس ثم قام متقوسا من غير أن ينتصب ثم يركع و لو كان ذلك كله سهوا و واجب غير ركن و هو القيام حال القراءة و بعد الركوع و مستحب و هو القيام حال القنوت و حال تكبير الركوع و قد يكون مباحا و هو القيام بعد القراءة أو التسييح أو القنوت أو في أثنائها مقدارا من غير أن يشتغل بشىء و ذلك في غير المتصل بالركوع و غير الطويل الماحى للصوره

### ١ مسأله يجب القيام حال تكبيره الإحرام

من أولها إلى آخرها بل يجب من باب المقدمه قبلها و بعدها فلو كان جالسا و قام للدخول فى الصلاه و كان حرف واحد من تكبيره الإحرام حال النهوض قبل تحقق القيام بطل كما أنه لو كبر المأموم و كان الرء من أكبر حال الهوى للركوع كان باطلا بل يجب أن يستقر قائما ثم يكبر و يكون

مستقرا بعد التكبير ثم يركع

## ٢ مسألة هل القيام حال القراءة و حال التسبيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما

وجهان الأحوط الأول و الأظهر الثاني فلو قرأ جالسا نسيانا ثم تذكر بعدها أو في أثناءها صحت قراءته و فات محل القيام و لا يجب استيناف القراءة- لكن الأحوط الاستيناف قائما

## ٣ مسألة المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت

أنه يجوز تركه بتركه لا أنه يجوز الإتيان بالقنوت جالسا عمدا لكن نقل عن بعض العلماء جواز إتيانه جالسا و أن القيام مستحب فيه لا شرط و على ما ذكرنا فلو أتى به جالسا عمدا لم يأت بوظيفه القنوت بل تبطل صلاته للزيادة

## ٤ مسألة لو نسي القيام حال القراءة و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع

صحت صلاته و لو تذكر قبله فالأحوط الاستيناف على ما مر

## ٥ مسألة لو نسي القراءة أو بعضها و تذكر بعد الركوع

صحت صلاته إن ركع عن قيام فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركنا أن يكون بعد تمام القراءة

### ٦ مسأله

إذا زاد القيام كما لو قام في محل القعود سهوا لا تبطل صلاته و كذا إذا زاد القيام حال القراءة سهوا و أما زياده القيام الركنى فغير متصوره من دون زياده ركن آخر فإن القيام حال تكبيره الإحرام لا يزداد إلا بزيادتها و كذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلا بزيادته و إلا- فلو نسى القراءة أو بعضها فهوى للركوع و تذكر قبل أن يصل إلى حد الركوع رجع و أتى بما نسى ثم ركع و صحت صلاته و لا- يكون القيام السابق على الهوى الأول متصلا بالركوع حتى يلزم زيادته إذا لم يتحقق الركوع بعده فلم يكن متصلا به و كذا إذا انحنى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حده أنه أتى به فإنه يجلس للسجده و لا يكون قيامه قبل الانحناء متصلا بالركوع ليلزم الزيادة

### ٧ مسأله

إذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعده أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده أو في القيام بعد الركوع بعد الهوى إلى السجود و لو قبل الدخول فيه لم يعتن به و بنى على الإتيان

### ٨ مسأله

يعتبر في القيام الانتصاب و الاستقرار و الاستقلال حال الاختيار

فلو انحنى قليلا أو مال إلى أحد الجانبين بطل و كذا إذا لم يكن مستقرا أو كان مستندا على شيء من إنسان أو جدار أو خشبه أو نحوها نعم لا بأس بشيء منها حال الاضطرار و كذا يعتبر فيه عدم التفريج بين الرجلين فاحشا بحيث يخرج عن صدق القيام و أما إذا كان بغير الفاحش فلا- بأس و الأحوط الوقوف على القدمين دون الأصابع و أصل القدمين و إن كان الأقوى كفايتهما أيضا بل لا يبعد إجزاء الوقوف على الواحده

#### ٩ مسأله

الأحوط انتصاب العنق أيضا و إن كان الأقوى جواز الإطراق

#### ١٠ مسأله

إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسيا صحت صلاته و إن كان ذلك في القيام الركني لكن الأحوط فيه الإعاده

#### ١١ مسأله

لا يجب تسويه الرجلين في الاعتماد فيجوز أن يكون الاعتماد على إحداهما و لو على القول بوجوب الوقوف عليهما

#### ١٢ مسأله

لا- فرق في حال الاضطرار بين الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشبه و لا يعتبر في سناد الأقطع أن يكون خشبته المعده لمشييه بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات

#### ١٣ مسأله

يجب شراء

ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استيجاره مع التوقف عليهما

#### ١٤ مسأله

القيام الاضطرارى بأقسامه من كونه مع الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين أو مع الاعتماد أو مع عدم الاستقرار أو مع التفريج الفاحش بين الرجلين مقدم على الجلوس و لو دار الأمر بين التفريج الفاحش و الاعتماد أو بينه و بين ترك الاستقرار قدما عليه أو بينه و بين الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين قدم ما هو أقرب إلى القيام و لو دار الأمر بين ترك الانتصاب و ترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار فيقوم منتصبا معتمدا و كذا لو دار بين ترك الانتصاب و ترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار و لو دار بين ترك الاستقرار و ترك الاستقرار قدم الأول فمراعاة الانتصاب أولى من مراعاة الاستقرار و مراعاة الاستقرار أولى

### ١٥ مسألة

إذا لم يقدر على القيام كلا ولا بعضا مطلقا حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى من جلوس و كان الانتصاب جالسا بدلا عن القيام فيجرب فيه حينئذ جميع ما ذكر فيه حتى الاعتماد وغيره و مع تعذره صلى مضطجعا على الجانب الأيمن كهيئة المدفون فإن تعذر فعلى الأيسر عكس الأول فإن تعذر صلى مستلقيا كالمحتضر و يجب الانحناء للركوع و السجود بما أمكن و مع عدم إمكانه يومئ برأسه و مع تعذره فبالعينين بتغميضهما و ليجعل إيماء سجوده أخفض منه لركوعه و يزيد في غمض العين للسجود على غمضها للركوع و الأحوط وضع ما يصح السجود عليه على الجبهة و



الإيماء بالمساجد الآخر أيضا و ليس بعد المراتب المزبوره حد موظف فيصلى كيف ما قدر و ليتحر الأقرب إلى صلاه المختار و إلا فالأقرب إلى صلاه المضطر على الأحوط

### ١٦ مسأله

إذا تمكن من القيام لكن لم يتمكن من الركوع قائما جلس و ركع جالسا و إن لم يتمكن من الركوع و السجود صلى قائما و أوما للركوع و السجود و انحنى لهما بقدر الإمكان و إن تمكن من الجلوس جلس لإيماء السجود و الأحوط وضع ما يصح السجود عليه على جبهته إن أمكن

### ١٧ مسأله

لو دار أمره بين الصلاه قائما

مومناً أو جالسا مع الركوع و السجود فالأحوط تكرار الصلاة و فى الضيق يتخير بين الأمرين

### ١٨ مسألة

لو دار أمره بين الصلاة قائما ماشيا أو جالسا فالأحوط التكرار أيضا

### ١٩ مسألة

لو كان وظيفته الصلاة جالسا و أمكنه القيام حال الركوع و جب ذلك

### ٢٠ مسألة إذا قدر على القيام فى بعض الركعات دون الجميع

و جب أن يقوم إلى أن يتجدد العجز و كذا إذا تمكن منه فى بعض الركعة لا- فى تمامها نعم لو علم من حاله أنه لو قام أول الصلاة لم يدرك من الصلاة قائما إلا ركعة أو بعضها و إذا جلس أولا يقدر على الركعتين قائما أو أزيد مثلا لا يبعد و جب تقديم الجلوس لكن لا- يترك الاحتياط حينئذ بتكرار الصلاة كما أن الأحوط فى صورته دوران الأمر بين إدراك أول الركعة قائما و العجز حال الركوع

أو العكس أيضا تكرار الصلاة

**٢١ مسألة إذا عجز عن القيام و دار أمره بين الصلاة ماشيا أو راكبا**

قدم المشى على الركوب

**٢٢ مسألة إذا ظن يتمكن من القيام فى آخر الوقت**

وجب التأخير بل و كذا مع الاحتمال

**٢٣ مسألة إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض أو بطوء برئه**

جاز له الجلوس و كذا إذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع و كذا إذا خاف من لص أو عدو أو سبع أو نحو ذلك

**٢٤ مسألة إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام**

فالظاهر وجوب مراعاة الأول

**٢٥ مسألة لو تجدد العجز فى أثناء الصلاة عن القيام**

انتقل إلى الجلوس و لو عجز عنه انتقل إلى الاضطجاع و لو عجز عنه انتقل إلى الاستلقاء و يترك القراءة أو الذكر فى حال الانتقال إلى أن يستقر

**٢٦ مسألة لو تجددت قدره على القيام فى الأثناء انتقل إليه**

و كذا لو تجدد للمضطجع

القدره على الجلوس أو للمستلقى القدره على الاضطجاع و يترك القراءة أو الذكر في حال الانتقال

### **٢٧ مسألة إذا تجددت القدره بعد القراءة قبل الركوع**

قام للركوع و ليس عليه إعادة القراءة و كذا لو تجددت في أثناء القراءة لا يجب استينافها و لو تجددت بعد الركوع فإن كان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه و إن كان قبل إتمامه ارتفع منحنيا إلى حد الركوع القيامى و لا يجوز له الانتصاب ثم الركوع و لو تجددت بعد رفع الرأس من الركوع لا يجب عليه القيام للسجود لكون انتصابه الجلوسى بدلا عن الانتصاب القيامى و يجرى عنه لكن الأحوط القيام للسجود عنه

### **٢٨ مسألة لو ركع قائما ثم عجز عن القيام**

فإن كان بعد تمام الذكر جلس منتصبا ثم سجد و إن كان قبل الذكر هوى متقوسا إلى حد الركوع الجلوسى ثم أتى بالذكر

### **٢٩ مسألة يجب الاستقراء حال القراءة و التسبيحات و حال ذكر الركوع و السجود**

بل في جميع أفعال الصلاة و أذكارها بل في حال القنوت

و الأذكار المستحبه كتكبيره الركوع و السجود نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق فى حال عدم الاستقرار لا بأس به و كذا لو سبح أو هلل فلو كبر بقصد تكبير الركوع فى حال الهوى له أو للسجود كذلك أو فى حال النهوض يشكك صحته فالأولى لمن يكبر كذلك أن يقصد الذكر المطلق نعم محل قوله بحول الله و قوته حال النهوض للقيام

### ٣٠ مسأله من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده إن أمكنه

و إلا وضع ما يصح السجود عليه على جبهته كما مر

### ٣١ مسأله من يصلى جالسا يتخير بين انحناء الجلوس

نعم يستحب له أن يجلس جلوس القرفصاء و هو أن يرفع فخذه و ساقه و إذا أراد أن يركع ثنى رجليه و أما بين السجدين و حال التشهد فيستحب أن يتورك

### ٣٢ مسأله يستحب فى حال القيام أمور

أحدها إسدال المنكبين. الثانى إرسال اليدين. الثالث وضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين اليمنى على الأيمن و اليسرى على الأيسر. الرابع ضم جميع أصابع الكفين. الخامس أن يكون نظره إلى موضع سجوده-. السادس أن ينصب فقار ظهره و نحره. السابع أن يصف قدميه مستقبلا بهما متحاذيتين بحيث لا يزيد إحداهما على الأخرى و لا تنقص عنها. الثامن التفرقه بينهما بثلاث أصابع مفرجات أو أزيد إلى الشبر. التاسع التسويه بينهما فى الاعتماد. العاشر أن يكون مع الخضوع و الخشوع كقيام العبد الدليل بين يدي المولى الجليل

## فصل ٢٤ فى القراءه

## فى أحكام القراءه

## اشاره

يجب فى صلاه الصبح و الركعتين الأولتين من سائر الفرائض قراءه سورہ الحمد و سورہ كامله غيرها بعدها إلا فى المرض و الاستعجال فيجوز الاقتصار على الحمد و إلا- فى ضيق الوقت أو الخوف و نحوهما من أفراد الضروره فيجب الاقتصار عليها و ترك السوره و لا يجوز تقديمها عليه فلو قدمها عمدا بطلت الصلاه للزياده العمديه إن قرأها ثانيا و عكس الترتيب الواجب إن لم يقرأها و لو قدمها سهوا و تذكر قبل الركوع أعادها بعد الحمد أو أعاد غيرها و لا يجب عليه إعادة الحمد إذا كان قد قرأها

## ١ مسأله القراءه ليست ركنا

فلو تركها و تذكر بعد الدخول فى الركوع صحت الصلاه و سجد سجدتى السهو مرتين مره للحمد و مره للسوره و كذا إن ترك إحداهما و تذكر بعد الدخول فى الركوع صحت الصلاه و سجد سجدتى السهو و لو تركهما أو إحداهما و تذكر فى القنوت أو بعده قبل الوصول إلى حد الركوع رجع و تدارك و كذا لو ترك الحمد و تذكر بعد الدخول فى السوره رجع و أتى بها ثم بالسوره

## ٢ مسأله لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته

من السور الطوال فإن قراءه عامدا بطلت

صلاته و إن لم يتمه إذا كان من نيته الإتمام حين الشروع و أما إذا كان ساهيا فإن تذكّر بعد الفراغ أتم الصلاة و صحت و إن لم يكن قد أدرك ركعه من الوقت أيضا و لا يحتاج إلى إعادته سورة أخرى و إن تذكّر في الأثناء عدل إلى غيرها إن كان في سعه الوقت و إلا تركها و ركع و صحت الصلاة

### ٣ مسأله لا يجوز قراءه إحدى سور العزائم فى الفريضة

فلو قرأها عمدا استأنف الصلاة و إن لم يكن قرأ إلا البعض

و لو البسمله أو شيئاً منها إذا كان من نيته حين الشروع الإتمام أو القراءة إلى ما بعد آيه السجده و أما لو قرأها ساهياً فإن تذكر قبل بلوغ آيه السجده وجب عليه العدول إلى سورة أخرى و إن كان قد تجاوز النصف و إن تذكر بعد قراءة آيه السجده أو بعد الإتمام فإن كان قبل الركوع فالأحوط إتمامها إن كان في أثنائها و قراءه سورته غيرها بنيه القربه المطلقه بعد الإيماء إلى السجده أو الإتيان بها و هو في الفريضة ثم إتمامها و إعادتها من رأس و إن كان بعد الدخول في الركوع و لم يكن سجد للتلاوه فكذلك أو ما إليها أو سجد و هو في الصلاة ثم أتمها و أعادها و إن كان سجد لها نسياناً أيضاً فالظاهر صحة صلاته و لا شيء عليه و كذا لو تذكر قبل الركوع مع فرض الإتيان بسجود التلاوه أيضاً



نسيانا فإنه ليس عليه إعادة الصلاة حينئذ

#### ٤ مسأله لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاة عمدا بطلت صلاته

و لو قرأها نسيانا أو استمعها من غيره أو سمعها فالحكم كما مر من أن الأحوط الإيماء إلى السجده أو السجده و هو في الصلاة و إتمامها و إعادتها

#### ٥ مسأله لا يجب في النوافل قراءة السوره

و إن وجبت بالنذر أو نحوه فيجوز الاقتصار على الحمد أو مع قراءة بعض السوره نعم النوافل التي تستحب بالسور المعينه يعتبر في كونها تلك النافله قراءة تلك السوره لكن في الغالب يكون تعيين السور من باب المستحب على وجه تعدد المطلوب لا التقييد

#### ٦ مسأله يجوز قراءة العزائم في النوافل و إن وجبت بالعارض

فيسجد بعد قراءة آيتها و هو في الصلاة ثم يتمها

#### ٧ مسأله سور العزائم أربع

الم السجده و حم السجده و النجم و اقرأ باسم

#### ٨ مسأله البسمله جزء من كل سوره

فيجب قراءتها عدا سوره براءه

#### ٩ مسأله الأقوى اتحاد سوره الفيل و لإيلاف

و كذا و الضحى و أ لم نشرح فلا يجزى في الصلاة إلا جمعهما مرتبتين مع البسمله بينهما

**١٠ مسألة الأقوى جواز قراءة سورتين أو أزيد في ركعه**

مع الكراهه فى الفريضة و الأحوط تركه و أما فى النافلة فلا كراهه

**١١ مسألة الأقوى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها**

و إن كان هو الأحوط نعم لو عين البسملة لسوره لم تكف لغيرها فلو عدل عنها وجب إعاده البسملة

**١٢ مسألة إذا عين البسملة لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عين**

وجب إعاده البسملة لأى سوره أراد و لو علم أنه عينها لإحدى السورتين من الجحد و التوحيد و لم يدر أنه لأيتهما أعاد البسملة و قرأ إحداهما و لا يجوز قراءة غيرهما

**١٣ مسألة إذا بسمل من غير تعيين سورة**

فله أن يقرأ ما شاء و لو شك في أنه عينها لسوره معينه أو لا فكذلك لكن الأحوط في هذه الصوره إعادتها بل الأحوط إعادتها مطلقا لما مر من الاحتياط في التعيين

**١٤ مسألة لو كان بانيا من أول الصلاة أو أول الركعه أن يقرأ سورة معينه فنسى و قرأ غيرها كفى**

و لم يجب إعاده السوره و كذا لو كانت عادته سوره معينه فقرأ غيرها

**١٥ مسألة إذا شك في أثناء سوره أنه هل عين البسمله لها أو لغيرها**

و قرأها نسيانا بنى على أنه لم يعين غيرها

**١٦ مسألة يجوز العدول من سوره إلى أخرى اختيارا ما لم يبلغ النصف**

إلا من الجحد و التوحيد فلا يجوز العدول منهما إلى غيرهما بل من إحداهما إلى الأخرى بمجرد الشروع فيهما و لو بالبسمله نعم يجوز العدول منهما إلى الجمعة و المنافقين في خصوص يوم الجمعة حيث إنه يستحب في الظهر أو الجمعة منه أن يقرأ في الركعه الأولى الجمعة و في الثانية المنافقين فإذا نسي و قرأ غيرهما حتى الجحد و التوحيد يجوز العدول إليهما ما لم يبلغ النصف و أما إذا شرع في الجحد

أو التوحيد عمدا فلا يجوز العدول إليهما أيضا على الأحوط

**١٧ مسألة الأحوط عدم العدول من الجمعة و المنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة**

و إن لم يبلغ النصف

**١٨ مسألة يجوز العدول من سورة إلى أخرى في النوافل مطلقا**

و إن بلغ النصف

**١٩ مسألة يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجحد و التوحيد**

كما إذا نسى بعض السوره أو خاف فوت الوقت بإتمامها أو كان هناك مانع آخر و من ذلك ما لو نذر أن يقرأ سورة معينه في صلاته فنسى و قرأ غيرها فإن الظاهر جواز العدول و إن كان بعد بلوغ النصف أو كان ما شرع فيه الجحد أو التوحيد

**٢٠ مسألة يجب على الرجال الجهر بالقراءه في الصبح و الركعتين الأولتين من المغرب و العشاء**

و يجب الإخفات في الظهر و العصر في غير يوم الجمعة و أما فيه فيستحب الجهر في صلاه الجمعة بل في الظهر أيضا على الأقوى

## ٢١ مسأله يستحب الجهر بالبسملة فى الظهرين

للحمد و السوره

## ٢٢ مسأله إذا جهر فى موضع الإخفات أو أخفت فى موضع الجهر عمدا بطلت الصلاه

و إن كان ناسيا أو جاهلا- و لو بالحكم صحت سواء كان الجاهل بالحكم متنبها للسؤال و لم يسأل أم لا لكن الشرط حصول قصد القربه منه و إن كان الأحوط فى هذه الصوره الإعاده

## ٢٣ مسأله إذا تذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعاده القراءة

بل و كذا لو تذكر فى أثناء القراءة حتى لو قرأ آيه لا يجب إعادتها لكن الأحوط الإعاده خصوصا إذا كان فى الأثناء

## ٢٤ مسأله لا فرق فى معذوريه الجاهل بالحكم فى الجهر و الإخفات بين أن يكون جاهلا بوجوبهما أو جاهلا بمحلها

بأن علم إجمالا- أنه يجب فى بعض الصلوات الجهر و فى بعضها الإخفات إلا- أنه اشتبه عليه أن الصبح مثلا- جهريه و الظهر إخفاته بل تخيل العكس أو كان جاهلا بمعنى الجهر و الإخفات فالأقوى معذوريته فى الصورتين كما أن الأقوى معذوريته إذا كان جاهلا- بأن المأموم يجب عليه الإخفات عند وجوب القراءة عليه و إن كانت الصلاه جهريه فجهر لكن الأحوط فيه و فى الصورتين الأولتين الإعاده

## ٢٥ مسأله لا يجب الجهر على النساء فى الصلوات الجهريه

بل يتخيرن بينه و بين الإخفات مع عدم سماع الأ-جنبي و أما معه فالأحوط إخفاتهن و أما فى الإخفاته فيجب عليهن الإخفات كالرجال و يعذرن فيما يعذرون فيه

## ٢٦ مسأله مناط الجهر و الإخفات ظهور جوهر الصوت و عدمه

فيتحقق الإخفات بعدم ظهور جوهره

و إن سمعه من بجانبه قريبا أو بعيدا

**٢٧ مسألة المناط في صدق القراءه قرآنا كان أو ذكرا أو دعاء ما مر في تكبيره الإحرام**

من أن يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقا أو تقديرا بأن كان أصم أو كان هناك مانع من سماعه و لا يكفى سماع الغير الذى هو أقرب إليه من سمعه

**٢٨ مسألة لا يجوز من الجهر ما كان مفرطا خارجا عن المعتاد كالصياح**

فإن فعل فالظاهر البطلان

**٢٩ مسألة من لا يكون حافظا للحمد و السوره يجوز أن يقرأ في المصحف**

بل يجوز ذلك للقادر الحافظ أيضا على الأقوى كما يجوز له اتباع من يلقيه آيه فأيه لكن الأحوط اعتبار عدم القدره على الحفظ و على الائتمام

**٣٠ مسألة إذا كان في لسانه آفه لا يمكنه التلفظ**

يقرأ في نفسه و لو توهمها و الأحوط تحريك لسانه بما يتوهمه

**٣١ مسألة الأخرس يحرك لسانه**

و يشير بيده إلى ألفاظ القراءه بقدرها

**٣٢ مسألة من لا يحسن القراءه يجب عليه التعلم**

و إن كان متمكنا من الائتمام و كذا يجب تعلم سائر أجزاء الصلاة فإن ضاق الوقت مع كونه قادرا على التعلم-

فالأحوط الائتتام إن تمكن منه

### ٣٣ مسأله من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف

و لا يستطيع أن يتعلم أجزاء ذلك و لا يجب عليه الائتتام و إن كان أحوط و كذا الأخرس لا يجب عليه الائتتام

### ٣٤ مسأله القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحه ما تعلم

و قرأ من سائر القرآن عوض البقيه و الأ-حوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقيه و إذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحه بمقدار حروفها و إن لم يعلم شيئاً من القرآن سبح و كبر و ذكر بقدرها و الأحوط الإتيان بالتسبيحات الأربعة بقدرها و يجب تعلم السوره أيضا و لكن الظاهر عدم وجوب البدل لها فى ضيق الوقت و إن كان أحوط

### ٣٥ مسأله لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد و السوره -

بل و كذا على تعليم سائر الأجزاء الواجبه من الصلاه و الظاهر جواز أخذها على تعليم المستحبات

### ٣٦ مسأله يجب الترتيب بين آيات الحمد و السوره و بين كلماتها و حروفها و كذا الموالاه

فلو أخل بشيء من ذلك عمدا بطلت صلاته

### ٣٧ مسأله لو أخل بشيء من الكلمات أو الحروف

أو بدل حرفا بحرف حتى الضاد بالطاء أو العكس بطلت و كذا لو أخل بحركه بناء أو إعراب أو مد

واجب أو تشديد أو سكون لازم و كذا لو أخرج حرفا من غير مخرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب

### ٣٨ مسأله يجب حذف همزه الوصل في الدرج

مثل همزه الله و الرحمن و الرحيم و اهدنا و نحو ذلك فلو أثبتها بطلت و كذا يجب إثبات همزه القطع كهمزه أنعمت فلو حذفها حين الوصل بطلت

### ٣٩ مسأله الأحوط ترك الوقف بالحركه

و الوصل بالسكون

### ٤٠ مسأله يجب أن يعلم حركه آخر الكلمه إذا أراد أن يقرأها بالوصل بما بعدها

مثلا إذا أراد أن لا يقف على العالمين و يصلها بقولها الرحمن الرحيم يجب أن يعلم أن النون مفتوح و هكذا نعم إذا كان يقف على كل آيه لا يجب عليه أن يعلم حركه آخر الكلمه

### ٤١ مسأله لا يجب أن يعرف مخارج الحروف

على طبق ما ذكره علماء التجويد بل يكفي إخراجها منها و إن لم يلتفت إليها بل لا يلزم إخراج الحرف من تلك المخارج بل المدار صدق التلفظ بذلك الحرف و إن خرج من غير المخرج الذي عينوه مثلا إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعده لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صح فالمناطق الصدق في عرف العرب و هكذا في سائر الحروف فما ذكره علماء التجويد مبني على الغالب



**٤٢ مسألة المد الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المد**

و هي الواو المضموم ما قبلها و الياء المكسور ما قبلها و الألف المفتوح ما قبلها همزه مثل جاء و سوء و جىء أو كان بعد أحدها  
سكون لازم خصوصا إذا كان مدغما فى حرف آخر مثل الضالين

**٤٣ مسألة إذا مد فى مقام وجوبه أو فى غيره أزيد من المتعارف لا يبطل**

إلا إذا خرجت الكلمه عن كونها تلك الكلمه

**٤٤ مسألة يكفى فى المد مقدار ألفين و أكمله إلى أربع ألفات**

و لا يضر الزائد ما لم يخرج الكلمه عن الصدق

**٤٥ مسألة إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختيارا أو اضطرارا**

بحيث خرجت عن الصدق بطلت و مع العمد أبطلت

**٤٦ مسألة إذا أعرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده**

فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركه فالأحوط إعادتها و إن لم يكن الفصل كثيرا اكتفى بها

**٤٧ مسألة إذا انقطع نفسه فى مثل الصراط المستقيم**

بعد الوصل بالألف و اللام و حذف الألف هل يجب إعاده الألف و اللام بأن يقول المستقيم أو يكفى قوله مستقيم الأحوط  
الأول و أحوط منه إعاده الصراط أيضا و كذا إذا صار مدخول الألف و اللام غلطا كأن صار مستقيم غلطا فإذا أراد أن يعيده  
فالأحوط أن يعيد الألف و اللام أيضا بأن يقول المستقيم و لا يكتفى بقوله مستقيم و كذا إذا لم يصح المضاف إليه

فالأحوط إعادته المضاف فإذا لم يصح لفظ المغضوب فالأحوط أن يعيد لفظ غير أيضا

**٤٨ مسألة الإدغام في مثل مد و رد مما اجتمع في كلمه واحده مثلان واجب**

سواء كانا متحركين كالمذكورين أو ساكنين كمصدرهما

**٤٩ مسألة الأحوط الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف يرملون**

مع الغنه فيما عدا اللام و الراء و لا معها فيهما لكن الأقوى عدم وجوبه

**٥٠ مسألة الأحوط القراءة بإحدى القراءات السبعه**

و إن كان الأقوى عدم وجوبها بل يكفى القراءة على النهج العربى و إن كانت مخالفه لهم فى حركه بنيه أو إعراب

**٥١ مسألة يجب إدغام اللام مع الألف و اللام فى أربعة عشر حرفا**

و هى التاء و الثاء و الدال و الذال و الراء و الزاء و السين و الشين و الصاد و الضاد و الطاء و الظاء و اللام و النون و إظهارها فى بقيه الحروف فتقول فى الله و الرحمن و الرحيم و الصراط و الضالين مثلا بالإدغام و فى الحمد و العالمين و المستقيم و نحوها بالإظهار

**٥٢ مسألة الأحوط الإدغام فى مثل اذهب بكتابى و يدرككم**

مما اجتمع المثان فى كلمتين مع كون الأول ساكنا لكن الأقوى عدم وجوبه

**٥٣ مسألة لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات**

كالإيماله و الإشباع و التفخيم و الترقيق و نحو ذلك بل و الإدغام غير ما ذكرنا و إن كان متابعتهم أحسن

#### ٥٤ مسأله ينبغى مراعاة ما ذكره من إظهار التنوين و النون الساكنه

إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق و قلبهما فيما إذا كان بعدها حرف الباء و إدغامهما إذا كان بعدهما أحد حروف يرملون و إخفائهما إذا كان بعدهما بقيه الحروف لكن لا يجب شىء من ذلك حتى الإدغام فى يرملون كما مر

#### ٥٥ مسأله ينبغى أن يميز بين الكلمات

و لا- يقرأ بحيث يتولد بين الكلمتين كلمه مهمله كما إذا قرأ الحمد لله بحيث يتولد لفظ دلل أو تولد من لله رب لفظ هرب و هكذا فى مالك يوم الدين تولد كيو و هكذا فى بقيه الكلمات و هذا ما يقولون إن فى الحمد سبع كلمات مهملات و هى دلل و هرب و كيو و كنع و كنس و تع و بع

#### ٥٦ مسأله إذا لم يقف على أحد فى قل هو الله أحد

و وصله بالله الصمد يجوز أن يقول أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد و أن يقول أحدن الله الصمد بأن يكسر نون التنوين و عليه ينبغى أن يرقق اللام من الله و أما على الأول فينبغى تفخيمه كما هو القاعده الكليه من تفخيمه إذا كان قبله مفتوحا أو مضموما و ترقيقه إذا كان مكسورا

#### ٥٧ مسأله يجوز قراءة مالك و ملك يوم الدين

و يجوز فى الصراط بالصاد و السين بأن يقول السراط المستقيم و سراط الذين

**٥٨ مسأله يجوز فى كفوا أحد أربعة وجوه**

كفؤا بضم الفاء و بالهمزه و كفؤا بسكون الفاء و بالهمزه و كفوا بضم الفاء و بالواو و كفوا بسكون الفاء و بالواو و إن كان الأحوط ترك الأخيره

**٥٩ مسأله إذا لم يدر إعراب كلمه أو بناءها أو بعض حروفها**

أنه الصاد مثلا أو السين أو نحو ذلك يجب عليه أن يتعلم و لا يجوز له أن يكررها بالوجهين لأن الغلط من الوجهين ملحق بكلام الآدميين

**٦٠ مسأله إذا اعتقد كون الكلمه على الوجه الكذائى**

من حيث الأعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلى مدته على تلك الكيفيه ثم تبين له كونه غلطا فالأحوط الإعادة أو القضاء و إن كان الأقوى عدم الوجوب

**فصل ٢٥ [فى التسبيحات الأربعة]****إشاره**

فى الركعه الثالثه من المغرب و الأخيرتين من الظهرين و العشاء يتخير بين قراءه الحمد أو التسبيحات الأربعة و هى سبحان الله و الحمد لله و لا- إله إلا- الله و الله أكبر و الأقوى أجزاء المره و الأحوط الثلاث و الأولى إضافه الاستغفار إليها و لو بأن يقول اللهم اغفر لى و من لا يستطيع يأتى بالممكن منها و إلا أتى بالذكر المطلق و إن كان قادرا على قراءه الحمد تعينت حينئذ

**١ مسأله إذا نسى الحمد فى الركعتين الأولتين**

فالأحوط اختيار قراءته فى الأخيرتين- لكن الأقوى بقاء التخيير بينه و بين التسبيحات

**٢ مسأله الأقوى كون التسبيحات أفضل من قراءه الحمد فى الأخيرتين**

سواء كان منفردا أو إماما أو مأموما

**٣ مسأله يجوز أن يقرأ فى إحدى الأخيرتين الحمد و فى الأخرى التسبيحات**

فلا يلزم اتحادهما فى ذلك

**٤ مسأله يجب فيهما الإخفات**

سواء قرأ الحمد أو التسبيحات نعم إذا قرأ الحمد يستحب الجهر بالبسملة على الأقوى و إن كان الإخفات فيها أيضا أحوط

**٥ مسأله إذا أجهر عمدا بطلت صلاته**

و أما إذا أجهر جهلا أو نسيانا صحت و لا يجب الإعادة و إن تذكر قبل الركوع

**٦ مسأله إذا كان عازما من أول الصلاة على قراءه الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسبيحات**

و كذا العكس بل يجوز

العدول فى أثناء أحدهما إلى الآخر و إن كان الأحوط عدمه

### ٧ مسأله لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسيحات

فالأحوط عدم الاجتراء به و كذا العكس نعم لو فعل ذلك غافلا من غير قصد إلى أحدهما فالأقوى الاجتراء به و إن كان من عادته خلافه

### ٨ مسأله إذا قرأ الحمد بتخيل أنه فى إحدى الأولتين

فذكر أنه فى إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتراء به و لا يلزم الإعادة أو قراءة التسيحات و إن كان قبل الركوع كما أن الظاهر أن العكس كذلك فإذا قرء الحمد بتخيل أنه فى إحدى الأخيرتين ثم تبين أنه فى إحدى الأولتين لا يجب عليه الإعادة نعم لو قرأ التسيحات ثم تذكر قبل الركوع أنه فى إحدى الأولتين يجب عليه قراءة الحمد و سجود السهو بعد الصلاة لزياده التسيحات

**٩ مسألة لو نسى القراءه و التسبيحات**

و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحت صلاته و عليه سجدتا السهو للنقيصه و لو تذكر قبل ذلك و جب الرجوع

**١٠ مسألة لو شك في قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن**

و إن كان قبل الوصول إلى حده و كذا لو دخل في الاستغفار

**١١ مسألة لا بأس بزيادة التسبيحات على الثلاث**

إذا لم يكن بقصد الورود بل كان بقصد الذكر المطلق

**١٢ مسألة إذا أتى بالتسبيحات ثلاث مرات**

فالأحوط أن يقصد القربه و لا- يقصد الوجوب و الندب حيث إنه يحتمل أن يكون الأولى واجبه و الأخيرتين على وجه الاستحباب و يحتمل أن يكون المجموع من حيث

المجموع واجبا فيكون من باب التخيير بين الإتيان بالواحدة و الثلاث و يحتمل أن يكون الواجب أيا منها شاء مخيرا بين الثلاث فحيث إن الوجوه متعددة فالأحوط الاقتصار على قصد القربه نعم لو اقتصر على المره له أن يقصد الوجوب

## فصل ٢٦ فى مستحبات القراءه

### اشاره

و هى أمور الأول الاستعاذه قبل الشروع فى القراءه فى الركعه الأولى بأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم و ينبغى أن يكون بالإخفات. الثانى الجهر بالبسمله فى الإخفاته و كذا فى الركعتين الأخيرتين إن قرأ الحمد بل و كذا فى القراءه خلف الإمام حتى فى الجهر به و أما فى الجهر به فيجب الإجهار بها على الإمام و المنفرد. الثالث الترتيل أى التأنى فى القراءه و تبين الحروف على وجه يتمكن السامع من عدها. الرابع تحسين الصوت بلا غناء. الخامس الوقف على فواصل الآيات. السادس ملاحظه معانى ما يقرأ و الاتعاظ بها. السابع أن يسأل الله عند آيه النعمه أو النقمه ما يناسب كلا منهما.



الثامن السكته بين الحمد و السوره و كذا بعد الفراغ منها بينها و بين القنوت أو تكبير الركوع. التاسع أن يقول بعد قراءه سوره التوحيد كذلك الله ربى مره أو مرتين أو ثلاثا أو كذلك الله ربنا ثلاثا و أن يقول بعد فراغ الإمام من قراءه الحمد إذا كان مأموما الحمد لله رب العالمين بل و كذا بعد فراغ نفسه إن كان منفردا. العاشر قراءه بعض السور المخصوصه فى بعض الصلوات كقراءه عم يتساءلون و هل أتى و هل أتاك و لا أقسم و أشباهها فى صلاه الصبح و قراءه سبح اسم و و الشمس و نحوها فى الظهر و العشاء و قراءه إذا جاء نصر الله و ألهيكم التكاثر فى العصر و المغرب و قراءه سوره الجمعه فى الركعه الأولى و المنافقين فى الثانيه فى الظهر و العصر من يوم الجمعه و كذا فى صبح يوم الجمعه أو يقرأ فيها فى الأولى الجمعه و التوحيد فى الثانيه و كذا فى العشاء فى ليله الجمعه يقرأ فى الأولى الجمعه و فى الثانيه المنافقين و فى مغربها الجمعه فى الأولى و التوحيد فى الثانيه و يستحب فى كل صلاه قراءه إنا أنزلناه فى الأولى و التوحيد فى الثانيه بل لو عدل عن غيرهما إليهما لما فيهما من الفضل أعطى أجر السوره التى عدل عنها مضافا إلى أجرهما بل ورد أنه لا- تزكو صلاه إلا بهما و يستحب فى صلاه الصبح من الاثنين و الخميس سوره هل أتى فى الأولى و هل أتاك فى الثانيه

### ١ مسأله يكره ترك سوره التوحيد

فى جميع الفرائض الخمسه

### ٢ مسأله يكره قراءه التوحيد بنفس واحد

و كذا قراءه الحمد و السوره بنفس واحد

### ٣ مسأله يكره أن يقرأ سوره واحده فى الركعتين

إلا سوره التوحيد

### ٤ مسأله يجوز تكرار الآيه فى الفريضة و غيرها و البكاء

ففى الخبر: كان على بن الحسين عليه السلام إذا قرأ مالك يوم الدين يكررها حتى يكاد أن يموت

فى آخر: عن موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يصلى له أن يقرأ فى الفريضة فتمر الآيه فيها التخويف فيبكي و يردد الآيه قال عليه السلام يردد القرآن ما شاء و إن جاءه البكاء فلا بأس

### ٥ مسأله يستحب إعادته الجمعه أو الظهر فى يوم الجمعه

إذا

صلاهما فقرأ عليه الجمعه و المنافقين أو نقل النيه إلى النفل إذا كان في الأثناء و إتمام ركعتين ثم استيناف الفرض بالسورتين

### ٦ مسأله يجوز قراءه المعوذتين فى الصلاه

و هما من القرآن

### ٧ مسأله الحمد سبع آيات.

و التوحيد أربع آيات

### ٨ مسأله الأقوى جواز قصد إنشاء الخطاب

بقوله إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ إذا قصد القراءنيه أيضا بأن يكون قاصدا للخطاب بالقرآن بل و كذا فى سائر الآيات فيجوز إنشاء الحمد بقوله الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ و إنشاء المدح فى الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و إنشاء طلب الهدايه فى اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ و لا ينافى قصد القراءنيه مع ذلك

### ٩ مسأله قد مر أنه يجب كون القراءه و سائر الأذكار حال الاستقرار

فلو أراد حال القراءه التقدم أو التأخر قليلا أو الحركه إلى أحد الجانبين أو أن ينحنى لأخذ شىء من الأرض أو نحو ذلك يجب أن يسكت حال الحركه و بعد الاستقرار يشرع فى قراءته لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضر و إن كان الأولى بل الأحوط تركه أيضا

### ١٠ مسأله إذا سمع اسم النبى ص فى أثناء القراءه

يجوز بل يستحب أن يصلى عليه و لا ينافى الموالاه كما فى سائر مواضع الصلاه كما أنه إذا سلم عليه من يجب رد سلامه يجب و لا ينافى

### ١١ مسأله إذا تحرك حال القراءه قهرا

بحيث خرج عن الاستقرار فالأحوط إعادته ما قرأه فى تلك الحاله

### ١٢ مسأله إذا شك فى صحه قراءه آيه أو كلمه يجب إعادتها إذا لم يتجاوز

و يجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز و لا بأس بتكرارها مع تكرر الشك ما لم يكن عن وسوسه و معه يشكل الصحه إذا أعاد

### ١٣ مسأله فى ضيق الوقت

يجب الاقتصار على المره فى التسبيحات الأربعة

#### ١٤ مسأله يجوز فى إياك نعبد و إياك نستعين القراءه

فى إشباع كسر الهمزه بلا إشباعه

#### ١٥ مسأله إذا شك فى حركه كلمه أو مخرج حروفها

لا يجوز أن يقرأ بالوجهين مع فرض العلم ببطلان أحدهما بل مع الشك أيضا كما مر لكن لو اختار أحد الوجهين مع البناء على إعادته الصلاه لو كان باطلا لا بأس به

#### ١٦ مسأله الأحوط فيما يجب قراءته جهرا أن يحافظ على الإجهار فى جميع الكلمات

حتى أواخر الآيات بل جميع حروفها و إن كان لا يبعد اغتفار الإخفات فى الكلمه الأخيره من الآيه فضلا عن حرف آخرها

### فصل ٢٧ فى الركوع

#### إشاره

يجب فى كل ركعه من الفرائض و النوافل ركوع واحد إلا فى صلاه الآيات ففى كل من ركعتيها خمس ركوعات كما سيأتى و هو ركن تبطل الصلاه بتركه عمدا كان أو سهوا و كذا زيادته فى الفريضه إلا فى صلاه الجماعه فلا تضر بقصد المتابعه و واجباته أمور أحدها الانحناء على الوجه المتعارف بمقدار تصل يده إلى ركبتيه وصولا لو أراد وضع شىء منهما عليهما لوضعه و يكفى وصول مجموع أطراف الأصابع التى منها الإبهام على الوجه المذكور

و الأحوط الانحناء بمقدار إمكان وصول الراحه إليها فلا- يكفى مسمى الانحناء و لا- الانحناء على الغير الوجه المتعارف بأن ينحنى على أحد جانبيه أو يحفض كفليه و يرفع ركبته و نحو ذلك و غير المستوى الخلقه كطويل اليدين أو قصيرهما يرجع إلى المستوى و لا- بأس باختلاف أفراد المستويين خلقه فلكل حكم نفسه بالنسبه إلى يديه و ركبته. الثانى الذكر و الأحوط اختيار التسبيح من أفراده مخيرا بين الثلاث من الصغرى و هى سبحان الله و بين التسبيحه الكبرى و هى سبحان ربى العظيم و بحمده و إن كان الأقوى كفايه مطلق الذكر من التسبيح أو التحميد أو التهليل أو التكبير بل و غيرها بشرط أن يكون بقدر الثلاث الصغريات فيجزي أن يقول الحمد ثلاثا أو الله أكبر كذلك أو نحو ذلك. الثالث الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب بل الأحوط ذلك فى الذكر المندوب أيضا إذا جاء به بقصد الخصوصيه فلو تركها عمدا بطلت صلاته بخلاف السهو على الأصح و إن كان الأحوط الاستيناف إذا تركها فيه أصلا و لو سهوا بل و كذلك إذا تركها فى الذكر الواجب. الرابع رفع الرأس منه حتى ينتصب قائما فلو سجد قبل ذلك عمدا بطلت الصلاه. الخامس الطمأنينه حال القيام بعد الرفع فتركها عمدا مبطل للصلاه

### ١ مسأله لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع

بل يكفى الانحناء بمقدار إمكان الوضع كما مر

### ٢ مسأله إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور

و لو بالاعتماد على شىء أتى بالقدر الممكن و لا- ينتقل إلى الجلوس و إن تمكن من الركوع منه و إن لم يتمكن من الانحناء أصلا و تمكن منه جالسا أتى به جالسا و الأحوط صلاه أخرى بالإيماء قائما و إن لم يتمكن منه جالسا أيضا أو ماله و هو قائم برأسه إن أمكن و إلا فبالعينين تغميضا له و فتحا للرفع منه و إن لم يتمكن من ذلك أيضا نواه بقلبه و أتى بالذكر الواجب

### ٣ مسأله إذا دار الأمر بين الركوع جالسا مع الانحناء فى الجملة و قائما مومنا

لا يبعد تقديم الثانى و الأحوط تكرار الصلاه

### ٤ مسأله لو أتى بالركوع جالسا و رفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب

بل لا يجوز له إعادته قائما بل لا يجب عليه القيام للرسجد خصوصا إذا كان بعد السمعله و إن كان أحوط و كذا لا يجب إعادته بعد إتمامه بالانحناء الغير التام و أما لو حصل له التمكن فى أثناء الركوع جالسا فإن كان بعد تمام الذكر الواجب يجتزئ به لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع و إن حصل قبل الشروع فيه أو قبل تمام الذكر يجب عليه أن يقوم منحنيا إلى حد الركوع القيامى ثم إتمام الذكر و القيام بعده و الأحوط

مع ذلك إعادته الصلاة و إن حصل فى أثناء الركوع بالانحناء الغير التام أو فى أثناء الركوع الإيمائى فالأحوط الانحناء إلى حد الركوع و إعادته الصلاة

#### ٥ مسأله زياده الركوع الجلوسى و الإيمائى مبطله

و لو سهوا كنفيسه

#### ٦ مسأله إذا كان كالراكع خلقه أو لعارض

فإن تمكن من الانتصاب و لو بالاعتماد على شىء و جب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب حال القراءه و للركوع و إلا فللركوع فقط فيقوم و ينحنى و إن لم يتمكن من ذلك لكن تمكن من الانتصاب فى الجملة فكذلك و إن لم يتمكن أصلا فإن تمكن من الانحناء أزيد من المقدار الحاصل بحيث لا- يخرج عن حد الركوع و جب و إن لم يتمكن من الزيادة أو كان على أقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى أزيد خرج عن حده فالأحوط له الإيماء بالرأس و إن لم يمكن فبالعينين له تغميضا و للرفع منه فتحا و إلا فينوى به قلبا و يأتى بالذكر

#### ٧ مسأله يعتبر فى الانحناء أن يكون بقصد الركوع

و لو إجمالا بالبقاء على نيته فى أول الصلاة بأن لا ينوى الخلاف فلو انحنى بقصد وضع شىء على الأرض أو رفعه أو قتل عقرب أو حيه أو نحو ذلك لا يكفى فى جعله ركوعا بل لا بد من القيام ثم الانحناء للركوع و لا يلزم منه زياده

### ٨ مسأله إذا نسى الركوع فهوى إلى السجود و تذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع

و لا يكفى أن يقوم منحنيا إلى حد الركوع من دون أن ينتصب و كذا لو تذكر بعد الدخول فى السجود أو بعد رفع الرأس من السجده الأولى قبل الدخول فى الثانية على الأقوى و إن كان الأحوط فى هذه الصوره إعاده الصلاه أيضا بعد إتمامها و إتيان سجدتى السهو لزياده السجده

### ٩ مسأله لو انحنى بقصد الركوع فنسى فى الأثناء و هوى إلى السجود

فإن كان النسيان قبل الوصول إلى حد الركوع انتصب قائما ثم ركع - و لا يكفى الانتصاب إلى الحد الذى عرض له النسيان ثم الركوع و إن كان بعد الوصول إلى حده فإن لم يخرج عن حده و جب عليه البقاء مطمئنا و الإتيان بالذكر و إن خرج عن حده فالأحوط إعاده الصلاه بعد إتمامها بأحد الوجهين من العود إلى القيام ثم الهوى للركوع أو القيام بقصد الرفع منه ثم الهوى للسجود و ذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيتعين الأول و يحتمل كونه من باب نسيان الذكر و الطمأنينه فى الركوع بعد تحققه و عليه فيتعين الثانى فالأحوط أن يتمها بأحد الوجهين ثم يعيدها

**١٠ مسأله ذكر بعض العلماء أنه يكفي في ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذها فوق ركبتيها**

بل قيل باستحباب ذلك و الأحوط كونها كالرجل في المقدار الواجب من الانحناء نعم الأولى لها عدم الزيادة في الانحناء لثلاثا ترتفع عجيزتها

**١١ مسأله يكفي في ذكر الركوع التسبيحه الكبرى مره واحده**

كما مر و أما الصغرى إذا اختارها فالأقوى وجوب تكرارها ثلاثا بل الأحوط و الأفضل في الكبرى أيضا التكرار ثلاثا كما أن الأحوط في مطلق الذكر غير التسبيحه أيضا الثلاث و إن كان كل واحد منه بقدر الثلاث من الصغرى و يجوز الزيادة على الثلاث و لو بقصد الخصوصية و الجزئية و الأولى أن يختم على وتر كالثلاث و الخمس و السبع و هكذا و قد سمع من الصادق ص ستون تسبيحه في ركوعه و سجوده

**١٢ مسأله إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه**

بل الأحوط عدمه خصوصا إذا عينه في غير الأول لاحتمال كون الواجب هو الأول مطلقا بل احتمال كون الواجب هو المجموع فيكون من باب التخيير بين المره و الثلاث و الخمس مثلا

**١٣ مسأله يجوز في حال الضروره و ضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده**

فيجزي سبحان الله مره

**١٤ مسأله لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع**

و كذا بعد الوصول و قبل الاطمئنان و الاستقرار و لا النهوض قبل تمامه و الإتمام حال الحركه للنهوض فلو أتى به كذلك



بطل و إن كان بحرف واحد منه و يجب إعادته إن كان سهوا و لم يخرج عن حد الركوع و بطلت الصلاة مع العمد و إن أتى به ثانيا مع الاستقرار إلا إذا لم يكن ما أتى به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئية بل بقصد الذكر المطلق

### ١٥ مسألة لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت

لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسمى الركوع و إذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع إلى تمام الذكر يجوز له الشروع قبل الوصول أو الإتمام حال النهوض

### ١٦ مسألة لو ترك الطمأنينه في الركوع أصلا

بأن لم يبق في حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهوا فالأحوط إعادته الصلاة لاحتمال توقف صدق الركوع على الطمأنينه في الجملة لكن الأقوى الصحة

### ١٧ مسألة يجوز الجمع بين التسبيحه الكبرى و الصغرى

و كذا بينهما و بين غيرهما من الأذكار

### ١٨ مسألة إذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى

يجوز له أن يعدل في الأثناء إلى الكبرى مثلا إذا قال سبحان بقصد أن يقول سبحان الله فعدل و ذكر بعده ربي العظيم جاز و كذا العكس و كذا إذا قال سبحان الله بقصد الصغرى ثم ضم إليه و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر و بالعكس

### ١٩ مسأله يشترط فى ذكر الركوع العربيه و الموالاه

و أداء الحروف من مخارجها الطبيعیه و عدم المخالفه فى الحركات الإعرابيه و البنائيه

### ٢٠ مسأله يجوز فى لفظه ربي العظیم أن يقرأ بإشباع كسر الباء

يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٦٧١

من ربي و عدم إشباعه

### ٢١ مسأله إذا تحرك فى حال الذكر الواجب بسبب قهرى

بحيث خرج عن الاستقرار و جب إعادته بخلاف الذكر المندوب

### ٢٢ مسأله لا بأس بالحركه اليسيره التى لا تنافى صدق الاستقرار

و كذا بحركه أصابع اليد أو الرجل بعد كون البدن مستقرا

### ٢٣ مسأله إذا وصل فى الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر و أتى بالذكر

أو لم يأت به ثم انحنى أزيد بحيث وصل إلى آخر الحد لا- بأس به و كذا العكس و لا يعد من زياده الركوع بخلاف ما إذا وصل إلى أقصى الحد ثم نزل أزيد ثم رجع فإنه يوجد زيادته فما دام فى حده يعد ركوعا واحدا و إن تبدلت الدرجات منه

### ٢٤ مسأله إذا شك فى لفظ العظیم مثلا أنه بالضاد أو بالظاء

يجب عليه ترك الكبرى و الإتيان بالصغرى ثلاثا أو غيرها من الأذكار و لا يجوز له أن يقرأ بالوجهين و إذا شك فى أن العظیم بالكسر أو بالفتح يتعين عليه أن يقف عليه و لا- يبعد عليه جواز قراءته وصلا بالوجهين لإمكان أن يجعل العظیم مفعولا لأعنى

مقدرا

**٢٥ مسأله يشترط فى تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى بحيث يساوى وجهه ركبتيه**

و الأفضل الزيادة على ذلك بحيث يساوى مسجده و لا يجب فيه على

الأصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم الانحناء وإن كان هو الأحوط

### ٢٦ مسألة مستحبات الركوع أمور

أحدها التكبير له و هو قائم منتصب و الأحوط عدم تركه كما أن الأحوط عدم قصد الخصوصية إذا كبر في حال الهوى أو مع عدم الاستقرار.

الثاني رفع اليدين حال التكبير على نحو ما مر في تكبيره الإحرام. الثالث وضع الكفين على الركبتين مفرجات الأصابع ممكنا لهما من عينيهما واضعا اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى. الرابع رد الركبتين إلى الخلف. الخامس تسوية الظهر بحيث لو صب عليه قطره من الماء استقر في مكانه لم يزل. السادس مد العنق موازيا للظهر. السابع أن يكون نظره بين قدميه. الثامن التجنيح بالمرفقين. التاسع وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى. العاشر أن تضع المرأه يديها على فخذيها فوق الركبتين. الحادى عشر تكرار التسبيح ثلاثا أو خمسا أو سبعا بل أزيد. الثاني عشر أن يختم الذكر على وتر. الثالث عشر أن يقول قبل قوله سبحان ربى العظيم و بحمده اللهم لك ركعت و لك أسلمت و بك آمنت و عليك توكلت و أنت ربى خشع لك سمعى و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمى و مخى و عصبى و عظامى و ما أقلت قدماى غير مستنكف و لا مستكبر و لا مستحسر. الرابع عشر أن يقول بعد الانتصاب سمع الله لمن حمده بل يستحب أن يضم إليه قوله الحمد لله رب العالمين أهل الجبروت و الكبرياء و العظمه الحمد لله رب العالمين إماما كان أو مأموما أو منفردا. الخامس عشر رفع اليدين للانتصاب منه و هذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود. السادس عشر أن يصلى على النبى و آله بعد الذكر أو قبله

### ٢٧ مسألة يكره فى الركوع أمور

أحدها أن يطأطئ رأسه بحيث لا يساوى ظهره أو يرفعه إلى فوق كذلك. الثاني أن يضم يديه إلى جنبه.

الثالث أن يضع إحدى الكفين على الأخرى و يدخلهما بين ركبتيه بل الأحوط اجتنابه.

الرابع قراءة القرآن فيه. الخامس أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقا لجسده

### ٢٨ مسألة لا فرق بين الفريضة و النافلة فى واجبات الركوع و مستحباته و مكروهاته

و كون

نقصانه موجبا للبطلان نعم الأقوى عدم بطلان النافله بزيادته سهوا

## فصل ٢٨ فى السجود

### فى أحكام السجود

#### اشاره

و حقيقته وضع الجبهه على الأرض بقصد التعظيم < و هو أقسام السجود للصلاه و منه قضاء السجده المنسيه و للسهو و للشكر و للتذلل و التعظيم أما سجود الصلاه فيجب فى كل ركعه من الفريضة و النافله سجدتان و هما معا من الأركان فتبطل بالإخلال بهما معا و كذا بزيادتها معا فى الفريضة عمدا كان أو سهوا أو جهلا كما أنها تبطل بالإخلال بإحداهما عمدا و كذا بزيادتها و لا تبطل على الأقوى بنقصان واحده و لا بزيادتها سهوا- و واجباته أمور أحدها وضع المساجد السبعه على الأرض و هى الجبهه و الكفان و الركبتان و الإبهامان من الرجلين و الركنيه تدور مدار وضع الجبهه- فتحصل الزيادة و النقيصه به دون سائر المساجد فلو وضع الجبهه دون سائرهما تحصل الزيادة كما أنه لو وضع سائرهما و لم يضعها يصدق تركه. الثانى الذكر و الأقوى كفايه مطلقه و إن كان الأحوط اختيار التسييح على نحو ما مر فى الركوع إلا- أن فى التسيحه الكبرى يبطل العظيم بالأعلى. الثالث الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب بل المستحب أيضا إذا أتى به بقصد الخصوصيه فلو شرع فى الذكر قبل الوضع أو الاستقرار عمدا بطل و أبطل و إن كان سهوا و جب التدارك إن تذكر قبل رفع الرأس و كذا لو أتى به حال الرفع أو بعده و لو كان بحرف واحد منه فإنه مبطل إن كان عمدا و لا يمكن التدارك إن كان سهوا إلا إذا ترك الاستقرار و تذكر قبل رفع الرأس. الرابع رفع

الرأس منه. الخامس الجلوس بعده مطمئنا ثم الانحناء للسجده الثانيه. السادس كون المساجد السبعه فى محالها إلى تمام الذكر فلو رفع بعضها بطل و أبطل إن كان عمدا و يجب تداركه إن كان سهوا نعم لا مانع من رفع ما عدا الجبهه فى غير حال الذكر ثم وضعه عمدا كان أو سهوا من غير فرق بين كونه لغرض كحك الجسد و نحوه أو بدونه. السابع مساواه موضع الجبهه للموقف بمعنى عدم علوه أو انخفاضه أزيد من مقدار لبنة موضوعة على أكبر سطوحها أو أربع أصابع مضمومات و لا بأس بالمقدار المذكور و لا فرق فى ذلك بين الانحدار و التسنيم نعم الانحدار اليسير لا اعتبار به فلا يضر معه الزيادة على المقدار المذكور و الأقوى عدم اعتبار ذلك فى باقى المساجد لا بعضها مع بعض و لا بالنسبه إلى الجبهه فلا يقدح ارتفاع مكانها أو انخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مسماه. الثامن وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه من الأرض و ما نبت منها غير المأكول و الملبوس على ما مر فى بحث المكان.

التاسع طهاره محل وضع الجبهه. العاشر المحافظه على العريه و الترتيب و الموالاه فى الذكر

### ١ مسأله الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس و طرف الأنف الأعلى و الحاجبين طولاً و ما بين الجبين عرضاً

و لا يجب فيها الاستيعاب بل يكفى صدق السجود على مسماها و يتحقق المسمى بمقدار الدرهم قطعاً و الأحوط عدم الأنقص و لا يعتبر كون المقدار

المذكور مجتمعاً بل يكفي و إن كان متفرقاً مع الصدق فيجوز السجود على السبحة الغير المطبوخه إذا كان مجموع ما وقعت عليه الجبهه بقدر الدرهم

### ٢ مسأله يشترط مباشره الجبهه لما يصح السجود عليه

فلو كان هناك مانع أو حائل عليه أو عليها وجب رفعه حتى مثل الوسخ الذى على التربه إذا كان مستوعبا لها بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها و لو متفرقا خاليا عنه و كذا بالنسبه إلى شعر المرأه الواقع على جبهتها فيجب رفعه بالمقدار الواجب بل الأحوط إزاله الطين اللاصق بالجبهه فى السجده الأولى و كذا إذا لصقت التربه بالجبهه فإن الأحوط رفعها بل الأقوى وجوب رفعها إذا توقف صدق السجود على الأرض أو نحوها عليه و أما إذا لصق بها تراب يسير لا ينافى الصدق فلا بأس به و أما سائر المساجد فلا يشترط فيها المباشره للأرض

### ٣ مسأله يشترط فى الكفين وضع باطنهما مع الاختيار و مع الضروره يجزى الظاهر

كما أنه مع عدم إمكانه لكونه مقطوع الكف أو لغير ذلك ينتقل إلى الأقرب من الكف فالأقرب من الذراع و العضد

**٤ مسأله لا يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما بل يكفى المسمى**

و لو بالأصابع فقط أو بعضها نعم لا- يجرى وضع رءوس الأصابع مع الاختيار كما لا- يجرى لو ضم أصابعه و سجد عليها مع الاختيار

**٥ مسأله فى الركبتين أيضا يجرى وضع المسمى منهما**

و لا يجب الاستيعاب و يعتبر ظاهرهما دون الباطن و الركبه مجمع عظمى الساق و الفخذ فهى بمنزله المرفق من اليد

**٦ مسأله الأحوط فى الإبهامين وضع الطرف من كل منهما دون الظاهر أو الباطن منهما**

و من قطع إبهامه يضع ما بقى منه و إن لم يبق منه شىء أو كان قصيرا يضع سائر أصابعه و لو قطعت جميعها يسجد على ما بقى من قدميه و الأولى و الأحوط ملاحظه محل الإبهام

**٧ مسأله الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعه**

بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها و إن كان الأقوى عدم وجوب أزيد من المقدار الذى يتحقق معه صدق السجود و لا يجب مساواتها فى إلقاء الثقل و لا عدم مشاركته غيرها معها من سائر الأعضاء كالذراع و باقى



**٨ مسألة الأحوط كون السجود على الهيئه المعهوده**

و إن كان الأقوى كفايه وضع المساجد السبعه بأى هيئه كان ما دام يصدق السجود كما إذا ألصق صدره و بطنه بالأرض بل و مد رجله أيضا بل و لو انكب على وجهه لاصقا بالأرض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور لكن قد يقال بعدم الصدق و إنه من النوم على وجهه

**٩ مسألة لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المعتبر كأربع أصابع مضمومات**

فإن كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفا جاز رفعها و وضعها ثانيا كما يجوز جرها و إن كان بمقدار يصدق معه السجود عرفا فالأحوط الجر لصدق زياده السجده مع الرفع و لو لم يمكن الجر فالأحوط الإتمام و الإعاده

**١٠ مسألة لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجر**

و لا يجوز رفعها لاستلزامه زياده السجده و لا يلزم من

الجر ذلك و من هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح أيضا لطلب الأفضل أو الأسهل و نحو ذلك و إذا لم يمكن إلا الرفع فإن كان الالتفات إليه قبل تمام الذكر فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة و إن كان بعد تمامه فالإكتفاء به قوى كما لو التفت بعد رفع الرأس و إن كان الأحوط الإعادة أيضا

### ١١ مسأله من كان بجبهته دمل أو غيره

فإن لم يستوعبها و أمكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه و إلا حفر حفيره ليقع السليم منها على الأرض و إن استوعبها أو لم يمكن يحفر الحفيره أيضا سجد على أحد الجبينين من غير ترتيب و إن كان الأولى و الأحوط تقديم الأيمن على الأيسر و إن تعذر سجد على ذقنه فإن تعذر اقتصر على الانحناء الممكن

### ١٢ مسأله إذا عجز عن الانحناء للسجود

انحنى

بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته و وضع سائر المساجد في محالها و إن لم يتمكن من الانحناء أصلا أو مأ برأسه و إن لم يتمكن فبالعينين و الأحوط له رفع المسجد مع ذلك إذا تمكن من وضع الجبهة عليه و كذا الأحوط وضع ما يتمكن من سائر المساجد في محالها و إن لم يتمكن من الجلوس أو مأ برأسه و إلا فبالعينين و إن لم يتمكن من جميع ذلك ينوى بقلبه جالسا أو قائما إن لم يتمكن من الجلوس و الأحوط الإشاره باليد و نحوها مع ذلك

### ١٣ مسأله إذا حرك إبهامه في حال الذكر عمدا أعاد الصلاة احتياطا

و إن كان سهوا أعاد الذكر إن لم يرفع رأسه و كذا لو حرك سائر المساجد

و أما لو حرك أصابع يده مع وضع الكف بتمامها فالظاهر عدم البأس به لكفايه اطمينان بقيه الكف نعم لو سجد على خصوص الأصابع كان تحريكها كتحريك إبهام الرجل

#### ١٤ مسألة إذا ارتفعت الجبهه قهرا من الأرض قبل الإتيان بالذكر

فإن أمكن حفظها عن الوقوع ثانيا حسب سجده فيجلس و يأتي بالأخرى إن كانت الأولى و يكتفى بها إن كانت الثانية و إن عادت إلى الأرض قهرا فالمجموع سجده واحده فيأتي بالذكر و إن كان بعد الإتيان به اكتفى به

#### ١٥ مسألة لا بأس بالسجود على غير الأرض و نحوها

مثل الفراش في حال التقية و لا يجب التفصي عنها بالذهاب إلى مكان آخر نعم لو كان في ذلك المكان مندوحه بأن يصل على الباريه أو نحوها مما يصح السجود عليه و جب اختيارها

#### ١٦ مسألة إذا نسي السجدين أو إحداهما و تذكر قبل الدخول في الركوع و جب العود إليها

و إن كان بعد

الركوع مضى إن كان المنسى واحده و قضاها بعد السلام و تبطل الصلاه إن كان اثنتين و إن كان فى الركعه الأخيره يرجع ما لم يسلم و إن تذكر بعد السلام بطلت الصلاه إن كان المنسى اثنتين و إن كان واحده قضاها

**١٧ مسأله لا يجوز الصلاه على ما لا تستقر المساجد عليه**

كالقطن المندوف و المخده من الريش و الكومه من التراب الناعم أو كدائس الحنطه و نحوها

**١٨ مسأله إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده بين وضع اليدين على الأرض و بين رفع ما يصح السجود عليه و وضعه على الجبهه**

فالظاهر

تقديم الثانى فيرفع يديه أو إحداهما عن الأرض ليضع ما يصح السجود عليه على جبهته و يحتمل التخيير

## فصل ٢٩ فى مستحبات السجود

### إشاره

وهى أمور الأول التكبير حال الانتصاب من الركوع قائما أو قاعدا الثانى رفع اليدين حال التكبير. الثالث السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى إلى السجود. الرابع استيعاب الجبهه على ما يصح السجود عليه بل استيعاب جميع المساجد. الخامس الإرغام بالأنف على ما يصح السجود عليه.

السادس بسط اليدين مضمومتى الأصابع حتى الإبهام حذاء الأذنين متوجها بهما إلى القبلة. السابع شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود. الثامن الدعاء قبل الشروع فى الذكر بأن يقول اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك أسلمت و عليك توكلت و أنت ربى سجد وجهى للذى خلقه و شق سمعه و بصره و الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين. التاسع تكرار الذكر. العاشر الختم على الوتر.

الحادى عشر اختيار التسييح من الذكر و الكبرى من التسييح و تثليثها أو تخميسها أو تسبيعها. الثانى عشر أن يسجد على الأرض بل التراب دون مثل الحجر و الخشب.

الثالث عشر مساواه موضع الجبهه مع الموقف بل مساواه جميع المساجد. الرابع عشر الدعاء فى السجود أو الأخير بما يريد من حاجات الدنيا و الآخره و خصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول يا خير المسئولين و يا خير المعطين ارزقنى و ارزق عيالى من فضلك فإنك ذو الفضل العظيم. الخامس عشر التورك فى الجلوس بين السجدين و بعدهما و هو أن يجلس على فخذ الأيسر جاعلا ظهر القدم اليمنى فى بطن اليسرى. السادس عشر أن يقول فى الجلوس بين السجدين أستغفر الله ربي و أتوب إليه. السابع عشر التكبير بعد الرفع من السجده الأولى بعد الجلوس مطمئنا و التكبير للسجده الثانیه و هو قاعد. الثامن عشر التكبير بعد الرفع من الثانیه كذلك. التاسع عشر رفع اليدين حال التكبيرات. العشرون وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى. الحادى و العشرون التجافى حال السجود بمعنى رفع البطن عن الأرض. الثانى و العشرون التجنح بمعنى تجافى الأعضاء حال السجود بأن يرفع مرفقيه عن الأرض مفرجا بين عضديه و جنبيه و مبعدا يديه عن بدنه جاعلا يديه كالجنحين. الثالث و العشرون أن يصلى على النبى و آله فى السجدين الرابع و العشرون أن يقوم سابقا برفع ركبته قبل يديه. الخامس و العشرون أن يقول بين السجدين اللهم اغفر لى و ارحمنى و أجرنى و ادفع عنى فىانى لما أنزلت إلى من خير فقير تبارك الله رب العالمين. السادس و العشرون أن يقول عند النهوض للقيام بحول الله و قوته أقوم و أقعد أو يقول اللهم بحولك و قوتك أقوم و أقعد.

السابع و العشرون أن لا يعجن يديه عند إرادته النهوض أى لا يقبضهما بل يبسطهما على الأرض معتمدا عليهما للنهوض. الثامن و العشرون وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس الرجل عند الهوى للسجود و كذا يستحب عدم تجافىها حاله بل تفتش ذراعيها و تلتصق بطنها بالأرض و تضم أعضاءها و كذا عدم رفع عجزتها حال النهوض للقيام بل تنهض و تنتصب عدلا.

التاسع و العشرون إطاله السجود و الإكثار فيه من التسييح و الذكر. الثلاثون مباشرة الأرض بالكفين. الواحد و الثلاثون زياده تمكين الجبهه و سائر المساجد فى السجود

### ١ مسأله يكره الإقعاء فى الجلوس بين السجدين

بل بعدهما أيضا و هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبه كما فسر به الفقهاء بل بالمعنى الآخر المنسوب إلى اللغويين أيضا و هو أن يجلس على أليته و ينصب ساقيه و يتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب

### ٢ مسأله يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد حرفان

و إلا فلا يجوز بل مبطل للصلاه و كذا يكره عدم رفع اليدين من الأرض بين السجدين

### ٣ مسأله يكره قراءه القرآن فى السجود

كما كان يكره فى الركوع

### ٤ مسأله الأحوط عدم ترك جلسه الاستراحه

و هى الجلوس بعد السجده الثانيه فى الركعه الأولى و الثالثه مما لا تشهد فيه بل وجوبها لا يخلو عن قوه

### ٥ مسأله لو نسبها رجع إليها

ما لم يدخل فى الركوع

## فصل ٣٠ فى سائر أقسام السجود

### ١ مسأله يجب السجود للسهو

كما سيأتى مفصلا فى أحكام الخلل

### ٢ مسأله يجب السجود على من قرء إحدى آياته الأربع فى السور الأربع

و هى الم تنزيل عند قوله وَ هُمْ لَا يَشْتَكِبُونَ و حم فصلت عند قوله تَعْبُدُونَ و النجم و العلق و هى سورته اقرء باسم عند ختمهما و كذا يجب على المستمع لها بل السامع على الأظهر و يستحب فى أحد عشر



موضعا فى الأعراف عند قوله وَ لَهُ يَسْتَجِدُونَ و فى الرعد عند قوله وَ ظَلَالُهُمْ بِالْعُدُوِّ وَ الْأَصَالِ و فى النحل عند قوله وَ يَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ و فى بنى إسرائيل عند قوله وَ يَزِيدُهُمْ حُشُوعاً و فى مريم عند قوله خَرُّوا سُجَّدًا وَ بُكْيًا و فى سورة الحج فى موضعين عند قوله يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ و عند قوله افْعَلُوا الْخَيْرَ و فى الفرقان عند قوله وَ زَادَهُمْ نُفُورًا و فى النمل عند قوله رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ و فى ص عند قوله وَ خَرَّ رَاكِعًا وَ أُنَابَ و فى الإنشقاق عند قوله وَ إِذَا قُرِئَ بِلِ الْأَحْوَطِ الْأُولَى السُّجُودِ عند كل آيه فيها أمر بالسجود

### ٣ مسأله يختص الوجوب و الاستحباب بالقارئ و المستمع و السامع للآيات

فلا يجب على من كتبها أو تصورها أو شاهدها مكتوبه أو أخطرها بالبال

### ٤ مسأله السبب مجموع الآيه

فلا يجب بقراءه بعضها و لو لفظ السجده منها

### ٥ مسأله وجوب السجده فوري

فلا يجوز التأخير نعم لو نسيها أتى بها إذا تذكر بل و كذلك لو تركها عصيانا

### ٦ مسأله لو قرأ بعض الآيه و سمع بعضها الآخر

فالأحوط الإتيان بالسجده

### ٧ مسأله إذا قرأها غلطا أو سمعها ممن قرأها غلطا

فالأحوط السجده أيضا

### ٨ مسأله يتكرر السجود مع تكرار القراءه أو السماع أو الاختلاف

بل و إن كان فى زمان واحد بأن قرأها جماعه أو قرأها شخص حين قراءته على الأحوط

### ٩ مسأله لا فرق فى وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره

كالصغير و المجنون

إذا كان قصدهما قراءة القرآن

**١٠ مسألة لو سمعها في أثناء الصلاة أو قرأها أو ما للسجود**

و سجد بعد الصلاة و أعادها

**١١ مسألة إذا سمعها أو قرأها في حال السجود**

يجب رفع الرأس منه ثمّ الوضع و لا يكفي البقاء بقصده بل و لا الجر إلى مكان آخر

**١٢ مسألة الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام**

ليكون الهوى إليه بنيته بل يكفي نيته قبل وضع الجبهه بل مقارنا له

**١٣ مسألة الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءة بقصد القرائيه**

فلو تكلم شخص بالآيه لا بقصد القرائيه لا يجب السجود بسماعه و كذا لو سمعها ممن قرأها حال النوم أو سمعها من صبي غير مميز بل و كذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت و إن كان الأحوط السجود في الجميع

**١٤ مسألة يعتبر في السماع تمييز الحروف و الكلمات**

فمع سماع الهمهمه لا يجب السجود و إن كان أحوط

**١٥ مسألة لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها**

و إن كان المقصود ترجمه الآيه

**١٦ مسألة يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافا إلى النيه إباحه المكان و عدم علو المسجد**

بما يزيد على أربعة أصابع و الأحوط وضع سائر المسجد و وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه و لا يعتبر فيه الطهاره من الحدث و لا من الخبث فتسجد الحائض وجوبا عند سببه و ندبا عند سبب الندب و كذا الجنب و كذا لا يعتبر فيه الاستقبال و لا طهاره موضع الجبهه و لا ستر العوره فضلا عن صفات الساتر من الطهاره و عدم كونه حريرا أو ذهبيا أو جلد ميتة نعم يعتبر أن لا يكون لباسه مغصوبا إذا كان السجود يعد تصرفا فيه

**١٧ مسألة ليس في هذا السجود تشهد و لا تسليم و لا تكبير افتتاح**

نعم يستحب التكبير للرفع منه بل الأحوط عدم تركه

**١٨ مسألة يكفى فيه مجرد السجود**

فلا يجب فيه الذكر و إن كان يستحب و يكفى في وظيفه الاستحباب كل ما كان و لكن الأولى أن يقول سجدت لك يا رب تعبدا و رقا لا مستكبرا عن عبادتك و لا مستكفا و لا مستعظما بل أنا عبد ذليل خائف مستجير أو يقول لا إله إلا الله حقا حقا لا إله إلا الله إيمانا و تصديقا لا إله إلا الله عبوديه و رقا سجدت لك يا رب تعبدا و رقا لا مستكفا و لا مستكبرا بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير أو يقول إلهي آمنة بما كفروا و عرفنا منك ما أنكروا و أجنبناك إلى ما دعوا إلهي فالعفو العفو

أو يقول ما قاله النبي ص في سجود سوره العلق و هو: أعوذ برضاك من سخطك و بمعافاتك عن عقوبتك أعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك

**١٩ مسألة إذا سمع القراءه مكررا و شك بين الأقل و الأكثر**

يجوز له الاكتفاء

فى التكرار بالأقل نعم لو علم العدد و شك فى الإتيان بين الأقل و الأكثر و جب الاحتياط بالبناء على الأقل أيضا

### ٢٠ مسأله فى صورته و جوب التكرار يكفى فى صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض

ثمّ الوضع للسجده الأخرى و لا يعتبر الجلوس ثمّ الوضع بل و لا يعتبر رفع سائر المساجد و إن كان أحوط

### ٢١ مسأله يستحب السجود للشكر

لتجدد نعمه أو دفع نقمه أو تذكرهما مما كان سابقا أو للتوفيق لأداء فريضه أو نافله أو فعل خير و لو مثل الصلح بين اثنين

فقد روى عن بعض الأئمه ع: أنه كان إذا صالح بين اثنين أتى بسجده الشكر

و يكفى فى هذا السجود مجرد وضع الجبهه مع النيه نعم يعتبر فيه إباحه المكان و لا- يشترط فيه الذكر و إن كان يستحب أن يقول شكرا لله أو شكرا شكرا و عفوا عفوا مائه مره أو ثلاث مرات و يكفى مره واحده أيضا و يجوز الاقتصار على سجده واحده و يستحب مرتان و يتحقق التعدد بالفصل بينهما بتغير الخدين أو الجبينين أو الجميع مقدما للأيمن منها على الأيسر ثمّ وضع الجبهه ثانيا و يستحب فيه افتراش الذراعين و إصاق الجؤجؤ و الصدر و البطن بالأرض و يستحب أيضا أن يمسح موضع سجوده بيده ثمّ إمرارها على وجهه و مقاديم بدنه و يستحب أن يقرأ فى سجوده

ما ورد فى حسنه عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر ع: ما أقول فى سجده الشكر فقد اختلف أصحابنا فيه فقال عليه السلام قل و أنت ساجد اللهم إني أشهدك و أشهد ملائكتك و أنبياءك و رسلك و جميع خلقك أنك أنت الله ربى و الإسلام دينى و محمدا نبى و عليا و الحسن و الحسين إلى آخرهم أئمتى بهم أتولى و من أعدائهم أتبرأ اللهم إني أنشدك دم المظلوم ثلاثا اللهم إني أنشدك بإيوائك على نفسك لأعدائك لتهلكنهم بأيدينا و أيدي المؤمنين اللهم إني أنشدك بإيوائك على نفسك لأولياك لتظفرنهم بعدوك و عدوهم أن تصلى على محمد و على المستحفظين من آل محمد ثلاثا اللهم إني أسألك اليسر بعد العسر ثلاثا ثمّ تضع خدك الأيمن على الأرض و تقول يا كهفى حين تعيننى المذاهب و تضيق على الأرض بما رحبت يا بارئ خلقى رحمه بى و قد كنت عن خلقى غنيا صل على محمد و على المستحفظين من آل محمد ثمّ تضع خدك الأيسر و تقول يا مدل كل جبار و يا معز كل

ذليل قد و عزتك بلغ مجهودى ثلاثا ثم تقول يا حنان يا منان يا كاشف الكرب العظيم ثم تعود للسجود فتقول مائه مره شكرا شكرا ثم تسأل حاجتك إن شاء الله

و الأحوط وضع الجبهه فى هذه السجده أيضا على ما يصح السجود عليه و وضع سائر المساجد على الأرض و لا بأس بالتكبير قبلها و بعدها لا بقصد الخصوصية و الورود

### ٢٢ مسأله إذا وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من السجود على الأرض

فليوم برأسه و يضع خده على كفه

فعن الصادق ع: إذا ذكر أحدكم نعمه الله عز و جل فليضع خده على التراب شكرا لله و إن كان راكبا فليتنزل فليضع خده على التراب و إن لم يكن يقدر على النزول للشهره فليضع خده على قربوسه فإن لم يقدر فليضع خده على كفه ثم ليحمد الله على ما أنعم عليه

و يظهر من هذا الخبر تحقق السجود بوضع الخد فقط من دون الجبهه

### ٢٣ مسأله يستحب السجود بقصد التذلل أو التعظيم لله تعالى

بل من حيث هو راجح و عباده بل من أعظم العبادات و أكدها بل ما عبد الله بمثله و ما عمل أشد على إبليس من أن يرى ابن آدم ساجدا لأنه أمر بالسجود فعصى و هذا أمر به فأطاع و نجا و أقرب ما يكون العبد إلى الله و هو ساجد و إنه سنه الأوابين و يستحب إطالته فقد سجد آدم ثلاثه أيام بلياليها و سجد على بن الحسين عليه السلام على حجاره خشنه حتى أحصى عليه ألف مره لا إله إلا الله حقا حقا لا إله إلا الله تعبدا و رقا لا إله إلا الله إيمانا و تصديقا و كان الصادق عليه السلام يسجد السجده حتى يقال إنه راقد و كان موسى بن جعفر عليه السلام يسجد كل يوم بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال

### ٢٤ مسأله يحرم السجود لغير الله تعالى

فإنه غايه الخضوع فيختص بمن هو فى غايه الكبرياء و العظمه و سجده الملائكه لم تكن لآدم بل كان قبله لهم كما أن سجده يعقوب و ولده لم تكن ليوسف بل لله تعالى شكرا حيث رأوا ما أعطاه الله من الملك فما يفعله سواد الشيعة من صوره السجده عند قبر أمير المؤمنين و غيره من الأئمه عليه السلام مشكل إلا أن يقصدوا به سجده الشكر لتوفيق الله تعالى لهم لإدراك الزياره نعم لا يبعد جواز تقبيل العتبه الشريفه

### فصل ٣١ فى الشهد

و هو واجب فى الثنائيه مره بعد رفع الرأس من السجده الأخيره من الركعه

الثانيه و فى الثلاثيه و الرباعيه مرتين الأولى كما ذكر و الثانيه بعد رفع الرأس من السجده الثانيه فى الركعه الأخيره و هو واجب غير ركن فلو تركه عمدا بطلت الصلاه و سهوا أتى به ما لم يركع و قضاه بعد الصلاه إن تذكر بعد الدخول فى الركوع مع سجدتى السهو و واجباته سبعة الأول الشهادتان. الثانى الصلاه على محمد و آل محمد فيقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد و يجزى على الأقوى أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد و آل محمد. الثالث الجلوس بمقدار الذكر المذكور.

الرابع الطمأنينه فيه. الخامس الترتيب بتقديم الشهاده الأولى على الثانيه و هما على الصلاه على محمد و آل محمد كما ذكر. السادس الموالاه بين الفقرات و الكلمات و الحروف بحيث لا يخرج عن الصدق. السابع المحافظه على تأديتها على الوجه الصحيح العربى فى الحركات و السكّنات و أداء الحروف و الكلمات

### ١ مسأله لا بد من ذكر الشهادتين و الصلاه بألفاظها المتعارفه

فلا يجزى غيرها و إن أفاد معناها مثل ما إذا قال بدل أشهد أعلم أو أقر أو اعترف و هكذا فى غيره

### ٢ مسأله يجزى الجلوس فيه بأى كفيه كان

و لو إقعاء و إن كان الأحوط تركه

### ٣ مسأله من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم

و قبله يتبع

غيره فيلقنه و لو عجز و لم يكن من يلقيه أو كان الوقت ضيقا أتى بما يقدر و يترجم الباقي و إن لم يعلم شيئا يأتي بترجمه الكل و إن لم يعلم يأتي بسائر الأذكار بقدره و الأولى التحميد إن كان يحسنه و إلا فالأحوط الجلوس قدره مع الإخطار بالبال إن أمكن

#### ٤ مسأله يستحب فى التشهد أمور

الأول أن يجلس الرجل متوركا على نحو ما مر فى الجلوس بين السجدين. الثانى أن يقول قبل الشروع فى الذكر الحمد لله أو يقول بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله أو الأسماء الحسنى كلها لله. الثالث أن يجعل يديه على فخذه منضمه الأصابع. الرابع أن يكون نظره إلى حجره. الخامس أن يقول بعد قوله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة و أشهد أن ربي نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول ثم يقول اللهم صل إلخ. السادس أن يقول بعد الصلاة و تقبل شفاعته و ارفع درجته فى التشهد الأول بل فى الثانى أيضا و إن كان الأولى عدم قصد الخصوصية فى الثانى. السابع أن يقول فى التشهد الأول و الثانى

: ما فى موثقه أبى بصير و هى قوله عليه السلام إذا جلست فى الركعه الثانیه فقل بسم الله و بالله و الحمد لله و خير



الأسماء لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعه أشهد أنك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول اللهم صل على محمد و آل محمد و تقبل شفاعته في أمته و ارفع درجته ثم تحمد الله مرتين أو ثلاثا ثم تقوم فإذا جلست في الرابعه قلت بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعه أشهد أنك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول التحيات لله و الصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات ما طاب و زكى و طهر و خلص و صفا فله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعه أشهد أن ربي نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول و أشهد أن الساعه آتية لا ريب فيها و أن الله يبعث من في القبور الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد و سلم على محمد و آل محمد و ارحمهم و اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان و لا تجعل في قلوبنا غلا للذين ءامنوا ربنا إنك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد و آل محمد و امنن على بالجنه و عافنى من النار اللهم صل محمد و آل محمد و اغفر للمؤمنين و المؤمنات و لا تزد الظالمين إلا تبارا ثم قل السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته السلام على أنبياء الله و رسله السلام على جبرئيل و ميكائيل و الملائكة المقربين السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبى بعده و السلام علينا و على عباد الله الصالحين ثم تسلم

. الثامن أن يسبح سبعا بعد التشهد الأول بأن يقول سبحان الله سبحان الله سبعا ثم يقوم. التاسع أن يقول بحول الله و قوته إلخ حين القيام عن التشهد الأول. العاشر أن تضم المرأه فخذيها حال الجلوس للتشهد

## ٥ مسأله يكره الإقفاء حال التشهد

على

نحو ما مر فى الجلوس بين السجدين بل الأحوط تركه كما عرفت

## فصل ٣٢ فى التسليم

### إشاره

و هو واجب على الأقوى و جزء من الصلاة فيجب فيه جميع ما يشترط فيها من الاستقبال و ستر العوره و الطهاره و غيرها و مخرج منها و محلل للمنافيات المحرمه بتكبيره الإحرام و ليس ركنا فتركه عمدا مبطل لا سهوا فلو سها عنه و تذكر بعد إتيان شىء من المنافيات عمدا و سهوا أو بعد فوات الموالاه لا يجب تداركه نعم عليه سجدا السهو

للنقصان بتركه و إن تذكر قبل ذلك أتى به و لا شىء عليه إلا إذا تكلم فيجب عليه سجدة السهو و يجب فيه الجلوس و كونه مطمئنا و له صيغتان هما السلام علينا و على عباد الله الصالحين و السلام عليكم و رحمه الله و بركاته و الواجب إحداهما فإن قدم الصيغه الأولى كانت الثانية مستحبه بمعنى كونها جزء مستحبا لا خارجا و إن قدم الثانية اقتصر عليها و أما السلام عليك أيها النبي فليس من صيغ السلام بل هو من توابع التشهد و ليس واجبا بل هو مستحب و إن كان الأحوط عدم تركه لوجود القائل بوجوبه و يكفى فى الصيغه الثانية السلام عليكم بحذف قوله و رحمه الله و بركاته و إن كان الأحوط ذكره بل الأحوط الجمع بين الصيغتين بالترتيب المذكور و يجب فيه المحافظه على أداء الحروف و الكلمات على النهج الصحيح مع العربيه و الموالاته و الأقوى عدم كفايه قوله سلام عليكم بحذف الألف و اللام

### **١ مسأله لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلاة**

نعم لو كان ذلك بعد نسيانه بأن اعتقد خروجه من الصلاة لم تبطل و الفرق أن مع الأول يصدق الحدث فى الأثناء و مع الثانى لا يصدق لأن المفروض أنه ترك نسيانا جزء غير ركنى فيكون الحدث خارج

## ٢ مسأله لا يشترط فيه نيه الخروج من الصلاه

بل هو مخرج قهرا و إن قصد عدم الخروج بل لو قصد ذلك فالأحوط إعادته الصلاه

## ٣ مسأله يجب تعلم السلام على نحو ما مر فى التشهد

وقبله يجب متابعه الملقن إن كان و إلا اكتفى بالترجمه و إن عجز فبالقلب ينويه مع الإشاره باليد على الأحوط و الأخرس يخطر ألفاظه بالبال و يشير إليها باليد أو غيرها

## ٤ مسأله يستحب التورك فى الجلوس حاله على نحو ما مر

و وضع اليدين على الفخذين و يكره الإقعاء

## ٥ مسأله الأحوط أن لا يقصد بالتسليم التحيه حقيقه

بأن يقصد السلام على الإمام أو المأمومين أو الملكين نعم لا بأس بأخطار ذلك بالبال فالمنفرد يخطر بباله الملكين الكاتبين حين السلام الثانى و الإمام يخطرهما مع المأمومين و المأموم يخطرهم مع الإمام و فى السلام علينا و على عباد الله الصالحين يخطر بباله الأنبياء و الأئمه و الحفظه

## ٦ مسأله يستحب للمنفرد و الإمام الإيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بمؤخر عينه

أو بأنفه أو غيرهما على وجه لا ينافى الاستقبال و أما المأموم فإن لم يكن على يساره أحد فكذاك و إن كان على يساره بعض المأمومين فيأتي بتسليمه أخرى مومنا إلى يساره و يحتمل استحباب تسليم آخر للمأموم بقصد الإمام فيكون ثلاث مرات

### ٧ مسأله قدم سابقا فى الأوقات أنه إذا شرع فى الصلاه قبل الوقت و دخل عليه و هو فى الصلاه صحت صلاته

و إن كان قبل السلام أو فى أثناءه فإذا أتى بالسلام الأول و دخل عليه الوقت فى أثناءه تصح صلاته و أما إذا دخل بعده قبل السلام الثانى أو فى أثناءه ففيه إشكال و إن كان يمكن القول بالصحة لأنه و إن كان يكفى الأول فى الخروج عن الصلاه لكن على فرض الإتيان بالصيغتين يكون الثانى أيضا جزء فيصدق دخول الوقت فى الأثناء فالأحوط إعادة الصلاه مع ذلك

### فصل ٣٣ فى الترتيب

#### إشاره

يجب الإتيان بأفعال الصلاه على حسب ما عرفت من الترتيب بأن يقدم تكبيره الإحرام على القراءه و القراءه على الركوع و هكذا فلو خالفه عمدا بطل ما أتى به مقدما و أبطل من جهه لزوم الزيادة سواء كان ذلك فى الأفعال أو الأقوال و فى الأركان أو غيرها و إن كان سهوا و إن كان فى الأركان بأن قدم ركنا على ركن كما إذا قدم السجدين على الركوع فكذاك و إن قدم ركنا على غير الركن كما إذا قدم الركوع على القراءه أو قدم غير الركن على الركن كما إذا قدم التشهد على السجدين أو قدم غير الأركان بعضها على بعض كما إذا قدم السوره مثلا- على الحمد فلا- تبطل الصلاه إذا كان ذلك سهوا و حينئذ فإن أمكن التدارك بالعود بأن لم يستلزم زياده ركن و جب و

إلا فلا نعم يجب عليه سجدة ثان لكل زياده أو نقيصه تلزم من ذلك

### ١ مسأله إذا خالف الترتيب فى الركعات سهوا كأن أتى بالركعه الثالثه فى محل الثانيه

بأن تخيل بعد الركعه الأولى أن ما قام إليه ثالثه فأنتى بالتسبيحات الأربعة و ركع و سجد و قام إلى الثالثه و تخيل أنها ثانيه فأنتى بالقراءه و القنوت لم تبطل صلاته بل يكون ما قصده ثالثه ثانيه و ما قصده ثانيه ثالثه قهرا و كذا لو سجد الأولى بقصد الثانيه و الثانيه بقصد الأولى

### فصل ٣٤ فى الموالاه

#### اشاره

قد عرفت سابقا وجوب الموالاه فى كل من القراءه و التكبير و التسبيح و الأذكار بالنسبه إلى الآيات و الكلمات و الحروف و أنه لو تركها عمدا على وجه يوجب محو الاسم بطلت الصلاه بخلاف ما إذا كان سهوا فإنه لا تبطل الصلاه و إن بطلت تلك الآيه أو الكلمه فيجب إعادتها نعم إذا أوجب فوات الموالاه فيها محو اسم الصلاه بطلت و كذا إذا كان ذلك فى تكبيره الإحرام فإن فوات الموالاه فيها سهوا بمنزله نسيانها و كذا فى السلام فإنه بمنزله عدم الإتيان به فإذا تذكر ذلك و مع ذلك أتى بالمنافى بطلت صلاته بخلاف ما إذا أتى به قبل التذكر فإنه كالإتيان به بعد نسيانه و كما يجب الموالاه فى المذكورات تجب فى أفعال الصلاه بمعنى

عدم الفصل بينها على وجه يوجب محو صوره الصلاه سواء كان عمدا أو سهوا مع حصول المحو المذكور بخلاف ما إذا لم يحصل المحو المذكور فإنه لا يوجب البطلان

### ١ مسأله تطويل الركوع أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءه السور الطوال

لا تعد من المحو فلا إشكال فيها

### ٢ مسأله الأحوط مراعاة الموالاه العرفيه

بمعنى متابعه الأفعال بلا فصل و إن لم يمح معه صوره الصلاه و إن كان الأقوى عدم وجوبها و كذا فى القراءه و الأذكار

### ٣ مسأله لو نذر الموالاه بالمعنى المذكور

فالظاهر انعقاد نذره لرجحانها و لو من باب الاحتياط فلو خالف عمدا عصى لكن الأظهر عدم بطلان صلاته

### فصل ٣٥ فى القنوت

#### إشاره

و هو مستحب فى جميع الفرائض اليوميه و نوافلها بل جميع النوافل حتى صلاه الشفع على الأقوى و يتأكد فى الجهريه من الفرائض خصوصا فى الصبح و الوتر و الجمع بل الأحوط عدم تركه فى الجهريه بل فى مطلق الفرائض و القول بوجوبه فى الفرائض أو فى خصوص الجهريه منها ضعيف و هو فى كل صلاه مره قبل الركوع من الركعه الثانيه و قبل الركوع فى صلاه الوتر إلا فى صلاه العيدين ففيها فى الركعه الأولى خمس مرات و فى الثانيه

أربع مرات و إلا- فى صلاه الآيات ففها مرتان مره قبل الركوع الخامس و مره قبل الركوع العاشر بل لا يبعد استحباب خمس قنوتات ففها فى كل زوج من الركوعات و إلا- فى الجمع ففها قنوتان فى الركعه الأولى قبل الركوع و فى الثانيه بعده و لا يشترط ففه رفع اليفدين و لا ذكر مخصوص بل يجوز ما يفجرى على لسانه من الذكر و الدعاء و المناجاه و طلب الحاجات و أقله سبحان الله خمس مرات أو ثلاث مرات أو بسم الله الرحمن الرحيم ثلاث مرات أو الحمد لله ثلاث مرات بل يفجرى سبحان الله أو سائر ما ذكر مره واحده كما يفجرى الاقتصار على الصلاه على النبى و آله ص و مثل قوله اللهم اغفر لى و نحو ذلك و الأولى أن يفكون جامعا للثناء على الله تعالى و الصلاه على محمد و آله و طلب المغفره له و للمؤمنين و المؤمنات

### ١ مسأله يفجوز قراءه القرآن فى القنوت

خصوصا الآيات المشتمله على الدعاء كقوله تعالى رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَ هَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ و نحو ذلك

### ٢ مسأله يفجوز قراءه الإشعار المشتمله على الدعاء و المناجاه

مثل قوله

إلهى عبدك العاصى أتاكا مقرا بالذنوب و قد دعاكا

و نحوه

### ٣ مسأله يفجوز الدعاء ففه بالفارسيه و نحوه من اللغات غير العربيه



و إن كان لا يتحقق وظيفه القنوت إلا بالعربى و كذا فى سائر أحوال الصلاة و أذكارها نعم الأذكار المخصوصه لا يجوز إتيانها بغير العربى

#### ٤ مسأله الأولى أن يقرأ الأدعيه الوارده عن الأئمه ص

و الأفضل كلمات الفرج: و هى لا- إله إلا- الله الحليم الكريم لا- إله إلا الله العلى العظيم سبحانه الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين و يجوز أن يزيد بعد قوله و ما بينهن و ما فوقهن و ما تحتهن كما يجوز أن يزيد بعد قوله العرش العظيم و سلام على المرسلين و الأحسن أن يقول بعد كلمات الفرج: اللهم اغفر لنا و ارحمنا و عافنا و اعف عنا إنك على كل شىء قدير

#### ٥ مسأله الأولى ختم القنوت بالصلاه على محمد و آله

بل الابتداء بها أيضا أو الابتداء فى طلب المغفره أو قضاء الحوائج بها

فقد روى: أن الله سبحانه و تعالى يستجيب الدعاء للنبي ص بالصلاه

و بعيد من رحمته أن يستجيب الأول و الآخر و لا- يستجيب الوسط فينبغى أن يكون طلب المغفره و الحاجات بين الدعاءين للصلاه على النبي ص

#### ٦ مسأله من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحوائج

على ما ذكره بعض العلماء أن يقول: سبحانه من دانت له السماوات و الأرض بالعبوديه سبحانه من تفرد بالوحدانيه اللهم صل على محمد و آل محمد و عجل فرجهم اللهم اغفر لى و لجميع المؤمنين و المؤمنات و اقض حوائجى و حوائجهم بحق حبيبك محمد و آله الطاهرين صلى الله عليه و آله أجمعين

#### ٧ مسأله يجوز فى القنوت الدعاء الملحون ماده أو إعرابا

إذا لم يكن لحنه فاحشا و لا

مغيرا للمعنى لكن الأحوط الترك

### ٨ مسأله يجوز فى القنوت الدعاء على العدو بغير ظلم و تسميته

كما يجوز الدعاء لشخص خاص مع ذكر اسمه

### ٩ مسأله [لا يجوز الدعاء لطلب الحرام]

لا يجوز الدعاء لطلب الحرام

### ١٠ مسأله يستحب إطاله القنوت خصوصا فى صلاة الوتر

فعن رسول الله ص: أطولكم قنوتا فى دار الدنيا أطولكم راحه يوم القيامة فى الموقف

و فى بعض الروايات قال ص: أطولكم قنوتا فى الوتر فى دار الدنيا إلخ

و يظهر من بعض الأخبار: أن إطاله الدعاء فى الصلاة أفضل من إطاله القراءة

### ١١ مسأله يستحب التكبير قبل القنوت

و رفع اليدين حال التكبير و وضعهما ثم رفعهما حيال الوجه و بسطهما جاعلا باطنهما نحو السماء و ظاهرهما نحو الأرض و أن يكونا منضمتين مضمومتى الأصابع إلا الإبهامين و أن يكون نظره إلى كفيه و يكره أن يجاوز بهما الرأس و كذا يكره أن يمر بهما على وجهه و صدره عند الوضع

### ١٢ مسأله يستحب الجهر بالقنوت

سواء كانت الصلاة جهريه أو إخفاتييه و سواء كان إماما أو منفردا بل أو مأموما إذا لم يسمع الإمام صوتته

**١٣ مسألة إذا نذر القنوت في كل صلاة أو صلاة خاصة وجب**

لكن لا تبطل الصلاة بتركه سهوا بل ولا بتركه عمدا أيضا على الأقوى

**١٤ مسألة لو نسي القنوت**

فإن تذكر قبل الوصول إلى حد الركوع قام وأتى به وإن تذكر بعد الدخول في الركوع قضاءه بعد الرفع منه وكذا لو تذكر بعد الهوى للسجود قبل وضع الجبهة وإن كان الأحوط ترك العود إليه وإن تذكر بعد الدخول في السجود أو بعد الصلاة قضاءه بعد الصلاة وإن طالت المدة والأولى الإتيان به إذا كان بعد الصلاة جالسا مستقبلا وإن تركه عمدا في محله أو بعد الركوع فلا قضاء

**١٥ مسألة الأقوى اشتراط القيام في القنوت مع التمكن منه**

إلا إذا كانت الصلاة من جلوس أو كانت نافله حيث يجوز الجلوس في أثنائها كما يجوز في ابتدائها اختيارا

**١٦ مسألة صلاة المرأة كالرجل في الواجبات والمستحبات**

إلا في أمور قد مر كثير منها في تضاعيف ما قدمنا من المسائل وجملتها أنه يستحب لها الزينة حال الصلاة بالحلى والخضاب والإخفات في الأقوال والجمع بين قدميها حال القيام وضم ثدييها إلى صدرها بيديها حاله أيضا ووضع يديها على فخذيها حال الركوع وأن لا ترد ركبتيها حاله إلى وراء وأن تبدأ بالعود للسجود وأن تجلس معتدلة ثم تسجد وأن تجتمع وتضم أعضائها حال السجود وأن تلتصق بالأرض بلا تجاف وتفترش ذراعيها وأن تنسل انسلالا إذا أرادت القيام أى تنهض بتأن وتدرج عدلا لثلا تبدو عجيزتها وأن تجلس على أليتيها إذا جلست رافعه ركبتيها ضامه لهما

**١٧ مسألة صلاة الصبي كالرجل**

و الصبيه كالمراه.

**١٨ مسألة قد مر في المسائل المتقدمه متفرقه حكم النظر و اليدين حال الصلاة**

ولا بأس بإعادته جملة فشغل النظر حال القيام أن يكون على موضع السجود و حال الركوع بين القدمين و حال السجود إلى طرف الأنف و حال الجلوس إلى حجره و أما اليدين فيرسلهما حال القيام و يضعهما على الفخذين و حال الركوع على الركبتين مفرجه الأصابع و حال السجود على الأرض مبسوطتين مستقبلا بأصابعهما منضمه حذاء الأذنين و حال الجلوس على الفخذين و حال القنوت تلقاء وجهه

## فصل ٣٦ فى التعقيب

## اشاره

و هو الاشتغال عقيب الصلاه بالدعاء أو الذكر أو التلاوه أو غيرها من الأفعال الحسنه مثل التفكير فى عظمه الله و نحوه و مثل البكاء لخشيه الله أو للربغه إليه و غير ذلك و هو من السنن الأكيده و منافعه فى الدين و الدنيا كثيره

و فى روايه: من عقب فى صلاته فهو فى صلاه

و فى خبر: التعقيب أبلغ فى طلب الرزق من الضرب فى البلاد

و الظاهر استحبابه بعد النوافل أيضا و إن كان بعد الفرائض أكد و يعتبر أن يكون متصلا بالفراغ منها غير مشتغل بفعل آخر ينافى صدقه الذى يختلف بحسب المقامات من السفر و الحضر و الاضطراب و الاختيار ففى السفر يمكن صدقه حال الركوب أو المشى أيضا كحال الاضطراب و المدار على بقاء الصدق و الهيئه فى نظر المتشرعه و القدر المتيقن فى الحضر الجلوس مشتغلا بما ذكر من الدعاء و نحوه و الظاهر عدم صدقه على الجلوس بلا- دعاء أو الدعاء بلا- جلوس إلا- فى مثل ما مر و الأولى فيه الاستقبال و الطهاره و الكون فى المصلى و لا- يعتبر فيه كون الأذكار و الدعاء بالعربيه و إن كان هو الأفضل كما أن الأفضل الأذكار و الأدعيه المأثوره المذكوره فى كتب العلماء و نذكر جمله منها تيمنا

## أحدها أن يكبر ثلاثا بعد التسليم

رافعا يديه على هيئه غيره من التكبيرات

## الثانى تسبيح الزهراء ص

## اشاره

و هو أفضلها على ما ذكره جمله من العلماء

ففى الخبر: ما عبد الله بشىء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمه عليه السلام و لو كان شىء أفضل منه لنحله رسول الله ص فاطمه ع

و فى روايه: تسبيح فاطمه الزهراء الذكر الكثير الذى قال الله تعالى اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا □

و فى آخرى عن الصادق ع: تسبيح فاطمه كل يوم فى دبر كل صلاة أحب إالى من صلاة ألف ركعه فى كل يوم

و الظاهر استجاباه فى غير التعقيب أيضا بل فى نفسه نعم هو مؤكد فيه و عند إراداه النوم لدفع الرؤيا السيئه كما أن الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض بل هو مستحب عقب كل صلاة و كفيته الله أكبر أربع و ثلاثون مره ثم الحمد لله ثلاث و ثلاثون ثم سبحان الله كذلك فمجموعها مائه و يجوز تقديم التسبيح على التحميد و إن كان الأولى الأول

#### ١٩ مسأله يستحب أن يكون السبحه بطين قبر الحسين ص

و فى الخبر: أنها تسبح إذا كانت بيد الرجل من غير أن يسبح

و يكتب له ذلك التسبيح و إن كان غافلا

#### ٢٠ مسأله إذا شك فى عدد التكبيرات أو التسبيحات أو التحميدات بنى على الأقل

إن لم يتجاوز المحل و إلا بنى على الإتيان به و إن زاد على الأعداد بنى عليها و رفع اليد عن الزائد.

### الدعاء الموسوم بدعاء الوحده

الثالث: لا إله إلا الله وحده و وحده أنجز وعده و نصر عبده و أعز جنده و غلب الأحزاب وحده فله الملك و له الحمد يحيى و يميت و هو حي لا يموت بيده الخير و هو على كل شىء قدير

### الرابع:

اللهم اهدنى من عندك و أفض على من فضلك و انشر على من رحمتك و أنزل على من بركاتك

### الخامس:

سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر مائه مره أو أربعين أو ثلاثين

### السادس:

اللهم صل على محمد و آل محمد و أجرنى من النار و ارزقتى الجنة و زوجنى من الحور العين

### السابع:

أعوذ بوجهك الكريم و عزتك التى لا ترام و قدرتك التى لا يمتنع منها شىء من شر الدنيا و الآخرة و من شر الأوجاع كلها و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم

### الثامن:

قراءه الحمد و آيه الكرسي و آيه شهد الله أنه لا إله هو إلخ و آيه الملك

### التاسع:

اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك و أعوذ بك من كل شر أحاط به علمك اللهم إني أسألك عافيتك في أموري كلها و أعوذ بك من خزي الدنيا و عذاب الآخرة

### العاشر:

أعيذ نفسي و ما رزقني ربي بالله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد و لم يكن له كفوا أحد و أعيذ نفسي و ما رزقني ربي برب الفلق من شر ما خلق إلى آخر السوره و أعيذ نفسي و ما رزقني ربي برب الناس ملك الناس إلى آخر السوره

### الحادي عشر:

أن يقرأ قل هو الله أحد اثنا عشر مره ثم يبسط يديه و يرفعهما إلى السماء: و يقول اللهم إني أسألك باسمك المكنون المخزون الطهر الطاهر المبارك و أسألك باسمك العظيم و سلطانك القديم أن تصلى على محمد و آل محمد يا واهب العطايا يا مطلق الأسارى يا فكاك الرقاب من النار أسألك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تعتق رقبتى من النار و تخرجنى من الدنيا آمنة و تدخلنى الجنة سالما و أن تجعل دعائى أوله فلاحا و أوسطه نجاحا و آخره صلاحا إنك أنت علام الغيوب

### الثانى عشر:

الشهادتان و الإقرار بالأئمه ع-

### الثالث عشر:

قبل أن يثنى رجله يقول ثلاث مرات: أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم ذو الجلال و الإكرام و أتوب إليه

### الرابع عشر:

دعاء الحفظ من النسيان و هو: سبحان من لا يعتدى على أهل مملكته سبحان من لا يأخذ أهل الأرض



بألوان العذاب سبحانه الرؤوف الرحيم اللهم اجعل لى فى قلبى نورا و بصرا و فهما و علما إنك على كل شىء قدير

### ٢١ مسأله يستحب فى صلاه الصبح أن يجلس بعدها فى مصلاه إلى طلوع الشمس

مشتغلا بذكر الله

### ٢٢ مسأله الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاه تنفلا

و كذا الدعاء بعد الفريضة أفضل من الدعاء النافله

### ٢٣ مسأله يستحب سجود الشكر بعد كل صلاه

فريضه كانت أو نافله و قد مر كيفيته سابقا

### فصل ٣٧ يستحب الصلاه على النبى ص

#### إشاره

حيث ما ذكر أو ذكر عنده و لو كان فى الصلاه و فى أثناء القراءه بل الأحوط عدم تركها لفتوى جماعه من العلماء بوجوبها و لا فرق بين أن يكون ذكره باسمه العلمى كمحمد و أحمد أو بالكنيه و اللقب كأبى القاسم و المصطفى و الرسول و النبى أو بالضمير

و فى الخبر الصحيح: و صل على النبى كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك فى الأذان أو غيره

و فى روايه: من ذكرت عنده و نسى أن يصلى على خطأ الله به طريق الجنه

### ١ مسأله إذا ذكر اسمه ص مكررا يستحب تكرارها

و على القول بالوجوب يجب نعم ذكر بعض القائلين بالوجوب يكفى مره إلا إذا ذكر بعدها فيجب إعادتها و بعضهم على أنه يجب فى كل مجلس مره

## ٢ مسأله إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه التى تجب للتشهد

نعم ذكره فى ضمن قوله اللهم صل على محمد و آل محمد لا يوجب تكرارها و إلا لزم التسلسل

## ٣ مسأله الأحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره و الصلاه عليه

بناء على الوجوب و كذا بناء على الاستحباب فى إدراك فضلها و امتثال الأمر الندبى فلو ذكره أو سمعه فى أثناء القراءه فى الصلاه لا يؤخر إلى آخرها إلا إذا كان فى أواخرها

## ٤ مسأله لا يعتبر كيفيه خاصه فى الصلاه

بل يكتفى فى الصلاه عليه كل ما يدل عليه مثل صلى الله عليه و الأولى ضم الآل إليه

## ٥ مسأله إذا كتب اسمه ص

يستحب أن يكتب الصلاه عليه

## ٦ مسأله إذا تذكره بقلبه فالأولى أن يصلى عليه

لا احتمال شمول

قوله ع: كلما ذكرته إلخ

لكن الظاهر إرادته الذكر اللسانى دون القلبى

## ٧ مسأله يستحب عند ذكر سائر الأنبياء و الأئمه أيضا ذلك

نعم إذا أراد أن يصلى على الأنبياء أولا يصلى على النبى و آله ص ثم عليهم إلا فى ذكر إبراهيم ع

ففى الخبر عن معاويه بن عمار قال: ذكرت عند

أبى عبد الله الصادق عليه السلام بعض الأنبياء فصليت عليه فقال عليه السلام إذا ذكر أحد من الأنبياء فابدأ بالصلاه على محمد و آله ثمَّ عليه

## فصل ٣٨ فى مبطلات الصلاه

### اشاره

و هى أمور

### أحدها فقد بعض الشرائط

فى أثناء الصلاه كالستر و إباحه المكان و اللباس و نحو ذلك مما مر فى المسائل المتقدمه

### الثانى الحدث الأكبر أو الأصغر

فإنه مبطل أينما وقع فيها و لو قبل الآخر بحرف من غير فرق بين أن يكون عمدا أو سهوا أو اضطرارا عدا ما مر فى حكم المسلوس و المبطون و المستحاضه نعم لو نسي السلام ثمَّ أحدث فالأقوى عدم البطلان و إن كان الأحوط الإعاده أيضا

### الثالث التكفير بمعنى وضع إحدى اليدين على الأخرى

على النحو الذى يصنعه غيرنا إن كان عمدا لغير ضروره فلا بأس به سهوا و إن كان الأحوط الإعاده معه أيضا و كذا لا بأس به مع الضروره بل لو تركه حالها أشكلت الصحه و إن كانت أقوى و الأحوط عدم وضع إحدى اليدين على الأخرى- بأى وجه كان فى أى حاله من حالات الصلاه و إن لم يكن متعارفا بينهم لكن بشرط أن يكون بعنوان الخضوع و التأدب- و أما إذا كان لغرض آخر كالحك و نحوه فلا بأس به مطلقا حتى على الوضع المتعارف

### الرابع تعدد الالتفات بتمام البدن

إلى الخلف أو إلى اليمين أو اليسار بل و إلى ما بينهما

على وجه يخرج عن الاستقبال و إن لم يصل إلى حدهما و إن لم يكن الالتفات حال القراءة أو الذكر بل الأقوى ذلك في الالتفات بالوجه إلى الخلف مع فرض إمكانه و لو بميل البدن على وجه لا يخرج عن الاستقبال و أما الالتفات بالوجه يمينا و يسارا- مع بقاء البدن مستقبلا فالأقوى كراهته مع عدم كونه فاحشا و إن كان الأحوط اجتنابه أيضا خصوصا إذا كان طويلا و سيما إذا كان مقارنا لبعض أفعال الصلاة خصوصا الأركان سيما تكبيره الإحرام و أما إذا كان فاحشا ففيه إشكال فلا يترك الاحتياط حيثئذ و كذا تبطل مع الالتفات سهوا فيما كان عمدته مبطلا إلا إذا لم يصل إلى حد اليمين و اليسار بل كان فيما بينهما فإنه غير مبطل إذا كان سهوا و إن كان بكل البدن

### الخامس تعمد الكلام بحرفين و لو مهملين

### إشارة

غير مفهمين للمعنى أو بحرف واحد بشرط كونه مفهما للمعنى نحوق فعل أمر من وقى بشرط أن يكون عالما بمعناه و قاصدا له بل أو غير قاصد أيضا مع التفاته إلى معناه على الأحوط

### ١ مسأله لو تكلم بحرفين

حصل ثانيهما من إشباع حركه الأول بطلت بخلاف ما لو لم يصل الإشباع إلى حد حصول حرف آخر

### ٢ مسأله إذا تكلم بحرفين من غير تركيب

كأن يقول ب ب مثلا ففى كونه مبطلا أو لا وجهان و الأحوط الأول

### ٣ مسأله إذا تكلم بحرف واحد غير مفهم للمعنى

لكن وصله بإحدى كلمات القراء أو الأذكار أبطل من حيث إفساد تلك الكلمه إذا خرجت تلك الكلمه عن حقيقتها

### ٤ مسأله لا تبطل بمد حرف المد و اللين

و إن زاد فيه بمقدار حرف آخر فإنه محسوب حرفا واحدا

### ٥ مسأله الظاهر عدم البطلان بحروف المعانى

مثل ل حيث إنه لمعنى التعليل أو التمليك أو نحوهما و كذا مثل و حيث يفيد معنى العطف أو القسم و مثل ب فإنه حرف جر و له معان و إن كان الأحوط البطلان مع قصد هذه المعانى و فرق واضح بينها و بين حروف المبانى

### ٦ مسأله لا تبطل بصوت التنجیح

و لا بصوت النفخ و الأنین و التأوه و نحوها نعم تبطل بحكايه أسماء هذه الأصوات مثل أح و پف و أوه

### ٧ مسأله إذا قال آه من ذنوبى أو آه من نار جهنم لا تبطل الصلاة قطعا

إذا كان فى ضمن دعاء أو مناجاه و أما إذا قال آه من غير ذكر المتعلق فإن قدره فكذلك و إلا فالأحوط اجتنابه و إن كان الأقوى عدم البطلان إذا كان فى مقام الخوف من الله

### ٨ مسأله لا فرق فى البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب أم لا

و كذا لا فرق بين أن يكون مضطرا فى التكلم أو مختارا نعم التكلم سهوا ليس مبطلا و لو كان بتخيل الفراغ من الصلاة

### ٩ مسأله لا بأس بالذكر و الدعاء فى جميع أحوال الصلاة بغير المحرم

و كذا بقراءه القرآن غير ما يوجب السجود و أما الدعاء المحرم كالدعاء على مؤمن ظلما فلا يجوز بل هو مبطل للصلاه و إن كان جاهلا بحرمته نعم لا يبطل مع الجهل بالموضوع كما إذا اعتقده كافرا فدعا عليه فبان أنه مسلم

### ١٠ مسأله لا بأس بالذكر و الدعاء بغير العربى أيضا

و إن كان الأحوط العربيه

### ١١ مسأله يعتبر فى القرآن قصد القراءنيه

فلو قرأ ما هو مشترك بين القرآن و غيره لا بقصد القراءنيه و لم يكن دعاء أيضا أبطل بل الآيه المختصه بالقرآن أيضا إذا قصد بها غير القرآن أبطلت و كذا لو لم يعلم أنها قرآن

### ١٢ مسأله إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير

و الدلاله على أمر من الأمور فإن قصد به الذكر و قصد التنبيه برفع الصوت مثلا فلا إشكال في الصحه و إن قصد به التنبيه من دون

قصد الذكر أصلاً بأن استعمله في التنبيه و الدلالة فلا إشكال في كونه مبطلا و كذا إن قصد الأمرين معا- على أن يكون له مدلولان و استعمله فيهما و أما إذا قصد الذكر و كان داعيه على الإتيان بالذكر تنبيه الغير فالأقوى الصحه

### ١٣ مسأله لا بأس بالدعاء مع مخاطبه الغير

بأن يقول غفر الله لك فهو مثل قوله اللهم اغفر لى أو لفلان

### ١٤ مسأله لا بأس بتكرار الذكر أو القراءة عمدا

أو من باب الاحتياط نعم إذا كان التكرار من باب الوسوسه فلا يجوز بل لا يبعد بطلان الصلاه به

### ١٥ مسأله لا يجوز ابتداء السلام للمصلى

و كذا سائر التحيات مثل صبحك الله بالخير أو مساك الله بالخير أو فى أمان الله أو ادخلوها بسلام إذا قصد مجرد التحيه و أما إذا قصد الدعاء بالسلامه أو الإصباح و الإمساء بالخير و نحو ذلك فلا بأس به



و كذا إذا قصد القرءانيه من نحو قوله سلام عليكم أو ادخلوها بسلام و إن كان الغرض منه السلام أو بيان المطلب بأن يكون من باب الداعى على الدعاء أو قراءه القرآن

### ١٦ مسأله يجوز رد سلام التحيه فى أثناء الصلاه

بل يجب و إن لم يكن السلام أو الجواب بالصيغه القرءانيه و لو عصى و لم يرد الجواب و اشتغل بالصلاه قبل فوات وقت الرد لم تبطل على الأقوى

### ١٧ مسأله يجب أن يكون الرد فى أثناء الصلاه بمثل ما سلم

فلو قال سلام عليكم يجب أن يقول فى الجواب سلام عليكم مثلا- بل الأحوط المماثله فى التعريف و التنكير و الإفراد و الجمع فلا يقول سلام عليكم فى جواب السلام عليكم أو فى جواب سلام عليك مثلا و بالعكس و إن كان لا يخلو من منع نعم لو قصد القرءانيه فى الجواب فلا بأس بعدم المماثله

### ١٨ مسأله لو قال المسلم عليكم السلام

فالأحوط

فى الجواب أن يقول سلام عليكم بقصد القرآنيه أو بقصد الدعاء

**١٩ مسأله لو سلم بالملحون وجب الجواب صحيحا**

و الأحوط قصد الدعاء أو القرآن

**٢٠ مسأله لو كان المسلم صبيا مميزا أو نحوه**

أو امرأه أجنبيه أو رجلا- أجنبيا على امرأه تصلى فلا- يبعد بل الأقوى جواز الرد بعنوان رد التحيه لكن الأحوط قصد القرآن أو الدعاء

**٢١ مسأله لو سلم على جماعه منهم المصلى فرد الجواب غيره لم يجز له الرد**

نعم لو رده صبى مميز ففى كفايته إشكال و الأحوط رد المصلى بقصد القرآن أو الدعاء

**٢٢ مسأله إذا قال سلام بدون عليكم وجب الجواب فى الصلاه**

إما بمثله و يقدر عليكم و إما بقوله سلام عليكم و الأحوط الجواب كذلك بقصد القرآن أو الدعاء

**٢٣ مسأله إذا سلم مرات عديده**

يكفى الجواب مره نعم لو أجاب ثم سلم يجب جواب الثانى أيضا و هكذا إلا إذا خرج عن المتعارف فلا يجب الجواب حينئذ

**٢٤ مسأله إذا كان المصلى بين جماعه فسلم واحد عليهم**

و شك المصلى فى أن المسلم قصده أيضا أم لا لا يجوز له الجواب نعم لا بأس به بقصد القرآن أو الدعاء

**٢٥ مسأله يجب جواب السلام فورا**

فلو أخر عصيانا أو نسيانا بحيث خرج عن صدق الجواب لم يجب و إن كان فى الصلاه لم يجز- و إن شك فى الخروج عن الصدق وجب

و إن كان فى الصلاة لكن الأحوط حينئذ قصد القرآن أو الدعاء

### ٢٦ مسألة يجب إسماع الرد

سواء كان فى الصلاة أو لا إلا إذا سلم و مشى سريعا أو كان المسلم أصم فيكفى الجواب على المتعارف بحيث لو لم يبعد أو لم يكن أصم كان يسمع

### ٢٧ مسألة لو كانت التحية بغير لفظ السلام

كقوله صبحك الله بالخير أو مساك الله بالخير لم يجب الرد و إن كان هو الأحوط و لو كان فى الصلاة فالأحوط الرد بقصد الدعاء

### ٢٨ مسألة لو شك المصلى فى أن المسلم سلم بأى صيغته

فالأحوط أن يرد بقوله سلام عليكم بقصد القرآن أو الدعاء

### ٢٩ مسألة [كراهه الصلاة على المصلى]

يكره السلام على المصلى

### ٣٠ مسألة رد السلام واجب كفاى

فلو كان المسلم عليهم جماعه يكفى رد أحدهم و لكن الظاهر عدم سقوط الاستحباب بالنسبه إلى الباقيين بل الأحوط رد كل من قصد به و لا يسقط برد من لم يكن داخلا فى تلك الجماعه أو لم يكن مقصودا و الظاهر عدم كفايه رد الصبى المميز أيضا و المشهور على أن الابتداء بالسلام أيضا من المستحبات الكفائية فلو كان الداخولون جماعه يكفى سلام أحدهم و لا يبعد بقاء الاستحباب بالنسبه إلى الباقيين



أيضا و إن لم يكن مؤكدا

**٣١ مسأله يجوز سلام الأجنبي على الأجنبيه و بالعكس على الأقوى**

إذا لم يكن هناك ريبه أو خوف فتنه حيث إن صوت المرأه من حيث هو ليس عوره

**٣٢ مسأله مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا لضروره**

لكن يمكن الحمل على إرادته الكراهه و إن سلم الذمى على مسلم فالأحوط الرد بقوله عليك أو بقوله سلام من دون عليك

**٣٣ مسأله المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب أن يسلم الراكب على الماشى.**

و أصحاب الخيل على أصحاب البغال و هم على أصحاب الحمير و القائم على الجالس و الجماعه القليله على الكثيره و الصغير على الكبير و من المعلوم أن هذا مستحب فى مستحب و إلا فلو وقع العكس لم يخرج عن الاستحباب أيضا

**٣٤ مسأله إذا سلم سخریه أو مزاحا**

فالظاهر عدم وجوب رده

**٣٥ مسأله إذا سلم على أحد شخصين و لم يعلم أنه أيهما أراد**

لا يجب الرد على واحد منهما و إن كان الأحوط فى غير حال الصلاه الرد من كل منهما

**٣٦ مسأله إذا تقارن سلام شخصين كل على الآخر**

وجب على كل منهما الجواب و لا يكفى سلامه الأول لأنه لم يقصد الرد بل الابتداء

**٣٧ مسألة يجب جواب سلام قارئ التعزیه و الواعظ و نحوهما من أهل المنبر**

و يكفى رد أحد المستمعين

**٣٨ مسألة يستحب الرد بالأحسن فى غير حال الصلاة**

بأن يقول فى جواب سلام عليكم سلام عليكم و رحمه الله و بركاته بل يحتتمل ذلك فيها أيضا و إن كان الأحوط الرد بالمثل

**٣٩ مسألة يستحب للعاطس و لمن سمع عطسه الغير و إن كان فى الصلاة أن يقول الحمد لله**

أو يقول الحمد لله و صلى الله على محمد و آله بعد أن يضع إصبعه على أنفه و كذا يستحب تسميت العاطس بأن يقول له يرحمك الله أو يرحمكم الله و إن كان فى الصلاة و إن كان الأحوط الترك حينئذ و يستحب للعاطس كذلك

أن يرد التسميت بقوله يغفر الله لكم.

### السادس تعمد القهقهه و لو اضطرارا

و هي الضحك المشتمل على الصوت و المد و الترجيع < بل مطلق الصوت على الأحوط و لا بأس بالتبسم و لا بالقهقهه سهوا  
نعم الضحك المشتمل على الصوت تقديرا كما لو امتلأ جوفه ضحكا و احمر وجهه لكن منع نفسه من إظهار الصوت حكمه  
حكم القهقهه.

### السابع تعمد البكاء المشتمل على الصوت

بل و غير المشتمل عليه على الأحوط لأُمور الدنيا و أما البكاء للخوف من الله- و لأُمور الآخرة فلا بأس به بل هو من أفضل  
الأعمال و الظاهر أن البكاء اضطرارا أيضا مبطل نعم لا بأس به إذا كان سهوا بل الأقوى عدم البأس به إذا كان لطلب أمر دنيوى  
من الله فيبكي تذلا له تعالى ليقضى حاجته.

### الثامن

كل فعل ماح لصوره الصلاه- قليلا كان أو كثيرا كالوثبه و الرقص و التصفيق و نحو ذلك مما



هو مناف للصلاه و لا فرق بين العمده و السهو و كذا السكوت الطويل الماحى و أما الفعل القليل الغير الماحى بل الكثير الغير الماحى فلا- بأس به مثل الإشاره باليد لبيان مطلب و قتل الحيه و العقرب و حمل الطفل و ضمه و إرضاعه عند بكائه و عد الركعات بالحصى و عد الاستغفار فى الوتر بالسبحه و نحوها مما هو مذكور فى النصوص و أما الفعل الكثير أو السكوت الطويل المفوت للموالاه بمعنى المتابعه العرفيه إذا لم يكن ماحيا للصوره فسهوه لا يضر و الأحوط الاجتناب عنه عمدا.

### التاسع الأكل و الشرب الماحيان للصوره

فتبطل الصلاه بهما عمدا كانا أو سهوا و الأحوط الاجتناب عما كان منهما مفوتا للموالاه العرفيه عمدا نعم لا بأس بابتلاع بقايا الطعام الباقيه فى الفم أو بين الأسنان و كذا بابتلاع قليل من السكر- الذى يذوب و ينزل شيئا فشيئا و يستثنى أيضا ما ورد فى النص بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولا بالدعاء فى صلاه الوتر و كان عازما على الصوم فى ذلك اليوم و يخشى مفاجاه الفجر و هو عطشان و الماء أمامه و محتاج إلى خطوتين أو ثلاثه فإنه يجوز له التخطى و الشرب حتى يروى و إن طال زمانه إذا لم يفعل غير ذلك من منافيات الصلاه حتى إذا أراد العود إلى مكانه رجع القهقرى لئلا يستدبر القبله و الأحوط الاقتصار على الوتر المندوب و كذا على خصوص شرب الماء فلا يلحق به الأكل و غيره نعم الأقوى عدم الاقتصار على الوتر و لا على حال الدعاء فيلحق

به مطلق النافله و غير حال الدعاء و إن كان الأحوط الاقتصار.

### **العاشر تعمد قول آمين بعد تمام الفاتحه لغير ضروره**

من غير فرق بين الإجهار به و الإسرار للإمام و المأموم و المنفرد و لا بأس به فى غير المقام المزبور بقصد الدعاء كما لا بأس به مع السهو و فى حال الضروره بل قد يجب معها و لو تركها أثم لكن تصح صلاته على الأقوى.

### **الحادى عشر الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه.**

و الأوليين من الرباعيه على ما سيأتى.

### **الثانى عشر زياده جزء أو نقصانه عمدا**

### **اشاره**

إن لم يكن ركنا و مطلقا إن كان ركنا

### **٤٠ مسأله**

لو شك بعد السلام فى أنه هل أحدث فى أثناء الصلاه أم لا بنى على العدم و الصحه

### **٤١ مسأله لو علم بأنه نام اختيارا و شك فى أنه هل أتم الصلاه ثم نام أو نام فى أثناءها**

بنى على أنه أتم ثم نام و أما إذا علم بأنه غلبه النوم قهرا و شك فى أنه كان فى أثناء الصلاه أو بعدها وجب عليه الإعاده و كذا إذا رأى نفسه نائما فى السجده و شك فى أنها السجده الأخيره من الصلاه أو سجده الشكر بعد إتمام الصلاه و لا يجرى قاعده الفراغ فى المقام

### **٤٢ مسأله إذا كان فى أثناء الصلاه فى المسجد فرأى نجاسه فيه**

فإن كانت الإزالة موقوفه على قطع الصلاة أتمها ثم أزال النجاسه و إن أمكنت بدونه بأن لم يستلزم الاستدبار و لم يكن فعلا كثيرا موجبا لمحو الصورة وجبت الإزالة ثم البناء على صلاته

### ٤٣ مسأله ربما يقال بجواز البكاء على سيد الشهداء أرواحنا فداءه فى حال الصلاة

و هو مشكل

### ٤٤ مسأله إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل

و شك فى بقاء صورته الصلاة و محوها معه فلا يبعد البناء على البقاء لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام

### فصل ٣٩ فى المكروهات فى الصلاة

#### إشاره

و هى أمور الأول الالتفات بالوجه قليلا- بل و بالعين و بالقلب الثانى العبث باللحيه أو بغيرها كاليد و نحوها الثالث القران بين السورتين على الأقوى و إن كان الأحوط الترك الرابع عقص الرجل شعره و هو جمعه و جعله فى وسط الرأس و شده أو ليه و إدخال أطرافه فى أصوله أو ظفره و ليه على الرأس أو ظفره و جعله كالكبه فى مقدم الرأس على الجبهه و الأحوط ترك الكل بل يجب ترك الأخير فى ظفر الشعر حال السجده الخامس نفخ موضع السجود- السادس البصاق السابع فرقه الأصابع أى نقضها الثامن التمطى التاسع التثاؤب العاشر الأئين الحادى عشر التأوه الثانى عشر مدافعه البول و الغائط بل و الريح الثالث عشر مدافعه النوم-

ففى الصحيح: لا تقم إلى الصلاة متكاسلا و لا متعاسا و لا متثاقلا

الرابع عشر الامتخاط- الخامس عشر الصفد فى القيام أى الأقران بين القدمين معا كأنهما فى قيد السادس عشر وضع اليد على الخاصره. السابع عشر تشبيك الأصابع الثامن عشر تغميض البصر التاسع عشر لبس الخف أو الجورب الضيق الذى يضغظه العشرون حديث النفس الحادى و العشرون قص الظفر و الأخذ من الشعر و العض عليه الثانى و العشرون النظر إلى نقش الخاتم و المصحف و الكتاب و قراءته الثالث و العشرون التورك- بمعنى وضع اليد على الورك معتمدا عليه حال القيام الرابع و العشرون الإنصات فى أثناء القراءه أو الذكر لسمع ما يقوله القائل الخامس و العشرون كل ما ينافى الخشوع المطلوب فى الصلاة

### ١ مسأله لا بد للمصلى من اجتناب موانع قبول الصلاة

كالعجب و الدلال و منع الزكاه و النشوز و الإباق و الحسد و الكبر و الغيبه و أكل الحرام و شرب المسكر بل جميع المعاصى

لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ

٢ مسألة قد نطقت الأخبار بجواز جملة من الأفعال في الصلاة



و أنها لا- تبطل بها لكن من المعلوم أن الأولى الاقتصار على صورته الحاجه و الضروره و لو العرفيه و هى عد الصلاه بالخاتم و الحصى بأخذها بيده و تسويه الحصى فى موضع السجود و مسح التراب عن الجبهه و نفخ موضع السجود إذا لم يظهر منه حرفان و ضرب الحائط أو الفخذ باليد لإعلام الغير أو إيقاظ النائم و صفق اليدين لإعلام الغير و الإيماء لذلك و رمى الكلب و غيره بالحجر و مناولة العصا للغير و حمل الصبى و إرضاعه و حك الجسد و التقدم بخطوه أو خطوتين و قتل الحيه و العقرب و البرغوث و البقه و القمله و دفنها فى الحصى و حك خرد الطير من الثوب و قطع الثواليل و مسح الدماميل و مس الفرج و نزع السن المتحرك و رفع القلنسوه و وضعها- و رفع اليدين من الركوع أو السجود لحك الجسد و إداره السبحه و رفع الطرف إلى السماء و حك النخامه من المسجد و غسل الثوب أو البدن من القيء و الرعاف

### فصل ٤٠ لا يجوز قطع صلاه الفريضة اختياراً

#### إشاره

و الأحوط عدم قطع النافله أيضاً و إن كان الأقوى جوازه و يجوز قطع الفريضة لحفظ مال و لدفع ضرر مالى أو بدنى كالقطع لأخذ العبد من الإباق أو الغريم من الفرار أو الدابه من الشراد و نحو ذلك و قد يجب كما إذا توقف حفظ نفسه أو حفظ نفس محترمه أو حفظ مال يجب حفظه شرعاً عليه و قد يستحب كما إذا توقف حفظ مال مستحب الحفظ عليه و كقطعها عند نسيان الأذان و الإقامة إذا تكرر قبل الركوع و قد يجوز كدفع الضرر المالى الذى لا يضره تلفه و لا يبعد كراهته لدفع ضرر مالى يسير- و على هذا فينقسم إلى الأقسام الخمسه

### ١ مسأله الأحوط عدم قطع النافله المنذوره إذا لم تكن منذوره بالخصوص

بأن نذر إتيان نافله فشرع فى صلاه بعنوان الوفاء لذلك النذر و أما إذا نذر نافله مخصوصه فلا يجوز قطعها قطعاً

### ٢ مسأله إذا كان فى أثناء الصلاه فرأى نجاسه فى المسجد أو حدثت نجاسه

فالظاهر عدم جواز قطع الصلاه لإزالتها لأن دليل فوريه الإزاله قاصر الشمول عن مثل المقام هذا فى سعه الوقت و أما فى الضيق فلا إشكال نعم لو كان الوقت موسعاً و كان بحيث لو لا المبادره إلى الإزاله فاتت القدره عليها فالظاهر وجوب القطع

### ٣ مسأله إذا توقف أداء الدين المطالب به على قطعها

فالظاهر وجوبه فى سعه الوقت لا فى الضيق و يحتمل فى الضيق وجوب الإقدام على الأداء متشاعلاً بالصلاه

### ٤ مسأله فى موارد وجوب القطع إذا تركه و اشتغل بها

فالظاهر الصحه و إن كان آثماً فى ترك الواجب لكن الأحوط الإعاده خصوصاً

فى صوره توقف دفع الضرر الواجب عليه

### ٥ مسأله يستحب أن يقول حين إرادته القطف فى موضع الرخصه أو الوجوب.

السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته

### فصل ٤١ فى صلاه الآيات

#### اشاره

و هى واجبه على الرجال و النساء و الخناثى و سببها أمور- الأول و الثانى كسوف الشمس و خسوف القمر و لو بعضهما و إن لم يحصل منهما خوف. الثالث الزلزله و هى أيضا سبب لها مطلقا و إن لم يحصل بها خوف على الأقوى. الرابع كل مخوف سماوى أو أرضى كالرياح الأسود أو الأحمر أو الأصفر و الظلمه الشديده و الصاعقه و الصيحه و الهده و النار التى تظهر فى السماء و الخسف و غير ذلك من الآيات المخوفه عند غالب الناس و لا عبره بغير المخوف من هذه المذكورات و لا بخوف النادر و لا بانكساف أحد النيرين ببعض الكواكب الذى لا- يظهر إلا للأوحى من الناس و كذا بانكساف بعض الكواكب ببعض إذا لم يكن مخوفا للغالب من الناس > و أما وقتها ففى الكسوفين هو من حين الأخذ إلى تمام الانجلاء على الأقوى <- فتجب المبادره إليها بمعنى عدم التأخير إلى تمام الانجلاء و تكون أداء فى الوقت المذكور و الأحوط عدم التأخير عن الشروع فى الانجلاء و عدم نيه



الأداء و القضاء على فرض التأخير و أما فى الزلزله و سائر الآيات المخوفه فلا وقت لها بل يجب المبادره إلى الإتيان بها بمجرد حصولها و إن عصى فبعده إلى آخر العمر و تكون أداء مهما أتى بها إلى آخره و أما كيفيتها فهى ركعتان فى كل منهما خمس ركوعات و سجدتان بعد الخامس من كل منهما فيكون المجموع عشر ركوعات و سجدتان بعد الخامس و سجدتان بعد العاشر و تفصيل ذلك بأن يكبر للإحرام مقارنا للنيه ثم يقرأ الحمد و سوره ثم يركع ثم يرفع رأسه و يقرأ الحمد و سوره ثم يركع و هكذا حتى يتم خمسا فيسجد بعد الخامس سجدتين ثم يقوم للركعه الثانيه فيقرأ الحمد و سوره ثم يركع و هكذا إلى العاشر فيسجد بعده سجدتين ثم يتشهد و يسلم و لا- فرق بين اتحاد السوره فى الجميع أو تغايرها و يجوز تفريق سوره واحده على الركوعات- فيقرأ فى القيام الأول من الركعه الأولى الفاتحه ثم يقرأ بعدها آيه من سوره أو أقل أو أكثر ثم يركع و يرفع رأسه و يقرأ بعضا آخر من تلك السوره و يركع ثم يرفع و يقرأ بعضا آخر و هكذا إلى الخامس حتى يتم سوره ثم يركع ثم يسجد بعده سجدتين ثم يقوم إلى الركعه الثانيه فيقرأ فى القيام الأول الفاتحه و بعض السوره ثم يركع و يقوم و يصنع كما صنع فى الركعه الأولى إلى العاشر فيسجد بعده سجدتين و يتشهد و يسلم فيكون فى كل ركعه الفاتحه مره و سوره تامه مفرقه على الركوعات الخمسه مره و يجب إتمام سوره فى كل ركعه و إن زاد عليها فلا بأس و الأحوط الأقوى و جوب القراءه عليه من حيث قطع كما أن الأحوط و الأقوى عدم مشروعيه الفاتحه حينئذ إلا إذا أكمل السوره فإنه لو أكملها وجب عليه فى القيام بعد الركوع قراءه الفاتحه و هكذا كلما ركع عن تمام سوره و جبت الفاتحه فى القيام بعده بخلاف ما إذا لم يركع عن تمام سوره بل ركع عن بعضها فإنه يقرأ من

حيث قطع و لا- يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورته فسجد فالأقوى وجوب الحمد بعد القيام للركعة الثانية- ثمَّ القراءه من حيث قطع و فى سورته التفريق يجوز قراءه أزيد من سورته فى كل ركعه مع إعادته الفاتحه بعد إتمام السوره فى القيام اللاحق

### ١ مسأله لكيفيه صلاه الآيات

كما استفيد مما ذكرنا صور الأولى أن يقرأ فى كل قيام قبل كل ركوع بفاتحه الكتاب و سورته تامه فى كل من الركعتين فيكون كل من الفاتحه و السوره عشر مرات و يسجد بعد الركوع الخامس و العاشر سجدتين. الثانيه أن يفرق سورته واحده على الركوعات الخمسه فى كل من الركعتين فيكون الفاتحه مرتان مره فى القيام الأول من الركعه الأولى و مره فى القيام الأول من الثانيه و السوره أيضا مرتان. الثالثه أن يأتى بالركعه الأولى كما فى الصوره الأولى و بالركعه الثانيه كما فى الصوره الثانيه. الرابعه عكس هذه الصوره. الخامسه أن يأتى فى كل من الركعتين بأزيد من سورته فيجمع بين إتمام السوره فى بعض القيامات و تفريقها فى البعض فيكون الفاتحه فى كل ركعه أزيد من مره حيث إنه إذا أتم السوره وجب فى القيام اللاحق قراءتها. السادسه أن يأتى بالركعه الأولى كما فى الصوره الأولى و بالثانيه كما فى الخامسه. السابعه عكس ذلك. الثامنه أن يأتى بالركعه الأولى كما فى الصوره الثانيه و بالثانيه كما فى الخامسه. التاسعه عكس ذلك و الأولى اختيار الصوره الأولى

### ٢ مسأله يعتبر فى هذه الصلاه ما يعتبر فى اليوميه من الأجزاء و الشرائط

و الأذكار الواجبه المندوبه

### ٣ مسأله يستحب فى كل قيام ثان بعد القراءه قبل الركوع قنوت

فيكون في مجموع الركعتين خمس قنوتات و يجوز الاجتزاء بقنوتين أحدهما قبل الركوع الخامس و الثاني قبل العاشر و يجوز الاقتصار على الأخير منهما

#### ٤ مسأله يستحب أن يكبر عند كل هوى للركوع

و كل رفع منه

#### ٥ مسأله [يستحب أن يقول سمع الله لمن حمده بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر]

يستحب أن يقول سمع الله لمن حمده بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر

#### ٦ مسأله هذه الصلاه حيث إنها ركعتان حكمها حكم الصلاه الثنائيه في البطلان

إذا شك في أنه في الأولى أو الثانيه و إن اشتملت على خمس ركوعات في كل ركعه نعم إذا شك في عدد الركوعات كان حكمها حكم أجزاء اليوميه في أنه يبنى على الأقل إن لم يتجاوز المحل و على الإتيان إن تجاوز و لا تبطل صلاته بالشك فيها نعم لو شك في أنه الخامس فيكون آخر الركعه الأولى أو السادس فيكون أول الثانيه بطلت الصلاه من حيث رجوعه إلى الشك في الركعات

#### ٧ مسأله الركوعات في هذه الصلاه أركان

تبطل بزيادتها و نقصها عمدا و سهوا كاليوميه

#### ٨ مسأله إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت و الصلاه أداء

بل و كذلك إذا لم يسع

وقتهما إلا بقدر الركعه بل و كذا إذا قصر عن أداء الركعه أيضا

#### ٩ مسأله إذا علم بالكسوف أو الخسوف و أهمل حتى مضى الوقت عصى و وجب القضاء

و كذا إذا علم ثم نسى وجب القضاء و أما إذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت الذى هو تمام الانجلاء فإن كان القرص محترقا وجب القضاء و إن لم يحترق كله لم يجب و أما فى سائر الآيات فمع تعمد التأخير يجب الإتيان بها ما دام العمر و كذا إذا علم و نسى و أما إذا لم يعلم بها حتى مضى الوقت أو حتى مضى الزمان المتصل بالآيه فى الوجوب بعد العلم إشكال- لكن لا يترك الاحتياط بالإتيان بها ما دام العمر فورا فورا

#### ١٠ مسأله إذا علم بالآيه و صلى ثم بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآيه تبين له فساد صلاته

وجب القضاء أو الإعادة

#### ١١ مسأله إذا حصلت الآيه فى وقت الفريضة اليوميه فمع سعه وقتها مخير بين تقديم أيهما شاء

و إن كان الأحوط تقديم اليوميه و إن ضاق وقت إحداها دون الأخرى قدمها و إن ضاق وقتها معا قدم اليوميه

#### ١٢ مسأله لو شرع فى اليوميه ثم ظهر له ضيق وقت صلاه الآيه

قطعها مع سعه وقتها و اشتغل بصلاه الآيه و لو اشتغل بصلاه الآيه فظهر له فى الأثناء ضيق وقت الإجزاء لليوميه قطعها و اشتغل بها و أتمها ثم عاد إلى صلاه الآيه من محل القطع إذا لم يقع منه مناف غير الفصل المزبور بل الأقوى جواز قطع صلاه الآيه و الاشتغال باليوميه إذا ضاق وقت

فضيلتها فضلا عن الإجزاء ثمَّ العود إلى صلاه الآيه من محل القطع لكن الأحوط خلافه

### ١٣ مسأله يستحب في هذه الصلاه أمور

الأول و الثانى و الثالث القنوت و التكبير قبل الركوع و بعده و السمعله على ما مر. الرابع إتيانها بالجماعه أداء كانت أو قضاء مع احتراق القرص و عدمه و القول بعدم جواز الجماعه مع عدم احتراق القرص ضعيف و يتحمل الإمام فيها عن المأموم القراءه خاصه كما فى اليوميه دون غيرها من الأفعال و الأقوال. الخامس التطويل فيها خصوصا فى كسوف الشمس. السادس إذا فرغ قبل تمام الانجلاء يجلس فى مصلاه مشتغلا بالدعاء و الذكر إلى تمام الانجلاء أو يعيد الصلاه.

السابع قراءه السور الطوال كيس و النور و الروم و الكهف و نحوها. الثامن إكمال السوره فى كل قيام. التاسع أن يكون كل من القنوت و الركوع و السجود بقدر القراءه فى التطويل تقريبا. العاشر الجهر بالقراءه فيها ليلا أو نهارا حتى فى كسوف الشمس على الأصح. الحادى عشر كونها تحت السماء. الثانى عشر كونها فى المساجد بل فى رحبها

### ١٤ مسأله لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام

و إن كان يستحب له التخفيف فى اليوميه مراعاة لأضعف المأمومين

### ١٥ مسأله

يجوز الدخول فى الجماعه إذا أدرك الإمام قبل الركوع الأول أو فيه من الركعه الأولى أو الثانى و أما إذا أدركه بعد الركوع الأول من الأولى أو بعد الركوع من الثانى فيشكل الدخول لاختلال النظم حينئذ بين صلاه الإمام و المأموم

### ١٦ مسأله إذا حصل أحد موجبات سجود السهو فى هذه الصلاه

فالظاهر وجوب الإتيان به بعدها كما فى اليوميه

### ١٧ مسأله

يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٧٣٠

يجرى فى هذه الصلاه قاعده التجاوز عن المحل و عدم التجاوز عند الشك فى جزء أو شرط كما فى اليوميه

### ١٨ مسأله يثبت الكسوف و الخسوف و سائر الآيات بالعلم و شهاده العدلين

و إخبار الرصدى إذا حصل

الاطمئنان بصدقه على إشكال فى الأخير لكن لا يترك معه الاحتياط و كذا فى وقتها و مقدار مكنتها

**١٩ مسأله يختص وجوب الصلاه بمن فى بلد الآيه فلا يجب على غيره**

نعم يقوى إلحاق المتصل بذلك المكان مما يعد معه كالمكان الواحد

**٢٠ مسأله تجب هذه الصلاه على كل مكلف إلا الحائض و النفساء**

فيستقط عنهما أدائها و الأحوط قضاؤها بعد الطهر و الطهاره

**٢١ مسأله إذا تعدد السبب دفعه أو تدريجا**

تعدد وجوب الصلاه

**٢٢ مسأله مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين**

و مع تعدد السبب نوعا كالكسوف و الخسوف و الزلزله الأحوط التعيين و لو إجمالا نعم مع تعدد ما عدا هذه الثلاثه من سائر المخوفات لا يجب التعيين و إن كان أحوط أيضا

**٢٣ مسأله المناط فى وجوب القضاء فى الكسوفين فى صوره الجهل احتراق القرص بتمامه**

فلو لم يحترق التمام و لكن ذهب ضوء البقيه باحتراق البعض لم يجب القضاء مع الجهل و إن كان أحوط خصوصا مع الصدق

**٢٤ مسأله إذا أخبره جماعه بحدوث الكسوف مثلا و لم يحصل له العلم بقولهم ثم بعد مضى الوقت تبين صدقهم**

فالظاهر إلحاقه بالجهل فلا يجب القضاء مع عدم احتراق القرص و كذا لو أخبره شاهدان لم يعلم عدالتهم ثم بعد مضى الوقت تبين عدالتهم لكن الأحوط القضاء فى الصورتين

**فصل ٢٢ فى صلاه القضاء****اشاره**

يجب قضاء اليوميه الفائتة عمدا أو سهوا أو جهلا أو لأجل النوم المستوعب للوقت أو للمرض و نحوه و كذا إذا أتى بها باطلا لفقد شرط أو جزء يوجب تركه البطلان بأن كان على وجه العمد أو كان من الأركان و لا يجب على الصبى إذا لم يبلغ فى أثناء الوقت و لا على المجنون فى تمامه مطبقا كان أو أدواريا و لا على المغمى عليه فى تمامه و لا على الكافر الأصلي إذا أسلم بعد خروج الوقت بالنسبه إلى ما فات منه حال كفره و لا على الحائض و النفساء مع استيعاب الوقت

**١ مسأله إذا بلغ الصبى أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء**

و إن لم يدركوا إلا مقدار ركعه من الوقت و مع الترك يجب عليهم القضاء



و كذا الحائض و النفساء إذا زال عذرهما قبل خروج الوقت و لو بمقدار ركعه كما أنه إذا طرأ الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضى مقدار صلاه المختار بحسب حالهم من السفر و الحضر و الوضوء أو التيمم و لو يأتوا بالصلاه و جب عليهم القضاء كما تقدم فى المواقيت

## ٢ مسأله إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت

و لو بمقدار ركعه و لم يصل و جب عليه قضاؤها

## ٣ مسأله لا فرق فى سقوط القضاء عن المجنون و الحائض و النفساء بين أن يكون العذر قهريا أو حاصلًا من فعلهم و باختيارهم

بل و كذا فى المغمى عليه و إن كان الأحوط القضاء عليه إذا كان من فعله خصوصا إذا كان على وجه المعصيه بل الأحوط قضاء جميع ما فاتة مطلقا

## ٤ مسأله المرتد يجب عليه قضاء ما فات منه أيام رده بعد عوده إلى الإسلام

سواء كان عن مله أو فطره و تصح منه و إن كان عن فطره على الأصح

## ٥ مسأله يجب على المخالف قضاء ما فات منه

أو أتى به على وجه يخالف مذهبه بل و إن كان على وفق مذهبنا أيضا على الأحوط

و أما إذا أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه ثمَّ إذا كان الوقت باقيا فإنه يجب عليه الأداء حينئذ و لو تركه وجب عليه القضاء و لو استبصر ثمَّ خالف ثمَّ استبصر فالأحوط القضاء و إن أتى به بعد العود إلى الخلاف على وفق مذهبه

#### ٦ مسأله يجب القضاء على شارب المسكر

سواء كان مع العلم أو الجهل و مع الاختيار على وجه العصيان أو للضرورة أو الإكراه

#### ٧ مسأله فاقد الطهورين يجب عليه القضاء

و يسقط عنه الأداء و إن كان الأحوط الجمع بينهما

#### ٨ مسأله من وجب عليه الجمعة إذا تركها حتى مضى وقتها أتى بالظهر إن بقى الوقت

و إن تركها أيضا وجب عليه قضاؤها لا قضاء الجمعة

#### ٩ مسأله يجب قضاء غير اليوميه سوى العيدين

حتى النافله المنذوره فى وقت معين

#### ١٠ مسأله يجوز قضاء الفرائض فى كل وقت من ليل أو نهار أو سفر أو حضر

و يصلى فى السفر ما فات فى الحضر تماما كما أنه يصلى فى الحضر ما فات فى السفر قصرا

#### ١١ مسأله إذا فاتت الصلاه فى أماكن التخيير

فالأحوط قضاؤها قصرا مطلقا سواء قضاها فى السفر أو فى الحضر فى تلك الأماكن أو غيرها و إن كان

لا يبعد جواز الإتمام أيضا إذا قضاها في تلك الأماكن خصوصا إذا لم يخرج عنها بعد و أراد القضاء

### ١٢ مسألة إذا فاتته الصلاة في السفر

الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فالقضاء كذلك

### ١٣ مسألة إذا فاتت الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخر الوقت مسافرا أو بالعكس

لا- يبعد التخيير في القضاء بين القصر و التمام و الأحوط اختيار ما كان واجبا في آخر الوقت و أحوط منه الجمع بين القصر و التمام

### ١٤ مسألة يستحب قضاء النوافل الرواتب استحبابا مؤكدا

بل لا- يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل الموقته دون غيرها و الأولى قضاء غير الرواتب من الموققات بعنوان احتمال المطلوبه و لا يتأكد قضاء ما فات حال المرض و من عجز عن قضاء الرواتب استحباب له الصدقه عن كل ركعتين بمد و إن لم يتمكن فعن كل أربع ركعات بمد و إن لم يتمكن فمد لصلاه الليل و مد لصلاه النهار و إن لم يتمكن فلا يبعد مد لكل يوم و ليله و لا فرق في قضاء النوافل أيضا بين الأوقات

### ١٥ مسألة لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه

لا بالنسبه إليها و لا بعضها مع البعض الآخر فلو كان عليه قضاء الآيات و قضاء اليوميه يجوز تقديم أيهما شاء تقدم

فى الفوائت أو تأخر و كذا لو عليه كسوف و خسوف يجوز تقديم كل منهما و إن تأخر فى الفوات

### ١٦ مسأله يجب الترتيب فى الفوائت اليوميه

بمعنى قضاء السابق فى الفوات على اللا-حق و هكذا و لو جهل الترتيب و جب التكرار إلا- أن يكون مستلزما للمشقه التى لا تتحمل من جهه كثرتها فلو فاتته ظهر و مغرب و لم يعرف السابق صلى ظهرا بين مغربين أو مغربا بين ظهريين و كذا لو فاتته صبح و ظهر أو مغرب و عشاء من يومين أو صبح و عشاء أو صبح و مغرب و نحوهما مما يكونان مختلفين فى عدد الركعات و أما إذا فاتته ظهر و عشاء أو عصر و

عشاء أو ظهر و عصر من يومين مما يكونان متحدين في عدد الركعات فيكفي الإتيان بصلاتين بنيه الأولى في الفوات و الثانيه فيه و كذا لو كانت أكثر من صلاتين فيأتي بعدد الفائته بنيه الأولى فالأولى

### ١٧ مسأله لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه

و لم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب بأن يصلى خمسه أيام و لو زادت فريضه أخرى يصلى سته أيام و هكذا كلما زادت فريضه زاد يوما

### ١٨ مسأله لو فاتته صلوات معلومه سفرا و حضرا

و لم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام لكن يكرر الرباعيات من كل يوم بالقصر و التمام

### ١٩ مسأله إذا علم أن عليه صلاه واحده لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر

يكفيه إتيان أربع ركعات بقصد ما فى الذمه

### ٢٠ مسأله لو يقن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا على التعيين

و احتمال فوت كليهما بمعنى أن يكون المتيقن إحداهما لا على التعيين و لكن يحتمل فوتهما معا فالأحوط الإتيان بالصلاتين و لا يكفي الاقتصار على واحده بقصد ما فى الذمه لأن المفروض احتمال تعدده إلا أن ينوى ما اشتغلت به ذمته أولا فإنه على هذا التقدير يتيقن إتيان واحده صحيحه و المفروض أنه القدر المعلوم اللازم إتيانه

### ٢١ مسأله لو علم أن عليه إحدى صلوات الخمس يكفيه صبح و مغرب و أربع ركعات

بقصد ما فى الذمه مردده بين الظهر و العصر و العشاء مخيرا فيها بين الجهر و الإخفات و إذا كان مسافرا يكفيه مغرب و ركعتان مردده بين الأربع و إن لم يعلم أنه كان مسافرا أو حاضرا يأتي بركعتين مرددتين بين الأربع و أربع ركعات مردده بين الثلاثه و

**٢٢ مسألة إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس**

من يوم وجب عليه الإتيان بأربع صلوات فيأتي بصبح إن كان أول يومه الصبح ثم أربع ركعات مردده بين الظهر والعصر ثم مغرب ثم أربع ركعات مردده بين العصر والعشاء وإن كان أول يومه الظهر أتى بأربع ركعات مردده بين الظهر والعصر والعشاء ثم بالمغرب ثم بأربع ركعات مردده بين العصر والعشاء ثم بركتين للصبح وإن كان مسافرا يكفيه ثلاث صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر والعصر ومغرب ثم ركعتان مرددتان بين الظهر والعصر والعشاء إن كان أول يومه الصبح وإن كان أول يومه الظهر يكون الركعتان الأولتان مردده بين الظهر والعصر والعشاء والأخيرتان مرددتان بين العصر والعشاء والصبح وإن لم يعلم أنه كان مسافرا أو حاضرا أتى بخمس صلوات فيأتي في الفرض الأول بركتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ثم أربع ركعات مردده بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركعتين مردده بين الظهر والعصر والعشاء ثم أربع ركعات مردده بين الظهر والعصر والعشاء وإن كان أول يومه الظهر فيأتي بركتين مرددتين بين الظهر والعصر وأربع ركعات مردده بين الظهر والعصر والعشاء ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء والصبح ثم أربع ركعات مردده بين العصر والعشاء

**٢٣ مسألة إذا علم أن عليه ثلاثة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب**

وإن كان في السفر يكفيه أربع صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر وركعتان مرددتان بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركعتان مرددتان بين العصر والعشاء وإذا لم يعلم أنه كان حاضرا أو مسافرا يصلّى سبع صلوات ركعتين مرددتين بين الصبح

و الظهر و العصر ثم الظهر و العصر تامين ثم ركعتين مرددتين بين الظهر و العصر ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر و العشاء ثم العشاء بتمامه و يعلم مما ذكرنا حال ما إذا كان أول يومه الظهر بل و غيرها

#### ٢٤ مسأله إذا علم أن عليه أربعة من الخمس و جب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب

و إن كان مسافرا فكذلك قصره و إن لم يدر أنه كان مسافرا أو حاضرا أتى بثمان صلوات مثل ما إذا علم أن عليه خمسة و لم يدر أنه كان حاضرا أو مسافرا

#### ٢٥ مسأله إذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبه

و لا يعلم أن أولها أيه صلاه من الخمس أتى بتسع صلوات على الترتيب و إن علم أن عليه ستة كذلك أتى بعشره و إن علم أن عليه سبعة كذلك أتى بإحدى عشر صلوات و هكذا و لا فرق بين أن يبدأ بأى من الخمس شاء إلا أنه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس إلى آخر العدد و الميزان أن يأتي

بخمس و لا يحسب منها إلا واحده فلو كان عليه أيام أو شهر أو سنه و لا يدري أول ما فات إذا أتى بخمس و لم يحسب أربعه منها يتيقن أنه بدأ بأول ما فات

**٢٦ مسأله إذا علم فوت صلاه معينه كالصبح أو الظهر مثلا مرات و لم يعلم عددها**

يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى و لكن الأحوط التكرار بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ خصوصا مع سبق العلم بالمقدار و حصول النسيان بعده و كذا لو علم بفوت صلوات مختلفه و لم يعلم مقدارها لكن يجب تحصيل الترتيب بالتكرار فى القدر المعلوم بل و كذا فى صورته إرادته الاحتياط بتحصيل التفريغ القطعى

**٢٧ مسأله لا يجب الفور فى القضاء بل هو موسع ما دام العمر**

إذا لم ينجر إلى المسامحه فى أداء التكليف و التهاون به

**٢٨ مسأله لا يجب تقديم الفائته على الحاضره**

فيجوز الاشتغال بالحاضره فى سعه الوقت لمن عليه قضاء و إن كان الأحوط تقديمها عليها خصوصا فى فائته ذلك اليوم- بل إذا شرع فى الحاضره قبلها استحب له العدول منها إليها إذا لم يتجاوز محل العدول

**٢٩ مسأله إذا كانت عليه فوائت أيام و فاتت منه صلاه ذلك اليوم أيضا**

و لم يتمكن من إتيان جميعها أو لم يكن بانيا على إتيانها فالأحوط



استحباً أن يأتي بفائته اليوم قبل الأدائيه و لكن لا يكتفى بها بل بعد الإتيان بالفوائت يعيدها أيضاً مرتبه عليها

### ٣٠ مسأله إذا احتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت يستحب له تحصيل التفريغ بإتيانها احتياطاً

و كذا لو احتمل خلافاً فيها و إن علم بإتيانها

### ٣١ مسأله يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل على الأقوى

كما يجوز الإتيان بها بعد دخول الوقت قبل إتيان الفريضة كما مر سابقاً

### ٣٢ مسأله لا يجوز الاستنابه في قضاء الفوائت ما دام حياً

و إن كان عاجزاً عن إتيانها أصلاً

### ٣٣ مسأله يجوز إتيان القضاء جماعه

سواء كان الإمام قاضياً أيضاً أو مؤدياً بل يستحب ذلك و لا يجب اتحاد صلاه الإمام و المأموم بل يجوز الاقتداء من كل من الخمس بكل منها

### ٣٤ مسأله الأحوط لذوى الأعذار تأخير القضاء إلى زمان رفع العذر

إلا إذا علم بعدم ارتفاعه إلى آخر العمر أو خاف مفاجاه الموت

### ٣٥ مسأله يستحب تمرين المميز من الأطفال

على قضاء ما فات منه من الصلاه كما يستحب تمرينه على أدائها سواء الفرائض و النوافل بل يستحب تمرينه على كل عبادته و الأقوى مشروعيه عباداته

### ٣٦ مسأله يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس

و عن كل ما علم من الشرع إرادته عدم وجوده فى الخارج لما فيه من الفساد كالزنا و اللواط و الغيبه بل و الغناء على الظاهر و كذا عن أكل الأعيان النجسه و شربها مما فيه ضرر عليهم و أما المنتجسه فلا يجب منعهم عنها بل حرمه تناولتها لهم غير معلومه و أما لبس الحرير و الذهب و نحوهما مما يحرم على البالغين فالأقوى عدم وجوب منع المميزين منها فضلا عن غيرهم بل لا بأس بلباسهم إياها و إن كان الأولى تركه بل منعهم عن لبسها

### فصل ٤٣ فى صلاه الاستيجار

#### اشاره

يجوز الاستيجار للصلاه بل و لسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم و تفرغ ذمتهم بفعل الأجير و كذا يجوز التبرع عنهم و لا يجوز الاستيجار و لا- التبرع عن الأحياء فى الواجبات و إن كانوا عاجزين عن المباشره إلا الحج إذا كان مستطيعا و كان عاجزا عن المباشره

نعم يجوز إتيان المستحبات و إهداء ثوابها للأحياء كما يجوز ذلك للأموات و يجوز النيايه عن الأحياء فى بعض المستحبات

### ١ مسأله لا يكفى فى تفرىغ ذمه الميى إتيان العمل و إهداء ثوابه

بل لا بد إما من النيايه عنه بجعل نفسه نازلا منزلته أو بقصد إتيان ما عليه له و لو لم ينزل نفسه منزلته نظير أداء دين الغير فالمتبرع بتفرىغ ذمه الميى له أن ينزل نفسه منزلته و له أن يتبرع بأداء دينه من غير تنزيل بل الأجير أيضا يتصور فيه الوجهان فلا يلزم أن يجعل نفسه نائبا بل يكفى أن يقصد إتيان ما على الميى و أداء دينه الذى لله

### ٢ مسأله يعتبر فى صحه عمل الأجير و المتبرع قصد القرية

و تحققه فى المتبرع

لا إشكال فيه و أما بالنسبه إلى الأجير الذى من نيته أخذ العوض فربما يستشكل فيه بل ربما يقال من هذه الجهه إنه لا يعتبر فيه قصد القربه بل يكفى الإتيان بصوره العمل عنه لكن التحقيق أن أخذ الأجره داع لداعى القربه كما فى صلاه الحاجه و صلاه الاستسقاء حيث إن الحاجه و نزول المطر داعيان إلى الصلاه مع القربه و يمكن أن يقال إنما يقصد القربه

من جهه الوجوب عليه من باب الإجاره و دعوى أن الأمر الإجارى ليس عباديا بل هو توصلى مدفوعه بأنه تابع للعمل المستأجر عليه فهو مشترك بين التوصلية و التعبدية

### ٣ مسأله يجب على من عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى به

خصوصا مثل الزكاه و الخمس و المضالم و الكفارات من الواجبات الماليه و يجب على الوصى إخراجها من أصل التركه فى الواجبات الماليه و منها الحج الواجب و لو بنذر و نحوه- بل وجوب إخراج الصوم و الصلاه من الواجبات البدنيه أيضا من الأصل لا يخلو عن قوه لأنها دين الله و دين الله أحق أن يقضى

### ٤ مسأله إذا علم أن عليه شيئا من الواجبات المذكوره وجب إخراجها من تركته

و إن لم يوص به و الظاهر أن إخباره بكونها عليه يكفى فى وجوب الإخراج من التركة

#### **٥ مسألة إذا أوصى بالصلاه أو الصوم و نحوهما و لم يكن له تركه**

لا يجب على الوصى أو الوارث إخراج ماله و لا المباشرة إلا ما فات منه لعذر من الصلاه و الصوم حيث يجب على الولى و إن لم يوص بهما نعم الأحوط مباشرة الولد ذكرا كان أو أنثى مع عدم التركة إذا أوصى بمباشرة لهما و إن لم يكن مما يجب على الولى أو أوصى إلى غير الولى بشرط أن لا يكون مستلزما للحرج من جهة كثرته و أما غير الولد ممن لا يجب عليه إطاعته فلا يجب عليه كما لا يجب على الولد أيضا استيجاره إذا لم يتمكن من المباشرة أو كان أوصى بالاستيجار عنه لا بمباشرة

#### **٦ مسألة لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط و جب إخراجه من الأصل أيضا**

و أما لو أوصى بما يستحب

عليه من باب الاحتياط وجب العمل به لكن يخرج من الثلث و كذا لو أوصى بالاستيجار عنه أزيد من عمره فإنه يجب العمل به والإخراج من الثلث لأنه يحتمل أن يكون ذلك من جهة احتمال الخلل في عمل الأجير و أما لو علم فراغ ذمته علما قطعيا فلا يجب و إن أوصى به بل جوازه أيضا محل إشكال

#### **٧ مسألة إذا آجر نفسه لصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به**

فإن اشتراط المباشرة بطلت الإجاره بالنسبه إلى ما بقى عليه و تشتغل ذمته بمال الإجاره إن قبضه فيخرج من تركته و إن لم يشترط المباشرة وجب استيجاره من تركته إن كان له تركه و إلا فلا يجب على الورثه كما في سائر الديون إذا لم يكن له تركه نعم يجوز تفرغ ذمته من باب الزكاه أو نحوها أو تبرعا

#### **٨ مسألة إذا كان عليه الصلاه أو الصوم الاستيجارى و مع ذلك كان عليه فوائت من نفسه**

فإن وف التركه بهما فهو و إلا قدم الاستيجارى

لأنه من قبيل دين الناس

**٩ مسأله يشترط فى الأجير أن يكون عارفا بأجزاء الصلاه و شرائطها و منافياتها**

و أحكام الخلل عن اجتهاد أو تقليد صحيح

**١٠ مسأله الأحوط اشتراط عداله الأجير**

و إن كان الأقوى كفايه الاطمئنان بإتيانه على الوجه الصحيح و إن لم يكن عادلا

**١١ مسأله فى كفايه استئجار غير البالغ**

و لو بإذن وليه إشكال و إن قلنا بكون عباداته شرعيه و العلم بإتيانه على الوجه الصحيح و إن كان لا- يبعد ذلك مع العلم المذكور و كذا لو تبرع عنه مع العلم المذكور

**١٢ مسأله لا يجوز استئجار ذوى الأعذار خصوصا من كان صلاته بالإيماء**

أو كان عاجزا عن القيام و يأتى بالصلاه جالسا و نحوه و إن كان ما فات من الميت أيضا كان كذلك و لو استأجر القادر فصار عاجزا و جب عليه التأخير إلى زمان رفع العذر و إن ضاق الوقت انفسخت الإجاره



**١٣ مسأله لو تبرع العاجز عن القيام مثلا عن الميت**

ففى سقوط عنه إشكال

**١٤ مسأله لو حصل للأجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده**

و لا يجب عليه إعادة الصلاة

**١٥ مسأله يجب على الأجير أن يأتي بالصلاه على مقتضى تكليف الميت اجتهادا أو تقليدا**

و لا- يكفى الإتيان بها على مقتضى تكليف نفسه فلو كان يجب عليه تكبير الركوع أو التسبيحات الأربع ثلاثا أو جلسه الاستراحه اجتهادا أو تقليدا و كان فى مذهب الأجير عدم

وجوبها يجب عليه الإتيان بها و أما لو انعكس فالأحوط الإتيان بها أيضا لعدم الصحه عند الأجير على فرض الترك و يحتمل الصحه إذا رضى المستأجر بتركها و لا- ينافى ذلك البطلان في مذهب الأ-جير إذا كانت المسأله اجتهاديه ظنيه لعدم العلم بالبطلان فيمكن قصد القربه الاحتماليه نعم لو علم علما وجدانيا بالبطلان لم يكف لعدم إمكان قصد القربه حينئذ و مع ذلك لا يترك الاحتياط

### ١٦ مسأله يجوز استيجار كل من الرجل و المرأه للآخر

و في الجهر و الإخفات يراعى حال المباشر فالرجل يجهر في الجهريه و إن كان نائبا عن المرأه و المرأه مخيره و إن كانت نائبه عن الرجل

### ١٧ مسأله

يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاه الاستيجاريه جماعه إماما كان الأجير أو مأموما لكن يشكل الاقتداء بمن يصلى الاستيجارى إلا إذا علم اشتغال ذمه من ينوب عنه بتلك الصلاه و ذلك

لغلبه كون الصلاه الاستيجاريه احتياطيه

**١٨ مسأله يجب على القاضى عن الميت أيضا مراعاة الترتيب فى فوائئه**

مع العلم به و مع الجهل يجب اشتراط التكرار المحصل له خصوصا إذا علم أن الميت كان عالما بالترتيب

**١٩ مسأله إذا استؤجر لفوائت الميت جماعه يجب أن يعين الوقت لكل منهم**

ليحصل

الترتيب الواجب و أن يعين لكل منهم أن يبدأ في دورها بالصلاه الفلانيه مثل الظهر و أن يتمم اليوم و الليله في دورها و أنه إن لم يتمم اليوم و الليله بل مضى وقته و هو في الأثناء أن لا- يحسب ما أتى به و إلا لاختل الترتيب مثلا إذا صلى الظهر و العصر فمضى وقته أو ترك البقيه مع بقاء الوقت ففي اليوم الآخر يبدأ بالظهر و لا يحسب ما أتى به من الصلاتين

### ٢٠ مسأله لا تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستيجار

بل يتوقف على الإتيان بالعمل صحيحا فلو عدم إتيان الأجير أنه أتى به باطلا و جب الاستيجار ثانيا و يقبل قول الأجير بالإتيان به صحيحا بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه حملا لفعله على الصحه إذا انقضى وقته و أما إذا مات قبل انقضاء المده فيشكل الحال و الأحوط تجديد استيجار مقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل

### ٢١ مسأله لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل

إلا مع إذن المستأجر أو كون الإجاره واقع على تحصيل العمل أعم من المباشره و التسبيب و حينئذ فلا يجوز أن يستأجر بأقل من الأجره المجمعوله له إلا أن يكون آتيا ببعض العمل و لو قليلا

**٢٢ مسألة إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت الإجاره**

فيرجع المؤجر بالأجره أو ببقيتها إن أتى ببعض العمل نعم لو تبرع متبرع عن الأجير ملك الأجره

**٢٣ مسأله إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير أجره المثل بعمله**

و كذا إذا فسخت الإجاره من جهه الغبن لأحد الطرفين

**٢٤ مسأله إذا آجر نفسه لصلاه أربع ركعات**

من الزوال من يوم معين إلى الغروب فأخر حتى بقى من الوقت مقدار أربع ركعات و لم يصل صلاه عصر ذلك اليوم ففى وجوب صرف الوقت فى صلاه نفسه أو الصلاه الاستيجاريه إشكال من أهميه صلاه الوقت و من كون صلاه الغير من قبيل حق

الناس المقدم على حق الله

**٢٥ مسأله إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستيجاريه**

و لم يأت بها أو بقى منها بقيه لا يجوز له أن يأتى بها بعد الوقت إلا بإذن جديد من المستأجر

**٢٦ مسأله يجب تعيين الميت المنوب عنه و يكفى الإجمالى فلا يجب ذكر اسمه عند العمل**

بل يكفى من قصده المستأجر أو صاحب المال أو نحو ذلك

**٢٧ مسأله**

إذا لم يعين كيفيه العمل من حيث الإتيان بالمستحبات يجب الإتيان على الوجه المتعارف

**٢٨ مسأله إذا نسى بعض المستحبات التى اشترطت عليه أو بعض الواجبات مما عدا الأركان**

فالظاهر نقصان أجره بالنسبه إلا إذا كان المقصود تفرغ الذمه على الوجه الصحيح

### ٢٩ مسأله لو آجر نفسه لصلاه شهر مثلا

فشك فى أن المستأجر عليه صلاه السفر أو الحضر و لم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضا فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع و كذا لو آجر نفسه لصلاه و شك أنها الصبح أو الظهر مثلا و جب الإتيان بهما

### ٣٠ مسأله إذا علم أنه كان على الميت فوائت

و لم يعلم أنه أتى بها قبل موته أو لا فالأحوط الاستيجار عنه

### فصل ٤٤ فى قضاء الولى

#### اشاره

يجب على ولى الميت رجلا كان الميت أو امرأه على الأصح حرا كان أو عبدا أن يقضى عنه ما فاتته من الصلاه لعذر من مرض أو سفر أو حيض فيما يجب فيه القضاء

و لم يتمكن من قضائه و إن كان الأحوط قضاء جميع ما عليه و كذا فى الصوم لمرض تمكن من قضائه و أهمل به بل و كذا لو فاته من غير المرض من سفر و نحوه و إن لم يتمكن من قضائه و المراد به الولد الأكبر فلا يجب على البنت و إن لم يكن هناك ولد ذكر و لا- على غير الأ-كبر من الذكور و لا على غير الولد من الأب و الأخ و العم و الخال و نحوهم من الأقارب و إن كان الأحوط مع فقد الولد الأكبر قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات و أحوط منه قضاء الأكبر فالأكبر من الذكور ثم الإناث فى كل طبقه حتى الزوجين و المعتق و ضامن الجريره

### **١ مسأله إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين**

من صلاه



نفسهما فلا يجب عليه ما وجب عليهما بالاستئجار أو على الأب من صلاحه أبويه من جهه كونه وليا

### ٢ مسأله لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت

إذا كان هو الأكبر حال الموت و إن كان أحوط خصوصا إذا لم يكن للميت ولد

### ٣ مسأله إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه

لا يجب على غيره من إخوته الأكبر فالأكبر

### ٤ مسأله لا يعتبر في الولي أن يكون بالغا عاقلا عند الموت

فيجب على الطفل إذا بلغ و على المجنون إذا عقل و إذا مات غير البالغ قبل البلوغ أو المجنون قبل الإفاقة لا يجب على الأكبر بعدهما

### ٥ مسأله إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن و الآخر بالبلوغ

فالولي هو الأول

### ٦ مسأله لا يعتبر في الولي كونه وارثا

فيجب على الممنوع من الإرث بالقتل أو الرق أو الكفر

### ٧ مسأله إذا كان الأكبر خنثى مشكلا

فالولي غيره من الذكور و إن كان أصغر

و لو انحصر فى الخشئى لم يجب عليه

### ٨ مسأله لو اشبه الأكبر بين الاثنىن أو الأزيد

لم يجب على واحد منهم و إن كان الأحوط التوزيع أو القرعه

### ٩ مسأله لو تساوى الولدان فى السن قسط القضاء عليهما

و يكلف بالكسر أى ما لا يكون قابلا للقسمه و التقسيط كصلاه واحده و صوم يوم واحد كل منهما على الكفايه فلهما أن يوقعا دفعه و يحكم بصحه كل منهما و إن كان متحدا فى ذمه الميت و لو كان صوما من قضاء شهر رمضان لا يجوز لهما الإفطار بعد الزوال و الأحوط الكفاره على كل منهما مع الإفطار بعده بناء على وجوبها فى القضاء عن الغير أيضا كما فى قضاء نفسه

**١٠ مسأله إذا أوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي**

بشرط الإتيان من الأجير صحيحا

**١١ مسأله يجوز للولي أن يستأجر ما عليه**

من القضاء عن الميت

**١٢ مسأله إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع**

سقط عن الولي

**١٣ مسأله يجب على الولي مراعاة الترتيب في قضاء الصلاة**

و إن جهله وجب عليه الاحتياط بالتكرار

**١٤ مسأله المناط في الجهر و الإخفات على حال الولي المباشر لا الميت**

فيجهر في الجهرية و إن كان القضاء عن الأم

**١٥ مسأله في أحكام الشك و السهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهادا أو تقليدا**

لا تكليف الميت بخلاف أجزاء الصلاة و شرائطها فإنه يراعى تكليف الميت و كذا في أصل

وجوب القضاء فلو كان مقتضى تقليد الميت أو اجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي الإتيان به وإن كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب وإن كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب عليه وإن كان واجبا بمقتضى مذهبه إلا إذا علم علما وجدانيا قطعيا ببطلان مذهب الميت فإعراى حينئذ تكليف نفسه

**١٦ مسألة إذا علم الولي أن على الميت فوائت و لكن لا يدري أنها فائت لعذر من مرض أو نحوه أو لا لعذر**

لا يجب عليه القضاء و كذا إذا شك في أصل الفوت و عدمه

**١٧ مسألة**

المدار في الأكبرية على التولد- لا على انعقاد النطفه فلو كان أحد الولدين أسبق انعقادا و الآخر أسبق تولدا فالولي هو الثاني ففي التوأمين الأكبر أولهما تولدا

**١٨ مسألة الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوائت اليوميه**

فلو وجب عليه صلاه بالنذر الموقت و فائت منه لعذر وجب على الولي قضاؤها

**١٩ مسأله الظاهر أنه يكفى فى الوجوب على الولى إخبار الميت**

بأن عليه قضاء ما فات لعذر

**٢٠ مسأله إذا مات فى أثناء الوقت بعد مضى مقدار الصلاة بحسب حاله قبل أن يصلى**

وجب على الولى قضاؤها

**٢١ مسأله لو لم يكن ولى أو كان و مات قبل أن يقضى عن الميت وجب الاستيجار من تركته**

و كذا لو تبين بطلان ما أتى به

**٢٢ مسأله لا يمنع من الوجوب على الولى اشتغال ذمته بفوائت نفسه**

و يتخير فى تقديم أيهما شاء

**٢٣ مسأله لا يجب عليه الفور فى القضاء عن الميت**

و إن كان أولى و أحوط

**٢٤ مسأله إذا مات الولى بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء**

ففى الانتقال إلى الأكبر بعده إشكال

**٢٥ مسأله إذا استأجر الولى غيره لما عليه من صلاه الميت**

فالظاهر أن الأجير يقصد النيابة عن الميت لا عنه

**فصل ٤٥ فى الجماعه**

**جمله من أحكام الجماعه**

**اشاره**

و هى المستحبات الأكيده فى جميع الفرائض خصوصا اليوميه منها و خصوصا فى الأدائيه و لا سيما فى الصبح و العشائين و

خصوصا لجيران المسجد أو من يسمع النداء وقد ورد في فضلها و ذم تاركها من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات

ففى الصحيح: الصلاة فى جماعه تفضل على صلاه الفذ أى الفرد بأربع و عشرين درجه

و فى روايه زراره: قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما يروى الناس أن الصلاه فى جماعه أفضل من صلاه الرجل وحده بخمس و عشرين فقال عليه السلام صدقوا فقلت الرجلان يكونان جماعه قال عليه السلام نعم و يقوم الرجل عن يمين الإمام

و فى روايه محمد بن عماره قال: أرسلت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن الرجل يصلى المكتوبه وحده فى مسجد الكوفه أفضل أو صلاته مع جماعه فقال عليه السلام الصلاة فى جماعه أفضل

مع أنه

ورد: أن الصلاة فى مسجد الكوفه تعدل ألف صلاه

و فى بعض الأخبار ألفين بل فى خبر

قال رسول الله ص: أتانى جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاه الظهر فقال يا محمد إن ربك يقرئك السلام و أهدى إليك هديتين قلت ما تلك الهديتان قال الوتر ثلاث ركعات و الصلاه الخمس فى جماعه قلت يا جبرئيل ما لأمتى فى الجماعه قال يا محمد إذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعه مائه و خمسين صلاه و إذا كانوا ثلاثه كتب الله لكل واحد بكل ركعه ستمائه صلاه و إذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد ألفا و مائتى صلاه و إذا كانوا خمسه كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفين و أربعمائه صلاه و إذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه أربعة آلاف و ثمانمائه صلاه و إذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعه آلاف و ستمائه صلاه و إذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعه عشر ألفا و مائتى صلاه و إذا كانوا تسعه كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه ستة و ثلاثين ألفا و أربعمائه صلاه و إذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه سبعين ألفا و ألفين و ثمانمائه صلاه فإن زادوا على العشره فلو صارت السماوات كلها قرطاسا و البحار مدادا و الأشجار أقلاما و الثقلان مع الملائكه كتابا لم يقدروا أن يكتبوا ثواب ركعه يا محمد تكبيره يدركها المؤمن مع الإمام خير من ستين ألف حجه و عمره و خير من الدنيا و ما فيها بسبعين ألف مره و ركعه يصلها المؤمن مع الإمام خير من مائه ألف دينار يتصدق بها على المساكين و سجده يسجدها المؤمن مع الإمام فى جماعه خير من عتق مائه رقبه

و عن الصادق ع: الصلاة خلف العالم بألف ركعه و خلف القرشى



و لا يخفى أنه إذا تعددت جهات الفضل تضاعف الأجر فإذا كانت في مسجد السوق الذى تكون الصلاة فيه باثنتى عشره صلاه يتضاعف بمقداره و إذا كانت في مسجد القبيله الذى تكون الصلاة فيه بخمسه و عشرين فكذلك و إذا كانت في المسجد الجامع الذى تكون الصلاة فيه بمائه يتضاعف بقدره و كذا إذا كانت في مسجد الكوفه الذى بألف أو كانت عند على عليه السلام الذى فيه بمائتى ألف و إذا كانت خلف العالم أو السيد فأفضل و إن كانت خلف العالم السيد فأفضل و كلما كان الإمام أوثق و أروع و أفضل فأفضل و إذا كان المأمومون ذوو فضل فتكون أفضل و كلما كان المأمومون أكثر كان الأجر أزيد و لا يجوز تركها رغبه عنها أو استخفافا بها

و ففى الخبر:

لا صلاه لمن لا يصلى فى المسجد إلا من عله و لا غيبه لمن صلى فى بيته و رغب عن جماعتنا و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و وجب هجرانه و إذا دفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذره فإن حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته

و فى آخر: أن أمير المؤمنين عليه السلام بلغه أن قوما لا يحضرون الصلاة فى المسجد فخطب فقال إن قوما لا يحضرون الصلاة معنا فى مساجدنا فلا يؤاكلونا و لا يشاربونا و لا يشاورونا و لا يناكحونا أو يحضروا معنا صلاتنا جماعه و إنى لأوشك بنار تشعل فى دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون قال فامتنع المسلمون من مؤاكلتهم و مشاربتهم و مناكحتهم حتى حضروا لجماعه المسلمين

- إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره فمقتضى الإيمان عدم الترك من غير عذر سيما مع الاستمرار عليه فإنه كما ورد لا يمنع الشيطان من شىء من العبادات منعها و يعرض عليهم الشبهات من جهه العداله و نحوها حيث لا يمكنهم إنكارها لأن فضلها من ضروريات الدين

### ١ مسأله تجب الجماعه فى الجمع

و تشترط فى صحتها و كذا العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب و كذا إذا ضاق الوقت عن تعلم القراءه لمن لا يحسنها مع قدرته على التعلم و أما إذا كان عاجزا عنه



أصلاً فلا يجب عليه حضور الجماعة و إن كان أحوط و قد تجب بالنذر و العهد و اليمين و لكن لو خالف صحت الصلاة و إن كان متعمداً و وجبت حينئذ عليه الكفاره و الظاهر وجوبها أيضاً إذا كان ترك الوسواس موقوفاً عليها و كذا إذا ضاق الوقت عن إدراك الركعه بأن كان هناك إمام في حال الركوع- بل و كذا إذا كان بطيئاً في القراءة في ضيق الوقت- بل لا يبعد وجوبها بأمر أحد الوالدين

## ٢ مسألة لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل الأصلية

و إن وجبت بالعارض بنذر أو نحوه حتى صلاة الغدير على الأقوى إلا- في صلاة الاستسقاء نعم لا- بأس بها فيما صار نفلاً بالعارض كصلاة العيدين مع عدم اجتماع شرائط الوجوب و

الصلاه المعاده جماعه و الفريضه المتبرع بها عن الغير و المأتى بها من جهه الاحتياط الاستجابى

### ٣ مسأله يجوز الاقتداء فى كل من الصلوات اليوميه بمن يصلى الأخرى أيا منها كانت

و إن اختلفا فى الجهر و الإخفات و الأداء و القضاء و القصر و التمام بل و الوجوب و الندب فيجوز اقتداء مصلى الصبح أو المغرب أو العشاء بمصلى الظهر أو العصر و كذا العكس و يجوز اقتداء المؤدى بالقاضى و العكس و المسافر بالحاضر و العكس و المعيد صلاته بمن لم يصل و العكس و الذى يعيد صلاته احتياطا استجابيا أو وجوبيا بمن يصلى وجوبا نعم يشكل اقتداء من يصلى وجوبا بمن يعيد احتياطا و لو كان وجوبيا بل يشكل اقتداء المحتاط بالمحتاط إلا إذا كان احتياطهما من جهه واحده

### ٤ مسأله يجوز الاقتداء فى اليوميه أيا منها كانت

أداء أو قضاء بصلاه الطواف كما يجوز العكس

### ٥ مسأله لا يجوز الاقتداء فى اليوميه بصلاه الاحتياط فى الشكوك

و الأحوط ترك العكس أيضا و إن كان لا يبعد الجواز بل الأحوط ترك الاقتداء فيها و لو بمثلها من صلاه الاحتياط حتى إذا كان جهه الاحتياط متحده و إن كان لا يبعد الجواز فى خصوص صوره الاتحاد كما إذا كان الشك الموجب للاحتياط مشتركا بين الإمام و المأموم

### ٦ مسأله لا يجوز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو صلاه الأموات

و كذا لا يجوز العكس كما أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثه بالآخر

### ٧ مسأله الأحوط عدم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء

و كذا العكس و إن اتفقا فى النظم

### ٨ مسأله أقل عدد تنعقد به الجماعه فى غير الجمعه و العيدين اثنان

أحدهما الإمام سواء كان المأموم رجلا أو امرأه بل و صبيا مميزا على الأقوى و أما فى الجمعه و العيدين فلا تنعقد إلا بخمسه أحدهم الإمام

### ٩ مسأله لا يشترط فى انعقاد الجماعه فى غير الجمعه و العيدين نيه الإمام الجماعه و الإمامه

فلو لم ينوها مع اقتداء غيره به تحققت الجماعه سواء كان الإمام ملتفتا لاقتداء الغير به أم لا نعم حصول الثواب فى حقه موقوف على نيه الإمامه و أما المأموم فلا بد له من نيه الائتمام فلو لم ينوه لم تتحقق الجماعه فى حقه و إن تابعه فى الأقوال و الأفعال و حينئذ إن أتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلاته و إلا فلا و كذا يجب وحده الإمام فلو نوى الاقتداء باثنين و لو كانا متقارنين فى الأقوال و الأفعال لم تصح جماعه و تصح فرادى إن أتى بما يجب على المنفرد و لم يقصد التشريع و يجب عليه تعيين الإمام بالاسم أو الوصف أو الإشاره الذهنيه أو الخارجيه فيكفى التعيين الإجمالى كنيه الاقتداء بهذا الحاضر أو بمن يجهر فى صلاته مثلا من الأئمه الموجودين أو نحو ذلك و لو نوى الاقتداء بأحد هذين أو أحد هذه الجماعه لم تصح جماعه و إن كان من قصده تعيين أحدهما بعد ذلك فى الأثناء أو بعد الفراغ

### ١٠ مسأله لا يجوز الاقتداء بالمأموم

فيشترط أن لا يكون إمامه مأموما لغيره

### ١١ مسأله لو شك فى أنه نوى الائتمام أم لا

بنى على العدم و أتم منفردا و إن علم أنه قام بنيه الدخول فى الجماعه نعم لو ظهر عليه أحوال الائتمام كالإنصات و نحوه فالأقوى عدم الالتفات

و لحوق أحكام الجماعة و إن كان الأحوط الإتمام منفردا و أما إذا كان ناويا للجماعة و رأى نفسه مقتديا و شك في أنه من أول الصلاة- نوى الانفراد أو الجماعة فالأمر أسهل

### ١٢ مسألة إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو

فإن لم يكن عمرو عادلا- بطلت جماعته و صلاته أيضا إذا ترك القراءة أو أتى بما يخالف صلاة المنفرد و إلا صححت على الأقوى و إن التفت في الأثناء و لم يقع منه ما ينافى صلاة المنفرد أتم منفردا و إن كان عمرو أيضا عادلا ففي المسألة صورتان إحداهما أن يكون قصده الاقتداء بزيد و تخيل أن الحاضر هو زيد و في هذه الصورة تبطل جماعته و صلاته أيضا إن خالفت صلاة المنفرد الثانيه أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر و لكن تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو و في هذه الصورة الأقوى صحه جماعته و صلاته فالمناط ما قصده لا ما تخيله من باب الاشتباه في التطبيق

### ١٣ مسألة إذا صلى اثنان و بعد الفراغ علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر صحت صلاتهما

أما لو علم أن نيه كل منهما الائتمام بالآخر استأنف كل منهما الصلاة إذا

كانت مخالفه لصلاه المنفرد و لو شكنا فيما أضمراه فالأحوط الاستيناف و إن كان الأقوى الصحه إذا كان الشك بعد الفراغ أو قبله مع نيه الانفراد بعد الشك

#### **١٤ مسأله الأقوى و الأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختيارا**

و إن كان الآخر أفضل و أرجح نعم لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاه من موت أو جنون أو إغماء أو صدور حدث بل و لو لتذكر حدث سابق جاز للمأمومين تقديم إمام آخر و إتمام الصلاه معه بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختارا كما لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتى من عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد

**١٥ مسأله [عدم جواز للمنفرء العءول إلى الائتمام فى الأثناء]**

لا يجوز للمنفرء العءول إلى الائتمام فى الأثناء

**١٦ مسأله يجوز العءول من الائتمام إلى الانفراء و لو اختيارا فى جمیع أحوال الصلاة على الأقوى**

و إن كان ذلك من نيته فى أول الصلاة لكن الأحوط عدم العءول إلا لضروره و لو دنیویه خصوصا فى الصوره الثانيه

**١٧ مسأله إذا نوى الانفراء بعد قراءه الإمام قبل الدخول فى الركوع لا يجب عليه القراءه**

بل لو كان فى أثناء القراءه يكفيه بعد نيه الانفراء قراءه ما بقى منها و إن كان الأحوط استينافها

خصوصا إذا كان فى الأثناء

**١٨ مسألة إذا أدرك الإمام راعيا يجوز له الائتـمام و الركوع معه**

ثمّ العدول إلى الانفراد اختيارا و إن كان الأحوط ترك العدول حينئذ خصوصا إذا كان ذلك من نيته أولا

**١٩ مسألة إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام و تمّ صلاته**

فـنوى الاقتداء به فى صلاه أخرى قبل أن يركع الإمام فى تلك الركعه أو حال كونه فى الركوع من تلك الركعه جاز و لكنه خلاف الاحتياط

**٢٠ مسألة لو نوى الانفراد فى الأثناء لا يجوز له العود إلى الائتـمام**

نعم لو تردد فى الانفراد و عدمه ثمّ عزم على عدم الانفراد صح بل لا يبعد جواز العود إذا كان بعد نيه الانفراد بلا فصل و إن كان الأحوط عدم العود مطلقا

**٢١ مسألة لو شك فى أنه عدل إلى الانفراد أم لا**

بنى على عدمه

**٢٢ مسألة لا يعتبر فى صحه الجماعه قصد القربه من حيث الجماعه**

بل يكفى قصد القربه فى أصل الصلاه فلو كان قصد



الإمام من الجماعة الجاه أو مطلب آخر دنيوى و لكن كان قاصدا للقربه فى أصل الصلاة صحح و كذا إذا كان قصد المأموم من الجماعة سهوله الأمر عليه أو الفرار من الوسوسة أو الشك أو من تعب تعلم القراءة أو نحو ذلك من الأغراض الدنيويه- صحت صلاته مع كونه قاصدا للقربه فيها نعم لا يترتب ثواب الجماعة إلا بقصد القربه فيها

### ٢٣ مسأله إذا نوى الاقتداء بمن صلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها سهوا أو جهلا

كما إذا كانت نافله أو صلاه الآيات مثلا فإن تذكر قبل الإتيان بما ينافى صلاه المنفرد عدل إلى الانفراد و صحت و كذا تصح إذا تذكر بعد الفراغ و لم تخالف صلاه المنفرد و إلا بطلت

**٢٤ مسألة إذا لم يدرك الإمام إلا في الركوع.**

أو أدركه في أول الركعة أو في أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل في الصلاة إلى أن ركع جاز له الدخول معه و تحسب له ركعة و هو منتهى ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة على الأقوى بشرط أن يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه و إن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى فلا يدركها إذا أدركه بعد رفع رأسه بل و كذا لو وصل المأموم إلى الركوع بعد شروع الإمام في رفع الرأس و إن لم يخرج بعد عن حده على الأحوط و بالجمله إدراك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على إدراك ركوع الإمام قبل الشروع في رفع رأسه و أما في الركعات الأخر فلا يضر عدم إدراك الركوع مع الإمام بأن ركع بعد رفع رأسه بل بعد دخوله في السجود أيضا هذا إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام و أما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها و اتفق أنه تأخر عن الإمام في الركوع فالظاهر صحة صلاته و جماعته

فما هو المشهور من أنه لا بد من إدراك ركوع الإمام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة و إلا لم تحسب له ركعة مختص بما إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام أو قبله بعد تمام القراءة لا فيما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها و إن صرح بعضهم بالتعميم و لكن الأحوط الإتيان حينئذ و الإعادة

### **٢٥ مسألة لو ركع بتخيل إدراك الإمام راكعا و لم يدرك بطلت صلاته**

بل و كذا لو شك في إدراكه و عدمه و الأحوط في صورته الشك الإتمام و الإعادة أو العدول إلى النافلة و الإتمام ثم اللحوق في الركعة الأخرى

### **٢٦ مسألة الأحوط عدم الدخول إلا مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام**

و إن كان الأقوى جوازه مع الاحتمال و حينئذ فإن أدرك صحت و إلا بطلت

### **٢٧ مسألة لو نوى و كبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع.**

أو قبل أن يصل إلى حد الركوع لزمه الانفراد أو انتظار الإمام قائماً إلى الركعة الأخرى فيجعلها الأولى له إلا إذا أبطأ الإمام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء و لو علم قبل أن يكبر للإحرام عدم إدراك ركوع الإمام لا يبعد جواز دخوله و انتظاره إلى قيام الإمام للركعة الثانية مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة و إن كان الأحوط عدمه

### **٢٨ مسألة إذا أدرك الإمام و هو فى التشهد الأخير يجوز له الدخول معه**

بأن ينوى و يكبر ثمّ يجلس معه و يتشهد فإذا سلم الإمام يقوم فيصلى من غير استيناف للنيه و التكبير و يحصل له بذلك فضل الجماعة و إن لم يحصل له ركعه

### **٢٩ مسألة إذا أدرك الإمام فى السجده الأولى أو الثانية من الركعة الأخيره**

و أراد إدراك فضل الجماعة نوى و كبر و سجد معه السجده أو السجدين و تشهد ثمّ يقوم بعد تسليم الإمام و يستأنف الصلاة

و لا يكتفى بتلك النيه و التكبير و لكن الأحوط إتمام الأولى بالتكبير الأول ثم الاستئناف بالإعادة

### ٣٠ مسأله إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راكعا و خاف أن يرفع الإمام رأسه

إن التحق بالصف نوى و كبر فى موضعه و ركع ثم مشى فى ركوعه أو بعده أو فى سجوده أو بعده أو بين السجدين أو بعدهما أو حال القيام للثانيه إلى الصف سواء كان لطلب المكان الأفضل أو للفرار عن كراهه الوقوف فى صف وحده أو لغير ذلك و سواء كان المشى إلى الإمام أو الخلف أو أحد الجانبين بشرط أن لا يستلزم الانحراف عن القبلة و أن لا يكون هناك مانع آخر من حائل أو علو أو نحو ذلك نعم لا يضر البعد الذى لا يغتفر حال الاختيار على الأقوى إذا صدق معه القدوه و إن كان الأحوط اعتبار عدمه أيضا و الأقوى عدم وجوب جر الرجلين حال المشى بل له المشى متخطيا على وجه لا تتمحى صورته الصلاه و الأحوط ترك الاشتغال بالقراءه و الذكر الواجب أو غيره مما يعتبر فيه الطمأنينه حاله و لا فرق فى ذلك بين المسجد و غيره

## فصل ٤٦ يشترط في الجماعه مضافا إلى ما مر في المسائل المتقدمه أمور

### إشاره

أحدها أن لا- يكون بين الإمام و المأموم حائل يمنع عن مشاهدته و كذا بين بعض المأمومين مع الآخر ممن يكون واسطه في اتصاله بالإمام كمن في صفه من طرف الإمام أو قدامه إذا لم يكن في صفه من يتصل بالإمام فلو كان حائل و لو في بعض أحوال الصلاه من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود بطلت الجماعه من غير فرق في الحائل بين كونه جدارا أو غيره و لو شخص إنسان لم يكن مأموما نعم إنما يعتبر ذلك إذا كان المأموم رجلا- أما المرأة فلا- بأس بالحائل بينها و بين الإمام أو غيره من المأمومين مع كون الإمام رجلا- بشرط أن تتمكن من المتابعه بأن تكون عالمه بأحوال الإمام من القيام و الركوع و السجود و نحوها مع أن الأحوط فيها أيضا عدم الحائل هذا و أما إذا كان الإمام امرأه أيضا فالحكم كما في الرجل. الثاني أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين علوا معتدا به دفعا كالأبنيه و نحوها لا انحداريا على الأصح من غير فرق بين المأموم الأعمى و البصير و الرجل و المرأة و لا بأس بغير المعتد به مما هو دون الشبر و لا

بالعلو الانحدارى حيث يكون العلو فيه تدريجيا على وجه لا- ينافى صدق انبساط الأرض و أما إذا كان مثل الجبل فالأحوط ملا-حظه قدر الشبر فيه و لا- بأس بعلو المأموم على الإمام و لو بكثير. الثالث أن لا يتباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيرا فى العاده إلا- إذا كان فى صف متصل بعبه ببعض حتى ينتهى إلى القريب أو كان فى صف ليس بينه و بين الصف المتقدم البعد المزبور و هكذا حتى ينتهى إلى القريب و الأ-حوط احتياطا لا- يترك أن لا- يكون بين موقف الإمام و مسجد المأموم أو بين موقف السابق و مسجد اللاحق أزيد من مقدار الخطوه التى تملأ الفرج و أحوط من ذلك مراعاة الخطوه المتعارفه و الأفضل بل الأحوط أيضا أن لا يكون بين الموقفين أزيد من مقدار جسد الإنسان إذا سجد بأن يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل. الرابع أن لا يتقدم المأموم على الإمام فى الموقف فلو تقدم فى الابتداء أو الأثناء بطلت صلاته إن بقى على نيه الائتمام و الأحوط تأخره عنه و

إن كان الأقوى جواز المساواه و لا- بأس بعد تقدم الإمام فى الموقف أو المساواه معه بزياده المأموم على الإمام فى ركوعه و سجوده لطول قامته و نحوه و إن كان الأ-حوط مراعاة عدم التقدم فى جميع الأحوال حتى فى الركوع و السجود و الجلوس و المدار على الصدق العرفى

### ١ مسأله لا بأس بالحائل القصير الذى لا يمنع من المشاهده فى أحوال الصلاه

و إن كان مانعا منها حال السجود كمقدار الشبر بل أزيد أيضا نعم إذا كان مانعا حال الجلوس فيه إشكال لا يترك معه الاحتياط

### ٢ مسأله إذا كان الحائل مما يتحقق معه المشاهده حال الركوع

لثقب فى وسطه مثلا أو حال القيام لثقب فى أعلاه أو حال الهوى إلى السجود لثقب فى أسفله فالأحوط و الأقوى فيه عدم الجواز بل و كذا لو كان فى الجميع لصدق الحائل معه أيضا

### ٣ مسأله إذا كان الحائل زاجا يحكى من ورائه

فالأقوى عدم جوازه للصدق

### ٤ مسأله لا بأس بالظلمه و الغبار و نحوهما

و لا تعد من الحائل و كذا النهى و الطريق إذا لم يكن فيهما بعد ممنوع فى الجماعه

### ٥ مسأله الشباك لا يعد من الحائل

و إن كان الأحوط الاجتناب معه خصوصا مع ضيق الثقب بل المنع فى هذه الصوره لا يخلو عن قوه لصدق الحائل معه

### ٦ مسأله لا يقدر حيلولة المأمومين بعضهم لبعض

و إن كان أهل الصف المتقدم الحائل لم يدخلوا فى الصلاه



إذا كانوا متهيين لها

### ٧ مسأله لا يقدر عدم مشاهده بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام

إذا كان ذلك من جهه استطاله الصف و لا أطوليه الصف الثاني مثلا من الأول

### ٨ مسأله لو كان الإمام فى محراب داخل فى جدار و نحوه

لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ممن يحول الحائط بينه و بين الإمام و يصح اقتداء من يكون مقابلا للباب لعدم الحائل بالنسبه إليه بل و كذا من على جانبيه ممن لا يرى الإمام لكن مع اتصال الصف على الأقوى و إن كان الأحوط العدم و كذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فاقتدى من فى خارج المسجد مقابلا للباب و وقف الصف من جانبيه فإن الأقوى صحه صلاه الجميع و إن كان الأحوط العدم بالنسبه إلى الجانيين

### ٩ مسأله لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه و بين من تقدمه

إلا إذا كان متصلا بمن لم تحل الأسطوانه بينهم كما أنه يصح إذا لم يتصل بمن لا حائل له لكن لم يكن بينه و بين من تقدمه حائل مانع

### ١٠ مسأله لو تجدد الحائل فى الأثناء

فالأقوى بطلان الجماعه و يصير منفردا

### ١١ مسأله لو دخل فى الصلاه مع وجود الحائل جاهلا به لعمى أو نحوه لم تصح جماعه

فإن التفت قبل أن يعمل ما ينافى صلاه

المنفرد أتم منفردا و إلا بطلت

**١٢ مسألة لا بأس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك**

نعم إذا اتصلت الماره لا يجوز و إن كانوا غير مستقرين لاستقرار المنع حينئذ

**١٣ مسألة لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بنى على عدمه**

و كذا لو شك قبل الدخول في الصلاة في حدوثه بعد سبق عدمه و أما لو شك في وجوده و عدمه مع عدم سبق العدم فالظاهر عدم جواز الدخول إلا مع الاطمئنان بعدمه

**١٤ مسألة إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهدة حال القيام**

و لكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس و المفروض زواله حال الركوع أو الجلوس هل يجوز معه الدخول في الصلاة فيه وجهان و الأحوط كونه مانعا من الأول و كذا العكس لصدق وجود الحائل بينه و بين الإمام

**١٥ مسألة إذا تمت صلاة الصف المتقدم و كانوا جالسين في مكانهم أشكل بالنسبه إلى الصف المتأخر**

لكونهم حينئذ حائلين غير مصليين - نعم إذا قاموا بعد الإتمام بلا فصل و دخلوا مع الإمام في صلاة أخرى لا يبعد بقاء قدوه المتأخرين

**١٦ مسألة الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه حائل**

لا يجوز معه الاقتداء

### ١٧ مسألة إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصف الأول متفرقين

بأن كان بين بعضهم مع البعض فصل أزيد من الخطوه التي تملأ الفرج فإن لم يكن قدامهم من ليس بينهم و بينه البعد المانع و لم يكن إلى جانبهم أيضا متصلا بهم من ليس بينه و بين من تقدمه البعد المانع لم يصح اقتداؤهم و إلا صح و أما الصف الأول فلا بد فيه من عدم الفصل بين أهله فمعه لا يصح اقتداء من بعد عن الإمام أو عن المأموم من طرف الإمام بالبعد المانع

### ١٨ مسألة لو تجدد البعد في أثناء الصلاة بطلت الجماعة و صار منفردا

و إن لم يلتفت و بقي على نيه الاقتداء فإن أتى بما ينافى صلاه المنفرد من زياده ركوع مثلا للمتابعه أو نحو ذلك بطلت صلاته و إلا صحت

### ١٩ مسألة إذا انتهت صلاه الصف المتقدم من جهه كونهم مقصرين

أو عدلوا إلى الانفراد فالأقوى بطلان اقتداء المتأخر للبعد إلا إذا عاد المتقدم إلى الجماعة بلا فصل كما أن الأمر كذلك من جهه الحيلولة أيضا على ما مر

### ٢٠ مسألة الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلاه لا يضر بعد كونهم متهيئين للجماعه

فيجوز لأهل الصف المتأخر الإحرام قبل إحرام المتقدم و إن كان الأحوط خلافه كما أن الأمر كذلك من حيث الحيلولة على ما سبق

### ٢١ مسألة إذا علم بطلان صلاه الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخر

من جهه الفصل أو الحيلولة و إن كانوا غير ملتفتين للبطلان نعم مع الجهل بحالهم تحمل على الصحه و لا يضر كما لا يضر فصلهم إذا كانت صلاتهم صحيحه بحسب تقليدهم و إن كانت باطله بحسب تقليد الصف المتأخر

## ٢٢ مسأله لا يضر الفصل بالصبي المميز

ما لم يعلم بطلان صلاته

## ٢٣ مسأله إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه

و إن شك في تحققه من الأول وجب إحراز عدمه إلا أن يكون مسبوقاً بالقرب كما إذا كان قريباً من الإمام الذي يريد أن يأتيه به فشك في أنه تقدم عن مكانه أم لا

## ٢٤ مسأله إذا تقدم المأموم على الإمام في أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً

و لا يجوز له تجديد الاقتداء نعم لو عاد بلا فصل لا يبعد بقاء قدوته

## ٢٥ مسأله يجوز على الأقوى الجماعه بالاستداره حول الكعبه

و الأحوط عدم تقدم المأموم على الإمام بحسب الدائره و أحوط منه عدم أقربيته مع ذلك إلى الكعبه و أحوط من ذلك تقدم الإمام بحسب الدائره و أقربيته مع ذلك إلى الكعبه

## فصل ٤٧ في أحكام الجماعه

### ١ مسأله الأحوط ترك المأموم القراءه في الركعتين الأوليين

من الإخفاته

إذا كان فيهما مع الإمام و إن كان الأقوى الجواز مع الكراهه و يستحب مع الترك أن يشتغل بالتسبيح و التحميد و الصلاه على محمد و آله و أما فى الأوليين من الجهريه فإن سمع صوت الإمام و لو هممته و جب عليه ترك القراءة بل الأحوط و الأولى الإنصات و إن كان الأقوى جواز الاشتغال بالذكر و نحوه و أما إذا لم يسمع حتى الهممه جاز له القراءة بل الاستحباب قوى لكن الأحوط القراءة بقصد القربه المطلقه لا- بنيه الجزئيه و إن كان الأقوى الجواز بقصد الجزئيه أيضا و أما فى الأخيرتين من الإخفاته أو الجهريه فهو كالمفرد فى وجوب القراءة أو التسبيحات مخيرا بينهما سواء قرء الإمام فيهما أو أتى بالتسبيحات سمع قراءته أو لم يسمع

## ٢ مسأله لا فرق فى عدم السماع بين أن يكون من جهه البعد أو من جهه كون المأموم أصم

أو من جهه كثرة الأصوات أو نحو ذلك

## ٣ مسأله إذا سمع بعض قراءه الإمام

فالأحوط الترك مطلقا

## ٤ مسأله إذا قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام

ثم تبين أنه صوته لا تبطل صلاته و كذا إذا قرأ سهوا فى الجهريه

## ٥ مسأله إذا شك فى السماع و عدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك

و إن كان الأقوى الجواز

### ٦ مسأله لا يجب على المأموم الطمأنينه حال قراءه الإمام

و إن كان الأحوط ذلك و كذا لا يجب المبادره إلى القيام حال قراءته فيجوز أن يطيل سجوده و يقوم بعد أن يقرأ الإمام في الركعه الثانيه بعض الحمد

### ٧ مسأله لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام في الأفعال

بل يجب متابعتة بمعنى مقارنته أو تأخره عنه تأخرا غير فاحش و لا يجوز التأخر الفاحش

### ٨ مسأله وجوب المتابعه تبعدي

و ليس شرطا في الصحه فلو تقدم أو تأخر فاحشا عمدا أثم و لكن صلاته صحيحه و إن كان الأحوط الإتمام و الإعاده خصوصا إذا كان التخلف في ركنين بل في ركن نعم لو تقدم أو تأخر على وجه تذهب به

هيئه الجماعه بطلت جماعته

### ٩ مسأله إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهوا.

أو لزعم رفع الإمام رأسه وجب عليه العود و المتابعه و لا يضر زياده الركن حينئذ لأنها مغتفره في الجماعه في نحو ذلك و إن لم يعد أثم و صحت صلاته لكن الأحوط إعادتها بعد الإتمام بل لا يترك الاحتياط إذا رفع رأسه قبل الذكر الواجب و لم يتابع مع الفرصه لها و لو ترك المتابعه حينئذ سهوا أو لزعم عدم الفرصه لا يجب الإعادة و إن كان الرفع قبل الذكر هذا و لو رفع رأسه عامدا لم يجوز له المتابعه و إن تابع عمدا بطلت صلاته للزياده العمديه و لو تابع سهوا فكذلك إذا كان ركوعا أو في كل من السجدين و أما في السجده الواحده فلا

### ١٠ مسأله لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهوا

ثم عاد إليه للمتابعه فرفع الإمام رأسه قبل وصوله إلى حد الركوع فالظاهر بطلان الصلاه لزياده الركن من غير أن يكون للمتابعه و اغتفار مثله غير معلوم و أما في السجده الواحده إذا عاد إليها و رفع الإمام رأسه قبله فلا بطلان لعدم كونه زياده ركن و لا عمديه لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام

### ١١ مسأله لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام في السجده فتخيل أنها الأولى

فعاد إليها بقصد المتابعه فبان كونها الثانيه حسبت ثانيه و إن تخيل أنها الثانيه فسجد أخرى بقصد الثانيه فبان أنها الأولى حسبت متابعه و الأحوط إعادته الصلاه في صورتين بعد الإتمام

### ١٢ مسأله إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمدا لا يجوز له المتابعه

لاستلزامه الزياده العمديه و أما إذا كانت

سهوا وجبت المتابعه بالعود إلى القيام أو الجلوس ثم الركوع أو السجود معه و الأحوط الإتيان بالذكر في كل من الركوعين أو السجودين بأن يأتي بالذكر ثم يتابع و بعد المتابعه أيضا يأتي به و لو ترك المتابعه عمدا أو سهوا لا تبطل صلاته و إن أثم في صوره العمد نعم لو كان ركوعه قبل الإمام في حال قراءته فالأحوط البطلان مع ترك المتابعه كما أنه الأقوى إذا كان ركوعه قبل الإمام عمدا في حال قراءته لكن البطلان حينئذ إنما هو من جهه ترك القراءه و ترك بدلها و هو قراءه الإمام كما أنه لو رفع رأسه عمدا قبل الإمام و قبل الذكر الواجب بطلت صلاته من جهه ترك الذكر

### ١٣ مسأله لا يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال

فلا- تجب فيها المتابعه سواء الواجب منها و المندوب و المسموع منها من الإمام و غير المسموع و إن كان الأحوط التأخر خصوصا مع السماع- و خصوصا في التسليم و على أى حال لو تعمد فسلم قبل الإمام لم تبطل صلاته و لو كان سهوا لا يجب إعادته بعد تسليم الإمام هذا كله في غير تكبيره الإحرام و أما فيها فلا يجوز التقدم على الإمام بل الأحوط تأخره عنه بمعنى أن لا يشرع فيها إلا بعد فراغ الإمام منها و إن كان في وجوبه تأمل

### ١٤ مسأله لو أحرم قبل الإمام سهوا أو بزعم أنه كبر كان منفردا

فإن أراد الجماعه عدل إلى النافله و أتمها



**١٥ مسألة يجوز للمأموم أن يأتي بذكر الركوع و السجود أزيد من الإمام**

و كذا إذا ترك بعض الأذكار المستحبه يجوز له الإتيان بها مثل تكبير الركوع و السجود و بحول الله و قوته و نحو ذلك

**١٦ مسألة إذا ترك الإمام جلسه الاستراحة لعدم كونها واجبه عنده**

لا يجوز للمأموم الذى يقلد من يوجبها أو يقول بالاحتياط الوجوبى أن يتركها و كذا إذا اقتصر فى التسيحات على مره مع كون المأموم مقلدا لمن يوجب الثلاث و هكذا

**١٧ مسألة إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام بقنت فى ركعه لا قنوت فيها يجب عليه العود إلى القيام**

لكن يترك القنوت و كذا لو رآه جالسا يتشهد فى غير محله و جب عليه الجلوس معه لكن لا يتشهد معه و هكذا فى نظائر ذلك

**١٨ مسألة لا يتحمل الإمام عن المأموم شيئا من أفعال الصلاة غير القراءة فى الأولتين**

إذا ائتم به فيهما و أما فى الأخيرتين فلا يتحمل عنه بل يجب عليه بنفسه أن يقرأ الحمد أو يأتى بالتسيحات و إن قرأ الإمام فيهما و سمع قراءته و إذا لم يدرك الأولتين مع الإمام و جب عليه القراءة فيهما لأنهما أولتا صلاته و إن

لم يمهل الإمام لإتمامها اقتصر على الحمد و ترك السوره و ركع معه و أما إذا أعجله عن الحمد أيضا فالأحوط إتمامها و اللحوق به فى السجود أو قصد الانفراد و يجوز له قطع الحمد و الركوع معه لكن فى هذه لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاه

### ١٩ مسأله إذا أدرك الإمام فى الركعه الثانيه تحمل عنه القراءه فيها

و وجب عليه القراءه فى ثالثه الإمام الثانيه له و يتابعه فى القنوت فى الأولى منه و فى التشهد و الأحوط التجافى فيه كما أن الأحوط التسبيح عوض التشهد و إن كان الأقوى جواز التشهد بل استحبابه أيضا و إذا أمهل الإمام فى الثانيه له للفاتحه و السوره و القنوت أتى بها و إن لم يمهل ترك القنوت و إن لم يمهل للسوره تركها و إن لم يمهل لإتمام الفاتحه أيضا فالحال كالمسأله المتقدمه من أنه يتمها و يلحق الإمام فى السجده أو ينوى الانفراد أو يقطعها و يركع مع الإمام و يتم الصلاه و يعيدها

### ٢٠ مسأله المراد بعدم إهمال الإمام المجوز لترك السوره ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها

و إن أمكنه إتمامها قبل رفع رأسه من الركوع فيجوز تركها بمجرد دخوله فى الركوع و لا- يجب الصبر إلى أواخره و إن كان الأحوط قراءتها ما لم يخف

فوت اللقوق فى الرقوق فمع الاطمئنان بعدم رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها ولا يقطعها

**٢١ مسأله إذا اعتقد المأموم إهمال الإمام له فى قراءته فقرأها و لم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته**

بل الظاهر عدم البطلان إذا تعمد ذلك بل إذا تعمد الإتيان بالقنوت مع علمه بعدم درك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطلان

**٢٢ مسأله يجب الإخفات فى القراءه خلف الإمام**

و إن كانت الصلاه جهريه سواء كان فى القراءه الاستجابيه كما فى الأولتين مع عدم سماع صوت الإمام أو الوجوبيه كما إذا كان مسبقا بركعه أو ركعتين و لو جهر جاهلا أو ناسيا لم تبطل صلاته نعم لا يبعد استحباب الجهر بالبسملة كما فى سائر موارد وجوب الإخفات

**٢٣ مسأله المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد فى الثانيه منه الثالثه للإمام**

فيتخلف عن الإمام و يتشهد

ثمَّ يلحقه في القيام أو في الركوع إذا لم يمهل للتسيحات فيأتي بها و يكتفى بالمره و يلحقه في الركوع أو السجود و كذا يجب عليه التخلف عنه في كل فعل و جب عليه دون الإمام من ركوع أو سجود أو نحوهما فيفعله ثمَّ يلحقه إلا ما عرفت من القراءة في الأوليين

#### ٢٤ مسأله إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة معه قبل ركوعه

و جب عليه قراءه الفاتحه و السوره إذا أمهله لهما و إلا كفته الفاتحه على ما مر و لو علم أنه لو دخل معه لم يمهل لإتمام الفاتحه أيضا فالأحوط عدم الإحرام إلا بعد ركوعه فيحرم حينئذ و يركع معه و ليس عليه الفاتحه حينئذ

#### ٢٥ مسأله إذا حضر المأموم الجماعة و لم يدر أن الإمام في الأوليين أو الأخيرتين

قرأ الحمد و السوره بقصد القربه فإن تبين كونه في الأخيرتين وقعت في محلها و إن تبين كونه في الأوليين لا يضره ذلك

#### ٢٦ مسأله إذا تخيل أن الإمام في الأوليين فترك القراءة ثمَّ تبين أنه في الأخيرتين

فإن كان التبين قبل الركوع قرأ و لو الحمد فقط و لحقه و إن كانت بعده صحت صلاته و إذا تخيل أنه في إحدى الأخيرتين فقرأ ثمَّ تبين كونه في الأوليين فلا بأس و لو تبين في أثنائها لا يجب إتمامها

#### ٢٧ مسأله إذا كان مشتغلا بالنافله فأقيمت الجماعة و خاف من إتمامها عدم إدراك الجماعة

و لو كان بفوت الركعه الأولى منها جاز له قطعها بل استحب له ذلك و لو قبل إحرام الإمام للصلاه و لو كان مشتغلا بالفريضة منفردا و خاف من إتمامها فوت الجماعة استحب له العدول بها إلى النافله و إتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الثالثه بل الأحوط عدم العدول إذا قام للثالثه- و إن لم يدخل في ركوعها و لو خاف من إتمامها ركعتين فوت الجماعة و لو الركعه

الأولى منها جاز له القطع بعد العدول إلى النافلة على الأقوى و إن كان الأحوط عدم قطعها بل إتمامها ركعتين و إن استلزم ذلك عدم إدراك الجماعة فى ركعه أو ركعتين بل لو علم عدم إدراكها أصلا إذا عدل إلى النافلة و أتمها فالأولى و الأحوط عدم العدول و إتمام الفريضة ثم إعادتها جماعه إن أراد و أمكن

### **٢٨ مسأله الظاهر عدم الفرق فى جواز العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة**

بين كون الفريضة التى اشتغل بها ثنائيه أو غيرها و لكن قيل بالاختصاص بغير الثنائيه

### **٢٩ مسأله لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه مثلا**

فذكر أنه ترك من الركعه السابقه سجده أو سجدتين أو تشهدا أو نحو ذلك و جب عليه العود للتدارك و حينئذ فإن لم يخرج عن صدق الاقتداء و هيئه الجماعة عرفا فيبقى على نيه الاقتداء و إلا فينوى الانفراد

### **٣٠ مسأله يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحيه قبل تحريم الإمام**

ثمَّ الإتيان بتكبيره الإحرام بعد إحرامه و إن كان الإمام تاركاً لها

### ٣١ مسأله يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر

مع اختلافهما في المسائل الظنية المتعلقة بالصلاه إذا لم يستعملا محل الخلاف و اتحدا في العمل مثلا إذا كان رأى أحدهما اجتهادا أو تقليدا وجوب السوره و رأى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الأول بالثاني إذا قرأها و إن لم يوجبها و كذا إذا كان أحدهما يرى وجوب تكبير الركوع أو جلسه الاستراحه أو ثلاث مرات في التسيحات في الركعتين الأخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذى لا يرى وجوبها لكن يأتى بها بعنوان الندب بل و كذا يجوز مع المخالفه في العمل أيضا في ما عدا ما يتعلق بالقراءه في الركعتين الأوليين التى يتحملها الإمام عن المأموم فيعمل كل على وفق رأيه نعم لا يجوز اقتداء من يعلم وجوب شىء بمن لا يعتقد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له لأن المأموم حينئذ عالم ببطلان صلاه

الإمام فلا يجوز له الاقتداء به بخلاف المسائل الظنية حيث إن معتقد كل منهما حكم شرعى ظاهرى فى حقه فليس لواحد منهما الحكم ببطان صلاه الآخر بل كلاهما فى عرض واحد فى كونه حكما شرعيا و أما فيما يتعلق بالقراءة فى مورد تحمل الإمام عن المأموم و ضمانه له فمشكل لأن الضامن حينئذ لم يخرج عن عهده الضمان بحسب معتقد المضمون عنه مثلا إذا كان معتقد الإمام عدم وجوب السوره و المفروض أنه تركها فيشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به و كذا إذا كان قراءة الإمام صحيحه عنده و باطله بحسب معتقد المأموم من جهة ترك إدغام لازم أو مد لازم أو نحو ذلك نعم يمكن أن يقال بالصحة إذا تداركها المأموم بنفسه كأن قرأ السوره فى الفرض الأول أو قرأ موضع غلط الإمام صحيحا بل يحتمل أن يقال إن القراءة فى عهده الإمام و يكفى خروجه عنها باعتقاده لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء

### ٣٢ مسأله إذا علم المأموم بطلان صلاه الإمام

من جهة من الجهات ككونه على غير وضوء أو تاركا لركن أو نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به و إن كان الإمام معتقدا بصحتها من جهة

الجهل أو السهو أو نحو ذلك

### ٣٣ مسأله إذا رأى المأموم فى ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفوه عنها

لا يعلم بها الإمام لا يجب عليه إعلامه و حينئذ فإن علم أنه كان سابقا عالما بها ثم نسيها لا يجوز له الاقتداء به لأن صلاته حينئذ باطله واقعا و لذا يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا تذكر بعد ذلك و إن علم كونه جاهلا بها يجوز الاقتداء لأنها حينئذ صحيحة و لذا لا- يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا علم بعد الفراغ بل لا يبعد جوازه إذا لم يعلم المأموم أن الإمام جاهل أو ناس و إن كان الأحوط الترك فى هذه الصورة هذا و لو رأى شيئا هو نجس فى اعتقاد المأموم بالظن الاجتهادى و ليس بنجس عند الإمام أو شك فى أنه نجس عند الإمام أم لا بأن كان من المسائل الخلافية فالظاهر جواز الاقتداء مطلقا سواء كان الإمام جاهلا أو ناسيا أو عالما

### ٣٤ مسأله إذا تبين بعد الصلاة كون الإمام فاسقا أو كافرا.

أو غير متطهر أو تارك لركن مع عدم ترك المأموم له أو ناسيا لنجاسه غير معفوه عنها فى بدنه أو ثوبه انكشف بطلان الجماعة لكن صلاة المأموم صحيحة إذا لم يزد



ركنا أو نحوه مما يخل بصلاته المنفرد للمتابعه و إذا تبين ذلك في الأثناء نوى الانفراد و وجب عليه القراءه مع بقاء محلها و كذا لو تبين كونه امرأه و نحوها ممن لا- يجوز إمامته للرجال خاصه أو مطلقا كالمجنون و غير البالغ إن قلنا بعدم صحه إمامته لكن الأحوط إعادته الصلاه في هذا الفرض بل في الفرض الأول و هو كونه فاسقا أو كافرا إلخ

### ٣٥ مسأله إذا نسي الإمام شيئا من واجبات الصلاه

و لم يعلم به المأموم صحت صلاته حتى لو كان المنسى ركنا إذا لم يشاركه في نسيان ما تبطل به الصلاه و أما إذا علم به المأموم نبهه عليه ليتدارك إن بقى محله و إن لم يمكن أو لم يتنبه أو ترك تنبيهه حيث إنه غير واجب عليه و جب عليه نيه الانفراد إن كان المنسى ركنا أو قراءه في مورد تحمل الإمام مع بقاء محلها بأن كان قبل الركوع و لم يكن ركنا و لا قراءه أو كانت قراءه و كان التفات المأموم بعد فوت محل تداركها كما بعد الدخول في الركوع فالأقوى جواز بقائه على الإتمام و إن كان الأحوط الانفراد أو الإعادته بعد الإتمام

### ٣٦ مسأله إذا تبين للإمام بطلان صلاته

من جهه كونه محدثا أو تاركا لشرط أو جزء ركن أو غير ذلك فإن كان بعد الفراغ لا يجب عليه إعلام المأمومين و إن كان في الأثناء فالظاهر وجوبه

### ٣٧ مسألة لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهدا و ليس بمجتهد مع كونه عاملا برأيه

و كذا لا يجوز الاقتداء بمقلد لمن ليس أهلا للتقليد إذا كانا مقصرين في ذلك بل مطلقا على الأحوط إلا إذا علم صلاته موافقه للواقع من حيث إنه يأتي بكل ما هو محتمل الوجوب من الأجزاء و الشرائط و يترك كل ما هو محتمل المانع له لكنه فرض بعيد لكثرة ما يتعلق بالصلاة من المقدمات و الشرائط و الكيفيات و إن كان آتيا بجميع أفعالها و أجزائها و يشكل حمل فعله على الصحة مع ما علم منه من بطلان اجتهاده أو تقليده

### ٣٨ مسألة إذا دخل الإمام في الصلاة معتقدا دخول الوقت و المأموم معتقد عدمه أو شك فيه

لا- يجوز له الائتصاص في الصلاة نعم إذا علم بالدخول في أثناء صلاة الإمام جاز له الائتصاص به نعم لو دخل الإمام نسيانا من غير مراعاة للوقت أو عمل بظن غير معتبر لا يجوز الائتصاص به و إن علم المأموم بالدخول في الأثناء لبطلان صلاة الإمام حينئذ واقعا و لا ينفعه دخول الوقت في الأثناء في هذه الصورة لأنه مختص بما إذا كان عالما أو ظانا بالظن المعتبر

### فصل ٤٨ في شرائط إمام الجماعة

#### إشاره

يشترط فيه أمور البلوغ و العقل و الإيمان و العدالة و أن لا يكون ابن زنا و الذكوره إذا كان المأمومون أو بعضهم رجالا و أن لا يكون قاعدا للقائمين و لا

مضطجعا للقاعدين و لا من لا يحسن القراءه بعدم إخراج الحرف من مخرجه أو إبداله بآخر أو حذفه أو نحو ذلك حتى اللحن فى الأعراب و إن كان لعدم استطاعته غير ذلك

### ١ مسأله لا بأس بإمامه القاعد للقاعدين.

و المضطجع لمثله و الجالس للمضطجع

### ٢ مسأله لا بأس بإمامه المتيهم للمتوضىء.

و ذى الجبيره لغيره و مستصحب النجاسه من جهه العذر لغيره- بل الظاهر جواز إمامه المسلوس و المبطون لغيرهما فضلا عن مثلهما- و كذا إمامه المستحاضه للطاهره

### ٣ مسأله لا بأس بالافتداء بمن لا يحسن القراءه

فى غير المحل الذى يتحملها الإمام عن المأموم كالركعتين الأخيرتين على الأقوى و كذا لا بأس بالايتمام بمن لا يحسن ما عدا القراءه من الأذكار الواجبه و المستحبه التى لا يتحملها الإمام عن المأموم إذا كان ذلك لعدم استطاعته غير ذلك

### ٤ مسأله لا يجوز إمامه من لا يحسن القراءه لمثله

إذا اختلفا فى المحل الذى لم يحسنه و أما إذا اتحدا فى المحل فلا يبعد الجواز و إن كان الأحوط العدم بل لا يترك الاحتياط مع وجود الإمام المحسن و كذا لا- يبعد جواز إمامه غير المحسن لمثله مع اختلاف المحل أيضا إذا نوى الانفراد عند محل الاختلاف

فيقرأ لنفسه بقيه القراءه لكن الأحوط العدم بل لا يترك مع وجود المحسن فى هذه الصوره أيضا

#### ٥ مسأله يجوز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح

بالحروف أو كمال التأديه إذا كان متمكنا من القدر الواجب فيها و إن كان المأموم أفصح منه

#### ٦ مسأله لا يجب على غير المحسن الائتتمام بمن هو محسن

و إن كان هو أحوط نعم يجب ذلك على القادر على التعلم إذا ضاق الوقت عنه كما مر سابقا

#### ٧ مسأله لا يجوز إمامه الأخرس لغيره

و إن كان ممن لا يحسن نعم يجوز إمامته لمثله و إن كان الأحوط الترك خصوصا مع وجود غيره بل لا يترك الاحتياط فى هذه الصوره

#### ٨ مسأله يجوز إمامه المرأة لمثلها

و لا يجوز للرجل و لا للخثى

#### ٩ مسأله يجوز إمامه الخثى للأنثى دون الرجل

بل و دون الخثى

#### ١٠ مسأله [فى جواز إمامه غير البالغ لغير البالغ]

يجوز إمامه غير البالغ لغير البالغ

#### ١١ مسأله الأحوط عدم إمامه الأجدم و الأبرص و المحدود بالحد الشرعى بعد التوبه

و الأعرابى إلا لأمثالهم بل مطلقا و إن كان الأقوى الجواز فى الجميع مطلقا

**١٢ مسألة العدالة ملكه الاجتناب عن الكبائر و عن الإصرار على الصغائر و عن منافيات المروه**

الذاله على عدم مبالاه مرتكبها بالدين- و يكفى حسن الظاهر الكاشف ظنا عن تلك الملكه

**١٣ مسألة المعصيه الكبيره هى كل معصيه ورد النص بكونها كبيره**

كجمله من المعاصى المذكوره فى محلها أو ورد التوعيد بالنار عليه فى الكتاب أو السنه صريحا أو ضمنا أو ورد فى الكتاب أو السنه كونه أعظم من إحدى الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار أو كان عظيما فى أنفـس أهل الشرع

**١٤ مسألة إذا شهد عدلان بعداله شخص كفى فى ثبوتها**

إذا لم يكن معارضا بشهاده عدلين آخرين بل و شهاده عدل

**١٥ مسألة إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعداله بعدالته و حصل الاطمئنان كفى**

بل يكفى الاطمئنان إذا حصل من شهاده عدل واحد و كذا إذا حصل من اقتداء عدلين به أو من اقتداء جماعه مجهولين به و الحاصل أنه يكفى الوثوق و الاطمئنان للشخص من أى وجه حصل بشرط كونه من أهل الفهم و الخبره و البصيره و المعرفه بالمسائل لا من الجهال و لا ممن يحصل له الاطمئنان و الوثوق بأدنى شىء كغالب الناس

**١٦ مسألة الأحوط أن لا يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم العداله**

و إن كان الأقوى جوازه

**١٧ مسألة الإمام الراتب فى المسجد أولى بالإمامه من غيره و إن كان غيره أفضل منه**

لكن الأولى له تقديم الأفضل و كذا صاحب المنزل أولى من غيره المأذون فى الصلاه و إلا فلا يجوز بدون إذنه و الأولى أيضا تقديم الأفضل و كذا الهاشمى أولى من غيره المساوى له فى الصفات

**١٨ مسألة إذا تشاح الأئمه رغبه فى ثواب الإمامه لا لغرض دنيوى رجع من قدمه المأمومون جميعهم**

تقدما ناشيا عن ترجيح شرعى لا- لأغراض دنيويه و إن اختلفوا فأراد كل منهم تقديم شخص فالأولى ترجيح الفقيه الجامع للشرائط خصوصا إذا انضم إليه شده التقوى و الورع فإن لم يكن أو تعدد فالأقوى تقديم الأجدود قراءه ثم الأفقه فى أحكام الصلاه و مع التساوى فيها

فالأفقه في سائر الأحكام غير ما للصلاه ثمّ الأسن في الإسلام ثمّ من كان أرجح في سائر الجهات الشرعيه و الظاهر أن الحال كذلك إذا كان هناك أئمه متعددون فالأولى للمأموم اختيار الأرجح بالترتيب المذكور لكن إذا تعدد المرجح في بعض كان أولى ممن له ترجيح من جهه واحده و المرجحات الشرعيه مضافا إلى ما ذكر كثيره لا بد من ملاحظتها في تحصيل الأولى و ربما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور مع أنه يحتمل اختصاص الترتيب المذكور بصوره التشاح بين الأئمه أو بين المأمومين لا مطلقا فالأولى للمأموم مع تعدد الجماعه ملاحظه جميع الجهات في تلك الجماعه من حيث الإمام و من حيث أهل الجماعه من حيث تقواهم و فضلهم و كثرتهم و غير ذلك ثمّ اختيار الأرجح فالأرجح

### ١٩ مسأله الترجيحات المذكوره إنما هي من باب الأفضليه و الاستحباب لا على وجه اللزوم و الإيجاب

حتى في أولويه الإمام الراتب الذي هو صاحب المسجد فلا يحرم مزاحمه الغير له و إن كان مفضولا من سائر الجهات أيضا إذا كان المسجد وقفا لا ملكا له و لا لمن لم يأذن لغيره في الإمامه يزدى، سيد محمد كاظم طباطبائي، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ١، ص: ٨٠٢

### ٢٠ مسأله يكره إمامه الأجدم و الأبرص و الأغلف المعذور في ترك الختان.

و المحدود بحد

شرعى بعد توبته و من يكره المأمومون إمامته و المتيّم للمتطهر و الحائك و الحجام و الدباغ إلا لأمثالهم بل الأولى عدم إمامه كل ناقص للكامل و كل كامل للأكمل

### فصل ٤٩ فى مستحبات الجماعة و مكروهاتها

#### إشاره

أما المستحبات فأمر أحدها أن يقف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلا واحدا و خلفه إن كانوا أكثر و لو كان المأموم امرأه واحده و قفت خلف الإمام على الجانب الأيمن بحيث يكون سجودها محاذيا لركبه الإمام أو قدمه و لو كن أزيد و قفن خلفه و لو كان رجلا- واحدا و امرأه واحده أو أكثر وقف الرجل عن يمين الإمام و الامرأه خلفه و لو كانوا رجلا و نساء اصطفوا خلفه و اصطفت النساء خلفهم بل الأ-حوط مراعاة المذكورات هذا إذا كان الإمام رجلا و أما فى جماعه النساء فالأولى و قوفهن صفا واحدا أو أزيد من غير أن تبرز إمامهن من بينهن. الثانى أن يقف الإمام فى وسط الصف.

الثالث أن يكون فى الصف الأول أهل الفضل ممن له مزيه فى العلم و الكمال و العقل و الورع و التقوى و أن يكون يمينه لأفضلهم فى الصف الأول فإنه أفضل الصفوف. الرابع الوقوف فى القرب من الإمام. الخامس الوقوف فى ميامن الصفوف فإنها أفضل من مياسرها



هذا فى غير صلاة الجنازه- و أما فىها فأفضل الصفوف آخرها. السادس إقامه الصفوف و اعتدالها و سد الفرج الواقعه فىها و المحاذاه بين المناكب. السابع تقارب الصفوف بعضها من بعض بأن لا يكون ما بينها أزيد من مقدار مسقط جسد الإنسان إذا سجد. الثامن أن يصلى الإمام بصلاه أضعف من خلفه بأن لا يطيل فى أفعال الصلاه من القنوت و الركوع و السجود إلا إذا علم حب التطويل من جميع المأمومين. التاسع أن يشتغل المأموم المسبوق بتمجيد الله تعالى بالتسبيح و التهليل و التحميد و الثناء إذا أكمل القراءه قبل ركوع الإمام و يبقى آيه من قراءته ليركع بها. العاشر أن لا يقوم الإمام من مقامه بعد التسليم بل يبقى على هيئته المصلى حتى يتم من خلفه صلاته من المسبوقين أو الحاضرين لو كان الإمام مسافرا بل هو الأحوط و يستحب له أن يستناب من يتم بهم الصلاه عند مفارقتهم و يكره استنابه المسبوق بركعه أو أزيد بل الأولى عدم استنابه من لم يشهد الإقامه. الحادى عشر أن يسمع الإمام من خلفه القراءه الجهريه و الأذكار ما لم يبلغ العلو المفرط. الثانى عشر أن يطيل ركوعه إذا أحس بدخول شخص ضعف ما كان يركع انتظارا للداخلين ثم يرفع رأسه و إن أحس بداخل. الثالث عشر أن يقول المأموم عند فراغ الإمام من الفاتحه الحمد لله رب العالمين. الرابع عشر قيام المأمومين عند قول المؤذن قد قامت الصلاه. و أما المكروهات فأمور أيضا أحدها وقوف المأموم وحده فى صف وحده مع وجود موضع فى الصفوف و مع امتلائها فليقف آخر الصفوف أو حذاء الإمام. الثانى التنفل بعد قول المؤذن قد قامت الصلاه بل عند الشروع فى الإقامه. الثالث أن يخص الإمام نفسه بالدعاء إذا اخترع الدعاء من عند نفسه و أما إذا قرأ بعض الأدعيه المأثوره فلا. الرابع التكلم

بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة بل يكره في غير الجماعه أيضا كما مر إلا- أن الكراهه فيها أشد إلا أن يكون المأمومون اجتمعوا من شتى و ليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان. الخامس إسماع المأموم الإمام ما يقوله بعضا أو كلا- السادس ائتمام الحاضر بالمسافر و العكس مع اختلاف صلاتهما قصرا و تماما- و أما مع عدم الاختلاف كالايتمام فى الصبح و المغرب فلا كراهه و كذا فى غيرهما أيضا مع عدم الاختلاف كما لو ائتم القاضى بالمؤدى أو العكس و كما فى مواطن التخيير إذا اختار المسافر التمام و لا يلحق نقصان الفرضين بغير القصر و التمام بهما فى الكراهه كما إذا ائتم الصبح بالظهر أو المغرب أو هى بالعشاء أو العكس

### ١ مسأله يجوز لكل من الإمام و المأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر -

بأن كان مقصرا و الآخر متما أو كان المأموم مسبقا أن لا يسلم و ينتظر الآخر حتى يتم صلاته و يصل إلى التسليم فيسلم معه خصوصا للمأموم إذا اشتغل بالذكر و الحمد و نحوهما إلى أن يصل الإمام و الأحوط الاقتصار على صورته لا تفوت الموالاه و أما مع فواتها ففيه إشكال من غير فرق بين كون المنتظر هو الإمام أو المأموم

### ٢ مسأله إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام

أنه سجد معه السجدين أو واحده يجب عليه الإتيان بأخرى إذا لم يتجاوز المحل

### ٣ مسأله إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام

و شك فى حال القيام أنه الرابعه أو الثالثه ينتظر حتى يأتى الإمام بالركوع و السجدين حتى يتبين له الحال فإن كان فى الثالثه أتى بالبقية و صحت الصلاة و إن كان فى الرابعه يجلس و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدي

السهو لكل واحد من الزيادات من قوله بحول الله و للقيام و للتسيحات إن أتى بها أو ببعضها

#### ٤ مسأله إذا رأى من عادل كبيره لا يجوز الصلاه خلفه

إلا أن يتوب مع فرض بقاء الملكه فيه فيخرج عن العداله بالمعصيه و يعود إليها بمجرد التوبه

#### ٥ مسأله إذا رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو من النوافل

لا يصح الاقتداء به و كذا إذا احتمل أنها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليوميه بها و إن علم أنها من اليوميه لكن لم يدر أنها أيه صلاه من الخمس أو أنها أداء أو قضاء أو أنها قصر أو تمام- لا بأس بالاقتداء و لا يجب إحراز ذلك قبل الدخول كما لا يجب إحراز أنه فى أى ركعه كما مر

#### ٦ مسأله القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع

للمتابعه سهوا زيادته مره واحده فى كل ركعه و أما إذا زاد فى ركعه واحده أزيد من مره كأن رفع رأسه قبل الإمام سهوا ثم عاد للمتابعه ثم رفع أيضا سهوا ثم عاد فيشكل الغتفار فلا يترك الاحتياط حينئذ بإعاده الصلاه بعد الإتمام و كذا فى زياده السجده القدر المتيقن اغتفار زياده سجدتين فى ركعه و أما إذا زاد أربع فمشكل

#### ٧ مسأله إذا كان الإمام يصلى أداء أو قضاء يقينيا و المأموم منحصرأ بمن يصلى احتياطيا

إجراء حكم الجماعة من اغتفار زياده الركن و رجوع الشاك منهما إلى الآخر و نحوه لعدم إحراز كونها صلاه نعم لو كان الإمام أو المأموم أو كلاهما يصلى باستصحاب الطهاره لا- بأس بجريان حكم الجماعة لأنه و إن كان لم يحرز كونها صلاه واقعيه لاحتمال كون الاستصحاب مخالفا للواقع إلا أنه حكم شرعى ظاهرى بخلاف الاحتياط فإنه إرشادى و ليس حكما ظاهريا و كذا لو شك أحدهما فى الإتيان بركن بعد تجاوز المحل فإنه حينئذ و إن لم يحرز بحسب الواقع كونها صلاه لكن مفاد قاعده التجاوز أيضا حكم شرعى فهى فى ظاهر الشرع صلاه

#### **٨ مسأله إذا فرغ الإمام من الصلاه و المأموم فى التشهد أو فى السلام الأول**

لا يلزم عليه نيه الانفراد بل هو باق على الاقتداء عرفا

#### **٩ مسأله يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقول بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام.**

التي هى ثالثته و ينفرد و

لكن يستحب له أن يتابعه في التشهد متجافيا إلى أن يسلم ثم يقوم إلى الرابعه

### ١٠ مسأله لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءه الإمام - فى الركعتين الأوليين من الجهرية

إذا سمع صوته لكنه أحوط

### ١١ مسأله إذا عرف الإمام بالعداله ثم شك فى حدوث فسقه

جاز له الاقتداء به عملا بالاستصحاب و كذا لو رأى منه شيئا و شك فى أنه موجب للفسق أم لا

### ١٢ مسأله يجوز للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم إلى الصف السابق

أو يتأخر إلى اللاحق إذا رأى خلافا فيهما لكن على وجه لا ينحرف عن القبلة فيمشى القهقري

### ١٣ مسأله يستحب انتظار الجماعة إماما أو مأموما

و هو أفضل من الصلاه فى أول الوقت منفردا و كذا يستحب اختيار الجماعة مع التخفيف على الصلاه فرادى مع الإطاله

### ١٤ مسأله يستحب الجماعة فى السفينه الواحده

و فى السفن المتعدده للرجال و النساء و لكن تكره الجماعة فى بطون الأوديه

### ١٥ مسأله يستحب اختيار الإمامه على الاقتداء

فلإمام إذا أحسن بقيامه و قراءته و ركوعه و سجوده مثل أجر من صلى مقتديا به و لا ينقص من أجرهم شىء

### ١٦ مسأله لا بأس بالاقتداء بالعبد

إذا كان عارفا بالصلاه و أحكامها

## ١٧ مسأله الأحوط ترك القراءة فى الأوليين من الإخفائيه

و إن كان الأقوى الجواز مع الكراهه كما مر

## ١٨ مسأله يكره تمكين الصبيان من الصف الأول

على ما ذكره المشهور و إن كانوا مميزين

## مسأله ١٩ إذا صلى منفردا أو جماعه و احتمل فيها خلافا فى الواقع

و إن كان صحيحه فى ظاهر الشرع يجوز بل يستحب أن يعيدها منفردا أو جماعه و أما إذا لم يحتمل فيها خلافا فإن صلى منفردا ثمّ وجد من يصلى تلك الصلاه جماعه يستحب له أن يعيدها جماعه إماما كان أو مأموما بل لا يبعد جواز إعادتها جماعه إذا وجد من يصلى غير تلك الصلاه كما إذا صلى الظهر فوجد من يصلى العصر جماعه لكن القدر المتيقن الصوره الأولى و أما إذا صلى جماعه إماما أو مأموما فيشكل استحباب إعادتها و كذا يشكل إذا صلى اثنان منفردا ثمّ أرادا الجماعه فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصل

## ٢٠ مسأله إذا ظهر بعد إعاده الصلاه جماعه أن الصلاه الأولى كانت باطله

يجتزئ بالمعاده

## ٢١ مسأله فى المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوى الندب

لا الوجوب على الأقوى

المجلد ٢

اشاره

ص: ١





أى الإخلال بشىء مما يعتبر فيها وجودا أو عدما

### ١ مسأله الإخلال إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو اضطرار أو إكراه أو بالشك

ثمّ إما أن يكون بزياده أو نقيصه و الزياده إما بركن أو غيره و لو بجزء مستحب كالقنوت فى غير الركعه الثانيه أو فيها فى غير محلها أو بركعه و النقيصه إما بشرط ركن كالطهاره من الحدث و القبلة أو بشرط غير ركن أو بجزء ركن أو غير ركن أو بكيفيه كالجهر و الإخفات و الترتيب و الموالاه أو بركعه

### ٢ مسأله الإخلال العمدى موجب لبطلان الصلاة بأقسامه

من الزياده و النقيصه حتى بالإخلال بحرف من القراءه أو الأذكار أو بحركه أو بالموالاه بين حروف كلمه أو كلمات آيه أو بين بعض الأفعال مع بعض و كذا إذا فاتت الموالاه سهوا أو اضطرارا لسعال أو غيره و لم يتدارك بالتكرار متعمدا

### ٣ مسأله إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلا بالحكم

فإن كان بترك شرط ركن كالإخلال بالطهاره الحديثه أو بالقبله بأن صلى مستدبرا أو إلى اليمين أو اليسار أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله أو بنقصان ركعه أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء الركنيه أو بزياده ركن بطلت الصلاة

و إن كان الإخلال بسائر الشروط أو الأجزاء زياده أو نقصا فالأحوط الإلحاق بالعمد فى البطلان لكن الأقوى إجراء حكم السهو عليه

#### ٤ مسأله لا فرق فى البطلان بالزياده العمديه بين أن يكون فى ابتداء النيه أو فى الأثناء

و لا بين الفعل و القول و لا بين الموافق لأجزاء الصلاه و المخالف لها و لا بين قصد الوجوب بها و الندب نعم لا بأس بما يأتى به من القراءه و الذكر فى الأثناء لا بعنوان أنه منها ما لم يحصل به المحو للصوره و كذا لا بأس بإتيان غير المبطلات من الأفعال الخارجيه المباحه كحك الجسد و نحوه إذا لم يكن ماحيا للصوره

#### ٥ مسأله إذا أخل بالطهاره الحديثه ساهيا

بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم بطلت صلاته و إن تذكر فى الأثناء و كذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهه ترك جزء أو شرط

**٦ مسألة إذا صلى قبل دخول الوقت ساهيا بطلت**

و كذا لو صلى إلى اليمين أو اليسار أو مستدبرا فيجب عليه الإعادة أو القضاء

**٧ مسألة إذا أخل بالطهارة الخبثيه فى البدن أو اللباس ساهيا بطلت**

و كذا إن كان جاهلا بالحكم أو كان جاهلا بالموضوع و علم فى الأثناء مع سعه الوقت و إن علم بعد الفراغ صحت و قد مر التفصيل سابقا

**٨ مسألة إذا أخل بستر العوره سهوا فالأقوى عدم البطلان**

و إن كان هو الأحوط و كذا لو أخل بشرائط الساتر عدا الطهاره من المأكوليه و عدم كونه حريرا أو ذهبا و نحو ذلك

**٩ مسألة إذا أخل بشرائط المكان سهوا فالأقوى عدم البطلان**

و إن كان أحوط فيما عدا الإباحه بل فيها أيضا إذا كان هو الغاصب

**١٠ مسألة إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهوا**

إما لنجاسته

أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلاة و إن كان هو الأحوط و قد مرت هذه المسائل فى مطاوى الفصول السابقه

### ١١ مسأله إذا زاد ركعه أو ركوعاً أو سجدتين من ركعه أو تكبيره الإحرام سهواً بطلت الصلاة

نعم يستثنى من ذلك زياده الركوع أو السجدتين فى الجماعه و أما إذا زاد ما عدا هذه من الأجزاء غير الأركان كسجده واحده أو تشهد أو نحو ذلك مما ليس بركن فلا تبطل بل عليه سجدتا السهو و أما زياده القيام الركنى فلا تتحقق إلا بزياده الركوع أو بزياده تكبيره الإحرام كما أنه لا تتصور زياده النيه بناء على أنها الداعى بل على القول بالإخطار لا تضر زيادتها

### ١٢ مسأله يستثنى من بطلان الصلاة بزياده الركعه ما إذا نسى المسافر سفره أو نسى أن حكمه القصر

فإنه لا يجب القضاء إذا تذكّر ألف خارج الوقت و لكن يجب الإعادة إذا تذكّر فى الوقت كما سيأتى إن شاء الله

### ١٣ مسأله لا فرق فى بطلان الصلاة بزياده ركعه

بين أن يكون قد تشهد في الرابعه ثمَّ قام إلى الخامسه أو جلس بمقدارها كذلك أو لا و إن كان الأحوط في هاتين الصورتين إتمام الصلاه لو تذكر قبل الفراغ ثمَّ إعادتها

#### ١٤ مسأله إذا سها عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه بطلت صلاته

و إن تذكر قبل الدخول فيها رجع و أتى به و صحت صلاته و يسجد سجدة السهو لكل زياده- و لكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاه لو كان التذكر بعد الدخول في السجده الأولى

#### ١٥ مسأله لو نسي السجدين و لم يتذكر إلا بعد الدخول في الركعه التاليه بطلت صلاته

و لو تذكر قبل ذلك رجع و أتى بهما و أعاد ما فعله سابقا مما هو مرتب عليهما بعدهما و كذا تبطل الصلاه لو نسيهما من الركعه الأخيره حتى سلم و أتى بما يبطل الصلاه عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار و إن تذكر بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل فالأقوى أيضا البطلان لكن الأحوط

التدارك ثمَّ الإتيان بما هو مرتب عليهما ثمَّ إعادة الصلاة و إن تذكر قبل السلام أتى بهما و بما بعدهما من التشهد و التسليم و صحت صلاته و عليه سجدة السهو لزياده التشهد أو بعضه و للتسليم المستحب

### ١٦ مسأله لو نسي النيه أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته

سواء تذكر في الأثناء أو بعد الفراغ فيجب الاستيناف و كذا لو نسي القيام حال تكبيره الإحرام و كذا لو نسي القيام المتصل بالركوع بأن ركع لا عن قيام

### ١٧ مسأله لو نسي الركعه الأخيره فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام و أتى بها

و لو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلاة عمدا و سهوا قام و أتم و لو ذكرها بعده استأنف الصلاة من رأس من غير فرق بين الرباعيه و غيرها و كذا لو نسي أزيد من ركعه

### ١٨ مسأله لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته

و حيثئذ فإن لم يبق محل التدارك و جب عليه سجدة السهو للنقيصه و في نسيان السجده الواحده و التشهد- يجب قضاؤهما أيضا بعد الصلاة

قبل سجدة السهو وإن بقي محل التدارك وجب العود للتدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليه مما فعله سابقا و سجدة السهو لكل زيادة و فوت محل التدارك إما بالدخول فى ركن بعده على وجه لو تدارك المنسى لزم زيادة الركن و إما بكون محله فى فعل خاص جاز محل ذلك الفعل كالذكر فى الركوع و السجود إذا نسيه و تذكر بعد رفع الرأس منهما و إما بالتذكر بعد السلام الواجب فلو نسى القراءه أو الذكر أو بعضهما أو الترتيب فيهما أو إعرابهما أو القيام فيهما أو الطمأنينه فيه و ذكر بعد الدخول فى الركوع فات محل التدارك فيتم الصلاه و يسجد سجدة السهو للنقصان إذا كان المنسى من الأجزاء لا لمثل الترتيب و الطمأنينه مما ليس بجزء و إن تذكر قبل الدخول فى الركوع رجع و تدارك و أتى بما بعده و سجد سجدة السهو لزيادة ما أتى به من الأجزاء نعم فى نسيان القيام حال القراءه أو الذكر و نسيان الطمأنينه فيه لا يبعد فوت محلها قبل الدخول فى الركوع أيضا لاحتمال كون القيام واجبا حال القراءه

لا شرطاً فيها و كذا كون الطمأنينه واجبه حال القيام لا شرطاً فيه و كذا الحال فى الطمأنينه حال التشهد و سائر الأذكار فالأحوط العود و الإتيان بقصد الاحتياط و القربه لا بقصد الجزئيه و لو نسى الذكر فى الركوع أو السجود أو الطمأنينه حاله و ذكر بعد رفع الرأس منهما فات محلها و لو تذكر قبل الرفع أو قبل الخروج عن مسمى الركوع وجب الإتيان بالذكر و لو كان المنسى الطمأنينه حال الذكر فالأحوط إعادته بقصد الاحتياط و القربه و كذا لو نسى وضع أحد المساجد حال السجود و لو نسى الانتصاب من الركوع و تذكر بعد الدخول فى السجده الثانيه فات محله و أما لو تذكر قبله فلا يبعد وجوب العود إليه لعدم استلزامه إلا زياده سجده واحده و ليست بركن كما أنه كذلك لو نسى الانتصاب من السجده الأولى و تذكر



بعد الدخول فى الثانى لكن الأحوط مع ذلك إعاده الصلاه و لو نسى الطمأنينه حال أحد الانتصابين احتمال فوت المحل و إن لم يدخل فى السجده كما مر نظيره و لو نسى السجده الواحده أو التشهد و ذكر بعد الدخول فى الركوع أو بعد السلام فات محلها و لو ذكر قبل ذلك تداركها- و لو نسى الطمأنينه فى التشهد فالحال كما مر من أن الأحوط الإعاده بقصد القربه و الاحتياط- و الأحوط مع ذلك إعاده الصلاه أيضا لاحتمال كون التشهد

زياده عمدية حينئذ خصوصا إذا تذكر نسيان الطمأنينه فيه بعد القيام

### ١٩ مسأله لو كان المنسى الجهر أو الإخفات لم يجب التدارك

بإعادة القراءه أو الذكر على الأقوى و إن كان أحوط إذا لم يدخل فى الركوع

### فصل ٥١ فى الشك

### فى أحكام الشك

### اشاره

و هو إما فى أصل الصلاه و أنه هل أتى بها أم لا و إما فى شرائطها و إما فى أجزائها و إما فى ركعاتها

### ١ مسأله إذا شك فى أنه هل صلى أم لا

فإن كان بعد مضى الوقت لم يلتفت و بنى على أنه صلى سواء كان الشك فى صلاه واحده أو فى الصلاتين و إن كان فى الوقت و جب الإتيان بها كأن شك فى أنه صلى صلاه الصبح أم لا أو هل صلى الظهرين أم لا أو هل صلى العصر بعد العلم بأنه صلى الظهر أم لا و لو علم أنه صلى العصر و لم يدر أنه صلى الظهر أم لا فيحتمل جواز البناء على أنه صلاها لكن الأحوط الإتيان بها بل لا يخلو عن قوه بل و كذلك لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر- و علم أنه أتى بها و شك فى أنه أتى بالظهر أيضا أم لا فإن الأحوط الإتيان بها و إن كان احتمال البناء على الإتيان بها و إجراء حكم الشك بعد مضى الوقت هنا أقوى من السابق نعم لو بقى من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر و علم بعدم الإتيان بها أو شك فيه و كان شاكا فى الإتيان بالظهر و جب الإتيان بالعصر و يجرى حكم

الشك بعد الوقت بالنسبة إلى الظهر لكن الأحوط قضاء الظهر أيضا

### ٢ مسألة إذا شك في فعل الصلاة و قد بقي من الوقت مقدار ركعه

فهل ينزل منزله تمام الوقت أو لا وجهان أفواهما الأول أما لو بقي أقل من ذلك فالأقوى كونه بمنزله الخروج

### ٣ مسألة لو ظن فعل الصلاة

فالظاهر أن حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت أو في خارجه و كذا لو ظن عدم فعلها

### ٤ مسألة إذا شك في بقاء الوقت و عدمه

يلحقه حكم البقاء

### ٥ مسألة لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا

فإن كان في الوقت المختص بالعصر بني على الإتيان بها و إن كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر بعد البناء على عدم الإتيان بها

### ٦ مسألة إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر

و لم يدر المعين منها يجزيه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمه سواء كان في الوقت أو في خارجه نعم لو كان في وقت الاختصاص بالعصر يجوز له البناء على أن

ما أتى به هو الظهر فينوي فيما يأتي به العصر و لو علم أنه صلى إحدى العشاءين و لم يدر المعين منهما و جب الإتيان بهما سواء كان في الوقت أو في خارجه و هنا أيضا لو كان في وقت الاختصاص بالعشاء بنى على أن ما أتى به هو المغرب و أن الباقي هو العشاء

### ٧ مسأله إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت و نسي الإتيان بها و جب عليه القضاء

إذا تذكر خارج الوقت و كذا إذا شك و اعتقد أنه خارج الوقت ثم تبين أن شكه كان في أثناء الوقت و أما إذا شك و اعتقد أنه في الوقت فترك الإتيان بها عمدا أو سهوا ثم تبين أن شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء

### ٨ مسأله حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاه و عدمه حكم غيره

فيجربى فيه التفصيل بين كونه في الوقت و خارجه و أما الوسواسى فالظاهر أنه يبني على الإتيان و إن كان في الوقت

### ٩ مسأله إذا شك في بعض شرائط الصلاة

فإما أن يكون قبل الشروع فيها أو في أثنائها أو بعد الفراغ منها فإن كان قبل الشروع فلا بد من إحراز ذلك الشرط و لو بالاستصحاب و نحوه من الأصول و كذا إذا كان في الأثناء و إن كان بعد الفراغ منها حكم بصحتها و إن كان يجب إحرازه للصلاه الأخرى و قد مر التفصيل في مطاوى الأبحاث السابقه

### ١٠ مسأله إذا شك في شيء من أفعال الصلاة

فإما أن يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه و إما أن يكون بعده فإن كان قبله و جب الإتيان كما إذا شك في الركوع و هو قائم أو شك في السجدين أو السجده الواحده و لم يدخل في القيام أو التشهد و هكذا لو شك في تكبيره الإحرام و لم يدخل فيما بعدها أو شك في الحمد و لم يدخل في السوره أو فيها و لم يدخل في الركوع أو القنوت و إن كان بعده لم يلتفت و بنى على أنه أتى به من غير فرق بين الأولتين و الأخيرتين على الأصح و المراد بالغير مطلق الغير المترتب على الأول كالسوره بالنسبه إلى الفاتحه فلا يلتفت إلى الشك فيها و هو آخذ في السوره بل و لا إلى أول الفاتحه أو السوره و هو في آخرهما بل و لا إلى الآيه و هو في المتأخره بل و لا إلى أول الآيه و هو آخرها و لا فرق

بين أن يكون ذلك الغير جزء واجبا أو مستحبا كالقنوت بالنسبة إلى الشك في السوره و الاستعاذه بالنسبه إلى تكبيره الإحرام و الاستغفار بالنسبه إلى التسيحات الأربعة فلو شك في شىء من المذكورات بعد الدخول في أحد المذكورات لم يلتفت كما أنه لا فرق في المشكوك فيه أيضا بين الواجب و المستحب و الظاهر عدم الفرق بين أن يكون ذلك الغير من الأجزاء أو مقدماتها فلو شك في الركوع أو الانتصاب منه بعد الهوى للسجود لم يلتفت نعم لو شك في السجود و هو آخذ في القيام و جب عليه العود و في إلحاق التشهد به في ذلك وجه إلا- أن الأقوى خلافه فلو شك فيه بعد الأخذ في القيام لم يلتفت و الفارق النص الدال على العود في السجود فيقتصر على مورده و يعمل بالقاعده في غيره

### ١١ مسأله الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاه المختار

فمن كان فرضه الجلوس مثلا و قد شك في أنه هل سجد أم لا و هو في حال الجلوس الذى هو بدل

عن القيام لم يلتفت و كذا إذا شك في التشهد- نعم لو لم يعلم أنه الجلوس الذي هو بدل عن القيام أو جلوس للمسجده أو للتشهد وجب التدارك لعدم إحراز الدخول في الغير حينئذ

### ١٢ مسأله لو شك في صحه ما أتى به و فساده لا في أصل الإتيان

فإن كان بعد الدخول في الغير فلا إشكال في عدم الالتفات و إن كان قبله فالأقوى عدم الالتفات أيضا و إن كان الأحوط الإتمام و الاستيناف إن كان من الأفعال و التدارك إن كان من القراءه أو الأذكار ما عدا تكبيره الإحرام

### ١٣ مسأله إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به

ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتيا به فإن كان ركنا بطلت الصلاه و إلا فلا نعم يجب عليه سجدة السهو

للزيادة و إذا شك بعد الدخول فى الغير فلم يلتفت ثم تبين عدم الإتيان به فإن كان محل تدارك المنسى باقيا بأن لم يدخل فى ركن بعده تداركه و إلا فإن كان ركنا بطلت الصلاة و إلا فلا و يجب عليه سجدة السهو للتقيصه

#### ١٤ مسأله اذا شك فى التسليم

فإن كان بعد الدخول فى صلاه أخرى أو فى التعقيب أو بعد الإتيان بالمنافيات لم يلتفت و إن كان قبل ذلك أتى به

#### ١٥ مسأله إذا شك المأموم فى أنه كبر للإحرام أم لا

فإن كان بهيئه المصلى جماعه من الإنصات و وضع اليدين على الفخذين و نحو ذلك لم يلتفت على الأقوى و إن كان الأحوط الإتمام و الإعادة

## ١٦ مسأله إذا شك و هو فعل فى أنه هل شك فى بعض الأفعال المتقدمه أم لا

لم يلتفت و كذا لو شك فى أنه هل سها أم لا و قد جاز محل ذلك الشىء الذى شك فى أنه سها عنه أو لا نعم لو شك فى السهو و عدمه و هو فى محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به على الأصح

## فصل ٥٢ فى الشك فى الركعات

### ١ مسأله الشكوك الموجه لبطان الصلاة ثمانية

أحدها الشك فى الصلاة الثائيه كالصبح و صلاه السفر. الثانى الشك فى الثلاثيه كالمغرب. الثالث الشك بين الواحده و الأزيد. الرابع الشك بين الاثنتين و الأزيد قبل إكمال السجدين. الخامس الشك بين الاثنتين و الخمس أو الأزيد و إن كان بعد الإكمال. السادس الشك بين الثلاث و الست أو الأزيد.

السابع الشك بين الأربع و الست أو الأزيد. الثامن الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى

### ٢ مسأله الشكوك الصحيحه تسعه فى الرباعيه

أحدها الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين فإنه يبنى على الثلاث و يأتى بالرباعه و يتم صلاته ثم يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس و الأحوط اختيار الركعه من قيام و أحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعه من قيام و أحوط من ذلك استيناف الصلاة مع ذلك و يتحقق إكمال



السجدين بإتمام الذكر الواجب من السجده الثانيه على الأقوى و إن كان الأحوط إذا كان قبل رفع الرأس البناء ثمّ الإعاده و كذا فى كل مورد يعتبر إكمال السجدين. الثانى الشك بين الثلاث و الأربع فى أى موضع كان و حكمه كالأول إلا أن الأحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس و مع الجمع تقديمهما على الركعه من قيام. الثالث الشك بين الاثنتين و الأربع بعد الإكمال فإنه يبنى على الأربع و يتم صلاته ثمّ يحتاط بركعتين من قيام. الرابع الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد الإكمال فإنه يبنى على الأربع و يتم صلاته - ثمّ يحتاط بركعتين من قيام و ركعتين من جلوس و الأحوط تأخير الركعتين من جلوس.

الخامس الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين فيبنى على الأربع و يتشهد و يسلم ثمّ يسجد سجدتا السهو. السادس الشك بين الأربع و الخمس حال القيام فإنه يهدم و يجلس و يرجع شكه إلى ما بين الثلاث و الأربع فيتم صلاته ثمّ يحتاط بركعتين من

جلوس أو ركعه من قيام. السابع الشك بين الثلاث والخمس حال القيام- فإنه يهدم القيام ويرجع شكه إلى ما بين الاثنتين و الأربعة فيبنى على الأربعة ويعمل عمله. الثامن الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام- فيهدم القيام ويرجع شكه إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع فيتم صلاته ويعمل عمله. التاسع الشك بين الخمس والست حال القيام فإنه يهدم القيام فيرجع شكه إلى ما بين الأربعة والخمس فيتم ويسجد سجدة السهو مرتين إن لم يشتغل بالقراءة أو التسبيحات وإلا فثلاث مرات و إن قال بحول الله فأربع مرات مره للشك بين الأربعة والخمس و ثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله بحول الله و القيام والقراءة أو التسبيحات و الأحوط فى الأربعة المتأخره بعد البناء و عمل الشك إعاده الصلاه أيضا كما أن الأحوط فى الشك بين الاثنتين و الأربعة و الخمس و الشك بين الثلاث و الأربعة و الخمس العمل بموجب الشكين ثم الاستئناف

### ٣ مسأله الشك فى الركعات ما عدا هذه الصور التسعه موجب للبطلان

كما عرفت لكن الأحوط فيما إذا كان الطرف الأقل صحيحا و الأكثر باطلا كالثلاث و الخمس و الأربعة و الست و نحو ذلك البناء على الأقل و الإتمام ثم

الإعاده- و فى مثل الشك بين الثلاث و الأرب و الست يجوز البناء على الأكثر الصحيح و هو الأرب و الإتمام و عمل الشك بين الثلاث و الأرب ثمّ الإعاده أو البناء على الأقل و هو الثلاث ثمّ الإتمام ثمّ الإعاده

#### ٤ مسأله لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه

بل لا- بد من التروى و التأمل حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين أو يستقر الشك بل الأحوط فى الشكوك الغير الصحيحه التروى إلى أن تتمحى صورته الصلاه أو يحصل اليأس من العلم أو الظن و إن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشك

#### ٥ مسأله المراد بالشك فى الركعات تساوى الطرفين لا ما يشتمل الظن

فإنه فى الركعات بحكم اليقين سواء فى الركعتين الأولتين و الأخيرتين

#### ٦ مسأله فى الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين

كالشك بين الاثنتين و الثلاث و الشك بين الاثنتين و الأرب و الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأرب إذا شك مع ذلك فى إتيان السجدين أو إحداهما و عدمه إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول فى القيام أو التشهد بطلت الصلاه لأنه محكوم بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما فيكون قبل الإكمال و إن كان بعد الدخول فى القيام أو التشهد لم تبطل لأنه محكوم بالإتيان

شرعا فيكون بعد الإكمال و لا فرق بين مقارنه حدوث الشكين أو تقدم أحدهما على الآخر و الأحوط الإتمام و الإعاده خصوصا مع المقارنه أو تقدم الشك فى الركعه

### ٧ مسأله فى الشك بين الثلاث و الأربع و الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس

إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدتين من الركعه السابقه بطلت الصلاه لأنه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجده المنسيه فيرجع شكه إلى ما قبل الإكمال و لا فرق بين أن يكون تذكره للنسيان قبل البناء على الأربع أو بعده

### ٨ مسأله إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع

ثم بعد ذلك انقلب شكه إلى الظن بالثلاث بنى عليه و لو ظن الثلاث ثم انقلب شكها عمل بمقتضى الشك و لو انقلب شكه إلى شك آخر عمل بالأخير فلو شك و هو قائم بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنتين و الأربع عمل عمل الشك الثانى و كذا العكس

فإنه يعمل بالأخير

### ٩ مسألة لو تردد في أن الحاصل له ظن أو شك

كما يتفق كثيرا لبعض الناس كان ذلك شكاً و كذا لو حصل له حاله في أثناء الصلاة و بعد أن دخل في فعل آخر لم يدر أنه كان شكاً أو ظناً بنى على أنه كان شكاً إن كان فعلاً شاكاً و بنى على أنه كان ظناً إن كان فعلاً ظاناً مثلاً لو علم أنه تردد بين الاثنتين و الثلاث و بنى على الثلاث و لم يدر أنه حصل له الظن بالثلاث فبنى عليه أو بنى عليه من باب الشك يبنى على الحالة الفعلية و إن علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين و الثلاث و أنه

بنى على الثلاث و شك فى أنه حصل له الظن به أو كان من باب البناء فى الشك فالظاهر عدم وجوب صلاه الاحتياط عليه و إن كان أحوط

#### ١٠ مسأله لو شك فى أن شكه السابق كان موجبا للبطلان أو للبناء

بنى على الثانى مثلا لو علم أنه شك سابقا بين الاثنتين و الثلاث و بعد أن دخل فى فعل آخر أو ركعه أخرى شك فى أنه كان قبل إكمال السجدين حتى يكون باطلا أو بعده حتى يكون صحيحا بنى على أنه كان بعد الإكمال و كذا إذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلاه

#### ١١ مسأله لو شك بعد الفراغ من الصلاه

أن شكه هل كان موجبا للركعه بأن كان بين الثلاث و الأربع مثلا أو موجبا للركعتين بأن كان بين الاثنتين و الأربع فالأحوط الإتيان بهما ثم إعادته الصلاه

#### ١٢ مسأله لو علم بعد الفراغ من الصلاه أنه طرأ له الشك فى الأثناء

لكن لم يدر كيفيته من رأس فإن انحصر فى الوجوه الصحيحه أتى بموجب الجميع و هو ركعتان و ركعتان من جلوس و سجود السهو ثم الإعادته و إن لم ينحصر فى الصحيح بل احتمال بعض

الوجه الباطله استأنف الصلاه لأنه لم يدر كم صلى

**١٣ مسأله إذا علم فى أثناء الصلاه أنه طراً له حاله تردد بين الاثنتين و الثلاث مثلاً**

و شك فى أنه هل حصل له الظن بالاثنتين فبنى على الاثنتين أو لم يحصل له الظن فبنى على الثلاث يرجع إلى حالته الفعلية فإن دخل فى الركعه الأخرى يكون فعلاً شاكاً بين الثلاث و الأربع و إن لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنتين و الثلاث

**١٤ مسأله إذا عرض له أحد الشكوك و لم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسأله أو نسيانها**

فإن ترجح له أحد الاحتمالين عمل عليه و إن لم يترجح أخذ بأحد الاحتمالين مخيراً ثم بعد الفراغ رجع إلى المجتهد فإن كان موافقاً فهو و إلا أعاد الصلاه و الأحوط الإعادة فى صورته الموافقه أيضاً

**١٥ مسأله لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر**

فالأقوى عدم وجوب شيء عليه لأن الشك الأول قد زال و الشك الثاني بعد



الصلاه فلا يلتفت إليه سواء كان ذلك قبل الشروع في صلاه الاحتياط أو في أثنائها أو بعد الفراغ منها لكن الأحوط عمل الشك الثاني ثمّ إعادته الصلاه- لكن هذا إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصه- كما إذا شك بين الاثنتين و الأربع ثمّ بعد الصلاه انقلب إلى الثلاث و الأربع أو شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع مثلًا ثمّ انقلب إلى الثلاث و الأربع أو عكس

الصورتين و أما إذا شك بين الاثنتين و الأربع مثلاً ثم بعد الصلاة انقلب إلى الاثنتين و الثلاث فاللزام أن يعمل عمل الشك المنقلب إليه الحاصل بعد الصلاة لتبين كونه في الصلاة و كون السلام في غير محله ففي الصورة المفروضة يبني على الثلاث و يتم و يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس و يسجد سجدة السهو للسلام في غير محله و الأحوط مع ذلك إعادته الصلاة

### ١٦ مسألة إذا شك بين الثلاث و الأربع أو بين الاثنتين و الأربع

ثم بعد الفراغ انقلب شكه إلى الثلاث و الخمس و الاثنتين و الخمس و يجب عليه الإعادة للعلم الإجمالي إما بالنقصان أو بالزيادة

### ١٧ مسألة إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث

ثم شك بين الثلاث البنائي و الأربع فهل يجرى عليه حكم الشكين أو حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع وجهان أقواهما الثاني

### ١٨ مسألة إذا شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع ثم ظن عدم الأربع

يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث و لو ظن عدم الاثنتين يجرى عليه حكم الشك بين الثلاث و الأربع و لو ظن عدم الثلاث يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين و الأربع

### ١٩ مسألة إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث و أتى بالرابعه

فتيقن عدم الثلاث و شك بين الواحد و الاثنتين بالنسبه إلى ما سبق يرجع شكه بالنسبه إلى حاله الفعلى بين الاثنتين و الثلاث فيجرى حكمه

### ٢٠ مسألة إذا عرض أحد الشوك الصحيحه للمصلى جالسا من جهه العجز عن القيام

فهل الحكم كما في الصلاة قائما فيتخير في موضع التخير بين ركعه قائما و ركعتين جالسا بين ركعه جالسا بدلا عن الركعه قائما أو ركعتين جالسا من حيث إنه أحد الفردين المخير بينهما أو يتعين هنا اختيار الركعتين جالسا أو يتعين تميم ما نقص ففي الفرض المذكور يتعين ركعه جالسا و في الشك بين الاثنتين و الأربع يتعين ركعتان جالسا

و فى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع يتعين ركعه جالسا و ركعتان جالسا و جوه أفواها الأول ففى الشك بين الاثنتين و الثلاث يتخير بين ركعه جالسا أو ركعتين جالسا و كذا فى الشك بين الثلاث و الأربع و فى الشك بين الاثنتين و الأربع يتعين ركعتان جالسا بدلا عن ركعتين قائما و ركعتان أيضا جالسا من حيث كونهما أحد الفردين و كذا الحال لو صلى قائما ثم حصل العجز عن القيام فى صلاة الاحتياط و أما لو صلى جالسا ثم تمكن من القيام حال صلاة الاحتياط فيعمل كما كان يعمل فى الصلاة قائما و الأحوط فى جميع الصور المذكوره إعادة الصلاة بعد العمل المذكور

### ٢١ مسأله لا يجوز فى الشكوك الصحيحه قطع الصلاة و استينافها

بل يجب العمل على التفصيل المذكور و الإتيان بصلاة الاحتياط كما لا يجوز ترك صلاة الاحتياط بعد إتمام الصلاة و الاكتفاء بالاستيناف بل لو استأنف قبل الإتيان بالمنافى فى الأثناء بطلت الصلاتان نعم لو أتى بالمنافى فى الأثناء صحت الصلاة المستأنفه و إن كان آثما فى الإبطال- و لو استأنف بعد التمام قبل أن يأتى بصلاة الاحتياط لم يكف و إن أتى بالمنافى أيضا و حينئذ فعليه الإتيان بصلاة الاحتياط أيضا و لو بعد

**٢٢ مسألة فى الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه و أتم الصلاه**

ثمّ تبين له الموافقه للواقع فى الصحه وجهان

**٢٣ مسأله إذا شك بين الواحده و الاثنتين مثلا**

و هو فى حال القيام أو الركوع أو فى السجده الأولى مثلا- و علم أنه إذا انتقل إلى الحاله الأخرى من ركوع أو سجود أو رفع الرأس من السجده يتبين له الحال فالظاهر الصحه و جواز البقاء على الاشتغال إلى أن يتبين الحال

**٢٤ مسأله قد مر سابقا أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى حتى يستقر**

أو يحصل له ترجيح أحد الطرفين لكن الظاهر أنه إذا كان فى السجده مثلا و علم أنه إذا رفع رأسه لا يفوت عنه الأمارات الداله على أحد الطرفين جاز له التأخير إلى رفع الرأس بل و كذا إذا كان فى السجده الأولى مثلا يجوز له التأخير إلى رفع الرأس من السجده الثانيه و إن كان الشك بين الواحده و الاثنتين و نحوه من الشكوك الباطله- نعم لو كان

بحيث لو أخر التروى يفوت عنه الأمارات يشكل جوازه خصوصا في الشكوك الباطله

**٢٥ مسأله لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر و شك في الركعات بطلت**

و ليس له العدول إلى التمام و البناء على الأ-كثر مثلا- إذا كان بعد إتمام السجدين و شك بين الاثنتين و الثلاث لا يجوز له العدول إلى التمام و البناء على الثلاث على الأقوى نعم لو عدل إلى التمام ثم شك صح البناء

**٢٦ مسأله لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على ما هو وظيفته**

و أتم الصلاة ثم مات قبل الإتيان بصلاه الاحتياط فالظاهر وجوب قضاء أصل الصلاة عنه لكن الأحوط قضاء صلاه الاحتياط أولا ثم قضاء أصل الصلاة بل لا يترك هذا الاحتياط نعم إذا مات قبل قضاء الأجزاء المنسيه التي يجب قضاؤها كالتشهد و السجده الواحده فالظاهر كفايه

قضائها و عدم وجوب قضاء أصل الصلاة و إن كان أحوط و كذا إذا مات قبل الإتيان بسجده السهو الواجبه عليه فإنه يجب قضاؤها دون أصل الصلاة

### فصل ٥٣ في كيفية صلاه الاحتياط و جملة من أحكامها مضافا إلى ما تقدم في المسائل السابقه

#### ١ مسأله يعتبر في صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر في سائر الصلوات

من الشرائط و بعد إحرازها ينوى و يكبر للإحرام و يقرأ فاتحه الكتاب و يركع و يسجد سجدتين و يتشهد و يسلم و إن كانت ركعتين فيتشهد و يسلم بعد الركعه الثانيه و ليس فيها أذان و لا إقامة و لا سور و لا قنوت و يجب فيها الإخفات في القراءه و إن كان الصلاه جهريه حتى في البسمله على الأحوط و إن كان الأقوى جواز الجهر بها بل استحبابه

#### ٢ مسأله حيث إن هذه الصلاه مردده بين كونها نافله أو جزء أو بمنزله الجزء

فيراعى فيها جهه الاستقلال و الجزئيه فبملاحظه جهه الاستقلال يعتبر فيها النيه و تكبيره الإحرام و قراءه الفاتحه دون التسيحات الأربعة و بلحاظ جهه الجزئيه يجب المبادره إليها بعد الفراغ من الصلاه و عدم الإتيان بالمنافيات بينها و بين

الصلاه و لو أتى ببعض المنافيات فالأحوط إتيانها ثم إعادته الصلاه و لو تكلم سهوا فالأحوط الإتيان بسجدة السهو و الأحوط ترك الاقتداء فيها و لو بصلاه احتياط خصوصا مع اختلاف سبب احتياط الإمام و المأموم و إن كان لا يبعد جواز الاقتداء مع اتحاد السبب و كون المأموم مقتديا بذلك الإمام فى أصل الصلاه

### ٣ مسأله إذا أتى بالمنافى قبل صلاه الاحتياط

ثم تبين له تماميه الصلاه لا يجب إعادتها

### ٤ مسأله إذا تبين قبل صلاه الاحتياط تماميه الصلاه

لا يجب الإتيان بالاحتياط

### ٥ مسأله إذا تبين بعد الإتيان بصلاه الاحتياط تماميه الصلاه تحسب صلاه الاحتياط نافله

و إن تبين التماميه فى أثناء صلاه الاحتياط جاز قطعها و يجوز إتمامها نافله و إن كانت ركعه واحده ضم إليها ركعه أخرى

### ٦ مسأله إذا تبين بعد إتمام الصلاه قبل الاحتياط أو بعدها أو فى أثنائها زياده ركعه

كما إذا شك بين الثلاث و الأربع و الخمس فبنى على الأربع ثم تبين كونها خمسا يجب إعادتها مطلقا

### ٧ مسأله إذا تبين بعد صلاه الاحتياط نقصان الصلاه

فالظاهر عدم وجوب إعادتها و كون صلاه الاحتياط جابره مثلا إذا شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع ثم بعد صلاه الاحتياط تبين كونها ثلاثا صحت و كانت الركعه عن قيام أو الركعتان من جلوس عوضا عن الركعه الناقصه

### ٨ مسأله لو تبين بعد صلاه الاحتياط نقص الصلاه أزيد مما كان محتملا

كما إذا شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع و صلى صلاه الاحتياط فتبين كونها ركعتين و أن الناقص ركعتان فالظاهر عدم كفايه

صلاه الاحتياط بل يجب عليه إعادته الصلاه و كذا لو تبينت الزيادة عما كان محتملا كما إذا شك بين الاثنتين و الأربع فبنى على الأربع و أتى بركعتين للاحتياط فتبين كون صلاته ثلاث ركعات و الحاصل أن صلاه الاحتياط إنما تكون جابره للنقص الذى كان أحد طرفى شكه و أما إذا تبين كون الواقع بخلاف كل من طرفى شكه فلا تكون جابره

### ٩ مسأله إذا تبين قبل الشروع فى صلاه الاحتياط نقصان صلاته

لا تكفى صلاه الاحتياط بل اللازم حينئذ إتمام ما نقص و سجدتا السهو للسلام فى غير محله إذا لم يأت بالمنافى و إلا فاللازم إعادته الصلاه فحكمه حكم من نقص من صلاته ركعه أو ركعتين على ما مر سابقا

### ١٠ مسأله إذا تبين نقصان الصلاه فى أثناء صلاه الاحتياط



فإما أن يكون ما بيده من صلاة الاحتياط موافقا لما نقص من الصلاة في الكم و الكيف كما في الشك بين الثلاث و الأربع إذا اشتغل بركعه قائما و تذكر في أثناءها كون صلاته ثلاثا و إما أن يكون مخالفا له في الكم و الكيف كما إذا اشتغل في الفرض المذكور بركعتين جالسا فتذكر كونها ثلاثا و إما أن يكون موافقا له في الكيف دون الكم كما في الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع إذا تذكر كون صلاته ثلاثا في أثناء الاشتغال بركعتين قائما و إما أن يكون بالعكس كما إذا اشتغل في الشك المفروض بركعتين جالسا بناء على جواز تقديمهما و تذكر كون صلاته ركعتين فيحتمل إلغاء صلاة الاحتياط في جميع الصور و الرجوع إلى حكم تذكر نقص الركعه و يحتمل الاكتفاء بإتمام صلاة الاحتياط في جميعها و يحتمل وجوب إعادة الصلاة في الجميع و يحتمل التفصيل بين الصور المذكوره و المسأله محل إشكال فالأحوط الجمع بين المذكورات

يُتَمَّام ما نَقَصَ ثَمَّ الإِتيان بِصلاة الاحتياطِ ثَمَّ إِعادته الصلاه نَعَم إِذا تَذَكَرَ النقص بين صَلاتِي الاحتياطِ فِي صورهِ تَعَدُّدِها مَعَ فرضِ كَونِ ما أَتى بِهِ موافقاً لِمَا نَقَصَ فِي الكَمِّ وَ الكيفِ لا يَبْعَدُ الاكتفاء بِهِ كَمَا إِذا شَكَّ بَينِ الاثنتَينِ وَ الثالثِ وَ الأربَعِ وَ بَعْدَ الإِتيانِ بِرَكَعتَينِ قائِماً تَبَيَّنَ كَونَ صَلاتِهِ رَكَعتَينِ

### ١١ مَسْأَلَةٌ لَوْ شَكَّ فِي إِتيانِ صَلَاةِ الاحتياطِ بَعْدَ العِلْمِ بِوَجوبِها عَلَيهِ

فَإِن كانَ بَعْدَ الوَقتِ لا يَلْتَفِتُ إِليهِ وَ يَبْنِي عَلَي الإِتيانِ وَ إِذا كانَ جالِسا فِي مَكانِ الصلاهِ وَ لَم يَأْتِ بِالمَنافى وَ لَم يَدْخُلِ فِي فَعَلِ آخِرِ بَنى عَلَي عَدَمِ الإِتيانِ وَ إِذا دَخَلَ فِي فَعَلِ آخِرِ أَوْ أَتى بِالمَنافى أَوْ حَصَلَ الفِصَلُ الطَويلُ مَعَ بقاءِ الوَقتِ فَلِلبِناءِ عَلَي الإِتيانِ بِها وَجْهٌ وَ الأَحوطُ البِناءُ عَلَي العَدَمِ وَ الإِتيانِ بِها ثَمَّ إِعادته

**١٢ مسأله لو زاد فيها ركعه أو ركنا و لو سهوا بطلت**

و وجب عليه إعادتها ثمّ إعادته الصلاه

**١٣ مسأله لو شك فى فعل من أفعالها**

فإن كان فى محله أتى به و إن دخل فى فعل مرتب بعده بنى على أنه أتى به كأصل الصلاه

**١٤ مسأله لو شك فى أنه هل شك شكاً يوجب صلاه الاحتياط أم لا**

بنى على عدمه

**١٥ مسأله لو شك فى عدد ركعاتها فهل يبنى على الأكثر إلا أن يكون مبطلا**

فيبنى على الأقل أو يبنى على الأقل مطلقاً وجهان و الأحوط البناء على أحد الوجهين ثمّ إعادتها ثمّ إعادته أصل الصلاه

**١٦ مسأله لو زاد فيها فعلاً من غير الأركان أو نقص**

فهل عليه سجدة السهو أو لا وجهان والأحوط الإتيان بهما

### ١٧ مسألة لو شك في شرط أو جزء منها بعد السلام

لم يلتفت

### ١٨ مسألة إذا نسيها و شرع في نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك

فتذكر في أثنائها قطعها و أتى بها ثم أعاد الصلاة على الأحوط و أما إذا شرع في صلاة فريضه مرتبه على الصلاة التي شك فيها كما إذا شرع في العصر فتذكر أن عليه صلاة الاحتياط للظهر فإن جاز عن محل العدول قطعها كما إذا دخل في ركوع الثانيه مع كون احتياطه ركعه أو ركوع الثالثه مع كونها ركعتين و إن لم يجز عن محل العدول فيحتمل

العدول إليها لكن الأحوط القطع و الإتيان بها ثمّ إعادة الصلاة

### ١٩ مسألة إذا نسى سجده واحده أو تشهدا فيها

قضاها بعدها على الأحوط

### فصل ٥٤ في حكم قضاء الأجزاء المنسيه

### ١ مسألة [إذا ترك سجده واحده و لم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاة]

قد عرفت سابقا أنه إذا ترك سجده واحده و لم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاة بل و كذا إذا نسى السجده الواحده من الركعه الأخيره و لم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى و كذا إذا نسى التشهد أو أبعاضها و لم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع بل أو التشهد الأخير و لم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى

و يجب مضافا إلى القضاء سجدة السهو أيضا لنسيان كل من السجده و التشهد

## ٢ مسأله يشترط فيهما جميع ما يشترط فى سجود الصلاه و تشهدها

من الطهاره و الاستقبال و ستر العوره و نحوها و كذا الذكر و الشهادتان و الصلاه على محمد و آل محمد و لو نسى بعض أجزاء التشهد و جب قضاؤه فقط نعم لو نسى الصلاه على آل محمد فالأحوط إعادة الصلاه على محمد بأن يقول اللهم صل على محمد و آل محمد و لا يقتصر على قوله و آل محمد و إن كان هو المنسى فقط و يجب فيهما نيه البدليه عن المنسى و لا يجوز الفصل بينهما و بين الصلاه بالمنافى كالأجزاء فى الصلاه أما الدعاء و الذكر و الفعل القليل و نحو ذلك مما كان جائزا فى أثناء الصلاه فالأقوى جوازه و الأحوط تركه و يجب المبادره إليها بعد السلام و لا يجوز تأخيرهما عن التعقيب و نحوه

## ٣ مسأله لو فصل بينهما و بين الصلاه بالمنافى عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار

فالأحوط استيناف الصلاه بعد إتيانها و إن كان الأقوى جواز الاكتفاء بإتيانها و كذا لو

تخلل ما ينافى عمدا لا سهوا إذا كان عمدا أما إذا وقع سهوا فلا بأس

**٤ مسألة لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما أو في أثناءهما**

فالأحوط فعله بعدهما

**٥ مسألة إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب ما عدا وضع الجبهة في سجود الصلاة**

لا يجب قضاؤه

**٦ مسألة إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضائي و أمكن تداركه فعله**

و أما إذا لم يمكن كما إذا تذكره بعد تخلل المنافي عمدا و سهوا فالأحوط إعادته ثمَّ إعادته الصلاة و إن كان الأقوى كفايه إعادته

**٧ مسألة لو تعدد نسيان السجده أو التشهد أتى بهما واحده بعد واحده**

و لا يشترط التعيين على الأقوى و إن كان الأحوط ملاحظه الترتيب معه

**٨ مسألة لو كان عليه قضاء سجده و قضاء تشهد**

فالأحوط تقديم السابق منهما في الفوات على اللاحق و لو قدم أحدهما بتخيل أنه السابق فظهر كونه لاحقا فالأحوط الإعادة على ما يحصل معه الترتيب و لا يجب إعادته الصلاة معه

و إن كان أحوط

**٩ مسألة لو كان عليه قضاؤهما و شك في السابق و اللاحق احتاط بالتكرار**

فيأتي بما قدمه مؤخرا أيضا و لا يجب معه إعادة الصلاة و إن كان أحوط و كذا الحال لو علم نسيان أحدهما و لم يعلم المعين منهما

**١٠ مسألة إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا لم يلتفت و لا شيء عليه**

أما إذا علم أنه نسي أحدهما و شك في أنه هل تذكر قبل الدخول في الركوع أو قبل السلام و تداركه أم لا فالأحوط القضاء

**١١ مسألة لو كان عليه صلاة الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد**

فالأحوط تقديم الاحتياط و إن كان فوتهما مقدا على موجب لکن الأقوى التخيير و أما مع سجود السهو فالأقوى تأخيره عن قضائهما كما يجب تأخيره عن الاحتياط أيضا

**١٢ مسألة إذا سها عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهه في سجده القضاء**

فالظاهر عدم وجوب إعادتها و إن كان أحوط

**١٣ مسألة لا يجب الإتيان بالسلام في التشهد القضائي**

و إن كان الأحوط في نسيان التشهد الأخير إتيانه بقصد القربه من



غير نيه الأداء و القضاء مع الإتيان بالسلام بعده كما أن الأحوط في نسيان السجده من الركعه الأخيره أيضا الإتيان بها بقصد القربه مع الإتيان بالتشهد و التسليم لاحتمال كون السلام في غير محله و وجوب تداركهما بعنوان الجزئيه للصلاه و حيثئذ فالأحوط سجود السهو أيضا في الصورتين لأجل السلام في غير محله

#### ١٤ مسأله لا فرق في وجوب قضاء السجده و كفايته عن إعاده الصلاه بين كونها من الركعتين الأولتين و الأخيرتين

لكن الأحوط إذا كانت من الأولتين إعاده الصلاه أيضا كما أن في نسيان سائر الأجزاء الواجبه منهما أيضا الأحوط استحبابا بعد إتمام الصلاه إعادتها و إن لم يكن ذلك الجزء من الأركان لاحتمال اختصاص اغتفار السهو عن ما عدا الأركان بالركعتين الأخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء و إن كان الأقوى كما عرفت عدم الفرق

#### ١٥ مسأله لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما

ثم بعد الفراغ من الصلاه انقلب اعتقاده شكا فالظاهر عدم وجوب القضاء

#### ١٦ مسأله لو كان عليه قضاء أحدهما و شك في إتيانه و عدمه وجب عليه الإتيان به

ما دام في وقت الصلاه بل الأحوط استحبابا ذلك بعد خروج الوقت أيضا

#### ١٧ مسأله لو شك في أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين

بنى على الاتحاد

#### ١٨ مسأله لو شك في أن الفائت منه سجده أو غيرها من الأجزاء الواجبه التي لا يجب قضاؤها

و ليست ركنا أيضا لم يجب عليه القضاء بل يكفيه سجود السهو

#### ١٩ مسأله لو نسي قضاء السجده أو التشهد و تذكر بعد الدخول في نافله جاز له قطعها و الإتيان به

بل هو الأحوط بل و كذا لو دخل في فريضه

## ٢٠ مسأله لو كان عليه قضاء أحدهما فى صلاه الظهر و ضاق وقت العصر فإن أدرك منها ركعه و جب تقديمهما

و إلا و جب تقديم العصر و يقضى الجزء بعدها و لا يجب عليه إعادة الصلاه و إن كان أحوط و كذا الحال لو كان عليه صلاه الاحتياط للظهر و ضاق وقت العصر لكن مع تقديم العصر يحتاط بإعادة الظهر أيضا بعد الإتيان باحتياطها

## فصل ٥٥ فى موجبات سجود السهو و كفيته و أحكامه

### ١ مسأله يجب سجود السهو لأمر

الأول الكلام سهوا بغير قرآن و دعاء و ذكر و يتحقق بحرفين أو بحرف واحد مفهم فى أى لغة كان و لو تكلم جاهلا



بكونه كلاما بل بتخيل أنه قرآن أو ذكر أو دعاء لم يوجب سجده السهو لأنه ليس بسهو و لو تكلم عامدا بزعم أنه خارج عن الصلاة يكون موجبا لأنه باعتبار السهو عن كونه فى الصلاة يعد سهوا- و أما سبق اللسان فلا يعد سهوا و أما الحرف الخارج من التنحنح و التأوه و الأئين الذى عمده لا يضر فسهو أيضا لا يوجب السجود. الثانى السلام فى غير موقعه ساهيا سواء كان بقصد الخروج كما إذا سلم يتخيل تماميه صلاته أو لا بقصده و المدار على إحدى الصيغتين الأخيرتين و أما السلام عليك أيها النبى إلخ فلا يوجب شيئا من حيث إنه سلام نعم يوجهه من حيث إنه زياده سهويه كما أن بعض إحدى الصيغتين كذلك و إن كان يمكن دعوى إيجاب لفظ السلام للصدق بل قيل إن حرفين

منه موجب لكنه مشكل إلا- من حيث الزيادة. الثالث نسيان السجده الواحده إذا فات محل تداركها كما إذا لم يتذكر إلا بعد الركوع أو بعد السلام و أما نسيان الذكر فيها أو بعض واجباتها الأخر ما عدا وضع الجبهه فلا يوجب إلا من حيث وجوبه لكل نقيصه.

الرابع نسيان التشهد مع فوت محل تداركه و الظاهر أن نسيان بعض أجزائه أيضا كذلك كما أنه موجب للقضاء أيضا كما مر. الخامس الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين كما مر سابقا. السادس للقيام فى موضع القعود أو العكس

بل لكل زياده و نقيصه لم يذكرها فى محل التدارك- و أما النقيصه مع التدارك فلا توجب و الزياده أعم من أن تكون من الأجزاء الواجبه أو المستحبه كما إذا قنت فى الركعه الأولى مثلاً أو فى غير محله من الثانية و مثل قوله بحول الله فى غير محله لا مثل التكبير أو التسبيح إلا- إذا صدق عليه الزياده كما إذا كبر بقصد تكبير الركوع فى غير محله فإن الظاهر صدق الزياده عليه كما أن قوله سمع الله لمن حمده كذلك و الحاصل أن المدار على صدق الزياده و أما نقيصه المستحبات فلا توجب حتى مثل القنوت و إن كان الأحوط عدم الترك فى مثله إذا كان من عادته الإتيان به دائماً و الأحوط عدم تركه فى الشك فى الزياده أو النقيصه

## ٢ مسأله يجب تكرره بتكرار الموجب

سواء كان من نوع واحد أو أنواع و الكلام الواحد موجب واحد و إن طال نعم إن تذكر ثم عاد تكرر و الصيغ الثلاث للسلام موجب واحد و إن كان الأحوط التعدد و نقصان التسبيحات الأربع موجب واحد بل و كذلك

زيادتها و إن أتى بها ثلاث مرات

### ٣ مسأله إذا سها عن سجده واحده من الركعه الأولى مثلاً

و قام و قرأ الحمد و السوره و قنت و كبر للركوع فتذكر قبل أن يدخل فى الركوع و جب العود للتدارك و عليه سجود السهو ست مرات مره لقوله بحول الله و مره للقيام و مره للحمد و مره للسوره و مره للقنوت و مره لتكبير الركوع و هكذا يتكرر خمس مرات لو ترك تشهد و قام و أتى بالتسيحات و الاستغفار بعدها و كبر للركوع فتذكر

### ٤ مسأله لا يجب فيه تعيين السبب و لو مع التعدد

كما أنه لا يجب الترتيب فيه بترتيب أسبابه على الأقوى أما بينه و بين الأجزاء المنسيه و الركعات الاحتياطيه فهو مؤخر عنها كما مر

### ٥ مسأله لو سجد للكلام فبان أن الموجب غيره

فإن كان على وجه التقييد و جبت الإعادة و إن كان من باب الاشتباه فى التطبيق أجزأ

### ٦ مسأله يجب الإتيان به فوراً

فإن أخر عمداً عصى و لم يسقط بل و جبت المبادره إليه و هكذا و لو نسيه أتى به إذا تذكر و إن مضت أيام و لا يجب إعادته الصلاه بل لو تركه أصلاً لم تبطل على الأقوى

### ٧ مسأله كيفيته أن ينوى و يضع جبهته على الأرض أو غيرها مما يصح السجود عليه

و يقول بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آله أو يقول بسم الله و بالله اللهم صل على محمد و آل محمد أو يقول بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته ثم يرفع رأسه

و يسجد مره أخرى و يقول ما ذكر و يتشهد و يسلم و يكفى فى تسليمه السلام عليكم و أما التشهد فمخير بين التشهد المتعارف- و التشهد الخفيف- و هو قوله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل على محمد و آل محمد و الأحوط الاقتصار على الخفيف كما أن فى تشهد الصلاه أيضا مخير بين القسمين لكن الأحوط هناك التشهد المتعارف كما مر سابقا و لا- يجب التكبير للسجود و إن كان أحوط كما أن الأحوط مراعاة جميع ما يعتبر فى سجود الصلاه فيه من الطهاره من الحدث و الخبث و الستر و الاستقبال و غيرها من الشرائط و الموانع التى للصلاه- كالكلام و الضحك فى الأثناء و غيرها فضلا عما يجب فى خصوص السجود من الطمأنينه و وضع سائر المساجد و وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه و الانتصاب مطمئنا بينهما و إن كان فى وجوب ما عدا ما يتوقف عليه اسم السجود و تعدده نظر

#### ٨ مسأله لو شك فى تحقق موجه و عدمه لم يجب عليه

نعم لو شك فى الزيادة أو النقصه فالأحوط إتيانه كما مر

#### ٩ مسأله لو شك فى إتيانه بعد العلم بوجوبه وجب

و إن طالت المده نعم لا يبعد البناء على إتيانه بعد خروج وقت الصلاه و إن كان الأحوط عدم تركه خارج الوقت أيضا

#### ١٠ مسأله لو اعتقد وجود الموجه ثم بعد السلام شك فيه

لم يجب عليه

#### ١١ مسأله لو علم بوجود الموجه و شك فى الأقل و الأكثر

بنى على الأقل

#### ١٢ مسأله لو علم نسيان جزء و شك بعد السلام فى أنه هل تذكر قبل فوت محله و تداركه أم لا

فالأحوط إتيانه

#### ١٣ مسأله إذا شك فى فعل من أفعاله



فإن كان في محله أتى به و إن تجاوز لم يلتفت

#### ١٤ مسألة إذا شك في أنه سجد سجدتين أو سجده واحده بنى على الأقل

إلا- إذا دخل في التشهد- و كذا إذا شك في أنه سجد سجدتين أو ثلاث سجديات و إما إن علم بأنه زاد سجده وجب عليه الإعادة كما أنه إذا علم نقص واحده أعاد و لو نسي ذكر السجود و تذكر بعد الرفع لا يبعد عدم وجوب الإعادة و إن كان أحوط



## فصل ٥٦ فى الشكوك التى لا اعتبار بها و لا يلتفت إليها

### اشاره

و هى فى مواضع

### الأول الشك بعد تجاوز المحل

و قد مر تفصيله

### الثانى الشك بعد الوقت

سواء كان فى الشروط أو الأفعال أو الركعات أو فى أصل الإتيان و قد مر الكلام فيه أيضا

### الثالث الشك بعد السلام

الواجب و هو إحدى الصيغتين الأخيرتين سواء كان فى الشرائط أو الأفعال أو الركعات فى الرباعيه أو غيرها بشرط أن يكون أحد طرفى الشك الصحه فلو شك فى أنه صلى ثلاثا أو أربعا أو خمسا بنى على أنه صلى أربعا و أما لو شك بين الاثنتين و الخمس و الثلاث و الخمس بطلت لأنها إما ناقصه ركعه أو زائده نعم لو شك فى المغرب بين الثلاث و الخمس أو فى الصبح بين الاثنتين و الخمس يبنى على الثلاث فى الأولى و الاثنتين فى الثانية و لو شك بعد السلام فى الرباعيه بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث و لا يسقط عنه صلاه الاحتياط لأنه بعد فى الأثناء حيث إن السلام وقع فى غير محله فلا يتوهم أنه يبنى على الثلاث و يأتى بالرابعه من غير أن يأتى بصلاه الاحتياط لأنه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام

### الرابع شك كثير الشك

### اشاره

و إن لم يصل إلى حد الوسواس سواء كان فى الركعات أو الأفعال أو الشرائط فيبنى على وقوع ما شك فيه و إن كان فى محله إلا- إذا كان مفسدا فيبنى على عدم وقوعه فلو شك بين الثلاث و الأربع يبنى على الأربع و لو شك بين الأربع و الخمس يبنى على الأربع أيضا و إن شك أنه ركع أم لا يبنى على أنه ركع و إن شك أنه ركع ركوعين أم واحدا بنى على عدم الزيادة و لو

شك أنه صلى ركعه أو ركعتين بنى على الركعتين و لو شك في الصبح أنه صلى ركعتين أو ثلاثا بنى على أنه صلى ركعتين و هكذا و لو كان كثره شكه في فعل خاص يختص الحكم به فلو شك اتفاقا في غير ذلك الفعل يعمل عمل الشك و كذا لو كان كثير الشك بين الواحد و الاثنتين لم يلتفت في هذا الشك و يبني على الاثنتين و إذا اتفق أنه شك بين الاثنتين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع و جب عليه عمل الشك من البناء و الإتيان بصلاه الاحتياط و لو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل مما لا حكم له دون غيره- فلو اتفق أنه شك في المحل و جب عليه الاعتناء و لو كان كثره شكه في صلاه خاصه أو الصلاه في مكان خاص و نحو ذلك اختص الحكم به و لا يتعدى إلى غيره

**١ مسأله المرجع فى كثره الشك العرف**

ولا- يبعد تحققه إذا شك فى صلاه واحده ثلاث مرات أو فى كل من الصلوات الثلاث مره واحده و يعتبر فى صدقها أن لا يكون ذلك من جهه عروض عارض من خوف أو غضب أو هم أو نحو ذلك مما يوجب اغتياش الحواس

**٢ مسأله لو شك فى أنه حصل له حاله كثره الشك أم لا**

بنى على عدمه كما أنه لو كان كثير الشك و شك فى زوال هذه الحاله بنى على بقائها

**٣ مسأله إذا لم يلتفت إلى شكه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه**

و أن مع الشك فى الفعل الذى بنى على وقوعه لم يكن واقعا أو أن ما بنى على عدم وقوعه كان واقعا يعمل بمقتضى ما ظهر فإن كان تاركاً لركن بطلت صلاته و إن كان تاركاً لغير ركن مع فوت محل تداركه وجب عليه القضاء فيما فيه القضاء و سجدتا السهو فيما فيه ذلك و إن بنى على عدم الزيادة فبان أنه زاد يعمل بمقتضاه من البطلان أو غيره من سجود السهو

**٤ مسأله لا يجوز له الاعتناء بشكه**

فلو شك فى أنه ركع أو لا- لا يجوز له أن يركع و إلا بطلت الصلاه نعم فى الشك فى القراءه أو الذكر إذا اعتنى بشكه و أتى بالمشكوك فيه بقصد القربه لا بأس به ما لم يكن

إلى حد الوسواس

#### ٥ مسأله إذا شك فى أن كثره شكه مختص بالمورد المعين الفلانى أو مطلقا

اقتصر على ذلك المورد

#### ٦ مسأله لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاه بالحصى أو السبحة أو الخاتم أو نحو ذلك

و إن كان أحوط فيمن كثر شكه

### الخامس الشك البدوى الزائل بعد التروى

#### اشاره

سواء تبدل باليقين بأحد الطرفين أو بالظن المعتبر أو بشك آخر

السادس شك كل من الإمام و المأموم مع حفظ الآخر

فإنه يرجع الشاك منهما إلى الحافظ - لكن فى خصوص الركعات لا فى الأفعال حتى فى عدد السجدين و لا يشترط فى البناء على حفظ الآخر حصول الظن للشاك فيرجع و إن كان باقيا على شكه على الأقوى و لا فرق فى المأموم بين كونه رجلا أو امرأه عادلا أو فاسقا واحدا أو متعددا و الظان منهما أيضا يرجع إلى المتيقن و الشاك لا يرجع إلى الظان إذا لم يحصل له الظن

#### ٧ مسأله إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين فى الاعتقاد

لم يرجع إليهم إلا إذا حصل له الظن من الرجوع إلى إحدى الفرقتين

#### ٨ مسأله إذا كان الإمام شاكاً و المأمومون مختلفين

بأن يكون بعضهم شاكا و بعضهم متيقنا رجع الإمام إلى المتيقن منهم و رجع الشاك منهم إلى الإمام لكن الأحوط إعادتهم الصلاة إذا لم يحصل لهم الظن و إن حصل للإمام

#### ٩ مسألة إذا كان كل من الإمام و المأمومين شاكا

فإن كان شكهم متحدا كما إذا شك الجميع بين الثلاث و الأربع عمل كان منهم عمل ذلك الشك و إن اختلف شكهم مع شكهم فإن لم يكن بين الشكين قدر مشترك كما إذا شك الإمام بين الاثنتين و الثلاث و المأمومون بين الأربع و الخمس يعمل كل منهما على شاكلته و إن كان بينهما قدر مشترك كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين و الثلاث و الآخر بين الثلاث و الأربع يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك لأن كلا منهما ناف للطرف الآخر من شك الآخر لكن الأحوط إعادته الصلاة

بعد إتمامها و إذا اختلف شك الإمام مع المأمومين و كان المأمومون أيضا مختلفين في الشك لكن كان بين شك الإمام و بعض المأمومين قدر مشترك يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك ثم رجوع البعض الآخر إلى الإمام لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضا بل الأحوط في جميع صور أصل المسألة إعادة الصلاة إلا إذا حصل الظن من رجوع أحدهما إلى الآخر

### السابع الشك في ركعات النافلة

#### إشاره

سواء كانت ركعه كصلاه الوتر أو ركعتين كسائر النوافل أو رباعيه كصلاه الأعرابي فيتخير عند الشك بين البناء على الأقل أو الأكثر إلا أن يكون الأكثر مفسدا فيبنى على الأقل و الأفضل البناء على الأقل مطلقا و لو عرض وصف النفل للفريضة كالمعاده و الإعاده للاحتياط الاستحبابي و التبرع بالقضاء عن الغير لم يلحقها حكم النفل و لو عرض وصف الوجوب للنافله لم يلحقها حكم الفريضة بل المدار على الأصل و أما الشك في أفعال النافله فحكمه حكم الشك في أفعال الفريضة فإن كان في المحل أتى به و إن كان بعد الدخول في الغير لم يلتفت و نقصان الركن مبطل لها كالفريضة بخلاف زيادته فإنها لا توجب البطلان على الأقوى و على هذا فلو نسي فعلا من أفعالها تداركه و إن دخل في ركن بعده سواء كان المنسى ركنا أو غيره

#### ١٠ مسأله لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى في النافله



كما لا يجب سجود السهو لموجباته فيها

### ١١ مسألة إذا شك في النافله بين الاثنتين و الثلاث

فبنى على الاثنتين ثم تبين كونها ثلاثا بطلت و استحب إعادتها بل تجب إذا كانت واجبه بالعرض

### ١٢ مسألة إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم

إلا إذا كانت موقته و خرج وقتها

### ١٣ مسألة الظاهر أن الظن في ركعات نافله حكمه حكم الشك في التخيير

بين البناء على الأقل أو الأكثر و إن كان الأحوط العمل بالظن ما لم يكن موجبا للبطلان

### ١٤ مسألة النوافل التي لها كفيه خاصه أو سوره مخصوصه أو دعاء مخصوص

كصلاه الغفيله و صلاه ليله الدفن و صلاه ليله عيد الفطر إذا اشتغل بها و نسي تلك الكفيه فإن أمكن الرجوع و التدارك رجع و تدارك و إن استلزم زياده الركن لما عرفت من اغتفارها في النوافل و إن لم يمكن أعادها لأن الصلاه و إن صحت إلا أنها لا تكون تلك الصلاه المخصوصه و إن نسي بعض التسيحات في صلاه جعفر قضاها متى تذكر

### ١٥ مسألة ما ذكر من أحكام السهو و الشك و الظن يجري في جميع الصلوات الواجبه أداء و قضاء

من الآيات و الجمع و العيدين و صلاه الطواف فيجب فيها سجده السهو لموجباتها و قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى و تبطل بنقصان الركن و زيادته لا بغير الركن و الشك في ركعاتها موجب للبطلان لأنها ثنائيه

### ١٦ مسألة [أن الظن المتعلق بالركعات في حكم اليقين]

قد عرفت سابقا أن الظن المتعلق بالركعات في حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الأولتين و الأخيرتين

و من غير فرق بين أن يكون موجبا للصححة أو البطلان كما إذا ظن الخمس فى الشك بين الأربع و الخمس أو الثلاث و الخمس و أما الظن المتعلق بالأفعال ففى كونه كالشك أو كاليقين إشكال فاللازم مراعاة الاحتياط- و تظهر الثمره فيما إذا ظن بالإتيان و هو فى المحل أو ظن بعدم الإتيان بعد الدخول فى الغير فلا- يتفاوت الحال فى كونه كالشك أو كاليقين إذ على التقديرين يجب الإتيان به فى الأول و يجب المضى فى الثانى و حينئذ فنقول إن كان المشكوك قراءه أو ذكرا أو دعاء يتحقق الاحتياط بإتيانه بقصد القربه و إن كان من الأفعال فالاحتياط فيه أن يعمل بالظن ثم يعيد الصلاه- مثلا إذا شك فى أنه سجد سجده واحده أو اثنتين و هو جالس لم يدخل فى التشهد أو القيام و ظن الاثنتين بينى على ذلك و يتم الصلاه ثم يحتاط بإعادتها و كذا إذا دخل فى القيام أو التشهد و ظن أنها واحده يرجع و يأتى بأخرى و يتم الصلاه ثم يعيدها و هكذا فى سائر الأفعال و له أن لا يعمل بالظن بل يجرى عليه حكم الشك و يتم الصلاه ثم يعيدها و أما الظن المتعلق بالشروط و تحققها فلا يكون معتبرا إلا فى القبله و الوقت فى الجملة نعم لا يبعد اعتبار شهاده العدلين فيها و كذا فى الأفعال و الركعات و إن كانت الكليه لا تخلو عن إشكال

#### ١٧ مسأله إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجدين أو بينهما.

أو فى السجده الثانيه يجوز له تأخير التروى إلى وقت العمل بالشك و هو ما بعد الرفع من السجده الثانيه

#### ١٨ مسأله يجب تعلم ما يعم به البلوى

من أحكام الشك و السهو بل قد يقال بطلان صلاه من لا يعرفها لكن الظاهر عدم الوجوب إذا كان مطمئنا بعدم عروضها له كما أن بطلان الصلاه إنما يكون إذا كان مترلزلا بحيث لا يمكنه قصد القربه أو اتفق له الشك أو السهو و لم يعمل بمقتضى ما ورد من حكمه و أما لو بنى على أحد المحتملين أو المحتملات من حكمه و طابق الواقع مع فرض حصول قصد القربه منه صح مثلا- إذا شك فى فعل شىء و هو فى محله و لم يعلم حكمه لكن بنى على عدم الإتيان فأتى به أو بعد التجاوز و بنى على الإتيان و مضى صح عمله إذا كان بانيا على أن يسأل بعد الفراغ عن حكمه و الإعادة إذا خالف كما أن من كان عارفا بحكمه و نسى فى الأثناء أو اتفق له شك أو سهو نادر الوقوع يجوز له أن يبنى على أحد المحتملات فى نظره بانيا على السؤال و الإعادة مع المخالفه لفتوى مجتهده

### ختم فيه مسائل متفرقه

#### الأولى إذا شك فى أن ما بيده ظهر أو عصر

فإن كان قد صلى الظهر بطل ما بيده و إن كان لم يصلها أو شك فى أنه صلاها أو لا عدل به إليها

**الثانية إذا شك في أن ما بيده مغرب أو عشاء**

فمع علمه بإتيان المغرب بطل - و مع علمه بعدم الإتيان بها أو الشك فيه عدل بنيته إليها إن لم يدخل في ركوع الرابعة و إلا بطل أيضا

**الثالثة إذا علم بعد الصلاة أو في أثناءها أنه ترك سجديتين من ركعتين**

سواء كانتا من الأولتين أو الأخيرتين صحت و عليه قضاؤهما

و سجدا السهو مرتين و كذا إن لم يدر أنهما من أى الركعات بعد العلم بأنهما من الركعتين

**الرابعه إذا كان فى الركعه الرابعه مثلا و شك فى أن شكه السابق بين الاثنتين و الثلاث**

كان قبل إكمال السجدين أو بعدهما بنى على الثانى

كما أنه كذلك إذا شك بعد الصلاه

**الخامسه إذا شك فى أن الركعه التى بيده آخر الظهر أو أنه أتمها**

و هذه أول العصر جعلها آخر الظهر

**السادسه إذا شك فى العشاء بين الثلاث و الأربع**

و تذكر أنه سها عن المغرب بطلت

صلاته و إن كان الأحوط إتمامها عشاء و الإتيان بالاحتياط ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب

**السابعه إذا تذكر في أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتم الظهر**

ثم أعاد الصلاتين و يحتمل العدول

إلى الظهر بجعل ما بيده رابعه لها إذا لم يدخل في ركوع الثانية ثمّ إعادته الصلاتين و كذا إذا تذكّر في أثناء العشاء أنه ترك من المغرب ركعه

**الثامنة إذا صلى صلاتين ثمّ علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين**

فإن كان قبل الإتيان بالمنافى ضم إلى الثانية ما يحتمل من النقص ثمّ



أعاد الأولى فقط بعد الإتيان بسجدة السهو لأجل السلام احتياطاً و إن كان بعد الإتيان بالمنافى فإن اختلفتا فى العدد أعادهما و إلا أتى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمه

### **التاسعه إذا شك بين الاثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه**

ثم شك فى أن الركعه التى بيده آخر صلاته أو أولى صلاه الاحتياط جعلها آخر صلاته و أتم ثم أعاد الصلاه احتياطاً بعد الإتيان بصلاه الاحتياط

### **العاشره إذا شك فى أن الركعه التى بيده رابعه المغرب**

أو أنه سلم على

الثلاث و هذه أولى العشاء فإن كان بعد الركوع بطلت و وجب عليه إعادة المغرب و إن كان قبله يجعلها من المغرب و يجلس و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدة السهو لكل زيادة من قوله بحول الله و للقيام و للتسيحات احتياطا و إن كان فى وجوبها إشكال من حيث عدم علمه بحصول الزيادة فى المغرب

### المسألة الحادية عشره إذا شك و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث

و علم بعدم إتيان التشهد فى هذه الصلاة فلا إشكال فى أنه يجب عليه أن يبنى على الثلاث لكن هل عليه أن يتشهد أم لا وجهان لا- يبعد عدم الوجوب بل وجوب قضائه بعد الفراغ إما لأنه مقتضى البناء على الثلاث و إما لأنه لا يعلم بقاء محل التشهد من حيث إن محله الركعة

الثانيه و كونه فيها مشكوك بل محكوم بالعدم و أما لو شكك و هو قائم بين الثلاث و الأربع مع علمه بعدم الإتيان بالتشهد فى الثانيه فحكمه المضى و القضاء بعد السلام لأن الشكك بعد تجاوز محله

### **الثانيه عشر إذا شك فى أنه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه**

بنى على الثانى لأنه شاك بين الثلاث و الأربع و يجب عليه الركوع لأنه شاك فيه مع بقاء محله و أيضا هو مقتضى البناء على الأربع فى هذه الصوره و أما لو انعكس بأن كان شاكاً

فى أنه قبل الركوع من الثالثه أو بعده من الرابعه فيحتمل وجوب البناء على الأربع بعد الركوع فلا يركع بل يسجد و يتم و ذلك لأن مقتضى البناء على الأكثر البناء عليه من حيث إنه أحد طرفى شكه و طرف الشك الأربع بعد الركوع لكن لا يبعد بطلان صلاته لأنه شاك فى الركوع من هذه الركعه و محله باق فيجب عليه أن يركع و معه يعلم إجمالاً أنه إما زاد ركوعاً أو نقص ركعه فلا يمكن إتمام الصلاه مع البناء على الأربع و الإتيان بالركوع مع هذا العلم الإجمالى

### الثالثه عشر إذا كان قائماً و هو فى الركعه الثانيه

من الصلاه و علم أنه أتى فى هذه الصلاه بركوعين و لا يدري أنه أتى بكليهما فى الركعه الأولى حتى تكون الصلاه باطله أو أتى فيها بواحد و أتى بالآخر فى هذه الركعه فالظاهر بطلان الصلاه- لأنه شاك فى ركوع هذه الركعه و

محله باق فيجب عليه أن يركع مع أنه إذا ركع يعلم بزياده ركوع في صلاته و لا- يجوز له أن لا- يركع مع بقاء محله فلا يمكنه تصحيح الصلاة

**الرابعه عشر إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدين**

و لكن لم يدر أنهما من ركعه واحده أو من ركعتين وجب عليه الإعادة

و لكن الأحوط قضاء السجده مرتين و كذا سجود السهو مرتين أولاً- ثمّ الإعادة و كذا يجب الإعادة إذا كان ذلك في أثناء الصلاة و الأحوط إتمام الصلاة و قضاء كل منهما و سجود السهو مرتين ثمّ الإعادة

**الخامسه عشر إن علم بعد ما دخل في السجده الثانيه مثلاً أنه إما ترك القراءه أو الركوع**

أو أنه إما ترك سجده من الركعه السابقه أو ركوع هذه الركعه و جب عليه الإعادة لكن

الأحوط هنا أيضا إتمام الصلاة و سجدتا السهو فى الفرض الأول و قضاء السجده مع سجدتى السهو فى الفرض الثانى ثمّ الإعادة و لو كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فكذلك

**السادسه عشر لو علم قبل أن يدخل فى الركوع أنه إما ترك سجدين من الركعه السابقه أو ترك القراءه**

وجب عليه العود لتداركهما و الإتمام ثمّ الإعادة و يحتمل الاكتفاء بالإتيان بالقراءه و الإتمام من غير لزوم الإعادة إذا كان ذلك بعد الإتيان بالقنوت بدعوى أن وجوب القراءه عليه معلوم لأنه إما تركها أو ترك السجدين فعلى التقديرين يجب الإتيان بها و يكون الشك بالنسبه إلى السجدين بعد

الدخول فى الغير الذى هو القنوت و كذا الحال لو علم بعد القيام إلى الثالثة أنه إما ترك السجدين أو التشهد



أو ترك سجده واحده أو التشهد و أما لو كان قبل القيام فيتعين الإتيان بهما مع الاحتياط بالإعادة

### **السابعه عشر إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد**

و شك في أنه ترك السجده أيضا أم لا- يحتمل أن يقال يكفي الإتيان بالتشهد لأن الشك بالنسبه إلى السجده بعد الدخول في الغير الذى هو القيام فلا اعتناء به و الأحوط الإعادة بعد الإتمام سواء أتى بهما أو بالتشهد فقط

### **الثامنه عشر إذا علم إجمالا أنه أتى بأحد الأمرين**

من السجده و التشهد من غير تعيين و شك في الآخر فإن كان بعد الدخول في القيام لم يعتن بشكه

و إن كان قبله يجب عليه الإتيان بهما لأنه شاك في كل منهما مع بقاء المحل و لا يجب الإعادة بعد الإتمام و إن كان أحوط

التاسعة عشر إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه

فإن كان جالسا و لم يدخل في القيام أتى بالتشهد و أتم الصلاة و ليس عليه شىء و إن كان حال النهوض إلى القيام أو بعد الدخول فيه مضى و أتم الصلاة و أتى بقضاء كل منهما مع سجدتى السهو و الأحوط إعادته الصلاة أيضا و يحتمل

وجوب العود لتدارك التشهد و الإتمام و قضاء السجده فقط مع سجود السهو و عليه أيضا الأحوط الإعادة أيضا

### **العشرون إذا علم أنه ترك سجده إما من الركعه السابقه أو من هذه الركعه**

فإن كان قبل الدخول فى التشهد أو قبل النهوض إلى القيام أو فى أثناء النهوض قبل الدخول فيه وجب عليه العود إليها لبقاء المحل و لا شىء عليه لأنه بالنسبه إلى الركعه السابقه شك بعد تجاوز المحل و إن كان بعد الدخول فى التشهد أو فى القيام مضى و أتم الصلاه و أتى بقضاء السجود و سجدتى السهو و يحتمل وجوب العود لتدارك السجده من هذه الركعه و الإتمام و قضاء السجده مع سجود السهو و الأحوط على التقديرين إعادته الصلاه أيضا

### **الحاديه و العشرون إذا علم أنه ترك جزء مستحيا كالقنوت مثلا أو جزء واجبا**

سواء كان ركنا أو غيره من الأجزاء التى لها قضاء كالسجده و التشهد أو من الأجزاء التى يجب سجود السهو لأجل

نقصانها صحت صلاته ولا- شىء عليه و كذا لو علم أنه إما ترك الجهر أو الإخفات فى موضعهما أو بعض الأفعال الواجبه المذكوره لعدم الأثر لترك الجهر و الإخفات فىكون الشك بالنسبه إلى الطرف الآخر بحكم الشك البدوى

### **الثانيه و العشرون لا إشكال فى بطلان الفريضة**

إذا علم إجمالاً- أنه إما زاد فيها ركناً أو نقص ركناً و أما فى النافله فلا- تكون باطله لأن زياده الركن فيها مغتفره و النقصان مشكوك نعم لو علم أنه إما نقص فيها ركوعاً أو سجدتين بطلت و لو علم إجمالاً أنه إما نقص فيها ركوعاً مثلاً أو سجده واحده أو ركوعاً أو تشهداً أو نحو ذلك مما ليس بركن لم يحكم بإعادتها لأن نقصان ما عدا الركن فيها لا أثر له من بطلان أو قضاء أو سجود سهو فىكون احتمال نقص الركن كالشك البدوى

### **الثالثه و العشرون إذا تذكر و هو فى السجده أو بعدها من الركعه الثانيه**

مثلاً أنه ترك سجده من الركعه الأولى و ترك أيضاً ركوع

هذه الركعة جعل السجده التي أتى بها للركعة الأولى وقام وقرأ و قنت و أتم صلاته و كذا لو علم أنه ترك السجدين من الأولى و هو فى السجده الثانيه من الثانيه فيجعلها للأولى و يقوم إلى الركعة الثانيه و إن تذكر بين السجدين سجد أخرى بقصد الركعة الأولى و يتم و هكذا بالنسبه إلى سائر الركعات إذا تذكر بعد الدخول فى السجده من الركعة التاليه أنه ترك السجده من السابقه و ركوع هذه الركعه و لكن الأحوط فى جميع هذه الصور إعادة الصلاه بعد الإتمام

#### **الرابعه و العشرون إذا صلى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان إحدى الصلاتين ركعه**

فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمدا و سهوا أتى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمه و إن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى الثانيه ركعه ثم سجد للسهو عن السلام فى غير المحل ثم أعاد الأولى بل الأحوط أن لا ينوى الأولى بل يصلى أربع ركعات بقصد ما فى الذمه لاحتمال كون الثانيه على فرض كونها تامه محسوبه ظهرا

#### **الخامسه و العشرون إذا صلى المغرب و العشاء**

ثم علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعه فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمدا و سهوا وجب عليه إعادتهما و إن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى العشاء ركعه ثم يسجد سجدتى السهو ثم يعيد المغرب

#### **السادسه و العشرون إذا صلى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر**

علم إجمالا أنه

إما ترك ركعه من الظهر و التي بيده رابعه العصر أو أن ظهره تامه و هذه الركعه ثالثه العصر فبالنسبه إلى الظهر شك بعد الفراغ و مقتضى القاعده البناء على كونها تامه و بالنسبه إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع و مقتضى البناء على الأكثر الحكم بأن ما بيده رابعتها و الإتيان بصلاه الاحتياط بعد إتمامها إلا أنه لا يمكن إعمال القاعدتين معاً لأن الظهر إن

كانت تامه فلا يكون ما بيده رابعه و إن كان ما بيده رابعه فلا يكون الظهر تامه فيجب إعادته الصلاتين لعدم الترجيح في أعمال إحدى القاعدتين نعم الأحوط الإتيان بركعه أخرى للعصر ثم إعادته الصلاتين لاحتمال كون قاعده الفراغ من باب الأمارات و كذا الحال في العشائين إذا علم أنه إما

صلى المغرب ركعتين و ما بيده رابعه العشاء أو صلاها ثلاث ركعات و ما بيده ثلثه العشاء

### السابعه و العشرون لو علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات

و لكن لم يدر أنه صلى كلا منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعه و زاد فى الأخرى بنى على أنه صلى كلا منهما أربع ركعات عملاً بقاعده عدم اعتبار الشك بعد السلام و كذا إذا علم أنه صلى العشائين سبع ركعات و شك بعد السلام فى أنه صلى المغرب ثلاثه و العشاء أربعه أو نقص من إحداهما و زاد فى الأخرى فيبنى على صحتهما

### الثامنه و العشرون إذا علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك

فى أنه هل صلى الظهر أربع ركعات فالتى بيده رابعه العصر أو أنه نقص من الظهر ركعه فسلم على الثلاث و هذه التى بيده خامسه العصر فبالنسبه إلى الظهر شك بعد السلام و بالنسبه إلى العصر شك بين الأربع و الخمس فيحكم بصحة الصلاتين إذ لا مانع من إجراء القاعدتين فبالنسبه إلى الظهر يجرى قاعده الفراغ و الشك بعد السلام فيبنى على أنه سلم على أربع و بالنسبه إلى العصر يجرى حكم الشك بين الأربع و الخمس فيبنى على الأربع إذا كان بعد إكمال السجدين فيتشهد و يسلم ثم يسجد سجدتى السهو و كذا الحال فى العشائين إذا علم قبل السلام من العشاء أنه صلى سبع ركعات و شك فى أنه سلم من المغرب على ثلاث فالتى بيده رابعه العشاء أو سلم على الاثنتين فالتى بيده خامسه العشاء فإنه يحكم بصحة الصلاتين و إجراء القاعدتين

### التاسعه و العشرون لو انعكس الفرض السابق

بأن شك بعد العلم بأنه صلى الظهرين ثمان ركعات قبل السلام من العصر فى أنه صلى الظهر أربع فالتى بيده رابعه العصر أو صلاها خمساً فالتى بيده ثلثه العصر - فبالنسبه إلى الظهر شك بعد السلام و بالنسبه إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع و لا وجه لإعمال



قاعده الشك بين الثلاث و الأربع فى العصر لأنه إن صلى الظهر أربعا فعصره أيضا أربعه فلا محل لصلاه الاحتياط و إن صلى الظهر خمسا فلا وجه للبناء على الأربع فى العصر و صلاه الاحتياط فمقتضى القاعده إعاده الصلاتين نعم لو عدل بالعصر إلى

الظهر و أتى بركعه أخرى و أتمها يحصل له العلم بتحقق ظهر صحيحه مردده بين الأولى إن كان فى الواقع سلم فيها على الأربع و بين الثانيه المعدول بها إليها إن كان سلم فيها على الخمس و كذا الحال فى العشاءين إذا شك بعد العلم بأنه صلى سبع ركعات قبل السلام من العشاء فى أنه سلم فى المغرب على الثلاث حتى يكون ما بيده رابعه العشاء أو على الأربع حتى يكون ما بيده ثالثتها و هنا أيضا إذا عدل إلى المغرب و أتمها يحصل له العلم بتحقق مغرب صحيحه أما الأولى أو الثانيه المعدول إليها و كونه شاكا بين الثلاث و الأربع مع أن الشك فى المغرب مبطل لا يضر بالعدول لأن فى هذه الصوره يحصل العلم بصحتها مردده بين هذه و الأولى فلا يكتفى بهذه فقط حتى يقال إن الشك فى ركعاتها يضر بصحتها

### **الثلاثون إذا علم أنه صلى الظهرين تسع ركعات**

و لا يدرى أنه زاد ركعه فى الظهر أو فى العصر فإن كان بعد السلام من العصر و جب عليه إتيان صلاه أربع ركعات بقصد ما فى الذمه و إن كان قبل السلام فبالنسبه إلى الظهر يكون من الشك بعد السلام و بالنسبه إلى العصر من الشك بين الأربع و الخمس و لا يمكن إعمال الحكمين

لكن لو كان بعد إكمال السجدين عدل إلى الظهر و أتم الصلاة و سجد للسهو يحصل له اليقين بظهر صحيحه أما الأولى أو الثانية

### **الحادية و الثلاثون إذا علم أنه صلى العشاءين ثمان ركعات**

و لا يدرى أنه زاد الركعة الزائدة فى المغرب أو فى العشاء و جب إعادتهما سواء كان الشك بعد السلام من العشاء أو قبله

### **الثانية و الثلاثون لو أتى بالمغرب ثم نسى الإتيان بها**

بأن اعتقد عدم الإتيان أو شك فيه فأتى بها ثانياً و تذكر قبل السلام أنه كان أتياً بها و لكن علم بزياده ركعه إما فى الأولى أو الثانيه- له أن يتم الثانيه و يكتفى بها لحصول العلم بالإتيان بها إما أولاً أو ثانياً و لا يضره كونه شاكاً فى الثانيه بين الثلاث و الأربع مع أن الشك فى ركعات المغرب موجب للبطلان لما عرفت سابقاً من أن ذلك إذا لم يكن هناك طرف آخر يحصل معه اليقين بالإتيان صحيحاً و كذا الحال إذا أتى بالصبح ثم نسى و أتى بها ثانياً و علم بالزياده إما فى الأولى أو الثانيه

### الثالثه و الثلاثون إذ شك فى الركوع و هو قائم

وجب عليه الإتيان به- فلو نسى حتى دخل فى السجود فهل يجرى عليه حكم الشك بعد تجاوز المحل أم لا الظاهر عدم الجريان لأن الشك السابق باق و كان قبل تجاوز المحل و هكذا لو شك فى السجود قبل أن يدخل فى التشهد ثم دخل فيه نسياناً و هكذا

### الرابعه و الثلاثون لو علم نسيان شيء قبل فوات محل المنسى

و يجب عليه التدارك فنسى حتى دخل فى ركن بعده ثم انقلب

علمه بالنسيان شكاً يمكن إجراء قاعده الشك بعد تجاوز المحل والحكم بالصحة إن كان ذلك الشىء ركناً والحكم بعدم وجوب القضاء وسجدتى السهو فيما يجب فيه ذلك- لكن الأحوط مع الإتمام إعادة الصلاة إذا كان ركناً والقضاء وسجدتا السهو فى مثل السجده والتشهد وسجدتا السهو فيما يجب فى تركه السجود

#### **الخامسه و الثلاثون إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه**

أو ترك ما يوجب سجود السهو فى أثناء الصلاة ثمّ تبدل اعتقاده بالشك فى الأثناء أو بعد الصلاة قبل الإتيان به سقط وجوبه وكذا إذا اعتقد بعد السلام نقصان ركعه أو غيرها ثمّ زال اعتقاده

#### **السادسه و الثلاثون إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمداً أو سهواً نقصان الصلاة**

و شك فى أن الناقص ركعه أو ركعتان فالظاهر أنه يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث فبينى على الأ-كثر و يأتى بالقدر المتيقن نقصانه وهو ركعه أخرى و يأتى بصلاه احتياطه- وكذا إذا تيقن نقصان ركعه و بعد الشروع فيها شك فى ركعه أخرى و على هذا

فإن كان مثل ذلك في صلاة المغرب و الصبح يحكم ببطلانهما و يحتمل جريان حكم الشك بعد السلام بالنسبه إلى الركعه المشكوكه فيأتي بركعه واحده من دون الإتيان بصلاه الاحتياط و عليه فلا تبطل الصبح و المغرب أيضا بمثل ذلك و يكون كمن علم نقصان ركعه فقط

### **السابعه و الثلاثون لو يقن بعد السلام قبل إتيان بالمنافى نقصان ركعه**

ثمَّ شك في أنه أتى بها أم لا- ففي وجوب الإتيان بها لأصالة عدمه أو جريان حكم الشك في الركعات عليه وجهان والأوجه الثاني و أما احتمال جريان حكم الشك بعد السلام عليه فلا وجه له لأن الشك بعد السلام لا يعتنى به إذا

تعلق بما فى الصلاه و بما قبل السلام و هذا متعلق بما وجب بعد السلام

### **الثامن و الثلاثون إذا علم أن ما بيده رابعه و يأتي به بهذا العنوان**

لكن لا يدري أنها رابعه واقعيه أو رابعه بنائيه و أنه شك سابقا بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث فتكون هذه رابعه بعد البناء على الثلاث فهل يجب عليه صلاه الاحتياط لأنه و إن كان عالما بأنها رابعه فى الظاهر إلا أنه شاك من حيث الواقع فعلا بين الثلاث و الأربع أو لا يجب لأصالة عدم شك سابق و المفروض أنه عالم بأنها رابعته فعلا وجهان و الأوجه الأول

### **التاسع و الثلاثون إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترك سجده أو سجدتين أو تشهدا**

ثم شك فى أنه هل رجع و تدارك ثم قام أو هذا القيام هو القيام الأول فالظاهر وجوب العود إلى التدارك لأصالة عدم الإتيان بها بعد تحقق الوجوب و احتمال جريان حكم الشك بعد تجاوز المحل لأن المفروض أنه فعلا شاك و تجاوز عن محل الشك لا وجه له لأن الشك إنما حدث بعد تعلق الوجوب مع كونه فى المحل بالنسبه إلى النسيان و لم يتحقق التجاوز بالنسبه إلى هذا الواجب

### **الأربعون إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع**

ثم أتى بركعه أخرى سهوا فهل تبطل صلاته من جهه زياده الركعه أم يجرى عليه حكم الشك بين الأربع و الخمس وجهان و الأوجه

**الحادية و الأربعةون إذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى بها نسيانا**

العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ٢، ص: ٨٧

فهل تبطل صلاته من جهة الزيادة الظاهرية أو لا من جهة عدم العلم بها بحسب الواقع وجهان و الأحوط الإتمام و الإعادة

**الثانية و الأربعةون إذا كان في التشهد فذكر أنه نسي الركوع و مع ذلك شك في السجدين أيضا**

ففى بطلان الصلاة من حيث إنه بمقتضى قاعده التجاوز محكوم بأنه أتى بالسجدين فلا محل لتدارك الركوع أو عدمه إما لعدم شمول قاعده التجاوز فى مورد يلزم من إجرائها



بطلان الصلاة و إما لعدم إحراز الدخول فى ركن آخر و مجرد الحكم بالمضى لا يثبت الإتيان وجهان و الأوجه الثانى و يحتمل الفرق بين سبق تذكر النسيان و بين سبق الشك فى السجدين و الأحوط العود إلى التدارك ثمّ الإتيان بالسجدين و إتمام الصلاة ثمّ الإعادة

بل لا يترك هذا الاحتياط

**الثالثه و الأربعون إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا**

و علم أنه على فرض الثلاث ترك ركنا أو ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لا إشكال فى البناء

على الأربيع و عدم وجوب شىء عليه و هو واضح و كذا إذا علم أنه على فرض الأربيع ترك ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لعدم إحراز ذلك بمجرد التعبد بالبناء على الأربيع و أما إذا علم أنه على فرض الأربيع ترك ركنا أو غيره مما يوجب بطلان الصلاة فالأقوى بطلان صلاته لا لاستلزام البناء على الأربيع ذلك لأنه لا يثبت ذلك بل للعلم الإجمالى بنقصان الركعة أو ترك الركن مثلا فلا يمكن البناء على الأربيع حينئذ

#### **الرابعة و الأربعون إذا تذكر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعة التي قام عنها**

فإن أتى بالجلوس بين السجدين ثم نسى السجده الثانيه يجوز له الانحناء إلى السجود من غير جلوس و إن لم يجلس أصلا و جب عليه الجلوس ثم السجود و إن جلس بقصد الاستراحة و الجلوس بعد السجدين ففي كفايته عن الجلوس بينهما و عدمها وجهان الأوجه الأول و لا يضر نيه الخلاف لكن الأحوط الثانى فيجلس ثم يسجد

#### **الخامسه و الأربعون إذا علم بعد القيام أو الدخول فى التشهد نسيان إحدى السجدين و شك فى الأخرى**

فهل يجب عليه إتيانهما لأنه إذا رجع إلى تدارك المعلوم يعود

محل المشكوك أيضا أو يجرى بالنسبه إلى المشكوك حكم الشك بعد تجاوز المحل وجهان أو جههما الأول و الأحوط إعادته الصلاة أيضا

### السادسه و الأربعةون إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا

و بعد السلام قبل الشروع فى صلاه الاحتياط علم أنها كانت أربعا ثم عاد شكه- فهل يجب عليه صلاه الاحتياط لعود الموجب و هو الشك أو لا لسقوط التكليف عنه حين العلم و الشك بعده شك بعد الفراغ وجهان و الأحوط الأول

### السابعه و الأربعون إذا دخل فى السجود من الركعه الثانيه

فشك فى ركوع هذه الركعه و فى السجدين من الأولى - ففى البناء على إتيانها من حيث إنه شك بعد تجاوز المحل أو الحكم بالبطالين لأوله إلى الشك بين الواحده و الاثنتين وجهان الأوجه الأول و على هذا فلو فرض الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين مع الشك فى ركوع الركعه التى بيده و فى السجدين من السابقه لا يرجع إلى الشك بين الواحده و الاثنتين حتى تبطل الصلاه بل هو من الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد الإكمال نعم لو علم بتركهما مع الشك المذكور يرجع إلى الشك بين الواحده و الاثنتين لأنه عالم حينئذ باحتساب ركعتيه بركعه

### الثامنه و الأربعون لا يجرى حكم كثير الشك فى صوره العلم الإجمالى

فلو علم ترك أحد الشيتين إجمالاً من غير تعيين يجب عليه مراعاته و إن كان شاكاً بالنسبه إلى كل منهما كما لو علم حال القيام أنه إما ترك التشهد أو السجده أو علم إجمالاً أنه إما ترك الركوع أو القراءه و هكذا أو علم بعد الدخول فى الركوع أنه إما ترك سجده واحد أو تشهداً فيعمل فى كل واحد من هذه الفروض حكم العلم الإجمالى المتعلق به كما فى غير كثير الشك

### التاسعه و الأربعون لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلاً و شك فى قراءه الحمد

فبنى على أنه قرأه لتجاوز محله ثم بعد الدخول فى القنوت تذكر أنه لم يقرأ السوره - فالظاهر وجوب قراءه الحمد أيضاً

لأن شكه الفعلى و إن كان بعد تجاوز المحل بالنسبه إلى الحمد إلا أنه هو الشك الأول الذى كان فى الواقع قبل تجاوز المحل و حكمه الاعتناء به و العود إلى الإتيان بما شك فيه

### **الخمسون إذا علم أنه إما ترك سجده أو زاد ركوعا**

فالأحوط قضاء السجده و سجدتا السهو ثم إعادة الصلاة و لكن لا يبعد جواز الاكتفاء بالقضاء و سجدتا السهو عملا بأصالة عدم الإتيان بالسجده و عدم زياده الركوع

### **الحادية و الخمسون لو علم أنه إما ترك سجده من الأولى أو زاد سجده فى الثانية**

وَجِبَ عَلَيْهِ قِضَاءُ السَّجْدَةِ وَالْإِتْيَانُ بِسَجْدَتِي السَّهُوِّ مَرَّةً وَاحِدَةً بِقِصْدِ مَا فِي الذِّمَّةِ مِنْ كَوْنِهِمَا لِلنَّقِيصَةِ أَوْ لِلزِّيَادَةِ

### **الثانيه و الخمسون لو علم أنه ترك سجده أو تشهدا**

وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِقِضَائِهِمَا وَسَجْدَةِ السَّهُوِّ مَرَّةً

### الثالثه و الخمسون إذا شك فى أنه صلى المغرب و العشاء أم لا

قبل أن ينتصف الليل و المفروض أنه عالم بأنه لم يصل فى ذلك اليوم إلا ثلاث صلوات من دون العلم بتعيينها- فيحتمل أن يكون الصلاتان الباقيتان المغرب و العشاء و يحتمل أن يكون آتيا بهما و نسي اثنتين من صلوات النهار و جب عليه الإتيان بالمغرب و العشاء فقط لأن الشك بالنسبه إلى صلوات النهار بعد الوقت و بالنسبه إليهما فى وقتيهما و لو علم أنه لم يصل فى ذلك اليوم إلا صلاتين أضاف إلى المغرب و العشاء قضاء ثائيه و رباعيه و كذا إن علم أنه لم يصل إلا صلاه واحده

### الرابعه و الخمسون إذا صلى الظهر و العصر ثم علم إجمالاً أنه شك فى إحداهما

بين الاثنتين و الثلاث و بنى على الثلاث و لا يدرى أن الشك المذكور فى أيهما كان يحتاط بإتيان صلاه



الاحتياط و إعادته صلاه واحده بقصد ما فى الذمه

**الخامسه و الخمسون إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه سجدتنا السهو مره**

و كذا إذا علم أنه إما زاد التسيحات الأربع أو نقصها

**السادسه و الخمسون إذا شك فى أنه هل ترك الجزء الفلانى عمداً أم لا**

فمع بقاء محل الشك لا إشكال فى وجوب الإتيان به و أما مع تجاوزه فهل تجرى قاعده الشك بعد التجاوز أم لا لانصراف أخبارها عن هذه الصوره خصوصاً بملاحظه قوله كان حين العمل أذكر وجهان و الأحوط الإتيان ثمَّ

### السابعه و الخمسون إذا توطأ و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته

فالأحوط إعادة الوضوء ثم الصلاة- و لكن لا يبعد جريان قاعده الشك بعد الفراغ في الوضوء لأنها لا تجرى في الصلاة حتى يحصل التعارض و ذلك للعلم ببطلان الصلاة على كل حال

### الثامن و الخمسون لو كان مشغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه

و شك في أنه صلى ركعتين و أن التشهد في محله أو ثلاث ركعات و أنه في غير محله يجرى حكم الشك بين الـثنتين و الثلاث و ليس عليه سجدة السهو لزياده التشهد لأنها غير معلومه و إن كان الأحوط الإتيان بها أيضاً بعد صلاة الاحتياط

### التاسعه و الخمسون لو شك في شيء و قد دخل في غيره الذي وقع في غير محله

كما لو شك في السجده من الركعه الأولى أو الثالثه و دخل في التشهد أو شك في السجده من الركعه الثانيه و قد قام قبل أن يتشهد فالظاهر البناء على الإتيان و أن

الغير أعم من الذى وقع فى محله أو كان زياده فى غير المحل و لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضا

### **الستون لو بقى من الوقت أربع ركعات للعصر**

و عليه صلاة الاحتياط من جهه الشك فى الظهر- فلا إشكال فى مزاحمتها للعصر ما دام يبقى لها من الوقت ركعه بل و كذا لو كان عليه قضاء السجده أو التشهد و أما لو كان عليه سجدتا السهو فهل يكون كذلك أو لا وجهان من أنهما من متعلقات الظهر و من أن وجوبهما استقلالى و ليستا جزء أو شرطا لصحة الظهر و مراعاة الوقت للعصر أهم فتقدم العصر ثم يؤتى بهما بعدها و يحتمل التخيير

### **الحادية و الستون لو قرأ فى الصلاة شيئا بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن**

ثم تبين أنه كلام الآدمى فالأحوط سجدتا السهو-

لكن الظاهر عدم وجوبهما لأنهما إنما تجبان عند السهو و ليس المذكور من باب السهو كما أن الظاهر عدم وجوبهما فى سبق اللسان إلى شىء و كذا إذا قرأ شيئاً غلطا من جهه الأعراب أو الماده و مخارج الحروف

### **الثانيه و الستون لا يجب سجود السهو فى ما لو عكس الترتيب الواجب سهوا**

كما إذا قدم السوره على الحمد و تذكر فى الركوع فإنه لم يزد شيئا و لم ينقص و إن كان الأحوط الإتيان معه لاحتمال كونه من باب نقص السوره بل مره أخرى لاحتمال كون السوره المتقدمه على الحمد من الزيادة

### **الثالثه و الستون إذا وجب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد المنسى ثم أبطل صلاته**

أو انكشف بطلانها سقط وجوبه لأنه إنما يجب فى الصلاه الصحيحه و أما لو أوجد ما يوجب سجود السهو ثم أبطل صلاته فالأحوط إتيانه و إن كان الأقوى سقوط وجوبه أيضا و كذا إذا انكشف بطلان صلاته

و على هذا فإذا صلى ثم أعادها احتياطاً وجوباً أو ندباً و علم بعد ذلك وجود سبب سجدة السهو في كل منهما يكفيه إتيانها مره واحده و كذا إذا كان عليه فائته مردده بين صلاتين أو ثلاث مثلاً فاحتاط بإتيان صلاتين أو ثلاثه صلوات ثم علم تحقق سبب السجود في كل منها فإنه يكفيه الإتيان به مره بقصد الفائته الواقعيه و إن كان الأحوط التكرار بعدد الصلوات

#### **الرابعه و الستون إذا شك في أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث**

فإن لم يتجاوز محلها بنى على واحده و أتى بأخرى و إن تجاوز بنى على الاثنتين و لا شيء عليه عملاً بأصالة عدم الزيادة و إما إن علم أنه إما سجد واحده أو ثلاثاً و جب عليه أخرى ما لم يدخل في الركوع و إلا قضاها بعد الصلاة و سجد للسهو

#### **الخامسه و الستون إذا ترك جزءاً من أجزاء الصلاة من جهه الجهل بوجوبه**

أعاد الصلاة على الأحوط و إن لم يكن من الأركان نعم لو كان الترك مع

الجهل بوجوبه مستندا إلى النسيان بأن كان بانيا على الإتيان به باعتقاد استحبابه فنسى و تركه فالظاهر عدم البطلان و عدم وجوب الإعادة إذا لم يكن من الأركان

## فصل فى صلاة العيدين

### إشاره

الفطر و الأضحى و هى كانت واجبه فى زمان حضور الإمام عليه السلام مع اجتماع شرائط وجوب الجمعة و فى زمان الغيبه مستحبه جماعه و فرادى و لا يشترط فيها شرائط الجمعة و إن كانت بالجماعه فلا يعتبر فيها العدد من الخمسه أو السبعه و لا بعد فرسخ بين الجماعتين و نحو ذلك و وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال و لا قضاء لها لو فاتت و يستحب تأخيرها إلى أن ترتفع الشمس و فى عيد الفطر يستحب تأخيرها أزيد بمقدار الإفطار و إخراج الفطره و هى ركعتان يقرأ فى الأولى منهما الحمد و سوره و يكبر خمس تكبيرات عقب كل تكبيره قنوت ثم يكبر للركوع و يركع و يسجد ثم يقوم للثانيه و فيها بعد الحمد و سوره يكبر أربع تكبيرات و يقنت بعد كل منها ثم يكبر للركوع و يتم الصلاه فمجموع التكبيرات فيها اثنتا عشره سبع تكبيرات فى الأولى- و هى تكبيره الإحرام و خمس للقنوت و واحده للركوع- و فى الثانيه خمس تكبيرات أربعه للقنوت و واحده للركوع و الأظهر وجوب القنوتات و تكبيراتها و يجوز فى القنوتات كل ما جرى على اللسان من ذكر و دعاء كما فى سائر الصلوات و إن كان الأفضل الدعاء المأثور و الأولى أن يقول فى كل منها

: اللهم أهل الكبرياء و العظمه و أهل الجود و الجبروت و أهل العفو و الرحمه و أهل التقوى و المغفره أسألك بحق هذا اليوم الذى جعلته للمسلمين عيداً و لمحمد ص ذخراً و شرفاً و كرامه و مزيداً أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تدخلنى فى كل خير أدخلت فيه محمداً و آل محمد و أن تخرجنى من كل سوء أخرجت منه محمداً و آل محمد صلواتك عليه و عليهم اللهم إنى أسألك خير ما سألك به عبادك الصالحون و أعوذ بك مما استعاذ منه عبادك المخلصون

و يأتى بخطبتين بعد الصلاه مثل ما يؤتى بهما فى صلاه الجمعة و محلها هنا بعد الصلاه

بخلاف الجمعة فإنهما قبلها و لا يجوز إتيانها هنا قبل الصلاة و يجوز تركهما في زمان الغيبه و إن كانت الصلاة بجماعه و لا يجب الحضور عندهما و لا الإصغاء إليهما و ينبغي أن يذكر في خطبه عيد الفطر ما يتعلق بزكاه الفطره من الشروط و القدر و الوقت لإخراجها و في خطبه الأضحى ما يتعلق بالأضحيه

### ١ مسأله لا يشترط في هذه الصلاة سوره مخصوصه

بل يجزى كل سوره نعم الأفضل أن يقرأ في الركعه الأولى سوره الشمس و في الثانيه سوره الغاشيه أو يقرأ في الأولى سوره سبح اسم و في الثانيه سوره الشمس

### ٢ مسأله يستحب فيها أمور.

أحدها الجهر بالقراءه للإمام و المنفرد. الثاني رفع اليدين حال التكبيرات. الثالث الإصهار بها إلا في مكه فإنه يستحب الإتيان بها في مسجد الحرام. الرابع أن يسجد على الأرض دون غيرها مما يصح السجود عليه. الخامس أن يخرج إليها راجلا حافيا مع السكينه و الوقار. السادس الغسل قبلها. السابع أن يكون لابسا عمامه بيضاء. الثامن أن يشمر ثوبه إلى ساقه. التاسع أن يفطر في الفطر قبل الصلاة بالتمر و أن يأكل من لحم الأضحيه في الأضحى بعدها. العاشر التكبيرات عقب أربع صلوات في عيد الفطر أولها المغرب من ليله العيد و رابعها صلاه العيد و عقب عشر صلوات في الأضحى إن لم يكن بمنى أولها ظهر يوم العيد و عاشرها صبح اليوم الثاني عشر و إن كان بمنى فعقب خمس عشر صلاه أولها ظهر يوم العيد و آخرها صبح اليوم الثالث عشر و كيفيه التكبير في الفطر أن يقول الله أكبر الله أكبر لا- إله إلا- الله و الله أكبر الله أكبر و لله الحمد الله أكبر على ما هدانا و في الأضحى يزيد على ذلك الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام و الحمد لله على ما أبلانا

### ٣ مسأله يكره فيها أمور.

الأول الخروج مع السلاح إلا- في حال الخوف. الثاني النافله قبل صلاه العيد و بعدها إلى الزوال إلا في مدينه الرسول فإنه يستحب صلاه ركعتين في مسجدنا قبل الخروج إلى الصلاة-. الثالث أن ينقل المنبر إلى الصحراء بل يستحب أن يعمل هناك منبر من الطين. الرابع أن يصلى تحت السقف

### ٤ مسأله الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاة

إلا العجائز

### ٥ مسأله لا يتحمل الإمام في هذه الصلاة ما عدا القراءه

من الأذكار و التكبيرات و القنوتات كما في سائر

**٦ مسأله إذا شك فى التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل**

و لو تبين بعد ذلك أنه كان آتيا بها لا تبطل صلاته

**٧ مسأله إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه**

و يأتى بالبقية بعد ذلك و يلحقه فى الركوع و يكفيه أن يقول بعد كل تكبير سبحان الله و الحمد لله و إذا لم يمهله فالأحوط الانفراد و إن كان يحتمل كفايه الإتيان بالتكبيرات و لاء و إن لم يمهله أيضا أن يترك و يتابعه فى الركوع كما يحتمل أن يجوز لحوقه إذا أدركه و هو راعى لكنه مشكل لعدم الدليل على تحمل الإمام لما عدا القراءه

**٨ مسأله لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلا أو بعضا لم تبطل صلاته**

نعم لو سها عن الركوع أو السجدين أو تكبيره الإحرام بطلت

**٩ مسأله إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه**

و إن كان عدم وجوبه فى صورته استحباب الصلاه كما فى زمان الغيبه لا يخلو عن قوه و كذا الحال فى قضاء التشهد المنسى أو السجده المنسيه

**١٠ مسأله ليس فى هذه الصلاه أذان و لا إقامه**

نعم يستحب أن يقول المؤذن الصلاه ثلاثا

**١١ مسأله إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائيا عن البلد**

كان بالخيار بين العود إلى أهله و البقاء لحضور الجمعة



## فصل فى صلاه ليله الدفن

## اشاره

وهى ركعتان يقرأ فى الأولى بعد الحمد آيه الكرسي إلى هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وفى الثانيه بعد الحمد سوره القدر عشر مرات و يقول بعد السلام اللهم صل على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها إلى قبر فلان و يسمى الميت

ففى مرسله الكفعمى و موجز ابن فهد قال النبى ص:

لا- يأتى على الميت أشد من أول ليله فارحموا موتاكم بالصدقه فإن لم تجدوا فليصل أحدكم يقرأ فى الأولى الحمد و آيه الكرسي و فى الثانيه الحمد و القدر عشرة فإذا سلم قال اللهم صل على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها إلى قبر فلان فإنه تعالى يبعث من ساعته ألف ملك إلى قبره مع كل ملك ثوب و حله

و مقتضى هذه الروايه أن الصلاه بعد عدم وجدان ما يتصدق به فالأولى الجمع بين الأمرين مع الإمكان و ظاهرها أيضا كفايه صلاه واحده فينبغى أن لا يقصد الخصوصيه فى إتيان أربعين بل يؤتى بقصد الرجاء أو بقصد إهداء الثواب

## ١ مسأله لا بأس بالاستيجار لهذه الصلاه و إعطاء الأجره

و إن كان الأولى للمستأجر الإعطاء بقصد التبرع أو الصدقه و للموَجِر الإتيان تبرعا و بقصد الإحسان إلى الميت

## ٢ مسأله لا بأس بإتيان شخص واحد أو يزيد من واحده

بقصد إهداء الثواب إذا كان متبرعا أو إذا أذن له المستأجر و أما إذا أعطى دراهم للأربعين فاللازم استيجار أربعين إلا إذا أذن المستأجر و لا يلزم مع إعطاء الأجره إجراء صيغه الإجاره بل يكفى إعطاؤها بقصد أن يصلى

## ٣ مسأله إذا صلى و نسى آيه الكرسي فى الركعه الأولى أو القدر فى الثانيه.

أو قرأ القدر أقل من العشره نسيانا فصلاته صحيحه لكن لا يجزى عن هذه الصلاه فإن كان أجيرا و جب عليه الإعادة

## ٤ مسأله إذا أخذ الأجره ليصلى ثم نسى فتركها فى تلك الليله

يجب عليه ردها إلى المعطى أو الاستيدان منه لأن يصلى فى ما بعد ذلك بقصد إهداء الثواب و لو لم يتمكن من ذلك فإن علم برضاه بأن يصلى هديه أو يعمل عملا آخر أتى بها و إلا تصدق بها عن

**٥ مسأله إذا لم يدفن الميت إلا بعد مده**

كما إذا نقل إلى أحد المشاهد فالظاهر أن الصلاه تؤخر إلى ليله الدفن و إن كان الأولى أن يؤتى بها فى أول ليله بعد الموت

**٦ مسأله [فى ما ذكر الكفعمى]**

عن الكفعمى أنه بعد أن ذكر فى كيفية هذه الصلاه ما ذكر قال و فى روايه أخرى بعد الحمد التوحيد مرتين فى الأولى و فى الثانيه بعد الحمد ألهيكم التكاثر عشرًا ثم الدعاء المذكور و على هذا فلو جمع بين الصلاتين بأن يأتى اثنتين بالكيفيتين كان أولى

**٧ مسأله الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه فى أى وقت كان من الليل**

لكن الأولى التعجيل بها بعد العشاءين و الأقوى جواز الإتيان بها بينهما بل قبلهما أيضا بناء على المختار من جواز التطوع لمن عليه فريضه هذا إذا لم يجب عليه بالنذر أو الإجاره أو نحوهما و إلا فلا إشكال

**فصل فى صلاه جعفر ع****اشاره**

و تسمى صلاه التسييح و صلاه الحبه و هى من المستحبات الأكيده و مشهوره بين العامه و الخاصه و الأخبار متواتره فيها

فعن أبى بصير عن الصادق ع: أنه قال رسول الله ص لجعفر ألا أمنحك ألا أعطيك ألا أحبوك فقال له جعفر بلى يا رسول الله ص قال فظن الناس أنه يعطيه ذهباً و فضه فتشرف الناس لذلك فقال له إنى أعطيك شيئاً إن أنت صنعته كل يوم كان خيراً لك من الدنيا و ما فيها فإن صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما أو كل جمعه أو كل شهر أو كل سنه غفر لك ما بينهما

و فى خبر آخر قال: ألا أمنحك ألا أعطيك ألا أحبوك ألا أعلمك صلاه إذا أنت صليتها لو كنت فررت من الزحف و كان عليك مثل رمل عالج و زبد البحر ذنوباً غفرت لك قال بلى يا رسول الله و الظاهر أنه حباه إياها يوم قدومه من سفره و قد بشر ذلك اليوم بفتح خيبر فقال ص و الله ما أدرى بأيهما أنا أشد سروراً بقدم جعفر أو بفتح خيبر فلم يلبث إن جاء جعفر فوثب رسول الله ص فالتزمه و قبل ما بين عينيه ثم قال ألا أمنحك إلخ

و هى أربع ركعات بتسليمتين يقرأ فى كل منها الحمد و سوره ثم يقول سبحان الله و الحمد لله

ولا- إله إلا الله و الله أكبر خمسه عشر مره و كذا يقول فى الركوع عشر مرات و بعد رفع الرأس منه عشر مرات و فى السجده الأولى عشر مرات و بعد الرفع منها عشر مرات كذا فى السجده الثانيه عشر مرات و بعد الرفع منها عشر مرات ففى كل ركعه خمسه و سبعون مره و مجموعها ثلاثمائه تسبيحه

### ١ مسأله يجوز إتيان هذه الصلاه فى كل من اليوم و الليله

و لا فرق بين الحضر و السفر و أفضل أوقاته يوم الجمعة حين ارتفاع الشمس و يتأكد إتيانها فى ليله النصف من شعبان

### ٢ مسأله لا يتعين فيها سوره مخصوصه

لكن الأفضل أن يقرأ فى الركعه الأولى إذا زلزلت و فى الثانيه و العاديات و فى الثالثه إذا جاء نصر الله و فى الرابعه قل هو الله أحد

### ٣ مسأله يجوز تأخير التسيحات إلى ما بعد الصلاه إذا كان مستعجلاً

كما يجوز التفريق بين الصلاتين إذا كان له حاجه ضروريه بأن يأتى بركعتين ثم بعد قضاء تلك الحاجه يأتى بركعتين أخريين

### ٤ مسأله يجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل الليل أو النهار أداء و قضاء

فعن الصادق ع: صل صلاه جعفر أى وقت شئت من ليل أو نهار و إن شئت حسبتها من نوافل الليل و إن شئت حسبتها من نوافل النهار حسب لك من نوافلك و تحسب لك صلاه جعفر

و المراد من الاحتساب تداخلهما فينوى بالصلاه كونها نافله و صلاه جعفر و يحتمل أنه ينوى صلاه جعفر و يجترئ بها عن النافله و يحتمل أنه ينوى النافله و يأتى بها بكيفية صلاه جعفر فيثاب ثوابها أيضا و هل يجوز إتيان الفريضة بهذه الكيفية أو لا قولان- لا- يبعد الجواز على الاحتمال الأخير دون الأولين و دعوى أنه تغيير لهيئه الفريضة و العبادات توقيفيه مدفوعه بمنع ذلك بعد جواز كل ذكر و دعاء فى الفريضة و مع ذلك الأحوط الترك

### ٥ مسأله يستحب القنوت فيها

فى الركعه الثانيه من كل من الصلاتين للعمومات و خصوص بعض النصوص

### ٦ مسأله لو سها عن بعض التسيحات أو كلها

فى محل فتذكر فى المحل الآخر يأتى به مضافا إلى وظيفته و إن لم يتذكر إلا بعد الصلاه قضاء بعدها

## ٧ مسأله الأحوط عدم الاكتفاء بالتسبيحات عن ذكر الركوع والسجود

بل يأتي به أيضا قبلها أو بعدها

## ٨ مسأله يستحب أن يقول في السجده الثانيه من الركعه الرابعه بعد التسبيحات.

: يا من لبس العز و الوقار يا من تعطف بالمجد و تكرم به يا من لا ينبغي التسييح إلا له يا من أحصى كل شىء علمه يا ذا النعمه و الطول يا ذا المن و الفضل يا ذا القدره و الكرم أسألك بمعاهد العز من عرشك و بمنتهى الرحمه من كتابك و باسمك الأعظم الأعلى و بكلماتك التامات أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى كذا و كذا و يذكر حاجاته

## فصل ٦٠ فى صلاه الغفيله

و هى ركعتان بين المغرب و العشاء يقرأ فى الأولى بعد الحمد وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ و فى الثانيه بعد الحمد وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَ الْبَحْرِ وَ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَ لَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَ لَا رَطْبٍ وَ لَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ثُمَّ يرفع يديه و يقول

: اللهم إني أسألك بمفاتح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى كذا و كذا و يذكر حاجاته ثم يقول اللهم أنت ولي نعمتى و القادر على طلبتى تعلم حاجتى و أسألك بحق محمد و آله عليه و عليهم السلام لما قضيتها لى

و يسأل حاجاته و الظاهر أنها غير نافله المغرب و لا يجب جعلها منها بناء على المختار من جواز النافله لمن عليه فريضه

## فصل فى صلاه أول الشهر

يستحب فى اليوم الأول من كل شهر أن يصلى ركعتين يقرأ فى الأولى بعد الحمد قل هو الله

ثلاثين مره و فى الثانيه بعد الحمد إنا أنزلناه ثلاثين مره ثم يتصدق بما تيسر فيشترى سلامه تمام الشهر بهذا و يستحب أن يقرأ بعد الصلاه هذه الآيات بسم الله الرحمن الرحيم وَ مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ إِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَ إِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصَيِّبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا - مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ - وَ أَوْضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ - لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ - رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ - رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَ أَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ و يجوز الإتيان بها فى تمام اليوم و ليس لها وقت معين

### فصل فى صلاه الوصيه

و هى ركعتان بين العشائين يقرأ فى الأولى الحمد و إذا زلزلت الأرض ثلاث عشر مره و فى الثانيه الحمد و قل هو الله أحد خمس عشر مره

فعن الصادق عليه السلام عن رسول الله ص قال:

أوصيكم بركعتين بين العشائين إلى أن قال فإن فعل ذلك كل شهر كان من المؤمنين فإن فعل فى كل سنه كان من المحسنين فإن فعل ذلك فى كل جمعه كان من المخلصين فإن فعل ذلك فى كل ليله زاحمنى فى الجنة و لم يحص ثوابه إلا الله تعالى

### فصل فى صلاه يوم الغدير

و هو الثامن عشر من ذى الحجه و هى ركعتان يقرأ فى كل ركعه سوره الحمد و عشر مرات قل هو الله أحد و عشر مرات آيه الكرسي و عشر مرات إنا أنزلناه

ففى خبر على بن الحسين العبدى عن الصادق ع: من صلى فيه أى فى يوم الغدير ركعتين يغتسل عند زوال الشمس

من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه يسأل الله عز و جل يقرأ فى كل ركعه سورة الحمد مره و عشر مرات قل هو الله أحد و عشر مرات آيه الكرسي و عشر مرات إنا أنزلناه عدلت عند الله عز و جل مائه ألف حجه و مائه ألف عمره و ما سأل الله عز و جل حاجه من حوائج الدنيا و حوائج الآخرة إلا قضيت له كائنه ما كانت الحاجه و إن فاتتك الركعتان قضيتها بعد ذلك

و ذكر بعض العلماء أنه يخرج إلى خارج المصر- و أنه يؤتى بها جماعه و أنه يخطب الإمام خطبه مقصوره على حمد الله و الشاء و الصلاه على محمد و آله و التنبيه على عظم حرمه هذا اليوم- لكن لا دليل على ما ذكره و قد مر الإشكال فى إتيانها جماعه فى باب صلاه الجماعه

### فصل فى صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمات

و قد وردت بكيفيات منها ما قيل إنه مجرب مرارا

و هو ما رواه زياد القندى عن عبد الرحيم القصير عن أبى عبد الله ع: إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله ص و صل ركعتين تهديهما إلى رسول الله ص قلت ما أصنع قال تغتسل و تصلى ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة و تشهد تشهد الفريضة فإذا فرغت من التشهد و سلمت قلت: اللهم أنت السلام و منك السلام و إليك يرجع السلام اللهم صل على محمد و آل محمد و بلغ روح محمد منى السلام و بلغ أرواح الأئمة الصالحين سلامى و اردد على منهم السلام و السلام عليهم و رحمه الله و بركاته اللهم إن هاتين الركعتين هديه منى إلى رسول الله فأتبني عليهما ما أملت و رجوت فيك و فى رسولك يا ولى المؤمنين ثمّ تخر ساجدا و تقول يا حى يا قيوم يا حيا لا يموت يا حى لا إله إلا أنت يا ذا الجلال و الإكرام يا أرحم الراحمين أربعين مره ثمّ ضع خدك الأيمن فتقولها أربعين مره ثمّ ترفع رأسك و تمد يدك فتقول أربعين مره ثمّ ترد يدك إلى رقبتك و تلوذ بسبابتك و تقول ذلك أربعين مره ثمّ خذ لحيتك بيدك اليسرى و ابك أو تباك و قل يا محمد يا رسول الله أشكو إلى الله و إليك حاجتى و إلى أهل بيتك الراشدين حاجتى و بكم أتوجه إلى الله فى حاجتى ثمّ تسجد و تقول يا الله يا الله حتى ينقطع نفسك صل على محمد و آل محمد و افعل بى كذا

و كذا

قال أبو عبد الله ع: فأنا الضامن على الله عز و جل أن لا يبرح حتى تفضى حاجته

## فصل ٦٥ الصلوات المستحبه كثيره

و هي أقسام منها نوافل الفرائض اليوميه- و مجموعها ثلاث و عشرون ركعه بناء على احتساب ركعتي الوتيره بواحد و منها نافله الليل إحدى عشر ركعه و منها الصلوات المستحبه فى أوقات مخصوصه كنوافل شهر رمضان و نوافل شهر رجب و شهر شعبان و نحوها و كصلاه الغدير و الغفيله و الوصيه و أمثالها- و منها الصلوات التى لها أسباب كصلاه الزياره و تحيه المسجد و صلاه الشكر و نحوها و منها الصلوات المستحبه لغايات مخصوصه كصلاه الاستسقاء و صلاه طلب قضاء الحاجه و صلاه كشف المهمات و صلاه طلب الرزق و صلاه طلب الذكاء و جوده الذهن و نحوها- و منها الصلوات المخصوصه بدون سبب و غايه و وقت كصلاه جعفر و صلاه رسول الله و صلاه أمير المؤمنين و صلاه فاطمه و صلاه سائر الأئمه عليه السلام و منها النوافل المبتدئه فإن كل وقت و زمان يسع صلاه ركعتين يستحب إتيانها و بعض المذكورات بل أغلبها لها كفيات مخصوصه المذكوره فى محلها

## فصل ٦٦ جميع الصلوات المندوبه يجوز إتيانها جالسا اختيارا

### اشاره

و كذا ماشيا و راكبا و فى المحمل و السفينه لكن إتيانها قائما أفضل حتى الوتيره و إن كان الأحوط الجلوس فيها و فى جواز إتيانها نائما مستلقيا أو مضطجعا فى حال الاختيار إشكال

### ١ مسأله يجوز فى النوافل إتيان ركعه قائما و ركعه جالسا

بل يجوز إتيان بعض الركعه جالسا و بعضها قائما

### ٢ مسأله يستحب إذا أتى بالنافله جالسا أن يحسب كل ركعتين بركعه

مثلا إذا جلس فى نافله الصبح يأتى بأربع ركعات بتسليمتين و هكذا

### ٣ مسأله إذا صلى جالسا و أبقى من السوره آيه أو آيتين

فقام و أتمها و ركع عن قيام يحسب له صلاة القائم و لا يحتاج حينئذ إلى احتساب ركعتين بركعه

#### ٤ مسأله لا فرق فى الجلوس بين كفياته

فهو مخير بين أنواعها حتى مد الرجلين نعم الأولى أن يجلس متربعا و يثنى رجليه حال الركوع و هو أن ينصب فخذه و ساقيه من غير إقعاء إذ هو مكروه و هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبه و كذا يكره الجلوس بمثل إقعاء الكلب

#### ٥ مسأله إذا نذر النافله مطلقا يجوز له الجلوس فيها

و إذا نذرها جالسا فالظاهر انعقاد نذره و كون القيام أفضل لا يوجب فوات الرجحان فى الصلاة جالسا غاية أنها أقل ثوابا لكنه لا يخلو عن إشكال

#### ٦ مسأله النوافل كلها ركعتان

لا يجوز الزيادة عليهما و لا النقصه إلا فى صلاة الأعرابي و الوتر

#### ٧ مسأله تختص النوافل بأحكام

منها جواز الجلوس و المشى فيها اختيارا كما مر و منها عدم وجوب السوره فيها إلا- بعض الصلوات المخصوصه بكفيات مخصصه و منها جواز الاكتفاء ببعض السوره فيها و منها جواز قراءه أزيد من سوره من غير إشكال و منها جواز قراءه العزائم فيها و منها جواز العدول فيها من سوره إلى أخرى مطلقا و منها عدم بطلانها بزيادة الركن سهوا و منها عدم بطلانها بالشك بين الركعات بل يتخير بين البناء على الأقل أو على الأكثر و منها أنه لا يجب لها سجود السهو و لا قضاء السجده و التشهد



المنسبين و لا صلاحه الاحتياط و منها لا إشكال فى جواز إتيانها فى جوف الكعبه أو سطحها و منها أنه لا يشرع فيها الجماعه إلا فى صلاحه الاستسقاء و على قول فى صلاحه الغدير و منها جواز قطعها اختيارا و منها أن إتيانها فى البيت أفضل من إتيانها فى المسجد إلا ما يختص به على ما هو المشهور و إن كان فى إطلاقه إشكال

## فصل ٦٧ فى صلاحه المسافر

### إشاره

لا- إشكال فى وجوب القصر على المسافر مع اجتماع الشرائط الآتية بإسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعيات و أما الصبح و المغرب فلا قصر فيهما

### و أما شروط القصر فأمرور.

## الأول المسافه

### إشاره

و هى ثمانيه فراسخ امتداديه ذهابا أو إيابا أو ملفقه من الذهاب و الإياب إذا كان الذهاب أربعه أو أزيد بل مطلقا على الأقوى و إن كان الذهاب فرسخا و الإياب سبعة و إن كان الأحوط فى صورته كون الذهاب أقل من أربعه مع كون المجموع ثمانيه الجمع و الأقوى عدم اعتبار كون الذهاب و الإياب فى يوم واحد أو ليله واحده أو فى الملفق منهما مع اتصال إياه بذهابه و عدم قطعه بمبيت ليله فصاعدا فى الأثناء بل إذا كان من قصده الذهاب و الإياب و لو بعد تسعه أيام

يجب عليه القصر فالثمانية المملقة كالمتمتة في إيجاب القصر إلا إذا كان قاصدا للإقامة عشرة أيام في المقصد أو غيره أو حصل أحد القواطع الآخر فكما أنه إذا بات في أثناء الممتدة ليله أو ليالي لا يضر في سفره فكذا في المملقة فيقصر و يفطر و لكن مع ذلك الجمع بين القصر و التمام و الصوم و قضائه في صوره عدم الرجوع ليومه أو ليلته أحوط و لو كان من قصده الذهاب و الإياب و لكن كان مترددا في الإقامة في الأثناء عشرة أيام و عدمها لم يقصر كما أن الأمر في الامتداديه أيضا كذلك

### ١ مسأله الفرسخ ثلاثة أميال.

و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله أربع و عشرون إصبعا كل إصبغ عرض سبع شعيرات كل شعيره عرض سبع شعرات من أوسط شعر البرذون

### ٢ مسأله لو نقصت المسافه عن ثمانية فراسخ

و لو يسيرا لا يجوز القصر فهى مبنيه على التحقيق لا المسامحه العرفيه نعم لا يضر اختلاف الأذرع المتوسطه في الجملة كما هو الحال في جميع التحديدات الشرعيه

### ٣ مسأله لو شك في كون مقصده مسافه شرعيه أو لا

بقى على التمام على الأقوى بل و كذا لو ظن كونها مسافه

### ٤ مسأله تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار

و بالشياخ المفيد للعلم و بالبينه الشرعيه و فى ثبوتها بالعدل الواحد إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع

### ٥ مسأله الأقوى عند الشك وجوب الاختبار أو السؤال

لتحصيل البينه أو الشيع المفيد للعلم إلا إذا كان مستلزما للخرج

### ٦ مسأله إذا تعارض البيتان

فالأقوى سقوطهما و وجوب التمام و إن كان الأحوط الجمع

### ٧ مسأله إذا شك فى مقدار المسافه شرعا

وجب عليه الاحتياط بالجمع إلا إذا كان مجتهدا و كان ذلك بعد الفحص عن حكمه فإن الأصل هو التمام

### ٨ مسأله إذا كان شاكا فى المسافه و مع ذلك قصر لم يجز

بل و جب عليه الإعادة تماما نعم لو ظهر بعد ذلك كونه مسافه أجزأ إذا حصل منه قصد القربه مع الشك المفروض و مع ذلك الأحوط الإعادة أيضا

### ٩ مسأله لو اعتقد كونه مسافه فقصر ثم ظهر عدمها و جبت الإعادة

و كذا لو اعتقد عدم كونه مسافه فأتم ثم ظهر كونه مسافه فإنه يجب عليه الإعادة

### ١٠ مسأله لو شك فى كونه مسافه أو اعتقد العدم

ثم بان فى أثناء السير كونه مسافه يقصر و إن لم يكن الباقي مسافه

### ١١ مسأله إذا قصد الصبى مسافه ثم بلغ فى الأثناء و جب عليه القصر

و إن لم يكن الباقي مسافه و كذا يقصر إذا أراد التطوع بالصلاه مع عدم بلوغه و المجنون الذى يحصل منه القصد إذا قصد مسافه ثم أفاق فى الأثناء يقصر و أما إذا كان بحيث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافه من حين إفاقته

### ١٢ مسأله لو تردد فى أقل من أربعة فرائض

ذاهبا و جائيا مرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر ففي التلقيق لا بد أن يكون المجموع من ذهاب واحد و إياب واحد ثمانية

**١٣ مسأله لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه**

فإن سلك الأبعد قصر و إن سلك الأقرب لم يقصر إلا إذا كان أربعة أو أقل و أراد الرجوع من الأبعد

**١٤ مسأله في المسافه المستديره الذهاب فيها الوصول إلى المقصد**

و الإياب منه إلى البلد و على المختار يكفي كون المجموع مسافه مطلقا و إن لم يكن إلى المقصد

أربعة و على القول الآخر يعتبر أن يكون من مبدأ السير إليه أربعة مع كون المجموع بقدر المسافه

### ١٥ مسأله مبدء حساب المسافه سور البلد أو آخر البيوت فيما لا سور فيه

فى البلدان الصغار و المتوسطات و آخر المحله فى البلدان الكبار الخارقه للعاده و الأحوط مع عدم بلوغ المسافه من آخر البلد الجمع و إن كانت مسافه إذا لوحظ آخر المحله

### الشرط الثانى قصد قطع المسافه من حين الخروج

#### اشاره

فلو قصد أقل منها و بعد الوصول إلى المقصد قصد مقداراً آخر يكون مع الأول مسافه لم يقصر نعم لو كان ذلك المقدار مع ضم

العود مسافه قصر من ذلك الوقت بشرط أن يكون عازما على العود و كذا لا يقصر من لا يدري أى مقدار يقطع كما لو طلب عبدا آبقا أو بعيرا شاردا أو الصيد و لم يدر أنه يقطع مسافه أو لا نعم يقصر فى العود إذا كان مسافه بل فى الذهاب إذا كان مع العود بقدر المسافه و إن لم يكن أربعة كأن يقصد فى الأثناء أن يذهب ثلاثة فراسخ و المفروض أن العود يكون خمسسه أو أزيد و كذا لا يقصر لو خرج ينتظر رفقه إن تيسروا سافر معهم و إلا فلا أو علق سفره على حصول مطلب فى الأثناء قبل بلوغ الأربعة إن حصل يسافر و إلا فلا نعم لو اطمأن بتيسر الرفقه أو حصول المطلب بحيث يتحقق معه العزم على المسافه قصر بخروجه عن محل الترخص

### ١٦ مسأله مع قصد المسافه لا يعتبر اتصال السير

فيقصر و إن كان من قصده أن يقطع الثمانيه فى أيام و إن كان ذلك اختيارا لا لضروره من عدو أو برد أو انتظار رفيق أو نحو ذلك نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه اسم السفر لم يقصر كما إذا قطع فى كل يوم شيئا يسيرا جدا للنتزه أو نحوه و الأحوط فى هذه الصوره أيضا الجمع

### ١٧ مسأله لا يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلا

بل يكفى و لو كان من جهه التبعية للغير لوجوب الطاعه كالزوجه و العبد أو قهرا كالأسير و المكروه و نحوهما أو اختيارا كالخادم و نحوه بشرط العلم بكون قصد المتبوع مسافه فلو لم يعلم بذلك بقى على التمام و يجب الاستخبار مع الإمكان نعم فى وجوب الإخبار على المتبوع إشكال و إن كان الظاهر

عدم الوجوب

**١٨ مسألة إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه و لو ملفته بقى على التمام**

بل لو ظن ذلك فكذلك نعم لو شك في ذلك فالظاهر القصر خصوصا لو ظن العدم لكن الأحوط في صوره الظن بالمفارقة و الشك فيها الجمع

**١٩ مسألة إذا كان التابع عازما على المفارقة مهما أمكنه**

أو معلقا لها على حصول أمر كالعق أو الطلاق و نحوهما فمع العلم بعدم الإمكان و عدم حصول المعلق عليه يقصر و أما مع ظنه فالأحوط الجمع و إن كان الظاهر التمام بل و كذا مع الاحتمال إلا إذا كان بعيدا غايته بحيث لا ينافى صدق قصد المسافه و مع ذلك أيضا لا يترك الاحتياط

**٢٠ مسألة إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه**

أو شك في ذلك و في الأثناء علم أنه قاصد لها فالظاهر وجوب القصر عليه و إن

لم يكن الباقي مسافه لأنه إذا قصد ما قصده متبوعه فقد قصد المسافه واقعا فهو كما لو قصد بلدا معيناً و اعتقد عدم بلوغه مسافه فبان في الأثناء أنه مسافه و مع ذلك فالأحوط الجمع

### ٢١ مسأله لا إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرها على السفر أو مجبوراً عليه

و أما إذا ركب على الدابه أو ألقى في السفينه من دون اختياره بأن لم يكن له حركه سيريه ففي وجوب القصر و لو مع العلم بالإيصال إلى المسافه إشكال و إن كان لا يخلو عن قوه

### الثالث استمرار قصد المسافه

#### اشاره

فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعة أو تردد أتم و كذا إذا كان بعد بلوغ الأربعة لكن كان عازماً على عدم العود أو كان متردداً في أصل العود و عدمه أو كان عازماً على العود لكن بعد نيه الإقامة هناك عشره أيام و أما إذا كان عازماً على العود من غير نيه الإقامة عشره أيام فيبقى على القصر و إن لم يرجع ليومه بل و إن بقي متردداً إلى ثلاثين يوماً نعم بعد الثلاثين متردداً يتم

### ٢٢ مسأله يكفى في استمرار القصد بقاء قصد النوع

و إن عدل عن الشخص كما لو قصد السفر إلى مكان مخصوص فعدل عنه إلى آخر يبلغ ما مضى و ما بقى إليه مسافه فإنه يقصر حيثئذ على الأصح كما أنه يقصر لو كان من أول سفره قاصداً للنوع دون الشخص فلو قصد أحد المكانين المشتركين في بعض الطريق و لم يعين من الأول أحدهما بل أو كل التعيين إلى ما بعد الوصول إلى آخر الحد المشترك كفى



فى وجوب القصر

### ٢٣ مسأله لو تردد فى الأثناء ثم عاد إلى الجزم

فأما أن يكون قبل قطع شىء من الطريق أو بعده ففي الصورة الأولى يبقى على القصر إذا كان ما بقى مسافه و لو ملفقه و كذا إن لم يكن مسافه فى وجه لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع و أما فى الصورة الثانيه فإن كان ما بقى مسافه و لو ملفقه يقصر أيضا و إلا فيبقى على التمام نعم لو كان ما قطعه حال الجزم أولا مع ما بقى بعد العود إلى الجزم بعد إسقاط ما تخلل بينهما مما قطعه حال التردد مسافه ففي العود إلى التقصير وجه لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع

### ٢٤ مسأله ما صلاه قصرا قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته فى الوقت

فضلا عن قضائه خارجه

### الرابع أن لا يكون من قصده فى أول السير أو فى أثناءه إقامة عشره أيام قبل بلوغ الثمانيه

#### إشاره

و أن لا يكون من قصده المرور على وطنه كذلك و إلا أتم لأن الإقامة قاطعه لحكم السفر و الوصول إلى الوطن قاطع لنفسه فلو كان من قصده ذلك من حين الشروع أو بعده لم يكن قاصدا للمسافه و كذا يتم لو كان مترددا فى نيه الإقامة أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه نعم لو لم يكن ذلك من قصده و لا مترددا فيه إلا أنه يحتمل

عروض مقتض لذلك في الأثناء لم يناف عزمه على المسافه فيقصر نظير ما إذا كان عازما على المسافه إلا أنه لو عرض في الأثناء مانع من لص أو عدو أو مرض أو نحو ذلك يرجع و يحتمل عروض ذلك فإنه لا يضر بعزمه و قصده

### ٢٥ مسأله لو كان حين الشروع في السفر أو في أثناءه قاصدا للإقامه

أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه لكن عدل بعد ذلك عن قصده أو كان مترددا في ذلك و عدل عن ترديده إلى الجزم بعدم الأمرين فإن كان ما بقى بعد العدول مسافه في نفسه أو مع التلفيق بضم الإياب قصر و إلا فلا فلو كان ما بقى بعد العدول إلى المقصد أربع فراسخ و كان عازما على العود و لو لغير يومه قصر في الذهاب و المقصد و الإياب بل و كذا لو كان أقل من أربعة بل و لو كان فرسخا فكذلك على الأقوى من وجوب القصر في كل تليق من الذهاب و الإياب و عدم اعتبار كون الذهاب أربعة أو أزيد كما مر

### ٢٦ مسأله لو لم يكن من نيته في أول السفر الإقامه أو المرور على الوطن

و قطع مقدارا من المسافه ثم بدا له ذلك قبل بلوغ الثمانيه ثم عدل عما بدا له و عزم على عدم الأمرين فهل يضم ما مضى إلى ما بقى إذا لم يكن ما بقى بعد العدول عما بدا له مسافه فيقصر إذا كان المجموع مسافه و لو بعد إسقاط ما تخلل بين العزم الأول و العزم الثاني إذا كان قطع بين العزمين شيئا إشكال خصوصا في صورته التخلل فلا يترك الاحتياط بالجمع نظير ما مر في الشرط الثالث

### الخامس من الشروط أن لا يكون السفر حراما و إلا لم يقصر

#### إشاره

سواء كان نفسه حراما كالفرار من الزحف و إباق العبد و سفر الزوجه بدون إذن الزوج في غير الواجب و سفر الولد مع نهى الوالدين في غير الواجب و كما إذا كان السفر مضرا لبدنه و كما إذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه و نحو ذلك أو كان غايته أمرا محرما كما إذا سافر لقتل نفس محترمه أو للسرقه أو للزنا أو لإعانه ظالم أو لأخذ مال الناس ظلما و نحو ذلك و أما إذا لم يكن لأجل المعصيه لكن تتفق في أثناءه مثل الغيبه و شرب الخمر و الزنى و نحو ذلك مما ليس غايه للسفر فلا يوجب التمام بل يجب معه القصر و الإفطار

### ٢٧ مسأله إذا كان السفر مستلزما لترك واجب

كما إذا كان مديونا و سافر مع مطالبه الديان و إمكان الأداء في الحضر دون السفر و نحو ذلك فهل يوجب التمام أم لا الأقوى التفصيل بين ما إذا كان لأجل التوصل إلى ترك الواجب لو لم يكن كذلك ففي الأول يجب التمام دون الثاني لكن الأحوط الجمع في الثاني

### ٢٨ مسأله إذا كان السفر مباحا لكن ركب دابه غضبيه

أو كان المشى فى أرض مغصوبه فالأقوى فيه القصر و إن كان الأحوط الجمع

### ٢٩ مسأله التابع للجائر إذا كان مجبورا أو مكرها على ذلك

أو كان قصده دفع مظلمه أو نحوها من الأغراض الصحيحه المباحه أو الراجحه قصر و أما إذا لم يكن كذلك بأن كان مختارا و كانت تبعيته إعانه للجائر فى جوره و جب عليه التمام و إن كان سفر الجائر طاعه فإن التابع حينئذ يتم مع أن المتبوع يقصر

### ٣٠ مسأله التابع للجائر المعد نفسه لامتنال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالا لأمره

فإن عد سفره إعانه للظالم فى ظلمه كان حراما و وجب عليه التمام و إن كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه إعانه مباحا و الأحوط الجمع و أما إذا لم يعد إعانه على الظلم فالواجب عليه القصر

### ٣١ مسأله إذا سافر للصيد

فإن كان لقوته و قوت عياله قصر بل و كذا لو كان للتجاره و إن كان الأحوط





فيه الجمع و إن كان لهوا كما يستعمله أبناء الدنيا و جب عليه التمام و لا فرق بين صيد البر و البحر كما لا فرق بعد فرض كونه سفرا بين كونه دائرا حول البلد و بين التباعد عنه و بين استمراره ثلاثة أيام و عدمه على الأصح

### ٣٢ مسألة الراجع من سفر المعصية إن كان بعد التوبة يقصر

و إن كان مع عدم التوبة فلا يبعد و جوب التمام عليه لكون العود جزء من سفر المعصية لكن الأحوط الجمع حيثئذ

### ٣٣ مسألة إباحة السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستداه أيضا

فلو كان ابتداء سفره مباحا فقصد المعصية في الأثناء انقطع ترخصه و وجب عليه الإتمام و إن كان قد قطع مسافات و لو لم يقطع بقدر المسافة صح ما صلاه قصرا فهو كما لو عدل عن السفر و قد صلى قبل عدوله قصرا حيث ذكرنا سابقا أنه لا يجب إعادتها- و أما لو كان ابتداء سفره معصية فعدل في الأثناء إلى الطاعة فإن كان الباقي مسافة فلا إشكال في القصر و إن كانت

ملفقه من الذهاب و الإياب بل و إن لم يكن الذهاب أربعه على الأقوى و أما إذا لم يكن مسافه و لو ملفقه فالأحوط الجمع بين القصر و التمام و إن كان الأقوى القصر بعد كون مجموع ما نواه بقدر المسافه و لو ملفقه فإن المدار على حال العصيان و الطاعه فما دام عاصيا يتم و ما دام مطيعا يقصر من غير نظر إلى كون البقيه مسافه أو لا

### ٣٤ مسأله لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه و المعصيه

فمع استقلال داعى المعصيه لا إشكال فى وجوب التمام سواء كان داعى الطاعه أيضا مستقلا أو تبعاً و أما إذا كان داعى الطاعه مستقلا و داعى المعصيه تبعاً أو كان بالاشتراك ففى المسأله وجوه و الأحوط الجمع و إن كان لا يبعد وجوب التمام خصوصا فى صورته الاشتراك

بحيث لو لا اجتماعهما لا يسافر

### ٣٥ مسأله إذا شك فى كون السفر معصيه أو لا

مع كون الشبهه موضوعيه فالأصل الإباحه إلا إذا كانت الحاله السابقه هى الحرمة أو كان هناك أصل موضوعى كما إذا كانت الحليه مشروطه بأمر وجودى كإذن المولى و كان مسبوقا بالعدم أو كان الشك فى الإباحه و العدم من جهه الشك فى حرمة الغايه و عدمها و كان الأصل فيها الحرمة

### ٣٦ مسأله هل المدار فى الحليه و الحرمة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهه الأصول إشكال

فلو اعتقد كون السفر حراما بتخييل أن الغايه محرمة فبان خلافه كما إذا سافر لقتل شخص بتخييل أنه محقون الدم فبان كونه مهدور الدم فهل يجب عليه إعاده ما صلاه تماما أو لا و لو لم يصل و صارت قضاء فهل يقضيها قصرا أو تماما وجهان و الأحوط الجمع و إن كان لا- يبعد كون المدار على الواقع إذا لم نقل بحرمة التجري و على الاعتقاد إن قلنا بها و كذا لو كان مقتضى الأصل العملى الحرمة و كان الواقع خلافه أو العكس فهل المناط ما هو فى الواقع أو مقتضى الأصل بعد كشف الخلاف



وجهان و الأحوط الجمع و إن كان لا يبعد كون المناط هو الظاهر الذى اقتضاه الأصل إباحه أو حرمه

**٣٧ مسأله إذا كانت الغايه المحرمه فى أثناء الطريق**

لكن كان السفر إليه مستلزماً لقطع مقدار آخر من المسافه فالظاهر أن المجموع يعد من سفر المعصيه بخلاف ما إذا لم يستلزم

**٣٨ مسأله السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام**

و لا يوجب التمام

**٣٩ مسأله إذا نذر أن يتم الصلاه فى يوم معين أو يصوم يوماً معيناً وجب عليه الإقامه**

و لو سافر وجب عليه القصر على ما مر من أن السفر المستلزم لترك واجب لا يوجب التمام إلا إذا كان بقصد

التوصل إلى ترك الواجب و الأحوط الجمع

**٤٠ مسألة إذا كان سفره مباحا لكن يقصد الغايه المحرمه في حواشى الجاده**

فيخرج عنها لمحرم و يرجع إلى الجاده- فإن كان السفر لهذا الغرض كان محرما موجبا للتمام و إن لم يكن لذلك و إنما يعرض له قصد ذلك في الأثناء فما دام خارجا عن الجاده يتم و ما دام عليها يقصر كما أنه إذا كان السفر لغايه محرمه و في أثناءه يخرج عن الجاده و يقطع المسافه أو أقل لغرض آخر صحيح يقصر ما دام

خارجا و الأحوط الجمع فى الصورتين

**٤١ مسأله إذا قصد مكانا لغايه محرمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم**

و أما بعده فحاله حال العود عن سفر المعصيه فى أنه لو تاب يقصر و لو لم يتب يمكن القول بوجوب التمام لعد المجموع سفرا واحدا و الأحوط الجمع هنا و إن قلنا بوجوب القصر فى العود بدعوى عدم عده مسافرا قبل أن يشرع فى العود

**٤٢ مسأله إذا كان السفر لغايه لكن عرض فى أثناء الطريق قطع مقدار من المسافه**

لغرض محرم منضمما إلى الغرض الأول فالظاهر وجوب التمام فى ذلك المقدار من المسافه لكون الغايه فى ذلك المقدار ملفقه من الطاعه و المعصيه و الأحوط الجمع خصوصا إذا لم يكن الباقي مسافه

**٤٣ مسأله إذا كان السفر فى الابتداء معصيه**

فقصد الصوم ثم عدل

فى الأثناء إلى الطاعة فإن كان العدول قبل الزوال وجب الإفطار و إن كان بعده ففى صحه الصوم و وجوب إتمامه إذا كان فى شهر رمضان مثلا وجهان و الأحوط الإتمام و القضاء و لو انعكس بأن كان طاعه فى الابتداء و عدل إلى المعصيه فى الأثناء فإن لم يأت بالمفطر و كان قبل الزوال صح صومه و الأحوط قضاؤه أيضا و إن كان بعد الإتيان بالمفطر أو بعد الزوال بطل و الأحوط إمساك بقيه النهار تأدبا إن كان من شهر رمضان

#### ٤٤ مسأله يجوز فى سفر المعصيه الإتيان بالصوم الندبى

و لا يسقط عنه الجمعه و لا نوافل النهار و الوتيره فيجرى عليه حكم الحاضر

#### السادس من الشرائط أن لا يكون ممن بيته معه

كأهل البوادي من العرب و العجم الذين لا- مسكن لهم معينا بل يدورون فى البرارى و ينزلون فى محل العشب و الكلاء و مواضع القطر و اجتماع الماء لعدم صدق المسافر عليهم نعم لو سافروا لمقصد آخر من حج أو زياره أو نحوهما قصرورا و لو سافر أحدهم لاختيار منزل أو لطلب محل القطر أو العشب و كان مسافه ففى وجوب

القصر أو التمام عليه إشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع

### السابع أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملا و شغلا له

#### إشاره

كالمكاري و الجمال و الملاح و الساعى و الراعى و نحوهم فإن هؤلاء يتمون الصلاه و الصوم فى سفرهم الذى هو عمل لهم و إن استعملوه لأنفسهم كحمل المكاري متاعه أو أهله من مكان إلى مكان آخر و لا فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرىها إلى الأماكن القريبه من بلاده فكراها إلى غير ذلك من البلدان البعيده و غيره و كذا لا فرق بين من جد فى سفره بأن جعل المنزلين منزلا واحدا و بين من لم يكن كذلك و المدار على صدق اتخاذ السفر عملا له عرفا و لو كان فى سفره واحده لطولها و تكرر ذلك منه من مكان غير بلده إلى مكان آخر فلا يعتبر تحقق الكثره بتعدد السفر ثلاث مرات أو مرتين فمع الصدق فى أثناء السفر الواحد أيضا يلحق الحكم و هو وجوب الإتمام نعم إذا لم يتحقق الصدق إلا بالتعدد يعتبر ذلك

#### ٤٥ مسأله إذا سافر المكاري و نحوه ممن شغله السفر

سفر ليس من عمله كما إذا سافر للحج أو

الزيارة يقصر نعم لو حج أو زار لكن من حيث إنه عمله كما إذا كرى دابته للحج أو الزيارة و حج أو زار بالتبع أتم

#### ٤٦ مسأله الظاهر وجوب القصر على الحملداريه

الذين يستعملون السفر فى خصوص أشهر الحج بخلاف من كان متخذاً ذلك عملاً له فى تمام السنه كالذين يكرون دوابهم من الأمكنه البعيده ذهاباً و إياباً على وجه يستغرق ذلك تمام السنه أو معظمها فإنه يتم حينئذ

#### ٤٧ مسأله من كان شغله المكراه فى الصيف دون الشتاء أو بالعكس

الظاهر وجوب التمام عليه و لكن الأحوط الجمع

#### ٤٨ مسأله من كان التردد إلى ما دون المسافه عملاً له

كالحطاب و نحوه قصر إذا سافر و لو للاحتطاب إلا إذا كان يصدق عليه المسافر عرفاً و إن لم يكن بحد المسافه الشرعيه فإنه يمكن أن يقال بوجوب التمام عليه إذا سافر بحد المسافه- خصوصاً فيما هو شغله من الاحتطاب مثلاً

#### ٤٩ مسأله يعتبر فى استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم فى بلده أو غيره عشره أيام

و إلا انقطع حكم عمليه السفر و عاد إلى القصر فى السفره الأولى خاصه دون الثانيه فضلاً عن الثالثه و إن كان الأحوط الجمع فيها و لا فرق فى الحكم المزبور بين المكارى و الملاح و الساعى و غيرهم ممن عمله السفر أما إذا أقام أقل من عشره أيام بقى على التمام و إن كان الأحوط مع إقامه الخمسه الجمع و لا فرق فى الإقامة فى بلده عشره بين أن تكون منويه أو لا بل و كذا فى غير بلده أيضاً فمجرد البقاء عشره يوجب العود إلى القصر و لكن الأحوط مع الإقامة فى غير بلده بلا نيه الجمع فى السفر الأول بين القصر و التمام

#### ٥٠ مسأله إذا لم يكن شغله و عمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفارا عديده

لا يلحقه حكم وجوب التمام سواء كان كل سفره بعد سابقها اتفاقياً أو كان من الأول قاصداً لأسفار عديده فلو كان له طعام أو شىء آخر فى بعض مزارعه أو بعض القرى و أراد أن يجلبه إلى البلد فسافر ثلاث مرات أو أزيد بدوابه أو بدواب الغير لا يجب عليه التمام و كذا إذا أراد أن ينتقل من مكان إلى مكان فاحتاج إلى إسفار متعدده فى حمل أثقاله و أحماله

#### ٥١ مسأله لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كيفيات و خصوصيات أسفاره من حيث الطول و القصر

و من حيث الحموله و من حيث نوع الشغل فلو كان يسافر إلى الأمكنه القريبه فسافر إلى البعيده أو كانت دوابه الحمير فبدل بالبعال أو الجمال أو كان مكاريًا فسار ملاحاً أو بالعكس يلحقه الحكم و إن عرض عن أحد النوعين إلى الآخر أو لفق من النوعين نعم لو كان شغله المكراه فاتفق أنه ركب السفينه للزياره أو بالعكس قصر لأنه سفر فى غير عمله بخلاف ما ذكرنا أولاً فإنه مشتغل بعمل السفر غايه الأمر أنه تبدل خصوصيه الشغل إلى خصوصيه أخرى فالمناط هو الاشتغال بالسفر و إن اختلف نوعه

٥٢ مسأله السائح فى الأرض الذى لم يتخذ وطنا منها يتم

و الأحوط الجمع

٥٣ مسأله الراعى الذى ليس له مكان مخصوص يتم

٥٤ مسأله التاجر الذى يدور فى تجارته يتم

٥٥ مسأله من سافر معرضا عن وطنه

لكنه لم يتخذ وطنا غيره يقصر

٥٦ مسأله من كان فى أرض واسعة قد اتخذها مقرا

إلا أنه كل سنه مثلا فى مكان منها يقصر إذا سافر عن مقر سنته

٥٧ مسأله إذا شك فى أنه أقام فى منزله أو بلد آخر

عشره أيام أو أقل بقى على التمام

**التامن الوصول إلى حد الترخى**

**اشاره**

و هو المكان الذى يتوارى عنه جدران بيوت البلد و يخفى عنه أذانه و يكفى تحقق أحدهما مع عدم العلم بعدم تحقق الآخر و أما مع العلم بعدم تحققه فالأحوط اجتماعهما بل الأحوط مراعاة







اجتماعهما مطلقا فلو تحقق أحدهما دون الآخر إما يجمع بين القصر و التمام و إما يؤخر الصلاة إلى أن يتحقق الآخر و فى العود عن السفر أيضا ينقطع حكم القصر إذا وصل إلى حد الترخص من وطنه أو محل إقامته و إن كان الأحوط تأخير الصلاة إلى الدخول فى منزله أو الجمع بين القصر و التمام إذا صلى قبله بعد الوصول إلى الحد

#### ٥٨ مسألة المناط فى خفاء الجدران خفاء جدران البيوت

لا خفاء الإعلام و القباب و المنارات بل و لا خفاء

سور البلد إذا كان له سور و يكفى خفاء صورها و إشكالها و إن لم يخف أشباحها

#### ٥٩ مسألة إذا كان البلد فى مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد

يقدر كونه فى الموضع المستوى كما أنه إذا كان فى موضع منخفض يخفى بيسير من السير أو كان هناك حائل يمنع عن رؤيته كذلك يقدر فى الموضع المستوى و كذا إذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلو و الانخفاض فإنها ترد إليه لكن الأحوط خفاؤها مطلقا و كذا إذا كانت على مكان مرتفع فإن الأحوط خفاؤها مطلقا

#### ٦٠ مسألة إذا لم يكن هناك بيوت و لا جدران يعتبر التقدير

نعم فى بيوت الأعراب و نحوهم ممن لا جدران لبيوتهم يكفى خفاؤها و لا يحتاج إلى تقدير الجدران

#### ٦١ مسألة الظاهر فى خفاء الأذان كفايه عدم تميز فصوله

و إن كان الأحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه أذانا أو غيره فضلا عن المتميز كونه أذانا مع عدم تميز فصوله

#### ٦٢ مسألة الظاهر عدم اعتبار كون الأذان فى آخر البلد

فى ناحيه المسافر فى البلاد الصغيره و المتوسطه بل

المدار أذائها و إن كان فى وسط البلد على مأذنه مرتفعه نعم فى البلاد الكبيره يعتبر كونه فى أواخر البلد من ناحيه المسافر

### ٦٣ مسأله يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد فى أذان ذلك البلد

و لو مناره غير خارجه عن المتعارف فى العلو

### ٦٤ مسأله المدار فى عين الرأى و أذن السامع على المتوسط فى الرؤيه و السماع

فى الهواء الخالى عن الغبار و الريح و نحوهما من الموانع عن الرؤيه أو السماع فغير المتوسط يرجع إليه كما أن الصوت الخارق فى العلو يرد إلى المعتاد المتوسط

### ٦٥ مسأله الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخى بالوطن

فيجرى فى محل الإقامه أيضا بل و فى المكان الذى بقى فيه ثلاثين يوما مترددا و كما لا فرق فى الوطن بين ابتداء السفر و العود عنه فى اعتبار حد الترخى كذلك فى محل الإقامه فلو وصل فى سفره إلى حد الترخى من مكان عزم على الإقامه فيه ينقطع حكم السفر و يجب عليه أن يتم و إن كان الأحوط التأخير إلى الوصول إلى المنزل كما فى الوطن نعم لا يعتبر حد الترخى فى غير الثلاثه كما إذا ذهب لطلب الغريم أو الآبق بدون قصد المسافه ثم فى الأثناء قصدها فإنه يكفى فيه الضرب فى الأرض

### ٦٦ مسأله إذا شك فى البلوغ إلى حد الترخى

بنى على عدمه

فيبقى على التمام في الذهاب و على القصر في الإياب

### ٦٧ مسألة إذا كان في السفينه أو العربه

فشرع في الصلاه قبل حد الترخص بنيه التمام ثم في الأثناء وصل إليه فإن كان قبل الدخول في قيام الركعه الثالثه أتمها قصرا و صحت بل و كذا إذا دخل فيه قبل الدخول في الركوع و إن كان بعده فيحتمل وجوب الإتمام لأن الصلاه على ما افتتحت لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالإعاده قصرا أيضا و إذا شرع في الصلاه في حال العود قبل الوصول إلى الحد بنيه القصر ثم في الأثناء وصل إليه أتمها تماما و صحت و الأحوط في وجه إتمامها قصرا ثم إعادتها تماما

### ٦٨ مسألة إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصرى قصرا

ثم بان أنه لم يصل إليه وجبت الإعاده أو

القضاء تماما و كذا فى العود إذا صلى تماما باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الإعادة أو القضاء قصرا و فى عكس الصورتين بأن اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف ينعكس الحكم فيجب الإعادة قصرا فى الأولى و تماما فى الثانية

### ٦٩ مسألة إذا سافر من وطنه و جاز عن حد الترخىص

ثمّ فى أثناء الطريق وصل إلى ما دونه إما لاعوجاج الطريق أو لأمر آخر كما إذا رجع لقضاء حاجه أو نحو ذلك فما دام هناك يجب عليه التمام و إذا جاز عنه بعد ذلك وجب عليه القصر إذا كان الباقى مسافه و أما إذا سافر من محل الإقامة و جاز عن الحد ثمّ وصل إلى ما دونه أو

رجع فى الأثناء لقضاء حاجه بقى على التقصير و إذا صلى فى الصورة الأولى بعد الخروج عن حد الترخص قصرًا ثمَّ وصل إلى ما دونه فإن كان بعد بلوغ المسافه فلا- إشكال فى صحه صلاته و إما إن كان قبل ذلك فالأحوط وجوب الإعادة و إن كان يحتمل الإجزاء إلحاقًا له بما لو صلى ثمَّ بدا له فى السفر قبل بلوغ المسافه

### ٧٠ مسأله فى المسافه الدوریه حول البلد دون حد الترخص

فى تمام الدور أو بعضه مما لم يكن الباقي قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه

### فصل ٦٨ فى قواطع السفر موضوعًا أو حکما

#### اشاره

و هى أمور

#### أحدها الوطن

#### اشاره

فإن المرور عليه قاطع للسفر و موجب للتمام ما دام فيه أو فى ما دون حد الترخص منه و يحتاج فى العود إلى القصر بعده إلى قصد مسافه جديده و لو ملفقه مع التجاوز عن حد الترخص و المراد به المكان الذى اتخذه مسكنًا و مقرا

له دائما بلدا كان أو قريه أو غيرهما سواء كان مسكنا لأبيه و أمه و مسقط رأسه أو غيره مما استجده و لا يعتبر فيه بعد اتخاذ المزبور حصول ملك له فيه نعم يعتبر فيه الإقامة فيه بمقدار يصدق عليه عرفا أنه وطنه و الظاهر أن الصديق المذكور يختلف بحسب الأشخاص و الخصوصيات فربما يصدق بالإقامة فيه بعد القصد المزبور شهرا أو أقل فلا يشترط الإقامة ستة أشهر و إن كان أحوط فقبله يجمع بين القصر و التمام إذا لم ينو إقامة عشرة أيام

### ١ مسألة إذا أعرض عن وطنه الأصلي أو المستجد و توطن في غيره

فإن لم يكن له فيه ملك أصلا أو كان و لم يكن قابلا- للسكنى كما إذا كان له فيه نخله أو نحوها أو كان قابلا له و لكن لم يسكن فيه ستة أشهر بقصد التوطن الأبدى يزول عنه حكم الوطنيه فلا يوجب المرور عليه قطع حكم السفر و أما إذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اتخاذه وطنا له دائما ستة أشهر فالمشهور على أنه بحكم الوطن العرفى و إن أعرض عنه إلى غيره و يسمونه بالوطن الشرعى و يوجبون عليه التمام إذا مر عليه ما دام



بقاء ملكه فيه لكن الأقوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الإعراض فالوطن الشرعى غير ثابت و إن كان الأحوط الجمع بين إجراء حكم الوطن و غيره عليه فيجمع فيه بين القصر و التمام إذا مر عليه و لم ينو إقامه عشره أيام بل الأحوط الجمع إذا كان له نخله أو نحوها مما هو غير قابل للسكنى و بقى فيه بقصد التوطن ستة أشهر بل و كذا إذا لم يكن سكناه بقصد التوطن بل بقصد التجاره مثلا

## ٢ مسأله [فى إمكان تعدد الوطن العرفى]

قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعى و أنه منحصر فى العرفى فنقول يمكن تعدد الوطن العرفى بأن يكون له منزلان فى بلدين أو قريتين من قصده السكنى فيهما أبدا فى كل منهما مقدارا من السنه بأن يكون له زوجتان مثلا كل واحده فى بلده يكون عند كل واحده ستة أشهر أو بالاختلاف بل يمكن الثلاثة أيضا بل لا يبعد الأزيد أيضا

## ٣ مسأله لا يبعد أن يكون الولد تابعا لأبويه أو أحدهما فى الوطن

ما لم يعرض بعد بلوغه عن مقرهما و إن لم يلتفت بعد بلوغه إلى التوطن فيه أبدا فيعد وطنهما وطنا له أيضا إلا- إذا قصد الإعراض عنه سواء كان وطنا أصليا لهما و محلا لتولده أو وطنا مستجدا لهما كما إذا

أعرضا عن وطنهما الأصلي و اتخذنا مكانا آخر وطنا لهما و هو معهما قبل بلوغه ثم صار بالغاً و أما إذا أتيا بلده أو قريه و توطنا فيها و هو معهما مع كونه بالغاً فلا يصدق وطنا له إلا مع قصده بنفسه

#### ٤ مسأله يزول حكم الوطنيه بالإعراض و الخروج

و إن لم يتخذ بعد وطنا آخر فيمكن أن يكون بلا وطن مده مديده

#### ٥ مسأله لا يشترط في الوطن إباحه المكان الذي فيه

فلو غصب دارا في بلد و أراد السكنى فيها أبدا يكون وطنا له و كذا إذا كان بقاؤه في بلد حراما عليه من جهه كونه قاصدا لارتكاب حرام أو كان منهيها عنه من أحد والديه أو نحو ذلك

#### ٦ مسأله إذا تردد بعد العزم على التوطن أبدا

فإن كان قبل أن يصدق عليه الوطن عرفا بأن لم يبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا إشكال في زوال الحكم و إن لم يتحقق الخروج و الإعراض بل و كذا إن كان بعد الصدق في الوطن المستجد و أما في الوطن الأصلي إذا تردد في البقاء فيه و عدمه ففي زوال حكمه قبل الخروج و الإعراض إشكال لاحتمال صدق الوطنيه ما لم يعزم على العدم فالأحوط الجمع بين الحكمين

#### ٧ مسأله ظاهر كلمات العلماء رضوان الله عليهم اعتبار قصد التوطن أبدا في صدق الوطن العرفي

فلا يكفى العزم على السكنى إلى مده مديده كثلاثين سنه أو أزيد لكنه مشكل فلا يبعد الصدق العرفى بمثل ذلك و الأحوط فى مثله إجراء الحكمين بمراعاة الاحتياط

### الثانى من قواطع السفر العزم على إقامه عشره أيام متواليات

#### إشاره

فى مكان واحد من بلد أو قريه أو مثل بيوت الأعراب أو فلاه من الأرض أو العلم بذلك و إن كان لا عن اختيار و لا يكفى الظن بالبقاء فضلا عن الشك و الليالى المتوسطه داخله بخلاف الليله الأولى و الأخيره فيكفى عشره أيام و تسع ليال و يكفى تليفق اليوم المنكسر من يوم آخر على الأصح فلو نوى المقام عند الزوال من اليوم الأول إلى الزوال من اليوم الحادى عشر كفى و يجب عليه الإتمام و إن كان الأحوط الجمع و يشترط وحده محل الإقامه فلو قصد الإقامه فى أمكنه متعدده عشره أيام لم ينقطع حكم السفر كأن عزم على الإقامه فى النجف و الكوفه أو فى الكاظمين و بغداد أو عزم على الإقامه فى رستاق من قريه إلى قريه من غير عزم على الإقامه فى واحده منها عشره أيام و لا يضر بوحده المحل فصل مثل الشط بعد كون المجموع بلدا واحدا كجانبي الحله و بغداد و نحوهما و لو كان البلد خارجا عن المتعارف فى الكبر فاللازم قصد الإقامه فى المحله منه إذا كانت المحلات منفصله بخلاف ما إذا كانت متصله إلا إذا كان كبيرا جدا بحيث لا يصدق وحده

المحل و كان كنيه الإقامه فى رستاق مشتمل على القرى مثل قسطنطينيه و نحوها

**٨ مسأله لا يعتبر فى نيه الإقامه قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح**

بل لو قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بساينها و مزارعها و نحوها من حدودها مما لا ينافى صدق اسم الإقامه فى البلد عرفا جرى عليه حكم المقيم حتى إذا كان من نيته الخروج عن حد الترخيص بل إلى ما دون الأربعة إذا كان قاصدا للعود عن قريب بحيث لا يخرج عن صدق الإقامه فى ذلك المكان عرفا كما إذا كان من نيته الخروج نهارا و الرجوع قبل الليل

**٩ مسأله إذا كان محل الإقامه بريه قفراء لا يجب التضييق فى دائره المقام**

كما لا يجوز التوسيع كثيرا بحيث يخرج

عن صدق وحده المحل فالمدار على صدق الوحده عرفا و بعد ذلك لا ينافى الخروج عن ذلك المحل إلى أطرافه بقصد العود إليه و إن كان إلى الخارج عن حد الترخيص بل إلى ما دون الأربعة كما ذكرنا في البلد فجواز نيه الخروج إلى ما دون الأربعة لا يوجب جواز توسيع محل الإقامة كثيرا فلا- يجوز جعل محلها مجموع ما دون الأربعة بل يؤخذ على المتعارف و إن كان يجوز التردد إلى ما دون الأربعة على وجه لا يضر بصدق الإقامة فيه

#### ١٠ مسألة إذا علق الإقامة على أمر مشكوك الحصول لا يكفي

بل و كذا لو كان مضمون الحصول فإنه ينافى العزم على البقاء المعتبر فيها نعم لو كان عازما على البقاء لكن احتمال حدوث المانع لا يضر

#### ١١ مسألة المجبور على الإقامة عشرة و المكره عليها يجب عليه التمام

و إن كان من نيته الخروج على فرض رفع الجبر و الإكراه لكن بشرط أن يكون عالما بعدم ارتفاعهما و بقائه عشرة أيام كذلك

#### ١٢ مسألة لا تصح نيه الإقامة في بيوت الأعراب و نحوها

ما لم يطمأن بعدم الرحيل عشرة أيام إلا إذا عزم على المكث بعد رحلتهم إلى تمام العشرة

#### ١٣ مسألة الزوج و العبد إذا قصدا المقام

بمقدار ما قصده الزوج و السيد و المفروض أنهما قصدا العشرة لا يبعد كفايته في تحقق الإقامة بالنسبة إليهما و إن لم يعلما حين القصد أن مقصد الزوج

و السيد هو العشره نعم قبل العلم بذلك عليهما التقصير و يجب عليهما التمام بعد الاطلاع و إن لم يبق إلا يومين أو ثلاثة فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء عليهما بالنسبه إلى ما مضى مما صليا قصرا و كذا الحال إذا قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاًؤه و كان مقصدهم العشره فالقصد الإجمالى كاف فى تحقق الإقامه لكن الأحوط الجمع فى الصورتين بل لا يترك الاحتياط

#### ١٤ مسأله إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلا و كان عشره كفى

و إن لم يكن عالما به حين القصد بل و إن كان عالما بالخلاف لكن الأحوط فى هذه المسأله أيضا الجمع بين القصر و التمام بعد العلم بالحال لاحتمال اعتبار العلم حين القصد

#### ١٥ مسأله إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده

فإن كان صلى مع العزم المذكور رباعيه بتمام بقى على التمام ما دام فى ذلك المكان

و إن لم يصل أصلا أو صلى مثل الصبح و المغرب أو شرع في الرباعيه لكن لم يتمها و إن دخل في ركوع الركعه الثالثه رجع إلى القصر و كذا لو أتى بغير الفريضه الرباعيه مما لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل و الصوم و نحوهما فإنه يرجع إلى القصر مع العدول نعم الأولى الاحتياط مع الصوم إذا كان العدول عن قصده بعد الزوال و كذا لو كان العدول في أثناء الرباعيه بعد الدخول في ركوع الركعه الثالثه بل بعد القيام إليها و إن لم يركع بعد

### ١٦ مسأله إذا صلى رباعيه بتمام بعد العزم على الإقامه

لكن مع الغفله عن إقامته ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التمام و كذا لو صلاها تماما لشرف البقعه كمواطن التخيير و لو مع الغفله عن الإقامه و إن كان الأحوط الجمع بعد العدول حيثئذ و كذا في الصوره الأولى

### ١٧ مسأله لا يشترط في تحقق الإقامه كونه مكلفا بالصلاه

فلو نوى الإقامه و هو غير بالغ ثم بلغ في أثناء العشره و جب عليه التمام في بقية الأيام و إذا أراد التطوع بالصلاه قبل البلوغ صلى تماما و كذا إذا نواها و هو مجنون إذا كان ممن يتحقق منه القصد أو نواها حال الإفاهه ثم جن ثم أفاق و كذا إذا كانت حائضا حال النيه فإنها تصلى ما بقى بعد الطهر من العشره تماما بل إذا كانت حائضا تمام العشره يجب عليها التمام ما لم تنشئ سفرا

### ١٨ مسأله إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الإقامه ثم عدل عنها بعد الوقت

فإن كانت مما يجب قضاؤها و أتى بالقضاء تماما ثم عدل فالظاهر كفايته في البقاء على التمام و إما إن عدل قبل إتيان قضاؤها أيضا فالظاهر العود إلى القصر و عدم كفايه استقرار القضاء

عليه تماما و إن كان الأحوط الجمع حينئذ ما دام لم يخرج و إن كانت مما لا- يجب قضاؤه كما إذا فاتت لأجل الحيض أو النفاس ثم عدلت عن التيه قبل إتيان صلاه تامه رجعت إلى القصر فلا يكفى مضى وقت الصلاه فى البقاء على التمام

### ١٩ مسأله العدول عن الإقامه قبل الصلاه تماما قاطع لها من حينه

و ليس كاشفا عن عدم تحققها من الأول فلو فاتته حال العزم عليها صلاه أو صلوات أيام ثم عدل قبل أن يصلى صلاه واحده بتمام يجب عليه قضاؤها تماما و كذا إذا صام يوما أو أياما حال العزم عليها ثم عدل قبل أن يصلى صلاه واحده بتمام فصيامه صحيح نعم لا يجوز له الصوم بعد العدول لأن المفروض انقطاع الإقامه بعده

### ٢٠ مسأله لا فرق فى العدول عن قصد الإقامه

بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها فى أنه لو كان بعد الصلاه تماما بقى على التمام و لو كان قبله رجع إلى القصر

### ٢١ مسأله إذا عزم على الإقامه فنوى الصوم

ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاه تماما رجع إلى القصر فى صلاته لكن صوم ذلك اليوم صحيح لما عرفت من أن العدول قاطع من حينه لا كاشف فهو كمن صام ثم سافر بعد الزوال

### ٢٢ مسأله إذا تمت العشره لا يحتاج فى البقاء على التمام إلى إقامه جديده

بل إذا تحققت بإتيان رباعيه تامه كذلك فما دام لم ينشئ سفرا جديدا يبقى على التمام

### ٢٣ مسأله كما أن الإقامه موجه للصلاه تماما.

و لوجوب



أو جواز الصوم كذلك موجه لاستحباب النوافل الساقطه حال السفر و لوجوب الجمعه و نحو ذلك من أحكام الحاضر

#### **٢٤ مسأله إذا تحققت الإقامه و تمت العشره أولا و بدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه**

و لو ملفقه فللمسأله صور الأولى أن يكون عازما على العود إلى محل الإقامه و استئناف إقامه عشره أخرى و حكمه وجوب التمام في الذهاب و المقصد و الإياب و محل الإقامه الأولى و كذا إذا كان عازما على الإقامه في غير محل الإقامه الأولى مع عدم كون ما بينهما مسافه. الثانيه أن يكون عازما على عدم العود إلى محل الإقامه و حكمه وجوب القصر إذا كان ما بقى من محل إقامته إلى مقصده مسافه أو كان مجموع ما بقى مع العود إلى بلده أو بلد آخر مسافه و لو كان ما بقى أقل من أربعة على الأقوى من كفايه التلفيق و لو كان

الذهاب أقل من أربعة. الثالثه أن يكون عازما على العود إلى محل الإقامة من دون قصد إقامة مستأنفه لكن من حيث إنه منزل من منزله في سفره الجديد و حكمه وجوب التقصر أيضا في الذهاب و المقصد و محل الإقامة. الرابعه أن يكون عازما على العود إليه من حيث إنه محل إقامة بأن لا يكون حين الخروج معرضا عنه بل أراد قضاء حاجه في خارجه و العود إليه ثم إنشاء السفر منه و لو بعد يومين أو يوم بل أو أقل و الأقوى في هذه الصوره البقاء على التمام في الذهاب و المقصد و الإياب و محل الإقامة ما لم ينشئ سفرا و إن كان الأحوط الجمع في الجميع خصوصا في الإياب و محل الإقامة. الخامسه أن يكون عازما على العود إلى محل الإقامة لكن مع التردد في الإقامة بعد العود و عدمها و حكمه أيضا وجوب التمام و الأحوط الجمع كالصوره الرابعه. السادسه أن يكون عازما على العود مع الذهول عن الإقامة و

عدمها و حكمه أيضا وجوب التمام و الأحوط الجمع كالسابقه. السابعه أن يكون مترددا فى العود و عدمه أو ذاهلا عنه و لا يترك الاحتياط بالجمع فيه فى الذهاب و المقصد و الإياب و محل الإقامة إذا عاد إليه إلى أن يعزم على الإقامة أو ينشئ السفر و لا فرق فى الصور التى قلنا فيها بوجوب التمام بين أن يرجع إلى محل الإقامة فى يومه أو ليلته أو بعد أيام هذا كله إذا بدا له الخروج إلى ما دون المسافه بعد العشره أو فى أثنائها بعد تحقق الإقامة و أما إذا كان من عزمه الخروج فى حال نيه الإقامة فقد مر أنه إن كان من قصده الخروج و العود عما قريب و فى ذلك اليوم من غير أن يبيت خارجا عن محل الإقامة فلا يضر بقصد إقامته و

يتحقق معه فيكون حاله بعد ذلك حال من بدا له و إما إن كان من قصده الخروج إلى ما دون المسافه في ابتداء نيته مع البيتوته هناك ليله أو أزيد فيشكل معه تحقق الإقامه و الأحوط الجمع من الأول إلى الآخر إلا إذا نوى الإقامه بدون القصد المذكور جديداً أو يخرج مسافراً

### ٢٥ مسأله إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الإقامه و البقاء عشره أيام

فإن كان ذلك بعد بلوغ أربعه فراسخ قصر في الذهاب و المقصد و العود و إن كان قبله فيقصر حال الخروج بعد التجاوز عن حد الترخص إلى حال العزم على العود و يتم عند العزم عليه و لا يجب عليه قضاء ما صلى قصراً و أما إذا بدا له العود بدون إقامه جديده بقى على القصر حتى في محل الإقامه لأن المفروض الإعراض عنه و كذا لو ردتة الريح أو رجع لقضاء حاجه كما مر سابقاً

### ٢٦ مسأله لو دخل في الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الإقامه في أثناءها أتمها و أجزأت

و لو نوى الإقامه و دخل في الصلاه بنيه التمام فبدا له السفر فإن كان قبل الدخول في الركعه الثالثه

أتمها قصرًا و اجترأ بها و إن كان بعده بطلت و رجع إلى القصر ما دام لم يخرج و إن كان الأحوط إتمامها تمامًا و إعادتها قصرًا و الجمع بين القصر و الإتمام ما لم يسافر كما مر

**٢٧ مسألة لا فرق في إيجاب الإقامه لقطع حكم السفر و إتمام الصلاة بين أن يكون محلله أو محرمة**

كما إذا قصد الإقامه لغايه محرمة من قتل مؤمن أو سرقة ماله أو نحو ذلك كما إذا نهاه عنها والده أو سيده أو لم يرض بها زوجها

**٢٨ مسألة إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان**

كالنذر أو الاستيجار أو نحوهما و جب عليه الإقامه مع الإمكان

**٢٩ مسألة إذا بقي من الوقت أربع ركعات و عليه الظهران**

ففى جواز الإقامه إذا كان مسافرا و عدمه من حيث استلزامه تفويت الظهر و صيرورتها قضاء إشكال فالأحوط عدم نيه الإقامه مع عدم الضروره نعم لو كان حاضرا و كان الحال كذلك لا يجب عليه السفر لإدراك الصلاتين فى الوقت

**٣٠ مسألة إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها**

و شك فى أن عدوله كان بعد الصلاة تماما حتى يبقى على التمام أم لا بنى على عدمها فيرجع إلى القصر

**٣١ مسأله إذا علم بعد نيه الإقامه بصلاه أربع ركعات و العدول عن الإقامه**

و لكن شك في المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما رجع إلى القصر مع البناء على صحه الصلاه لأن الشرط في البقاء على التمام وقوع الصلاه تماما حال العزم على الإقامه و هو مشكوك

**٣٢ مسأله إذا صلى تماما ثم عدل و لكن تبين بطلان صلاته**

رجع إلى القصر و كان كمن لم يصل نعم إذا صلى بنيه التمام و بعد السلام شك في أنه سلم على الأربع أو على الاثنتين أو الثلاث بنى على أنه سلم على الأربع و يكفيه في البقاء على حكم التمام إذا عدل عن الإقامه بعدها

**٣٣ مسأله إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه**

و شك في أنه هل صلى في الوقت حال العزم على الإقامه أم لا بنى على أنه صلى لكن في كفايته في البقاء على حكم التمام إشكال و إن كان لا يخلو من قوه

خصوصا إذا بنينا على أن قاعده الشك بعد الفراغ أو بعد الوقت إنما هي من باب الأمارات لا الأصول العمليه

### ٣٤ مسأله إذا عدل عن الإقامه بعد الإتيان بالسلام الواجب

و قبل الإتيان بالسلام الأخير الذى هو مستحب فالظاهر كفايته فى البقاء على حكم التمام و فى تحقق الإقامه و كذا لو كان عدوله قبل الإتيان بسجدة السهو إذا كانتا عليه بل و كذا لو كان قبل الإتيان بقضاء الأجزاء المنسيه كالسجده و التشهد المنسيين بل و كذا لو كان قبل الإتيان بصلاه الاحتياط أو فى أثنائها إذا شك فى الركعات و إن كان الأحوط فيه الجمع بل و فى الأجزاء المنسيه

### ٣٥ مسأله إذا اعتقد أن رفقاء قصدوا الإقامه فقصدوا

ثم تبين أنهم لم يقصدوا فهل يبقى

على التمام أو لا فيه صورتان إحداهما أن يكون قصده مقيدا بقصدهم. الثانيه أن يكون اعتقاده داعيا له إلى القصد من غير أن يكون مقيدا بقصدهم ففي الأولى يرجع إلى التقصير و في الثانيه يبقى على التمام و الأحوط الجمع في الصورتين

### الثالث من القواطع التردد في البقاء و عدمه ثلاثين يوما

#### إشاره

إذا كان بعد بلوغ المسافه و أما إذا كان قبل بلوغها فحكمه التمام حين التردد لرجوعه إلى التردد في المسافره و عدمها ففي الصوره الأولى إذا بقى في مكان مترددا في البقاء و الذهاب أو في البقاء و العود إلى محله يقصر إلى ثلاثين يوما ثم بعده يتم ما دام في ذلك المكان و يكون بمنزله من نوى الإقامه عشره أيام سواء أقام فيه قليلا أو كثيرا حتى إذا كان بمقدار صلاه واحده

#### ٣٦ مسأله يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غدا أو بعد غد

ثم لم يخرج و هكذا إلى أن مضى ثلاثون يوما حتى إذا عزم على الإقامه تسعه أيام مثلا ثم بعدها عزم على إقامه تسعه أخرى و هكذا يقصر إلى ثلاثين يوما ثم يتم و لو لم يبق إلا مقدار صلاه واحده



**٣٧ مسألة في إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصا بثلاثين يوما**

إذا كان تردد في أول الشهر وجه لا يخلو عن قوه و إن كان الأحوط عدم الاكتفاء به

**٣٨ مسألة يكفى في الثلاثين التلقيق إذا كان تردده في أثناء اليوم**

كما مر في إقامه العشره و إن كان الأحوط عدم الاكتفاء و مراعاة الاحتياط

**٣٩ مسألة لا فرق في مكان التردد**

بين أن يكون بلدا أو قريه أو مفازه

**٤٠ مسألة يشترط اتحاد مكان التردد**

فلو كان بعض الثلاثين في مكان و بعضه في مكان آخر لم يقطع حكم السفر و كذا لو كان مشتغلا بالسير و هو متردد فإنه يبقى على القصر إذا قطع المسافه و لا يضر بوحده المكان إذا خرج عن محل تردده إلى مكان آخر و لو ما دون المسافه بقصد العود إليه عما قريب إذا كان بحيث يصدق عرفا أنه كان مترددا في ذلك المكان ثلاثين يوما كما إذا كان مترددا في النجف و خرج منه إلى الكوفه لزياره مسلم أو لصلاه ركعتين في مسجد الكوفه و العود إليه في ذلك اليوم أو في ليلته بل أو بعد ذلك اليوم

**٤١ مسأله حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم فى مسأله الخروج إلى ما دون المسافه**

مع قصد العود إليه فى أنه يتم ذهابا و فى المقصد و الإياب و محل التردد إذا كان قاصدا للعود إليه من حيث إنه محل تردده و فى القصر بالخروج إذا أعرض عنه و كان العود إليه من حيث كونه منزلا- له فى سفره الجديد و غير ذلك من الصور التى ذكرناها

**٤٢ مسأله إذا تردد فى مكان تسعه و عشرين يوما أو أقل ثم سار إلى مكان آخر و تردد فيه كذلك**

و هكذا بقى على القصر ما دام كذلك إلا إذا نوى الإقامة فى مكان أو بقى مترددا ثلاثين يوما فى مكان واحد

**٤٣ مسأله المتردد ثلاثين إذا أنشأ سفرا بقدر المسافه لا يقصر**

إلا بعد الخروج عن حد الترخص كالمقيم كما عرفت سابقا

**فصل ٦٩ فى أحكام صلاه المسافر**

**إشاره**

مضافا إلى ما مر فى طى المسائل السابقه قد عرفت أنه يسقط بعد تحقق الشرائط المذكوره من الرباعيات ركعتان كما أنه تسقط النوافل النهاريه أى نافله الظهرين بل و نافله العشاء و هى

الوتيره أيضا على الأقوى و كذا يسقط الصوم الواجب عزيمة بل المستحب أيضا إلا فى بعض المواضع المستثناه فيجب عليه القصر فى الرباعيات فيما عدا الأماكن الأربعة و لا يجوز له الإتيان بالنوافل النهاريه بل و لا الوتيره إلا بعنوان الرجاء و احتمال المطلوبيه لمكان الخلاف فى سقوطها و عدمه و لا تسقط نافله الصبح و المغرب و لا صلاه الليل كما لا إشكال فى أنه يجوز الإتيان بغير الرواتب من الصلوات المستحبه

### ١ مسأله إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر ثمّ سافر قبل الإتيان بالظهرين

يجوز له الإتيان بنافلتهما سفرا و إن كان يصليهما قصرا و إن تركها فى الوقت يجوز له قضاؤها

### ٢ مسأله لا يبعد جواز الإتيان بنافله الظهر فى حال السفر

إذا دخل عليه الوقت و هو مسافر و ترك الإتيان بالظهر حتى يدخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة و كذا إذا صلى الظهر فى السفر ركعتين و ترك العصر إلى أن يدخل المنزل لا- يبعد جواز الإتيان بنافلتهما فى حال السفر و كذا لا يبعد جواز الإتيان بالوتيره فى حال السفر إذا صلى العشاء أربعا فى الحضر ثمّ سافر فإنه إذا تمت الفريضة صلحت نافلتها

**٣ مسألة لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماما**

فإما أن يكون عالما بالحكم و الموضوع أو جاهلا بهما أو بأحدهما أو ناسيا فإن كان عالما بالحكم و الموضوع عامدا في غير الأماكن الأربعة بطلت صلاته و وجب عليه الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه و إن كان جاهلا بأصل الحكم و إن حكم المسافر التقصير لم يجب عليه الإعادة فصلا عن القضاء و إما إن كان عالما بأصل الحكم و جاهلا ببعض الخصوصيات مثل أن السفر إلى أربعة فراسخ مع قصد الرجوع يوجب القصر أو أن المسافة ثمانية أو أن كثير السفر إذا أقام في بلده أو غيره عشرة أيام يقصر في السفر الأول أو أن العاصي بسفره إذا رجع إلى الطاعة يقصر و نحو ذلك و أتم و جب عليه الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه و كذا إذا كان عالما بالحكم جاهلا بالموضوع كما إذا تخيل عدم كون مقصده مسافه مع كونه مسافه فإنه لو أتم و جب عليه الإعادة أو القضاء و أما إذا كان ناسيا لسفره أو أن حكم السفر القصر فأتى في تذكر في الوقت و جب عليه الإعادة و إن لم يعد و جب عليه القضاء في خارج الوقت و إن تذكر بعد الخروج الوقت لا يجب عليه القضاء و أما إذا لم يكن ناسيا للسفر و لا

لحكمه و مع ذلك أتم صلاته ناسيا و جب عليه الإعادة و القضاء

#### ٤ مسأله حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلاة فيبطل مع العلم و العمد

و يصح مع الجهل بأصل الحكم دون الجهل بالخصوصيات و دون الجهل بالموضوع

#### ٥ مسأله إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد

إلا في المقيم المقصر للجهل بأن حكمه التمام

#### ٦ مسأله إذا كان جاهلا بأصل الحكم و لكن لم يصل في الوقت

و جب عليه القصر في القضاء بعد العلم به و إن كان لو أتم في الوقت كان صحيحا فصحه التمام منه ليس لأجل أنه تكليفه بل من باب الاعتفار

فلا ينافي ما ذكرنا قوله: اقض ما فات كما فات

ففي الحقيقه الفائت منه هو القصر لا التمام و كذا الكلام في الناسي للسفر أو لحكمه فإنه لو لم يصل أصلا عصيانا أو لعذر و جب عليه القضاء قصرا

#### ٧ مسأله إذا تذكّر الناسي للسفر أو لحكمه في أثناء الصلاة

فإن كان قبل الدخول في ركوع الركعه الثالثه أتم الصلاة قصرا و اجتراً بها و لا يضر كونه ناويا من الأول للتمام لأنه من باب الداعي و الاشتباه في المصداق لا التقييد فيكفي قصد الصلاة و القربه بها و إن تذكّر بعد ذلك بطلت و و جب

عليه الإعادة مع سعة الوقت و لو بإدراك ركعه من الوقت بل و كذا لو تذكر بعد الصلاة تماما و قد بقي من الوقت مقدار ركعه فإنه يجب عليه إعادتها قصرا و كذا الحال في الجاهل بأن مقصده مسافه إذا شرع في الصلاة بنيه التمام ثم علم بذلك أو الجاهل بخصوصيات الحكم إذا نوى التمام ثم علم في الأثناء أن حكمه القصر بل الظاهر أن حكم من كان وظيفته التمام إذا شرع في الصلاة بنيه القصر جهلا- ثم تذكر في الأثناء العدول إلى التمام و لا يضره أنه نوى من الأول ركعتين مع أن الواجب عليه أربع ركعات لما ذكر من كفايه قصد الصلاة متقربا و إن تخيل أن الواجب هو القصر لأنه من باب الاشتباه في التطبيق و المصداق لا التقييد فالمقيم الجاهل بأن وظيفته التمام إذا قصد القصر ثم علم في الأثناء يعدل إلى التمام و يجتزئ به لكن الأحوط الإتمام و الإعادة بل الأحوط في الفرض الأول أيضا الإعادة قصرا بعد الإتمام قصرا

### ٨ مسأله لو قصر المسافر اتفاقا لا عن قصد

فالظاهر صحة صلاته و إن كان الأ-حوط الإعادة بل و كذا لو كان جاهلا بأن وظيفته القصر فنوى التمام لكنه قصر سهوا و الاحتياط بالإعادة في هذه الصورة أكد و أشد

### ٩ مسأله إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر متمكن من الصلاة و لم يصل ثم سافر و يجب عليه القصر

و لو دخل عليه الوقت و هو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن أو محل الإقامة أو حد الترخيص منهما أتم فالمدار على حال الأداء لا حال الوجوب و التعلق لكن الأحوط في المقامين الجمع

### ١٠ مسأله إذا فاتت منه الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخره مسافرا أو بالعكس

فالأقوى أنه مخير بين القضاء قصرا أو تماما لأنه فاتت منه الصلاة في مجموع الوقت و المفروض أنه كان مكلفا في بعضه بالقصر و في بعضه بالتمام و لكن الأحوط مراعاة حال الفوت و هو آخر الوقت و أحوط منه الجمع بين القصر و التمام

### ١١ مسأله الأقوى كون المسافر مخيرا بين القصر و التمام في الأماكن الأربعة

و هي مسجد الحرام و مسجد النبي ص و مسجد الكوفة و الحائر الحسيني عليه السلام بل التمام هو الأفضل و إن كان الأحوط هو القصر و ما ذكرنا هو القدر المتيقن و إلا فلا يبعد كون المدار على البلدان الأربعة و هي مكة و المدينة و الكوفة و كربلاء لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط خصوصا في الأخيرتين و لا يلحق بها سائر المشاهد و الأحوط في المساجد الثلاثة الاقتصار على الأصلي منها دون الزيادات الحادثة في بعضها نعم لا فرق فيها بين السطوح و الصحن و المواضع المنخفضه منها كما أن الأحوط في الحائر الاقتصار على ما حول الضريح المبارك

## ١٢ مسأله إذا كان بعض بدن المصلى داخلا فى أماكن التخيير و بعضه خارجا لا يجوز له التمام

نعم لا بأس بالوقوف منتهى أحدها إذا كان يتأخر حال الركوع و السجود بحيث يكون تمام بدنه داخلا حالهما

## ١٣ مسأله لا يلحق الصوم بالصلاه فى التخيير المزبور

فلا يصح له الصوم فيها إلا إذا نوى الإقامه أو بقى مترددا ثلاثين يوما

## ١٤ مسأله التخيير فى هذه الأماكن استمرارى

فيجوز له التمام مع شروعه فى الصلاه بقصد القصر و بالعكس ما لم يتجاوز محل العدول بل لا بأس بأن ينوى الصلاه من غير تعيين أحد الأمرين من الأول بل لو نوى القصر فأتى غفله أو بالعكس فالظاهر الصحه

## ١٥ مسأله يستحب أن يقول عقيب كل صلاه مقصوره ثلاثين مره سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر

و هذا و إن كان يستحب من حيث التعقيب عقيب كل فريضه حتى غير المقصوره إلا أنه يتأكد عقيب المقصورات بل الأولى تكرارها مرتين مره من باب التعقيب و مره من حيث بدليتها عن الركعتين الساقطتين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الصوم

### اشاره

و هو الإمساك عما يأتى من المفطرات بقصد القربه و ينقسم إلى الواجب و المندوب- و الحرام و المكروه بمعنى قله الثواب و الواجب منه ثمانية صوم شهر رمضان و صوم القضاء- و صوم الكفاره على كثرتها و صوم بدل الهدى فى الحج و صوم النذر و العهد و اليمين و صوم الإجاره و نحوها كالمشروط فى ضمن العقد و صوم الثالث من أيام الاعتكاف و صوم الولد الأكبر عن أحد أبويه و وجوبه فى شهر رمضان من ضروريات الدين و منكروه مرتد يجب قتله و من أفطر فيه لا مستحلا عالما عامدا يعزر بخمسه و عشرين سوطا فإن عاد عزر ثانيا فإن









عاد قتل على الأقوى و إن كان الأحوط قتله فى الرابعه و إنما يقتل فى الثالثه أو الرابعه إذا عزر فى كل من المرتين أو الثلاث و إذا ادعى شبهه محتمله فى حقه درأ عنه الحد يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ٢، ص: ١٦٧

## فصل ١ فى النيه

### اشاره

يجب فى الصوم القصد إليه مع القربه و الإخلاص كسائر العبادات و لا يجب الإخطار بل يكفى الداعى - و يعتبر فيما عدا شهر رمضان حتى الواجب المعين أيضا القصد إلى نوعه من الكفاره أو القضاء أو النذر مطلقا كان أو مقيدا بزمان معين - من غير فرق بين الصوم الواجب و المندوب ففى المندوب أيضا يعتبر تعيين نوعه من كونه صوم أيام البيض مثلا- أو غيرها من الأيام المخصوصه فلا يجزى القصد إلى الصوم مع القربه من دون تعيين النوع من غير فرق بين ما إذا كان ما فى ذمته متحدا أو متعددا ففى صوره الاتحاد أيضا يعتبر تعيين النوع و يكفى التعيين الإجمالى كأن يكون ما فى ذمته واحدا فيقصد ما فى ذمته و إن لم يعلم أنه من أى نوع و إن كان يمكنه الاستعلام أيضا بل فيما إذا كان ما فى ذمته متعددا أيضا يكفى التعيين الإجمالى كأن

ينوى ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً أو نحو ذلك و أما فى شهر رمضان فيكفى قصد الصوم و إن لم ينو كونه من رمضان بل لو نوى فيه غيره جاهلاً أو ناسياً له أجزأ عنه نعم إذا كان عالماً به و قصد غيره لم يجزه كما لا يجزى لما قصده أيضاً بل إذا قصد غيره عالماً به مع تخيل صحه الغير فيه ثم علم بعدم الصحه و جدد نيته قبل الزوال لم يجزه أيضاً بل الأحوط عدم الإجزاء إذا كان جاهلاً بعدم صحه غيره فيه و إن لم يقصد الغير أيضاً بل قصد الصوم فى الغد مثلاً فيعتبر فى مثله تعيين كونه من رمضان كما أن الأحوط فى المتوخى أى المحبوس الذى اشتبه عليه شهر رمضان و عمل بالظن أيضاً ذلك أى اعتبار قصد كونه من رمضان بل وجوب ذلك لا يخلو عن قوه

### ١ مسأله لا يشترط التعرض للأداء و القضاء و لا الوجوب و الندب.

و لا سائر

الأوصاف الشخصية بل لو نوى شيئاً منها في محل الآخر صح إلا إذا كان منافياً للتعين مثلاً إذا تعلق به الأمر الأدائي فتخيل كونه قضائياً فإن قصد الأمر الفعلي المتعلق به و اشتبه في التطبيق فقصدته قضاء صح و أما إذا لم يقصد الأمر الفعلي بل قصد الأمر القضائي بطل لأنه مناف للتعين حينئذ و كذا يبطل إذا كان مغيراً للنوع كما إذا قصد الأمر الفعلي لكن بقيد كونه قضائياً مثلاً أو بقيد كونه وجوبياً مثلاً فإن كونه أدائياً أو كونه ندبياً فإنه حينئذ مغير للنوع و يرجع إلى عدم قصد الأمر الخاص

### ٢ مسأله إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثاني مثلاً أو العكس صح

و كذا لو قصد اليوم الأول من صوم الكفاره أو غيرها فبان الثاني مثلاً أو العكس و كذا إذا قصد قضاء رمضان السنه الحاليه فبان أنه قضاء رمضان السنه السابقه و بالعكس

### ٣ مسأله لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل

فلو نوى الإمساك عن أمور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى

### ٤ مسأله لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات

و لكن تخيل أن المفطر الفلاني ليس بمفطر فإن ارتكبه في ذلك اليوم بطل

صومه و كذا إن لم يرتكبه و لكنه لاحظ في نيته الإمساك عما عداه و إما إن لم يلاحظ ذلك صح صومه في الأقوى

#### ٥ مسألة النائب عن الغير لا يكفي قصد الصوم بدون نية النيابة

و إن كان متحدا نعم لم علم باشتغال ذمته بصوم و لا يعلم أنه له أو نيابه عن الغير يكفي أن يقصد ما في الذمه

#### ٦ مسألة لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره

واجبا كان ذلك الغير أو ندبا سواء كان مكلفا بصومه أو لا كالمسافر و نحوه فلو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير سواء كان عالما بأنه رمضان أو جاهلا و سواء كان عالما بعدم وقوع غيره فيه أو جاهلا و لا يجزى عن رمضان أيضا إذا كان مكلفا به مع العلم و العمد نعم يجزى عنه مع الجهل أو النسيان كما مر و لو نوى في شهر رمضان قضاء رمضان الماضي أيضا لم يصح قضاء و لم يجز عن

رمضان أيضا مع العلم و العمد

**٧ مسألة إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزيه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر و لو إجمالا**

كما مر و لو نوى غيره فإن كان مع الغفله عن النذر صح و إن كان مع العلم و العمد ففى صحته إشكال

**٨ مسأله لو كان عليه قضاء رمضان السنه التى هو فيها و قضاء رمضان السنه الماضيه**

لا يجب عليه تعيين أنه من أى منهما بل يكفيه نيه الصوم قضاء و كذا إذا كان عليه نذران كل واحد يوم أو أزيد و كذا إذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين فى الآثار

**٩ مسأله إذا نذر صوم يوم خميس معين و نذر صوم يوم معين من شهر معين.**

فاتفق فى ذلك الخميس المعين يكفيه صومه و يسقط النذران فإن قصدهما أثيب عليهما و إن قصد أحدهما أثيب عليه و سقط عنه الآخر

**١٠ مسأله إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلاً**

فإن قصد وفاء النذر و صوم أيام البيض أثيب عليهما و إن قصد النذر فقط أثيب عليه فقط و سقط الآخر و لا يجوز أن يقصد أيام البيض دون وفاء النذر

**١١ مسأله إذا تعدد فى يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين**

فقصد الجميع أثيب على الجميع و إن قصد البعض دون البعض أثيب على المنوى و سقط الأمر بالنسبه إلى البقيه

**١٢ مسأله آخر وقت النيه فى الواجب المعين رمضان كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق**

و يجوز التقديم فى أى جزء من أجزاء ليله اليوم الذى يريد صومه و مع النسيان أو الجهل بكونه رمضان أو المعين الآخر يجوز متى تذكر إلى ما قبل الزوال إذا لم يأت بمفطر و أجزاءه عن ذلك اليوم و لا يجزيه إذا تذكر بعد الزوال و أما فى الواجب الغير المعين



فيتمتد وقتها اختياراً من أول الليل إلى الزوال دون ما بعده على الأصح ولا فرق في ذلك بين سبق التردد أو العزم على العدم و أما في المندوب فيتمتد إلى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الأقوى

### ١٣ مسأله لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى الإفطار.

ثمّ بدا له الصوم قبل الزوال فنوى و صام قبل أن يأتي بمفطر صح على الأقوى إلا أن يفسد صومه برياء و نحوه فإنه لا يجزيه لو أراد التجديد قبل الزوال على الأحوط

### ١٤ مسأله إذا نوى الصوم ليلاً

لا يضره الإتيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء العزم على الصوم

### ١٥ مسأله يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نية على حده

و الأولى أن ينوى صوم الشهر جملة و يجدد النية لكل يوم و يقوى الاجتراء بنيه واحده للشهر كله لكن لا- يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم و أما في غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم إذا كان عليه أيام كشهر أو أقل أو أكثر

### ١٦ مسأله يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان فلا يجب صومه

و إن صام ينويه ندباً أو قضاء أو غيرهما و لو بان بعد ذلك أنه من رمضان أجزأ عنه و وجب عليه تجديد النية إن بان في أثناء النهار و لو كان بعد الزوال و لو صامه بنيه أنه من رمضان لم يصح و إن صادف الواقع

### ١٧ مسأله صوم يوم الشك يتصور على وجوه

. الأول أن يصوم على أنه من شعبان و هذا لا إشكال فيه سواء نواه ندباً أو بنيه ما عليه من القضاء أو النذر أو نحو ذلك و لو انكشف بعد ذلك أنه كان من رمضان أجزأ عنه و

حسب كذلك. الثاني أن يصومه بنيه أنه من رمضان و الأقوى بطلانه و إن صادف الواقع.

الثالث أن يصومه على أنه إن كان من شعبان كان ندبا أو قضاء مثلا. و إن كان من رمضان كان واجبا و الأقوى بطلانه أيضا. الرابع أن يصومه بنيه القربه المطلقه بقصد ما فى الذمه و كان فى ذهنه أنه إما من رمضان أو غيره بأن يكون الترديد فى المنوى لا فى نيته فالأقوى صحته و إن كان الأحوط خلافه

### ١٨ مسأله لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر

فإن تناول المفطر وجب عليه القضاء و أمسك بقيه النهار وجوبا تأدبا و كذا لو لم يتناوله و لكن كان بعد الزوال و إن كان قبل الزوال و لم يتناول المفطر جدد النيه و أجزأ عنه

### ١٩ مسأله لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما.

ثم تناول المفطر نسيانا و تبين بعده أنه من رمضان أجزأ عنه أيضا و لا يضره تناول المفطر نسيانا كما لو لم يتبين و كما لو تناول المفطر نسيانا بعد التبين

### ٢٠ مسأله لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه

برياء و نحوه لم يجزه من رمضان و إن تبين له كونه منه قبل الزوال

### ٢١ مسأله إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار

و تبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل أن يفطر

فنوى صح صومه و إما إن نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عصيانا ثمّ تاب فجدد النيه قبل الزوال لم ينعقد صومه و كذا لو صام يوم الشك بقصد واجب معين ثمّ نوى الإفطار عصيانا ثمّ تاب فجدد النيه بعد تبين كونه من رمضان قبل الزوال

### **٢٢ مسأله لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل صومه**

سواء نواهما من حينه أو فيما يأتى و كذا لو تردد نعم لو كان تردده من جهه الشك فى بطلان صومه و عدمه لعروض عارض لم يبطل و إن استمر ذلك إلى أن يسأل و لا فرق فى البطلان بنيه القطع أو القاطع أو التردد بين أن يرجع إلى نيه الصوم قبل الزوال أم لا و أما فى غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال

### **٢٣ مسأله لا يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات**

مع النيه أو كف النفس عنها معها

### **٢٤ مسأله لا يجوز العدول من صوم إلى صوم**

واجبين كانا أو مستحيين أو مختلفين و تجديد نيه رمضان إذا

صام يوم الشك بنيه شعبان ليس من باب العدول بل من جهه أن وقتها موسع لغير العالم به إلى الزوال

## فصل ٢ فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات

وهي أمور

أشاره

الأول و الثاني الأكل و الشرب

من غير فرق في المأكل و المشروب بين المعتاد كالخبز و الماء و نحوهما و غيره كالتراب و الحصى و عصاره الأشجار و نحوها و لا- بين الكثير و القليل كعشر حبه الحنطه أو عشر قطره من الماء أو غيرها من المائعات حتى أنه لو بل الخياط الخيط بريقه أو غيره ثم رده إلى الفم و ابتلع ما عليه من الرطوبه بطل صومه إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبه بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبه الخارجيه و كذا لو استاك و أخرج المسواك من فمه و كان عليه رطوبه ثم رده إلى الفم فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه إلا مع الاستهلاك على الوجه المذكور و كذا يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين أسنانه

### ١ مسأله لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم

و إن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه و لا يبطل صومه لو دخل بعد

ذلك سهوا نعم لو علم أن تركه يؤدي إلى ذلك وجب عليه و بطل صومه على فرض الدخول

### ٢ مسألة لا بأس ببلع البصاق

و إن كان كثيرا مجتمعا بل و إن كان اجتماعه بفعل ما يوجبه كتذكر الحامض مثلا لكن الأحوط الترك في صورته الاجتماع خصوصا مع تعمد السبب

### ٣ مسألة لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط

و ما ينزل من الرأس ما لم يصل إلى فضاء الفم بل الأقوى جواز الجر من الرأس إلى الحلق و إن كان الأحوط تركه و أما ما وصل منهما إلى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع

### ٤ مسألة المدار صدق الأكل و الشرب

و إن كان بالنحو الغير المتعارف فلا- يضر مجرد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل أو الشرب كما إذا صب دواء في جرحه أو شيئا في أذنه أو إحليله فوصل إلى جوفه نعم إذا وصل من طريق أنفه فالظاهر أنه موجب للبطلان إن كان متعمدا لصدق الأكل و الشرب حينئذ

### ٥ مسألة لا يبطل الصوم بإنفاذ الريح أو السكين أو نحوهما

بحيث يصل إلى الجوف و إن كان متعمدا

الثالث الجماع

و إن لم ينزل للذكر و الأنثى قبل أو دبرا صغيرا كان أو

كبيراً حياً أو ميتاً واطئاً كان أو موطوءاً و كذا لو كان الموطوء بهيمه بل و كذا لو كانت هى الواطيه و يتحقق بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها فلا يبطل بأقل من ذلك بل لو دخل بجملته ملتويًا و لم يكن بمقدار الحشفه لم يبطل و إن كان لو انتشر كان بمقدارها

### ٦ مسأله لا فرق فى البطلان بالجماع.

بين صورته قصد الإنزال به و عدمه

### ٧ مسأله لا يبطل الصوم بالإبلاج فى غير أحد الفرجين بلا إنزال

إلا إذا كان قاصداً له فإنه يبطل و إن لم ينزل من حيث إنه نوى المفطر

### ٨ مسأله لا يضر إدخال الإصبع و نحوه

لا بقصد الإنزال

### ٩ مسأله لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائماً.

أو كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره كما لا يضر إذا كان سهواً

### ١٠ مسأله لو قصد التفخيذ مثلاً فدخل فى أحد الفرجين لم يبطل

و لو قصد الإدخال فى أحدهما فلم يتحقق كان مبطلاً من حيث إنه نوى المفطر

### ١١ مسأله

إذا دخل الرجل بالخنثى قبلا- لم يبطل صومه و لا صومها و كذا لو دخل الخنثى بالأنثى و لو دبرا أما لو وطئ الخنثى دبرا بطل صومهما و لو دخل الرجل بالخنثى و دخلت الخنثى بالأنثى بطل صوم الخنثى دونهما و لو وطئت كل من الخنثيين الأخرى لم يبطل صومهما

### ١٢ مسألة إذا جامع نسيانا أو من غير اختيار

ثمّ تذكر أو ارتفع الجبر و جب الإخراج فورا فإن تراخى بطل صومه

### ١٣ مسألة إذا شك في الدخول

أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه

الرابع من المفطرات الاستمناء

أى إنزال المنى متعمدا بملامسه أو قبله أو تفخيذ أو نظر أو تصوير صورته الواقعه أو تخيل صورته امرأه أو نحو ذلك من الأفعال التى يقصد بها حصوله فإنه مبطل للصوم بجميع أفرادها و أما لو لم يكن قاصدا للإنزال و سبقه المنى من دون إيجاد شىء مما يقتضيه لم يكن عليه شىء

### ١٤ مسألة إذا علم من نفسه أنه لو نام فى نهار رمضان يحتمل

فالأحوط تركه و إن كان الظاهر جوازه خصوصا إذا كان الترك موجبا للحرص

### ١٥ مسأله يجوز للمحتلم فى النهار الاستبراء بالبول أو الخرطات

و إن علم بخروج بقايا المنى فى المجرى و لا- يجب عليه التحفظ بعد الإنزال من خروج المنى إن استيقظ قبله خصوصا مع الإضرار أو الحرج

### ١٦ مسأله إذا احتلم فى النهار و أراد الاغتسال

فالأحوط تقديم الاستبراء إذا علم أنه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل فتحدث جنبه جديده

### ١٧ مسأله لو قصد الإنزال بإتيان شىء مما ذكر

و لكن لم ينزل بطل صومه من باب إيجاد نيه المفطر

### ١٨ مسأله إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا ينيه الإنزال

لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل بطل صومه أيضا إذا أنزل و أما إذا أوجد بعض هذه و لم يكن قاصدا للإنزال و لا كان من عادته فاتفق أنه أنزل فالأقوى عدم البطلان و إن كان الأحوط القضاء خصوصا فى مثل الملاعبه و الملامسه و التقبيل

الخامس تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمه ص

- سواء كان متعلقا بأمور الدين



أو الدنيا و سواء كان بنحو الإخبار أو بنحو الفتوى بالعربى أو بغيره من اللغات من غير فرق بين أن يكون بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو الكنايه أو غيرها مما يصدق عليه الكذب عليهم و من غير فرق بين أن يكون الكذب مجعولا له أو جعله غيره و هو أخبر به مسندا إليه لا على وجه نقل القول و أما لو كان على وجه الحكايه و نقل القول فلا يكون مبطلا

### ١٩ مسأله الأتوى إلحاق باقى الأنبياء و الأوصياء بنبينا ص

فيكون الكذب عليهم أيضا موجبا للبطلان بل الأحوط إلحاق فاطمه الزهراء س بهم أيضا

### ٢٠ مسأله إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد

أو موجهها إلى من لا يفهم معناه فالظاهر عدم البطلان و إن كان الأحوط القضاء

### ٢١ مسأله إذا سأله سائل هل قال النبى ص كذا.

فأشار نعم فى مقام لا أم لا فى مقام نعم بطل صومه

### ٢٢ مسأله إذا أخبر صادقا عن الله أو عن النبى ص مثلا ثم قال كذبت بطل صومه

و كذا إذا أخبر بالليل كاذبا ثم قال في النهار ما أخبرت به البارحة صدق

**٢٣ مسألة إذا أخبر كاذبا ثم رجع عنه بلا فصل لم يرتفع عنه الأثر**

فيكون صومه باطلا بل و كذا إذا تاب بعد ذلك فإنه لا تنفعه توبته في رفع البطلان

**٢٤ مسألة لا فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوبا في كتاب من كتب الأخبار أو لا**

فمع العلم بكذبه لا- يجوز الإخبار به و إن أسنده إلى ذلك الكتاب إلا أن يكون ذكره له على وجه الحكاية دون الإخبار بل لا يجوز الإخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه بل و كذا مع احتمال كذبه إلا- على سبيل النقل و الحكاية فالأحوط لناقل الأخبار في شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر أن يسنده إلى الكتاب أو إلى قول الراوى على سبيل الحكاية

**٢٥ مسألة الكذب على الفقهاء و المجتهدين و الرواه و إن كان حراما لا يوجب بطلان الصوم**

إلا إذا رجع إلى الكذب على الله و رسوله ص

**٢٦ مسألة إذا اضطر إلى الكذب على الله و رسوله ص في مقام التقية من ظالم لا يبطل صومه به**

كما أنه لا يبطل مع السهو أو الجهل المركب

**٢٧ مسألة إذا قصد الكذب فبان صدقا**

دخل في عنوان قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطرا

**٢٨ مسألة إذا قصد الصدق فبان كذبا لم يضر**

كما أشير إليه [- ١٠ - ٧٢ - ٧٢]

### ٢٩ مسألة إذا أخبر بالكذب هزلا

بأن لم يقصد المعنى أصلا لم يبطل صومه

السادس إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه

بل و غير الغليظ على الأحوط سواء كان من الحلال كغبار الدقيق أو الحرام كغبار التراب و نحوه و سواء كان يثارته بنفسه بكنس أو نحوه أو يثاره غيره بل أو يثاره الهواء مع التمكين منه و عدم تحفظه و الأقوى إلحاق البخار الغليظ و دخان التباك و نحوه و لا بأس بما يدخل فى الحلق غفله أو نسيانا أو قهرا أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول و نحو ذلك

السابع الارتماس فى الماء

و يكفى فيه رمس الرأس فيه و إن كان سائر البدن خارجا عنه من غير فرق بين أن يكون رمسه دفعه أو تدريجا على وجه يكون تمامه تحت الماء زمانا و أما لو غمسه على التعاقب لا على هذا الوجه فلا بأس به و إن استغرقه و المراد بالرأس ما فوق الرقبه بتمامه فلا يكفى غمس خصوص المنافذ

فى البطلان و إن كان هو الأحوط و خروج الشعر لا ینافى صدق الغمس

**٣٠ مسألة لا بأس برمس الرأس أو تمام البدن فى غیر الماء من سائر المائعات**

بل و لا رسمه فى الماء المضاف و إن كان الأحوط الاجتناب خصوصا فى الماء المضاف

**٣١ مسألة لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه فى الماء**

فالأحوط بل الأقوى بطلان صومه نعم لو أدخل رأسه فى إناء كالشيشه و نحوها و رسم الإناء فى الماء فالظاهر عدم البطلان

**٣٢ مسألة لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه**

و كان ما فوق المنافذ من رأسه خارجا عن الماء كلا- أو بعضا لم يبطل صومه على الأقوى و إن كان الأحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مر

**٣٣ مسألة لا بأس بإفاضه الماء على رأسه**

و إن اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرسم فى الماء نعم لو أدخل رأسه أو تمام بدنه فى النهر المنصب من عال إلى السافل و لو على وجه التسنيم فالظاهر البطلان لصدق الرسم و كذا فى الميزاب إذا كان كبيرا و كان الماء كثيرا كالنهر مثلا

**٣٤ مسألة فى ذى الرأسین إذا تميز الأصلی منهما فالمدار علیه**

و مع عدم التميز يجب علیه الاجتناب عن رسم كل منهما لكن لا يحكم ببطلان

الصوم إلا برمسهما و لو متعاقبا

**٣٥ مسأله إذا كان مائعان يعلم بكون أحدهما ماء يجب الاجتناب عنهما**

و لكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرمس فيهما

**٣٦ مسأله لا يبطل الصوم بالارتماس سهوا أو قهرا**

أو السقوط في الماء من غير اختيار

**٣٧ مسأله إذا ألقى نفسه من شاهق في الماء بتخيل عدم الرمس فحصل**

لم يبطل صومه

**٣٨ مسأله إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره أو ماء مطلق أو مضاف**

لم يجب الاجتناب عنه

**٣٩ مسأله إذا ارتمس نسيانا أو قهرا ثم تذكر أو ارتقع القهر وجب عليه المبادرة إلى الخروج**

و إلا بطل صومه

**٤٠ مسألة إذا كان مكرها في الارتماس لم يصح صومه**

بخلاف ما إذا كان مقهورا

**٤١ مسألة إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه**

و إن كان واجبا عليه

**٤٢ مسألة إذا كان جنبا و توقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم**

إذا كان الصوم واجبا معينا و إن كان مستحبا أو كان واجبا موسعا و جب عليه الغسل و بطل صومه

**٤٣ مسألة إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه و غسله إذا كان متعمدا**

و إن كان ناسيا لصومه صحا معا و أما إذا كان الصوم مستحبا أو واجبا موسعا بطل صومه و صح غسله

**٤٤ مسألة إذا أبطل صومه بالارتماس العمدى**

فإن لم يكن من شهر رمضان و لا- من الواجب المعين غير رمضان يصح له الغسل حال المكث في الماء أو حال الخروج و إن كان من شهر رمضان يشكل صحته حال المكث لوجوب الإمساك عن المفطرات فيه بعد البطلان أيضا بل يشكل صحته حال الخروج أيضا لمكان النهى السابق كالخروج من الدار الغصبيه إذا دخلها عامدا و من هنا يشكل صحه الغسل في الصوم الواجب المعين أيضا سواء كان في حال المكث أو حال الخروج

**٤٥ مسألة لو ارتمس الصائم في الماء المغصوب**

فإن كان ناسيا للصوم وللغضب صح صومه و غسله و إن كان عالما بهما بطلا معا و كذا إن كان متذكرا للصوم ناسيا للغضب و إن كان عالما بالغضب ناسيا للصوم صح الصوم دون الغسل

#### ٤٦ مسأله لا فرق فى بطلان الصوم بالارتماس

بين أن يكون عالما بكونه مفطرا أو جاهلا

#### ٤٧ مسأله لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحل

و لا بالارتماس فى الثلج

#### ٤٨ مسأله إذا شك فى تحقق الارتماس

بنى على عدمه

الثامن البقاء على الجنابه عمدا إلى الفجر الصادق

فى صوم شهر رمضان أو قضاؤه دون غيرهما من الصيام الواجبه و المندوبه على الأقوى و إن كان الأحوط تركه فى غيرهما أيضا خصوصا فى الصيام الواجب موسعا كان أو مضيقا و أما الإصباح جنبا من غير تعمد فلا يوجب البطلان إلا فى قضاء شهر رمضان على الأقوى و إن كان الأحوط إلحاق مطلق الواجب الغير المعين به فى ذلك و أما الواجب المعين رمضاننا كان أو غيره فلا يبطل بذلك كما لا- يبطل مطلق الصوم واجبا كان أو مندوبا معينا أو غيره بالاحتلام فى النهار و لا- فرق فى بطلان الصوم بالإصباح جنبا عمدا بين أن تكون الجنابه بالجماع فى الليل أو الاحتلام و لا- بين أن يبقى كذلك متيقظا أو نائما بعد العلم بالجنابه مع العزم على ترك الغسل و من البقاء على الجنابه عمدا الإجناب قبل الفجر متعمدا فى زمان لا يسع الغسل و لا التيمم و أما لو وسع التيمم

خاصه فتيمة صح صومه و إن كان عاصيا فى الاجتاب و كما يبطل الصوم بالبقاء على الجتابه متممدا كذا يبطل بالبقاء على حدث الحىض و النفاس إلى طلوع الفجر فإذا ظهرت منهما قبل الفجر و جب عليها الاغتسال أو التيمم و مع تركهما عمدا يبطل صومها و الظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان و إن كان الأحوط إلحاق قضائه به أيضا بل إلحاق مطلق الواجب بل المنسوب أيضا و أما لو طهرت قبل الفجر فى زمان لا يسع الغسل و لا التيمم أو لم تعلم بطهرها فى الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح و اجبا كان أو ندبا على الأقوى

#### ٤٩ مسألة يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التى للصلاه

دون ما لا يكون لها فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاه الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطه أو الكثيره فتركت الغسل بطل صومها و أما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاه الفجر أو بعد الإتيان بالظهرين فتركت الغسل إلى الغروب لم يبطل صومها و لا يشترط فيها الإتيان بأغسال الليله المستقبليه و



إن كان أحوط و كذا لا يعتبر فيها الإتيان بغسل الليله الماضيه بمعنى أنها لو تركت الغسل الذى للعشاءين لم يبطل صومها لأجل ذلك نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاه الفجر فلو تركته بطل صومها من هذه الجبهه و كذا لا يعتبر فيها ما عدا الغسل من الأعمال و إن كان الأحوط اعتبار جميع ما يجب عليها من الأغسال و الوضوءات و تغيير الخرقه و القطنه و لا يجب تقديم غسل المتوسطه و الكثيره على الفجر و إن كان هو الأحوط

#### ٥٠ مسأله الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلا قبل الفجر

حتى مضى عليه يوم أو أيام و الأَحوط إلحاق غير شهر رمضان من النذر المعين و نحوه به و إن كان الأقوى عدمه كما أن الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض و النفاس لو نسيتهما بالجنابه فى ذلك و إن كان أحوط

#### ٥١ مسأله إذا كان المجنب ممن لا يتمكن من الغسل

لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم و جب عليه التيمم فإن تركه بطل صومه و كذا لو كان متمكنا من الغسل و تركه حتى ضاق الوقت

**٥٢ مسألة لا يجب على من تيمم بدلا عن الغسل أن يبقى مستيقظا حتى يطلع الفجر**

فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الأقوى و إن كان الأحوط البقاء مستيقظا لاحتمال بطلان تيممه بالنوم كما على القول بأن التيمم بدلا عن الغسل يبطل بالحدث الأصغر

**٥٣ مسألة لا يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعذار أن يبادر إلى الغسل فورا**

و إن كان هو الأحوط

**٥٤ مسألة لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتملا لم يبطل صومه**

سواء علم سبقه على الفجر أو علم تأخره أو بقى على الشك لأنه لو كان سابقا كان من البقاء على الجنابه غير متعمد و لو كان بعد الفجر كان من الاحتلام في النهار نعم إذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم قضاء رمضان مع كونه موسعا و أما مع ضيق وقته فالأحوط الإتيان به و بعوضه

**٥٥ مسألة من كان جنبا في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال**

إذا علم أنه لا- يستيقظ قبل الفجر للاغتسال و لو نام و استمر إلى الفجر لحقه حكم البقاء متعمدا فيجب عليه القضاء و الكفاره و إما إن احتمل الاستيقاظ جاز له النوم و إن كان من النوم الثاني أو الثالث أو الأزيد فلا يكون نومه حراما و إن كان الأحوط ترك النوم الثاني فما زاد و إن اتفق استمراره إلى الفجر غايه الأمر وجوب القضاء أو مع الكفاره في بعض الصور كما سيتبين

## ٥٦ مسألة نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به

إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام فإنه إما أن يكون مع العزم على ترك الغسل و إما أن يكون مع التردد في الغسل و عدمه و إما أن يكون مع الذهول و الغفلة عن الغسل و إما أن يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار فإن كان مع العزم على ترك الغسل أو مع التردد فيه لحقه حكم تعمّد البقاء جنباً بل الأحوط ذلك إن كان مع الغفلة و الذهول أيضاً و إن كان الأقوى لحوقه بالقسم الأخير و إن كان مع البناء على الاغتسال أو مع الذهول على ما قوينا فإن كان في النومه الأولى بعد العلم بالجنبه فلا شىء عليه و صح صومه و إن كان في النومه الثانية بأن نام بعد العلم بالجنبه ثم انتبه و نام ثانياً مع احتمال الانتباه فاتفق الاستمرار و جب عليه القضاء فقط دون الكفاره على الأقوى و إن كان في النومه الثالثه فكذلك على الأقوى و إن كان الأحوط ما هو المشهور من وجوب الكفاره أيضاً في هذه الصوره بل الأحوط وجوبها في النومه الثانيه أيضاً بل و كذا في النومه الأولى أيضاً إذا لم يكن معتاد الانتباه و لا يعد النوم الذى احتلم فيه من النوم الأول بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق

الجنابه فلو استيقظ المحتلم من نومه ثم نام كان من النوم الأول لا الثانى

### ٥٧ مسأله الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به

فى حكم استمرار النوم الأول أو الثانى و الثالث حتى فى الكفاره فى الثانى و الثالث إذا كان الصوم مما له كفاره كالنذر و نحوه

### ٥٨ مسأله إذا استمر النوم الرابع أو الخامس

فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث

### ٥٩ مسأله

الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره

### ٦٠ مسأله ألحق بعضهم الحائض و النفساء بالجنب فى حكم النومات

و الأقوى عدم الإلحاق و كون المناط فيهما صدق التوانى فى الاغتسال فمعه يبطل و إن كان فى النوم الأول و مع عدمه لا يبطل و إن كان فى النوم الثانى أو الثالث

### ٦١ مسأله إذا شك فى عدد النومات

بنى على الأقل

### ٦٢ مسأله إذا نسى غسل الجنابه و مضى عليه أيام و شك فى عددها

يجوز له الاقتصار فى القضاء على القدر المتيقن و إن كان الأحوط تحصيل اليقين بالفراغ

### ٦٣ مسأله يجوز قصد الوجوب فى الغسل و إن أتى به فى أول الليل

لكن الأولى مع الإتيان به قبل آخر الوقت أن لا يقصد الوجوب بل يأتى به بقصد القربه

## ٦٤ مسأله فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم

فيصح صومه مع الجنابه أو مع حدث الحيض أو النفاس

**٦٥ مسألة لا يشترط في صحه الصوم الغسل لمس الميت**

كما لا يضر مسه في أثناء النهار

**٦٦ مسألة لا يجوز اجتناب نفسه في شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال أو التيمم**

بل إذا لم يسع للاغتسال و لكن وسع للتيمم و لو ظن سعه الوقت فتيين ضيقه فإن كان بعد الفحص صح صومه و إن كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الأحوط

التاسع من المفطرات الحقنه بالمائع

و لو مع الاضطرار إليها لرفع المرض و لا بأس بالجامد و إن كان الأحوط اجتنابه أيضا

**٦٧ مسألة إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف**

بل كان بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطرا و إن كان الأحوط تركه

**٦٨ مسألة الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامدا أو مائعا**

و إن كان الأحوط تركه

العاشر تعمد القىء

و إن

كان للضرورة من رفع مرض أو نحوه ولا بأس بما كان سهواً أو من غير اختيار و المدار على الصدق العرفي فخرج مثل النواه أو الدود لا يعد منه

**٦٩ مسألة لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً**

و لو وصل إلى فضاء الفم فبلعه اختياراً بطل صومه و عليه القضاء و الكفاره بل تجب كفاره الجمع إذا كان حراماً من جهة خباثته أو غيرها

**٧٠ مسألة لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيئه في النهار فسد صومه**

إن كان الإخراج منحصراً في القيء و إن لم يكن منحصراً فيه لم يبطل إلا إذا اختار القيء مع إمكان الإخراج بغيره و يشترط أن يكون مما يصدق القيء على إخراجها و أما لو كان مثل دره أو بندقه أو درهم أو نحوها مما لا يصدق معه القيء لم يكن مبطلاً

**٧١ مسألة إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من غير اختيار**

فالأحوط القضاء

**٧٢ مسألة إذا ظهر أثر القيء و أمكنه الحبس و المنع وجب**

إذا لم يكن حرج و ضرر

**٧٣ مسأله إذا دخل الذباب فى حلقه و جب إخراجہ مع إمكانه**

و لا يكون من القى ء و لو توقف إخراجہ على القى ء سقط وجوبه و صح صومه

**٧٤ مسأله يجوز للصائم التجشؤ اختيارا**

و إن احتمل خروج شى ء من الطعام معه و أما إذا علم بذلك فلا يجوز

**٧٥ مسأله إذا ابتلع شيئاً سهوا فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق و جب إخراجہ و صح صومه**

و إما إن تذكر بعد الوصول إليه فلا يجب بل لا يجوز إذا صدق



عليه القى ء و إن شك في ذلك فالظاهر وجوب إخراجه أيضا مع إمكانه عملا بأصالة عدم الدخول في الحلق

### ٧٦ مسأله إذا كان الصائم بالواجب المعين مشتغلا بالصلاه الواجبه فدخل في حلقه ذباب.

أو بق أو نحوهما أو شى ء من بقايا الطعام الذى بين أسنانه و توقف إخراجه على إبطال الصلاه بالتكلم بأخ أو بغير ذلك فإن أمكن التحفظ و الإمساك إلى الفراغ من الصلاه و جب و إن لم يمكن ذلك و دار الأمر بين إبطال الصوم بالبلع أو الصلاه بالإخراج فإن لم يصل إلى الحد من الحلق كمخرج الخاء و كان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب و نحوه و جب قطع الصلاه بإخراجه و لو في ضيق وقت الصلاه و إن كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعه الوقت للصلاه و لو بإدراك ركعه منه يجب القطع و الإخراج و فى الضيق يجب البلع و

إبطال الصوم تقديمًا لجانب الصلاة لأهميتها و إن وصل إلى الحد فمع كونه مما يحرم بلعه و جب إخراجه بقطع الصلاة و إبطالها على إشكال و إن كان مثل بقايا الطعام لم يجب و صحت صلاته و صح صومه على التقديرين لعدم عد إخراج مثله قينًا فى العرف

### ٧٧ مسأله

قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه فى حلقه و يخرج عمدا و هو مشكل مع الوصول إلى الحد فالأحوط الترك

### ٧٨ مسأله لا بأس بالتجشؤ القهرى

و إن وصل معه الطعام إلى فضاء الفم و رجع بل لا بأس بتعمد التجشؤ ما لم يعلم أنه يخرج معه شىء من الطعام و إن خرج بعد ذلك و جب إلقاؤه و لو سبقه الرجوع إلى الحلق لم يبطل صومه و إن كان الأحوط القضاء

### فصل ٣ [فى أحكام المفطرات]

#### إشاره

المفطرات المذكوره ما عدا البقاء على الجنابه الذى مر الكلام فيه تفصيلا إنما توجب بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمد و الاختيار أما مع السهو و عدم القصد فلا توجب من غير فرق بين أقسام الصوم من الواجب المعين و الموسع و المندوب و لا فرق فى البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه و العالم و لا بين المكروه و غيره فلو أكره على الإفطار فأفطر مباشرة فرارا عن الضرر المترتب على تركه بطل صومه على الأقوى نعم لو وجر فى حلقه من غير مباشرة منه لم يبطل

### ١ مسأله إذا أكل ناسيا فظن فساد صومه فأفطر عامدا بطل صومه

و كذا لو أكل بتخيل أن صومه مندوب يجوز إبطاله فذكر أنه واجب

### ٢ مسأله إذا أفطر تقيه من ظالم

بطل صومه

### ٣ مسأله إذا كانت اللقمه فى فمه و أراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر و جب إخراجها

و إن بلعها مع إمكان إلقائها بطل صومه بل يجب الكفاره أيضا و كذا لو كان مشغولا بالأكل فتبين طلوع الفجر

### ٤ مسأله إذا دخل الذباب أو البق أو الدخان الغليظ أو الغباره فى حلقه من غير اختياره

لم يبطل صومه و إن أمكن إخراجهم و لو وصل إلى مخرج الخاء

### ٥ مسأله إذا غلب على الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك

يجوز له أن يشرب الماء مقتصرًا على مقدار الضروره و لكن يفسد صومه بذلك و يجب عليه الإمساك بقيه النهار إذا كان فى شهر رمضان و أما فى غيره من الواجب الموسع و المعين فلا يجب الإمساك و إن كان أحوط فى الواجب المعين

### ٦ مسأله لا يجوز للصائم أن يذهب إلى المكان الذى يعلم اضطرابه فيه إلى الإفطار

ياكره أو إيجار فى حلقه أو نحو ذلك و يبطل صومه لو ذهب و صار مضطرا و لو كان بنحو الإيجار بل





لا يبعد بطلانه بمجرد القصد إلى ذلك فإنه كالقصد للإفطار

### ٧ مسأله إذا نسى فجامع لم يبطل صومه

و إن تذكر في الأثناء وجب المبادره إلى الإخراج و إلا وجب عليه القضاء و الكفاره

### فصل ٤ لا بأس للصائم.

#### اشاره

بمص الخاتم أو الحصى و لا- بمضغ الطعام للصبى و لا بزق الطائر و لا بذوق المرق و نحو ذلك مما لا يتعدى إلى الحلق و لا يبطل صومه إذا اتفق التعدى إذا كان من غير قصد و لا علم بأنه يتعدى قهرا أو نسيانا أما مع العلم بذلك من الأول فيدخل في الإفطار العمدى و كذا لا- بأس بمضغ العلك و لا يبلع ريقه بعده و إن وجد له طعاما فيه ما لم يكن ذلك بتفتت أجزاء منه بل كان لأجل المجاوره- و كذا لا- بأس بجلوسه فى الماء ما لم يرتمس رجلا كان أو امرأه و إن كان يكره لها ذلك- و لا يبيل الثوب و وضعه على الجسد و لا بالسواك باليابس بل بالرطب أيضا لكن إذا أخرج المسواك من فمه لا يردده و عليه رطوبه و إلا كانت كالرطوبه الخارجيه لا يجوز بلعها إلا بعد الاستهلاك فى الريق- و كذا لا بأس بمص لسان الصبى أو الزوجه إذا لم يكن عليه رطوبه و لا بتقبيلها أو ضمها أو نحو ذلك

### ١ مسأله إذا امتزج بريقه دم و استهلك فيه يجوز بلعه على الأقوى

و كذا غير الدم من المحرمات و المحللات و الظاهر عدم جواز تعمد

المزج و الاستهلاك للبلع سواء كان مثل الدم و نحوه من المحرمات أو الماء و نحوه من المحللات فما ذكرنا من الجواز إنما هو إذا كان ذلك على وجه الاتفاق

### فصل ٥ يكره للصائم أمور

أحدها مباشرة النساء لمسا و تقبيلًا و ملاعبه

خصوصًا لمن تتحرك شهوته بذلك بشرط أن لا يقصد الإنزال و لا كان من عادته و إلا حرم إذا كان في الصوم الواجب المعين

الثاني الاكتمال بما فيه صبر أو مسك

أو نحوه مما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق و كذا ذر مثل ذلك في العين

الثالث دخول الحمام

إذا خشى منه الضعف

الرابع إخراج الدم المضعف بحجامة أو غيرها

و إذا علم بأدائه إلى الإغماء المبطل للصوم حرم بل لا يبعد كراهه كل فعل يورث الضعف أو هيجان المره

الخامس السعوط مع عدم العلم بوصوله إلى الحلق

و إلا فلا يجوز على الأقوى

السادس شم الرياحين

خصوصًا النرجس و المراد بها كل نبت طيب الريح

السابع

بل الثوب على الجسد

الثامن جلوس المرأة في الماء

بل الأحوط لها تركه

التاسع

الحقنه بالجامد

العاشر قلع الضرس

بل مطلق إدماء الفم

الحادى عشر

السواك بالعود الرطب

الثانى عشر المضمضه عبثا

و كذا إدخال شىء آخر فى الفم لا لغرض صحيح

الثالث عشر إنشاد الشعر

و لا يبعد اختصاصه بغير المراثى أو المشتمل على المطالب الحقه من دون إغراق أو مدح الأئمه عليه السلام و إن كان يظهر



من بعض الأخبار التعميم

الرابع عشر الجدال و المرء و أذى الخادم و المسارعه إلى الحلف

و نحو ذلك من المحرمات و المكروهات فى غير حال الصوم فإنه يشتد حرمتها أو كراهتها حاله

## فصل ٦ [فى ما يوجب القضاء و الكفاره]

### اشاره

المفطرات المذكوره كما أنها موجه للقضاء كذلك توجب الكفاره إذا كانت مع العمد و الاختيار من غير كره و لا إجبار من غير فرق بين الجميع حتى الارتماس و الكذب على الله و على رسوله بل و الحقنه و القىء على الأقوى نعم الأقوى عدم وجوبها فى النوم الثانى من الجنب بعد الانتباه بل و الثالث و إن كان الأحوط فيها أيضا ذلك خصوصا الثالث و لا فرق فى وجوبها أيضا بين العالم و الجاهل المقصر و القاصر على الأحوط و إن كان الأقوى عدم وجوبها على الجاهل

خصوصا القاصر و المقصر الغير الملتفت حين الإفطار نعم إذا كان جاهلا بكون الشئ مفطرا مع علمه بحرمته كما إذا لم يعلم أن الكذب على الله و رسوله من المفطرات فارتكبه حال الصوم فالظاهر لحوقه بالعالم فى وجوب الكفاره

### ١ مسأله تجب الكفاره فى أربعة أقسام من الصوم

الأول صوم شهر رمضان و كفارته مخيره بين العتق و صيام شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا على الأقوى و إن كان الأحوط الترتيب فيختار العتق مع الإمكان و مع العجز عنه فالصيام و مع العجز عنه فالإطعام و يجب الجمع بين الخصال إن كان الإفطار على محرم كأكل المغصوب و شرب الخمر و الجماع المحرم و نحو ذلك. الثانى صوم قضاء شهر رمضان إذا أفطر بعد الزوال و كفارته إطعام عشره مساكين لكل مسكين مد فإن لم يتمكن فصوم ثلاثه أيام و الأحوط إطعام ستين مسكينا. الثالث صوم النذر المعين و كفارته كفاره إفطار شهر رمضان. الرابع صوم الاعتكاف و كفارته مثل كفاره شهر رمضان مخيره بين الخصال و لكن الأحوط الترتيب المذكور هذا و كفاره الاعتكاف مختصه بالجماع فلا- تعم سائر المفطرات و الظاهر أنها لأجل الاعتكاف لا للصوم و لذا تجب فى الجماع ليلا أيضا و أما

ما عدا ذلك من أقسام الصوم فلا كفاره فى إفطاره واجبا كان كالنذر المطلق و الكفاره أو مندوبا فإنه لا كفاره فيها و إن أفطر بعد الزوال

## ٢ مسأله تكرر الكفاره بتكرر الموجب

فى يومين و أزيد من صوم له كفاره و لا تتكرر بتكرره فى يوم واحد فى غير الجماع و إن تخلل التكفير بين الموجبين أو اختلف جنس الموجب على الأقوى و إن كان الأحوط التكرار مع أحد الأمرين بل الأحوط التكرار مطلقا و أما الجماع فالأحوط بل الأقوى تكريرها بتكرره

## ٣ مسأله لا فرق فى الإفطار بالمحرم الموجب لكفاره الجمع بين أن يكون الحرمة أصلية.

كالزنا و شرب الخمر أو عارضيه كالوطء حال الحيض أو تناول ما يضره

## ٤ مسأله

من الإفطار بالمحرم الكذب على الله و على رسوله ص بل ابتلاع النخامه إذا قلنا بحرمتها من حيث دخولها فى الخبائث لكنه مشكل

## ٥ مسأله إذا تعذر بعض الخصال فى كفاره الجمع

وجب عليه الباقي

**٦ مسألة إذا جامع في يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بعددها**

و إن كان على الوجه المحرم تعدد كفاره الجمع بعددها

**٧ مسألة الظاهر أن الأكل في مجلس واحد يعد إفطارا واحدا و إن تعددت اللقم**

فلو قلنا بالتكرار مع التكرار في يوم واحد لا تتكرر بتعددتها و كذا الشرب إذا كان جرعه فجرعه

**٨ مسألة في الجماع الواحد إذا أدخل و أخرج مرات**

لا تتكرر الكفاره و إن كان أحوط

**٩ مسألة إذا أفطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك**

يكفيه التكفير مره و كذا إذا أفطر أولا بالحلال ثم أفطر بالحرام تكفيه كفاره الجمع

**١٠ مسألة لو علم أنه أتى بما يوجب فساد الصوم**

و تردد بين ما يوجب القضاء فقط أو يوجب الكفاره أيضا لم تجب عليه و إذا علم أنه أفطر أياما و لم يدر عددها

يجوز له الاقتصار على القدر المعلوم و إذا شك في أنه أفطر بالمحلل أو المحرم كفاه إحدى الخصال و إذا شك في أن اليوم الذى أفطره كان من شهر رمضان أو كان من قضاائه و قد أفطر قبل الزوال لم تجب عليه الكفاره و إن كان قد أفطر بعد الزوال كفاه إطعام ستين مسكينا بل له الاكتفاء بعشره مساكين

### ١١ مسأله إذا أفطر متعمدا ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفاره بلا إشكال

و كذا إذا سافر قبل الزوال للفرار عنها بل و كذا لو بدا له السفر لا بقصد الفرار على الأقوى و كذا لو سافر فأفطر قبل الوصول إلى حد الترخيص و أما لو أفطر متعمدا ثم عرض له عارض قهري من حيض أو نفاس أو مرض أو جنون أو نحو ذلك من الأعذار ففي السقوط و عدمه وجهان بل قولان أحوطهما الثانى و أقواهما الأول

### ١٢ مسأله لو أفطر يوم الشك فى آخر الشهر ثم تبين أنه من شوال فالأقوى سقوط الكفاره

و إن كان الأحوط عدمه و كذا لو اعتقد أنه من رمضان ثم أفطر متعمدا فبان أنه من شوال أو اعتقد فى يوم الشك فى أول الشهر أنه من رمضان فبان أنه من شعبان

### ١٣ مسأله [فى ارتداد من أفطر فى شهر رمضان عالما عامدا إن كان مستحلا]

قد مر أن من أفطر فى شهر رمضان عالما عامدا إن كان مستحلا فهو مرتد بل و كذا إن لم يفطر و لكن كان مستحلا له و إن لم يكن مستحلا عزر بخمسه و عشرين سوطا فإن عاد بعد التعزير عزر ثانيا فإن عاد كذلك قتل فى الثالثه و الأحوط قتله فى الرابعه

### ١٤ مسأله إذا جامع زوجته فى شهر رمضان و هما صائمان مكرها لها

كان عليه كفارتان و تعزيران خمسون سوطا فيتحمل عنها الكفاره و التعزير و أما إذا طاعته في الابتداء فعلى كل منهما كفارته و تعزيره و إن أكرهها في الابتداء ثم طاعته في الأثناء فكذلك على الأقوى و إن كان الأحوط كفاره منها و كفارتين منه و لا فرق في الزوجه بين الدائم و المنقطعه

### ١٥ مسأله لو جامع زوجته الصائمه و هو صائم في النوم

لا يتحمل عنها الكفاره و لا التعزير كما أنه ليس عليها شيء و لا يبطل صومها بذلك و كذا لا يتحمل عنها إذا أكرهها على غير الجماع من المفطرات حتى مقدمات الجماع و إن أوجبت إنزالها

### ١٦ مسأله

إذا أكرهت الزوجه زوجها لا تتحمل عنه شيئاً

### ١٧ مسأله لا تلحق بالزوجه الأمه إذا أكرهها على الجماع

و هما صائمان فليس عليه إلا كفارته و تعزيره و كذا لا تلحق بها الأجنبيه إذا أكرهها عليه على الأقوى و إن كان الأحوط التحمل عنها خصوصاً إذا تخيل أنها زوجته فأكرهها عليه

### ١٨ مسأله إذا كان الزوج مفطراً بسبب كونه مسافراً أو مريضاً

أو نحو ذلك و كانت زوجته صائمه لا يجوز له إكراهها على الجماع و إن فعل لا يتحمل عنها الكفاره و لا التعزير و هل يجوز له مقاربتها و هي نائمه إشكال

### ١٩ مسأله من عجز عن الخصال الثلاث في كفاره

مثل شهر

رمضان تخير بين أن يصوم ثمانية عشر يوما أو يتصدق بما يطيق و لو عجز أتى بالممكن منهما و إن لم يقدر على شىء منهما أستغفر الله و لو مره بدلا عن الكفاره و إن تمكن بعد ذلك منها أتى بها

### ٢٠ مسأله يجوز التبرع بالكفاره عن الميت

صوما كانت أو غيره و فى جواز التبرع بها عن الحى إشكال و الأحوط العدم خصوصا فى الصوم

### ٢١ مسأله من عليه الكفاره إذا لم يؤدها

حتى مضت عليه سنين لم تتكرر

### ٢٢ مسأله الظاهر أن وجوب الكفاره موسع

فلا تجب المبادره إليها نعم لا يجوز التأخير إلى حد التهاون

### ٢٣ مسأله إذا أفطر الصائم بعد المغرب على حرام

من زنا أو شرب الخمر أو نحو ذلك لم يبطل صومه و إن كان فى أثناء النهار قاصدا لذلك

### ٢٤ مسأله مصرف كفاره الإطعام الفقراء

إما بإشباعهم و إما بالتسليم إليهم كل واحد مدا و الأحوط مدان من حنطه أو شعير أو أرز أو خبز أو نحو ذلك

و لا يكفى فى كفاره واحد إشباع شخص واحد مرتين أو أزيد أو إعطاؤه مدين أو أزيد بل لا بد من ستين نفسا- نعم إذا كان للفقير عيال متعددون و لو كانوا أطفالا صغارا يجوز إعطاؤه بعدد الجميع لكل واحد مدا

### ٢٥ مسأله يجوز السفر فى شهر رمضان لا لعذر و حاجه

بل و لو كان للفرار من الصوم لكنه مكروه

### ٢٦ مسأله المد ربع الصاع

و هو ستمائه مثقال و أربعه عشر مثقالا و ربع مثقال و على هذا فالمد مائه و خمسون مثقالا و ثلاثه مثاقيل و نصف مثقال و ربع ربع المثقال و إذا أعطى ثلاثه أرباع الوقيه من حقه النجف فقد زاد أزيد من واحد و عشرين مثقالا إذ ثلاثه أرباع الوقيه مائه و خمسه و سبعون مثقالا

### فصل ٧ يجب القضاء دون الكفاره فى موارد

#### اشاره

أحدها ما مر من النوم الثانى بل الثالث و إن كان الأحوط فيهما الكفاره أيضا خصوصا الثالث. الثانى إذا أبطل صومه بالإخلال بالنيه مع عدم الإتيان بشىء من المفطرات أو بالرياء أو بنيه القطع أو القاطع كذلك. الثالث إذا نسى غسل الجنابه و مضى عليه يوم أو أيام كما مر. الرابع من فعل المفطر قبل مراعاة الفجر



ثمَّ ظهر سبق طلوعه و أنه كان فى النهار سواء كان قادرا على المراعاة أو عاجزا عنها لعمى أو حبس أو نحو ذلك أو كان غير عارف بالفجر و كذا مع المراعاة و عدم اعتقاد بقاء الليل بأن شك فى الطلوع أو ظن فأكل ثمَّ تبين سبقه بل الأحوط القضاء حتى مع اعتقاد بقاء الليل و لا فرق فى بطلان الصوم بذلك بين صوم رمضان و غيره من الصوم الواجب و المندوب بل الأقوى فيها ذلك حتى مع المراعاة و اعتقاد بقاء الليل. الخامس الأكل تعويلا على من أخبر ببقاء الليل و عدم طلوع الفجر مع كونه طالعا. السادس الأكل إذا أخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخريه المخبر أو لعدم العلم بصدقه. السابع الإفطار تقليدا لمن أخبر بدخول الليل و إن كان جائزا له لعمى أو نحوه و كذا إذا أخبره عدل بل عدلان بل الأقوى وجوب الكفاره أيضا

إذا لم يجز له التقليد. الثامن الإفطار لظلمه قطع بحصول الليل منها فبان خطأه و لم يكن فى السماء عله و كذا لو شك أو ظن بذلك منها بل المتجه فى الأخيرين الكفاره أيضا لعدم جواز الإفطار حينئذ و لو كان جاهلا بعدم جواز الإفطار فالأقوى عدم الكفاره و إن كان الأ-حوط إعطاؤها نعم لو كانت فى السماء عله فظن دخول الليل فأفطر ثم بان له الخطاء لم يكن عليه قضاء فضلا عن الكفاره و محصل المطلب أن من فعل المفطر بتخييل عدم طلوع الفجر أو بتخييل دخول الليل بطل صومه فى جميع الصور إلا- فى صوره ظن دخول الليل مع وجود عله فى السماء من غيم أو غبار أو بخار أو نحو ذلك من غير فرق بين شهر رمضان و غيره من الصوم الواجب و المندوب و فى الصور التى ليس معذورا شرعا فى الإفطار كما إذا قامت البيئه على أن الفجر قد طلع و مع ذلك أتى بالمفطر أو شك فى دخول الليل أو ظن ظنا غير معتبر و مع ذلك

أفطر تجب الكفاره أيضا فيما فيه الكفاره

### ١ مسأله إذا أكل أو شرب مثلا مع الشك فى طلوع الفجر.

و لم يتبين أحد الأمرين لم يكن عليه شىء نعم لو شهد عدلان بالطلوع و مع ذلك تناول المفطر و جب عليه القضاء بل الكفاره أيضا و إن لم يتبين له ذلك بعد ذلك و لو شهد عدل واحد بذلك فكذلك على الأحوط

### ٢ مسأله يجوز له فعل المفطر و لو قبل الفحص

ما لم يعلم طلوع الفجر و لم يشهد به البينه و لا-يجوز له ذلك إذا شك فى الغروب عملا بالاستصحاب فى الطرفين و لو شهد عدل واحد بالطلوع أو الغروب فالأحوط ترك المفطر عملا بالاحتياط للإشكال فى حجيه خبر العدل الواحد و عدم حجيته إلا أن الاحتياط فى الغروب إلزامى و فى الطلوع استحبابى نظرا للاستصحاب.

التاسع إدخال الماء فى الفم للتبرد بمضمضه أو غيرها فسبقه و دخل الجوف فإنه يقضى و لا كفاره عليه و كذا لو أدخله عبثا فسبقه و أما لو نسى فابتلعه فلا قضاء عليه أيضا و إن كان أحوط و لا يلحق بالماء غيره على الأقوى و إن كان عبثا كما لا يلحق بالإدخال فى الفم الإدخال فى الأنف للاستنشاق أو غيره و إن كان أحوط فى الأمرين

### ٣ مسأله لو تمضمض لوضوء الصلاة فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء

سواء كانت الصلاة فريضه أو نافله على الأقوى بل لمطلق الطهاره و إن كانت لغيرها من الغايات من غير بين الوضوء و الغسل و إن كان الأحوط القضاء فيما عدا ما كان لصلاه الفريضه خصوصا فيما كان لغير الصلاه من الغايات

### ٤ مسأله يكره المبالغه فى المضمضه مطلقا

و ينبغي له أن لا يبلع ريقه حتى ييزق ثلاث مرات

### ٥ مسألة لا يجوز التمضمض مع العلم بأنه يسبقه الماء إلى الحلق

أو ينسى فيبلعه العاشر سبق المنى بالملاعبه أو بالملامسه إذا لم يكن ذلك من قصده و لا عادته على الأحوط و إن كان الأقوى عدم وجوب القضاء أيضا

### فصل ٨ في الزمان الذي يصح فيه الصوم

#### إشاره

و هو النهار من غير العيدين و مبدؤه طلوع الفجر الثاني و وقت الإفطار ذهاب الحمره من المشرق و يجب الإمساك من باب المقدمه في جزء من الليل في كل من الطرفين ليحصل العلم بإمساك تمام النهار و يستحب تأخير الإفطار حتى يصلى العشائين لتكتب صلاته صلاه الصائم إلا أن يكون هناك من ينتظره للإفطار أو تنازعه نفسه على وجه يسلبه الخضوع و الإقبال و لو كان لأجل القهوة و التتن و الترياك فإن الأفضل حينئذ الإفطار ثم الصلاه مع المحافظه على وقت الفضيله بقدر الإمكان

### ١ مسألة لا يشرع الصوم في الليل و لا صوم مجموع الليل و النهار

بل و لا إدخال جزء من الليل فيه إلا بقصد المقدميه

## اشاره

و هى أمور الأول الإسلام و الإيمان فلا- يصح من غير المؤمن و لو فى جزء من النهار فلو أسلم الكافر فى أثناء النهار و لو قبل الزوال لم يصح صومه و كذا لو ارتد ثم عاد إلى الإسلام بالتوبه و إن كان الصوم معيناً و جدد نيه قبل الزوال على الأقوى. الثانى العقل فلا يصح من المجنون و لو أدواراً و إن كان جنونه فى جزء من النهار و لا من السكران و لا من المغمى عليه و لو فى بعض النهار و إن سبقت منه نيه على الأصح. الثالث عدم الإصباح

جنباً أو على حدث الحيض و النفاس بعد النقاء من الدم على التفصيل المتقدم. الرابع الخلو من الحيض و النفاس فى مجموع النهار فلا- يصح من الحائض و النفاس إذا فاجأهما الدم و لو قبل الغروب بلحظه أو انقطع عنهما بعد الفجر بلحظه و يصح من المستحاضه إذا أتت بما عليها من الأغسال النهاريه. الخامس أن لا يكون مسافراً مسافراً يوجب قصر الصلاة مع العلم بالحكم فى الصوم الواجب إلا فى ثلاثه مواضع أحدها صوم ثلاثه أيام بدل هدى التمتع الثانى صوم بدل البدنه ممن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً و هو ثمانيه عشر يوماً الثالث صوم النذر المشترط فيه سفراً خاصه أو سفراً و حضراً دون النذر المطلق بل الأقوى عدم جواز الصوم المندوب فى السفر أيضاً إلا ثلاثه أيام للحاجه فى المدينه و الأفضل إتيانها فى الأربعاء و الخميس و الجمعه و أما المسافر الجاهل بالحكم لو صام فيصح صومه و يجزيه حسبما عرفته فى جاهل حكم الصلاة إذ الإفطار كالتقصير و الصيام كالتمام فى الصلاة لكن يشترط أن يبقى على جهله إلى آخر النهار و أما لو علم بالحكم فى الأثناء فلا يصح صومه و أما الناسى فلا يلحق بالجاهل فى الصحه و كذا يصح الصوم من المسافر إذا سافر بعد الزوال كما أنه يصح صومه إذا لم يقصر فى صلاته كناوى الإقامه عشره أيام و المتردد ثلاثين يوماً كثير السفر و العاصى بسفره و غيرهم ممن تقدم تفصيلاً فى كتاب

الصلاه. السادس عدم المرض أو الرمد الذى يضره الصوم لإيجابه شدته أو طول برئه شده ألمه أو نحو ذلك سواء حصل اليقين بذلك أو الظن بل أو الاحتمال الموجب للخوف بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح منه و كذا إذا خاف من الضرر فى نفسه أو غيره أو عرضه أو عرض غيره أو فى مال يجب حفظه و كان وجوبه أهم فى نظر الشارع من وجوب الصوم و كذا إذا زاحمه واجب آخر أهم منه و لا يكفى الضعف و إن كان مفرطاً ما دام يتحمل عادة نعم لو كان مما لا يتحمل عادة جاز الإفطار و لو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففى الصحه إشكال فلا يترك الاحتياط بالقضاء و إذا حكم الطبيب بأن الصوم مضر و علم المكلف من نفسه عدم الضرر يصح صومه و إذا حكم بعدم ضرره و علم المكلف أو ظن كونه مضراً وجب عليه تركه و لا يصح منه

### ١ مسأله يصح الصوم من النائم

و لو فى تمام النهار إذا سبقت منه النيه فى الليل و أما إذا لم تسبق منه النيه فإن استمر نومه إلى الزوال بطل صومه و وجب عليه القضاء إذا كان واجبا و

إن استيقظ قبله نوى و صبح كما أنه لو كان مندوبا و استيقظ قبل الغروب يصح إذا نوى

### ٢ مسأله يصح الصوم و سائر العبادات من الصبي المميز على الأقوى

من شرعيه عباداته و يستحب تمرينه عليها بل التشديد عليه لسبع من غير فرق بين الذكر و الأنثى فى ذلك كله

### ٣ مسأله يشترط فى صحه الصوم المندوب مضافا إلى ما ذكر أن لا يكون عليه صوم واجب

من قضاء أو نذر أو كفاره أو نحوها مع التمكن من أدائه و أما مع عدم التمكن منه كما إذا كان مسافرا و قلنا بجواز الصوم المندوب فى السفر أو كان فى المدينه و أراد صيام ثلاثه أيام للحاجه فالأقوى صحته و كذا إذا نسى الواجب و أتى بالمندوب فإن الأقوى صحته إذا تذكر بعد الفراغ و أما إذا تذكر فى الأثناء قطع و يجوز تجديد النيه حينئذ للواجب مع بقاء محلها كما إذا كان قبل الزوال و لو نذر التطوع على الإطلاق صح و إن كان عليه واجب فيجوز أن يأتى بالمنذور



قبله بعد ما صار واجبا و كذا لو نذر أياما معينه يمكن إتيان الواجب قبلها و أما لو نذر أياما معينه لا يمكن إتيان الواجب قبلها ففي صحته إشكال من أنه بعد النذر يصير واجبا و من أن التطوع قبل الفريضة غير جائز فلا يصح نذره و لا يبعد أن يقال إنه لا يجوز بوصف التطوع و بالنذر يخرج عن الوصف و يكفي في رجحان متعلق النذر رجحانه و لو بالنذر و بعباره أخرى المانع هو وصف الندب و بالنذر يرتفع المانع

#### ٤ مسأله الظاهر جواز التطوع بالصوم

إذا كان ما عليه من الصوم الواجب استيجاريا و إن كان الأحوط تقديم الواجب

#### فصل ١٠ فى شرائط وجوب الصوم

##### إشاره

و هى أمور الأول و الثانى البلوغ و العقل فلا يجب على الصبى و المجنون إلا أن يكتملا قبل طلوع الفجر دون ما إذا كتملا بعده فإنه لا يجب عليهما و إن لم يأتيا بالمفطر بل و إن نوى الصبى الصوم ندبا لكن الأحوط مع عدم إتيان المفطر الإتمام

و القضاء إذا كان الصوم واجبا معينا و لا فرق فى الجنون بين الإطباقى و الأدوارى إذا كان يحصل فى النهار و لو فى جزء منه و أما لو كان دور جنونه فى الليل بحيث يفىق قبل الفجر فيجب عليه. الثالث عدم الإغماء فلا يجب معه الصوم و لو حصل فى جزء من النهار نعم لو كان نوى الصوم قبل الإغماء فالأحوط إتمامه.

الرابع عدم المرض الذى يتضرر معه الصائم و لو برئ بعد الزوال و لم يفطر لم يجب عليه النيه و الإتمام و أما لو برئ قبله و لم يتناول مفطرا فالأحوط أن ينوى و يصوم و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

الخامس الخلو من الحيض و النفاس فلا- يجب معهما و إن كان حصولهما فى جزء من النهار. السادس الحضر فلا يجب على المسافر الذى يجب عليه قصر الصلاة بخلاف من كان وظيفته التمام كالمقيم عشرا أو المتردد ثلاثين يوما و المكارى و نحوه و العاصى بسفره فإنه يجب عليه التمام إذ المدار فى تقصير الصوم على تقصير الصلاة فكل سفر يوجب قصر الصلاة يوجب قصر الصوم و بالعكس

### ١ مسأله إذا كان حاضرا فخرج إلى السفر

فإن كان قبل الزوال وجب عليه الإفطار وإن كان بعده وجب عليه البقاء على صومه وإذا كان مسافرا و حضر بلده أو بلدا يعزم على الإقامة فيه عشره أيام فإن كان قبل الزوال و لم يتناول المفطر وجب عليه الصوم و إن كان بعده أو تناول فلا و إن استحب له الإمساك بقيه النهار و الظاهر أن المناطق كون الشروع فى السفر قبل الزوال أو بعده لا الخروج عن حد الترخص و كذا فى الرجوع المناطق دخول البلد لكن لا يترك الاحتياط بالجمع إذا كان الشروع قبل الزوال و الخروج عن حد الترخص بعده و كذا فى العود إذا كان الوصول إلى حد الترخص قبل الزوال و الدخول فى المنزل بعده

### ٢ مسأله قد عرفت التلازم بين إتمام الصلاة و الصوم و قصرها و الإفطار

لكن يستثنى من ذلك موارد أحدها الأماكن الأربعة فإن المسافر يتخير فيها بين القصر و التمام فى الصلاة و فى الصوم يتعين الإفطار. الثانى ما مر من الخارج إلى السفر بعد الزوال فإنه يتعين عليه البقاء على الصوم مع أنه يقصر فى الصلاة. الثالث ما مر من الراجع من سفره فإنه إن رجع بعد الزوال يجب عليه الإتمام مع أنه يتعين عليه الإفطار

### ٣ مسأله إذا خرج إلى السفر فى شهر رمضان لا يجوز له الإفطار

إلا بعد الوصول إلى حد الترخص و قد مر سابقا وجوب الكفاره عليه إن أفطر قبله

### ٤ مسأله يجوز السفر اختيارا فى شهر رمضان

بل و لو كان للفرار من الصوم كما مر و أما غيره من الواجب المعين فالأقوى عدم جوازه إلا مع الضروره كما أنه لو كان مسافرا  
وجب عليه الإقامه لإتيانه مع الإمكان

#### ٥ مسأله الظاهر كراهه السفر فى شهر رمضان قبل أن يمضى ثلاثه و عشرون يوما

إلا فى حج أو عمره أو مال يخاف تلفه أو أخ يخاف هلاكه

٦ مسأله يكره للمسافر فى شهر رمضان بل كل من يجوز له الإفطار التملؤ من الطعام و الشراب

و كذا يكره له الجماع فى النهار بل الأحوط تركه و إن كان الأقوى جوازه

#### فصل ١١ وردت الرخصه فى إفطار شهر رمضان لأشخاص

بل قد يجب الأول و الثانى الشيخ و الشيخه إذا تعذر عليهما الصوم أو كان حرجا و مشقه فيجوز لهما الإفطار لكن يجب عليهما  
فى صوره المشقه بل فى صوره التعذر أيضا التكفير بدل كل يوم بمد من طعام و الأحوط مدان و الأفضل كونهما

من حنطه و الأقوى وجوب القضاء عليهما لو تمكنا بعد ذلك. الثالث من به داء العطش فإنه يفطر سواء كان بحيث لا يقدر على الصبر أو كان فيه مشقه و يجب عليه التصديق بمدد و الأحوط مدان من غير فرق بين ما إذا كان مرجو الزوال أم لا و الأحوط بل الأقوى وجوب القضاء عليه إذا تمكن بعد ذلك كما أن الأحوط أن يقتصر على مقدار الضروره.

الرابع الحامل المقرب التي يضرها الصوم أو يضر حملها فتفطر و تتصدق من مالها بالمدد أو المدين و تقضى بعد ذلك. الخامس المرضعه القليله اللبن إذا أضر بها الصوم أو أضر بالولد و لا

فرق بين أن يكون الولد لها أو متبرعه برضاعه أو مستأجره و يجب عليها التصديق بالمد أو المدين أيضا من مالها و القضاء بعد ذلك و الأحوط بل الأقوى الاقتصار على صورته عدم وجود من يقوم مقامها فى الرضاع تبرعا أو بأجره من أبيه أو منها أو من متبرع

## فصل ١٢ فى طرق ثبوت هلال رمضان و شوال للصوم و الإفطار

### إشاره

و هى أمور الأول رؤيه المكلف نفسه. الثانى التواتر. الثالث الشيع المفيد للعلم و فى حكمه كل ما يفيد العلم و لو بمعاونه القرائن فمن حصل له العلم بأحد الوجوه المذكوره و جب عليه العمل به و إن لم يوافقه أحد بل و إن شهد و رد الحاكم شهادته. الرابع مضى ثلاثين يوما من هلال شعبان أو ثلاثين يوما من هلال رمضان فإنه يجب الصوم معه فى الأول و الإفطار فى الثانى. الخامس البيئه الشرعيه و هى خبر عدلين سواء شهدا عند الحاكم و قبل شهادتهما أو لم يشهدا عنده أو شهدا و رد شهادتهما فكل من شهد عنده عدلان عنده يجوز بل يجب عليه ترتيب الأثر من الصوم أو الإفطار و لا فرق بين أن تكون البيئه من البلد أو من خارجه و بين وجود العله فى السماء و عدمها نعم يشترط

توافقهما فى الأوصاف فلو اختلفا فيها لا- اعتبار بها نعم لو أطلقا أو وصف أحدهما و أطلق الآخر كفى و لا يعتبر اتحادهما فى زمان الرؤيه مع توافقهما على الرؤيه فى الليل و لا- يثبت بشهاده النساء و لا- بعدل واحد و لو مع ضم اليمين. السادس حكم الحاكم الذى لم يعلم خطأه و لا خطأ مستنده كما إذا استند إلى الشياخ الظنى و لا يثبت بقول المنجمين و لا بغيوبه الشفق فى الليله الأخرى و لا برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال فلا يحكم بكون ذلك اليوم أول الشهر و لا بغير ذلك مما يفيد الظن و لو كان قويا إلا للأسير و المحبوس

### ١ مسأله لا يثبت بشهاده العدلين إذا لم يشهدا بالرؤيه

بل شهدا شهاده علميه

### ٢ مسأله إذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم

ثم شهد عدلان برؤيته يجب قضاء ذلك اليوم و كذا إذا قامت البيئه على هلال شوال ليله التاسع و العشرين

من هلال رمضان أو رءاه فى تلك الليله بنفسه

### ٣ مسأله لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه

بل هو نافذ بالنسبه إلى الحاكم الآخر أيضا إذا لم يثبت عنده خلافه

### ٤ مسأله إذا ثبت رؤيته فى بلد آخر و لم يثبت فى بلده

فإن كانا متقاربين كفى و إلا فلا إلا إذا علم توافق أفقهما و إن كانا متباعدين

### ٥ مسأله لا يجوز الاعتماد على البريد البرقى المسمى بالتلغراف

فى الإخبار عن الرؤيه- إلا إذا حصل منه العلم بأن كان البلدان متقاربين و تحقق حكم الحاكم أو شهاده العدلين برؤيته هناك

### ٦ مسأله فى يوم الشك فى أنه من رمضان أو شوال

يجب أن يصوم و فى يوم الشك فى أنه من شعبان أو رمضان يجوز الإفطار و يجوز أن يصوم لكن لا بقصد أنه من رمضان كما مر سابقا تفصيل الكلام فيه و لو تبين فى الصورة الأولى كونه من شوال وجب الإفطار سواء كان قبل الزوال أو بعده و لو تبين فى الصورة الثانية كونه من رمضان وجب الإمساك و كان صحيحا إذا لم يفطر و نوى قبل الزوال و يجب قضاؤه إذا كان بعد الزوال

### ٧ مسأله لو غمت الشهور و لم ير الهلال

فى جملة منها أو فى تمامها حسب كل شهر ثلاثين ما لم يعلم النقصان عاده

### ٨ مسأله الأسير و المحبوس إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بالشهر عملا بالظن

و مع عدمه تخيرا فى كل سنه بين الشهور



فيعينان شهرا له و يجب مراعاة المطابقه بين الشهرين فى سنتين بأن يكون بينهما أحد عشر شهرا و لو بان بعد ذلك أن ما ظنه أو اختاره لم يكن رمضان فإن تبين سبقه كفاه لأنه حينئذ يكون ما أتى به قضاء و إن تبين لحوقه و قد مضى قضاؤه و إن لم يمض أتى به و يجوز له فى صوره عدم حصول الظن أن لا يصوم حتى يتيقن أنه كان سابقا فيأتى به قضاء و الأحوط إجراء أحكام شهر رمضان على ما ظنه من الكفاره و المتابعه و الفطره و صلاه العيد و حرمة صومه ما دام الاشتباه باقيا و إن بان الخلاف عمل بمقتضاه

#### ٩ مسأله إذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين أو ثلاثة أشهر مثلا

فالأحوط صوم الجميع و إن كان لا يبعد إجراء حكم الأسير و المحبوس و إما إن اشتبه الشهر المنذور صومه بين شهرين أو ثلاثة فالظاهر وجوب الاحتياط ما لم يستلزم

الخرج و معه يعمل بالظن و مع عدمه يتخير

**١٠ مسأله إذا فرض كون المكلف فى المكان الذى نهاره سته أشهر و ليله سته أشهر**

أو نهاره ثلاثه و ليله سته أو نحو ذلك فلا يبعد كون المدار فى صومه و صلاته على البلدان المتعارفه المتوسطه مخيرا بين أفراد المتوسط و أما احتمال سقوط تكليفهما عنه فبعيد كاحتمال سقوط الصوم و كون

الواجب صلاه يوم واحد و ليله واحده و يحتمل كون المدار بلده الذى كان متوطنا فيه سابقا إن كان له بلد سابق

### فصل ١٣ فى أحكام القضاء

#### اشاره

يجب قضاء الصوم ممن فاته بشروط و هى البلوغ و العقل و الإسلام فلا يجب على البالغ ما فاته أيام صباه نعم يجب قضاء اليوم الذى بلغ فيه قبل طلوع فجره أو بلغ مقارنا لطلوعه إذا فاته صومه و أما لو بلغ بعد الطلوع فى أثناء النهار فلا يجب قضاؤه و إن كان أحوط و لو شك فى كون البلوغ قبل الفجر أو بعده فمع الجهل بتاريخهما لم يجب القضاء و كذا مع الجهل بتاريخ البلوغ و أما مع الجهل بتاريخ الطلوع بأن علم أنه بلغ قبل ساعه مثلا و لم يعلم أنه كان قد طلع

الفجر أم لا- فالأ- حوط القضاء و لكن فى وجوبه إشكال و كذا لا يجب على المجنون ما فات منه أيام جنونه من غير فرق بين ما كان من الله أو من فعله على وجه الحرمة أو على وجه الجواز و كذا لا- يجب على المغمى عليه سواء نوى الصوم قبل الإغماء أم لا و كذا لا يجب على من أسلم عن كفر إلا إذا أسلم قبل الفجر و لم يصم ذلك اليوم فإنه يجب عليه قضاؤه و لو أسلم فى أثناء النهار لم يجب عليه صومه و إن لم يأت بالمفطر و لا- عليه قضاؤه من غير فرق بين ما لو سلم قبل الزوال أو بعده و إن كان الأحوط القضاء إذا كان قبل الزوال

### ١ مسأله يجب على المرتد قضاء ما فاته أيام رده

سواء كان عن مله أو فطره

### ٢ مسأله يجب القضاء على من فاته لسكر

من غير فرق بين ما كان للتداوى أو على وجه الحرام

### ٣ مسأله يجب على الحائض و النفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض و النفاس

و أما المستحاضه فيجب عليها الأداء و إذا فات منها فالقضاء

### ٤ مسأله المخالف إذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاته

و أما ما أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه

### ٥ مسأله يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم

بأن كان نائما قبل الفجر إلى الغروب من غير سبق نيه و كذا من فاته للغفله كذلك

### ٦ مسأله إذا علم أنه فاته أيام من شهر رمضان و دار بين الأقل و الأكثر

يجوز له الاكتفاء بالأقل و لكن الأحوط قضاء الأكثر خصوصا إذا كان الفوت لمانع من مرض أو سفر أو نحو ذلك و كان شكه في زمان زواله كأن يشك في أنه حضر من سفره بعد أربعة أيام أو بعد خمسة أيام مثلا من شهر رمضان

### ٧ مسأله لا يجب الفور في قضاء و لا التابع

نعم يستحب التابع فيه و إن كان أكثر من سته لا التفريق فيه مطلقا أو في الزائد في السته

### ٨ مسأله لا يجب تعيين الأيام

فلو كان عليه أيام فصام بعددها كفى و إن لم يعين الأول و الثانى و هكذا بل لا يجب الترتيب أيضا فلو نوى الوسط أو الأخير تعين و يترتب عليه أثره

### ٩ مسأله لو كان عليه قضاء من رمضانين فصاعدا يجوز قضاء اللاحق قبل السابق

بل إذا تضيق اللاحق بأن صار قريبا من رمضان آخر كان الأحوط تقديم اللاحق و لو أطلق في نيته انصرف إلى السابق و كذا في الأيام

### ١٠ مسأله لا ترتيب بين صوم القضاء و غيره

من أقسام الصوم الواجب كالكفاره

و النذر و نحوهما نعم لا يجوز التطوع بشىء لمن عليه صوم واجب كما مر

### ١١ مسأله إذا اعتقد أن عليه قضاء فنواه

ثمّ تبين بعد الفراغ فراغ ذمته لم يقع لغيره و أما لو ظهر له فى الأثناء فإن كان بعد الزوال لا يجوز العدول إلى غيره و إن كان قبله فالأقوى جواز تجديد النية لغيره و إن كان الأحوط عدمه

### ١٢ مسأله إذا فاته شهر رمضان أو بعضه

بمرض أو حيض أو نفاس و مات فيه لم يجب القضاء عنه و لكن يستحب النيايه عنه فى أدائه و الأولى أن يكون بقصد إهداء الثواب

### ١٣ مسأله إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لعذر و استمر إلى رمضان آخر

فإن كان العذر هو المرض سقط قضاؤه على الأصح و كفر عن كل يوم بمد و الأحوط مدان و لا يجزى القضاء عن التكفير نعم الأحوط الجمع بينهما و إن كان العذر غير المرض كالسفر و نحوه فالأقوى وجوب القضاء و إن كان الأحوط الجمع بينه و بين المد و كذا إن كان سبب الفوت هو المرض و كان العذر فى التأخير غيره مستمرا من حين برئه إلى رمضان آخر أو العكس فإنه يجب القضاء أيضا فى هاتين الصورتين على الأقوى و الأحوط الجمع خصوصا فى الثانيه

### ١٤ مسأله إذا فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر

بل كان متعمدا فى الترك و لم يأت بالقضاء إلى رمضان آخر و جب عليه الجمع بين الكفاره و القضاء بعد الشهر و كذا إن فاته لعذر ألف بل ارتفع فى أثناء السنه و لم يأت به إلى رمضان آخر متعمدا و عازما على الترك أو متسامحا و اتفق و لم يستمر ذلك

العذر عند الضيق فإنه يجب حينئذ الجمع و إما إن كان عازما على القضاء بعد ارتفاع العذر فاتفق العذر عند الضيق فلا يبعد كفايه القضاء لكن لا يترك الاحتياط بالجمع أيضا و لا فرق فيما ذكر بين كون العذر هو المرض أو غيره فتحصل مما ذكر في هذه المسألة و سابقتها أن تأخير القضاء إلى رمضان آخر إما يوجب الكفاره فقط و هى الصوره الأولى المذكوره فى المسأله السابقيه و إما يوجب القضاء فقط و هى بقيه الصور المذكوره فيها و إما يوجب الجمع بينهما و هى الصور المذكوره فى هذه المسأله نعم الأحوط الجمع فى الصور المذكوره فى السابقيه أيضا كما عرفت

### ١٥ مسأله إذا استمر المرض إلى ثلاث سنين

يعنى رمضان الثالث وجبت كفاره للأولى و كفاره أخرى للثانيه و يجب عليه القضاء للثالثه إذا استمر إلى آخرها ثم برئ و إذا استمر إلى أربع سنين وجبت للثالثه أيضا و يقضى للرابعه إذا استمر إلى آخرها أى رمضان الرابع و أما إذا أخر قضاء السنه الأولى إلى سنين عديده فلا تتكرر الكفاره بتكررها بل تكفيه كفاره واحده

### ١٦ مسأله يجوز إعطاء كفاره أيام عديده

من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد فلا يجب إعطاء كل فقير مدا واحدا ليوم واحد

### ١٧ مسأله لا تجب كفاره العبد على سيده

من غير فرق بين كفاره التأخير و كفاره الإفطار ففى الأولى إن كان له مال و أذن له السيد أعطى من ماله و إلا استغفر بدلا عنها و فى كفاره الإفطار يجب عليه اختيار صوم شهرين مع عدم المال و الإذن من السيد و إن عجز فصوم ثمانية عشر يوما و إن

### ١٨ مسأله الأحوط عدم تأخير القضاء إلى رمضان آخر مع التمكن عمدا

و إن كان لا دليل على حرمة

### ١٩ مسأله يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر

من مرض أو سفر أو نحوهما لا ما تركه عمدا أو أتى به و كان باطلا من جهة التقصير فى أخذ المسائل و إن كان الأحوط قضاء جميع ما عليه و إن كان من جهة الترك عمدا نعم يشترط فى وجوب قضاء ما فات بالمرض أن يكون قد تمكن فى حال حياته من القضاء و أهمل و إلا فلا يجب لسقوط القضاء حينئذ كما عرفت سابقا و لا فرق فى الميت بين الأب و الأم على الأقوى فى الأول و كذا لا فرق بين ما إذا ترك الميت ما يمكن التصديق به عنه و عدمه و إن كان الأحوط



فى الأول الصدقه عنه برضا الوارث مع القضاء و المراد بالولى هو الولد الأكبر و إن كان طفلا أو مجنونا حين الموت بل و إن كان حملا

**٢٠ مسأله لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على أحد من الورثه**

و إن كان الأحوط قضاء أكبر الذكور من الأقارب عنه

**٢١ مسأله لو تعدد الولى اشتركا**

و إن تحمل أحدهما كفى عن الآخر كما أنه لو تبرع أجنبى سقط عن الولى

**٢٢ مسأله يجوز للولى أن يستأجر من يصوم عن الميت**

و أن يأتى به مباشره و إذا استأجر و لم يأت به المؤجر أو أتى به باطلا لم يسقط عن الولى

**٢٣ مسأله إذا شك الولى فى اشتغال ذمه الميت و عدمه لم يجب عليه شىء**

و لو علم به إجمالا و تردد بين الأقل و الأكثر جاز له الاقتصار على الأقل

**٢٤ مسأله إذا أوصى الميت باستئجار ما عليه من الصوم أو الصلاه سقط عن الولى**

بشرط أداء الأجير صحيحا و إلا وجب عليه

**٢٥ مسأله إنما يجب على الولى قضاء ما علم اشتغال ذمه الميت به**

أو شهدت به البيئه أو أقر به عند موته و أما لو علم أنه كان عليه القضاء و شك فى إتيانه حال حياته أو بقاء شغل ذمته فالظاهر عدم الوجوب

عليه باستصحاب بقائه نعم لو شك هو في حال حياته و أجرى الاستصحاب أو قاعده الشغل و لم يأت به حتى مات فالظاهر وجوبه على الولي

### ٢٦ مسأله في اختصاص ما وجب على الولي بقضاء شهر رمضان أو عمومه لكل صوم واجب قولان

مقتضى إطلاق بعض الأخبار الثاني و هو الأحوط العروه الوثقى للسيد اليزدي؛ ج ٢، ص: ٢٣٥

### ٢٧ مسأله لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان

إذا كان عن نفسه الإفطار بعد الزوال بل تجب عليه الكفاره به و هي كما مر إطعام عشره مساكين لكل مسكين مد و مع العجز عنه صيام ثلاثه أيام و أما إذا كان عن غيره بإجاره أو تبرع فالأقوى جوازه و إن كان الأحوط الترك كما أن الأقوى الجواز في سائر أقسام الصوم الواجب الموسع و إن كان الأحوط الترك فيها أيضا و أما الإفطار قبل الزوال فلا مانع منه حتى في قضاء شهر رمضان عن نفسه إلا مع التعيين بالنذر أو الإجاره أو نحوهما أو التضيق بمجىء رمضان آخر إن قلنا بعدم جواز التأخير إليه كما هو المشهور

### فصل ١٤ في صوم الكفاره

#### اشاره

و هو أقسام منها ما يجب فيه الصوم مع غيره و هي كفاره قتل العممد و كفاره من أفطر على محرم في شهر رمضان فإنه تجب فيهما الخصال الثلاث و منها ما يجب فيه الصوم بعد

العجز عن غيره و هى كفار الظهار و كفاره قتل الخطأ فإن وجوب الصوم فيهما بعد العجز عن العتق و كفاره الإفطار فى قضاء رمضان فإن الصوم فيها بعد العجز عن الإطعام كما عرفت و كفاره اليمين و هى عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم و بعد العجز عنها فصيام ثلاثة أيام و كفاره صيد النعامه و كفاره صيد البقر الوحشى و كفاره صيد الغزال فإن الأول تجب فيه بدنه و مع العجز عنها صيام ثمانية عشر يوماً و الثانى يجب فيه ذبح بقره و مع العجز عنها صوم

تسعه أيام و الثالث يجب فيه شاه و مع العجز عنها صوم ثلاثه أيام و كفاره الإفاضه من عرفات قبل الغروب عمدا و هى بدنه و بعد العجز عنها صيام ثمانية عشر يوما و كفاره خدش المرأة و جهها فى المصاب حتى أدمته و نتفها رأسها فيه و كفاره شق الرجل ثوبه على زوجته أو ولده فإنهما ككفاره اليمين و منها ما يجب فيه الصوم مخيرا بينه و بين غيره و هى كفاره الإفطار فى شهر رمضان و كفاره الاعتكاف و كفاره النذر و العهد و كفاره جز المرأة شعرها فى المصاب فإن كل هذه مخيره بين الخصال الثلاث على الأقوى و كفاره حلق الرأس فى الإحرام و هى

دم شاه أو صيام ثلاثة أيام أو التصدق على ستة مساكين لكل واحد مدان و منها ما يجب فيه الصوم مرتبا على غيره مخيرا بينه و بين غيره و هى كفاره الواطئ أمتة المحرمه بإذنه فإنها بدنه أو بقره و مع العجز فشاها أو صيام ثلاثة أيام

### ١ مسأله يجب التتابع فى صوم شهرين من كفاره الجمع أو كفاره التخيير

و يكفى فى حصول التتابع فيهما صوم الشهر الأول و يوم من الشهر الثانى و كذا يجب التتابع فى الثمانيه عشر بدل الشهرين بل هو الأحوط فى صيام سائر الكفارات و إن كان فى وجوبه فيها تأمل و إشكال

### ٢ مسأله إذا نذر صوم شهر أو أقل أو أزيد لم يجب التتابع

إلا مع الانصراف- أو اشتراط التتابع فيه

### ٣ مسأله إذا فاته النذر المعين أو المشروط فيه التتابع

فالأحوط فى قضائه التتابع أيضا

### ٤ مسأله من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع

لا يجوز أن يشرع فيه فى زمان يعلم أنه لا يسلم له بتخلل العيد أو تخلل يوم

يجب فيه صوم آخر من نذر أو إجاره أو شهر رمضان فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يجوز له أن يتدئ بشعبان بل يجب أن يصوم قبله يوماً أو أزيد من رجب و كذا لا- يجوز أن يقتصر على شوال مع يوم من ذى القعدة أو على ذى الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين بالعيدين نعم لو لم يعلم من حين الشروع عدم السلامه فاتفق فلا بأس على الأصح و إن كان الأحوط عدم الإجزاء و يستثنى مما ذكرنا من عدم الجواز مورد واحد و هو صوم ثلاثه أيام بدل هدى التمتع إذا شرع فيه يوم الترويه فإنه يصح و إن تخلل بينها العيد فيأتى بالثالث بعد العيد بلا فصل أو بعد أيام التشريق بلا فصل لمن كان بمنى و أما لو شرع فيه يوم عرفه أو صام يوم السابع و الترويه و تركه فى عرفه لم يصح و وجب الاستيناف- كسائر موارد وجوب التتابع

#### ٥ مسأله كل صوم يشترط فيه التتابع إذا أفطر فى أثناءه لا لعذر اختياراً

يجب استينافه و كذا إذا شرع فيه فى زمان يتخلل فيه صوم واجب آخر من نذر و نحوه و أما ما لم يشترط فيه التتابع و إن وجب فيه بنذر أو نحوه فلا يجب استينافه و إن أثم بالإفطار كما إذا نذر التتابع فى قضاء رمضان فإنه لو خالف و أتى به متفرقا صح و إن عصى من جهه خلف النذر

#### ٦ مسأله إذا أفطر فى أثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الإعدار

كالمرض و الحيض و النفاس و السفر الاضطرارى دون الاختيارى لم يجب استينافه بل يبنى على ما مضى و من العذر ما إذا نسى النيه حتى فات وقتها بأن تذكر بعد الزوال و منه أيضا ما إذا نسى فنوى صوماً آخر و لم يتذكر إلا بعد الزوال و منه أيضا ما إذا نذر قبل تعلق الكفاره صوم كل خميس فإن

تخلله فى أثناء التتابع لا يضر به ولا يجب عليه الانتقال إلى غير الصوم من الخصال فى صوم الشهرين لأجل هذا التعذر نعم لو كان قد نذر صوم الدهر قبل تعلق الكفاره اتجه الانتقال إلى سائر الخصال

### ٧ مسأله كل من وجب عليه شهران متتابعان

من كفاره معينه أو مخيره إذا صام شهرا و يوما متتابعاً يجوز له التفريق فى البقيه و لو اختاراً لا لعذر و كذا لو كان من نذر أو عهد لم يشترط فيه تتابع الأيام جميعها و لم يكن المنساق منه ذلك و ألحق المشهور بالشهرين الشهر المنذور فيه التتابع فقالوا إذا تابع فى خمس عشر يوماً منه يجوز له التفريق فى البقيه اختياريًا و هو مشكل فلا يترك الاحتياط فيه بالاستيناف مع تخلل الإفطار عمداً و إن بقى منه يوم كما لا إشكال فى عدم جواز التفريق اختياريًا مع تجاوز النصف فى سائر أقسام الصوم المتتابع

### ٨ مسأله إذا بطل التتابع فى الأثناء لا يكشف عن بطلان الأيام السابقه

فهى صحيحه و إن لم تكن امتثالاً للأمر الوجوبى و لا الندبى لكونها محبوبه فى حد نفسها من حيث إنها صوم و كذلك الحال فى الصلاه إذا بطلت فى الأثناء فإن الأذكار و القراءه صحيحه فى حد نفسها من حيث محبوبيتها لذاتها

### فصل ١٥ أقسام الصوم أربعه

#### إشاره

واجب و ندب و مكروه كراهه عباده و محظور و

#### الواجب أقسام

صوم شهر رمضان و صوم الكفاره و صوم القضاء و صوم بدل الهدى فى حج التمتع و صوم النذر

و العهد و اليمين و الملتزم بشرط أو إجاره و صوم اليوم الثالث من أيام الاعتكاف أما الواجب فقد مر جمله منه

### و أما المندوب منه فأقسام

#### اشاره

منها ما لا يختص بسبب مخصوص و لا زمان معين كصوم أيام السنه عدا ما استثنى من العيدين و أيام التشريق لمن كان بمنى فقد وردت الأخبار الكثيره فى فضله من حيث هو و محبوبيته و فوائده و يكفى فيه

ما ورد فى الحديث القدسى: الصوم لى و أنا أجازى به

و ما ورد: من أن الصوم جنه من النار

: و أن نوم الصائم عباده و صمته تسيح و عمله متقبل و دعاؤه مستجاب

و نعم ما قال بعض العلماء من أنه لو لم يكن فى الصوم إلا-الارتقاء عن حضيض حظوظ النفس البهيميه إلى ذروه التشبه بالملائكه الروحانيه لكفى به فضلا و منقبه و شرفا و منها ما يختص بسبب مخصوص و هى كثيره مذكوره فى كتب الأدعيه- و منها ما يختص بوقت معين و هو فى مواضع منها و هو أكدها صوم ثلاثه أيام من كل شهر فقد ورد أنه يعادل صوم الدهر و يذهب بوحر الصدر و أفضل كفياته ما عن المشهور و يدل عليه جمله من الأخبار هو أن يصوم أول خميس من الشهر و آخر خميس منه و أول أربعاء فى العشر الثانى و من تركه يستحب له قضاؤه مع العجز عن صومه لكبر و نحوه يستحب أن يتصدق عن كل يوم بمد من طعام أو بدرهم و منها صوم أيام البيض من كل شهر و هى الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر على الأصح المشهور و عن العماني أنها الثلاثه المتقدمه- و منها صوم يوم مولد النبى ص و هو السابع عشر من ربيع الأول على الأصح و عن الكليني أنه الثانى عشر منه- و منها صوم يوم الغدير و هو الثامن عشر من ذى الحجه- و منها صوم مبعث النبى ص و هو السابع و العشرون من رجب و منها يوم دحو الأرض من تحت الكعبه و هو اليوم الخامس و العشرون من ذى القعد و منها يوم عرفه لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء و منها يوم المباهله و هو الرابع و العشرون



من ذى الحجه- و منها كل خميس و جمعه معا أو الجمعه فقط و منها أول ذى الحجه بل كل يوم من التسع فيه و منها يوم النيروز و منها صوم رجب و شعبان كلا أو بعضا و لو يوما من كل منها و منها أول يوم من المحرم و ثالثه و سابعه و منها التاسع و العشرون من ذى القعدة و منها صوم ستة أيام بعد عيد الفطر بثلاثة أيام أحدها العيد و منها يوم النصف من جمادى الأولى

### ١ مسأله لا يجب إتمام صوم التطوع بالشروع فيه

بل يجوز له الإفطار إلى الغروب و إن كان يكره بعد الزوال

### ٢ مسأله يستحب للصائم تطوعا قطع الصوم

إذا دعاه أخوه المؤمن إلى الطعام بل قيل بکراهته حينئذ-

و أما المكروه منه

بمعنى قلبه الثواب ففى مواضع أيضا- منها صوم عاشوراء و منها صوم عرفه لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء الذى هو أفضل من الصوم و كذا مع الشك فى هلال ذى الحجه خوفا من أن يكون يوم العيد- و منها صوم الضيف بدون إذن مضيفه و الأحوط تركه مع نهيه بل الأحوط تركه

مع عدم إذنه أيضا و منها صوم الولد بدون إذن والده بل الأحوط تركه خصوصا مع النهى بل يحرم إذا كان إيذاء له من حيث شفقتة عليه و الظاهر جريان الحكم فى ولد الولد بالنسبه إلى الجد و الأولى مراعاة إذن الوالده و مع كونه إيذاء لها يحرم كما فى الوالد

### و أما المحظور منه

### إشاره

ففى مواضع أيضا- أحدها صوم العيدين الفطر و الأضحى- و إن كان عن كفاره القتل فى أشهر الحرم و القول بجوازه للقاتل شاذ و الروايه الداله عليه ضعيفه سندا و دلاله. الثانى صوم أيام التشريق و هى الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر من ذى الحجه لمن كان بمنى- و لا- فرق على الأقوى بين الناسك و غيره. الثالث صوم يوم الشك فى أنه من شعبان أو رمضان بنيه أنه من رمضان و أما بنيه أنه من شعبان فلا- مانع منه كما مر. الرابع صوم وفاء نذر المعصيه بأن ينذر الصوم إذا تمكن من الحرام الفلانى أو إذا ترك الواجب الفلانى يقصد بذلك الشكر على تيسره و أما إذا كان يقصد الزجر عنه فلا بأس به نعم يلحق بالأول فى الحرمه ما إذا نذر الصوم زجرا عن طاعه صدرت منه أو عن معصيه تركها. الخامس صوم الصمت بأن ينوى فى صومه السكوت عن الكلام فى تمام النهار أو بعضه بجعله فى نيته من قيود صومه و أما إذا لم يجعله قيذا و إن صمت فلا بأس به و إن كان فى حال النيه بانيا على ذلك إذا لم يجعل الكلام جزء من المفطرات و تركه قيذا فى صومه-. السادس صوم الوصال و هو صوم يوم و ليله إلى السحر أو صوم يومين بلا إفطار فى البين و أما لو أخر الإفطار إلى السحر أو إلى الليله الثانيه مع عدم قصد جعل تركه جزء من الصوم فلا بأس به و إن كان الأحوط عدم التأخير إلى السحر

مطلقا. السابع صوم الزوجه مع المزاحمه لحق الزوج و الأحوط تركه بلا إذن منه بل لا يترك الاحتياط مع نهيه عنه و إن لم يكن مزاحما لحقه. الثامن صوم المملوك مع المزاحمه لحق المولى و الأحوط تركه من دون إذنه بل لا- يترك الاحتياط مع نهيه. التاسع صوم الولد مع كونه موجبا لتألم الوالدين و أذيتهما. العاشر صوم المريض و من كان يضره الصوم. الحادى عشر صوم المسافر إلا فى الصور المستثناه على ما مر. الثانى عشر صوم الدهر حتى العيدين على ما فى الخبر و إن كان يمكن أن يكون من حيث اشتماله عليهما لا لكونه صوم الدهر من حيث هو

### ٣ مسأله يستحب الإمساك تأدبا فى شهر رمضان

و إن لم يكن صوما فى مواضع أحدها المسافر إذا ورد أهله أو محل الإقامة بعد الزوال مطلقا أو قبله و قد أفطر و أما إذا ورد قبله و لم يفطر فقد مر أنه يجب عليه الصوم-. الثانى المريض إذا برئ فى أثناء النهار و قد أفطر و كذا لو لم يفطر إذا كان بعد الزوال بل قبله أيضا على ما مر من عدم صحه صومه و إن كان الأحوط تجديد النيه و الإتمام ثم القضاء. الثالث الحائض و النفساء إذا طهرتا فى أثناء النهار-. الرابع الكافر إذا أسلم فى أثناء النهار أتى بالمفطر أم لا.

الخامس الصبى إذا بلغ فى أثناء النهار. السادس المجنون و المغمى عليه إذا أفاقا فى أثناءه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الاعتكاف

### فى شرائط الاعتكاف

#### إشاره

و هو اللبث فى المسجد بقصد العباده بل لا يبعد كفايه قصد التعبد بنفس اللبث و إن لم يضم إليه قصد عباده أخرى خارجه عنه لكن الأحوط الأول و يصح فى كل وقت يصح فيه الصوم و أفضل أوقاته شهر رمضان و أفضله العشر الأواخر منه و ينقسم إلى واجب و مندوب و الواجب منه ما وجب بنذر أو عهد أو يمين أو شرط فى ضمن عقد أو إجاره أو نحو ذلك و إلا ففى أصل الشرع مستحب و يجوز الإتيان به عن نفسه و عن غيره الميت و فى جوازه نيابه عن الحى قولان لا يبعد ذلك بل هو الأقوى و لا يضر اشتراط الصوم فيه فإنه تبعى فهو كالصلاه فى الطواف الذى يجوز فيه النيابة عن الحى -



و يشترط فى صحته أمور الأول الإيمان فلا- يصح من غيره. الثانى العقل فلا يصح من المجنون و لو أدارا فى دوره و لا من السكران و غيره من فاقدى العقل. الثالث نيه القربه كما فى غيره من العبادات و التعيين إذا تعدد و لو إجمالاً و لا يعتبر فيه قصد الوجه كما فى غيره من العبادات و إن أراد أن ينوى الوجه ففى الواجب منه ينوى الوجوب و فى المنسوب الندب و لا يقدر فى ذلك كون اليوم الثالث الذى هو جزء منه واجبا لأنه من أحكامه فهو نظير النافله إذا قلنا بوجوبها بعد الشروع فيها و لكن الأولى ملاحظه ذلك حين الشروع فيه بل تجديد نيه الوجوب فى اليوم الثالث و وقت نيه قبل الفجر و فى كفايه نيه فى أول الليل كما فى صوم شهر رمضان إشكال نعم لو كان الشروع فيه فى أول الليل أو فى أثناءه نوى فى ذلك الوقت و لو نوى الوجوب فى المنسوب أو الندب فى الواجب اشتباها لم يضر إلا إذا كان على وجه التقييد- لا الاشتباه فى التطبيق-. الرابع الصوم فلا يصح بدونه و على هذا فلا- يصح وقوعه من المسافر فى غير المواضع التى يجوز له الصوم فيها و لا- من الحائض و النفساء و لا فى العيدين بل لو دخل فيه قبل العيد بيومين لم يصح و إن كان غافلاً حين الدخول نعم لو نوى اعتكاف زمان يكون اليوم الرابع أو الخامس منه العيد فإن كان على وجه التقييد بالتابع لم يصح و إن كان على وجه الإطلاق لا يبعد صحته فيكون

العيد فاصلا بين أيام الاعتكاف. الخامس أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام فلو نواه كذلك بطل و أما الأزيد فلا بأس به و إن كان الزائد يوما أو بعضه أو ليله أو بعضها و لا- حد لأكثره نعم لو اعتكف خمسه أيام وجب السادس بل ذكر بعضهم أنه كلما زاد يومين وجب الثالث فلو اعتكف ثمانية أيام وجب اليوم التاسع و هكذا و فيه تأمل و اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الحمرة المشرقيه فلا يشترط إدخال الليله الأولى و لا الرابعه و إن جاز ذلك كما عرفت و يدخل الليلتان المتوسطان و فى كفايه الثلاثه التلفيقيه إشكال. السادس أن يكون فى المسجد الجامع فلا يكفى فى غير المسجد و لا فى مسجد القبيله و السوق و لو تعدد الجامع تخير بينها و لكن الأحوط مع الإمكان كونه فى أحد المساجد الأربعة مسجد الحرام و مسجد النبى ص و مسجد الكوفه و مسجد البصره.

السابع إذن السيد بالنسبه إلى مملوكه سواء كان فنا أو مدبرا أو أم ولد أو مكاتبا لم يتحرر منه شيء و لم يكن اعتكافه اكتسابا و أما إذا كان اكتسابا فلا مانع منه كما أنه إذا كان مبعضا فيجوز منه في نوبته إذا هأياه مولاه من دون إذن بل مع المنع منه أيضا و كذا يعتبر إذن المستأجر بالنسبه إلى أجيره الخاص و إذن الزوج بالنسبه إلى الزوجه إذا كان منافيا لحقه و إذن الوالد و الوالده بالنسبه إلى ولدهما إذا كان مستلزما لإيذائهما و أما مع عدم المنافاه و عدم الإيذاء فلا يعتبر إذنهم و إن كان أحوط خصوصا بالنسبه إلى الزوج و الوالد. الثامن استدامه اللبث في المسجد فلو خرج عمدا اختيارا لغير الأسباب المبيحه بطل من غير فرق بين العالم بالحكم و الجاهل به و أما لو خرج ناسيا أو مكرها فلا يبطل و كذا لو خرج لضروره عقلا أو شرعا أو



عاده كقضاء الحاجه من بول أو غائط أو للاغتسال من الجنابه أو الاستحاضه و نحو ذلك و لا يجب الاغتسال فى المسجد و إن أمكن من دون تلويث و إن كان أحوط و المدار على صدق اللبث فلا ينافيه خروج بعض أجزاء بدنه من يده أو رأسه أو نحوهما

### ١ مسأله لو ارتد المعتكف فى أثناء اعتكافه بطل

و إن تاب بعد ذلك إذا كان ذلك فى أثناء النهار بل مطلقا على الأحوط

### ٢ مسأله لا يجوز العدول بالنيه من اعتكاف إلى غيره

و إن اتحدا فى الوجوب و الندب و لا عن نيابه ميت إلى آخر أو إلى حى أو عن نيابه غيره إلى نفسه أو العكس

### ٣ مسأله الظاهر عدم جواز النيابه عن أكثر من واحد فى اعتكاف واحد

نعم يجوز ذلك بعنوان إهداء الثواب فيصح إهداؤه إلى متعددين أحياء أو أمواتا أو مختلفين

### ٤ مسأله لا يعتبر فى صوم الاعتكاف أن يكون لأجله

بل يعتبر فيه أن يكون صائما أى صوم كان فيجوز الاعتكاف مع كون الصوم استيجاريا أو واجبا

من جهة النذر ونحوه بل لو نذر الاعتكاف يجوز له بعد ذلك أن يؤجر نفسه للصوم و يعتكف في ذلك الصوم ولا يضره وجوب الصوم عليه بعد نذر الاعتكاف فإن الذي يجب لأجله هو الصوم الأعم من كونه له أو بعنوان آخر بل لا بأس بالاعتكاف المنذور مطلقا في الصوم المندوب الذي يجوز له قطعه فإن لم يقطعه تمّ اعتكافه و إن قطعه انقطع و وجب عليه الاستيناف

#### ٥ مسأله يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين

و مع تمامهما يجب الثالث و أما المنذور فإن كان معينا فلا يجوز قطعه مطلقا و إلا فكالمندوب

#### ٦ مسأله لو نذر الاعتكاف في أيام معينه و كان عليه صوم مندور أو واجب لأجل الإجاره

يجوز له أن يصوم في تلك الأيام وفاء عن النذر أو الإجاره نعم لو نذر الاعتكاف في أيام مع قصد كون الصوم له و لأجله لم يجز عن النذر أو الإجاره

#### ٧ مسأله لو نذر اعتكاف يوم أو يومين

فإن قيد بعدم الزيادة بطل نذره و إن لم يقيده صح و وجب ضم يوم أو يومين

#### ٨ مسأله لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام معينه أو أزيد

فاتفق كون الثالث عيدا بطل من أصله و لا يجب عليه قضاؤه لعدم انعقاد نذره لكنه أحوط

#### ٩ مسأله لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد بطل

إلا أن يعلم يوم قدومه قبل الفجر و لو نذر اعتكاف ثانی يوم قدومه صح و وجب علیه ضم يومين آخرين

#### ١٠ مسأله لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام من دون الليلتين المتوسطين

لم ينعقد

#### ١١ مسأله لو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أزيد لم يجب إدخال الليلة الأولى فيه

بخلاف ما إذا نذر اعتكاف شهر فإن الليلة الأولى جزء من الشهر

#### ١٢ مسأله لو نذر اعتكاف شهر يجزيه ما بين الهالين

و إن كان ناقصا و لو كان مراده مقدار شهر و جب ثلاثون يوما

#### ١٣ مسأله لو نذر اعتكاف شهر و جب التابع

و أما لو نذر مقدار الشهر جاز له التفريق ثلاثة ثلاثة إلى أن يكمل ثلاثون بل لا يبعد جواز التفريق يوما فيوما

و يضم إلى كل واحد يومين آخرين بل الأمر كذلك في كل مورد لم يكن المنساق منه هو التابع

#### ١٤ مسألة لو نذر الاعتكاف شهرا أو زمانا على وجه التابع

سواء شرطه لفظا أو كان المنساق منه ذلك فأخل بيوم أو أزيد بطل و إن كان ما مضى ثلاثة فصاعدا و استأنف آخر مع مراعاة التابع فيه و إن كان معينا و قد أخل بيوم أو أزيد وجب قضاؤه و الأحوط التابع فيه أيضا و إن بقى شيء من ذلك الزمان المعين بعد الإبطال بالإخلال فالأحوط ابتداء القضاء منه

#### ١٥ مسألة لو نذر اعتكاف أربعة أيام فأخل بالربع

و لم يشترط التابع و لا كان منساقا من نذره وجب قضاء ذلك اليوم و ضم يومين آخرين و الأولى جعل المقضى أول الثلاثة و إن كان مختارا في جعله أيا منها شاء

#### ١٦ مسألة لو نذر اعتكاف خمسة أيام وجب أن يضم إليها سادسا

سواء تابع أو فرق بين الثلاثين

#### ١٧ مسألة لو نذر زمانا معينا شهرا أو غيره

و تركه نسيانا أو عصيانا أو اضطرارا وجب قضاؤه و لو غمت الشهور فلم يتعين عنده ذلك المعين عمل بالظن و مع عدمه يتخير بين موارد الاحتمال

#### ١٨ مسألة يعتبر في الاعتكاف الواحد وحده المسجد

فلا يجوز أن يجعله

فى مسجدين سواء كانا متصلين أو منفصلين نعم لو كانا متصلين على وجه يعد مسجدا واحدا فلا مانع

**١٩ مسألة لو اعتكف فى مسجد ثم اتفق مانع من إتمامه فيه**

من خوف أو هدم أو نحو ذلك بطل و وجب استينافه أو قضاؤه إن كان واجبا فى مسجد آخر أو ذلك المسجد إذا ارتفع عنه المانع و ليس له البناء سواء كان فى مسجد آخر أو فى ذلك المسجد بعد رفع المانع

**٢٠ مسألة سطح المسجد و سردابه و محرابه منه ما لم يعلم خروجها**

و كذا مضافاته إذا جعلت جزء منه كما لو وسع فيه

**٢١ مسألة إذا عين موضعا خاصا من المسجد محلا لاعتكافه لم يتعين**

و كان قصده لغوا

**٢٢ مسألة قبر مسلم و هانىئ ليس جزء من مسجد الكوفة**

على الظاهر

**٢٣ مسألة إذا شك فى موضع من المسجد أنه جزء منه أو من مرافقه**

لم يجر عليه حكم المسجد

**٢٤ مسألة لا بد من ثبوت كونه مسجدا و جامعا بالعلم الوجدانى**

أو الشيع المفيد للعلم أو البيئه الشرعيه و فى كفايه خبر العدل الواحد إشكال و الظاهر كفايه حكم الحاكم الشرعى

**٢٥ مسألة لو اعتكف فى مكان باعتقاد المسجديه أو الجامعيه**

فبان الخلاف تبين البطلان

**٢٦ مسألة لا فرق فى وجوب كون الاعتكاف فى المسجد الجامع بين الرجل و المرأة**

فليس لها الاعتكاف فى المكان الذى أعدته للصلاه فى بيتها بل و لا فى مسجد القبيله و نحوها

**٢٧ مسألة الأقوى صحة اعتكاف الصبي المميز**

فلا يشترط فيه البلوغ

**٢٨ مسألة لو اعتكف العبد بدون إذن المولى بطل**

و لو أعتق في أثناءه لم يجب عليه إتمامه و لو شرع فيه بإذن المولى ثم أعتق

فى الأثناء فإن كان فى اليوم الأول أو الثانى لم يجب عليه الإتمام إلا أن يكون من الاعتكاف الواجب و إن كان بعد تمام اليومين  
وجب عليه الثالث و إن كان بعد تمام الخمسه و جب السادس

### ٢٩ مسأله إذا أذن المولى لعبده فى الاعتكاف

جاز له الرجوع عن إذنه ما لم يمض يومان و ليس له الرجوع بعدهما لوجب إتمامه حينئذ و كذا لا يجوز له الرجوع إذا كان  
الاعتكاف واجبا بعد الشروع فيه من العبد

### ٣٠ مسأله يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لإقامه الشهاده أو لحضور الجماعه أو لتشييع الجنازه

و إن لم يتعين عليه هذه الأمور و كذا فى سائر الضرورات العرفيه أو الشرعيه الواجبه أو الراجحه سواء كانت متعلقه بأمر الدنيا  
أو الآخره مما يرجع مصلحته إلى نفسه أو غيره و لا يجوز الخروج اختيارا بدون أمثال هذه المذكورات

### ٣١ مسأله لو أجنب فى المسجد و لم يمكن الاغتسال فيه و جب عليه الخروج

و لو لم يخرج بطل

اعتكافه لحرمة لبثه فيه

### ٣٢ مسأله إذا غصب مكانا من المسجد سبق إليه غيره

بأن أزاله و جلس فيه فالأقوى بطلان اعتكافه و كذا إذا جلس على فراش مغمصوب بل الأحوط الاجتناب عن الجلوس على أرض المسجد المفروش بتراب مغمصوب أو آجر مغمصوب على وجه لا يمكن إزالته و إن توقف على الخروج خرج على الأحوط و أما إذا كان لابسا لثوب مغمصوب أو حاملا له فالظاهر عدم البطلان

### ٣٣ مسأله إذا جلس على المغمصوب ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو مضطرا

لم يبطل اعتكافه

### ٣٤ مسأله إذا وجب عليه الخروج لأداء دين واجب الأداء عليه

أو لإتيان واجب آخر متوقف على الخروج و لم يخرج أثم و لكن لا يبطل اعتكافه على الأقوى

### ٣٥ مسأله إذا خرج عن المسجد لضروره

فالأحوط مراعاة أقرب الطرق و يجب عدم المكث بمقدار الحاجه و الضروره و يجب أيضا أن لا يجلس تحت الظلال مع الإمكان بل الأحوط أن لا يمشى تحته أيضا بل الأحوط عدم الجلوس مطلقا



**٣٦ مسأله لو خرج لضروره و طال خروجه**

بحيث انمحت صورته الاعتكاف بطل

**٣٧ مسأله لا فرق فى اللبث فى المسجد بين أنواع الكون**

من القيام و الجلوس و النوم و المشى و نحو ذلك فاللازم الكون فيه بأى نحو كان

**٣٨ مسأله إذا طلقت المرأة المعتكفه فى أثناء اعتكافها طلاقا رجعيا**

وجب عليها الخروج إلى منزلها للاعتداد و بطل اعتكافها و يجب استئنافه إن كان واجبا موسعا بعد الخروج من العده و أما إذا كان واجبا معينا فلا يبعد التخيير بين إتمامه ثم الخروج فوراً لتراحم الواجبين و لا أهميه معلومه فى البين و أما إذا طلقت بائنا فلا إشكال لعدم وجوب كونها فى منزلها فى أيام العده

**٣٩ مسأله [فى أحكام أقسام الاعتكاف]**

قد عرفت أن الاعتكاف إما واجب معين أو واجب موسع و إما مندوب فالأول يجب بمجرد الشروع بل قبله و لا يجوز الرجوع عنه و أما الأخيران فالأقوى فيهما جواز الرجوع قبل إكمال اليومين و أما بعده فيجب اليوم الثالث لكن الأحوط فيهما أيضا وجوب الإتمام بالشروع خصوصا الأول منهما

**٤٠ مسأله يجوز له أن يشترط حين النيه الرجوع متى شاء حتى فى اليوم الثالث**

سواء علق الرجوع على عروض عارض أو لا- بل يشترط الرجوع متى شاء حتى بلا- سبب عارض و لا- يجوز له اشتراط جواز المنافيات كالجماع و نحوه مع بقاء الاعتكاف على حاله و يعتبر أن يكون الشرط المذكور حال النيه فلا اعتبار بالشرط قبلها أو بعد الشروع فيه و إن كان قبل الدخول فى اليوم الثالث و لو شرط حين النيه ثم بعد ذلك أسقط حكم شرطه فالظاهر عدم سقوطه و إن كان الأحوط ترتيب آثار السقوط

من الإتمام بعد إكمال اليومين

#### ٤١ مسأله كما يجوز اشتراط الرجوع فى الاعتكاف حين عقد نيته كذلك يجوز اشتراطه فى نذره

كأن يقول لله على أن أعتكف بشرط أن يكون لى الرجوع عند عروض كذا أو مطلقا و حينئذ فيجوز له الرجوع و إن لم يشترط حين الشروع فى الاعتكاف فيكفى الاشتراط حال النذر فى جواز الرجوع لكن الأحوط ذكر الشرط حال الشروع أيضا و لا فرق فى كون النذر اعتكاف أيام معينه أو غير معينه متتابعه أو غير متتابعه فيجوز الرجوع فى الجميع مع الشرط المذكور فى النذر و لا يجب القضاء بعد الرجوع مع التعيين و لا الاستيناف مع الإطلاق

#### ٤٢ مسأله لا يصح أن يشترط فى اعتكاف أن يكون له الرجوع فى اعتكاف آخر له

غير الذى ذكر الشرط فيه و كذا لا يصح أن يشترط فى اعتكافه جواز فسخ اعتكاف شخص آخر من ولده أو عبده أو أجنبى

٤٣ مسأله لا يجوز التعليق فى الاعتكاف

فلو علقه بطل إلا إذا علقه على شرط معلوم الحصول حين النيه فإنه فى الحقيقه لا يكون من التعليق

### فصل فى أحكام الاعتكاف

#### إشاره

يحرم على المعتكف أمور أحدها مباشره النساء بالجماع فى القبل أو الدبر و باللمس و التقبيل

بشهوة و لا فرق فى ذلك بين الرجل و المرأة فيحرم على المعتكف أيضا الجماع و اللمس و التقبيل بشهوة و الأقوى عدم حرمه النظر بشهوة إلى من يجوز النظر إليه و إن كان الأحوط اجتنابه أيضا. الثانى الاستمناة على الأحوط و إن كان على الوجه الحلال كالنظر إلى حليلته الموجب له. الثالث شم الطيب مع التلذذ و كذا الريحان و أما مع عدم التلذذ كما إذا كان فاقدا لحاسه الشم مثلا- فلا بأس به. الرابع البيع و الشراء بل مطلق التجاره مع عدم الضروره على الأحوط و لا بأس بالاشتغال بالأمر الدينوييه من المباحات حتى الخياطه و النساجه و نحوهما و إن كان الأحوط الترك إلا مع الاضطرار إليها بل لا بأس بالبيع و الشراء إذا مست الحاجة إليهما للأكل و الشرب مع تعذر التوكيل أو النقل بغير البيع. الخامس المماراه أى المجادله على أمر دينوى أو دينى بقصد الغلبه و إظهار الفضيله و أما بقصد إظهار الحق و رد الخصم عن الخطاء فلا بأس به بل هو من أفضل الطاعات فالممدار على القصد و النيه فلكل امرأ ما نوى من خير أو شر- و الأقوى عدم وجوب اجتناب ما يحرم على المحرم من الصيد و إزاله الشعر و لبس المخيط و نحو ذلك و إن كان أحوط

### ١ مسأله لا فرق فى حرمه المذكورات على المعتكف بين الليل و النهار

نعم المحرمات من حيث الصوم كالأكل و الشرب و الارتماس و نحوها مختصه بالنهار

### ٢ مسأله يجوز للمعتكف الخوض فى المباح

و النظر فى معاشه مع الحاجه و عدمها

### ٣ مسأله كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف

إذا وقع فى النهار من حيث اشتراط الصوم فيه فبطلانه

يوجب بطلانه و كذا يفسده الجماع سواء كان فى الليل أو النهار و كذا اللمس و التقبيل بشهوه بل الأحوط بطلانه بسائر ما ذكر من المحرمات من البيع و الشراء و شم الطيب و غيرها مما ذكر بل لا يخلو عن قوه و إن كان لا يخلو عن إشكال أيضا و على هذا فلو أتمه و استأنفه أو قضاه بعد ذلك إذا صدر منه أحد المذكورات فى الاعتكاف الواجب كان أحسن و أولى

#### ٤ مسأله إذا صدر منه أحد المحرمات المذكوره سهوا

فالظاهر عدم بطلان اعتكافه إلا- الجماع فإنه لو جامع سهوا أيضا فالأحوط فى الواجب الاستئناف أو القضاء مع إتمام ما هو مشتغل به و فى المستحب الإتمام

#### ٥ مسأله إذا أفسد الاعتكاف بأحد المفسدات

فإن كان واجبا معينا و جب قضاؤه و إن كان واجبا غير معين و جب استينافه إلا إذا كان مشروطا فيه أو فى نذره الرجوع فإنه لا يجب قضاؤه أو استينافه و كذا يجب قضاؤه إذا كان مندوبا و كان الإفساد بعد اليومين و أما إذا كان قبلهما فلا شىء عليه بل فى مشروعيه قضائه حينئذ إشكال

#### ٦ مسأله لا يجب الفور فى القضاء

و إن

**٧ مسألة إذا مات في أثناء الاعتكاف الواجب بنذر أو نحوه**

لم يجب على وليه القضاء و إن كان أحوط نعم لو كان المنذور الصوم معتكفاً وجب على الولي قضاؤه لأن الواجب حينئذ عليه هو الصوم و يكون الاعتكاف واجبا من باب المقدمه بخلاف ما لو نذر الاعتكاف فإن الصوم ليس واجبا فيه و إنما هو شرط في صحته و المفروض أن الواجب على الولي قضاء الصلاه و الصوم عن الميت لا جميع ما فاته من العبادات

**٨ مسألة إذا باع أو اشترى في حال الاعتكاف لم يبطل بيعه و شراؤه**

و إن قلنا بطلان اعتكافه

**٩ مسألة إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلا وجبت الكفاره**

و في وجوبها في سائر المحرمات إشكال و الأقوى عدمه و إن كان الأحوط ثبوتها بل الأحوط ذلك حتى في المندوب منه قبل تمام اليومين و كفارته ككفاره شهر رمضان على الأقوى و إن كان الأحوط كونها مرتبه ككفاره الظهار

**١٠ مسألة إذا كان الاعتكاف واجبا و كان في شهر رمضان و أفسده بالجماع في النهار**

فعليه كفارتان إحداهما للاعتكاف و الثانيه للإفطار في نهار رمضان و كذا إذا كان في صوم قضاء شهر رمضان و أفطر بالجماع بعد الزوال فإنه يجب عليه كفاره الاعتكاف و كفاره قضاء شهر رمضان و إذا نذر الاعتكاف في شهر رمضان و أفسده بالجماع في النهار وجب عليه ثلاث كفارات إحداها للاعتكاف و الثانيه لخلف النذر و الثالثه للإفطار في شهر رمضان و إذا جامع امرأته المعتكفه و هو معتكف في نهار رمضان فالأحوط أربع كفارات و إن كان لا- يبعد كفايه الثلاث إحداها لاعتكافه و اثنتان للإفطار في شهر رمضان

إحداهما عن نفسه والأخرى تحملا- عن امرأته و لا- دليل على تحمل كفاره الاعتكاف عنها و لذا لو أكرهها على الجماع فى الليل لم تجب عليه إلا- كفارته و لا- يتحمل عنها هذا و لو كانت مطاوعه فعلى كل منهما كفارتان إن كان فى النهار و كفاره واحده إن كان فى الليل

## كتاب الزكاه

### فصل فى زكاه الأموال

#### اشاره

التي وجوبها من ضروريات الدين و منكروه مع العلم به كافر- بل فى جمله من الأخبار أن مانع الزكاه كافر-

#### فى شرائط الزكاه

#### اشاره

و يشترط فى وجوبها أمور الأول البلوغ فلا- تجب على غير البالغ- فى تمام الحول فيما يعتبر فيه الحول- و لا على من كان غير بالغ فى بعضه فيعتبر ابتداء الحول من حين البلوغ و أما ما لا يعتبر فيه الحول من الغلات الأربع فالمناطق البلوغ قبل وقت التعلق و هو انعقاد الحب و صدق الاسم على ما سيأتى. الثانى العقل فلا زكاه فى مال المجنون- فى تمام الحول أو بعضه و لو أدوارا

بل قيل إن عروض الجنون آنا ما يقطع الحول- لكنه مشكل بل لا بد من صدق اسم المجنون و أنه لم يكن فى تمام الحول عاقلا و الجنون آنا ما بل ساعه و أزيد لا يضر لصدق كونه عاقلا.

الثالث الحريره فلا زكاه على العبد و إن قلنا بملكه من غير فرق بين القن و المدبر و أم الولد و المكاتب المشروط و المطلق الذى لم يؤد شيئا من مال الكتابه و أما المبعوض فيجب عليه إذا بلغ ما يتوزع على بعضه الحر النصاب. الرابع أن يكون مالكا فلا تجب قبل تحقق الملكيه كالموهوب قبل القبض و الموصى به قبل القبول أو قبل القبض و كذا فى القرض لا تجب إلا بعد القبض.

الخامس تمام التمكن من التصرف فلا تجب فى المال الذى لا يتمكن المالك من التصرف فيه بأن كان غائبا و لم يكن فى يده و لا فى يد وكيله- و لا فى المسروق و المغصوب و المجحود- و المدفون فى مكان



منسى- و لا- فى المرهون و لا- فى الموقوف و لا- فى المنذور التصديق به و المدار فى التمكن على العرف و مع الشك يعمل بالحاله السابقه و مع عدم العلم بها فالأحوط الإخراج. السادس النصاب كما سيأتى تفصيله

### ١ مسأله يستحب للولى الشرعى إخراج الزكاه فى غلات غير البالغ

يتيما كان أو لا ذكرا كان أو أنثى دون النقدين و فى استحباب إخراجها من مواشيه إشكال و الأحوط الترك نعم إذا اتجر الولى بماله يستحب إخراج زكاته أيضا و لا- يدخل الحمل فى غير البالغ فلا- يستحب إخراج زكاه غلاته و مال تجارته و المتولى لإخراج الزكاه هو الولى و مع غيبته يتولاه الحاكم الشرعى و لو تعدد الولى جاز لكل منهم ذلك و من سبق نفذ عمله و لو تشاحوا فى الإخراج و عدمه- قدم من يريد الإخراج و لو لم يؤد الولى إلى أن بلغ المولى عليه فالظاهر ثبوت الاستحباب بالنسبه إليه

### ٢ مسأله يستحب للولى الشرعى إخراج زكاه مال التجاره للمجنون دون غيره

من النقدين كان أو من غيرهما

### ٣ مسأله الأظهر وجوب الزكاه على المغمى عليه فى أثناء الحول و كذا السكران

فالإغماء و السكر لا يقطعان الحول فيما يعتبر فيه و لا ينافيان الوجوب إذا عرضا حال التعلق فى الغلات

### ٤ مسأله كما لا تجب الزكاه على العبد كذا لا تجب على سيده فيما ملكه

على المختار من كونه مالكا- و أما على القول بعدم ملكه فيجب عليه مع التمكن العرفي من التصرف فيه

#### ٥ مسألة لو شك حين البلوغ في مجيء وقت التعلق من صدق الاسم و عدمه.

أو علم تاريخ البلوغ و شك في سبق زمان التعلق و تأخره ففي وجوب الإخراج إشكال لأن أصله التأخر لا تثبت البلوغ حال التعلق و لكن الأحوط الإخراج و أما إذا شك حين التعلق في البلوغ و عدمه أو علم زمان التعلق و شك في سبق البلوغ و تأخره أو جهل التاريخين فالأصل عدم الوجوب و أما مع الشك في العقل فإن كان مسبقا بالجنون و كان الشك في حدوث العقل قبل التعلق أو بعده فالحال كما ذكرنا في البلوغ من التفصيل و إن كان

مسبوفا بالعقل فمع العلم بزمان التعلق و الشك فى زمان حدوث الجنون فالظاهر الوجوب و مع العلم بزمان حدوث الجنون و الشك فى سبق التعلق و تأخره فالأصل عدم الوجوب و كذا مع الجهل بالتاريخين كما أن مع الجهل بالحاله السابقه و أنها الجنون أو العقل كذلك

### ٦ مسأله ثبوت الخيار للبائع و نحوه- لا يمنع من تعلق الزكاه إذا كان فى تمام الحول

و لا- يعتبر ابتداء الحول من حين انقضاء زمانه بناء على المختار من عدم منع الخيار من التصرف فلو اشترى نصابا من الغنم أو الإبل مثلا و كان للبائع الخيار جرى فى الحول من حين العقد لا من حين انقضائه

### ٧ مسأله إذا كانت الأعيان الزكويه مشتركه بين اثنين أو أزيد

يعتبر بلوغ النصاب فى حصه كل واحد فلا تجب فى النصاب الواحد إذا كان مشتركا

### ٨ مسأله لا فرق فى عدم وجوب الزكاه فى العين الموقوفه بين أن يكون الوقف عاما أو خاصا

و لا تجب فى نماء الوقف العام و أما فى نماء الوقف الخاص فتجب على كل من بلغت حصته حد النصاب

**٩ مسألة إذا تمكن من تخليص المغصوب أو المسروق أو المجهود بالاستعانة بالغير أو البيه أو نحو ذلك بسهولة**

فالأحوط إخراج زكاتها و كذا لو مكنه الغاصب من التصرف فيه مع بقاء يده عليه أو تمكن من أخذه سرقة بل و كذا لو أمكن تخليصه ببعضه مع فرض انحصار طريق التخليص بذلك أبدا و كذا في المرهون إن أمكنه فكه بسهولة

**١٠ مسألة إذا أمكنه استيفاء الدين بسهولة و لم يفعل لم يجب عليه إخراج زكاته**

بل و إن أراد المديون الوفاء و لم يستوف اختيارا مسامحه أو فرارا من الزكاه و الفرق بينه و بين ما ذكر من المغصوب و نحوه أن الملكيه حاصله في المغصوب و نحوه بخلاف

الدين فإنه لا يدخل في ملكه إلا بعد قبضه

### ١١ مسألة زكاة القرض على المقرض بعد قبضه لا المقرض

فلو اقترض نصابا من أحد الأعيان الزكويه وبقى عنده سنه وجب عليه الزكاة نعم يصح أن يؤدي المقرض عنه تبرعا بل يصح تبرع الأجنبي أيضا والأحوط الاستئذان من المقرض في التبرع عنه وإن كان الأقوى عدم اعتباره ولو شرط في عقد القرض أن يكون زكاته على المقرض فإن قصد أن يكون خطاب الزكاة متوجها إليه لم يصح وإن كان المقصود أن يؤدي عنه صح

### ١٢ مسألة إذا نذر التصدق بالعين الزكويه

فإن كان مطلقا غير موقت ولا معلقا على شرط لم تجب الزكاة فيها وإن لم تخرج عن ملكه بذلك لعدم التمكن من التصرف فيها سواء تعلق بتمام النصاب أو بعضه نعم لو كان النذر بعد تعلق الزكاة وجب إخراجها أولا ثم-

الوفاء بالنذر و إن كان موقتا بما قبل الحول و وفى بالنذر فكذلك لا تجب الزكاه إذا لم يبق بعد ذلك مقدار النصاب و كذا إذا لم يف به و قلنا بوجوب القضاء بل مطلقا لانقطاع الحول بالعصيان نعم إذا مضى عليه الحول من حين العصيان وجبت على القول بعدم وجوب القضاء و كذا إن كان موقتا بما بعد الحول فإن تعلق النذر به مانع عن التصرف فيه و إما إن كان معلقا على شرط فإن حصل المعلق عليه قبل تمام الحول لم تجب و إن حصل بعده وجبت و إن حصل مقارنا لتمام الحول ففيه إشكال و وجوه ثالثها التخيير بين تقديم أيهما شاء و رابعها القرعه

### ١٣ مسأله لو استطاع الحج بالنصاب

فإن تمَّ الحول قبل سير القافله و التمكن من الذهاب وجبت الزكاه أولا فإن بقيت الاستطاعه بعد إخراجها وجب و إلا فلا و إن كان مضى الحول متأخرا عن سير

القافلة وجب الحج و سقط وجوب الزكاه نعم لو عصى و لم يحج وجبت بعد تمام الحول و لو تقارن خروج القافلة مع تمام الحول وجبت الزكاه أولا لتعلقها بالعين بخلاف الحج

**١٤ مسأله لو مضت سنتان أو أزيد على ما لم يتمكن من التصرف فيه**

بأن كان مدفونا و لم يعرف مكانه أو غائبا أو نحو ذلك ثم تمكن منه استحباب زكاته لسنة بل يقوى استحبابها بمضى سنة

**١٥ مسألة إذا عرض عدم التمکن من التصرف بعد تعلق الزکاه أو بعد مضى الحول متمکنا**

فقد استقر الوجوب فيجب الأداء إذا تمکن بعد ذلك و إلا فإن كان مقصرا يكون ضامنا و إلا فلا

**١٦ مسألة الکافر تجب علیه الزکاه**

لکن لا تصح منه إذا أداها نعم للإمام علیه السلام أو نائبه أخذها منه قهرا و لو كان قد أتلفها فله أخذ عوضها منه

**١٧ مسألة لو أسلم الکافر بعد ما وجبت علیه الزکاه سقطت عنه**

و إن كانت العين موجوده فإن الإسلام يجب ما قبله

**١٨ مسألة إذا اشترى المسلم من الکافر تمام النصاب**

بعد تعلق الزکاه و جب علیه إخراجها

**فصل فی الأجناس التي تتعلق بها الزکاه**

**تجب فی تسعه أشياء**

الأنعام الثلاثة و هى الإبل و البقر و الغنم و النقدين و هما الذهب



و الفضه و الغلات الأربع و هى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و لا تجب فيما عدا ذلك على الأصح نعم يستحب إخراجها من أربعة أنواع أخر أحدها الحبوب مما يكال أو يوزن كالأرز و الحمص و الماش و العدس و نحوها و كذا الثمار كالتفاح و المشمش و نحوهما دون الخضر و البقول كالقث و الباذنجان و الخيار و البطيخ و نحوها. الثانى مال التجاره على الأصح.

الثالث الخيل الإناث دون الذكور و دون البغال و الحمير و الرقيق. الرابع الأملاك و العقارات التى يراد منها الاستئمان كالبستان و الخان و الدكان و نحوها

١ مسأله لو تولد حيوان بين حيوانين يلاحظ فيه الاسم

فى تحقق الزكاه و عدمها سواء كانا زكويين أو غير زكويين أو مختلفين بل سواء كانا محللين أو محرمين أو مختلفين مع فرض تحقق الاسم حقيقه لا أن يكون بمجرد الصوره و لا يبعد ذلك فإن الله قادر على كل شىء

### فصل فى زكاه الأنعام الثلاثه

و يشترط فى وجوب الزكاه فيها مضافا إلى ما مر من الشرائط العامه أمور الأول النصاب و هو فى الإبل اثنا عشر نصابا الأول الخمس و فيها شاه الثانى العشر و فيها شاتان الثالث خمس عشر و فيها ثلاث شياه الرابع العشرون و فيها أربع شياه الخامس خمس و عشرون و فيها خمس شياه- السادس ست و عشرون و فيها بنت مخاض و هى الداخلة فى السنه الثانيه- السابع ست و ثلاثون و فيها بنت لبون و هى الداخلة فى السنه الثالثه الثامن ست و أربعون و فيها حقه و هى الداخلة فى السنه الرابعه التاسع إحدى و ستون و فيها جذعه و هى التى دخلت فى السنه الخامسه- العاشر ست و سبعون و فيها بنتا لبون- الحادى عشر إحدى و تسعون و فيها حقتان الثانى عشر مائه و إحدى و عشرون و فيها فى كل خمسين حقه و فى كل أربعين بنت لبون بمعنى

أنه يجوز أن يحسب أربعين أربعين و في كل منها بنت لبون أو خمسين خمسين و في كل منها حقه و يتخير بينهما مع المطابقه لكل منهما أو مع عدم المطابقه لشيء منهما- و مع المطابقه لأحدهما الأحوط مراعاتها- بل الأحوط مراعاة الأقل عفوا ففي المائتين يتخير بينهما لتحقق المطابقه لكل منهما- و في المائة و خمسين الأحوط اختيار الخمسين- و في المائتين و أربعين الأحوط

اختيار الأربعين و في المائتين و ستين يكون الخمسون أقل عفوا و في المائة و أربعين يكون الأربعون أقل عفوا

١ مسأله في النصاب السادس إذا لم يكن عنده بنت مخاض

يجزى عنها ابن اللبون بل لا- يبعد إجزاؤه عنها اختيارا أيضا و إذا لم يكونا معا عنده تخير في شراء أيهما شاء و أما في البقر فنصابان الأول ثلاثون و فيها تباع أو تبيعه و هو ما دخل في السنه الثانيه الثاني أربعون و فيها مسنه و هى الداخله في السنه الثالثه و فيما زاد يتخير

بين عد ثلاثين ثلاثين و يعطى تبعاً أو تبعه و أربعين أربعين و يعطى مسنه و أما فى الغنم فخمسه نصب الأول أربعون و فيها شاه الثانى مائه و إحدى و عشرون و فيها شاتان الثالث مائتان و واحده و فيها ثلاث شياه الرابع ثلاثمائه و واحده و فيها أربع شياه الخامس أربعمائه فما زاد ففى كل مائه شاه و ما بين النصابين فى الجميع عفو فلا يجب فيه غير ما وجب بالنصاب السابق

٢ مسأله البقر و الجاموس جنس واحد

كما أنه لا فرق فى الإبل بين العراب و البخاتى و فى الغنم بين المعز و الشاه و الضأن و كذا لا فرق بين الذكر و الأنثى فى الكل

٣ مسأله فى المال المشترك إذا بلغ نصيب كل منهم النصاب وجبت عليهم

و إن بلغ نصيب بعضهم وجبت عليه فقط و إذا كان المجموع نصاباً و كان نصيب كل منهم أقل لم يجب على واحد منهم

٤ مسأله إذا كان مال المالك الواحد متفرقا

و لو متباعدة يلاحظ المجموع فإذا كان بقدر النصاب وجبت و لا يلاحظ كل واحد على حده

٥ مسأله أقل أسنان الشاه التى تؤخذ فى الغنم و الإبل

من الضأن

الجدع و من المعز الثنى- و الأول ما كمل له سنه واحده و دخل فى الثانيه و الثانى ما كمل له سنتان و دخل فى الثالثه و لا يتعين عليه أن يدفع الزكاه من النصاب بل له أن يدفع شاه أخرى سواء كانت من ذلك البلد أو غيره و إن كانت أدون قيمه من أفراد ما فى النصاب و كذا الحال فى الإبل و البقر فالمدار فى الجميع الفرد الوسط من المسمى لا الأعلى و لا الأدنى و إن كان لو تطوع بالعالى أو الأعلى كان أحسن و زاد خيرا و الخيار للمالك لا- الساعى أو الفقير فليس لهما الاقتراح عليه بل يجوز للمالك أن يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمه السوقيه من النقدين أو غيرهما و إن كان الإخراج من العين أفضل

٦ مسأله المدار فى القيمه على وقت الأداء

سواء كانت العين موجوده أو تالفه لا وقت الوجوب ثمّ المدار على

قيمه بلد الإخراج إن كانت العين تالفه و إن كانت موجوده فالظاهر أن المدار على قيمه البلد التي هي فيه

٧ مسألة إذا كان جميع النصاب في الغنم من الذكور

يجوز دفع الأنتى و بالعكس كما أنه إذا كان الجميع من المعز يجوز أن يدفع من الضأن و بالعكس و إن اختلفت في القيمه و كذا مع الاختلاف يجوز الدفع من أى الصنفين شاء كما أن في البقر يجوز أن يدفع الجاموس عن البقر و بالعكس و كذا في الإبل يجوز دفع البخاتي عن العراب و بالعكس تساوت في القيمه أو اختلفت

٨ مسأله لا فرق بين الصحيح و المريض و السليم و المعيب.

و الشاب و الهرم في الدخول في النصاب و العدم منه لكن إذا كانت كلها صحاحا لا يجوز دفع المريض و كذا لو كانت كلها سليمه لا- يجوز دفع المعيب و لو كان كل منها شابا لا يجوز دفع الهرم بل مع الاختلاف أيضا الأحوط إخراج الصحيح من غير ملا-حظه التقسيط نعم لو كانت كلها مراضا أو معيبه أو هرمه يجوز الإخراج منها الشرط الثاني السوم طول الحول فلو كانت معلوفه و لو في بعض الحول لم تجب فيها و لو كان شهرا بل أسبوعا نعم لا يقدر في صدق كونها سائمه في تمام الحول عرفا علفها يوما أو يومين و لا فرق في منع العلف عن وجوب الزكاه بين أن يكون بالاختيار أو بالاضطرار

لمنع مانع من السوم من ثلج أو مطر أو ظالم غاصب أو نحو ذلك و لا بين أن يكون العلف من مال المالك أو غيره بإذنه أو لا بإذنه فإنها تخرج بذلك كله عن السوم- و كذا لا فرق بين أن يكون ذلك بإطعامها للعلف المجزوز أو بإرسالها لترعى بنفسها فى الزرع المملوك نعم لا- تخرج عن صدق السوم باستئجار المرعى أو بشرائه إذا لم يكن مزروعا كما أنها لا- يخرج عنه بمصانعه الظالم على الرعى فى الأرض المباحه. الشرط الثالث أن لا يكون عوامل و لو فى بعض الحول بحيث لا يصدق عليها أنها ساكنه فارغه عن العمل طول الحول و لا يضر أعمالها يوما أو يومين فى السنه كما مر فى السوم. الشرط الرابع مضى الحول عليها جامع للشرائط و يكفى الدخول فى الشهر الثانى عشر فلا يعتبر تمامه فبالدخول فيه يتحقق الوجوب بل الأقوى استقراره أيضا فلا يقدح فقد بعض الشروط قبل تمامه لكن الشهر الثانى عشر محسوب من الحول الأول فابتداء الحول الثانى إنما هو بعد تمامه

٩ مسأله لو اختل بعض الشروط فى أثناء الحول قبل الدخول فى الثانى عشر بطل الحول

كما لو نقصت عن النصاب أو لم يتمكن من التصرف فيها أو عاوضها بغيرها و إن كان زكويها من جنسها فلو كان عنده نصاب من الغنم مثلا و مضى ستة أشهر فعاوضها

بمثلها و مضى عليه ستة أشهر أخرى لم تجب عليه الزكاة بل الظاهر بطلان الحول بالمعاوضه و إن كانت بقصد الفرار من الزكاة

١٠ مسأله إذا حال الحول مع اجتماع الشرائط فتلف من النصاب شيء

فإن كان لا بتفريط من المالك لم يضمن و إن كان بتفريط منه و لو بالتأخير مع التمكن من الأداء ضمن بالنسبه نعم لو كان أزيد من النصاب و تلف منه شيء مع بقاء النصاب على حاله لم ينقص من الزكاة شيء و كان التلف عليه بتمامه مطلقا على إشكال

١١ مسأله إذا ارتد الرجل المسلم

فإما أن يكون عن مله أو عن فطره و على التقديرين إما أن يكون فى أثناء الحول أو بعده فإن كان بعده وجبت الزكاة سواء كان عن فطره أو مله و لكن المتولى لإخراجها الإمام عليه السلام أو نائبه و إن كان فى أثناءه و كان عن فطره انقطع الحول و لم تجب الزكاة و استأنف الورثه الحول لأن تركته تنتقل إلى ورثته و إن كان عن مله لم ينقطع و وجبت بعد حول الحول لكن المتولى الإمام عليه السلام أو نائبه إن لم يتب و إن تاب قبل الإخراج أخرجها بنفسه و أما



لو أخرجها بنفسه قبل التوبه لم تجز عنه إلا إذا كانت العين باقيه فى يد الفقير فجدد النيه أو كان الفقير القابض عالما بالحال فإنه يجوز له الاحتساب عليه لأنه مشغول الذمه بها إذا قبضها مع العلم بالحال و أتلفها أو تلفت فى يده و أما المرأه فلا ينقطع الحول بردها مطلقا

١٢ مسأله لو كان مالكا للنصاب لا أزيد كأربعين شاه مثلا فحال عليه أحوال

فإن أخرج زكاته كل سنه من غيره تكررت لعدم نقصانه حينئذ عن النصاب و لو أخرجها منه أو لم يخرج أصلا لم تجب إلا زكاه سنه واحده لنقصانه حينئذ عنه و لو كان عنده أزيد من النصاب كأن كان عنده خمسون شاه و حال عليه أحوال لم يؤد زكاتها و جب عليه الزكاه بمقدار ما مضى من السنين إلى أن ينقص عن النصاب فلو مضى عشر سنين فى المثال المفروض و جب عشره و لو مضى أحد عشر سنه و جب أحد عشر شاه و بعده لا يجب عليه شىء لنقصانه عن الأربعين - و لو كان عنده ست و عشرون من الإبل و مضى عليه سنتان و جب عليه بنت مخاض للسنه الأولى و خمس شياه للثانيه و إن مضى ثلاث سنوات و جب للثالثه أيضا أربع شياه و كذا إلى أن ينقص من خمسها فلا تجب

## ١٣ مسأله إذا حصل لمالك النصاب فى الأنعام ملك جديد

إما بالنتاج و إما بالشراء أو الإرث أو نحوهما فإن كان بعد تمام الحول السابق قبل الدخول فى اللاحق فلا إشكال فى ابتداء الحول للمجموع إن كمل بها النصاب اللاحق و إما إن كان فى أثناء الحول فإما أن يكون ما حصل بالملك الجديد بمقدار العفو و لم يكن نصاباً مستقلاً و لا مكملًا لنصاب آخر و إما أن يكون نصاباً مستقلاً و إما أن يكون مكملًا للنصاب أما فى القسم الأول فلا شىء عليه كما لو كان له هذا المقدار ابتداء و ذلك كما لو كان عنده من الإبل خمس فحصل له فى أثناء الحول أربعة أخرى أو كان عنده أربعون شاه ثم حصل له أربعون فى أثناء الحول و أما فى القسم الثانى فلا يضم الجديد إلى السابق بل يعتبر لكل منهما حول بانفراده كما لو كان عنده خمس من الإبل ثم بعد ستة أشهر ملك خمس أخرى فبعد تمام السنه الأولى يخرج شاه و بعد تمام السنه للخمس الجديده أيضا يخرج شاه و هكذا و أما فى القسم الثالث فيستأنف حولاً واحداً بعد انتهاء الحول الأول و ليس على الملك الجديد فى بقيه الحول الأول شىء و ذلك كما إذا كان عنده ثلاثون من البقر فملك فى أثناء حولها أحد عشر أو كان عنده ثمانون من الغنم فملك فى أثناء حولها اثنين و أربعين و يلحق بهذا القسم على الأقوى ما لو كان الملك الجديد نصاباً مستقلاً و مكملًا للنصاب اللاحق كما لو كان عنده من

الإبل عشرون فملكك في الأثناء ستة أخرى أو كان عنده خمسه ثمَّ ملكك أحد و عشرين و يحتمل إلحاقه بالقسم الثاني

١٤ مسأله لو أصدق زوجته نصابا و حال عليه الحول و جب عليها الزكاه

و لو طلقها بعد الحول قبل الدخول رجع نصفه إلى الزوج و جب عليها زكاه المجموع في نصفها و لو تلف نصفها يجب إخراج الزكاه من النصف الذي رجع

إلى الزوج و يرجع بعد الإخراج عليها بمقدار الزكاه هذا إن كان التلف بتفريط منها و إما إن تلف عندها بلا تفريط فيخرج نصف الزكاه من النصف الذى عند الزوج لعدم ضمان الزوجه حينئذ لعدم تفريطها نعم يرجع الزوج حينئذ أيضا عليها بمقدار ما أخرج

١٥ مسأله إذا قال رب المال لم يحل على مالى الحول يسمع منه بلا بينه و لا يمين

و كذا لو ادعى الإخراج أو قال تلف منى ما أوجب النقص عن النصاب

١٦ مسأله إذا اشترى نصابا و كان للبائع الخيار

فإن فسخ قبل تمام الحول فلا شىء على المشتري و يكون ابتداء الحول بالنسبه إلى البائع من حين الفسخ و إن فسخ بعد تمام الحول عند المشتري وجب عليه الزكاه و حينئذ فإن كان الفسخ بعد الإخراج من العين ضمن للبائع قيمه ما أخرج و إن أخرجها من مال آخر أخذ البائع تمام العين و إن كان قبل الإخراج فللمشتري أن يخرجها من العين و يغرم للبائع ما أخرج و أن يخرجها من مال آخر و يرجع العين بتمامها إلى البائع

## فصل فى زكاه النقدين

وهما الذهب والفضه ويشترط فى وجوب الزكاه فيهما مضافا إلى ما مر من الشرائط العامه أمور الأول النصاب ففى الذهب نصابان الأول عشرون دينارا وفيه نصف دينار و الدينار مثقال شرعى و هو ثلاثه أرباع الصيرفى فعلى هذا النصاب الأول بالمثقال الصيرفى خمس عشر مثقالا و زكاته ربع المثقال و ثمنه و الثانى أربعه دنانير و هى ثلاث مثاقيل صيرفيه و فيه ربع العشر أى من أربعين واحد فيكون فيه قيراطان إذ كل دينار عشرون قيراطا ثم إذا زاد أربعه فكذلك و ليس قبل أن يبلغ عشرين دينارا شىء كما أنه ليس بعد العشرين قبل أن يزيد أربعه شىء و كذا ليس بعد هذه الأربعه شىء إلا إذا زاد أربعه أخرى و هكذا و الحاصل أن فى العشرين دينارا ربع العشر و هو نصف دينار و كذا فى الزائد إلى أن يبلغ أربعه و عشرين و فيها ربع عشره و هو نصف دينار و قيراطان و كذا فى الزائد إلى أن يبلغ ثمانيه و عشرين و فيها نصف دينار و أربع قيراطات و هكذا و على هذا فإذا أخرج بعد البلوغ إلى عشرين فما زاد من كل أربعين واحدا فقد أدى ما عليه و فى بعض الأوقات زاد على ما عليه بقليل فلا بأس باختيار هذا الوجه من جهة السهوله- و فى الفضه أيضا نصابان الأول مائتا درهم و فيها خمس دراهم و الثانى أربعون درهما و فيها درهم و الدرهم نصف المثقال الصيرفى و ربع عشره و على هذا فالنصاب الأول مائه و خمس مثاقيل صيرفيه و الثانى أحد و عشرون مثقالا- و ليس فيما قبل النصاب الأول و لا فيما بين النصابين شىء على ما مر و فى الفضه أيضا بعد بلوغ النصاب إذا أخرج من كل أربعين واحدا فقد أدى ما عليه و قد يكون زاد خيرا قليلا الثانى أن يكونا مسكوكين بسكه المعامله سواء كان بسكه الإسلام أو الكفر بكتابه أو غيرها بقيت سكتهما أو صارا

ممسوحين بالعارض و أما إذا كانا ممسوحين بالأصالة فلا تجب فيهما إلا إذا تعومل بهما فتجب على الأحوط كما أن الأحوط ذلك أيضا إذا ضربت للمعاملة و لم يتعامل بهما أو تعومل بهما لكنه لم يصل رواجهما إلى حد يكون دراهم أو دنانير و لو اتخذ الدرهم أو الدينار للزينة فإن خرج عن رواج المعاملة لم تجب فيه الزكاة و إلا وجبت الثالث مضى الحول بالدخول فى الشهر الثانى عشر جامعا للشرائط التى منها النصاب فلو نقص فى أثائه عن النصاب سقط الوجوب و كذا لو تبدل بغيره من جنسه أو غيره و كذا لو غير بالسبك سواء كان التبديل أو السبك بقصد الفرار من الزكاة أو لا على الأقوى و إن كان الأحوط الإخراج على الأول و لو سبك الدراهم أو الدنانير بعد حول الحول لم تسقط الزكاة و وجب الإخراج بملاحظه الدراهم و الدنانير إذا فرض نقص قيمه بالسبك

١ مسأله لا يجب الزكاة فى الحلّى و لا فى أوانى الذهب و الفضة و إن بلغت ما بلغت

بل عرفت سقوط الوجوب عن الدرهم و الدينار إذا اتخذ للزينة و خرجا عن رواج المعاملة بهما نعم فى جملة من الأخبار أن زكاتها إعارتها

٢ مسأله و لا فرق فى الذهب و الفضة بين الجيد منها و الردىء

بل تجب إذا كان بعض النصاب جيدا و بعضه رديا و يجوز الإخراج من الردىء و إن كان تمام النصاب من الجيد لكن الأحوط خلافه بل يخرج الجيد من الجيد و يبعث بالنسبه مع التبعض و إن أخرج الجيد عن الجميع فهو أحسن نعم لا يجوز دفع الجيد عن الردىء بالتقويم بأن يدفع نصف دينار جيد يسوى دينارا رديا

عن دينار إلا- إذا صالح الفقير بقيمه في ذمته ثم احتسب تلك القيمة عما عليه من الزكاه فإنه لا مانع منه كما لا مانع من دفع الدينار الرديء عن نصف دينار جيد إذا كان فرضه ذلك

٣ مسأله تتعلق الزكاه بالدرهم و الدينير المغشوشه

إذا بلغ خالصهما النصاب و لو شك في بلوغه و لا- طريق للعلم بذلك و لو للضرر لم تجب و في وجوب التصفيه و نحوها للاختبار إشكال أحوطه ذلك و إن كان عدمه لا يخلو عن قوه

٤ مسأله إذا كان عنده نصاب من الجيد

لا- يجوز أن يخرج عنه من المغشوش إلا- إذا علم اشتماله على ما يكون عليه من الخالص و إن كان المغشوش بحسب القيمة يساوى ما عليه إلا إذا دفعه بعنوان القيمة إذا كان للخليط قيمه

٥ مسأله و كذا إذا كان عنده نصاب من المغشوش

لا يجوز أن يدفع المغشوش إلا مع العلم على النحو المذكور

٦ مسأله لو كان عنده دراهم أو دنانير بحد النصاب و شك في أنه خالص أو مغشوش

فالأقوى عدم وجوب الزكاه و إن كان أحوط

٧ مسأله لو كان عنده نصاب من الدراهم المغشوشه بالذهب أو الدينير المغشوشه بالفضه لم يجب عليه شىء

إلا- إذا علم ببلوغ أحدهما أو كليهما حد النصاب فيجب في البالغ منهما أو فيهما فإن علم الحال فهو و إلا وجبت التصفيه و لو علم أكثرية أحدهما مرددا

و لم يمكن العلم وجب إخراج الأ-كثر من كل منهما- فإذا كان عنده ألف و تردد بين أن يكون مقدار الفضة فيها أربعمائه و الذهب ستمائه و بين العكس أخرج عن ستمائه ذهبا و ستمائه فضه و يجوز أن يدفع بعنوان قيمه ستمائه عن الذهب و أربعمائه عن الفضة بقصد ما فى الواقع

٨ مسأله لو كان عنده ثلاثمائه درهم مغشوشه و علم أن الغش ثلثها مثلا

على التساوى فى أفرادها يجوز له أن يخرج خمس دراهم من الخالص و أن يخرج سبعة و نصف من المغشوش و أما إذا كان الغش بعد العلم بكونه ثلثا فى المجموع لا- على التساوى فيها فلا بد من تحصيل العلم بالبراءه إما بإخراج الخالص و إما بوجه آخر

٩ مسأله إذا ترك نفقه لأهله مما يتعلق به الزكاه و غاب

و بقى إلى آخر السنه بمقدار النصاب لم تجب عليه إلا إذا كان متمكنا من التصرف فيه طول الحول مع كونه غائبا

١٠ مسأله إذا كان عنده أموال زكويه من أجناس مختلفه و كان كلها أو بعضها أقل من النصاب

فلا يجبر الناقص منها بالجنس الآخر مثلا إذا كان عنده تسعه عشر دينارا و مائه و تسعون درهما لا يجبر نقص الدنانير بالدراهم و لا العكس

### فصل فى زكاه الفلات الأربع

و هى كما عرفت الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و فى إلحاق السلت الذى هو كالشعير فى طبعه و برودته و كالحنطه فى ملاسته و عدم القشر له إشكال فلا يترك الاحتياط فيه كالإشكال فى العلس الذى هو كالحنطه بل قيل إنه نوع منها فى كل قشر حبتان و هو طعام أهل صنعاء فلا يترك الاحتياط فيه أيضا و لا تجب الزكاه فى غيرها و إن كان يستحب إخراجها من كل ما



تنبت الأرض مما يكال أو يوزن من الحبوب كالماش و الذره و الأرز و الدخن و نحوها إلا الخضسر و البقول و حكم ما يستحب فيه حكم ما يجب فيه في قدر النصاب و كميته ما يخرج منه و غير ذلك و يعتبر في وجوب الزكاه في الغلات أمران الأول بلوغ النصاب و هو بالمن الشاهي- و هو ألف و مائتان و ثمانون مثقالا صيرفيا مائه و أربعه و أربعون منا إلا خمسه و أربعين مثقالا و بالمن التبريزي الذي هو ألف مثقال مائه و أربعه و ثمانون منا و ربع من و خمسه و عشرون مثقالا- و بحقه النجف في زماننا سنه ١٣٢٦ و هي تسعمائه و ثلاثه و ثلاثون مثقالا صيرفيا و ثلث مثقال ثمان و زنات و خمس حقق و نصف إلا ثمانية و خمسين مثقالا و ثلث مثقال و بعيار الإسلامبول و هو مائتان و ثمانون مثقالا سبع و عشرون وزنه و عشر حقق و خمسه و ثلاثون مثقالا- و لا تجب في الناقص عن النصاب و لو يسيرا كما أنها تجب في الزائد عليه يسيرا كان أو كثيرا الثاني التملك بالزراعه فيما يزرع أو انتقال الزرع إلى ملكه قبل وقت تعلق الزكاه و كذا في الثمره كون الشجر ملكا له إلى وقت التعلق أو انتقالها إلى ملكه منفرده أو مع الشجر قبل وقته

#### ١ مسأله في وقت تعلق الزكاه بالغلات خلاف

فالمشهور على أنه في الحنطه و الشعير عند انعقاد جهما و في ثمر النخل حين اصفراره أو احمراره و في ثمره الكرم عند انعقادها حصرما و ذهب جماعه إلى أن المدار صدق أسماء المذكورات من الحنطه و الشعير و التمر و صدق اسم العنب في الزبيب و هذا القول لا يخلو عن قوه

و إن كان القول الأول أحوط بل الأحوط مراعاة الاحتياط مطلقا إذ قد يكون القول الثاني أوفق بالاحتياط

٢ مسأله وقت تعلق الزكاه و إن كان ما ذكر على الخلاف السالف

إلا- أن المناط فى اعتبار النصاب هو اليابس من المذكورات فلو كان الرطب منها بقدر النصاب لكن ينقص عنه بعد الجفاف و اليابس فلا زكاه

٣ مسأله فى مثل البربن و شبهه من الدقل الذى يؤكل رطبا

و إذا لم يؤكل إلى أن يجف يقل تمره أو لا يصدق على اليابس منه التمر أيضا المدار فيه على تقديره يابسا و تتعلق به الزكاه بقدر يبلغ النصاب بعد جفافه

٤ مسأله إذا أراد المالك التصرف فى المذكورات بسرا أو رطبا أو حصرما أو عنبا

بما يزيد على

المتعارف فيما يحسب من المؤن وجب عليه ضمان حصه الفقير كما أنه لو أراد الاقتطاف كذلك بتمامها وجب عليه أداء الزكاه حينئذ بعد فرض بلوغ يابسها النصاب

٥ مسأله لو كانت الثمره مخروصه على المالك

فطلب الساعى من قبل الحاكم الشرعى الزكاه منه قبل اليبس لم يجب عليه القبول بخلاف ما لو بذل المالك الزكاه بسرا أو حصر ما مثلاً فإنه يجب على الساعى القبول

٦ مسأله وقت الإخراج الذى يجوز للساعى مطالبه المالك فيه

و إذا أخرها عنه ضمن عند تصفيه الغله و اجتذاذ التمر و اقتطاف الزبيب فوقت وجوب الأداء غير وقت التعلق

٧ مسأله يجوز للمالك المقاسمه مع الساعى

مع التراضى بينهما قبل الجذاذ

٨ مسأله يجوز للمالك دفع الزكاه و الثمر على الشجر قبل الجذاذ منه

أو من قيمته

٩ مسأله يجوز دفع القيمه حتى من غير النقدين

من أى جنس كان بل يجوز أن تكون من المنافع

كسكنى الدار مثلا و تسليمها بتسليم العين إلى الفقير

١٠ مسأله لا تتكرر زكاه الغلات بتكرر السنين إذا بقيت أحوالا

فإذا زكى الحنطه ثم احتكرها سنين لم يجب عليه شىء و كذا التمر و غيره

١١ مسأله مقدار الزكاه الواجب إخراجة فى الغلات هو العشر

فيما سقى بالماء الجارى أو بماء السماء أو بمص عروقه من الأرض كالنخل و الشجر بل الزرع أيضا فى بعض الأمكنه و نصف العشر فيما سقى بالدلو و الرش و النواضح و الدوالى و نحوها من العلاجات و لو سقى بالأميرين فمع صدق الاشتراك فى نصفه العشر و فى نصفه الآخر نصف العشر و مع غلبه الصدق لأحد الأمرين فالحكم تابع لما غلب و لو شك فى صدق الاشتراك أو غلبه صدق أحدهما فيكفى الأقل و الأحوط الأكثر

١٢ مسأله لو كان الزرع أو الشجر لا يحتاج إلى السقى بالدوالى

و مع ذلك سقى بها من غير أن يؤثر فى زياده الثمر فالظاهر وجوب العشر و كذا لو كان سقيه بالدوالى و سقى بالنهر و نحوه من غير أن يؤثر فالواجب نصف العشر

١٣ مسأله الأمطار العاديه فى أيام السنه لا تخرج ما يسقى بالدوالى عن حكمه

إلا إذا كانت بحيث لا حاجه معها إلى الدوالى أصلا أو كانت بحيث توجب صدق الشركه فحينئذ يتبعهما الحكم

١٤ مسأله لو أخرج شخص الماء بالدوالى على أرض مباحه مثلا عبثا أو لغرض فرعه آخر

و كان الزرع يشرب بعروقه فالأقوى

العشر و كذا إذا أخرجه هو بنفسه لغرض آخر غير الزرع ثمّ بدا له أن يزرع زرعا يشرب بعروقه بخلاف ما إذا أخرجه لغرض الزرع الكذائي و من ذلك يظهر حكم ما إذا أخرجه لزرع فزاد و جرى على أرض أخرى

١٥ مسأله إنما تجب الزكاه بعد إخراج ما يأخذه السلطان باسم المقاسمه

بل ما يأخذه باسم الخراج أيضا بل ما يأخذه العمال زائدا على ما قرره السلطان ظلما إذا لم يتمكن من الامتناع جهرا و سرا فلا يضمن حينئذ حصه الفقراء من الزائد و لا- فرق في ذلك بين المأخوذ من نفس الغله أو من غيرها إذا كان الظلم عاما و أما إذا كان شخصا فالأحوط الضمان فيما أخذ من غيرها بل الأحوط الضمان فيه مطلقا و إن كان الظلم عاما و أما إذا أخذ من نفس الغله قهرا فلا ضمان إذ الظلم حينئذ وارد على الفقراء أيضا

١٦ مسأله الأقوى اعتبار خروج المؤمن جميعها من غير فرق بين المؤمن السابقه على زمان التعلق و اللاحقه

كما أن الأقوى اعتبار النصاب أيضا بعد خروجها و إن كان الأحوط اعتباره قبله بل الأحوط عدم إخراج المؤن خصوصا اللاحقه و المراد بالمتونه كل ما يحتاج إليه الزرع و الشجر من أجره الفلاح و الحارث و الساقى و أجره الأرض إن كانت مستأجره و أجره مثلها إن كانت مغصوبه و أجره الحفظ و الحصاد و الجذاذ و تجفيف الثمره و إصلاح موضع التشميس و حفر النهر و غير ذلك كتفاوت نقص الآلات و العوامل حتى ثياب المالك و نحوها و لو كانت سبب النقص مشتركا بينها و بين غيرها و زرع عليهما بالنسبه

١٧ مسأله قيمه البذر إذا كان من ماله المزكى أو المال الذى لا زكاه فيه من المؤن

و المناط قيمه يوم تلفه و هو وقت الزرع

١٨ مسأله أجره العامل من المؤن

و لا يحسب للمالك أجره إذا كان هو العامل و كذا إذا عمل ولده أو زوجته بلا أجره و كذا إذا تبرع به أجنبى و كذا لا يحسب أجره الأرض التى يكون مالكا لها و لا أجره العوامل إذا كانت مملوكه له

١٩ مسأله لو اشترى الزرع فثمنه من المتونه

و كذا لو ضمن النخل و الشجر بخلاف ما إذا اشترى نفس الأرض و النخل و الشجر كما أنه لا يكون ثمن العوامل إذا اشترها منها

٢٠ مسأله لو كان مع الزكوى غيره

فالمؤنه موزعه عليهما إذا كانا مقصودين و إذا كان المقصود بالذات غير الزكوى ثمّ عرض قصد الزكوى بعد إتمام العمل لم يحسب من المؤن و إذا كان بالعكس حسب منها

٢١ مسأله الخراج الذى يأخذه السلطان أيضا

يوزع على الزكوى و غيره

٢٢ مسأله إذا كان للعمل مدخله فى ثمر سنين عديده لا يبعد احتسابه على ما فى السنه الأولى

و إن كان الأحوط التوزيع على السنين

٢٣ مسأله إذا شك فى كون شىء من المؤن أو لا

لم يحسب منها

٢٤ مسأله حكم النخل و الزروع فى البلاد المتباعده حكمها فى البلد الواحد

فيضم الثمار بعضها إلى بعض و إن تفاوتت فى الإدراك بعد أن كانت الثمرتان لعام واحد و إن كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر و على هذا فإذا بلغ ما أدرك منها نصابا أخذ منه ثمّ يؤخذ من الباقي قل أو كثر و إن كان الذى أدرك أولا أقل من النصاب ينتظر به حتى يدرك الآخر و يتعلق به الوجوب فيكمل منه النصاب و يؤخذ من المجموع و كذا إذا كان نخل يطلع فى عام مرتين يضم الثانى إلى الأول لأنهما ثمره سنه واحده لكن لا يخلو عن إشكال لاحتمال كونهما فى حكم ثمره عامين كما قيل

## ٢٥ مسأله إذا كان عنده تمر يجب فيه الزكاه

لا يجوز أن يدفع عنه الرطب على أنه فرضه و إن كان بمقدار لو جف كان بقدر ما عليه من التمر و ذلك لعدم كونه من أفراد المأمور به نعم يجوز دفعه على وجه القيمه و كذا إذا كان عنده زبيب لا يجزى عنه دفع العنب إلا على وجه القيمه و كذا العكس فيهما نعم لو كان عنده رطب يجوز أن يدفع عنه الرطب فريضه و كذا لو كان عنده عنب يجوز له دفع العنب فريضه و هل يجوز أن يدفع ما مثل عليه من التمر أو الزبيب من تمر آخر أو زبيب آخر فريضه أو لا لا يبعد الجواز لكن الأحوط دفعه من باب القيمه أيضا لأن الوجوب تعلق بما عنده و كذا الحال فى الحنطه و الشعير إذا أراد أن يعطى من حنطه أخرى أو شعير آخر

## ٢٦ مسأله إذا أدى القيمه من جنس ما عليه بزياده أو نقيصه لا يكون من الربا

بل هو من باب الوفاء

## ٢٧ مسأله لو مات الزارع مثلا بعد زمان تعلق الوجوب وجبت الزكاه مع بلوغ النصاب

أما لو مات قبله و انتقل إلى الوارث فإن بلغ نصيب كل منهم النصاب وجب على كل زكاه نصيبه و إن بلغ نصيب البعض دون بعض وجب على



من بلغ نصيبه و إن لم يبلغ نصيب واحد منهم لم يجب على واحد منهم

٢٨ مسأله لو مات الزارع أو مالك النخل و الشجر و كان عليه دين

فإما أن يكون الدين مستغرقاً أو لا ثمَّ إما أن يكون الموت بعد تعلق الوجوب أو قبله بعد ظهر الثمر أو قبل ظهور الثمر أيضاً فإن كان الموت بعد تعلق الوجوب وجب إخراجها سواء كان الدين مستغرقاً أم لا فلا يجب التحاص مع الغرماء لأن الزكاه متعلقه بالعين نعم لو تلفت في حياته بالتفريط و صارت في الذمه وجب التحاص بين أرباب الزكاه و بين الغرماء كسائر الديون و إن كان الموت قبل التعلق و بعد الظهور فإن كان الورثه قد أدوا الدين قبل تعلق الوجوب من مال آخر فبعد التعلق يلاحظ بلوغ حصتهم النصاب و عدمه و إن لم يؤدوا إلى وقت التعلق ففي الوجوب و عدمه إشكال و الأحوط الإخراج مع الغرامه للديان أو استرضائهم و إما إن كان قبل الظهور وجب على من بلغ نصيبه النصاب

من الورثه بناء على انتقال التركة إلى الوارث و عدم تعلق الدين بنمائها الحاصل قبل أدائه و أنه للوارث من غير تعلق حق الغرماء به

٢٩ مسأله إذا اشترى نخلا أو كرما أو زرعاً مع الأرض أو بدونها قبل تعلق الزكاه

فالزكاه عليه بعد التعلق مع اجتماع الشرائط و كذا إذا انتقل إليه بغير الشراء و إذا كان ذلك بعد وقت التعلق فالزكاه على البائع فإن علم بأدائه أو شك في ذلك ليس عليه شيء و إن علم بعدم أدائه فالبيع بالنسبه إلى مقدار الزكاه فضولى فإن أجازته الحاكم الشرعى طالبه بالثمن بالنسبه إلى مقدار الزكاه و إن دفعه إلى البائع رجع بعد الدفع إلى الحاكم عليه و إن لم يجرز كان له أخذ مقدار الزكاه من المبيع و لو أدى البائع الزكاه بعد البيع ففي استقرار ملك المشتري و عدم الحاجه إلى الإجازة من الحاكم إشكال

٣٠ مسأله إذا تعدد أنواع التمر مثلاً و كان بعضها جيداً أو أجود و بعضها الآخر ردى أو أردأ

فالأحوط الأخذ من كل نوع بحصته و لكن الأقوى الاجتزاء بمطلق الجيد و إن كان مشتملاً على الأجود و لا يجوز دفع الردى عن الجيد و الأجود على الأحوط

٣١ مسأله الأقوى أن الزكاه متعلقه بالعين

لكن لا- على وجه الإشاعه بل على وجه الكلى فى المعين و حينئذ فلو باع قبل أداء الزكاه بعض النصاب صح إذا كان مقدار الزكاه باقيا عنده بخلاف ما إذا باع الكل فإنه بالنسبه إلى مقدار الزكاه يكون فضوليا محتاجا إلى إجازة الحاكم على ما مر و لا يكفى عزمه على الأداء من غيره فى استقرار البيع على الأحوط

٣٢ مسأله يجوز للساعى من قبل الحاكم الشرعى خرص ثمر النخل و الكرم

بل و الزرع على المالك و فائدته جواز

التصرف للمالك بشرط قبوله كيف شاء و وقته بعد بدو الصلاح و تعلق الوجوب بل الأقوى جوازه من المالك بنفسه إذا كان من أهل الخبرة أو بغيره من عدل أو عدلين و إن كان الأحوط الرجوع إلى الحاكم أو وكيله مع التمكن و لا يشترط فيه الصيغه فإنه معامله خاصه و إن كان لو جىء بصيغه الصلح كان أولى ثمَّ إن زاد ما فى يد المالك كان له و إن نقص كان عليه و يجوز لكل من المالك و الخارص الفسخ مع الغبن الفاحش و لو توافق المالك و الخارص على القسمة رطباً جاز و يجوز للحاكم أو وكيله بيع نصيب الفقراء من المالك أو من غيره

٣٣ مسأله إذا اتجر بالمال الذى فيه الزكاه قبل أدائها

يكون الربح للفقراء بالنسبه و إن خسر يكون خسرتها عليه

٣٤ مسأله يجوز للمالك عزل الزكاه و إفرازها من العين أو من مال آخر

مع عدم المستحق بل مع وجوده أيضاً على الأقوى و فائدته صيروره المعزول ملكاً للمستحقين قهراً حتى لا يشاركهم المالك عند التلف و يكون أمانه فى يده و حينئذ لا يضمنه إلا مع التفريط أو التأخير مع وجود المستحق و هل يجوز للمالك إبدالها بعد عزلها إشكال و إن كان الأظهر عدم الجواز ثمَّ بعد العزل يكون نماؤها للمستحقين متصلاً كان أو منفصلاً

### فصل فيما يستحب فيه الزكاه

#### إشاره

و هو على ما أشير إليه سابقاً أمور

#### الأول مال التجاره

و هو المال الذى تملكه الشخص و أعدده للتجاره و الاكتساب به سواء كان الانتقال إليه بعقد المعاوضه أو بمثل الهبه أو الصلح المجانى أو الإرث على الأقوى و اعتبر بعضهم كون الانتقال إليه بعنوان المعاوضه و سواء



كان قصد الاكتساب به من حين الانتقال إليه أو بعده و إن اعتبر بعضهم الأول فالأقوى أنه مطلق المال الذى أعد للتجاره فمن حين قصد الإعداد يدخل فى هذا العنوان و لو كان قصده حين التملك بالمعاوضه أو بغيرها الاقتناء و الأخذ للقنيه- و لا فرق فيه بين أن يكون مما يتعلق به الزكاه الماليه وجوبا أو استحبابا و بين غيره كالتجاره بالخضروات مثلا و لا بين أن يكون من الأعيان أو المنافع كما لو استأجر دارا بنيه التجاره- و يشترط فيه أمور الأول بلوغه حد نصاب أحد النقدين فلا زكاه فيما لا يبلغه و الظاهر أنه كالنقدين فى النصاب الثانى أيضا الثانى مضى الحول عليه من حين قصد التكسب الثالث بقاء قصد الاكتساب طول الحول فلو عدل عنه و نوى به القنيه فى الأثناء لم يلحقه الحكم و إن عاد إلى قصد الاكتساب اعتبر

ابتداء الحول من حينه الرابع بقاء رأس المال بعينه طول الحول الخامس أن يطلب برأس المال أو بزياده طول الحول فلو كان رأس ماله مائه دينار مثلا- فصار يطلب بنقيصه فى أثناء السنه و لو حبه من قيراط يوما منها سقطت الزكاه و المراد برأس المال الثمن المقابل للمناع و قدر الزكاه فيه ربع العشر كما فى النقدين و الأقوى تعلقها بالعين كما فى الزكاه الواجبه و إذا كان المناع عروضا فىكفى فى الزكاه بلوغ النصاب بأحد النقدين دون الآخر

١ مسأله إذا كان مال التجاره من النصب التى تجب فيها الزكاه

مثل أربعين شاه أو ثلاثين بقره أو عشرين ديناراً أو نحو ذلك فإن اجتمعت شرائط كليهما وجب إخراج الواجبه و سقطت زكاه التجاره و إن اجتمعت شرائط إحداهما فقط ثبتت ما اجتمعت شرائطها دون الأخرى

٢ مسأله إذا كان مال التجاره أربعين غنما سائمه

فعاوضها فى أثناء الحول بأربعين غنما سائمه سقط كلتا الزكاتين بمعنى أنه انقطع حول كليهما لاشتراط بقاء عين النصاب طول الحول فلا بد أن يبتدئ الحول من حين تملك الثانيه

٣ مسأله إذا ظهر فى مال المضاربه ربح كانت زكاه رأس المال مع بلوغه النصاب على رب المال

و يضم إليه حصته من الربح و يستحب زكاته أيضا إذا بلغ النصاب و تمّ حوله بل لا يبعد كفايه مضى حول الأصل و ليس فى حصه العامل من الربح زكاه إلا إذا بلغ النصاب مع اجتماع الشرائط لكن ليس له التأديه من العين إلا بإذن المالك أو بعد قسمه

٤ مسأله الزكاه الواجبه مقدمه على الدين

سواء كان مطالبا به أو لا- ما دامت عينها موجوده بل لا يصح وفاؤه بها بدفع تمام النصاب نعم مع تلفها و صيرورتها فى الذمه حالها حال سائر الديون و أما زكاه التجاره فالدين المطالب به مقدم عليها حيث إنها مستحبه سواء قلنا بتعلقها بالعين أو بالقيمه- و أما مع عدم المطالبه فيجوز تقديمها على القولين أيضا بل مع المطالبه أيضا إذا أداها صحت و أجزاء و إن كان آثما من حيث ترك الواجب

٥ مسأله إذا كان مال التجاره أحد النصب المالىه و اختلف مبدأ حولهما

فإن تقدم حول المالىه سقطت الزكاه للتجاره



و إن انعكس فإن أعطى زكاه التجاره قبل حلول حول المالىه سقطت و إلا كان كما لو حال الحولان معا فى سقوط مال التجاره

٦ مسأله لو كان رأس المال أقل من النصاب

ثم بلغه فى أثناء الحول استأنف الحول عند بلوغه

٧ مسأله إذا كان له تجارتان و لكل منهما رأس مال

فلكل منهما شروطه و حكمه فإن حصلت فى إحداهما دون الأخرى استحبت فيها فقط و لا يجبر خسران إحداهما بربح الأخرى

### **الثانى مما يستحب فيه الزكاه كل ما يكال أو يوزن مما أنبتته الأرض**

عدا الغلات الأربع فإنها واجبه فيها و عدا الخضر كالبقل و الفواكه و الباذنجان و الخيار و البطيخ و نحوها-

ففى صحيحه زراره: عفا رسول الله ص عن الخضر قلت و ما الخضر قال عليه السلام كل شىء لا يكون له بقاء البقل و البطيخ و الفواكه و شبه ذلك مما يكون سريع الفساد

و حكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكاه حكم الغلات الأربع فى قدر النصاب و قدر ما يخرج منها و فى السقى و الزرع و نحو ذلك

### **الثالث الخيل الإناث**

بشرط أن تكون سائمه و يحول عليها الحول و لا- بأس بكونها عوامل ففى العتاق منها و هى التى تولدت من عرييين كل سنه ديناران هما مثقال و نصف صيرفى و فى البراذين كل سنه دينار ثلاثه أرباع المثقال الصيرفى و الظاهر ثبوتها حتى مع الاشتراك فلو ملك اثنان فرسا ثبتت الزكاه بينهما

### **الرابع حاصل العقار المتخذ للنماء من البساتين و الدكاكين.**

و المساكن و الحمامات و الخانات و نحوها و الظاهر اشتراط النصاب و الحول و القدر المخرج ربع العشر مثل النقدين

### **الخامس الحلى**

و زكاته إعارته لمؤمن

**السادس المال الغائب أو المدفون الذي لا يتمكن من التصرف فيه**

إذا حال عليه حولان أو أحوال فيستحب زكاته لسنة واحدة بعد التمكن السابع إذا تصرف في النصاب بالمعاوضه في أثناء الحول بقصد الفرار من الزكاه فإنه يستحب إخراج زكاته بعد الحول

### فصل ٦ أصناف المستحقين للزكاه و مصارفها ثمانية

#### الأول و الثاني الفقير و المسكين

و الثاني أسوأ حالا من الأول و الفقير الشرعى من لا يملك مئونه السنه له و لعيله و الغنى الشرعى بخلافه- فمن كان عنده ضيعه أو عقار أو مواش أو نحو ذلك تقوم بكفايته و كفايه عياله فى طول السنه لا يجوز له أخذ الزكاه و كذا إذا كان له رأس مال يقوم ربحه بمئونه أو كان له من النقد أو الجنس ما يكفيه و عياله و إن كان لسنة واحدة و أما إذا كان أقل من مقدار كفايه سنته يجوز له أخذها و على هذا فلو كان عنده بمقدار الكفايه و نقص عنه بعد صرف بعضه فى أثناء السنه يجوز له الأخذ و لا يلزم أن يصبر إلى آخر السنه حتى يتم ما عنده فى كل وقت ليس عنده مقدار الكفايه المذكوره يجوز له الأخذ- و كذا لا يجوز لمن كان ذا صنعه أو كسب يحصل منهما مقدار مئونه و الأحوط عدم أخذ القادر على الاكتساب إذا لم يفعل تكاسلا

١ مسأله لو كان له رأس مال لا يقوم ربحه بمئونه

لكن عينه تكفيه لا- يجب عليه صرفها فى مئونه بل يجوز له إبقاؤه للتجار به و أخذ البقيه من الزكاه و كذا لو كان صاحب صنعه تقوم آلاتها أو صاحب ضيعه تقوم قيمتها بمئونه و لكن لا يكفيه الحاصل منهما لا يجب عليه بيعها و صرف العوض فى المئونه بل يبقيه و يأخذ من الزكاه بقية المئونه

٢ مسأله يجوز أن يعطى الفقير أزيد من مقدار مئونه سنته دفعه

فلا يلزم الاقتصار على مقدار مئونه سنه واحده و كذا فى الكاسب الذى لا يفى كسبه بمئونه سنته أو صاحب الضيعه التى لا يفى حاصلها أو التاجر الذى لا يفى ربح تجارته بمئونه سنته لا يلزم الاقتصار على إعطاء التتمه بل يجوز دفع ما يكفيه لسنين بل يجوز جعله غنيا عرفيا و إن كان الأحوط الاقتصار نعم لو أعطاه دفعات لا يجوز بعد أن حصل عنده مئونه السنه أن يعطى شيئا و لو قليلا ما دام كذلك

٣ مسأله دار السكنى و الخادم و فرس الركوب المحتاج إليها بحسب حاله

و لو لعزه و شرفه لا يمنع من إعطاء الزكاه و أخذها بل و لو كانت متعدده مع الحاجه إليها- و كذا الثياب و الألبسه الصيفيه و الشتويه السفرية و الحضريه و لو كانت للتجمل و أثاث البيت من الفروش و الظروف و سائر ما يحتاج إليه فلا يجب بيعها فى المئونه بل لو كان فاقدا لها مع الحاجه جاز أخذ الزكاه لشرائها و كذا يجوز أخذها لشراء الدار و الخادم و فرس الركوب و الكتب العلميه و نحوها مع الحاجه إليها- نعم لو كان عنده من المذكورات أو بعضها أزيد من مقدار حاجته بحسب حاله و جب صرفه فى المئونه بل إذا كانت عنده دار تزيد عن حاجته و أمكنه بيع المقدار الزائد منها عن حاجته و جب بيعه بل لو كانت له دار تندفع حاجته بأقل منها قيمه فالأحوط بيعها و شراء الأدون و كذا فى العبد و الجارية و الفرس

٤ مسأله إذا كان يقدر على التكسب لكن ينافى شأنه

كما لو كان قادرا على الاحتطاب و الاحتشاش الغير اللائقين بحاله يجوز له أخذ الزكاه و كذا إذا كان عسرا و مشقه من جهه كبر أو مرض أو ضعف فلا يجب عليه التكسب حينئذ

٥ مسأله إذا كان صاحب حرفه و صنعه و لكن لا يمكنه الاشتغال بها

من جهه فقد الآلات أو عدم الطالب جاز له أخذ الزكاه

٦ مسأله إذا لم يكن له حرفه.

و لكن

يمكنه تعلمها من غير مشقه ففي وجوب التعلم و حرمة أخذ الزكاه بتركه إشكال- و الأحوط التعلم و ترك الأخذ بعده نعم ما دام مشتغلا بالتعلم لا مانع من أخذها

٧ مسأله من لا يتمكن من التكسب طول السنه إلا فى يوم أو أسبوع مثلا

و لكن يحصل له فى ذلك اليوم أو الأسبوع مقدار مئونه السنه فتركه و بقى طول السنه لا يقدر على الاكتساب لا يبعد جواز أخذه و إن قلنا إنه عاص بالترك فى ذلك اليوم أو الأسبوع لصدق الفقير عليه حينئذ

٨ مسأله لو اشتغل القادر على الكسب بطلب العلم المانع عنه يجوز له أخذ الزكاه

إذا كان مما يجب تعلمه عينا أو كفايه و كذا إذا كان مما يستحب تعلمه كالتفقه فى الدين اجتهادا أو تقليدا و إن كان مما لا يجب و لا يستحب كالفلسفه و النجوم و الرياضيات و العروض و الأدبيه لمن لا يريد التفقه فى الدين فلا يجوز أخذه

٩ مسأله لو شك فى أن ما بيده كاف لمئونه سنته أم لا

فمع سبق وجود ما به الكفايه لا يجوز الأخذ و مع سبق العدم و حدوث ما يشك في كفايته يجوز عملا بالأصل في صورتين

١٠ مسأله المدعى للفقير إن عرف صدقه أو كذبه عومل به

و إن جهل الأمران فمع سبق فقره يعطى من غير يمين و مع سبق الغنى أو الجهل بالحاله السابقه فالأحوط عدم الإعطاء إلا مع الظن بالصدق خصوصا في الصوره الأولى

١١ مسأله لو كان له دين على الفقير جاز احتسابه زكاه

سواء كان حيا أو ميتا لكن يشترط في الميت أن لا يكون له تركه تفي بدينه و إلا لا يجوز نعم لو كان له تركه لكن لا يمكن الاستيفاء منها لامتناع الورثه أو غيرهم فالظاهر الجواز

١٢ مسأله لا يجب إعلام الفقير أن المدفوع إليه زكاه

بل لو كان ممن يترفع و يدخله الحياء منها و هو مستحق يستحب دفعها إليه على وجه الصله ظاهرا و الزكاه واقعا بل لو اقتضت المصلحه التصريح كذبا بعدم كونها زكاه جاز إذا لم

يقصد القابض عنوانا آخر غير الزكاه بل قصد مجرد التملك

١٣ مسأله لو دفع الزكاه باعتقاد الفقر فبان كون القابض غنيا

فإن كانت العين باقيه ارتجعها- و كذا مع تلفها إذا كان القابض عالما بكونها زكاه و إن كان جاهلا بحرمتها للغنى بخلاف ما إذا كان جاهلا بكونها زكاه فإنه لا ضمان عليه و لو تعذر الارتجاع أو تلفت بلا ضمان أو معه و لم يتمكن الدافع من أخذ العوض كان ضامنا فعليه الزكاه مره أخرى نعم لو كان الدافع هو المجتهد أو المأذون منه لا ضمان عليه و لا على المالك الدافع إليه

١٤ مسأله لو دفع الزكاه إلى غنى جاهلا بحرمتها عليه.

أو متعمدا استرجعها مع البقاء أو عوضها مع التلف و علم القابض و مع

عدم الإمكان يكون عليه مره أخرى و لا فرق فى ذلك بين الزكاه المعزوله و غيرها و كذا فى المسأله السابقه و كذا الحال لو بان أن المدفوع إليه كافر أو فاسق إن قلنا باشتراط العداله أو ممن تجب نفقته عليه أو هاشمى إذا كان الدافع من غير قبيله

١٥ مسأله إذا دفع الزكاه باعتقاد أنه عادل فبان فقيرا فاسقا أو باعتقاد أنه عالم فبان جاهلا

أو زيد فبان عمروا أو نحو ذلك صح و أجزاء إذا لم يكن على وجه التقييد بل كان من باب الاشتباه فى التطبيق و لا- يجوز استرجاعه حينئذ و إن كانت العين باقيه و أما إذا كان على وجه التقييد فيجوز كما يجوز نيتها مجددا مع بقاء العين أو تلفها إذا كان ضامنا بأن كان عالما باشتباه الدافع و تقييده

### الثالث العاملون عليها

و هم المنصوبون من قبل الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام لأخذ الزكوات و ضبطها و حسابها و إيصالها إليه أو إلى الفقراء على حسب إذنه فإن العامل يستحق منها سهما فى مقابل عمله و إن كان غنيا- و لا يلزم استيجاره من الأول أو تعيين مقدار له على وجه الجعاله بل يجوز أيضا أن لا- يعين له و يعطيه بعد ذلك ما يراه و يشترط فيهم التكليف بالبلوغ و العقل و الإيمان بل العداله و الحريه أيضا على الأحوط نعم لا بأس بالمكاتب و يشترط أيضا معرفه المسائل المتعلقة بعملهم اجتهادا أو تقليدا و أن لا- يكونوا من بنى هاشم نعم يجوز استيجارهم من بيت المال أو غيره كما يجوز عملهم تبرعا و الأقوى عدم سقوط هذا القسم فى زمان الغيبه مع بسط يد نائب الإمام عليه السلام فى بعض الأقطار نعم يسقط بالنسبه إلى من تصدى بنفسه لإخراج



زكاته و إيصالها إلى نائب الإمام عليه السلام أو إلى الفقراء بنفسه

### الرابع المؤلفه قلوبهم من الكفار

الذين يراد من إعطائهم ألفتهم و ميلهم إلى الإسلام أو إلى معاونه المسلمين في الجهاد مع الكفار أو الدفاع و من المؤلفه قلوبهم الضعفاء العقول من المسلمين لتقويه اعتقادهم أو لإمالتهم إلى المعاونه في الجهاد أو الدفاع

### الخامس الرقاب

و هم ثلاثه أصناف الأول المكاتب العاجز عن أداء مال الكتابه مطلقا كان أو مشروطا و الأحوط أن يكون بعد حلول النجم ففي جواز إعطائه قبل حلوله إشكال و يتخير بين الدفع إلى كل من المولى و العبد لكن إن دفع إلى المولى و اتفق عجز العبد عن باقى مال الكتابه في المشروط فرد إلى الرق يسترجع منه كما أنه لو دفعها إلى العبد و لم يصرفها في فك رقبتة- لاستغنائه بإبراء أو تبرع أجنبى يسترجع منه نعم يجوز الاحتساب حينئذ من باب سهم الفقراء إذا كان فقيرا و لو ادعى العبد أنه مكاتب أو أنه عاجز فإن علم صدقه أو أقام بينه قبل قوله و إلا ففي قبول قوله إشكال و الأحوط عدم القبول سواء صدقه المولى أو كذبه كما أن فى قبول قول المولى مع عدم العلم و البينه أيضا كذلك سواء صدقه العبد أو كذبه- و يجوز إعطاء المكاتب من سهم الفقراء إذا كان عاجزا عن التكسب للأداء و لا يشترط إذن المولى فى الدفع إلى المكاتب- سواء كان من باب الرقاب أو من باب الفقر. الثانى العبد تحت الشده و المرجع فى صدق الشده العرف فيشترى و يعتق خصوصا إذا كان مؤمنا

فى يد غير المؤمن. الثالث مطلق عتق العبد مع عدم وجود المستحق للزكاه و نيه الزكاه فى هذا و السابق عند دفع الثمن إلى البائع و الأحوط الاستمرار بها إلى حين الإعتاق

### السادس الغارمون

و هم الذين ركبهم الديون و عجزوا عن أدائها و إن كانوا مالكين لقوت سنتهم و يشترط أن لا- يكون الدين مصروفا فى المعصيه و إلا- لم يقض من هذا السهم- و إن جاز إعطاؤه من سهم الفقراء سواء تاب عن المعصيه أو لم يتب بناء على عدم اشتراط العدالة فى الفقير و كونه مالكا لقوت سنته لا ينافى فقره لأجل وفاء الدين الذى لا يكفى كسبه أو ما عنده به- و كذا يجوز إعطاؤه من سهم سبيل الله و لو شك فى أنه صرفه فى المعصيه أم لا- فالأقوى جواز إعطائه من هذا السهم و إن كان الأحوط خلافه نعم لا يجوز له الأخذ إذا كان قد صرفه فى المعصيه و لو كان معذورا فى الصرف فى المعصيه لجهل أو اضطرار أو نسيان أو نحو ذلك لا بأس بإعطائه و كذا لو صرفه فيها فى حال عدم التكليف لصغر أو جنون و لا فرق فى الجاهل بين كونه جاهلا بالموضوع أو الحكم

١٦ مسأله لا فرق بين أقسام الدين من قرض أو ثمن مبيع أو ضمان مال.

أو عوض صلح أو نحو ذلك كما لو كان من باب غرامه إتلاف فلو كان الإتلاف جهلا أو نسيانا و لم يتمكن من أداء العوض جاز إعطاؤه من هذا السهم بخلاف ما لو كان على وجه العمد و العدوان

١٧ مسألة إذا كان دينه مؤجلا

فالأحوط عدم الإعطاء من هذا السهم قبل حلول أجله - وإن كان الأقوى الجواز

١٨ مسألة لو كان كسوبا يقدر على أداء دينه بالتدريج

فإن كان الدين مطالبا فالظاهر جواز إعطائه من هذا السهم وإن لم يكن مطالبا فالأحوط عدم إعطائه

١٩ مسألة إذا دفع الزكاه إلى الغارم فبان بعده أن دينه في معصية ارتجع منه

إلا إذا كان فقيرا فإنه يجوز احتسابه عليه من سهم الفقراء و كذا إذا تبين أنه غير مديون و كذا إذا أبرأه الدائن بعد الأخذ لوفاء الدين

٢٠ مسألة لو ادعى أنه مديون

فإن أقام بينه قبل قوله و إلا فالأحوط عدم تصديقه و إن صدقه الغريم فضلا عما لو كذبه أو لم يصدقه

٢١ مسألة إذا أخذ من سهم الغارمين ليصرفه في أداء الدين

ثم صرفه في غيره ارتجع منه

٢٢ مسألة المناط هو الصرف في المعصية أو الطاعة لا القصد من حين الاستدانه

فلو استدان للطاعة فصرف في المعصية لم يعط من هذا السهم و في العكس بالعكس

٢٣ مسألة إذا لم يكن الغارم متمكنا من الأداء حالا

و تمكن بعد حين كأن يكون له غله لم يبلغ أو انها أو دين مؤجل يحل أجله بعد مده ففي جواز إعطائه من هذا السهم إشكال و إن كان الأقوى عدم الجواز مع عدم المطالبة من الدائن أو إمكان الاستقراض و الوفاء من محل آخر ثم قضائه بعد التمكن

٢٤ مسألة لو كان دين الغارم لمن عليه الزكاه جاز له احتسابه عليه زكاه

بل يجوز أن يحتسب ما عنده من الزكاه وفاء

للدین و يأخذها مقاصه و إن لم يقبضها المديون و لم يوكل فى قبضها و لا يجب إعلام المديون بالاحتساب عليه أو يجعلها وفاء و أخذها مقاصه

٢٥ مسأله لو كان الدين لغير من عليه الزكاه

يجوز له وفاؤه عنه بما عنده منها و لو بدون اطلاع الغارم

٢٦ مسأله لو كان الغارم ممن تجب نفقته على من عليه الزكاه جاز له إعطاؤه لوفاء دينه أو الوفاء عنه

و إن لم يجز إعطاؤه لنفقته

٢٧ مسأله إذا كان ديان الغارم مديونا لمن عليه الزكاه جاز له إحالته على الغارم ثم يحسب عليه

بل يجوز له أن يحسب ما على الديان وفاء عما فى ذمه الغارم و إن كان الأحوط أن يكون ذلك بعد الإحاله

٢٨ مسأله لو كان الدين للضمان عن الغير تبرعا لمصلحه مقتضيه لذلك مع عدم تمكنه من الأداء

و إن كان قادرا على قوت سنته يجوز الإعطاء من هذا السهم إن كان المضمون عنه غنيا

٢٩ مسأله لو استدان لإصلاح ذات البين

كما لو وجد قتيل لا يدري قاتله و كاد أن يقع بسببه الفتنه فاستدان للفصل فإن لم يتمكن من أدائه جاز الإعطاء من هذا السهم و كذا لو استدان لتعمير مسجد أو نحو ذلك من المصالح العامه و أما لو تمكن من الأداء فمشكل نعم لا يبعد جواز الإعطاء من سهم سبيل الله و إن كان لا يخلو عن إشكال أيضا إلا إذا كان من

قصده حين الاستدانه ذلك

### السابع سبيل الله و هو جميع سبل الخير

كبناء القناطر و المدارس و الخانات و المساجد و تعميرها و تخلص المؤمنين من يد الظالمين و نحو ذلك من المصالح كإصلاح ذات البين و دفع وقوع الشرور و الفتنة بين المسلمين و كذا إعانه الحجاج و الزائرين و إكرام العلماء و المشتغلين - مع عدم تمكنهم من الحج و الزياره و الاشتغال و نحوها من أموالهم - بل الأقوى جواز دفع هذا السهم في كل قريه مع عدم تمكن المدفوع إليه من فعلها بغير الزكاه بل مع تمكنه أيضا لكن مع عدم إقدامه إلا بهذا الوجه

### الثامن ابن السبيل و هو المسافر الذي نفدت نفقته أو تلفت راحلته

بحيث لا يقدر معه على الذهاب و إن كان غنيا في وطنه بشرط عدم تمكنه من الاستدانه أو بيع ما يملكه أو نحو ذلك و بشرط أن لا يكون سفره في معصيه فيدفع إليه قدر الكفايه اللائقه بحاله من الملبوس و المأكول و المركوب أو ثمنها أو أجرتها إلى أن يصل إلى بلده بعد قضاء وطره من سفره أو يصل إلى محل يمكنه تحصيلها بالاستدانه و البيع أو نحوهما و لو فضل مما أعطى شيء و لو بالتضييق على نفسه - أعاده على الأقوى من غير فرق بين النقد و الدابه و الثياب و نحوها فيدفعه إلى الحاكم و يعلمه بأنه من الزكاه - و أما لو كان في وطنه و أراد إنشاء السفر المحتاج إليه و لا - قدره له عليه فليس من ابن السبيل نعم لو تلبس بالسفر على وجه يصدق

عليه ذلك يجوز إعطاؤه من هذا السهم و إن لم يتجدد نفاذ نفقته بل كان أصل ماله قاصرا- فلا يعطى من هذا السهم قبل أن يصدق عليه اسم ابن السبيل نعم لو كان فقيرا يعطى من سهم الفقراء

٣٠ مسأله إذا علم استحقاق شخص للزكاه و لكن لم يعلم من أى الأصناف

يجوز إعطاؤه بقصد الزكاه من غير تعيين الصنف بل إذا علم استحقاقه من جهتين يجوز إعطاؤه من غير تعيين الجبهه

٣١ مسأله إذا نذر أن يعطى زكاته فقيرا معينا لجبهه راجحه أو مطلقا ينقذ نذره

فإن سها فأعطى فقيرا آخر أجزأ و لا يجوز استرداده و إن كانت العين باقيه بل لو كان ملتفتا إلى نذره و أعطى غيره متعمدا أجزأ أيضا و إن كان آثما فى مخالفه النذر و تجب عليه الكفاره و لا يجوز استرداده أيضا لأنه قد ملك بالقبض يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ٢، ص: ٣١٧

٣٢ مسأله إذا اعتقد وجوب الزكاه عليه فأعطاها فقيرا

ثم تبين له عدم وجوبها عليه جاز له الاسترجاع إذا كانت العين باقيه و أما إذا شك فى وجوبها عليه و عدمه فأعطى احتياطا ثم تبين له عدمه فالظاهر عدم جواز الاسترجاع و إن كانت العين باقيه

## فصل ٧ فى أوصاف المستحقين و هى أمور

### الأول الإيمان

فلا يعطى للكافر بجميع أقسامه و لا لمن يعتقد خلاف الحق من فرق المسلمين حتى المستضعفين منهم إلا من سهم المؤلفه قلوبهم و سهم سبيل الله فى الجملة و مع عدم وجود المؤمن و المؤلفه و سبيل الله يحفظ إلى حال التمكن

١ مسأله تعطى الزكاه من سهم الفقراء لأطفال المؤمنين و مجانينهم

من غير فرق بين الذكر و الأنثى و الخنثى و لا بين المميز و غيره إما بالتمليك بالدفع إلى وليهم و إما بالصرف عليهم مباشرة أو بتوسط أمين إن لم يكن لهم ولى شرعى من الأب و الجد و القيم

٢ مسأله يجوز دفع الزكاه إلى السفیه تملिका

و إن كان يحجر عليه بعد ذلك كما أنه يجوز الصرف عليه من سهم

سبيل الله- بل من سهم الفقراء أيضا على الأظهر من كونه كسائر السهام أعم من التملك و الصرف

٣ مسأله الصبى المتولد بين المؤمن و غيره يلحق بالمؤمن

خصوصا إذا كان هو الأب نعم لو كان الجد مؤمنا و الأب غير مؤمن ففيه إشكال و الأحوط عدم الإعطاء

٤ مسأله لا يعطى ابن الزنى من المؤمنين

فضلا عن غيرهم من هذا السهم

٥ مسأله لو أعطى غير المؤمن زكاته أهل نحلته ثم استبصر أعادها

بخلاف الصلاة و الصوم إذا جاء بهما على وفق مذهبه بل و كذا الحج و إن كان قد ترك منه ركنا عندنا على الأصح نعم لو كان قد دفع الزكاه إلى المؤمن ثم استبصر أجزاء و إن كان الأحوط إعادته أيضا

٦ مسأله النيه فى دفع الزكاه للطفل و المجنون عند الدفع إلى الولي

إذا كان على وجه التملك و عند الصرف عليهما إذا كان على وجه الصرف

٧ مسأله استشكل بعض العلماء فى جواز إعطاء الزكاه لعوام المؤمنين

الذين لا يعرفون الله إلا بهذا اللفظ أو النبى أو الأئمة كلا أو بعضا شيئا من المعارف الخمس و استقرب عدم الإجزاء بل ذكر بعض آخر أنه لا يكفى معرفه الأئمة بأسمائهم بل لا بد فى كل واحد أن يعرف أنه من هو و ابن من فيشترط تعيينه و تمييزه عن غيره و أن يعرف الترتيب فى خلافتهم و لو لم يعلم أنه هل يعرف ما يلزم معرفته أم لا يعتبر الفحص عن حاله و لا يكفى الإقرار الإجمالى بأنى مسلم مؤمن و اثنا عشرى و ما ذكروه مشكل جدا بل الأقوى كفايه الإقرار الإجمالى و إن لم

يعرف أسماءهم أيضا فضلا عن أسماء آبائهم و الترتيب فى خلافتهم لكن هذا مع العلم بصدقه فى دعواه أنه من المؤمنين الاثنى عشرين و أما إذا كان بمجرد الدعوى و لم يعلم صدقه و كذبه فيجب الفحص عنه

٨ مسأله لو اعتقد كونه مؤمنا فأعطاه الزكاه ثم تبين خلافه

فالأقوى عدم الإجزاء

### **الثانى أن لا يكون ممن يكون الدفع إليه إعانه على الإثم و إغراء بالقبيح**

فلا- يجوز إعطاؤها لمن يصرفها فى المعاصى خصوصا إذا كان تركه ردعا له عنها و الأقوى عدم اشتراط العدالة و لا عدم ارتكاب الكبائر و لا- عدم كونه شارب الخمر فيجوز دفعها إلى الفساق و مرتكبى الكبائر و شاربى الخمر بعد كونهم فقراء من أهل الإيمان و إن كان الأحوط اشتراطها بل وردت روايه بالمنع عن إعطائها لشارب الخمر نعم يشترط العدالة فى العاملين على الأحوط و لا يشترط فى المؤلفه قلوبهم بل و لا فى سهم سبيل الله و لا فى الرقاب و إن قلنا باعتبارها فى سهم الفقراء

٩ مسأله الأرجح دفع الزكاه إلى الأعدل فالأعدل

و الأفضل فالأفضل و الأوج فالأوج و مع تعارض الجهات يلاحظ الأهم فالأهم المختلف ذلك بحسب المقامات



### الثالث أن لا يكون ممن تجب نفقته على المزكى

كالأبوين و إن علوا و الأولاد و إن سفلوا من الذكور أو من الإناث و الزوجه الدائمه التى لم يسقط وجوب نفقتها بشرط أو غيره من الأسباب الشرعيه و المملوك سواء كان آبقا أو مطيعا فلا يجوز إعطاء زكاته إياهم للإنفاق بل و لا للتوسعه على الأحوط و إن كان لا يبعد جوازه إذا لم يكن عنده ما يوسع به عليهم نعم يجوز دفعها إليهم إذا كان عندهم من تجب نفقته عليهم لا عليه كالزوجه للوالد أو الولد و المملوك لهما مثلا

١٠ مسأله الممنوع إعطاؤه لواجبى النفقه هو ما كان من سهم الفقراء و لأجل الفقر

و أما من غيره من السهام كسهم العاملين إذا كان منهم أو الغارمين أو المؤلفه قلوبهم أو سبيل الله أو ابن السبيل أو الرقاب إذا كان من أحد المذكورات فلا مانع منه

١١ مسأله يجوز لمن تجب نفقته على غيره أن يأخذ الزكاه من غير من تجب عليه

إذا لم يكن قادرا على إنفاقه أو كان قادرا و لكن لم يكن باذلا- و أما إذا كان باذلا فيشكل الدفع إليه و إن كان فقيرا كأبناء الأغنياء إذا لم يكن عندهم شىء بل لا ينبغي الإشكال فى عدم جواز الدفع إلى زوجه الموسر البازل بل لا يبعد عدم جوازه مع إمكان إجبار الزوج على البذل إذا كان ممتعا منه بل الأحوط عدم جواز الدفع إليهم للتوسعه اللائقه بحالهم مع كون من عليه النفقه باذلا للتوسعه أيضا

١٢ مسأله يجوز دفع الزكاه إلى الزوجه المتمتع بها

سواء كان المعطى هو الزوج أو غيره و سواء كان للإنفاق أو للتوسعه و كذا يجوز دفعها إلى الزوجه الدائمه مع سقوط وجوب نفقتها بالشرط أو نحوه نعم لو وجبت نفقه المتمتع بها على الزوج من جهه

الشرط أو نحوه لا يجوز الدفع إليها مع يسار الزوج

١٣ مسأله يشكل دفع الزكاه إلى الزوجه الدائمه إذا كان سقوط نفقتها من جهه النشوز

لتمكنها من تحصيلها بتركه

١٤ مسأله يجوز للزوجه دفع زكاتها إلى الزوج و إن أنفقتها عليها

و كذا غيرها ممن تجب نفقته عليه بسبب من الأسباب الخارجيه

١٥ مسأله إذا عال بأحد تبرعا جاز له دفع زكاته له فضلا عن غيره

للإنفاق أو التوسعه من غير فرق بين القريب الذى لا يجب نفقته عليه كالأخ و أولاده و العم و الخال و أولادهم و بين الأجنبى و من غير فرق بين كونه وارثا له لعدم الولد مثلا و عدمه

١٦ مسأله يستحب إعطاء الزكاه للأقارب مع حاجتهم و فقرهم

و عدم كونهم ممن تجب نفقتهم عليه

ففى الخبر: أى الصدقه أفضل قال عليه السلام على ذى الرحم الكاشح

و فى آخر: لا صدقه و ذو رحم محتاج

١٧ مسأله يجوز للوالد أن يدفع زكاته إلى ولده

للصرف فى مثونه التزوج و كذا العكس

١٨ مسأله يجوز للمالك دفع الزكاه إلى ولده للإنفاق على زوجته أو خادمه من سهم الفقراء

كما يجوز له دفعه إليه لتحصيل الكتب العلميه من سهم سبيل الله

١٩ مسأله لا فرق فى عدم جواز دفع الزكاه إلى من تجب نفقته عليه بين أن يكون قادرا على إنفاقه أو عاجزا

كما لا فرق بين أن يكون ذلك من سهم الفقراء أو من سائر السهام فلا يجوز الإنفاق عليهم من سهم سبيل الله أيضا و إن كان يجوز لغير الإنفاق و كذا لا- فرق على الظاهر الأ-حوط بين إتمام ما يجب عليه و بين إعطاء تمامه و إن حكى عن جماعه أنه لو عجز عن إنفاق تمام ما يجب عليه جاز له إعطاء البقيه كما لو عجز عن إكسائهم أو عن إدامهم لإطلاق بعض الأخبار الوارده فى



شمولها للتمته لأنها أيضا نوع من التوسعه لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الإعطاء

٢٠ مسأله يجوز صرف الزكاه على مملوك الغير إذا لم يكن ذلك الغير باذلا لنفقته

إما لفقره أو لغيره سواء كان العبد آبقا أو مطيعا

### الرابع أن لا يكون هاشميا إذا كانت الزكاه من غيره مع عدم الاضطرار

و لا فرق بين سهم الفقراء و غيره من سائر السهام حتى سهم العاملين و سبيل الله نعم لا بأس بتصرفه فى الخانات و المدارس و سائر الأوقاف المتخذة من سهم سبيل الله أما زكاه الهاشمى فلا بأس بأخذها له من غير فرق بين السهام أيضا حتى سهم العاملين فيجوز استعمال الهاشمى على جبايه صدقات بنى هاشم و كذا يجوز أخذ زكاه غير الهاشمى له مع الاضطرار إليها و عدم كفايه الخمس و سائر الوجوه و لكن الأحوط حينئذ الاقتصار على قدر الضروره يوما فيوما مع الإمكان

٢١ مسأله المحرم من صدقات غير الهاشمى عليه إنما هو زكاه المال الواجبه و زكاه الفطره

و أما الزكاه المندوبه و لو زكاه مال التجاره و سائر الصدقات المندوبه فليست محرمه عليه بل لا تحرم الصدقات الواجبه ما عدا الزكاهين عليه أيضا كالصدقات المنذوره و الموصى بها للفقراء و الكفارات و نحوها كالمظالم إذا كان من يدفع عنه من غير الهاشميين و أما إذا كان المالك المجهول الذى يدفع عنه الصدقه هاشميا فلا إشكال أصلا و لكن الأحوط فى الواجبه عدم الدفع إليه و أحوط منه عدم دفع مطلق الصدقه و لو مندوبه خصوصا مثل زكاه مال التجاره

٢٢ مسأله يثبت كونه هاشميا بالبينه و الشيع

و لا يكفى مجرد دعواه و إن حرم دفع

الزكاه إليه مؤاخذه له بإقراره و لو ادعى أنه ليس بهاشمي يعطى من الزكاه لا لقبول قوله بل لأصاله العدم عند الشك في كونه منهم أم لا و لذا يجوز إعطاؤها المجهول النسب كاللقيط

٢٣ مسأله يشكل إعطاء زكاه غير الهاشمى لمن تولد من الهاشمى بالزنا

فالأحوط عدم إعطائه و كذا الخمس فيقتصر فيه على زكاه الهاشمى

### فصل ٨ في بقيه أحكام الزكاه و فيه مسائل

#### الأولى الأفضل بل الأحوط نقل الزكاه إلى الفقيه الجامع للشرائط في زمن الغيبه

سيما إذا طلبها لأنه أعرف بمواقعها لكن الأقوى عدم وجوبه فيجوز للمالك مباشرة أو بالاستنابه و التوكيل تفريقها على الفقراء و صرفها في مصارفها نعم لو طلبها الفقيه على وجه الإيجاب بأن يكون هناك ما يقتضى وجوب صرفها في مصرف بحسب الخصوصيات الموجهه لذلك شرعا و كان مقلدا له يجب عليه الدفع إليه من حيث إنه تكليفه الشرعى لا لمجرد طلبه و إن كان أحوط كما ذكرنا بخلاف ما إذا طلبها الإمام عليه السلام في زمان الحضور فإنه يجب الدفع إليه بمجرد طلبه من حيث وجوب طاعته في كل ما يأمر

#### الثانيه لا يجب البسط على الأصناف الثمانيه بل يجوز التخصيص ببعضها

كما لا يجب في كل صنف البسط على أفراده إن تعددت و لا مراعاة أقل الجمع الذى هو الثلاثه بل يجوز تخصيصها بشخص واحد من صنف واحد لكن يستحب البسط على الأصناف مع سعتها و وجودهم بل يستحب مراعاة

الجماعه التي أقلها ثلثه في كل صنف منهم حتى ابن السبيل و سبيل الله لكن هذا مع عدم مزاحمه جهه أخرى مقتضيه للتخصيص.

### الثالثه يستحب تخصيص أهل الفضل بزياده النصيب بمقدار فضله

كما أنه يستحب ترجيح الأقارب و تفضيلهم على الأجانب و أهل الفقه و العقل على غيرهم و من لا يسأل من الفقراء على أهل السؤال و يستحب صرف صدقه المواشى إلى أهل التجمل من الفقراء لكن هذه جهات موجهه للترجيح في حد نفسها و قد يعارضها أو يزاحمها مرجحات أخر فينبغى حينئذ ملاحظه الأهم و الأرجح.

### الرابعه الإجهار بدفع الزكاه أفضل من الإسرار به

بخلاف الصدقات المندوبه فإن الأفضل فيها الإعطاء سرا.

### الخامسه إذا قال المالك أخرجت زكاه مالى أو لم يتعلق بمالى شيء

قبل قوله بلا بينه و لا يمين ما لم يعلم كذبه و مع التهمه لا بأس بالتفحص و التفتيش عنه.

### السادسه يجوز عزل الزكاه و تعيينها في مال مخصوص

و إن كان من غير الجنس الذى تعلقت به من غير فرق بين وجود المستحق و عدمه على الأصح و إن كان الأحوط الاقتصار على الصوره الثانيه و حينئذ فتكون في يده أمانه لا يضمنها إلا بالتعدى أو التفريط و لا يجوز تبديلها بعد العزل.

### السابعه إذا اتجر بمجموع النصاب قبل أداء الزكاه

كان الربح للفقير

بالنسبه و الخساره عليه و كذا لو اتجر بما عزله و عينه للزكاه.

### **الثامنه تجب الوصيه بأداء ما عليه من الزكاه إذا أدركته الوفاه قبله**

و كذا الخمس و سائر الحقوق الواجبه و لو كان الوارث مستحقا جاز احتسابه عليه و لكن يستحب دفع شىء منه إلى غيره.

### **التاسعه يجوز أن يعدل بالزكاه إلى غير من حضره من الفقراء**

خصوصا مع المرجحات و إن كانوا مطالبين نعم الأفضل حينئذ الدفع إليهم من باب استحباب قضاء حاجه المؤمن إلا إذا زاحمه ما هو أرجح.

### **العاشره لا إشكال فى جواز نقل الزكاه من بلده إلى غيره**

مع عدم وجود المستحق فيه بل يجب ذلك إذا لم يكن مرجو الوجود بعد ذلك و لم يتمكن من الصرف فى سائر المصارف و مثونه النقل حينئذ من الزكاه و أما مع كونه مرجو الوجود فيتخير بين النقل و الحفظ إلى أن يوجد و إذا تلفت بالنقل لم يضمن مع عدم الرجاء و عدم التمكن من الصرف فى سائر المصارف و أما معهما فالأحوط الضمان و لا

فرق فى النقل بين أن يكون إلى البلد القريب أو البعيد مع الاشتراك فى ظن السلامه و إن كان الأولى التفريق فى القريب ما لم يكن مرجح للبعد.

### الحاديه عشر الأقوى جواز النقل إلى البلد الآخر

و لو مع وجود المستحق فى البلد و إن كان الأحوط عدمه كما أفتى به جماعه و لكن الظاهر الإجزاء لو نقل على هذا القول أيضا و ظاهر القائلين بعدم الجواز وجوب التقسيم فى بلدها لا- فى أهلها فيجوز الدفع فى بلدها إلى الغرماء و أبناء السبيل و على القولين إذا تلفت بالنقل يضمن كما أن مؤونه النقل عليه لا من الزكاه و لو كان النقل بإذن الفقيه لم يضمن و إن كان مع وجود المستحق فى البلد و كذا بل و أولى منه لو وكله فى قبضها عنه بالولاية العامه ثمَّ أذن له فى نقلها

### الثانيه عشره لو كان له مال فى غير بلد الزكاه أو نقل مالا له من بلد الزكاه إلى بلد آخر

جاز احتسابه زكاه عما عليه فى بلده و لو مع وجود المستحق فيه و كذا لو كان له دين فى ذمه شخص فى بلد آخر جاز احتسابه زكاه و ليس شىء من هذه من النقل الذى هو محل الخلاف فى جوازه و عدمه فلا إشكال فى شىء منها

### الثالثه عشره لو كان المال الذى فيه الزكاه فى بلد آخر غير بلده

جاز له نقلها إليه مع الضمان لو تلف و لكن الأفضل صرفها فى بلد المال

### الرابعه عشر إذا قبض الفقيه الزكاه بعنوان الولاية العامه

برئت ذمه المالك و إن تلفت عنده بتفريط أو بدونه أو أعطى لغير المستحق اشتباها

### الخامسه عشر إذا احتاجت الزكاه إلى كيل أو وزن

كانت أجره الكيال و الوزان على المالك لا من الزكاه

### السادسه عشر إذا تعدد سبب الاستحقاق فى شخص واحد

كأن يكون فقيرا و عاملا و غارما مثلا جاز أن يعطى بكل سبب نصيبا



**السابعه عشر المملوك الذي يشتري من الزكاه إذا مات و لا وارث له ورثه أرباب الزكاه دون الإمام ع**

و لكن الأحوط صرفه فى الفقراء فقط

**الثامنه عشر [ لا يجب الاقتصار فى دفع الزكاه على مئونه السنه ]**

قد عرفت سابقا أنه لا يجب الاقتصار فى دفع الزكاه على مئونه السنه بل يجوز

دفع ما يزيد على غناه إذا أعطى دفعه فلا - حد لأكثر ما يدفع إليه و إن كان الأحوط الاقتصار على قدر الكفاف خصوصا في المحترف الذى لا تكفيه حرفته نعم لو أعطى تدريجا فبلغ مقدار مئونه السنه حرم عليه أخذ ما زاد للإنفاق و الأقوى أنه لا حد لها فى طرف القله أيضا من غير فرق بين زكاه النقدين و غيرهما و لكن الأحوط عدم النقصان عما فى النصاب الأول من الفضه فى الفضه و هو خمس دراهم و عما فى النصاب الأول من الذهب فى الذهب و هو نصف دينار بل الأحوط مراعاة مقدار ذلك فى غير النقدين أيضا و أحوط من ذلك مراعاة ما فى أول النصاب من كل جنس ففى الغنم و الإبل لا يكون أقل من شاه و فى البقر لا يكون أقل من تبيع و هكذا فى الغلات يعطى ما يجب فى أول حد النصاب.

### **التاسعه عشر يستحب للفقير أو العامل أو الفقير الذى يأخذ الزكاه الدعاء للمالك**

بل هو الأحوط بالنسبه إلى الفقيه الذى يقبض بالولاية العامه.

### **العشرون يكره لرب المال طلب تملك ما أخرجه فى الصدقه الواجبه و المندوبه**

نعم لو أراد الفقير بيعه بعد تقويمه عند من أراد كان المالك أحق به من غيره و لا - كراهه - و كذا لو كان جزء من حيوان لا يمكن للفقير الانتفاع به و لا - يشتريه غير المالك أو يحصل للمالك ضرر بشراء الغير فإنه تزول الكراهه حينئذ أيضا كما أنه لا بأس بإبقائه فى ملكه إذا عاد إليه بميراث و شبهه من المملكات القهرية

### **فصل ٩ فى وقت وجوب إخراج الزكاه**

#### **اشاره**

قد عرفت سابقا أن وقت تعلق الوجوب فيما يعتبر فيه الحول حولانه بدخول الشهر الثانى عشر و أنه يستقر الوجوب بذلك و إن احتسب الثانى عشر من الحول الأول لا الثانى و فى الغلات التسميه و أن وقت وجوب الإخراج فى الأول هو

وقت التعلق و فى الثانى هو الخرص و الصرم فى النخل و الكرم و التصفيه فى الحنطه و الشعير و هل الوجوب بعد تحققة فورى أو لا أقوال ثالثها أن وجوب الإخراج و لو بالعزل فورى و أما الدفع و التسليم فيجوز فيه التأخير و الأحوط عدم تأخير الدفع مع وجود المستحق و إمكان الإخراج إلا لغرض كانتظار مستحق معين أو الأفضل فيجوز حينئذ و لو مع عدم العزل الشهرين و الثلاثه بل الأزيد و إن كان الأحوط حينئذ العزل ثم الانتظار المذكور و لكن لو تلف بالتأخير مع إمكان الدفع يضمن

### ١ مسأله الظاهر أن المناط فى الضمان مع وجود المستحق هو التأخير عن الفور العرفى

فلو آخر ساعه أو ساعتين بل أزيد فتلفت من غير تفريط فلا ضمان و إن أمكنه الإيصال إلى المستحق من حينه مع عدم كونه حاضرا عنده و أما مع حضوره فمشكل خصوصا إذا كان مطالبا

### ٢ مسأله يشترط فى الضمان مع التأخير العلم بوجود المستحق

فلو كان موجودا لكن المالك لم يعلم به فلا ضمان لأنه معذور حينئذ فى التأخير

### ٣ مسأله لو أنلف الزكاه المعزوله أو جميع النصاب متلف

فإن كان مع عدم التأخير الموجب للضمان يكون الضمان على المتلف فقط و إن كان مع التأخير المزبور من المالك فكل من المالك و الأجنبي ضامن و للفقيه أو العامل الرجوع على أيهما شاء و إن رجع على المالك رجع هو على المتلف و يجوز له الدفع من ماله ثم الرجوع على المتلف

### ٤ مسأله لا يجوز تقديم الزكاه قبل وقت الوجوب على الأصح

فلو قدمها كان المال باقيا على ملكه مع بقاء عينه و يضمن تلفه القابض إن علم بالحال و للمالك احتسابه جديدا مع بقاءه أو احتساب عوضه مع ضمانه و بقاء فقر القابض و له العدول عنه إلى غيره

### ٥ مسأله إذا أراد أن يعطى فقيرا شيئا و لم يجىء وقت وجوب الزكاه عليه

يجوز أن يعطيه قرضا فإذا جاء وقت الوجوب حسبه عليه زكاه بشرط بقاءه على صفه الاستحقاق و بقاء الدافع و المال على صفه الوجوب و لا يجب عليه ذلك بل يجوز مع بقاءه على الاستحقاق الأخذ منه و الدفع إلى غيره و إن كان الأحوط الاحتساب عليه و عدم الأخذ منه

### ٦ مسأله لو أعطاه قرضا فزاد عنده زياده متصله أو منفصله

فالزياده له لا- للمالك كما أنه لو نقص كان النقص عليه- فإن خرج عن الاستحقاق أو أراد المالك الدفع إلى غيره- يسترد عوضه لا عينه كما هو مقتضى حكم القرض بل مع عدم الزياده أيضا ليس عليه إلا رد المثل أو قيمه

### ٧ مسأله لو كان ما أقرض الفقير فى أثناء الحول بقصد الاحتساب عليه بعد حلوله

بعضا من النصاب و خرج الباقي عن حده سقط الوجوب على الأصح لعدم بقاءه فى ملكه طول الحول- سواء كانت العين باقيه عند الفقير أو تالفه فلا محل للاحتساب نعم لو أعطاه بعض النصاب أمانه بالقصد المذكور لم يسقط الوجوب مع بقاء عينه عند الفقير فله الاحتساب حينئذ بعد حلول الحول

إذا بقي على الاستحقاق

### ٨ مسأله لو استغنى الفقير الذى أقرضه بالقصد المذكور بعين هذا المال

ثمَّ حال الحول يجوز الاحتساب عليه لبقائه على صفه الفقر بسبب هذا الدين و يجوز الاحتساب من سهم الغارمين أيضا و أما لو استغنى بنماء هذا المال- أو بارتفاع قيمته إذا كان قيميا و قلنا إن المدار قيمته يوم القرض لا يوم الأداء لم يجز الاحتساب عليه

### فصل ١٠ الزكاه من العبادات فيعتبر فيها نيه القربه و التعيين مع تعدد ما عليه

#### إشاره

بأن يكون عليه خمس و زكاه و هو هاشمى فأعطى هاشميا فإنه يجب عليه أن يعين أنه من أيهما- و كذا لو كان عليه زكاه و كفاره فإنه يجب التعيين بل و كذا إذا كان عليه زكاه المال و الفطره فإنه يجب التعيين على الأحوط بخلاف ما إذا اتحد الحق الذى عليه- فإنه يكفيه الدفع بقصد ما فى الذمه و إن جهل نوعه بل مع التعدد أيضا يكفيه التعيين الإجمالى بأن ينوى ما وجب عليه أولا- أو ما وجب ثانيا مثلا- و لا يعتبر نيه الوجوب و الندب و كذا لا يعتبر أيضا نيه الجنس الذى تخرج منه الزكاه أنه من الأنعام أو الغلات أو النقدين من غير فرق بين أن يكون محل الوجوب متحدا أو متعددا- بل و من غير فرق بين أن يكون نوع الحق متحدا أو متعددا

كما لو كان عنده أربعون من الغنم و خمس من الإبل فإن ألحق في كل منهما شاه أو كان عنده من أحد النقدين و من الأنعام- فلا يجب تعيين شىء من ذلك سواء كان المدفوع من جنس واحد مما عليه أو لا فيكفى مجرد قصد كونه زكاه بل لو كان له مالان متساويان أو مختلفان حاضران أو غائبان أو مختلفان فأخرج الزكاه عن أحدهما من غير تعيين أجزاء و له التعيين بعد ذلك و لو نوى الزكاه عنهما وزعت بل يقوى التوزيع مع نيه مطلق الزكاه

### **١ مسأله لا إشكال فى أنه يجوز للمالك التوكيل فى أداء الزكاه**

كما يجوز له التوكيل فى الإيصال إلى الفقير و فى الأول ينوى الوكيل حين الدفع إلى الفقير عن المالك و الأحوط تولى المالك للنيه أيضا حين الدفع إلى الوكيل

و فى الثانى لا بد من تولى المالك للنيه حين الدفع إلى الوكيل و الأحوط استمرارها إلى حين دفع الوكيل إلى الفقير

## ٢ مسأله إذا دفع المالك أو وكيله بلا نيه القربه

له أن ينوى بعد وصول المال إلى الفقير و إن تأخرت عن الدفع بزمان بشرط بقاء العين فى يده أو تلفها مع ضمانه كغيرها من الديون و أما مع تلفها بلا ضمان فلا محل للنيه

## ٣ مسأله يجوز دفع الزكاه إلى الحاكم الشرعى بعنوان الوكاله عن المالك فى الأداء

كما يجوز بعنوان الوكاله فى الإيصال و يجوز بعنوان أنه ولى عام على الفقراء فى الأول يتولى الحاكم النيه و كاله حين الدفع إلى الفقير و الأحوط تولى المالك أيضا حين الدفع إلى الحاكم و فى الثانى يكفى نيه المالك حين الدفع إليه و إبقاؤها مستمره إلى حين الوصول إلى الفقير و فى الثالث أيضا ينوى المالك حين الدفع إليه لأن يده حينئذ يد الفقير المولى عليه

## ٤ مسأله إذا أدى ولى اليتيم أو المجنون زكاه مالهما

يكون هو المتولى للنيه

## ٥ مسأله إذا أدى الحاكم الزكاه عن الممتنع يتولى هو النيه عنه

و إذا أخذها من الكافر يتولاها أيضا عند أخذه منه أو عند الدفع إلى الفقير عن نفسه لا عن الكافر

## ٦ مسأله لو كان له مال غائب مثلا فنوى أنه إن كان باقيا فهذا زكاته

و إن كان تالفا فهو صدقه مستحبه صح بخلاف ما لو ردد في نيته و لم يعين هذا المقدار أيضا فنوى أن هذا زكاه واجبه أو صدقه مندوبه فإنه لا يجزى

### ٧ مسأله لو أخرج عن ماله الغائب زكاه ثم بان كونه تالفا

فإن كان ما أعطاه باقيا له أن يسترده و إن كان تالفا استرد عوضه إذا كان القابض عالما بالحال و إلا فلا

ختم فيه مسائل متفرقه

### ١ الأولى استحباب استخراج زكاه مال التجاره و نحوه للصبي و المجنون تكليف للولى

و ليس من باب النيباه عن الصبي و المجنون فالمناطق فيه اجتهاد الولى أو تقليده فلو كان من مذهبه اجتهادا أو تقليدا وجوب إخراجها أو استحبابه ليس للصبي بعد بلوغه معارضته و إن قلد من يقول بعدم الجواز- كما أن الحال كذلك في سائر تصرفات الولى في مال الصبي



أو نفسه من تزويج و نحوه فلو باع ماله بالعقد الفارسي أو عقد له النكاح بالعقد الفارسي أو نحو ذلك من المسائل الخلافية و كان مذهبه الجواز ليس للصبى بعد بلوغه إفساده بتقليد من لا يرى الصحة نعم لو شك الولي بحسب الاجتهاد أو التقليد فى وجوب الإخراج أو استحبابه أو عدمهما و أراد الاحتياط بالإخراج ففى جوازه إشكال لأن الاحتياط فيه معارض بالاحتياط فى تصرف مال

الصبي نعم لا- يبعد ذلك إذا كان الاحتياط وجوبيا- وكذا الحال في غير الزكاه كمسأله وجوب إخراج الخمس من أرباح التجاره للصبي حيث إنه محل للخلاف- وكذا في سائر التصرفات في ماله و المسأله محل إشكال مع أنها سياله.

## **٢ الثانيه إذا علم بتعلق الزكاه بماله و شك في أنه أخرجها أم لا وجب عليه الإخراج للاستصحاب**

إلا إذا كان الشك بالنسبه إلى السنين الماضيه فإن الظاهر جريان قاعده الشك بعد الوقت أو بعد تجاوز

المحل هذا و لو شك في أنه أخرج الزكاه عن مال الصبى في مورد يستحب إخراجها كمال التجاره له بعد العلم بتعلقها به فالظاهر جواز العمل بالاستصحاب لأنه دليل شرعى و المفروض أن المناط فيه شكه و يقينه لأنه المكلف لا شك الصبى و يقينه و بعبارة أخرى ليس نائبا عنه.

### ٣ الثالثه إذا باع الزرع أو الثمر و شك في كون البيع بعد زمان تعلق الوجوب

حتى يكون الزكاه عليه أو قبله حتى يكون على المشتري ليس عليه شىء إلا- إذا كان زمان التعلق معلوما و زمان البيع مجهولا فإن الأحوط حينئذ إخراجة على إشكال في وجوبه و كذا الحال بالنسبه إلى المشتري إذا شك في ذلك فإنه لا يجب عليه شىء إلا إذا علم زمان البيع و شك في تقدم

التعلق و تأخره فإن الأحوط حينئذ إخراجها على إشكال في وجوبه.

#### ٤ الرابعه إذا مات المالك بعد تعلق الزكاه وجب الإخراج من تركته

و إن مات قبله وجب على من بلغ سهمه النصاب من الورثه و إذا لم يعلم أن الموت كان قبل التعلق أو بعده لم يجب الإخراج من تركته و لا على الورثه إذا لم يبلغ نصيب واحد منهم النصاب إلا مع العلم بزمان التعلق و الشك في زمان الموت فإن الأحوط حينئذ الإخراج على الإشكال المتقدم و أما إذا بلغ نصيب كل منهم النصاب أو نصيب بعضهم فيجب على من بلغ نصيبه منهم للعلم الإجمالى بالتعلق به إما بتكليف الميت في حياته أو بتكليفه هو بعد موت مورثه بشرط أن يكون بالغاً عاقلاً و إلا فلا يجب عليه لعدم العلم الإجمالى بالتعلق حينئذ

#### ٥ الخامسه إذا علم أن مورثه كان مكلفاً بإخراج الزكاه و شك في أنه أداها أم لا

ففي وجوب إخراجها من تركته لاستصحاب بقاء تكليفه أو عدم وجوبه للشك في ثبوت التكليف بالنسبه إلى الوارث و استصحاب بقاء تكليف الميت لا ينفع في تكليف الوارث وجهان أوجههما الثانى

لأن تكليف الوارث بالإخراج فرع تكليف الميت حتى يتعلق الحق بتركته و ثبوته فرع شك الميت و إجراءات الاستصحاب لا شك الوارث و حال الميت غير معلوم أنه متيقن بأحد الطرفين أو شاك و فرق بين ما نحن فيه و ما إذا علم نجاسه يد شخص أو ثوبه سابقا و هو نائم و نشك في أنه طهرهما أم لا حيث إن مقتضى الاستصحاب بقاء النجاسة مع أن حال النائم غير معلوم أنه شاك أو متيقن إذ في هذا المثال لا حاجة إلى إثبات التكليف بالاجتناب بالنسبة إلى ذلك الشخص النائم بل يقال إن يده كانت نجسه و الأصل بقاء نجاستها فيجب الاجتناب عنها بخلاف المقام حيث إن وجوب الإخراج من التركة فرع ثبوت تكليف الميت و اشتغال ذمته بالنسبة إليه من حيث هو نعم لو كان المال الذي تعلق به الزكاة موجودا أمكن أن يقال الأصل بقاء

الزكاه فيه ففرق بين صوره الشك في تعلق الزكاه بدمته و عدمه و الشك في أن هذا المال الذى كان فيه الزكاه أخرجت زكاته أم لا- هذا كله إذا كان الشك في مورد لو كان حيا و كان شاكا و جب عليه الإخراج و أما إذا كان الشك بالنسبه إلى الاشتغال بزكاه السنه السابقه أو نحوها مما يجرى فيه قاعده التجاوز و المضى و حمل فعله على الصحه فلا إشكال و كذا الحال إذا علم اشتغاله بدين أو كفاره أو نذر أو خمس أو نحو ذلك.

**٦ السادسة إذا علم اشتغال ذمته إما بالخمس أو الزكاه و جب عليه إخراجهما**

إلا إذا كان هاشميا فإنه يجوز أن يعطى

للهاشمى بقصد ما فى الذمه و إن اختلف مقدارهما قله و كثره أخذ بالأقل و الأحوط الأكثر.

### ٧ السابعه إذا علم إجمالاً أن حنطته بلغت النصاب أو شعيره

و لم يتمكن من التعيين فالظاهر وجوب الاحتياط بإخراجهما إلا إذا أخرج بالقيمه فإنه يكفيه إخراج قيمه أقلهما قيمه

على إشكال لأن الواجب أولا- هو العين و مردد بينهما إذا كانا موجودين بل فى صورته التلف أيضا لأنهما مثليان و إذا علم أن عليه إما زكاة خمس من الإبل أو زكاة أربعين شاه يكفيه إخراج شاه و إذا علم أن عليه إما زكاة ثلاثين بقره أو أربعين شاه و جب الاحتياط إلا مع التلف فإنه يكفيه قيمه شاه و كذا الكلام فى نظائر المذكورات.

### **٨ الثامنة إذا كان عليه الزكاة فمات قبل أدائها**

هل يجوز إعطاؤها من تركته لو اوجب النفقه عليه حال حياته أم لا إشكال.

### **٩ التاسعة إذا باع النصاب بعد وجوب الزكاة و شرط على المشتري زكاته لا يبعد الجواز**

إلا إذا قصد كون الزكاة عليه لا أن يكون نائبا عنه فإنه مشكل.

### **١٠ العاشر إذا طلب من غيره أن يؤدي زكاته تبرعا من ماله**



جاز و أجزاء عنه و لا- يجوز للمتبرع الرجوع عليه و إما إن طلب و لم يذكر التبرع فأداها عنه من ماله فالظاهر جواز رجوعه عليه بعوضه لقاعده احترام المال إلا إذا علم كونه متبرعا.

### **١١ الحاديه عشر إذا وكل غيره في أداء زكاته أو في الإيصال إلى الفقير**

هل تبرأ ذمته بمجرد ذلك أو يجب العلم بأنه أداها أو يكفي إخبار الوكيل بالأداء لا يبعد جواز الاكتفاء إذا كان الوكيل عدلا بمجرد الدفع إليه.

### **١٢ الثانيه عشر إذا شك في اشتغال ذمته بالزكاه فأعطى شيئا للفقير**

و نوى أنه إن كان عليه الزكاه كان زكاه و إلا- فإن كان عليه مظالم كان منها و إلا فإن كان على أبيه زكاه كان زكاه له و إلا فمظالم له و إن لم يكن على أبيه شيء فلجده إن كان عليه و هكذا فالظاهر الصحه

### **١٣ الثالثه عشر لا يجب الترتيب في أداء الزكاه بتقديم ما وجب عليه أولا فأولا**

فلو كان عليه زكاه السنه السابقه و زكاه الحاضره جاز

تقديم الحاضر به بالنه و لو أعطى من غير نه التعيين فالظاهر التوزيع

#### **١٤ الرابعه عشر فى المزارعه الفاسده الزكاه مع بلوغ النصاب على صاحب البذر**

و فى الصحيحه منها عليهما إذا بلغ نصيب كل منهما- و إن بلغ نصيب أحدهما دون الآخر فعليه فقط و إن لم يبلغ نصيب واحد منهما فلا يجب على واحد منهما و إن بلغ المجموع النصاب

#### **١٥ الخامسه عشر يجوز للحاكم الشرعى أن يقتضى على الزكاه و يصرفه فى بعض مصارفها**

كما إذا كان هناك مفسده لا يمكن دفعها إلا بصرف مال

و لم يكن عند ما يصرفه فيه أو كان فقير مضطر لا يمكنه إعانته و رفع اضطراره إلا بذلك أو ابن سبيل كذلك أو تعمير قنطره أو مسجد أو نحو ذلك و كان لا يمكن تأخيره فحينئذ يستدين على الزكاه و يصرف و بعد حصولها يؤدي الدين منها و إذا أعطى فقيرا من هذا الوجه و صار عند حصول الزكاه غنيا لا يسترجع منه إذ المفروض أنه أعطاه بعنوان الزكاه و ليس هذا من باب إقراض الفقير و الاحتساب عليه بعد ذلك إذ في تلك الصورة تشتغل ذمه الفقير بخلاف المقام فإن الدين على الزكاه و لا يضر عدم كون الزكاه ذات ذمه تشتغل لأن هذه الأمور اعتباريه و العقلاء يصححون هذا الاعتبار و نظيره استدانه متولى الوقف لتعميره ثم الأداء بعد ذلك من نمائه مع أنه في الحقيقة راجع إلى اشتغال ذمه أرباب الزكاه من الفقراء و الغارمين و أبناء السبيل من حيث هم من مصارفها لا من حيث هم و ذلك مثل ملكيتهم للزكاه فإنها ملكك لنوع

المستحقين فالدين أيضا على نوعهم من حيث إنهم من مصارفه لا من حيث أنفسهم و يجوز أن يستدين على نفسه من حيث ولايته على الزكاه و على المستحقين بقصد الأداء من مالهم و لكن فى الحقيقه هذا أيضا يرجع إلى الوجه الأول و هل يجوز لآحاد المالكين إقراض الزكاه قبل أوان وجوبها أو الاستدانه لها على حذو ما ذكرنا فى الحاكم و جهان و يجرى جميع ما ذكرنا فى الخمس و المظالم و نحوهما.

### ١٦ السادسة عشر لا يجوز للفقير و لا للحاكم الشرعى أخذ الزكاه من المالك

ثم الرد عليه المسمى بالفارسيه به دست گردان أو المصالحه معه بشىء يسير أو قبول شىء منه بأزيد من قيمته أو نحو ذلك فإن كل هذه حيل فى تفويت حق الفقراء و كذا بالنسبه إلى الخمس و المظالم و نحوهما نعم لو كان شخص عليه من الزكاه أو المظالم أو نحوهما مبلغ كثير و صار فقيرا لا- يمكنه أدائها و أراد أن يتوب إلى الله تعالى لا- بأس بتفريغ ذمته بأحد الوجوه المذكوره و مع ذلك إذا كان مرجو التمکن بعد ذلك الأولى أن يشترط عليه أداءها بتمامها

**١٧ السابعة عشر اشتراط التمکن من التصرف فيما يعتبر فيه الحول**

كالأنعام و النقدین معلوم و أما فيما لا يعتبر فيه كالغلات ففيه خلاف و إشكال.

**١٨ الثامنة عشر إذا كان له مال مدفون في مكان و نسی موضعه**

بحيث لا يمكنه العثور عليه لا يجب فيه الزكاه إلا بعد العثور و مضى الحول من حينه و أما إذا كان في صندوقه مثلاً لكنه غافل عنه بالمره فلا- يتمكن من التصرف فيه من جهه غفلته و إلا- فلو التفت إليه أمكنه التصرف فيه يجب فيه الزكاه إذا حال عليه الحول- و يجب التكرار إذا حال عليه أحوال فليس هذا من عدم التمکن الذي هو قادح في وجوب الزكاه.

**١٩ التاسعه عشر إذا نذر أن لا يتصرف في ماله الحاضر شهراً أو شهرين.**

أو أكرهه مكره على عدم التصرف أو كان مشروطاً عليه في ضمن عقد لازم ففي منعه من وجوب الزكاه و كونه من عدم التمکن من التصرف الذي هو موضوع الحكم إشكال لأن القدر المتيقن ما إذا لم يكن المال حاضراً عنده أو كان بحكم الغائب عرفاً.

**٢٠ العشرون يجوز أن يشتري من زكاته عن سهم سبيل الله**

كتاباً أو قرآناً أو دعاءً و يوقفه و يجعل التولية بيده أو يد أولاده و لو أوقفه على أولاده و غيرهم ممن يجب نفقته عليه فلا بأس به أيضاً نعم لو اشترى خاناً أو بستاناً و وقفه على من تجب نفقته عليه لصرف

نمائہ فی نفقتہم فیہ إشکال.

**٢١ الحادیه و العشرون إذا كان ممتنعاً من أداء الزكاه لا يجوز للفقير المقاصه من ماله**

إلا بإذن الحاكم الشرعی فی كل مورد.

**٢٢ الثانيه و العشرون لا يجوز إعطاء الزكاه للفقير من سهم الفقراء**

للزياره أو الحج أو نحوهما من القرب و يجوز من سهم سبيل الله.

**٢٣ الثالثه و العشرون يجوز صرف الزكاه من سهم سبيل الله في كل قربه**

حتى إعطائها للظالم لتخليص المؤمنین من شره إذا لم يمكن دفع شره إلا بهذا.

**٢٤ الرابعه و العشرون لو نذر أن يكون نصف ثمر نخله أو كرمه.**

أو نصف حب زرعه لشخص بعنوان نذر التتيجه و بلغ ذلك

النصاب وجبت الزكاه على ذلك الشخص أيضا لأنه مالك له حين تعلق الوجوب و أما لو كان بعنوان نذر الفعل فلا تجب على ذلك الشخص و في وجوبها على المالك بالنسبه إلى المقدار المنذور إشكال.

### ٢٥ الخامسة و العشرون يجوز للفقير أن يوكل شخصا يقبض له الزكاه من أي شخص و في أي مكان كان

و يجوز للمالك إقباضه إياه مع علمه بالحال و تبرأ ذمته و إن تلفت في يد الوكيل قبل الوصول إلى الفقير و لا مانع من أن يجعل الفقير للوكيل جعلاً على ذلك.

### ٢٦ السادسة و العشرون لا تجرى الفضوليه في دفع الزكاه

فلو أعطى فضولى زكاه شخص من ماله من غير إذنه فأجاز بعد ذلك لم يصح نعم لو كان المال باقيا في يد الفقير أو تالفا مع ضمانه بأن يكون عالما بالحال يجوز له الاحتساب إذا كان باقيا على فقره.

### ٢٧ السابعة و العشرون إذا وكل المالك شخصا في إخراج زكاته

من ماله أو أعطاه له و قال ادفعه إلى الفقراء يجوز له الأخذ منه لنفسه إن كان فقيرا مع علمه بأن غرضه الإيصال إلى الفقراء و أما إذا احتمل كون غرضه الدفع إلى غيره فلا يجوز.

### ٢٨ الثامنة و العشرون لو قبض الفقير بعنوان الزكاه أربعين شاه.

دفعه أو تدريجا و بقيت عنده سنه و جب عليه إخراج زكاتها و هكذا في سائر الأنعام و النقدين.

### ٢٩ التاسعه و العشرون لو كان مال زكوى مشتركا بين اثنين مثلا

و كان نصيب كل منهما بقدر النصاب فأعطى أحدهما زكاه حصته من مال آخر أو منه بإذن الآخر قبل القسمة ثم اقتسماه فإن احتمل المزكى أن شريكه يؤدي زكاته فلا إشكال و إن علم أنه لا يؤدي ففيه إشكال من حيث تعلق الزكاه بالعين فيكون مقدار منها في حصته

### ٣٠ الثلاثون قد مر أن الكافر مكلف بالزكاه و لا تصح منه و إن كان لو أسلم سقطت عنه

و على هذا فيجوز للحاكم إجباره على الإعطاء له أو أخذها من ماله قهرا عليه و يكون هو المتولى للنيه و إن لم يؤخذ منه حتى مات كافرا جاز الأخذ من تركته و إن كان وارثه مسلما و جب عليه كما أنه لو اشترى مسلم تمام النصاب منه كان شراؤه بالنسبه إلى مقدار الزكاه فضوليا و حكمه حكم ما إذا اشترى من المسلم قبل إخراج الزكاه و قد مر سابقا.

### ٣١ الحاديه و الثلاثون إذا بقى من المال الذى تعلق به الزكاه و الخمس مقدار لا يفى بهما و لم يكن عنده غيره

فالظاهر وجوب التوزيع بالنسبه بخلاف ما إذا كانا فى ذمته و لم يكن عنده ما يفى بهما فإنه مخير بين التوزيع و تقديم أحدهما و أما إذا كان عليه خمس أو زكاه و مع ذلك عليه من دين الناس و الكفاره و النذر و المظالم و ضاق ماله عن أداء الجميع فإن كانت العين التى فيها الخمس أو الزكاه موجوده و جب تقديمهما على البقيه و إن لم تكن موجوده فهو مخير بين تقديم أيها شاء و لا- يجب التوزيع و إن كان أولى نعم إذا مات و كان عليه هذه الأمور و ضاقت التركه و جب التوزيع بالنسبه كما فى غرماء المفلس و إذا كان عليه حج واجب أيضا كان فى عرضها.

### ٣٢ الثانيه و الثلاثون الظاهر أنه لا مانع من إعطاء الزكاه للسائل بكفه

و كذا فى الفطره و من منع من ذلك كالمجلسى فى زاد المعاد فى باب زكاه الفطره لعل نظره إلى حرمة السؤال و اشتراط العداله فى الفقير و إلا- فلا- دليل عليه بالخصوص بل قال المحقق القمى لم أر من استثناه فيما رأيت من كلمات العلماء سوى المجلسى فى زاد المعاد قال و لعله سهو منه و كأنه كان يريد الاحتياط فسهى و ذكره بعنوان الفتوى





### **٣٣ الثالثه و الثلاثون الظاهر بناء على اعتبار العدالة فى الفقير عدم جواز أخذه أيضا**

لكن ذكر المحقق القمى أنه مختص بالإعطاء بمعنى أنه لا يجوز للمعطى أن يدفع إلى غير العادل و أما الآخذ فليس مكلفا بعدم الآخذ.

### **٣٤ الرابعه و الثلاثون لا إشكال فى وجوب قصد القربه فى الزكاه**

و ظاهر كلمات العلماء أنها شرط فى الإجزاء فلو لم يقصد القربه لم يكن زكاه و لم يجز و لو لا الإجماع أمكن الخدشه فيه و محل الإشكال غير ما إذا كان قاصدا للقربه فى العزل و بعد ذلك نوى الرياء مثلا حين دفع ذلك المعزول إلى الفقير فإن الظاهر إجزؤه و إن قلنا باعتبار القربه إذا المفروض تحققها حين الإخراج و العزل.

### **٣٥ الخامسه و الثلاثون إذا وكل شخصا فى إخراج زكاته و كان الموكل قاصدا للقربه و قصد الوكيل الرياء**

ففى الإجزاء إشكال و على عدم الإجزاء يكون الوكيل ضامنا.

### **٣٦ السادسه و الثلاثون إذا دفع المالك الزكاه إلى الحاكم الشرعى ليدفعها للفقراء**

فدفعها لا يقصد القربه فإن كان أخذ الحاكم و دفعه بعنوان الوكاله عن المالك أشكل الإجزاء كما

مر و إن كان المالك قاصدا للقربة حين دفعها للحاكم و إن كان بعنوان الولاية على الفقراء فلا إشكال فى الإجزاء إذا كان المالك قاصدا للقربة بالدفع إلى الحاكم لكن بشرط أن يكون إعطاء الحاكم بعنوان الزكاه و أما إذا كان لتحصيل الرئاسة فهو مشكل بل الظاهر ضمانه حينئذ و إن كان الآخذ فقيرا.

### **٣٧ السابعه و الثلاثون إذا أخذ الحاكم الزكاه من الممتنع كرها يكون هو المتولى للنبيه**

و ظاهر كلماتهم الإجزاء و لا- يجب على الممتنع بعد ذلك شىء و إنما يكون عليه الإثم من حيث امتناعه لكنه لا يخلو عن إشكال بناء على اعتبار قصد القربة إذ قصد الحاكم لا ينفعه فيما هو عباده واجبه عليه.

### **٣٨ الثامنه و الثلاثون إذا كان المشتغل بتحصيل العلم قادرا على الكسب**

إذا ترك التحصيل لا مانع من إعطائه من الزكاه إذا كان ذلك العلم مما يستحب

تحصيله و إلا فمشكل.

### ٣٩ التاسع و الثلاثون إذا لم يكن الفقير المشتغل بتحصيل العلم الراجح شرعا قاصدا للقربه لا مانع من إعطائه الزكاه

و أما إذا كان قاصدا للرياء أو للرياسة المحرمه ففي جواز إعطائه إشكال من حيث كونه إعانه على الحرام.

### ٤٠ الأربعون حكى عن جماعه عدم صحه دفع الزكاه فى المكان المغصوب

نظرا إلى أنه من العبادات فلا- يجتمع مع الحرام و لعل نظرهم إلى غير صوره الاحتساب على الفقير من دين له عليه إذ فيه لا يكون تصرفا فى ملك الغير بل إلى صوره الإعطاء و الأخذ حيث إنهما فعلا خارجيان و لكنه أيضا مشكل من حيث إن الإعطاء الخارجى مقدمه للواجب و هو الإيصال الذى هو أمر انتزاعى معنوى فلا يبعد الإجزاء.

### ٤١ الحاديه و الأربعون لا إشكال فى اعتبار التمکن من التصرف فى وجوب الزكاه فيما يعتبر فيه الحول

كالأنعام و النقدين كما مر سابقا و أما ما لا يعتبر فيه الحول كالغلات فلا يعتبر التمکن من التصرف فيها قبل حال تعلق الوجوب بلا إشكال و كذا لا إشكال فى أنه لا يضر عدم التمکن بعده إذا حدث التمکن بعد ذلك و إنما الإشكال و الخلاف فى اعتباره حال التعلق الوجوب و الأظهر

عدم اعتباره فلو غصب زرعه غاصب و بقى مغصوبا إلى وقت التعلق ثم رجع إليه بعد ذلك وجبت زكاته

## فصل ١١ فى زكاه الفطره

### اشاره

و هى واجبه إجماعا من المسلمين- و من فوائدها أنها تدفع الموت فى تلك السنه عنم أدت عنه- و منها أنها توجب قبول الصوم

: فعن الصادق عليه السلام أنه قال لو كيله اذهب فأعط من عيالنا الفطره أجمعهم و لا تدع منهم أحدا فإنك إن تركت منهم أحدا تخوفت عليه الفوت قلت و ما الفوت قال عليه السلام الموت

و عنه ع: أن من تمام الصوم إعطاء الزكاه كما أن الصلاه على النبى ص من تمام الصلاه لأنه من صام و لم يؤد الزكاه فلا يصوم له إذا تركها متعمدا و لا صلاه له إذا ترك الصلاه على النبى ص إن الله تعالى قد بدأ بها قبل الصلاه و قال قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى

و المراد بالزكاه فى هذا الخبر هو زكاه الفطره كما يستفاد من بعض الأخبار المفسره للآيه و الفطره إما بمعنى الخلقه فزكاه الفطره أى زكاه البدن من حيث إنها تحفظه عن الموت أو تطهره عن الأوساخ و إما بمعنى الدين أى زكاه الإسلام و الدين- و إما بمعنى الإفطار لكون وجوبها يوم الفطر و الكلام فى شرائط وجوبها و من تجب عليه- و فى من تجب عنه و فى جنسها و فى قدرها و فى وقتها و فى مصرفها فهنا فصول

## فصل ١ فى شرائط وجوبها

و هى أمور

الأول التكليف

فلا تجب على الصبى و المجنون و لا على

وليهما أن يؤدى عنهما من مالهما بل يقوى سقوطها عنهما بالنسبه إلى عيالهما أيضا

الثانى عدم الإغماء

فلا تجب على من أهل شوال عليه و هو مغمى عليه

الثالث الحرية

فلا تجب على المملوك و إن قلنا إنه يملك سواء كان قنا أو مدبرا أو أم ولد أو مكاتبا مشروطا أو مطلقا و لم يؤد شيئا فتجب فطرتهم على المولى نعم لو تحرر من المملوك شىء و جبت عليه و على المولى بالنسبه مع حصول الشرائط

الرابع الغنى

و هو أن يملك قوت سنه له و لعياله زائدا على ما يقابل الدين و مستثنياته فعلا أو قوه بأن يكون له كسب يفى بذلك فلا تجب على الفقير و هو من لا يملك ذلك و إن كان الأحوط إخراجها إذا كان مالكا لقوت السنه و إن كان عليه دين بمعنى أن الدين لا يمنع من وجوب الإخراج و يكفى ملك قوت السنه بل الأحوط الإخراج إذا كان مالكا عين أحد النصب الزكويه أو قيمتها و إن لم يكفه لقوت سنته بل الأحوط إخراجها إذا زاد على مؤنه يومه و ليلته صاع

١ مسأله لا يعتبر فى الوجوب كونه مالكا مقدار الزكاه زائدا على مؤنه السنه فتجب

و إن لم يكن له الزيادة على الأقوى و الأحوط

٢ مسأله لا يشترط فى وجوبها الإسلام فتجب على الكافر لكن لا يصح أداؤها منه

و إذا أسلم بعد الهلال سقط عنه و أما المخالف إذا استبصر بعد الهلال فلا تسقط عنه

٣ مسأله يعتبر فيها نيه القربه

كما فى زكاه المال فهى من العبادات و لذا لا تصح من الكافر

٤ مسأله يستحب للفقير إخراجها أيضا

و إن لم يكن عنده إلا صاع يتصدق به على عياله ثم يتصدق به على الأجنبى بعد أن ينتهى الدور و يجوز أن يتصدق به على واحد منهم أيضا و إن كان الأولى و الأحوط

الأجنبي و إن كان فيهم صغير أو مجنون يتولى الولي له الأخذ له و الإعطاء عنه و إن كان الأولي و الأحوط أن يملك الولي لنفسه ثم يؤدي عنهما

٥ مسأله يكره تملك ما دفعه زكاه وجوبا أو ندبا

سواء تملكه صدقه أو غيرها على ما مر في زكاه المال

٦ مسأله المدار في وجوب الفطره إدراك غروب ليله العيد جامعا للشرائط

فلو جن أو أغمى عليه أو صار فقيرا قبل الغروب و لو بلحظه بل أو مقارنا للغروب لم تجب عليه كما أنه لو اجتمعت الشرائط بعد فقدها قبله أو مقارنا له وجبت كما لو بلغ الصبي أو زال جنونه و لو الأدوارى أو أفاق من الإغماء أو ملك ما يصير به غنيا أو تحرر و صار غنيا أو أسلم الكافر فإنها تجب عليهم و لو كان البلوغ أو العقل أو الإسلام مثلا بعد الغروب لم تجب نعم يستحب إخراجها إذا كان ذلك بعد الغروب إلى ما قبل الزوال من يوم العيد

### **فصل ٢ فيمن تجب عنه يجب إخراجها بعد تحقق شرائطها عن نفسه و عن كل من يعوله**

حين دخول ليله الفطر من غير فرق بين واجب النفقه عليه و غيره و الصغير و الكبير و الحر و المملوك و المسلم و الكافر و الأرحام و غيرهم حتى المحبوس عنده و لو على وجه محرم و كذا تجب

عن الضيف بشرط صدق كونه عيالا- له و إن نزل عليه فى آخر يوم من رمضان بل و إن لم يأكل عنده شيئا لكن بالشرط المذكور و هو صدق العيلولة عليه عند دخول ليله الفطر بأن يكون بانيا على البقاء عنده مده و مع عدم الصدق تجب على نفسه لكن الأحوط أن يخرج صاحب المنزل عنه أيضا حيث إن بعض العلماء اكتفى فى الوجوب عليه مجرد صدق اسم الضيف و بعضهم اعتبر كونه عنده تمام الشهر و بعضهم العشر الأواخر و بعضهم الليلتين الأخيرتين فمراعاة الاحتياط أولى و أما الضيف النازل بعد دخول الليلة فلا تجب الزكاة عنه و إن كان مدعوا قبل ذلك

١ مسألة إذا ولد له ولد أو ملك مملوكا أو تزوج بامرأه قبل الغروب من ليله الفطر أو مقارنا له

وجبت الفطره عنه إذا كان عيالا له و كذا غير المذكورين ممن يكون عيالا و إن كان بعده لم تجب نعم يستحب الإخراج عنه إذا كان ذلك بعده و قبل الزوال من يوم الفطر

٢ مسألة كل من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه و إن كان غنيا

و كانت واجبه عليه لو انفرد و كذا لو كان عيالا لشخص ثم صار وقت الخطاب عيالا لغيره و لا فرق فى السقوط عن نفسه بين أن يخرج عنه من وجبت عليه أو تركه عصيانا أو نسيانا لكن الأحوط الإخراج عن نفسه حينئذ نعم لو كان المعيل فقيرا و العيال غنيا فالأقوى وجوبها على نفسه و لو تكلف المعيل الفقير بالإخراج على الأقوى و إن كان السقوط حينئذ لا يخلو عن وجه

٣ مسألة تجب الفطره عن الزوجه سواء كانت دائمه أو متعه مع العيلولة لهما

من غير فرق بين وجوب النفقه عليه أو لا لنشوز أو نحوه و كذا المملوك و إن لم تجب نفقته عليه و أما مع عدم العيلولة فالأقوى عدم الوجوب عليه و إن كانوا من واجبي النفقه عليه و إن كان الأحوط الإخراج خصوصا مع وجوب نفقتهم عليه و حينئذ ففطره الزوجه على نفسها إذا كانت غنيه و لم يعلها الزوج و لا غير الزوج أيضا و إما إن عالها أو



عال المملوك غير الزوج و المولى فالفطره عليه مع غناه

٤ مسأله لو أنفق الولي على الصغير أو المجنون من مالهما

سقطت الفطره عنه و عنهما

٥ مسأله يجوز التوكيل فى دفع الزكاه إلى الفقير من مال الموكل و يتولى الوكيل النيه

و الأحوط نيه الموكل أيضا على حسب ما مر فى زكاه المال و يجوز توكيله فى الإيصال و يكون المتولى حينئذ هو نفسه و يجوز الإذن فى الدفع عنه أيضا لا بعنوان الوكالة و حكمه حكمها بل يجوز توكيله أو إذنه فى الدفع من ماله بقصد الرجوع عليه بالمثل أو القيمه كما يجوز التبرع به من ماله بإذنه أو لا بإذنه و إن كان الأحوط عدم الاكتفاء فى هذا و سابقه

٦ مسأله من وجب عليه فطره غيره لا يجزيه إخراج ذلك الغير عن نفسه

سواء كان غنيا أو فقيرا و تكلف بالإخراج بل لا تكون حينئذ فطره حيث إنه غير مكلف بها نعم لو قصد التبرع بها عنه أجزاء على الأقوى و إن كان الأحوط العدم

٧ مسأله تحرم فطره غير الهاشمى على الهاشمى

كما فى زكاه المال و تحل فطره الهاشمى على الصنفين و المدار على المعيل لا العيال فلو كان العيال هاشميا دون المعيل لم يجز دفع فطرته إلى الهاشمى و فى العكس يجوز

٨ مسأله لا فرق فى العيال بين أن يكون حاضرا عنده و فى منزله أو منزل آخر أو غائبا عنه

فلو كان له مملوك فى بلد آخر لكنه ينفق على نفسه من مال المولى

يجب عليه زكاته و كذا لو كانت له زوجته أو ولد كذلك كما أنه إذا سافر عن عياله و ترك عندهم ما ينفقون به على أنفسهم يجب عليه زكاتهم نعم لو كان الغائب فى نفقه غيره لم يكن عليه سواء كان الغير موسرا و مؤديا أو لا- و إن كان الأحوط فى الزوجه و المملوك إخراجهما مع فقر العائل أو عدم أدائه و كذا لا تجب عليه إذا لم يكونوا فى عياله و لا فى عيال غيره و لكن الأحوط فى المملوك و الزوجه ما ذكرنا من الإخراج عنهما حينئذ أيضا

٩ مسأله الغائب عن عياله الذين فى نفقته يجوز أن يخرج عنهم

بل يجب إلا إذا وكلهم أن يخرجوا من ماله الذى تركه عندهم أو أذن لهم فى التبرع عنه

١٠ مسأله المملوك المشترى بين مالكين زكاته عليهما بالنسبه

إذا كان فى عيالهما معا و كانا موسرين و مع إعسار أحدهما تسقط و تبقى حصه الآخر و مع إعسارهما تسقط عنهما و إن كان فى عيال أحدهما و جبت عليه مع يساره و تسقط عنه و عن الآخر مع إعساره و إن كان الآخر موسرا لكن الأحوط إخراج حصته و إن لم يكن فى عيال واحد منهما سقطت عنهما أيضا و لكن الأحوط الإخراج مع اليسار كما عرفت مرارا و لا فرق فى كونها عليهما مع العيلولة لهما بين صوره المهاياه و غيرها و إن كان حصول وقت الوجوب فى نوبه أحدهما فإن المناط العيلولة المشترى بينهما بالفرض و لا يعتبر اتفاق جنس المخرج من الشريكين فأحدهما إخراج نصف صاع من شعير و الآخر من حنطه لكن الأولى بل الأحوط

## الاتفاق

١١ مسأله إذا كان شخص فى عيال اثنين

فكان عالاه معا فالحال كما مر فى المملوك بين شريكين إلا فى مسأله الاحتياط المذكور فيه نعم الاحتياط بالاتفاق فى جنس المخرج جار هنا أيضا و ربما يقال بالسقوط عنهما و قد يقال بالوجوب عليهما كفايه و الأظهر ما ذكرنا

١٢ مسأله لا إشكال فى وجوب فطره الرضيع على أبيه

إن كان هو المنفق على مرضعته سواء كانت أمه له أو أجنبيه و إن كان المنفق غيره فعليه و إن كانت النفقه من ماله فلا تجب على أحد و أما الجنين فلا فطره له إلا إذا تولد قبل الغروب نعم يستحب إخراجها عنه إذا تولد بعده إلى ما قبل الزوال كما مر

١٣ مسأله الظاهر عدم اشتراط كون الإنفاق من المال الحلال

فلو أنفق على عياله من المال الحرام من غصب أو نحوه وجب عليه زكاتهم

١٤ مسأله الظاهر عدم اشتراط صرف عين ما أنفقه أو قيمته بعد صدق العيلولة

فلو أعطى زوجته نفقتها و صرفت غيرها فى مصارفها وجب عليه زكاتها و كذا فى غيرها

١٥ مسأله لو ملك شخصا مالا هبه أو صلحا أو هديه-

و هو أنفقه على نفسه لا- يجب عليه زكاته لأنه لا يصير عيالا له بمجرد ذلك نعم لو كان من عياله عرفا و هبه مثلا لينفقه على نفسه فالظاهر الوجوب

١٦ مسأله لو استأجر شخصا و اشترط فى ضمن العقد أن يكون نفقته عليه

لا- يبعد وجوب إخراج فطرته نعم لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه دراهم مثلا- ينفق بها على نفسه لم تجب عليه و المناسط الصدق العرفى فى عده من عياله و عدمه

١٧ مسأله إذا نزل عليه نازل قهرا عليه و من غير رضاه و صار ضيفا عنده مده هل تجب عليه فطرته أم لا إشكال

و كذا لو عال شخصا بالإكراه و الجبر من غيره نعم فى مثل العامل الذى

يرسله الظالم لأخذ مال منه فينزل عنده مده ظلما و هو مجبور فى طعامه و شرابه فالظاهر عدم الوجوب لعدم صدق العيال و لا الضيف عليه

١٨ مسأله إذا مات قبل الغروب من ليله الفطر لم يجب فى تركته شىء

و إن مات بعده وجب الإخراج من تركته عنه و عن عياله و إن كان عليه دين و ضاقت التركة قسمت عليهما بالنسبه

١٩ مسأله المطلقه رجعيا فطرتها على زوجها دون البائن

إلا إذا كانت حاملا ينفق عليها

٢٠ مسأله إذا كان غائبا عن عياله أو كانوا غائبين عنه و شك فى حياتهم

فالظاهر وجوب فطرتهم مع إحراز العيلولة على فرض الحياه

### فصل ٣ فى جنسها و قدرها

و الضابط فى الجنس القوت الغالب لغالب الناس و هو الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الأرز و الأقط و اللبن و الذره و غيرها و الأحوط الاقتصار على

الأربعة الأولى و إن كان الأقوى ما ذكرنا بل يكفى الدقيق و الخبز و الماش و العدس و الأفضل إخراج التمر ثم الزبيب ثم القوت الغالب- هذا إذا لم يكن هناك مرجح من كون غيرها أصلح بحال الفقير و أنفع له لكن الأولى و الأحوط حينئذ دفعها بعنوان القيمة

١ مسأله يشترط فى الجنس المخرج كونه صحيحا

فلا- يجرى المعيب و يعتبر خلوصه فلا- يكفى الممتزج بغيره من جنس آخر أو تراب أو نحوه إلا- إذا كان الخالص منه بمقدار الصاع أو كان قليلا يتسامح به

٢ مسأله الأقوى الاجتزاء بقيمه أحد المذكورات من الدراهم و الدنانير أو غيرهما من الأجناس الأخر

و على هذا فيجرى المعيب و الممزوج و نحوهما بعنوان القيمة و كذا كل جنس شك فى كفايته فإنه يجرى بعنوان القيمة

٣ مسأله لا يجرى نصف الصاع مثلا من الحنطه الأعلى

و إن كان يسوى صاعا من الأدون أو الشعير مثلا إلا إذا كان بعنوان القيمة

٤ مسأله لا يجرى الصاع الملقق من جنسين

بأن يخرج نصف صاع من الحنطه و نصفا من الشعير مثلا إلا بعنوان القيمة

٥ مسأله المدار قيمه وقت الإخراج لا وقت الوجوب

و المعبر قيمه بلد الإخراج لا وطنه و لا بلد آخر فلو كان له مال فى بلد آخر غير بلده و أراد الإخراج منه كان المناط قيمه ذلك البلد لا قيمه بلده الذى هو فيه

٦ مسأله لا يشترط اتحاد الجنس الذى يخرج عن نفسه مع الذى يخرج عن عياله

و لا اتحاد المخرج عنهم بعضهم مع بعض فيجوز أن يخرج عن نفسه الحنطه و عن عياله الشعير أو بالاختلاف بينهم أو يدفع عن نفسه أو عن بعضهم من أحد الأجناس و عن آخر منهم القيمة أو العكس

٧ مسأله الواجب فى القدر الصاع عن كل رأس من جميع الأجناس حتى اللبن عن الأصح

و إن ذهب جماعه من العلماء فيه إلى كفايه أربعة أرتال و الصاع أربعة أمداد و هى تسعه أرتال بالعراقى فهو ستمائه و أربعة عشر مثقالا- و ربع مثقال بالمثقال الصيرفى فيكون بحسب حقه النجف التى هى تسعمائه مثقال و ثلاثه و ثلاثون مثقالا و ثلث مثقال نصف حقه و نصف وقية و أحد و ثلاثون مثقالا- إلا- مقدار حمصتين و بحسب حقه الإسلامبول و هى مائتان و ثمانون

مثقالا حقتان و ثلاثه أرباع الوقيه و مثقال و ثلاثه أرباع المثقال و بحسب المن الشاهى و هو ألف و مائتان و ثمانون مثقالا نصف  
من إلا خمسه و عشرون مثقالا و ثلاثه أرباع المثقال

## فصل ٤ فى وقت وجوبها

و هو دخول ليله العيد جامعا للشرائط و يستمر إلى الزوال لمن لم يصل صلاه العيد و الأحوط عدم تأخيرها عن الصلاه إذا صلاها  
فيقدمها عليها و إن صلى فى



أول وقتها و إن خرج وقتها و لم يخرجها فإن كان قد عزلها دفعها إلى المستحق بعنوان الزكاه و إن لم يعزلها فالأحوط الأقوى عدم سقوطها بل يؤديها بقصد القربه من غير تعرض للأداء و القضاء

١ مسأله لا يجوز تقديمها على وقتها في شهر رمضان على الأحوط

كما لا إشكال في عدم جواز تقديمها على شهر رمضان نعم إذا أراد ذلك أعطى الفقير قرضا ثمَّ يحسب عند دخول وقتها

٢ مسأله يجوز عزلها في مال مخصوص من الأجناس أو غيرها بقيمتها

و ينوى حين العزل و إن كان الأحوط تجديدها حين الدفع أيضا- و يجوز عزل أقل من مقدارها أيضا فيلحقه الحكم و تبقى البقيه غير معزوله على حكمها و في جواز عزلها في الأزيد بحيث يكون المعزول مشتركاً بينه و بين الزكاه وجه لكن لا يخلو عن إشكال و كذا لو عزلها في مال مشترك بينه و بين غيره مشاعاً و إن كان ماله بقدرها

٣ مسأله إذا عزلها و آخر دفعها إلى المستحق

فإن كان لعدم تمكنه من الدفع لم يضمن لو تلف و إن كان مع التمكن منه ضمن

٤ مسأله الأقوى جواز نقلها بعد العزل إلى بلد آخر

و لو مع وجود المستحق في بلده و إن كان يضمن حينئذ



مع التلف و الأحوط عدم النقل إلا مع عدم وجود المستحق

٥ مسأله الأفضل أداؤها فى بلد التكليف بها و إن كان ماله بل و وطنه فى بلد آخر

و لو كان له مال فى بلد آخر و عينها فيه ضمن بنقله عن ذلك البلده إلى بلده أو بلد آخر مع وجود المستحق فيه

٦ مسأله إذا عزلها فى مال معين

لا يجوز له تبديلها بعد ذلك

### فصل ٥ فى مصرفها

و هو مصرف زكاه المال لكن يجوز إعطاؤها للمستضعفين من أهل الخلاف عند عدم وجود المؤمنين و إن لم نقل به هناك و الأحوط الاقتصار على فقراء المؤمنين و مساكينهم و يجوز صرفها على أطفال المؤمنين أو تملكها لهم بدفعها على أوليائهم

١ مسأله لا يشترط عداله من يدفع إليه

فيجوز دفعها إلى فساق المؤمنين نعم الأحوط عدم دفعها إلى شارب الخمر و المتجاهر بالمعصيه بل الأحوط العداله أيضا و لا يجوز دفعها إلى من يصرفها فى المعصيه

٢ مسأله يجوز للمالك أن يتولى دفعها مباشرة أو توكيلا

و الأفضل بل الأحوط أيضا دفعها إلى الفقيه الجامع للشرائط و خصوصا مع طلبه لها

٣ مسأله الأحوط أن لا يدفع للفقير أقل من صاع

إلا إذا اجتمع جماعه لا تسعهم ذلك

٤ مسأله يجوز أن يعطى فقير واحد أزيد من صاع

بل إلى حد الغنى

٥ مسأله يستحب تقديم الأرحام على غيرهم ثم الجيران ثم أهل العلم و الفضل و المشتغلين

و مع التعارض تلاحظ المرجحات و الأهميه

٦ مسأله إذا دفعها إلى شخص باعتقاد كونه فقيرا فبان خلافه

فالحال كما فى زكاه المال

٧ مسأله لا يكفى ادعاء الفقر إلا مع سبقه.

أو الظن بصدق المدعى

٨ مسأله تجب نيه القربه هنا

كما فى زكاه المال و كذا يجب التعيين و لو إجمالاً مع تعدد ما عليه و الظاهر عدم وجوب تعيين من يزكى عنه فلو كان عليه  
أصوع لجماعه يجوز دفعها من غير تعيين أن هذا لفلان و هذا لفلان



## كتاب الخمس

### إشاره

و هو من الفرائض و قد جعلها الله تعالى لمحمد ص و ذريته عوضا عن الزكاه إكراما لهم و من منع منه درهما أو أقل كان مندرجا فى الظالمين لهم و الغاصبين لحقهم بل من كان مستحلا لذلك كان من الكافرين

ففى الخبر عن أبى بصير قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام ما أيسر ما يدخل به العبد النار قال عليه السلام من أكل من مال اليتيم درهما و نحن اليتيم

و عن الصادق ع: إن الله لا إله إلا هو حيث حرم علينا الصدقه أنزل لنا الخمس فالصدقه علينا حرام و الخمس لنا فريضه و الكرامه لنا حلال

و عن أبى جعفر ع: لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئا حتى يصل إلينا حقنا

و عن أبى عبد الله ع: لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئا أن يقول يا رب اشتريته بمالى حتى يأذن له أهل الخمس

### فصل ١ فيما يجب فيه الخمس

و هو سبعة أشياء

الأول الغنائم المأخوذه من الكفار

من أهل الحرب قهرا بالمقاتله معهم بشرط أن يكون بإذن الإمام عليه السلام من غير فرق بين ما حواه العسكر و ما لم يحوه و المنقول و غيره كالأراضى و الأشجار و نحوها بعد إخراج المؤن التى أنفقت على الغنيمه بعد تحصيلها

بحفظ و حمل و رعى و نحوها منها و بعد إخراج ما جعله الإمام عليه السلام من الغنيمه على فعل مصلحه من المصالح و بعد استثناء صفايا الغنيمه كالجاريه الورقه و المركب الفاره و السيف القاطع و الدرع فإنها للإمام عليه السلام و كذا قطائع الملوك فإنها أيضا له ع- و أما إذا كان الغزو بغير إذن الإمام عليه السلام فإن كان فى زمان الحضور و إمكان الاستيذان منه فالغنيمه للإمام عليه السلام و إن كان فى زمن الغيبه فالأحوط إخراج خمسها من حيث الغنيمه خصوصا إذا كان للدعاء إلى الإسلام فما يأخذه السلاطين فى هذا الأزمنه من الكفار بالمقاتله معهم من المنقول و غيره يجب فيه الخمس على الأحوط و إن كان قصدهم زياده الملك لا للدعاء إلى الإسلام و من الغنائم التى يجب فيها الخمس الفداء الذى يؤخذ من أهل الحرب بل الجزيه المبذوله لتلك السريه بخلاف سائر أفراد الجزيه و منها أيضا ما صولحوا عليه و كذا ما يؤخذ منهم عند الدفاع معهم إذا هجموا على المسلمين فى أمكنتهم و لو فى زمن الغيبه فيجب إخراج الخمس من جميع ذلك قليلا- كان أو كثيرا من غير ملاحظه خروج مئونه السنه على ما يأتى فى أرباح المكاسب و سائر الفوائد

١ مسأله إذا غار المسلمون على الكفار فأخذوا أموالهم

فالأحوط بل الأقوى إخراج خمسها من حيث كونها غنيمه و لو

فى زمن الغيبه فلا يلاحظ فيها مئونه السنه و كذا إذا أخذوا بالسرقة و الغيله نعم لو أخذوا منهم بالربا أو بالدعوى الباطله فالأقوى إلحاقه بالفوائد المكتسبه فيعتبر فيه الزيادة عن مئونه السنه و إن كان الأحوط إخراج خمسه مطلقا

٢ مسأله يجوز أخذ مال النصاب أينما وجد

لكن الأحوط إخراج خمسه مطلقا و كذا الأحوط إخراج الخمس مما حواه العسكر من مال البغاه إذا كانوا من النصاب و دخلوا فى عنوانهم و إلا فيشكل حليه مالهم

٣ مسأله يشترط فى المغنم أن لا يكون غضبا من مسلم أو ذمى أو معاهد و نحوهم ممن هو محترم المال

و إلا- فيجب رده إلى مالكة نعم لو كان مغضوبا من غيرهم من أهل الحرب لا بأس بأخذه و إعطاء خمسه و إن لم يكن الحرب فعلا مع المغضوب منهم و كذا إذا كان عند المقاتلين مال غيرهم من أهل الحرب بعنوان الأمانه من وديعه أو إجاره أو عاريه أو نحوها

٤ مسأله لا يعتبر فى وجوب الخمس فى الغنائم بلوغ النصاب عشرين دينارا

فيجب إخراج خمسه قليلا كان أو كثيرا على الأصح

٥ مسأله السلب من الغنيمه

فيجب إخراج خمسه على السالب

الثانى المعادن

من الذهب و الفضة و الرصاص و الصفر و الحديد و الياقوت و الزبرجد و الفيروزج و العقيق و الزبيق و الكبريت و النفط و القير و السنج و الزجاج و الزرنىخ و الكحل و الملح بل و الجص و النوره و طين الغسل و حجر الرحى و المغره و هى الطين الأحمر على الأ-حوط و إن كان الأقوى عدم الخمس فيها من حيث المعدنيه بل هى داخله فى أرباح المكاسب فيعتبر فيها الزيادة عن مئونه السنه و المدار على صدق كونه معدنا عرفا و إذا شك فى الصدق لم يلحقه حكمها فلا يجب خمسه من هذه الحثيه بل يدخل فى أرباح المكاسب و يجب خمسه إذا زادت عن مئونه السنه من غير اعتبار بلوغ النصاب فيه و لا فرق فى وجوب إخراج خمس المعدن بين أن يكون فى أرض مباحه أو مملوكه و بين أن يكون تحت الأرض أو على ظهرها و لا بين أن يكون المنخرج مسلما أو كافرا ذميا-

بل و لو حرييا و لا- بين أن يكون بالغاً أو صبياً و عاقلاً- أو مجنوناً فيجب على وليهما إخراج الخمس و يجوز للحاكم الشرعى إجبار الكافر على دفع الخمس مما أخرجه و إن كان لو أسلم سقط عنه مع عدم بقاء عينه و يشترط فى وجوب الخمس فى المعدن بلوغ ما أخرجه عشرين دينارا بعد استثناء مؤنه الإخراج و التصفيه و نحوهما فلا يجب إذا كان المخرج أقل منه و إن كان الأحوط إخراجة إذا بلغ دينارا بل مطلقاً و لا- يعتبر فى الإخراج أن يكون دفعه فلو أخرج دفعات و كان المجموع نصاباً و جب إخراج خمس المجموع و إن أخرج أقل من النصاب فأعرض ثم عاد و بلغ المجموع نصاباً فكذلك على الأحوط و إذا اشترك جماعه فى الإخراج و لم يبلغ حصه كل واحد منهم



النصاب و لكن بلغ المجموع نصابا فالظاهر وجوب خمسه و كذا لا يعتبر اتحاد جنس المخرج فلو اشتمل المعدن على جنسين أو أزيد و بلغ قيمه المجموع نصابا و جب إخراجه نعم لو كان هناك معادن متعدده اعتبر في الخارج من كل منها بلوغ النصاب دون المجموع و إن كان الأحوط كفايه بلوغ المجموع خصوصا مع اتحاد جنس المخرج منها سيما مع تقاربها بل لا يخلو عن قوه مع الاتحاد و التقارب و كذا لا يعتبر استمرار التكون و دوامه فلو كان معدن فيه مقدار ما يبلغ النصاب فأخرجه ثم انقطع جرى عليه الحكم بعد صدق كونه معدنا

٦ مسأله لو أخرج خمس تراب المعدن قبل التصفيه

فإن علم بتساوى الأجزاء في الاشتمال على الجوهر أو بالزيادة فيما أخرجه خمسا أجزأ و إلا فلا لاحتمال زياده الجوهر فيما يبقى عنده

٧ مسأله إذا وجد مقدارا من المعدن مخرجا مطروحا في الصحراء

فإن علم أنه خرج من مثل السيل أو الريح أو نحوهما أو علم

أن المخرج له حيوان أو إنسان لم يخرج خمسه وجب عليه إخراج خمسه على الأ-حوط إذا بلغ النصاب بل الأحوط ذلك و إن شك في إن الإنسان المخرج له أخرج خمسه أم لا

٨ مسأله لو كان المعدن في أرض مملوكه فهو لمالكها

و إذا أخرجه غيره لم يملكه- بل يكون المخرج لصاحب الأرض- و عليه الخمس من دون استثناء المثونه لأنه لم يصرف عليه مثونه

٩ مسأله إذا كان المعدن في معمر الأرض المفتوحه عنوه التي هي للمسلمين

فأخرجه أحد من المسلمين ملكه و عليه الخمس و إن أخرجه غير المسلم ففي تملكه إشكال و أما إذا كان في الأرض الموات حال الفتح فالظاهر أن الكافر أيضا يملكه

و عليه الخمس

١٠ مسأله يجوز استيجار الغير لإخراج المعدن فيملكه المستأجر

و إن قصد الأجير تملكه لم يملكه

١١ مسأله إذا كان المخرج عبدا

كان ما أخرج له لمولاه و عليه الخمس

١٢ مسأله إذا عمل فيما أخرج له قبل إخراج خمسه عملا يوجب زياده قيمته

كما إذا ضرب به دراهم أو دنانير أو جعله حليا أو كان مثل الياقوت و العقيق فحكه فصا مثلا اعتبر في إخراج خمس مادته فيقوم حينئذ سيبكه أو غير محكوك مثلا و يخرج خمسه- و كذا لو اتجر به فربح قبل أن يخرج خمسه ناويا الإخراج من مال آخر ثم أداه من مال آخر و أما إذا اتجر به

من غير نيه الإخراج من غيره فالظاهر أن الربح مشترك بينه و بين أرباب الخمس

١٣ مسأله إذا شك فى بلوغ النصاب و عدمه

فالأحوط الاختبار

الثالث الكنز

و هو المال المذخور فى الأرض أو الجبل أو الجدار أو الشجر و المدار الصدق العرفى سواء كان من الذهب أو الفضة المسكوكين أو غير المسكوكين أو غيرهما من الجواهر و سواء كان فى بلاد الكفار الحربيين أو غيرهم أو فى بلاد الإسلام فى الأرض الموات أو الأرض الخربه التى لم يكن لها مالك أو فى أرض مملوكه له بالإحياء أو بالابتياح مع العلم بعدم كونه ملكا للبائعين و سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا- ففى جميع هذه يكون ملكا لواجده و عليه الخمس و لو كان فى أرض مبتاعه مع احتمال كونه لأحد البائعين عرفه المالك قبله فإن لم يعرفه فالمالك قبله و هكذا

فإن لم يعرفوه فهو للواجد و عليه الخمس و إن ادعاه المالك السابق فالسابق أعطاه بلا بينه و إن تنازع الملاك فيه يجرى عليه حكم التداعى و لو ادعاه المالك السابق إرثا و كان له شركاء نفوه دفعت إليه حصته و ملك الواجد الباقي و أعطى خمسه و يشترط فى وجوب الخمس فيه النصاب و هو عشرون دينارا

١٤ مسأله لو وجد الكنز فى أرض مستأجره أو مستعاره و جب تعريفهما و تعريف المالك أيضا

فإن نفياه كلاهما كان له و عليه الخمس و إن ادعاه أحدهما أعطى بلا بينه و إن ادعاه كل منهما ففى تقديم قول المالك وجه لقوه يده و الأوجه الاختلاف بحسب المقامات فى قوه إحدى اليدين

١٥ مسأله لو علم الواجد أنه لمسلم موجود هو

أو

وارثه فى عصره مجهول فى إجراء حكم الكنز أو حكم مجهول المالك عليه وجهان و لو علم أنه كان ملكا لمسلم قديم فالظاهر جريان حكم الكنز عليه

١٦ مسأله الكنوز المتعدده لكل واحد حكم نفسه فى بلوغ النصاب و عدمه

فلو لم يكن آحادها بحد النصاب و بلغت بالضم لم يجب فيها الخمس نعم المال الواحد المدفون فى مكان واحد فى ظروف متعدده يضم بعضه إلى بعض فإنه يعد كنزا واحدا و إن تعدد جنسها

١٧ مسأله فى الكنز الواحد لا يعتبر الإخراج دفعه بمقدار النصاب

فلو كان مجموع الدفعات بقدر النصاب وجب الخمس و إن لم يكن كل واحده منها بقدره

١٨ مسأله إذا اشترى دابه و وجد فى جوفها شيئا فحاله حال الكنز

الذى يجده فى الأرض المشتره فى تعريف البائع و فى إخراج الخمس إن لم يعرفه و لا يعتبر فيه بلوغ النصاب و كذا لو وجد فى جوف السمكه المشتره مع احتمال كونه

لبائعها و كذا الحكم فى غير الدابه و السمكه من سائر الحيوانات

١٩ مسأله إنما يعتبر النصاب فى الكنز

بعد إخراج مئونه الإخراج

٢٠ مسأله إذا اشترك جماعه فى كنز

فالظاهر كفايه بلوغ المجموع نصابا و إن لم يكن حسه كل واحد بقدره

#### الرابع الغوص

و هو إخراج الجواهر من البحر مثل اللؤلؤ و المرجان و غيرهما معدنيا كان أو نباتيا لا مثل السمك و نحوه من الحيوانات فيجب فيه الخمس بشرط أن يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً فلا- خمس فيما ينقص من ذلك و لا فرق بين اتحاد النوع و عدمه فلو بلغ قيمه المجموع ديناراً وجب الخمس و لا- بين الدفعه و الدفعات فيضم بعضها إلى بعض كما أن المدار على ما أخرج مطلقاً و إن اشترك فيه جماعه لا- يبلغ نصيب كل منهم النصاب و يعتبر بلوغ النصاب بعد إخراج المئون كما مر فى المعدن و المخرج بالآلات من دون غوص فى حكمه على الأحوط و أما لو غاص و شده بآله فأخرجه فلا إشكال فى وجوبه فيه نعم لو خرج بنفسه على الساحل أو على وجه الماء فأخذه من غير غوص لم يجب فيه من هذه الجهه بل يدخل فى أرباح المكاسب فيعتبر فيه مئونه السنه و لا يعتبر

٢١ مسأله المتناول من الغواص لا يجرى عليه حكم الغوص

إذا لم يكن غائصا و أما إذا تناول منه و هو غائص أيضا فيجب عليه إذا لم ينو الغواص الحيازه و إلا فهو له و وجب الخمس عليه

٢٢ مسأله إذا غاص من غير قصد للحيازه فصادف شيئا

فقى و جوب الخمس عليه و جهان و الأحوط إخراجه

٢٣ مسأله إذا أخرج بالغوص حيوانا و كان فى بطنه شىء من الجواهر

فإن كان معتادا و جب فيه الخمس و إن كان من باب الاتفاق بأن يكون بلع شيئا اتفاقا فالظاهر عدم وجوبه و إن كان أحوط

٢٤ مسأله الأنهار العظيمة كدجلة و النيل و الفرات حكمها حكم البحر

بالنسبه إلى ما يخرج منها بالغوص إذا فرض تكون الجوهر فيها كالبحر

٢٥ مسأله إذا غرق شىء فى البحر و أعرض مالكة عنه فأخرجه الغواص ملكه

و لا يلحقه حكم الغوص على الأقوى و إن كان من مثل اللؤلؤ و المرجان لكن الأحوط إجراء حكمه عليه

٢٦ مسأله إذا فرض معدن من مثل العقيق أو الياقوت أو نحوهما تحت الماء بحيث لا يخرج منه إلا بالغوص

فلا إشكال فى تعلق الخمس به لكنه هل يعتبر فيه نصاب المعدن أو الغوص و جهان و الأظهر الثانى

٢٧ مسأله العنبر إذا أخرج بالغوص جرى عليه حكمه



و إن أخذ على وجه الماء أو الساحل ففي لحوق حكمه له وجهان والأحوط اللحوق و أحوط منه إخراج خمسه و إن لم يبلغ النصاب أيضا

#### الخامس المال الحلال المخلوط بالحرام

على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه و بمقداره فيحل بإخراج خمسه و مصرفه مصرف سائر أقسام الخمس على الأقوى و إما إن علم المقدار و لم يعلم المالك تصدق به عنه و الأحوط أن يكون بإذن المجتهد الجامع للشرائط و لو انعكس بأن علم المالك و جهل المقدار تراضيا بالصلح و نحوه و إن لم يرض المالك بالصلح ففي جواز الاكتفاء بالأقل أو وجوب إعطاء الأكثر وجهان الأحوط الثاني و الأقوى الأول إذا كان المال في يده و إن علم المالك و

المقدار وجب دفعه إليه

٢٨ مسأله لا فرق فى وجوب إخراج الخمس و حليه المال بعده

بين أن يكون الاختلاط بالإشاعه أو بغيرها كما إذا اشتبه الحرام بين أفراد من جنسه أو من غير جنسه

٢٩ مسأله لا فرق فى كفايه إخراج الخمس فى حليه البقيه

فى صوره الجهل بالمقدار و المالك بين أن يعلم إجمالاً زياده مقدار الحرام أو نقيصته عن الخمس و بين صوره عدم العلم و لو إجمالاً فى صوره العلم الإجمالى بزيادته عن الخمس أيضاً يكفى إخراج الخمس فإنه مطهر

للمال تعبداً و إن كان الأحوط مع إخراج الخمس المصالحة مع الحاكم الشرعى أيضا بما يرتفع به يقين الشغل و إجراء حكم مجهول المالك عليه و كذا فى صورته العلم الإجمالى بكونه أنقص من الخمس و أحوط من ذلك المصالحة معه بعد إخراج الخمس بما يحصل معه اليقين بعدم الزيادة

٣٠ مسأله إذا علم قدر المال و لم يعلم صاحبه بعينه لكن علم فى عدد محصور

فى وجوب التخلص من الجميع و لو بإرضائهم بأى وجه كان أو وجوب إجراء حكم مجهول المالك عليه أو استخراج

المالك بالقرعه أو توزيع ذلك المقدار عليهم بالسويه وجوه أقواها الأخير و كذا إذا لم يعلم قدر المال و علم صاحبه فى عدد محصور فإنه بعد الأخذ بالأقل كما هو الأقوى أو الأكثر كما هو الأحوط يجرى فيه الوجوه المذكوره

٣١ مسأله إذا كان حق الغير فى ذمته لا فى عين ماله فلا محل للخمس

و حيثئذ فإن علم جنسه و مقداره و لم يعلم صاحبه أصلاً أو علم فى عدد غير محصور تصدق به عنه بإذن الحاكم أو يدفعه إليه و إن كان فى عدد محصور ففيه الوجوه المذكوره و الأقوى هنا أيضاً الأخير و إن علم جنسه و لم يعلم مقداره بأن تردد بين الأقل و الأكثر أخذ بالأقل المتيقن و دفعه إلى مالكة إن كان معلوما بعينه و إن كان معلوما فى عدد محصور فحكمه كما ذكر و إن كان معلوما فى غير المحصور أو لم يكن علم إجمالى أيضاً تصدق به عن المالك بإذن الحاكم أو يدفعه إليه و إن لم يعلم جنسه و كان قيمياً فحكمه كصوره العلم بالجنس

إذ يرجع إلى القيمة و يتردد فيها بين الأقل و الأكثر و إن كان مثليا ففي وجوب الاحتياط و عدمه وجهان

٣٢ مسألة الأمر في إخراج هذا الخمس إلى المالك

كما في سائر أقسام الخمس فيجوز له الإخراج و التعيين من غير توقف على إذن الحاكم كما يجوز دفعه من مال آخر

و إن كان الحق فى العين

٣٣ مسأله لو تبين المالك بعد إخراج الخمس فالأقوى ضمانه

كما هو كذلك فى التصديق عن المالك فى مجهول المالك فعليه غرامته له حتى فى النصف الذى دفعه إلى الحاكم بعنوان أنه للإمام عليه السلام

٣٤ مسأله لو علم بعد إخراج الخمس أن الحرام أزيد من الخمس أو أقل

لا- يسترد الزائد على مقدار الحرام فى الصورة الثانیه و هل يجب عليه التصديق بما زاد على الخمس فى الصورة الأولى أو لا وجهان أحوطهما الأول و أقواهما الثانى

٣٥ مسأله لو كان الحرام المجهول مالكة معينا

فخلطه بالحلال ليحلله بالتخميس خوفا من احتمال زيادته على الخمس فهل يجزيه إخراج الخمس أو يبقى على حكم مجهول المالك وجهان و الأقوى الثانى لأنه كمعلوم المالك حيث إن مالكة الفقراء قبل التخليط

٣٦ مسأله لو كان الحلال الذى فى المختلط مما تعلق به الخمس

وجب عليه بعد التخميس للتحليل خمس آخر للمال الحلال الذى فيه

٣٧ مسأله لو كان الحرام المختلط فى الحلال من الخمس أو الزكاه أو الوقف الخاص أو العام

فهو كمعلوم المالك على الأقوى فلا يجزيه إخراج الخمس حينئذ

٣٨ مسأله إذا تصرف فى المال المختلط قبل إخراج الخمس بالإتلاف لم يسقط

و إن صار الحرام فى ذمته فلا- يجرى عليه حكم رد المظالم على الأقوى و حينئذ فإن عرف قدر المال المختلط اشتغلت ذمته

بمقدار خمسه و إن لم يعرفه ففى وجوب دفع ما يتيقن معه

بالبراءة أو جواز الاقتصار على ما يرتفع به يقين الشغل وجهان الأحوط الأول و الأقوى الثانى

٣٩ مسأله إذا تصرف فى المختلط قبل إخراج خمسہ ضمنه

كما إذا باعه مثلاً فيجوز لولى الخمس الرجوع عليه كما يجوز له الرجوع على من انتقل إليه و يجوز للحاكم أن يمضى معاملته  
فيأخذ مقدار الخمس من العوض إذا باعه بالمساوى قيمه أو بالزيادة و أما إذا باعه بأقل من قيمته فإمضاؤه خلاف المصلحه نعم  
لو اقتضت المصلحه ذلك فلا بأس

السادس الأرض التى اشتراها الذمى من المسلم

سواء كانت أرض مزرع أو مسكن أو دكان أو خان أو غيرها فيجب فيها الخمس و مصرفه مصرف غيره من الأقسام على الأصح  
و فى وجوبه فى المنتقله إليه من المسلم بغير الشراء من المعاوضات إشكال فالأحوط اشتراط مقدار الخمس عليه فى عقد  
المعاوضه و



إن كان القول بوجوبه في مطلق المعاوضات لا يخلو عن قوه و إنما يتعلق الخمس برقبه الأرض دون البناء و الأشجار و النخيل إذا كانت فيه و يتخير الذمي بين دفع الخمس من عينها أو قيمتها و مع عدم دفع قيمتها يتخير ولى الخمس بين أخذه و بين إجارته و ليس له قلع الغرس و البناء بل عليه إبقاؤهما بالأجره و إن أراد الذمي دفع القيمة و كانت مشغوله بالزراع أو الغرس أو البناء تقوم مشغوله بها مع الأجره فيؤخذ منه خمسها و لا نصاب في هذا القسم من الخمس و لا يعتبر فيه نيه القربه حين الأخذ حتى من الحاكم بل و لا حين الدفع إلى الساده

٤٠ مسأله لو كانت الأرض من المفتوحه عنوه و بيعت تبعا للآثار ثبت فيها الحكم

لأنها للمسلمين فإذا اشتراها الذمي وجب عليه الخمس و إن قلنا بعدم دخول الأرض في المبيع و أن المبيع هو الآثار و يثبت في الأرض حق الاختصاص للمشتري و أما إذا قلنا بدخولها فيه فواضح كما أنه كذلك إذا باعها منه أهل الخمس بعد أخذ خمسها فإنهم مالكون لرقبتها و يجوز لهم بيعها

٤١ مسأله لا فرق في ثبوت الخمس في الأرض المشتراه بين أن تبقى على ملكيه الذمي بعد شرائه أو انتقلت منه بعد الشراء إلى مسلم آخر

كما لو باعها منه بعد الشراء أو مات و انتقلت إلى وارثه المسلم أو ردها إلى البائع بإقاله أو غيرها فلا يسقط الخمس بذلك بل الظاهر ثبوته أيضا لو كان للبائع خيار ففسخ بخياره

٤٢ مسأله إذا اشترى الذمي الأرض من المسلم و شرط عليه عدم الخمس لم يصح

و كذا لو اشترط كون الخمس على البائع نعم لو شرط على

البائع المسلم أن يعطى مقداره عنه فالظاهر جوازه

٤٣ مسأله إذا اشتراها من مسلم ثمّ باعها منه أو مسلم آخر ثمّ اشتراها ثانياً وجب عليه خمسان

خمس الأصل للشراء أولاً وخمس أربعة أخماس للشراء ثانياً

٤٤ مسأله إذا اشترى الأرض من المسلم ثمّ أسلم بعد الشراء لم يسقط عنه الخمس العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ٢، ص: ٣٨٨

نعم لو كانت المعامله مما يتوقف الملك فيه على القبض فأسلم بعد العقد وقبل القبض سقط عنه لعدم تماميه ملكه في حال الكفر

٤٥ مسأله لو تملك ذمى من مثله بعقد مشروط بالقبض - فأسلم الناقل قبل القبض

ففى ثبوت الخمس وجهان - أقواهما الثبوت

٤٦ مسأله الظاهر عدم سقوطه إذا شرط البائع على الذمى

أن يبيعها بعد الشراء من مسلم

٤٧ مسأله إذا اشترى المسلم من الذمى أرضاً ثمّ فسخ بإقاله أو بخيار

ففى ثبوت الخمس وجه لكن الأوجه خلافه حيث إن الفسخ ليس معاوضه

٤٨ مسأله [حكم الصغير و المجنون و لقيط دار الإسلام]

من بحكم المسلم بحكم المسلم

٤٩ مسأله إذا بيع خمس الأرض التى اشتراها الذمى عليه

وجب عليه

خمس ذلك الخمس الذى اشتراه و هكذا

السابع ما يفضل عن مئونه سنته و مئونه عياله

من أرباح التجارات و من سائر التكتسبات من الصناعات و الزراعات و الإجازات حتى الخياطة و الكتابه و النجاره و الصيد و حيازه المباحات و أجره العبادات الاستيجاريه من الحج و الصوم و الصلاه و الزيارات و تعليم الأطفال و غير ذلك من الأعمال التى لها أجره بل الأحوط ثبوته فى مطلق الفائده و إن لم تحصل بالاكْتساب كالهبة و الهديه و الجائزه و المال الموصى به و نحوها بل لا يخلو عن قوه نعم لا خمس فى الميراث إلا فى الذى ملكه من حيث لا يحتسب فلا يترك الاحتياط فيه كما إذا كان له رحم بعيد فى بلد آخر لم يكن عالما به فمات و كان هو الوارث له و كذا لا يترك فى حاصل الوقف الخاص بل و كذا فى النذور و الأحوط استحبابا ثبوته فى عوض الخلع و المهر و مطلق الميراث حتى المحتسب منه و نحو ذلك

٥٠ مسأله إذا علم أن مورثه لم يؤد خمس ما تركه و جب إخراجه

سواء كانت العين التى تعلق بها الخمس موجوده فيها أو كان الموجود

عوضها- بل لو علم باشتغال ذمته بالخمس وجب إخراجها من تركته مثل سائر الديون

٥١ مسأله لا خمس فيما ملك بالخمس أو الزكاه أو الصدقه المندوبه

و إن زاد عن مئونه السنه نعم لو نمت فى ملكه ففى نمائها يجب كسائر النماءات

٥٢ مسأله إذا اشترى شيئاً ثم علم أن البائع لم يؤد خمسه

كان البيع بالنسبه إلى مقدار الخمس فضولياً فإن أمضاه الحاكم يرجع

عليه بالثمن و يرجع هو على البائع إذا أداه و إن لم يمض فله أن يأخذ مقدار الخمس من المبيع و كذا إذا انتقل إليه بغير البيع من المعاوضات و إن انتقل إليه بلا عوض يبقى مقدار خمسه على ملك أهله

٥٣ مسأله إذا كان عنده من الأعيان التي لم يتعلق بها الخمس

أو تعلق بها لكنه أداه فنمت و زادت زياده متصله أو منفصله و جب الخمس في ذلك النماء و أما لو ارتفعت قيمتها السوقيه من غير زياده عينيه لم يجب خمس تلك الزياده لعدم صدق التكسب و لا صدق حصول الفائده نعم لو باعها لم يبعد و جب خمس تلك الزياده من الثمن هذا إذا لم تكن تلك العين من مال التجاره و رأس مالها كما إذا كان المقصود من شرائها أو إبقائها في ملكه الانتفاع بنمائها أو نتاجها أو أجرتها أو نحو ذلك من منافعها و أما إذا كان المقصود الاتجار بها فالظاهر و جب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنه إذا أمكن بيعها و أخذ قيمتها

٥٤ مسأله إذا اشترى عينا للتكسب بها فزادت قيمتها السوقيه

و لم يبيعها غفله أو طلبا للزياده ثم رجعت قيمتها إلى رأس مالها أو أقل قبل تمام السنه لم يضمن خمس تلك الزياده- لعدم تحققها في الخارج نعم

لو لم يبعها عمدا بعد تمام السنه و استقرار وجوب الخمس ضمنه

٥٥ مسأله إذا عمر بستانا و غرس فيه أشجارا و نخيلا للانتفاع بثمرها و تمرها

لم يجب الخمس في نمو تلك الأشجار و النخيل و إما إن كان من قصده الاكتساب بأصل البستان فالظاهر وجوب الخمس في زياده قيمته و في نمو أشجاره و نخيله

٥٦ مسأله إذا كان له أنواع من الاكتساب و الاستفادة

كأن يكون له رأس مال يتجر به و خان يؤجره و أرض يزرعها و عمل يد مثل الكتابه أو الخياطه أو النجاره أو نحو ذلك يلاحظ في آخر السنه ما استفاده من المجموع من حيث المجموع فيجب عليه خمس ما حصل منها بعد خروج مئونه

٥٧ مسأله يشترط في وجوب خمس الربح أو الفائده استقراره

فلو اشترى شيئاً فيه ربح و كان للبائع الخيار لا يجب خمسه إلا بعد لزوم البيع و مضى زمن خيار البائع

٥٨ مسأله لو اشترى ما فيه ربح ببیع الخيار فصار البيع لازماً فاستقاله البائع فأقاله لم يسقط الخمس

إلا إذا كان من شأنه أن يقيه كما في غالب موارد بيع شرط الخيار إذا رد مثل الثمن

٥٩ مسأله الأحوط إخراج خمس رأس المال

إذا كان من أرباح مكاسبه فإذا لم يكن له مال من أول الأمر فاكسب أو استفاد مقداراً و أراد أن يجعله

رأس المال للتجاره و يتجر به يجب إخراج خمسہ على الأحوط ثمّ الاتجار به

٦٠ مسأله مبدء السنه التي يكون الخمس بعد خروج مئونها حال الشروع في الاكتساب فيمن شغله التكسب

و أما من لم يكن مكتسبا و حصل له فائده اتفقا فمن حين حصول الفائده

٦١ مسأله المراد بالمئونه مضافا إلى ما يصرف في تحصيل الربح ما يحتاج إليه لنفسه و عياله في معاشه

بحسب شأنه اللائق بحاله في العاده من المأكل و الملبس و المسكن و ما يحتاج إليه لصدقاته و زيارته و هداياه و جوائزه و أضيافه و الحقوق اللازمه له بنذر أو كفاره أو أداء دين - أو أرش جنايه أو غرامه ما أتلفه عمدا أو خطأ و كذا ما يحتاج إليه من دابه أو جاريه أو عبد أو أسباب أو ظرف أو فرش أو كتب بل و ما يحتاج إليه لتزويج أولاده أو ختانهم و نحو ذلك مثل ما يحتاج إليه في المرض و في موت أولاده أو عياله إلى غير ذلك مما يحتاج إليه في معاشه و لو زاد على ما يليق بحاله مما يعد سفها و سرفا بالنسبه إليه لا يحسب منها

٦٢ مسأله في كون رأس المال للتجاره مع الحاجه إليه من المئونه إشكال

فالأحوط كما مر إخراج خمسہ أولا و كذا في الآلات المحتاج



إليها في كسبه مثل آلات النجاره للنجار و آلات النساجه للنساج و آلات الزراعه للزارع و هكذا فالأحوط إخراج خمسها أيضا أولا

٦٣ مسأله لا فرق في المئونه بين ما يصرف عينه فتتلف.

مثل المأكول و المشروب و نحوهما و بين ما ينتفع به مع بقاء عينه مثل الظروف و الفروش و نحوها فإذا احتاج إليها في سنه الربح يجوز شراؤها من ربحها و إن بقيت للسنين الآتية أيضا

٦٤ مسأله يجوز إخراج المئونه من الربح و إن كان عنده مال لا خمس فيه

بأن لم يتعلق به أو تعلق و أخرجه فلا- يجب إخراجها من ذلك بتمامها و لا- التوزيع و إن كان الأحوط التوزيع- و أحوط منه إخراجها بتمامها من المال الذي لا خمس فيه و لو كان عنده عبد أو جاريه أو دار أو نحو ذلك مما لو لم يكن عنده كان من المئونه لا يجوز احتساب قيمتها من المئونه و أخذ مقدارها بل يكون حاله حال من لم يحتج إليها أصلا

٦٥ مسأله المناط في المئونه ما يصرف فعلا لا مقدارها

فلو قتر على نفسه لم يحسب له كما أنه لو تبرع بها متبرع لا يستثنى له مقدارها على الأحوط بل لا يخلو عن قوه

٦٦ مسأله إذا استقرض من ابتداء سنته

لمئونه أو صرف بعض رأس المال فيها قبل حصول الربح يجوز له وضع مقدارها من الربح

٦٧ مسأله لو زاد ما اشتراه و ادخره للمئونه

من مثل الحنطه و الشعير و الفحم و نحوها مما يصرف عينه فيها- يجب إخراج خمسها عند تمام الحول و أما ما كان مبناه على بقاء عينه و الانتفاع به مثل الفرش و الأواني و الألبسه و العبد و الفرس و الكتب و نحوها فالأقوى عدم

الخمس فيها نعم لو فرض الاستغناء عنها فالأحوط إخراج الخمس منها و كذا فى حلى النسوان إذا جاز وقت لبسهن لها

٦٨ مسأله إذا مات المكتسب فى أثناء الحول بعد حصول الربح

سقط اعتبار المئونه فى باقيه فلا يوضع من الربح مقدارها على فرض الحياه

٦٩ مسأله إذا لم يحصل له ربح فى تلك السنه و حصل فى السنه اللاحقه

لا يخرج مئونها من ربح السنه اللاحقه

٧٠ مسأله مصارف الحج من مئونه عام الاستطاعه

فإذا استطاع فى أثناء حول حصول الربح و تمكن من المسير بأن صادف سير الرفقه فى ذلك العام- احتسب مخارجه من ربحه و أما إذا لم يتمكن حتى انقضى العام و جب عليه خمس ذلك الربح فإن بقيت الاستطاعه إلى السنه الآتیه و جب و إلا فلا و لو تمكن و عصى حتى انقضى الحول فكذلك على الأحوط و لو حصلت الاستطاعه من أرباح سنين متعدده و جب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعه و أما المقدار المتمم لها فى تلك السنه فلا يجب خمسه إذا تمكن من المسير و إذا لم يتمكن فكما سبق يجب إخراج خمسه

٧١ مسأله أداء الدين من المئونه إذا كان فى عام حصول الربح أو كان سابقا

و لكن لم يتمكن من أدائه إلى عام حصول الربح و إذا لم يؤد دينه حتى انقضى العام- فالأحوط إخراج الخمس أولاً- و أداء الدين مما بقى و كذا الكلام فى النذور و الكفارات

٧٢ مسأله متى حصل الربح و كان زائدا على مئونه السنه تعلق به الخمس

و إن جاز له التأخير فى الأداء إلى آخر السنه فليس تمام الحول شرطاً فى وجوبه و إنما هو إرفاق بالمالك لاحتمال تجدد مئونه أخرى زائدا على ما ظنه- فلو أسرف أو أ تلف ماله فى أثناء الحول لم يسقط الخمس و كذا لو وهبه أو اشترى بغبن حيله فى أثناءه

٧٣ مسألة لو تلف بعض أمواله مما ليس من مال التجاره أو سرق أو نحو ذلك لم يجبر بالربح

و إن كان فى عامه إذ ليس محسوبا من المئونه

٧٤ مسألة لو كان له رأس مال و فرقه فى أنواع من التجاره فتلف رأس المال أو بعضه من نوع منها

فالأحوط عدم جبره بربح تجاره أخرى بل و كذا الأحوط عدم جبر خسران نوع بربح أخرى لكن الجبر لا يخلو عن قوه خصوصا فى الخساره نعم لو كان له تجاره و زراعه مثلا فخسر فى تجارته أو تلف رأس ماله فيها فعدم الجبر لا يخلو عن قوه خصوصا فى صورته التلف و كذا العكس و أما التجاره الواحده فلو تلف بعض رأس المال فيها و ربح الباقي فالأقوى الجبر و كذا فى الخسران و الربح فى عام واحد فى وقتين سواء تقدم الربح أو الخسران فإنه يجبر الخسران بالربح

٧٥ مسألة الخمس بجميع أقسامه متعلق بالعين

و يتخير المالك بين دفع خمس

العين أو دفع قيمته من مال آخر نقداً أو جنساً ولا يجوز له التصرف في العين قبل أداء الخمس وإن ضمنه في ذمته و لو أتلّفه بعد استقراره ضمنه و لو اتجر به قبل إخراج الخمس كانت المعامله فضوليه بالنسبه إلى مقدار الخمس فإن أمضاه الحاكم الشرعى أخذ العوض و إلا رجع بالعين بمقدار الخمس إن كانت موجوده و بقيمته إن كانت تالفه و يتخير في أخذ القيمه بين الرجوع على المالك أو على الطرف المقابل الذى أخذها و أتلّفها هذا إذا كانت المعامله بعين الربح و أما إذا كانت فى الذمه و دفعها عوضاً فهى صحيحه و لكن لم تبرأ ذمته بمقدار الخمس و يرجع الحاكم به إن كانت العين موجوده و بقيمته إن كانت تالفه مخيراً حينئذ بين الرجوع على المالك أو الآخذ أيضاً

٧٦ مسأله يجوز له أن يتصرف فى بعض الربح ما دام مقدار الخمس منه باق فى يده

مع قصده إخراجّه من البقيه إذ شركه أرباب الخمس مع المالك إنما هي

على وجه الكلى فى المعين كما أن الأمر فى الزكاه أيضا كذلك وقد مر فى بابها

٧٧ مسأله إذا حصل الربح فى ابتداء السنه أو فى أثنائها

فلا مانع من التصرف فيه بالانتجار و إن حصل منه ربح لا يكون ما يقابل خمس الربح الأول منه لأرباب الخمس بخلاف ما إذا اتجر به بعد تمام الحول فإنه إن حصل ربح كان ما يقابل الخمس من الربح لأربابه مضافا إلى أصل الخمس فيخرجهما أولا ثم يخرج خمس بقيته إن زادت على مؤونه السنه

٧٨ مسأله ليس للمالك أن ينقل الخمس إلى ذمته ثم التصرف فيه

كما أشرنا إليه نعم يجوز له ذلك بالمصالحه مع

الحاكم و حينئذ فيجوز له التصرف فيه و لا حصه له من الربح إذا اتجر به و لو فرض تجدد مؤن له في أثناء الحول على وجه لا يقوم بها الربح انكشف فساد الصلح

٧٩ مسأله يجوز له تعجيل إخراج خمس الربح إذا حصل في أثناء السنه

و لا يجب التأخير إلى آخرها فإن التأخير من باب الإرفاق كما مر و حينئذ فلو أخرجه بعد تقدير المئونه بما يظنه فبان بعد ذلك عدم كفايه الربح لتجدد مؤن لم يكن يظنها كشف ذلك عن عدم صحته خمسا فله الرجوع به على المستحق مع بقاء عينه لا مع تلفها في يده إلا إذا كان عالما بالحال فإن الظاهر ضمانه حينئذ

٨٠ مسأله إذا اشترى بالربح قبل إخراج الخمس جاريه لا يجوز له وطؤها

كما أنه لو اشترى به ثوبا لا يجوز الصلاة فيه و لو اشترى به ماء للغسل أو الوضوء لم يصح و هكذا نعم لو بقي منه بمقدار الخمس في يده و كان قاصدا لإخراجه منه جاز و صح كما مر نظيره

٨١ مسأله قد مر أن مصارف الحج الواجب إذا استطاع فى عام الربح

و تمكن من المسير من مئونه تلك السنه و كذا مصارف الحج المندوب و الزيارات و الظاهر أن المدار على وقت إنشاء السفر فإن كان إنشاؤه فى عام الربح فمصارفه من مئونه ذهابا و إيابا و إن تمّ الحول فى أثناء السفر فلا يجب إخراج خمس ما صرفه فى العام الآخر فى الإياب أو مع المقصد و بعض الذهاب

٨٢ مسأله لو جعل الغوص أو المعدن مكسبا له كفاه إخراج خمسهما أولا

و لا يجب عليه خمس آخر من باب ربح المكسب بعد إخراج مئونه سنته

٨٣ مسأله المرأة التى تكتسب فى بيت زوجها و يتحمل زوجها مئونها يجب عليها خمس ما حصل لها

من غير اعتبار إخراج المئونه إذ هى على زوجها إلا أن لا يتحمل

٨٤ مسأله الظاهر عدم اشتراط التكليف و الحره فى الكنز و الغوص.

و المعدن و الحلال المختلط بالحرام و الأرض التى يشتريها الذمى من المسلم فيتعلق بها الخمس



و يجب على الولي و السيد إخراجہ و فى تعلقہ بأرباح مكاسب الطفل إشكال و الأحوط إخراجہ بعد بلوغه

## فصل ٢ فى قسمه الخمس و مستحقه

١ مسأله يقسم الخمس سته أسهم على الأصح

سهم لله سبحانه و سهم للنبي ص و سهم للإمام عليه السلام و هذه الثلاثه الآن لصاحب الزمان أرواحنا له الفداء و عجل الله تعالى فرجه و ثلاثه للأيتام و المساكين و أبناء السبيل و يشترط فى الثلاثه الأخيره الإيمان و فى الأيتام الفقر و فى أبناء السبيل الحاجه فى بلد التسليم و إن كان غنيا فى بلده و لا فرق بين أن يكون سفره فى طاعه أو معصيه و لا يعتبر فى المستحقين العدالة و إن كان الأولى ملاحظه المرجحات و الأولى أن لا يعطى لمرتكبى الكبائر خصوصا مع التجاهر بل

يقوى عدم الجواز إذا كان فى الدفع إعانه على الإثم و سيما إذا كان فى المنع الردع عنه و مستضعف كل فرقه ملحق بها

٢ مسأله لا يجب البسط على الأصناف بل يجوز دفع تمامه إلى أحدهم

و كذا لا يجب استيعاب أفراد كل صنف بل يجوز الاقتصار على واحد و لو أراد البسط لا يجب التساوى بين الأصناف أو الأفراد

٣ مسأله مستحق الخمس من انتسب إلى هاشم بالأبوه

فإن انتسب إليه بالأم لم يحل له الخمس و تحل له الزكاه و لا فرق بين أن يكون علويا أو عقيليا أو عباسيا و ينبغى تقديم الأتم علقه بالنبي ص على غيره أو توفيره كالفاطميين

٤ مسأله لا يصدق من ادعى النسب إلا بالبينه أو الشيع المفيد للعلم

و يكفى الشيع و الاشتهار فى بلده نعم يمكن الاحتيال فى الدفع إلى مجهول الحال بعد معرفه عدالته بالتوكيل على الإيصال إلى مستحقه على وجه يندرج فيه الأخذ لنفسه أيضا و لكن الأولى بل الأحوط عدم الاحتيال المذكور

٥ مسأله فى جواز دفع الخمس إلى من يجب عليه نفقته إشكال

خصوصا فى الزوجه فالأحوط عدم دفع خمسه إليهم بمعنى الإنفاق عليهم محتسبا مما عليه من الخمس أما دفعه إليهم لغير النفقه الواجبه مما يحتاجون إليه مما لا يكون واجبا عليه كنفقه من يعولون و نحو ذلك فلا بأس به كما لا بأس بدفع خمس غيره إليهم و لو للإنفاق مع فقره حتى الزوجه إذا لم يقدر على إنفاقها

٦ مسأله لا يجوز دفع الزائد عن مئونه السنه لمستحق واحد

و لو دفعه على الأحوط

٧ مسأله النصف من الخمس الذى للإمام عليه السلام أمره فى زمان الغيبه راجع إلى نائبه

و هو المجتهد الجامع للشرائط فلا بد من الإيصال إليه أو الدفع إلى المستحقين بإذنه و الأحوط له الاقتصار على الساده ما دام لم يكفهم النصف الآخر و أما النصف الآخر الذى للأصناف الثلاثه فيجوز للمالك دفعه إليهم بنفسه لكن الأحوط فيه أيضا الدفع إلى المجتهد أو بإذنه لأنه أعرف بمواقعه و المرجحات التى ينبغى ملاحظتها

٨ مسأله لا إشكال فى جواز نقل الخمس من بلده إلى غيره

إذا لم يوجد المستحق فيه بل قد يجب كما إذا لم يمكن حفظه مع ذلك أو لم يكن وجود المستحق فيه متوقعا بعد ذلك و لا ضمان حينئذ عليه لو تلف و الأقوى جواز النقل مع وجود المستحق أيضا لكن مع الضمان لو تلف و لا فرق بين البلد القريب و البعيد و إن كان الأولى القريب إلا مع المرجح للبعيد

٩ مسأله لو أذن الفقيه فى النقل لم يكن عليه ضمان

و لو مع وجود المستحق و كذا لو وكله فى قبضه عنه بالولاية العامه ثم أذن فى نقله

١٠ مسأله مئونه النقل على الناقل فى صورته الجواز

و من الخمس فى صورته الوجوب

١١ مسأله ليس من النقل لو كان له مال فى بلد آخر

فدفعه فيه للمستحق عوضا عن الذى عليه فى بلده و كذا لو كان له دين فى ذمه شخص فى بلد آخر فاحتسبه خمسا و كذا لو نقل قدر الخمس من ماله إلى بلد آخر فدفعه عوضا عنه

١٢ مسأله لو كان الذى فيه الخمس فى غير بلده

فالأولى دفعه هناك و يجوز نقله إلى بلده مع الضمان

١٣ مسأله إن كان المجتهد الجامع للشرائط فى غير بلده

جاز نقل حصه الإمام عليه السلام إليه بل الأقوى جواز ذلك و لو كان المجتهد الجامع للشرائط موجودا فى بلده أيضا بل الأولى النقل إذا كان من فى بلد آخر أفضل أو كان هناك مرجح آخر

١٤ [يجوز للمالك أن يدفع الخمس من مال آخر له نقدا أو عروضاً]

مسأله قد مر أنه يجوز للمالك أن يدفع الخمس من مال آخر له نقدا أو عروضاً و لكن يجب أن يكون بقيمته الواقعيه فلو حسب العروض بأزيد من قيمتها لم تبرأ ذمته و إن قبل المستحق و رضى به

١٥ مسأله لا تبرأ ذمته من الخمس إلا بقبض المستحق أو الحاكم

سواء كان فى ذمته أو فى العين الموجوده و فى تشخيصه بالعزل إشكال

١٦ مسأله إذا كان له فى ذمه المستحق دين

جاز

له احتسابه خمسا و كذا فى حصه الإمام عليه السلام إذا أذن المجتهد

١٧ مسأله إذا أراد المالك أن يدفع العوض نقدا أو عروضاً

لا- يعتبر فيه رضا المستحق أو المجتهد بالنسبه إلى حصه الإمام عليه السلام و إن كانت العين التى فيها الخمس موجوده لكن الأولى اعتبار رضاه خصوصاً فى حصه الإمام ع

١٨ مسأله لا يجوز للمستحق أن يأخذ من باب الخمس

و يردده على المالك إلا فى بعض الأحوال كما إذا كان عليه مبلغ كثير و لم يقدر على أدائه بأن صار معسراً و أراد تفريغ الذمه فحينئذ لا مانع منه إذا رضى المستحق بذلك

١٩ مسأله إذا انتقل إلى الشخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر و نحوه

لم يجب عليه إخراجه فإنهم عليه السلام أباحوا لشيعتهم ذلك سواء كان من ربح تجاره أو غيرها و سواء كان من المناكح و المساكن و المتاجر أو غيرها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الحج

### فى وجوب الحج

الذى هو أحد أركان الدين و من أوكد فرائض المسلمين قال الله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا غير خفى على الناقد البصير ما فى الآية الشريفه من فنون التأكيد و ضرور الحث و التشديد و لا سيما ما عرض به تاركه من لزوم كفره و إعراضه عنه بقوله عز شأنه وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ

و عن الصادق ع: فى قوله عز من قائل مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَ أَضَلُّ سَبِيلًا ذاك الذى يسوف الحج يعنى حجه الإسلام حتى يأتية الموت

و عنه ع: من مات و هو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله تعالى وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى

و عنه ع: من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا- يطبق فيه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً

و فى آخر:

من سوف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيامة يهوديا أو نصرانيا

و فى آخر: ما تخلف رجل عن الحج إلا بذنب و ما يعفو الله أكثر

و عنهم عليه السلام مستفيضا: بنى الإسلام على خمس الصلاة و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه و الحج فرضه و نفعه عظيم فضله خطير أجره جزيل ثوابه جليل جزاؤه و كفاه ما تضمنه من وفود العبد على سيده و نزوله فى بيته و محل ضيافته و أمنه و على الكريم إكرام ضيفه و إجاره الملتجئ إلى بيته

فعن الصادق ع: الحاج و المعتمر وفد الله إن سألوه أعطاهم و إن دعوه أجابهم و إن اشفعوا شفعمهم و إن سكتوا بدأهم و يعوضون بالدرهم ألف ألف درهم

و عنه ع: الحج و العمره سوقان من أسواق الآخرة اللالزم لهما فى ضمان الله إن أبقاه أداه إلى عياله و إن أماته أدخله الجنة

و فى آخر: إن أدرك ما يأمل غفر الله له و إن قصر به أجله وقع أجره على الله عز و جل

و فى آخر: فإن مات متوجها غفر الله له ذنوبه و إن مات



محرمًا بعثه مليبا و إن مات بأحد الحرمين بعثه من الآمنين و إن مات منصرفا غفر الله له جميع ذنوبه

و فى الحديث: إن من الذنوب ما لا يكفره إلا الوقوف بعرفة

: و عنه ص فى مرضه الذى توفى فيه فى آخر ساعه من عمره الشريف يا أبا ذر اجلس بين يدي اعقد بيدك من ختم له بشهادة أن لا إله إلا الله دخل الجنة إلى أن قال و من ختم له بحجه دخل الجنة و من ختم له بعمره دخل الجنة الخبر

و عنه ص: وفد الله ثلاثه الحاج و المعتمر و الغازى دعاهم الله فأجابوه و سألوه فأعطاهم

: و سئل الصادق عليه السلام رجل فى مسجد الحرام من أعظم الناس وزرا فقال من يقف بهذين الموقفين عرفه و المزدلفه و سعى بين هذين الجبلين ثم طاف بهذا البيت و صلى خلف مقام إبراهيم ثم قال فى نفسه و ظن أن الله لم يغفر له فهو من أعظم الناس زورا

و عنهم ع: الحاج مغفور له و موجب له الجنة و مستأنف به العمل و محفوظ فى أهله و ماله و إن الحج المبرور لا يعدله شىء و لا جزاء له إلا الجنة و إن الحاج يكون كيوم ولدته أمه و إنه يمكث أربعة أشهر تكتب له الحسنات و لا تكتب عليه السيئات إلا أن يأتى بموجه فإذا مضت الأربعة الأشهر خلط بالناس و إن الحاج يصدر على ثلاثه أصناف صنف يعتق من النار و صنف يخرج من ذنوبه كهينه يوم ولدته أمه و صنف يحفظ فى أهله و ماله فذلك أدنى ما يرجع به الحاج و إن الحاج إذا دخل مكة و كل الله به ملكين يحفظان عليه طوافه و صلاته و سعيه فإذا وقف بعرفة ضربا منكبه الأيمن ثم قالأما ما مضى فقد كفيته فانظر كيف تكون فيما تستقبل

و فى آخر: و إذا قضاوا مناسكهم قيل لهم بنيتم بناينا فلا تنقضوه كفيتم ما مضى فأحسنوا فيما تستقبلون

و فى آخر: إذا صلى ركعتى طواف الفريضة يأتيه ملك فيقف عن يساره فإذا انصرف ضرب بيده على كتفه فيقول يا هذا أما ما قد مضى فقد غفر لك و أما ما يستقبل فجد

و فى آخر: إذا أخذ الناس منازلهم بمنى نادى مناد لو تعلمون بفناء من حللتم لأيقنتم بالخلف بعد المغفرة

و فى آخر: إن أردتم أن أرضى فقد رضيت

و عن الثمالى قال: قال رجل لعلى بن حسين عليه السلام تركت الجهاد و خشونته و لزمتم الحج و لينه فكان متكئا فجلس و قال ويحك أ ما بلغك ما قال رسول الله ص فى حجه الوداع أنه لما وقف بعرفة و همت الشمس أن تغيب قال رسول الله ص يا بلال قل للناس فليصتوا فلما أنصتوا قال إن ربكم تطول عليكم فى هذا اليوم فغفر لمحسنكم و شفع محسنكم فى مسيئكم فأفيضوا مغفورا لكم



: وقال النبي ص لرجل مميل فاته الحج و التمس منه ما به ينال أجره لو أن أبا قبيس لك ذهبه حمراء فأنفقته في سبيل الله تعالى ما بلغت ما يبلغ الحاج

وقال:

إن الحاج إذا أخذ في جهازه لم يرفع شيئاً و لم يضعه إلا كتب الله له عشر حسنات و محى عنه

عشر سيئات و رفع له عشر درجات و إذا ركب بعيره لم يرفع خفا و لم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه فإذا سعى بين الصفا و المروه خرج من ذنوبه فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه فإذا وقف بالمشعر خرج من ذنوبه فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه قال فعند رسول الله ص كذا و كذا موقفا إذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه ثم قال إني لك أن تبلغ ما يبلغ الحاج

و قال الصادق ع: إن الحج أفضل من عتق رقبة بل سبعين رقبة

بل ورد: أنه إذا طاف بالبيت و صلى ركعتيه كتب الله له سبعين ألف حسنة و حط عنه سبعين ألف سيئة و رفع له سبعين ألف درجة و شفعه في سبعين ألف حاجة و حسب له عتق سبعين ألف رقبة قيمه كل رقبة عشرة آلاف درهم و أن الدرهم فيه أفضل من ألفي ألف درهم فيما سواه من سبيل الله تعالى و أنه أفضل من الصيام و الجهاد و الرباط بل من كل شيء ما عدا الصلاة

بل في خبر آخر: أنه أفضل من الصلاة أيضا

و لعله لاشتماله على فنون من الطاعات لم يشتمل عليها غيره حتى الصلاة التي هي أجمع العبادات أو لأن الحج فيه صلاة و الصلاة ليس فيها حج أو لكونه أشق من غيره

: و أفضل الأعمال أحزمها

و الأجر على قدر المشقة و يستحب تكرار الحج و العمره و إدمانها بقدر القدره

فعن الصادق عليه السلام قال رسول الله ص: تابعوا بين الحج و العمره فإنهما ينفيان الفقر و الذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد

و قال ع: حج تترى و عمره تسعى يدفعن عيله الفقر و ميتة السوء

و قال علي بن الحسين ع: حجوا و اعتمروا تصح أبدانكم و تتسع أرزاقكم و تكفون مئونه عيالكم

و كما يستحب الحج بنفسه كذا يستحب الإحجاج بماله

فعن الصادق ع: أنه كان إذا لم يحج أحج بعض أهله أو بعض مواليه و يقول لنا يا بني إن استطعتم فلا يقف الناس بعرفات إلا و فيها من يدعو لكم فإن الحاج ليشفع في ولده و أهله و جيرانه

: و قال علي بن الحسين عليه السلام لإسحاق بن عمار لما أخبره أنه موطن على لزوم الحج كل عام بنفسه أو برجل من أهله بماله فأيقن بكثره المال و البنين أو أبشر بكثره المال

و في كل ذلك روايات مستفيضه يضيق عن حصرها المقام و يظهر من جملة منها أن تكرارها ثلاثا أو سنه و سنه لا إدمان و

يكره تركه للموسر في كل خمس سنين

و في عده من الأخبار: إن من أوسع الله عليه و هو موسر و لم يحج في كل خمس

و في روايه: أربع سنين أنه لمحروم

و عن الصادق ع: من أحج أربع حجج لم يصبه ضغطه القبر

## مقدمه فى آداب السفر و مستجاباته لحج أو غيره

و هى أمور

أولها و من أوكدھا الاستخاره

بمعنى طلب الخير من ربه و مسأله تقديره له عند التردد فى أصل السفر أو فى طريقه أو مطلقا و الأمر بها للسفر و كل أمر خطير أو مورد خطر مستفيض و لا- سيما عند الحيره و الاختلاف فى المشوره و هى الدعاء لأن يكون خيره فيما يستقبل أمره و هذا النوع من الاستخاره هو الأصل فيها بل أنكر بعض العلماء ما عداها مما يشتمل على التفؤل و المشاوره بالرقاع و الحصى و السبحه و البندقه و غيرها لضعف غالب أخبارها و إن كان العمل بها للتسامح فى مثلها لا بأس به أيضا بخلاف هذا النوع لورود أخبار كثيره بها فى كتب أصحابنا بل فى روايات مخالفينا أيضا عن النبى ص الأمر بها و الحث عليها

و عن الباقر و الصادق ع: كنا نتعلم الاستخاره كما نتعلم السوره من القرآن

و عن الباقر ع: إن على بن الحسين عليه السلام كان يعمل به إذا هم بأمر حج أو عمره أو بيع أو شراء أو عتق

بل فى كثير من رواياتنا النهى عن العمل بغير استخاره و أنه من دخل فى أمر بغير استخاره ثم ابتلى لم يؤجر

و فى كثير منها: ما استخار الله عبد مؤمن إلا خار له و إن وقع ما يكره

و فى بعضها: إلا رماه الله بخير الأمرين

و فى بعضها: استخر الله مائه مره ثم انظر أجزم الأمرين لك فافعله فإن الخيره فيه إن شاء الله تعالى

و فى بعضها: ثم انظر أى شىء يقع فى قلبك فاعمل به

و ليكن ذلك بعنوان المشوره من ربه و طلب الخير من عنده و بناء منه أن خيره فيما يختاره الله له من أمره و يستفاد من بعض

الروايات أن يكون قبل مشورته منه سبحانه و أن يقرنه بطلب العافيه

فعن الصادق ع: و لكن استخارتك فى عافيه فإنه ربما خير للرجل فى قطع يده و موت ولده و ذهاب ماله

و أخصر صوره فيها أن يقول أستخير الله برحمته خيره فى عافيه ثلاثه أو سبعا أو عشرا أو خمسين أو سبعين أو مائه مره و مره و الكل مروى و فى بعضها فى الأمور العظام مائه و فى الأمور اليسيره بما دونه و المأثور من أدعيته كثيره جدا و الأحسن تقديم تحميد و تمجيد و ثناء و صلوات و توسل و ما يحسن من الدعاء عليها و أفضلها بعد ركعتين للاستخاره أو بعد صلوات فريضه أو فى ركعات الزوال أو فى آخر سجده من صلاه الفجر أو فى آخر سجده من صلاه الليل أو فى سجده بعد المكتوبه أو عند رأس

الحسين عليه السلام أو في مسجد النبي ص و الكل مروى و مثلها كل مكان شريف قريب من الإجابة كالمشاهد المشرفه أو حال

أو زمان كذلك و من أراد تفصيل ذلك فليطلبه من مواضعه كمفاتيح الغيب للمجلسى قدس سره و الوسائل و مستدرکه و بما ذكر من حقيقه هذا النوع من الاستخاره و أنها محض الدعاء و التوسل و طلب الخير و انقلاب أمره إليه و بما عرفت من عمل السجاده عليه السلام فى الحج و العمره و نحوهما يعلم أنها راجحه للعبادات أيضا خصوصا عند إرادته الحج و لا يتعين فيما يقبل التردد و الحيره و لكن

فى روايه أخرى: ليس فى ترك الحج خيره

و لعل المراد بها الخيره لأصل الحج أو للواجب منه.

ثانيها اختيار الأزمنه المختاره له من الأسبوع و الشهر

فمن الأسبوع يختار السبت و بعده الثلاثاء و الخميس و الكل مروى

و عن الصادق ع: من كان مسافرا فليسافر يوم السبت فلو أن حجرا زال عن جبل يوم السبت لرده الله إلى مكانه

و عنهم ع: السبت لنا و الأحد لبنى أميه

و عن النبى ص: اللهم بارك لأمتى فى بكورها يوم سبتها و خميسها

و يتجنب ما أمكنه صبيحه الجمعه قبل صلاتها و الأحد

فقد روى: إن له حدا كحد السيف و الاثنين فهو لبنى أميه و الأربعاء فإنه لبنى العباس

خصوصا آخر أربعاء من الشهر فإنه يوم نحس مستمر و فى روايه ترخيص السفر يوم الاثنين مع قراءه سوره هل أتى فى أول ركعه من غداته فإنه يقيه الله به من شر يوم الاثنين و ورد أيضا اختيار يوم الاثنين و حملت على التقيه و ليتجنب السفر من الشهر و القمر فى المحاق أو فى برج العقرب أو صورته

فعن الصادق ع: من سافر أو تزوج و القمر فى العقرب لم ير الحسنى

و قد عد أيام من كل شهر و أيام من الشهر منحوسه يتوقى من السفر فيها و من ابتداء كل عمل بها و حيث لم نظفر بدليل صالح عليه لم يهمننا التعرض لها و إن كان التجنب منها و من كل ما يتطير بها أولى و لم يعلم أيضا أن المراد بها شهور الفرس أو العربيه و قد يوجه كل بوجه غير وجيه و على كل حال فعلاجها لدى الحاجه بالتوكل و المضى خلافا على أهل الطيره

فعن النبى ص: كفاره الطيره التوكل

و عن أبى الحسن الثانى ع: من خرج يوم الأربعاء لا يدور خلافا على أهل الطيره وقى من كل آفه و عوفى من كل عاهه و قضى

الله له حاجته

و له أن يعالج نحوسه ما نحس من الأيام بالصدقه

فعن الصادق ع: تصدق و اخرج أى يوم شئت

و كذا يفعل أيضا لو عارضه فى طريقه ما يتطير به الناس و وجد فى نفسه من ذلك شيئا و ليقبل حينئذ: اعتصمت بك يا رب من شر ما أجد فى نفسى فاعصمنى و ليتوكل على الله و ليمض خلافا لأهل الطيره و يستحب اختيار آخر الليل للسير و يكره أوله

ففى الخبر: الأرض تطوى من الليل

و فى آخر: إياك و السير فى أول الليل و سر فى آخره

ثالثها و هو أهمها التصدق

بشيء عند افتتاح سفره و يستحب كونها عند وضع الرجل في الركاب خصوصا إذا صادف المنحوسه أو المتطير بها من الأيام و الأحوال ففي المستفيضه رفع نحوستها بها و ليشتري السلامه من الله بما يتيسر له و يستحب أن يقول عند التصديق: اللهم إني اشتريت بهذه الصدقه سلامه سفرى اللهم احفظنى و احفظ ما معى و سلمنى و سلم ما معى و بلغنى و بلغ ما معى ببلاغك الحسن الجميل

رابعها الوصيه عند الخروج

لا سيما بالحقوق الواجبه

خامسها توديع العيال

بأن يجعلهم وديعه عند ربه و يجعله خليفه عليهم و ذلك بعد ركعتين أو أربع يركعها عند إرادته الخروج و يقول

اللهم إني أستودعك نفسى و أهلى و مالى و ذريتى و دنياى و آخرتى و أمانتى و خاتمه عملى

فعن الصادق ع: ما استخلف رجل على أهله بخلافه أفضل منها و لم يدع بذلك الدعاء إلا أعطاه عز و جل ما سأل

سادسها إعلام إخوانه بسفره

فعن النبى ص: حق على المسلم إذا أراد سفرا أن يعلم إخوانه و حق على إخوانه إذا قدم أن يأتوه

سابعها العمل بالمأثورات

من قراءه السور و الآيات و الأدعيه عند باب داره و ذكر الله و التسميه و التحميد و شكره عند الركوب و الاستواء على الظهر و الإشراف و النزول و كل انتقال و تبدل حال

فعن الصادق ع: كان رسول الله ص فى سفره إذا هبط سبح و إذا صعد كبر

و عن النبى ص:

من ركب و سمى ردفه ملكك يحفظه و من ركب و لم يسم ردفه شيطان يمينه حتى ينزل و منها قراءه القدر للسلامه حين يسافر أو يخرج من منزله أو يركب دابته و آيه الكرسي و السخره و المعوذتين و التوحيد و الفاتحه و التسميه و ذكر الله فى كل حال من الأحوال

و منها: ما عن أبى الحسن عليه السلام أنه يقوم على باب داره تلقاء ما يتوجه له و يقرأ الحمد و المعوذتين و التوحيد و آيه الكرسي أمامه و عن يمينه و عن شماله و يقول اللهم احفظنى و احفظ ما معى و بلغنى و بلغ ما معى ببلاغك الحسن الجميل



يحفظ و يبلغ و يسلم هو و ما معه و منها

ما عن الرضاع: إذا خرجت من منزلك في سفر أو حضر فقل بسم الله و بالله توكلت على الله ما شاء الله لا حول و لا قوة إلا بالله  
تضرب به الملائكة وجوه الشياطين و تقول ما سبيلكم عليه و قد سمى الله و آمن به و توكل عليه

و منها

: ما كان الصادق عليه السلام يقول إذا وضع رجله في الركاب **سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ** و يسبح الله سبعا و  
يحمده سبعا و يهلله سبعا

و عن زين العابدين ع: أنه لو حج رجل ماشيا و قرأ إنا أنزلناه في ليله القدر ما وجد ألم المشى

و قال: ما قرأه أحد حين يركب دابه إلا نزل منها سالما مغفورا له و لقارئها أثقل على الدواب من

و عن أبي جعفر ع: لو كان شيء يسبق القدر لقلت قارئاً إنا أنزلناه في ليله القدر حين يسافر أو يخرج من منزله

و المتكفل لبقية المأثور منها على كثرتها الكتب المعده لها

و في وصيه النبي ص: يا علي إذا أردت مدينه أو قريه فقل حين تعينها اللهم إني أسألك خيرها و أعوذ بك من شرها اللهم  
حببنا إلى أهلها و حبب صالحى أهلها إلينا

و عنه ص: يا علي إذا نزلت منزلاً فقل اللهم أنزلى منزلاً مباركاً و أنت خير المنزلين ترزق خيره و يدفع عنك شره

و ينبغي له زيادته الاعتماد و الانقطاع إلى الله سبحانه و قراءه ما يتعلق بالحفظ من الآيات و الدعوات و قراءه ما يناسب ذلك  
كقوله تعالى كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ و قوله تعالى إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا و دعاء التوجه و كلمات الفرج و نحو  
ذلك

و عن النبي ص: يسبح تسبيح الزهراء و يقرأ آيه الكرسي عند ما يأخذ مضجعه في السفر يكون محفوظاً من كل شيء حتى  
يصبح

ثامنها التحنك بإداره طرف العمامه تحت حنكه

ففي المستفيضه عن الصادق و الكاظم ع: الضمان لمن خرج من بيته معتماً تحت حنكه أن يرجع إليه سالماً و أن لا يصيبه السرقة  
و لا الغرق و لا الحرق

تاسعها استصحاب عصا من اللوز المر

فعنه: من أراد أن تطوى له الأرض فليخذ النقد من العصا

و النقد عصا لوز مر و فيه نفى للفقير و أمان من الوحشه و الضواري و ذوات الحمه و ليصحب شيئاً من طين الحسين عليه السلام  
ليكون له شفاء من كل داء و أماناً من كل خوف و يستصحب خاتماً من عقيق أصفر مكتوب على أحد جانبيه ما شاء الله لا قوه  
إلا- بالله أستغفر الله و على الجانب الآخر محمد و على و خاتماً من فيروزج مكتوب على أحد جانبيه الله الملك و على الجانب  
الآخر الملك لله الواحد القهار

عاشرها اتخاذ الرفقه في السفر

ففي المستفيضه الأمر بها و النهي الأكيد عن الوحده

: ففى وصيه النبى ص لعلى عليه السلام لا تخرج فى سفر وحدك فإن الشيطان مع الواحد و هو من الاثنین أبعد

: و لعن ثلاثة الآكل زاده وحده و النائم فى بيت وحده و الراكب فى الفلاه وحده

و قال: شر الناس من سافر وحده و منع رفته و ضرب عبده و أحب الصحابه إلى الله أربعة و ما زاد على سبعة إلا أكثر لغطهم

أى تشاجرهم و من اضطر إلى السفر وحده فليقل ما شاء الله لا حول و لا قوة إلا بالله اللهم آمن وحشتى و أعنى على وحدتى و أد غيبتى و ينبغى أن يرافق مثله فى الإنفاق و يكره مصاحبته دونه أو فوجه فى ذلك و أن يصحب من يتزين به و لا يصحب من يكون زينته له و يستحب معاونه أصحابه و خدمتهم و عدم الاختلاف معهم و ترك التقدم على رفيقه فى الطريق

الحادى عشر استصحاب السفره و التنوق فيها

و تطيب الزاد و التوسعه فيه لا سيما فى سفر الحج

و عن الصادق ع: إن من المروه فى السفر كثره الزاد و طيبه و بذله لمن كان معك

نعم يكره التنوق فى سفر زياره الحسين عليه السلام بل يقتصر فيه على الخبز و اللبن لمن قرب من مشهده كأهل العراق لا مطلقا فى الأظهر

فعن الصادق ع: بلغنى أن قوما إذا زاروا الحسين عليه السلام حملوا معهم السفره فيها الجداء و الأخبصه و أشباهه و لو زاروا قبور آبائهم ما حملوا معهم هذا

و فى آخر:

تالله إن أحدكم ليذهب إلى قبر أبيه كئيبا حزينا و تأتونه أنتم بالسفر كلا حتى تأتونه شعئا غربا

الثانى عشر حسن التخلق مع صحبه و رفقته

فعن الباقر ع: ما يعبأ بمن يؤم هذا البيت إذا لم يكن فيه ثلاث خصال خلق يخالف به من صحبه أو حلم يملك به غضبه أو ورع يحجزه عن معاصى الله

و فى المستفيضه: المروه فى السفر ببذل الزاد و حسن الخلق و المزاح فى غير المعاصى

و فى بعضها: قله الخلاف على من صحبك و ترك الروايه عليهم إذا أنت فارقتهم

و عن الصادق ع: ليس من المروه أن يحدث الرجل بما يتفق فى السفر من خير أو شر

و عنه ع:

وطن نفسك على حسن الصحابه لمن صحبت فى حسن خلقك و كف لسانك و اكظم غيظك و أقل لغوك و تفرش عفوك و تسخى نفسك

الثالث عشر استصحاب جميع ما يحتاج إليه من السلاح و الآلات و الأدويه

كما فى ذيل ما يأتى من وصايا لقمان لابنه و ليعمل بجميع ما فى تلك الوصيه

الرابع عشر إقامه رفقاء المريض لأجله ثلاثا

فعن النبي ص: إذا كنت فى سفر و مرض أحدكم فأقيموا عليه ثلاثه أيام

و عن الصادق ع: حق المسافر أن يقيم عليه أصحابه إذا مرض ثلاثا

الخامس عشر رعايه حقوق دابته

فعن الصادق ع: قال رسول الله ص للدابه على صاحبها خصال يبدأ بعلفها إذا نزل و يعرض عليها الماء إذا مر به و لا يضرب وجهها فإنها تسبح بحمد ربها و لا يقف على ظهرها إلا فى سبيل الله و لا يحملها فوق طاقتها و لا يكلفها من المشى إلا ما يطيق

و فى آخر: و لا تتوركوا على الدواب و لا تتخذوا ظهورها مجالس

و فى آخر:

و لا يضربها على النفار و يضربها على العثار فإنها ترى ما لا ترون

و يكره التعرس على ظهر الطريق و النزول فى بطون الأدويه و الإسراع فى السير و جعل المنزلين منزلا إلا فى أرض جدبه و أن يطرق أهله ليلا حتى يعلمهم و يستحب إسراع عوده إليهم و أن يستصحب هديه لهم إذا رجع إليهم

و عن الصادق ع: إذا سافر أحدكم فقدم من سفره فليأت أهله بما تيسر و لو بحجر

الخبر و يكره ركوب البحر فى هيجانه

و عن أبى جعفر ع: إذا اضطرب بك البحر فإنك على

جانبك الأيمن و قل بسم الله اسكن بسكينه الله و قر بقرار الله و اهدأ بإذن الله و لا حول و لا قوه إلا بالله و لينادى إذا ضل في طريق البر يا صالح يا أبا صالح أرشدونا رحمكم الله و في طريق البحر يا حمزه و إذا بات في أرض قفر فليقل إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ إِلَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ

و ينبغي للماشى أن ينسل في مشيه أى يسرع

فعن الصادق ع: سيروا و انسلوا فإنه أخف عنكم

و جاءت المشاه إلى النبي ص فشكوا إليه الإعياء فقال عليكم بالنسلان ففعلوا فذهب عنهم الإعياء و أن يقرأ سورة القدر لثلاثا يجد ألم المشى كما مر عن السجاد ع

و عن رسول الله ص: زاد المسافر الحذاء و الشعر ما كان منه ليس فيه خناء

و في نسخه جفاء و في أخرى حنان و ليختر وقت النزول من بقاع الأرض أحسنها لونا و ألينها تربه و أكثرها عشبا هذه جملة ما على المسافر و أما أهله و رفقته فيستحب لهم تشييع المسافر و توديعه و إعانتة و الدعاء له بالسهوله و السلامه و قضاء المآرب عند وداعه

قال رسول الله ص: من أعان مؤمنا مسافرا فرج الله عنه ثلاثا و سبعين كربه و أجاره في الدنيا و الآخرة من الغم و الهم و نفس كربه العظيم يوم يعرض الناس بأنفاسهم

: و كان رسول الله ص إذا ودع المؤمنين قال زودكم الله التقوى و وجهكم إلى كل خير و قضى لكم كل حاجه و سلم لكم دينكم و دنياكم و ردكم سالمين إلى سالمين

و في آخر: كان إذا ودع مسافرا أخذ بيده ثم قال أحسن لك الصحابه و أكمل لك المعونه و سهل لك الحزونه و قرب لك البعيد و كفاك المهم و حفظ لك دينك و أمانتك و خواتيم عملك و وجهك لكل خير عليك بتقوى الله استودع الله نفسك سر على بركة الله عز و جل

و ينبغي أن يقرأ في إذنه إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيَّ مَعَادٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُؤذَنُ خَلْفَهُ و ليقم كما هو المشهور عملا و ينبغي رعايه حقه في أهله و عياله و حسن الخلافه فيهم لا سيما مسافر الحج

فعن الباقر ع: من خلف حاجا بخير كان له كأجره كأنه يستلم الأحجار

و أن يوقر القادم من الحج

فعن الباقر ع:

وقرؤا الحج و المعتمر فإن ذلك واجب عليكم

و كان على بن الحسين عليه السلام يقول: يا معشر من لم يحج استبشروا بالحاج و صافحوهم و عظموهم فإن ذلك يجب عليكم  
تشاركوهم فى الأجر

: و كان رسول الله ص يقول للقادم من مكة قبل الله منك و أخلف عليك نفقتك و غفر ذنبك

و لنتبرك بختم المقام بخير خبر تكفل مكارم أخلاق السفر بل و الحضر

فعن الصادق عليه السلام قال:

قال لقمان لابنه يا بنى إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم فى أمرك و أمورهم و أكثر التبسم

فى وجوههم و كن كريمًا على زادك و إذا دعوك فأجبهم و إذا استعانوا بك فأعنههم و استعمل طول الصمت و كثره الصلاة و سخاء النفس بما معك من دابه أو ماء أو زاد و إذا استشهدوك على الحق فاشهد لهم و اجهد رأيك لهم إذا استشاروك ثم لا تعزم حتى تثبت و تنظر و لا تجب فى مشوره حتى تقوم فيها و تقعد و تنام و تأكل و تضع و أنت مستعمل فكرتك و حكمتك فى مشورتك فإن من لم يمحض النصيح لمن استشاره سلبه الله رأيه و نزع منه الأمانه و إذا رأيت أصحابك يمشون فامش معهم و إذا رأيتهم يعملون فاعمل معهم فإذا تصدقوا أو أعطوا قرضًا فأعط معهم و اسمع لمن هو أكبر منك سنا و إذا أمروك بأمر و سألوك شيئًا فقل نعم و لا تقل لا فإنها عى و لؤم و إذا تحيرتم فى الطريق فانزلوا و إذا شككتم فى القصد فقفوا أو تؤامروا و إذا رأيتم شخصًا واحدًا فلا تسألوه عن طريقكم و لا تسترشدوه فإن الشخص الواحد فى الفلاه مريب لعله يكون عين اللصوص أو يكون هو الشيطان الذى حيركم و احذروا الشخصين أيضا إلا أن ترون ما لا أرى فإن العاقل إذا أبصر بعينه شيئًا عرف الحق منه و الشاهد يرى ما لا يرى الغائب يا بنى إذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء صلها و استرح منها فإنها دين و صل فى جماعه و لو على رأس زج و لا- تنامن على دابتك فإن ذلك سريع فى دبرها و ليس ذلك من فعل الحكماء إلا أن تكون فى محمل يمكنك التمدد لاسترخاء المفاصل و إذا قربت من المنزل فأنزل عن دابتك و ابدأ بعلفها فإنها نفسك و إذا أردتم النزول فعليكم من بقاع الأرض بأحسنها لونا و ألينها تربه و أكثرها عسبا و إذا نزلت فصل ركعتين قبل أن تجلس و إذا أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب فى الأرض و إذا ارتحلت فصل ركعتين ثم ودع الأرض التى حلت بها و سلم عليها و على أهلها فإن لكل بقعه أهلا- من الملائكة فإن استطعت أن لا تأكل طعاما حتى تبدأ و تصدق منه فافعل و عليك بقراءه كتاب الله ما دمت راكبا و عليك بالتسييح ما دمت عاملا- عملا و عليك بالدعاء ما دمت خاليا و إياك و السير فى أول الليل و سر فى آخره و إياك و رفع الصوت يا بنى سافر بسيفك و خفك و عمامتك و حبالك و سقائك و خيوطك و مخرزك و تزود معك من الأدويه فانتفع به أنت و من معك و كن لأصحابك موافقا إلا فى معصيه الله عز و جل

هذا ما يتعلق بكلى السفر و يختص سفر الحج بأمر آخر منها اختيار المشى فيه على الركوب على الأرجح بل الحفاء على الانتعال إلا أن يضعفه عن العباده أو كان لمجرد تقليل النفقه و عليهما يحمل ما يستظهر منها أفضله الركوب و روى ما تقرب العبد إلى الله عز و جل بشيء



أحب إليه من المشى إلى بيته الحرام على القدمين و أن الحجه الواحده تعدل سبعين حجه و ما عبد الله بشيء مثل الصمت و المشى إلى بيته و منها أن تكون نفقه الحج و العمره حلالا طيبا

فعنهم ع: أنا أهل بيت حج ضرورتنا و مهور نساتنا و أكفاننا من طهور أموالنا

و عنهم ع: من حج بمال حرام نودى عند التلبيه لا ليك عبدى و لا سعديك

و عن الباقر ع: من أصاب مالا من أربع لم يقبل منه فى أربع من أصاب مالا من غلول أو رباء أو خيانه أو سرقة لم يقبل منه فى زكاه و لا صدقه و لا حج و لا عمره

و منها استحباب نيه العود إلى الحج عند الخروج من مكه و كراهه نيه عدم العود

فعن النبى ص: من رجع من مكه و هو ينوى الحج من قابل زيد فى عمره و من خرج من مكه و لا يريد العود إليها فقد اقترب أجله و دنا عذابه

و عن الصادق عليه السلام مثله مستفيضا

: و قال لعيسى بن أبى منصور يا عيسى إنى أحب أن يراك الله فيما بين الحج إلى الحج و أنت تتهيا للحج.

و منها أن لا يخرج من الحرمين الشريفين بعد ارتفاع النهار إلا بعد أداء الفرضين بهما و منها البدأه بزياره النبى ص لمن حج على طريق العراق و منها أن لا- يحج و لا- يعتمر على الإبل الجلاله و لكن لا يبعد اختصاص الكراهه بأداء المناسك عليها و لا يسرى إلى ما يسار عليها من البلاد البعيده فى الطريق و من أهم ما ينبغى رعايته فى هذا السفر احتسابه من سفر آخرته بالمحافظه على تصحيح النيه و إخلاص السيريه و أداء حقيقه القربه و التجنب عن الرياء و التجرد عن حب المدح و الثناء و أن لا يجعل سفره هذا على ما عليه كثير من مترفى عصرنا من جعله وسيله للرفعه و الافتخار بل وصله إلى التجاره و الانتشار و مشاهده البلدان و تصفح الأمصار و أن يراعى أسرار الخفيه و دقائقه الجليه كما يفصح عن ذلك ما أشار إليه بعض الأعلام أن الله تعالى سن الحج و وضعه على عباده إظهارا لجلاله و كبريائه و علو شأنه و عظم سلطانه و إعلانا لرق الناس و عبوديتهم و ذلهم و استكانتهم و قد عاملهم فى ذلك معاملة السلاطين لرعاياهم و الملاك لمماليكهم يستدلونهم بالوقوف على باب بعد باب و اللبث فى حجاب بعد حجاب و أن الله تعالى قد شرف البيت الحرام و أضافه إلى نفسه و اصطفاه لقدس و جعله قياما للعباد و مقصدا يؤم من جميع البلاد و جعل ما حوله حرما و جعل الحرم آمنا و جعل فيه ميدانا و مجالا و جعل له فى الحل شبيها و مثلا فوضعه على مثال حضره الملوك و السلاطين ثم أذن فى الناس بالحج ليأتوه رجالا و ركبانا من كل فج و أمرهم بالإحرام و تغيير الهيئه و اللباس شعئا غربا متواضعين مستكينين رافعين أصواتهم بالتلبيه و إجابته الدعوه

حتى إذا أتوه كذلك حجبتهم عن الدخول و أوقفهم في حجه يدعونه و يتضرعون إليه حتى إذا طال تضرعهم و استكاثتهم و رجموا شياطينهم بجمارهم و خلعوا طاعه الشيطان من رقابهم أذن لهم بتقريب قربانهم و قضاء تفتهم ليظهروا من الذنوب التي كانت هي الحجاب بينهم و بينه و ليزوروا البيت على طهاره منهم ثم يعيدهم فيه بما يظهر معه كمال الرق و كنه العبوديه فجعلهم تاره يطوفون فيه و يتعلقون بأستاره و يلوذون بأركانها و أخرى يسعون بين يديه مشيا و عدوا ليتبين لهم عز الربوبيه و ذل العبوديه و ليعرفوا أنفسهم و يضع الكبر من رءوسهم و يجعل نير الخضوع فى أعناقهم و يستشعروا شعار المذله و ينزعوا ملابس الفخر و العزه و هذا من أعظم فوائد الحج مضافا إلى ما فيه من التذکر بالإحرام و الوقوف فى المشاعر العظام لأحوال المحشر و أهوال يوم القيامة إذ الحج هو الحشر الأصغر و إحرام الناس و تلبيتهم و حشرهم إلى المواقف و وقوفهم بها والهيّن متضرعين راجعين إلى الفلاح أو الخيبه و الشقاء أشبه شىء بخروج الناس من أجداثهم و توشحهم بأكفانهم و استغاثتهم من ذنوبهم و حشرهم إلى صعيد واحد إلى نعيم أو عذاب أليم بل حركات الحاج فى طوافهم و سعيهم و رجوعهم و عودهم يشبه أطوار الخائف الوجل المضطرب المدهوش الطالب ملجأ و مفرعا نحو أهل المحشر فى أحوالهم و أطوارهم فبحلول هذه المشاعر و الجبال و الشعب و التلال و لدى وقوفه بمواقفه العظام يهون ما بأمامه من أهوال يوم القيامة من عظام يوم المحشر و شدائد النشر عصمنا الله و جميع المؤمنين و رزقنا فوزه يوم الدين آمين رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين

### فصل ١ من أركان الدين الحج

و هو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية من الرجال و النساء و الخنثى بالكتاب و السنه و الإجماع من جميع المسلمين بل بالضرورة و منكره فى سلك الكافرين و تاركه عمدا مستخفا به بمنزلتهم و تركه من غير استخفاف من الكبائر و لا يجب فى أصل الشرع إلا مره واحده فى تمام العمر و هو المسمى بحجه الإسلام أى الحج الذى بنى عليه الإسلام مثل الصلاه و الصوم و الخمس و الزكاه و ما نقل عن الصدوق فى العلل من وجوبه على أهل الجده كل عام على فرض ثبوته شاذ مخالف للإجماع و الأخبار و لا بد من حملة على بعض المحامل كالأخبار الوارده بهذا المضمون من إرادته الاستحباب المؤكد أو الوجوب على البدل بمعنى أنه يجب عليه فى عامه و إذا تركه فى العام الثانى و هكذا و يمكن حملها على الوجوب الكفائى فإنه لا يبعد وجوب الحج كفايه على كل أحد فى كل عام إذا كان متمكنا بحيث لا تبقى مكه خاليه عن الحجاج لجملة من الأخبار الداله على أنه لا يجوز تعطيل الكعبه عن الحج و الأخبار الداله على أن على الإمام كما فى بعضها و على الوالى كما فى آخر أن يجبر الناس على الحج و المقام فى مكه و زياره الرسول ص و المقام عنده و أنه إن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال

١ مسأله لا خلاف فى أن وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فورى

بمعنى أنه يجب المبادرة إليه فى العام الأول من الاستطاعه فلا يجوز تأخيره عنه و إن تركه فيه فى العام الثانى و هكذا و يدل عليه جملة من الأخبار فلو خالف و أخر مع وجود الشرائط بلا عذر يكون عاصيا بل لا يبعد كونه كبيره كما صرح به جماعه و يمكن استفادته من جملة من الأخبار

٢ مسأله لو توقف إدراك الحج بعد حصول الاستطاعه على مقدمات من السفر و تهيئه أسبابه و جب المبادرة إلى إتيانها

على وجه يدرك الحج في تلك السنه و لو تعددت الرفقه و تمكن من المسير مع كل منهم اختار أو ثقهم سلامه و إدراكا و لو وجدت واحده و لم يعلم حصول أخرى أو لم يعلم التمکن من المسير و الإدراك للحج بالتأخير فهل يجب الخروج مع الأولى أو يجوز التأخير إلى الأخرى بمجرد احتمال الإدراك أو لا- يجوز إلا- مع الوثوق أقوال أقواها الأخير و على أى تقدير إذا لم يخرج مع الأولى و اتفق عدم التمکن من المسير أو عدم إدراك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج و إن لم يكن آثما بالتأخير لأنه كان متمكنا من الخروج مع الأولى إلا إذا تبين عدم إدراكه لو سار معهم أيضا

## فصل ٢ فى شرائط وجوب حجه الإسلام

و هى أمور

أحدها الكمال بالبلوغ و العقل

فلا- يجب على الصبى و إن كان مراهقا و لا على المجنون و إن كان أدواريا إذا لم يف دور إفاخته بإتيان تمام الأعمال و لو حج الصبى لم يجز عن حجه الإسلام و إن قلنا بصحة عباداته و شرعيتها كما هو الأقوى و كان واجدا لجميع الشرائط سوى البلوغ

ففى خبر مسمع عن الصادق ع: لو أن غلاما حج عشر حجج ثم احتلم كان عليه فريضة الإسلام

و فى خبر إسحاق بن عمار عن أبى الحسن ع:

عن ابن عشر سنين يحج قال عليه السلام عليه حجه الإسلام إذا احتلم و كذا الجارية عليها الحج إذا طمشت

١ مسأله يستحب للصبى المميز أن يحج

و إن لم يكن مجزيا عن حجه الإسلام و لكن هل يتوقف ذلك على إذن الولى أو لا المشهور بل قيل لا خلاف فيه أنه مشروط بإذنه لاستتباعه المال فى بعض الأحوال للهدى و للكفاره و لأنه عباده متلقاه من الشرع مخالف للأصل





فيجب الاقتصار فيه على المتيقن و فيه أنه ليس تصرفاً مالياً و إن كان ربما يستتبع المال و أن العمومات كافيته في صحته و شرعيته مطلقاً فالأقوى عدم الاشتراط في صحته و إن وجب الاستئذان في بعض الصور و أما البالغ فلا يعتبر في حجه المندوب إذن الأبوين إن لم يكن مستلزماً للسفر المشتمل على الخطر الموجب لأذيتهما و أما في حجه الواجب فلا إشكال

٢ مسأله يستحب للولى أن يحرم بالصبي الغير المميز بلا خلاف

لجمله من الأخبار بل و كذا الصبيه و إن استشكل فيها صاحب المستند و كذا المجنون و إن كان لا يخلو عن إشكال لعدم نص فيه بالخصوص فيستحق الثواب عليه و المراد بالإحرام به جعله محرماً لا- أن يحرم عنه فيلبسه ثوبى الإحرام و يقول اللهم إني أحرمت هذا الصبي إلخ و يأمره بالتلبيه بمعنى أن يلقيه إياها و إن لم يكن قابلاً يلبي عنه و يجنبه عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب عنه و يأمره بكل من أفعال الحج يتمكن منه و ينوب عنه في كل ما لا يتمكن و يطوف به و يسعى به بين الصفا و المروه و يقف به في عرفات و منى و يأمره بالرمل و إن لم يقدر يرمى عنه و هكذا يأمره بصلاه الطواف و إن لم يقدر يصلى عنه و لا بد من أن يكون طاهراً و متوضئاً و لو بصوره الوضوء و إن لم يمكن فيتوضأ هو عنه و يحلق رأسه و هكذا جميع الأعمال

٣ مسأله لا يلزم كون الولى محرماً فى الإحرام بالصبي

بل يجوز له ذلك و إن كان محلاً

٤ مسأله المشهور على أن المراد بالولى فى الإحرام بالصبي الغير المميز الولى الشرعى

من الأب و الجد و الوصى لأحدهما و الحاكم و أمينه أو وكيل أحد المذكورين لا مثل العم و الخال و نحوهما و الأجنبي نعم ألقوا بالمذكورين الأم و إن لم تكن ولياً شرعياً للنص الخاص فيها قالوا لأن الحكم على خلاف القاعده فاللازم الاقتصار على المذكورين فلا يترتب أحكام الإحرام إذا كان المتصدى غيرهم و لكن لا يبعد كون المراد الأعم منهم و ممن يتولى أمر الصبي و يتكفله و إن لم

يكن وليا شرعيا

لقوله ع: قدموا من كان معكم من الصبيان إلى الجحفة أو إلى بطن مر إلخ

فإنه يشمل غير الولي الشرعي أيضا و أما في المميز فاللازم إذن الولي الشرعي إن اعتبرنا في صحه إحرامه الإذن

٥ مسأله النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولي لا من مال الصبي

إلا إذا كان حفظه موقوفا على السفر به أو يكون السفر مصلحه له

٦ مسأله الهدى على الولي و كذا كفاره الصيد إذا صاد الصبي

و أما الكفارات الأخر المختصه بالعمد فهل هي أيضا على الولي أو في مال الصبي أو لا يجب الكفاره في غير الصيد لأن عمد الصبي خطأ و المفروض أن تلك الكفارات لا تثبت في صوره الخطاء وجوه لا يبعد قوه الأخير إما لذلك و إما لانصراف أدلتها عن الصبي لكن الأحوط تكفل الولي بل لا يترك هذا الاحتياط بل هو الأقوى

لأن قوله ع: عمد الصبي خطأ

مختص بالديات و الانصراف ممنوع و إلا فيلزم الالتزام به في الصيد أيضا

٧ مسأله [يجزى حجه الإسلام الصبي ما لو بلغ و أدرك المشعر]

قد عرفت أنه لو حج الصبي عشر مرات لم يجزه عن حجه الإسلام بل يجب عليه بعد البلوغ و الاستطاعه لكن استثنى المشهور من ذلك ما لو بلغ و أدرك المشعر فإنه حينئذ يجزى عن حجه الإسلام بل ادعى بعضهم الإجماع عليه و كذا إذا حج المجنون ندبا ثم كمل قبل المشعر و استدلوا على ذلك بوجوه أحدها النصوص الوارده في العبد على ما سيأتى بدعوى عدم خصوصيه للعبد في ذلك بل المناط الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر و فيه أنه قياس مع أن لازمه الالتزام به فيمن حج متسكعا ثم حصل له الاستطاعه قبل المشعر و لا يقولون به. الثاني

ما ورد من الأخبار: من أن من لم يحرم من مكه أحرم من حيث أمكنه

فإنه يستفاد منها أن الوقت صالح لإنشاء الإحرام فيلزم أن يكون صالحا للانقلاب أو القلب بالأولى و فيه ما لا يخفى. الثالث الأخبار الداله على

أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج و فيه أن موردها من لم يحرم فلا- يشمل من أحرم سابقا لغير حجه الإسلام فالقول بالأجزاء مشكل و الأحوط الإعادة بعد ذلك إن كان مستطيعا بل لا يخلو عن قوه و على القول بالأجزاء يجرى فيه الفروع الآتية فى مسأله العبد من أنه هل يجب تجديد النيه لحجه الإسلام أو لا و أنه هل يشترط فى الأجزاء استطاعته بعد البلوغ من البلد أو من الميقات أو لا و أنه هل يجرى فى حج التمتع مع كون العمره بتمامها قبل البلوغ أو لا إلى غير ذلك

٨ مسأله إذا مشى الصبى إلى الحج فبلغ قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعا

لا إشكال فى أن حجه حجه الإسلام

٩ مسأله إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحج أنه كان بالغا

فهل يجرى عن حجه الإسلام أو لا وجهان أو جههما الأول و كذا إذا حج الرجل باعتقاد عدم الاستطاعه بنيه الندب ثم ظهر كونه مستطيعا حين الحج

الثانى من الشروط الحريه فلا يجب على المملوك و إن أذن له مولاه

و كان مستطيعا من حيث المال بناء على ما هو الأقوى من القول بملكه أو بذل له مولاه الزاد و الراحله نعم لو حج بإذن مولاه صح بلا إشكال و لكن لا يجزيه عن حجه الإسلام:- فلو أعتق بعد ذلك أعاد للنصوص منها

خبر مسمع: لو أن عبدا حج عشر حجج كانت عليه حجه الإسلام إذا استطاع إلى ذلك سبيلا

و منها: المملوك إذا حج و هو مملوك أجزاءه إذا مات قبل أن يعتق فإن أعتق أعاد الحج

و ما فى خبر حكم بن حكيم: أيما عبد حج به مواليه فقد أدرك حجه الإسلام محمول على إدراك ثواب الحج أو على أنه يجزيه عنها ما دام مملوكا

لخبر أبان: العبد إذا حج فقد قضى حجه الإسلام حتى يعتق

فلا إشكال فى المسأله- نعم لو حج بإذن مولاه ثم انعتق قبل إدراك المشعر أجزاءه عن



حجه الإسلام بالإجماع و النصوص و يبقى الكلام فى أمور أحدها هل يشترط فى الأجزاء تجديد النية للإحرام بحجه الإسلام بعد الاعتقاد فهو من باب القلب أو لا بل هو انقلاب شرعى قولان مقتضى إطلاق النصوص الثانى و هو الأقوى فلو فرض أنه لم يعلم بانعتاقه حتى فرغ أو علم و لم يعلم الأجزاء حتى يجدد النية كفاه و أجزاء الثانى هل يشترط فى الأجزاء كونه مستطيعا حين الدخول فى الإحرام أو يكفى استطاعته من حين الاعتقاد أو لا- يشترط ذلك أصلا أقوال أقواها الأ-خير لإطلاق النصوص و انصراف ما دل على اعتبار الاستطاعة عن المقام الثالث هل الشرط فى الأجزاء إدراك خصوص المشعر سواء أدرك الوقوف بعرفات أيضا أو لا- أو يكفى إدراك أحد الموقفين فلو لم يدرك المشعر لكن أدرك الوقوف بعرفات معتقا كفى قولان- الأحوط الأول كما أن الأحوط اعتبار إدراك الاختيارى من المشعر فلا يكفى إدراك الاضطرارى منه بل الأحوط اعتبار إدراك كلا- الموقفين و إن كان يكفى الاعتقاد قبل المشعر لكن إذا كان مسبقا بإدراك عرفات أيضا و لو مملوكا- الرابع هل الحكم مختص بحج الأفراد و القران أو يجرى فى حج التمتع أيضا و إن كانت عمرته بتمامها حال المملوكية الظاهر الثانى لإطلاق النصوص خلافا لبعضهم فقال بالأول لأن إدراك المشعر معتقا إنما ينفع للحج لا للعمره الواقعه حال المملوكية و فيه ما مر من الإطلاق و لا- يقدح ما ذكره ذلك البعض لأنهما عمل واحد هذا إذا لم ينعق إلا فى الحج و أما إذا انعتق فى عمره التمتع و أدرك بعضها معتقا فلا يرد الإشكال

١ مسأله إذا أذن المولى لمملوكه فى الإحرام فتلبس به ليس له أن يرجع فى إذنه

لوجوب الإتمام على المملوك و لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق نعم لو أذن له ثم رجع قبل تلبسه به لم يجر له أن يحرم إذا علم برجوعه و إذا لم يعلم برجوعه فتلبس به هل يصح إحرامه و يجب إتمامه أو يصح و يكون للمولى حله أو يبطل وجوه أوجهها الأخير لأن الصحه مشروطه بالإذن المفروض سقوطه بالرجوع

و دعوى أنه دخل دخولا مشروعاً فوجب إتمامه فيكون رجوع المولى كرجوع الموكل قبل التصرف و لم يعلم الوكيل مدفوعه بأنه لا تكفى المشروعيه الظاهرية و قد ثبت الحكم فى الوكيل بالدليل و لا يجوز القياس عليه

٢ مسأله يجوز للمولى أن يبيع مملوكه المحرم بإذنه

و ليس للمشتري حل إحراره نعم مع جهله بأنه محرم يجوز له الفسخ مع طول الزمان الموجب لفوات بعض منافعه

٣ مسأله إذا اعتق العبد قبل المشعر فهديه عليه

و إن لم يتمكن فعليه أن يصوم و إن لم يعتق كان مولاه بالخيار بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم للنصوص و الإجماعات

٤ مسأله إذا أتى المملوك المأذون فى إحراره بما يوجب الكفاره

فهل هى على مولاه أو عليه و يتبع بها بعد العتق أو تنتقل إلى الصوم فيما فيه الصوم مع العجز أو فى الصيد عليه و فى غيره على مولاه و جوه أظهرها كونها على مولاه لصحيحه حريز خصوصاً إذا كان الإتيان بالموجب بأمره أو بإذنه نعم لو لم يكن مأذوناً فى الإحرام بالخصوص بل كان مأذوناً مطلقاً إحراماً كان أو غيره لم يبعد كونها عليه حملاً لخبر عبد الرحمن بن أبى نجران النافى لكون الكفاره فى الصيد على مولاه على هذه الصوره

٥ مسأله إذا أفسد المملوك المأذون حجه بالجماع قبل المشعر

فكالحر فى وجوب الإتمام و القضاء و أما البدنه ففى كونها عليه أو على مولاه فالظاهر أن حالها حال سائر الكفارات على ما مر و قد مر أن الأقوى كونها على المولى الآذن له فى الإحرام و هل يجب على المولى تمكينه من القضاء لأن الإذن فى الشىء إذن فى لوازمه أو لا لأنه من

سوء اختياره قولان أقواهما الأول سواء قلنا إن القضاء هو حجه أو إنه عقوبه و إن حجه هو الأول هذا إذا أفسد حجه و لم ينعق و إما إن أفسده بما ذكر ثمَّ انعتق فإن انعتق قبل المشعر كان حاله حال الحر في وجوب الإتمام و القضاء و البدنه و كونه مجزيا عن حجه الإسلام إذا أتى بالقضاء على القولين من كون الإتمام عقوبه- و أن حجه هو القضاء أو كون القضاء عقوبه بل على هذا إن لم يأت بالقضاء أيضا أتى بحجه الإسلام و إن كان عاصيا في ترك القضاء و إن انعتق بعد المشعر فكما ذكر إلا أنه لا يجزيه عن حجه الإسلام فيجب عليه بعد ذلك إن استطاع و إن كان مستطيعا فعلا ففى وجوب تقديم حجه الإسلام أو القضاء و جهان مبنيان على أن القضاء فورى أو لا فعلى الأول يقدم لسبق سببه و على الثانى تقدم حجه الإسلام لفوريته دون القضاء

٦ مسأله لا فرق فيما ذكر من عدم وجوب الحج على المملوك و عدم صحته إلا بإذن مولاه و عدم إجرائه عن حجه الإسلام

إلا إذا اعتق قبل المشعر بين القن و المدبر و المكاتب و أم الولد و المبعض إلا إذا هأياه مولاه و كانت نوبته كافيته مع عدم كون السفر خطريا فإنه يصح منه بلا إذن لكن لا يجب و لا يجزيه حيثنذ عن حجه الإسلام و إن كان مستطيعا لأنه لم يخرج عن كونه مملوكا و إن كان يمكن دعوى الانصراف عن هذه الصورة فمن الغريب ما فى الجواهر من قوله و من الغريب ما ظنه بعض الناس من وجوب حجه الإسلام عليه فى هذا الحال ضروره منافاته للإجماع المحكى عن المسلمين الذى يشهد له التتبع على اشتراط الحرية المعلوم عدمها فى المبعض انتهى إذ لا- غرابه فيه بعد إمكان دعوى الانصراف مع أن فى أوقات نوبته يجرى عليه جميع آثار الحرية

٧ مسألة إذا أمر المولى مملوكه بالحج و جب عليه طاعته

و إن لم يكن مجزيا عن حجه الإسلام كما إذا آجره للنيابه عن غيره فإنه لا- فرق بين إجارته للخياطه أو الكتابه و بين إجارته للحج أو الصوم

الثالث الاستطاعه

من حيث المال و صحه البدن و قوته و تخليه السرب و سلامته و سعه الوقت و كفايته بالإجماع و الكتاب و السنه

١ مسألة لا خلاف و لا إشكال فى عدم كفايه القدره العقليه فى وجوب الحج

بل يشترط فيه الاستطاعه الشرعيه و هى كما فى جمله من الأخبار الزاد و الراحله فمع عدمهما لا يجب و إن كان قادرا عليه عقلا بالاكْتساب و نحوه و هل يكون اشتراط وجود الراحله مختصا بصوره الحاجه إليها لعدم قدرته على المشى أو كونه مشقه عليه أو منافيا لشرفه أو يشترط مطلقا و لو مع عدم الحاجه إليه مقتضى إطلاق الأخبار و الإجماعات المنقوله الثانى و ذهب جماعه من المتأخرين إلى الأول لجمله من الأخبار المصرحه بالوجوب إن أطاق المشى بعضا أو كلا بدعوى أن مقتضى الجمع بينها و بين الأخبار الأوله حملها على صورته الحاجه مع أنها منزله

على الغالب بل انصرافها إليها و الأقوى هو القول الثانى لإعراض المشهور عن هذه الأخبار مع كونها بمرأى منهم و مسمع فاللازم طرحها أو حملها على بعض المحامل كالحمل على الحج المندوب و إن كان بعيدا عن سياقها مع أنها مفسره للاستطاعه فى الآيه الشريفه و حمل الآيه على القدر المشترك بين الوجوب و الندب بعيد أو حملها على من استقر عليه حجه الإسلام سابقا و هو أيضا بعيد أو نحو ذلك و كيف كان فالأقوى ما ذكرنا و إن كان لا- ينبغى ترك الاحتياط بالعمل بالأخبار المزبوره خصوصا بالنسبه إلى من لا فرق عنده بين المشى و الركوب أو يكون المشى أسهل لانصراف الأخبار الأوله عن هذه الصوره بل لولا الإجماعات المنقوله و الشهره لكان هذا القول فى غايه القوه

٢ مسأله لا فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب و البعيد حتى بالنسبه إلى أهل مكه

لإطلاق الأدله فما عن جماعه من عدم اشتراطه بالنسبه إليهم لا وجه له

٣ مسأله لا يشترط وجودهما عينا عنده بل يكفى وجود ما يمكن صرفه فى تحصيلهما من المال

من غير فرق بين النقود و الأملاك من البساتين و الدكاكين و الخانات و نحوها و لا يشترط إمكان حملها الزاد معه بل يكفى إمكان تحصيله فى المنازل بقدر الحاجه و مع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان من غير فرق بين علف الدابه و غيره و مع عدمه يسقط الوجوب

٤ مسأله المراد بالزاد هنا المأكول و المشروب

و سائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعيه التى يتوقف عليها حمل المحتاج إليه و جميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوه و ضعفه و زمانه حرا و بردا و شأنه شرفا و وضعه و المراد بالراحله مطلق ما يركب و لو مثل السفينه فى طريق البحر و اللازم وجود ما

يناسب حاله بحسب القوه و الضعف بل الظاهر اعتباره من حيث الضعه و الشرف كما و كيفا فإذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه بحيث يعد ما دونها نقضا عليه يشترط فى الوجوب القدره عليه و لا يكفى ما دونه و إن كانت الآيه و الأخبار مطلقه و ذلك لحكومته قاعده نفى العسر و الحرج على الإطلاقات نعم إذا لم يكن بحد الحرج و جب معه الحج و عليه يحمل ما فى بعض الأخبار من وجوبه و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب

٥ مسأله إذا لم يكن عنده الزاد و لكن كان كسوبا

يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق لأكله و شربه و غيرهما من بعض حوائجه هل يجب عليه أو لا الأقوى عدمه و إن كان أحوط

٦ مسأله إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده

فالعراقى إذا استطاع و هو فى الشام و جب عليه و إن لم يكن عنده بقدر الاستطاعه من العراق بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعا أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها و كان له هناك ما يمكن أن يحج به و جب عليه بل لو أحرمتسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه و إن كان لا يخلو عن إشكال

٧ مسأله إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه و لم يوجد سقط الوجوب

و لو وجد و لم يوجد شريك للشق الآخر فإن لم يتمكن من أجره الشقين سقط أيضا و إن تمكن فالظاهر الوجوب لصدق الاستطاعه فلا وجه لما عن العلامه

من التوقف فيه لأن بذل المال له خسران لا مقابل له نعم لو كان بذله مجحفا و مضرا بحاله لم يجب كما هو الحال في شراء ماء  
الوضوء

٨ مسأله غلاء أسعار ما يحتاج إليه أو أجره المركوب في تلك السنه لا يوجب السقوط

و لا يجوز التأخير عن تلك السنه مع تمكنه من قيمه بل و كذا لو توقف على الشراء بأزيد من ثمن المثل و قيمه المتعارفه بل  
و كذا لو توقف على بيع أملاكه بأقل من ثمن المثل لعدم وجود راغب في قيمه المتعارفه فما عن الشيخ من سقوط الوجوب  
ضعيف نعم لو كان الضرر مجحفا بماله مضرا بحاله لم يجب و إلا فمطلق الضرر لا يرفع الوجوب بعد صدق الاستطاعه و شمول  
الأدله فالمناط هو الإجحاف و الوصول إلى حد الحرج الرافع للتكليف

٩ مسأله لا يكفي في وجوب الحج وجود نفقه الذهاب فقط

بل يشترط وجود نفقه العود إلى وطنه إن أراده و إن لم يكن له فيه أهل و لا مسكن مملوك و لو بالإجاره للحرج في التكليف  
بالإقامه في غير وطنه المألوف له نعم إذا لم يرد العود أو كان وحيدا لا تعلق له بوطن لم يعتبر وجود نفقه العود لإطلاق الآيه و  
الأخبار في كفايه وجود نفقه الذهاب و إذا أراد السكنى في بلد آخر غير وطنه لا بد من وجود النفقه إليه إذا لم يكن أبعد من  
وطنه و إلا فالظاهر كفايه مقدار العود إلى وطنه

١٠ مسأله [لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد و الراحله]

قد عرفت أنه لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد و الراحله و لا وجود أثمانها من النقود بل يجب عليه  
بيع ما عنده من الأموال لشرائها لكن يستثنى من ذلك ما يحتاج إليه في ضروريات

معاشه فلا- تباع دار سكناه اللائقه بحاله و لا خادمه المحتاج إليه و لا ثياب تجمله اللائقه بحاله فضلا عن ثياب مهنته و لا أثاث بيته من الفراش و الأواني و غيرهما مما هو محل حاجته بل و لا حلى المرأه مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حالها فى زمانها و مكانها و لا كتب العلم لأهله التى لا بد له منها فيما يجب تحصيله لأن الضروره الدينيه أعظم من الدنيويه و لا آلات الصنائع المحتاج إليها فى معاشه و لا فرس ركوبه مع الحاجه إليه و لا سلاحه و لا سائر ما يحتاج إليه لاستلزام التكليف بصرفها فى الحج العسر و الحرج و لا يعتبر فيها الحاجه الفعلية فلا وجه لما عن كشف اللثام من أن فرسه إن كان صالحا لركوبه فى طريق الحج فهو من الراحله و إلا فهو فى مسيره إلى الحج لا يفتقر إليه بل يفتقر إلى غيره و لا دليل على عدم وجوب بيعه حينئذ كما لا وجه لما عن الدروس من التوقف فى استثناء ما يضطر إليه من أمتعه المنزل و السلاح و آلات الصنائع فالأقوى استثناء جميع ما يحتاج إليه فى معاشه مما يكون إيجاب بيعه مستلزما للعسر و الحرج نعم لو زادت أعيان المذكورات عن مقدار الحاجه و جب بيع الزائد فى نفقه الحج و كذا لو استغنى عنها بعد الحاجه كما فى حلى المرأه إذا كبرت عنه و نحوه

١١ مسأله لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكناه و كان عنده دار مملوكه

فالظاهر وجوب بيع المملوكه إذا كانت



وافيه لمصارف الحج أو متممه لها و كذا فى الكتب المحتاج إليها إذا كان عنده من الموقوفه مقدار كفايته فيجب بيع المملوكه منها و كذا الحال فى سائر المستثنيات إذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكه لصدق الاستطاعه حينئذ إذا لم يكن ذلك منافيا لشأنه و لم يكن عليه حرج فى ذلك نعم لو لم تكن موجوده و أمكنه تحصيلها لم يجب عليه ذلك فلا يجب بيع ما عنده و فى ملكه و الفرق عدم صدق الاستطاعه فى هذه الصوره بخلاف الصوره الأولى إلا إذا حصلت بلا سعى منه أو حصلها مع عدم وجوبه فإنه بعد التحصيل يكون كالحاصل أولا

١٢ مسأله لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها

لكن كانت زائده بحسب القيمه و أمكن تبديلها بما يكون أقل قيمه مع كونها لائقا بحاله أيضا فهل يجب التبديل للصرف فى نفقه الحج أو لتتميمها قولان من صدق الاستطاعه و من عدم زياده العين عن مقدار الحاجه و الأصل عدم وجوب التبديل و الأقوى الأول إذا لم يكن فيه حرج أو نقص عليه و كانت الزيادة معتدا بها كما إذا كانت له دار تسوى مائه و أمكن تبديلها بما يسوى خمسين مع كونه لائقا بحاله من غير عسر فإنه يصدق الاستطاعه نعم لو كانت الزيادة قليله جدا بحيث لا يعتنى بها أمكن دعوى عدم الوجوب و إن كان الأحوط التبديل أيضا

١٣ مسأله إذا لم يكن عنده من أعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أو نحوها

ففى جواز شرائها و ترك الحج إشكال بل الأقوى

عدم جوازه إلا- أن يكون عدمها موجبا للخرج عليه فالمدار فى ذلك هو الحرج و عدمه و حينئذ فإن كانت موجوده عنده لا يجب بيعها إلا مع عدم الحاجه و إن لم يكن موجوده لا يجوز شراؤها إلا مع لزوم الحرج فى تركه و لو كانت موجوده و باعها بقصد التبديل بآخر لم يجب صرف ثمنها فى الحج فحكم ثمنها حكمها و لو باعها بقصد التبديل و جب بعد البيع صرف ثمنها فى الحج إلا مع الضروره إليها على حد الحرج فى عدمها

١٤ مسأله إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج و نازعته نفسه إلى النكاح

صرح جماعه بوجوب الحج و تقديمه على التزويج بل قال بعضهم و إن شق عليه ترك التزويج و الأقوى وفاقا لجماعه أخرى عدم وجوبه مع كون ترك التزويج حرجا عليه أو موجبا لحدوث مرض أو للوقوع فى الزنى و نحوه نعم لو كانت عنده زوجته واجبه النفقه و لم يكن له حاجه فيها لا يجب أن يطلقها و صرف مقدار نفقتها فى تميم مصرف الحج لعدم صدق الاستطاعه عرفا

١٥ مسأله إذا لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مئونه

أو بما تتم به مئونه فاللازم اقتضاؤه و صرفه فى الحج إذا كان الدين حالا و كان المديون باذلا لصدق الاستطاعه حينئذ و كذا إذا كان مماطلا و

أمكن إجباره بإعانه متسلط أو كان منكرا و أمكن إثباته عند الحاكم الشرعى و أخذه بلا كلفه و حرج و كذا إذا توقف استيفاءه على الرجوع إلى حاكم الجور بناء على ما هو الأقوى من جواز الرجوع إليه مع توقف استيفاء الحق عليه لأنه حينئذ يكون واجبا بعد صدق الاستطاعة لكونه مقدمه للواجب المطلق و كذا لو كان الدين مؤجلا و كان المديون باذلا قبل الأجل لو طالبه و منع صاحب الجواهر الوجوب حينئذ بدعوى عدم صدق الاستطاعة محل منع و أما لو كان المديون معسرا أو مماطلا لا يمكن إجباره أو منكرا للدين و لم يمكن إثباته أو كان الترافع مستلزما للحرج أو كان الدين مؤجلا مع عدم كون المديون باذلا فلا يجب بل الظاهر عدم الوجوب لو لم يكن واثقا ببذله مع المطالبه

١٦ مسأله لا يجب الاقتراض للحج إذا لم يكن له مال

و إن كان قادرا على وفائه بعد ذلك بسهولة لأنه تحصيل للاستطاعة و هو غير واجب نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه فى الحج فعلا- أو مال حاضر لا- راغب فى شرائه أو دين مؤجل لا يكون المديون باذلا له قبل الأجل و أمكنه الاقتراض و الصرف فى الحج ثم وفاءه بعد ذلك فالظاهر وجوبه لصدق الاستطاعة حينئذ عرفا إلا إذا لم يكن واثقا بوصول الغائب

أو حصول الدين بعد ذلك فحينئذ لا يجب الاستقراض لعدم صدق الاستطاعه فى هذه الصوره

١٧ مسأله إذا كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين

ففى كونه مانعا عن وجوب الحج مطلقا سواء كان حالا- مطالبا به أو لا- أو كونه مؤجلا- أو عدم كونه مانعا إلا- مع الحلول و المطالبه أو كونه مانعا إلا مع التأجيل أو الحلول مع عدم المطالبه أو كونه مانعا إلا مع التأجيل و سعه الأجل للحج و العود أقوال و الأقوى كونه مانعا إلا مع التأجيل و الوثوق بالتمكن من أداء الدين إذا صرف ما عنده فى الحج و ذلك لعدم صدق الاستطاعه فى غير هذه الصوره و هى المناط فى الوجوب لا مجرد كونه مالكا للمال و جواز التصرف فيه بأى وجه أراد و عدم المطالبه فى صوره الحلول أو الرضا بالتأخير لا ينفع فى صدق الاستطاعه نعم لا يبعد الصدق إذا كان واثقا بالتمكن من الأداء مع فعله الرضا بالتأخير من الدائن و الأخبار الداله على جواز الحج لمن عليه دين لا تنفع فى الوجوب و فى كونه حجه الإسلام

و أما صحيح معاويه بن عمار- عن الصادق ع: عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج قال نعم إن حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين

و خبر عبد الرحمن عنه عليه السلام أنه قال: الحج واجب على الرجل و إن كان عليه دين

فمحمولان على الصوره التى ذكرنا أو على من استقر عليه الحج سابقا و إن كان لا يخلو عن إشكال كما سيظهر فالأولى الحمل الأول و أما ما يظهر من صاحب المستند من أن كلا من أداء الدين و الحج واجب فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما فى صوره الحلول مع المطالبه أو التأجيل مع عدم سعه الأجل للذهاب و العود و تقديم الحج فى صوره الحلول مع الرضا بالتأخير أو التأجيل مع سعه الأجل للحج و العود و لو مع عدم الوثوق

بالتمكن من أداء الدين بعد ذلك حيث لا يجب المبادرة إلى الأداء فيهما فيبقى وجوب الحج بلا مزاحم ففيه أنه لا وجه للتخيير في الصورتين الأوليين ولا لتعيين تقديم الحج في الأخيرتين بعد كون الوجوب تخييرا أو تعيينا مشروطا بالاستطاعة الغير الصادقه في المقام خصوصا مع المطالبه و عدم الرضا بالتأخير مع أن التخيير فرع كون الواجبين مطلقين و فى عرض واحد و المفروض أن وجوب أداء الدين مطلق بخلاف وجوب الحج فإنه مشروط بالاستطاعة الشرعيه نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقا فالظاهر التخيير لأنهما حينئذ فى عرض واحد و إن كان يحتمل تقديم الدين إذا كان حالا مع المطالبه أو مع عدم الرضا بالتأخير لأهميه حق الناس من حق الله لكنه ممنوع و لذا لو فرض كونهما عليه بعد الموت يوزع المال عليهما و لا يقدم دين الناس و يحتمل تقديم الأسبق منهما فى الوجوب لكنه أيضا لا وجه له كما لا يخفى

١٨ مسأله لا فرق فى كون الدين مانعا من وجوب الحج بين أن يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعة أو لا

كما إذا استطاع للحج ثم عرض عليه دين بأن أتلّف مال الغير مثلا على وجه الضمان من دون تعمد قبل خروج الرفقه أو بعده قبل أن يخرج هو أو بعد خروجه قبل الشروع فى الأعمال فحاله حال تلف المال من دون دين فإنه يكشف عن عدم كونه مستطعا

١٩ مسأله إذا كان عليه خمس أو زكاه و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لولاها

فحاله حال الدين مع المطالبه لأن المستحقين لهما مطالبون فيجب صرفه فيهما و لا يكون مستطعا و إن كان الحج مستقرا عليه سابقا يجيء الوجوه المذكوره من التخيير أو تقديم حق الناس أو تقديم الأسبق هذا إذا كان

الخمسة أو الزكاة فى ذمته و أما إذا كانا فى عين ماله فلا إشكال فى تقديمهما على الحج سواء كان مستقرا عليه أو لا كما أنهما يقدمان على ديون الناس أيضا و لو حصلت الاستطاعة و الدين و الخمس و الزكاة معا فكما لو سبق الدين

٢٠ مسألة إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا

كما بعد خمسين سنة فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعة و كذا إذا كان الدين مسامحا فى أصله كما فى مهور نساء أهل الهند فإنهم يجعلون المهر ما لا يقدر الزوج على أدائه كمائة ألف روبيه أو خمسين ألف لإظهار الجلالة و ليسوا مقيدين بالإعطاء و الأخذ فمثل ذلك لا يمنع من الاستطاعة و وجوب الحج و كالدين ممن بناؤه على الإبراء إذا لم يتمكن المديون من الأداء أو واعدته بالإبراء بعد ذلك

٢١ مسألة إذا شك فى مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا

هل يجب عليه الفحص أم لا وجهان أحوطهما ذلك و كذا إذا علم مقداره و شك فى مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه أو لا

٢٢ مسألة لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لو كان باقيا

يكفيه فى رواج أمره بعد العود لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه فالظاهر وجوب

الحج بهذا الذى بيده استصحابا لبقاء الغائب فهو كما لو شك فى أن أمواله الحاضره تبقى إلى ما بعد العود أو لا فلا يعد من الأصل المثبت

٢٣ مسأله إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج به عن الاستطاعه

و أما بعد التمكن منه فلا يجوز و إن كان قبل خروج الرفقه و لو تصرف بما يخرج عنها بقيت ذمته مشغوله به و الظاهر صحه التصرف مثل الهبه و العتق و إن كان فعل حراما لأن النهى متعلق بأمر خارج نعم لو كان قصده فى ذلك التصرف الفرار من الحج لا لغرض شرعى أمكن أن يقال بعدم الصحه و الظاهر أن المناط فى عدم جواز التصرف المخرج هو التمكن فى تلك السنه فلو لم يتمكن فيها و لكن يتمكن فى السنه الأخرى لم يمنع عن جواز التصرف فلا يجب

إبقاء المال إلى العام القابل إذا كان له مانع في هذه السنه فليس حاله حال من يكون بلده بعيدا عن مكه بمسافه ستين

٢٤ مسأله إذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده أو منضمما إلى ماله الحاضر

و تمكن من التصرف في ذلك المال الغائب يكون مستطيعا و يجب عليه الحج و إن لم يكن متمكنا من التصرف فيه و لو بتوكيل من يبيعه هناك فلا يكون مستطيعا إلا بعد التمكن منه أو الوصول في يده و على هذا فلو تلف في الصوره الأولى بقى وجوب الحج مستقرا عليه إن كان التمكن في حال تحقق سائر الشرائط و لو تلف في الصوره الثانيه لم يستقر و كذا إذا مات مورثه و هو في بلد آخر و تمكن من التصرف في حصته أو لم يتمكن فإنه على الأول يكون مستطيعا بخلافه على الثاني

٢٥ مسأله إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو كان غافلا عن وجوب الحج عليه

ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه إذا كان واجدا لسائر الشرائط حين وجوده و الجهل و الغفله لا يمنعان عن الاستطاعه غايه الأمر أنه معذور في ترك ما وجب عليه و حينئذ فإذا مات قبل التلف أو بعده وجب الاستيجار عنه إن كانت له تركه بمقداره و كذا إذا نقل ذلك المال إلى غيره بهبه أو صلح ثم علم بعد ذلك أنه كان بقدر الاستطاعه فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في أجوبه مسائله من عدم الوجوب لأنه لجهله لم يصير موردا و بعد النقل و التذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه لأن عدم التمكن من جهه الجهل و الغفله لا ينافي الوجوب الواقعي و القدره التي هي شرط في التكليف القدره من حيث هي و هي موجوده و العلم شرط في التنجز لا في أصل التكليف

٢٦ مسأله إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا

فإن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلا و تخيل أنه



الأمر الندبي أجزأ عن حجه الإسلام لأنه حينئذ من باب الاشتباه في التطبيق و إن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجز عنها و إن كان حجه صحيحا و كذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك و أما لو علم بذلك و تخيل عدم فوريتها فقصد الأمر الندبي فلا يجزى لأنه يرجع إلى التقييد

٢٧ مسألة هل تكفى في الاستطاعة الملكيه المترلزله للزاد و الراحله و غيرهما

كما إذا صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط الخيار له إلى مده معينه أو باعه محاباه كذلك وجهان أقواهما العدم لأنها في معرض الزوال إلا إذا كان واثقا بأنه لا يفسخ و كذا لو وهبه و أقبضه إذا لم يكن رحما فإنه ما دامت العين موجوده له الرجوع و يمكن أن يقال بالوجوب هنا حيث إن له التصرف في الموهوب فتلزم الهبه

٢٨ مسألة يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد و الراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال

فلو تلف بعد ذلك و لو في أثناء الطريق كشف عن عدم الاستطاعه و كذا لو حصل عليه دين قهرا عليه كما إذا أتلف مال غيره خطأ و أما لو أتلفه عمدا فالظاهر كونه كإتلاف الزاد و الراحله عمدا في عدم زوال استقرار الحج

٢٩ مسألة إذا تلف بعد تمام الأعمال مئونه عوده إلى وطنه.

أو تلف ما به الكفايه من ماله في وطنه بناء على اعتبار الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه فهل يكفيه عن حجه الإسلام أو لا

وجهان لا يبعد الإجزاء و يقربه ما ورد من أن من مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأه عن حجه الإسلام بل يمكن أن يقال بذلك إذا تلف في أثناء الحج أيضا

٣٠ مسأله الظاهر عدم اعتبار الملكيه فى الزاد و الراحله

فلو حصلا بالإباحه اللازمه كفى فى الوجوب لصدق الاستطاعه و يؤيده الأخبار الوارده فى البذل فلو شرط أحد المتعاملين على الآخر فى ضمن عقد لازم أن يكون له التصرف فى ماله بما يعادل مائه ليره مثلا و جب عليه الحج و يكون كما لو كان مالكا له

٣١ مسأله لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى

خصوصا إذا لم يعتبر القبول فى ملكيه الموصى له و قلنا بملكيتيه ما لم يرد فإنه ليس له الرد حينئذ

٣٢ مسأله إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين عليه السلام فى كل عرفه

ثمَّ حصلت لم يجب عليه الحج بل و كذا لو نذر إن جاء مسافره أن يعطى الفقير كذا مقدارا فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه بل و كذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يصرف مقداره ليره مثلا فى الزياره أو التعزیه أو نحو ذلك فإن هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به و كذا إذا كان عليه واجب مطلق فورى قبل حصول الاستطاعه و لم يمكن الجمع بينه و بين الحج ثمَّ حصلت الاستطاعه و إن لم يكن ذلك الواجب أهم من الحج لأن العذر الشرعى كالعقلى فى المنع من الوجوب و أما لو حصلت

الاستطاعه أولاً ثم حصل واجب فوري آخر لا يمكن الجمع بينه وبين الحج يكون من باب المزاحمه فيقدم الأهم منهما فلو كان مثل إنقاذ الغريق قدم على الحج وحينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب الحج فيه وإلا فلا إلا أن يكون الحج قد استقر عليه سابقاً فإنه يجب عليه ولو متسكعاً

### ٣٣ مسألة النذر المعلق على أمر قسمان

تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه كما إذا قال إن جاء مسافرى فله على أن أزور الحسين عليه السلام فى عرفه و تاره يكون على نحو الواجب المعلق كأن يقول لله على أن أزور الحسين عليه السلام فى عرفه عند مجىء مسافرى فعلى الأول يجب الحج إذا حصلت الاستطاعه قبل مجىء مسافره و على الثانى لا يجب فيكون حكمه حكم النذر المنجز فى أنه لو حصلت الاستطاعه و كان العمل بالنذر منافياً لها لم يجب الحج سواء حصل المعلق عليه قبلها أو بعدها و كذا لو حصلاً معاً لا يجب الحج من دون فرق بين الصورتين و السر

فى ذلك أن وجوب الحج مشروط و النذر مطلق فوجوبه يمنع من تحقق الاستطاعه

٣٤ مسأله إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له حج و على نفقتك و نفقه عيالك و جب عليه

و كذا لو قال حج بهذا المال و كان كافيا له ذهابا و إيابا و لعياله فتحصل الاستطاعه ببذل النفقه كما تحصل بملكها من غير فرق بين أن يبيحها له أو يملكها إياه و لا بين أن يبذل عينها أو ثمنها و لا بين أن يكون البذل واجبا عليه بنذر أو يمين أو نحوها أو لا و لا- بين كون الباذل موثوقا به أو لا- على الأقوى و القول بالاختصاص بصوره التمليك ضعيف كقول بالاختصاص بما إذا و جب عليه أو بأحد الأمرين من التمليك أو الوجوب و كذا القول بالاختصاص بما إذا كان موثوقا به كل ذلك لصدق الاستطاعه و إطلاق المستفيضه من الأخبار و لو كان له بعض النفقه فبذل له البقيه و جب أيضا و لو بذل له نفقه الذهاب فقط و لم يكن عنده نفقه العود لم يجب و كذا لو لم يبذل نفقه عياله إلا إذا كان عنده ما يكفيهم إلى أن يعود أو كان لا يتمكن من نفقتهم مع ترك الحج أيضا

٣٥ مسأله لا يمنع الدين من الوجوب فى الاستطاعه البذليه

نعم لو كان حالا و كان الديان مطالبا مع فرض تمكنه من أدائه لو لم يحج و لو تدريجا ففى كونه مانعا أو لا وجهان

٣٦ مسأله [لا يشترط الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه البذليه]

لا يشترط الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه البذليه

٣٧ مسأله إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى

بل و كذا لو وهبه و خيره بين أن يحج به أو لا و أما لو وهبه و لم يذكر الحج لا تعيينا و لا تخييرا فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور

٣٨ مسأله لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له وجب عليه

لصدق الاستطاعه بل إطلاق الأخبار و كذا لو أوصى له بما يكفيه للحج بشرط أن يحج فإنه يجب عليه بعد موت الوصى

٣٩ مسأله لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاه و شرط عليه أن يحج به

فالظاهر الصحه و وجوب الحج عليه إذا كان فقيرا أو كانت الزكاه من سهم سبيل الله

٤٠ مسأله الحج البذلى مجز عن حجه الإسلام

فلا يجب عليه إذا استطاع مالا بعد ذلك على الأقوى

٤١ مسأله يجوز للبادل الرجوع عن بذله قبل الدخول فى الإحرام

وفى جواز رجوعه عنه بعده وجهان و لو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم الهبه عليه فى جواز الرجوع قبل الإقباض و عدمه بعده إذا كانت لذى رحم أو بعد تصرف الموهوب له

٤٢ مسأله إذا رجع البادل فى أثناء الطريق

ففى وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان

٤٣ مسأله إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثه

فالظاهر الوجوب عليهم كفايه فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج فىجب على الكل لصدق الاستطاعه بالنسبه إلى الكل نظير ما إذا وجد المتيممون ماء يكفى لواحد منهم فإن تيمم الجميع يبطل

٤٤ مسأله الظاهر أن ثمن الهدى على البادل

و أما الكفارات فإن أتى بموجبها عمدا

اختيارا فعليه و إن أتى بها اضطرارا أو مع الجهل أو النسيان فيما لا- فرق فيه بين العمد و غيره ففي كونه عليه أو على الباذل وجهان

٤٥ مسأله إنما يجب بالبدل الحج الذى هو وظيفته على تقدير الاستطاعه

فلو بذل للآفاقى بحج القران أو الأفراد أو لعمره مفرده لا يجب عليه و كذا لو بذل للمكى لحج التمتع لا يجب عليه و لو بذل لمن حج حجه الإسلام لم يجب عليه ثانيا و لو بذل لمن استقر عليه حجه الإسلام و صار معسرا و جب عليه و لو كان عليه حجه النذر أو نحوه و لم يتمكن فبذل له باذل و جب عليه و إن قلنا بعدم الوجوب لو وهبه لا للحج لشمول الأخبار من حيث التعليل فيها بأنه بالبدل صار مستطيعا و لصدق الاستطاعه عرفا

٤٦ مسأله إذا قال له بذلت لك هذا المال مخيرا بين أن تحج به أو تزور الحسين ع

وجب



ص: ٤٤٩

عليه الحج

٤٧ مسألة لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه

فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب

٤٨ مسألة لو رجع عن بذله في الأثناء و كان في ذلك المكان يتمكن من أن يأتي ببقية الأعمال

من مال نفسه أو حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الإتمام و أجزاءه عن حجه الإسلام

٤٩ مسألة لا فرق في البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا

فلو قال له حج و علينا نفقتك وجب عليه

٥٠ مسألة لو عين له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها

وجب عليه الإتمام في الصورة التي لا يجوز له الرجوع إلا إذا كان ذلك مقيدا بتقدير كفايته يزدي، سيد محمد كاظم طباطبائي،  
العروة الوثقى للسيد اليزدي، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدي؛

ج ٢، ص: ٤٤٩

٥١ مسألة إذا قال اقترض و حج و على دينك ففي وجوب ذلك عليه نظر

لعدم صدق الاستطاعة عرفا نعم لو قال اقترض لي و حج به وجب مع وجود المقرض

كذلك

٥٢ مسأله لو بذل له مالا ليحج به فتيين بعد الحج أنه كان مغصوبا

ففى كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام و عدمها وجهان أقواهما العدم أما لو قال حج و على نفقتك ثم بذل له مالا فبان كونه مغصوبا فالظاهر صحه الحج و أجزاءه عن حجه الإسلام لأنه استطاع بالبذل و قرار الضمان على البازل فى الصورتين عالما كان بكونه مال الغير أو جاهلا

٥٣ مسأله لو آجر نفسه للخدمه فى طريق الحج بأجره يصير بها مستطعا و جب عليه الحج

و لا ينافيه و جب قطع الطريق عليه للغير لأن الواجب عليه فى حج نفسه أفعال الحج و قطع الطريق مقدمه توصليه بأى وجه أتى بها كفى و لو على وجه الحرام أو لا بنيه الحج و لذا لو كان مستطعا قبل الإجاره جاز له إجاره نفسه للخدمه فى الطريق بل لو آجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستأجر عليه نفس المشى صح أيضا و لا يضر بحجه نعم لو آجر نفسه لحج بلدى لم يجز له أن يؤجر نفسه لنفس المشى كإجارته لزياره بلديه أيضا أما لو آجر للخدمه فى الطريق فلا بأس و إن كان مشيه للمستأجر الأول فالممنوع وقوع الإجاره على نفس ما و جب عليه أصلا أو بالإجاره

٥٤ مسأله إذا استوَجِرَ أى طلب منه إجاره للخدمه بما يصير به مستطعا لا يجب عليه القبول

و لا يستقر الحج عليه فالوجوب عليه مقيد بالقبول و وقوع الإجاره و قد يقال بوجوبه إذا لم يكن حرجا عليه لصدق الاستطاعه و لأنه مالك لمنافعه فيكون مستطعا قبل الإجاره كما إذا كان مالكا لمنفعه عبده أو دابته و كانت كافيته فى استطاعته و هو كما ترى إذ نمنع صدق الاستطاعه بذلك لكن لا ينبغى ترك الاحتياط فى بعض صورته كما إذا كان من عادته إجاره نفسه للأسفار

٥٥ مسأله يجوز لغير المستطع أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير

و إن حصلت الاستطاعه بمال الإجاره قدم الحج النيابة فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل و جب

عليه لنفسه و إلا فلا

٥٦ مسأله إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعا أو بالإجاره مع عدم كونه مستطيعا لا يكفيه عن حجه الإسلام

فيجب عليه الحج إذا استطاع بعد ذلك و ما فى بعض الأخبار من إجزائه عنها محمول على الإجزاء ما دام فقيرا كما صرح به فى بعضها الآخر فالمستفاد منها أن حجه الإسلام مستحبه على غير المستطيع و واجبه على المستطيع و يتحقق الأول بأى وجه أتى به و لو عن الغير تبرعا أو بالإجاره و لا يتحقق الثانى إلا مع حصول شرائط الوجوب

٥٧ مسأله يشترط فى الاستطاعه مضافا إلى مئونه الذهب و الإياب وجود ما يمون به عياله حتى يرجع

فمع عدمه لا يكون مستطيعا و المراد بهم من يلزمه نفقته لزوما عرفيا و إن لم يكن ممن يجب عليه نفقته شرعا على الأقوى فإذا كان له أخ صغير أو كبير فقير لا يقدر على التكسب و هو ملتزم بالإنفاق عليه أو كان متكفلا لإنفاق يتيم فى حجره و لو أجنبى يعد عيالا له فالمدار على العيال العرفى

٥٨ مسأله الأقوى وفاقا لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه من تجاره أو زراعه أو صناعه أو منفعه ملك له.

من بستان أو دكان أو نحو ذلك بحيث لا- يحتاج إلى التكفف و لا يقع فى الشده و الحرج و يكفى كونه قادرا على التكسب اللائق به أو التجاره باعتباره و وجاهته و إن لم يكن له رأس مال يتجر به نعم قد مر عدم اعتبار ذلك فى الاستطاعه

البذليه و لا يبعد عدم اعتباره أيضا فيمن يمضى أمره بالوجوه اللائقه به كطلبه العلم من الساده و غيرهم فإذا حصل لهم مقدار مئونه الذهب و الإياب و مئونه عيالهم إلى حال الرجوع و جب عليهم بل و كذا الفقير الذى عادته و شغله أخذ الوجوه و لا يقدر على التكسب إذا حصل له مقدار مئونه الذهب و الإياب له و لعياله و كذا كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج و بعده إذا صرف ما حصل له من مقدار مئونه الذهب و الإياب من دون حرج عليه

٥٩ مسأله لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده و يحج به

كما لا يجب على الوالد أن يبذل له و كذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحج به و كذا لا يجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحج و القول بجواز ذلك أو وجوبه كما عن الشيخ ضعيف و إن كان يدل عليه

صحيح سعد بن يسار: سئل الصادق عليه السلام الرجل يحج من مال ابنه و هو صغير قال نعم يحج منه حجه الإسلام قال و ينفق منه قال نعم ثم قال إن مال الولد لوالده إن رجلا اختصم هو و والده إلى رسول الله ص ففضى أن المال و الولد للوالد

و ذلك لإعراض الأصحاب عنه مع إمكان حمله على الاقتراض من ماله مع استطاعته من مال نفسه أو على ما إذا كان فقيرا و كانت نفقته على ولده و لم يكن نفقه السفر إلى الحج أزيد من نفقته فى الحضر إذ الظاهر الوجوب حينئذ

٦٠ مسأله إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله

فلو حج فى نفقه غيره لنفسه أجزاءه و كذا لو حج متمسكا بل لو حج من مال الغير غضبا صح و أجزاءه نعم إذا كان ثوب إحرامه و طوافه و سعيه من المغضوب لم يصح و كذا إذا كان ثمن هديه غضبا

٦١ مسأله يشترط فى وجوب الحج الاستطاعه البدنيه

فلو كان مريضا لا يقدر

على الركوب أو كان حرجا عليه و لو على المحمل أو الكنيسه لم يجب و كذا لو تمكن من الركوب على المحمل لكن لم يكن عنده مؤنثه و كذا لو احتاج إلى خادم و لم يكن عنده مؤنثه

٦٢ مسأله و يشترط أيضا الاستطاعه الزمانيه

فلو كان الوقت ضيقا لا يمكنه الوصول إلى الحج أو أمكن لكن بمشقه شديده لم يجب و حينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب و إلا فلا

٦٣ مسأله و يشترط أيضا الاستطاعه السريه

بأن لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال و إلا لم يجب و كذا لو كان غير مأمون بأن يخاف على نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله و كان الطريق منحصرافه أو كان جميع الطرق كذلك و لو كان هناك طريقان أحدهما أقرب لكنه غير مأمون وجب الذهاب من الأبعد المأمون و لو كان جميع الطرق مخوفا إلا أنه يمكنه الوصول إلى الحج بالدوران في البلاد مثل ما إذا كان من أهل العراق و لا يمكنه إلا أن يمشى إلى كرمان و منه إلى خراسان و منه إلى بخارا و منه إلى الهند و منه إلى بوشهر و منه إلى جده مثلا و منه إلى المدينه و منها إلى مكه فهل يجب أو لا وجهان أقواهما عدم الوجوب لأنه يصدق عليه أنه لا يكون مخلى السرب

٦٤ مسأله إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب

و كذا إذا كان هناك مانع شرعى من استلزامه ترك واجب فوري سابق على حصول الاستطاعه أو لاحق مع كونه أهم من الحج كإنقاذ غريق أو حريق و كذا إذا توقف على ارتكاب محرم كما إذا توقف على ركوب دابه غضبيه أو المشى في الأرض المغصوبه

٦٥ مسأله [إذا اعتقد تحقق جميع هذه فقد بعضها واقعا أو اعتقد فقد بعضها و كان متحققا]

قد علم مما مر أنه يشترط في وجوب الحج مضافا إلى البلوغ و العقل و الحرية الاستطاعه الماليه و البدنيه و الزمانيه و السريه و عدم

استلزامه الضرر أو ترك واجب أو فعل حرام و مع فقد أحد هذه لا يجب فبقى الكلام فى أمرين أحدهما إذا اعتقد تحقق جميع هذه مع فقد بعضها واقعا أو اعتقد فقد بعضها و كان متحققا فنقول إذا اعتقد كونه بالغا أو حرا مع تحقق سائر الشرائط فحج ثم بان أنه كان صغيرا أو عبدا فالظاهر بل المقطوع عدم إجزائه عن حجه الإسلام و إن اعتقد كونه غير بالغ أو عبدا مع تحقق سائر الشرائط و أتى به أجزاءه عن حجه الإسلام كما مر سابقا و إن تركه مع بقاء الشرائط إلى ذى الحجه فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه فإن فقد بعض الشرائط بعد ذلك كما إذا تلف ماله و جب عليه الحج و لو متسكعا و إن اعتقد كونه مستطيعا مالا و أن ما عنده يكفيه فبان الخلاف بعد الحج فى إجزائه عن حجه الإسلام و عدمه و جهان من فقد الشرط واقعا و من أن القدر المسلم من عدم أجزاء حج غير المستطيع عن حجه الإسلام غير هذه الصوره و إن اعتقد عدم كفايه ما عنده من المال و كان فى الواقع كافيا و ترك الحج فالظاهر الاستقرار عليه و إن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج فحج فبان الخلاف فالظاهر كفايته و إن اعتقد المانع من العدو أو الضرر أو الحرج فترك الحج فبان الخلاف فهل يستقر عليه الحج أو لا و جهان و الأقوى عدمه لأن المناط فى الضرر الخوف

و هو حاصل إلا- إذا كان اعتقاده على خلاف رويه العقلاء- و بدون الفحص و التفتيش و إن اعتقد عدم مانع شرعى فحج فالظاهر الإ-جزاء إذا بان الخلاف و إن اعتقد وجوده فترك فبان الخلاف فالظاهر الاستقرار ثانيهما إذا ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمدا أو حج مع فقد بعضها كذلك أما الأول فلا إشكال فى استقرار الحج عليه مع بقائها إلى ذى الحجه و أما الثانى فإن حج مع عدم البلوغ أو عدم الحرية فلا إشكال فى عدم إجزائه إلا إذا بلغ أو انعتق قبل أحد الموقفين على إشكال فى البلوغ قد مر و إن حج مع عدم الاستطاعة المالىة فظاهرهم مسلميه عدم الإ-جزاء و لا- دليل عليه إلا الإجماع و إلا فالظاهر أن حجه الإسلام هو الحج الأول و إذا أتى به كفى و لو كان ندبا كما إذا أتى الصبى صلاه الظهر مستحبا بناء على شرعيه

عباداته فبلغ في أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب إعادتها و دعوى أن المستحب لا يجزى عن الواجب ممنوعه بعد اتحاد ماهيه الواجب و المستحب نعم لو ثبت تعدد ماهيه حج المتسكع و المستطيع تمّ ما ذكر لا لعدم إجزاء المستحب عن الواجب بل لتعدد ماهيه و إن حج مع عدم أمن الطريق أو مع عدم صحه البدن مع كونه حرجا عليه أو مع ضيق الوقت كذلك فالمشهور بينهم عدم إجزائه عن الواجب و عن الدروس الإجزاء إلا إذا كان إلى حد الإضرار بالنفس و قارن بعض المناسك فيحتمل عدم الإجزاء ففرق بين حج المتسكع و حج هؤلاء و علل الأجزاء بأن ذلك من باب تحصيل الشرط فإنه لا يجب لكن إذا حصله و جب و فيه أن مجرد البناء على ذلك لا يكفي في حصول الشرط مع أن غايه الأمر حصول المقدمه التي هو المشى إلى مكه و منى و عرفات و من المعلوم أن مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذى هو عدم الضرر أو عدم الحرج نعم لو كان الحرج أو الضرر فى المشى إلى الميقات فقط و لم يكونا حين الشروع فى الأعمال تمّ ما ذكره و لا قائل بعدم الإجزاء فى هذه الصوره هذا و مع ذلك فالأقوى ما ذكره فى الدروس



لا- لما ذكره بل لأن الضرر و الحرج إذا لم يصل إلى حد الحرمة إنما يرفعان الوجوب و الإلزام لا أصل الطلب فإذا تحملهما و أتى بالمأمور به كفى

٦٦ مسألة إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزه عن حجه الإسلام

و إن اجتمع سائر الشرائط لا لأن الأمر بالشىء نهى عن ضده لمنعه أولاً و منع بطلان العمل بهذا النهى ثانياً لأن النهى متعلق بأمر خارج بل لأن الأمر مشروط بعدم المانع و وجوب ذلك

الواجب مانع و كذلك النهى المتعلق بذلك المحرم مانع و معه لا أمر بالحج نعم لو كان الحج مستقرا عليه و توقف الإتيان به على ترك واجب أو فعل حرام دخل فى تلك المسألة و أمكن أن يقال بالإجزاء لما ذكر من منع اقتضاء الأمر بشىء للنهى عن ضده و منع كون النهى المتعلق بأمر خارج موجبا للبطلان

٦٧ مسألة إذا كان فى الطريق عدو لا يدفع إلا بالمال

فهل يجب الحج أو لا أقوال ثالثها الفرق بين المضر بحاله و عدمه فيجب فى الثانى دون الأول

٦٨ مسألة لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب

حتى مع ظن الغلبة عليه و السلامه و قد يقال بالوجوب فى هذه الصوره

٦٩ مسألة لو انحصر الطريق فى البحر وجب ركوبه

إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفا عقلائيا أو استنزاه الإخلال بصلاته أو إيجابه لأكل النجس أو

شربه و لو حج مع هذا صح حجه لأن ذلك في المقدمه و هى المشى إلى الميقات كما إذا ركب دابه غصبيه إلى الميقات

٧٠ مسأله إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه و جب عليه أداؤها

و لا يجوز له المشى إلى الحج قبلها و لو تركها عصى و أما حجه فصحيح إذا كانت الحقوق فى ذمته لا فى عين ماله و كذا إذا كانت فى عين ماله و لكن كان ما يصرفه فى مؤنته من المال الذى لا يكون فيه خمس أو زكاه أو غيرهما أو كان مما تعلق به الحقوق و لكن كان ثوب إحرامه و طوافه و سعيه و ثمن هديه من المال الذى ليس فيه حق بل و كذا إذا كانا مما تعلق به الحق من الخمس و الزكاه إلا أنه بقى عنده مقدار ما فيه منهما بناء على ما هو الأقوى من كونهما فى العين على نحو الكلى فى المعين لا على وجه الإشاعه

## ٧١ مسأله يجب على المستطيع الحج مباشره

فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعا أو بالإجاره إذا كان متمكنا من المباشره بنفسه

## ٧٢ مسأله إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشره [٥٤-١٢-١٩-١]

لمرض لم يرج زواله أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر أو كان حرجا عليه فالمشهور وجوب الاستنابه عليه بل ربما يقال بعدم الخلاف فيه و هو الأقوى و إن كان ربما يقال بعدم الوجوب و ذلك لظهور جمله من الأخبار فى الوجوب و أما إن كان موسرا من حيث المال و لم يتمكن من المباشره مع عدم استقراره عليه ففى وجوب الاستنابه و عدمه قولان لا يخلو أولهما عن قوه لإطلاق الأخبار المشار إليها و هى و إن كانت مطلقه من حيث رجاء الزوال و عدمه لكن المنساق من بعضها ذلك مضافا إلى ظهور الإجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال و الظاهر فوريه الوجوب كما فى صورته المباشره و مع بقاء العذر إلى أن مات يجزيه حج النائب فلا يجب القضاء عنه و إن كان مستقرا عليه و إن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك فالمشهور أنه يجب عليه مباشره و إن كان بعد إتيان النائب بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه لكن الأقوى عدم الوجوب لأن ظاهر الأخبار أن حج النائب هو الذى كان واجبا على المنوب عنه فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجبا عليه و لا- دليل على وجوبه مره أخرى بل لو قلنا باستحباب الاستنابه فالظاهر كفايه فعل النائب بعد كون الظاهر الاستنابه فيما كان عليه و معه لا وجه لدعوى أن المستحب لا يجزى عن الواجب إذ ذلك فيما إذا لم يكن المستحب نفس ما كان واجبا و المفروض فى المقام أنه هو بل يمكن أن يقال إذا ارتفع العذر فى أثناء عمل النائب بأن كان الارتفاع بعد

إحرام النائب إنه يجب عليه الإتمام و يكفي عن المنوب عنه بل يحتمل ذلك و إن كان فى أثناء الطريق قبل الدخول فى الإحرام و دعوى أن جواز النيابة ما دامى كما ترى بعد كون الاستنابه بأمر الشارع و كون الإجاره لازمه لا دليل على انفساخها خصوصا إذا لم يمكن إبلاغ النائب الموجر ذلك و لا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستنابه بين من عرضه العذر من المرض و غيره و بين من كان معذورا خلقه و القول بعدم الوجوب فى الثانى و إن قلنا بوجوبه فى الأول ضعيف و هل يختص الحكم بحجه الإسلام أو يجرى فى الحج النذرى و الإفسادى أيضا قولان و القدر المتيقن هو الأول بعد كون الحكم على خلاف القاعده و إن لم يتمكن المعذور من الاستنابه و لو لعدم وجود النائب أو وجوده مع عدم رضاه إلا بأزيد من أجره المثل و لم يتمكن من الزيادة أو كانت مجحفه سقط الوجوب و حينئذ فيجب القضاء عنه بعد موته إن كان مستقرا عليه و لا يجب مع عدم الاستقرار و لو ترك الاستنابه مع الإمكان عصى بناء على الوجوب و وجب القضاء عنه مع الاستقرار و هل يجب مع عدم الاستقرار أيضا أو لا وجهان أقواهما نعم لأنه استقر

عليه بعد التمكن من الاستنابه و لو استتاب مع كون العذر مرجو الزوال لم يجز عن حجه الإسلام فيجب عليه بعد زوال العذر و لو استتاب مع رجاء الزوال و حصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفايه و عن صاحب المدارك عدمها و وجوب الإعادة لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجرى عن الواجب و هو كما ترى و الظاهر كفايه حجج المتبرع عنه في صوره وجوب الاستنابه و هل يكفى الاستنابه من الميقات كما هو الأقوى في القضاء عنه بعد موته وجهان لا يبعد الجواز حتى إذا أمكن ذلك في مكه مع كون الواجب عليه هو التمتع و لكن الأحوط خلافه لأن القدر المتيقن من الأخبار الاستنابه من مكانه كما أن الأحوط عدم كفايه التبرع عنه لذلك أيضا

٧٣ مسأله إذا مات من استقر عليه الحج في الطريق فإن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأه عن حجه الإسلام

فلا- يجب القضاء عنه و إن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه و إن كان موته بعد الإحرام على المشهور الأقوى خلافا لما عن الشيخ و ابن إدريس فقالا بالأجزاء حينئذ أيضا و لا دليل لهما على ذلك إلا إشعار بعض الأخبار

كصحيحه بريد العجلي: حيث قال فيها بعد الحكم بالأجزاء إذا مات في الحرم و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته في حجه الإسلام

فإن مفهومه الأجزاء إذا كان بعد أن يحرم لكنه معارض بمفهوم صدرها و بصحيح ضريس و صحيح زراره و مرسل المقنعه مع أنه يمكن أن يكون المراد من قوله قبل أن يحرم قبل أن يدخل في الحرم كما يقال أنجد أي دخل في نجد و أيمن أي دخل اليمن فلا ينبغي الإشكال في عدم كفايه الدخول في الإحرام كما لا يكفى الدخول في الحرم بدون الإحرام كما إذا نسيه في الميقات و دخل الحرم ثم مات لأن المنساق من اعتبار الدخول في الحرم كونه بعد الإحرام و لا يعتبر دخول مكه و إن كان الظاهر من بعض الأخبار ذلك لإطلاق البقيه في كفايه دخول الحرم و الظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال كما إذا مات

بين الإحرامين و قد يقال بعدم الفرق أيضا بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد كونه بعد الإحرام و دخول الحرم و هو مشكل لظهور الأخبار في الموت في الحرم و الظاهر عدم الفرق بين حج التمتع و القران و الإفراد كما أن الظاهر أنه لو مات في أثناء عمره التمتع أجزاءه عن حجه أيضا بل لا يبعد الإجزاء إذا مات في أثناء حج القران أو الإفراد عن عمرتهما و بالعكس لكنه مشكل لأن الحج و العمره فيهما عملاين مستقلان بخلاف حج التمتع فإن العمره فيه داخله في الحج فهما عمل واحد ثم الظاهر اختصاص حكم الإجزاء بحجه الإسلام فلا- يجرى الحكم في حج النذر و الإفساد إذا مات في الأثناء بل لا يجرى في العمره المفردة أيضا و إن احتمله بعضهم و هل يجرى الحكم المذكور فيمن مات مع عدم استقرار الحج عليه فيجزيه عن حجه الإسلام إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم و يجب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك و جهان بل قولان من إطلاق الأخبار في التفصيل المذكور و من أنه لا وجه لوجوب القضاء عن من لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم الاستطاعة الزمانيه و لذا لا يجب إذا مات في البلد قبل الذهاب أو إذا فقد بعض الشرائط الأخر مع كونه موسرا و من هنا ربما يجعل الأمر بالقضاء فيها قرينه على اختصاصها بمن استقر عليه و ربما يحتمل اختصاصها بمن لم يستقر عليه و حمل الأمر بالقضاء على الندب و كلاهما مناف لإطلاقها مع أنه على الثاني يلزم بقاء الحكم فيمن استقر عليه بلا- دليل مع أنه مسلم بينهم و الأظهر الحكم بالإطلاق إما بالتزام وجوب القضاء في خصوص هذا المورد من الموت في الطريق كما عليه جماعه و إن لم يجب إذا مات مع فقد سائر الشرائط أو الموت و هو في البلد و إما بحمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك و استفاده الوجوب فيمن استقر عليه من الخارج و هذا هو الأظهر فالأقوى جريان الحكم المذكور

فيمن لم يستقر عليه أيضا فيحكم بالإجزاء إذا مات بعد الأمرين و استحباب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك

#### ٧٤ مسألة الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع

لأنه مكلف بالفروع لشمول الخطابات له أيضا و لكن لا يصح منه ما دام كافرا كسائر العبادات و إن كان معتقدا لوجوبه و آتيا به على وجهه مع قصد القربة لأن الإسلام شرط في الصحة و لو مات لا يقضى عنه لعدم كونه أهلا للإكرام و الإبراء و لو أسلم مع بقاء استطاعته و جب عليه و كذا لو استطاع بعد إسلامه و لو زالت استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه على الأقوى لأن الإسلام يجب ما قبله كقضاء الصلوات و الصيام حيث إنه واجب عليه حال كفره كالأداء و إذا أسلم سقط عنه و دعوى أنه لا يعقل الوجوب عليه إذ لا- يصح منه إذا أتى به هو كافر و يسقط عنه إذا أسلم مدفوعه بأنه يمكن أن يكون الأمر به حال كفره أمرا تهكميا ليعاقب لا حقيقيا لكنه مشكل بعد عدم إمكان إتيانه به لا كافرا و لا مسلما و الأظهر أن يقال إنه حال استطاعته مأمور بالإتيان به مستطعا و إن تركه فمتسكعا و هو ممكن في حقه لإمكان إسلامه و إتيانه مع الاستطاعة و لا معها إن ترك فحال الاستطاعة مأمور به في ذلك الحال و مأمور على فرض تركه حالها بفعله بعدها و كذا يدفع الإشكال في قضاء الفوائت فيقال إنه في الوقت مكلف بالأداء و مع تركه بالقضاء و هو مقدور له بأن يسلم فيأتي



بها أداء و مع تركها قضاء فتوجه الأمر بالقضاء إليه إنما هو في حال الأداء على نحو الأمر المعلق فحاصل الإشكال أنه إذا لم يصح الإتيان به حال الكفر و لا يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون مكلفاً بالقضاء و يعاقب على تركه و حاصل الجواب أنه يكون مكلفاً بالقضاء في وقت الأداء على نحو الوجوب المعلق و مع تركه الإسلام في الوقت فوت على نفسه الأداء و القضاء فيستحق العقاب عليه و بعبارة أخرى كان يمكنه الإتيان بالقضاء بالإسلام في الوقت إذا ترك الأداء و حينئذ فإذا ترك الإسلام و مات كافراً يعاقب على مخالفته الأمر بالقضاء و إذا أسلم يغفر له و إن خالف أيضاً و استحق العقاب

٧٥ مسأله لو أحرَم الكافر ثمَّ أسلم في الأثناء لم يكفه

و وجب عليه الإعادة من الميقات و لو لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرَم من موضعه و لا- يكفيه إدراك أحد الوقوفين مسلماً لأن إحرامه باطل

٧٦ مسأله المرتد يجب عليه الحج

سواء كانت استطاعته حال إسلامه السابق أو حال ارتداده و لا يصح منه فإن مات قبل أن يتوب يعاقب على تركه و لا يقضى عنه على الأقوى لعدم أهليته للإكرام و تفرغ ذمته كالكافر الأصلي و إن تاب و جب عليه و صح منه و إن كان فطرياً على الأقوى من قبول توبته سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته فلا تجرى فيه قاعده جب الإسلام لأنها مختصه بالكافر الأصلي بحكم التبادر و لو أحرَم في حال رده ثمَّ تاب و جب عليه الإعادة كالكافر الأصلي و لو حج في حال إحرامه ثمَّ ارتد لم يجب عليه الإعادة على الأقوى ففي

خبر زراره عن أبي جعفر ع:

من كان مؤمناً فحج ثمَّ أصابته فتنه ثمَّ تاب يحسب له كل عمل صالح عمله و لا يبطل منه شيء

و آيه الحبط مختصه بمن مات على كفره بقريته الآيه الأخرى و هي قوله تعالى وَ مَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ

عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأَوْلِيَّتُكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَ هَذِهِ آيَةٌ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُرْتَدِ الْفَطْرِيِّ فَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ عَدَمِ قَبُولِهَا مِنْهُ لَا وَجْهَ لَهُ

٧٧ مسألة لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح

كما هو كذلك لو ارتد في أثناء الغسل ثم تاب و كذا لو ارتد في أثناء الأذان أو الإقامة أو الوضوء ثم تاب قبل فوات الموالاه بل و كذا لو ارتد في أثناء الصلاة ثم تاب قبل أن يأتي بشيء أو يفوت الموالاه على الأقوى من عدم كون الهيئه الاتصاليه جزء فيها نعم لو ارتد في أثناء الصوم بطل و إن تاب بلا فصل

٧٨ مسألة إذا حج المخالف ثم استبصر لا يجب عليه الإعادة

بشرط أن يكون صحيحاً في مذهبه و إن لم يكن صحيحاً في مذهبه من غير فرق بين الفرق لإطلاق الأخبار و ما دل على الإعادة من الأخبار محمول على الاستحباب بقريته بعضها الآخر من حيث التعبير

بقوله ع: يقضى أحب إلى

وقوله ع: و الحج أحب إلى

٧٩ مسألة لا يشترط إذن الزوج للزوجه في الحج إذا كانت مستطيعه

و لا يجوز له منعها منه و كذا في الحج الواجب بالنذر و نحوه إذا كان مضيقاً و أما في الحج المندوب فيشترط إذنه و كذا في الواجب الموسع قبل تضيقه على الأقوى بل في حجه الإسلام يجوز له منعها من الخروج مع أول الرفقه مع وجود الرفقه الأخرى قبل تضيق الوقت و المطلقة الرجعيه كالزوجه في اشتراط إذن الزوج ما دامت في العده بخلاف البائنه لانقطاع عصمتها منه و كذا المعتده للوفاه

فيجوز لها الحج واجبا كان أو مندوبا و الظاهر أن المنقطعه كالدائمه فى اشتراط الإذن و لا فرق فى اشتراط الإذن بين أن يكون ممنوعا من الاستمتاع بها لمرض أو سفر أو لا

٨٠ مسأله لا يشترط وجود المحرم فى حج المرأه إذا كانت مأمونه على نفسها و بضعها

كما دلت عليه جملة من الأخبار و لا فرق بين كونها ذات بعل أو لا و مع عدم أمنها يجب عليها استصحاب المحرم و لو بالأجره مع تمكنها منها و مع عدمه لا تكون مستطيعه و هل يجب عليها الترويج تحصيلا للمحرم و جهان و لو كانت ذات زوج و ادعى عدم الأمن عليها و أنكرت قدم قولها مع عدم اليينه أو القرائن الشاهده و الظاهر عدم استحقاقه اليمين عليها إلا أن ترجع الدعوى إلى ثبوت حق الاستمتاع له عليها بدعوى أن حجها حينئذ مفوت لحقه مع عدم وجوبه عليها فحينئذ عليها اليمين على نفي الخوف و هل للزوج مع هذه الحاله منعها عن الحج باطنا إذا أمكنه ذلك و جهان فى صوره عدم تحليفها و أما معه فالظاهر سقوط حقه و لو حجت بلا محرم

مع عدم الأمن صح حجها إن حصل الأمن قبل الشروع فى الإحرام و إلفى الصحه إشكال و إن كان الأقوى الصحه

٨١ مسأله إذا استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار دينا عليه

و وجب الإتيان به بأى وجه تمكن و إن مات فيجب أن يقضى عنه إن كانت له تركه و يصح التبرع عنه و اختلفوا فيما به يتحقق الاستقرار على أقوال فالمشهور مضى زمان يمكن فيه الإتيان بجميع أفعاله مستجمعا للشرائط و هو إلى اليوم الثانى عشر من ذى الحجه و قيل باعتبار مضى زمان يمكن فيه الإتيان بالأركان جامعا للشرائط فيكفى بقاؤها إلى مضى جزء من يوم النحر يمكن فيه الطوفان و السعى و ربما يقال باعتبار بقائها إلى عود الرفقه و قد يحتمل كفايه بقائها إلى زمان يمكن فيه الإحرام و دخول الحرم و قد يقال بكفايه وجودها حين خروج الرفقه فلو أهمل استقر عليه و إن فقدت بعض ذلك لأنه كان مأمورا بالخروج معهم و الأقوى اعتبار بقائها إلى زمان يمكن فيه العود إلى وطنه بالنسبه إلى الاستطاعه المالىه و البدنيه و السرييه و أما بالنسبه إلى مثل العقل فيكفى بقاؤه إلى آخر الأعمال و ذلك لأن فقد بعض هذه الشرائط يكشف عن عدم الوجوب عليه واقعا و أن وجوب الخروج مع الرفقه كان ظاهريا و لذا لو علم من الأول أن الشرائط لا تبقى إلى الآخر لم يجب عليه نعم لو فرض تحقق الموت بعد تمام الأعمال كفى بقاء تلك الشرائط إلى آخر الأعمال لعدم الحاجه حينئذ إلى نفيه العود و الرجوع إلى كفايه و تخليه السرب و نحوها و لو علم من الأول بأنه يموت بعد ذلك فإن كان قبل تمام الأعمال لم يجب عليه المشى و إن كان بعده وجب عليه هذا إذا لم يكن فقد الشرائط مستندا إلى ترك المشى و إلا استقر عليه كما إذا علم أنه لو مشى إلى الحج لم يمت أو لم يقتل أو لم يسرق ماله مثلا فإنه حينئذ يستقر عليه الوجوب لأنه بمنزله تفويت الشرط على نفسه و أما لو شك فى أن الفقد مستند إلى ترك المشى أو لا فالظاهر

عدم الاستقرار للشك في تحقق الوجوب و عدمه واقعا هذا بالنسبه إلى استقرار الحج لو تركه و أما لو كان واجدا للشرائط حين المسير فسار ثم زال بعض الشرائط في الأثناء فأتم الحج على ذلك الحال كفى حجه عن حجه الإسلام إذا لم يكن المفقود مثل العقل بل كان هو الاستطاعه البدنيه أو الماليه أو السرييه و نحوها على الأقوى

٨٢ مسأله إذا استقر عليه العمره فقط أو الحج فقط

كما فيمن وظيفته حج الأفراد و القران ثم زالت استطاعته فكما مر يجب عليه أيضا بأى وجه تمكن و إن مات يقضى عنه

٨٣ مسأله تقضى حجه الإسلام من أصل التركه إذا لم يوص بها

سواء كانت حج التمتع أو القران أو الأفراد و كذا إذا كان عليه عمرتهما و إن أوصى بها من غير تعيين كونها من الأصل أو الثلث فكذلك أيضا و إما إن أوصى بإخراجها من الثلث و جب إخراجها منه و تقدم على الوصايا المستحبه و إن كانت متأخره عنها في الذكر و إن لم يف الثلث بها أخذت البقيه من الأصل و الأقوى أن حج النذر أيضا كذلك بمعنى أنه يخرج من الأصل كما سيأتى الإشاره إليه و لو كان عليه دين أو خمس أو زكاه و قصرت التركه فإن كان المال المتعلق به الخمس أو الزكاه موجودا قدم لتعلقهما بالعين فلا يجوز صرفه في غيرهما و إن كانا في الذمه فالأقوى أن التركه توزع على الجميع بالنسبه كما في غرماء المفلس و قد يقال بتقدم الحج على غيره و إن كان دين الناس لخبر معاويه بن عمار الدال على تقديمه

على الزكاه و نحوه خبر آخر لكنهما موهونان بإعراض الأصحاب مع أنهما فى خصوص الزكاه و ربما يحتمل تقديم دين الناس لأهميته و الأقوى ما ذكر من التخصيص و حينئذ فإن وقت حصه الحج به فهو و إلا فإن لم تف إلا ببعض الأفعال كالطواف فقط أو هو مع السعى فالظاهر سقوطه و صرف حصته فى الدين أو الخمس أو الزكاه و مع وجود الجميع توزع عليها و إن وقت بالحج فقط أو العمره ففى مثل حج القران و الأفراد تصرف فيهما مخيرا بينهما و الأحوط تقديم الحج و فى حج التمتع الأقوى السقوط و صرفها فى الدين و غيره و ربما يحتمل فيه أيضا التخير أو ترجيح الحج لأهميته أو العمره لتقدمها لكن لا وجه لها بعد كونهما فى التمتع عملا واحدا و قاعده الميسور لا جابر لها فى المقام

٨٤ مسأله لا يجوز للورثه التصرف فى التركه قبل استيجار الحج

إذا كان مصرفه مستغرقا لها بل مطلقا على الأحوط إلا إذا كانت واسعة جدا فلهم التصرف في بعضها حينئذ مع البناء على إخراج الحج من بعضها الآخر كما في الدين فحاله حال الدين

٨٥ مسألة إذا أقر بعض الورثة بوجوب الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه

إلا دفع ما يخص حصته بعد التوزيع و إن لم يف ذلك بالحج لا يجب عليه تتميمه من حصته كما إذا أقر بدين و أنكره غيره من الورثة فإنه لا يجب عليه دفع الأزيد فمسأله الإقرار بالحج أو الدين مع إنكار الآخرين نظير مسأله الإقرار بالنسب حيث إنه إذا أقر أحد الأَخوين بأخ آخر و أنكره الآخر لا يجب عليه إلا دفع الزائد عن حصته فيكفى دفع ثلث ما في يده و لا ينزل إقراره على الإشاعه على خلاف القاعده للنص

٨٦ مسألة إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته وافية به و لم يكن دين

فالظاهر كونها للورثه و لا يجب صرفها فى وجوه البر عن الميت لكن الأحوط التصديق عنه

للخبر عن الصادق ع: عن رجل مات و أوصى بتركته أن أحج بها فنظرت فى ذلك فلم يكفه للحج فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال عليه السلام ما صنعت بها فقال تصدقت بها فقال عليه السلام ضمنت إلا أن لا يكون يبلغ ما يحج به من مكه فإن كان لا يبلغ ما يحج به من مكه فليس عليك ضمان نعم لو احتمل كفايتها للحج بعد ذلك أو وجود متبرع بدفع التتمه لمصرف الحج و جب إبقاؤها

٨٧ مسأله إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجره الاستيجار إلى الورثه

سواء عينها الميت أو لا و الأحوط صرفها فى وجوه البر أو التصديق عنه خصوصا فيما إذا عينها الميت للخبر المتقدم

٨٨ مسأله هل الواجب الاستيجار عن الميت من الميقات أو البلد المشهور وجوبه من أقرب المواقيت إلى مكه إن أمكن

و إلا- فمن الأقرب إليه فالأقرب و ذهب جماعه إلى وجوبه من البلد مع سعه المال و إلا فمن الأقرب إليه فالأقرب و ربما يحتمل قول ثالث و هو الوجوب من البلد مع سعه المال و إلا فمن الميقات و



إن أمكن من الأقرب إلى البلد فالأقرب و الأقوى هو القول الأول و إن كان الأحوط القول الثانى لكن لا يحسب الزائد عن أجره الميقاتيه على الصغار من الورثه و لو أوصى بالاستيجار من البلد و جب و يحسب الزائد عن أجره الميقاتيه من الثلث و لو أوصى و لم يعين شيئا كفت الميقاتيه إلا إذا كان هناك انصراف إلى البلديه أو كانت قرينه على إرادتها كما إذا عين مقدارا يناسب البلديه

٨٩ مسأله لو لم يمكن الاستيجار إلا من البلد و جب

و كان جميع المصرف من الأصل

٩٠ مسأله إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجوبها مطلقا

فخولف و استوجز من الميقات أو تبرع عنه متبرع منه برئت ذمته و سقط الوجوب من البلد و كذا لو لم يسع المال إلا- من الميقات

٩١ مسأله الظاهر أن المراد من البلد هو البلد الذى مات فيه

كما يشعر به

خبر زكريا بن آدم: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات و أوصى بحجه أ يجزيه أن يحج عنه من غير البلد الذى مات فيه فقال عليه السلام ما كان دون الميقات فلا بأس به

مع أنه آخر مكان كان مكلفا فيه بالحج و ربما يقال إنه بلد الاستيطان لأنه المنساق من النص و الفتوى و هو كما ترى و قد يحتمل البلد الذى صار مستطعا فيه و يحتمل التخيير بين البلدان التى كان فيها بعد الاستطاعه و الأقوى ما ذكرنا وفاقا لسيد المدارك و نسبه إلى ابن إدريس أيضا و إن كان الاحتمال الأخير و هو التخيير قويا جدا

٩٢ مسأله لو عين بلده غير بلده

كما لو قال استأجروا من النجف

أو من كربلاء تعين

٩٣ مسأله على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب

بل يكفى كل بلد دون الميقات لكن الأجره الزائده على الميقات مع إمكان الاستيجار منه لا يخرج من الأصل و لا من الثلث إذا لم يوص بالاستيجار من ذلك البلد إلا إذا أوصى بإخراج الثلث من دون أن يعين مصرفه و من دون أن يزاحم واجبا ماليا عليه

٩٤ مسأله إذا لم يمكن الاستيجار من الميقات و أمكن من البلد وجب

و إن كان عليه دين الناس أو الخمس أو الزكاه فيزاحم الدين إن لم تف التركه بهما بمعنى أنها توزع عليهما بالنسبه

٩٥ مسأله إذا لم تف التركه بالاستيجار من الميقات لكن أمكن الاستيجار من الميقات الاضطرارى

كمكه أو أدنى الحل وجب نعم لو دار الأمر بين الاستيجار من البلد أو الميقات الاضطرارى قدم الاستيجار من البلد و يخرج من أصل التركه لأنه لا اضطرار للميت مع سعه ماله

٩٦ مسأله بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا فرق بين الاستيجار عنه و هو حى أو ميت

فيجوز لمن هو معذور بعذر لا يرجى زواله أن يجهز رجلا من الميقات كما ذكرنا سابقا أيضا فلا يلزم أن يستأجر من بلده على الأقوى و إن كان الأحوط ذلك

٩٧ مسأله الظاهر وجوب المبادره إلى الاستيجار فى سنه الموت

خصوصا إذا كان الفوت عن تقصير من الميت و حينئذ فلو لم يمكن إلا من البلد وجب و خرج من الأصل و لا يجوز التأخير إلى السنه الأخرى و لو مع العلم بإمكان الاستيجار من الميقات توفيراً على الورثه كما أنه لو لم يمكن من الميقات إلا بأزيد من الأجره المتعارفه فى سنه الموت وجب و لا يجوز التأخير إلى السنه الأخرى توفيراً عليهم

٩٨ مسأله إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستيجار فتلفت التركه أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستيجار ضمن

كما أنه لو كان على الميت دين و كانت التركه وافيّه و تلفت بالإهمال ضمن

٩٩ مسأله على القول بوجوب البلديه و كون المراد بالبلد الوطن إذا كان له وطنان

الظاهر وجوب اختيار

الأقرب إلى مكه إلا مع رضا الورثه بالاستيجار من الأبعد نعم مع عدم تفاوت الأجره الحكم التخيير

١٠٠ مسأله بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب

فلا اختصاص بحجه الإسلام فلو كان عليه حج نذرى لم يقيد بالبلد و لا بالميقات يجب الاستيجار من البلد بل و كذا لو أوصى بالحج ندبا اللازم الاستيجار من البلد إذا خرج من الثلث

١٠١ مسأله إذا اختلف تقليد الميت و الوارث فى اعتبار البلديه أو الميقاتيه فالمدار على تقليد الميت

و إذا علم أن الميت لم يكن مقلدا فى هذه المسأله فهل المدار على تقليد الوارث أو الوصى أو العمل على طبق فتوى المجتهد الذى كان يجب عليه تقليده إن كان متعينا و التخيير مع تعدد المجتهدين و مساواتهم وجوه و على الأول فمع اختلاف الورثه فى التقليد يعمل كل على تقليده فمن يعتقد البلديه يؤخذ من حصته بمقدارها بالنسبه فيستأجر مع الوفاء بالبلديه بالأقرب فالأقرب إلى البلد و يحتمل الرجوع إلى الحاكم لرفع النزاع فيحكم بمقتضى مذهبه نظير ما إذا اختلف الولد الأكبر مع الورثه فى الحبوه و إذا اختلف تقليد الميت و الوارث فى أصل وجوب الحج عليه و عدمه بأن يكون الميت مقلدا لمن يقول بعدم اشتراط الرجوع إلى كفايه فكان يجب عليه الحج

و الوارث مقلدا لمن يشترط ذلك فلم يكن واجبا عليه أو بالعكس فالمدار على تقليد الميت

١٠٢ مسأله الأحوط فى صورته تعدد من يمكن استيجاره الاستيجار من أقلهم أجره

مع إحراز صحه عمله مع عدم رضا الورثه أو وجود قاصر فيهم سواء قلنا بالبلديه أو الميقاويه و إن كان لا يبعد جواز استيجار المناسب لحال الميت من حيث الفضل و الأوثقيه مع عدم قبوله إلا- بالأزيد و خروجه من الأصل كما لا يبعد عدم وجوب المبالغه فى الفحص عن أقلهم أجره و إن كانت الأحوط

١٠٣ مسأله [الأحوط الاستيجار من البلد بالنسبه إلى الكبار من الورثه]

قد عرفت أن الأقوى كفايه الميقاويه لكن الأحوط الاستيجار من البلد بالنسبه إلى الكبار من الورثه بمعنى عدم احتساب الزائد عن أجره الميقاويه على القصر إن كان فيهم قاصر

١٠٤ مسأله إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده فى هذه المسأله

فهل يجب الاحتياط أو المدار على تقليد الوصى أو الوارث و جهان أيضا

١٠٥ مسأله إذا علم استطاعه الميت مالا و لم يعلم تحقق سائر الشرائط فى حقه فلا يجب القضاء عنه

لعدم العلم بوجوب الحج عليه لاحتمال فقد بعض الشرائط

١٠٦ مسأله إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا

فالظاهر وجوب القضاء عنه لأصاله بقائه فى ذمته و يحتمل عدم وجوبه عملاً بظاهر حال المسلم و أنه لا يترك ما وجب عليه فوراً و كذا الكلام إذا علم أنه تعلق به خمس أو زكاه أو قضاء صلوات أو صيام و لم يعلم أنه أداها أو لا

١٠٧ مسأله لا يكفى الاستيجار فى براه ذمه الميت و الوارث بل يتوقف على الأداء

و لو علم أن الأجير لم يؤد الاستيجار ثانياً و يخرج من الأصل إن لم يمكن استرداد الأجره من الأجير

١٠٨ مسأله إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه

ضمن ما زاد عن أجره الميقاتيه للورثه أو لبقيتهم

١٠٩ مسأله إذا لم يكن للميت تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء

و إن كان يستحب على وليه بل قد يقال بوجوبه للأمر به فى بعض الأخبار

١١٠ مسأله من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعاً أو بإجاره

و كذا ليس له أن يحج تطوعاً و لو خالف فالمشهور البطلان بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه و بعضهم الإجماع عليه و لكن عن سيد المدارك التردد فى البطلان و مقتضى القاعدة الصحه و إن كان عاصياً فى ترك

ما وجب عليه كما فى مسأله الصلاه مع فوريه وجوب إزاله النجاسه عن المسجد إذ لا وجه للبطلان إلا دعوى أن الأمر بالشىء نهى عن ضده و هى محل منع و على تقديره لا يقتضى البطلان لأنه نهى تبعى و دعوى أنه يكفى فى عدم الصحه عدم الأمر مدفوعه بكفايه المحبوبيه فى حد نفسه فى الصحه كما فى مسأله ترك الأهم و الإتيان بغير الأهم من الواجين المتزاحمين أو دعوى أن الزمان مختص بحجته عن نفسه فلا يقبل لغيره و هى أيضا مدفوعه بالمنع إذ مجرد الفوريه لا يوجب الاختصاص فليس المقام من قبيل شهر رمضان حيث إنه غير قابل لصوم آخر و ربما يتمسك للبطلان فى المقام

بخبر سعد بن أبى خلف عن أبى الحسن موسى ع: عن الرجل الصروره يحج عن الميت قال عليه السلام نعم إذا لم يجد الصروره ما يحج به عن نفسه فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله و هى تجزى عن الميت إن كان للصروره مال و إن لم يكن له مال

و قريب منه صحيح سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السلام و هما كما ترى بالدلاله على الصحه أولى فإن غايه ما يدلان عليه أنه لا يجوز له ترك حج نفسه و إتيانه عن غيره و أما عدم الصحه فلا نعم يستفاد منهما عدم إجزائه عن نفسه فتردد

صاحب المدارك فى محله بل لا- يبعد الفتوى بالصحه لكن لا يترك الاحتياط هذا كله لو تمكن من حج نفسه و أما إذا لم يتمكن فلا إشكال فى الجواز و الصحه عن غيره بل لا ينبغى الإشكال فى الصحه إذا كان لا يعلم بوجوب الحج عليه لعدم علمه باستطاعته مالا أو لا يعلم بفوريه وجوب الحج عن نفسه فحج عن غيره أو تطوعا على فرض صحه الحج عن الغير و لو مع التمكن و العلم بوجوب الفوريه لو آجر نفسه لذلك فهل الإجاره أيضا صحيحه أو باطله مع كون حجه صحيحا عن الغير الظاهر بطلانها و ذلك لعدم قدرته شرعا على العمل

المستأجر عليه لأن المفروض وجوبه عن نفسه فوراً و كونه صحيحاً على تقدير المخالفه لا ينفع فى صحه الإجاره خصوصاً على القول بأن الأمر بالشىء نهى عن ضده لأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه و إن كانت الحرمة تبعيه فإن قلت ما الفرق بين المقام و بين المخالفه للشرط فى ضمن العقد مع قولكم بالصحه هناك كما إذا باعه عبداً و شرط عليه أن يعتقه فباعه حيث تقولون بصحه البيع و يكون للبائع خيار تخلف الشرط قلت الفرق أن فى ذلك المقام المعامله على تقدير صحتها مفوته لوجوب العمل بالشرط فلا يكون العتق واجبا بعد البيع لعدم كونه مملوكاً له بخلاف المقام حيث إنا لو قلنا بصحه الإجاره لا يسقط وجوب الحج عن نفسه فوراً فيلزم اجتماع أمرين متنافيين فعلاً- فلا- يمكن أن تكون الإجاره صحيحه و إن قلنا إن النهى التبعى لا يوجب البطلان فالبطلان من جهه عدم القدره على العمل لا- لأجل النهى عن الإجاره نعم لو لم يكن متمكناً من الحج عن نفسه يجوز له أن يؤجر نفسه للحج عن غيره و إن تمكن بعد الإجاره عن



نفسه لا تبطل إجارتها بل لا يبعد صحتها لو لم يعلم باستطاعته أو لم يعلم بفوريه الحج عن نفسه فأجر نفسه للنيابة و لم يتذكر إلى إن فات محل استدراك الحج عن نفسه كما بعد الفراغ أو في أثناء الأعمال ثم لا إشكال في أن حجه عن الغير لا يكفيه عن نفسه بل إما باطل كما عن المشهور أو صحيح عن نوى عنه كما قويناه و كذا لو حج تطوعا لا يجزيه عن حجه الإسلام في الصورة المفروضه بل إما باطل أو صحيح و يبقى عليه حجه الإسلام فما عن الشيخ من أنه يقع عن حجه الإسلام لا وجه له إذ الانقلاب القهري لا دليل عليه و دعوى أن حقيقه الحج واحده و المفروض إتيانه بقصد القربه فهو منطبق على ما عليه من حجه الإسلام مدفوعه بأن وحده الحقيقه لا- تجدى بعد كون المطلوب هو الإتيان بقصد ما عليه و ليس المقام من باب التداخل بالإجماع كيف و إلا لزم كفايه الحج عن الغير أيضا عن حجه الإسلام بل لا بد من تعدد الامتثال مع تعدد الأمر وجوبا و ندبا أو مع تعدد الواجبين و كذا ليس المراد من حجه الإسلام الحج الأول بأى عنوان كان كما فى صلاه التحيه و صوم الاعتكاف فلا وجه لما قاله الشيخ أصلا نعم لو نوى الأمر المتوجه إليه فعلا و تخيل أنه أمر ندبى غفله عن كونه مستطعا أمكن القول بكفايته عن

حجه الإسلام لكنه خارج عما قاله الشيخ ثم إذا كان الواجب عليه حجا نذريا أو غيره و كان وجوبه فوريا فحاله ما ذكرنا فى حجه الإسلام من عدم جواز حج غيره و أنه لو حج صح أو لا و غير ذلك من التفاصيل المذكوره بحسب القاعده

### فصل ٣ فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين

و يشترط فى انعقادها البلوغ و العقل و القصد و الاختيار فلا تنعقد من الصبى و إن بلغ عشرا و قلنا بصحة عباداته و شرعيتها لرفع قلم الوجوب عنه و كذا لا تصح من المجنون و الغافل و الساهى و السكران و المكروه و الأقوى صحتها من الكافر وفاقا للمشهور فى اليمين خلافا لبعض و خلافا للمشهور فى النذر وفاقا لبعض و ذكروا فى وجه الفرق عدم اعتبار قصد القربه فى اليمين و اعتباره فى النذر و لا تتحقق القربه فى الكافر و فيه أولا أن القربه لا تعتبر فى النذر بل هو مكروه و إنما تعتبر فى متعلقه حيث إن اللازم كونه راجحا شرعا و ثانيا أن متعلق اليمين أيضا قد يكون من العبادات و ثالثا أنه يمكن قصد القربه من الكافر أيضا و دعوى عدم إمكان إتيانه للعبادات لاشتراطها بالإسلام

مدفوعه بإمكان إسلامه ثمّ إتيانه فهو مقدور لمقدوريه مقدمته فيجب عليه حال كفره كسائر الواجبات و يعاقب على مخالفته و يترتب عليها وجوب الكفاره فيعاقب على تركها أيضا و إن أسلم صحح إن أتى به و يجب عليه الكفاره لو خالف و لا يجرى فيه قاعده جب الإسلام لانصرافها عن المقام نعم لو خالف و هو كافر و تعلق به الكفاره فأسلم لا يبعد دعوى سقوطها عنه كما قيل

١ مسأله ذهب جماعه إلى أنه يشترط في انعقاد اليمين من المملوك إذن المولى

و في انعقاده من الزوجه إذن الزوج و في انعقاده من الولد إذن الوالد

لقوله ع: لا يمين لولد مع والده و لا للزوجه مع زوجها و لا للمملوك مع مولاه

فلو حلف أحد هؤلاء بدون الإذن لم ينعقد و ظاهرهم اعتبار الإذن السابق فلا تكفى الإجازة بعده مع أنه من الإيقاعات و ادعى الاتفاق على عدم جريان الفضوليه فيها و إن كان يمكن دعوى أن القدر المتيقن من الاتفاق ما إذا وقع الإيقاع على مال الغير مثل الطلاق و العتق و نحوهما لا مثل المقام مما كان في مال نفسه غايه الأمر اعتبار رضا الغير فيه و لا فرق فيه بين الرضا السابق و اللاحق خصوصا إذا قلنا إن الفضولى على القاعده و ذهب جماعه إلى أنه لا يشترط الإذن في الانعقاد لكن للمذكورين حل يمين الجماعه إذا لم يكن مسبوqa بنهى أو إذن بدعوى أن المنساق من الخبر المذكور و نحوه أنه ليس للجماعه المذكوره يمين مع معارضه المولى أو الأب أو الزوج و لازمه جواز حلهم له و عدم وجوب العمل به مع عدم رضاهم به و على هذا فمع النهى السابق لا ينعقد و مع الإذن يلزم و مع عدمهما

ينعقد و لهم حله و لا يبعد قوه هذا القول مع أن المقدر كما يمكن أن يكون هو الوجود يمكن أن يكون هو المنع و المعارضه أى لا يمين مع منع المولى مثلا فمع عدم الظهور فى الثانى لا أقل من الإجمال و القدر المتيقن هو عدم الصحه مع المعارضه و النهى بعد كون مقتضى العمومات الصحه و اللزوم ثم إن جواز الحل أو التوقف على الإذن ليس فى اليمين بما هو يمين مطلقا كما هو ظاهر كلماتهم بل إنما هو فيما كان المتعلق منافيا لحق المولى أو الزوج و كان مما يجب فيه طاعه الوالد إذا أمر أو نهى و أما ما لم يكن كذلك فلا كما إذا حلف المملوك أن يحج إذا أعتقه المولى أو حلفت الزوجه أن تحج إذا مات زوجها أو طلقها أو حلفا أن يصليا صلاه الليل مع عدم كونها منافيه لحق المولى أو حق الاستمتاع من الزوجه أو حلف الولد أن يقرأ كل يوم جزء من القرآن أو نحو ذلك مما لا- يجب طاعتهم فيها للمذكورين فلا مانع من انعقاده و هذا هو المنساق من الأخبار فلو حلف الولد أن يحج إذا استصحبه الوالد إلى مكه مثلا لا مانع من انعقاده و هكذا بالنسبه إلى المملوك و الزوجه فالمراد من الأخبار أنه ليس لهم أن يوجبوا على أنفسهم باليمين ما يكون منافيا لحق المذكورين و لذا استثنى بعضهم الحلف على فعل الواجب أو ترك القبيح و حكم بالانعقاد فيهما و لو كان المراد اليمين بما هو يمين لم يكن وجه لهذا الاستثناء هذا كله فى اليمين و أما النذر فالمشهور بينهم أنه كاليمين فى المملوك و الزوجه

و ألحق بعضهم بهما الولد أيضا و هو مشكل لعدم الدليل عليه خصوصا فى الولد إلا القياس على اليمين بدعوى تنقيح المناط و هو ممنوع أو بدعوى أن المراد من اليمين فى الأخبار ما يشمل النذر لإطلاقه عليه فى جملة من الأخبار منها خبران فى كلام الإمام عليه السلام و منها أخبار فى كلام الراوى و تقرير الإمام عليه السلام له هو أيضا كما ترى فالأقوى فى الولد عدم الإلحاق نعم فى الزوجه و المملوك لا يبعد الإلحاق باليمين

لخبر قرب الإسناد عن جعفر و عن أبيه ع: إن عليا عليه السلام كان يقول ليس على المملوك نذر إلا بإذن مولاه

و صحيح ابن سنان عن الصادق ع: ليس للمرأة مع زوجها أمر فى عتق و لا صدقه و لا تدبير و لا هبه و لا نذر فى مالها إلا بإذن زوجها إلا فى حج أو زكاه أو بر والديها أو صلة قرابتها

و ضعف الأول منجبر بالشهره و اشتمال الثانى على ما لا نقول به لا يضر ثم هل الزوجه تشمل المنقطعه أو لا وجهان و هل الولد يشمل ولد الولد أو لا- كذلك وجهان و الأمه المزوجه عليها الاستيذان من الزوج و المولى بناء على اعتبار الإذن و إذا أذن المولى للمملوك أن يحلف أو ينذر الحج لا يجب عليه إعطاء ما زاد عن نفقته الواجبه عليه من مصارف الحج و هل عليه تخليه سبيله لتحصيلها أو لا وجهان ثم على القول بأن لهم الحل هل يجوز مع حلف الجماعه التماس المذكورين فى حل حلفهم أو لا وجهان

٢ مسأله إذا كان الوالد كافرا ففى شمول الحكم له وجهان

أوجهما العدم للانصراف و نفى السبيل

٣ مسأله هل المملوك المبعوض حكمه حكم القن أو لا وجهان

لا يبعد الشمول و يحتمل عدم توقف حلفه على الإذن فى نوبته فى صورته المهاياه خصوصا إذا كان وقوع المتعلق فى نوبته

٤ مسأله الظاهر عدم الفرق فى الولد بين الذكر و الأنثى و كذا فى المملوك و المالك

لكن لا تلحق الأم بالأب

٥ مسأله إذا نذر أو حلف المملوك بإذن المالك ثم انتقل إلى غيره بالإرث أو البيع أو نحوه

بقى على لزومه

٦ مسأله لو نذرت المرأه أو حلفت حال عدم الزوجيه ثم تزوجت و جب عليها العمل به

و إن كان منافيا للاستمتاع بها و ليس للزوج منعها من ذلك الفعل كالحج و نحوه بل و كذا لو نذرت أنها لو تزوجت بزید مثلا صامت كل خميس و كان المفروض أن زيدا أيضا حلف أن يواقعها كل خميس إذا تزوجها فإن حلفها أو نذرها مقدم على حلفه و إن كان متأخرا فى الإيقاع لأن حلفه لا- يؤثر شيئا فى تكليفها بخلاف نذرها فإنه يوجب الصوم عليها لأنه متعلق بعمل نفسها فوجوبه عليها يمنع من العمل بحلف الرجل

٧ مسأله إذا نذر الحج من مكان معين كبلده أو بلد آخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته

و وجب عليه ثانيا نعم

لو عينه فى سنه فحج فى تلك السنه من غير ذلك المكان وجب عليه الكفارہ لعدم إمكان التدارك و لو نذر أن يحج من غير تقييد بمكان ثم نذر نذرا آخر أن يكون ذلك الحج من مكان كذا و خالف فحج من غير ذلك المكان برأ من النذر الأول و وجب عليه الكفارہ لخلف النذر الثانى كما أنه لو نذر أن يحج حجه الإسلام من بلد كذا فخالف فإنه يجزيه عن حجه الإسلام و وجب عليه الكفارہ لخلف النذر

٨ مسأله إذا نذر أن يحج و لم يقيد بزمان فالظاهر جواز التأخير إلى ظن الموت أو الفوت فلا يجب عليه المبادره

إلا إذا كان هناك انصراف فلو مات قبل الإتيان به فى صورته جواز التأخير لا يكون عاصيا و القول بعصيانه مع تمكنه فى بعض تلك الأزمنه و إن جاز التأخير لا وجه له و إذا قيده بسنه معينه لم يجز التأخير مع فرض تمكنه فى تلك السنه فلو أخر عصى و عليه القضاء و الكفارہ و إذا مات وجب قضاؤه عنه كما أن فى صورته الإطلاق إذا مات بعد تمكنه منه قبل إتيانه وجب القضاء عنه و القول بعدم وجوبه بدعوى أن القضاء بفرض جديد ضعيف لما يأتى و هل الواجب القضاء من أصل التركه أو من الثلث قولان فذهب جماعه إلى القول بأنه من الأصل لأن الحج واجب مالى و إجماعهم قائم على أن الواجبات المالىه تخرج من الأصل و ربما يورد عليه بمنع كونه واجبا ماليا و إنما هو أفعال مخصوصه بدنيه و إن كان

قد يحتاج إلى بذل المال في مقدماته كما أن الصلاة أيضا قد تحتاج إلى بذل المال في تحصيل الماء و الساتر و المكان و نحو ذلك و فيه أن الحج في الغالب محتاج إلى بذل المال بخلاف الصلاة و سائر العبادات البدنيه فإن كان هناك إجماع أو غيره على أن الواجبات الماليه تخرج من الأصل يشمل الحج قطعا و أجاب صاحب الجواهر بأن المناط في الخروج من الأصل كون الواجب ديناً و الحج كذلك فليس تكليفا صرفا كما في الصلاة و الصوم بل للأمر به جهه وضعيه فوجوبه على نحو الدينيه بخلاف سائر العبادات البدنيه فلذا يخرج من الأصل كما يشير إليه بعض الأخبار الناطقه بأنه دين أو بمنزله الدين قلت التحقيق أن جميع الواجبات الإلهيه ديون لله تعالى سواء كانت مالا أو عملا ماليا أو عملا غير مالى فالصلاه و الصوم أيضا ديون لله و لهما جهه وضع فذمه المكلف مشغوله بهما و لذا يجب قضاؤهما فإن القاضى يفرغ ذمه نفسه أو ذمه الميت و ليس القضاء من باب التوبه أو من باب الكفارته بل هو إتيان لما كانت الذمه مشغوله به و لا فرق بين كون الاشتغال بالمال أو بالعمل بل مثل قوله لله على أن أعطى زيدا درهما دين إلهى لا خلقى فلا يكون الناذر مديونا لزيد بل هو مديون لله لدفع الدرهم لزيد و لا فرق بينه و بين أن يقول لله على أن أحج أو



أن أصلى ركعتين فالكل دين الله و دين الله أحق أن يقضى كما فى بعض الأخبار و لازم هذا كون الجميع من الأصل نعم إذا كان الوجوب على وجه لا يقبل بقاء شغل الذمه به بعد فوته لا يجب قضاءه لا بالنسبه إلى نفس من وجب عليه و لا بعد موته سواء كان مالا أو عملا مثل وجوب إعطاء الطعام لمن يموت من الجوع عام المجاعه فإنه لو لم يعطه حتى مات لا يجب عليه و لا على وارثه القضاء لأن الواجب إنما هو حفظ النفس المحترمه و هذا لا يقبل البقاء بعد فوته و كما فى نفقه الأرحام فإنه لو ترك الإنفاق عليهم مع تمكنه لا يصير دينا عليه لأن الواجب سد الخله و إذا فات لا يتدارك فتحصل أن مقتضى القاعده فى الحج النذرى إذا تمكنه و ترك حتى مات وجوب قضائه من الأصل لأنه دين إلهى إلا أن يقال بانصراف الدين عن مثل هذه الواجبات و هو محل منع بل دين الله أحق أن يقضى و أما الجماعه القائلون بوجوب قضائه من الثلث فاستدلوا بصحيحه ضريس و صحيحه ابن أبى يعفور الدالتين على أن من نذر الإحجاج و مات قبله يخرج من ثلثه و إذا كان نذر الإحجاج كذلك مع كونه ماليا قطعاً فنذر الحج بنفسه أولى بعدم الخروج من الأصل و فيه أن الأصحاب لم يعملوا بهذين الخبرين فى مورد هما فكيف يعمل بهما فى غيره و أما الجواب عنهما بالحمل على صورته كون النذر فى حال المرض بناء على خروج المنجزات من الثلث فلا وجه له بعد كون الأقوى خروجها من الأصل و ربما يجاب عنهما بالحمل على صورته عدم إجراء الصيغه أو على صورته عدم التمكن من الوفاء حتى مات و فيهما ما لا يخفى خصوصا الأول

٩ مسأله إذا نذر الحج مطلقاً أو مقيداً بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات لم يجب القضاء عنه

لعدم وجوب الأداء عليه حتى يجب القضاء عنه فيكشف ذلك عن عدم انعقاد نذره

١٠ مسأله إذا نذر الحج معلقاً على أمر كشفاء مريضه أو مجيء مسافره فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا

المسأله مبنيه على أن التعليق من

باب الشرط أو من قبيل الوجوب المعلق فعلى الأول لا يجب لعدم الوجوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط و إن كان متمكنا من حيث المال و سائر الشرائط و على الثانى يمكن أن يقال بالوجوب لكشف حصول الشرط عن كونه واجبا عليه من الأول إلا أن يكون نذره منصرفا إلى بقاء حياته حين حصول الشرط

١١ مسأله إذا نذر الحج و هو متمكن منه فاستقر عليه

ثم صار معضوبا لمرض أو نحوه أو مصدودا بعدو أو نحوه فالظاهر وجوب استنابته حال حياته لما مر من الأخبار سابقا فى وجوبها و دعوى اختصاصها بحجه الإسلام ممنوعه كما مر سابقا و إذا مات وجب القضاء عنه و إذا صار معضوبا أو مصدودا قبل تمكنه و استقرار الحج عليه أو نذر و هو معضوب أو مصدود حال النذر مع فرض تمكنه من حيث المال ففى وجوب الاستنابه و عدمه حال حياته و وجوب القضاء عنه بعد موته قولان أقواهما عدم و إن قلنا بالوجوب بالنسبه إلى حجه الإسلام إلا أن يكون قصده من قوله لله على أن أحج الاستنابه

١٢ مسأله لو نذر أن يحج رجلا في سنه معينه فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء و الكفار

و إن مات قبل إتيانهما يقضيان من أصل التركه لأنهما واجبان ماليان بلا إشكال و الصحيحتان المشار إليهما سابقا الدالتان على الخروج من الثلث معرض عنهما كما قيل أو محمولتان على بعض المحامل و كذا إذا نذر الإحجاج من غير تقييد بسنه معينه مطلقا أو معلقا على شرط و قد حصل و تمكن منه و ترك حتى مات فإنه يقضى عنه من أصل التركه و أما لو نذر الإحجاج بأحد الوجوه و لم يتمكن منه حتى مات ففي وجوب قضائه و عدمه وجهان أو جههما ذلك لأنه واجب مالي أو جبه على نفسه فصار ديننا غايه الأمر أنه ما لم يتمكن معذور و الفرق بينه و بين نذر الحج بنفسه أنه لا يعد ديننا مع عدم التمكن منه و اعتبار المباشره بخلاف الإحجاج فإنه كنذر بذل المال كما إذا قال الله على أن أعطى الفقراء مائه درهم و مات قبل تمكنه و دعوى كشف عدم التمكن عن عدم الانعقاد ممنوعه ففرق بين إيجاب مال على نفسه أو إيجاب عمل مباشرى و إن استلزم صرف المال فإنه لا يعد ديننا عليه بخلاف الأول

١٣ مسأله لو نذر الإحجاج معلقا على شرط كمجىء المسافر أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط

مع فرض حصوله بعد ذلك و تمكنه منه قبله فالظاهر وجوب القضاء عنه إلا أن يكون مراده التعليق على ذلك الشرط مع كونه حيا حينه و يدل على ما ذكرنا

خير مسمع بن عبد الملك: فيمن كان له جاريه جلي فنذر إن هي ولدت غلاما أن يحجه أو يحج عنه حيث قال الصادق عليه السلام بعد ما سئل عن هذا إن رجلا نذر في ابن له إن هو أدرك أن يحجه أو يحج عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعد فأتى رسول

الله ص فسأله عن ذلك فأمر رسول الله ص أن يحج عنه مما ترك أبوه

وقد عمل به جماعه- و على ما ذكرنا لا يكون مخالفا للقاعده كما تخيله سيد الرياض و قرره عليه صاحب الجواهر و قال إن الحكم فيه تعبدى على خلاف القاعده

١٤ مسأله إذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى

و كفاه حج واحد و إذا ترك حتى مات وجب القضاء عنه و الكفاره من تركته و إذا قيده بسنه معينه فأخر عنها وجب عليه الكفاره و إذا نذره فى حال عدم الاستطاعه انعقد أيضا و وجب عليه تحصيل الاستطاعه مقدمه إلا أن يكون مراده الحج بعد الاستطاعه

١٥ مسأله لا يعتبر فى الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه بل يجب مع القدره العقليه

خلافًا للدروس و لا وجه له إذ حاله حال سائر الواجبات التى تكفيها القدره عقلا

١٦ مسأله إذا نذر حجا غير حجه الإسلام فى عامه و هو مستطيع لم ينعقد

إلا إذا نوى ذلك على تقدير زوالها فزالت و يحتمل الصحه مع الإطلاق أيضا إذا زالت حملا لنذره

١٧ مسأله إذا نذر حجا فى حال عدم الاستطاعه الشرعيه ثمّ حصلت له

فإن كان موسعا أو مقيدا بسنه متأخره قدم حجه الإسلام لفوريّتها و إن كان مضيقا بأن قيده بسنه معينه و حصل فيها الاستطاعه أو قيده بالفوريه قدمه و حينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجبت و إلا فلا لأن المانع الشرعى كالعقلى و يحتمل وجوب تقديم النذر و لو مع كونه موسعا لأنه دين عليه بناء على أن الدين و لو كان موسعا يمنع عن تحقق الاستطاعه خصوصا مع ظن عدم تمكنه من الوفاء بالنذر إن صرف استطاعته فى حجه الإسلام

١٨ مسأله إذا كان نذره فى حال عدم الاستطاعه فوريا

ثمّ استطاع و أهمل عن وفاء النذر

فى عامه وحب الإتيان به فى العام القابل مقدا على حبه الإسلام و إن بقيت الاستطاعه إليه لوجهه عليه فورا ففورا فلا يجب عليه حبه الإسلام إلا بعد الفراغ عنه لكن عن الدروس أنه قال بعد الحكم بأن استطاعه النذر شرعية لا عقلية فلو نذر ثم استطاع صرف ذلك إلى النذر فإن أهمل واستمرت الاستطاعه إلى العام القابل وحب حبه الإسلام أيضا ولا وجه له نعم لو قيد نذره بسنه معينه و حصل فيها الاستطاعه فلم يف به و بقيت استطاعته إلى العام المتأخر أمكن أن يقال بوجوب حبه الإسلام أيضا لأن حبه النذرى صار قضاء موسعا ففرق بين الإهمال مع الفوريه و الإهمال مع التوقيت بناء على تقديم حبه الإسلام مع كون النذرى موسعا

١٩ مسأله إذا نذر الحج و أطلق من غير تقييد بحبه الإسلام ولا بغيره

و كان مستطاعا أو استطاع بعد ذلك فهل يتداخلان فيكفى حج واحد عنهما أو يجب التعدد أو يكفى نيه الحج النذرى عن حبه الإسلام دون العكس أقوال أقواها الثانى لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب و

القول بأن الأصل هو التداخل ضعيف و استدلال للثالث

بصحيحته رفاعه و محمد بن مسلم: عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله فمشى هل يجزيه عن حجه الإسلام قال عليه السلام نعم

و فيه أن ظاهرهما كفايه الحج النذري عن حجه الإسلام مع عدم الاستطاعة و هو غير معمول به و يمكن حملهما على أنه نذر المشى لا الحج ثم أراد أن يحج فسئل عليه السلام عن أنه هل يجزيه هذا الحج الذى أتى به عقيب هذا المشى أم لا فأجاب عليه السلام بالكفايه نعم لو نذر أن يحج مطلقاً أى حج كان كفاه عن نذره حجه الإسلام بل الحج النبأى و غيره أيضاً لأن مقصوده حينئذ حصول الحج منه فى الخارج بأى وجه كان

٢٠ مسأله إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقاً على شفاء ولده مثلاً

فاستطاع قبل حصول المعلق عليه فالظاهر تقديم حجه الإسلام و يحتمل تقديم المندور إذا فرض حصول المعلق عليه قبل خروج الرفقه مع كونه فورياً بل هو المتعين

إن كان نذره من قبيل الواجب المعلق

٢١ مسأله إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان بهما

إما لظن الموت أو لعدم التمكن إلا من أحدهما ففى وجوب تقديم الأسبق سببا أو التخيير أو تقديم حجه الإسلام لأهميتها وجوه أوجهها الوسط و أحوطها الأخر كذا إذا مات و عليه حجتان و لم تف تركته إلا- لإحداهما و إما إن وفى التركة فاللازم استيجارهما و لو فى عام واحد

٢٢ مسأله [من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله]

من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله

٢٣ مسأله إذا نذر أن يحج أو يحج انعقد

و وجب عليه أحدهما على وجه التخيير و إذا تركهما حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا و إذا طرأ العجز من أحدهما معينا تعين الآخر و لو تركه أيضا حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا لأن الواجب كان على وجه التخيير فالفائت هو الواجب المخير و لا عبره بالتعيين العرضى فهو كما لو كان عليه كفاره الإفطار فى شهر رمضان و كان عاجزا عن بعض الخصال ثم مات فإنه يجب الإخراج عن تركته مخيرا و إن تعين عليه فى حال حياته فى إحداها فلا- يتعين فى ذلك المتعين نعم لو كان حال النذر غير متمكنا إلا- من أحدهما معينا و لم يتمكن من الآخر إلى أن مات أمكن أن يقال باختصاص القضاء بالذى كان متمكنا منه بدعوى أن النذر لم ينعقد بالنسبه إلى ما لم يتمكن منه بناء على أن عدم التمكن يوجب عدم الانعقاد لكن الظاهر أن مسأله الخصال ليست كذلك فيكون الإخراج من تركته على وجه التخيير و إن لم يكن فى حياته متمكنا إلا من البعض أصلا



و ربما يحتتمل فى الصوره المفروضه و نظائرها عدم انعقاد النذر بالنسبه إلى الفرد الممكن أيضا بدعوى أن متعلق النذر هو أحد الأمرين على وجه التخيير و مع تعذر أحدهما لا يكون وجوب الآخر تخييريا بل عن الدروس اختياره فى مسأله ما لو نذر إن رزق ولدا أن يحجه أو يحج عنه إذا مات الولد قبل تمكن الأب من أحد الأمرين و فيه أن مقصود الناذر إتيان أحد الأمرين من دون اشتراط كونه على وجه التخيير فليس النذر مقيدا بكونه واجبا تخييريا حتى يشترط فى انعقاده التمكن منهما

٢٤ مسأله إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء من تركته

و لو اختلفت أجرتهما يجب الاقتصار على أقلهما أجره إلا- إذا تبرع الوارث بالزائد فلا يجوز للوصى اختيار الأزيد أجره و إن جعل الميت أمر التعيين إليه و لو أوصى باختيار الأزيد أجره خرج الزائد من الثلث

٢٥ مسأله إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر

وجب قضاؤه عنه من غير تعيين و ليس عليه كفاره و لو تردد ما عليه بين الواجب بالنذر أو بالحلف و جبت الكفاره أيضا و حيث إنها مردده بين كفاره النذر و كفاره اليمين فلا بد من الاحتياط و يكفى حينئذ إطعام ستين مسكينا لأن فيه إطعام عشره أيضا الذى يكفى فى كفاره الحلف

٢٦ مسأله إذا نذر المشى فى حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا

حتى فى مورد يكون الركوب أفضل لأن المشى فى حد نفسه أفضل من الركوب بمقتضى جملة من الأخبار و إن كان الركوب قد يكون أرجح لبعض الجهات فإن أرجحيته لا توجب زوال الرجحان عن المشى فى حد نفسه و كذا ينعقد لو نذر الحج ماشيا مطلقا و لو مع الإغماض عن رجحان المشى لكفايه رجحان أصل الحج فى الانعقاد إذ لا يلزم أن يكون المتعلق راجحا بجميع قيوده و أوصافه فما عن بعضهم من عدم الانعقاد فى مورد يكون الركوب أفضل لا وجه له و أضعف منه دعوى الانعقاد فى أصل الحج لا فى صفة المشى فيجب مطلقا لأن المفروض نذر المقيد فلا معنى لبقائه مع عدم صحه قيده

٢٧ مسأله لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب

ولا يجوز حينئذ المشى و إن كان أفضل لما مر من كفايه رجحان المقيد دون قيده نعم لو نذر الركوب فى حجه فى مورد يكون المشى أفضل لم ينعقد لأن المتعلق حينئذ الركوب لا الحج راكبا و كذا ينعقد لو نذر أن يمشى بعض الطريق من فرسخ فى كل يوم أو فرسخين و كذا ينعقد لو نذر الحج حافيا و ما فى صحيحه الحذاء من أمر النبى ص بركوب أخت عقبه بن عامر مع كونها ناذره أن تمشى إلى بيت الله حافيه قضيه فى واقعه يمكن أن يكون لمانع من صحه نذرها من إيجابه كشفها أو تضررها أو غير ذلك

٢٨ مسأله يشترط فى انعقاد النذر ماشيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره بهما

فلو كان عاجزا أو كان مضرا ببدنه لم ينعقد نعم لا مانع منه إذا كان حرجا لا يبلغ حد الضرر لأن



رفع الحرج من باب الرخصة لا العزيمة هذا إذا كان حرجيا حين النذر و كان عالما به و أما إذا عرض الحرج بعد ذلك فالظاهر كونه مسقطا للوجوب

٢٩ مسألة في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات.

أو مبدأ الشروع في السفر أو أفعال الحج أقوال و الأقوى أنه تابع للتعين أو الانصراف و مع عدمهما فأول أفعال الحج إذا قال الله على أن أحج ماشيا و من حين الشروع في السفر إذا قال الله على أن أمشى إلى بيت الله أو نحو ذلك كما أن الأقوى أن منتهاه مع عدم التعيين رمى الجمار لجمله من الأخبار لا طواف النساء كما عن المشهور و لا الإفاضه من عرفات كما في بعض الأخبار

٣٠ مسألة لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى في حجه أن يركب البحر لمنافاته لنذره

و إن اضطر إليه لعروض المانع من سائر الطرق سقط نذره كما أنه لو كان منحصرا فيه من الأول لم ينعقد و لو كان في طرقة نهر أو شط لا يمكن العبور إلا بالمركب فالمشهور أنه يقوم فيه لخبر السكونى و الأقوى

عدم وجوبه لضعف الخبر عن إثبات الوجوب و التمسك بقاعده الميسور لا وجه له و على فرضه فالميسور هو التحرك لا القيام

٣١ مسأله إذا نذر المشى فخالف نذره فحج راكبا

فإن كان المنذور الحج ماشيا من غير تقييد بسنه معينه وجب عليه الإعادة و لا كفاره إلا إذا تركها أيضا و إن كان المنذور الحج ماشيا فى سنه معينه فخالف و أتى به راكبا وجب عليه القضاء و الكفاره و إذا كان المنذور المشى فى حج معين وجبت الكفاره دون القضاء لفوات محل النذر و الحج صحيح فى جميع الصور خصوصا الأخيره لأن النذر لا يوجب شرطيه المشى فى أصل الحج و عدم الصحه من حيث النذر لا يوجب عدمها من حيث الأصل فيكفى فى صحته الإتيان به بقصد القربه و قد يتخيل البطلان من حيث إن المنوى و هو الحج النذرى لم يقع و غيره لم يقصد و فيه أن الحج فى حد نفسه مطلوب و قد قصده فى ضمن قصد النذر و هو كاف أ لا ترى أنه لو

صام أياما بقصد الكفاره ثم ترك التتابع لا يبطل الصيام فى الأيام السابقه أصلا و إنما تبطل من حيث كونها صيام كفاره و كذا إذا بطلت صلاته لم تبطل قراءته و أذكاره التى أتى بها من حيث كونها قرآنا أو ذكرا و قد يستدل للبطلان إذا ركب فى حال الإتيان بالأفعال بأن الأمر بإتيانها ماشيا موجب للنهى عن إتيانها راكبا و فيه منع كون الأمر بالشىء نهيا عن ضده و منع استلزامه البطلان على القول به مع أنه لا يتم فيما لو نذر الحج ماشيا مطلقا من غير تقييد بسنه معينه و لا بالفوريه لبقاء محل الإعادة

٣٢ مسأله لو ركب بعضا و مشى بعضا فهو كما لو ركب الكل

لعدم الإتيان بالمنذور فيجب عليه القضاء أو الإعادة ماشيا و القول بالإعادة و المشى فى موضع الركوب ضعيف لا وجه له

٣٣ مسأله لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره لتمكنه منه أو رجائه سقط

و هل يبقى حينئذ وجوب الحج راكبا أو لا بل يسقط أيضا فيه أقوال أحدها وجوبه راكبا مع سياق بدنه. الثانى وجوبه بلا سياق. الثالث سقوطه إذا كان الحج مقيدا بسنه معينه أو كان مطلقا مع اليأس عن التمكن بعد ذلك و توقع المكنه مع الإطلاق و عدم اليأس. الرابع وجوب الركوب مع تعيين السنه أو اليأس فى صوره الإطلاق و توقع المكنه مع عدم اليأس. الخامس وجوب الركوب إذا كان بعد الدخول فى الإحرام و إذا كان قبله فالسقوط مع التعيين و توقع المكنه مع الإطلاق و مقتضى القاعده و إن كان هو القول الثالث إلا أن الأقوى بملاحظه جملة من الأخبار هو القول الثانى بعد حمل ما فى بعضها من الأمر بسياق الهدى على الاستحباب بقربنه السكوت عنه فى بعضها الآخر مع كونه فى مقام البيان مضافا إلى خبر عنبسه الدال على عدم وجوبه صريحا فيه من غير فرق فى ذلك بين أن يكون العجز قبل الشروع فى الذهاب أو بعده و قبل الدخول فى الإحرام أو بعده و من غير فرق أيضا بين كون النذر مطلقا أو مقيدا بسنه مع توقع المكنه و عدمه و إن كان الأحوط فى صوره الإطلاق مع عدم اليأس من المكنه و كونه قبل الشروع فى الذهاب الإعادة إذا حصلت المكنه بعد ذلك لاحتمال انصراف الأخبار عن هذه الصوره و الأحوط

إعمال قاعده الميسور أيضا بالمشى بمقدار المكنه بل لا يخلو عن قوه للقاعده مضافا إلى الخبر

: عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله حاجا قال عليه السلام فليمش فإذا تعب فليركب

و يستفاد منه كفايه الحرج و التعب في جواز الركوب و إن لم يصل إلى حد العجز

و في مرسل حريز: إذا حلف الرجل أن لا يركب أو نذر أن لا يركب فإذا بلغ مجهوده ركب

٣٤ مسأله إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز عن المشى

من مرض أو خوفه أو عدو أو نحو ذلك فهل حكمه حكم العجز فيما ذكر أو لا لكون الحكم على خلاف القاعده وجهان و لا يبعد التفصيل بين المرض و مثل العدو باختيار الأول في الأول و الثاني في الثاني و إن كان الأحوط الإلحاق مطلقا

## فصل ٢ في النيابة

لا- إشكال في صحه النيابة عن الميت في الحج الواجب و المندوب و عن الحي في المندوب مطلقا و في الواجب في بعض الصور

١ مسأله يشترط في النائب أمور

أحدها البلوغ على المشهور فلا يصح نيابه الصبي عندهم و إن كان مميزا و هو الأحوط لا لما قيل من عدم صحه عباداته لكونها تمرينه لأن الأقوى كونها شرعيه و لا لعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهه عدم تكليفه لأنه أخص من المدعى بل لأصاله عدم فراغ ذمه المنوب عنه بعد دعوى انصراف الأدله خصوصا مع اشتغال جملته من الأخبار على لفظ الرجل و لا فرق بين أن يكون حجه بالإجاره أو بالتبرع بإذن الولي أو عدمه و إن كان لا يبعد دعوى صحه نيابته في الحج المندوب بإذن الولي. الثاني العقل فلا تصح نيابه المجنون الذي لا يتحقق منه القصد مطبقا كان جنونه أو أدواريا في دور جنونه و لا بأس بنيابه

السفيه. الثالث الإيمان لعدم صحه عمل غير المؤمن و إن كان معتقداً بوجوبه و حصل منه نيه القربه و دعوى أن ذلك في العمل لنفسه دون غيره كما ترى. الرابع العداله أو الوثوق بصحه عمله و هذا الشرط إنما يعتبر في جواز الاستتابة لا في صحه عمله. الخامس معرفته بأفعال الحج و أحكامه و إن كان بإرشاد معلم حال كل عمل. السادس عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام فلا تصح نيابه من وجب عليه حجه الإسلام أو النذر المضيق مع تمكنه من إتيانه و أما مع عدم تمكنه لعدم المال فلا بأس فلو حج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور لكن الأقوى أن هذا الشرط إنما هو لصحه الاستتابة و الإجاره و إلا فالحج صحيح و إن لم يستحق الأجره و تبرأ ذمه المنوب عنه على ما هو الأقوى من عدم كون الأمر بالشىء نهياً عن ضده مع أن ذلك على القول به و إيجابه للبطلان إنما يتم مع العلم



و العمد و أما مع الجهل أو الغفله فلا بل الظاهر صحه الإجاره أيضا على هذا التقدير لأن البطلان إنما هو من جهه عدم القدره الشرعيه على العمل المستأجر عليه حيث إن المانع الشرعى كالمانع العقلى و مع الجهل أو الغفله لا مانع لأنه قادر شرعا

٢ مسأله لا يشترط فى النائب الحريه فتصح نيابه المملوك بإذن مولاه

و لا تصح استنابته بدونيه و لو حج بدون إذنه بطل

٣ مسأله يشترط فى المنوب عنه الإسلام

فلا تصح النيابة عن الكافر لا لعدم انتفاعه بالعمل عنه لمنعه و إمكان دعوى انتفاعه بالتخفيف فى عقابه بل لانصراف الأدله فلو مات مستطيحا و كان الوارث مسلما لا يجب عليه استيجاره عنه و يشترط فيه أيضا كونه ميتا أو حيا عاجزا فى الحج الواجب فلا تصح النيابة عن الحى فى الحج الواجب إلا إذا كان عاجزا

و أما فى الحج النبى فيجوز عن الحى و الميت تبرعا أو بالإجاره

٤ مسأله تجوز النيابة عن الصبى المميز و المجنون

بل يجب الاستيجار عن المجنون إذا استقر عليه حال إفاقة ثم مات مجنونا

٥ مسأله لا تشترط المماثلة بين النائب و المنوب عنه فى الذكوره و الأنوثة

فتصح نيابه المرأه عن الرجل كالعكس نعم الأولى المماثلة

٦ مسأله لا بأس باستنابه الصروره رجلا كان أو امرأه عن رجل أو امرأه

و القول بعدم جواز استنابه المرأه الصروره مطلقا أو مع كون المنوب عنه رجلا- ضعيف نعم يكره ذلك خصوصا مع كون المنوب عنه رجلا بل لا يبعد كراهه استيجار الصروره و لو كان رجلا عن رجل

٧ مسأله يشترط فى صحه النيابة قصد النيابة

و تعيين المنوب عنه فى النيه و لو بالإجمال و لا يشترط ذكر اسمه و إن كان يستحب ذلك فى جميع المواقف

٨ مسأله كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذا تصح بالجعله

و لا- تفرغ ذمه المنوب عنه إلا- بإتيان النائب صحيحا و لا- تفرغ بمجرد الإجاره و ما دل من الأخبار على كون الأجير ضامنا و كفايه الإجاره فى فراغه منزله على أن الله تعالى يعطيه ثواب الحج إذا قصر النائب فى الإتيان أو مطروحه لعدم عمل العلماء بها بظاهاها

٩ مسأله لا يجوز استيجار المعذور فى ترك بعض الأعمال

بل لو تبرع المعذور يشكل الاكتفاء به

١٠ مسأله إذا مات النائب قبل الإتيان بالمناسك

فإن كان قبل الإحرام لم يجز عن المنوب عنه لما مر من كون الأصل عدم فراغ ذمته إلا بالإتيان بعد حمل الأخبار الداله على ضمان الأجير على ما أشرنا إليه و إن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأ عنه لا لكون الحكم كذلك في الحاج عن نفسه لاختصاص ما دل عليه به و كون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضى الإلحاق بل لموثقه إسحاق بن عمار المؤيده بمرسلي حسين بن عثمان و حسين بن يحيى الداله على أن النائب إذا مات في الطريق أجزأ عن المنوب عنه المقيده

بمرسله المقنعه: من خرج حاجا فمات في الطريق فإنه إن كان مات في الحرم فقد سقطت عنه الحجه

الشامله للحاج عن غيره أيضا و لا يعارضها موثقه عمار الداله على أن النائب إذا مات في الطريق عليه أن يوصى لأنها محموله على ما إذا مات قبل الإحرام أو على الاستحباب مضافا إلى الإجماع على عدم كفايه مطلق الموت في الطريق و ضعفها سندا بل و دلاله منجبر بالشهره و الإجماعات المنقوله فلا ينبغي الإشكال في الإجزاء في الصورة المزبوره و أما إذا مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم ففي الإجزاء قولان و لا يبعد الإجزاء و إن لم نقل به في الحاج عن نفسه لإطلاق الأخبار في المقام و القدر المتيقن من التقييد هو اعتبار كونه بعد الإحرام لكن الأقوى عدمه فحاله حال الحاج عن نفسه في اعتبار الأمرين في الإجزاء و الظاهر عدم الفرق بين حجه الإسلام و غيرها من أقسام الحج و كون النيايه بالأجره أو بالتبرع

١١ مسأله إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجره

إذا كان أجيرا على تفرغ الذمه

و بالنسبه إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيرا على الإتيان بالحج بمعنى الأعمال المخصوصه و إن مات قبل ذلك لا يستحق شيئا سواء مات قبل الشروع فى المشى أو بعده، و قبل الإحرام أو بعده و قبل الدخول فى الحرم لأنه لم يأت بالعمل المستأجر عليه لا كلا و لا بعضا بعد فرض عدم إجزائه من غير فرق بين أن يكون المستأجر عليه نفس الأعمال أو مع المقدمات

من المشى و نحوه نعم لو كان المشى داخلا فى الإجاره على وجه الجزئيه بأن يكون مطلوبا فى الإجاره نفسا استحق مقدار ما يقابله من الأجره بخلاف ما إذا لم يكن داخلا أصلا أو كان داخلا فيها لا نفسا بل بوصف المقدميه فما ذهب إليه بعضهم من توزيع الأجره عليه أيضا مطلقا لا وجه له كما أنه لا وجه لما ذكره بعضهم من التوزيع على ما أتى به من الأعمال بعد الإحرام إذ هو نظير ما إذا استوجر للصلاه فأتى بركعه أو أزيد ثم أبطلت صلاته فإنه لا إشكال فى أنه لا يستحق الأجره على ما أتى به و دعوى أنه و إن كان لا يستحق من المسمى بالنسبه لكن يستحق أجره المثل لما أتى به حيث إن عمله محترم مدفوعه بأنه لا وجه له بعد عدم نفع للمستأجر فيه و المفروض أنه لم يكن مغرورا من قبله و حينئذ فتنفسخ الإجاره إذا كانت للحج فى سنه معينه و يجب عليه الإتيان

به إذا كانت مطلقه من غير استحقاق لشيء على التقديرين

١٢ مسأله يجب فى الإجاره تعيين نوع الحج من تمتع أو قران أو إفراد

ولا يجوز للموجر العدول عما عين له و إن كان إلى الأفضل كالعُدول من أحد الأخيرين إلى الأول إلا إذا رضى المستأجر بذلك فيما إذا كان مخيرا بين النوعين أو الأنواع كما فى الحج المستحبى و المنذور المطلق أو كان ذا منزلين متساويين فى مكه و خارجها و أما إذا كان ما عليه من نوع خاص فلا ينفع رضاه أيضا بالعدول إلى غيره و فى صورته جواز الرضا يكون رضاه من باب إسقاط حق الشرط كان التعيين بعنوان الشرطيه و من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس إن كان بعنوان القيديه و على أى تقدير يستحق الأجره المسماه و إن لم يأت بالعمل المستأجر عليه على التقدير الثانى لأن المستأجر إذا رضى بغير النوع الذى عينه فقد وصل إليه ما له على الموجر كما فى الوفاء بغير الجنس فى سائر الديون فكأنه قد أتى بالعمل المستأجر عليه و لا فرق فيما ذكرنا بين العدول إلى الأفضل أو إلى المفضول هذا و يظهر من جماعه جواز العدول إلى الأفضل كالعُدول إلى التمتع تعبدا من الشارع

لخبر أبى بصير عن أحدهما: فى رجل أعطى رجلا دراهم يحج بها مفرده أ يجوز له أن

يتمتع بالعمرة إلى الحج قال عليه السلام نعم إنما خالف إلى الأفضل

و الأقوى ما ذكرنا و الخبر منزل على صوره العلم برضا المستأجر بذلك مع كونه مخيرا بين النوعين جمعا بينه و بين

خبر آخر: فى رجل أعطى رجلا- دراهم يحج بها حجه مفردة قال عليه السلام ليس له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج لا يخالف صاحب الدراهم

و على ما ذكرنا من عدم جواز العدول إلا مع العلم بالرضا إذا عدل بدون ذلك لا يستحق الأجره فى صوره التعيين على وجه القيدية و إن كان حجه صحيحا عن المنوب عنه و مفرغا لذمته إذا لم يكن ما فى ذمته متعينا فيما عين و أما إذا كان على وجه الشرطيه فيستحق إلا إذا فسخ المستأجر الإجاره من جهه تخلف الشرط إذ حينئذ لا يستحق المسمى بل أجره المثل

١٣ مسأله لا يشترط فى الإجاره تعيين الطريق

و إن كان فى الحج البلدى لعدم تعلق الغرض بالطريق نوعا و لكن لو عين تعين و لا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا إذا علم أنه لا غرض للمستأجر فى خصوصيته و إنما ذكره على المتعارف فهو راض بأى طريق كان فحينئذ لو عدل صح و استحق تمام الأجره و كذا إذا أسقط بعد العقد حق تعيينه فالقول بجواز العدول مطلقا أو مع عدم العلم بغرض فى الخصوصيه ضعيف كالأستدلال له بصحيحه حريز:

عن رجل أعطى رجلا حجه يحج عنه من الكوفه فحج عنه من البصره فقال لا بأس إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه

إذ هى محموله على صوره العلم بعدم الغرض كما هو الغالب مع أنها إنما دلت على صحه الحج من حيث هو لا من حيث كونه عملا مستأجرا عليه كما هو المدعى و ربما تحمل على محامل أخر و كيف كان لا إشكال فى صحه حجه و براءه ذمه المنوب عنه إذا لم يكن ما عليه مقيدا بخصوصيه الطريق المعين إنما الكلام فى استحقاقه الأجره المسماه على

تقدير العدول و عدمه و الأقوى أنه يستحق من المسمى بالنسبه و يسقط منه بمقدار المخالفه إذا كان الطريق معتبرا فى الإجاره على وجه الجزئيه و لا يستحق شيئا على تقدير اعتباره على وجه القيديه لعدم إتيانه بالعمل المستأجر عليه حينئذ و إن برئت ذمه المنوب عنه بما أتى به لأنه حينئذ متبرع بعمله و دعوى أنه يعد فى العرف أنه أتى ببعض ما استوجر عليه فيستحق بالنسبه و قصد التقييد بالخصوصيه لا- يخرج عرفا عن العمل ذى الأجزاء كما ذهب إليه فى الجواهر لا وجه لها و يستحق تمام الأجره إن كان اعتباره على وجه الشرطيه الفقهيه بمعنى الالتزام فى الالتزام نعم للمستأجر خيار الفسخ لتخلف الشرط فيرجع إلى أجره المثل

١٤ مسأله إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره فى سنه معينه

ثم أجر عن شخص آخر فى تلك السنه مباشره أيضا بطلت الإجاره الثانيه لعدم القدره على العمل بها بعد وجوب العمل بالأولى و مع عدم اشتراط المباشره فيهما أو فى إحداهما صحتا معا و دعوى بطلان الثانيه و إن لم يشترط



فيها المباشرة مع اعتبارها في الأولى لأنه يعتبر في صحة الإجاره تمكن الأجير من العمل بنفسه فلا يجوز إجاره الأعمى على قراءة القرآن و كذا لا يجوز إجاره الحائض لكنس المسجد و إن لم يشترط المباشرة ممنوعه فالأقوى الصحة هذا إذا آجر نفسه ثانيا للحج بلا- اشتراط المباشرة و أما إذا آجر نفسه لتحصيله فلا إشكال فيه و كذا تصح الثانيه مع اختلاف السنتين أو مع توسعه الإجاريتين أو توسعه إحداهما بل و كذا مع إطلاقيهما أو إطلاق إحداهما إذا لم يكن انصراف إلى التعجيل و لو اقترنت الإجاريتين في وقت واحد بطلتا معا مع اشتراط المباشرة فيهما و لو آجره فضوليان من شخصين مع اقتران الإجاريتين يجوز له إجاره إحداهما كما في صوره عدم الاقتران و لو آجر نفسه من شخص ثم علم أنه آجره فضولى من شخص آخر سابقا على عقد نفسه ليس له إجاره ذلك العقد و إن قلنا بكون الإجاره كاشفه بدعوى أنها حينئذ تكشف عن بطلان إجاره نفسه لكون إجارته نفسه مانعا عن صحة الإجاره حتى تكون كاشفه و انصراف أدله صحة الفضولى عن مثل ذلك

١٥ مسأله إذا آجر نفسه للحج في سنه معينه لا يجوز له التأخير

بل و لا التقديم إلا مع رضا المستأجر و لو أخر لا لعذر أثم و تنفسخ الإجاره إن كان التعيين على وجه التقييد و يكون للمستأجر خيار الفسخ لو كان على وجه الشرطيه و إن أتى به مؤخرالا يستحق الأجره على الأول و إن برئت ذمه المنوب عنه به و يستحق المسماه على الثاني إلا إذا فسخ المستأجر

فيرجع إلى أجره المثل و إذا أطلق الإجاره و قلنا بوجوب التعجيل لا تبطل مع الإهمال و فى ثبوت الخيار للمستأجر حينئذ و عدمه و جهان من أن الفوريه ليست توقيتا و من كونها بمنزله الاشتراط

١٦ مسأله قد عرفت عدم صحه الإجاره الثانيه فيما إذا آجر نفسه من شخص فى سنه معينه

ثم آجر من آخر فى تلك السنه فهل يمكن تصحيح الثانيه بإجاره المستأجر الأول أو لا فيه تفصيل و هو أنه إن كانت الأولى واقعته على العمل فى الذمه لا- تصح الثانيه بالإجاره لأنه لا دخل للمستأجر بها إذا لم تقع على ماله حتى تصح له إجازتها و إن كانت واقعته على منفعه الأ-جير فى تلك السنه بأن تكون منفعتة من حيث الحج أو جميع منافعه له جاز له إجاره الثانيه لوقوعها على ماله و كذا الحال فى نظائر المقام فلو آجر نفسه ليخيط لزيد فى يوم معين ثم آجر نفسه ليخيط أو ليكتب لعمر و فى ذلك اليوم ليس لزيد إجاره العقد الثانى و أما إذا ملكه منفعتة الخياطى فأجر نفسه للخياطه أو للكتابه لعمر و جاز له إجاره هذا العقد لأنه تصرف فى متعلق حقه و إذا أجاز يكون مال

الإجاره له لا للموَجِر نعم لو ملك منفعه خاصه كخياطه ثوب معين أو الحج عن ميت معين على وجه التقييد يكون كالأول فى عدم إمكان إجازته

١٧ مسأله إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه

فيما عليه من الأعمال و تنفسخ الإجاره مع كونها مقيده بتلك السنه و يبقى الحج فى ذمته مع الإطلاق و للمستأجر خيار التخلف إذا كان اعتبار تلك السنه على وجه الشرط فى ضمن العقد و لا يجوزى عن المنوب عنه و إن كان بعد الإحرام و دخول الحرم لأن ذلك كان فى خصوص الموت من جهه الأخبار و القياس عليه لا وجه له و لو ضمن الموَجِر الحج فى المستقبل فى صوره التقييد لم تجب إجابته و القول بوجوبه ضعيف و ظاهرهم استحقاق الأجره بالنسبه إلى ما أتى به من الأعمال و هو مشكل لأن المفروض عدم إتيانه للعمل المستأجر عليه و عدم فائده فيما أتى به فهو نظير الانفساخ فى الأثناء لعذر غير الصد و الحصر و كالانفساخ فى أثناء سائر الأعمال المرتبطه لعذر فى إتمامها و قاعده احترام عمل المسلم لا تجرى لعدم الاستناد إلى المستأجر فلا يستحق أجره المثل أيضا

١٨ مسأله إذا أتى النائب بما يوجب الكفاره

فهو من ماله

١٩ مسأله إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل

بمعنى الحلول فى مقابل الأجل لا بمعنى الفوريه إذ لا دليل عليها و القول بوجوب التعجيل إذا لم يشترط الأجل ضعيف فحالها حال البيع فى أن إطلاقه يقتضى الحلول بمعنى جواز المطالبه و وجوب المبادره معها

٢٠ مسأله إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها

كما أنها لو زادت ليس له استرداد الزائد نعم يستحب الإتمام كما قيل بل قيل يستحب على الأجير أيضا رد الزائد و لا دليل بالخصوص على شىء من القولين نعم يستدل على الأول بأنه معاونه على البر و التقوى و على الثانى بكونه موجبا للإخلاص فى العباده

٢١ مسأله لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر

فكالحاج عن نفسه يجب عليه إتمامه و الحج من قابل و كفاره بدنه و هل يستحق الأجره على الأول أو لا قولان مبنيان على أن الواجب هو الأول و أن الثانى عقوبه أو هو الثانى و أن الأول عقوبه قد

يقال بالثاني للتعبير فى الأخبار بالفساد الظاهر فى البطلان و حملة على إرادته النقصان و عدم الكمال مجاز لا داعى إليه و حيثئذ فتفسخ الإجاره إذا كانت معينه و لا- يستحق الأجره و يجب عليه الإتيان فى القابل بلا- أجره و مع إطلاق الإجاره تبقى ذمته مشغوله و يستحق الأجره على ما يأتى به فى القابل و الأقوى صحه الأول و كون الثانى عقوبه لبعض الأخبار الصريحه فى ذلك فى الحاج عن نفسه و لا فرق بينه و بين الأجير و لخصوص خبرين فى خصوص الأجير

عن إسحاق بن عمار عن أحدهما عليه السلام قال: قلت فإن ابتلى بشيء يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل أ يجزى عن الأول قال نعم قلت فإن الأجير ضامن للحج قال نعم

و فى الثانى: سئل الصادق عليه السلام عن رجل حج عن رجل فاجترح فى حجه شيئاً يلزم فيه الحج من قابل و كفاره قال عليه السلام هى للأول تامه

و على هذا ما اجترح فالأقوى استحقاق الأجره على الأول و إن ترك الإتيان من قابل عصياناً أو لعذر و لا فرق بين كون الإجاره مطلقه أو معينه و هل الواجب إتيان الثانى بالعنوان الذى أتى به الأول فيجب فيه قصد النيابة عن المنوب عنه و بذلك العنوان أو هو واجب عليه تعبداً و يكون لنفسه وجهان لا- يبعد الظهور فى الأول و لا- ينافى كونه عقوبه فإنه يكون الإعاده عقوبه و لكن الأظهر الثانى و الأحوط أن يأتى به بقصد ما فى الذمه ثم لا يخفى عدم تماميه ما ذكره ذلك القائل من عدم استحقاق الأجره فى صورته كون الإجاره معينه و لو على ما يأتى به فى القابل لانفساخها و كون وجوب الثانى تعبداً لكونه خارجاً عن متعلق الإجاره و إن كان مبرئاً لزمه المنوب عنه و ذلك لأن الإجاره و إن كانت منفسخه بالنسبه إلى الأول لكنها باقيه بالنسبه إلى الثانى تعبداً لكونه عوضاً شرعياً تعبدياً عما وقع

عليه العقد فلا وجه لعدم استحقاق الأجره على الثانى و قد يقال بعدم كفايه الحجج الثانى أيضا فى تفرغ ذمه المنوب عنه بل لا بد للمستأجر أن يستأجر مره أخرى فى صوره التعيين و للأجير أن يحجج ثالثا فى صوره الإطلاق لأن الحجج الأول فاسد و الثانى إنما وجب للإفساد عقوبه فيجب ثالث إذ التداخل خلاف الأصل و فيه أن هذا إنما يتم إذا لم يكن الحجج فى القابل بالعنوان الأول و الظاهر من الأخبار على القول بعدم صحه الأول وجوب إعاده الأول و بذلك العنوان فيكفى فى التفرغ و لا يكون من باب التداخل فليس الإفساد عنوانا مستقلا نعم إنما يلزم ذلك إذا قلنا إن الإفساد موجب لحجج مستقل لا على نحو الأول و هو خلاف ظاهر الأخبار و قد يقال فى صوره التعيين إن الحجج الأول إذا كان فاسدا و انفسخت الإجاره يكون لنفسه فقضاؤه فى العام القابل أيضا يكون لنفسه و لا يكون مبرئا لذمه المنوب عنه فيجب على المستأجر استيجار حجج آخر و فيه أيضا ما عرفت من أن الثانى واجب بعنوان إعاده الأول و كون الأول بعد انفساخ الإجاره بالنسبه إليه لنفسه لا يقتضى كون الثانى له و إن كان بدلا عنه لأنه بدل عنه بالعنوان المنوى لا- بما صار إليه بعد الفسخ هذا و الظاهر عدم الفرق فى الأحكام المذكوره بين كون الحجج الأول المستأجر عليه واجبا أو مندوبا بل الظاهر جريان حكم وجوب الإتمام و الإعاده فى النيابة تبرعا أيضا و إن كان لا يستحق الأجره أصلا

## ٢٢ مسأله يملك الأجير الأجره بمجرد العقد

لكن لا يجب تسليمها إلا بعد العمل إذا لم يشترط التعجيل و لم تكن قرينه على إرادته من انصراف أو غيره و لا فرق فى عدم وجوب التسليم بين أن تكون عيننا أو ديننا لكن إذا كانت عيننا و نمت كان النماء للأجير و على ما ذكر من عدم وجوب التسليم قبل العمل إذا كان المستأجر وصيا أو وكيلًا و سلمها قبله كان ضامنا لها على تقدير عدم العمل من المؤجر أو كون عمله

باطلا- ولا يجوز لهما اشتراط التعجيل من دون إذن الموكل أو الوارث و لو لم يقدر الأجير على العمل مع عدم تسليم الأجره كان له الفسخ و كذا للمستأجر لكن لما كان المتعارف تسليمها أو نصفها قبل المشى يستحق الأجير المطالبه فى صوره الإطلاق و يجوز للوكيل و الوصى دفعها من غير ضمان

٢٣ مسأله إطلاق الإجاره يقتضى المباشره

فلا يجوز للأجير أن يستأجر غيره إلا مع الإذن صريحا أو ظاهرا و الروايه الداله على الجواز محموله على صوره العلم بالرضا من المستأجر

٢٤ مسأله لا يجوز استيجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا

و كانت وظيفته العدول إلى حج الأفراد عمن عليه حج التمتع و لو استأجره مع سعه الوقت فنوى التمتع ثم اتفق ضيق الوقت فهل يجوز له العدول و يجزى عن المنوب عنه أو لا- وجهان من إطلاق أخبار العدول و من انصرافها إلى الحاج عن نفسه و الأقوى عدمه و على تقديره

فالأقوى عدم إجزائه عن الميت و عدم استحقاق الأجره عليه لأنه غير ما على الميت و لأنه غير العمل المستأجر عليه

### ٢٥ مسأله يجوز التبرع عن الميت فى الحج الواجب

أى واجب كان و المندوب بل يجوز التبرع عنه بالمندوب و إن كانت ذمته مشغوله بالواجب و لو قبل الاستيجار عنه للواجب و كذا يجوز الاستيجار عنه فى المندوب كذلك و أما الحى فلا- يجوز التبرع عنه فى الواجب إلا إذا كان معذورا فى المباشره لمرض أو هرم فإنه يجوز التبرع عنه و يسقط عنه وجوب الاستنابه على الأقوى كما مر سابقا و أما الحج المندوب فيجوز التبرع عنه كما يجوز له أن يستأجر له حتى إذا كان عليه حج واجب لا يتمكن من أدائه فعلا و إما إن تمكن منه فالاستئجار للمندوب قبل أدائه مشكل بل التبرع عنه حينئذ أيضا لا يخلو عن إشكال فى الحج الواجب

٢٦ مسأله لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد فى عام واحد

و إن كان الأقوى فيه الصحه إلا إذا كان وجوبه عليهما على نحو الشركه كما إذا نذر كل منهما أن يشترك مع الآخر فى تحصيل الحج و أما فى الحج المندوب فيجوز حج واحد عن جماعه بعنوان النيايه كما يجوز بعنوان إهداء الثواب لجمله من الأخبار الظاهره فى جواز النيايه أيضا فلا داعى لحملها على خصوص إهداء الثواب

٢٧ مسأله يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى فى عام واحد فى الحج المندوب تبرعا أو بالإجاره

بل يجوز ذلك فى الواجب أيضا كما إذا كان على الميت و الحى الذى لا يتمكن من المباشره لعذر حجان مختلفان نوعا كحجه الإسلام و النذر أو متحدان من حيث النوع كحجتين للنذر فيجوز أن يستأجر أجيرين لهما فى عام واحد و كذا يجوز إذا كان أحدهما واجبا و الآخر مستحبا بل يجوز أن يستأجر أجيرين لحج واجب واحد كحجه الإسلام فى عام واحد احتياطا لاحتمال بطلان حج أحدهما بل و كذا مع العلم بصحه الحج من كل منهما و كلاهما آت بالحج الواجب و إن كان إحرام أحدهما قبل إحرام الآخر فهو مثل ما إذا صلى جماعه على الميت فى وقت واحد و لا يضر سبق أحدهما بوجوب الآخر فإن الذمه مشغوله ما لم يتم العمل فيصح قصد الوجوب من كل منهما و لو كان أحدهما أسبق شروعا



## فصل ٥ فى الوصيه بالحج

١ مسأله إذا أوصى بالحج فإن علم أنه واجب أخرج من أصل التركه و إن كان بعنوان الوصيه

فلا يقال مقتضى كونه بعنوانها خروجه من الثلث نعم لو صرح بإخراجه من الثلث أخرج منه فإن وفى به و إلا يكون الزائد من الأصل و لا فرق فى الخروج من الأصل بين حجه الإسلام و الحج النذرى و الإفسادى لأنه بأقسامه واجب مالى و إجماعهم قائم على خروج كل واجب مالى من الأصل مع أن فى بعض الأخبار أن الحج بمنزله الدين و من المعلوم خروجه من الأصل بل الأقوى خروج كل واجب من الأصل و إن كان بدنيا كما مر سابقا و إن علم أنه ندبى فلا إشكال فى خروجه من الثلث و إن لم يعلم أحد الأمرين فى خروجه من الأصل أو الثلث وجهان يظهر من سيد الرياض خروجه من الأصل حيث إنه وجه كلام الصدوق الظاهر فى كون جميع الوصايا من الأصل بأن مراده ما إذا يعلم كون الموصى به واجبا أو لا فإن مقتضى عمومات وجوب العمل بالوصيه خروجها من الأصل خرج عنها صوره العلم بكونها ندبيا و حمل الخبر الدال بظاهره على ما عن الصدوق أيضا على ذلك لكنه مشكل فإن العمومات مخصصه بما دل على أن الوصيه بأزيد من الثلث ترد إليه إلا مع إجازة الورثه هذا مع أن الشبهه مصداقيه و التمسك بالعمومات فيها محل إشكال و أما الخبر المشاور إليه

و هو قوله ع: الرجل أحق بماله ما دام فيه الروح إن أوصى به كله فهو جائز

فهو موهون بإعراض العلماء عن العمل بظاهره و يمكن أن يكون المراد بماله هو الثلث الذى أمره بيده نعم يمكن أن يقال فى مثل

هذه الأزمنة بالنسبة إلى هذه الأمكنة البعيده عن مكة الظاهر من قول الموصى حجوا عنى هو حجه الإسلام الواجبه لعدم تعارف الحج المستحبى فى هذه الأزمنة و الأمكنه فيحمل على أنه واجب من جهه هذا الظهور و الانصراف كما أنه إذا قال أدوا كذا مقدارا خمسا أو زكاه ينصرف إلى الواجب عليه فتحصل أن فى صوره الشك فى كون الموصى به واجبا حتى يخرج من أصل التركه أو لا- حتى يكون من الثلث مقتضى الأصل الخروج من الثلث لأن الخروج من الأصل موقوف على كونه واجبا و هو غير معلوم بل الأصل عدمه إلا إذا كان هناك انصراف كما فى مثل الوصيه بالخمس أو الزكاه أو الحج و نحوها نعم لو كانت الحاله السابقه فيه هو الوجوب كما إذا علم وجوب الحج عليه سابقا و لم يعلم أنه أتى به أو لا فالظاهر جريان الاستصحاب و الإخراج من الأصل و دعوى أن ذلك موقوف على ثبوت الوجوب عليه و هو فرع شكه لا- شك الوصى أو الوارث و لا- يعلم أنه كان شاكا حين موته أو عالما بأحد الأمرين مدفوعه بمنع اعتبار شكه بل يكفى شك الوصى أو الوارث أيضا و لا فرق فى ذلك بين ما إذا أوصى أو لم يوص فإن مقتضى أصاله بقاء اشتغال ذمته بذلك الواجب عدم انتقال ما يقابله من التركه إلى الوارث و لكنه يشكل على ذلك الأمر فى كثير من الموارد لحصول العلم غالبا بأن الميت كان مشغول الذمه بدين أو خمس أو زكاه أو حج أو نحو ذلك إلا أن يدفع الحمل على الصحه فإن ظاهر حال المسلم الإتيان بما وجب عليه لكنه مشكل فى الواجبات الموسعه بل فى غيرها أيضا فى غير الموقته فالأحوط فى هذه الصوره

## الإخراج من الأصل

٢ مسأله يكفى الميقاتيه سواء كان الحج الموصى به واجبا أو مندوبا

و يخرج الأول من الأصل و الثانى من الثلث إلا إذا أوصى بالبلديه و حينئذ فالزائد عن أجره الميقاتيه فى الأول من الثلث كما أن تمام الأجره فى الثانى منه

٣ مسأله إذا لم يعين الأجره فاللازم الاقتصار على أجره المثل للانصراف إليها

و لكن إذا كان هناك من يرضى بالأقل منها وجب استيجاره إذ الانصراف إلى أجره المثل إنما هو نفى الأزيد فقط و هل يجب الفحص عنه لو احتمل وجوده الأحوط ذلك توفيراً على الورثه خصوصاً مع الظن بوجوده و إن كان فى وجوبه إشكال خصوصاً مع الظن بالعدم و لو وجد من يريد أن يتبرع فالظاهر جواز الاكتفاء به بمعنى عدم وجوب المبادره إلى الاستيجار بل هو المتعين توفيراً على الورثه فإن أتى به صحيحاً كفى و إلا- وجب الاستيجار و لو لم يوجد من يرضى بأجره المثل فالظاهر وجوب دفع الأزيد إذا كان الحج واجبا بل و إن كان مندوبا أيضاً مع وفاء الثلث و لا يجب الصبر إلى العام القابل و لو مع العلم بوجود من يرضى بأجره المثل أو أقل بل لا يجوز لوجوب المبادره إلى تفرغ ذمه الميت فى الواجب و العمل بمقتضى الوصيه فى المندوب

و إن عين الموصى مقداراً للأجره تعين و خرج من الأصل فى الواجب إن لم يزد على أجره المثل و إلا فالزيادة من الثلث كما أن فى المندوب كله من الثلث

٤ مسأله هل اللازم فى تعيين أجره المثل الاقتصار على أقل الناس أجره

أو يلاحظ أجره من يناسب شأن الميت فى شرفه و وضعته لا يبعد الثانى و الأحوط الأظهر الأول و مثل هذا الكلام يجرى أيضا فى الكفن الخارج من الأصل أيضا

٥ مسأله لو أوصى بالحج و عين المره أو التكرار بعدد معين تعين

و إن لم يعين كفى حج واحد إلا- أن يعلم أنه أراد التكرار و عليه يحمل ما ورد فى الأخبار من أنه بحج عنه ما دام له مال كما فى خبرين أو ما بقى من ثلثه شىء كما فى ثالث بعد حمل الأولين على الأخير من إرادته الثلث من لفظ المال فما عن الشيخ و جماعه من وجوب التكرار ما دام الثلث باقيا ضعيف مع أنه يمكن أن يكون المراد من الأخبار أنه يجب الحج ما دام يمكن الإتيان به بقاء شىء من الثلث بعد العمل بوصايا آخر و على فرض ظهورها فى إرادته التكرار و لو مع عدم العلم بإرادته لا بد من طرحها لإعراض المشهور عنها فلا ينبغى الإشكال فى كفايه حج واحد مع عدم العلم بإرادته التكرار نعم لو أوصى بإخراج الثلث و لم يذكر إلا الحج يمكن أن يقال بوجوب صرف تمامه فى الحج كما لو لم يذكر إلا المظالم أو إلا الزكاه أو إلا الخمس و لو أوصى أن يحج عنه مكررا كفى مرتان لصدق التكرار معه

٦ مسأله لو أوصى بصرف مقدار معين فى الحج سنين معينه

و عين لكل سنه مقدار معيناً و اتفق عدم كفايه ذلك المقدار لكل سنه صرف نصيب سنتين فى سنه أو ثلاث سنين فى سنتين مثلاً- وهكذا لا- لقاءه الميسور لعدم جريانها فى غير مجعولات الشارع بل لأن الظاهر من حال الموصى إرادته صرف ذلك المقدار فى الحج و كون تعيين مقدار كل سنه بتخييل كفايته و يدل عليه أيضاً خبر على بن محمد الحضينى و خبر إبراهيم بن مهزيار فى الأول تجعل حجتين فى حجه و فى الثانى تجعل ثلاث حجج فى حجتين و كلاهما من باب المثال كما لا يخفى هذا و لو فضل من السنين فضله لا- تفى بحجه فهل ترجع ميراثاً أو فى وجوه البر أو تزداد على أجره بعض السنين وجوه و لو كان الموصى به الحج من البلد و دار الأمر بين جعل أجره سنتين مثلاً لسنه و بين الاستيجار بذلك المقدار من الميقات لكل سنه فى تعيين الأول أو الثانى وجهان و لا- يبعد التخيير بل أولويه الثانى إلا أن مقتضى إطلاق الخبرين الأول هذا كله إذا لم يعلم من الموصى إرادته الحج بذلك المقدار على وجه التقييد و إلا- فتبطل الوصيه إذا لم يرجح إمكان ذلك بالتأخير أو كانت الوصيه مقيده بسنين معينه

٧ مسأله إذا أوصى بالحج و عين أجره فى مقدار

فإن كان الحج واجبا و لم يزد ذلك المقدار عن أجره المثل أو زاد و خرجت الزيادة من الثلث تعين و إن زاد و لم تخرج الزيادة من الثلث بطلت الوصيه و يرجع إلى أجره المثل و إن كان الحج مندوباً فكذلك

تعين أيضا مع وفاء الثلث بذلك المقدار إلا فبقدر وفاء الثلث مع عدم كون التعيين على وجه التقييد و إن لم يف الثلث بالحج أو كان التعيين على وجه التقييد بطلت الوصيه و سقط وجوب الحج

٨ مسأله إذا أوصى بالحج و عين أجيرا معينا تعين استيجاره بأجره المثل

و إن لم يقبل إلا- بالأزيد فإن خرجت الزيادة من الثلث تعين أيضا و إلا بطلت الوصيه و استوجر غيره بأجره المثل فى الواجب مطلقا و كذا فى المندوب إذا وفى به الثلث و لم يكن على وجه التقييد و كذا إذا لم يقبل أصلا

٩ مسأله إذا عين للحج أجره لا يرغب فيها أحد

و كان الحج مستحبا بطلت الوصيه إذا لم يرج وجود راغب فيها و حينئذ فهل ترجع ميراثا أو تصرف فى وجوه البر أو يفصل بين ما إذا كان كذلك من الأموال فترجع ميراثا أو كان الراغب موجودا ثم طرأ التعذر وجوه و الأقوى هو الصرف فى وجوه البر لا لقاعده الميسور بدعوى أن الفصل إذا تعذر يبقى الجنس لأنها قاعده شرعيه و إنما تجرى فى الأحكام الشرعيه المجعوله للشارع و لا مسرح لها فى مجعولات الناس كما أشرنا إليه سابقا مع أن الجنس لا يعد ميسورا للنوع فمحلها المركبات الخارجيه إذا تعذر بعض أجزائها و لو كانت ارتباطيه بل لأن الظاهر من حال الموصى فى أمثال المقام إرادته عمل ينفعه و إنما عين عملا خاصا

لكونه أنفع في نظره من غيره فيكون تعيينه لمثل الحج على وجه تعدد المطلوب و إن لم يكن متذكرا لذلك حين الوصيه نعم لو علم في مقام كونه على وجه التقييد في عالم اللب أيضا يكون الحكم فيه الرجوع إلى الورثه و لا فرق في الصورتين بين كون التعذر طارئا أو من الأول و يؤيد ما ذكرنا ما ورد من الأخبار في نظائر المقام بل يدل عليه

خبر على بن سويد عن الصادق ع: قال قلت مات رجل فأوصى بتركته أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم تكف للحج فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال عليه السلام ما صنعت قلت تصدقت بها فقال عليه السلام ضمنت إلا أن لا تكون تبلغ أن يحج بها من مكه فإن كانت تبلغ أن يحج بها من مكه فأنت ضامن

و يظهر مما ذكرنا حال سائر الموارد التي تبطل الوصيه لجهه من الجهات هذا في غير ما إذا أوصى بالثلث و عين له مصارف و تعذر بعضها و أما فيه فالأمر أوضح لأنه بتعيينه الثلث لنفسه أخرجه عن ملك الوارث بذلك فلا يعود إليه

١٠ مسأله إذا صالحه داره مثلا و شرط عليه أن يحج عنه بعد موته صحح و لزم

و خرج من أصل التركه و إن كان الحج نديبا و لا يلحقه حكم الوصيه و يظهر من المحقق القمي قدس سره في نظير المقام إجراء حكم الوصيه عليه بدعوى أنه بهذا الشرط ملك عليه الحج و هو عمل له أجره فيحسب مقدار أجره المثل لهذا العمل فإن كانت زائده عن الثلث توقف على إمضاء الورثه و فيه أنه لم يملك عليه الحج مطلقا في ذمته ثم أوصى أن يجعله عنه بل إنما ملك بالشرط الحج عنه و هذا ليس مالا- تملكه الورثه فليس تمليكا و وصيه و إنما هو تمليك على نحو خاص لا ينتقل إلى الورثه- و كذا الحال إذا ملكه داره بمائه تومان مثلا بشرط أن يصرفها في الحج

عنه أو عن غيره أو ملكه إياها أن يبيعها و يصرف ثمنها فى الحج أو نحوه فجميع ذلك صحيح لازم من الأصل و إن كان العمل المشروط عليه نديبا نعم له الخيار عند تخلف الشرط و هذا ينتقل إلى الوارث بمعنى أن حق الشرط ينتقل إلى الوارث فلو لم يعمل المشروط عليه بما شرط عليه يجوز للوارث أن يفسخ المعامله

١١ مسأله لو أوصى بأن يحج عنه ماشيا أو حافيا صح

و اعتبر خروجه من الثلث إن كان نديبا و خروج الزائد عن أجره الميقاتيه عنه إن كان واجبا و لو نذر فى حال حياته أن يحج ماشيا أو حافيا و لم يأت به حتى مات و أوصى



به أو لم يوص وجب الاستيجار عنه من أصل التركة كذلك نعم لو كان نذره مقيدا بالمشى ببدنه أمكن أن يقال بعدم وجوب الاستيجار عنه لأن المندور هو مشيه ببدنه فيسقط بموته لأن مشى الأجير ليس ببدنه ففرق بين كون المباشرة قيدا في الأمور به أو موردا

١٢ مسأله إذا أوصى بحجتين أو أزيد و قال إنها واجبه عليه صدق

و تخرج من أصل التركة نعم لو كان إقراره بالوجوب عليه في مرض الموت و كان متهما في إقراره فالظاهر أنه كالإقرار بالدين فيه في خروجه من الثلث إذا كان متهما على ما هو الأقوى

١٣ مسأله لو مات الوصى بعد ما قبض من التركة أجره الاستيجار و شك في أنه استأجر الحج قبل موته أو لا

فإن مضت مده يمكن الاستيجار فيها فالظاهر حمل أمره على الصحة مع كون الوجوب فوريا منه و مع كونه موسعا إشكال و إن لم تمض مده يمكن الاستيجار فيها وجب الاستيجار من بقيه التركة إذا كان الحج واجبا و من بقيه الثلث إذا كان مندوبا و في ضمانه لما قبض و عدمه لاحتمال تلفه عنده بلا ضمان وجهان نعم لو كان المال المقبوض موجودا أخذ حتى في الصورة الأولى و إن احتمل أن يكون استأجر من مال نفسه إذا كان مما يحتاج إلى بيعه و صرفه في الأجره و تملك ذلك المال بدلا عما جعله أجره لأصالة بقاء ذلك المال على ملك الميت

١٤ مسأله إذا قبض الوصى الأجره و تلف في يده بلا تقصير لم يكن ضامنا

و وجب الاستيجار من بقيه التركة أو بقيه الثلث و إن اقتسمت على الورثة استرجع منهم و إن شك في كون التلف عن تقصير أو لا فالظاهر عدم

الضمان أيضا وكذا الحال إن استأجر و مات الأجير و لم يكن له تركه أو لم يمكن الأخذ من ورثته

١٥ مسأله إذا أوصى بما عنده من المال للحج ندبا و لم يعلم أنه يخرج من الثلث أو لا لم يجز صرف جميعه

نعم لو ادعى أن عند الورثه ضعف هذا أو أنه أوصى سابقا بذلك و الورثه أجازوا وصيته ففى سماع دعواه و عدمه وجهان

١٦ مسأله من المعلوم أن الطواف مستحب مستقلا من غير أن يكون فى ضمن الحج

و يجوز النيابة فيه عن الميت و كذا عن الحى إذا كان غائبا عن مكه أو حاضرا و كان معذورا فى الطواف بنفسه و أما مع كونه حاضرا و غير معذور فلا تصح النيابة عنه أما سائر أفعال الحج فاستحبها مستقلا غير معلوم حتى مثل السعى بين الصفا و المروه

١٧ مسأله لو كان عند شخص وديعه و مات صاحبها و كان عليه حجه الإسلام.

و علم أو ظن أن الورثه لا- يؤدون عنه إن ردها إليهم جاز بل و جب عليه أن يحج بها عنه و إن زادت عن أجره الحج رد الزيادة إليهم

لصحيحه بريد: عن رجل استودعنى مالا فهلك و ليس لوارثه شيء و لم يحج حجه الإسلام قال عليه السلام حج عنه و ما فضل فأعطهم

و هى و إن كانت مطلقه إلا أن الأصحاب قيدوها بما إذا علم أو ظن بعدم تأديتهم لو

دفعها إليهم و مقتضى إطلاقها عدم الحاجة إلى الاستئذان من الحاكم الشرعى و دعوى أن ذلك للإذن من الإمام عليه السلام كما ترى لأن الظاهر من كلام الإمام عليه السلام بيان الحكم الشرعى ففى مورد الصحيحه لا حاجة إلى الإذن من الحاكم و الظاهر عدم الاختصاص بما إذا لم يكن للورثه شىء و كذا عدم الاختصاص بحج الودعى بنفسه لانفهام الأعم من ذلك منها و هل يلحق بحجه الإسلام غيرها من أقسام الحج الواجب أو غير الحج من سائر ما يجب عليه مثل الخمس و الزكاه و المظالم و الكفارات و الدين أو لا و كذا هل يلحق بالوديعه غيرها مثل العاريه و العين المستأجره و المغصوبه و الدين فى ذمته أو لا وجهان قد يقال بالثانى لأن الحكم على خلاف القاعده إذا قلنا إن التركة مع الدين تنتقل إلى الوارث و إن كانوا مكلفين بأداء الدين و محجورين عن التصرف قبله بل و كذا على القول ببقائها معه على حكم مال الميت لأن أمر الوفاء إليهم فلعلهم أرادوا الوفاء من غير هذا المال أو أرادوا أن يباشروا العمل الذى على الميت بأنفسهم و الأقوى مع العلم بأن الورثه لا يؤدون بل مع الظن القوى أيضا جواز الصرف فيما عليه لا لما ذكره فى المستند من أن وفاء ما على الميت من الدين أو نحوه واجب كفاى على كل من قدر على ذلك و أولويه الورثه بالتركة إنما هى ما دامت موجوده و أما إذا بادر أحد إلى صرف المال فيما عليه لا يبقى مال حتى تكون الورثه أولى به إذ هذه الدعوى فاسده جدا بل لإمكان فهم المثال من الصحيحه أو دعوى تنقيح المناط - أو أن المال إذا كان بحكم مال الميت فيجب صرفه عليه و لا يجوز دفعه إلى من لا يصرفه عليه بل و كذا على القول بالانتقال إلى الورثه حيث إنه يجب صرفه فى دينه فمن باب الحسبه يجب على من عنده صرفه عليه و يضمن لو دفعه إلى الوارث لتفويته على الميت نعم يجب الاستئذان من الحاكم لأنه ولى من لا ولى له و يكفى الإذن الإجمالى فلا يحتاج إلى إثبات و جوب ذلك الواجب عليه كما قد

يتخيل نعم لو لم يعلم و لم يظن عدم تأديه الوارث لا يجب الدفع إليه بل لو كان الوارث منكرا أو ممتنعا و أمكن إثبات ذلك عند الحاكم أو أمكن إجباره عليه لم يجز لمن عنده أن يصرفه بنفسه

١٨ مسأله يجوز للنائب بعد الفراغ عن الأعمال للمنوب عنه أن يطوف عن نفسه و عن غيره

و كذا يجوز له أن يأتي بالعمره المفردة عن نفسه و عن غيره

١٩ مسأله يجوز لمن أعطاه رجل مالا لاستئجار الحج أن يحج بنفسه ما لم يعلم أنه أراد الاستئجار من الغير

و الأحوط عدم مباشرته إلا مع العلم بأن مراد المعطى حصول الحج فى الخارج و إذا عين شخصا تعين إلا إذا علم عدم أهليته و أن المعطى مشتبه فى تعيينه أو أن ذكره من باب أحد الأفراد

### فصل ٦ فى الحج المندوب

١ مسأله يستحب لفاقد الشرائط من البلوغ و الاستطاعه و غيرهما أن يحج مهما أمكن

بل و كذا من أتى بوظيفته من الحج الواجب و يستحب تكرار الحج بل يستحب تكراره فى كل سنه بل يكره تركه خمس سنين متواليه

و فى بعض الأخبار: من حج ثلاث حجرات لم يصبه فقر أبدا

٢ مسأله يستحب نيه العود إلى الحج عند الخروج من مكه

و فى الخبر: أنها توجب الزيادة فى العمر

و يكره نيه عدم العود و فيه أنها توجب النقص فى العمر

٣ مسأله يستحب التبرع بالحج عن الأقارب و غيرهم أحياء و أمواتا

و كذا عن المعصومين عليه السلام أحياء و أمواتا و كذا يستحب الطواف عن الغير و عن المعصومين عليه السلام أمواتا و أحياء مع عدم حضورهم فى مكه أو كونهم معذورين

٤ مسأله يستحب لمن ليس له زاد و راحله أن يستقرض و يحج

إذا كان واثقا بالوفاء بعد ذلك

٥ مسأله [يستحب إحجاج من لا استطاعه له]

يستحب إحجاج من لا استطاعه له

٦ مسأله [فى جواز إعطاء الزكاه لمن لا يستطيع الحج]

يجوز إعطاء الزكاه لمن لا يستطيع الحج ليحج بها

٧ مسأله [الحج أفضل من الصدقه بنفقته]

الحج أفضل من الصدقه بنفقته

٨ مسأله يستحب كثره الإنفاق فى الحج

و فى بعض الأخبار: إن الله يبغض الإسراف إلا بالحج و العمره

٩ مسأله يجوز الحج بالمال المشتبه كجوائز الظلمه

مع عدم العلم بحرمتها

١٠ مسأله لا يجوز الحج بالمال الحرام

لكن لا يبطل الحج إذا كان لباس إحرامه و طوافه و ثمن هديه من حلال

١١ مسأله يشترط فى الحج الندبى إذن الزوج و المولى

بل الأبوين فى بعض الصور و يشترط أيضا أن لا يكون عليه حج واجب مضيق لكن لو عصى و حج صح

١٢ مسأله يجوز إهداء ثواب الحج إلى الغير بعد الفراغ عنه

كما يجوز أن يكون ذلك من نيته قبل الشروع فيه

١٣ مسأله يستحب لمن لا مال له يحج به أن يأتى به و لو بإجاره نفسه عن غيره

و فى بعض الأخبار: إن للأجير من الثواب تسعا و للمنوب عنه واحد

## فصل ٧ فى أقسام العمره

١ مسأله تنقسم العمره كالحج إلى واجب أصلى و عرضى و مندوب

فتجب بأصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعتمده فى الحج فى العمر مره بالكتاب و السنه و الإجماع

ففى صحيحه زراره: العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج فإن الله تعالى يقول وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ

و فى صحيحه الفضيل: فى قول الله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ قال عليه السلام هما مفروضان

و وجوبها بعد تحقق الشرائط فورى كالحج و لا- يشترط فى وجوبها استطاعه الحج بل تكفى استطاعتها فى وجوبها و إن لم

تتحقق استطاعه الحج كما أن العكس كذلك فلو استطاع للحج دونها و جب دونها و القول باعتبار الاستطاعتين فى وجوب كل

منهما و أنهما مرتبطان ضعيف كالقول باستقلال الحج فى الوجوب دون العمره

٢ مسأله تجزئ العمره المتمتع بها عن العمره المفرده

بالإجماع والأخبار و هل تجب على من وظيفته حج التمتع إذا استطاع لها و لم يكن مستطيعا للحج المشهور عدمه بل أرسله بعضهم إرسال المسلمات و هو الأقوى و على هذا فلا تجب على الأجير بعد فراغه عن عمل النيايه و إن كان مستطيعا لها و هو في مكه و كذا لا تجب على من تمكن منها و لم يتمكن من الحج لمانع و لكن الأحوط الإتيان بها

٣ مسأله قد تجب العمره بالنذر و الحلف و العهد و الشرط في ضمن العقد و الإجاره و الإفساد

و تجب أيضا لدخول مكه بمعنى حرمة بدونها- فإنه لا- يجوز دخولها إلا- محرما إلا بالنسبه إلى من يتكرر دخوله و خروجه كالحطاب و الحشاش و ما عدا ما ذكر مندوب و يستحب تكرارها كالحج و اختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين فقليل يعتبر شهر و قيل عشره أيام و الأقوى عدم اعتبار الفصل فيجوز إتيانها كل يوم و تفصيل المطلب موكول إلى محله

### فصل ٨ في أقسام الحج

و هي ثلاثه بالإجماع و الأخبار تمتع و قران و أفراد و الأول فرض من كان بعيدا عن مكه و الآخران فرض من كان حاضرا أى غير بعيد و حد البعد الموجب للأول ثمانيه و أربعون

ميلا من كل جانب على المشهور الأقوى

لصحيحه زراره عن أبي جعفر ع: قلت له قول الله عز و جل في كتابه ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فقال عليه السلام يعني أهل مكة ليس عليهم متعه كل من كان أهله دون ثمانيه و أربعين ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعه

و خبره عنه ع:

سألته عن قول الله عز و جل ذلك إلخ قال لأهل مكة ليس لهم متعه و لا عليهم عمره قلت فما حد ذلك قال ثمانيه و أربعون ميلا من جميع نواحي مكة دون عسفان و ذات عرق

و يستفاد أيضا من جملة من أخبار آخر و القول بأن حده اثنا عشر ميلا من كل جانب كما عليه جماعه ضعيف لا دليل عليه إلا الأصل فإن مقتضى جملة من الأخبار وجوب التمتع على كل أحد و القدر المتيقن الخارج منها من كان دون الحد المذكور و هو مقطوع بما مر أو دعوى أن الحاضر مقابل للمسافر و السفر أربعة فراسخ و هو كما ترى أو دعوى أن الحاضر المعلق عليه وجوب غير التمتع أمر عرفي و العرف لا يساعد على أزيد من اثني عشر ميلا و هذا أيضا كما ترى كما أن دعوى أن المراد من ثمانيه و أربعين التوزيع على الجهات الأربع فيكون من كل جهة اثنا عشر ميلا منافيه لظاهر تلك الأخبار و أما صحيحه حريز الداله على أن حد البعد ثمانيه عشر ميلا فلا عامل بها كما لا عامل بصحيتي حماد بن عثمان و الحلبي الدالتين على أن الحاضر من كان دون المواقيت إلى مكة و هل يعتبر الحد المذكور من مكة أو من المسجد وجهان أقربهما الأول و من كان على نفس الحد فالظاهر أن وظيفته التمتع لتعليق حكم الإفراء و القران على ما دون الحد و لو شك في كون منزله في الحد أو خارجه وجب عليه الفحص



و مع عدم تمكنه يراعى الاحتياط و إن كان لا يبعد القول بأنه يجرى عليه حكم الخارج فيجب عليه التمتع لأن غيره معلق على عنوان الحاضر و هو مشكوك فيكون كما لو شك في أن المسافه ثمانيه فراسخ أو لا فإنه يصلى تماما لأن القصر معلق على السفر و هو مشكوك ثم ما ذكر إنما هو بالنسبه إلى حجه الإسلام حيث لا يجرى للبعيد إلا التمتع و لا للحاضر إلا الأفراد أو القران و أما بالنسبه إلى الحج الندبي فيجوز لكل من البعيد و الحاضر كل من الأقسام الثلاثه بلا إشكال و إن كان الأفضل اختيار التمتع و كذا بالنسبه إلى الواجب غير حجه الإسلام كالحج النذرى و غيره

١ مسأله من كان له وطنان أحدهما فى الحد و الآخر فى خارجه لزمه فرض أغلبهما

لصحيحه زراره عن أبى جعفر: من أقام بمكه سنتين فهو من أهل مكه و لا متعه له فقلت لأبى جعفر عليه السلام أ رأيت إن كان له أهل بالعراق و أهل بمكه فقال عليه السلام فلينظر أيهما الغالب فإن تساويا فإن كان مستطيعا من كل منهما تخير بين الوظيفتين و إن كان الأفضل اختيار التمتع و إن كان مستطيعا من أحدهما دون الآخر لزمه فرض وطن الاستطاعه

٢ مسأله من كان من أهل مكه و خرج إلى بعض الأمصار

ثم

رجع إليها فالمشهور جواز حج التمتع له و كونه مخيرا بين الوظيفتين و استدلوا

بصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله ع: عن رجل من أهل مكة يخرج إلى بعض الأمصار ثم يرجع إلى مكة فيمر ببعض المواقيت أله أن يتمتع قال عليه السلام ما أزعجك أن ذلك ليس له لو فعل و كان الإهلال أحب إلى

و نحوها صحيحه أخرى عنه و عن عبد الرحمن بن أعين عن أبي الحسن عليه السلام و عن ابن أبي عقيل عدم جواز ذلك و أنه يتعين عليه فرض المكي إذا كان الحج واجبا عليه و تبعه جماعه لما دل من الأخبار على أنه لا متعه لأهل مكة و حملوا الخبرين على الحج النبوي بقريته ذيل الخبر الثاني و لا يبعد قوه هذا القول مع أنه أحوط لأن الأمر بين التخيير و التعيين و مقتضى الاشتغال هو الثاني خصوصا إذا كان مستطعا حال كونه في مكة فخرج قبل الإتيان بالحج بل يمكن أن يقال إن محل كلامهم صورته حصول الاستطاعه بعد الخروج عنها و أما إذا كان مستطعا فيها قبل خروجه منها فيتعين عليه فرض أهلها

٣ مسأله الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

فإن كان ذلك بعد استطاعته و وجوب التمتع عليه فلا إشكال في بقاء حكمه سواء كانت إقامته بقصد التوطن أو المجاوره و لو بأزيد من سنتين و أما إذا لم يكن مستطعا ثم استطاع بعد إقامته في مكة فلا إشكال في انقلاب فرضه إلى فرض المكي في الجملة كما لا إشكال في عدم الانقلاب بمجرد الإقامه و إنما الكلام في الحد الذي به يتحقق الانقلاب فالأقوى ما هو المشهور من أنه بعد الدخول في السنه الثالثه

لصحيحه زراره عن أبي جعفر ع: من أقام بمكة سنتين فهو من أهل مكة و لا متعه له إلخ

و صحيحه عمر بن يزيد عن الصادق ع: المجاور بمكة يتمتع بالعمرة إلى الحج إلى سنتين فإذا جاور سنتين كان قاطنا و ليس له أن يتمتع

و قيل بأنه بعد الدخول في الثانيه

لجمله من الأخبار و هو ضعيف لضعفها بإعراض المشهور عنها مع أن القول الأول موافق للأصل و أما القول بأنه بعد تمام ثلاث سنين فلا- دليل عليه إلا الأصل المقطوع بما ذكر مع أن القول به غير محقق لاحتمال إرجاعه إلى القول المشهور بإرادته الدخول فى السنه الثالثه و أما الأخبار الداله على أنه بعد ستة أشهر أو بعد خمسه أشهر فلا عامل بها مع احتمال صدورها تقيه و إمكان حملها على محامل آخر و الظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما إذا كانت الإقامة بقصد المجاوره فلو كانت بقصد التوطن فينقلب بعد قصده من الأول فما يظهر من بعضهم من كونها أعم لا- وجه له و من الغريب ما عن آخر من الاختصاص بما إذا كانت بقصد التوطن ثمَّ الظاهر أن فى صوره الانقلاب يلحقه حكم المكي بالنسبه إلى الاستطاعه أيضا فيكفى فى وجوب الحج الاستطاعه من مكه و لا يشترط فيه حصول الاستطاعه من بلده فلا وجه لما يظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعه النائي فى وجوبه لعموم أدلتها و أن الانقلاب إنما أوجب تغيير نوع الحج و أما الشرط فعلى ما عليه فيعتبر بالنسبه إلى التمتع هذا و لو حصلت الاستطاعه بعد الإقامة فى مكه لكن قبل مضى الستين فالظاهر أنه كما لو حصلت فى بلده فيجب عليه التمتع و لو بقيت إلى السنه الثالثه أو أزيد فالمدار على حصولها بعد الانقلاب و أما المكي إذا خرج إلى سائر الأمصار مقيما بها فلا يلحقه حكمها فى تعيين التمتع عليه لعدم الدليل و بطلان القياس إلا

إذا كانت الإقامة فيها بقصد التوطن و حصلت الاستطاعه بعده فإنه يتعين عليه التمتع بمقتضى القاعده و لو فى السنه الأولى و أما إذا كانت بقصد المجاوره أو كانت الاستطاعه حاصله فى مكه فلا- نعم الظاهر دخوله حيثنذ فى المسأله السابقه فعلى القول بالتخيير فيها كما عن المشهور يتخير و على قول ابن أبى عقيل يتعين عليه وظيفه المكي

٤ مسأله المقيم فى مكه إذا وجب عليه التمتع

كما إذا كانت استطاعته فى بلده أو استطاع فى مكه قبل انقلاب فرضه فالواجب عليه الخروج إلى الميقات لإحرام عمره التمتع و اختلفوا فى تعيين ميقاته على أقوال أحدها أنه مهل أرضه ذهب إليه جماعه بل ربما يسند إلى المشهور كما فى الحدائق

لخبر سماعه عن أبى الحسن ع: سألته عن المجاور أ له أن يتمتع بالعمره إلى الحج قال عليه السلام نعم يخرج إلى مهل أرضه فليلب إن شاء

المعتضد بجمله من الأخبار الوارده فى الجاهل و الناسى الداله على ذلك بدعوى عدم خصوصيه للجهل و النسيان و أن ذلك لكونه مقتضى حكم التمتع و بالأخبار الوارده فى توقيت المواقيت و تخصيص كل قطر بواحد منها أو من مر عليها بعد دعوى أن الرجوع إلى الميقات غير المرور عليه ثانيها أنه أحد المواقيت المخصوصه مخيرا بينها و إليه ذهب جماعه أخرى لجمله أخرى من الأخبار مؤيده بأخبار المواقيت بدعوى عدم استفاده خصوصيه كل بقطر معين ثالثها أنه أدنى الحل نقل عن الحلبي و تبعه بعض متأخري المتأخرين لجمله ثالثه من الأخبار و الأحوط الأول و إن كان الأقوى الثانى لعدم فهم الخصوصيه من خبر سماعه و أخبار الجاهل و الناسى و أن ذكر المهل من باب أحد الأفراد و منع خصوصيه للمرور فى الأخبار العامه الداله على المواقيت و أما أخبار القول الثالث فمع ندره العامل بها مقيده بأخبار المواقيت أو محموله على صورته التعذر ثم الظاهر أن ما ذكرنا حكم كل من كان فى مكه و أراد الإتيان بالتمتع و لو مستحبا هذا كله مع إمكان الرجوع إلى المواقيت و أما إذا تعذر فيكفى الرجوع إلى أدنى الحل بل الأحوط الرجوع إلى ما يتمكن من خارج الحرم مما هو دون الميقات و إن لم يتمكن من الخروج إلى أدنى الحل أحرم من موضعه و الأحوط الخروج إلى ما يتمكن

## فصل ٩ [صوره حج التمتع على الإجمال و شرائطه]

صوره حج التمتع على الإجمال

أن يحرم فى أشهر الحج من الميقات بالعمره المتمتع بها إلى الحج ثم يدخل مكه فيطوف فيها بالبيت سبعا و يصلى ركعتين فى المقام ثم يسعى لها بين الصفا و المروه سبعا ثم يطوف للنساء احتياطا و إن كان الأصح عدم وجوبه و يقصر ثم ينشئ إحراما للحج من مكه فى وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفه و الأفضل إيقاعه يوم الترويه ثم يمضى إلى عرفات فيقف بها من الزوال إلى الغروب ثم يفيض و يمضى منها إلى المشعر فيبيت فيه و يقف به بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ثم يمضى إلى منى فيرمى جمره العقبه ثم ينحر أو يذبح هديه و يأكل منه ثم يحلق أو يقصر فيحل من كل شىء إلا- النساء و الطيب و الأحوط اجتناب الصيد أيضا و إن كان الأقوى عدم حرمة عليه من حيث الإحرام ثم هو مخير بين أن يأتى إلى مكه ليومه فيطوف طواف

الحج و يصلى ركعتيه و يسعى سعيه فيحل له الطيب ثم يطوف طواف النساء و يصلى ركعتيه فتحل له النساء ثم يعود إلى منى لرمى الجمار فيبيت بها ليلتي التشريق و هي الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر و



يرمى فى أيامها الجمار الثلاث و أن لا يأتى إلى مكه ليومه بل يقيم بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادى عشر و مثله يوم الثانى عشر ثم ينفر بعد الزوال إذا كان قد اتقى النساء و الصيد و إن أقام إلى النفر الثانى و هو الثالث عشر و لو قبل الزوال لكن بعد الرمى جاز أيضا ثم عاد إلى مكه للطوافين و السعى و لا إثم عليه فى شىء من ذلك على الأصح كما أن الأصح الاجتزاء بالطواف و السعى تمام ذى الحجه و الأفضل الأحوط هو اختيار الأول بأن يمضى إلى مكه يوم النحر بل لا ينبغى التأخير لغده فضلا عن أيام التشريق إلا لعذر

و يشترط فى حج التمتع أمور

أحدها النيه

بمعنى قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع فى إحرام العمره فلو لم ينوه أو نوى غيره أو تردد فى نيته بينه و بين غيره لم يصح نعم فى جملة من الأخبار أنه لو أتى بعمره مفردة فى أشهر الحج جاز أن يتمتع بها بل يستحب ذلك إذا بقى فى مكه إلى هلال ذى الحجه و يتأكد إذا بقى إلى يوم الترويه بل عن القاضى وجوبه حينئذ و لكن الظاهر تحقق الإجماع على خلافه

ففى موثق سماعه عن الصادق ع: من حج معتمرا فى شوال و من نيته أن يعتمر و رجع إلى بلاده فلا بأس بذلك

و إن هو أقام إلى الحج فهو متمتع لأن أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجه فمن اعتمر فيهن فأقام إلى الحج فهى متعه و من رجع إلى بلاده و لم يقم إلى الحج فهى عمره و إن اعتمر فى شهر رمضان أو قبله فأقام إلى الحج فليس بمتع و إنما هو مجاور أفرد العمره فإن هو أحب أن يتمتع فى أشهر الحج بالعمره إلى الحج فليخرج منها حتى يجاوز ذات عرق أو يتجاوز عسفان متمتعا بعمرته إلى الحج فإن هو أحب أن يفرد الحج فليخرج إلى الجعرانه فيلبى منها

و فى صحيحه عمر بن يزيد عن أبى عبد الله ع: من اعتمر عمره مفردة فله أن يخرج إلى أهله إلا- أن يدركه خروج الناس يوم الترويه

و فى قويه عنه ع: من دخل مكه معتمرا مفردا للحج فيقضى عمرته كان له ذلك و إن أقام إلى أن يدركه الحج كانت عمرته متعه قال عليه السلام و ليس تكون متعه إلا فى أشهر الحج

و فى صحيحه عنه ع: من دخل مكه بعمره فأقام إلى هلال ذى الحجه فليس له أن يخرج حتى يحج مع الناس

و فى مرسل موسى بن القاسم: من اعتمر فى أشهر الحج فليتمتع

إلى غير ذلك من الأخبار و قد عمل بها جماعة بل فى الجواهر لا أجد فيه خلافا و مقتضاها صحة التمتع مع عدم قصده حين إتيان

العمره بل الظاهر من بعضها أنه يصير تمتعا قهرا من غير حاجه إلى نيه التمتع بها بعدها بل يمكن أن يستفاد منها أن التمتع هو الحج عقيب عمره وقعت في أشهر الحج بأى نحو أتى بها ولا بأس بالعمل بها لكن القدر المتيقن منها هو الحج الندبى ففيما إذا وجب عليه التمتع فأتى بعمره مفردة ثم أراد أن يجعلها عمره التمتع يشكك الا-جتراء بذلك عما وجب عليه سواء كان حجه الإسلام أو غيرها مما وجب بالنذر أو الاستيجار

الثانى أن يكون مجموع عمرته و حجه فى أشهر الحج

فلو أتى بعمرته أو بعضها فى غيرها لم يجز له أن يتمتع بها و أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجه بتمامه على الأصح لظاهر الآيه و جمله من الأخبار كصحيحه معاويه بن عمار و موثقه سماعه و خبر زراره فالقول بأنها الشهران الأولان مع العشر الأول من ذى الحجه كما عن بعض أو مع ثمانية أيام كما عن آخر أو مع تسعه أيام و ليله يوم النحر إلى طلوع فجره كما عن ثالث أو إلى طلوع شمسه كما عن رابع ضعيف على أن الظاهر أن النزاع لفظى فإنه لا- إشكال فى جواز إتيان بعض الأعمال إلى آخر ذى الحجه فيمكن أن يكون مرادهم أن هذه الأوقات هى آخر الأوقات التى يمكن بها إدراك الحج

١ مسأله إذا أتى بالعمره قبل أشهر الحج قاصدا بها التمتع-

فقد عرفت عدم صحتها تمتعا لكن هل تصح مفردة أو تبطل من الأصل قولان اختار الثانى فى المدارك لأن ما نواه لم يقع و المفردة لم ينوها و بعض اختار الأول

لخبر الأحول عن أبى عبد الله ع: فى رجل فرض الحج فى غير أشهر الحج قال يجعلها عمره

و قد يستشعر ذلك من

خبر سعيد الأعرج قال أبو عبد الله ع: من تمتع فى أشهر الحج ثم أقام بمكه حتى يحضر الحج من قابل فعليه شاه و إن تمتع فى غير أشهر الحج ثم جاور حتى يحضر الحج فليس عليه دم إنما هى حجه مفردة إنما الأضحى على أهل الأمصار

و مقتضى القاعدة و إن كان هو ما ذكره صاحب المدارك لكن لا بأس بما ذكره ذلك البعض للخبرين

الثالث أن يكون الحج و العمره فى سنه واحده

كما هو المشهور المدعى عليه الإجماع لأنه المتبادر من الأخبار المبينه لكيفيه حج التمتع و لقاعده توقيفيه العبادات و للأخبار الداله على دخول العمره فى الحج و ارتباطها به و الداله على عدم جواز الخروج من مكه بعد العمره قبل الإتيان بالحج بل و ما دل من الأخبار على ذهاب المتعه بزوال يوم الترويه أو يوم عرفه و نحوها و لا يتأفها خبر سعيد الأعرج المتقدم بدعوى أن المراد من القابل فيه العام القابل فيدل على جواز إيقاع العمره فى سنه و الحج فى أخرى لمنع ذلك بل المراد منه الشهر القابل على أنه لمعارضه الأدله السابقه غير قابل و على هذا فلو أتى بالعمره فى عام و آخر الحج إلى العام الآخر لم يصح تمتعا سواء أقام فى



مكة إلى العام القابل أو رجع إلى أهله ثم عاد إليها و سواء أحل من إحرام عمرته أو بقى عليه إلى السنة الأخرى و لا وجه لما عن الدروس من احتمال الصحة فى هذه الصورة ثم المراد من كونهما فى سنة واحده أن يكونا معا فى أشهر الحج من سنة واحده لا أن لا يكون بينهما أزيد من اثنى عشر شهرا و حينئذ فلا يصح أيضا- لو أتى بعمره التمتع فى أواخر ذى الحجة و أتى بالحج فى ذى الحجة من العام القابل

الرابع أن يكون إحرام حجه من بطن مكة مع الاختيار للإجماع و الأخبار

و ما فى

خبر إسحاق عن أبى الحسن عليه السلام من قوله:

كان أبى مجاورا هاهنا فخرج يتلقى بعض هؤلاء فلما رجع فبلغ ذات عرق أحرم من ذات عرق بالحج و دخل و هو محرم بالحج

حيث إنه ربما يستفاد منه جواز الإحرام بالحج من غير مكة محمول على محامل أحسنها أن المراد بالحج عمرته حيث إنها أول أعماله نعم يكفى أى موضع منها كان و لو فى سكرها للإجماع

و خبر عمرو بن حريث عن الصادق ع: من أين أهل بالحج فقال إن شئت من رحلك و إن شئت من المسجد و إن شئت من الطريق

و أفضل مواضعها المسجد



و أفضل مواضعه المقام أو الحجر و قد يقال أو تحت الميزاب و لو تعذر الإحرام من مكة أحرم مما يتمكن و لو أحرم من غيرها اختياراً متعمداً بطل إحرامه و لو لم يتداركه بطل حجه و لا يكفيه العود إليها بدون التجديد بل يجب أن يجدده لأن إحرامه من غيرها كالعدم و لو أحرم من غيرها جهلاً أو نسياناً وجب العود إليها و التجديد مع الإمكان و مع عدمه جدده فى مكانه

الخامس ربما يقال إنه يشترط فيه أن يكون مجموع عمرته و حجه من واحد و عن واحد

فلو استوجرا اثنان لحج التمتع عن ميت أحدهما لعمرته و الأخرى لحجه لم يجز عنه و كذا لو حج شخص و جعل عمرته عن شخص و حجه عن آخر لم يصح و لكنه محل تأمل بل ربما يظهر من يزيدى، سيد محمد كاظم طباطبائى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ٢، ص: ٥٤٤

خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام صحه الثانى حيث قال: سألته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع قال نعم المتعه له و الحج عن أبيه

٢ مسأله المشهور أنه لا يجوز الخروج من مكة بعد الإحلال من عمره التمتع قبل أن يأتى بالحج

و أنه إذا أراد ذلك عليه أن يحرم بالحج فيخرج محرماً به و إن خرج محلاً- و رجع بعد شهر فعليه أن يحرم بالعمرة و ذلك لجملة من الأخبار الناهيه للخروج و الداله على أنه مرتهن و محتبس بالحج و الداله على أنه لو أراد الخروج خرج ملبياً بالحج و الداله على أنه لو خرج محلاً فإن رجع فى شهره دخل محلاً و إن رجع فى غير شهره دخل محرماً و الأقوى عدم حرمة الخروج

و جوازه محلا محلا للأخبار على الكراهه كما عن ابن إدريس و جماعه أخرى بقرينه التعبير بلا أحب في بعض تلك الأخبار  
و قوله عليه السلام في مرسله الصدوق: إذا أراد المتمتع الخروج من مكه إلى بعض المواضع فليس له ذلك لأنه مرتبط بالحج  
حتى يقضيه إلا أن يعلم أنه لا يفوته الحج

و نحوه الرضوى بل

و قوله عليه السلام في مرسل أبان: و لا يتجاوز إلا على قدر ما لا تفوته عرفه

إذ هو و إن كان بعد قوله فيخرج محرما إلا- أنه يمكن أن يستفاد منه أن المدار فوت الحج و عدمه بل يمكن أن يقال إن  
المنساق من جميع الأخبار المانعه أن ذلك للتحفظ عن عدم إدراك الحج و فوته لكون الخروج في معرض ذلك و على هذا  
فيمكن دعوى عدم الكراهه أيضا مع علمه بعدم فوت الحج منه نعم لا يجوز الخروج لا بنيه العود أو مع العلم بفوات الحج منه  
إذا خرج ثمّ الظاهر أن الأمر بالإحرام إذا كان رجوعه بعد شهر إنما هو من جهه أن لكل شهر عمره لا أن يكون ذلك تعبدا أو  
لفساد عمرته السابقه أو لأجل وجوب الإحرام على من دخل مكه بل هو صريح

خبر إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يجيء فيقضى

متعته ثمّ تبدو له حاجه فيخرج إلى المدينه أو إلى ذات عرق أو إلى بعض المنازل قال عليه السلام يرجع إلى مكه بعمره إن كان في غير الشهر الذى تمتع فيه لأن لكل شهر عمره و هو مرتهن بالحج إلخ

و حينئذ فيكون الحكم بالإحرام إذا رجع بعد شهر على وجه الاستحباب لا الوجوب لأن العمره التى هى وظيفه كل شهر ليست واجبه لكن فى جمله من الأخبار كون المدار على الدخول فى شهر الخروج أو بعده كصحيحى حماد و حفص بن البخرى و مرسله الصدوق و الرضوى و ظاهرها الوجوب إلا- أن تحمل على الغالب من كون الخروج بعد العمره بلا فصل لكنه بعيد فلا يترك الاحتياط بالإحرام إذا كان الدخول فى غير شهر الخروج بل القدر المتيقن من جواز الدخول محلا صوره كونه قبل مضى شهر من حين الإهلال أى الشروع فى إحرام العمره و الإحلال منها و من حين الخروج إذ الاحتمالات فى الشهر ثلاثه و ثلاثين يوما من حين الإهلال و ثلاثين من حين الإحلال بمقتضى خبر إسحاق بن عمار و ثلاثين من حين الخروج بمقتضى هذه الأخبار بل من حيث احتمال كون المراد من الشهر فى الأخبار هنا و الأخبار الداله على أن لكل شهر عمره الأشهر الاثنى عشر المعروفه لا بمعنى ثلاثين يوما و لازم ذلك أنه إذا كانت عمرته فى آخر شهر من هذه الشهور فخرج و دخل فى شهر آخر أن يكون عليه عمره الأولى مراعاة الاحتياط من هذه الجهه أيضا و ظهر مما ذكرنا أن الاحتمالات سته كون المدار على الإهلال أو الإحلال أو الخروج و على التقادير الشهر بمعنى ثلاثين يوما أو أحد الأشهر المعروفه و على أى حال إذا ترك الإحرام مع الدخول فى شهر آخر و لو قلنا بحرمة لا يكون موجبا لبطلان عمرته السابقه فيصح حجه بعدها ثمّ إن عدم جواز الخروج على القول به إنما هو فى غير حال الضروره بل مطلق الحاجه و أما مع الضروره أو الحاجه مع كون الإحرام بالحج غير ممكن أو حرجا عليه فلا إشكال فيه و أيضا الظاهر اختصاص المنع على القول به بالخروج إلى المواضع البعيده فلا- بأس بالخروج إلى فرسخ أو فرسخين بل يمكن أن يقال باختصاصه بالخروج إلى خارج الحرم و إن كان الأحوط

خلافه ثمّ الظاهر أنه لا فرق في المسألة بين الحج الواجب و المستحب فلو نوى التمتع مستحباً ثمّ أتى بعمرته يكون مرتبها بالحج و يكون حاله في الخروج محرماً أو محلاً و الدخول كذلك كالحج الواجب ثمّ إن سقوط وجوب الإحرام عن خرج محلاً و دخل قبل شهر مختص بما إذا أتى بعمره بقصد التمتع و أما من لم يكن سبق منه عمره فيلحقه حكم من دخل مكة في حرمه دخوله بغير الإحرام إلا مثل الحطاب و الحشاش و نحوهما و أيضاً سقوطه إذا كان بعد العمره قبل شهر إنما هو على وجه الرخصه بناء على ما هو الأقوى من عدم اشتراط فصل شهر بين العمرتين فيجوز الدخول بإحرام قبل الشهر أيضاً ثمّ إذا دخل بإحرام فهل عمره التمتع هي العمره الأولى أو الأخيره مقتضى حسنه حماد أنها الأخيره المتصله بالحج و عليه لا يجب فيها طواف النساء و هل يجب حينئذ في الأولى أو لا- وجهان أقواهما نعم و الأحوط الإتيان بطواف مردد بين كونه للأولى أو الثانيه ثمّ الظاهر أنه لا إشكال في جواز الخروج في أثناء عمره التمتع قبل الإحلال منها

٣ مسأله لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره من القسمين الأخيرين اختياراً

نعم إن ضاق وقته عن إتمام العمره و إدراك الحج جاز له نقل النيه إلى الأفراد و أن يأتي بالعمره بعد الحج بلا خلاف و لا إشكال و إنما الكلام في حد الضيق المسوغ لذلك و اختلفوا فيه على أقوال أحدها خوف فوات الاختيارى من وقوف عرفه الثاني فوات الركن من الوقوف الاختيارى و هو المسمى منه الثالث فوات الاضطرارى منه الرابع زوال يوم الترويه الخامس غروبه السادس زوال يوم عرفه السابع التخيير بعد زوال يوم الترويه بين العدول و الإتمام إذا لم يخف الفوت و المنشأ اختلاف الأخبار فإنها مختلفه أشد الاختلاف و الأقوى أحد القولين الأولين لجملة مستفيضه من تلك الأخبار فإنها يستفاد منها على اختلاف

ألستها أن المناطق فى الإتمام عدم خوف فوت الوقوف بعرفه منها

قوله عليه السلام فى روايه يعقوب بن شعيب الميضى: لا بأس للمتمتع إن لم يحرم من ليله الترويه متى ما تيسر له ما لم يخف فوات الموقفين و فى نسخه لا بأس للمتمتع أن يحرم ليله عرفه إلخ

و أما الأخبار المحدده بزوال يوم الترويه أو بغروبه أو بليله عرفه أو سحرها فمحموله على صورته عدم إمكان الإدراك إلا قبل هذه الأوقات فإنه مختلف باختلاف الأوقات و الأحوال و الأشخاص و يمكن حملها على التقية إذا لم يخرجوا مع الناس يوم الترويه و يمكن كون الاختلاف لأجل التقية كما فى أخبار الأوقات للصلوات و ربما تحمل على تفاوت مراتب أفراد المتعه فى الفضل بعد التخصيص بالحج المندوب فإن أفضل أنواع التمتع أن تكون عمرته قبل ذى الحجه ثم ما تكون عمرته قبل يوم الترويه ثم ما يكون قبل يوم عرفه مع أنا لو أغمضنا عن الأخبار من جهه شدة اختلافها و تعارضها نقول مقتضى القاعده هو ما ذكرنا لأن المفروض أن الواجب عليه هو التمتع فما دام ممكنا لا يجوز العدول عنه و القدر المسلم من جواز العدول صورته عدم إمكان إدراك الحج و اللزوم إدراك الاختيارى من الوقوف فإن كفايه الاضطرارى منه خلاف الأصل يبقى الكلام فى ترجيح أحد القولين الأولين و لا يبعد رجحان أولهما بناء على كون الواجب استيعاب تمام ما بين الزوال و الغروب بالوقوف و إن كان الركن هو المسمى و لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال فإن من جملة الأخبار

مرفوع سهل عن أبى عبد الله ع: فى متمتع دخل يوم عرفه قال متعته تامه إلى أن يقطع الناس تليبتهم

حيث إن قطع التليه بزوال يوم عرفه

و صحيحه جميل: المتمتع له المتعه إلى زوال الشمس من يوم عرفه

و له الحج إلى زوال الشمس من يوم النحر و مقتضاهما كفايه إدراك مسمى الوقوف الاختيارى فإن من البعيد إتمام العمره قبل الزوال من عرفه و إدراك الناس فى أول الزوال بعرفات و أيضا يصدق إدراك الموقف إذا أدركهم قبل الغروب إلا أن يمنع الصدق فإن المنساق منه إدراك تمام الواجب و يجاب عن المرفوعه و الصحيحه بالشذوذ كما ادعى

وقد يؤيد القول الثالث وهو كفايه إدراك الاضطرارى من عرفه بالأخبار الداله على أن من يأتى بعد إفاضة الناس من عرفات و أدركها ليله النحر تمَّ حجه و فيه أن موردها غير ما نحن فيه و هو عدم الإدراك من حيث هو و فيما نحن فيه يمكن الإدراك و المانع كونه فى أثناء العمره فلا يقاس بها نعم لو أتم عمرته فى سعه الوقت ثم اتفق أنه لم يدرك الاختيارى من الوقوف كفاه الاضطرارى و دخل فى مورد تلك الأخبار بل لا يبعد دخول من اعتقد سعه الوقت فأتم عمرته ثم بان كون الوقت مضيقا فى تلك الأخبار ثم إن الظاهر عموم حكم المقام بالنسبه إلى الحج المندوب و شمول الأخبار له فلو نوى التمتع ندبا و ضاق وقته عن إتمام العمره و إدراك الحج جاز له العدول إلى الأفراد و فى وجوب العمره بعده إشكال و الأقوى عدم وجوبها و لو علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمره و إدراك الحج قبل أن يدخل فى العمره هل يجوز له العدول من الأول إلى الأفراد فيه إشكال و إن كان غير بعيد و لو دخل فى العمره بنيه التمتع فى سعه الوقت و أخر الطواف و السعى متعمدا إلى ضيق الوقت ففى جواز العدول و كفايته إشكال و الأحوط العدول و عدم الاكتفاء إذا كان الحج واجبا عليه

٤ مسأله اختلفوا فى الحائض و النفساء إذا ضاق وقتها عن الطهر و إتمام العمره و إدراك الحج

على أقوال أحدها أن عليهما العدول إلى الأفراد و الإتمام ثم الإتيان بعمره بعد الحج لجملة من الأخبار الثانى ما عن جماعه من أن عليهما ترك الطواف و الإتيان بالسعى ثم الإحلال و إدراك الحج و قضاء طواف العمره بعده فيكون عليهما الطواف ثلاث مرات مره لقضاء طواف العمره و مره للحج و مره للنساء و يدل على ما ذكره أيضا جملة من الأخبار الثالث ما عن الإسكافى و بعض متأخرى المتأخرين من التخيير بين الأمرين للجمع بين الطائفتين بذلك الرابع التفصيل بين ما إذا كانت حائضا قبل الإحرام فتعدل أو كانت طاهرا حال الشروع فيه ثم طرأ الحيض فى الأثناء فتترك الطواف و تتم العمره و تقضى بعد الحج اختاره بعض بدعوى أنه مقتضى الجمع بين الطائفتين

بشهاده خبر أبى بصير:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فى المرأه المتمتعه إذا أحرمت و هى طاهره ثم حاضت قبل أن تقضى متعتها سعت و لم تطف حتى تطهر ثم تقضى طوافها و قد قضت عمرتها و إن أحرمت و هى حائض لم تسع و لم تطف حتى تطهر

و فى الرضوى ع: إذا حاضت المرأه من قبل أن تحرم إلى قوله عليه السلام و إن طهرت بعد الزوال يوم الترويه فقد بطلت متعتها فتجعلها حجه مفرده و إن حاضت



بعد ما أحرمت سعت بين الصفا و المروه و فرغت من المناسك كلها إلا الطواف بالبيت فإذا طهرت قضت الطواف بالبيت و هي متمتعه بالعمرة إلى الحج و عليها طواف الحج و طواف العمرة و طواف النساء

و قيل فى توجيه الفرق بين الصورتين إن فى الصورة الأولى لم تدرك شيئاً من أفعال العمرة طاهراً فعليها العدول إلى الأفراد بخلاف الصورة الثانية فإنها أدركت بعض أفعالها طاهراً فتبنى عليها و تقضى الطواف بعد الحج و عن المجلسى فى وجه الفرق ما محصله أن فى الصورة الأولى لا تقدر على نيه العمرة لأنها تعلم أنها لا تطهر للطواف و إدراك الحج بخلاف الصورة الثانية فإنها حيث كانت طاهره وقعت منها النيه و الدخول فيها الخامس ما نقل عن بعض من أنها تستتنب للطواف ثم تتم العمرة و تأتى بالحج لكن لم يعرف قائله و الأقوى من هذه الأقوال هو القول الأول للفرقة الأولى من الأخبار التى هى أرجح من الفرقة الثانية لشهره العمل بها دونها و أما القول الثالث و هو التخيير فإن كان المراد منه الواقعى بدعوى كونه مقتضى الجمع بين الطائفتين فيه أنهما يعدان من المتعارضين و العرف لا يفهم التخيير منهما و الجمع الدلالى فرع فهم العرف من ملاحظه الخبرين ذلك و إن كان المراد التخيير الظاهرى العملى فهو فرع مكافئه الفرقتين و المفروض أن الفرقة الأولى أرجح من حيث شهره العمل بها و أما التفصيل المذكور فموهون بعدم العمل مع أن بعض أخبار القول الأول ظاهر فى صورته كون الحيض بعد الدخول فى الإحرام نعم لو فرض كونها حائضاً حال الإحرام و عالمه بأنها لا تطهر لإدراك الحج يمكن أن يقال يتعين عليها العدول إلى الأفراد من الأول لعدم فائده فى الدخول فى العمرة ثم العدول إلى الحج و أما القول الخامس فلا وجه له و لا له قائل معلوم

٥ مسأله إذا حدث الحيض و هى فى أثناء طواف عمره التمتع

فإن كان قبل تمام أربعه أشواط بطل طوافه على الأقوى و حينئذ فإن كان الوقت موسعاً أتمت عمرتها بعد الطهر و إلا فلتعدل إلى حج الأفراد و تأتى بعمرة مفردة بعده و إن كان بعد تمام أربعه أشواط فتقطع الطواف و بعد الطهر تأتى بالثلاثة الأخرى و تسعى و تقصر مع سعه الوقت و مع ضيقه تأتى بالسعى و تقصر ثم تحرم للحج و تأتى بأفعاله ثم تقضى بقيه طوافها قبل طواف الحج أو بعده ثم تأتى بقيه أعمال الحج و حجها صحيح تمتعاً و كذا الحال إذا حدث الحيض بعد الطواف و قبل صلاته

## فصل ١٠ فى المواقيت

و هى المواضع المعينه للإحرام أطلقت عليها مجازاً أو حقيقه متشريعيه و المذكور منها فى جملة من الأخبار خمسة و فى بعضها ستة و لكن المستفاد من مجموع الأخبار -

أن المواضع التى يجوز الإحرام منها عشره

أحدها ذو الحليفة

و هى ميقات أهل المدينة و من يمر على طريقهم و هل هو مكان فيه مسجد الشجره أو نفس المسجد قولان و فى جملة من الأخبار أنه هو الشجره و فى بعضها أنه مسجد الشجره و على أى حال فالأحوط الاقتصار على المسجد إذ مع كونه هو المسجد

فواضح و مع كونه مكانا فيه المسجد فاللازم حمل المطلق على المقيد لكن مع ذلك الأقوى جواز الإحرام من خارج المسجد و لو اختيارا و إن قلنا إن ذا الحليفة هو المسجد و ذلك لأنه مع الإحرام من جوانب المسجد يصدق الإحرام منه عرفا إذ فرق بين الأمر بالإحرام من المسجد أو بالإحرام فيه هذا مع إمكان دعوى أن المسجد حد للإحرام فيشمل جانبه مع



محاذاته و إن شئت فقل المحاذاه كافيه و لو مع القرب من الميقات

١ مسأله الأوقى عدم جواز التأخير إلى الجحفه

و هى ميقات أهل الشام اختيارا نعم يجوز مع الضروره لمرض أو ضعف أو غيرهما من الموانع لكن خصها بعضهم بخصوص المرض و الضعف لوجودهما فى الأخبار فلا- يلحق بهما غيرهما من الضرورات و الظاهر إرادته المثال فالأوقى جوازه مع مطلق الضروره

٢ مسأله يجوز لأهل المدينه و من أتاها العدول إلى ميقات آخر

كالجحفه أو العقيق فعدم جواز التأخير إلى الجحفه إنما هو إذا مشى من طريق ذى الحليفه بل الظاهر أنه لو أتى إلى ذى الحليفه ثم أراد الرجوع منه و المشى من طريق آخر جاز بل يجوز أن يعدل عنه من غير رجوع فإن الذى لا- يجوز هو التجاوز عن الميقات محلا- و إذا عدل إلى طريق آخر لا- يكون مجاوزا و إن كان ذلك و هو فى ذى الحليفه و ما فى خبر إبراهيم بن عبد الحميد من المنع عن العدول إذا أتى المدينه مع ضعفه منزل على الكراهه

٣ مسأله الحائض تحرم خارج المسجد على المختار

و يدل عليه مضافا إلى ما مر مرسله يونس فى كيفية إحرامها و لا تدخل المسجد و تهل بالحج بغير صلاه- و أما على القول بالاختصاص بالمسجد فمع عدم إمكان صبرها إلى أن تطهر تدخل المسجد و تحرم فى حال الاجتياز إن أمكن و إن لم يمكن لزحم أو غيره أحرمت خارج المسجد و جدت فى الجحفه أو محاذاتها

٤ مسأله إذا كان جنبا و لم يكن عنده ماء جاز له أن يحرم خارج المسجد

و الأحوط أن يتيمم للدخول و الإحرام و يتعين ذلك

على القول بتعيين المسجد و كذا الحائض إذا لم يكن لها ماء بعد نقائها

### الثانى العقيق

و هو ميقات أهل نجد و العراق و من يمر عليه من غيرهم و أوله المسلخ و أوسطه غمره و آخره ذات عرق و المشهور جواز الإحرام من جميع مواضعه اختياريًا و أن الأفضل الإحرام من المسلخ ثم من غمره و الأحوط عدم التأخير إلى ذات عرق إلا لمرض أو تقيه فإنه ميقات العامه لكن الأقوى ما هو المشهور و يجوز في حال التقيه الإحرام من أوله قبل ذات عرق سرا من غير نزع ما عليه من الثياب إلى ذات عرق ثم إظهاره و لبس ثوبى الإحرام هناك بل هو الأحوط و إن أمكن تجرده و لبس الثوبين سرا ثم نزعهما و لبس ثيابه إلى ذات عرق ثم التجرد و لبس الثوبين فهو أولى

### الثالث الجحفة

و هى لأهل الشام و مصر و مغرب و من يمر عليها من غيرهم إذا لم يحرم من الميقات السابق عليها

### الرابع يلملم

و هو لأهل اليمن

### الخامس قرن المنازل

و هو لأهل الطائف

### السادس مكة

و هى لحج التمتع

### السابع دويره الأهل

أى المنزل و هى لمن كان منزله دون الميقات إلى مكة بل لأهل مكة أيضا على المشهور الأقوى و إن استشكل فيه بعضهم فإنهم يحرمون لحج القران و الأفراد من مكة بل و كذا المجاور الذى انتقل فرضه إلى فرض أهل مكة و إن كان الأحوط إحرامه من الجعرانه و هى أحد مواضع أدنى الحل للصحيحين الواردين فيه المقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين من انتقل فرضه أو لم ينتقل و إن كان القدر المتيقن الثانى فلا يشمل ما نحن فيه لكن الأحوط ما ذكرنا عملا بإطلاقهما و الظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة و إلا فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت بل لعله أفضل لبعد المسافه و طول زمان الإحرام

### الثامن فح



فى غير حج التمتع عند جماعه بمعنى جواز تأخير إحرامهم إلى هذا المكان لا أنه يتعين ذلك و لكن الأحوط ما عن آخرين من وجوب كون إحرامهم من الميقات لكن لا يجردون إلا فى فسخ ثم إن جواز التأخير على القول الأول إنما هو إذا مروا على طريق المدينة و أما إذا سلكوا طريقاً لا يصل إلى فسخ فاللزام إحرامهم من ميقات البالغين

#### التاسع محاذاه أحد المواقيت الخمسه

و هى ميقات من لم يمر على أحدها و الدليل عليه صحيحتا ابن سنان و لا يضر اختصاصهما بمحاذاه مسجد الشجره بعد فهم المثاليه منهما و عدم القول بالفصل و مقتضاهما محاذاه أبعد الميقاتين إلى مكه إذا كان فى طريق يحاذى اثنين فلا وجه للقول بكفايه أقربهما إلى مكه و تتحقق المحاذاه بأن يصل فى طريقه إلى مكه إلى موضع يكون بينه و بين مكه باب و هى بين ذلك الميقات و مكه بالخط المستقيم و بوجه آخر أن يكون الخط من موقفه

إلى الميقات أقصر الخطوط فى ذلك الطريق ثم إن المدار على صدق المحاذاه عرفا فلا يكفى إذا كان بعيدا عنه فيعتبر فيها المسامته كما لا- يخفى و اللازم حصول العلم بالمحاذاه إن أمكن و إلا- فالظن الحاصل من قول أهل الخبره و مع عدمه أيضا فاللازم الذهاب إلى الميقات أو الإحرام من أول موضع احتماله و استمرار النيه و التلبيه إلى آخر مواضعه و لا يضر احتمال كون الإ-حرام قبل الميقات حينئذ مع أنه لا- يجوز لأنه لا بأس به إذا كان بعنوان الاحتياط و لا يجوز إجراء أصاله عدم الوصول إلى المحاذاه أو أصاله عدم وجوب الإ-حرام لأنهما لا- يثبتان كون ما بعد ذلك محاذاه و المفروض لزوم كون إنشاء الإحرام من المحاذاه و يجوز لمثل هذا الشخص أن ينذر الإحرام قبل الميقات فيحرم فى أول موضع الاحتمال أو قبله على ما سيأتى من جواز ذلك مع النذر و الأحوط فى صوره الظن أيضا عدم الاكتفاء به و إعمال أحد هذه الأمور و إن كان الأقوى الاكتفاء بل الأحوط عدم الاكتفاء بالمحاذاه مع إمكان الذهاب إلى الميقات لكن الأقوى ما ذكرنا من جوازه مطلقا ثم إن أحرم فى موضع الظن بالمحاذاه و لم يتبين الخلاف فلا إشكال و إن تبين بعد ذلك كونه قبل المحاذاه و لم يتجاوزه أعاد الإحرام و إن تبين كونه قبله و قد تجاوز أو تبين كونه بعده فإن أمكن العود و التجديد تعين و إلا فيكفى فى صورته الثانيه و يجدد فى الأولى فى مكانه و الأولى التجديد مطلقا و لا فرق فى جواز الإحرام فى المحاذاه بين البر و



البحر ثم إن الظاهر أنه لا يتصور طريق لا يمر على ميقات و لا يكون محاذيا لواحد منها إذ المواقيت محيطه بالحرم من الجوانب فلا بد من محاذاه واحد منها و لو فرض إمكان ذلك فاللزام الإحرام من أدنى الحل و عن بعضهم أنه يحرم من موضع يكون بينه و بين مكة بقدر ما بينها و بين أقرب المواقيت إليها و هو مرحلتان لأنه لا يجوز لأحد قطعه إلا محرما و فيه أنه لا دليل عليه لكن الأحوط الإحرام منه و تجديده في أدنى الحل

#### العاشر أدنى الحل

و هو ميقات العمره المفردة بعد حج القران أو الأفراد بل لكل عمره مفردة و الأفضل أن يكون من الحديبيه أو الجعرانه أو التنعيم فإنها منصوصه و هي من حدود الحرم على اختلاف بينها في القرب و البعد فإن الحديبيه بالتخفيف أو التشديد بئر بقرب مكة على طريق جده دون مرحله ثم أطلق على الموضع و يقال نصفه في الحل و نصفه في الحرم و الجعرانه بكسر الجيم و العين و تشديد الراء أو بكسر الجيم و سكون العين و تخفيف الراء موضع بين مكة و الطائف على سبعة أميال و التنعيم موضع قريب من مكة و هو أقرب أطراف الحل إلى مكة و يقال بينه و بين مكة أربعة أميال و يعرف بمسجد عائشه كذا في مجمع البحرين و أما المواقيت الخمسه فعن علامه في المنتهى أن أبعدا من مكة ذو الحليفة فإنها على عشره مراحل

من مكة و يليه فى البعد الجحفة و المواقيت الثلاثة الباقية على مسافه واحده بينها و بين مكة ليلتان قاصدتان و قيل إن الجحفة على ثلاث مراحل من مكة

٥ مسأله كل من حج أو اعتمر على طريق فميقاته ميقات أهل ذلك الطريق

و إن كان مهل أرضه غيره كما أشرنا إليه سابقا فلا يتعين أن يحرم من مهل أرضه بالإجماع و النصوص منها صحيحه صفوان إن رسول الله ص وقت المواقيت لأهلها و من أتى عليها من غير أهلها

٦ مسأله [إذا كان منزله دون الميقات أو مكة فميقاته منزله]

قد علم مما مر أن ميقات حج التمتع مكة واجبا كان أو مستحبا من الآفاقى أو من أهل مكة و ميقات عمرته أحد المواقيت الخمسه أو محاذاتها كذلك أيضا و ميقات حج القران و الأفراد أحد تلك المواقيت مطلقا أيضا إلا إذا كان منزله دون الميقات أو مكة فميقاته منزله و يجوز من أحد تلك المواقيت أيضا بل هو الأفضل و ميقات عمرتهما أدنى الحل إذا كان فى مكة و يجوز من أحد المواقيت أيضا و إذا لم يكن فى مكة فيتعين أحدها و كذا الحكم فى العمره المفردة مستحبه كانت أو واجبه و إن نذر الإحرام من ميقات معين تعين و المجاور بمكة بعد السنتين حاله حال أهلها و قبل ذلك حاله حال النائي فإذا أراد حج الأفراد أو القران يكون ميقاته أحد الخمسه أو محاذاتها و إذا أراد العمره المفرد جاز إحرامها من أدنى الحل

فصل ١١ فى أحكام المواقيت

١ مسأله لا يجوز الإحرام قبل المواقيت

و لا ينعقد و لا يكفى المرور عليها محرما

بل لا بد من إنشائه جديداً ففي

خبر ميسره: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام و أنا متغير اللون فقال عليه السلام من أين أحرمت بالحج فقلت من موضع كذا و كذا فقال عليه السلام رب طالب خير يزل قدمه ثم قال أ يسرك أن صليت الظهر في السفر أربعا قلت لا قال فهو و الله ذاك

نعم يستثنى من ذلك موضعان أحدهما إذا نذر الإحرام قبل الميقات فإنه يجوز و يصح للنصوص منها

خبر أبي بصير عن أبي عبد الله ع: لو أن عبداً أنعم الله تعالى عليه نعمه أو ابتلاه ببليه فعافاه من تلك البليه فجعل على نفسه أن يحرم من خراسان كان عليه أن يتم

و لا يضر عدم رجحان ذلك بل مرجوحته قبل النذر مع أن اللازم كون متعلق النذر راجحاً و ذلك لاستكشاف رجحانه بشرط النذر من الأخبار و اللازم رجحانه حين العمل و لو كان ذلك للنذر و نظيره مسأله الصوم في السفر المرجوح أو المحرم من حيث هو مع صحته و رجحانه بالنذر و لا بد من دليل يدل على كونه راجحاً بشرط النذر فلا يرد أن لازم ذلك صحه نذر كل مكروه أو محرم و في المقامين المذكورين الكاشف هو الأخبار فالقول بعدم الانعقاد كما عن جماعه لما ذكر لا وجه له لوجود النصوص و إمكان تطبيقها على القاعده و في إلحاق العهد و اليمين بالنذر و عدمه وجوه ثالثها إلحاق العهد دون اليمين و لا يبعد الأول لإمكان الاستفادة من الأخبار و الأحوط الثاني لكون الحكم على خلاف القاعده هذا و لا يلزم التجديد في الميقات و لا- المرور عليها و إن كان الأحوط التجديد خروجاً عن شبهه الخلاف و الظاهر اعتبار تعيين المكان فلا يصح نذر الإحرام قبل الميقات مطلقاً فيكون مخيراً بين الأمكنه لأنه القدر المتيقن بعد عدم الإطلاق في الأخبار

نعم لا يبعد التردد بين المكانين بأن يقول الله على أن أحرم إما من الكوفه أو من البصره و إن كان الأحوط خلافه و لا فرق بين كون الإحرام للحج الواجب أو المندوب أو للعمرة المفردة نعم لو كان للحج أو عمره التمتع يشترط أن يكون فى أشهر الحج لاعتبار كون الإحرام لهما فيها و النصوص إنما جوزت قبل الوقت المكانى فقط ثم لو نذر و خالف نذره فلم يحرم من ذلك المكان نسيانا أو عمدا لم يبطل إحرامه إذا أحرم من الميقات نعم عليه الكفاره إذا خالفه متعمدا ثانيهما إذا أراد إدراك عمره رجب و خشى تقضيه إن أخر الإحرام إلى الميقات فإنه يجوز له الإحرام قبل الميقات و تحسب له عمره رجب و إن أتى ببقية الأعمال فى شعبان

لصحيحه إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله ع: عن رجل يجىء معتمرا ينوى عمره رجب فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ العقيق أ يحرم قبل الوقت و يجعلها لرجب أو يؤخر الإحرام إلى العقيق و يجعلها لشعبان قال يحرم قبل الوقت لرجب فإن لرجب فضلا

و صحيحه معاوية بن عمار: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس ينبغى أن يحرم دون الوقت الذى وقت رسول الله ص إلا أن يخاف فوت الشهر فى العمره

و مقتضى إطلاق الثانيه جواز ذلك لإدراك عمره غير رجب أيضا حيث إن لكل شهر عمره لكن الأصحاب خصصوا ذلك بربح فهو الأحوط حيث إن الحكم على خلاف القاعدة و الأولى و الأحوط مع ذلك التجديد فى الميقات كما أن الأحوط التأخير إلى آخر الوقت و إن كان الظاهر جواز الإحرام قبل الضيق إذا علم عدم الإدراك إذا أخر إلى الميقات بل هو الأولى حيث إنه يقع باقى أعمالها أيضا فى رجب و الظاهر عدم الفرق بين العمره المندوبه و الواجبه بالأصل أو بالنذر و نحوه

٢ مسأله كما لا يجوز تقديم الإحرام على الميقات كذلك لا يجوز التأخير عنها

فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمره أو دخول مكه أن يجاوز الميقات اختيارا إلا محرما بل الأحوط عدم المجاوزه عن محاذاه الميقات أيضا إلا محرما و إن كان أمامه ميقات آخر فلو لم

يحرم منها وجب العود إليها مع الإمكان إلا إذا كان أمامه ميقات آخر فإنه يجزيه الإحرام منها إن أثم بترك الإحرام من الميقات الأول والأحوط العود إليها مع الإمكان مطلقا وإن كان أمامه ميقات آخر و أما إذا لم يرد النسك و لا دخول مكة بأن كان له شغل خارج مكة و لو كان فى الحرم فلا يجب الإحرام نعم فى بعض الأخبار وجوب الإحرام من الميقات إذا أراد دخول الحرم و إن لم يرد دخول مكة لكن قد يدعى الإجماع على عدم وجوبه و إن كان يمكن استظهاره من بعض الكلمات

٣ مسأله لو آخر الإحرام من الميقات عالما عامدا

و لم يتمكن من العود إليها لضيق الوقت أو لعذر آخر و لم يكن أمامه ميقات آخر بطل إحرامه و حجه على المشهور الأقوى و وجب عليه قضاؤه إذا كان مستطيعا و أما إذا لم يكن مستطيعا فلا يجب و إن أثم بترك الإحرام بالمرور على الميقات خصوصا إذا لم يدخل مكة و القول بوجوبه عليه و لو لم يكن مستطيعا بدعوى وجوب ذلك عليه إذا قصد مكة فمع تركه يجب قضاؤه لا دليل عليه خصوصا إذا لم يدخل مكة و ذلك لأن الواجب عليه إنما كان الإحرام لشرف البقعه كصلاه التحية فى دخول المسجد فلا قضاء مع تركه مع أن وجوب الإحرام لذلك لا يوجب وجوب الحج عليه و أيضا إذا بدا له و لم يدخل مكة كشف عن عدم الوجوب من الأول و ذهب بعضهم إلى أنه لو تعذر عليه العود إلى الميقات أحرم من مكانه كما فى الناسى و الجاهل نظير ما إذا

ترك التوضؤ إلى أن ضاق الوقت فإنه يتيمم و تصح صلاته و إن أثم بترك الوضوء متعمدا و فيه أن البدليه فى المقام لم تثبت بخلاف مسأله التيمم و المفروض أنه ترك ما وجب عليه متعمدا

٤ مسأله لو كان قاصدا من الميقات للعمرة المفردة و ترك الإحرام لها متعمدا يجوز له أن يحرم من أدنى الحل

و إن كان متمكنا من العود إلى الميقات فأدنى الحل له مثل كون الميقات أمامه و إن كان الأحوط مع ذلك العود إلى الميقات و لو لم يتمكن من العود و لا الإحرام من أدنى الحل بطلت عمرته

٥ مسأله لو كان مريضا و لم يتمكن من النزع و لبس الثوبين يجزيه النيه و التلبيه

فإذا زال عندها نزع و لبسهما و لا- يجب حينئذ عليه العود إلى الميقات نعم لو كان له عذر عن أصل إنشاء الإحرام لمرض أو إغماء ثم زال وجب عليه العود إلى الميقات إذا تمكن و إلا كان حكمه حكم الناسى فى الإحرام من مكانه إذا لم يتمكن إلا منه و إن تمكن العود فى الجملة وجب و ذهب بعضهم إلى أنه إذا كان مغمى عليه ينوب عنه غيره

لمرسل جميل عن أحدهما ع: فى مريض أغمى عليه فلم يفق حتى أتى الموقف قال عليه السلام يحرم عنه رجل

و الظاهر أن المراد أنه يحرمه و يجنبه عن محرمات الإحرام لا أنه ينوب عنه فى الإحرام و مقتضى هذا القول عدم وجوب العود إلى الميقات بعد إفاقته و إن كان ممكنا و لكن العمل به مشكل لإرسال الخبر و عدم الجابر فالأقوى العود مع الإمكان و عدم الاكتفاء به مع عدمه

٦ مسأله إذا ترك الإحرام من الميقات ناسيا أو جاهلا بالحكم أو الموضوع وجب العود إليها مع الإمكان

و مع عدمه فإلى ما أمكن إلا إذا كان أمامه ميقات آخر و كذا إذا جاوزها محلا

لعدم كونه قاصدا للنسك و لا لدخول مكة ثمّ بدا له ذلك فإنه يرجع إلى الميقات مع التمكن و إلى ما أمكن مع عدمه

٧ مسأله من كان مقيما في مكة و أراد حج التمتع و جب عليه الإحرام

لعمرته من الميقات إذا تمكن و إلا فحاله حال الناسي

٨ مسأله لو نسي المتمتع الإحرام للحج بمكة ثمّ ذكر و جب عليه العود مع الإمكان

و إلا ففي مكانه و لو كان في عرفات بل المشعر و صح حجه و كذا لو كان جاهلا بالحكم و لو أحرم له من غير مكة مع العلم و العمد لم يصح و إن دخل مكة بإحرامه بل و جب عليه الاستيناف مع الإمكان و إلا بطل حجه نعم لو أحرم من غيرها نسيانا و لم يتمكن من العود إليها صح إحرامه من مكانه

٩ مسأله لو نسي الإحرام و لم يذكر حتى أتى بجميع الأعمال من الحج أو العمره فالأقوى صحه عمله

و كذا لو تركه جهلا حتى أتى بالجميع

## فصل ١٢ في مقدمات الإحرام

١ مسأله يستحب قبل الشروع في الإحرام أمور

أحدها توفير شعر الرأس بل و اللحية لإحرام الحج مطلقا لا خصوصا التمتع كما يظهر من بعضهم لإطلاق الأخبار من أول ذى القعدة بمعنى عدم إزاله شعرهما لجمله من الأخبار و هي و إن كانت ظاهره في الوجوب إلا أنها محمولة على الاستحباب لجمله أخرى من الأخبار ظاهره فيه فالقول بالوجوب كما هو ظاهر جماعه ضعيف و إن كان لا ينبغي ترك الاحتياط كما لا ينبغي ترك الاحتياط بإهراق دم لو أزال شعر رأسه بالحلق حيث يظهر من بعضهم وجوبه أيضا لخبر محمول على الاستحباب أو على ما إذا كان في حال الإحرام و يستحب التوفير للعمره شهرا الثاني قص الأظفار و الأخذ من الشارب و إزاله شعر الإبط و العانه بالطلي أو الحلق أو التنف و الأفضل الأول ثمّ الثاني و لو كان مطليا قبله يستحب له الإعادة و إن لم يمض خمسة عشر يوما و يستحب أيضا إزاله الأوساخ من الجسد لفحوى ما دل على المذكورات و كذا

يستحب الاستياك الثالث الغسل للإحرام فى الميقات و مع العذر عنه التيمم و يجوز تقديمه على الميقات مع خوف إعواز الماء بل الأقوى جوازه مع عدم الخوف أيضا و الأحوط الإعادة فى الميقات و يكفى الغسل من أول النهار إلى الليل و من أول الليل إلى النهار بل الأقوى كفايه غسل اليوم إلى آخر الليل و بالعكس و إذا أحدث بعدها قبل الإحرام يستحب إعادته خصوصا فى النوم كما أن الأولى إعادته إذا أكل أو لبس ما لا-يجوز أكله أو لبسه للمحرم بل و كذا لو تطيب بل الأولى ذلك فى جميع تروك الإحرام فلو أتى بواحد منها بعدها قبل الإحرام الأولى إعادته و لو أحرم بغير غسل أتى به و أعاد صورته الإحرام سواء تركه عالما عامدا أو جاهلا أو ناسيا و لكن إحرامه الأول صحيح باق على حاله فلو أتى بما يوجب الكفاره بعده و قبل الإعادة وجبت عليه و يستحب أن يقول عند الغسل أو بعده

: بسم الله و بالله اللهم اجعله لى نورا و طهورا و حرزا و أمنا من كل خوف و شفاء من كل داء و سقم اللهم طهرنى و طهر قلبى و اشرح لى صدرى و أجر على لسانى محبتك و مدحتك و الثناء عليك فإنه لا قوه إلا بك و قد علمت أن قوام دينى التسليم لك و الاتباع لسنة نبيك صلواتك عليه و آله

الرابع أن يكون الإحرام عقيب صلاة فريضة أو نافله و قيل بوجوب ذلك لجمله من الأخبار الظاهره فيه المحموله على الندب للاختلاف الواقع بينها و اشتغالها على خصوصيات غير واجبه و الأولى أن يكون بعد صلاة الظهر فى غير إحرام حج التمتع فإن الأفضل فيه أن يصلى الظهر بمنى و إن لم يكن فى وقت الظهر فبعد صلاة فريضة أخرى حاضره و إن لم يكن فمقضىه و إلا فعقيب صلاة النافله الخامس صلاة ست ركعات أو أربع ركعات أو ركعتين للإحرام و الأولى الإتيان بها مقدما على الفريضة و يجوز إتيانها فى أى وقت كان بلا كراهه حتى فى الأوقات



المكروهه و فى وقت الفريضة حتى على القول بعدم جواز النافله لمن عليه فريضة لخصوص الأخبار الواردة فى المقام و الأولى أن يقرأ فى الركعه الأولى بعد الحمد التوحيد و فى الثانية الجحد لا العكس كما قيل

٢ مسأله يكره للمرأة إذا أرادت الإحرام أن تستعمل الحناء

إذا كان يبقى أثره إلى ما بعده مع قصد الزينه بل لا معه أيضا إذا كان يحصل به الزينه و إن لم يقصدها بل قيل بحرمة فالأحوط تركه و إن كان الأقوى عدمها و الروايه مختصه بالمرأه لكنهم ألحقوا بها الرجل أيضا لقاعده الاشتراك و لا بأس به و أما استعماله مع عدم إرادته الإحرام فلا بأس به و إن بقى أثره و لا بأس بعدم إزالته و إن كانت ممكنه

### فصل ١٣ فى كيفية الإحرام

و واجباته ثلاثه

الأول النيه

بمعنى القصد إليه فلو أحرم من غير قصد أصلا بطل سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عمدا و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل و يجب عليه تجديده من الميقات إذا أمكن و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل الذى مر سابقا فى ترك أصل الإحرام

١ مسأله يعتبر فيها القربه و الخلوص

كما فى سائر العبادات فمع فقدهما أو أحدهما يبطل إحرامه

٢ مسأله يجب أن تكون مقارنه للشروع فيه

فلا يكفى حصولها فى الأثناء فلو تركها وجب تجديده و لا وجه لما قيل من أن الإحرام تروك و هى لا تفتقر إلى النيه و القدر المسلم من الإجماع على اعتبارها إنما هو فى الجمله

و لو قبل التحلل إذ نمنع أولا- كونه تروكا فإن التلبيه و لبس الثوبين من الأفعال و ثانيا اعتبارها فيه على حد اعتبارها في سائر العبادات في كون اللازم تحققها حين الشروع فيها

٣ مسأله يعتبر في النيه تعيين كون الإحرام لحج أو عمره

و أن الحج تمتع أو قران أو إفراد و أنه لنفسه أو نيابه عن غيره و أنه حجه الإسلام أو الحج النذرى أو الندبى فلو نوى الإحرام من غير تعيين و أو كله إلى ما بعد ذلك بطل فما عن بعضهم من صحته و أن له صرفه إلى أيهما شاء من حج أو عمره لا وجه له إذ الظاهر أنه جزء من النسك فتجب نيته كما في أجزاء سائر العبادات و ليس مثل الوضوء و الغسل بالنسبه إلى الصلاه نعم الأقوى كفايه التعيين الإجمالى حتى بأن ينوى الإحرام لما سيعينه من حج أو عمره فإنه نوع تعيين و فرق بينه و بين ما لو نوى مرددا مع إيكال التعيين إلى ما بعد

٤ مسأله لا يعتبر فيها نيه الوجه من وجوب أو ندب

إلا إذا توقف التعيين عليها و كذا لا يعتبر فيها التلفظ بل و لا الإخطار بالبال فيكفى الداعى

٥ مسأله لا يعتبر في الإحرام استمرار العزم على ترك محرماته

بل المعتبر

العزم على تركها مستمرا فلو لم يعزم من الأول على استمرار الترك بطل و أما لو عزم على ذلك و لم يستمر عزمه بأن نوى بعد تحقق الإحرام عدمه أو إتيان شيء منها لم يبطل فلا يعتبر فيه استدامه النية كما في الصوم و الفرق أن التروك في الصوم معتبره في صحته بخلاف الإحرام فإنها فيه واجبات تكليفية

٦ مسأله لو نسي ما عينه من حج أو عمره وجب عليه التجديد

سواء تعين عليه أحدهما أو لا و قيل إنه للمتعين منهما و مع عدم التعيين يكون لما يصح منهما و مع صحتهما كما في أشهر الحج الأولى جعله للعمره المتمتع بها و هو مشكل إذ لا وجه له

٧ مسأله لا تكفى نية واحده للحج و العمره

بل لا بد لكل منهما من نيته مستقلا إذ كل منهما يحتاج إلى إحرام مستقل فلو نوى كذلك وجب عليه تجديدها و القول بصرفه إلى المتعين منهما إذا تعين عليه أحدهما و التخيير بينهما إذا لم يتعين و صح منه كل منهما كما في أشهر الحج لا- وجه له كالقول بأنه لو كان في أشهر الحج بطل و لزم التجديد و إن كان في غيرها صح عمره مفرده

٨ مسأله لو نوى كإحرام فلان فإن علم أنه لما إذا أحرم صح

و إن لم يعلم فقل بالبطلان لعدم التعيين و قيل بالصحة لما عن علي عليه السلام و الأقوى الصحة لأنه نوع تعيين نعم لو لم يحرم فلا بد أو بقي على الاشتباه فالظاهر البطلان و قد يقال إنه في صورته الاشتباه يتمتع ولا وجه له إلا إذا كان في مقام يصح له العدول إلى التمتع

٩ مسأله [في بطلان الحج أو عمره لو وجب عليه نوع من الحج فنوى غيره]

لو وجب عليه نوع من الحج أو عمره فنوى غيره بطل

١٠ مسأله لو نوى نوعا و نطق بغيره

كان المدار على ما نوى دون ما نطق

١١ مسأله لو كان في أثناء نوع و شك في أنه نواه أو نوى غيره

بنى على أنه نواه

١٢ مسأله يستفاد من جمله من الأخبار استحباب التلفظ باليه

و الظاهر تحقيقه بأى لفظ كان و الأولى أن يكون بما في صحيحه ابن عمار و هو أن يقول: اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمره إلى الحج على كتابك و سنه نبيك ص فيسر ذلك لى و تقبله منى و أعنى عليه فإن عرض شىء يجبسنى فحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على اللهم إن لم تكن حجه فعمره أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمنى و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الطيب أبتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة

١٣ مسأله يستحب أن يشترط عند إحرامه على الله أن يحله إذا عرض مانع من إتمام نسكه

من حج أو عمره و أن يتم إحرامه عمره إذا كان للحج و لم يمكنه الإتيان كما يظهر من جمله من الأخبار و اختلفوا فى فائده هذا الاشتراط فقل إنها سقوط الهدى و قيل إنها تعجيل التحلل و عدم انتظار بلوغ الهدى محله و قيل سقوط الحج من قابل و قيل إن فائدته إدراك الثواب فهو مستحب تعبدى هذا هو الأظهر و

يدل عليه قوله عليه السلام فى بعض الأخبار: هو

حل حيث حبسه اشترط أو لم يشترط

و الظاهر عدم كفايه النيه فى حصول الاشتراط بل لا- بد من التلفظ لكن يكفى كل ما أفاد هذا المعنى فلا- يعتبر فيه لفظ مخصوص و إن كان الأولى التعيين مما فى الأخبار

الثانى من واجبات الإحرام التلبيات الأربع

و القول بوجوب الخمس أو الست ضعيف بل ادعى جماعه الإجماع على عدم وجوب الأزيد من الأربع و اختلفوا فى صورتها على أقوال أحدها أن يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك الثانى أن يقول بعد العبارة المذكوره إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك الثالث أن يقول لبيك اللهم لبيك لبيك إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك لبيك الرابع كالثالث إلا أنه يقول إن الحمد و النعمه و الملك لك لا شريك لك لبيك بتقديم لفظ و الملك على لفظ لك و الأقوى هو القول الأول كما هو صريح صحيحه معاويه بن عمار و الزوائد مستحبه و الأولى التكرار بالإتيان بكل من الصور المذكوره بل يستحب أن يقول كما: فى صحيحه معاويه بن عمار لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد و النعمه لك و الملك لك لا شريك لك لبيك ذا المعارج لبيك لبيك لبيك داعيا إلى دار السلام لبيك غفار الذنوب لبيك لبيك أهل التلبيه لبيك لبيك ذا الجلال و الإكرام لبيك مرهوبا و مرغوبا إليك لبيك لبيك تبدأ و المعاد إليك لبيك كشاف الكروب العظام لبيك لبيك عبدك و ابن عبدك لبيك لبيك يا كريم لبيك

١٤ مسأله اللزوم الإتيان بها على الوجه الصحيح

بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العرييه فلا- تجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح و مع عدم تمكنه فالأ-حوط الجمع بينه و بين الاستنابه و كذا لا- تجزى الترجمة مع التمكن و مع عدمه فالأ-حوط الجمع بينهما و بين الاستنابه و الأ-خرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابه و يلبي من الصبى الغير المميز و من المغمى عليه و فى قوله إن الحمد إلخ يصح أن يقرأ بكسر الهمزه و فتحها و الأولى

الأول و لبيك مصدر منصوب بفعل مقدر أى ألب لك إلبابا بعد الباب أو لبا بعد لب أى إقامه بعد إقامه من لب بالمكان أو ألب أى أقام و الأولى كونه من لب و على هذا فأصله لبين لك فحذف اللام و أضيف إلى الكاف فحذف النون و حاصل معناه إجابتين لك و ربما يحتمل أن يكون من لب بمعنى واجه يقال دارى تلب دارك أى تواجهها فمعناه مواجهتى و قصدى لك و أما احتمال كونه من لب الشىء أى خالصه فيكون بمعنى إخلاصى لك فبعيد كما أن القول بأنه كلمه مفرده نظير على و لدى فأضيفت إلى الكاف فقلبت ألفه ياء لا وجه له لأن على و لدى إذا أضيفا إلى الظاهر يقال فيهما بالألف كعلى زيد و لدى زيد و ليس لبي كذلك فإنه يقال فيه لبي زيد بالياء

#### ١٥ مسأله لا ينعقد إحرام حج التمتع و إحرام عمرته

و لا- إحرام حج الأفراد و لا- إحرام العمره المفرده إلا- بالتلبيه و أما فى حج القران فيتخير بين التلبيه و بين الإشعار أو التقليد و الإشعار مختص بالبدن و التقليد مشترك بينها و بين غيرها من أنواع الهدى و الأولى فى البدن الجمع بين الإشعار و التقليد فينعقد إحرام حج القران بأحد هذه الثلاثه و لكن الأحوط مع اختيار الإشعار و التقليد ضم التلبيه أيضا نعم الظاهر وجوب التلبيه على القارن و إن لم يتوقف انعقاد إحرامه عليها فهى واجبه عليه فى نفسها و يستحب الجمع بين التلبيه و أحد الأمرين و بأيهما بدأ كان واجبا و كان الآخر مستحبا ثم إن الإشعار عباره عن شق السنام الأيمن بأن يقوم الرجل من الجانب الأيسر من الهدى و يشق سنامه

من الجانب الأيمن و يلمخ صفحته بدمه و التقليد أن يعلق فى رقبه الهدى نعلا خلقا قد صلى فيه

١٦ مسأله لا تجب مقارنه التلبيه لنيه الإحرام و إن كان أحوط

فيجوز أن يؤخرها عن النيه و لبس الثوبين على الأقوى

١٧ مسأله لا تحرم عليه محرمات الإحرام قبل التلبيه

و إن دخل فيه بالنيه و لبس الثوبين فلو فعل شيئا من المحرمات لا يكون آثما و ليس عليه كفاره و كذا فى القارن إذا لم يأت بها و لا بالإشعار أو التقليد بل يجوز له أن يبطل الإحرام ما لم يأت بها فى غير القارن أو لم يأت بها و لا بأحد الأمرين فيه و الحاصل أن الشروع فى الإحرام و إن كان يتحقق بالنيه و لبس الثوبين إلا أنه لا تحرم عليه المحرمات و لا يلزم البقاء عليه إلا بها أو بأحد الأمرين فالتلبيه و أخوها بمنزله تكبيره الإحرام فى الصلاه

١٨ مسأله إذا نسى التلبيه وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها

و إن لم يتمكن أتى بها فى مكان التذكر و الظاهر عدم وجوب الكفاره عليه إذا كان آتيا بما يوجبها لما عرفت من عدم انعقاد الإحرام إلا بها

١٩ مسأله الواجب من التلبيه مره واحده

نعم يستحب الإكثار بها و تكريرها ما استطاع خصوصا فى دبر كل صلاه فريضه أو نافله و عند صعود شرف أو هبوط واد و عند المنام و عند اليقظه و عند الركوب و عند النزول و عند ملاقاه راكب و فى الأسحار

و فى بعض الأخبار: من لبى فى إحرامه سبعين مره إيمانا و احتسابا أشهد الله له ألف ألف ملك براءه من النار و براءه من النفاق

و يستحب الجهر بها خصوصا فى المواضع المذكوره للرجال دون النساء

فى المرسل: إن التلبيه شعار المحرم فارفع صوتك بالتلبيه

و فى المرفوعه: لما أحرم رسول الله ص أتاه جبرئيل فقال مر أصحابك بالعج و الشج فالعج رفع الصوت بالتلبيه و الشج نحر البدن

٢٠ مسأله ذكر جماعه أن الأفضل لمن حج على طريق المدينه تأخير التلبيه إلى البيداء مطلقا

كما قاله بعضهم

أو في خصوص الراكب كما قيل و لمن حج على طريق آخر تأخيرها إلى أن يمشى قليلا- و لمن حج من مكة تأخيرها إلى الرقطاء كما قيل أو إلى أن يشرف على الأبطح لكن الظاهر بعد عدم الإشكال في عدم وجوب مقارنتها للنيه و لبس الثوبين استحباب التعجيل بها مطلقا و كون أفضلية التأخير بالنسبة إلى الجهر بها فالأفضل أن يأتي بها حين النيه و لبس الثوبين سرا و يؤخر الجهر بها إلى المواضع المذكوره و البيداء أرض مخصوصه بين مكة و المدينه على ميل من ذى الحليفه نحو مكة و الأبطح مسيل وادى مكة و هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى أوله عند منقطع الشعب بين وادى منى و آخره متصل بالمقبره التى تسمى بالمعلى عند أهل مكة و الرقطاء موضع دون الردم يسمى مدعى و مدعى الأقوم مجتمع قبائلهم و الردم حاجز يمنع السيل عن البيت و يعبر عنه بالمدعى

٢١ مسأله المعتمر عمره التمتع يقطع التلبيه عند مشاهده بيوت مكة فى الزمن القديم

و حدها لمن جاء على طريق المدينه عقبه المدينين و هو مكان معروف و المعتمر عمره مفرده عند دخول الحرم إذا جاء من خارج الحرم و عند مشاهده الكعبه إن كان قد خرج من مكة لإحرامها و الحاج بأى نوع من الحج يقطعها عند الزوال من يوم عرفه و ظاهرهم أن القطع فى الموارد المذكوره على سبيل الوجوب و هو الأحوط و قد يقال بكونه مستحبا

٢٢ مسأله الظاهر أنه لا يلزم فى تكرار التلبيه أن يكون بالصوره المعتره فى انعقاد الإحرام

بل و لا ياحدى الصور المذكوره فى الأخبار بل يكفى أن يقول لييك اللهم لييك بل لا يبعد كفايه تكرار لفظ لييك

٢٣ مسأله إذا شك بعد الإتيان بالتلبيه أنه أتى بها صحيحه أم لا

بنى على الصحه

٢٤ مسأله إذا أتى بالنيه و لبس الثوبين و شك فى أنه أتى بالتلبيه أيضا حتى يجب عليه ترك المحرمات أو لا

يبنى على عدم الإتيان لها فيجوز له فعلها و لا كفاره



٢٥ مسأله إذا أتى بما يوجب الكفارته و شك في أنه كان بعد التلبيه حتى تجب عليه أو قبلها

فإن كانا مجهولى التاريخ أو كان تاريخ التلبيه مجهولا لم تجب عليه الكفارته و إن كان تاريخ إتيان الموجب مجهولا فيحتمل أن يقال بوجوبها لأصالة التأخير لكن الأقوى عدمه لأن الأصل لا يثبت كونه بعد التلبيه

الثالث من واجبات الإحرام لبس الثوبين بعد التجرد

عما يجب على المحرم اجتنابه يتزر بأحدهما و يرتدى بالآخر و الأقوى عدم كون لبسهما شرطا فى تحقق الإحرام بل كونه واجبا تعديا و الظاهر عدم اعتبار كيفية مخصوصه فى لبسهما فيجوز الاتزار بأحدهما كيف شاء و الارتداء بالآخر أو التوشح به أو غير ذلك من الهيئات لكن الأحوط لبسهما على الطريق المألوف و كذا الأحوط عدم عقد الإزار فى عنقه بل عدم عقده مطلقا و لو بعضه ببعض و عدم غرزه بإبره و نحوها و كذا فى الرداء الأحوط عدم عقده لكن الأقوى جواز ذلك كله فى كل منهما ما لم يخرج عن كونه رداء أو إزارا و يكفى فيهما المسمى و إن كان الأولى بل الأحوط أيضا كون الإزار مما يستر السره و الركبه و الرداء مما يستر المنكبين و الأحوط عدم الاكتفاء بثوب طويل يتزر ببعضه و يرتدى بالباقي إلا فى حال الضروره و الأحوط كون اللبس قبل النيه و التلبيه فلو قدمهما عليه أعادهما بعده و الأحوط ملاحظه النيه فى اللبس و أما التجرد فلا يعتبر فيه النيه و إن كان الأحوط و الأولى اعتبارها فيه أيضا

٢٦ مسأله لو أحرم فى قميص عالما عامدا أعاد

لا- لشرطيه لبس الثوبين لمنعها كما عرفت بل لأنه مناف للنيه حيث إنه يعتبر فيها العزم على ترك المحرمات التى منها لبس المخيط و على هذا فلو لبسهما فوق القميص أو تحته كان الأمر كذلك أيضا لأنه مثله فى المنافاه للنيه إلا أن يمنع كون الإحرام هو العزم على ترك المحرمات بل هو البناء على تحريمها على نفسه فلا تجب الإعاده

حينئذ هذا و لو أحرم فى القميص جاهلا بل أو ناسيا أيضا نزع و صح إحرامه أما إذا لبسه بعد الإحرام فاللازم شقه و إخرجه من تحت و الفرق بين الصورتين من حيث النزع و الشق تعبد لا لكون الإحرام باطلا فى الصورة الأولى كما قد قيل

٢٧ مسألة لا يجب استدامه لبس الثوبين

بل يجوز تبدلتهما و نزعهما لإزاله الوسخ أو للتطهير بل الظاهر جواز التجرد منهما مع الأمن من الناظر أو كون العوره مستوره بشىء آخر

٢٨ مسألة لا بأس بالزيادة على الثوبين فى ابتداء الإحرام

و فى الأثناء للاتقاء عن البرد و الحر بل و لو اختاروا

ص: ٥٧٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الإجاره

### اشاره

و هي تمليك عمل أو منفعه بعوض و يمكن أن يقال إن حقيقتها التسليط على عين للانتفاع بها بعوض و فيه فصول

### فصل ١ في أركانها

و هي ثلاثه

الأول الإيجاب و القبول

و يكفي فيهما كل لفظ دال على المعنى المذكور و الصريح منه آجرتك أو أكريتك الدار مثلا فيقول قبلت أو استأجرت أو استكرت

و يجرى فيها المعاطاه كسائر العقود و يجوز أن يكون الإيجاب بالقول و القبول بالفعل و لا يصح أن يقول فى الإيجاب بعتك الدار مثلا و إن قصد الإجاره نعم لو قال بعتك منفعه الدار أو سكنى الدار مثلا بكذا لا يبعد صحته إذا قصد الإجاره

#### الثانى المتعاقدان

و يشترط فيهما البلوغ و العقل و الاختيار و عدم الحجر لفلس أو سفه أو رقيه

#### الثالث العوضان

و يشترط فيها أمور الأول المعلوميه و هى فى كل شىء بحسبه بحيث لا- يكون هناك غرر فلو آجره دارا أو حمارا من غير مشاهده و لا وصف رافع للجهااله بطل و كذا لو جعل العوض شيئا مجهولا الثانى أن يكونا مقدورى التسليم فلا تصح إجاره العبد الآبق و فى كفايه ضم الضميمه هنا كما فى البيع إشكال الثالث أن يكونا مملوكين فلا تصح إجاره مال الغير

و لا إجاره بمال الغير إلا مع الإجازة من المالك الرابع أن تكون عين المستأجره مما يمكن الانتفاع بها مع بقائها فلا تصح إجاره الخبز للأكل مثلا و لا الحطب للإشعال و هكذا الخامس أن تكون المنفعة مباحه فلا تصح إجاره المساكن لإحراز المحرمات أو الدكاكين لبيعها أو الدواب لحملها أو الجارية للغناء أو العبد لكتابه الكفر و نحو ذلك و تحرم الأجره عليها السادس أن تكون العين مما يمكن استيفاء المنفعه المقصوده بها فلا- تصح إجاره أرض للزراعه إذا لم يمكن إيصال الماء إليها مع عدم إمكان الزراعه بماء السماء أو عدم كفايته السابع أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المستأجره فلا تصح إجاره الحائض لكنس المسجد مثلا

١ مسأله لا تصح الإجاره إذا كان المؤجر أو المستأجر مكرها عليها

إلا مع الإجازة اللاحقه بل الأحوط عدم الاكتفاء بها بل تجديد العقد إذا رضيا نعم تصح مع الاضطرار كما إذا طلب منه ظالم مالا فاضطر إلى إجاره دار سكناه لذلك فإنها تصح حينئذ كما أنه إذا اضطر إلى بيعها صح

٢ مسأله لا تصح إجاره المفلس بعد الحجر عليه داره أو عقاره

نعم تصح إجارته نفسه لعمل أو خدمه و أما السفیه فهل هو كذلك أى تصح إجاره نفسه للاكتساب مع كونه محجورا عن إجاره داره مثلا أو لا وجهان من كونه من التصرف المالى و هو محجور و من أنه ليس تصرفا فى ماله الموجود بل هو تحصيل للمال و لا تعد منافعه من أمواله خصوصا إذا لم يكن كسوبا و من هنا يظهر النظر فيما ذكره بعضهم من حجر السفیهه من تزويج نفسها بدعوى أن منفعه البضع مال فإنه أيضا محل إشكال

٣ مسأله لا يجوز للعبد أن يؤجر نفسه أو ماله أو مال مولاه

إلا بإذنه أو إجازته

٤ مسأله لا بد من تعيين العين المستأجره

فلو آجره أحد هذين العبدین أو إحدى هاتین الدارين لم يصح و لا بد أيضا من تعيين نوع المنفعه إذا كانت للعين منافع متعدده نعم تصح إجارتها بجميع منافعها مع التعدد فيكون المستأجر مخيرا بينها

٥ مسأله معلوميه المنفعه

إما بتقدير المده كسكنى الدار شهرا و الخياطه يوما أو منفعه ركوب الدابه إلى زمان كذا و إما بتقدير العمل كخياطه الثوب المعلوم طوله و عرضه و رفته و غلظته فارسيه أو روميه من غير تعرض للزمان نعم يلزم تعيين الزمان الواقع فيه هذا العمل كأن يقول إلى يوم الجمعة مثلا و إن أطلق اقتضى التعجيل على الوجه العرفى و فى مثل استيجار الفحل للضراب يعين بالمره و المرتين و لو قدر المده و العمل على وجه التطبيق



فإن علم سعه الزمان له صح و إن علم عدمها بطل و إن احتمل الأمران ففيه قولان

٦ مسأله إذا استأجر دابه للحمل عليها

لا بد من تعيين ما يحمل عليها بحسب الجنس إن كان يختلف الأغراض باختلافه و بحسب الوزن و لو بالمشاهده و التخمين إن ارتفع به الغرر و كذا بالنسبه إلى الركوب لا- بد من مشاهده الراكب أو وصفه كما لا بد من مشاهده الدابه أو وصفها حتى الذكوريه و الأنوثيه إن اختلفت الأغراض بحسبهما و الحاصل أنه يعتبر تعيين الحمل و المحمول عليه و الراكب و المركوب عليه من كل جهه يختلف غرض العقلاء باختلافها

٧ مسأله إذا استأجر الدابه لحرث جريب معلوم

فلا بد من مشاهده الأرض أو وصفها على وجه يرتفع الغرر

٨ مسأله إذا استأجر دابه للسفر مسافه

لا بد من بيان زمان السير من ليل أو نهار إلا إذا كان هناك عادة متبعه

٩ مسأله إذا كانت الأجره مما يكال أو يوزن

لا بد من تعيين كيلها أو وزنها و لا تكفى المشاهده و إن كانت مما يعد لا بد من تعيين عددها و تكفى المشاهده فيما يكون اعتباره بها

١٠ مسأله ما كان معلوميته بتقدير المده لا بد من تعيينها شهرا أو سنه أو نحو ذلك

و لو قال آجرتك إلى شهر أو شهرين بطل و لو قال آجرتك كل شهر بدرهم مثلا ففى صحته مطلقا أو بطلانه مطلقا أو صحته فى شهر و بطلانه فى الزيادة فإن سكن فأجره المثل بالنسبه إلى الزيادة أو الفرق بين التعبير المذكور و بين أن يقول آجرتك شهرا بدرهم

فإن زدت فبحسابه بالبطلان في الأول و الصحة في شهر في الثاني أقوال أقواها الثاني و ذلك لعدم تعيين المده الموجب لجهاله الأجره جهاله المنفعه أيضا من غير فرق بين أن يعين المبدأ أو لا بل على فرض عدم تعيين المبدأ يلزم جهاله أخرى إلا أن يقال إنه حيثئذ ينصرف إلى المتصل بالعقد هذا إذا كان بعنوان الإجاره و أما إذا كان بعنوان الجعاله فلا مانع منه لأنه يغتفر فيها مثل هذه الجهاله و كذا إذا كان بعنوان الإباحه بالعوض

١١ مسأله إذا قال إن خطت هذا الثوب فارسيا أى بدرز فللك درهم

و إن كان خطته روميا أى بدرزين فللك درهمان فإن كان بعنوان الإجاره بطل لما مر من الجهاله- و إن كان بعنوان الجعاله كما هو ظاهر العبارة صح و كذا الحال إذا قال إن عملت العمل الفلاني في هذا اليوم فللك درهمان و إن عملته في الغد فللك درهم و القول بالصحة إجاره في الفرضين ضعيف و أضعف منه القول



بالفرق بينهما بالصحة فى الثانى دون الأول و على ما ذكرناه من البطلان فعلى تقدير العمل يستحق أجره المثل و كذا فى المسأله السابقه إذا سكن الدار شهرا أو أقل أو أكثر

١٢ مسأله إذا استأجره أو دابته ليحمله أو يحمل متاعه إلى مكان معين فى وقت معين بأجره معينه

كأن استأجر منه دابه لإيصاله إلى كربلاء قبل ليله النصف من شعبان و لم يوصله فإن كان ذلك لعدم سعه الوقت و عدم إمكان الإيصال فالإجاره باطله و إن كان الزمان واسعا و مع هذا قصر و لم يوصله فإن كان ذلك على وجه العنوانيه و التقييد لم يستحق شيئا من الأجره لعدم العمل بمقتضى الإجاره أصلا نظير ما إذا استأجره ليصوم يوم الجمعة فاشتبه و صام يوم السبت و إن كان ذلك على وجه الشرطيه بأن يكون متعلق الإجاره بالإيصال إلى كربلاء و لكن اشترط عليه الإيصال فى ذلك الوقت فالإجاره صحيحه و الأجره المعينه لانه لکن له خيار الفسخ من جهه تخلف الشرط و معه يرجع إلى أجره المثل و لو قال و إن لم توصلنى فى وقت كذا فالأجره كذا أقل مما عين أولا فهذا أيضا قسما قد يكون ذلك بحيث يكون كلتا الصورتين من الإيصال فى ذلك الوقت و عدم الإيصال فيه موردا للإجاره فيرجع إلى قوله آجرتك بأجره كذا إن أوصلتك فى

الوقت الفلانى و بأجره كذا إن لم أوصلك فى ذلك الوقت و هذا باطل للجهاله نظير ما ذكر فى المسأله السابقه من البطلان إن قال إن عملت فى هذا اليوم فلك درهمان إلخ و قد يكون مورد الإجاره هو الإيصال فى ذلك الوقت و يشترط عليه أن ينقص من الأجره كذا على فرض عدم الإيصال- و الظاهر الصحه فى هذه الصوره لعموم المؤمنون و غيره مضافا إلى صحيحه محمد الحلبي و لو قال إن لم توصلنى فلا أجره لك فإن كان على وجه الشرطيه بأن يكون متعلق الإجاره هو الإيصال الكذائى فقط و اشترط عليه عدم الأجره على تقدير المخالفه صح و يكون الشرط المذكور مؤكدا لمقتضى العقد و إن كان على وجه القيديه بأن جعل كلتا الصورتين موردا للإجاره إلا أن فى الصوره الثانيه بلا أجره يكون باطلا و لعل هذه الصوره مراد المشهور القائلين بالبطلان دون الأولى حيث قالوا و لو شرط سقوط الأجره إن لم يوصله لم يجز

١٣ مسأله إذا استأجر منه دابه لزياره النصف من شعبان مثلا

و لكن لم يشترط على الموجر ذلك و لم يكن على وجه العنوانيه أيضا و اتفق أنه لم يوصله لم يكن له خيار الفسخ و عليه تمام المسمى من الأجره و إن لم يوصله إلى كربلاء أصلا سقط من المسمى بحساب ما بقى و استحق بمقدار ما مضى و الفرق بين هذه المسأله و ما مر فى المسأله السابقه أن الإيصال هنا غرض و داع و فيما مر قيد أو شرط

### فصل ٢ الإجاره من العقود اللازمه

لا تنفسخ إلا بالتقابل أو شرط الخيار لأحدهما أو كليهما إذا اختار الفسخ نعم الإجاره المعاطاتيه جائزه يجوز لكل منهما الفسخ ما لم تلزم بتصرفهما أو تصرف أحدهما فيما انتقل إليه

١ مسأله يجوز بيع العين المستأجره قبل تمام مدته الإجاره

و لا تنفسخ الإجاره به فتنقل إلى المشتري مسلوبه المنفعه مدته الإجاره نعم للمشتري مع جهله بالإجاره خيار فسخ البيع لأن نقص المنفعه عيب و لكن ليس كسائر العيوب مما يكون المشتري معه مخيرا بين الرد و الأرش فليس له أن لا يفسخ و يطالب بالأرش فإن العيب الموجب للأرش ما كان نقصا فى الشئ فى حد نفسه مثل العمى و العرج و كونه مقطوع اليد أو نحو ذلك لا مثل



المقام الذى العين فى حد نفسها لا عيب فيها و أما لو علم المشتري أنها مستأجره و مع ذلك أقدم على الشراء فليس له الفسخ أيضا نعم لو اعتقد كون مده الإجاره كذا مقدارا فبان أنها أزيد له الخيار أيضا و لو فسخ المستأجر الإجاره رجعت المنفعه فى بقيه المده إلى البائع لا إلى المشتري نعم لو اعتقد البائع و المشتري بقاء مده الإجاره و أن العين مسلوبه المنفعه إلى زمان كذا و تبين أن المده منقضيه فهل منفعه تلك المده للبائع حيث إنه كأنه شرط كونها مسلوبه المنفعه إلى زمان كذا أو للمشتري لأنها تابعه للعين ما لم تفرز بالنقل إلى الغير أو بالاستثناء و المفروض عدمها وجهان و الأقوى الثانى نعم لو شرطا كونها مسلوبه المنفعه إلى زمان كذا بعد اعتقاد بقاء المده كان لما ذكر وجه ثمّ بناء على ما هو الأقوى من رجوع المنفعه فى الصوره السابقه إلى المشتري فهل للبائع الخيار أو لا- وجهان لا- يخلو أولهما من قوه خصوصا إذا أوجب ذلك له الغبن هذا إذا بيعت العين المستأجره على غير المستأجر أما لو بيعت عليه ففى انفساخ الإجاره وجهان أقواهما العدم و يتفرع على ذلك أمور منها اجتماع الثمن و الأجره عليه حينئذ و منها بقاء ملكه

للمنفعه فى مده تلك الإجاره لو فسخ البيع بأحد أسبابه بخلاف ما لو قيل بانفساخ الإجاره و منها إرث الزوجه من المنفعه فى تلك المده لو مات الزوج المستأجر بعد شرائه لتلك العين و إن كانت مما لا ترث الزوجه منه بخلاف ما لو قيل بالانفساخ بمجرد البيع و منها رجوع المشتري بالأجره لو تلف العين بعد قبضها و قبل انقضاء مده الإجاره فإن تعذر استيفاء المنفعه يكشف عن بطلان الإجاره و يوجب الرجوع بالعوض و إن كان تلف العين عليه

٢ مسأله لو وقع البيع و الإجاره فى زمان واحد

كما لو باع العين مالكها على شخص و أجرها و كيله على شخص آخر و اتفق وقوعهما فى زمان واحد فهل يصحان معا و يملكها المشتري مسلوبه المنفعه كما لو سبقت الإجاره أو يبطلان معا للتراحم فى ملكيه المنفعه أو يبطلان معا بالنسبه إلى تملك المنفعه فيصح البيع على أنها مسلوبه المنفعه تلك المده فتبقى المنفعه على ملك البائع و جوه أقواها الأول لعدم التراحم فإن البائع لا يملك المنفعه و إنما يملك العين و ملكيه العين توجب ملكيه المنفعه للتبعيه و هى متأخره عن الإجاره

٣ مسأله لا تبطل الإجاره بموت الموجر و لا بموت المستأجر على الأقوى

نعم فى إجاره العين الموقوفه إذا أجر البطن السابق تبطل بموته بعد الانتقال إلى البطن اللاحق لأن الملكيه محدوده و مثله ما لو كان المنفعه موصى بها للموجر ما دام حيا بخلاف ما إذا كان الموجر هو المتولى للوقف و أجر لمصلحه البطون إلى مده فإنها لا تبطل بموته و لا بموت البطن الموجود حال الإجاره و كذا تبطل إذا أجر نفسه

للعمل بنفسه من خدمه أو غيرها فإنه إذا مات لا يبقى محل للإجاره و كذا إذا مات المستأجر الذى هو محل العمل من خدمه أو عمل آخر متعلق به بنفسه و لو جعل العمل فى ذمته لا تبطل الإجاره بموته بل يستوفى من تركته و كذا بالنسبه إلى المستأجر إذا لم يكن محل للعمل بل كان مالكا له على الموجر كما إذا أجره للخدمه من غير تقييد بكونها له فإنه إذا مات تنتقل إلى وارثه فهم يملكون عليه ذلك العمل و إذا أجر الدار و اشترط على المستأجر سكناه بنفسه لا تبطل بموته و يكون للموجر خيار الفسخ نعم إذا اعتبر سكناه على وجه القيديه تبطل بموته

٤ مسأله إذا أجر الولي أو الوصى الصبى المولى عليه مده تزيد على زمان بلوغه و رشده

بطلت فى المتيقن بلوغه فيه بمعنى أنها موقوفه على إجازته و صحت واقعا و ظاهرا بالنسبه إلى المتيقن صغره و ظاهرا بالنسبه إلى المحتمل فإذا بلغ له أن يفسخ على الأقوى أى لا يجوز خلافا لبعضهم فحكم بلزومها عليه لوقوعها من أهلها فى محلها فى وقت لم يعلم لها منافع و هو كما ترى نعم لو اقتضت المصلحه اللازمه المراعاة إجارته مده زائده على زمان البلوغ بحيث يكون إجارته أقل من تلك المده خلاف مصلحته تكون لازمه ليس له فسخها بعد بلوغه و كذا

## الكلام فى إجاره أملاكه

٥ مسأله إذا آجرت امرأه نفسها للخدمه مده معينه فتزوجت قبل انقضائها لم تبطل الإجاره

و إن كانت الخدمه منافيه لاستمتاع الزوج

٦ مسأله إذا آجر عبده أو أمته للخدمه ثمّ أعتقه لا تبطل الإجاره بالعتق

و ليس له الرجوع على مولاه بعوض تلك الخدمه فى بقيه المده لأنه كان مالكا لمنافعه أبدا و قد استوفاه بالنسبه إلى تلك المده فدعوى أنه فوت على العبد ما كان له حال حرّيته كما ترى نعم يبقى الكلام فى نفقته فى بقيه المده إن لم يكن شرط كونها على المستأجر و فى المسأله وجوه أحدها كونها على المولى لأنه حيث استوفى بالإجاره منافعه فكأنه باق على ملكه الثانى أنه فى كسبه إن أمكن له الاكتساب لنفسه فى غير زمان الخدمه و إن لم يمكن فمن بيت المال و إن لم يكن فعلى المسلمين كفايه الثالث أنه إن لم يمكن اكتسابه فى غير زمان الخدمه ففى كسبه و إن كان منافيا للخدمه الرابع أنه من كسبه و يتعلق مقدار ما يفوت منه من الخدمه بذمته الخامس أنه من بيت المال من الأول و لا يبعد قوه الوجه الأول

٧ مسأله إذا وجد المستأجر فى العين المستأجره عيبا سابقا على العقد و كان جاهلا به

فإن كان مما تنقص به المنفعه فلا إشكال فى ثبوت الخيار له بين الفسخ و الإبقاء و الظاهر عدم جواز مطالبته الأرش فله الفسخ أو الرضا بها مجانا نعم لو كان

العيب مثل خراب بعض بيوت الدار فالظاهر تقسيط الأجره لأنه يكون حينئذ من قبيل تبعض الصفقه و لو كان العيب مما لا تنقص معه المنفعه كما إذا تبين كون الدابه مقطوع الاذن أو الذنب فربما يستشكل فى ثبوت الخيار معه لكن الأقوى ثبوته إذا كان مما يختلف به الرغبات و تتفاوت به الأجره و كذا له الخيار إذا حدث فيها عيب بعد العقد و قبل القبض بل بعد القبض أيضا و إن كان استوفى بعض المنفعه و مضى بعض المده هذا إذا كانت العين شخصيه و أما إذا كانت كليه و كان الفرد المقبوض معيبا فليس له فسخ العقد بل له مطالبه البدل نعم لو تعذر البدل كان له الخيار فى أصل العقد

٨ مسأله إذا وجد الموجر عيبا سابقا فى الأجره و لم يكن عالما به كان له فسخ العقد

و له الرضا به و هل له مطالبه الأرش معه لا يبعد ذلك بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه لكن هذا إذا لم تكن الأجره منفعه عين و إلا فلا أرش فيه مثل ما مر فى المسأله السابقه من كون العين المستأجر معيبا هذا إذا كانت الأجره عينا شخصيه و أما إذا كانت كليه فله مطالبه البدل لا فسخ أصل العقد إلا مع تعذر البدل على حذو ما مر فى المسأله السابقه

٩ مسأله إذا أفلس المستأجر بالأجره كان للموجر الخيار بين الفسخ و استرداد العين و بين الضرب مع الغرماء

نظير ما أفلس المشتري بالثمن حيث إن للبائع الخيار إذا وجد عين ماله

١٠ مسأله إذا تبين غبن المؤجر أو المستأجر فله الخيار

إذا لم يكن عالما به حال العقد إلا إذا اشترطا سقوطه فى ضمن العقد

١١ مسأله ليس فى الإجاره خيار المجلس و لا خيار الحيوان



بل و لا خيار التأخير على الوجه المذكور فى البيع و يجرى فيها خيار الشرط حتى للأجنبى و خيار العيب و الغبن كما ذكرنا بل يجرى فيها سائر الخيارات كخيار الاشرط و تبعض الصفقه و تعذر التسليم و التفليس و التدليس و الشركه و ما يفسد ليومه و خيار شرط رد العوض نظير شرط رد الثمن فى البيع

١٢ مسأله إذا آجر عبده أو داره مثلاً ثمّ باعه من المستأجر

لم تبطل الإجاره فيكون للمشتري منفعه العبد مثلاً من جهه الإجاره قبل انقضاء مدتها لا من جهه تبعيه العين و لو فسخت الإجاره رجعت إلى البائع و لو مات بعد القبض رجع المشتري المستأجر على البائع بما يقابل بقيه المده من الأجره و إن كان تلف العين عليه و الله العالم

### فصل ٣ [فى أحكام الأجره]

يملك المستأجر المنفعه فى إجاره الأعيان و العمل فى الإجاره على الأعمال بنفس العقد من غير توقف على شىء كما هو مقتضى سببيه العقود كما أن الموجر يملك الأجره ملكيه متزلزله به كذلك و لكن لا يستحق المؤجر مطالبه الأجره إلا بتسليم العين أو العمل كما لا يستحق المستأجر مطالبتهما إلا بتسليم الأجره كما هو مقتضى المعاوضه و تستقر ملكيه الأجره باستيفاء المنفعه أو العمل أو ما بحكمه فأصل الملكيه للطرفين موقوف على تماميه العقد و جواز المطالبه موقوف على التسليم و استقرار ملكيه الأجره موقوف على استيفاء المنفعه أو إتمام العمل أو ما بحكمهما فلو حصل مانع عن الاستيفاء أو عن العمل تنفسخ الإجاره كما سيأتى تفصيله

١ مسأله لو استأجر داراً مثلاً و تسلمها و مضت مده الإجاره استقرت الأجره عليه

سواء سكنها أو لم يسكنها باختياره و كذا إذا استأجر دابه للركوب أو لحمل المتاع إلى مكان كذا و مضى زمان يمكن له

ذلك وجب عليه الأجره و استقرت و إن لم يركب أو لم يحمل بشرط أن يكون مقدرًا بالزمان المتصل بالعقد و أما إذا عينا وقتنا فبعد مضي ذلك الوقت هذا إذا كانت الإجاره واقعته على عين معينه شخصيه فى وقت معين و إما إن وقعت على كلى و عين فى فرد و تسلمه فالأقوى أنه كذلك مع تعيين الوقت و انقضائه نعم مع عدم تعيين الوقت فالظاهر عدم استقرار الأجره المسماه و بقاء الإجاره و إن كان ضامنًا لأجره المثل لتلك المده من جهه تفويته المنفعه على المؤجر

٢ مسأله إذا بذل الموجر العين المستأجره للمستأجر و لم يتسلم حتى انقضت المده

استقرت عليه الأجره و كذا إذا استأجره ليخيط له ثوبا معينًا مثلاً فى وقت معين و امتنع من دفع الثوب إليه حتى مضى ذلك الوقت فإنه يجب عليه دفع الأجره سواء اشتغل فى ذلك الوقت مع امتناع المستأجر من دفع الثوب إليه بشغل آخر لنفسه أو لغيره أو جلس فارغاً

٣ مسأله إذا استأجره لقلع ضرسه و مضت المده التى يمكن إيقاع ذلك فيها

و كان الموجر باذلاً نفسه استقرت الأجره سواء كان الموجر حراً أو عبداً ياذن مولاه و احتمال الفرق بينهما بالاستقرار فى الثانى دون الأول لأن منافع الحر لا تضمن إلا بالاستيفاء لا وجه له لأن منفعه بعد العقد عليها صارت مالا للمستحق فإذا بذلها و لم يقبل كان تلفها منه مع أنا لا نسلم أن منفعه لا تضمن إلا بالاستيفاء بل تضمن بالتفويت أيضاً إذا صدق ذلك كما إذا حبسه و كان كسوبا فإنه يصدق فى العرف أنه

فوت عليه كذا مقدارا هذا و لو استأجره لقلع ضرسه فزال الألم بعد العقد لم تثبت الأجره لانفساخ الإجاره حينئذ

٤ مسأله إذا تلفت العين المستأجره قبل قبض المستأجر بطلت الإجاره

و كذا إذا تلفت عقيب قبضها بلا فصل و أما إذا تلفت بعد استيفاء منفعتها فى بعض المده فتبطل بالنسبه إلى بقية المده فيرجع من الأجره بما قابل المتخلف من المده إن نصفاً فنصف و إن ثلثاً فثلث مع تساوى الأجزاء بحسب الأوقات و مع التفاوت تلاحظ النسبه

٥ مسأله إذا حصل الفسخ فى أثناء المده بأحد أسبابه تثبت الأجره المسماه بالنسبه إلى ما مضى

و يرجع منها بالنسبه إلى ما بقى كما ذكرنا فى البطلان فى المشهور و يحتمل قريبا أن يرجع تمام المسمى و يكون للموَجِر أجره المثل بالنسبه إلى ما مضى لأن المفروض أنه

يفسخ العقد الواقع أولا و مقتضى الفسخ عود كل عوض إلى مالكة بل يحتمل أن يكون الأمر كذلك في صورته البطلان أيضا لكنه بعيد

٦ مسأله إذا تلف بعض العين المستأجره تبطل بنسبته

و يجيء خيار تبعض الصفقه

٧ مسأله ظاهر كلمات العلماء أن الأجره من حين العقد مملوكه للموخر بتمامها

و بالتلف قبل القبض أو بعده أو في أثناء المده ترجع إلى المستأجر كلا أو بعضا من حين البطلان كما هو الحال عندهم في تلف المبيع قبل القبض لا أن يكون كاشفا عن عدم ملكيتها من الأول و هو مشكل لأن مع التلف ينكشف عدم كون الموخر مالكا للمنفعه إلى تمام المده فلم ينتقل ما يقابل المتخلف من الأول إليه و فرق واضح بين تلف المبيع قبل القبض و تلف العين هنا لأن المبيع حين بيعه كان مالا موجودا قبيل بالعوض و أما المنفعه في المقام فلم تكن موجوده حين العقد و لا في علم الله إلا بمقدار بقاء العين و على هذا فإذا تصرف في الأجره يكون تصرفه بالنسبه إلى ما يقابل المتخلف فضوليا و من هذا يظهر أن وجه البطلان في صورته التلف كلا أو بعضا انكشاف عدم الملكيه للمعوض

٨ مسأله إذا آجر دابه كليه و دفع فردا منها فتلف لا تنفسخ الإجاره

بل ينفسخ الوفاء فعليه أن يدفع فردا آخر

٩ مسأله إذا آجره دارا فانهدمت

فإن خرجت عن الانتفاع بالمره بطلت فإن كان قبل القبض أو

بعده قبل أن يسكن فيها أصلا رجعت الأجره بتمامها وإلا بالنسبه- و يحتمل تمامها فى هذه الصوره أيضا و يضمن أجره المثل بالنسبه إلى ما مضى لكنه بعيد و إن أمكن الانتفاع بها مع ذلك كان للمستأجر الخيار بين الإبقاء و الفسخ و إذا فسخ كان حكم الأجره ما ذكرنا و يقوى هنا رجوع تمام المسمى مطلقا و دفع أجره المثل بالنسبه إلى ما مضى لأن هذا هو مقتضى فسخ العقد كما مر سابقا و إن انهدم بعض بيوتها بقيت الإجاره بالنسبه إلى البقيه و كان للمستأجر خيار تبعض الصفقه و لو بادر الموجر إلى تعمیرها بحيث لم يفت الانتفاع أصلا ليس للمستأجر الفسخ حينئذ على الأقوى خلافا للثانين

١٠ مسأله إذا امتنع الموجر من تسليم العين المستأجره يجبر عليه

و إن لم يمكن إجباره للمستأجر فسخ الإجاره و الرجوع بالأجره و له الإبقاء و مطالبه عوض المنفعه الفائته و كذا إن أخذها منه بعد التسليم بلا- فضل أو فى أثناء المده و مع الفسخ فى الأثناء يرجع بما يقابل المتخلف من الأجره و يحتمل قويا رجوع تمام الأجره و دفع أجره المثل لما مضى كما مر نظيره سابقا لأن مقتضى فسخ العقد عود

تمام كل من العوضين إلى مالكهما الأول لكن هذا الاحتمال خلاف فتوى المشهور

١١ مسأله إذا منعه ظالم عن الانتفاع بالعين قبل القبض تخير بين الفسخ و الرجوع بالأجره و بين الرجوع على الظالم بعوض ما فات

و يحتمل قويا تعيين الثانى و إن كان منع الظالم أو غصبه بعد القبض يتعين الوجه الثانى فليس له الفسخ حينئذ سواء كان بعد القبض فى ابتداء المده أو فى أثنائها ثم لو أعاد الظالم العين المستأجره فى أثناء المده إلى المستأجر فالخيار باق لكن ليس له الفسخ إلا فى الجميع و ربما يحتمل جواز الفسخ بالنسبه إلى ما مضى من المده فى يد الغاصب و الرجوع بقسطه من المسمى و استيفاء باقى المنفعه و هو ضعيف للزوم التبعض فى العقد و إن كان يشكل الفرق بينه و بين ما ذكر من مذهب المشهور من إبقاء العقد فيما مضى و فسخه فيما بقى إذ إشكال تبعض العقد مشترك بينهما

١٢ مسأله لو حدث للمستأجر عذر فى الاستيفاء

كما لو استأجر دابه لتحمله إلى بلد فمرض المستأجر و لم يقدر فالظاهر البطلان إن اشترط المباشره على وجه القيديه و كذا لو حصل له عذر آخر و يحتمل عدم البطلان - نعم لو كان هناك عذر عام بطلت قطعا لعدم قابليه العين للاستيفاء حينئذ

١٣ مسأله التلف السماوى للعين المستأجره أو لمحل العمل موجب للبطلان

و منه إتلاف الحيوانات و إتلاف المستأجر بمنزله القبض و إتلاف الموجد موجب للتخيير بين ضمانه و الفسخ و إتلاف الأجنبي موجب لضمانه و العذر العام بمنزله التلف و أما العذر الخاص بالمستأجر كما إذا استأجر دابه لركوبه بنفسه فمرض و لم يقدر على المسافره أو رجلا لقلع سنه فزال ألمه أو نحو ذلك ففيه إشكال و لا يبعد أن يقال إنه يوجب البطلان إذا كان بحيث لو كان قبل العقد لم يصح معه العقد

١٤ مسأله إذا آجرت الزوجه نفسها بدون إذن الزوج

فيما ينافى حق الاستمتاع و قفت على إجازة الزوج بخلاف ما إذا لم يكن منافيا فإنها صحيحة و إذا اتفق إرادته الزوج

للاستمتاع كشف عن فسادها

١٥ مسأله [فى تسليم العمل]

قد ذكر سابقا أن كلا من الموجر و المستأجر يملك ما انتقل إليه بالإجاره بنفس العقد و لكن لا يجب تسليم أحدهما إلا بتسلم الآخر و تسليم المنفعه بتسليم العين و تسليم الأجره بإقباضها إلا إذا كانت منفعه أيضا فتسليم العين التى تستوفى منها و لا يجب على واحد منهما الابتداء بالتسليم و لو تعاسرا أجبرهما الحاكم و لو كان أحدهما باذلا دون الآخر و لم يمكن جبره كان للأول الحبس إلى أن يسلم الآخر هذا كله إذا لم يشترط فى العقد تأجيل التسليم فى أحدهما و إلا كان هو المتبع هذا و أما تسليم العمل فإن كان مثل الصلاه و الصوم و الحج و الزياره و نحوها فى إتمامه فقبله لا يستحق المؤجر المطالبه و بعده لا يجوز للمستأجر المماطله إلا أن يكون هناك شرط أو عاده فى تقديم الأجره فيتبع و إلا فلا يستحق حتى لو لم يمكن له العمل إلا بعد أخذ الأجره كما فى حج الاستيجارى إذا كان الموجر معسرا



و كذا فى مثل بناء جدار داره أو حفر بئر فى داره أو نحو ذلك فإن إتمام العمل تسليم و لا يحتاج إلى شىء آخر و أما فى مثل الثوب الذى أعطاه ليخيطه أو الكتاب الذى يكتبه أو نحو ذلك مما كان العمل فى شىء بيد الموجه فهل يكفى إتمامه فى التسليم فبمجرد الإتمام يستحق المطالبه أو لا إلا بعد تسليم مورد العمل فقبل أن يسلم الثوب مثلا لا يستحق مطالبه الأجره قولان أقواهما الأول لأن المستأجر عليه نفس العمل و المفروض أنه قد حصل - لا الصفه الحادته فى الثوب مثلا و هى المخيطيه حتى يقال إنها فى الثوب و تسليمها بتسليمه و على ما ذكرنا فلو تلف الثوب مثلا بعد تمام الخياطه فى يد الموجه بلا ضمان يستحق أجره العمل بخلافه على القول الآخر و لو تلف مع ضمانه أو أتلفه و جب عليه قيمته مع وصف المخيطيه لا قيمته قبلها و له الأجره المسماه بخلافه على القول الآخر فإنه لا يستحق الأجره و عليه قيمته غير مخيط

و أما احتمال عدم استحقاقه الأجره مع ضمانه القيمه مع الوصف فبعيد و إن كان له وجه و كذا يتفرع على ما ذكر أنه لا يجوز حبس العين بعد إتمام العمل إلى أن يستوفى الأجره فإنها بيده أمانه إذ ليست هي و لا الصفه التي فيها موردا للمعاوضه فلو حبسها ضمن بخلافه على القول الآخر

١٦ مسأله إذا تبين بطلان الإجاره رجعت الأجره إلى المستأجر

و استحق المؤجر أجره المثل بمقدار ما استوفاه المستأجر من المنفعه أو فاته تحت يده إذا كان جاهلا بالبطلان خصوصا مع علم المستأجر و أما إذا كان عالما فيشكل ضمان المستأجر خصوصا إذا كان جاهلا

لأنه بتسليمه العين إليه قد هتك حرمة ماله خصوصا إذا كان البطلان من جهه جعل الأجره مالا يتمول شرعا أو عرفا أو إذا كان أجره بلا عوض و دعوى أن إقدامه و إذنه في الاستيفاء إنما هو بعنوان الإجاره و المفروض عدم تحققها فإذنه مقيد بما لم يتحقق مدفوعه بأنه إن كان المراد كونه مقيدا بالتحقق شرعا فممنوع إذ مع فرض العلم بعدم الصحة شرعا لا يعقل قصد تحققه إلا على وجه التشريع المعلوم عدمه و إن كان المراد تقيده بتحققها الإنشائيه فهو حاصل و من هنا يظهر حال الأجره أيضا فإنها لو تلفت في يد الموجد يضمن عوضها إلا- إذا كان المستأجر عالما ببطلان الإجاره و مع ذلك دفعها إليه نعم إذا كانت موجوده له أن يستردها هذا و كذا في الإجاره على الأعمال إذا كانت باطله يستحق العامل أجره المثل لعمله دون المسماه إذا كان جاهلا بالبطلان و أما إذا كان عالما فيكون هو المتبرع بعمله سواء كان بأمر من المستأجر أو لا فيجب عليه رد الأجره المسماه أو عوضها و لا يستحق أجره المثل و إذا كان المستأجر

أيضا عالما فليس له مطالبه الأجره مع تلفها و لو مع عدم العمل من المؤجر

١٧ مسأله يجوز إجاره المشاع كما يجوز بيعه و صلحه و هبته

و لكن لا- يجوز تسليمه إلا- بإذن الشريك إذا كان مشتركاً نعم إذا كان المستأجر جاهلاً بكونه مشتركاً كان له خيار الفسخ للشركه و ذلك كما إذا آجره نصف داره فتيين أن نصفها للغير و لم يجوز ذلك الغير فإن له خيار الشركه بل و خيار التبعض و لو آجره نصف الدار مشاعاً و كان المستأجر معتقداً أن تمام الدار له فيكون شريكاً معه في منفعتها فتيين أن النصف الآخر مال الغير فالشركه مع ذلك الغير ففي ثبوت الخيار له حينئذ و جهان لا يبعد ذلك إذا كان في الشركه مع ذلك الغير منقصه له

١٨ مسأله لا بأس باستئجار اثنين داراً على الإشاعه

ثم يقتسمان مساكنها بالتراضى أو بالقرعه و كذا يجوز استئجار اثنين دابه للركوب على التناوب ثم يتفقان على قرار بينهما بالتعيين بفرسخ فرسخ أو غير ذلك و إذا اختلفا في المبتدأ يرجعان إلى القرعه و كذا يجوز استئجار اثنين دابه مثلاً لا على وجه الإشاعه بل نوباً معينه بالمده أو بالفراسخ و كذا يجوز إجاره اثنين نفسيهما على عمل معين على وجه الشركه كحمل شيء معين لا يمكن إلا بالمتعدد

١٩ مسأله لا يشترط اتصال مده الإجاره بالعقد على الأقوى

فيجوز أن يؤجره داره شهراً متأخراً عن العقد بشهر أو سنه سواء كانت مستأجره في ذلك الشهر الفاصل أو لا و دعوى البطلان من جهه عدم القدره على التسليم كما ترى إذ التسليم لازم في زمان الاستحقاق لا قبله هذا و لو آجره داره شهراً و أطلق انصرف إلى الاتصال بالعقد نعم لو لم يكن انصراف بطل

**فصل ٤ العين المستأجره فى يد المستأجر أمانه**

فلا يضمّن تلفها أو تعييبها إلا بالتعدى أو التفريط و لو شرط الموجر عليه ضمانها بدونها فالمشهور عدم الصحه لكن الأقوى صحته و أولى بالصحه إذا اشترط عليه أداء مقدار مخصوص من ماله على تقدير التلف أو التعيب لا بعنوان الضمان و الظاهر عدم الفرق فى عدم الضمان مع عدم الأمرين بين أن يكون التلف فى أثناء المده أو بعدها إذا لم يحصل منه منع للموجر عن عين ماله إذا طلبها بل خلى بينه و بينها و لم يتصرف بعد ذلك فيها ثمّ هذا إذا كانت الإجاره صحيحه و أما إذا كانت باطله ففى ضمانها

وجهان أقواهما العدم خصوصا إذا كان الموجر عالما بالبطلان حين الإقباض دون المستأجر

١ مسأله [لا يضمن العين التي للمستأجر بيد الموجر بتلفها أو نقصها إلا بالتعدى أو التفريط أو اشتراط ضمانها]

العين التي للمستأجر بيد الموجر الذي أجر نفسه لعمل فيها كالثوب أجر نفسه ليخيطه أمانه فلا- يضمن تلفها أو نقصها إلا بالتعدى أو التفريط أو اشتراط ضمانها على حذو ما مر في العين المستأجره و لو تلفت أو أتلّفها الموجر أو الأجنبي قبل العمل أو فى الأثناء بطلت الإجاره و رجعت الأجره بتمامها أو بعضها إلى المستأجر بل لو أتلّفها مالكها المستأجر كذلك أيضا نعم لو كانت الإجاره واقعه على منفعه الموجر بأن يملك منفعته الخياطى فى يوم كذا يكون إتلافه لمتعلق العمل بمنزله استيفائه لأنه بإتلافه إياه فوت على نفسه المنفعه ففرق بين أن يكون العمل فى ذمته أو يكون منفعته الكذائيه للمستأجر فى الصوره الأولى التلف قبل العمل موجب للبطلان و رجوع الأجره إلى المستأجر و إن كان هو المتلف و فى الصوره الثانيه إتلافه بمنزله الاستيفاء و حيث إنه مالك لمنفعه الموجر و قد فوتها على نفسه فالأجره ثابتة عليه

٢ مسأله المدار فى الضمان على قيمه يوم الأداء فى القيميات لا يوم التلف

و لا أعلى القيم على الأقوى

٣ مسأله إذا أتلّف الثوب بعد الخياطه ضمن قيمته مخيطا و استحق الأجره المسماه

و كذا لو حمل متاعا إلى مكان معين ثم تلف مضمونا أو أتلّفه فإنه يضمن قيمته فى ذلك المكان لا أن يكون المالك مخيرا بين تضمينه غير مخيطة بلا أجره أو مخيطة مع الأجره و كذا لا أن يكون فى المتاع مخيرا بين قيمته غير محمول فى مكانه الأول بلا أجره أو فى ذلك المكان مع الأجره كما قد يقال

٤ مسأله إذا أفسد الأجير للخياطه أو القصاره أو التفصيل الثوب ضمن

و كذا الحجام إذا جنى فى حجامته أو الختان فى ختانه و كذا الكحال و البيطار و كل من أجر نفسه لعمل فى مال المستأجر إذا أفسده يكون ضامنا إذا تجاوز عن الحد المأذون فيه و إن كان بغير قصده لعموم من أتلّف

و للصحيح عن أبى عبد الله ع: فى الرجل يعطى الثوب ليصبغه فقال عليه السلام كل عامل أعطيته أجرا على أن يصلح فأفسد فهو ضامن

بل ظاهر المشهور ضمانه و إن لم يتجاوز عن الحد المأذون فيه و لكنه مشكل فلو مات الولد بسبب الختان مع كون الختان حاذقا من غير أن يتعدى عن محل القطع بأن كان أصل الختان مضرا به فى ضمانه إشكال

٥ مسأله الطبيب المباشر للعلاج إذا أفسد ضامن

وإن كان حاذقا و أما إذا لم يكن





مباشراً بل كان آمراً ففى ضمانه إشكال إلا أن يكون سبباً و كان أقوى من المباشر و أشكل منه إذا كان واصفاً للدواء من دون أن يكون آمراً كان يقول إن دواء كذا و كذا بل الأقوى فيه عدم الضمان و إن قال الدواء الفلانى نافع للمرض الفلانى فلا ينبغى الإشكال فى عدم ضمانه فلا وجه لما عن بعضهم من التأمل فيه و كذا لو قال لو كنت مريضاً بمثل هذا المرض لشربت الدواء الفلانى

٦ مسأله إذا تبرأ الطيب من الضمان و قبل المريض أو وليه

و لم يقصر فى الاجتهاد و الاحتياط برأ على الأقوى

٧ مسأله إذا عثر الحمال فسقط ما كان على رأسه أو ظهره مثلاً

ضمن لقاعده الإتلاف

٨ مسأله إذا قال للخياط مثلاً إن كان هذا يكفينى قميصاً فاقطعه فقطعه فلم يكف

ضمن فى وجه و مثله لو قال هل يكفى قميصاً فقال نعم فقال اقطعه فلم يكفه و ربما يفرق بينهما فيحكم بالضمان فى الأول دون الثانى بدعوى عدم الإذن فى الأول دون الثانى و فيه أن فى الأول أيضاً الإذن حاصل و ربما يقال بعدم الضمان فيهما للإذن فيهما و فيه أنه مقيد بالكفايه إلا أن يقال إنه مقيد باعتقاد الكفايه و هو

حاصل و الأولى الفرق بين الموارد و الأشخاص بحسب صدق الغرور و عدمه أو تقييد الإذن و عدمه و الأحوط مراعاة الاحتياط

٩ مسأله إذا آجر عبده لعمل فأفسد

ففى كون الضمان عليه أو على العبد يتبع به بعد عتقه أو فى كسبه إذا كان من غير تفريط و فى ذمته يتبع به بعد العتق إذا كان بتفريط أو فى كسبه مطلقا وجوه و أقوال أقواها الأخير للنص الصحيح هذا فى غير الجنايه على نفس أو طرف و إلا فيتعلق برقبته و للمولى فداؤه بأقل الأمرين من الأرش و القيمه

١٠ مسأله إذا آجر دابه لحمل متاع فعثرت و تلف أو نقص

لا ضمان على صاحبها إلا إذا كان هو السبب بنخس أو ضرب

١١ مسأله إذا استأجر سفينه أو دابه لحمل متاع فنقص أو سرق

لم يضمن صاحبها نعم لو اشترط عليه الضمان صح لعموم دليل الشرط و للنص

١٢ مسأله إذا حمل الدابه المستأجره أزيد من المشترط أو المقدار المتعارف مع الإطلاق

ضمن تلفها أو عوارها و الظاهر ثبوت أجره المثل لا المسمى مع عدم التلف لأن العقد

لم يقع على هذا المقدار من الحمل نعم لو لم يكن ذلك على وجه التقييد ثبت عليه المسماة و أجره المثل بالنسبه إلى الزيادة

١٣ مسأله إذا اكرتري دابه فسار عليها زياده عن المشترط ضمن

و الظاهر ثبوت الأجره المسماة بالنسبه إلى المقدار المشترط و أجره المثل بالنسبه إلى الزائد

١٤ مسأله يجوز لمن استأجر دابه للركوب أو الحمل أن يضربها إذا وقفت على المتعارف

أو يكبحها باللجام أو نحو ذلك على المتعارف إلا مع منع المالك من ذلك أو كونه معها و كان المتعارف سوقه هو و لو تعدى عن المتعارف أو مع منعه ضمن نقصها أو تلفها أما في صوره الجواز ففي ضمانه مع عدم التعدى إشكال بل الأقوى العدم لأنه مأذون فيه

١٥ مسأله إذا استوجر لحفظ متاع فسرق لم يضمن إلا مع التقصير في الحفظ

و لو لغلبه النوم عليه أو مع اشتراط الضمان و هل يستحق الأجره مع السرقة الظاهر لا لعدم حصول العمل المستأجر عليه إلا أن يكون متعلق الإجاره الجلوس عنده و كان الغرض هو الحفظ لا أن يكون هو المستأجر عليه

١٦ مسأله صاحب الحمام لا يضمن الثياب

إلا إذا أودع و فرط أو تعدى و حينئذ يشكل

صحته اشتراط الضمان أيضا لأنه أمين محض فإنه إنما أخذ الأجره على الحمام و لم يأخذ على الثياب نعم لو استوجر مع ذلك للحفاظ أيضا ضمن مع التعدي أو التفريط و مع اشتراط الضمان أيضا لأنه حينئذ يأخذ الأجره على الثياب أيضا فلا يكون أمينا محضا

### فصل ٥ في شرائط الموجر

يكفى في صحه الإجاره كون الموجر مالكا للمنفعه أو وكيلا عن المالك لها أو وليا عليه و إن كانت العين للغير كما إذا كانت مملوكة بالوصيه أو بالصلح أو بالإجاره فيجوز للمستأجر أن يؤجرها من المؤجر أو من غيره لكن في جواز تسليمه العين إلى المستأجر الثاني بدون إذن المؤجر إشكال فلو استأجر دابه للركوب أو لحمل المتاع مده معينه فأجرها في تلك المده أو في بعضها من آخر يجوز و لكن لا يسلمها إليه بل يكون هو معها و إن ركبها ذلك الآخر أو حملها متاعه فيجوز الإجاره لا يلزم تسليم العين بيده فإن سلمها بدون إذن المالك ضمن هذا إذا كانت الإجاره الأولى مطلقه و أما إذا كانت مقيده كأن استأجر الدابه لركوبه نفسه فلا يجوز

إجارتها من آخر كما أنه إذا اشترط الموجر عدم إجارتها من غيره أو اشترط استيفاء المنفعة بنفسه لنفسه كذلك أيضا أي لا يجوز إجارتها من الغير نعم لو اشترط استيفاء المنفعة بنفسه و لم يشترط كونها لنفسه جاز أيضا إجارتها من الغير بشرط أن يكون هو المباشر للاستيفاء لذلك الغير ثم لو خالف و أجر في هذه الصور ففي الصورة الأولى و هي ما إذا استأجر الدابة لركوبه نفسه بطلت لعدم كونه مالكا إلا- ركوبه نفسه فيكون المستأجر الثاني ضامنا لأجره المثل للمالك أن استوفى المنفعة و في الصورة الثانية و الثالثة في بطلان الإجاره و عدمه وجهان مبنيان على أن التصرف المخالف للشرط باطل لكونه مفوتا لحق الشرط أو لا بل حرام و موجب للخيار و

كذا فى الصورة الرابعة إذا لم يستوف هو بل سلمها إلى ذلك الغير

١ مسأله يجوز للمستأجر مع عدم اشتراط المباشره و ما بمعناها أن يؤجر العين المستأجره بأقل مما استأجر.

و بالمساوى له مطلقا أى شىء كانت بل بأكثر منه أيضا إذا أحدث فيها حدثا أو كانت الأجره من غير جنس الأجره السابقه بل مع عدم الشرطين أيضا فيما عدا البيت و الدار و الدكان و الأجير و أما فيها فإشكال فلا يترك الاحتياط بترك إجارتها بالأكثر بل الأحوط إلحاق الرحى و السفينه بها أيضا فى ذلك و الأقوى جواز ذلك مع عدم الشرطين فى الأرض على كراهه و إن كان الأحوط الترك فيها أيضا بل الأحوط الترك فى مطلق الأعيان إلا مع إحداث حدث فيها هذا و كذا لا يجوز أن يؤجر بعض أحد الأربعه المذكوره بأزيد من الأجره كما إذا استأجر دارا بعشره دنانير و سكن بعضها و آجر البعض الآخر بأزيد من العشره فإنه لا يجوز بدون إحداث حدث و أما لو آجر بأقل من العشره فلا إشكال و الأقوى الجواز بالعشره أيضا و إن كان الأحوط تركه

٢ مسأله إذا تقبل عملا من غير اشتراط المباشره و لا مع الانصراف إليها

يجوز أن يوكله إلى عبده أو صانعه أو أجنبى و لكن الأحوط عدم تسليم متعلق العمل كالثوب و نحوه إلى غيره من دون إذن المالك و إلا ضمن و جواز الإيكال لا يستلزم جواز الدفع كما مر نظيره فى العين المستأجره فيجوز له استيجار غيره لذلك العمل بمساوى الأجره التى

قررها في إجارته أو أكثر و في جواز استيجار الغير بأقل من الأجره إشكال إلا أن يحدث حدثا أو يأتي ببعض فلو آجر نفسه لخياطه ثوب بدرهم يشكل استيجار غيره لها بأقل منه إلا أن يفصله أو يخيظ شيئا منه و لو قليلا بل يكفي أن يشتري الخيظ أو الإبره في جواز الأقل و كذا لو آجر نفسه لعمل صلاه سنه أو صوم شهر بعشر دراهم مثلا في صوره عدم اعتبار المباشره يشكل استيجار غيره بتسعه مثلا إلا أن يأتي بصلاه واحده أو صوم يوم واحد مثلا

٣ مسأله إذا استوجر لعمل في ذمته لا بشرط المباشره

يجوز تبرع الغير عنه و تفرغ ذمته بذلك و يستحق الأجره المسماه نعم لو أتى بذلك العمل المعين غيره لا بقصد التبرع عنه لا يستحق الأجره المسماه و تنفسخ الإجاره حينئذ لفوات المحل نظير ما مر سابقا من الإجاره على قلع السن فزال ألمه أو لخياطه ثوب فسرق أو حرق

٤ مسأله الأجير الخاص و هو من آجر نفسه على وجه يكون جميع منافعه للمستأجر في مده معينه

أو على وجه تكون منفعتة الخاصه كالخياطه مثلا له أو آجر نفسه لعمل مباشره مده معينه أو كان اعتبار المباشره أو كونها في تلك المده أو كليهما على وجه الشرطيه لا القيديه لا يجوز له أن يعمل في تلك المده لنفسه أو لغيره بالإجاره أو الجعاله أو التبرع عملا ينافي حق المستأجر إلا مع إذنه و مثل تعيين المده تعيين أول زمان العمل بحيث لا يتوانى فيه إلى الفراغ نعم لا بأس بغير المنافى كما إذا عمل البناء لنفسه أو لغيره في الليل فإنه لا مانع منه إذا لم يكن موجبا لضعفه في النهار و مثل إجراء عقد أو إيقاع

أو تعليم أو تعلم فى أثناء الخياطه و نحوها لانصراف المنافع عن مثلها هذا و لو خالف و أتى بعمل مناف لحق المستأجر فإن كانت الإجاره على الوجه الأول بأن يكون جميع منفعه للمستأجر و عمل لنفسه فى تمام المده أو بعضها فللمستأجر أن يفسخ و يسترجع تمام الأجره المسماه أو بعضها أو يبقياها و يطالب عوض الفائت من المنفعه بعضا أو كلا و كذا أن عمل للغير تبرعا و لا يجوز له على فرض عدم الفسخ مطالبه الغير المتبرع له بالعوض سواء كان جاهلا بالحال أو عالما لأن المؤجر هو الذى أتلف المنفعه عليه دون ذلك الغير و إن كان ذلك الغير آمرا له بالعمل إلا- إذا فرض على وجه يتحقق معه صدق الغرور و إلا فالمفروض أن المباشر للإتلاف هو الموجر و إن كان عمل للغير بعنوان الإجاره أو الجعاله فللمستأجر أن يجيز ذلك و يكون له



الأجره المسماه فى تلك الإجاره أو الجعاله كما أن له الفسخ و الرجوع إلى الأجره المسماه و له الإبقاء و مطالبه عوض المقدار الذى فات فىتخير بين الأمور الثلاثه و إن كانت الإجاره على الوجه الثانى و هو كون منفعته الخاصه للمستأجر فحاله كالوجه الأول إلا إذا كان العمل للغير على وجه الإجاره أو الجعاله و لم يكن من نوع العمل المستأجر عليه كأن تكون الإجاره واقعته على منفعه الخياطى فأجر نفسه للغير للكتابه أو عمل الكتابه بعنوان الجعاله فإنه ليس للمستأجر إجاره ذلك لأن المفروض أنه ما مالك لمنفعه الخياطى فليس له إجاره العقد الواقع على الكتابه فىكون مخيرا بين الأمرين من الفسخ و استرجاع الأجره المسماه و الإبقاء و مطالبه عوض الفات و إن كانت على الوجه الثالث فكالثانى - إلا أنه لا فرق فيه فى عدم صحه الإجاره بين ما إذا كانت الإجاره أو الجعاله واقعته على نوع العمل المستأجر عليه أو على غيره إذ ليست منفعه الخياطه مثلا مملوكه للمستأجر حتى يمكنه إجاره العقد الواقع عليها بل يملك عمل الخياطه

فى ذمه المؤجر و إن كانت على الوجه الرابع و هو كون اعتبار المباشره أو المده المعينه على وجه الشرطيه لا القيديه ففيه وجهان يمكن أن يقال بصحه العمل للغير بعنوان الإجاره أو الجعاله من غير حاجه إلى الإجازة و إن لم يكن جائزا من حيث كونه مخالفه للشرط الواجب العمل غايه ما يكون أن للمستأجر خيار تخلف الشرط و يمكن أن يقال بالحاجه إلى الإجازة لأن الإجاره أو الجعاله منافيه لحق الشرط فتكون باطله بدون الإجازة

٥ مسأله إذا آجر نفسه لعمل من غير اعتبار المباشره

و لو مع تعيين المده أو من غير تعيين المده و لو مع اعتبار المباشره جاز عمله للغير و لو على وجه الإجاره قبل الإتيان بالمستأجر عليه لعدم منافاته له من حيث إمكان تحصيله لا بالمباشره أو بعد العمل للغير لأن المفروض عدم تعيين المباشره أو عدم تعيين المده و دعوى أن إطلاق العقد من حيث الزمان يقتضى وجوب التعجيل ممنوعه مع أن لنا أن نفرض الكلام فيما لو كانت قرينه على عدم إرادته التعجيل

٦ مسأله لو استأجر دابه لحمل متاع معين شخصى أو كلى على وجه التقييد

فحملها غير ذلك المتاع أو استعملها فى الركوب

لزمه الأجره المسماه و أجره المثل لحمل المتاع الآخر أو للركوب و كذا لو استأجر عبدا للخياطة فاستعمله فى الكتابه بل و كذا لو استأجر حرا لعمل معين فى زمان معين و حمله على غير ذلك العمل مع تعمده و غفله ذلك الحر و اعتقاده أنه العمل المستأجر عليه و دعوى أن ليس للدابه فى زمان واحد منفعتان متضادتان و كذا ليس للعبد فى زمان واحد إلا إحدى المنفعتين من الكتابه أو الخياطة فكيف يستحق أجرتين مدفوعه بأن المستأجر بتفويته على نفسه و استعماله فى غير ما يستحق كأنه حصل له منفعه أخرى

٧ مسأله لو أجر نفسه للخياطة مثلا فى زمان معين

فاشغل بالكتابه للمستأجر مع علمه بأنه غير العمل المستأجر عليه لم يستحق شيئا أما الأجره المسماه فلتفويتها على نفسه بترك الخياطة و أما أجره المثل للكتابه مثلا

فلعدم كونها مستأجرا عليها فيكون كالمتبرع بها بل يمكن أن يقال بعدم استحقاقه لها و لو كان مشتبهها غير متعمد خصوصا مع جهل المستأجر بالحال

٨ مسأله لو آجر دابته لحمل متاع زيد من مكان إلى آخر فاشتبه و حملها متاع عمرو

لم يستحق الأجره على زيد و لا على عمرو

٩ مسأله لو آجر دابته من زيد مثلا فشردت قبل التسليم إليه أو بعده في أثناء المده

بطلت الإجاره و كذا لو آجر عبده فأبق و لو غضبهما غاصب فإن كان قبل التسليم فكذلك و إن كان بعده يرجع المستأجر على الغاصب بعوض المقدار الفائت من المنفعه و يحتمل التخيير بين الرجوع على الغاصب و بين الفسخ في الصوره الأولى و هو ما إذا كان الغصب قبل التسليم

١٠ مسأله إذا آجر سفينته لحمل الخل مثلا من بلد إلى بلد فحملها المستأجر خمرا

لم يستحق المؤجر إلا الأجره المسماه و لا يستحق أجره المثل لحمل الخمر لأن أخذ الأجره عليه حرام فليست هذه المسأله مثل إجاره العبد للخياطه فاستعمله المستأجر في الكتابه لا يقال فعلى هذا إذا غضب السفينه و حملها خمرا كان اللازم عدم استحقاق المالك أجره المثل لأن أجره

حمل الخمر حرام لأننا نقول إنما يستحق المالك أجره المثل للمنافع المحللة الفائتة في هذه المده و في المسأله المفروضه لم يفوت على المؤجر منفعه لأنه أعطاه الأجره المسماه لحمل الخل بالفرض

١١ مسأله لو استأجر دابه معينه من زيد للركوب إلى مكان فاشتبه و ركب دابه أخرى له

لزومه الأجره المسماه للأولى و أجره المثل للثانيه كما إذا اشتبه فركب دابه عمرو فإنه يلزمه أجره المثل لدابه عمرو و المسماه لدابه زيد حيث فوت منفعتها على نفسه

١٢ مسأله لو آجر نفسه لصوم يوم معين عن زيد مثلاً ثم آجر نفسه لصوم ذلك اليوم عن عمرو

لم تصح الإجاره الثانيه و لو فسخ الأولى بخيار أو إقاله قبل ذلك اليوم لم ينفع في صحتها بل و لو أجازها ثانياً بل لا بد له من تجديد العقد لأن الإجاره كاشفه و لا يمكن الكشف هنا لوجود المانع حين الإجاره فيكون نظير من باع شيئاً ثم ملك بل أشكال

### فصل ٦ [في العين المستأجره]

لا يجوز إجاره الأرض لزرع الحنطه أو الشعير بما يحصل منها من الحنطه أو الشعير

لا لما قيل من عدم كون مال الإجاره موجودا حينئذ لا فى الخارج و لا فى الذمه و من هنا يظهر عدم جواز إجارته بما يحصل منها و لو من غير الحنطه و الشعير بل عدم جوازها بما يحصل من أرض أخرى أيضا لمنع ذلك فإنهما فى نظر العرف و اعتبارهم بمنزله الموجود كنفس المنفعه و هذا المقدار كاف فى الصحه نظير بيع الثمار سنتين أو مع ضم الضميمه فإنها لا يجعل غير الموجود موجودا مع أن البيع وقع على المجموع بل للأخبار الخاصه و أما إذا آجرها بالحنطه أو الشعير فى الذمه لكن بشرط الأداء منها ففى جوازه إشكال و الأحوط العدم لما يظهر من بعض الأخبار و إن كان يمكن حمله على الصوره الأولى و لو آجرها بالحنطه أو الشعير من غير اشتراط كونهما منها فالأقوى جوازه نعم لا يبعد كراهته و أما إجارته بغير الحنطه و الشعير من الحبوب فلا إشكال فيه خصوصا إذا كان فى الذمه مع اشتراط كونه منها أو لا

١ مسأله لا بأس بإجاره حصه من أرض معينه مشاعه

كما لا بأس بإجاره حصه منها على وجه الكلى فى المعين مع مشاهدتها على وجه يرتفع به الغرر و أما إجارتها على وجه الكلى فى الذمه فمحل إشكال بل قد يقال بعدم جوازها لعدم ارتفاع الغرر بالوصف و لذا لا يصح السلم فيها و فيه أنه يمكن وصفها على وجه يرتفع فلا مانع منها إذا كان كذلك

٢ مسأله يجوز استيجار الأرض لتعمل مسجدا

لأنه منفعه محلله و هل يثبت لها آثار المسجد من حرمة التلويث و دخول الجنب و الحائض و نحو ذلك قولان أقواهما العدم نعم إذا كان قصده عنوان المسجديه لا مجرد الصلاه فيه و كانت المده طويله كمائه سنه أو أزيد لا يبعد ذلك لصدق المسجد عليه حينئذ

٣ مسأله يجوز استيجار الدراهم و الدنانير للزينه أو لحفظ الاعتبار أو غير ذلك

من الفوائد التى لا تنافى بقاء العين

٤ مسأله يجوز استيجار الشجر لفائده الاستظلال و نحوه

كربط الدابه به أو نشر الثياب عليه

٥ مسأله يجوز استيجار البستان لفائده التنزه

لأنه منفعه محلله عقلائيه

٦ مسأله يجوز الاستيجار لحيازه المباحات

كالاحتطاب و الاحتشاش و الاستقاء فلو استأجر من يحمل الماء له من الشط مثلا ملك ذلك الماء بمجرد حيازه السقاء فلو أتلفه

متلف قبل الإيصال إلى المستأجر ضمن قيمته له و كذا فى حيازه الحطب و الحشيش نعم لو قصد الموجر كون المحوز لنفسه فيحتمل القول بكونه له و يكون ضامنا للمستأجر عوض ما فوته عليه من المنفعة خصوصا إذا كان الموجر آجر نفسه على وجه يكون تمام منافعه فى اليوم الفلانى للمستأجر أو يكون منفعته من حيث الحيازه له و ذلك لاعتبار النيه فى التملك بالحيازه و المفروض أنه لم يقصد كونه للمستأجر بل قصد نفسه و يحتمل القول بكونه للمستأجر لأن المفروض أن منفعته من طرف الحيازه له فيكون نيه كونه لنفسه لغوا و المسأله مبنيه على أن الحيازه من الأسباب القهرية لتملك الحائز و لو قصد الغير و لازمه عدم صحة الاستيجار لها أو يعتبر فيها نيه التملك و دائره مدارها و لازمه صحة الإجاره و كون المحوز لنفسه إذا قصد نفسه و إن كان أجير الغير و أيضا لازمه عدم حصول الملكيه له إذا قصد كونه للغير من دون أن يكون أجيلا له أو و كيلا عنه و بقاؤه على الإباحه إلا- إذا قصد بعد ذلك كونه له بناء على عدم جريان التبرع فى حيازه المباحات و السبق إلى المشتريات و إن كان لا يبعد جريانه أو أنها من الأسباب القهرية لمن له تلك المنفعه- فإن لم يكن أجيلا يكون له و إن قصد الغير فضولا فيملك بمجرد قصد الحيازه و إن كان أجيلا للغير يكون لذلك الغير قهرا و إن قصد نفسه أو قصد غير ذلك الغير و الظاهر عدم كونها من الأسباب القهرية مطلقا فالوجه الأول غير صحيح و يبقى الإشكال فى ترجيح أحد الأخيرين و لا بد من التأمل

٧ مسأله يجوز استيجار المرأه للإرضاع



بل للرضاع بمعنى الانتفاع بلبنها و إن لم يكن منها فعل مده معينه و لا بد من مشاهدته الصبى الذى استؤجرت لإرضاعه لاختلاف الصبيان و يكفى وصفه على وجه يرتفع الغرر و كذا لا- بد من تعيين المرضعه شخصا أو وصفا على وجه يرتفع الغرر نعم لو استؤجرت على وجه يستحق منافعتها أجمع التى منها الرضاع لا يعتبر حينئذ مشاهدته الصبى أو وصفه و إن اختلفت الأغراض بالنسبه إلى مكان الإرضاع لاختلافه من حيث السهولة و الصعوبه و الوثاقه و عدمها لا بد من تعيينه أيضا

٨ مسأله إذا كانت المرأه المستأجره مزوجه

لا يعتبر فى صحه استيجارها إذنه ما لم يناف ذلك لحق استمتاعه لأن اللبن ليس له فيجوز لها الإرضاع من غير رضاه و لذا يجوز لها أخذ الأجره من الزوج على إرضاعها لولده سواء كان منها أو من غيرها نعم لو نافى ذلك حقه لم يجز إلا بإذنه و لو كان غائبا فأجرت نفسها للإرضاع فحضر فى أثناء المده و كان على وجه ينافى حقه انفسخت الإجاره بالنسبه إلى بقيه المده

٩ مسأله لو كانت الامراه خليه فأجرت نفسها للإرضاع أو غيره من الأعمال ثم تزوجت

قدم حق المستأجر على حق الزوج فى صوره المعارضه حتى أنه إذا كان و طؤه لها مضرا بالولد منع منه

١٠ مسأله يجوز للمولى إجبار أمته على الإرضاع إجاره أو تبرعا.

قنه كانت أو مدبره أو أم ولد و أما المكاتبه المطلقه فلا يجوز له إجبارها بل و كذا المشروطه كما لا يجوز فى المبعوضه و لا فرق بين كونها ذات ولد يحتاج إلى اللبن أو لا لإمكان إرضاعه من لبن غيرها

١١ مسأله لا فرق فى المرتضع بين أن يكون معيناً أو كلياً

و لا- فى المستأجره بين تعيين مباشرتها للإرضاع أو جعله فى ذمتها فلو مات الصبى فى صورته التعيين أو الامراه فى صورته تعيين المباشره انفسخت الإجاره بخلاف ما لو كان الولد كلياً أو جعل فى ذمتها فإنه لا تبطل بموته أو موتها إلا مع تعذر الغير من صبى أو مرضعه

١٢ مسأله يجوز استئجار الشاه للبنها و الأشجار للانتفاع بأثمارها و الآبار للاستقاء و نحو ذلك

و لا يضر كون الانتفاع فيها بإتلاف الأعيان لأن المناط فى المنفعه هو العرف و عندهم يعد اللبن منفعه للشاه و الثمر منفعه للشجر و هكذا و لذا قلنا بصحة استئجار المرأه للرضاع و إن لم يكن منها فعل بأن انتفع بلبنها فى حال نومها أو بوضع الولد فى حجرها و جعل ثديها فى فم الولد من دون مباشرتها لذلك فما عن بعض العلماء من إشكال الإجاره فى المذكورات لأن الانتفاع فيها بإتلاف الأعيان و هو خلاف وضع الإجاره لا وجه له

١٣ مسأله لا يجوز الإجاره لإتيان الواجبات العينيه

كالصلوات الخمس و الكفائيه كتغسيل الأموات و تكفينهم و الصلاه عليهم و كتعليم القدر الواجب من أصول الدين و فروعه و القدر الواجب من تعليم

القرآن كالحمد و سوره منه و كالقضاء و الفتوى و نحو ذلك و لا- يجوز الإجاره على الأذنان نعم لا- بأس بارتزاق القاضى و المفتى و المؤذن من بيت المال و يجوز الإجاره لتعليم الفقه و الحديث و العلوم الأدبيه و تعليم القرآن ما عدا المقدار الواجب و نحو ذلك

١٤ مسأله يجوز الإجاره لكنس المسجد و المشهد و فرشها.

و إشعال السراج و نحو ذلك

١٥ مسأله يجوز الإجاره لحفظ المتاع أو الدار أو البستان مده معينه

عن السرقة و الإتلاف و اشتراط الضمان لو حصلت السرقة أو الإتلاف و لو من غير تقصير فلا بأس بما هو المتداول من اشتراط الضمان على الناظر إذا ضاع مال لكن لا بد من تعيين العمل و المده و الأجره على شرائط الإجاره

١٦ مسأله لا يجوز استيجار اثنين للصلاه عن ميت واحد فى وقت واحد

لمنافاته للترتيب المعبر فى القضاء بخلاف الصوم فإنه لا- يعتبر فيه الترتيب و كذا لا يجوز استيجار شخص واحد لنيابه الحج الواجب عن اثنين و يجوز ذلك فى الحج المندوب و كذا فى الزيارات كما يجوز نيابه عن المتعدد تبرعا فى الحج و الزيارات و يجوز الإتيان بها لا بعنوان نيابه بل بقصد إهداء الثواب لواحد أو متعدد

١٧ مسأله لا يجوز الإجاره للنيابه عن الحى فى الصلاه

و لو فى الصلوات

المستحبه نعم يجوز ذلك فى الزيارات و الحج المندوب و إتيان صلاه الزياره ليس بعنوان النيايه بل من باب سببيه الزياره لاستحباب الصلاه بعدها ركعتين و يحتمل جواز قصد النيايه فيها لأنها تابعه للزياره و الأحوط إتيانها بقصد ما فى الواقع

١٨ مسأله إذا عمل للغير لا بأمره و لا إذنه لا يستحق عليه العوض

و إن كان بتخييل أنه مأجور عليه فبان خلافه

١٩ مسأله إذا أمر بإتيان عمل فعمل المأمور ذلك

فإن كان بقصد التبرع لا يستحق عليه أجره و إن كان من قصد الأمر إعطاء الأجره و إن قصد الأجره و كان ذلك العمل مما له أجره استحق و إن كان من قصد الأمر إتيانه تبرعا سواء كان العامل ممن شأنه أخذ الأجره و معدا نفسه لذلك أو لا بل و كذلك إن لم يقصد التبرع و لا- أخذ الأجره فإن عمل المسلم محترم و لو تنازعا بعد ذلك فى أنه قصد التبرع أو لا قدم قول العامل لأصالة عدم قصد التبرع بعد كون عمل المسلم محترما بل اقتضاء

احترام عمل المسلم ذلك و إن أغمضنا عن جريان أصله عدم التبرع و لا فرق في ذلك بين أن يكون العامل ممن شأنه و شغله أخذ الأجره و غيره إلا أن يكون هناك انصراف أو قرينه على كونه بقصد التبرع أو على اشتراطه

٢٠ مسأله كل ما يمكن الانتفاع به منفعه محلله مقصوده للعقلاء مع بقاء عينه يجوز إجارته

و كذا كل عمل محلل مقصود للعقلاء عدا ما استثني يجوز الإجاره عليه و لو كان تعلق القصد و الغرض به نادرا لكن في صورته تحقق ذلك النادر بل الأمر في باب المعاوضات الواقعه على الأعيان أيضا كذلك فمثل حبه الحنطه لا يجوز بيعها لكن إذا حصل مورد يكون متعلقا لغرض العقلاء و يبذلون المال في قبالتها يجوز بيعها

٢١ مسأله في الاستيجار للحج المستحبي أو الزياره لا يشترط أن يكون الإتيان بها بقصد النيابة

بل يجوز أن يستأجره لإتيانها بقصد إهداء الثواب إلى المستأجر أو إلى ميته و يجوز أن يكون لا بعنوان النيابة و لا إهداء الثواب بل يكون المقصود إيجادها في

الخارج من حيث إنها من الأعمال الراجعة فيأتي بها لنفسه أو لمن يريد نيابه أو إهداء

٢٢ مسأله فى كون ما يتوقف عليه استيفاء المنفعه

كالمداد للكتابه و الإبره و الخيط للخياطه مثلا على المؤجر أو المستأجر قولان و الأقوى وجوب التعيين إلا إذا كان هناك عاده ينصرف إليها الإطلاق و إن كان القول بكونه مع عدم التعيين و عدم العاده على المستأجر لا يخلو عن وجه أيضا لأن اللازم على الموجر ليس إلا العمل

٢٣ مسأله يجوز الجمع بين الإجاره و البيع مثلا بعقد واحد ]

كأن يقول بعتك دارى و أجرتك حمارى بكذا و حينئذ يوزع العوض عليهما بالنسبه و يلحق كلا منهما حكمه فلو قال أجرتك هذه الدار و بعتك هذا الدينار بعشره دنانير فلا بد من قبض العوضين بالنسبه إلى البيع فى المجلس و إذا كان فى مقابل الدينار بعد ملاحظه النسبه أزيد من دينار أو أقل منه بطل بالنسبه إليه للزوم الربا و لو قال أجرتك هذه الدار و صالحتك هذه الدينار بعشره دنانير مثلا- فإن قلنا بجريان حكم الصرف من وجوب القبض فى المجلس و حكم الربا فى الصلح فالحال كالبيع و إلا فيصح بالنسبه إلى المصالحه أيضا

٢٤ مسأله يجوز استيجار من يقوم بكل ما يأمره من حوائجه

فيكون له جميع منافعه و الأقوى أن

نفقته على نفسه لا- على المستأجر إلا- مع الشرط أو الانصراف من جهه العاده و على الأول لا بد من تعيينها كما و كيفا إلا أن يكون متعارفا و على الثانى على ما هو المعتاد المتعارف و لو أنفق من نفسه أو أنفقه متبرع يستحق مطالبه عوضها على الأول بل و كذا على الثانى لأن الانصراف بمنزله الشرط

٢٥ مسأله يجوز أن يستعمل الأجير مع عدم تعيين الأجره و عدم إجراء صيغه الإجاره

فيرجع إلى أجره المثل لكنه مكروه و لا- يكون حينئذ من الإجاره المعاطاتيه كما قد يتخيل لأنه يعتبر فى المعامله المعاطاتيه اشتمالها على جميع شرائط تلك المعامله عدا الصيغه و المفروض عدم تعيين الأجره فى المقام بل عدم قصد الإنشاء منهما و لا فعل من المستأجر بل يكون من باب العمل بالضمان نظير الإباحه بالضمان كما إذا أذن فى أكل طعامه بضمان العوض و نظير التملك بالضمان كما فى القرض على الأقوى من عدم كونه معاوضه فهذه الأمور عناوين مستقله غير المعاوضه و الدليل عليها السيره بل الأخبار أيضا و أما الكراهه فلا أخبار أيضا

٢٦ مسأله لو استأجر أرضا مده معينه فغرس فيها أو زرع ما لا يدرك فى تلك المده

فبعد انقضائها للمالك أن يأمره بقلعها بل و كذا لو استأجر لخصوص الغرس أو لخصوص الزرع و ليس له الإبقاء و لو مع الأجره و لا مطالبه الأرش مع القلع لأن التقصير من قبله نعم لو استأجرها مده يبلغ الزرع فاتفق التأخير لتغير الهواء أو غيره أمكن أن يقال بوجود الصبر على المالك مع الأجره للزوم الضرر إلا أن يكون موجبا لتضرر المالك

## فصل ٧ فى التنازع

١ مسأله إذا تنازعا فى أصل الإجاره قدم قول منكرها مع اليمين

فإن كان هو المالك استحق أجره المثل دون ما يقوله المدعى و لو زاد عنها لم يستحق تلك الزيادة و إن وجب على المتصرف إيصالها إليه و إن كان المنكر هو المتصرف فكذلك لم يستحق المالك إلا أجره المثل و لكن لو زادت عما يدعيه من المسمى لم يستحق الزيادة لاعترافه بعدم استحقاقها و يجب على المتصرف إيصالها إليه هذا إذا كان النزاع بعد استيفاء المنفعه و إن كان قبله رجع كل مال إلى صاحبه

٢ مسأله لو اتفقا على أنه أذن للمتصرف فى استيفاء المنفعه

و لكن المالك يدعى أنه على وجه الإجاره بكذا أو الإذن بالضمان و المتصرف يدعى أنه على وجه العاربه ففى تقديم أيهما وجهان بل قولان من أصاله البراءه بعد فرض كون التصرف جائزا و من أصاله احترام مال المسلم الذى لا يحل إلا بالإباحه و الأصل





عدمها فتثبت أجره المثل بعد التحالف و لا يبعد ترجيح الثانى و جواز التصرف أعم من الإباحه

٣ مسأله إذا تنازعا فى قدر المستأجر

قدم قول مدعى الأقل

٤ مسأله إذا تنازعا فى رد العين المستأجره

قدم قول المالك

٥ مسأله إذا ادعى الصائغ أو الملاح أو المكارى تلف المتاع من غير تعد و لا تفريط

و أنكر المالك التلف أو ادعى التفريط أو التعدى قدم قولهم مع اليمين على الأقوى

٦ مسأله يكره تضمين الأجير فى مورد ضمانه

من قيام البينه على إتلافه أو تفريطه فى الحفظ أو تعديه أو نكوله عن اليمين أو نحو ذلك

٧ مسأله إذا تنازعا فى مقدار الأجره

قدم قول المستأجر

٨ مسأله إذا تنازعا فى أنه أجره بغلا أو حمارا أو أجره هذا الحمار مثلا أو ذاك

فالمرجع التحالف و كذا لو اختلفا فى الأجره أنها عشره دراهم أو دينار

٩ مسأله إذا اختلفا فى أنه شرط أحدهما على الآخر شرطا أو لا

فالقول قول منكره

١٠ مسأله إذا اختلفا فى المده أنها شهر أو شهران مثلا

فالقول قول منكر الأزيد

١١ مسأله إذا اختلفا فى الصحه و الفساد

قدم قول من يدعى الصحه

١٢ مسأله إذا حمل الموجر متاعه إلى بلد فقال المستأجر استأجرتك على أن تحمله إلى البلد الفلاني.

غير ذلك البلد

و تنازعا قدم قول المستأجر فلا يستحق المؤجر أجره حملة و إن طلب منه الرد إلى المكان الأول وجب عليه و ليس له رده إليه إذا لم يرض و يضمن له إن تلف أو عاب لعدم كونه أمينا حينئذ في ظاهر الشرع

١٣ مسأله إذا خاط ثوبه قباء و ادعى المستأجر أنه أمره بأن يخطه قميصا

فالأقوى تقديم قول المستأجر لأصالة عدم الإذن في خياطته قباء و على هذا فيضمن له عوض النقص الحاصل من ذلك و لا يجوز له نقضه إذا كان الخيط للمستأجر و إن كان له كان له و يضمن النقص الحاصل من ذلك و لا يجب عليه قبول عوضه لو طلبه المستأجر كما ليس عليه قبول عوض الثوب لو طلبه الموجر هذا و لو تنازعا في هذه المسأله و المسأله المتقدمه قبل الحمل و قبل الخياطه فالمرجع التحالف

١٤ مسأله كل من يقدم قوله في الموارد المذكوره

عليه اليمين للآخر

### خاتمه فيها مسائل

الأولى خراج الأرض المستأجره في الأراضى الخراجيه على مالکها

و لو شرط كونه على المستأجر صح على الأقوى و لا يضر كونه مجهولا من حيث القله و الكثره لاغتفار مثل هذه الجهاله عرفا و لإطلاق بعض الأخبار.

الثانيه لا بأس بأخذ الأجره على قراءه تعزیه سيد الشهداء و سائر الأئمه ص

و لكن لو أخذها على مقدماتها من المشى إلى المكان الذى يقرأ فيه كان أولى.

الثالثه يجوز استيجار الصبى المميز من وليه الإجبارى أو غيره

كالحاكم الشرعى لقراءه القرآن و التعزیه و الزيارات بل الظاهر جوازه لنيابه الصلاه عن الأموات بناء على الأقوى من شرعيه عباداته.

الرابعه إذا بقى فى الأرض المستأجره للزراعه بعد انقضاء المده أصول الزرع فنبتت

فإن لم يعرض المستأجر عنها كانت له و إن عرض عنها و قصد صاحب الأرض تملكها كانت له و لو بادر آخر إلى تملكها ملك و إن لم يجز له الدخول فى الأرض إلا بإذن مالکها.

الخامسه إذا استأجر القصاب لذبح الحيوان فذبحه على غير الوجه الشرعى

بحيث صار حراما ضمن قيمته بل الظاهر ذلك إذا أمره بالذبح تبرعا



## و كذا فى نظائر المسأله

السادسه إذا آجر نفسه للصلاه عن زيد فاشتبه و أتى بها عن عمرو

فإن كان من قصده النيابة عن من وقع العقد عليه و تخيل أنه عمرو فالظاهر الصحه عن زيد و استحقاقه الأجره و إن كانت ناويا النيابة عن عمرو على وجه التقييد لم تفرغ ذمه زيد و لم يستحق الأجره و تفرغ ذمه عمرو إن كانت مشغوله و لا يستحق الأجره من تركته لأنه بمنزله التبرع و كذا الحال فى كل عمل مفتقر إلى النيه.

السابعه يجوز أن يؤجر داره مثلا إلى سنه بأجره معينه

و يوكل المستأجر فى تجديد الإجاره عند انقضاء المده و له عزله بعد ذلك و إن جدد قبل أن يبلغه خبر العزل لزم عقده و يجوز أن يشترط فى ضمن العقد أن يكون وكيلا عنه فى التجديد بعد الانقضاء و فى هذه الصوره ليس له عزله.

الثامنه لا يجوز للمشتري بيع الخيار بشرط رد الثمن للبائع أن يؤجر المبيع أزيد من مدته الخيار للبائع

و لا فى مدته الخيار من دون اشتراط الخيار حتى إذا فسخ البائع يمكنه أن يفسخ الإجاره و ذلك لأن اشتراط الخيار من البائع فى قوه إبقاء المبيع على حاله حتى يمكنه الفسخ فلا يجوز تصرف ينافى ذلك.

التاسعه إذا استوَجِرَ لخياطه ثوب معين لا بقيد المباشره فخاطه شخص آخر تبرعا عنه

استحق الأجره المسماه و إن خاطه تبرعا عن المالك لم يستحق المستأجر شيئا و بطلت الإجاره و كذا إن لم يقصد التبرع عن أحدهما و لا يستحق على المالك أجره لأنه لم يمكن مأذونا من قبله و إن كان قاصدا لها أو معتقدا أن المالك أمره بذلك.

العاشره إذا آجره ليوصل مكتوبه إلى بلد كذا

إلى زيد مثلاً في مده معينه فحصل مانع في أثناء الطريق أو بعد الوصول إلى البلد فإن كان المستأجر عليه الإيصال و كان طى الطريق مقدمه لم يستحق شيئاً و إن كان المستأجر عليه مجموع السير و الإيصال استحق بالنسبه و كذا الحال فى كل ما هو من هذا القبيل فالإجاره مثل الجعاله قد يكون على العمل المركب من أجزاء و قد تكون على نتيجه ذلك العمل فمع عدم حصول تمام العمل فى الصوره الأولى يستحق الأجره بمقدار ما أتى به و فى الثانيه لا يستحق شيئاً و مثل الصوره ما إذا جعلت الأجره فى مقابله مجموع العمل من حيث المجموع كما إذا استأجره للصلاه أو الصوم فحصل مانع فى الأثناء من إتمامها.

الحاديه عشر إذا كان للأجير على العمل خيار الفسخ

فإن فسخ قبل الشروع فيه فلا إشكال و إن كان بعده استحق أجره المثل و إن كان فى أثناءه استحق بمقدار ما أتى به من المسمى أو المثل على الوجهين المتقدمين إلا إذا كان المستأجر عليه المجموع من حيث المجموع فلا يستحق شيئاً و إن كان العمل مما يجب إتمامه بعد الشروع فيه كما فى الصلاه بناء على حرمة قطعها و الحج بناء على وجوب تمامه فهل هو كما إذا فسخ بعد العمل أو لا وجهان أو جههما الأول هذا إذا كان الخيار فورياً كما فى خيار الغبن

إن ظهر كونه مغبونا في أثناء العمل و قلنا إن الإتمام مناف للفوريه و إلا فله أن لا يفسخ إلا بعد الإتمام و كذا الحال إذا كان الخيار للمستأجر إلا- أنه إذا كان المستأجر عليه المجموع من حيث المجموع و كان في أثناء العمل يمكن أن يقال إن الأجير يستحق بمقدار ما عمل من أجره المثل لاحترام عمل المسلم خصوصا إذا لم يكن الخيار من باب الشرط.

الثانيه عشر [يجوز اشتراط كون نفقه المستأجر على الأجير أو المؤجر بشرط التعيين أو التعيين الرافعين للغرر]

كما يجوز اشتراط كون نفقه الدابه المستأجره و العبد و الأجير المستأجرين للخدمه أو غيرها على المستأجر إذا كانت معينه بحسب العاده أو عينها على وجه يرتفع الغرر كذلك يجوز اشتراط كون نفقه المستأجر على الأجير أو المؤجر بشرط التعيين أو التعيين الرافعين للغرر فما هو المتعارف من إجاره الدابه للحج و اشتراط كون تمام النفقه و مصارف الطريق و نحوها على الموجر لا مانع منه إذا عينوها على وجه رافع للغرر.

الثالثه عشر إذا آجر داره أو دابته من زيد إجاره صحيحه بلا خيار له ثم آجرها من عمرو

كانت الثانيه فضوليه موقوفه على إجازة زيد فإن أجاز صحت له و يملك هو الأجره فيطالبها من عمرو و لا يصح له إجازتها على أن تكون الأجره للموجر و إن فسخ الإجاره الأولى بعدها لأنه لم يكن مالكا للمنفعه حين العقد الثاني و ملكيته لها حال الفسخ لا تنفع إلا إذا جدد الصيغه و إلا فهو من قبيل من باع



شيئا ثم ملك و لو زادت مدته الثانيه عن الأولى لا يبعد لزومهما على المؤجر فى تلك الزيادة و أن يكون لزيد إمضاؤها بالنسبه إلى مقدار مدته الأولى.

الرابعه عشر إذا استأجر عينا ثم تملكها قبل انقضاء مدته الإجاره

بقيت الإجاره على حالها فلو باعها و الحال هذه لم يملكها المشتري إلا مسلوبه المنفعه فى تلك المده فالمنفعه تكون له و لا تتبع العين نعم للمشتري خيار الفسخ إذا لم يكن عالما بالحال و كذا الحال إذا تملك المنفعه بغير الإجاره فى مدته ثم تملك العين كما إذا تملكها بالوصيه أو بالصلح أو نحو ذلك فهى تابعه للعين إذا لم تكن مفروزه و مجرد كونها لمالك العين لا ينفع فى الانتقال إلى المشتري نعم لا يبعد تبعيتها للعين إذا كان قاصدا لذلك حين البيع.

الخامسه عشر إذا استأجر أرضا للزراعه مثلا فحصلت آفه سماويه أو أرضيه توجب نقص الحاصل لم تبطل

و لا يوجب ذلك نقضا فى مال الإجاره و لا خيارا للمستأجر نعم لو شرط على المؤجر إبراءه من ذلك بمقدار ما نقص بحسب تعيين أهل الخبره ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك أو أن يهبه ذلك المقدار إذا كان مال الإجاره عينا شخصيه فالظاهر الصحه بل الظاهر صحه اشتراط الإبراء على التقدير المذكور بنحو شرط النتيجة و لا يضره التعليق لمنع كونه

مضرا فى الشروط نعم لو شرط براءته على التقدير المذكور حين العقد بأن يكون ظهور النقص كاشفا عن البراءة من الأول فالظاهر عدم صحته لأوله إلى الجهل بمقدار مال الإجاره حين العقد.

السادسه عشر يجوز إجاره الأرض مده معلومه بتعميرها

و أعمال عمل فيها من كرى الأنهار و تنقيه الآبار و غرس الأشجار و نحو ذلك

و عليه يحمل قوله ع: لا بأس بقباله الأرض من أهلها بعشرين سنه أو أكثر فيعمرها و يؤدي ما خرج عليها

و نحوه غيره.

السابعه عشر لا بأس بأخذ الأجره على الطبايه

و إن كانت من الواجبات الكفائيه لأنها كسائر الصنائع واجبه بالعوض لانتظام نظام معاش العباد بل يجوز و إن وجبت عينا لعدم من يقوم بها غيره و يجوز اشتراط كون الدواء عليه مع التعيين الراجع للغرر و يجوز أيضا مقاطعته على المعالجه إلى مده أو مطلقا بل يجوز المقاطعه عليها بقيد البرء أو بشرطه إذا كان مظنونا

بل مطلقا و ما قيل من عدم جواز ذلك لأن البرء بيد الله فليس اختياريا له و أن اللازم مع إرادته ذلك أن يكون بعنوان الجعالة لا الإجاره فيه أنه يكفى كون مقدماته العاديه اختياريه و لا- يضر التخلف فى بعض الأوقات كيف و إلا لم يصح بعنوان الجعالة أيضا.

الثامنه عشر إذا استوجر لختم القرآن لا يجب أن يقرأه مرتبا

بالشروع من الفاتحه و الختم بسوره الناس بل يجوز أن يقرأ سوره فسوره على خلاف الترتيب بل يجوز عدم رعايه الترتيب فى آيات السوره أيضا و لهذا إذا علم بعد الإتمام أنه قرأ الآيه الكذائيه غلطا أو نسى قراءتها يكفيه قراءتها فقط نعم لو اشترط عليه الترتيب وجب مراعاته و لو علم إجمالا- بعد الإتمام أنه قرأ بعض الآيات غلطا من حيث الأعراب أو من حيث عدم أداء الحرف من مخرجه أو من حيث المادة فلا يبعد كفايته و عدم وجوب الإعادته لأن اللازم القراءه على المتعارف و المعتاد و من المعلوم وقوع ذلك من القارين غالبا إلا من شذ منهم نعم لو اشترط المستأجر عدم الغلط أصلا لزم عليه الإعادته مع العلم به فى الجمله و كذا الكلام فى الاستيجار لبعض الزيارات المأثوره أو غيرها و كذا فى الاستيجار لكتابه كتاب أو قرآن أو دعاء أو نحوها لا يضر فى استحقاق الأجره إسقاط كلمه أو

حرف أو كتابتهما غلطا.

التاسعة عشر لا يجوز في الاستيجار للحج البلدى أن يستأجر شخصا من بلد الميت إلى النجف و شخصا آخر من النجف إلى مكة.

أو إلى الميقات و شخصا آخر منه إلى مكة إذ اللازم أن يكون قصد الموجر من البلد الحج و المفروض أن مقصده النجف مثلا و هكذا فما أتى به من السير ليس مقدمه للحج و هو نظير أن يستأجر شخصا لعمره التمتع و شخصا آخر للحج و معلوم أنه مشكل بل اللازم على القائل بكفايته أن يقول بكفايه استيجار شخص للركعة الأولى من الصلاة و شخص آخر للثانية و هكذا يتم

العشرين إذا استوجر للصلاة عن الميت فصلى و نقص من صلاته بعض الواجبات الغير الركنيه سهوا

فإن لم يكن زائدا على القدر المتعارف الذى قد يتفق أمكن أن يقال لا ينقص من أجرته شيء و إن كان الناقص من الواجبات و المستحبات المتعارفه أزيد من المقدار المتعارف ينقص من الأجره بمقداره إلا أن يكون المستأجر عليه الصلاة الصحيحه المبرئه للذمه و نظير ذلك إذا استوجر للحج فمات بعد الإحرام و دخول الحرم حيث إن ذمه الميت تبرأ بذلك فإن كان المستأجر عليه ما يبرئ الذمه استحق تمام الأجره و إلا فتوزع و يسترد ما يقابل بقيه الأعمال

<بسم الله الرحمن الرحيم>

## كتاب المضاربه

### اشاره

و تسمى قراضا عند أهل الحجاز و الأول من الضرب لضرب العامل فى الأرض لتحصيل الربح و المفاعله باعتبار كون المالك سببا له و العامل مباشرا و الثانى من القرض بمعنى القطع لقطع المالك حصه من ماله و دفعه إلى العامل ليتجر به و عليه العامل مقارض بالبناء للمفعول و على الأول مضارب بالبناء للفاعل و كيف كان عبارته عن دفع الإنسان مالا إلى غيره ليتجر به على أن يكون الربح بينهما لا أن يكون تمام الربح للمالك و لا أن يكون تمامه للعامل و توضيح ذلك أن من دفع مالا إلى غيره للتجاره تاره على أن يكون الربح بينهما و هى مضاربه و تاره على أن يكون تمامه للعامل و هذا داخل فى عنوان القرض إن كان بقصده و تاره على أن يكون تمامه للمالك و يسمى عندهم باسم البضاعه و تاره لا يشترطان شيئا و على هذا أيضا يكون تمام الربح للمالك فهو داخل فى عنوان البضاعه و عليهما يستحق العامل أجره المثل لعمله إلا أن



يشترط عدمه أو يكون العامل قاصدا للتبرع و مع عدم الشرط و عدم قصد التبرع أيضا له أن يطالب الأجره إلا أن يكون الظاهر منهما في مثله عدم أخذ الأجره و إلا فعمل المسلم محترم ما لم يقصد التبرع و يشترط في المضاربه الإيجاب و القبول و يكفي فيهما كل دال قولاً- أو فعلاً- و الإيجاب القولي كأن يقول ضاربتك على كذا و ما يفيد هذا المعنى فيقول قبلت و يشترط فيها أيضا بعد البلوغ و العقل و الاختيار و عدم الحجر لفلس أو جنون أمور الأول أن يكون رأس المال عينا فلا تصح بالمنفعه و لا بالدين فلو كان له دين على أحد

لم يجر أن يجعله مضاربه إلا بعد قبضه و لو أذن للعامل فى قبضه ما لم يجدد العقد بعد القبض نعم لو و كله على القبض و الإيجاب من طرف المالك و القبول منه بأن يكون موجبا قابلا صحح و كذا لو كان له على العامل دين لم يصح جعله قراضا إلا أن يوكله فى تعيينه ثم إيقاع العقد عليه بالإيجاب و القبول بتولى الطرفين. الثانى أن يكون من الذهب أو الفضة المسكوكين بسكه المعامله بأن يكون درهما أو ديناراً فلا تصح بالفلوس و لا بالعروض بلا خلاف بينهم و إن لم يكن عليه دليل سوى دعوى الإجماع نعم تأمل فيه بعضهم و هو فى محله لشمول العمومات إلا أن يتحقق الإجماع و ليس ببعيد فلا يترك الاحتياط و لا بأس بكونه من المغشوش الذى يعامل به مثل الشاميات و القمى و نحوها نعم لو كان مغشوشا يجب كسره بأن كان قلبا لم يصح و إن كان له قيمه فهو مثل الفلوس و لو قال للعامل بع هذه السلعه و خذ ثمنها قراضا لم يصح

إلا أن يوكله في تجديد العقد عليه بعد أن نض ثمنه. الثالث أن يكون معلوما قدرا ووصفا ولا يكفى المشاهده و إن زال به معظم الغرر. الرابع أن يكون معينا فلو أحضر مالين و قال قارضتك بأحدهما أو بأيهما شئت لم ينقذ إلا أن يعين ثم يوقعان العقد عليه نعم لا- فرق بين أن يكون مشاعا أو مفروزا بعد العلم بمقداره و وصفه فلو كان المال مشتركا بين شخصين فقال أحدهما للعامل قارضتك بحصتي في هذا المال صح مع العلم بحصته من ثلث أو ربع و كذا لو كان للمالك مائة دينار مثلا فقال قارضتك بنصف هذا المال صح. الخامس أن يكون الربح مشاعا بينهما فلو جعل لأحدهما مقدارا معينا و البقية للآخر أو البقية مشتركة بينهما لم يصح.

السادس تعيين حصه كل منهما من نصف أو ثلث أو نحو ذلك إلا أن يكون هناك متعارف ينصرف إليه الإطلاق. السابع أن يكون الربح بين المالك و العامل فلو شرطا جزء منه لأجنبى عنهما لم يصح إلا أن يشترط عليه عمل متعلق بالتجاره نعم ذكروا أنه لو اشترط كون جزء من الربح لغلام أحدهما صح و لا بأس به خصوصا على القول بأن العبد لا يملك لأنه يرجع إلى مولاه و على القول الآخر يشكل إلا أنه لما كان مقتضى القاعده صحه الشرط حتى للأجنبى و القدر



المتيقن من عدم الجواز ما إذا لم يكن غلاما لأحدهما فالأقوى الصحة مطلقا بل لا يبعد القول به في الأجنبي أيضا وإن لم يكن عاملا لعموم الأدلة. الثامن ذكر بعضهم أنه يشترط أن يكون رأس المال بيد العامل فلو اشترط المالك أن يكون بيده لم يصح لكن لا دليل عليه فلا مانع أن يتصدى العامل للمعاملة مع كون المال بيد المالك كما عن التذكرة. التاسع أن يكون الاسترباح بالتجاره و أما إذا كان بغيرها كأن يدفع إليه ليصرفه في الزراعه مثلا و يكون الربح بينهما يشكل صحته إذ القدر المعلوم من الأدله هو التجاره و لو فرض صحه غيرها للعمومات كما لا يبعد لا يكون داخلا في عنوان المضاربه. العاشر أن لا يكون رأس المال بمقدار يعجز العامل عن التجاره به مع اشتراط المباشره من دون الاستعانه بالغير أو كان عاجزا حتى مع الاستعانه بالغير و إلا فلا يصح لاشتراط كون العامل قادرا على العمل كما أن الأمر كذلك

فى الإجاره للعمل فإنه إذا كان عاجزا تكون باطله و حينئذ فىكون تمام الربح للمالك و للعامل أجره عمله مع جهله بالبطلان و يكون ضامنا لتلف المال إلا مع علم المالك بالحال و هل يضمن حينئذ جميعه لعدم التميز مع عدم الإذن فى أخذه على هذا الوجه أو القدر الزائد لأن العجز إنما يكون بسببه فيختص به أو الأول إذا أخذ الجميع دفعه و الثانى إذا أخذ أولاً بقدر مقدوره ثم أخذ الزائد و لم يمزجه مع ما أخذه أولاً أقوال أقواها الأخير و دعوى أنه بعد أخذ الزائد يكون يده على الجميع و هو عاجز عن المجموع من حيث المجموع و لا- ترجيح الآين لأحد أجزائه إذ لو ترك الأول و أخذ الزيادة لا يكون عاجزا كما ترى إذ الأول وقع

صحيحاً و البطلان مستند إلى الثاني و بسببه و المفروض عدم المزج هذا و لكن ذكر بعضهم أن مع العجز المعامله صحيحه فالربح مشترك و مع ذلك يكون العامل ضامناً مع جهل المالك و لا وجه له لما ذكرنا مع أنه إذا كانت المعامله صحيحه لم يكن وجه للضمان ثم إذا تجدد العجز في الأثناء و جب عليه رد الزائد و إلا ضمن

### في أحكام المضاربه

١ مسأله لو كان له مال موجود في يد غيره أمانه أو غيرها فضاربه عليها صح

و إن كان في يده غصباً أو غيره مما يكون اليد فيه يد ضمان فالأقوى أنه يرتفع الضمان بذلك لانقلاب اليد حينئذ فينقلب الحكم و دعوى أن الضمان مغياً بالتأديه و لم تحصل كما ترى و لكن ذكر جماعه بقاء الضمان إلا إذا اشترى به شيئاً و دفعه إلى البائع فإنه يرتفع الضمان به لأنه قد قضى دينه بإذنه و ذكروا نحو ذلك في الرهن أيضاً و أن العين إذا كانت في يد الغاصب فجعله رهناً عنده أنها تبقى على الضمان و الأقوى ما ذكرنا في المقامين لما ذكرنا

٢ مسأله المضاربه جائزه من الطرفين

يجوز لكل منهما فسخها سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده قبل حصول الربح أو بعده نض المال أو كان به عروض مطلقاً كانت أو مع اشتراط الأجل و إن كان قبل انقضائه نعم لو اشترط فيها عدم الفسخ إلى زمان كذا يمكن أن يقال بعدم جواز فسخها قبله بل هو الأقوى لوجوب الوفاء بالشرط و

لكن عن المشهور بطلان الشرط المذكور بل العقد أيضا لأنه مناف لمقتضى العقد وفيه منع بل هو مناف لإطلاقه و دعوى أن الشرط في العقود الغير اللازمه غير لازم الوفاء ممنوعه نعم يجوز فسخ العقد فيسقط الشرط و إلا فما دام العقد باقيا يجب الوفاء بالشرط فيه و هذا إنما يتم في غير الشرط الذى مفاده عدم الفسخ مثل المقام فإنه يوجب لزوم ذلك العقد هذا و لو شرط عدم فسخها في ضمن عقد لازم آخر فلا إشكال في صحه الشرط و لزومه و هذا يؤيد ما ذكرنا من عدم كون الشرط المذكور منافيا لمقتضى العقد إذ لو كان منافيا لزم عدم صحته في ضمن

عقد آخر أيضا و لو شرط فى عقد مضاربه عدم فسخ مضاربه أخرى سابقه صح و وجب الوفاء به إلا أن يفسخ هذه المضاربه فيسقط الوجوب كما أنه لو اشترط فى مضاربه مضاربه أخرى فى مال آخر أو أخذ بضاعه منه أو قرض أو خدمه أو نحو ذلك وجب الوفاء به ما دامت المضاربه باقيه و إن فسخها سقط الوجوب و لا بد أن يحمل ما اشتهر من أن الشروط فى ضمن العقود الجائزه غير لازمه الوفاء على هذا المعنى و إلا فلا وجه لعدم لزومها مع بقاء العقد على حاله كما اختاره صاحب الجواهر بدعوى أنها تابعه للعقد لزوما و جوازا بل مع جوازه هى أولى بالجواز و أنها معه شبه الوعد و المراد من قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ اللزومه منها لظهور الأمر فيها فى الوجوب المطلق

و المراد من قوله ع: المؤمنون عند شروطهم

بيان صحه أصل الشرط لا اللزوم و الجواز إذ لا يخفى ما فيه

٣ مسأله إذا دفع إليه مالا و قال اشتر به بستانا مثلا أو قطيعا من الغنم

فإن كان المراد الاسترباح بهما بزيادة قيمه صح مضاربه و إن كان المراد الانتفاع بنمائهما بالاشتراك فى صحته مضاربه وجهان من أن الانتفاع بالنماء ليس من التجاره فلا يصح و من أن حصوله يكون بسبب الشراء فيكون بالتجاره و الأقوى البطلان مع إرادته عنوان المضاربه إذ هى ما يكون الاسترباح فيه بالمعاملات و زياده قيمه لا مثل هذه الفوائد نعم لا بأس بضمها إلى زياده قيمه و إن لم يكن المراد خصوص عنوان المضاربه فيمكن دعوى صحته للعمومات

٤ مسأله إذا اشترط المالك على العامل أن يكون الخساره عليهما

كالربح أو اشترط ضمانه

لرأس المال ففي صحته وجهان أقواهما الأول لأنه ليس شرطاً منافياً لمقتضى العقد كما قد يتخيل بل إنما هو منافٍ لإطلاقه إذ مقتضاه كون الخساره على المالك و عدم ضمان العامل إلا مع التعدي أو التفريط

٥ مسأله إذ اشترط المالك على العامل أن لا يسافر مطلقاً أو إلى البلد الفلاني

أو إلا إلى البلد الفلاني أو لا يشتري الجنس الفلاني أو إلا الجنس الفلاني أو لا يبيع من زيد مثلاً أو إلا من زيد أو لا يشتري من شخص أو إلا من شخص معين أو نحو ذلك من الشروط فلا يجوز له المخالفه و إلا ضمن المال لو تلف بعضاً أو كلا و ضمن الخساره مع فرضها و مقتضى القاعده و إن كان كون تمام الربح للمالك على فرض إرادته القيديه إذا أجاز المعامله و ثبوت خيار تخلف الشرط على فرض كون المراد من الشرط التزام في الالتزام و كون تمام الربح له على تقدير الفسخ إلا- أن الأقوى اشتراكهما في الربح على ما قرر لجمله من الأخبار الداله على ذلك و لا داعي إلى حملها على بعض المحامل و لا إلى الاقتصار على مواردّها لاستفاده العموم من بعضها الآخر

٦ مسأله لا يجوز للعامل خلط رأس المال مع مال آخر

لنفسه أو غيره إلا- مع إذن المالك عموماً كأن يقول اعمل به على حسب ما تراه مصلحه إن كان هناك مصلحه أو خصوصاً فلو خلط بدون الإذن ضمن التلف إلا أن المضاربه باقيه و الربح بين المالين على النسبه

٧ مسأله مع إطلاق العقد يجوز للعامل التصرف على حسب ما يراه

من حيث البائع و المشتري

و نوع الجنس المشتري لكن لا- يجوز له أن يسافر من دون إذن المالك إلا إذا كان هناك متعارف ينصرف إليه الإطلاق و إن خالف فسافر فعلى ما مر فى المسأله المتقدمه

٨ مسأله مع إطلاق العقد و عدم الإذن فى البيع نسيئه لا يجوز له ذلك

إلا- أن يكون متعارفا ينصرف إليه الإطلاق و لو خالف فى غير مورد الانصراف فإن استوفى الثمن قبل اطلاع المالك فهو و إن اطلع المالك قبل الاستيفاء فإن أمضى فهو و إلا فالبيع باطل و له الرجوع على كل من العامل و المشتري مع عدم وجود المال عنده أو عند مشتر آخر منه فإن رجع على المشتري بالمثل أو القيمه لا- يرجع هو على العامل إلا- أن يكون مغرورا من قبله و كانت القيمه أزيد من الثمن فإنه حينئذ يرجع بتلك الزيادة عليه و إن رجع على العامل يرجع هو على المشتري بما غرم إلا أن يكون مغرورا منه و كان الثمن أقل فإنه حينئذ يرجع بمقدار الثمن

٩ مسأله فى صوره إطلاق العقد لا يجوز له أن يشتري بأزيد من قيمه المثل

كما أنه لا يجوز أن يبيع بأقل من قيمه المثل و إلا بطل نعم إذا اقتضت المصلحه أحد الأمرين لا بأس به

١٠ مسأله لا يجب فى صوره الإطلاق أن يبيع بالنقد

بل يجوز أن يبيع الجنس بجنس آخر و قيل بعدم جواز البيع إلا بالنقد

المتعارف و لا وجه له إلا إذا كان جنسا لا رغبه للناس فيه غالبا

١١ مسأله لا يجوز شراء المعيب إلا إذا اقتضت المصلحه

و لو اتفق فله الرد أو الأرش على ما تقتضيه المصلحه

١٢ مسأله المشهور على ما قيل إن فى صورته الإطلاق يجب أن يشتري بعين المال

فلا يجوز الشراء فى الذمه و بعبارة أخرى يجب أن يكون الثمن شخصا من مال المالك لا كليا فى الذمه و الظاهر أنه يلحق به الكلى فى المعين أيضا و علل ذلك بأنه القدر المتيقن و أيضا الشراء فى الذمه قد يؤدي إلى وجوب دفع غيره كما إذا تلف رأس المال قبل الوفاء و لعل المالك غير راض بذلك و أيضا إذا اشترى بكلى فى الذمه لا يصدق على الربح أنه ربح مال المضاربه و لا- يخفى ما فى هذه العلل و الأقوى كما هو المتعارف جواز الشراء فى الذمه و الدفع من رأس المال ثم إنهم لم يتعرضوا لبيعه و مقتضى ما ذكره و وجوب كون المبيع أيضا شخصا لا كليا ثم الدفع من الأجناس التى عنده و الأقوى فيه أيضا جواز كونه كليا و إن لم يكن فى المتعارف مثل الشراء ثم إن الشراء فى الذمه يتصور على وجه أحدها أن يشتري العامل بقصد المالك و فى ذمته من حيث المضاربه الثانى أن يقصد كون الثمن فى ذمته من حيث إنه عامل و وكيل عن المالك و يرجع إلى الأول و حكمها الصحه و كون الربح مشتركا بينهما على ما ذكرنا و إذا فرض تلف مال المضاربه قبل الوفاء كان فى ذمه المالك يؤدي من ماله الآخر الثالث أن يقصد ذمه



نفسه و كان قصده الشراء لنفسه و لم يقصد الوفاء حين الشراء من مال المضاربه ثمّ دفع منه و على هذا الشراء صحيح و يكون غاصبا فى دفع مال المضاربه من غير إذن المالك إلا إذا كان مأذونا فى الاستقراض و قصد القرض الرابع كذلك لكن مع قصد دفع الثمن من مال المضاربه حين الشراء حتى يكون الربح له فقصد نفسه حيله منه و عليه يمكن الحكم بصحة الشراء و إن كان عاصيا فى التصرف فى مال المضاربه من غير إذن المالك و ضامنا له بل ضامنا للبائع أيضا حيث إن الوفاء بمال الغير غير صحيح و يحتمل القول ببطلان الشراء لأن رضا البائع مقيد بدفع الثمن و المفروض أن الدفع بمال الغير غير صحيح فهو بمنزله السرقة

كما ورد فى بعض الأخبار: أن من استقرض و لم يكن قاصدا للأداء فهو سارق

و يحتمل صحة الشراء و كون قصده لنفسه لغوا بعد أن كان بناؤه الدفع من مال المضاربه فإن البيع و إن كان بقصد نفسه و كليا فى ذمته إلا أنه ينصب على هذا الذى يدفعه فكأن البيع وقع عليه و الأوفى بالقواعد الوجه الأول و بالاحتياط الثانى و أضعف الوجه الثالث و إن لم يستبعده الآقا البهبهاني الخامس أن يقصد الشراء فى ذمته من غير التفات إلى نفسه و غيره و عليه أيضا يكون المبيع له و إذا دفعه من مال المضاربه يكون عاصيا و لو اختلف البائع و العامل فى أن الشراء كان لنفسه أو لغيره و هو المالك

المضارب يقدم قول البائع لظاهر الحال فيلزم بالثمن من ماله و ليس له إرجاع البائع إلى المالك المضارب

١٣ مسأله يجب على العامل بعد تحقق عقد المضاربه ما يعتاد بالنسبه إليه و إلى تلك التجاره

فى مثل ذلك المكان و الزمان من العمل و تولى ما يتولاه التاجر لنفسه من عرض القماش و النشر و الطى و قبض الثمن و إيداعه فى الصندوق و نحو ذلك مما هو اللائق و المتعارف و يجوز له استيجار من يكون المتعارف استيجاره مثل الدلال و الحمال و الوزان و الكيال و غير ذلك و يعطى الأجره من الوسط و لو استأجر فيما يتعارف مباشرته بنفسه فالأجره من ماله و لو تولى بنفسه ما يعتاد الاستيجار له فالظاهر جواز أخذ الأجره إن لم يقصد التبرع و ربما يقال بعدم الجواز و فيه أنه مناف لقاعده احترام عمل المسلم المفروض عدم وجوبه عليه

١٤ مسأله قد مر أنه لا يجوز للعامل السفر من دون إذن المالك.

و معه فنفقته فى السفر من رأس المال إلا إذا اشترط المالك كونها على نفسه و عن بعضهم كونها على نفسه مطلقا و الظاهر أن مراده فيما إذا لم يشترط كونها من الأصل و ربما يقال له تفاوت ما بين السفر و الحضر و الأقوى ما ذكرنا من جواز أخذها من أصل المال بتمامها من مأكّل و مشرب و ملبس و مسكن و نحو ذلك مما يصدق عليه النفقه فى (صحيح على بن جعفر عن أخيه أبى الحسن ع: فى المضارب ما أنفق فى سفره فهو من جميع المال فإذا قدم بلده فما أنفق فمن نصيبه) هذا و أما فى الحضر فليس له أن يأخذ من رأس المال شيئا إلا إذا اشترط على المالك ذلك

١٥ مسأله المراد بالنفقه ما يحتاج إليه

من مأكول و ملبوس و مركوب و آلات يحتاج إليها في سفره و أجره المسكن و نحو ذلك و أما جوائزه و عطاياه و ضيافته و مصانعاته فعلى نفسه إلا إذا كانت التجاره موقوفه عليها

١٦ مسأله اللازم الاقتصار على القدر اللائق

فلو أسرف حسب عليه نعم لو قتر على نفسه أو صار ضيفا عند شخص لا يحسب له

١٧ مسأله المراد من السفر العرفى لا الشرعى

فيشمل السفر فرسخين أو ثلاثه كما أنه إذا أقام في بلد عشره أيام أو أزيد كان نفقته من رأس المال لأنه في السفر عرفا نعم إذا أقام بعد تمام العمل لغرض آخر مثل التفرج أو لتحصيل مال له أو لغيره مما ليس متعلقا بالتجاره فنفقته في تلك المده على نفسه و إن كان مقامه لما يتعلق بالتجاره و لأمر آخر بحيث يكون كل منهما عله مستقله لو لا الآخر فإن كان الأمر الآخر عارضا في البين فالظاهر جواز أخذ تمام النفقه من مال التجاره و إن كانا في عرض واحد ففيه وجوه ثالثها التوزيع و هو الأحوط في الجملة و أحوط منه كون التمام على نفسه و إن كانت العله مجموعهما بحيث يكون كل واحد جزء من الداعى فالظاهر التوزيع

١٨ مسأله استحقاق النفقه مختص بالسفر المأذون فيه

فلو سافر من غير إذن أو في غير الجهه المأذون فيه أو مع التعدى عما أذن فيه ليس له أن يأخذ من مال التجاره

١٩ مسأله لو تعدد أرباب المال كأن يكون عاملا لاثنين أو أزيد

أو عاملا لنفسه و غيره توزع النفقه و هل هو على نسبه المالين أو على نسبه العملين قولان

٢٠ مسأله لا يشترط فى استحقاق النفقه ظهور ربح

بل ينفق من أصل المال و إن لم يحصل ربح أصلا نعم لو حصل الربح بعد هذا تحسب من الربح و يعطى المالك رأس ماله ثم يقسم بينهما

٢١ مسأله لو مرض فى أثناء السفر

فإن كان لم يمنعه من شغله فله أخذ النفقه و إن منعه ليس له و على الأول لا يكون منها ما يحتاج إليه للبرء من المرض

٢٢ مسأله لو حصل الفسخ أو الانفساخ فى أثناء السفر فنفته الرجوع على نفسه

بخلاف ما إذا بقيت و لم تنفسخ فإنها من مال المضاربه

٢٣ مسأله قد عرفت الفرق بين المضاربه و القرض و البضاعه.

و أن فى الأول الربح مشترك و فى الثانى للعامل و فى الثالث للمالك فإذا قال خذ هذا المال مضاربه و الربح بتمامه لى كان مضاربه فاسده إلا إذا علم أنه قصد الإبضاع فيصير بضاعه و لا يستحق العامل

أجره إلا مع الشرط أو القرائن الداله على عدم التبرع و مع الشك فيه و فى إرادته الأجره يستحق الأجره أيضا لقاعده احترام عمل المسلم و إذا قال خذه قراضا و تمام الربح لك فكذلك مضاربه فاسده إلا إذا علم أنه أراد القرض و لو لم يذكر لفظ المضاربه بأن قال خذه و اتجر به و الربح بتمامه لى كان بضاعه إلا مع العلم بإرادته المضاربه فتكون فاسده و لو قال خذه و اتجر به و الربح لك بتمامه فهو قرض إلا مع العلم بإرادته المضاربه ففاسد و مع الفساد فى الصور المذكوره يكون تمام الربح للمالك و للعامل أجره عمله إلا مع علمه

٢٤ مسأله لو اختلف العامل و المالك فى أنها مضاربه فاسده أو قرض أو مضاربه فاسده أو بضاعه

و لم يكن هناك ظهور لفظى و لا قرينه معينه فمقتضى القاعده التحالف و قد يقال

بتقديم قول من يدعى الصحة و هو مشكل إذ مورد الحمل على الصحة ما إذا علم أنهما أوقعا معامله معينه و اختلفا فى صحتها و فسادها لا مثل المقام الذى يكون الأمر بين معاملتين على إحداهما صحيح و على الأخرى باطل نظير ما إذا اختلفا فى أنهما أوقعا البيع الصحيح أو الإجاره الفاسده مثلا و فى مثل هذا مقتضى القاعده التحالف- و أصاله الصحة لا تثبت كونه بيعا مثلا لا إجاره أو بضاعه صحيحه مثلا لا مضاربه فاسده

٢٥ مسأله إذا قال المالك للعامل خذ هذا المال قراضا و الربح بيننا صح

و لكل منهما النصف و إذا قال و نصف الربح لك فكذلك بل و كذا لو قال و نصف الربح لى فإن الظاهر أن النصف الآخر للعامل و لكن فرق بعضهم بين العبارتين و حكم بالصحة فى الأولى لأنه صرح فيها بكون النصف للعامل و النصف الآخر يبقى له على قاعده التبعية بخلاف العبارة الثانية فإن كون النصف للمالك لا ينافى كون الآخر له أيضا على قاعده التبعية فلا دلالة فيها على كون النصف الآخر للعامل و أنت خبير بأن المفهوم من العبارة عرفا كون النصف الآخر للعامل

٢٦ مسأله لا فرق بين أن يقول خذ هذا المال قراضا و لك نصف ربحه.

أو قال خذه قراضا و لك ربح نصفه فى الصحة و الاشتراك فى الربح بالمناصفه و ربما يقال بالبطلان فى الثانى بدعوى أن مقتضاه كون ربح النصف الآخر بتمامه للمالك و قد يربح النصف فيختص به أحدهما أو يربح أكثر من النصف فلا يكون الحصة معلومه و أيضا قد لا يعامل إلا فى النصف و فيه أن المراد ربح نصف ما عومل به و ربح فلا إشكال

٢٧ مسأله يجوز اتحاد المالك و تعدد العامل مع اتحاد المال أو تميز مال كل من العاملين

فلو قال

ضاربتكما و لكما نصف الربح صح و كانا فيه سواء و لو فضل أحدهما على الآخر صح أيضا و إن كانا في العمل سواء فإن غايته اشتراط حصه قليله لصاحب العمل الكثير و هذا لا بأس به و يكون العقد الواحد بمنزله عقدين مع اثنين و يكون كما لو قارض أحدهما في نصف المال بنصف و قارض الآخر في النصف الآخر بربع الربح و لا مانع منه و كذا يجوز تعدد المالك و اتحاد العامل بأن كان المال مشتركاً بين اثنين فقارضا واحدا بعقد واحد بالنصف مثلا متساويا بينهما أو بالاختلاف بأن يكون في حصه أحدهما بالنصف و في حصه الآخر بالثلث أو الربع مثلا و كذا يجوز مع عدم اشتراك المال بأن يكون مال كل منهما ممتازا و قارضا واحدا مع الإذن في الخلط مع التساوى في حصه العامل بينهما أو الاختلاف بأن يكون في مال أحدهما بالنصف و في مال الآخر بالثلث أو الربع

٢٨ مسأله إذا كان مال مشتركاً بين اثنين فقارضا واحدا و اشترطا له نصف الربح و تفاضلا في النصف الآخر

بأن جعل لأحدهما أزيد من الآخر مع تساويهما في ذلك المال أو تساويا فيه مع تفاوتهما فيه فإن كان من قصدهما كون ذلك للنقص على العامل بالنسبه إلى صاحب الزيادة بأن يكون كأنه اشترط على العامل في العمل بماله أقل من ما شرطه الآخر له كان اشترط هو للعامل ثلث ربح حصته و شرط له صاحب النقيصه ثلثي ربح حصته مثلا مع تساويهما في المال فهو صحيح لجواز اختلاف الشريكين في مقدار الربح المشترط للعامل و إن لم يكن النقص راجعا إلى العامل بل على الشريك الآخر بأن يكون المجموع للعامل بالنسبه إليهما سواء لكن اختلفا في حصتهما بأن لا يكون على حسب شركتهما فقد يقال فيه بالبطلان لاستلزامه زياده لأحدهما على الآخر مع تساوى المالكين أو تساويهما مع التفاوت في المالكين بلا عمل من صاحب الزيادة لأن



المفروض كون العامل غيرهما و لا يجوز ذلك فى الشركه و الأقوى الصحه لمنع عدم جواز الزيادة لأحد الشريكين بلا مقابلتها لعمل منه فإن الأقوى جواز ذلك بالشرط و نمنع كونه خلاف مقتضى الشركه بل هو خلاف مقتضى إطلاقها مع أنه يمكن أن يدعى الفرق بين الشركه و المضاربه و إن كانت متضمنه للشركه

٢٩ مسأله تبطل المضاربه بموت كل من العامل و المالك

أما الأول فلاختصاص الإذن به و أما الثانى فلانتقال المال بموته إلى وارثه فإبقاؤها يحتاج إلى عقد جديد بشرائطه فإن كان المال نقدا صح و إن كان عرضا فلا لما

عرفت من عدم جواز المضاربه على غير النقدين و هل يجوز لوارث المالك إجازة العقد بعد موته قد يقال بعدم الجواز لعدم علقه له بالمال حال العقد بوجه من الوجوه ليكون واقعا على ماله أو متعلق حقه و هذا بخلاف إجاره البطن السابق في الوقف أزيد من مده حياته فإن البطن اللاحق يجوز له الإجازة لأن له حقا بحسب جعل الواقف و أما في المقام فليس للوارث حق حال حياه المورث أصلا و إنما ينتقل إليه المال حال موته و بخلاف إجازة الوارث لما زاد من الثلث في الوصيه و في المنجز حال المرض على القول بالثلث فيه فإن له حقا فيما زاد فلذا يصح إجازته و نظير المقام إجاره الشخص ماله مده مات في أثنائها على القول بالبطلان بموته فإنه لا يجوز للوارث إجازتها لكن يمكن أن يقال يكفي في صحه الإجازة كون المال في معرض الانتقال إليه و إن لم يكن له علقه به حال العقد فكونه سيصير له كاف و مرجع إجازته حينئذ إلى إبقاء ما فعله المورث لا قبوله و لا تنفيذه فإن الإجازة أقسام قد تكون قبولا لما فعله الغير كما في إجازة بيع ماله فضولا و قد تكون راجعا إلى إسقاط حق كما في إجازة المرتهن لبيع الراهن و إجازة الوارث لما زاد عن الثلث و قد تكون إبقاء لما فعله المالك كما في المقام

٣٠ مسأله لا يجوز للعامل أن يوكل وكيلا في عمله أو يستأجر أجيرا إلا بإذن المالك

نعم لا بأس بالتوكيل أو الاستيجار في بعض المقدمات على ما هو المتعارف و أما الإيكال إلى الغير و كاله أو استئجارا في أصل التجاره فلا يجوز من دون إذن المالك و معه لا مانع منه كما أنه لا يجوز له أن يضارب غيره إلا بإذن المالك

٣١ مسأله إذا أذن في مضاربه الغير

فإما أن يكون

بجعل العامل الثانى عاملا للمالك أو بجعله شريكا معه فى العمل و الحصة و إما بجعله عاملا لنفسه أما الأول فلا مانع منه و تنفسخ مضاربه نفسه على الأقوى و احتمال بقائها مع ذلك لعدم المنافاه كما ترى و يكون الربح مشتركاً بين المالك و العامل الثانى و ليس للأول شىء إلا إذا كان بعد أن عمل عملا و حصل ربح فيستحق حصته من ذلك و ليس له أن يشترط على العامل الثانى شيئا من الربح بعد إن لم يكن له عمل بعد المضاربه الثانى بل لو جعل الحصة للعامل فى المضاربه الثانى أقل مما اشترط له فى الأولى كأن يكون فى الأولى بالنصف و جعله ثلثا فى الثانى لا يستحق تلك الزيادة بل ترجع إلى المالك و ربما يحتمل جواز اشتراط شىء من الربح أو كون الزيادة له بدعوى أن هذا المقدار و هو إيقاع عقد المضاربه ثم جعلها للغير نوع من العمل يكفى فى جواز جعل حصه من الربح له و فيه أنه و كاله لا مضاربه و الثانى أيضا

لا- مانع منه و تكون الحصه المجموعه له فى المضاربه الأولى مشتركه بينه و بين العامل الثانى على حسب قرارهما و أما الثالث فلا يصح من دون أن يكون له عمل مع العامل الثانى و معه يرجع إلى التشريك

٣٢ مسأله إذا ضارب العامل غيره مع عدم الإذن من المالك

فإن أجاز المالك ذلك كان الحكم كما فى الإذن السابق فى الصور المتقدمه فيلحق كلا حكمه و إن لم يجز بطلت المضاربه الثانيه و حينئذ فإن كان العامل الثانى عمل و حصل الربح فما قرر للمالك فى المضاربه الأولى فله و أما ما قرر للعامل فهل هو أيضا له أو للعامل الأول أو مشترك بين العاملين وجوه و أقوال أقواها الأول لأن المفروض بطلان المضاربه الثانيه فلا يستحق العامل الثانى شيئا و أن العامل الأول لم يعمل حتى يستحق فيكون تمام الربح للمالك إذا أجاز تلك المعاملات الواقعه على ماله و يستحق العامل الثانى أجره عمله مع جهله بالبطلان على العامل الأول لأنه مغرور من قبله و قيل يستحق على المالك و لا وجه له مع فرض عدم الإذن منه له فى العمل هذا إذا ضاربه على أن يكون عاملا للمالك و أما إذا ضاربه على أن يكون عاملا له و قصد العامل فى عمله العامل الأول فيمكن أن يقال إن الربح للعامل الأول بل هو مختار المحقق فى الشرائع و ذلك بدعوى أن المضاربه الأولى باقيه بعد فرض بطلان الثانيه و المفروض أن العامل قصد العمل للعامل الأول فيكون كأنه هو العامل

فيستحق الربح و عليه أجره عمل العامل إذا كان جاهلا بالبطلان و بطلان المعامله لا يضر بالإذن الحاصل منه للعمل له لكن هذا إنما يتم إذا لم يكن المباشره معتبره فى المضاربه الأولى و أما مع اعتبارها فلا يتم و يتعين كون تمام الربح للمالك إذا أجاز المعاملات و إن لم تجز المضاربه الثانيه

٣٣ مسأله إذا شرط أحدهما على الآخر فى ضمن عقد المضاربه مالا أو عملا

كأن اشترط المالك على العامل أن يخيظ له ثوبا أو يعطيه درهما أو نحو ذلك أو بالعكس فالظاهر صحته و كذا إذا اشترط أحدهما على الآخر بيعا أو قرضا أو قراضا أو بضاعه أو نحو ذلك و دعوى أن القدر المتيقن ما إذا لم يكن من المالك إلا رأس المال و من العامل إلا التجاره مدفوعه بأن ذلك من حيث متعلق العقد فلا ينافى اشتراط مال أو عمل خارجى فى ضمنه و يكفى فى صحته عموم أدله الشروط و عن الشيخ الطوسى فيما إذا اشترط المالك على العامل بضاعه بطلان الشرط دون العقد فى أحد قوليه و بطلانهما فى قوله الآخر قال لأن العامل فى القراض لا يعمل عملا بغير جعل و لا قسط من الربح و إذا بطل الشرط بطل القراض لأن قسط العامل يكون مجهولا ثم قال و إن قلنا إن القراض صحيح و الشرط جائز لكنه لا يلزم الوفاء به لأن البضاعه لا يلزم القيام بها كان قويا و حاصل كلامه فى وجه بطلانهما أن الشرط المفروض مناف لمقتضى العقد فيكون باطلا و يبطلانه يبطل العقد لاستلزامه جهاله حصه العامل من حيث إن

للشروط قسما من الربح و بطلانه يسقط ذلك القسط و هو غير معلوم المقدار و فيه منع كونه منافيا لمقتضى العقد فإن مقتضاه ليس أزيد من أن يكون عمله فى مال القراض بجزء من الربح و العمل الخارجى ليس عملا فى مال القراض هذا مع أن ما ذكره من لزوم جهاله حصه العامل بعد بطلان الشرط ممنوع إذ ليس الشرط مقابلا بالعوض فى شىء من الموارد و إنما يوجب زياده العوض فلا- ينقص من بطلانه شىء من الحصه حتى تصير مجهوله و أما ما ذكره فى قوله و إن قلنا إلخ فلعل غرضه أنه إذا لم يكن الوفاء بالشرط لازما يكون وجوده كعدمه فكأنه لم يشترط فلا يلزم الجهاله فى الحصه و فيه أنه على فرض إيجابه للجهاله لا يتفاوت الحال بين لزوم العمل به و عدمه حيث إنه على التقديرين زيد بعض العوض لأجله هذا و قد يقرر فى وجه بطلان الشرط المذكور أن هذا الشرط لا- أثر له أصلا لأنه ليس بلازم الوفاء حيث إنه فى العقد الجائز و لا يلزم من تخلفه أثر التسلط على الفسخ حيث إنه يجوز فسخه و لو مع عدم التخلف و فيه أولا ما عرفت سابقا من لزوم العمل بالشرط فى ضمن العقود الجائزه ما دامت باقيه و لم تفسخ و إن كان له أن يفسخ حتى يسقط وجوب العمل به و ثانيا لا نسلم أن تخلفه لا يؤثر فى التسلط على الفسخ إذ الفسخ الذى يأتى من قبل كون العقد جائزا إنما يكون بالنسبه إلى الاستمرار بخلاف الفسخ الآتى من تخلف الشرط فإنه يوجب فسخ المعامله من الأصل فإذا فرضنا أن الفسخ بعد حصول الربح فإن كان من القسم الأول اقتضى حصوله من حينه فالعامل يستحق ذلك الربح بمقدار حصته و إن كان من القسم الثانى يكون تمام الربح للمالك و يستحق العامل أجره المثل لعمله و هى قد تكون أزيد من الربح و قد تكون أقل فيتفاوت الحال بالفسخ و عدمه إذا كان لأجل تخلف الشرط

٣٤ مسأله يملك العامل حصته من الربح بمجرد ظهوره

من غير توقف على الإنضاض أو القسمة لا نقلا و لا كاشفا على المشهور بل الظاهر الإجماع عليه

لأنه مقتضى اشتراط كون الربح بينهما و لأنه مملوك و ليس للمالك فيكون للعامل

و للصحيح: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربه فاشترى أباه و هو لا يعلم قال يقوم فإن زاد درهما واحدا انعتق و استسعى في مال الرجل

إذ لو لم يكن مالكا لحصته لم ينعتق أبوه نعم عن الفخر عن والده أن في المسألة أربعة أقوال و لكن لم يذكر القائل و لعلها من العامه أحدها ما ذكرنا الثاني أنه يملك بالانضاض لأنه قبله ليس موجودا خارجيا بل هو مقدر موهوم الثالث أنه يملك بالقسمه لأنه لو ملك قبله لاختص بربحه و لم يكن وقايه لرأس المال الرابع أن القسمه كاشفه عن الملك سابقا لأنها توجب استقراره و الأقوى ما ذكرنا لما ذكرنا و دعوى أنه ليس موجودا كما ترى و كون القيمه أمرا وهميا ممنوع مع أنا نقول إنه يصير شريكا في العين الموجوده بالنسبه و لذا يصح له مطالبه القسمه مع أن المملوك لا يلزم أن يكون موجودا خارجيا فإن الدين مملوك مع أنه ليس في الخارج و من الغريب إصرار صاحب الجواهر على الإشكال في ملكيته بدعوى أنه حقيقه ما زاد على عين الأصل و قيمه الشئ أمر وهمي لا وجود له لا ذمه و لا خارجا فلا يصدق عليه الربح نعم لا بأس أن يقال إنه بالظهور ملك أن يملك بمعنى أن له الإنضاض فيملك و أغرب منه أنه قال بل لعل الوجه في خبر عتق الأب ذلك أيضا بناء على الاكتفاء بمثل ذلك في العتق المبني على السرايه إذ لا- يخفى ما فيه مع أن لانزم ما ذكره كون العين بتمامها ملكا للمالك حتى مقدار الربح مع أنه ادعى الاتفاق على عدم كون مقدار حصه العامل من الربح للمالك فلا- ينبغى التأمل في أن الأقوى ما هو المشهور نعم إن حصل خسران أو تلف بعد ظهور الربح خرج عن ملكيه العامل لا أن يكون كاشفا عن عدم ملكيته من الأول و على ما ذكرنا يترتب عليه جميع آثار الملكيه من جواز المطالبه بالقسمه و إن كانت موقوفه على رضا المالك و من صحه تصرفاته فيه من البيع و الصلح و نحوهما و من

الإرث و تعلق الخمس و الزكاه و حصول الاستطاعه للحجج و تعلق حق الغرماء به و وجوب صرفه فى الدين مع المطالبه إلى غير ذلك

### ٣٥ مسأله الربح و قايه لرأس المال

فملكه العامل له بالظهور مترزله فلو عرض بعد ذلك خسران أو تلف يجبر به إلى أن تستقر ملكيته و الاستقرار يحصل بعد الإنضاض و الفسخ و القسمة فبعدها إذا تلف شىء لا يحسب من الربح بل تلف كل على صاحبه و لا يكفى فى الاستقرار قسمة الربح فقط مع عدم الفسخ بل و لا قسمة الكل كذلك و لا بالفسخ مع عدم القسمة فلو حصل خسران أو تلف أو ربح كان كما سبق فيكون الربح مشتركاً و التلف و الخسران عليهما و يتم رأس المال بالربح نعم لو حصل الفسخ و لم يحصل الإنضاض و لو بالنسبه إلى البعض و حصلت القسمة فهل تستقر الملكيه أم لا إن قلنا بوجود الإنضاض على العامل فالظاهر عدم الاستقرار و إن قلنا بعدم وجوبه فيه و جهان أقواهما الاستقرار و الحاصل أن اللازم أولاً دفع مقدار رأس المال للمالك ثم يقسم ما زاد عنه بينهما على حسب حصتهما فكل خساره و تلف قبل تمام المضاربه يجبر بالربح و تماميتها بما ذكرنا من الفسخ و القسمة

### ٣٦ مسأله إذا ظهر الربح و نص تمامه أو بعض منه

فطلب أحدهما قسمته فإن رضى



الآخر فلا مانع منها و إن لم يرض المالك لم يجبر عليها لاحتمال الخسران بعد ذلك و الحاجه إلى جبره به قيل و إن لم يرض العامل فكذلك أيضا (لأنه لو حصل الخسران وجب عليه رد ما أخذه و لعله لا يقدر بعد ذلك عليه لفواته في يده و هو ضرر عليه و فيه أن هذا لا يعد ضررا فالأقوى أنه يجبر إذا طلب المالك و كيف كان إذا اقتسماه ثم حصل الخسران فإن حصل بعده ربح يجبره فهو و إلا رد العامل أقل الأمرين من مقدار الخسران و ما أخذ من الربح لأن الأقل إن كان هو الخسران فليس عليه إلا جبره و الزائد له و إن كان هو الربح فليس عليه إلا مقدار ما أخذ و يظهر من الشهيد أن قسمه الربح موجه لاستقراره و عدم جبره للخساره الحاصله بعدها لكن قسمه مقداره ليست قسمه له من حيث إنه مشاع في جميع المال فأخذ مقدار منه ليس أخذا له فقط حيث قال على ما نقل عنه إن المردود أقل الأمرين مما أخذه العامل من رأس المال لا من الربح فلو كان رأس المال مائه و الربح عشرين فاقسما العشرين فالعشرون التي هي الربح مشاعه في الجميع نسبتها إلى رأس المال نسبه السدس فالمأخوذ سدس الجميع فيكون خمسه أسداسها من رأس المال و سدسها من الربح فإذا اقتسماها استقر ملك العامل على نصيبه من الربح و هو نصف سدس العشرين و ذلك درهم و ثلثان يبقى معه ثمانية و ثلث من رأس المال فإذا خسر المال الباقي رد أقل الأمرين من ما خسر و من ثمانية و ثلث و فيه مضافا إلى أنه خلاف ما هو المعلوم من وجوب جبر الخسران الحاصل بعد ذلك بالربح السابق إن لم يلحقه ربح و أن عليه غرامه ما أخذه منه أنظار آخر منها أن المأخوذ إذا كان من رأس المال فوجوب رده لا يتوقف على حصول الخسران بعد ذلك و منها أنه ليس مأذونا في أخذ رأس المال فلا

وجه للقسمه المفروضه و منها أن المفروض أنهما اقتسما المقدار من الربح بعنوان أنه ربح لا بعنوان كونه منه و من رأس المال و دعوى أنه لا يتعين لكونه من الربح بمجرد قصدهما مع فرض إشاعته في تمام المال مدفوعه بأن المال بعد حصول الربح يصير مشتركا بين المالك و العامل فمقدار رأس المال مع حصته من الربح للمالك و مقدار حصه الربح المشروط للعامل له فلا وجه لعدم التعيين بعد تعيينهما مقدار مالهما في هذا المال فقسمة الربح في الحقيقه قسمه لجميع المال و لا مانع منها

٣٧ مسأله إذا باع العامل حصته من الربح بعد ظهوره صح مع تحقق الشرائط

من معلوميه المقدار و غيره و إذا حصل خسران بعد هذا لا يبطل البيع بل يكون بمنزله التلف فيجب عليه جبره بدفع أقل الأمرين من مقدار قيمه ما باعه و مقدار الخسران

٣٨ مسأله لا إشكال في أن الخساره الوارده على مال المضاربه تجبر بالربح

سواء كان سابقا عليها أو لاحقا ما دامت المضاربه باقيه و لم يتم عملها نعم قد عرفت ما عن الشهيد من عدم جبران الخساره اللاحقه بالربح السابق إذا اقتسماه و أن مقدار الربح من المقسوم تستقر ملكيته و أما التلف فإما أن يكون بعد الدوران في التجاره أو بعد الشروع فيها أو قبله ثم إما أن يكون التالف البعض أو الكل و أيضا إما أن يكون بآفه من الله سماويه أو أرضيه أو بإتلاف المالك أو العامل أو الأجنبي على وجه الضمان فإن كان بعد الدوران في التجاره فالظاهر جبره بالربح و لو كان لاحقا مطلقا سواء كان التالف البعض أو الكل كان التلف بآفه أو بإتلاف ضامن من العامل أو الأجنبي و دعوى أن مع الضمان كأنه لم يتلف لأنه في ذمه الضامن كما ترى نعم لو أخذ العوض يكون من جمله المال بل الأقوى ذلك إذا كان بعد الشروع في التجاره و إن كان التالف الكل كما إذا اشترى في الذمه و تلف المال قبل دفعه إلى البائع فأداه المالك أو

باع العامل المبيع و ربح فأدى كما أن الأقوى فى تلف البعض الجبر و إن كان قبل الشروع أيضا كما إذا سرق فى أثناء السفر قبل أن يشرع فى التجاره أو فى البلد أيضا قبل أن يسافر و أما تلف الكل قبل الشروع فى التجاره فالظاهر أنه موجب لانفساخ العقد إذ لا يبقى معه مال التجاره حتى يجبر أو لا يجبر نعم إذا أتلغه أجنبى و أدى عوضه تكون المضاربه باقيه و كذا إذا أتلغه العامل

### ٣٩ مسأله العامل أمين فلا يضمن إلا بالخياانه

كما لو أكل بعض مال المضاربه أو اشترى شيئا لنفسه فأدى الثمن من ذلك أو وطئ الجاربه المشتره أو نحو ذلك أو التفريط بترك الحفظ أو التعدى بأن خالف ما أمره به أو نهاه عنه كما لو سافر مع نهييه عنه أو عدم إذنه فى السفر أو اشترى ما نهى عن شرائه أو ترك شراء ما أمره به فإنه يصير بذلك ضامنا للمال لو تلف و لو بآفه سماويه و إن بقيت المضاربه كما مر و الظاهر ضمانه للخساره الحاصله بعد ذلك أيضا و إذا رجع عن تعديه أو خيانته فهل يبقى الضمان أو لا وجهان مقتضى الاستصحاب بقاؤه كما ذكروا فى باب الوديعه أنه لو أخرجها الودعى عن الحرز بقى الضمان و إن ردها بعد ذلك إليه و لكن لا يخلو عن إشكال لأن المفروض بقاء الإذن و ارتفاع سبب الضمان و لو اقتضت المصلحه بيع الجنس فى زمان و لم يبع ضمن الوضعيه إن حصلت بعد ذلك و هل يضمن بنيه الخيانه مع عدم فعلها وجهان من عدم كون مجرد النيه خيانه و من صيروره يده حال النيه بمنزله يد الغاصب و يمكن الفرق بين العزم عليها فعلا و بين العزم على أن يخون بعد ذلك

### ٤٠ مسأله لا يجوز للمالك أن يشتري من العامل شيئا من مال المضاربه

لأنه ماله نعم إذا

ظهر الربح يجوز له أن يشتري حصه العامل منه مع معلوميه قدرها و لا يبطل بيعه بحصول الخساره بعد ذلك فإنه بمنزله التلف و يجب على العامل رد قيمتها لجبر الخساره كما لو باعها من غير المالك و أما العامل فيجوز أن يشتري من المالك قبل ظهور الربح بل بعده لكن يبطل الشراء بمقدار حصته من المبيع لأنه ماله نعم لو اشترى منه قبل ظهور الربح بأزيد من قيمته بحيث يكون الربح حاصلًا بهذا الشراء يمكن الإشكال فيه حيث إن بعض الثمن حينئذ يرجع إليه من جهه كونه ربحا فيلزم من نقله إلى البائع عدم نقله من حيث عوده إلى نفسه و يمكن دفعه بأن كونه ربحا متأخر عن صيرورته للبائع فيصير أولا للبائع الذي هو المالك من جهه كونه ثمنا و بعد أن تمت المعامله و صار ملكا للبائع و صدق كونه ربحا يرجع إلى المشتري الذي هو العامل على حسب قرار المضاربه فملكه البائع متقدمه طبعًا و هذا مثل ما إذا باع العامل مال المضاربه الذي هو مال المالك من أجنبي بأزيد من قيمته فإن المبيع ينتقل من المالك و

الثلث يكون مشتركاً بينه وبين العامل ولا بأس به فإنه من الأول يصير ملكاً للمالك ثم يصير بمقدار حصه العامل منه له بمقتضى قرار المضاربه لكن هذا على ما هو المشهور من أن مقتضى المعاوضه دخول المعوض فى ملك من خرج عنه العوض و أنه لا يعقل غيره و أما على ما هو الأقوى من عدم المانع من كون المعوض لشخص و العوض داخل فى ملك غيره و أنه لا ينافى حقيقه المعاوضه فيمكن أن يقال من الأول يدخل الربح فى ملك العامل بمقتضى قرار المضاربه فلا يكون هذه الصوره مثالا للمقام و نظيراً له

٤١ مسأله يجوز للعامل الأخذ بالشفعه من المالك فى مال المضاربه

ولا يجوز العكس مثلاً- إذا كانت دار مشتركه بين العامل و الأجنبي فاشتري العامل حصه الأجنبي بمال المضاربه يجوز له إذا كان قبل ظهور الربح أن يأخذها بالشفعه لأن الشراء قبل حصول الربح يكون للمالك للعامل أن يأخذ تلك الحصه بالشفعه منه و أما إذا كانت الدار مشتركه بين المالك و الأجنبي فاشتري العامل حصه الأجنبي ليس للمالك الأخذ بالشفعه لأن الشراء له فليس له أن يأخذ بالشفعه ما هو له

٤٢ مسأله لا إشكال فى عدم جواز وطء العامل للجاريه التى اشتراها بمال المضاربه بدون إذن المالك

سواء كان قبل ظهور الربح أو بعده لأنها مال الغير أو مشتركه بينه و بين الغير الذى هو المالك فإن فعل كان زانيا يحد مع عدم الشبهه كاملاً إن كان قبل حصول الربح و بقدر نصيب المالك إن كان بعده كما لا إشكال فى جواز وطئها إذا أذن له المالك بعد الشراء و كان قبل حصول الربح بل يجوز بعده على الأقوى من جواز تحليل أحد الشريكين صاحبه و طء الجاريه المشتركه بينهما و هل يجوز له وطئها بالإذن السابق فى حال إيقاع عقد المضاربه أو بعده قبل الشراء أم لا المشهور على عدم الجواز لأن

التحليل إما تملك أو عقد و كلاهما لا يصلحان قبل الشراء و الأقوى كما عن الشيخ فى النهايه الجواز لمنع كونه أحد الأمرين بل هو إباحه و لا مانع من إنشائها قبل الشراء إذا لم يرجع عن إذنه بعد ذلك كما إذا قال اشتر بمالى طعاما ثم كل منه هذا مضافا إلى خبر الكاهلى عن أبى الحسن عليه السلام قلت: رجل سألتنى أن أسألك أن رجلا أعطاه مالا مضاربه يشتري ما يرى من شىء و قال له اشتر جاريه تكون معك و الجاريه إنما هى لصاحب المال إن كان فيها وضعيه فعليه و إن كان ربح فله فللمضارب أن يطأها قال عليه السلام نعم

و لا- يضر ظهورها فى كون الشراء من غير مال المضاربه من حيث جعل ربحها للمالك لأن الظاهر عدم الفرق بين المضاربه و غيرها فى تأثير الإذن السابق و عدمه و أما وطء المالك لتلك الجاريه فلا بأس به قبل حصول الربح بل مع الشك فيه لأصالة عدمه و أما بعده فيتوقف على إذن العامل فيجوز معه على الأقوى من جواز إذن أحد الشريكين صاحبه

٤٣ مسأله لو كان المالك فى المضاربه امرأه فاشترى العامل زوجها

فإن كان ياذنها فلا إشكال فى صحته و بطلان نكاحها و لا ضمان عليه و إن استلزم ذلك الضرر عليها بسقوط مهرها و نفقتها و إلا- فى المسأله أقوال البطلان مطلقا للاستلزام المذكور فيكون خلاف مصلحتها و الصحه كذلك لأنه من أعمال المضاربه المأذون فيها فى ضمن العقد كما إذا اشترى غير زوجها و الصحه إذا أجازت بعد ذلك و هذا هو الأقوى إذ لا فرق بين الإذن السابق و الإجازة اللا-حقه فلا- وجه للقول الأول مع أن قائله غير معلوم و لعله من يقول بعدم صحه الفضولى إلا فيما ورد دليل خاص مع أن الاستلزام المذكور ممنوع لأنها لا يستحق النفقه إلا تدريجا فليست هى مالا لها فوته عليها و إلا لزم غرامتها على من قتل الزوج و أما المهر فإن كان ذلك بعد الدخول فلا سقوط و إن كان قبله فيمكن أن يدعى عدم سقوطه

أيضا بمطلق المبطل و إنما يسقط بالطلاق فقط مع أن المهر كان لسيدها لا لها و كذا لا وجه للقول الثاني بعد أن كان الشراء المذكور على خلاف مصلحتها لا من حيث استلزام الضرر المذكور بل لأنها تريد زوجها لأغراض آخر و الإذن الذي تضمنه العقد منصرف عن مثل هذا و مما ذكرنا ظهر حال ما إذا اشترى العامل زوجه المالك فإنه صحيح مع الإذن السابق أو الإجازة اللاحقه و لا يكفي الإذن الضمني في العقد للانصراف

٤٤ مسأله إذا اشترى العامل من يعتق على المالك

فإما أن يكون بإذنه أو لا فعلى الأول و لم يكن فيه ربح صحح و اعتق عليه و بطلت المضاربه بالنسبه إليه لأنه خلاف وضعها أو خارج عن عنوانها حيث إنها مبنيه على طلب الربح المفروض عدمه بل كونه خساره محضه فيكون صحه الشراء من حيث الإذن من المالك لا من حيث المضاربه و حينئذ فإن بقى من مالها غيره بقيت بالنسبه إليه و إلا بطلت من الأصل و للعامل أجره عمله إذا لم يقصد التبرع و إن كان فيه ربح فلا إشكال في صحته لكن في كونه قراضا فيملك العامل بمقدار حصته من العبد أو يستحق عوضه على المالك للسرايه أو بطلانه مضاربه و استحقاق العامل أجره المثل لعمله كما إذا لم يكن ربح أقوال لا يبعد ترجيح الأخير لا لكونه خلاف وضع المضاربه للفرق بينه و بين صوره عدم الربح بل لأنه فرع ملكيه المالك المفروض عدمها و دعوى أنه لا بد أن يقال إنه يملكه أنا ما ثم

ينعتق أو بقدر ملكيته حفظا لحقيقته البيع على القولين فى تلك المسأله و أى منهما كان يكفى فى ملكيه الربح مدفوعه بمعارضتها بالانعتاق الذى هو أيضا متفرع على ملكيه المالك فإن لها أثرين فى عرض واحد ملكيه العامل للربح و الانعتاق و مقتضى بناء العتق على التغليب تقديم الثانى و عليه فلم يحصل للعامل ملكيه نفس العبد و لم يفوت المالك عليه أيضا شيئا بل فعل ما يمنع عن ملكيته مع أنه يمكن أن يقال إن التفويت من الشارع لا- منه لكن الإنصاف أن المسأله مشكله بناء على لزوم تقدم ملكيه المالك و صيرورته للعامل بعده إذ تقدم الانعتاق على ملكيه العامل عند المعارضه فى محل المنع نعم لو قلنا إن العامل يملك الربح أولا بلا توسط ملكيه المالك بالجعل الأولى حين العقد و عدم منافاته لحقيقه المعاوضه لكون العوض من مال المالك و المعوض مشتركا بينه و بين العامل كما هو الأقوى لا يبقى إشكال فيمكن أن يقال بصحته مضاربه و ملكيه العامل حصته من نفس العبد على القول بعدم السرايه و ملكيته عوضها إن قلنا بها و على الثانى أى إذا كان من غير إذن المالك فإن أجاز فكما فى صوره الإذن و إن لم يجز بطل الشراء و دعوى البطلان و لو مع الإجازه لأنه تصرف منهى عنه كما ترى إذا النهى ليس عن المعامله بما هى بل لأمر خارج فلا مانع من صحتها مع الإجازه و لا فرق فى البطلان مع عدمها بين كون العامل عالما بأنه ممن ينعق على المالك حين الشراء أو جاهلا و القول بالصحه مع الجهل لأن بناء معاملات العامل على الظاهر فهو كما إذا اشترى المعيب جهلا- بالحال ضعيف و الفرق بين المقامين واضح ثم لا فرق فى البطلان بين كون الشراء بعين مال المضاربه أو فى الذمه بقصد الأداء منه و إن لم يذكره لفظا نعم لو تنازع هو و البائع فى كونه



لنفسه أو للمضاربه قدم قول البائع و يلزم العامل به ظاهرا و إن وجب عليه التخلص منه و لو لم يذكر المالك لفظا و لا قصدا كان له ظاهرا و واقعا

٤٥ مسأله إذا اشترى العامل أباه أو غيره ممن ينعق عليه

فإن كان قبل ظهور الربح و لا ربح فيه أيضا صح الشراء و كان من مال القراض و إن كان بعد ظهوره أو كان فيه ربح فمقتضى القاعده و إن كان بطلانه لكونه خلاف وضع المضاربه فإنها موضوعه كما مر للاسترباح بالتقليب فى التجاره و الشراء المفروض من حيث استلزامه للانعتاق ليس كذلك إلا أن المشهور بل ادعى عليه الإجماع صحته و هو الأقوى فى صورته الجهل بكونه ممن ينعق عليه فينعق مقدار حصته من الربح منه و يسرى فى البقيه و عليه عوضها للمالك مع يساره و يستسعى العبد فيه مع إعساره

لصحيحه ابن أبى عمير عن محمد بن قيس عن الصادق ع: فى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربه فاشترى أباه و هو لا يعلم قال عليه السلام يقوم فإن زاد درهما واحدا انعتق و استسعى فى مال الرجل

و هى مختصه بصوره الجهل المنزل عليها إطلاق كلمات العلماء أيضا و اختصاصها بشراء الأب لا يضر بعد كون المناط كونه ممن ينعق عليه كما أن اختصاصها بما إذا كان فيه ربح لا يضر أيضا بعد عدم الفرق بينه و بين الربح السابق و إطلاقها من حيث اليسار و الإعسار فى الاستسعاء أيضا منزل على الثانى جمعا بين الأدله هذا و لو لم يكن ربح سابق و لا كان فيه أيضا لكن تجدد بعد ذلك قبل أن يباع فالظاهر أن حكمه أيضا الانعتاق و السرايه بمقتضى القاعده مع إمكان دعوى شمول إطلاق الصحيحه أيضا للربح المتجدد فيه فيلحق به الربح الحاصل من غيره لعدم الفرق

٤٦ مسأله [قد يحصل الفسخ من أحدهما و قد يحصل البطلان و الانفاساخ]

قد عرفت أن المضاربه من العقود الجائزه و أنه يجوز لكل منها الفسخ إذا لم يشترط لزومها فى ضمن عقد لازم

بل أو فى ضمن عقدها أيضا ثمّ قد يحصل الفسخ من أحدهما و قد يحصل البطلان و الانفساخ لموت أو جنون أو تلف مال التجاره بتمامها أو لعدم إمكان التجاره لمانع أو نحو ذلك فلا بد من التكلم فى حكمها من حيث استحقاق العامل للأجره و عدمه و من حيث وجوب الإنضااض عليه و عدمه إذا كان به ديون على الناس و من حيث وجوب الرد إلى المالك و عدمه و كون الأجره عليه أو لا فنقول إما أن يكون الفسخ من المالك أو العامل و أيضا إما أن يكون قبل الشروع فى التجاره أو فى مقدماتها أو بعده قبل ظهور الربح أو بعده فى الأثناء أو بعد تمام التجاره بعد إنضااض الجميع أو البعض أو قبله قبل القسمه أو بعدها و بيان أحكامها فى طى مسائل الأولى إذا كان الفسخ أو الانفساخ و لم يشرع فى العمل و لا- فى مقدماته فلا- إشكال و لا- شىء له و لا- عليه و إن كان بعد تمام العمل و الإنضااض فكذلك إذ مع حصول الربح يقتسمانه و مع عدمه لا- شىء للعامل و لا عليه إن حصلت خساره إلا أن يشترط المالك كونها بينهما على الأقوى من صحه هذا الشرط أو يشترط العامل على المالك شيئا إن لم يحصل ربح و ربما يظهر من إطلاق بعضهم ثبوت أجره المثل مع عدم الربح و لا وجه له أصلا لأن بناء المضاربه على عدم استحقاق العامل لشىء سوى الربح على فرض حصوله كما فى الجعاله. الثانيه إذا كان الفسخ من العامل فى الأثناء قبل حصول الربح فلا أجره له لما

مضى من عمله و احتمال استحقاقه لقاعده الاحترام لا وجه له أصلا و إن كان من المالك أو حصل الانفساخ القهرى ففيه قولان أقواهما العدم أيضا بعد كونه هو المقدم على المعامله الجائزه التى مقتضاها عدم استحقاق شىء إلا الربح و لا ينفعه بعد ذلك كون إقدامه من حيث البناء على الاستمرار.

الثالثه لو كان الفسخ من العامل بعد السفر بإذن المالك و صرف جملة من رأس المال فى نفقته فهل للمالك تضمينه مطلقا أو إذا كان لا لعذر منه وجهان أقواهما العدم لما ذكر من جواز المعامله و جواز الفسخ فى كل وقت فالمالك هو المقدم على ضرر نفسه. الرابعه لو حصل الفسخ أو الانفساخ قبل حصول الربح و بالمال عروض لا يجوز للعامل التصرف فيه بدون إذن المالك بيع و نحوه و إن احتمل تحقق الربح بهذا البيع بل و إن وجد زبون يمكن أن يزيد فى الثمن فيحصل الربح نعم لو كان هناك زبون بأن على الشراء بأزيد من قيمته لا يبعد جواز إجبار المالك على بيعه منه لأنه فى قوه وجود الربح فعلا و لكنه مشكل مع ذلك لأن المناط كون الشىء فى حد نفسه زائد قيمه و المفروض عدمه و هل يجب عليه البيع و الإنضاض إذا طلبه المالك أو لا قولان أقواهما عدمه و دعوى أن مقتضى

قوله ع: على اليد ما أخذت حتى تؤدى

وجوب رد المال إلى المالك كما كان كما ترى. الخامسه إذا حصل الفسخ أو الانفساخ بعد حصول الربح قبل تمام العمل أو بعده و بالمال عروض فإن رضيا بالقسمه كذلك فلا إشكال و إن طلب العامل بيعها فالظاهر عدم وجوب إجابه و إن احتمل ربح فيه خصوصا إذا كان هو الفاسخ و إن طلبه المالك ففي وجوب إجابه و عدمه وجوه ثالثها التفصيل بين صوره كون مقدار رأس المال نقدا فلا يجب و بين عدمه فيجب لأن اللازم تسليم مقدار رأس المال كما كان عملا

بقوله ع: على

و الأقوى عدم الوجوب مطلقا و إن كان استقرار ملكيه العامل للربح موقوفا على الإنضاض و لعله يحصل الخساره بالبيع إذ لا منافاه فنقول لا يجب عليه الإنضاض بعد الفسخ لعدم الدليل عليه لكن لو حصلت الخساره بعده قبل القسمة بل أو بعدها يجب جبرها بالربح حتى أنه لو أخذه يسترد منه. السادس لو كان فى المال ديون على الناس فهل يجب على العامل أخذها و جبايتها بعد الفسخ أو الانفساخ أم لا- وجهان أقواهما العدم من غير فرق بين أن يكون الفسخ من العامل أو المالك. السابع إذا مات المالك أو العامل قام وارثه مقامه فيما مر من الأحكام. الثامن لا يجب على العامل بعد حصول الفسخ أو الانفساخ أزيد من التخليه بين المالك و ماله فلا يجب عليه الإيصال إليه نعم لو أرسله إلى بلد آخر غير بلد المالك و لو كان بإذنه يمكن دعوى وجوب الرد إلى بلده لكنه مع ذلك

## مشكل

و قوله ع: على اليد ما أخذت

أيضا لا- يدل على أزيد من التخليه و إذا احتاج الرد إليه إلى الأجره فالأجره على المالك كما فى سائر الأموال نعم لو سافر به بدون إذن المالك إلى بلد آخر و حصل الفسخ فيه يكون حاله حال الغاصب فى وجوب الرد و الأجره و إن كان ذلك منه للجهل بالحكم الشرعى - من عدم جواز السفر بدون إذنه

٤٧ مسأله [لا يلزم أن تكون الخساره وارده على المجموع]

قد عرفت أن الربح وقايه لرأس المال من غير فرق بين أن يكون سابقا على التلف أو الخسران أو لاحقا فالخساره السابقه تجبر بالربح اللاحق و بالعكس ثم لا يلزم أن يكون الربح حاصلًا من مجموع رأس المال و كذا لا يلزم أن تكون الخساره وارده على المجموع فلو اتجر بجميع رأس المال فخرس ثم اتجر ببعض الباقي فربح يجبر ذلك الخسران بهذا الربح و كذا إذا اتجر ببعض فخرس ثم اتجر بالبعض الآخر أو بجميع الباقي فربح و لا يلزم فى الربح أو الخسران أن يكون مع بقاء المضاربه حال حصولها فالربح مطلقا جابر للخساره و التلف مطلقا ما دام لم يتم عمل المضاربه ثم إنه يجوز للمالك أن يسترد بعض مال المضاربه فى الأثناء و لكن تبطل بالنسبه إليه و تبقى بالنسبه إلى البقيه و تكون رأس المال و حينئذ فإذا فرضنا أنه أخذ بعد ما حصل الخسران أو التلف بالنسبه إلى رأس المال مقدارًا من البقيه ثم اتجر العامل بالبقيه أو ببعضها فحصل ربح يكون ذلك الربح جابرا للخسران أو التلف السابق بتمامه مثلا إذا كان رأس المال مائه فتلف منها عشره أو خسر عشره و بقى تسعون

ثمَّ أخذ المالك من التسعين عشرة و بقيت ثمانون فراس المال تسعون و إذا اتجر بالثمانين فصار تسعين فهذه العشره الحاصله ربحا تجبر تلك العشره و لا يبقى للعامل شيء و كذا إذا أخذ المالك بعد ما حصل الربح مقداراً من المال سواء كان بعنوان استرداد بعض رأس المال أو هو مع الربح أو من غير قصد إلى أحد الوجهين ثمَّ اتجر العامل بالباقي أو ببعضه فحصل خسران أو تلف يجبر بالربح السابق بتمامه حتى المقدار الشائع منه في الذي أخذه المالك و لا يختص الجبر بما عداه حتى يكون مقدار حصه العامل منه باقيا له مثلا إذا كان رأس المال مائه فربح عشره ثمَّ أخذ المالك عشره ثمَّ اتجر العامل بالبقية فخسر عشره أو تلف منه عشره يجب جبره بالربح السابق حتى المقدار الشائع منه في العشره المأخوذه فلا يبقى للعامل من الربح السابق شيء و على ما ذكرنا فلا وجه لما ذكره المحقق و تبعه غيره من أن الربح اللاحق لا يجبر مقدار الخسران الذي ورد على العشره المأخوذه لبطلان المضاربه بالنسبه إليها فمقدار الخسران الشائع فيها لا يجبر بهذا الربح فراس المال الباقي بعد خسران العشره في المثال المذكور لا يكون تسعين بل أقل منه بمقدار حصه خساره العشره المأخوذه و هو واحد و تسع فيكون رأس المال الباقي تسعين إلا واحدا و تسع و هي تسعه و ثمانون إلا تسع و كذا لا وجه لما ذكره بعضهم في الفرض الثاني أن مقدار الربح الشائع في العشره التي أخذها المالك لا يجبر الخسران اللاحق و أن حصه العامل منه يبقى له و يجب على المالك رده إليه فاللازم في المثال المفروض عدم بقاء ربح للعامل بعد حصول الخسران المذكور بل قد عرفت سابقا أنه لو حصل ربح و اقتسماه في الأثناء و أخذ كل حصته منه ثمَّ حصل خسران أنه يسترد من

العامل مقدار ما أخذ بل و لو كان الخسران بعد الفسخ قبل القسمة بل أو بعدها إذا اقتسما العروض و قلنا بوجوب الإنضاض على العامل و أنه من تمت المضاربه

٤٨ مسأله إذا كانت المضاربه فاسده

فإما أن يكون مع جهلها بالفساد أو مع علمها أو علم أحدهما دون الآخر فعلى التقادير الربح بتمامه للمالك لإذنه في التجارات و إن كانت مضاربه باطله نعم لو كان الإذن مقيدا بالمضاربه توقف ذلك على إجازته و إلا فالمعاملات الواقعة باطله و على عدم التقيد أو الإجازة يستحق العامل مع جهلها لأجره عمله و هل يضمن عوض ما أنفقه في السفر على نفسه لتبين عدم استحقاقه النفقه أو لا- لأن المالك سلطه على الإنفاق مجانا وجهان أقواهما الأول و لا يضمن التلف و النقص و كذا الحال إذا كان المالك عالما دون العامل فإنه يستحق الأجره و لا- يضمن التلف و النقص و إن كانا عالمين أو كان العامل عالما دون المالك فلا أجره له لإقدامه على العمل

مع علمه بعدم صحه المعامله و ربما يحتمل فى صورته علمهما أنه يستحق حصته من الربح من باب الجعالة و فيه أن المفروض عدم قصدتها كما أنه ربما يحتمل استحقاقه أجره المثل إذا اعتقد أنه يستحقها مع الفساد و له وجه و إن كان الأقوى خلافه هذا كله إذا حصل ربح و لو قليلا و أما مع عدم حصوله فاستحقاق العامل الأجره و لو مع الجهل مشكل لإقدامه على عدم العوض لعمله مع عدم حصول الربح و على هذا ففى صورته حصوله أيضا يستحق أقل الأمرين من مقدار الربح و أجره المثل لكن الأقوى خلافه لأن رضاه بذلك كان مقيدا بالمضاربه و مراعاة الاحتياط فى هذا و بعض الصور المتقدمه أولى

٤٩ مسأله إذا ادعى على أحد أنه أعطاه كذا مقدارا مضاربه و أنكره

و لم يكن للمدعى بينه فالقول قول المنكر مع اليمين

٥٠ مسأله إذا تنازع المالك و العامل فى مقدار رأس المال

الذى أعطاه للعامل قدم قول العامل بيمينه مع عدم البينه من غير فرق بين كون المال موجودا أو تالفا مع ضمان العامل لأصالة عدم إعطائه أزيد مما يقوله و أصاله براءه ذمته إذا كان تالفا بالأزيد هذا إذا لم يرجع نزاعهما إلى النزاع فى مقدار نصيب العامل من الربح كما إذا كان نزاعهما بعد حصول الربح و علم أن الذى بيده هو مال المضاربه إذ حينئذ النزاع فى قله رأس المال و كثرته يرجع إلى النزاع فى مقدار نصيب العامل من هذا



المال الموجود إذ على تقدير قله رأس المال يصير مقدار الربح منه أكثر فيكون نصيب العامل أزيد و على تقدير كثرته بالعكس و مقتضى الأصل كون جميع هذا المال للمالك إلا بمقدار ما أقر به للعامل و على هذا أيضا لا فرق بين كون المال باقيا أو تالفا لضمان العامل إذ بعد الحكم بكونه للمالك إلا كذا مقدار منه فإذا تلف مع ضمانه لا بد أن يغرم المقدار الذى للمالك

٥١ مسأله لو ادعى المالك على العامل أنه خان أو فرط فى الحفظ

فتلف أو شرط عليه أن لا يشتري الجنس الفلانى أو لا يبيع من زيد أو نحو ذلك فالقول قول العامل فى عدم الخيانه و التفريط و عدم شرط المالك عليه الشرط الكذائى و المفروض أن مع عدم الشرط يكون مختارا فى الشراء

و فى البيع من أى شخص أراد نعم لو فعل العامل ما لا يجوز له إلا بإذن من المالك كما لو سافر أو باع بالنسيئه و ادعى الإذن من المالك فالقول قول المالك فى عدم الإذن و الحاصل أن العامل لو ادعى الإذن فيما لا يجوز إلا بالإذن قدم فيه قول المالك المنكر و لو ادعى المالك المنع فيما يجوز إلا مع المنع قدم قول العامل المنكر له

٥٢ مسأله لو ادعى العامل التلف و أنكر المالك قدم قول العامل

لأنه أمين سواء كان بأمر ظاهر أو خفى و كذا لو ادعى الخساره أو ادعى عدم الربح أو ادعى عدم حصول المطالبات فى النسيئه مع فرض كونه مأذونا فى البيع بالدين و لا فرق فى سماع قوله بين أن يكون الدعوى قبل فسخ المضاربه أو بعده نعم لو ادعى بعد الفسخ التلف بعده ففى سماع قوله لبقاء حكم أمانته و عدمه لخروجه بعده عن كونه أميناً و جهان و لو أقر بحصول الربح ثم بعد ذلك ادعى التلف أو الخساره و قال إنى اشتبهت فى حصوله لم يسمع منه لأنه رجوع عن إقراره الأول و لكن لو قال ربحت ثم تلف أو ثم حصلت الخساره قبل منه

٥٣ مسأله إذا اختلفا فى مقدار حصه العامل و أنه نصف الربح مثلا أو ثلثه

قدم قول المالك

٥٤ مسأله إذا ادعى المالك أنى ضاربتك على كذا مقدار و أعطيتك فأنكر أصل المضاربه.

أو أنكر تسليم المال إليه فأقام المالك بينه على ذلك فادعى العامل تلفه لم يسمع منه و أخذ بإقراره المستفاد من إنكاره الأصل نعم لو أجاب المالك بأنى لست مشغول الذمه لك بشىء ثم بعد الإثبات ادعى التلف قبل منه لعدم المنافاه بين الإنكار من الأول و بين دعوى التلف

٥٥ مسأله إذا اختلفا فى صحه المضاربه الواقعه بينهما و بطلانها

قدم قول مدعى الصحه

٥٦ مسأله إذا ادعى أحدهما الفسخ فى الأثناء و أنكر الآخر قدم قول المنكر

و كل من يقدم قوله فى المسائل المذكوره لا بد له من اليمين

٥٧ مسأله إذا ادعى العامل الرد و أنكره المالك

قدم قول المالك

٥٨ مسأله لو ادعى العامل فى جنس اشتراه أنه اشتراه لنفسه و ادعى المالك أنه اشتراه للمضاربه

قدم قول العامل و كذا لو ادعى أنه اشتراه للمضاربه و ادعى المالك أنه اشتراه لنفسه لأنه أعرف بنيته و لأنه أمين فيقبل قوله و الظاهر أن الأمر كذلك لو علم أنه أدى الثمن من مال

المضاربه بأن ادعى أنه اشتراه فى الذمه لنفسه ثم أدى الثمن من مال المضاربه و لو كان عاصيا فى ذلك

٥٩ مسأله لو ادعى المالك أنه أعطاه المال مضاربه و ادعى القابض أنه أعطاه قرضا يتحالفان

فإن حلفا أو نكلا للقابض أكثر الأمرين من أجره المثل و الحصة من الربح إلا إذا كانت الأجره زائده عن تمام الربح فليس له أخذها لاعترافه بعدم استحقاق أزيد من الربح

٦٠ مسأله إذا حصل تلف أو خسران فادعى المالك أنه أقرضه و ادعى العامل أنه ضاربه

قدم قول المالك مع اليمين

٦١ مسأله لو ادعى المالك الإبضاع و العامل المضاربه يتحالفان

و مع

الحلف أو النكول منهما يستحق العامل أقل الأمرين من الأجره و الحصه من الربح و لو لم يحصل ربح فادعى المالك المضاربه لدفع الأجره و ادعى العامل الإبضاع- استحق العامل بعد التحالف أجره المثل لعمله

٦٢ مسأله إذا علم مقدار رأس المال و مقدار حصه العامل

و اختلفا فى مقدار الربح الحاصل فالقول قول العامل كما أنهما لو اختلفا فى حصوله و عدمه كان القول قوله و لو علم مقدار المال الموجود فعلا بيد العامل و اختلفا فى مقدار نصيب العامل منه فإن كان من جهه الاختلاف فى الحصه أنها نصف أو ثلث فالقول قول المالك قطعا و إن كان من جهه الاختلاف فى مقدار

رأس المال فالقول قوله أيضا لأن المفروض أن تمام هذا الموجود من مال المضاربه أصلا و ربحا و مقتضى الأصل كونه بتمامه للمالك إلا- ما علم جعله للعامل و أصله عدم دفع أزيد من مقدار كذا إلى العامل لا تثبت كون البقيه ربحا مع أنها معارضه بأصله عدم حصول الربح أزيد من مقدار كذا فيبقى كون الربح تابعا للأصل إلا ما خرج

## مسائل

الأولى إذا كان عنده مال المضاربه فمات

فإن علم بعينه فلا إشكال و إلا فإن علم بوجوده في التركة الموجوده من غير تعيين فكذلك و يكون المالك شريكا مع الورثه بالنسبه و يقدم على الغرماء إن كان الميت مديونا لوجود عين ماله في التركة و إن علم بعدم وجوده في تركته و لا في يده و لم يعلم أنه تلف بتفريط أو بغيره أو رده على المالك فالظاهر عدم ضمانه و كون جميع تركته للورثه و إن كان لا يخلو عن إشكال بمقتضى بعض الوجوه الآتية و أما إذا علم ببقائه في يده إلى ما بعد الموت و لم يعلم أنه موجود في تركته الموجوده أو لا بأن كان مدفونا في مكان غير معلوم أو عند شخص آخر أمانه أو نحو ذلك أو علم بعدم وجوده في تركته مع العلم ببقائه في يده بحيث لو كان حيا أمكنه الإيصال إلى المالك أو شك في بقاءه في يده و عدمه أيضا ففي ضمانه في هذه الصور الثلاث و عدمه خلاف و إشكال على اختلاف مراتبه و كلمات العلماء

فى المقام و أمثاله كالرهن و الوديعه و نحوهما مختلفه و الأقوى الضمان فى الصورتين الأوليين لعموم

قوله ع: على اليد ما أخذت حتى تؤدى

حيث إن الأظهر شموله للأمانات أيضا و دعوى خروجها لأن المفروض عدم الضمان فيها مدفوعه بأن غاية ما يكون خروج بعض الصور منها كما إذا تلفت بلا- تفريط أو ادعى تلفها كذلك إذا حلف و أما صوره التفريط و الإلتلاف و دعوى الرد فى غير الوديعه و دعوى التلف و النكول عن الحلف فهى باقيه تحت العموم و دعوى أن

الضمان فى صورته التفريط و التعدى من جهه الخروج عن كونها أمانه أو من جهه الدليل الخارجى كما ترى لا داعى إليها و يمكن أن يتمسك بعموم ما دل على وجوب رد الأمانه بدعوى أن الرد أعم من رد العين و رد البدل و اختصاصه بالأول ممنوع أ لا ترى أنه يفهم من

قوله ع: المغصوب مردود

وجوب عوضه عند تلفه هذا مضافا إلى

خبر السكونى عن على ع: أنه كان يقول من يموت و عنده مال مضاربه قال إن سماه بعينه قبل موته فقال هذا لفلان فهو له و إن مات و لم يذكر فهو أسوه الغرماء

و أما الصورة الثالثه فالضمان فيها أيضا لا يخلو عن قوه لأن الأصل بقاء يده عليه إلى ما بعد الموت و اشتغال ذمته بالرد عند المطالبه



و إذا لم يمكنه ذلك لموته يؤخذ من تركته بقيمته و دعوى أن الأصل المذكور معارض بأصله براءة ذمته من العوض و المرجع بعد التعارض اليد المقتضية لملكيته مدفوعه بأن الأصل الأول حاكم على الثانى هذا مع أنه يمكن الخدشه فى قاعده اليد بأنها مقتضيه للملكيه إذا كانت مختصه و فى المقام كانت مشتركه و الأصل بقاؤها على الاشتراك بل فى بعض الصور يمكن أن يقال إن يده يد المالك من حيث كونه عاملا له كما إذا لم يكن له شىء أصلا فأخذ رأس المال و سافر للتجاره و لم يكن فى يده سوى مال المضاربه فإذا مات يكون ما فى يده بمنزله ما فى يد المالك و إن احتمل أن يكون قد تلف جميع ما عنده من ذلك المال و أنه استفاد لنفسه ما هو الموجود فى يده و فى بعض الصور يده مشتركه بينه و بين المالك كما إذا سافر و عنده من مال المضاربه مقدار و من ماله أيضا مقدار نعم فى بعض الصور لا يعد يده مشتركه أيضا فالتمسك باليد بقول مطلق مشكل ثم إن جميع ما ذكر إنما هو إذا لم يكن بترك التعيين عند ظهور أمارات الموت مفرطا و إلا فلا إشكال فى ضمانه.

الثانيه ذكروا من شروط المضاربه التنجيز

و أنه لو علقها على أمر متوقع بطلت و كذا لو علقها على أمر حاصل إذا لم يعلم بحصوله نعم لو علق التصرف على أمر صح و إن كان متوقع الحصول و لا دليل لهم على ذلك إلا دعوى الإجماع على أن أثر العقد لا بد أن

يكون حاصلًا من حين صدوره و هو إن صح إنما يتم في التعليق على المتوقع حيث إن الأثر متأخر و أما التعليق على ما هو حاصل فلا يستلزم التأخير بل في المتوقع أيضا إذا أخذ على نحو الكشف بأن يكون المعلق عليه وجوده الاستقبالي لا يكون الأثر متأخرًا نعم لو قام الإجماع على اعتبار العلم بتحقيق الأثر حين العقد تَمَّ في صورته الجهل لكنه غير معلوم تَمَّ على فرض البطلان لا مانع من جواز التصرف و نفوذه من جهة الإذن لكن يستحق حينئذ أجره المثل لعمله إلا أن يكون الإذن مقيدا بالصحة فلا يجوز التصرف أيضا.

الثالثة [العامل لا يشترط فيه عدم الحجر بالفلس لعدم منافاته لحق الغرماء]

قد مر اشتراط عدم الحجر بالفلس في المالك و أما العامل فلا يشترط فيه ذلك لعدم منافاته لحق الغرماء نعم بعد حصول الربح منع من التصرف إلا بالإذن من الغرماء بناء على تعلق الحجر بالمال الجديد.

الرابعة تبطل المضاربه بعروض الموت

كما مر أو الجنون أو الإغماء كما مر في سائر العقود الجائزه و ظاهرهم عدم الفرق بين كون الجنون مطبقا أو أدواريا و كذا في الإغماء بين قصر مدته و طولها فإن كان إجماعا و إلا فيمكن أن يقال بعدم البطلان في الأدوارى و الإغماء القصير المدته فغايبه الأمر عدم نفوذ التصرف حال حصولهما و أما بعد الإفاقة فيجوز من دون حاجه إلى تجديد العقد سواء كانا في المالك أو العامل و كذا تبطل بعروض السفه لأحدهما أو الحجر للفلس في المالك أو العامل أيضا إذا كان بعد حصول الربح إلا مع إجازة الغرماء.

الخامسه إذا ضارب المالك فى مرض الموت صح

و ملك العامل الحصه و إن كانت أزيد من أجره المثل على الأقوى من كون منجزات المريض من الأصل بل و كذلك على القول بأنها من الثلث لأنه ليس مفوتا لشيء على الوارث إذ الربح أمر معدوم و ليس مالا موجودا للمالك و إنما حصل بسعى العامل.

٦ السادسة إذا تبين كون رأس المال لغير المضارب

سواء كان غاصبا أو جاهلا بكونه ليس له فإن تلف فى يد العامل أو حصل خسران فللمالكه الرجوع على كل منهما فإن رجع على المضارب لم يرجع على العامل و إن رجع على العامل رجع إذا كان جاهلا على المضارب و إن كان جاهلا أيضا لأنه

مغرور من قبله و إن حصل ربح كان للمالك إذا أجاز المعاملات الواقعة على ماله و للعامل أجره المثل على المضارب مع جهله و الظاهر عدم استحقاقه الأجره عليه مع عدم حصول الربح لأنه أقدم على عدم شيء له مع عدم حصوله كما أنه لا يرجع عليه إذا كان عالما بأنه ليس له لكونه متبرعا بعمله حينئذ.

السابعه يجوز اشتراط المضاربه فى ضمن عقد لازم

فيجب على المشروط عليه إيقاع عقدها مع الشارط و لكن لكل منهما فسخه بعده و الظاهر أنه يجوز اشتراط عمل المضاربه على العامل بأن يشترط عليه أن يتجر بمقدار كذا من

ماله إلى زمان كذا على أن يكون الربح بينهما نظير شرط كونه وكيلا في كذا في عقد لازم وحيث لا يجوز للمشروط عليه فسخها كما في الوكاله

الثامنه يجوز إيقاع المضاربه بعنوان الجعاله

كأن يقول إذا اتجرت بهذا المال و حصل ربح فلك نصفه فيكون جعاله تفيد فائده المضاربه و لا يلزم أن يكون جامعا لشروط المضاربه فيجوز مع كون رأس المال من غير النقدين أو دينا أو مجهولا جهاله لا توجب الغرر و كذا في المضاربه المشروطه في ضمن عقد بنحو شرط النتيجة فيجوز مع كون رأس المال من غير النقدين.

التاسعه يجوز للأب و الجد الاتجار بمال المولى عليه

بنحو المضاربه بإيقاع عقدها بل مع عدمه أيضا بأن يكون بمجرد الإذن منهما و كذا يجوز لهما المضاربه بماله مع الغير على أن يكون الربح مشتركا بينه و بين العامل و كذا يجوز ذلك للوصى في مال الصغير مع ملاحظه الغبطه و المصلحه و الأمن من هلاك المال.

العاشره يجوز للأب و الجد الإيصاء بالمضاربه بمال المولى عليه

بإيقاع الوصى عقدها لنفسه أو لغيره مع تعيين

الحصه من الربح أو إيكاله إليه و كذا يجوز لهما الإيضاء بالمضاربه فى حصه القصير من تركتهما بأحد الوجهين كما أنه يجوز ذلك لكل منهما بالنسبه إلى الثلث المعزول لنفسه بأن يتجر الوصى به أو يدفعه إلى غيره مضاربه و يصرف حصه الميت فى المصارف المعينه للثلث بل و كذا يجوز الإيضاء منهما بالنسبه إلى حصه الكبار أيضا و لا يضر كونه ضررا عليهم من حيث تعطيل مالهم إلى مده لأنه منجبر بكون الاختيار لهم فى فسخ المضاربه و إجازتها كما أن الحال كذلك بالنسبه إلى ما بعد البلوغ فى القصير فإن له أن يفسخ أو يجيز و كذا يجوز لهما الإيضاء بالاتجار بمال القصير على نحو المضاربه بأن يكون هو الموصى به لإيقاع عقد المضاربه لكن إلى زمان البلوغ أو أقل و أما إذا جعل المده أزيد فيحتاج إلى الإجاره بالنسبه إلى الزائد و دعوى عدم صحه هذا النحو من الإيضاء لأن الصغير لا مال له حينه و إنما ينتقل إليه بعد الموت و لا دليل على صحه الوصيه العقديه فى غير التملك فلا يصح أن يكون إيجاب المضاربه على نحو إيجاب التملك بعد الموت مدفوعه بالمنع مع أنه الظاهر من خبر خالد بن بكر الطويل فى قضيه ابن أبى ليلى و موثق محمد بن مسلم المذكورين فى باب الوصيه و أما بالنسبه إلى الكبار من الورثه فلا يجوز بهذا

النحو لوجوب العمل بالوصيه و هو الاتجار فيكون ضررا عليهم من حيث تعطيل حقهم من الإرث و إن كان لهم حصتهم من الربح خصوصا إذا جعل حصتهم أقل من المتعارف.

الحادي عشر إذا تلف المال فى يد العامل بعد موت المالك من غير تقصير

فالظاهر عدم ضمانه و كذا إذا تلف بعد انفساخها بوجه آخر.

الثاني عشر إذا كان رأس المال مشتركا بين اثنين فصاربا واحدا ثم فسخ أحد الشريكين

هل تبقى بالنسبه إلى حصه الآخر أو تنفسخ من الأصل وجهان أقربهما الانفساخ نعم لو كان مال كل منهما متميزا و كان العقد واحدا لا يبعد بقاء العقد بالنسبه إلى الآخر.

الثالث عشر إذا أخذ العامل مال المضاربه و ترك التجاره به إلى سنه مثلا

فإن تلف ضمن و لا يستحق المالك عليه غير أصل المال و إن كان آثما فى تعطيل مال الغير.

الرابع عشر إذا اشترط العامل على المالك عدم كون الربح جابرا للخسران مطلقا

فكل ربح حصل يكون بينهما و إن حصل خسران بعده أو قبله أو اشترط أن لا يكون الربح اللاحق جابرا للخسران السابق أو بالعكس فالظاهر الصحه و ربما يستشكل بأنه خلاف وضع المضاربه و هو كما ترى.

الخامس عشر لو خالف العامل المالك فيما عينه جهلا أو نسيانا أو اشتباها

كما لو قال لا- تشتت الجنس الفلانى أو من الشخص الفلانى مثلا فاشتراه جهلا فالشراء فضولى موقوف على إجازة المالك- و كذا لو عمل بما ينصرف

إطلاقه إلى غيره فإنه بمنزله النهى عنه و لعل منه ما ذكرنا سابقا من شراء من ينعق على المالك مع جهله بكونه كذلك و كذا الحال إذا كان مخطئا في طريقه التجاره بأن اشترى ما لا مصلحه في شرائه عند أرباب المعامله في ذلك الوقت بحيث لو عرض على التجار حكموا بخطائه.

السادسه عشر إذا تعدد العامل كان ضارب اثنين بمائه مثلا بنصف الربح بينهما متساويا أو متفاضلا

فإما أن يميز حصه كل منهما من رأس المال كأن يقول على أن يكون لكل منه نصفه و إما لا يميز فعلى الأول الظاهر عدم اشتراكهما في الربح و الخسران و الجبر إلا مع الشرط لأنه بمنزله تعدد العقد و على الثاني يشتركان فيها و إن اقتسما بينهما فأخذ كل منهما مقدارا منه إلا أن يشترطا عدم الاشتراك فيها فلو عمل أحدهما و ربح و عمل الآخر و لم يربح أو خسر يشتركان في ذلك الربح و يجبر به خسران الآخر بل لو عمل أحدهما و ربح و لم يشرع الآخر بعد في العمل فانفسخت المضاربه يكون الآخر شريكا و إن لم يصدر منه عمل لأنه مقتضى الاشتراك في المعامله و لا يعد



هذا من شركة الأعمال كما قد يقال فهو نظير ما إذا آجرا نفسها لعمل بالشركة فهو داخل في عنوان المضاربه لا الشركة كما أن النظر داخل في عنوان الإجاره.

١٧ السابعة عشر إذا أذن المالك للعامل في البيع والشراء نسيئه

فاشترى نسيئه و باع كذلك فهلك المال فالدين في ذمه المالك ولليان إذا علم بالحال أو تبين له بعد ذلك الرجوع على كل منهما فإن رجع على العامل و أخذ منه رجوع هو على المالك و دعوى أنه مع العلم من الأول ليس له الرجوع على العامل لعلمه بعدم اشتغال ذمته مدفوعه بأن مقتضى المعامله ذلك خصوصا في المضاربه و سيما إذا علم أنه عامل يشترى للغير و لكن لم يعرف ذلك الغير أنه من هو و من أى بلد و لو لم يتبين لليان أن الشراء للغير يتعين له الرجوع على العامل في الظاهر و يرجع هو على المالك.

١٨ الثامنة عشر يكره المضاربه مع الذمي خصوصا إذا كان هو العامل

لقوله ع: لا ينبغي للرجل المسلم أن يشارك الذمي و لا يبيعه بضاعه و لا يودعه وديعه و لا يضافيه الموده

و قوله ع: إن أمير المؤمنين عليه السلام كره مشاركه اليهودى و النصرانى و المجوسى إلا أن تكون تجاره حاضره لا يغيب عنها المسلم

و يمكن أن يستفاد من هذا الخبر كراهه مضاربه من لا يؤمن منه في معاملاته من الاحتراز عن الحرام.

التاسعه عشر الظاهر صحه المضاربه على مائه دينار مثلا كليا

فلا يشترط كون مال المضاربه عينا شخصيه فيجوز إيقاعهما العقد على كلى ثم تعيينه في فرد و القول بالمنع لأن القدر المتيقن العين الخارجى من النقدين ضعيف و أضعف منه احتمال المنع حتى في الكلى في المعين إذ يكفي في الصحه العمومات

متمم العشرين لو ضاربه على ألف مثلا فدفع إليه نصفه فعامل به ثم دفع إليه النصف الآخر

فالظاهر جبران خساره أحدهما بربح الآخر لأنه مضاربه واحده و أما لو ضاربه على خمسمائه فدفعها إليه و عامل بها و في أثناء التجاره زاده و دفع خمسمائه أخرى فالظاهر عدم جبر خساره إحداهما بربح الأخرى لأنهما في قوه مضاربتين نعم بعد المزج و التجاره بالمجموع يكونان واحده

### فصل فى أحكام الشركة

و هى عباره عن كون شىء واحد لاثنين أو أزيد ملكا أو حقا و هى إما واقعيه قهريه كما فى المال أو الحق الموروث و إما واقعيه اختياريه من غير استناد إلى عقد كما إذا أحيا شخصان أرضا مواتا بالاشتراك أو حفرا بئرا أو اغترفا ماء أو اقتلعا شجرا و إما

ظاهريه قهريه كما إذا امتزج مالهما من دون اختيارهما و لو بفعل أجنبي بحيث لا يتميز أحدهما من الآخر سواء كانا من جنس واحد كمزج حنطه بحنطه أو جنسين كمزج دقيق الحنطه بدقيق الشعير أو دهن اللوز بدهن الجوز أو الخل بالدبس و إما ظاهريه اختياريه كما إذا مزجا باختيارهما لا بقصد الشركه فإن مال كل منهما في الواقع ممتاز عن الآخر و لذا لو فرض تمييزهما اختص كل منهما بماله و أما الاختلاط مع التميز فلا يوجب الشركه و لو ظاهرا إذ مع الاشتباه مرجعه الصلح القهري أو القرعه و إما واقعيه مستنده إلى عقد غير عقد الشركه كما إذا ملكا شيئا واحدا بالشراء أو الصلح أو الهبه أو نحوها و إما واقعيه منشأ بتشريك أحدهما الآخر في ماله كما إذا اشترى شيئا فطلب منه شخص أن يشركه فيه و يسمى عندهم بالتشريك و هو صحيح لجمله من الأخبار و إما واقعيه منشأ بتشريك كل



منهما الآخر فى ماله و يسمى هذا بالشركه العقديه و معدود من العقود ثم إن الشركه قد تكون فى عين و قد تكون فى منفعه و قد تكون فى حق و بحسب الكيفيه إما بنحو الإشاعه و إما بنحو الكلى فى المعين و قد تكون على وجه يكون كل من الشريكين أو الشركاء مستقلا فى التصرف كما فى شركه الفقراء فى الزكاه و الساده فى الخمس و الموقوف عليهم فى الأوقات العامه و نحوها

#### ١ مسأله لا تصح الشركه العقديه إلا فى الأموال بل الأعيان

فلا تصح فى الديون فلو كان لكل منهما دين على شخص فأوقعا العقد على كون كل منهما بينهما لم يصح و كذا لا تصح فى المنافع بأن كان لكل منهما دار مثلا و أوقعا العقد على أن يكون منفعه كل منهما بينهما بالنصف مثلا و لو أرادا ذلك صالح أحدهما الآخر نصف منفعه داره بنصف منفعه دار الآخر أو صالح نصف منفعه داره بدينار مثلا و صالحه الآخر نصف منفعه داره بذلك الدينار و كذا لا تصح شركه الأعمال و تسمى شركه الأبدان أيضا و هى أن يوقعا العقد على أن يكون أجره عمل كل منهما مشتركا بينهما سواء اتفق عملهما كالخياطه مثلا أو كان على أحدهما الخياطه و الآخر النساجه و سواء كان ذلك فى عمل معين أو فى كل ما يعمل كل منهما و لو أرادا الاشتراك فى ذلك صالح أحدهما الآخر نصف منفعته المعينه أو منفعه إلى مده كذا بنصف منفعه أو منافع الآخر أو صالحه نصف منفعته بعوض معين و صالحه الآخر أيضا نصف منفعته بذلك العوض و لا تصح أيضا شركه الوجوه و هى أن يشترك اثنان و جيهان لا مال لهما بعقد الشركه على أن يبتاع كل منهما فى ذمته إلى أجل و يكون

ما يتبعه بينهما فيبيعانه و يؤديان الثمن و يكون ما حصل من الربح بينهما و إذا أرادا ذلك على الوجه الصحيح و كل كل منهما الآخر فى الشراء فاشترى لهما و فى ذمتها و شركه المفاوضه أيضا باطله و هى أن يشترك اثنان أو أزيد على أن يكون كل ما يحصل لأحدهما من ربح تجاره أو زراعه أو كسب آخر أو إرث أو وصيه أو نحو ذلك مشتركا بينهما و كذا كل غرامه ترد على أحدهما تكون عليهما فانحصرت الشركه العقديه الصحيحه بالشركه فى الأعيان المملوكه فعلا و تسمى بشركه العنان

٢ مسأله لو استأجر اثنين لعمل واحد بأجره معلومه صح

و كانت الأجره مقسمه عليهما بنسبه عملهما و لا يضر الجهل بمقدار حصه كل منهما حين العقد لكفايه معلوميه المجموع و لا يكون من شركه الأعمال التى تكون باطله بل من شركه الأموال فهو كما لو استأجر كلا منهما لعمل و أعطاهما شيئا واحدا بإزاء أجرتهما و لو اشتبه مقدار عمل كل منهما فإن احتمل التساوى حمل عليه لأصالة عدم زياده عمل أحدهما على الآخر و إن علم زياده أحدهما على الآخر فيحتمل القرعه فى المقدار الزائد و يحتمل الصلح القهرى

٣ مسأله لو اقتلعا شجره أو اغترفا ماء بآنيه واحده أو نصبا معا شبكه للصيد أو أحيا أرضا معا-

فإن ملك كل منهما نصف منفعتيه بنصف منفعه الآخر اشتركا فيه بالتساوى و إلا فلكل منهما بنسبه عمله و لو بحسب القوه و الضعف و لو اشتبه الحال فكالمسئله السابقه و ربما يحتمل التساوى مطلقا لصدق اتحاد فعلهما فى السببيه و اندراجهما فى

قوله: من حاز ملك

و هو كما ترى

٤ مسأله يشترط على ما هو ظاهر كلماتهم فى الشركه العقديه

مضافا إلى الإيجاب و القبول و البلوغ و العقل و الاختيار و عدم الحجر لفلس

أو سفه امتزاج المالين سابقا على العقد أو لاحقا بحيث لا- يتميز أحدهما من الآخر من النقود كانا أو من العروض بل اشترط جماعه اتحادهما فى الجنس و الوصف و الأظهر عدم اعتباره بل يكفى الامتزاج على وجه لا يتميز أحدهما من الآخر كما لو امتزج دقيق الحنطه بدقيق الشعير و نحوه أو امتزج نوع من الحنطه بنوع آخر بل لا- يبعد كفايه امتزاج الحنطه بالشعير و ذلك للعمومات العامه كقوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ

و قوله ع: المؤمنون عند شروطهم

و غيرهما بل لو لا ظهور الإجماع على اعتبار الامتزاج أمكن منعه مطلقا عملا بالعمومات و دعوى عدم كفايتها لإثبات ذلك كما ترى لكن الأحوط مع ذلك أن يبيع كل منهما حصه مما هو له بحصه مما للآخر أو يهبها كل منهما للآخر أو نحو ذلك فى غير صوره الامتزاج الذى هو المتيقن هذا و يكفى فى الإيجاب و القبول كل ما دل على الشركه من قول أو فعل

٥ مسأله يتساوى الشريكان فى الربح و الخسران مع تساوى المالين و مع زياده

فبنسبه الزياده ربحا و خسارانا سواء كان العمل من أحدهما أو منهما مع التساوى فيه أو الاختلاف أو من متبرع أو أجير هذا مع الإطلاق و لو شرطا فى العقد زياده لأحدهما فإن كان للعامل منهما أو لمن عمله أزيد فلا إشكال و لا خلاف على الظاهر عندهم فى صحته أما لو شرطا لغير العامل منهما أو لغير من عمله أزيد ففى صحه الشرط و العقد و بطلانها و صحه العقد و بطلان الشرط فيكون كصوره الإطلاق أقوال أقواها الأول و كذا لو شرطا كون الخساره على أحدهما أزيد و ذلك لعموم

: المؤمنون عند شروطهم

و دعوى أنه مخالف لمقتضى العقد كما ترى نعم هو مخالف لمقتضى إطلاقه و القول بأن جعل الزيادة لأحدهما من غير أن يكون له عمل يكون فى مقابلتها ليس تجاره بل هو أكل بالباطل كما ترى باطل و دعوى أن العمل بالشروط غير لازم لأنه فى عقد جائز مدفوعه أولا بأنه مشترك الورد إذ لازمه عدم وجوب الوفاء به فى صورته العمل أو زيادته و ثانيا بأن غاية الأمر جواز فسخ العقد فيسقط وجوب الوفاء بالشروط و المفروض فى صورته عدم الفسخ فما لم يفسخ يجب الوفاء به و ليس معنى الفسخ حل العقد من الأول بل من حينه فيجب الوفاء بمقتضاه مع الشرط إلى ذلك الحين هذا و لو شرطا تمام الربح لأحدهما بطل العقد لأنه خلاف مقتضاه نعم لو شرطا كون تمام الخساره على أحدهما فالظاهر صحته لعدم كونه منافيا

٦ مسأله إذا اشترطا فى ضمن العقد كون العمل من أحدهما أو منهما

مع استقلال كل منهما أو مع انضمامهما فهو المتبع و لا يجوز التعدى و إن أطلقا لم يجز لواحد منهما التصرف إلا بإذن الآخر و مع الإذن بعد

العقد أو الاشتراط فيه فإن كان مقيدا بنوع خاص من التجاره لم يجز التعدى عنه و كذا مع تعيين كيفيه خاصه و إن كان مطلقا فاللازم الاقتصار على المتعارف من حيث النوع و الكيفيه و يكون حال المأذون حال العامل فى المضاربه فلا يجوز البيع بالنسيئه بل و لا الشراء بها و لا يجوز السفر بالمال و إن تعدى عما عين له أو عن المتعارف ضمن الخساره و التلف و لكن يبقى الإذن بعد التعدى أيضا إذ لا ينافى الضمان بقاءه و الأحوط مع إطلاق الإذن ملاحظه المصلحه و إن كان لا يبعد كفايه عدم المفسده

٧ مسأله العامل أمين

فلا يضمن التلف ما لم يفرط أو يتعدى

٨ مسأله عقد الشركه من العقود الجائزه

فيجوز لكل من الشريكين فسخه لا بمعنى أن يكون الفسخ موجبا للانفساخ من الأول أو من حينه بحيث تبطل الشركه إذ هي باقيه ما لم تحصل القسمه بل بمعنى جواز رجوع كل منهما عن الإذن فى التصرف الذى بمنزله عزل



الوكيل عن الوكاله أو بمعنى مطالبه القسمة و إذا رجع أحدهما عن إذنه دون الآخر فيما لو كان كل منهما مأذونا لم يجر التصرف للآخر و يبقى الجواز بالنسبه إلى الأول و إذا رجع كل منهما عن إذنه لم يجر لواحد منهما و بمطالبه القسمة يجب القبول على الآخر و إذا أوقعا الشركه على وجه يكون لأحدهما زياده فى الربح أو نقصانا فى الخساره يمكن الفسخ بمعنى إبطال هذا القرار بحيث لو حصل بعده ربح أو خسران كان بنسبه المالين على ما هو مقتضى إطلاق الشركه

٩ مسأله لو ذكر فى عقد الشركه أجلا لا يلزم

فيجوز لكل منهما الرجوع قبل انقضائه إلا أن يكون مشروطا فى ضمن عقد لازم فيكون لازما

١٠ مسأله لو ادعى أحدهما على الآخر الخيانه أو التفريط فى الحفظ فأنكر

عليه الحلف مع عدم اليينه

١١ مسأله إذا ادعى العامل التلف

قبل قوله مع اليمين لأنه أمين

١٢ مسأله تبطل الشركه بالموت و الجنون و الإغماء و الحجر بالفلس أو السفه

بمعنى أنه لا يجوز للآخر التصرف و أما أصل الشركه فهى باقيه نعم يبطل أيضا ما قرراه من زياده أحدهما فى النماء بالنسبه إلى ماله أو نقصان الخساره كذلك إذا تبين بطلان الشركه فالمعاملات الواقعه قبله محكومها بالصحه و يكون الربح على نسبه المالين لكفايه الإذن المفروض حصوله نعم لو كان مقيدا بالصحه تكون كلها فضوليا بالنسبه إلى

من يكون إذنه مقيدا و لكل منهما أجره مثل عمله بالنسبه إلى حصه الآخر إذا كان العمل منهما و إن كان من أحدهما فله أجره مثل عمله

١٣ مسأله إذا اشترى أحدهما متاعا و ادعى أنه اشتراه لنفسه و ادعى الآخر أنه اشتراه بالشركه

فمع عدم البينه القول قوله مع اليمين لأنه أعرف بنيته كما أنه كذلك لو ادعى أنه اشتراه بالشركه و قال الآخر إنه اشتراه لنفسه فإنه يقدم قوله أيضا لأنه أعرف و لأنه أمين

<بسم الله الرحمن الرحيم >

## كتاب المزارعه

### اشاره

و هى المعامله على الأرض بالزراعه بحصه من حاصلها و تسمى مخابره أيضا و لعلها من الخبره بمعنى النصيب كما يظهر من مجمع البحرين و لا- إشكال فى مشروعيتها بل يمكن دعوى استحبابها لما دل على استحباب الزراعه بدعوى كونها أعم من المباشره و التسبيب ففى

خبر الواسطى قال: سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن الفلاحين قال هم الزارعون كنوز الله فى أرضه و ما فى الأعمال شىء أحب إلى الله من الزراعه و ما بعث الله نبيا إلا زارعا إلا إدريس عليه السلام فإنه كان خياطا

و فى آخر عن أبى عبد الله ع: الزارعون كنوز الأنام يزرعون طيبا أخرجه الله و هم يوم القيامه أحسن الناس مقاما و أقربهم منزله يدعون المباركين

و فى خير عنه عليه السلام قال: سئل النبى ص أى الأعمال خير قال زرع يزرعه صاحبه و أصلحه و أدى حقه يوم حصاده قال فأى الأعمال بعد الزرع قال رجل فى غنم له قد تبع بها مواضع القطر يقيم الصلاة و يؤتى الزكاه قال فأى المال بعد الغنم خير قال البقر يغدو بخير و يروح بخير قال فأى المال بعد البقر خير قال الراسيات فى الوحل المطعمات فى المحل نعم المال النخل من باعها فإنما ثمنه بمنزله رماد على رأس شاهق اشتدت به الريح



فى يوم عاصف إلا- أن يخلف مكانها قيل يا رسول الله ص فأى المال بعد النخل خير فسكت فقام إليه رجل فقال له فأين الإبل قال فيها الشقاء و الجفاء و العناء و بعد الدار تغدو مدبره و تروح مدبره لا يأتى خيرها إلا من جانبها الأشئم أما أنها لا تعدم الأشقياء الفجره

و عنه ع: الكيمياء الأكبر الزراعه

و عنه ع: أن الله جعل أرزاق أنبيائه فى الزرع و الضرع كيلا يكرهوا شيئاً من قطر السماء

و عنه ع: أنه سأله رجل فقال له جعلت فداك أسمع قوما يقولون إن المزارعه مكروهه فقال ازرعوا فلا و الله ما عمل الناس عملاً أحل و لا أطيّب منه

و يستفاد من هذا الخبر ما ذكرنا من أن الزراعه أعم من المباشره و التسبيب

و أما ما رواه الصدوق مرفوعاً عن النبى ص: أنه نهى عن المخابره قال و هى المزارعه بالنصف أو الثلث أو الربع

فلا- بد من حملة على بعض المحامل لعدم مقاومته لما ذكر و فى مجمع البحرين و ما روى من أنه ص نهى عن المخابره كان ذلك حين تنازعوا فنهاهم عنها و يشترط فيها أمور أحدها الإيجاب و القبول و يكفى فيها كل لفظ دال سواء كان حقيقه أو مجازاً مع القرينه كزارعتك أو سلمت إليك الأرض على أن تزرع على كذا و لا- يعتبر فيهما العربيه و لا- الماضويه فيكفى الفارسى و غيره و الأمر كقوله ازرع هذه الأرض على كذا أو المستقبل أو الجملة الاسميّه مع قصد الإنشاء بها و كذا لا يعتبر تقديم الإيجاب على القبول و يصح الإيجاب من كل من المالك و الزارع بل يكفى القبول الفعلى بعد الإيجاب القولى على الأقوى و تجرى فيها المعاطاه و إن كانت لا تلزم إلا بالشروع فى العمل. الثانى البلوغ و العقل و الاختيار و عدم

الحجر لسفه أو فلس و مالكيه التصرف فى كل من المالك و الزارع نعم لا يقدر حيثنذ فلس الزارع إذا لم يكن منه مال لأنه ليس تصرفا ماليا. الثالث أن يكون النماء مشتركا بينهما فلو جعل الكل لأحدهما لم يصح مزارعه. الرابع أن يكون مشاعا بينهما فلو شرطا اختصاص أحدهما بنوع كالذى حصل أولا و الآخر بنوع آخر أو شرطا أن يكون ما حصل من هذه القطعه من الأرض لأحدهما و ما حصل من القطعه الأخرى للآخر لم يصح. الخامس تعيين الحصة بمثل النصف أو الثلث أو الربع أو نحو ذلك فلو قال ازرع هذه الأرض على أن يكون لك أو لى شىء من حاصلها بطل. السادس تعيين المده بالأشهر و السنين فلو أطلق بطل نعم لو عين المزروع أو مبدء الشروع فى الزرع لا يبعد صحته إذا لم يستلزم غررا بل مع عدم تعيين ابتداء الشروع أيضا إذا كانت الأرض مما لا يزرع فى السنه إلا مره لكن مع تعيين السنه لعدم الغرر فيه و لا دليل على اعتبار التعيين تعبدا و القدر المسلم من الإجماع على تعيينها غير هذه الصوره و فى صورته تعيين المده لا بد و أن تكون بمقدار يبلغ فيه الزرع فلا تكفى المده القليله التى تقصر عن إدراك النماء. السابع أن تكون الأرض قابله للزرع و لو بالعلاج فلو كانت سبخه لا يمكن الانتفاع بها أو كان يستولى عليها الماء قبل أوان إدراك الحاصل أو نحو ذلك أو لم يكن هناك ماء للزراع و لم يمكن تحصيله و لو بمثل حفر البئر أو نحو ذلك و لم يمكن الاكتفاء بالغيث بطل. الثامن تعيين المزروع من الحنطه و الشعير و غيرها مع اختلاف الأغراض فيه فمع عدمه يبطل إلا أن يكون هناك انصراف يوجب التعيين أو كان مرادهما التعميم و حيثنذ فيتخير الزارع بين أنواعه. التاسع تعيين الأرض و مقدارها فلو لم يعينها بأنها هذه القطعه أو تلك القطعه أو من هذه المزرعه أو تلك أو لم يعين مقدارها بطل مع اختلافها بحيث يلزم الغرر نعم مع عدم لزومه لا يبعد الصحه كأن يقول

مقدار جريب من هذه القطعه من الأرض التى لا اختلاف بين أجزائها أو أى مقدار شئت منها ولا يعتبر كونها شخصيه فلو عين كليا موصوفا على وجه يرتفع الغرر فالظاهر صحته و حيثئذ يتخير المالك فى تعيينه. العاشر تعيين كون البذر على أى منهما و كذا سائر المصارف و اللوازم إذا لم يكن هناك انصراف مغن عنه و لو بسبب التعارف

### ١ مسأله لا يشترط فى المزارعه كون الأرض ملكا للمزارع

بل يكفى كونه مسلطا عليها بوجه من الوجوه كأن يكون مالكا لمنفعتها بالإجاره و الوصيه أو الوقف عليه أو مسلطا عليها بالتوليه كمتولى الوقف العام أو الخاص و الوصى أو كان له حق اختصاص بها مثل التحجير و السبق و نحو ذلك أو كان مالكا للانتفاع بها كما إذا أخذها بعنوان المزارعه فزارع غيره أو شارك غيره بل يجوز أن يستعير الأرض للمزارعه نعم لو لم يكن له فيها حق أصلا لم يصح مزارعتها فلا يجوز المزارعه فى الأرض الموات مع عدم تحجير أو سبق أو نحو ذلك فإن المزارع و العامل فيها سواء نعم يصح الشركه فى زراعتها مع

اشتراك البذر أو بإجاره أحدهما نفسه للآخر في مقابل البذر أو نحو ذلك لكنه ليس حينئذ من المزارعه المصطلحه و لعل هذا مراد الشهيد في المسالك من عدم جواز المزارعه في الأراضى الخراجيه التى هى للمسلمين قاطبه إلا مع الاشتراك فى البذر أو بعنوان آخر فمراده هو فيما إذا لم يكن للمزارع جهة اختصاص بها و إلا فلا إشكال فى جوازها بعد الإجازة من السلطان كما يدل عليه جملة من الأخبار

## ٢ مسأله إذا أذن لشخص فى زرع أرضه على أن يكون الحاصل بينهما بالنصف أو الثلث أو نحوهما

فالظاهر صحته و إن لم يكن من المزارعه المصطلحه بل لا يبعد كونه منها أيضا و كذا لو أذن لكل من يتصدى للزرع و إن لم يعين شخصا و كذا لو قال كل من زرع أرضى هذه أو مقدارا من المزرعه الفلانيه فلى نصف حاصله أو ثلثه مثلا فأقدم واحد على ذلك فيكون

نظير الجعالة فهو كما لو قال كل من بات في خاني أو داري فعليه في كل ليله درهم أو كل من دخل حمامي فعليه في كل مره ورقه فإن الظاهر صحته للمعلومات إذ هو نوع من المعاملات العقلانيه و لا نسلم انحصارها في المعهودات و لا حاجه إلى الدليل الخاص لمشروعيتها بل كل معامله عقلائييه صحيحه إلا ما خرج بالدليل الخاص كما هو مقتضى العمومات

### ٣ مسأله المزارعه من العقود اللازمه

لا تبطل إلا بالتقاييل أو الفسخ بخيار الشرط أو بخيار الاشتراط أي تخلف بعض الشروط المشترطه على أحدهما و تبطل أيضا بخروج الأرض عن قابليه الانتفاع لفقد الماء أو استيلائه أو نحو ذلك و لا تبطل بموت أحدهما فيقوم وارث الميت منهما مقامه نعم تبطل بموت العامل مع اشتراط مباشرته للعمل سواء كان قبل خروج الثمره أو بعده و أما المزارعه المعاطاتيه فلا تلزم إلا بعد التصرف و أما الإذنيه فيجوز فيها الرجوع دائما لكن



إذا كان بعد الزرع و كان البذر من العامل يمكن دعوى لزوم إبقائه إلى حصول الحاصل لأن الإذن فى الشىء إذن فى لوازمه و فائده الرجوع أخذ أجره الأرض منه حينئذ و يكون الحاصل كله للعامل

#### ٤ مسألة إذا استعار أرضاً للمزارعة ثم أجرى عقدها لزم

لكن للمعير الرجوع فى إعارته فىستحق أجره المثل لأرضه على المستعير كما إذا استعارها للإجاره فأجرها بناء على ما هو الأقوى من جواز كون العوض لغير مالك المعوض

#### ٥ مسألة إذا شرط أحدهما على الآخر شيئاً فى ذمته أو فى الخارج

من ذهب أو فضه أو غيرهما مضافاً إلى حصته

من الحاصل صح و ليس قراره مشروطا بسلامه الحاصل بل الأقوى صحه استثناء مقدار معين من الحاصل لأحدهما مع العلم ببقاء مقدار آخر ليكون مشاعا بينهما فلا يعتبر إشاعه جميع الحاصل بينهما على الأقوى كما يجوز استثناء مقدار البذر لمن كان منه أو استثناء مقدار خراج السلطان أو ما يصرف في تعمير الأرض ثمَّ القسمة و هل يكون قراره في هذه الصورة مشروطا بالسلامه كاستثناء الأرتال في بيع الثمار أو لا وجهان

#### ٦ مسأله إذا شرط مده معينه يبلغ الحاصل فيها غالبا فمضت و الزرع باق لم يبلغ

فالظاهر أن للمالك الأمر بإزالته بلا أرش أو إبقاءه و مطالبه الأجره إن رضى العامل بإعطائها و لا يجب عليه الإبقاء بلا أجره كما لا- يجب عليه الأرش مع إرادته الإزاله لعدم حق للزارع بعد المده و الناس مسلطون على أموالهم و لا فرق بين أن يكون ذلك بتفريط الزارع أو من قبل الله كتأخير المياه أو تغير الهواء و قيل بتخيره

بين القلع مع الأرش و البقاء مع الأجره و فيه ما عرفت خصوصا إذا كان بتفريط الزارع مع أنه لا وجه للإلزامه العامل بالأجره بلا رضاه نعم لو شرط الزارع على المالك إبقاءه إلى البلوغ بلا أجره أو معها إن مضت المده قبله لا يبعد صحته و وجوب الإبقاء عليه

#### ٧ مسأله لو ترك الزارع بعد العقد و تسليم الأرض إليه حتى انقضت المده

ففى ضمانه أجره المثل للأرض كما أنه يستقر عليه المسمى فى الإجاره أو عدم ضمانه أصلا غايه الأمر كونه آثما بترك تحصيل الحاصل أو التفصيل بين ما إذا تركه اختيارا فيضمن أو معذورا فلا أو ضمانه ما يعادل الحصه المسماه من الثلث أو النصف أو غيرهما بحسب التخمين فى تلك السنه أو ضمانه بمقدار تلك الحصه من منفعه الأرض من نصف أو ثلث و من قيمه عمل الزارع أو الفرق بين ما إذا اطلع المالك على تركه للزرع فلم يفسخ المعامله لتدارك استيفاء منفعه أرضه فلا يضمن و بين صوره عدم اطلاعه إلى

إن فات وقت الزرع فيضمن وجوه و بعضها أقوال فظاهر بل صريح جماعه الأول- بل قال بعضهم يضمن النقص الحاصل بسبب ترك الزرع إذا حصل نقص و استظهر بعضهم الثاني و ربما يستقرب الثالث و يمكن القول بالرابع و الأوجه الخامس و أضعفها السادس ثمّ هذا كله إذا لم يكن الترك بسبب عذر عام و إلا فيكشف عن بطلان معامله و لو انعكس المطلب بأن امتنع المالك من تسليم الأرض بعد العقد فللعامل الفسخ و مع عدمه ففي ضمان المالك ما يعادل حصته من منفعة الأرض أو ما يعادل حصته من الحاصل بحسب التخمين أو التفصيل بين صوره العذر و عدمه أو عدم الضمان حتى لو قلنا به في الفرض الأول بدعوى الفرق بينهما وجوه

#### ٨ مسأله إذا غصب الأرض بعد عقد المزارعه غاصب و لم يمكن الاسترداد منه

فإن كان ذلك قبل تسليم الأرض

إلى العامل تخير بين الفسخ و عدمه و إن كان بعده لم يكن له الفسخ و هل يضمن الغاصب تمام منفعة الأرض في تلك المدة للمالك فقط أو يضمن له بمقدار حصته من النصف أو الثلث من منفعة الأرض و يضمن له أيضا مقدار قيمه حصته من عمل العامل حيث فوته عليه و يضمن للعامل أيضا مقدار حصته من منفعة الأرض و جهان و يحتمل ضمانه لكل منهما ما يعادل حصته من الحاصل بحسب التخمين

#### ٩ مسأله إذا عين المالك نوعا من الزرع من حنطه أو شعير أو غيرهما تعين

و لم يجز للزارع التعدى عنه و لو تعدى إلى غيره ذهب بعضهم إلى أنه إن كان ما زرع أضر مما عينه المالك كان المالك مخيرا بين الفسخ و أخذ أجره المثل للأرض و الإمضاء و أخذ الحصة من المزروع مع أرش النقص الحاصل من الأضر و إن كان أقل ضررا لزم و أخذ الحصة منه و قال بعضهم يتعين أخذ أجره المثل للأرض مطلقا لأن ما زرع غير ما وقع عليه العقد فلا يجوز

أخذ الحصه منه مطلقا و الأقوى أنه إن علم أن المقصود مطلق الزرع و أن الغرض من التعيين ملاحظه مصلحه الأرض و ترك ما يوجب ضررا فيها يمكن أن يقال إن الأمر كما ذكر من التخيير بين الأمرين فى صورته كون المزروع أضر و تعين الشركه فى صورته كونه أقل ضررا لكن التحقيق مع ذلك خلافه و إن كان التعيين لغرض متعلق بالنوع الخاص لا لأجل قله الضرر و كثرته فإما أن يكون التعيين على وجه التقييد و العنوانيه أو يكون على وجه تعدد المطلوب و الشرطيه فعلى الأول إذا خالف ما عينه بالنسبه إليه يكون كما لو ترك الزرع أصلا حتى انقضت المده فيجربى فيه الوجوه الستة المتقدمه فى تلك المسأله و أما بالنسبه إلى الزرع الموجود فإن كان البذر من المالك فهو له و يستحق العامل أجره عمله على إشكال فى صورته علمه بالتعيين و تعمده

الخلافاً - لإقدامه حينئذ على هتك حرمة عمله و إن كان البذر للعامل كان الزرع له و يستحق المالك عليه أجره الأرض مضافاً إلى ما استحقه من بعض الوجوه المتقدمة و لا يضر استلزامه الضمان للمالك من قبل أرضه مرتين على ما بينا في محله لأنه من جهتين و قد ذكرنا نظير ذلك في الإجاره أيضاً و على الثاني يكون المالك مخيراً بين أن يفسخ المعامله لتخلف شرطه فيأخذ أجره المثل للأرض و حال الزرع الموجود حينئذ ما ذكرنا من كونه لمن له البذر و بين أن لا يفسخ و يأخذ حصته من الزرع الموجود بإسقاط حق شرطه و بين أن لا يفسخ و لكن لا يسقط حق شرطه أيضاً بل يغرم العامل على بعض الوجوه الستة المتقدمة و يكون حال الزرع

الموجود كما مر من كونه لمالك البذر

#### ١٠ مسأله لو زارع على أرض لا ماء لها فعلا لكن أمكن تحصيله بعلاج

من حفر ساقية أو بئر أو نحو ذلك فإن كان الزارع عالما بالحال صحح و لزم و إن كان جاهلا كان له خيار الفسخ و كذا لو كان الماء مستوليا عليها و أمكن قطعه عنها و أما لو لم يمكن التحصيل فى الصورة الأولى أو القطع فى الثانية كان باطلا سواء كان الزارع عالما أو جاهلا و كذا لو انقطع فى الأثناء و لم يمكن تحصيله أو استولى عليها و لم يمكن قطعه و ربما يقال بالصحة مع علمه بالحال و لا وجه له و إن أمكن الانتفاع بها بغير الزرع لاختصاص المزارعه بالانتفاع بالزرع نعم لو استأجر أرضا للزراعة مع علمه بعدم الماء و عدم إمكان تحصيله أمكن الصحة لعدم اختصاص الإجاره بالانتفاع بالزرع إلا أن يكون على وجه التقييد فيكون باطلا أيضا

#### ١١ مسأله لا فرق فى صحة المزارعه بين أن يكون البذر من المالك أو العامل أو منهما

و لا- بد من تعيين ذلك إلا أن يكون هناك معتاد ينصرف إليه الإطلاق و كذا لا فرق بين أن تكون الأرض مختصه بالزارع أو مشتركه بينه و بين العامل و كذا لا يلزم أن يكون تمام العمل على العامل فيجوز كونه عليهما و كذا الحال فى سائر المصارف و بالجملة هنا أمور أربعة الأرض و البذر و العمل و العوامل فيصح أن يكون من أحدهما أحد هذه و من الآخر البقيه و يجوز أن يكون من كل منهما اثنان منها بل يجوز أن يكون من أحدهما بعض أحدها و من الآخر البقيه كما يجوز الاشتراك فى الكل



فهى على حسب ما يشترطان و لا- يلزم على من عليه البذر دفع عينه فيجوز له دفع قيمته و كذا بالنسبه إلى العوامل كما لا يلزم مباشره العامل بنفسه فيجوز له أخذ الأجير على العمل إلا مع الشرط

### ١٢ مسأله الأقوى جواز عقد المزارعه بين أزيد من اثنين

بأن تكون الأرض من واحد و البذر من آخر و العمل من ثالث و العوامل من رابع بل يجوز أن يكون بين أزيد من ذلك كأن يكون بعض البذر من واحد و بعضه الآخر من آخر و هكذا بالنسبه إلى العمل و العوامل لصدق المزارعه و شمول الإطلاقات بل يكفى العمومات العامه فلا وجه لما فى المسالك من تقويه عدم الصحه بدعوى أنها على خلاف الأصل فتتوقف على التوقيف من الشارع و لم يثبت عنه ذلك و دعوى أن العقد لا بد أن يكون بين طرفين موجب و قابل فلا يجوز تركه من ثلاثه أو أزيد على وجه تكون أركانها له مدفوعه بالمنع فإنه أول الدعوى

### ١٣ مسأله يجوز للعامل أن يشارك غيره فى مزارعته أو يزارعه فى حصته

من غير فرق بين أن يكون البذر منه أو من المالك و لا يشترط فيه إذنه نعم لا يجوز تسليم الأرض إلى ذلك الغير إلا بإذنه و إلا كان ضامنا كما هو كذلك فى الإجاره أيضا و الظاهر جواز نقل مزارعته إلى الغير بحيث يكون كأنه هو الطرف للمالك بصلح و

نحوه بعوض و لو من خارج أو بلا عوض كما يجوز نقل حصته إلى الغير سواء كان ذلك قبل ظهور الحاصل أو بعده كل ذلك لأن عقد المزارعه من العقود اللازمه الموجه لنقل منفعه الأرض نصفاً أو ثلثاً أو نحوهما إلى العامل فله نقلها إلى الغير بمقتضى قاعده السلطنه و لا فرق فيما ذكرنا بين أن يكون المالك شرط عليه مباشره العمل بنفسه أو لا إذ لا منافاه بين صحه المذكورات و بين مباشرته للعمل إذ لا يلزم فى صحه المزارعه مباشره العمل فيصح أن يشارك أو يزارع غيره و يكون هو المباشر دون ذلك الغير

#### ١٤ مسأله إذا تبين بطلان العقد فإما أن يكون قبل الشروع فى العمل أو بعده و قبل الزرع

بمعنى نثر الحب فى الأرض أو بعده و قبل حصول الحاصل أو بعده فإن كان قبل الشروع فلا بحث و لا إشكال و إن كان بعده و قبل الزرع بمعنى الإتيان بالمقدمات من حفر النهر و كرى الأرض و شراء الآلات و نحو ذلك فكذلك نعم لو حصل وصف فى الأرض يقابل بالعوض من جهه كريها أو حفر النهر لها أو إزاله الموانع عنها كان للعامل قيمه

ذلك الوصف و إن لم يكن كذلك و كان العمل لغوا فلا شيء له كما أن الآلات لمن أعطى ثمنها و إن كان بعد الزرع كان الزرع لصاحب البذر فإن كان للمالك كان الزرع له و عليه للعامل أجره عمله و عوامله و إن كان للعامل كان له و عليه أجره الأرض للمالك و إن كان منهما كان لهما على النسبة نصفاً أو ثلثاً و لكل منهما على الآخر أجره مثل ما يخصه من تلك النسبة و إن كان من ثالث فالزرع له و عليه للمالك أجره الأرض و للعامل أجره عمله و عوامله و لا يجب على المالك إبقاء الزرع إلى بلوغ الحاصل إن كان التبين قبله بل له أن يأمر بقلعه و له أن يبقى بالأجره إذا رضى صاحبه و إلا فليس له إزمه بدفع الأجره هذا كله مع الجهل بالبطلان و أما

مع العلم فليس للعالم منهما الرجوع على الآخر بعوض أرضه أو عمله لأنه هو الهاتك لحرمة ماله أو عمله فكأنه متبرع به و إن كان الآخر أيضا عالما بالبطلان و لو كان العامل بعد ما تسلم الأرض تركها فى يده بلا زرع فكذلك يضمن أجرتها للمالك مع بطلان المعامله لفوات منفعتها تحت يده إلا فى صوره علم المالك بالبطلان لما مر

### ١٥ مسأله الظاهر من مقتضى وضع المزارعه ملكيه العامل لمنفعه الأرض

بمقدار الحصه المقرره له و ملكيه المالك للعمل على

العامل بمقدار حصته و اشتراك البذر بينهما على النسبه سواء كان منهما أو من أحدهما أو من ثالث فإذا خرج الزرع صار مشتركا بينهما على النسبه لا أن يكون لصاحب البذر إلى حين ظهور الحاصل فيصير الحاصل مشتركا من ذلك الحين كما ربما يستفاد من بعض الكلمات أو كونه لصاحب البذر إلى حين بلوغ الحاصل و إدراكه فيصير مشتركا في ذلك الوقت كما يستفاد من بعض آخر نعم الظاهر جواز إيقاع العقد على أحد هذين الوجهين مع التصريح و الاشتراط به من حين العقد و يترتب على هذه الوجوه ثمرات منها كون التبن أيضا مشتركا بينهما على النسبه على الأول دون الأخيرين فإنه لصاحب البذر و منها في مسأله الزكاه و منها في مسأله الانفساخ أو الفسخ في الأثناء قبل ظهور الحاصل و منها في مسأله مشاركه الزارع مع غيره و مزارعته معه و منها في مسأله ترك الزرع إلى أن انقضت المده إلى غير ذلك

### ١٦ مسأله إذا حصل ما يوجب الانفساخ في الأثناء قبل ظهور الثمر أو بلوغه

كما إذا انقطع الماء عنه و لم يمكن تحصيله أو استولى عليه و لم يمكن قطعه أو حصل مانع آخر عام فالظاهر لحوق حكم تبين البطلان من الأول على ما مر لأنه يكشف عن عدم قابليتها للزرع فالصحه كانت ظاهريه فيكون الزرع الموجود لصاحب البذر و يحتمل بعيدا كون الانفساخ من حينه فيلحقه حكم الفسخ في الأثناء على ما يأتي فيكون مشتركا

**١٧ مسأله إذا كان العقد واجدا لجميع الشرائط و حصل الفسخ فى الأثناء****اشاره**

إما بالتقابل أو بخيار الشرط لأحدهما أو بخيار الاشتراط بسبب تخلف ما شرط على أحدهما فعلى ما ذكرنا من مقتضى وضع المزارعه و هو الوجه الأول من الوجوه المتقدمه فالزراع الموجود مشترك بينهما على النسبه و ليس لصاحب الأرض على العامل أجره أرضه و لا للعامل أجره عمله بالنسبه إلى ما مضى لأن المفروض صحه المعامله و بقائها إلى حين الفسخ و أما بالنسبه إلى الآتى فلهما التراضى على البقاء إلى البلوغ بلا أجره أو معها و لهما التراضى على القطع قصيلا و ليس للزراع الإبقاء إلى البلوغ بدون رضا المالك و لو بدفع أجره الأرض و لا مطالبه الأرش إذا أمره المالك بالقلع و للمالك مطالبه القسمه و إبقاء حصته فى أرضه إلى حين البلوغ و أمر الزارع بقطع

حصته قصيلا هذا و أما على الوجهين الآخرين فالزرع الموجود لصاحب البذر و الظاهر عدم ثبوت شىء عليه من أجره الأرض أو العمل لأن المفروض صحه المعامله إلى هذا الحين و إن لم يحصل للمالك أو العامل شىء من الحاصل فهو كما لو بقى الزرع إلى الآخر و لم يحصل حاصل من جهه آفه سماويه أو أرضيه و يحتمل ثبوت الأجره عليه إذا كان هو الفاسخ

### فذلكه

قد تبين مما ذكرنا فى طى المسائل المذكوره أن هاهنا صوراً الأولى وقوع العقد صحيحاً جامعاً للشرائط و العمل على طبقه إلى الآخر حصل الحاصل أو لم يحصل لآفه سماويه أو أرضيه. الثانيه وقوعه صحيحاً مع ترك الزارع للعمل إلى أن انقضت المده سواء زرع غير ما وقع عليه العقد أو لم يزرع أصلاً. الثالثه تركه العمل فى الأثناء بعد أن زرع اختياراً أو لعذر خاص به. الرابعه تبين البطالان من الأول. الخامسه حصول الانفساخ فى الأثناء لقطع الماء أو نحوه من الأعذار العامه. السادسه حصول الفسخ بالتقابل أو بالخيار فى الأثناء و قد ظهر حكم الجميع فى طى المسائل المذكوره كما لا يخفى

### ١٨ مسأله إذ تبين بعد عقد المزارعه أن الأرض كانت مغصوبه

فمالكها مخير بين الإجازة فتكون الحصه له سواء كان بعد المده أو قبلها فى الأثناء أو قبل الشروع بالزرع

بشرط أن لا يكون هناك قيد أو شرط لم يكن معه محل للإجازة و بين الرد و حينئذ فإن كان قبل الشروع فى الزرع فلا إشكال و إن كان بعد التمام فله أجره المثل لذلك الزرع و هو لصاحب البذر و كذا إذا كان فى الأثناء و يكون بالنسبة إلى بقيه المده الأمر بيده فإما يأمر بالإزالة و إما يرضى بأخذ الأجره بشرط رضا صاحب البذر ثمّ المغرور من المزارع و الزارع يرجع فيما خسر على غاره و مع عدم الغرور فلا- رجوع و إذا تبين كون البذر مغصوبا فالزرع لصاحبه و ليس عليه أجره الأرض و لا أجره العمل نعم إذا كان التبين فى الأثناء كان لمالك الأرض الأمر بالإزالة هذا إذا لم يكن محل للإجازة كما إذا وقعت المعامله على البذر الكلى لا- المشخص فى الخارج أو نحو ذلك أو كان و لم يجز و إن كان له محل و أجاز يكون هو الطرف للمزارعه و يأخذ الحصة التى كانت للغاصب و إذا تبين كون العامل عبدا غير مأذون فالأمر إلى مولاه و إذا تبين كون العوامل أو سائر المصارف مغصوبه فالمزارعه صحيحه و لصاحبها أجره المثل أو قيمه الأعيان التالفه و فى بعض الصور يحتمل جريان الفضوليه و إمكان الإجازة كما لا يخفى

### ١٩ مسأله خراج الأرض على صاحبها

و كذا مال الإجاره إذا كانت مستأجره و كذا ما يصرف فى إثبات اليد عند أخذها من السلطان و ما يؤخذ لتركها فى يده و لو شرط كونها على العامل بعضا أو كلا صح و إن



كانت ربما تزداد وربما تنقص على الأقوى فلا يضر مثل هذه الجهالة للأخبار و أما سائر المؤن كشق الأنهار و حفر الآبار و آلات السقى و إصلاح النهر و تنقيته و نصب الأبواب مع الحاجه إليها و الدولاب و نحو ذلك مما يتكرر كل سنه أو لا يتكرر فلا بد من تعيين كونها على المالك أو العامل إلا إذا كان هناك عادة ينصرف الإطلاق إليها و أما ما يأخذه المأمورون من الزارع ظلما من غير الخراج فليس على المالك و إن كان أخذهم ذلك من جهه الأرض

### ٢٠ مسأله يجوز لكل من المالك و الزارع أن يخرص على الآخر

بعد إدراك الحاصل بمقدار منه بشرط القبول و الرضا من الآخر لجملة من الأخبار هنا و فى الثمار فلا يختص ذلك بالمزارعه و المساقاه بل مقتضى الأخبار جوازه فى كل زرع مشترك أو ثمر مشترك و الأقوى لزومه بعد القبول و أن تبين بعد ذلك زيادته أو نقيصته لبعض تلك الأخبار مضافا إلى العمومات العامه خلافا لجماعه و الظاهر أنه معامله مستقلة و ليست بيبعا و لا صلحا معاوضيا فلا- يجرى فيها إشكال اتحاد العوض و المعوض و لا إشكال النهى عن المحاقله و المزابنه و لا إشكال الربا و لو بناء على ما هو الأقوى من عدم اختصاص حرمة بالبيع و جريانه فى مطلق المعاوضات مع أن حاصل الزرع و الشجر قبل الحصاد و الجذاذ ليس من المكيل و الموزون و مع الإغماض عن ذلك كله يكفى فى صحتها الأخبار الخاصه فهو نوع من معامله عقلائيه ثبت بالنصوص و لتسم بالتقبل و حصر المعاملات فى المعهودات ممنوع نعم يمكن أن يقال إنها فى المعنى راجعه إلى الصلح الغير المعاوضى فكأنهما يتسالمان على أن يكون حصه أحدهما من المال المشترك كذا مقدارا و البقيه للآخر شبه القسمة أو نوع منها و على ذلك يصح إيقاعها بعنوان الصلح على الوجه المذكور مع قطع النظر عن الأخبار أيضا على الأقوى من اغتفار هذا المقدار من الجهاله فيه إذا ارتفع الغرر بالخرص المفروض و على هذا لا يكون من التقبيل و التقبل ثم إن معامله المذكوره لا تحتاج إلى صيغه مخصوصه بل يكفى كل لفظ دال على التقبل

بل الأقوى عدم الحاجة إلى الصيغه أصلا فيكفي فيها مجرد التراضى كما هو ظاهر الأخبار و الظاهر اشتراط كون الخرص بعد بلوغ الحاصل و إدراكه فلا يجوز قبل ذلك و القدر المتيقن من الأخبار كون المقدار المخروص عليه من حاصل ذلك الزرع فلا يصح الخرص و جعل المقدار فى الذمه من جنس ذلك الحاصل نعم لو أوقع المعامله بعنوان الصلح على الوجه الذى ذكرنا لا مانع من ذلك فيه لكنه كما عرفت خارج عن هذه المعامله ثم إن المشهور بينهم أن قرار هذه المعامله مشروط بسلامه الحاصل فلو تلف بآفه سماويه أو أرضيه كان عليهما و لعله لأن تعيين الحصة فى المقدار المعين ليس من باب الكلى فى المعين بل هى باقيه على إشاعتها غايه الأمر تعيينها فى مقدار معين مع احتمال أن يكون ذلك من الشرط الضمنى بينهما و الظاهر أن المراد من الآفه الأرضيه ما كان من غير الإنسان و لا يبعد لحوق إتلاف متلف من الإنسان أيضا به و هل يجوز خرص ثالث حصه أحدهما أو كليهما فى مقدار وجهان أقواهما العدم

### ٢١ مسأله بناء على ما ذكرنا من الاشتراك من أول الأمر فى الزرع يجب على كل منهما الزكاه

إذا كان نصيب كل منهما بحد النصاب و على من بلغ نصيبه إن بلغ نصيب أحدهما و كذا إن اشترطا الاشتراك

حين ظهور الثمر لأن تعلق الزكاه بعد صدق الاسم و بمجرد الظهور لا يصدق و إن اشترطا الاشتراك بعد صدق الاسم أو حين الحصاد و التصفيه فهي على صاحب البذر منهما لأن المفروض أن الزرع و الحاصل له إلى ذلك الوقت فتعلق الزكاه في ملكه

### ٢٢ مسأله إذا بقى فى الأرض أصل الزرع بعد انقضاء المده و القسمه فنبت بعد ذلك فى العام الآتى

فإن كان البذر لهما فهو لهما و إن كان لأحدهما فله إلا مع الإعراض و حينئذ فهو لمن سبق و يحتمل أن يكون لهما مع عدم الإعراض مطلقا لأن المفروض شركتهما فى الزرع و أصله و إن كان البذر لأحدهما أو الثالث و هو الأقوى و كذا إذا بقى فى الأرض بعض الحب فنبت فإنه مشترك بينهما مع عدم الإعراض نعم لو كان الباقى حب مختص بأحدهما اختص به ثم لا يستحق صاحب الأرض أجره لذلك الزرع النابت على الزارع فى صورته الاشتراك أو الاختصاص به و إن انتفع بها إذا لم يكن ذلك من فعله و لا من معاملته واقعه بينهما

### ٢٣ مسأله لو اختلفا فى المده و أنها سنه أو ستنان مثلا

فالقول قول منكر

الزيادة و كذا لو قال أحدهما أنهما سته أشهر و الآخر قال إنها ثمانية أشهر نعم لو ادعى المالك مده قليلة لا تكفى لبلوغ الحاصل و لو نادرا ففى تقديم قوله إشكال و لو اختلفا فى الحصة قله و كثره فالقول قول صاحب البذر المدعى للقله هذا إذا كان نزاعهما فى زيادة المده أو الحصة و عدمها و أما لو اختلفا فى تشخيص ما وقع عليه العقد و أنه وقع على كذا أو كذا فالظاهر التحالف و إن كان خلاف إطلاق كلماتهم فإن حلفا أو نكلا فالمرجع أصاله عدم الزيادة

#### **٢٤ مسأله لو اختلفا فى اشتراط كون البذر أو العمل أو العوامل على أيهما**

فالمرجع التحالف و مع حلفهما أو نكولهما تنفسخ المعامله

#### **٢٥ مسأله لو اختلفا فى الإعاره و المزارعه**

فادعى الزارع أن المالك أعطاه الأرض عاربه للزراعه و المالك ادعى المزارعه فالمرجع التحالف أيضا و مع

حلفهما أو نكولهما تثبت أجره المثل للأرض فإن كان بعد البلوغ فلا إشكال و إن كان فى الأثناء فالظاهر جواز الرجوع للمالك و فى وجوب إبقاء الزرع إلى البلوغ عليه مع الأجره إن أراد الزارع و عدمه و جواز أمره بالإزاله وجهان و إن كان النزاع قبل نثر الحب فالظاهر الانفساخ بعد حلفهما أو نكولهما

#### ٢٦ مسأله لو ادعى المالك الغصب و الزارع ادعى المزارعه

فالقول قول المالك مع يمينه على نفى المزارعه

#### ٢٧ مسأله فى الموارد التى للمالك قلع زرع الزارع هل يجوز له ذلك بعد تعلق الزكاه و قبل البلوغ

قد يقال بعدم الجواز إلا أن يضمن حصتها للفقراء لأنه ضرر عليهم و الأقوى الجواز و حق الفقراء يتعلق بذلك الموجود و إن لم يكن بالغاً

#### ٢٨ مسأله يستفاد من جمله من الأخبار أنه يجوز لمن بيده الأرض الخراجيه أن يسلمها إلى غيره ليزرع لنفسه

و يؤدى خراجها عنه و لا بأس به

#### مسائل متفرقه

#### الأولى إذا قصر العامل فى تربيته الزرع فقل الحاصل

فالظاهر ضمانه التفاوت بحسب تخمين أهل الخبره كما صرح به المحقق القمى قدس سره فى أجوبه

### الثانيه إذا ادعى المالك على العامل عدم العمل بما اشترط في ضمن عقد المزارعه

من بعض الشروط أو ادعى عليه تقصيره في العمل على وجه يضر بالزرع و أنكر الزارع عدم العمل بالشرط أو التقصير فيه فالقول قوله لأنه مؤتمن في عمله و كذا لو ادعى عليه التقصير في حفظ الحاصل بعد ظهوره و أنكر.

### الثالثه لو ادعى أحدهما على الآخر شرطاً متعلقاً بالزرع و أنكر أصل الاشتراط

فالقول قول المنكر.

### الرابعه لو ادعى أحدهما على الآخر الغبن في المعامله

فعليه إثباته و بعده له الفسخ.

### الخامسه إذا زارع المتولى للوقف الأرض الموقوفه بملاحظه مصلحه البطون إلى مده لزم

و لا تبطل بالموت و أما إذا زارع البطن المتقدم من الموقوف عليهم الأرض الموقوفه ثم مات في الأثناء قبل انقضاء المده فالظاهر بطلانها من ذلك الحين لانتقال الأرض إلى البطن اللاحق كما أن الأمر كذلك في إجارته لها لكن استشكل فيه المحقق القمي قدس سره بأن عقد المزارعه لازمه و لا تنفسخ إلا بالتقاييل أو ببعض الوجوه التي ذكروها و لم يذكروا في تعدادها هذه الصورة مع أنهم ذكروا في الإجاره بطلانها إذا آجر البطن المتقدم ثم مات في أثناء المده ثم استشعر عدم الفرق بينهما بحسب القاعده فالتجأ إلى أن الإجاره أيضاً لا تبطل بموت البطن السابق في أثناء المده و إن كان البطن اللاحق يتلقى الملك من الواقف لا من السابق و أن ملكيه السابق كانت إلى حين موته بدعوى أنه إذا آجر مده لا تزيد على عمره الطبيعي و مقتضى الاستصحاب بقاؤه بمقداره فكما أنها في الظاهر محكوم به بالصحة كذلك عند الشارع و في الواقع فبموت السابق ينتقل ما قرره من الأجره إلى اللاحق لا الأرض بمنفعتها إلى آخر ما ذكره من النقص و الإبرام و فيه ما لا يخفى و لا ينبغي الإشكال في البطلان بموته في المقامين.

### السادسه يجوز مزارعه الكافر

مزارعا كان أو زارعا.

### السابعه في جمله من الأخبار النهي عن جعل ثلث للبذر و ثلث للبقر و ثلث لصاحب الأرض

و أنه لا ينبغي أن يسمى بذرا و لا بقرا وإنما يحرم الكلام و الظاهر كراهته و عن ابن الجنيد و ابن البراج حرمة فالأحوط الترك.

**الثامن بعد تحقق المزارعه على الوجه الشرعى يجوز لأحدهما بعد ظهور الحاصل أن يصلح الآخر عن حصته**

بمقدار معين من جنسه أو غيره بعد التخمين بحسب المتعارف بل لا بأس به قبل ظهوره أيضا كما أن الظاهر جواز مصالحه أحدهما مع الآخر عن حصته في هذه القطعه من الأرض بحصه الآخر في الأخرى بل الظاهر جواز تقسيمهما بجعل إحدى القطعتين لأحدهما و الأخرى للآخر إذا القدر المسلم لزوم جعل الحصة مشاعه من أول الأمر و في أصل العقد.

### **التاسعه لا يجب في المزارعه على أرض إمكان زرعها من أول الأمر و في السنه الأولى**

بل يجوز المزارعه على الأرض باثره لا يمكن زرعها إلا بعد إصلاحها و تعميرها سنه أو أزيد و على هذا إذا كانت أرض موقوفه وقفا عاما أو خاصا و صارت باثره يجوز للمتولى أن يسلمها إلى شخص بعنوان المزارعه إلى عشر سنين أو أقل أو أزيد حسب ما تقتضيه المصلحه على أن يعمرها و يزرعها إلى سنتين مثلا لنفسه ثم يكون الحاصل مشتركا بالإشاعه بحصه معينه.

### **العاشره يستحب للزارع كما في الأخبار الدعاء عند نثر الحب**

بأن يقول: اللهم قد بذرنا و أنت الزارع و اجعله حبا متراكما

و في بعض الأخبار: إذا أردت أن تزرع زرعاً فخذ قبضه من البذر و استقبل القبله و قل **أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَمْ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ** ثلاث مرات ثم تقول بل الله الزارع ثلاث مرات ثم قل اللهم اجعله حبا مباركا و ارزقنا فيه السلامه ثم انثر القبضه التي في يدك في القراح

و في خبر آخر: لما هبط آدم عليه السلام إلى الأرض احتاج إلى الطعام و الشراب فشكا ذلك إلى جبرئيل فقال له جبرئيل يا آدم كن حراثا فقال عليه السلام فعلمنى دعاء قال قل اللهم اكفنى مؤونه الدنيا و كل هول دون الجنة و ألبسنى العافيه حتى تهنئنى المعيشه



<بسم الله الرحمن الرحيم >

## كتاب المساقاه

### اشاره

و هي معامله على أصول ثابتة بحصه من ثمرها و لا إشكال فى مشروعيتها فى الجملة و يدل عليها مضافا إلى العمومات

خبر يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله ع: سألته عن الرجل يعطى الرجل أرضه و فيها رمان أو نخل أو فاكهه و يقول اسق هذا من الماء و اعمره و لك نصف ما أخرج قال عليه السلام لا بأس

و جملة من أخبار خبير منها

صحيح الحلبي قال: أخبرنى أبو عبد الله عليه السلام أن أباه حدثه أن رسول الله ص أعطى خبيرا بالنصف أرضها و نخلها فلما أدركت الثمره بعث عبد الله بن رواحه إلخ

هذا مع أنها من المعاملات العقلائيه و لم يرد نهى عنها و لا- غرر فيها حتى يشملها النهى عن الغرر و يشترط فيها أمور الأول الإيجاب و القبول و يكفى فيها كل لفظ دال على المعنى المذكور ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا بل الجملة الاسمييه مع قصد الإنشاء بأى لغه كانت و يكفى

القبول الفعلي بعد الإيجاب القولي كما أنه يكفي المعاطاه. الثاني البلوغ والعقل والاختيار.

الثالث عدم الحجر لسفه أو فلس. الرابع كون الأصول مملوكة عينا ومنفعه أو منفعه فقط أو كونه نافذ التصرف فيها لولايه أو وكاله أو توليه. الخامس كونها معينه عندهما معلومه لديهما. السادس كونها ثابتة مغروسه فلا تصح فى الودى أى الفسيل قبل الغرس. السابع تعيين المده بالأشهر و السنين و كونها بمقدار يبلغ فيه الثمر غالبا نعم لا يبعد جوازها فى العام الواحد إلى بلوغ الثمر من غير ذكر الأشهر لأنه معلوم بحسب التخمين و يكفي ذلك فى رفع الغرر مع أنه الظاهر من روايه يعقوب بن شعيب المتقدمه. الثامن أن يكون قبل ظهور الثمر أو بعده و قبل البلوغ بحيث كان يحتاج بعد إلى سقى أو عمل آخر و أما إذا لم يكن كذلك ففي صحتها إشكال و إن كان محتاجا إلى حفظ أو قطف أو نحو ذلك. التاسع أن يكون الحصه معينه مشاعه فلا تصح مع عدم تعيينها إذا لم يكن هناك انصراف كما لا تصح إذا لم تكن مشاعه بأن يجعل لأحدهما مقدارا معيناً و البقيه للآخر نعم لا يبعد جواز أن يجعل لأحدهما أشجارا معلومه و للآخر أخرى بل و كذا لو اشترط اختصاص أحدهما بأشجار

معلومه و الاشتراك فى البقيه أو اشترط لأحدهما مقدار معين مع الاشتراك فى البقيه إذا علم كون الثمر أزيد من ذلك المقدار و أنه تبقى بقيه. العاشر تعيين ما على المالك من الأمور و ما على العامل من الأعمال إذا لم يكن هناك انصراف

### ١ مسأله لا إشكال فى صحه المساقاه قبل ظهور الثمر

كما لا خلاف فى عدم صحتها بعد البلوغ و الإدراك بحيث لا يحتاج إلى عمل غير الحفظ و الاقتطاف و اختلفوا فى صحتها إذا كان بعد الظهور قبل البلوغ و الأقوى كما أشرنا إليه صحتها سواء كان العمل مما يوجب الاستزاده أو لا خصوصا إذا كان فى جملتها بعض الأشجار التى بعد لم يظهر ثمرها

### ٢ مسأله الأقوى جواز المساقاه على الأشجار التى لا ثمر لها

و إنما ينتفع بورقها كالتوت و الحناء و نحوهما

### ٣ مسأله لا يجوز عندهم المساقاه على أصول غير ثابتة

كالبطيخ و الباذنجان و القطن و قصب السكر و نحوها و إن تعددت اللقطات فيها كالأولين و لكن لا يبعد الجواز للعمومات و إن لم يكن من المساقاه المصطلحه بل لا- يبعد الجواز فى مطلق الزرع كذلك فإن مقتضى العمومات الصحه بعد كونه من المعاملات العقلانيه و لا يكون من المعاملات الغريه عندهم غايه الأمر أنها ليست من المساقاه

**٤ مسأله لا بأس بالمعامله على أشجار لا تحتاج إلى السقى**

لاستغنائها بماء السماء أو لمص أصولها من رطوبات الأرض و إن احتاجت إلى أعمال آخر و لا يضر عدم صدق المساقاه حينئذ فإن هذه اللفظه لم ترد في خبر من الأخبار و إنما هي من اصطلاح العلماء و هذا التعبير منهم مبنى على الغالب و لذا قلنا بالصحه إذا كانت المعامله بعد ظهور الثمر و استغنائها من السقى و إن ضويق نقول بصحتها و إن لم تكن من المساقاه المصطلحه

**٥ مسأله يجوز المساقاه على فسلان مغروسه**

و إن لم تكن مثمره إلا بعد سنين بشرط تعيين مده تصير مثمره فيها و لو بعد خمس سنين أو أزيد

**٦ مسأله قد مر أنه لا تصح المساقاه على ودى غير مغروس.**

لكن الظاهر جواز إدخاله في المعامله على الأشجار المغروسه بأن يشترط على العامل غرسه في البستان المشتمل على النخيل و الأشجار و دخوله في المعامله بعد أن يصير مثمرًا بل مقتضى العمومات صحه المعامله على الفسلان الغير المغروسه إلى مده تصير مثمره و إن لم تكن من المساقاه المصطلحه

**٧ مسأله المساقاه لازمه**

لا تبطل إلا بالتقابل أو الفسخ بخيار الشرط أو تخلف بعض الشروط أو بعروض مانع عام موجب للبطلان أو نحو ذلك

**٨ مسأله لا تبطل بموت أحد الطرفين**

فمع موت المالك ينتقل الأمر إلى وارثه و مع موت العامل يقوم مقامه وارثه

لكن لا- يجبر على العمل فإن اختار العمل بنفسه أو بالاستئجار فله و إلا فيستأجر الحاكم من تركته من يباشره إلى بلوغ الثمر ثم يقسم بينه و بين المالك نعم لو كانت المساقاه مقيدة بمباشره العامل تبطل بموته و لو اشترط عليه المباشرة لا- بنحو التقييد فالمالك مخير بين الفسخ لتخلف الشرط و إسقاط حق الشرط و الرضا باستئجار من يباشر

### ٩ مسأله ذكروا أن مع إطلاق عقد المساقاه جمله من الأعمال على العامل و جمله منها على المالك

و ضابط الأولى ما يتكرر كل سنه و ضابط الثانية ما لا يتكرر نوعا و إن عرض له التكرر في بعض الأحوال فمن الأول إصلاح الأرض بالحفر فيما يحتاج إليه و ما يتوقف عليه من الآلات و تنقيه الأنهار و السقى و مقدماته كالدلو و الرشاء و إصلاح طريق الماء و استقائه إذا كان السقى من بئر أو نحوه و إزالة الحشيش المضره و تهذيب جرائد النخل و الكرم و التلقيح و اللقاط و التشميس و إصلاح موضعه و حفظ الثمره إلى وقت القسمة و من الثاني حفر الآبار و الأنهار و بناء الحائط و الدولاب و الداليه و نحو ذلك مما لا- يتكرر نوعا و اختلفوا في بعض الأمور أنه على المالك أو العامل مثل البقر الذى يدير الدولاب و الكش للتلقيح و بناء التلم و وضع الشوك على الجدران و غير ذلك و لا- دليل على شىء من الضابطين فالأقوى أنه إن كان هناك انصراف فى كون شىء على العامل أو المالك فهو المتبع و إلا فلا بد من ذكرنا يكون على كل منهما رفعا للغرر و مع الإطلاق و عدم الغرر يكون عليهما معا لأن المال مشترك بينهما فيكون ما يتوقف عليه تحصيله عليهما

### ١٠ مسأله لو اشترط كون جميع الأعمال على المالك

فلا- خلاف بينهم فى البطالين لأنه خلاف وضع المساقاه نعم لو أبقى العامل شيئا من العمل عليه و اشترط كون الباقي على المالك فإن كان مما يوجب زياده الثمره فلا إشكال فى صحته و إن قيل بالمنع من جواز جعل العمل على المالك و لو بعضا منه و إلا كما فى الحفظ و نحوه ففى صحته قولان أقواهما الأول و كذا الكلام إذا كان إيقاع عقد المساقاه بعد بلوغ الثمر و عدم بقاء عمل إلا مثل الحفظ و نحوه و إن كان الظاهر فى هذه الصوره عدم الخلاف فى

**١١ مسأله إذا خالف العامل فترك ما اشترط عليه من بعض الأعمال**

فإن لم يفت وقته فللمالك إجباره على العمل و إن لم يمكن فله الفسخ و إن فات وقته فله الفسخ بخيار تخلف الشرط و هل له أن لا يفسخ و يطالبه بأجره العمل بالنسبه إلى حصته بمعنى أن يكون مخيرا بين الفسخ و بين المطالبه بالأجره وجهان بل قولان أقواهما ذلك و دعوى أن الشرط لا يفيد تملك العمل المشروط لمن له على وجه يكون من أمواله بل أقصاه التزام من عليه الشرط بالعمل و إجباره عليه و التسلط على الخيار بعدم الوفاء به مدفوعه بالمنع من عدم إفادته التملك و كونه قيذا في المعامله لا جزء من العوض يقابل بالمال لا ينافى إفادته لملكه من له الشرط إذا كان عملا من الأعمال على من عليه و المسأله سياله في سائر العقود فلو شرط في عقد البيع على المشتري مثلا خياطه ثوب في وقت معين و فات الوقت فللبائع الفسخ أو المطالبه بأجره الخياطه و هكذا

**١٢ مسأله لو شرط العامل على المالك أن يعمل غلامه معه صح**

أما لو شرط أن يكون تمام العمل على غلام المالك فهو كما لو شرط أن يكون تمام العمل على المالك و قد مر عدم الخلاف في بطلانه لمنافاته لمقتضى وضع المساقاه و لو شرط العامل على المالك أن يعمل غلامه في البستان الخاص بالعامل فلا ينبغي الإشكال في صحته و إن كان ربما يقال بالبطلان بدعوى أن عمل الغلام في قبال عمل العامل فكأنه صار مساقيا بلا عمل منه و لا يخفى ما فيها و لو شرطا أن يعمل غلام المالك للعامل تمام عمل المساقاه بأن يكون عمله له بحيث يكون كأنه هو العامل ففي صحته وجهان لا يبعد الأول لأن الغلام حينئذ كأنه نائب عنه في العمل بإذن المالك و إن كان لا يخلو عن إشكال مع ذلك و لازم

القول بالصحة الصحة في صورته اشتراط تمام العمل على المالك بعنوان النيابة عن العامل

### ١٣ مسأله لا يشترط أن يكون العامل في المساقاه مباشرا للعمل بنفسه

فيجوز له أن يستأجر في بعض أعمالها أو في تمامها و يكون عليه الأجره و يجوز أن يشترط كون أجره بعض الأعمال على المالك و القول بالمنع لا- وجه له و كذا يجوز أن يشترط كون الأجره عليهما معا في ذمتهم أو الأداء من الثمر و أما لو شرط على المالك أن يكون أجره تمام الأعمال عليه أو في الثمر ففي صحته و جهان أحدهما الجواز لأن التصدي لاستعمال الإجراء نوع من العمل و قد تدعو الحاجه إلى من يباشر ذلك لمعرفته بالآحاد من الناس و أمانتهم و عدمها و المالك ليس له معرفه بذلك. و الثاني المنع لأنه خلاف وضع المساقاه و الأقوى الأول هذا و لو شرطا كون الأجره حصه مشاعه من الثمر بطل للجهل بمقدار مال الإجاره فهي باطله

### ١٤ مسأله إذا شرطا انفراد أحدهما بالثمر بطل العقد

و كان جميعه للمالك و حينئذ فإن شرطا انفراد العامل به استحق أجره المثل لعمله و إن شرطا انفراد المالك به لم يستحق العامل شيئا لأنه حينئذ متبرع بعمله

### ١٥ مسأله إذا اشتمل البستان على أنواع

كالنخل و الكرم و الرمان و نحوها من أنواع الفواكه فالظاهر عدم اعتبار العلم بمقدار كل واحد فيجوز المساقاه عليها بالنصف أو الثلث أو نحوهما و إن لم يعلم عدد كل نوع إلا إذا كان الجهل بها موجبا للغرر

### ١٦ مسأله يجوز أن يفرد كل نوع بحصه مخالفه للحصه من النوع الآخر

كأن يجعل النخل بالنصف و الكرم بالثلث و الرمان بالربع مثلا و هكذا و اشترط بعضهم في هذه الصوره العلم بمقدار كل نوع و لكن الفرق بين هذه و صورته اتحاد الحصه في الجميع غير واضح و الأقوى الصحة مع عدم الغرر في الموضعين و البطلان

**١٧ مسألة لو ساقاه بالنصف مثلا إن سقى بالناضح و بالتلت إن سقى بالسيح**

ففى صحته قولان أقواهما الصحة لعدم إضرار مثل هذه الجهالة لعدم إيجابهما الغرر مع أن بناءها على تحمله خصوصا على القول بصحة مثله فى الإجاره كما إذا قال إن خطت روميا فبدرهمين و إن خطت فارسيا فبدرهم

**١٨ مسألة يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر شيئا من ذهب أو فضه أو غيرهما**

مضافا إلى الحصه من الفائدة و المشهور كراهه اشتراط المالك على العامل شيئا من ذهب أو فضه و مستندهم فى الكراهه غير واضح كما أنه لم يتضح اختصاص الكراهه بهذه الصوره أو جريانها بالعكس أيضا و كذا اختصاصها بالذهب و الفضه أو جريانها فى مطلق الضميمه و الأمر سهل

**١٩ مسألة فى صوره اشتراط شيء من الذهب و الفضه أو غيرهما على أحدهما إذا تلف بعض الثمره**

هل ينقص منهما شيء أو لا وجهان أقواهما عدم فليس قرارهما مشروطا بالسلامه نعم لو تلف الثمره بجمعها أو لم تخرج أصلا ففى سقوط الضميمه و عدمه أقوال. ثالثها الفرق بين ما إذا كانت للمالك على العامل فتسقط و بين العكس فلا تسقط. رابعها الفرق بين صوره عدم الخروج أصلا فتسقط و صوره التلف فلا و الأقوى عدم السقوط مطلقا لكونه شرطا فى عقد لازم فيجب الوفاء به و دعوى أن عدم الخروج أو التلف كاشف عن عدم صحه المعامله من الأول لعدم ما يكون مقابلا للعمل أما فى صوره كون الضميمه للمالك فواضح و أما مع كونها للعامل فلأن الفائدة ركن فى المساقاه فمع عدمها لا يكون شيء فى مقابل العمل و الضميمه المشروطه لا تكفى فى العوضيه فتكون المعامله باطله من الأول و معه لا يبقى وجوب الوفاء بالشرط مدفوعه مضافا إلى عدم



تماميته بالنسبه إلى صورته التلف لحصول العوض بظهور الثمره و ملكيتها و إن تلف بعد ذلك بأننا نمنع كون المساقاه معاوضه بين حصه من الفائده و العمل بل حقيقتها تسليط من المالك للعامل على الأصول للاستئمان له و للمالك و يكفيه احتمال الثمره - و كونها فى معرض ذلك و لذا لا يستحق العامل أجره عمله إذا لم يخرج أو خرج و تلف بآفه سماويه أو أرضيه فى غير صورته ضم الضميمه بدعوى الكشف عن بطلانها من الأول - و احترام عمل المسلم فهى نظير المضاربه حيث إنها أيضا تسليط على الدرهم أو الدينار للاسترباح له و للعامل و كونها جائزه دون المساقاه لا يكفى فى الفرق كما أن ما ذكره فى الجواهر من الفرق بينهما بأن فى المساقاه يقصد المعاوضه بخلاف المضاربه التى يراد منها الحصه من الربح الذى قد يحصل و قد لا يحصل و أما المساقاه فيعتبر فيها الطمأنينه بحصول الثمره و لا - يكفى احتمال مجرد دعوى لا - بينه لها و دعوى أن من المعلوم أنه لو علم من أول الأمر عدم خروج الثمر لا يصح المساقاه و لازمه البطلان إذا لم يعلم

ذلك ثم انكشف بعد ذلك مدفوعه بأن الوجه في عدم الصحة كون المعامله سفهيه مع العلم بعدم الخروج من الأول بخلاف المفروض فالأقوى ما ذكرنا من الصحة و لزوم الوفاء بالشرط و هو تسليم الضميمه و إن لم يخرج شيء إن تلف بالآفه نعم لو تبين عدم قابليه الأصول للثمر إما لبيسها أو لطول عمرها أو نحو ذلك كشف عن بطلان المعامله من الأول و معه يمكن استحقاق العامل للأجره إذا كان جاهلا بالحال

### ٢٠ مسأله لو جعل المالك للعامل مع الحصه من الفائده ملك حصه من الأصول مشاعا أو مفروزا

يزدى، سيد محمد كاظم طباطبائي، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدى؛ ج ٢، ص: ٧٤٤

ففي صحته مطلقا أو عدمها كذلك أو التفصيل بين أن يكون ذلك بنحو الشرط فيصح أو على وجه الجزئيه فلا أقوال و الأقوى الأول للعمومات و دعوى أن ذلك على خلاف وضع المساقاه كما ترى كدعوى أن مقتضاها أن يكون العمل في ملك المالك إذ هو أول الدعوى و القول بأنه لا- يعقل أن يشترط عليه العمل في ملك نفسه فيه أنه لا مانع منه إذا كان للشارط فيه غرض أو فائده كما في المقام حيث إن تلك الأصول و إن لم تكن للمالك الشارط إلا أن عمل العامل فيها ينفعه في حصول حصه من نمائها و دعوى أنه إذا كانت تلك الأصول للعامل بمقتضى الشرط فاللازم تبعيه نمائها لها مدفوعه بمنعها بعد أن كان المشروط

له الأصل فقط في عرض تملك حصه من نماء الجميع نعم لو اشترط كونها له على وجه يكون نماؤها له بتمامه كان كذلك لكن عليه تكون تلك الأصول بمنزله المستثنى من العمل فيكون العمل فيما عداها مما هو للمالك بإزاء الحصه من نمائه مع نفس تلك الأصول

### ٢١ مسأله إذا تبين في أثناء المده عدم خروج الثمر أصلا هل يجب على العامل إتمام السقى

قولان أفواهما العدم

### ٢٢ مسأله يجوز أن يستأجر المالك أجيرا للعمل

مع تعيينه نوعا و مقدارا بحصه من الثمره أو بتمامها بعد الظهور و بدو الصلاح بل و كذا قبل البدو بل قبل الظهور أيضا إذا كان مع الضميمة الموجوده أو عامين و أما قبل الظهور عاما واحدا بل ضميمة فالظاهر عدم جوازه لا لعدم معقوليه تملك ما ليس بموجود لأننا نمنع عدم المعقوليه بعد اعتبار العقلاء وجوده لوجوده المستقبلي و لذا يصح مع الضميمة أو عامين حيث إنهم اتفقوا عليه في بيع

الثمار و صرح به جماعه هاهنا بل لظهور اتفاهم على عدم الجواز كما هو كذلك فى بيع الثمار و وجه المنع هناك خصوص الأخبار الداله عليه و ظاهرها أن وجه المنع الغرر لا- عدم معقوليه تعلق الملكيه بالمعدوم و لو لا ظهور الإجماع فى المقام لقلنا بالجواز مع الاطمئنان بالخروج بعد ذلك كما يجوز بيع ما فى الذمه مع عدم كون العين موجودا فعلا عند ذهابها بل و إن لم يكن فى الخارج أصلا و الحاصل أن الوجود الاعتبارى يكفى فى صحه تعلق الملكيه فكأن العين موجوده فى عهدته الشجر كما أنها موجوده فى عهدته الشخص

### ٢٣ مسأله كل موضع بطل فيه عقد المساقاه يكون الثمر للمالك و للعامل أجره المثل لعمله

إلا إذا كان عالما بالبطلان

و مع ذلك أقدم على العمل أو كان الفساد لأجل اشتراط كون جميع الفائده للمالك حيث إنه بمنزله المتبرع فى هاتين الصورتين فلا يستحق أجره المثل على الأقوى و إن كان عمله بعنوان المساقاه

#### ٢٤ مسأله يجوز اشتراط مساقاه فى عقد مساقاه

كأن يقول ساقيتك على هذا البستان بالنصف على أن أساقيك على هذا الآخر بالثلث و القول بعدم الصحه لأنه كالبيعين فى بيع المنهى عنه ضعيف لمنع كونه من هذا القبيل فإن المنهى عنه البيع حالا بكذا و مؤجلا بكذا أو البيع على تقدير كذا بكذا و على تقدير آخر بكذا و المقام نظير أن يقول بعتك دارى بكذا على أن أبيعك بستانى بكذا و لا مانع منه لأنه شرط مشروع فى ضمن العقد

#### ٢٥ مسأله يجوز تعدد العامل

كأن يساقى مع اثنين بالنصف له و النصف لهما مع تعيين عمل كل منهما بينهم أو فيما بينهما و تعيين حصه كل منهما و كذا يجوز تعدد المالك و اتحاد العامل كما إذا كان البستان مشتركاً بين اثنين فقالا لواحد ساقيناك على هذا البستان بكذا و حينئذ فإن كانت الحصه المعينه للعامل منهما سواء كالنصف أو الثلث مثلاً صح و إن لم يعلم العامل كيفيه شركتهما و أنها بالنصف أو غيره و إن لم يكن سواء كان يكون فى حصه أحدهما بالنصف و فى حصه الآخر بالثلث مثلاً فلا بد من عمله بمقدار حصه كل منهما لرفع الغرر و الجهاله فى مقدار حصته من الثمر

#### ٢٦ مسأله إذا ترك العامل العمل بعد إجراء العقد ابتداءً أو فى الأثناء

فالظاهر أن المالك مخير بين الفسخ أو الرجوع إلى الحاكم الشرعى فيجبره على العمل و إن لم يمكن استأجر من ماله من يعمل عنه أو بأجره مؤجله إلى وقت الثمر فيؤديها منه أو يستقرض عليه و يستأجر من يعمل عنه و إن تعذر الرجوع إلى الحاكم أو تعسر فيقوم بالأمر المذكوره عدول المؤمنين بل لا يبعد جواز إجباره بنفسه أو المقاصه من

ماله أو استيجار المالك عنه ثم الرجوع عليه أو نحو ذلك وقد يقال بعدم جواز الفسخ إلا بعد تعذر الإيجار و أن اللازم كون الإيجار من الحاكم مع إمكانه و هو أحوط و إن كان الأقوى التخيير بين الأمور المذكوره هذا إذا لم يكن مقيدا بالمباشره و إلا فيكون مخيرا بين الفسخ و الإيجار و لا يجوز الاستيجار عنه للعمل نعم لو كان اعتبار المباشره بنحو الشرط لا القيد يمكن إسقاط حق الشرط و الاستيجار عنه أيضا

### **٢٧ مسأله إذا تبرع عن العامل متبرع بالعمل جاز إذا لم يشترط المباشره**

بل لو أتى به من غير قصد التبرع عنه أيضا كفى بل و لو قصد التبرع عن

المالك كان كذلك أيضا و إن كان لا- يخلو عن إشكال فلا- يسقط حقه من الحاصل و كذا لو ارتفعت الحاجة إلى بعض الأعمال كما إذا حصل السقى بالأمطار و لم يحتج إلى النرح من الآبار خصوصا إذا كانت العاده كذلك و ربما يستشكل بأنه نظير الاستيجار لقلع الضرس إذا انقلع بنفسه فإن الأجير لا يستحق الأجره لعدم صدور العمل المستأجر عليه منه فاللازم فى المقام أيضا عدم استحقاق ما يقابل ذلك العمل و يجب بأن وضع المساقاه و كذا المزارعه على ذلك فإن المراد حصول الزرع و الثمره فمع احتياج ذلك إلى العمل فعله العامل و إن استغنى عنه بفعل الله أو بفعل الغير سقط و استحق حصته بخلاف الإجاره فإن المراد منها مقابله العوض بالعمل منه أو عنه و لا بأس بهذا الفرق فيما هو المتعارف سقوطه أحيانا كالاستقاء بالمطر مع بقاء سائر الأعمال و أما لو كان على خلافه كما إذا لم يكن عليه إلا السقى و استغنى عنه بالمطر أو نحوه فاستحقاقه للحصه مع عدم صدور عمل منه أصلا مشكل

### ٢٨ مسأله إذا فسخ المالك العقد بعد امتناع العامل عن إتمام العمل يكون الثمر له

و عليه أجره المثل للعامل بمقدار ما عمل هذا إذا كان قبل ظهور الثمر و إن كان بعده يكون للعامل حصته و عليه الأجره للمالك إلى زمان البلوغ إن

رضى بالبقاء و إلا فله الإيجاب على القطع بقدر حصته إلا إذا لم يكن له قيمة أصلا فيحتمل أن يكون للمالك كما قبل الظهور

### ٢٩ مسألة [يظهر من بعضهم اشتراط جواز الرجوع عليه بالإشهاد على الاستيجار عنه]

قد عرفت أنه يجوز للمالك مع ترك العامل العمل أن لا يفسخ و يستأجر عنه و يرجع عليه إما مطلقا كما لا يبعد أو بعد تعذر الرجوع إلى الحاكم لكن يظهر من بعضهم اشتراط جواز الرجوع عليه بالإشهاد على الاستيجار عنه فلو لم يشهد ليس له الرجوع عليه حتى بينه و بين الله و فيه ما لا يخفى فالأقوى أن الإشهاد للإثبات ظاهرا و إلا فلا يكون شرطا للاستحقاق فمع العلم به أو ثبوته شرعا يستحق الرجوع و إن لم يكن أشهد على الاستيجار نعم لو اختلفا في مقدار الأجره فالقول قول العامل في نفي الزيادة و قد يقال بتقديم قول المالك لأنه أمين و فيه ما لا يخفى و أما لو اختلفا في أنه تبرع عنه أو قصد الرجوع عليه فالظاهر تقديم قول المالك لاحترام ماله و عمله إلا إذا ثبت التبرع و إن كان لا يخلو عن إشكال بل يظهر من بعضهم تقديم قول العامل

### ٣٠ مسألة لو تبين بالبينه أو غيرها أن الأصول كانت مغصوبه

فإن أجاز المغصوب منه المعامله صحت المساقاه و إلا بطلت و كان تمام الثمره للمالك المغصوب منه و يستحق العامل أجره المثل على الغاصب إذا كان جاهلا بالحال إلا إذا كان مدعيا



عدم الغصبيه و أنها كانت للمساقى إذ حيثئذ ليس له الرجوع عليه لاعترافه بصحة المعامله و أن المدعى أخذ الثمره منه ظلما هذا إذا كانت الثمره باقيه و أما لو اقتسماها و تلفت عندهما فالأقوى أن للمالك الرجوع بعوضها على كل من الغاصب و العامل بتمامه و له الرجوع على كل منهما بمقدار حصته فعلى الأخير لا إشكال و إن رجع على أحدهما بتمامه رجوع على الآخر بمقدار حصته إلا إذا اعترف بصحة العقد و بطلان دعوى المدعى للغصبيه لأنه حيثئذ معترف بأنه غرمه ظلما و قيل إن المالك مخير بين الرجوع على كل منهما بمقدار حصته و بين الرجوع على الغاصب بالجميع فيرجع هو على العامل بمقدار حصته و ليس له الرجوع على العامل بتمامه إلا إذا كان عالما بالحال و لا وجه له بعد ثبوت يده على الثمر بل العين أيضا فالأقوى ما ذكرنا لأن

يد كل منهما يد ضمان و قرار الضمان على من تلف في يده العين و لو كان تلف الثمره بتمامها في يد أحدهما كان قرار الضمان عليه هذا و يحتمل في أصل المسأله كون قرار الضمان على الغاصب مع جهل العامل لأنه مغرور من قبله و لا ينافيه ضمانه لأجره عمله فإنه محترم و بعد فساد المعامله لا يكون الحصره عوضا عنه فيستحقها و إتلافه الحصره إذا كان بغرور من الغاصب لا يوجب ضمانه له

### ٣١ مسأله لا يجوز للعامل في المساقاه أن يساقى غيره مع اشتراط المباشره أو مع النهى عنه

و أما مع عدم الأمرين ففي جوازه مطلقا كما في الإجاره و المزارعه و إن كان لا يجوز تسليم الأصول إلى العامل الثانى إلا بإذن المالك أو لا يجوز مطلقا و إن أذن المالك أو لا يجوز إلا مع إذنه أو لا يجوز قبل ظهور الثمر و يجوز بعده أقوال أقواها الأول و لا دليل على

القول بالمنع مطلقاً أو فى الجملة بعد شمول العمومات من قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَتِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ وَ كونهَا على خلاف الأصل فاللزام الاقتصار على القدر المعلوم ممنوع بعد شمولها و دعوى أنه يعتبر فيها كون الأصل مملوكاً للمساقى أو كان وكيلاً عن المالك أو ولياً عليه كما ترى إذ هو أول الدعوى

### ٣٢ مسألة خراج السلطان فى الأراضى الخراجيه على المالك

لأنه إنما يؤخذ على الأرض التى هى للمسلمين لا الغرس الذى هو للمالك و إن أخذ على الغرس فبملاحظه الأرض و مع قطع النظر عن ذلك أيضاً كذلك فهو على المالك مطلقاً إلا إذا اشترط كونه على العامل أو عليهما بشرط العلم بمقداره

### ٣٣ مسألة مقتضى عقد المساقاه ملكيه العامل للحصه من الثمر من حين ظهوره

و الظاهر عدم خلاف فيه إلا من بعض العامه حيث قال بعدم ملكيته له إلا بالقسمه قياساً على عامل القراض حيث إنه لا يملك الربح إلا بعد الإنضاض و هو ممنوع عليه حتى فى المقيس عليه نعم لو اشترط ذلك فى ضمن العقد لا يبعد صحته و يتفرع على ما ذكرنا فروع منها ما إذا مات العامل بعد الظهور قبل القسمه مع اشتراط مباشرته للعامل فإن المعامله تبطل من حينه و الحصه تنتقل إلى وارثه على ما ذكرنا و منها ما إذا فسخ أحدهما بخيار الشرط أو

الاشتراط بعد الظهور و قبل القسمة أو تقايلا و منها ما إذا حصل مانع عن إتمام العمل بعد الظهور و منها ما إذا أخرجت الأصول عن القابليه لإدراك الثمر ليس أو فقد الماء أو نحو ذلك بعد الظهور فإن الثمر فى هذه الصور مشترك بين المالك و العامل و إن لم يكن بالغاً و منها فى مسأله الزكاه فإنها تجب على العامل أيضا إذا بلغت حصته النصاب كما هو المشهور لتحقق سبب الوجوب و هو الملكيه له حين الانعقاد أو بدو الصلاح على ما ذكرنا بخلافه إذا قلنا بالتوقف على القسمة نعم خالف فى وجوب الزكاه عليه ابن زهره هنا و فى المزارعه بدعوى أن ما يأخذه كالأجره و لا يخفى ما فيه من الضعف لأن الحصه قد ملكت بعقد المعاوضه أو ما يشبه المعاوضه لا- بطريق الأ-جره مع أن مطلق الأ-جره لا- تمنع من وجوب الزكاه بل إذا تعلق الملك بها بعد الوجوب و أما إذا كانت مملوكه قبله فتجب زكاتها كما فى المقام و كما لو جعل مال الإجاره لعمل زرعاً قبل ظهور ثمره فإنه يجب على الموجر زكاته إذا بلغ النصاب فهو نظير ما إذا اشترى زرعاً قبل ظهور الثمر هذا و ربما يقال بعدم وجوب الزكاه على العامل فى المقام و يعلل بوجهين آخرين أحدهما أنها إنما تجب بعد إخراج المؤن و الفرض كون العمل فى مقابل الحصه فهى من المؤن و هو كما ترى و إلا- لزم احتساب أجره عمل المالك و الزارع لنفسه أيضا فلا نسلم أنها حيث كانت فى قبال العمل تعد من المؤن.

الثانى أنه يشترط فى وجوب الزكاه التمكّن من التصرف و فى المقام و إن حصلت الملكيه للعامل بمجرد الظهور إلا- أنه لا يستحق التسلم إلا بعد تمام العمل و فيه مع فرض تسليم عدم

التمكن من التصرف أن اشتراطه مختص بما يعتبر في زكاته الحول كالنقدين و الأنعام لا في الغلات ففيها و إن لم يتمكن من التصرف حال التعلق يجب إخراج زكاتها بعد التمكن على الأقوى كما بين في محله و لا يخفى أن لازم كلام هذا القائل عدم وجوب زكاه هذه الحصه على المالك أيضا كما اعترف به فلا يجب على العامل لما ذكر و لا يجب على المالك لخروجها عن ملكه

#### ٣٤ مسأله إذا اختلفا في صدور العقد و عدمه

فالقول قول منكره و كذا لو اختلفا في اشتراط شيء على أحدهما و عدمه و لو اختلفا في صحه العقد و عدمها قدم قول مدعى الصحه و لو اختلفا في قدر حصه العامل قدم قول المالك المنكر للزيادة و كذا لو اختلفا في المده و لو اختلفا في قدر الحاصل قدم قول العامل و كذا لو ادعى المالك عليه سرقة أو إتلافا أو خيانه و كذا لو ادعى عليه أن التلف كان بتفريطه إذا كان أمينا له كما هو الظاهر و لا يشترط في سماع دعوى المالك تعيين مقدار ما يدعيه عليه بناء على ما هو الأقوى من سماع الدعوى المجهوله خلافا للعلامه في التذكرة في المقام

#### ٣٥ مسأله إذا ثبتت الخيانه من العامل بالبينه أو غيرها

هل له رفع يد العامل على الثمره أو لا قولان أقواهما العدم لأنه مسلط على ماله و حيث إن المالك أيضا مسلط على حصته فله أن يستأجر أمينا يضمه مع العامل و الأجره عليه لأن ذلك لمصلحته و مع عدم كفايته في حفظ حصته جاز رفع يد العامل و استيجار من يحفظ الكل و الأجره على المالك أيضا

#### ٣٦ مسأله قالوا المغارسه باطله

و هي أن يدفع أرضا إلى غيره ليغرس فيها على أن يكون المغروس بينهما سواء اشترط كون حصته من الأرض أيضا للعامل أو لا و وجه البطلان الأصل بعد كون ذلك على خلاف القاعده بل ادعى جماعه الإجماع عليه نعم حكى عن الأردبيلي و صاحب الكفايه الإشكال فيه لإمكان استفاده الصحه من العمومات و هو في محله إن لم يتحقق الإجماع ثمَّ على البطلان يكون الغرس لصاحبه فإن كان من مالِك الأرض فعليه أجره عمل الغارس إن كان جاهلا- بالبطلان و إن كان للعامل فعليه أجره الأرض للمالك مع جهله به و له الإبقاء بالأجره أو الأمر بقلع الغرس- أو قلعه بنفسه و عليه أرش نقصانه إن نقص من جهه القلع و يظهر من جماعه أن عليه تفاوت ما بين قيمته قائما و مقلوعا و لا دليل عليه بعد كون المالك مستحقا للقلع و يمكن حمل كلام بعضهم على ما ذكرنا من أرش النقص الحاصل بسبب القلع إذا حصل بأن انكسر مثلا- بحيث لا- يمكن غرسه في مكان آخر و لكن كلمات الآ-خرين لا- يقبل هذا الحمل بل هي صريحه في ضمان التفاوت بين القائم و المقلوع حيث قالوا مع ملاحظه أوصافه الحاليه من كونه في معرض الإبقاء مع

الأجره أو القلع و من الغريب ما عن المسالك من ملاحظه كون قلعه مشروطا بالأرش لا مطلقا فإن استحقاقه للأرش من أوصافه و حالاً-ته فينبغى أن يلاحظ أيضا فى مقام التقويم مع أنه مستلزم للدور كما اعترف به ثم إنه إن قلنا بالبطلان يمكن تصحيح المعامله بإدخالها تحت عنوان الإجاره أو المصالحه أو نحوهما مع مراعاة شرائطهما كأن تكون الأصول مشتركه بينهما إما بشرائها بالشركه أو بتمليك أحدهما للآخر نصفاً منها مثلاً إذا كانت من أحدهما فيصالح صاحب الأرض مع العامل بنصف منفعه أرضه مثلاً- أو بنصف عينها على أن يشتغل بغرسها و سقيه إلى زمان كذا أو يستأجره للغرس و السقى إلى زمان كذا بنصف منفعه الأرض مثلاً

### ٣٧ مسأله إذا صدر من شخصين مغارسه و لم يعلم كيفيتها و أنها على الوجه الصحيح أو الباطل

بناء على البطلان يحمل فعلهما على الصحه إذا ماتا أو اختلفا فى الصحه و الفساد

#### تذنب

فى الكافى عن أبى عبد الله ع: من أراد أن يلقح النخل إذا كان لا وجود عملها و لا يتبعل بالنخل فيأخذ حيتانا صغارا يابسه فيدقها بين الدقين ثم يذر فى كل طلعه منها قليلاً و يصر الباقي فى صره نظيفه ثم يجعله فى قلب النخل ينفع بإذن الله تعالى

و عن الصدوق فى كتاب العلل بسنده عن عيسى بن جعفر العلوى عن آباءه عليه السلام أن النبى ص قال: مر أخى عيسى بمدينه فإذا فى ثمارها الدود فسألوا إليه ما بهم فقال عليه السلام دواء هذا معكم و ليس تعلمون أنتم قوم إذا غرستم الأشجار صببتم التراب و ليس هكذا يجب بل ينبغى أن تصبوا الماء فى أصول الشجر ثم تصبوا

التراب كى لا يقع فيه الدود فاستأنفوا كما وصف فأذهب عنهم ذلك

و فى خبر عن أحدهما عليه السلام قال:

تقول إذا غرست أو زرعت و مثل كلمه طيبه كَشَجَرِهِ طَيِّبِهِ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَزَعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا

و فى خبر آخر: إذا غرست غرسا أو نبثا فاقرا على كل عود أو حبه سبحان الباعث الوارث فإنه لا يكاد يخطئ إن شاء الله



<بسم الله الرحمن الرحيم>

## كتاب الضمان

### اشاره

و هو من الضمن لأنه موجب لتضمن ذمه الضامن للمال الذى على المضمون عنه للمضمون له فالنون فيه أصلية كما يشهد له سائر تصرفاته من الماضى و المستقبل و غيرهما و ما قيل من احتمال كونه من الضم فيكون النون زائده واضح الفساد إذ مع منافاته لسائر مشتقاته لازمه كون الميم مشدده و له إطلاقان إطلاق بالمعنى الأعم الشامل للحواله و الكفاله أيضا فيكون بمعنى التعهد بالمال أو النفس و إطلاق بالمعنى الأخص و هو التعهد بالمال عينا أو منفعه أو عملا و هو المقصود من هذا الفصل

### و يشترط فيه أمور.

أحدها الإيجاب

و يكفى فيه كل لفظ دال بل يكفى الفعل الدال و لو بضميمة القرائن على التعهد و الالتزام بما على غيره من المال.

الثانى القبول من المضمون له

و يكفى فيه أيضا كل ما دل على ذلك من قول أو فعل و على هذا فيكون من العقود المفتقره إلى الإيجاب و القبول كذا ذكره و لكن لا- يبعد دعوى عدم اشتراط القبول على حد سائر العقود اللانزمه بل يكفى رضا المضمون له سابقا أو لاحقا كما عن الإيضاح و الأردبيلي حيث قال- يكفى فيه الرضا و لا يعتبر القبول العقدى بل عن القواعد و فى اشتراط قبوله احتمال و يمكن استظهاره

من قضيه الميت المديون الذي امتنع النبي ص أن يصلى عليه حتى ضمنه على عليه السلام و على هذا فلا يعتبر فيه ما يعتبر فى العقود من الترتيب و الموالاه و سائر ما يعتبر فى قبولها و أما رضا المضمون عنه فليس معتبرا فيه إذ يصح الضمان التبرعى فيكون بمنزله وفاء دين الغير تبرعا حيث لا يعتبر رضاه و هذا واضح فيما لم يستلزم الوفاء أو الضمان عنه ضررا عليه أو حرجا من حيث كون تبرع هذا الشخص لوفاء دينه منافيا لشأنه كما إذا تبرع وضيع ديننا عن شريف غنى قادر على وفاء دينه فعلا.

### الثالث كون الضامن بالغا عاقلا

فلا- يصح ضمان الصبى و إن كان مراهقا بل و إن أذن له الولى على إشكال و لا ضمان المجنون إلا إذا كان أدواريا فى دور إفاقته و كذا يعتبر كون المضمون له بالغا عاقلا و أما المضمون عنه فلا يعتبر فيه ذلك فيصح كونه صغيرا أو مجنونا نعم لا ينفع إذنهما فى جواز الرجوع بالعوض.

### الرابع كونه مختارا

فلا يصح ضمان المكره.

### الخامس عدم كونه محجورا لسفه إلا بإذن الولى و كذا المضمون له

و لا- بأس بكون الضامن مفلسا- فإن ضمانه نظير اقتراضه فلا يشارك المضمون له مع الغرماء و أما المضمون له فيشترط عدم كونه مفلسا و لا بأس بكون المضمون عنه سفيها أو مفلسا لكن لا ينفع إذنه فى جواز الرجوع عليه.

### السادس أن لا يكون الضامن مملوكا غير مأذون من قبل مولاه على المشهور

لِقَوْلِهِ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ و لكن لا

يبعد صحه ضمانه و كونه فى ذمته يتبع به بعد العتق كما عن التذكره و المختلف و نفى القدره منصرف عما لا ينافى حق المولى و دعوى أن المملوك لا ذمه له كما ترى و لذا لا إشكال فى ضمانه لمتلفاته هذا و أما إذا أذن له مولاه فلا إشكال فى صحه ضمانه و حيثئذ فإن عين كونه فى ذمه نفسه أو فى ذمه المملوك يتبع به بعد عتقه أو فى كسبه فهو المتبع و إن أطلق الإذن ففى كونه فى ذمه المولى أو فى كسب المملوك أو فى ذمته يتبع به بعد عتقه أو كونه متعلقا برقبته وجوه و أقوال أوجهها الأول لانفهامه عرفا كما فى إذنه للاستدانه لنفقته أو لأمر آخر و كما فى إذنه فى التزويج حيث إن المهر و النفقه على مولاه و دعوى الفرق بين الضمان و الاستدانه بأن الاستدانه موجه لملكته و حيث إنه لا قابليه له لذلك يستفاد منه كونه على مولاه بخلاف الضمان حيث إنه لا ملكيه فيه مدفوعه بمنع عدم قابليته للملكيه و على فرضه أيضا لا يكون فارقا بعد الانفهام العرفى.

### السابع التنجيز

فلو علق الضمان على شرط كأن يقول أنا ضامن لما على فلان إن أذن لى أبى أو أنا ضامن إن لم يف المديون إلى زمان كذا أو إن لم يف أصلا بطل على المشهور لكن لا دليل عليه بعد صدق الضمان و شمول العمومات العامه إلا دعوى الإجماع فى كل العقود على أن اللازم ترتب الأثر عند إنشاء العقد من غير تأخير أو دعوى منافاه التعليق للإشياء و فى الثانى ما لا يخفى و فى الأول منع تحققه فى المقام و ربما يقال لا يجوز تعليق الضمان و لكن يجوز تعليق الوفاء على شرط مع كون الضمان مطلقا و فيه أن تعليق الوفاء عين تعليق الضمان و لا يعقل التفكيك نعم فى المثال الثانى يمكن أن يقال بإمكان تحقق الضمان منجزا مع كون الوفاء معلقا على

عدم وفاء المضمون له لأنه يصدق أنه ضمن الدين على نحو الضمان في الأعيان المضمونه إذ حقيقته قضيه تعليقيه إلا أن يقال بالفرق بين الضمان العقدى و الضمان اليدى.

الثامن كون الدين الذى يضمه ثابتا فى ذمه المضمون عنه

سواء كان مستقرا كالقرض و العوضين فى البيع الذى لا خيار فيه أو متزلزلا كأحد العوضين فى البيع الخيارى كما إذا ضمن الثمن الكلى للبائع أو المبيع الكلى للمشتري أو المبيع الشخصى قبل القبض و كالمهر قبل الدخول و نحو ذلك فلو قال أقرض فلانا كذا و أنا ضامن أو بعه نسيئه و أنا ضامن لم يصح على المشهور بل عن التذكرة الإجماع قال لو قال لغيره مهما أعطيت فلانا فهو على لم يصح إجماعه و لكن ما ذكره من الشرط ينافى جملة من الفروع الآتية و يمكن أن يقال بالصحة إذا حصل المقتضى للثبوت و إن لم يثبت فعلا- بل مطلقا لصدق الضمان و شمول العمومات العامه و إن لم يكن من الضمان المصطلح عندهم بل يمكن منع عدم كونه منه أيضا.

التاسع أن لا يكون ذمه الضامن مشغوله للمضمون عنه

بمثل الدين الذى عليه على ما يظهر من كلماتهم فى بيان الضمان بالمعنى الأعم حيث قالوا إنه بمعنى التعهد بمال أو نفس فالثانى الكفاله و الأول إن كان ممن عليه للمضمون عنه مال فهو الحواله و إن لم يكن فضمان بالمعنى الأخص لكن لا دليل على هذا الشرط فإذا ضمن للمضمون عنه بمثل ما له عليه يكون

ضمانا فإن كان بإذنه يتهاثران بعد أداء مال الضمان و إلا فيبقى الذى للمضمون عنه عليه و تفرغ ذمته مما عليه بضمان الضامن تبرعا و ليس من الحوالة لأن المضمون عنه على التقديرين لم يحل مديونه على الضامن حتى تكون حوالة و مع الإغماض عن ذلك غايه ما يكون أنه يكون داخلا فى كلا العنوانين فيترتب عليه ما يختص بكل منهما مضافا إلى ما يكون مشتركا.

العاشر امتياز الدين و المضمون له و المضمون عنه عند الضامن

على وجه يصح معه القصد إلى الضمان و يكفى التميز الواقعى و إن لم يعلمه الضامن فالمضر هو الإبهام و التردد فلا يصح ضمان أحد الدينين و لو لشخص واحد على شخص واحد على وجه التردد مع فرض تحقق الدينين و لا ضمان دين أحد الشخصين و لو لواحد و لا ضمان دين لأحد الشخصين و لو على واحد و لو قال ضمنت الدين الذى على فلان و لم يعلم أنه لزيد أو عمرو أو الدين الذى لفلان و لم يعلم أنه على زيد أو على عمرو صح لأنه متعين واقعا و كذا لو قال ضمنت لك كلما كان لك على الناس أو قال ضمنت عنك كلما كان عليك لكل من كان من الناس و من الغريب ما عن بعضهم من اعتبار العلم بالمضمون عنه و المضمون له بالوصف و النسب أو العلم باسمهما و نسبهما مع أنه لا دليل عليه أصلا و لم يعتبر ذلك فى البيع الذى هو أضييق دائره من سائر العقود

١ مسأله لا يشترط فى صحه الضمان العلم بمقدار الدين و لا بجنسه

و يمكن أن يستدل عليه مضافا إلى العمومات العامه

و قوله ص: الزعيم غارم

بضمان على بن الحسين عليه السلام لدين عبد الله بن الحسن و ضمانه لدين محمد بن أسامه- لكن الصحه مخصوصه بما إذا كان له واقع معين- و أما إذا لم يكن كذلك كقولك ضمننت شيئا من دينك فلا يصح و لعله مراد من قال إن الصحه إنما هي فيما إذا كان يمكن العلم به بعد ذلك فلا يرد عليه ما يقال من عدم الإشكال فى الصحه مع فرض تعيينه واقعا و إن لم يمكن العلم به فيأخذ بالقدر المعلوم هذا و خالف بعضهم فاشترط العلم به لنفى الغرر و الضرر و رد بعدم العموم فى الأول لاختصاصه بالبيع أو مطلق المعاوضات و بالإقدام فى الثانى و يمكن الفرق بين الضمان التبرعى و الإذنى فيعتبر فى الثانى دون الأول إذ ضمان على بن الحسين عليه السلام كان تبرعيا و اختصاص نفي الغرر بالمعاوضات ممنوع بل يجرى فى مثل المقام الشبيه بالمعاوضه إذا كان بالإذن مع قصد الرجوع على الآذن و هذا التفصيل لا يخلو عن قرب

٢ مسأله إذا تحقق الضمان الجامع لشرائط الصحه انتقل الحق من ذمه المضمون عنه إلى ذمه الضامن

و تبرأ ذمه المضمون عنه بالإجماع و النصوص خلافا للجمهور حيث إن الضمان عندهم ضم ذمه إلى ذمه و ظاهر كلمات الأصحاب عدم صحه ما ذكره حتى مع التصريح به على هذا النحو و يمكن الحكم بصحته حينئذ للعمومات

٣ مسأله إذا أبرأ المضمون له ذمه الضامن برئت ذمته و ذمه المضمون عنه

و إن أبرأ ذمه

المضمون عنه لم يؤثر شيئاً فلا تبرأ ذمه الضامن لعدم المحل للإبراء بعد براءته بالضمان إلا إذا استفيد منه الإبراء من الدين الذي كان عليه بحيث يفهم منه عرفاً إبراء ذمه الضامن و أما في الضمان بمعنى ضم ذمه إلى ذمه فإن أبرأ ذمه المضمون عنه برئت ذمه الضامن أيضاً و إن أبرأ ذمه الضامن فلا تبرأ ذمه المضمون عنه كذا قالوا و يمكن أن يقال ببراءه ذمتها على التقديرين

#### ٤ مسأله الضمان لازم من طرف الضامن و المضمون له

فلا- يجوز للضامن فسخه حتى لو كان بإذن المضمون عنه و تبين إعساره و كذا لا يجوز للمضمون له فسخه و الرجوع على المضمون عنه لكن بشرط ملاءه الضامن حين الضمان أو علم المضمون له بإعساره بخلاف ما لو كان معسرا حين الضمان و كان جاهلا بإعساره ففي هذه الصوره يجوز له الفسخ على المشهور بل الظاهر عدم الخلاف فيه و يستفاد من بعض الأخبار أيضا و المدار كما أشرنا إليه في الإعسار و اليسار على حال الضمان فلو كان موسرا ثم أعسر لا يجوز له الفسخ كما أنه لو كان معسرا ثم أيسر يبقى الخيار و الظاهر عدم الفرق في ثبوت الخيار مع الجهل بالإعسار بين كون المضمون عنه أيضا معسرا أو لا و هل يلحق بالإعسار تبين كونه مماطلا مع يساره في ثبوت الخيار أو لا وجهان

#### ٥ مسأله يجوز اشتراط الخيار في الضمان

للضامن و المضمون له لعموم أدله الشروط و الظاهر جواز اشتراط شىء لكل منهما كما إذا قال الضامن أنا ضامن بشرط أن تخط لي ثوبا أو قال المضمون له أقبل الضمان بشرط أن تعمل لي كذا و مع التخلف يثبت للشارط خيار تخلف الشرط

٦ مسأله إذا تبين كون الضامن مملوكا و ضمن من غير إذن مولاه أو ياذنه

و قلنا إنه يتبع بما ضمن بعد العتق لا يبعد ثبوت الخيار للمضمون له

٧ مسأله يجوز ضمان الدين الحال حالا و مؤجلا

و كذا ضمان المؤجل حالا و مؤجلا بمثل ذلك الأجل أو أزيد أو أنقص و القول بعدم صحة الضمان إلا مؤجلا و أنه يعتبر فيه الأجل كالسلم ضعيف كالتقول بعدم صحة ضمان الدين المؤجل حالا أو بأنقص و دعوى أنه من ضمان ما لم يجب كما ترى

٨ مسأله إذا ضمن الدين الحال مؤجلا ياذن المضمون عنه

فالأجل للضمان لا للدين فلو أسقط الضامن أجله و أدى الدين قبل الأجل يجوز له الرجوع على المضمون عنه لأن الذى عليه كان حالا و لم يصير مؤجلا بتأجيل الضمان و كذا إذا مات قبل انقضاء أجله و حل ما عليه و أخذ من تركته يجوز لو ارثه الرجوع على المضمون عنه و احتمال صيروره أصل الدين مؤجلا حتى بالنسبه إلى المضمون عنه ضعيف

٩ مسأله إذا كان الدين مؤجلا فضمنه الضامن كذلك فمات و حل ما عليه و أخذ من تركته

ليس لو ارثه الرجوع على المضمون عنه إلا- بعد حلول أجل أصل الدين لأن الحلول على الضامن بموته لا يستلزم الحلول على المضمون عنه و كذا لو أسقط أجله و أدى الدين قبل الأجل لا يجوز له الرجوع على المضمون عنه إلا بعد انقضاء الأجل

١٠ مسأله إذا ضمن الدين المؤجل حالا ياذن المضمون عنه

فإن فهم من إذنه رضاه بالرجوع عليه يجوز للضامن ذلك و إلا فلا يجوز إلا بعد انقضاء الأجل و الإذن فى الضمان أعم من كونه حالا



١١ مسأله إذا ضمن الدين المؤجل بأقل من أجله و أداه

ليس له الرجوع على المضمون عنه إلا بعد انقضاء أجله و إذا ضمنه بأزيد من أجله فأسقط الزائد و أداه جاز له الرجوع عليه على ما مر من أن أجل الضمان لا يوجب صيروره أصل الدين مؤجلا و كذا إذا مات بعد انقضاء أجل الدين قبل انقضاء الزائد فأخذ من تركته فإنه يرجع على المضمون عنه

١٢ مسأله إذا ضمن بغير إذن المضمون عنه برئت ذمته

و لم يكن له الرجوع عليه و إن كان أدأؤه بإذنه أو أمره إلا- أن يأذن له فى الأداء عنه تبرعا منه فى وفاء دينه كأن يقول أد ما ضمننت عنى و ارجع به على على إشكال فى هذه الصورة أيضا من حيث إن مرجعه حينئذ إلى الوعد الذى لا يلزم الوفاء به و إذا ضمن بإذنه فله الرجوع عليه بعد الأداء و إن لم يكن بإذنه لأنه بمجرد الإذن فى الضمان اشتغلت ذمته من غير توقف على شىء نعم لو أذن له فى الضمان تبرعا فضمن ليس له الرجوع عليه لأن الإذن على هذا الوجه كلا إذن

١٣ . مسأله ليس للضامن الرجوع على المضمون عنه فى صورته الإذن

إلا بعد أداء مال الضمان على المشهور بل الظاهر عدم الخلاف فيه و إنما يرجع عليه بمقدار ما أدى فليس له المطالبة قبله إما لأن ذمه الضامن و إن اشتغلت حين الضمان بمجرد الإذن إلا أن ذمه المضمون عنه لا تشتغل إلا بعد الأداء و بمقداره و إما لأنها تشتغل حين الضمان لكن بشرط الأداء فالأداء على هذا كاشف عن الاشتغال من حينه و إما لأنها و إن اشتغلت بمجرد الضمان إلا أن جواز المطالبة مشروط بالأداء و ظاهرهم هو الوجه الأول و على أى حال لا خلاف فى أصل

الحكم و إن كان مقتضى القاعده جواز المطالبه و اشتغال ذمته من حين الضمان فى قبال اشتغال ذمه الضامن سواء أدى أو لم يؤد فالحكم المذكور على خلاف القاعده ثبت بالإجماع و خصوص الخبر عن رجل ضمن ضمانا ثم صالح عليه قال ليس له إلا الذى صالح عليه بدعوى الاستفاده منه أن ليس للضامن إلا ما خسر و يتفرع على ما ذكره أن المضمون له لو أبرأ ذمه الضامن عن تمام الدين ليس له الرجوع على المضمون عنه أصلا و إن أبرأه من البعض ليس له الرجوع بمقداره و كذا لو صالح معه بالأقل كما هو مورد الخبر و كذا لو ضمن عن الضامن ضامن تبرعا فأدى فإنه حيث لم يخسر بشيء لم يرجع على المضمون عنه و إن كان بإذنه و كذا لو وفاه عنه غيره تبرعا

١٤ مسأله لو حسب المضمون له على الضامن ما عليه خمسا أو زكاه أو صدقه

فالظاهر أن له الرجوع على المضمون عنه و لا يكون ذلك فى حكم الإبراء و كذا لو أخذه منه ثم رده عليه هبه و أما لو وهبه ما فى ذمته فهل هو كالإبراء أو لا وجهان و لو مات المضمون له فورثه الضامن لم يسقط جواز الرجوع به على المضمون عنه

١٥ مسأله لو باعه أو صالحه المضمون له بما يسوى أقل من الدين أو وفاه الضامن بما يسوى أقل منه

فقد صرح بعضهم بأنه لا يرجع على المضمون عنه إلا

بمقدار ما يساوى و هو مشكل بعد كون الحكم على خلاف القاعده و كون القدر المسلم غير هذه الصور و ظاهر خبر الصلح الرضا من الدين بأقل منه لا ما إذا صالحه بما يساوى أقل منه و أما لو باعه أو صالحه أو وفاه الضامن بما يسوى أزيد فلا إشكال فى عدم جواز الرجوع بالزيادة

١٦ مسأله إذا دفع المضمون عنه إلى الضامن مقدار ما ضمن قبل أدائه

فإن كان ذلك بعنوان الأمانه ليحتسب بعد الأداء عما له عليه فلا إشكال و يكون فى يده أمانه لا يضمن لو تلف إلا بالتعدى أو التفريط و إن كان بعنوان وفاء ما عليه فإن قلنا باشتغال ذمته حين الضمان و إن لم يجب عليه دفعه إلا بعد أداء الضامن أو قلنا باشتغاله حينه بشرط الأداء بعد ذلك على وجه الكشف فهو صحيح و يحتسب وفاء لكن بشرط حصول الأداء من الضامن على التقدير الثانى و إن قلنا إنه لا تشتغل ذمته إلا بالأداء و حينه كما هو ظاهر المشهور فيشكل صحته وفاء لأن المفروض عدم اشتغال ذمته بعد فيكون فى يده كالمقبوض بالعقد الفاسد و بعد الأداء ليس له الاحتساب إلا بإذن جديد أو العلم ببقاء الرضا به

١٧ مسأله لو قال الضامن للمضمون عنه ادفع عنى إلى المضمون له

ما على من مال الضمان فدفع برئت ذمتهما معا أما الضامن فلأنه قد أدى دينه و أما المضمون عنه فلأن المفروض أن الضامن لم يخسر كذا قد يقال و الأوجه أن يقال إن الضامن حيث أمر المضمون عنه بأداء دينه فقد اشتغلت ذمته بالأداء و المفروض أن ذمه المضمون عنه أيضا مشغوله له حيث إنه أذن له فى الضمان فالأداء

المفروض موجب لاشتغال ذمه الضامن من حيث كونه بأمره و لاشتغال ذمه المضمون عنه حيث إن الضمان بإذنه و قد وفى الضامن فيتهاتران أو يتقاصان و إشكال صاحب الجواهر فى اشتغال ذمه الضامن بالقول المزبور فى غير محله

١٨ مسأله إذا دفع المضمون عنه إلى المضمون له من غير إذن الضامن برثا معا

كما لو دفعه أجنبى عنه

١٩ مسأله إذا ضمن تبرعا فضمن عنه ضامن بإذنه و أدى ليس له الرجوع على المضمون عنه

بل على الضامن بل و كذا لو ضمن بالإذن يضمن عنه ضامن بإذنه فإنه بالأداء يرجع على الضامن و يرجع هو على المضمون عنه الأول

٢٠ مسأله يجوز أن يضمن الدين بأقل منه برضا المضمون له

و كذا يجوز أن يضمه بأكثر منه و فى الصورة الأولى لا يرجع على المضمون عنه مع إذنه فى الضمان إلا بذلك الأقل كما أن فى الثانية لا يرجع عليه إلا بمقدار الدين إلا إذا أذن المضمون عنه فى الضمان بالزيادة

٢١ مسأله يجوز الضمان بغير جنس الدين

كما يجوز الوفاء بغير الجنس و ليس له أن يرجع على المضمون عنه إلا بالجنس الذى عليه إلا برضاه

٢٢ مسأله يجوز الضمان بشرط الرهانه فيرهن بعد الضمان

بل الظاهر جواز اشتراط كون الملك الفلانى رهنا بنحو شرط النتيجة فى ضمن عقد الضمان

٢٣ مسأله إذا كان على الدين الذى على المضمون عنه رهن فهل ينفك بالضمان أو لا

يظهر من المسالك و الجواهر انفكاكه لأنه بمنزله الوفاء لكنه لا يخلو عن إشكال هذا

مع الإطلاق و أما مع اشتراط البقاء أو عدمه فهو المتبع

٢٤ مسأله يجوز اشتراط الضمان فى مال معين

على وجه التقييد أو على نحو الشرائط فى العقود من كونه من باب الالتزام فى الالتزام و حينئذ يجب على الضامن الوفاء من ذلك المال بمعنى صرفه فيه و على الأول إذا تلف ذلك المال يبطل الضمان و يرجع المضمون له على المضمون عنه كما أنه إذا نقص يبقى الناقص فى عهده و على الثانى لا يبطل بل يوجب الخيار لمن له الشرط من الضامن أو المضمون له أو هما و مع النقصان يجب على الضامن الإتمام مع عدم الفسخ و أما جعل الضمان فى مال معين من غير اشتغال ذمه الضامن بأن يكون الدين فى عهده ذلك المال فلا يصح

٢٥ مسأله إذا أذن المولى لمملوكه فى الضمان فى كسبه

فإن قلنا إن الضامن هو المولى للانفهام العرفى أو لقرائن خارجيه يكون من اشتراط الضمان فى مال معين و هو الكسب الذى للمولى و حينئذ فإذا مات العبد تبقى ذمه المولى

مشغوله إن كان على نحو الشرط فى ضمن العقود و يبطل إن كان على وجه التقييد و إن اعتق ببقى وجوب الكسب عليه و إن قلنا إن الضامن هو المملوك و إن مرجعه إلى رفع الحجر عنه بالنسبه إلى الضمان فإذا مات لا يجب على المولى شىء و تبقى ذمه المملوك مشغوله يمكن تفريره بالزكاه و نحوها و إن اعتق ببقى الوجوب عليه

٢٦ مسأله إذا ضمن اثنان أو أزيد عن واحد

فإما أن يكون على التعاقب أو دفعه فعلى الأول الضامن من رضى المضمون له بضمانه و لو أطلق الرضا بها كان الضامن هو السابق و يحتمل قويا كونه كما إذا ضمنا دفعه خصوصا بناء على اعتبار القبول من المضمون له فإن الأثر حاصل بالقبول نقلا لا كسفا و على الثانى إن رضى بأحدهما دون الآخر فهو الضامن و إن رضى بهما معا ففى بطلانه كما عن المختلف و جامع المقاصد و اختاره صاحب الجواهر أو التقييد بينهما بالنصف أو بينهم بالثلث إن كانوا ثلاثه و هكذا أو ضمان كل منهما فللمضمون له مطالبه من شاء كما فى تعاقب الأيدي وجوه أقواها الأخير و عليه إذا أبرأ المضمون له واحدا منهما برئ دون الآخر إلا إذا علم إرادته إبراء أصل الدين لا خصوص ذمه ذلك الواحد

٢٧ مسأله إذا كان على رجلين مال فضمن كل منهما ما على الآخر بإذنه

فإن رضى المضمون له بهما صح و حينئذ فإن كان الدينان متماثلين جنسا و قدرا تحول ما على كل منهما إلى ذمه الآخر و يظهر الثمر فى الإعسار و اليسار و فى كون أحدهما عليه رهن دون الآخر بناء على افتكاك الرهن بالضمان و إن كانا مختلفين قدرا أو جنسا أو تعجيلا و تأجيلا أو فى مقدار الأجل فالثمر ظاهر و إن رضى المضمون له بأحدهما دون الآخر كان الجميع عليه و حينئذ فإن أدى الجميع رجع على الآخر بما أدى حيث إن المفروض كونه مأذونا منه و إن أدى البعض فإن قصد كونه مما عليه أصلا أو

مما عليه ضمانا فهو المتبع و يقبل قوله إن ادعى ذلك و إن أطلق و لم يقصد أحدهما فالظاهر التقسيط و يحتمل القرعه و يحتمل كونه مخيرا في التعيين بعد ذلك و الأظهر الأول و كذا الحال في نظائر المسألة كما إذا كان عليه دين عليه رهن و دين آخر لا رهن عليه فأدى مقدار أحدهما أو كان أحدهما من باب القرض و الآخر ثمن مبيع و هكذا فإن الظاهر في الجميع التقسيط و كذا الحال إذا أبرأ المضمون له مقدار أحد الدينين مع عدم قصد كونه من مال الضمان أو من الدين الأصلي و يقبل قوله إذا ادعى التعيين في القصد لأنه لا يعلم إلا من قبله

٢٨ مسألة لا يشترط علم الضامن حين الضمان بثبوت الدين على المضمون عنه

كما لا يشترط العلم بمقداره فلو ادعى رجل على آخر دينا فقال على ما عليه صحح و حينئذ فإن ثبت بالبينة يجب عليه أداءه سواء كانت سابقه أو لاحقه و كذا إن ثبت بالإقرار السابق على الضمان أو باليمين المردوده كذلك و أما إذا أقر المضمون عنه بعد الضمان أو ثبت باليمين المردوده فلا- يكون حجه على الضامن إذا أنكره و يلزم عنه بأدائه في الظاهر و لو اختلف الضامن و المضمون له في ثبوت الدين أو مقداره فأقر الضامن أو رد اليمين على المضمون له فحلف ليس له الرجوع على المضمون عنه إذا كان منكرا و إن كان أصل الضمان بإذنه و لا بد في البينة المثبتة للدين أن تشهد بثبوتها حين الضمان فلو شهدت بالدين اللاحق أو أطلقت و لم يعلم سبقه على الضمان أو لحوقه لم يجب على الضامن أداءه

٢٩ مسألة لو قال الضامن على ما تشهد به البينة وجب عليه أداء ما شهدت بثبوتها حين التكلم بهذا الكلام

لأنها طريق إلى الواقع و

كاشف عن كون الدين ثابتا حينه فما فى الشرائع من الحكم بعدم الصحه لا وجه له و لا للتعليل الذى ذكره بقوله لأنه لا يعلم ثبوته فى الذمه إلا- أن يكون مراده فى صوره إطلاق البينه المحتمل للثبوت بعد الضمان و أما ما فى الجواهر من أن مراده بيان عدم صحه ضمان ما يثبت بالبينه من حيث كونه كذلك لأنه من ضمان ما لم يجب حيث لم يجعل العنوان ضمان ما فى ذمته لتكون البينه طريقا بل جعل العنوان ما يثبت بها و الفرض وقوعه قبل ثبوته بها فهو كما ترى لا وجه له

٣٠ مسأله يجوز الدور فى الضمان

بأن يضمن عن الضامن ضامن آخر و يضمن عنه المضمون عنه الأصيل و ما عن المبسوط من عدم صحته لاستلزامه صيروره الفرع أصلا و بالعكس و لعدم الفائده لرجوع الدين كما كان مردود بأن الأول غير صالح للمانع بل الثانى أيضا كذلك مع أن الفائده يظهر فى الإعسار و اليسار و فى الحلول و التأجيل و الإذن و عدمه و كذا يجوز التسلسل بلا إشكال

٣١ مسأله إذا كان المديون فقيرا يجوز أن يضمن عنه بالوفاء من طرف الخمس أو الزكاه أو المظالم أو نحوها

من الوجوه التى تنطبق عليه إذا كانت ذمته مشغوله بها فعلا بل و إن لم تشتغل فعلا على إشكال

٣٢ مسأله إذا كان الدين الذى على المديون زكاه أو خمسا

جاز أن يضمن عنه ضامن للحاكم الشرعى بل و لآحاد الفقراء على إشكال

٣٣ مسأله إذا ضمن فى مرض موته

فإن كان بإذن المضمون عنه فلا إشكال فى خروجه من الأصل لأنه ليس من التبرعات



بل هو نظير القرض و البيع بثمن المثل نسيئه و إن لم يكن بإذنه فالأقوى خروجه من الأصل كسائر المنجزات نعم على القول بالثلث يخرج منه

٣٤ مسأله إذا كان ما على المديون يعتبر فيه مباشرته لا يصح ضمانه

كما إذا كان عليه خياطه ثوب مباشره و كما إذا اشترط أداء الدين من مال معين للمديون و كذا لا يجوز ضمان الكلى فى المعين كما إذا باع صاعا من صبره معينه فإنه لا يجوز الضمان عنه و الأداء من غيرها مع بقاء تلك الصبره موجوده

٣٥ مسأله يجوز ضمان لنفقه الماضيه للزوجه

لأنها دين على الزوج و كذا نفقه اليوم الحاضر لها إذا كانت ممكنه فى صبيحته لوجوبها عليه حينئذ و إن لم تكن مستقره لاحتمال نشوزها فى أثناء النهار بناء على سقوطها بذلك و أما النفقه المستقبليه فلا يجوز ضمانها عندهم لأنه من ضمان ما لم يجب و لكن لا يبعد صحته لكفايه وجود المقتضى و هو الزوجيه و أما نفقه الأقارب فلا يجوز ضمانها بالنسبه إلى ما مضى لعدم كونها دينا على من كانت عليه إلا إذا أذن للقريب أن يستقرض و ينفق على نفسه أو أذن له الحاكم فى ذلك إذ حينئذ يكون دينا عليه و أما بالنسبه إلى ما سيأتى فمن ضمان ما لم يجب مضافا إلى أن وجوب الإنفاق حكم تكليفى و لا تكون النفقه فى ذمته و لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال

٣٦ مسأله الأقوى جواز ضمان مال الكتابه

سواء كانت مشروطه أو مطلقه لأنه دين فى ذمه العبد و إن لم يكن مستقرا لإمكان تعجيز نفسه و القول بعدم الجواز مطلقا أو فى خصوص المشروطه معللا بأنه ليس بلازم و لا يؤول إلى اللزوم ضعيف كتعليه و ربما يعلل بأن لازم ضمانه لزومه مع أنه بالنسبه إلى المضمون عنه غير لازم فيكون فى الفرع لازما مع أنه فى الأصل غير لازم و هو أيضا كما ترى

٣٧ مسأله اختلفوا فى جواز ضمان مال الجعاله قبل الإتيان بالعمل

و كذا مال السبق و الرمايه فقيل بعدم الجواز لعدم ثبوته فى الذمه قبل العمل و الأقوى وفاقا لجماعه الجواز لا لدعوى ثبوته فى الذمه من الأول و سقوطه إذا لم يعمل و لا لثبوته من الأول بشرط مجيء العمل فى المستقبل إذ الظاهر أن الثبوت إنما هو بالعمل بل لقوله تعالى وَ لِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ و لكفايه المقتضى للثبوت فى صحه الضمان و منع اعتبار الثبوت الفعلى كما أشرنا إليه سابقا

٣٨ مسأله اختلفوا فى جواز ضمان الأعيان المضمونه

كالغصب و المقبوض بالعقد الفاسد و نحوهما على قولين ذهب إلى كل منهما جماعه و الأقوى الجواز سواء كان المراد ضمانها بمعنى التزام ردها عينا و مثلها أو قيمتها على فرض التلف أو كان المراد ضمانها بمعنى التزام مثلها أو قيمتها إذا تلفت و ذلك

لعموم قوله ص: الزعيم غارم

و العمومات العامه مثل قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ و دعوى أنه على التقدير الأول يكون من ضمان العين بمعنى الالتزام بردها مع أن الضمان نقل الحق من ذمه إلى أخرى و أيضا لا إشكال فى أن الغاصب أيضا مكلف بالرد فيكون من ضم ذمه إلى أخرى و ليس من مذهبنا و على الثانى يكون من ضمان ما لم يجب كما أنه على الأول أيضا كذلك بالنسبه إلى رد المثل أو قيمه عند التلف مدفوعه بأنه لا مانع منه بعد شمول العمومات غايه الأمر أنه ليس من الضمان المصطلح و كونه من ضمان ما لم يجب لا يضر

بعد ثبوت المقتضى و لا- دليل على عدم صحه ضمان ما لم يجب من نص أو إجماع و إن اشتهر فى الألسن بل فى جملة من الموارد حكموا بصحته و فى جملة منها اختلفوا فيه فلا- إجماع و أما ضمان الأعيان الغير المضمونه كمال المضاربه و الرهن و الوديعه قبل تحقق سبب ضمانها من تعد أو تفريط فلا خلاف بينهم فى عدم صحته و الأقوى بمقتضى العمومات صحته أيضا

٣٩ مسأله يجوز عندهم بلا خلاف بينهم ضمان درك الثمن للمشتري

إذا ظهر كون المبيع مستحقا للغير أو ظهر بطلان البيع لفقد شرط من شروط صحته إذا كان ذلك بعد قبض الثمن كما قيد به الأكثر أو مطلقا كما أطلق آخر و هو الأقوى قيل و هذا مستثنى من عدم ضمان الأعيان هذا و أما لو كان البيع صحيحا و حصل الفسخ بالخيار أو التقايل أو تلف المبيع قبل القبض فعلى المشهور لم يلزم الضامن و يرجع على البائع لعدم ثبوت الحق وقت الضمان فيكون من ضمان ما لم يجب بل لو صرح بالضمان إذا حصل الفسخ لم يصح بمقتضى التعليل المذكور نعم فى الفسخ بالعيب السابق أو اللاحق اختلفوا فى أنه هل يدخل فى العهده و يصح الضمان أو لا فالمشهور على العدم و عن بعضهم دخوله و لازمه الصحه مع التصريح بالأولى و الأقوى فى الجميع الدخول مع الإطلاق و الصحه مع التصريح و دعوى أنه من ضمان ما لم يجب مدفوعه بكفايه وجود السبب هذا بالنسبه إلى ضمان عهده الثمن إذا حصل الفسخ و أما بالنسبه إلى مطالبه الأرش فقال بعض من منع من ذلك بجوازها لأن الاستحقاق له ثابت عند العقد فلا يكون من ضمان ما لم يجب و قد عرفت أن الأقوى صحه الأول أيضا و أن

تحقق السبب حال العقد كاف مع إمكان دعوى أن الأرش أيضا لا يثبت إلا بعد اختياره و مطالبته فالصحة فيه أيضا من جهه كفايه تحقق السبب و مما ذكرنا ظهر حال ضمان درك المبيع للبائع

٤٠ مسأله إذا ضمن عهده الثمن فظهر بعض المبيع مستحقا

فالأقوى اختصاص ضمان الضامن بذلك البعض و فى البعض الآخر يتخير المشتري بين الإمضاء و الفسخ لتبعض الصفقه فيرجع على البائع بما قابله و عن الشيخ جواز الرجوع على الضامن بالجميع و لا وجه له

٤١ مسأله الأقوى وفاقا للشهيدین صحة ضمان ما يحدثه المشتري

من بناء أو غرس فى الأرض المشتره إذا ظهر كونها مستحقه للغير و قلع البناء و الغرس فيضمن الأرش و هو تفاوت ما بين المقلوع و الثابت عن البائع خلافا للمشهور لأنه من ضمان ما لم يجب و قد عرفت كفايه السبب هذا و لو ضمنه البائع قيل لا يصح أيضا كالأجنبى و ثبوته بحكم الشرع لا يقتضى صحة عقد الضمان المشروط بتحقق الحق حال الضمان و قيل بالصحة لأنه لازم بنفس العقد فلا مانع من ضمانه لما مر من كفايه تحقق السبب فيكون حينئذ للضمان سببان نفس العقد و الضمان بعقده و يظهر الثمر فيما لو أسقط المشتري عنه حق الضمان الثابت بالعقد فإنه يبقى الضمان العقدى كما إذا كان لشخص خياران بسببين فأسقط أحدهما و قد يورد عليه بأنه لا معنى لضمان شخص عن نفسه و المقام من هذا القبيل و يمكن أن يقال لا مانع منه مع تعدد الجهه هذا كله إذا كان بعنوان عقد الضمان و أما إذا اشترط

ضمانه فلا بأس به و يكون مؤكدا لما هو لازم العقد

٤٢ مسأله لو قال عند خوف غرق السفينه ألق متاعك فى البحر و على ضمانه صح بلا خلاف بينهم

بل الظاهر الإجماع عليه و هو الدليل عندهم و أما إذا لم يكن لخوف الغرق بل لمصلحه أخرى من خفه السفينه أو نحوها فلا يصح عندهم و مقتضى العمومات صحته أيضا

### تتمه

قد علم من تضاعيف المسائل المتقدمه الاتفاقية أو الخلافية أن ما ذكره فى أول الفصل من تعريف الضمان و أنه نقل الحق الثابت من ذمه إلى أخرى و أنه لا يصح فى غير الدين و لا فى غير الثابت حين الضمان لا وجه له و أنه أعم من ذلك حسب ما فصل

١ مسأله لو اختلف المضمون له و المضمون عنه فى أصل الضمان

فادعى أنه ضمنه ضامن و أنكره المضمون له فالقول قوله و كذا لو ادعى أنه ضمن تمام ديونه و أنكره المضمون له لأصالة بقاء ما كان عليه و لو اختلفا فى إعسار الضامن حين العقد و يساره فادعى المضمون له إعساره فالقول قول المضمون عنه

و كذا لو اختلفا فى اشتراط الخيار للمضمون له و عدمه فإن القول قول المضمون عنه و كذا لو اختلفا فى صحة الضمان و عدمها

٢ مسأله لو اختلف الضامن و المضمون له فى أصل الضمان أو فى ثبوت الدين و عدمه.

أو فى مقدار ما ضمن أو فى اشتراط تعجيله أو تنقيص أجله إذا كان مؤجلا- أو فى اشتراط شىء عليه زائدا على أصل الدين فالقول قول الضامن و لو اختلفا فى اشتراط تأجيله مع كونه حالا أو زياده أجله مع كونه مؤجلا أو وفائه أو إبراء المضمون له عن جميعه أو بعضه أو تقييده بكونه من مال معين و المفروض تلفه أو اشتراط خيار الفسخ للضامن أو اشتراط شىء على المضمون له أو اشتراط كون الضمان بما يسوى أقل من الدين قدم قول المضمون له

٣ مسأله لو اختلف الضامن و المضمون عنه فى الإذن و عدمه.

أو فى وفاء الضامن حتى يجوز له الرجوع و عدمه أو فى مقدار الدين الذى ضمن و أنكر المضمون عنه الزيادة أو فى اشتراط شىء على المضمون عنه أو اشتراط الخيار للضامن قدم قول المضمون عنه و لو اختلفا فى أصل الضمان أو فى مقدار الدين الذى ضمنه و أنكر الضامن الزيادة فالقول قول الضامن

٤ مسأله إذا أنكر الضامن الضمان فاستوفى الحق منه بالبينه

ليس له الرجوع على المضمون عنه المنكر للإذن أو الدين لاعترافه بكونه أخذ منه ظلما نعم لو كان مدعيا مع ذلك للإذن فى الأداء بلا ضمان و لم يكن منكرا لأصل الدين و فرض كون المضمون عنه أيضا معترفا بالدين و الإذن فى الضمان جاز له الرجوع

عليه إذ لا- منافاه بين إنكار الضمان و ادعاء الإذن في الأداء فاستحقاقه الرجوع معلوم غايه الأمر أنه يقول إن ذلك للإذن في الأداء و المضمون عنه يقول إنه للإذن في الضمان فهو كما لو ادعى على شخص أنه يطلب منه عشر قرانات قرضا و المدعى ينكر القرض و يقول إنه يطلبه من باب ثمن المبيع فأصل الطلب معلوم و لو لم يعترف المضمون عنه بالضمان أو الإذن فيه و ثبت عليه ذلك بالبينه فكذلك يجوز له الرجوع عليه مقاصه عما أخذ منه و هل يجوز للشاهدين على الإذن في الضمان حينئذ أن يشهد بالإذن من غير بيان كونه الإذن في الضمان أو كونه الإذن في الأداء الظاهر ذلك و إن كان لا يخلو عن إشكال و كذا في نظائره كما إذا ادعى شخص على آخر أنه يطلب قرضا و بينته تشهد بأنه يطلبه من باب ثمن المبيع لا القرض فيجوز لهما أن يشهدا بأصل الطلب من غير بيان أنه للقرض أو لثمن المبيع على إشكال

٥ مسأله إذا ادعى الضامن الوفاء و أنكر المضمون له و حلف

ليس له الرجوع على المضمون عنه إذا لم يصدقه في ذلك و إن صدقه جاز له الرجوع إذا كان بإذنه و تقبل شهادته له بالأداء إذا لم يكن هناك مانع من تهمه أو غيرها مما يمنع من قبول الشهاده

٦ مسأله لو أذن المديون لغيره في وفاء دينه

بلا

ضمان فوفى جاز له الرجوع عليه و لو ادعى الوفاء و أنكر الإذن قبل قول المأذون لأنه أمين من قبله و لو قيد الأداء بالإشهاد و ادعى الإشهاد و غيبه الشاهدين قبل قوله أيضا و لو علم عدم إشهاده ليس له الرجوع نعم لو علم أنه وفاه و لكن لم يشهد يحتمل جواز الرجوع عليه لأن الغرض من الإشهاد العلم بحصول الوفاء و المفروض تحققه

<بسم الله الرحمن الرحيم>

## كتاب الحوالة

### إشارة

و هي عندهم تحويل المال من ذمه إلى ذمه و الأولى أن يقال إنها إحالة المديون دائنه إلى غيره أو إحالة المديون دينه من ذمته إلى ذمه غيره و على هذا فلا ينتقض طرده بالضمان فإنه و إن كان تحويلا من الضامن للدين من ذمه المضمون عنه إلى ذمته إلا أنه ليس فيه الإحالة المذكوره خصوصا إذا لم يكن بسؤال من المضمون عنه و يشترط فيها مضافا إلى البلوغ و العقل و الاختيار و عدم السفه في الثلاثه من المحيل و المحتال و المحال عليه و عدم الحجر بالسفه في المحتال و المحال عليه بل و المحيل إلا إذا كانت الحوالة على البريء فإنه لا





بأس به فإنه نظير الاقتراض منه

### و يشترط فيها مضافا إلى البلوغ والعقل والاختيار وعدم السفه والحجر أمور

أحدها الإيجاب والقبول

على ما هو المشهور بينهم حيث عدوها من العقود اللازمة للإيجاب من المحيل والقبول من المحتال و أما المحال عليه فليس من أركان العقد و إن اعتبرنا رضاه مطلقا أو إذا كان بريئا فإن مجرد اشتراط الرضا منه لا يدل على كونه طرفا و ركنا للمعامله و يحتمل أن يقال يعتبر قبوله أيضا فيكون العقد مركبا من الإيجاب والقبولين و على ما ذكره يشترط فيها ما يشترط في العقود اللازمة من الموالاه بين الإيجاب والقبول و نحوها فلا تصح مع غيبه المحتال أو المحال عليه أو كليهما بأن أوقع الحواله بالكتابه و لكن الذى يقوى عندي كونها من الإيقاع غايه الأمر اعتبار الرضا من المحتال أو منه و من المحال عليه و مجرد هذا لا يصيره عقدا و ذلك لأنها نوع من وفاء الدين و إن كانت توجب انتقال الدين من ذمته إلى ذمه المحال عليه فهذا النقل و الانتقال نوع من الوفاء و هو لا يكون عقدا و إن احتاج إلى الرضا من الآخر كما فى الوفاء بغير الجنس فإنه يعتبر فيه رضا الدائن و مع ذلك إيقاع و من ذلك يظهر أن الضمان أيضا من الإيقاع فإنه نوع من الوفاء و على هذا فلا يعتبر فيها شىء مما

يعتبر فى العقود اللازمه و يتحققان بالكتابه و نحوها بل يمكن دعوى أن الوكاله أيضا كذلك كما أن الجعاله كذلك و إن كان يعتبر فيها الرضا من الطرف الآخر أ لا ترى أنه لا فرق بين أن يقول أنت مأذون فى بيع دارى أو قال أنت وكيل مع أن الأول من الإيقاع قطعاً.

### الثانى التنجيز

فلا تصح مع التعليق على شرط أو وصف كما هو ظاهر المشهور لكن الأقوى عدم اعتباره كما مال إليه بعض متأخرى المتأخرين.

### الثالث الرضا من المحيل و المحتال بلا إشكال

و ما عن بعضهم من عدم اعتبار رضا المحيل فيما لو تبرع المحال عليه بالوفاء بأن قال للمحتال أحلت بالدين الذى لك على فلان على نفسى و حينئذ فيشترط رضا المحتال و المحال عليه دون المحيل لا وجه له إذ المفروض لا يكون من الحواله بل هو من الضمان و كذا من المحال عليه إذا كان بريئاً أو كانت الحواله بغير جنس ما عليه و أما إذا كانت بمثل ما عليه ففيه خلاف و لا يبعد التفصيل بين أن يحوله عليه بما له عليه بأن يقول أعطه من الحق الذى لى عليك فلا يعتبر رضاه فإنه بمنزله الوكيل فى وفاء دينه و إن كان بنحو اشتغال ذمته للمحتال و براءه ذمه المحيل بمجرد الحواله بخلاف ما إذا وكله فإن ذمه المحيل مشغوله إلى حين الأداء و بين أن يحوله عليه من غير نظر إلى الحق

الذى له عليه على نحو الحوالة على البرىء فيعتبر رضاه لأن شغل ذمته بغير رضاه على خلاف القاعدة وقد يعلل باختلاف الناس في الاقتضاء فلا بد من رضاه ولا يخفى ضعفه كيف وإلا لزم عدم جواز بيع دينه على غيره مع أنه لا إشكال فيه.

الرابع أن يكون المال المحال به ثابتا في ذمه المحيل

سواء كان مستقرا أو متزلزلا فلا تصح في غير الثابت سواء وجد سببه كمال الجعالة قبل العمل و مال السبق و الرمايه قبل حصول السبق أو لم يوجد سببه أيضا كالحوالة بما يستقرضه هذا ما هو المشهور لكن لا يبعد كفايه حصول السبب كما ذكرنا في الضمان بل لا يبعد الصحة فيما إذا قال أقرضنى كذا و خذ عوضه من زيد فرضى و رضى زيدا أيضا لصدق الحوالة و شمول العمومات فتنفرغ ذمه المحيل و تشتغل ذمه المحال بعد العمل و بعد الاقتراض.

الخامس أن يكون المال المحال به معلوما جنسا و قدرا للمحيل و المحتال

فلا تصح الحوالة بالمجهول على المشهور للغرر و يمكن أن يقال بصحته إذا كان آثلا إلى العلم كما إذا كان ثابتا في دفتره على حد ما مر في الضمان من صحته مع الجهل بالدين بل لا يبعد الجواز مع عدم أوله إلى العلم بعد إمكان الأخذ بالقدر المتيقن بل و كذا لو قال كلما شهدت به البيه و ثبت خذه من فلان نعم لو كان مبهما كما إذا قال أحد الدينين للذين لك على خذ من فلان بطل و كذا لو قال خذ شيئا من دينك من فلان هذا و

لو أحال الدينين على نحو الواجب التخييري أمكن الحكم بصحته لعدم الإبهام فيه حينئذ.

### السادس تساوى المالين

أى المحال به و المحال عليه جنسا و نوعا و وصفا على ما ذكره جماعه خلافا لآخرين و هذا العنوان و إن كان عاما إلا أن مرادهم بقرينه التعليل بقولهم تفصيا من التسلط على المحال عليه بما لم تشتغل ذمته به إذ لا يجب عليه أن يدفع إلا مثل ما عليه فيما كانت الحوالة على مشغول الذمه بغير ما هو مشغول الذمه به كأن يحيل من له عليه دراهم على من له عليه دنانير بأن يدفع بدل الدنانير دراهم فلا يشمل ما إذا حال من له عليه الدراهم على البريء بأن يدفع الدنانير أو على مشغول الذمه بالدنانير بأن يدفع الدراهم و لعله لأنه وفاء بغير الجنس برضا الدائن فمحل الخلاف ما إذا أحال على من عليه جنس بغير ذلك الجنس و الوجه فى عدم الصحه ما أشير إليه من أنه لا يجب عليه أن يدفع إلا مثل ما عليه و أيضا الحكم على خلاف القاعده و لا إطلاق فى خصوص الباب و لا سيره كاشفه و العمومات منصرفه إلى العقود المتعارفه و وجه الصحه أن غايه ما يكون أنه مثل الوفاء بغير الجنس و لا بأس به و هذا هو الأقوى ثم لا يخفى

أن الإشكال إنما هو فيما إذا قال أعط مما لى عليك من الدنانير دراهم بأن أحال عليه بالدراهم من الدنانير التى عليه و أما إذا أحال عليه بالدراهم من غير نظر إلى ما عليه من الدنانير فلا ينبغى الإشكال فيه إذ هو نظير إحاله من له الدراهم على البرىء بأن يدفع الدنانير و حينئذ تفرغ ذمه المحيل من الدراهم و تشتغل ذمه المحال عليه بها و تبقى ذمه المحال عليه مشغوله بالدنانير و تشتغل ذمه المحيل له بالدراهم فيتحاسبان بعد ذلك و لعل الخلاف أيضا مختص بالصورة الأولى لا ما يشمل هذه الصورة أيضا و على هذا فيختص الخلاف بصوره واحده و هى ما إذا كانت الحوالة على مشغول الذمه بأن يدفع من طرف ما عليه من الحق بغير جنسه كأن يدفع من الدنانير التى عليه دراهم

### فى أحكام الحوالة

١ مسأله لا فرق فى المال المحال به أن يكون عينا فى الذمه أو منفعه أو عملا لا يعتبر فيه المباشره

و لو مثل الصلاه و الصوم و الحج و الزياره و القراءه سواء كانت على برء أو على مشغول الذمه بمثلها و أيضا لا فرق بين أن يكون مثليا كالطعام أو قيميا كالعبد و الثوب و القول بعدم الصحه فى القيمى للجهاله ضعيف و الجهاله مرتفعه بالوصف الرافع لها

٢ مسأله إذا تحققت الحوالة برئت ذمه المحيل و إن لم يبرئه المحتال

و القول بالتوقف على إبرائه ضعيف و الخير الدال على تقييد عدم الرجوع على المحيل بالإبراء من المحتال المراد منه القبول لا اعتبارها بعده أيضا و تشتغل ذمه المحال عليه للمحتال فينتقل الدين إلى ذمته و تبرأ ذمه المحال عليه للمحيل إن كانت الحوالة بالمثل بقدر المال المحال به و تشتغل ذمه المحيل للمحال عليه إن كانت على برء أو كانت بغير المثل و يتحاسبان بعد ذلك

٣ مسأله لا يجب على المحتال قبول الحوالة

و إن كانت على ملى

٤ مسأله الحوالة لازمه

فلا- يجوز فسحها بالنسبه إلى كل من الثلاثه نعم لو كانت على معسر مع جهل المحتال بإعساره يجوز له الفسخ و الرجوع على المحيل و المراد من الإعسار أن لا يكون له ما يوفى دينه زائدا على مستثنيات الدين و هو المراد من الفقر فى كلام بعضهم و لا يعتبر فيه كونه محجورا و المناط الإعسار و اليسار حال الحوالة و تماميتها و لا يعتبر الفور فى جواز الفسخ و مع إمكان الاقتراض

البناء عليه يسقط الخيار للانصراف على إشكال و كذا مع وجود المتبرع

٥ مسأله الأقوى جواز الحواله على البرىء

و لا يكون داخلا فى الضمان

٦ مسأله [يجوز اشتراط خيار الفسخ لكل من الثلاثه]

يجوز اشتراط خيار الفسخ لكل من الثلاثه

٧ مسأله يجوز الدور فى الحواله

و كذا يجوز الترامى بتعدد المحال عليه و اتحاد المحتال أو بتعدد المحتال و اتحاد المحال عليه

٨ مسأله لو تبرع أجنبى عن المحال عليه برئت ذمته

و كذا لو ضمن عنه ضامن برضا المحتال و كذا لو تبرع المحيل عنه

٩ مسأله لو أحال فقبل و أدى ثمَّ طالب المحيل بما أداه فادعى أنه كان له عليه مال و أنكر المحال عليه

فالقول قوله مع عدم البينه فيحلف على براءته و يطالب عوض ما أداه لأصالة البراءه من شغل ذمته للمحيل و دعوى أن الأصل أيضا عدم اشتغال ذمه المحيل بهذا الأداء مدفوعه بأن الشك فى حصول اشتغال ذمته و عدمه مسبب عن الشك فى اشتغال ذمه المحال عليه و عدمه و بعد جريان أصالة براءه ذمته يرتفع الشك هذا على المختار من صحه الحواله على البرىء و أما على القول بعدم صحتها فيقدم قول المحيل لأن مرجع الخلاف إلى صحه الحواله و عدمها و مع اعتراف المحال عليه بالحواله يقدم قول مدعى الصحه و هو المحيل و دعوى أن تقديم قول مدعى الصحه إنما هو إذا كان النزاع بين المتعاقدين و هما فى الحواله المحيل و المحتال و أما المحال عليه فليس طرفا و إن اعتبر رضاه فى صحتها مدفوعه أولا بمنع عدم كونه طرفا فإن الحواله مركبه من إيجاب و قبولين و ثانيا يكفى اعتبار رضاه فى الصحه فى جعل اعترافه بتحقيق المعامله حجه عليه بالحمل على الصحه نعم لو لم يعترف بالحواله بل ادعى أنه أذن له فى أداء دينه يقدم قوله لأصالة البراءه من شغل ذمته فيأذنه فى أداء دينه له مطالبه عوضه و لم يتحقق هنا حواله

بالنسبه إليه حتى تحمل على الصحه و إن تحقق بالنسبه إلى المحيل و المحتال لاعترافهما بها

١٠ مسأله قد يستفاد من عنوان المسأله السابقه حيث قالوا أحال عليه فقبل و أدى

فجعلوا محل الخلاف ما إذا كان النزاع بعد الأداء إن حال الحواله حال الضمان فى عدم جواز مطالبه العوض إلا بعد الأداء فقبله و إن حصل الوفاء بالنسبه إلى المحيل لكن ذمه المحيل لا تشتغل للمحال عليه البرىء إلا بعد الأداء و الأقوى حصول الشغل بالنسبه إلى المحيل بمجرد قبول المحال عليه إذ كما يحصل به الوفاء بالنسبه إلى دين المحيل بمجرد فكذا فى حصوله بالنسبه إلى دين المحال عليه للمحيل إذا كان مديونا له و حصول شغل ذمه المحيل له إذا كان بريئا و مقتضى القاعده فى الضمان أيضا تحقق شغل المضمون عنه للضامن بمجرد ضمانه إلا- أن الإجماع و خبر الصلح دلا على التوقف على الأداء فيه و فى المقام لا إجماع و لا خبر بل لم يتعرضوا لهذه المسأله و على هذا فله الرجوع على المحيل و لو قبل الأداء بل و كذا لو أبرأه المحتال أو وفاه بالأقل أو صالحه بالأقل فله عوض ما أحاله عليه بتمامه مطلقا إذا كان بريئا

١١ مسأله إذا أحال السيد بدينه على مكاتبه بمال الكتابه المشروطه أو المطلقه صح

سواء كان قبل حلول النجم أو بعده لثبوته فى ذمته و القول بعدم صحته قبل الحلول لجواز تعجيز نفسه ضعيف إذ غايه ما يكون كونه متزلزلا فيكون كالحواله على المشتري بالثمن فى زمان الخيار و احتمال عدم اشتغال ذمه العبد لعدم ثبوت ذمه



اختياريه له فيكون وجوب الأداء تكليفيا كما ترى ثم إن العبد بقبول الحوالة يتحرر لحصول وفاء مال الكتابه بالحواله و لو لم يحصل الأداء منه فإذا أعتقه المولى قبل الأداء بطل عتقه و ما عن المسالك من عدم حصول الانعتاق قبل الأداء لأن الحوالة ليست فى حكم الأداء بل فى حكم التوكيل و على هذا إذا أعتقه المولى صح و بطلت الكتابه و لم يسقط عن المكاتب مال الحوالة لأنه صار لازما للمحتال و لا يضمن السيد ما يغرمه من مال الحوالة فيه نظر من وجوه و كأن دعواه أن الحوالة ليست فى حكم الأداء إنما هى بالنظر إلى ما مر من دعوى توقف شغل ذمه المحيل للمحال عليه على الأداء كما فى الضمان فهى و إن كان كالأداء بالنسبه إلى المحيل و المحتال فبمجرد ما يحصل الوفاء و تبرأ ذمه المحيل لكن بالنسبه إلى المحال عليه و المحيل ليس كذلك و فيه منع التوقف المذكور كما عرفت فلا فرق بين المقامين فى كون الحوالة كالأداء فيتحقق بها الوفاء

١٢ مسأله لو باع السيد مكاتبه سلعه فأحاله بئمنها صح

لأن

حاله حال الأحرار من غير فرق بين سيده و غيره و ما عن الشيخ من المنع ضعيف

١٣ مسأله لو كان للمكاتب دين على أجنبي فأحال سيده عليه من مال الكتابه صح

فيجب عليه تسليمه للسيد و يكون موجبا لانعتاقه سواء أدى المحال عليه المال للسيد أم لا

١٤ مسأله لو اختلفا في أن الواقع منهما كانت حواله أو وكاله فمع عدم البينه يقدم قول منكر الحواله

سواء كان هو المحيل أو المحتال و سواء كان ذلك قبل القبض من المحال عليه أو بعده و ذلك لأصالة بقاء اشتغال ذمه المحيل للمحتال و بقاء اشتغال ذمه المحال عليه للمحيل و أصالة عدم ملكيه المال المحال به للمحتال و دعوى أنه إذا كان بعد القبض يكون مقتضى اليد ملكيه المحال فيكون المنكر للحواله مدعيا فيكون القول قول المحتال في هذه الصوره مدفوعه بأن مثل هذه اليد لا يكون أماره على ملكيه ذبيها فهو نظير ما إذا دفع شخص ماله إلى شخص و ادعى أنه دفعه أمانه و قال الآخر دفعتنى هبه أو قرضا فإنه لا يقدم قول ذى اليد هذا كله إذا لم يعلم اللفظ الصادر منهما و أما إذا علم و كان ظاهرا في الحواله أو فى الوكاله فهو المتبع و لو علم أنه قال أحلتك على فلان و قال قبلت ثم اختلفا فى أنه حواله أو وكاله فربما يقال إنه يقدم قول مدعى الحواله لأن الظاهر من لفظ أحلت هو الحواله المصطلحه و استعماله فى الوكاله مجاز فيحمل على الحواله و فيه منع الظهور المذكور نعم لفظ الحواله

ظاهر فى الحواله المصطلحه و أما ما يشتق منها كلفظ أحلت فظهوره فيها ممنوع كما أن لفظ الوصيه ظاهر فى الوصيه المصطلحه و أما لفظ أوصيت أو أوصيك بكذا فليس كذلك فتقديم قول مدعى الحواله فى الصوره المفروضه محل منع

١٥ مسأله إذا أحال البائع من له عليه دين على المشتري بالثمن.

أو أحال المشتري البائع بالثمن على أجنبى برئ أو مديون للمشتري ثمَّ بان بطلان البيع بطلت الحواله فى الصورتين لظهور عدم اشتغال ذمه المشتري للبائع و اللازم اشتغال ذمه المحيل للمحتال هذا فى الصوره الثانيه و فى الصوره الأولى و إن كان المشتري محالاً عليه و يجوز الحواله على البرىء إلا أن المفروض إرادته الحواله عليه من حيث ثبوت الثمن فى ذمته فهى فى الحقيقه حواله على ما فى ذمته لا عليه و لا فرق بين أن يكون انكشاف البطلان قبل القبض أو بعده فإذا كان بعد القبض يكون المقبوض باقياً على ملك المشتري فله الرجوع به و مع

تلفه يرجع على المحتال فى الصورة الأولى و على البائع فى الثانية

١٦ مسأله إذا وقعت الحوالة بأحد الوجهين ثم انفسخ البيع بالإقاله أو بأحد الخيارات فالحواله صحيحه

لوقوعها فى حال اشتغال ذمه المشتري بالثمن فىكون كما لو تصرف أحد المتابعين فى ما انتقل إليه ثم حصل الفسخ فإن التصرف لا يبطل بفسخ البيع و لا فرق بين أن يكون الفسخ قبل قبض مال الحوالة أو بعده فهى تبقى بحالها و يرجع البائع على المشتري بالثمن و ما عن الشيخ و بعض آخر من الفرق بين الصورتين و الحكم بالبطلان فى الصورة الثانية و هى ما إذا أحال المشتري البائع بالثمن على أجنبى لأنها تتبع البيع فى هذه الصورة حيث إنها بين المتابعين بخلاف الصورة الأولى ضعيف و التبعية فى الفسخ و عدمه ممنوعه نعم هى تبع للبيع حيث إنها واقعه على الثمن و بهذا المعنى لا فرق بين الصورتين و ربما يقال ببطلانها إن قلنا إنها استيفاء و تبقى إن قلنا إنها اعتياض و الأقوى البقاء و إن قلنا إنها استيفاء لأنها معامله مستقلة لازمه لا تنفسخ بانفساخ البيع و ليس حالها حال الوفاء بغير معامله لازمه كما إذا اشترى شيئاً بدراهم مكسره فدفع إلى البائع الصحاح أو دفع بدلها شيئاً آخر و فاء حيث إنه إذا انفسخ البيع يرجع إليه ما دفع من الصحاح أو الشئ الآخر لا الدراهم المكسره فإن الوفاء بهذا النحو ليس معامله لازمه بل يتبع البيع فى الانفساخ بخلاف ما نحن فيه حيث إن الحوالة عقد لازم و إن كان نوعاً من الاستيفاء

١٧ مسأله إذا كان له عند وكيله أو أمينه مال معين خارجى فأحال دائته عليه ليدفع إليه بما عنده

فقبل المحتال و المحال عليه و جب عليه الدفع إليه

و إن لم يكن من الحوالة المصطلحه و إذا لم يدفع له الرجوع على المحيل لبقاء شغل ذمته و لو لم يتمكن من الاستيفاء منه ضمن الوكيل المحال عليه إذا كانت الخساره الوارده عليه مستندا إليه للغرور

<بسم الله الرحمن الرحيم >

## كتاب النكاح

### فصل فى مقدمات النكاح و أحكام اللبس و النظر

النكاح مستحب فى حد نفسه بالإجماع و الكتاب و السنه المستفيضه بل المتواتره قال الله تعالى وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَ إِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

و فى النبوى المروى بين الفريقين: النكاح سنتى فمن رغب عن سنتى فليس منى

و عن الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: تزوجوا فإن رسول الله ص قال من أحب أن يتبع سنتى فإن من سنتى التزويج

و فى النبوى: ما بنى بناء أحب إلى الله تعالى من التزويج

و عن النبى ص: من تزوج أحرز نصف دينه فليتق الله فى النصف الآخر

بل يستفاد من جملة من الأخبار استحباب حب النساء

ففى الخبر عن الصادق ع: من أخلاق الأنبياء حب النساء

و فى آخر عنه ع: ما أظن رجلا يزداد فى هذا الأمر خيرا إلا ازداد حبا للنساء

و المستفاد من الآيه و بعض الأخبار أنه موجب لسعه الرزق

ففى: خبر إسحاق بن عمار قلت لأبى عبد الله عليه السلام الحديث الذى يرويه الناس حق أن رجلا أتى النبى ص فشكا إليه الحاجه فأمره بالتزويج حتى أمره ثلاث مرات



قال أبو عبد الله عليه السلام نعم هو حق ثم قال عليه السلام الرزق مع النساء و العيال

١ مسأله يستفاد من بعض الأخبار كراهه العزوبه

فعن النبي ص: رذال موتاكم العزاب

و لا فرق على الأقوى فى استحباب النكاح بين من اشتاقت نفسه و من لم تشتق لإطلاق الأخبار و لأن فائدته لا تحصر فى كسر الشهوه بل له فوائد منها زياده النسل و كثره قائل لا إله إلا الله

فعن الباقر عليه السلام قال رسول الله ص: ما يمنع المؤمن أن يتخذ أهلا لعل الله أن يرزقه نسمة تثقل الأرض بلا إله إلا الله

٢ مسأله الاستحباب لا يزول بالواحد بل التعدد مستحب أيضا

قال تعالى فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِيَّ وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعًا و الظاهر عدم اختصاص الاستحباب بالنكاح الدائم أو المنقطع بل المستحب أعم منهما و من التسرى بالإماء

٣ مسأله المستحب هو الطيبه

أعم من أن يقصد به القربه أو لا نعم عباديته و ترتب الثواب عليه موقوفه على قصد القربه

٤ مسأله استحباب النكاح إنما هو بالنظر إلى نفسه و طبيعته

و أما بالنظر إلى الطوارئ فينقسم بانقسام الأحكام الخمسه فقد يجب بالنذر أو العهد أو الحلف و فيما إذا كان مقدمه لواجب مطلق أو كان فى تركه مظنه الضرر أو الوقوع فى الزنا أو محرم آخر و قد يحرم كما إذا أفضى إلى الإخلال بواجب من تحصيل

علم واجب أو ترك حق من الحقوق الواجبه و كالزيادة على الأربع و قد يكره كما إذا كان فعله موجبا للوقوع فى مكروه و قد يكون مباحا كما إذا كان فى تركه مصلحة معارضة لمصلحه فعله مساويه لها و بالنسبه إلى المنكوحه أيضا ينقسم إلى الأقسام الخمسه فالواجب كمن يقع فى الضرر لو لم يتزوجها أو يتلى بالزنا معها لو لا تزويجها و المحرم نكاح المحرمات عينا أو جمعا و المستحب المستجمع للصفات المحموده فى النساء و المكروه النكاح المستجمع للأوصاف المذمومه فى النساء و نكاح القابله المريبه و نحوها و المباح ما عدا ذلك

٥ مسأله يستحب عند إرادته التزويج أمور

منها الخطبه و منها صلاه ركعتين عند إرادته التزويج قبل تعيين المرأه و خطبتها و الدعاء بعدها بالمأثور و هو: اللهم إني أريد أن أتزوج فقدر لى من النساء أعفهن فرجا و أحفظهن لى فى نفسها و مالى و أوسعهن رزقا و أعظمن بركه و قدر لى ولدا طيبا تجعله خلفا صالحا فى حياتى و بعد موتى و يستحب أيضا أن يقول: أقررت بالذى أخذ الله إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان و منها الوليمه يوما أو يومين لا- أزيد فإنه مكروه و دعاء المؤمنين و الأولى كونهم فقراء و لا بأس بالأغنياء خصوصا عشيرته و جيرانه و أهل حرفته و يستحب إجابتهم و أكلهم و وقتها بعد العقد أو عند الزفاف ليلا أو نهارا و

عن النبى ص: لا وليمه إلا فى خمس عرس أو خرس أو عذار أو و كار أو ركاز

العرس التزويج و الخرس النفاس و العذار الختان و الوكار شراء الدار و الركاز العود من مكه.

و منها الخطبه أمام العقد بما يشتمل على الحمد و الشهادتين و الصلاه على النبى ص و



الأئمه عليه السلام و الوصيه بالتقوى و الدعاء للزوجين و الظاهر كفايه اشتمالها على الحمد و الصلاه على النبى و آله و لا يبعد استحبابها أمام الخطبه أيضا. و منها الإشهاد فى الدائم و الإعلان به و لا يشترط فى صحه العقد عندنا. و منها إيقاع العقد ليلا ٦ مسأله يكره عند التزويج أمور.

منها إيقاع العقد و القمر فى العقب أى فى برجها لا المنازل المنسوبه إليها و هى القلب و الإكليل و الزبانا و الشوله. و منها إيقاع يوم الأربعاء. و منها إيقاعه فى أحد الأيام المنحوسه فى الشهر. و هى الثالث و الخامس و الثالث عشر و السادس عشر و الحادى و العشرون و الرابع و العشرون و الخامس و العشرون. و منها إيقاعه فى محاق الشهر و هو الليلتان أو الثلاث من آخر الشهر ٧ مسأله يستحب اختيار امرأه تجمع صفات

بأن تكون بكرًا ولودًا ودودًا عفيفه كريمه الأصل بأن لا تكون من زناء أو حيض أو شبهه أو ممن تنال الألسن آباءها أو أمهاتها أو مسهم رق أو كفر أو فسق معروف و أن تكون سمراء عيناء عجزاء مربوعه طيبه الريح ورمه الكعب جميله ذات شعر صالحه تعين زوجها على الدنيا و الآخره عزيزه فى أهلها ذليله مع بعلها متبرجه مع زوجها حصانا مع غيره

فعن النبى ص: خير نساءكم الولود الودود العفيفه العزيزه فى أهلها الذليله مع بعلها المتبرجه مع زوجها الحصان على غيره التى تسمع قوله و تطيع أمره و إذا خلا بها بذلت له ما يريد منها و لم تبذل كتبذل الرجل ثمَّ قال أ لا أخبركم بشرار نساءكم الذليله فى أهلها العزيزه مع بعلها العقيم الحقود التى لا تدرع من قبيح المتبرجه إذا غاب عنها بعلها الحصان معه إذا حضر لا تسمع قوله و لا تطيع أمره و إذا خلا بها بعلها تمنعت منه كما تمنع الصعبه عن ركوبها لا تقبل منه عذرا و لا تغفر له ذنبا

و يكره اختيار العقيم و من تضمنته الخبر المذكور من ذات الصفات المذكوره التى يجمعها عدم كونها نجيبه و يكره الاقتصار على الجمال و الثروه و يكره تزويج جمله أخرى. منها القابله و ابنتها للمولود. و منها تزويج ضره كانت لأمه مع غير أبيه. و منها أن يتزوج أخت أخيه. و منها المتولده من الزنا. و منها الزانيه. و منها المجنوننه. و منها المرأه الحمقاء أو العجوزه. و بالنسبه إلى الرجال يكره تزويج سيئ الخلق و المخنث و الزنج و الأكراد و الخزر و الأعرابى و الفاسق و شارب الخمر

٨ مسأله مستحبات الدخول على الزوجه أمور.

منها الوليمه قبله أو بعده. و منها أن يكون ليلا لأنه أوفق بالستر و الحياء

و لقوله ص: زفوا عرائسكم ليلا و أطعموا ضحى

بل لا يبعد استحباب الستر المكانى

أيضا. و منها أن يكون على وضوء. و منها أن يصلى ركعتين و الدعاء بعد الصلاه بعد الحمد و الصلاه على محمد و آله بالألفه و حسن الاجتماع بينهما و الأولى المأثور و هو: اللهم ارزقنى ألفتها و ودها و رضاها بى و أرضنى بها و اجمع بيننا بأحسن اجتماع و أنفس ائتلاف فإنك تحب الحلال و تكره الحرام. و منها أمرها بالوضوء و الصلاه أو أمر من يأمرها بهما. و منها أمر من كان معها بالتأمين على دعائه و دعائها. و منها أن يضع يده على ناصيتها مستقبل القبلة و يقول: اللهم بأمانتك أخذتها و بكلماتك استحللتها فإن قضيت لى منها ولدا فاجعله مباركا تقيا من شيعه آل محمد ص و لا تجعل للشيطان فيه شركا و لا نصيبا أو يقول اللهم على كتابك تزوجتها و فى أمانتك أخذتها و بكلماتك استحللت فرجها فإن قضيت فى رحمها شيئا فاجعله مسلما سويا و لا تجعله شرك شيطان و يكره الدخول ليله الأربعاء

٩ مسأله يجوز أكل ما ينثر فى الأعراس مع الإذن

و لو بشاهد الحال إن كان عاما فللعوم و إن كان خاصا فللمخصوصين و كذا يجوز تملكه مع الإذن فيه أو بعد الإعراض عنه فيملك و ليس لمالكة الرجوع فيه و إن كان عينه موجودا و لكن الأحوط لهما مراعاة الاحتياط

١٠ مسأله يستحب عند الجماع الوضوء و الاستعاذه و التسميه.

و طلب الولد الصالح السوى و الدعاء بالمأثور و هو أن يقول: بسم الله و بالله اللهم جنبني الشيطان و جنب الشيطان ما رزقتنى أو يقول اللهم بأمانتك أخذتها إلى آخر الدعاء السابق أو يقول بسم الله الرحمن الرحيم الذى لا إله إلا هو بديع السموات و الأرض اللهم إن قضيت منى فى هذه الليلة خليفه فلا- تجعل للشيطان فيه شركا و لا نصيبا و لا حظا و اجعله مؤمنا مخلصا مصفى من الشيطان و رجزه جل ثناؤك و أن يكون فى مكان مستور

١١ مسأله يكره الجماع ليله خسوف القمر و يوم كسوف الشمس

و فى الليلة و اليوم اللذين يكون فيهما الريح السوداء و الصفراء و الحمراء و اليوم الذى فيه الزلزله بل فى كل يوم أو ليله حدث فيه آيه مخوفه و كذا يكره عند الزوال و عند غروب الشمس حتى يذهب الشفق و فى المحاق و بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و فى أول ليله من كل شهر إلا فى الليلة الأولى من شهر رمضان فإنه يستحب

فيها و فى النصف من كل شهر و فى السفر إذا لم يكن عنده الماء للاغتسال و بين الأذان و الإقامة و فى ليله الأضحى و يكره فى السفينه و مستقبل القبله و مستدبرها و على ظهر الطريق و الجماع و هو عريان و عقيب الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء و الجماع و هو مختضب أو هى مختضبه و على الامتلاء و الجماع قائما و تحت الشجره المثمره و على سقوف البنيان و فى وجه الشمس إلا مع الستر و يكره أن يجامع و عنده من ينظر إليه و لو الصبى الغير المميز و أن ينظر إلى فرج الامراه حال الجماع و الكلام عند الجماع إلا- بذكر الله تعالى و أن يكون معه خاتم فيه ذكر الله أو شىء من القرآن و يستحب الجماع ليله الاثنين و الثلاثاء و الخميس و الجمعة و يوم الخميس عند الزوال و يوم الجمعة بعد العصر و يستحب عند ميل الزوجه إليه

١٢ مسأله [يكره للمسافر أن يطرق أهله ليلا حتى يصبح]

يكره للمسافر أن يطرق أهله ليلا حتى يصبح

١٣ مسأله يستحب السعى فى التزويج و الشفاعة فيه

يارضاء الطرفين

١٤ مسأله يستحب تعجيل تزويج البنت و تحصينها بالزوج عند بلوغها

فعن أبى عبد الله ع: من سعادته المرء أن لا تطمئنت ابنته فى بيته

١٥ مسأله يستحب حبس المرأه فى البيت

فلا تخرج إلا لضروره و لا يدخل عليها أحد من الرجال

١٦ مسأله [يكره تزويج الصغار قبل البلوغ]

يكره تزويج الصغار قبل البلوغ

١٧ مسأله [يستحب تخفيف مئونه التزويج و تقليل المهر]

يستحب تخفيف مئونه التزويج و تقليل المهر

١٨ مسأله [يستحب ملاعبه الزوجه قبل المواقعه]

يستحب ملاعبه الزوجه قبل المواقعه

١٩ مسأله [يجوز للرجل تقبيل أى جزء من جسد زوجته و مس أى جزء من بدنه ببدنها]

يجوز للرجل تقبيل أى جزء من جسد زوجته و مس أى جزء من بدنه بيدنها

٢٠ مسأله [يستحب اللبث و ترك التعجيل عند الجماع]

يستحب اللبث و ترك التعجيل عند الجماع

٢١ مسأله [يكره المجامعه تحت السماء]

يكره المجامعه تحت السماء

٢٢ مسأله يستحب إكثار الصوم و توفير الشعر لمن لا يقدر على التزويج

مع ميله و عدم طوله

٢٣ مسأله يستحب خلع خف العروس إذا دخلت البيت و غسل رجليها.

و صب الماء من باب الدار إلى آخرها

٢٤ مسأله [يستحب منع العروس فى أسبوع العرس من الألبان و الخل و الكزبره و التفاح الحامض]

يستحب منع العروس فى أسبوع العرس من الألبان و الخل و الكزبره و التفاح الحامض

٢٥ مسأله [يكره اتحاد خرقه الزوج و الزوجه عند الفراغ من الجماع]

يكره اتحاد خرقه الزوج و الزوجه عند الفراغ من الجماع

٢٦ مسأله يجوز لمن يريد تزويج امرأه أن ينظر إلى وجهها و كفيها و شعرها و محاسنها

بل لا يبعد جواز النظر إلى سائر جسدها ما عدا عورتها و إن كان الأحوط خلافه و لا يشترط أن يكون ذلك بإذنها و رضاها نعم

يشترط أن لا يكون بقصد التلذذ و إن علم أنه يحصل بنظرها قهرا و يجوز تكرار النظر إذا لم يحصل الغرض و هو

الاطلاع على حالها بالنظر الأول و يشترط أيضا أن لا يكون مسبقا بحالها و أن يحتمل اختيارها و إلا فلا يجوز و لا فرق بين أن يكون قاصدا لتزويجها بالخصوص أو كان قاصدا لمطلق التزويج و كان بصدد تعيين الزوجه بهذا الاختبار و إن كان الأحوط الاقتصار على الأول- و أيضا لا فرق بين أن يمكن المعرفة بحالها بوجه آخر من توكيل امرأه تنظر إليها و تخبره أو لا و إن كان الأحوط الاقتصار على الثانى و لا يبعد جواز نظر المرأه أيضا إلى الرجل الذى يريد تزويجها و لكن لا يترك الاحتياط بالترك و كذا يجوز النظر إلى جاريه يريد شراءها و إن كان بغير إذن سيدها و الظاهر اختصاص ذلك بالمشتري لنفسه فلا يشمل الوكيل و الولى و الفضولى و أما فى الزوجه فالمقطع هو الاختصاص

٢٧ مسأله يجوز النظر إلى نساء أهل الذمه

بل مطلق الكفار مع عدم التلذذ و الريبه أى خوف الوقوع فى الحرام و الأحوط الاقتصار على المقدار الذى جرت عادتهن على عدم ستره و قد يلحق بهم نساء أهل البوادي و القرى من الأعراب و غيرهم و هو مشكل نعم الظاهر عدم حرمة التردد فى الأسواق و نحوها مع العلم بوقوع النظر عليهن و لا يجب غض البصر إذا لم يكن هناك خوف افتتان

٢٨ مسأله يجوز لكل من الرجل و المرأه النظر إلى ما عدا العوره من مماثله

شيخا أو شابا حسن الصورة أو قبيحها ما لم يكن بتلذذ أو ريبه نعم يكره كشف المسلمه بين يدي اليهوديه و النصرانيه بل مطلق الكافره فإنهن يصفن ذلك لأزواجهن و القول بالحرمة للآيه حيث قال تعالى **أَوْ نِسَائِهِنَّ** فخص بالمسلمات ضعيف لاحتمال كون المراد من نسائهن الجوارى و الخدم لهن من الحرائر

٢٩ مسأله يجوز لكل من الزوج و الزوجه النظر إلى جسد الآخر

حتى العوره مع التلذذ و بدونه بل يجوز لكل منهما مس الآخر بكل عضو منه كل عضو من الآخر مع التلذذ و بدونه

٣٠ مسأله [الخنثى مع الأنثى كالذكر و مع الذكر كالأنثى]

الخنثى مع الأنثى كالذكر و مع الذكر كالأنثى

٣١ مسأله لا يجوز النظر إلى الأجنبيه

و لا للمرأة النظر إلى الأجنبى من غير ضروره و استثنى جماعه الوجه و الكفين فقالوا بالجواز فيهما مع عدم الريبه و التلذذ و قيل بالجواز فيهما مره و لا يجوز تكرار النظر و الأحوط المنع مطلقا

٣٢ مسأله يجوز النظر إلى المحارم

التي يحرم عليه نكاحهن

نسبا أو رضاعا أو مصاهره ما عدا العوره مع عدم تلذذ و ريبه و كذا نظرهن إليه

٣٣ مسأله المملوكه كالزوجه بالنسبه إلى السيد

إذا لم تكن مشرکه أو وثنيه أو مزوجه أو مكاتبه أو مرتده

٣٤ مسأله يجوز النظر إلى الزوجه المعتده بوطء الشبهه و إن حرم وطؤها.

و كذا الأمه كذلك و كذا إلى المطلقه الرجعيه ما دامت فى العده و لو لم يكن بقصد الرجوع

٣٥ مسأله يستثنى من عدم جواز النظر من الأجنبى و الأجنبيه مواضع

منها مقام المعالجه و ما يتوقف عليه من معرفه نبض العروق و الكسر و الجرح و الفصد و الحجامه و نحو ذلك إذا لم يمكن

بالمماثل بل يجوز المس و اللمس حينئذ. و منها مقام الضروره كما إذا توقف الاستنقاذ من الغرق أو الحرق أو نحوهما عليه أو على المس. و منها معارضة كل ما هو أهم في نظر الشارع مراعاته من مراعاة حرمة النظر أو اللمس. و منها مقام الشهاده تحملاً أو أداء مع دعاء الضروره و ليس منها

ما عن العلامه من جواز النظر إلى الزانيين لتحمل الشهاده

فالأقوى عدم الجواز و كذا ليس منها النظر إلى الفرج للشهاده على الولاده أو الثدي للشهاده على الرضاع و إن لم يمكن إثباتها بالنساء و إن استجوده الشهيد الثاني. و منها القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً بالنسبه إلى ما هو المعتاد له من كشف بعض الشعر و الذراع و نحو ذلك لا- مثل الثدي و البطن و نحوهما مما يعتاد سترهن له. و منها غير المميز من الصبي و الصبيه فإنه يجوز النظر إليهما بل اللمس و لا- يجب التستر منهما بل الظاهر جواز النظر إليهما قبل البلوغ إذا لم يبلغا مبلغاً يترتب على النظر منهما أو إليهما ثوران الشهوه

٣٦ مسأله لا بأس بتقبيل الرجل الصبيه التي ليست له بمحرم

و وضعها في حجره قبل أن يأتي عليها ست سنين إذا لم يكن عن شهوه

٣٧ مسأله لا يجوز للمملوك النظر إلى مالكته

و لا للخصى النظر إلى مالكته أو غيرها كما لا يجوز للعنين و المجهوب بلا إشكال بل و لا لكبير السن الذي هو شبه القواعد من النساء على الأحوط

٣٨ مسأله الأعمى كالبصير

في حرمة نظر المرأة إليه

٣٩ مسأله لا بأس بسماع صوت الأجنبية

ما لم يكن تلهذ و لا ريبه من غير فرق بين الأعمى و البصير و إن كان الأحوط الترك في غير مقام الضروره و يحرم عليها إسماع الصوت الذي فيه تهيج للسامع بتحسينه و ترقيقه قال تعالى <sup>□</sup> فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ

٤٠ مسأله لا يجوز مصافحه الأجنبية

نعم لا بأس بها من وراء الثوب كما لا بأس بلمس المحارم

٤١ مسأله يكره للرجل ابتداء النساء بالسلام

و دعاؤهن إلى الطعام و تتأكد الكراهه فى الشابه

٤٢ مسأله يكره الجلوس فى مجلس المرأه

إذا قامت عنه إلا بعد برده

٤٣ مسأله لا يدخل الولد على أبيه إذا كانت عنده زوجته

إلا بعد الاستيذان و لا بأس بدخول الوالد على ابنه بغير إذنه

٤٤ مسأله يفرق بين الأطفال فى المضاجع إذا بلغوا عشر سنين

و فى روايه إذا بلغوا ست سنين

٤٥ مسأله لا يجوز النظر إلى العضو المبان من الأجنبى

مثل اليد و الأنف و اللسان و نحوها لا مثل السن و الظفر و الشعر و نحوها

٤٦ مسأله يجوز وصل شعر الغير بشعرها

و يجوز لزوجهها النظر إليه على كراهه بل الأحوط الترك

٤٧ مسأله لا تلازم بين جواز النظر و جواز المس

فلو قلنا بجواز النظر إلى الوجه و الكفين من الأجنبيه لا يجوز مسها إلا من وراء الثوب

٤٨ مسأله إذا توقف العلاج على النظر دون اللمس أو اللمس دون النظر

يجب الاقتصار على ما اضطر إليه فلا يجوز الآخر بجوازه

٤٩ مسأله يكره اختلاط النساء بالرجال إلا للعجائز

و لهن حضور الجمعه و الجماعات

٥٠ مسأله إذا اشتبه من يجوز النظر إليه بين من لا يجوز

بالشبهه المحصوره و جب الاجتناب عن الجميع و كذا بالنسبه إلى من يجب التستر عنه و من لا- يجب و إن كانت الشبهه غير



محصوره أو بدويه فإن شك في كونه مماثلا أو لا أو شك

فى كونه من المحارم النسبىه أو لا- فالظاهر وجوب الاجتناب لأن الظاهر من آيه وجوب الغض أن جواز النظر مشروط بأمر وجودى و هو كونه مماثلا أو من المحارم فمع الشك يعمل بمقتضى العموم لا من باب التمسك بالعموم فى الشبهه المصداقيه بل لاستفاده شرطيه الجواز بالمماثله أو المحرميه أو نحو ذلك فليس التخصيص فى المقام من قبيل التنويع حتى يكون من موارد أصل البراءه بل من قبيل المقتضى و المانع و إذا شك فى كونه زوجه أو لا فيجرى مضافا إلى ما ذكر من رجوعه إلى الشك فى الشرط أصاله عدم حدوث الزوجيه و كذا لو شك فى المحرميه من باب الرضاع نعم لو شك فى كون المنظور إليه أو الناظر حيوانا أو إنسانا فالظاهر عدم وجوب

الاحتياط لانصراف عموم وجوب الغض إلى خصوص الإنسان و إن كان الشك في كونه بالغاً أو صبياً أو طفلاً مميزاً أو غير مميز ففي وجوب الاحتياط وجهان من العموم على الوجه الذى ذكرنا و من إمكان دعوى الانصراف و الأظهر الأول

٥١ مسأله يجب على النساء التستر

كما يحرم على الرجال النظر و لا يجب على الرجال التستر و إن كان يحرم على النساء النظر نعم حال الرجال بالنسبه إلى العوره حال النساء و يجب عليهم التستر مع العلم بتعمد النساء فى النظر من باب حرمة الإعانه على الإثم

٥٢ مسأله هل المحرم من النظر ما يكون على وجه يتمكن من التميز بين الرجل و المرأة

و أنه العضو الفلانى أو غيره أو مطلقه فلو رأى الأجنبيه من بعيد بحيث لا يمكنه تمييزها و تمييز أعضائها أو لا يمكنه تمييز كونها رجلاً أو امرأة بل أو لا يمكنه تمييز كونها إنساناً أو حيواناً أو جماداً هل هو حرام أو لا وجهان الأحوط الحرمة

## فصل ١ فيما يتعلق بأحكام الدخول على الزوجه و فيه مسائل

١ مسأله الأقرى وفاقا للمشهور جواز وطء الزوجه و المملوكه دبرا على كراهه شديده

بل الأحوط تركه خصوصا مع عدم رضاها بذلك

٢ مسأله قد مر فى باب الحيض الإشكال فى وطء الحائض

دبرا و إن قلنا بجوازه فى غير حال الحيض

٣ مسأله ذكر بعض الفقهاء ممن قال بالجواز أنه يتحقق النشوز بعدم تمكين الزوجه من وطئها دبرا

و هو مشكل لعدم الدليل على وجوب تمكينها فى كل ما هو جائز من أنواع الاستمتاع حتى يكون تركه نشوزا

٤ مسأله الوطى فى دبر المرأة كالوطء فى قبلها فى وجوب الغسل

و العده و استقرار المهر و بطلان الصوم و ثبوت حد الزنا إذا كانت أجنبيه و ثبوت مهر المثل إذا وطئها شبهه و كون المناط فيه دخول الحشفه أو مقدارها و فى حرمة البنت و الأم و غير ذلك من أحكام المصاهره المعلقه على الدخول نعم فى كفايته فى حصول تحليل المطلقه ثلاثا إشكال كما أن فى كفايه الوطى فى القبل فيه بدون الإنزال أيضا كذلك لما ورد فى الأخبار من اعتبار ذوق عسيلته و عسيلتها فيه و كذا فى كفايته فى الوطى الواجب

فى أربعة أشهر و كذا فى كفايته فى حصول الفئه و الرجوع فى الإيلاء أيضا

٥ مسأله إذا حلف على ترك وطء امرأته فى زمان أو مكان يتحقق الحنث بوطنها دبرا

إلا أن يكون هناك انصراف إلى الوطى فى القبل من حيث كون غرضه عدم انعقاد النطفه

٦ مسأله يجوز العزل بمعنى إخراج الآله عند الإنزال

و إفراغ المنى خارج الفرج فى الأمه و إن كانت منكوحه بعقد الدوام و الحره المتمتع بها و مع إذنها و إن كانت دائمه و مع اشتراط ذلك عليها فى العقد و فى الدبر و فى حال الاضطرار من ضرر أو نحوه و فى جوازه فى الحره المنكوحه بعقد الدوام فى غير ما ذكر قولان الأقوى ما هو المشهور من الجواز مع الكراهه بل يمكن أن يقال بعدمها أو أخفيتها فى العجوزه و العقيمه و السليطه و البذيه و التى لا ترضع ولدها و الأقوى عدم وجوب ديه النطفه عليه و إن قلنا بالحرمه و قيل بوجوبها عليه للزوجه و هى عشره دنانير للخبر الوارد فيمن أفزع رجلا- عن عرسه فعزل عنها الماء من وجوب نصف خمس المائه عشره دنانير عليه لكنه فى غير ما نحن فيه و لا وجه للقياس عليه مع أنه مع الفارق و أما عزل المرأه بمعنى منعها من الإنزال فى فرجها فالظاهر حرمة بدون رضا الزوج فإنه منافع للتمكين الواجب عليها بل يمكن وجوب ديه النطفه عليها هذا و لا- فرق فى جواز العزل بين الجماع الواجب و غيره حتى فيما يجب فى كل

٧ مسأله لا يجوز ترك وطء الزوجه أكثر من أربعة أشهر

من غير فرق بين الدائمه و المتمتع بها و لا- الشابه و لا- الشائبه على الأ-ظهر و الأمه و الحره لإطلاق الخبر كما أن مقتضاه عدم الفرق بين الحاضر و المسافر فى غير السفر الواجب و فى كفايه الوطى فى الدبر إشكال كما مر و كذا فى الإدخال بدون الإنزال لانصراف الخبر إلى الوطى المتعارف و هو مع الإنزال و الظاهر عدم توقف الوجوب على مطالبتها ذلك و يجوز تركه مع رضاها أو اشتراط ذلك حين العقد عليها و مع عدم التمكن منه لعدم انتشار العضو و مع خوف الضرر عليه أو عليها و مع غيبتها باختيارها و مع نشوزها و لا يجب أزيد من الإدخال و الإنزال فلا بأس بترك سائر المقدمات من الاستمتاع و لا يجرى الحكم فى المملوكه الغير المزوجه فيجوز ترك وطئها مطلقا

٨ مسأله إذا كانت الزوجه من جهه كثره ميلها و شبقها لا تقدر على الصبر إلى أربعة أشهر

بحيث تقع فى المعصيه إذا لم يواقعها فالأحوط المبادره إلى مواقعها قبل تمام الأربعة أو طلاقها و تخليه سبيلها

٩ مسأله إذا ترك مواعقتها عند تمام الأربعة الأشهر لمانع

من حيض أو نحوه أو عصيانا لا يجب عليه القضاء نعم الأحوط إرضائها بوجه من الوجوه لأن الظاهر أن ذلك حق لها عليه و قد فوته عليها ثمّ اللازم عدم التأخير من وطء إلى وطء أزيد من الأربعة فمبدأ اعتبار الأربعة اللاحقه إنما هو الوطى المتقدم لا حين انقضاء الأربعة المتقدمه

## فصل ٢

١ مسأله لا يجوز وطء الزوجه قبل إكمال تسع سنين

حره كانت أو أمه دواما كان النكاح أو متعه بل لا يجوز وطء المملوكه و المحلله كذلك و أما الاستمتاع بما عدا الوطى من النظر و اللمس بشهوه و الضم و التفخيز فجائز فى الجميع و لو فى الرضيعه

٢ مسأله إذا تزوج صغيره دواما أو متعه و دخل بها قبل إكمال تسع سنين فأفضاها

حرمت عليه أبدا على المشهور و هو

الأحوط و إن لم تخرج عن زوجيته و قيل بخروجها عن الزوجيه أيضا بل الأحوط حرمتها عليه بمجرد الدخول و إن لم يفضها و لكن الأقوى بقاؤها على الزوجيه و إن كانت مفضاه و عدم حرمتها عليه أيضا خصوصا إذا كان جاهلا بالموضوع أو الحكم أو كان صغيرا أو مجنونا أو كان بعد اندمال جرحها أو طلقها ثم عقد عليها جديدا نعم يجب عليه ديه الإفضاء و هي ديه النفس ففي الحره نصف ديه الرجل و فى الأمه أقل الأمرين من قيمتها و ديه الحره و ظاهر المشهور ثبوت الديه مطلقا و إن أمسكها و لم يطلقها إلا أن مقتضى حسنه حمران و خبر بريد المثبتين لها عدم وجوبها عليه إذا لم يطلقها و الأحوط ما ذكره المشهور و يجب عليه أيضا نفقتها ما دامت حيه و إن طلقها بل و إن تزوجت بعد الطلاق على الأحوط

٣ مسأله لا فرق فى الدخول الموجب للإفضاء بين أن يكون فى القبل أو الدبر

و الإفضاء أعم من أن يكون باتحاد مسلكى البول و الحيض أو مسلكى الحيض و الغائط أو اتحاد الجميع و إن كان ظاهر المشهور الاختصاص بالأول

٤ مسأله لا يلحق بالزوجه فى الحرمة الأبديه على القول بها

و وجوب النفقه المملوكه و المحلله و الموطوءه بشبهه أو زناء و لا الزوجه الكبيره نعم تثبت الديه فى الجميع عدا الزوجه الكبيره إذا أفضاها بالدخول بها حتى فى الزنى و إن كانت عالمة مطاوعه و كانت كبيره و كذا لا يلحق بالدخول الإفضاء بالإصبع و نحوه فلا تحرم عليه مؤبدا



نعم تثبت فيه الديه

٥ مسأله إذا دخل بزوجه بعد إكمال التسع فأفضاها لم تحرم عليه

و لا تثبت الديه كما مر و لكن الأحوط الإنفاق عليها ما دامت حيه

٦ مسأله إذا كان المفضى صغيرا أو مجنونا

ففى كون الديه عليهما أو على عاقلتهما إشكال و إن كان الوجه الثانى لا يخلو عن قوه

٧ مسأله إذا حصل بالدخول قبل التسع عيب آخر غير الإفضاء ضمن أرشه

و كذا إذا حصل مع الإفضاء عيب آخر يوجب الأرش أو الديه ضمنه مع ديه الإفضاء

٨ مسأله إذا شك فى إكمالها تسع سنين لا يجوز له وطؤها

لاستصحاب الحرمة السابقه فإن وطئها مع ذلك فأفضاها و لم يعلم بعد ذلك أيضا كونها حال الوطى بالغه أو لا لم تحرم أبدا و لو على القول بها لعدم إحراز كونه قبل التسع و الأصل لا يثبت ذلك - نعم يجب عليه الديه و النفقه عليها ما دامت حيه

٩ مسأله يجرى عليها بعد الإفضاء جميع أحكام الزوجه

من حرمة الخماسه و حرمة الأخت و اعتبار الإذن فى نكاح بنت الأخ و الأخت و سائر الأحكام و لو على القول بالحرمة الأبدية بل يلحق به الولد و إن قلنا بالحرمة لأنه على القول بها يكون كالحرمه حال الحيض

١٠ مسأله فى سقوط وجوب الإنفاق عليها ما دامت حيه بالنشوز إشكال

لاحتمال كون هذه النفقه لا من باب إنفاق الزوجه و لذا تثبت بعد الطلاق بل بعد الترويح بالغير و كذا فى

تقدمها على نفقه الأقارب و ظاهر المشهور أنها كما تسقط بموت الزوجه تسقط بموت الزوج أيضا لكن تحتل بعيدا عدم سقوطها بموته و الظاهر عدم سقوطها بعدم تمكنه و تصير دينا عليه و يحتل بعيدا سقوطها و كذا تصير دينا إذا امتنع من دفعها مع تمكنه إذ كونها حكما تكليفيا صرفا بعيد هذا بالنسبه إلى ما بعد الطلاق و إلا فما دامت في حبالته الظاهر أن حكمها حكم الزوجه

### فصل ٣ لا يجوز في العقد الدائم الزيادة على الأربع

حرا كان أو عبدا و الزوجه حره أو أمه و أما في الملك و التحليل فيجوز و لو إلى ألف و كذا في العقد الانقطاعي و لا يجوز للحر أن يجمع بين أزيد من أمتين و لا للعبد أن يجمع بين أزيد من حرتين و على هذا فيجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر أو ثلاث و أمه أو حرتين و أمتين و للعبد أن يجمع بين أربع إماء أو حره و أمتين أو حرتين و لا- يجوز له أن يجمع بين أمتين و حرتين أو ثلاث حرائر أو أربع حرائر أو ثلاث إماء و حره كما لا يجوز للحر أيضا أن يجمع بين ثلاث إماء و حره

١ مسأله إذا كان العبد مبعوضا أو الأمه مبعوضه ففي لحوقهما بالحر أو القن إشكال

و مقتضى الاحتياط أن يكون العبد المبعوض كالحر بالنسبه إلى الإمام فلا يجوز له الزيادة على أمتين و كالعبد القن بالنسبه إلى الحرائر فلا يجوز له الزيادة على حرتين و أن تكون الأمه المبعوضه كالحره إلى العبد و كالأمه بالنسبه إلى الحر بل يمكن أن يقال إنه بمقتضى القاعده بدعوى أن المبعوض حر و عبد فمن حيث حرته لا يجوز له أزيد من أمتين و من حيث عبديته لا يجوز له أزيد من حرتين و كذا النسبه إلى الأمه المبعوضه إلا أن يقال إن الأخبار الداله على أن الحر لا يزيد على أمتين و العبد لا يزيد على حرتين منصرفه إلى الحر و العبد الخالصين و كذا في الأمه فالمبعوض قسم ثالث خارج عن الأخبار فالمرجع عمومات الأدله على جواز التزويج غايه الأمر عدم جواز الزيادة على الأربع فيجوز له نكاح أربع حرائر أو أربع إماء لكنه بعيد من حيث لزوم كونه أولى من الحر الخالص و حينئذ فلا- يبعد أن يقال إن المرجع الاستصحاب و مقتضاه إجراء حكم العبد و الأمه عليهما و دعوى تغير الموضوع كما ترى فتحصل أن الأولى الاحتياط الذى ذكرنا أولا و الأقوى العمل بالاستصحاب و إجراء حكم العبيد و الإمام عليهما

٢ مسأله لو كان عبد عنده ثلاث أو أربع إماء فأعتق و صار حرا لم يجز إبقاء الجميع

لأن الاستداه كالابتداء فلا بد من إطلاق الواحد أو الاثنتين و الظاهر كونه مخيرا بينهما كما فى إسلام الكافر عن أزيد من أربع و يحتمل القرعه و الأحوط أن يختار هو القرعه بينهما و لو أعتقت أمه أو أمتان فإن اختارت الفسخ حيث إن العتق موجب لخيارها بين الفسخ و البقاء فهو و إن اختارت البقاء يكون الزوج مخيرا و الأحوط اختياره القرعه كما فى الصوره الأولى

٣ مسأله إذا كان عنده أربع و شك فى أن الجميع بالعقد الدائم أو البعض المعين أو غير المعين منهم بعقد الانقطاع

ففى جواز نكاح الخامسة دواما إشكال

٤ مسأله إذا كان عنده أربع فطلق واحده منهم و أراد نكاح الخامسة

فإن كان الطلاق رجعيا لا- يجوز له ذلك إلا بعد خروجها عن العده و إن كان بائنا ففي الجواز قبل الخروج عن العده قولان المشهور على الجواز لانقطاع العصمه بينه و بينها و ربما قيل بوجوب الصبر إلى انقضاء عدتها عملا بإطلاق جمله من الأخبار و الأقوى المشهور و الأخبار محموله على الكراهه هذا و لو كانت الخامسة أخت المطلقه فلا إشكال فى جواز نكاحها قبل الخروج عن العده البائنه لورود النص فيه معللا بانقطاع العصمه كما أنه لا ينبغى الإشكال إذا كانت العده لغير الطلاق كالفسخ بعيب أو نحوه و كذا إذا ماتت الرابعه فلا يجب الصبر إلى أربعه أشهر و عشر و النص الوارد بوجوب الصبر معارض بغيره و محمول على الكراهه و أما إذا كان الطلاق أو الفراق بالفسخ قبل الدخول فلا عده حتى يجب الصبر أو لا يجب

#### فصل ٤ لا يجوز التزويج فى عده الغير

دواما أو متعه سواء كانت عده الطلاق بائنه أو رجعيه



أو عده الوفاء أو عده وطء الشبهه حره كانت المعتده أو أمه و لو تزوجها حرمت عليه أبدا إذا كانا عالمين بالحكم و الموضوع أو كان أحدهما عالما بهما مطلقا سواء دخل بها أو لا و كذا مع جهلها بهما لكن بشرط الدخول بها و لا فرق فى التزويج بين الدوام و المتعه كما لا فرق فى الدخول بين القبل و الدبر و لا يلحق بالعهده أيام استبراء الأمه فلا يوجب التزويج فيها حرمة أبديه و لو مع العلم و الدخول بل لا- يبعد جواز تزويجها فيها و إن حرم الوطى قبل انقضائها فإن المحرم فيها هو الوطى دون سائر الاستمتاع و كذا لا- يلحق بالتزويج الوطى بالملك أو التحليل فلو كانت مزوجه فمات زوجها أو طلقها و إن كان لا يجوز لمالكها و طؤها و لا الاستمتاع بها فى أيام عدتها و لا تحليلها للغير لكن لو وطئها أو حللها للغير فوطئها لم تحرم أبدا عليه أو على ذلك الغير و لو مع العلم بالحكم و الموضوع

١ مسأله لا يلحق بالتزويج فى العده و طء المعتده شبهه

من غير عقد بل و لا زنا إلا إذا كانت العده رجعيه كما سيأتى و كذا إذا كان بعقد فاسد لعدم تماميه أركانها و أما إذا كان بعقد تام الأركان و كان فساده لتعبد شرعى كما إذا تزوج أخت زوجته فى عدتها أو أمها أو بنتها أو نحو ذلك مما يصدق عليه التزويج و إن كان فاسدا شرعا ففى كونه كالتزويج الصحيح إلا من جهه كونه فى العده و عدمه لأن المتبادر من الأخبار التزويج الصحيح من قطع النظر عن كونه فى العده إشكال

و الأحوط الإلحاق فى التحريم الأبدى فىوجب الحرمة مع العلم مطلقا و مع الدخول فى صورته الجهل

٢ مسأله إذا زوجه الولى فى عده الغير

مع علمه بالحكم و الموضوع أو زوجه الوكيل فى التزويج بدون تعيين الزوجه كذلك لا يوجب الحرمة الأبدية لأن المناط علم الزوج لا وليه أو وكيله نعم لو كان وكيلا فى تزويج امرأه معينه و هى فى العده فالظاهر كونه كمباشرته بنفسه لكن المدار علم الموكل لا الوكيل

٣ مسأله لا إشكال فى جواز تزويج من فى العده لنفسه

سواء كانت عده الطلاق أو الوطى شبهه أو عده المتعه أو الفسخ بأحد الموجبات أو المجوزات له و العقد صحيح إلا فى العده الرجعية فإن التزويج فيها باطل لكونها بمنزله الزوجه و إلا فى الطلاق الثالث الذى يحتاج إلى المحلل فإنه أيضا باطل بل حرام و لكن مع ذلك لا يوجب الحرمة الأبدية و إلا فى عده الطلاق التاسع فى الصورة التى تحرم أبدا و إلا فى العده لوطنه زوجه الغير شبهه لكن لا من حيث كونها فى العده بل لكونها ذات بعل و كذا فى العده لوطنه فى العده شبهه إذا حملت منه بناء على عدم تداخل العدين فإن عده و طء الشبهه حينئذ مقدمه على العده السابقه التى هى عده الطلاق أو نحوه لمكان الحمل و بعد وضعه تأتى بتمه العده السابقه فلا يجوز له تزويجها فى هذه العده أعنى عده و طء الشبهه و إن كانت لنفسه فلو تزوجها فيها عالما أو جاهلا بطل و لكن فى إيجابه التحريم الأبدى إشكال

٤ مسأله هل يعتبر فى الدخول الذى هو شرط فى الحرمة الأبدية

فى صوره الجهل أن يكون فى العده أو يكفى كون التزويج فى العده مع الدخول بعد انقضائها قولان الأحوط الثانى بل لا يخلو عن قوه- لإطلاق الأخبار بعد منع الانصراف إلى الدخول فى العده

٥ مسأله لو شك فى أنها فى العده أم لا

مع عدم العلم سابقا جاز التزويج خصوصا إذا أخبرت بالعدم و كذا إذا علم كونها فى العده سابقا و شك فى بقائها إذا أخبرت بالانقضاء و أما مع عدم إخبارها بالانقضاء فمقتضى استصحاب بقائها عدم جواز تزويجها و هل تحرم أبدا إذا تزوجها مع ذلك الظاهر ذلك و إذا تزوجها باعتقاد خروجها عن العده أو من غير التفات إليها ثمَّ أخبرت بأنها كانت فى العده فالظاهر قبول قولها و إجراء حكم التزويج فى العده فمع الدخول بها تحرم أبدا

٦ مسأله إذا علم أن التزويج كان فى العده مع الجهل بها حكما أو موضوعا

و لكن شك فى أنه دخل بها حتى تحرم أبدا أو لا يبنى على عدم الدخول و كذا إذا علم بعدم الدخول بها و شك فى أنها كانت عالمه أو جاهله فإنه يبنى على عدم علمها فلا يحكم

٧ مسأله إذا علم إجمالاً بكون إحدى الامراتين المعينتين فى العده و لم يعلمها بعينها

وجب عليه ترك تزويجهما و لو تزوج إحداهما بطل و لكن لا يوجب الحرمة الأبدية لعدم إحراز كون هذا التزويج فى العده نعم  
لو تزوجهما معا حرمتا عليه فى الظاهر عملاً بالعلم الإجمالى

٨ مسأله إذا علم أن هذه الامراه المعينه فى العده لكن لا يدري أنها فى عده نفسه أو فى عده لغيره

جاز له تزويجها لأصالة عدم كونها فى عده الغير فحاله حال الشك البدوى

٩ مسأله يلحق بالتزويج فى العده فى إيجاب الحرمة الأبدية تزويج ذات البعل

فلو تزوجها مع العلم بأنها ذات بعل حرمت عليه أبداً مطلقاً سواء دخل بها أم لا و لو تزوجها مع الجهل لم تحرم إلا مع الدخول  
بها من غير فرق بين كونها حرة أو أمه مزوجه و بين الدوام و المتعه فى العقد السابق و اللاحق و أما تزويج أمه الغير بدون إذنه  
مع عدم كونها مزوجه



فلا يوجب الحرمة الأبديه و إن كان مع الدخول و العلم

١٠ مسأله إذا تزوج امرأه عليها عدّه و لم تشرع فيها

كما إذا مات زوجها و لم يبلغها الخبر فإن عدتها من حين بلوغ الخبر فهل يوجب الحرمة الأبديه أم لا قولان أحوطهما الأول بل لا يخلو عن قوه

١١ مسأله إذا تزوج امرأه فى عدتها و دخل بها مع الجهل فحملت

مع كونها مدخوله للزوج الأول فجاءت بولد فإن مضى من وطء الثانى أقل من ستة أشهر و لم يمض من وطء الزوج الأول أقصى مدّه الحمل لحق الولد بالأول و إن مضى من وطء الأول أقصى المدّه و من وطء الثانى ستة أشهر أو أزيد إلى ما قبل الأقصى فهو ملحق بالثانى و إن مضى من الأول أقصى المدّه و من الثانى أقل من ستة أشهر فليس ملحقا بواحد منهما و إن مضى من الأول ستة فما فوق و كذا من الثانى فهل يلحق بالأول أو الثانى أو يقرع وجوه أو أقوال و الأقوى لحوقه بالثانى لجمله من الأخبار و كذا إذا تزوجها الثانى بعد تمام العده للأول و اشتبه حال الولد

١٢ مسأله إذا اجتمعت عدّه و طء الشبهه مع التزويج

أولا معه و عدّه الطلاق أو الوفاه أو نحوهما فهل تتداخل العدتان أو يجب التعدد قولان المشهور على الثانى و هو الأحوط و إن كان الأول لا يخلو عن قوه حملا للأخبار

الداله على التعدد على التقيه بشهاده خبر زراه و خبر يونس و على التعدد يقدم ما تقدم سببه إلا إذا كان إحدى العديتين بوضع الحمل فتقدم و إن كان سببها متأخرا لعدم إمكان التأخير حينئذ و لو كان المتقدمه عدّه و طء الشبهه و المتأخره عدّه الطلاق الرجعى فهل يجوز الرجوع قبل مجيء زمان عدته و هل ترث الزوج إذا مات قبله فى زمان عدّه و طء الشبهه و جهان بل قولان لا يخلو الأول منهما من قوه و لو كانت المتأخره عدّه الطلاق البائن فهل يجوز تزويج المطلق لها فى زمان عدّه الوطى قبل مجيء زمان عدّه الطلاق و جهان لا يبعد الجواز بناء على أن الممنوع فى عدّه و طء الشبهه و طء الزوج لها لا سائر الاستمتاع بها كما هو الأظهر و لو قلنا بعدم جواز التزويج حينئذ للمطلق فيحتمل كونه موجبا للحرمة الأبدية أيضا لصدق التزويج فى عدّه الغير لكنه بعيد لانصراف أخبار التحريم المؤبد عن هذه الصورة هذا و لو كانت العديتان لشخص واحد كما إذا طلق زوجته بائنا ثمّ وطئها شبهه فى أثناء العده فلا ينبغى الإشكال فى التداخل و إن كان مقتضى إطلاق بعض العلماء التعدد فى هذه الصورة أيضا

١٣ مسأله لا إشكال فى ثبوت مهر المثل فى الوطى بالشبهه المجرده عن التزويج

إذا كانت الموطوءه مشتبهه و إن كان الواطئ عالما و أما إذا كان بالتزويج ففى ثبوت المسمى أو مهر المثل قولان أقواهما الثانى و إذا كان التزويج مجردا عن الوطى فلا مهر أصلا

١٤ مسأله مبدء العده فى وطء الشبهه المجرده عن التزويج حين الفراغ من الوطى

و أما إذا كان مع التزويج فهل هو كذلك أو من حين تبين الحال وجهان و الأحوط الثانى بل لعله الظاهر من الأخبار

١٥ مسأله إذا كانت الموطوءه بالشبهه عالمه

بأن كان الاشتباه من طرف الواطئ فقط فلا مهر لها إذا كانت حره إذ لا مهر لبغى و لو كانت أمه ففى كون الحكم كذلك أو يثبت المهر لأنه حق السيد وجهان لا يخلو الأول منهما من قوه

١٦ مسأله لا يتعدد المهر بتعدد الوطى مع استمرار الاشتباه

نعم لو كان مع تعدد الاشتباه تعدد

١٧ مسأله لا بأس بتزويج المرأة الزانيه غير ذات البعل

للزاني و غيره و الأحوط الأولى أن يكون بعد استبراء رحمها بحيضه من مائه أو ماء غيره إن لم تكن حاملا و أما الحامل فلا حاجه فيها إلى الاستبراء بل يجوز تزويجها و وطؤها بلا فصل نعم الأحوط ترك تزويج المشهور بالزنا إلا بعد ظهور توبتها بل الأحوط ذلك بالنسبه إلى الزانى بها و أحوط

من ذلك ترك تزويج الزانية مطلقا إلا بعد توبتها و يظهر ذلك بدعائها إلى الفجور فإن أبت ظهر توبتها

١٨ مسأله لا تحرم الزوجه على زوجها بزناها و إن كانت مصره

على ذلك يزدي، سيد محمد كاظم طباطبايي، العروه الوثقى للسيد اليزدي، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق العروه الوثقى للسيد اليزدي؛ ج ٢، ص: ٨٢٤

و لا يجب عليه أن يطلقها

١٩ مسأله إذا زنا بذات بعل دواما أو متعه حرمت عليه أبدا

فلا- يجوز له نكاحها بعد موت زوجها أو طلاقه لها أو انقضاء مدتها إذا كانت متعه و لا فرق على الظاهر بين كونه حال الزنى عالما بأنها ذات بعل أو لا كما لا فرق بين كونها حرة أو أمه و زوجها حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا و لا بين كونها مدخولا بها من زوجها أو لا و لا بين أن يكون ذلك بإجراء العقد عليها و عدمه بعد فرض العلم بعدم صحه العقد و لا بين أن تكون الزوجه مشتبهه أو زانية أو مكرهه نعم لو كانت هي الزانية و كان الواطئ مشتبهه فالأقوى عدم الحرمة الأبدية و لا يلحق بذات البعل الأمه المستفرشه و لا المحلله نعم لو كانت الأمه مزوجه فوطئها سيدها لم يبعد الحرمة الأبدية عليه و إن كان لا يخلو عن إشكال و لو كان الواطئ مكرها على الزنى فالظاهر لحوق الحكم و إن كان لا يخلو عن إشكال أيضا

٢٠ مسأله إذا زنا بامرأه فى العده الرجعيه حرمت عليه أبدا

دون البائنه و عده الوفاه و عده المتعه و الوطئ بالشبهه و الفسخ و لو شك فى كونها فى العده أو لا فى العده الرجعيه أو البائنه فلا حرمة ما دام باقيا على الشك نعم لو علم كونها فى عده رجعيه و

شك في انقضائها و عدمه فالظاهر الحرمة خصوصا إذا أخبرت هي بعدم الانقضاء و لا فرق بين أن يكون الزنى في القبل أو الدبر و كذا في المسألة السابقة

٢١ مسألة من لاط بغلام فأوقب و لو بعض الحشفه

حرمت عليه أمه أبدا

و إن علت و بنته و إن نزلت و أخته من غير فرق بين كونهما كبيرين أو صغيرين أو مختلفين و لا تحرم على الموطوء أم الواطئ و بنته و أخته على الأقوى و لو كان الموطوء خنثى حرمت أمها و بنتها على الواطئ لأنه إما لواط أو زنا و هو محرم إذا كان سابقا كما مر و الأحوط حرمة المذكورات على الواطئ و إن كان ذلك بعد التزويج خصوصا إذا طلقها و أراد تزويجها جديدا و الأم الرضاعية كالنسيبه و كذلك الأخت و

البنات و الظاهر عدم الفرق فى الوطى بين أن يكون عن علم و عمد و اختيار أو مع الاشتباه كما إذا تخيله امرأته أو كان مكرها أو كان المباشر للفعل هو المفعول و لو كان الموطوء ميتا ففى التحريم إشكال و لو شك فى تحقق الإيقاب و عدمه بنى على العدم و لا- تحرم من جهة هذا العمل الشنيع غير الثلاثة المذكوره فلا بأس بنكاح ولد الواطئ ابنه الموطوء أو أخته أو أمه و إن كان الأولى الترك فى ابنته

### فصل ٥ من المحرمات الأبدية التزويج حال الإحرام

لا يجوز للمحرم أن يتزوج امرأه محرمه أو محله سواء كان بالمباشرة أو بالتوكيل مع إجراء الوكيل العقد حال الإحرام سواء كان الوكيل محرما أو محلا و كانت الوكاله قبل الإحرام أو حاله و كذا لو كان بإجازه عقد الفضولى الواقع حال الإحرام أو قبله مع كونها حاله بناء على النقل بل على الكشف الحكمى بل الأحوط مطلقا و لا إشكال فى بطلان النكاح فى الصوره المذكوره و إن كان مع العلم بالحرمه حرمت الزوجه عليه أبدا سواء دخل بها أو لا و إن كان مع الجهل بها لم تحرم عليه على الأقوى دخل بها أو لم يدخل لكن العقد باطل على أى حال بل لو كان المباشر للعقد محرما بطل و إن كان من له العقد محلا و لو كان الزوج محلا و كانت الزوجه محرمه فلا إشكال فى بطلان العقد لكن هل يوجب الحرمه الأبدية فيه قولان

الأحوط الحرمة بل لا- يخلو عن قوه و لا- فرق فى البطلان و التحريم الأبدى بين أن يكون الإحرام لحج واجب أو مندوب أو عمره واجبه أو مندوبه و لا فى النكاح بين الدوام و المتعه

١ مسأله لو تزوج فى حال الإحرام مع العلم بالحكم

لكن كان غافلا عن كونه محرما أو ناسيا له فلا إشكال فى بطلانه لكن فى كونه محرما أبدا إشكال و الأحوط ذلك

٢ مسأله لا يلحق وطء زوجته الدائمه أو المنقطعه حال الإحرام بالتزويج فى التحريم الأبدى

فلا يوجبه و إن كان مع العلم بالحرمة و العمد

٣ مسأله لو تزوج فى حال الإحرام و لكن كان باطلا من غير جهه الإحرام

كتزويج أخت الزوجه أو الخامسة هل يوجب التحريم أو لا الظاهر ذلك [لصدق التزويج فيشملة الأخبار نعم لو كان بطلانه لفقد بعض الأركان بحيث لا يصدق عليه التزويج لم يوجب

٤ مسأله لو شك فى أن تزويجه هل كان فى الإحرام أو قبله بنى على عدم كونه فيه

بل و كذا لو شك فى أنه كان فى حال الإحرام أو بعده على إشكال و حينئذ فلو اختلف الزوجان فى وقوعه حاله أو حال الإحلال سابقا أو لاحقا قدم قول من يدعى الصحة من غير فرق بين جهل التاريخين أو العلم بتاريخ أحدهما نعم لو كان محرما و شك فى أنه أحل من إحرامه أم لا لا يجوز له التزويج فإن تزوج مع ذلك بطل و حرمت عليه أبدا كما هو مقتضى استصحاب بقاء الإحرام

٥ مسأله إذا تزوج حال الإحرام عالما بالحكم و الموضوع ثم انكشف فساد إحرامه صح العقد و لم يوجب الحرمة نعم لو كان إحرامه صحيحا فأفسده ثم تزوج ففيه وجهان من أنه قد فسد و معاملته معامله الصحيح في جميع أحكامه

٦ مسأله يجوز للمحرم الرجوع في الطلاق في العده الرجعيه

و كذا تملك الإمام

٧ مسأله يجوز للمحرم أن يوكل محلا في أن يزوجه بعد إحلاله

و كذا يجوز له أن يوكل محرما في أن يزوجه بعد إحلالهما

٨ مسأله لو زوجه فضولى في حال إحرامه لم يجز له إجازته في حال إحرامه

و هل له ذلك بعد إحلاله الأحوط العدم و لو على القول بالنقل هذا إذا كان الفضولى محلا و إلا فعقده باطل لا يقبل الإجازة و لو كان المعقود له محلا

### فصل ٦ في المحرمات بالمصاهرة

و هى علاقته بين أحد الطرفين مع أقرباء الآخر تحدث بالزوجه أو الملك عينا أو انتفاعا بالتحليل أو الوطى شبهه أو زناء أو النظر و اللمس فى صورته مخصوصه

١ مسأله تحرم زوجه كل من الأب و الابن على الآخر

فصاعدا فى الأول و نازلا فى الثانى نسا أو رضاعا دواما أو متعه بمجرد العقد و إن لم يكن دخل و لا فرق فى الزوجين و الأب و الابن بين الحر و المملوك



٢ مسأله لا تحرم مملوكه الأب على الابن و بالعكس

مع عدم الدخول و عدم اللمس و النظر و تحرم مع الدخول أو أحد الأمرين إذا كان بشهوه و كذا لا تحرم المحلله لأحدهما على الآخر إذا لم تكن مدخوله

٣ مسأله تحرم على الزوج أم الزوجه و إن علت نسبا أو رضاعا

مطلقا و كذا بنتها و إن نزلت بشرط الدخول بالأم سواء كانت فى حجره أو لا و إن كان تولدها بعد خروج الأم عن زوجيته و كذا تحرم أم المملوكه الموطوءه على الواطئ و إن علت مطلقا و بنتها

٤ مسأله لا فرق فى الدخول بين القبل و الدبر

و تكفى الحشفه أو مقدارها- و لا يكفى الإنزال على فرجها من غير دخول و إن حبلت به و كذا لا فرق بين أن يكون فى حال اليقظه أو النوم اختيارا أو جبرا منه أو منها

٥ مسأله لا يجوز لكل من الأب و الابن و طء مملوكه الآخر من غير عقد و لا تحليل

و إن لم تكن مدخوله له و إلا كان زانيا

٦ مسأله يجوز للأب أن يقوم مملوكه ابنه الصغير على نفسه و وطؤها

و الظاهر إلحاق الجد بالأب و البنت بالابن و إن كان الأحوط خلافه و لا يعتبر إجراء صيغه البيع أو نحوه و إن كان أحوط و كذا لا يعتبر كونه مصلحه للصبى نعم يعتبر عدم المفسده و كذا لا يعتبر الملاءه فى الأب و إن كان أحوط

٧ مسأله إذا زنى الابن بمملوكه الأب حد

و أما إذا زنى الأب بمملوكه الابن فالمشهور عدم الحد عليه و فيه إشكال

٨ مسأله إذا وطئ أحدهما مملوكه الآخر شبهه

لم يحد و لكن عليه مهر المثل و لو حبلت فإن كان الواطئ هو الابن عتق الولد قهرا مطلقا و إن كان الأب لم ينعق إلا إذا كان

أثنى نعم يجب على الأب فكه إن كان ذكر

٩ مسأله لا يجوز نكاح بنت الأخ أو الأخت على العمه و الخاله إلا بإذنهما

من غير فرق بين الدوام و الانقطاع و لا- بين علم العمه و الخاله و جهلهما و يجوز العكس و إن كانت العمه و الخاله جاهلتين  
بالحال على الأقوى

١٠ مسأله الظاهر عدم الفرق بين الصغيرتين و الكبيرتين و المختلفتين

و لا بين اطلاع العمه و الخاله على ذلك و عدم اطلاعهما أبدا و لا بين كون مده الانقطاع قصير و لو ساعه أو طويله على إشكال  
فى بعض هذه الصوره لإمكان دعوى انصراف الأخبار

١١ مسأله الظاهر أن حكم اقتران العقدين

حكم سبق العمه و الخاله

١٢ مسأله [لا فرق بين المسلمتين و الكافرتين و المختلفتين]

لا فرق بين المسلمتين و الكافرتين و المختلفتين

١٣ مسأله [لا فرق فى العمه و الخاله بين الدنيا منهما و العليا]

لا فرق فى العمه و الخاله بين الدنيا منهما و العليا

١٤ مسأله فى كفايه الرضا الباطنى منهما من دون إظهاره و عدمها

و كون اللازم إظهاره بالإذن قولاً أو فعلاً وجهان

١٥ مسأله إذا أذنت ثم رجعت و لم يبلغه الخبر فتزوج

لم يكفه الإذن السابق

١٦ مسأله إذا رجعت عن الإذن بعد العقد

لم يؤثر فى البطلان

١٧ مسأله الظاهر كفايه إذنهما و إن كان عن غرور

بأن وعدھا أن یعطیھا شیئا فرضیت ثم لم یف بوعده سواء كان بانیا علی الوفاء حین العقد أم لا نعم لو قیدت الإذن بإعطاء شیء فتزوج ثم لم یعط كشف عن بطلان الإذن و العقد و إن كان حین العقد بانیا علی العمل به

١٨ مسأله الظاهر أن اعتبار إذهما من باب الحكم الشرعی

لا أن یكون لحق منهما فلا یسقط بالإسقاط

١٩ مسأله إذا اشترط فی عقد العمه أو الخاله إذهما فی تزویج بنت الأخ أو الأخت

ثم لم تأذنا عصیانا منهما فی العمل بالشرط لم یصح العقد علی إحدى

البتين و هل له إجبارهما فى الإذن وجهان نعم إذا اشترط عليهما فى ضمن عقدهما أن يكون له العقد على ابنه الأخ أو الأخت فالظاهر الصحة و إن أظهرتا الكراهه بعد هذا

٢٠ مسأله إذا تزوجهما من غير إذن ثم أجازتا

صح على الأقوى

٢١ مسأله إذا تزوج العمه و ابنه الأخ و شك فى سبق عقد العمه أو سبق عقد الابنه

حكم بالصحه و كذا إذا شك فى السبق و الاقتران بناء على البطلان مع الاقتران

٢٢ مسأله إذا ادعت العمه أو الخاله عدم الإذن و ادعى هو الإذن منهما قدم قولهما

و إذا كانت الدعوى بين العمه و ابنه الأخ مثلاً فى الإذن و عدمه فكذلك قدم قول العمه

٢٣ مسأله إذا تزوج ابنه الأخ أو الأخت و شك فى أنه هل كان عن إذن

من العمه و الخاله أو لا

حمل فعله على الصحه

٢٤ مسأله إذا حصل بنتيه الأخ أو الأخت بعد التزويج بالرضاع لم يبطل

و كذا إذا جمع بينهما فى حال الكفر ثم أسلم على وجه

٢٥ مسأله إذا طلق العمه أو الخاله طلاقاً رجعياً

لم يجوز تزويج أحد البنتين إلا بعد خروجهما عن العده و لو كان الطلاق بائناً جاز من حينه

٢٦ مسأله إذا طلق أحدهما بطلاق الخلع جاز له العقد على البنت

لأن طلاق الخلع بائن و إن رجعت فى البذل لم يبطل العقد

٢٧ مسأله هل يجرى الحكم فى المملوكتين و المختلفتين وجهان

أقواهما العدم

٢٨ مسأله الزنى الطارئ على التزويج لا يوجب الحرمة إذا كان بعد الوطى

بل قبله أيضا

على الأقوى فلو تزوج امرأه ثم زنى بأمرها أو بنتها لم تحرم عليه امرأته و كذا لو زنى الأب بامرأه الابن لم تحرم على الابن و كذا لو زنى الابن بامرأه الأب لا تحرم على أبيه و كذا الحال فى اللواط الطارئ على التزويج فلو تزوج امرأه و لاط بأخيها أو أبيها أو ابنها لم تحرم عليه امرأته إلا- أن الاحتياط فيه أن لا- يترك و أما إذا كان الزنى سابقا على التزويج فإن كان بالعمه أو الخاله يوجب حرمه بنتيهما و إن كان بغيرهما ففيه خلاف و الأحوط التحريم بل لعله لا يخلو عن قوه و كذا الكلام فى الوطى بالشبهه فإنه إن كان طارئا لا يوجب الحرمه و إن كان سابقا على التزويج أوجبها

٢٩ مسأله إذا زنى بمملوكه أبيه

فإن كان قبل أو يطأها الأب حرمت على الأب و إن كان بعد و طئه لها لم تحرم و كذا الكلام إذا زنى الأب بمملوكه ابنه

٣٠ مسأله [لا فرق فى الحكم بين الزنى فى القبل أو الدبر]

لا فرق فى الحكم بين الزنى فى القبل أو الدبر

٣١ مسأله إذا شك فى تحقق الزنى و عدمه

بنى على العدم و إذا شك فى كونه سابقا أو لا بنى على كونه لاحقا

٣٢ مسأله إذا علم أنه زنى بأحد الامرأتين و لم يدر أيتهما هى و جب عليه الاحتياط

إذا كان لكل منهما أم أو بنت و أما إذا لم يكن لإحدهما أم و لا بنت فالظاهر جواز نكاح الأم أو البنت من الأخرى

٣٣ مسأله لا فرق فى الزنى بين كونه اختياريا أو إجباريا أو اضطراريا

و لا بين كونه فى حال النوم أو اليقظه و لا بين كون الزانى بالغاً أو غير بالغ و كذا المزنى بها بل لو أدخلت الامرأه ذكر الرضيع

فى فرجها نشر الحرمة على إشكال بل لو زنى بالميته فكذلك على إشكال أيضا و أشكل من ذلك لو أدخلت ذكر الميت المتصل و أما لو أدخلت الذكر المقطوع فالظاهر عدم النشر

٣٤ مسأله إذا كان الزنى لاحقا فطلقت الزوجه رجعيًا

ثمّ رجع الزوج فى أثناء العده لم يعد سابقا حتى ينشر الحرمة لأن الرجوع إعادته الزوجيه الأولى و أما إذا نكحها بعد الخروج عن العده أو طلقت بائنا فنكحها بعقد جديد ففى صحه النكاح و عدمها وجهان من أن الزنى حين وقوعه لم يؤثر فى الحرمة لكونه لاحقا فلا أثر له بعد هذا أيضا و من أنه سابق بالنسبه إلى هذا العقد الجديد و الأحوط النشر

٣٥ مسأله إذا زوجه رجل امرأه فضولا فزنى بأمرها أو بنتها ثمّ أجاز العقد

فإن قلنا بالكشف الحقيقى كان الزنى لاحقا و إن قلنا بالكشف الحكمى أو النقل كان سابقا

٣٦ مسأله إذا كان للأب مملوكه منظوره أو ملموسه له بشهوه

حرمت على ابنه و كذا العكس على الأقوى فيهما بخلاف ما إذا كان النظر أو اللمس بغير شهوه كما إذا كان للاختبار أو للطبابة أو كان اتفاقيا بل و إن أوجب شهوه أيضا نعم لو لمسها لآثاره الشهوه كما إذا مس فرجها أو ثديها أو ضمها لتحريك الشهوه فالظاهر النشر

٣٧ مسأله لا تحرم أم المملوكه الملموسه و المنظوره على اللمس و الناظر على الأقوى

و إن كان الأحوط الاجتناب كما أن الأحوط اجتناب الربيبه الملموسه أو المنظوره أمها و إن كان الأقوى عدمه بل قد يقال إن اللمس و النظر يقومان مقام الوطى فى كل مورد يكون الوطى ناشرا للحرمة فتحرم الأجنبيه الملموسه أو المنظوره شبهه أو حراما على الأب و الابن و تحرم أمها و بنتها حره كانت أو أمه و هو و إن كان أحوط إلا أن الأقوى خلافه و على ما ذكر فتنحصر الحرمة فى مملوكه كل من الأب و الابن على الآخر إذا كانت ملموسه أو منظوره بشهوه

٣٨ مسأله فى إيجاب النظر أو اللمس إلى الوجه و الكفين إذا كان بشهوه نظر

و الأقوى العدم و إن كان هو أحوط

٣٩ مسأله لا يجوز الجمع بين الأختين فى النكاح

دواما أو متعه سواء كانتا نسبيتين أو رضاعيتين أو [مختلفتين] و كذا لا- يجوز الجمع بينهما فى الملك مع وطئهما و أما الجمع بينهما فى مجرد الملك من غير وطء فلا مانع منه و هل يجوز الجمع بينهما فى الملك مع استمتاع بما دون الوطى بأن لم يأتها أو وطئ إحداهما و استمتع بالأخرى بما دون الوطى فيه نظر مقتضى بعض النصوص الجواز و هو الأقوى لكن الأحوط العدم

٤٠ مسأله لو تزوج بإحدى الأختين و تملك الأخرى لا يجوز له وطء المملوكه

إلا بعد طلاق المزوجه و خروجها عن العده إن كانت رجعيه فلو وطئها قبل ذلك فعل حراما لكن لا تحرم عليه الزوجه بذلك و لا يحد حد الزنى بوطء المملوكه بل يعزر فيكون حرمه و طئها كحرمه و طء الحائض

٤١ مسأله لو وطئ إحدى الأختين بالملك ثم تزوج الأخرى فالأظهر بطلان التزويج

و قد يقال بصحته و حرمه و طء الأولى إلا بعد طلاق الثانيه

٤٢ مسأله لو تزوج بإحدى الأختين ثم تزوج بالأخرى بطل عقد الثانيه

سواء كان بعد وطء الأولى أو قبله و لا يحرم بذلك و طء الأولى و



إن كان قد دخل بالثانية نعم لو دخل بها مع الجهل بأنها أخت الأولى يكره له وطء الأولى قبل خروج الثانية عن العده بل قيل يحرم للنص الصحيح و هو الأحوط

٤٣ مسألة لو تزوج بالأختين و لم يعلم السابق و اللاحق

فإن علم تاريخ أحد العقدين حكم بصحته دون المجهول و إن جهل تاريخهما حرم عليه وطؤهما و كذا وطء إحداهما إلا بعد طلاقهما أو طلاق الزوجه الواقعيه منهما ثم تزويج من شاء منهما بعقد جديد بعد خروج الأخرى عن العده إن كان دخل بها أو بهما و هل يجبر على هذا الطلاق دفعا لضرر الصبر عليهما لا يبعد ذلك لقوله تعالى فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ و ربما يقال بعدم وجوب الطلاق عليه و عدم إجباره و أنه يعين بالقرعه و قد يقال إن الحاكم يفسخ نكاحهما ثم مقتضى العلم الإجمالي يكون إحداهما زوجه و جوب الإنفاق عليهما ما لم يطلق و مع الطلاق قبل الدخول نصف المهر لكل منهما و إن كان بعد الدخول فتمامه لكن ذكر بعضهم أنه لا يجب عليه إلا نصف المهر لهما فلكل منهما الربع

فى صوره عدم الدخول و تمام أحد المهرين لهما فى صوره الدخول و المسأله محل إشكال كنظائرها من العلم الإجمالى فى  
الماليات

٤٤ مسأله لو اقترن عقد الأختين

بأن تزوجهما بصيغه واحده أو عقد على إحداهما و وكيله على الأخرى فى زمان واحد بطلا معا و ربما يقال بكونه مخيرا فى  
اختيار أيهما شاء لروايه محموله على التخيير بعقد جديد و لو تزوجهما و شك فى السبق و الاقتران حكم ببطلانهما أيضا

٤٥ مسأله لو كان عنده أختان مملوكتان فوطئ إحداهما

حرمت عليه الأخرى حتى تموت الأولى أو يخرجها عن ملكه ببيع أو صلح أو هبه أو نحوهما و لو بأن يهبهما من ولده و الظاهر  
كفايه التمليك الذى له فيه الخيار و إن كان الأحوط اعتبار لزومه و لا يكفى على الأقوى ما يمنع من المقاربه مع بقاء الملكيه  
كالتزويج للغير و الرهن و الكتابه و نذر عدم المقاربه و نحوها و لو وطئها من غير إخراج للأولى لم يكن زنا فلا يحد و يلحق به  
الولد نعم يعزر

٤٦ مسأله إذا وطئ الثانية بعد وطء الأولى حرمتا عليه

مع علمه بالموضوع و الحكم و حينئذ فإن أخرج الأولى عن ملكه حلت الثانية مطلقا و إن كان ذلك بقصد الرجوع

إليها و إن أخرج الثانيه عن ملكه يشترط فى حليه الأولى أن يكون إخراجها لها لا بقصد الرجوع إلى الأولى و إلا لم تحل و أما فى صورته الجهل بالحرمة موضوعا أو حكما فلا يبعد بقاء الأولى على حليتها و الثانيه على حرمتها و إن كان الأحوط عدم حليه الأولى إلا بإخراج الثانيه و لو كان بقصد الرجوع إلى الأولى و أحوط من ذلك كونها كصورته العلم

٤٧ مسأله لو كانت الأختان كلتاهما أو إحداهما من الزنى

فالأحوط لحوق الحكم من حرمة الجمع بينهما فى النكاح و الوطى إذا كانتا مملوكتين

٤٨ مسأله إذا تزوج بإحدى الأختين ثم طلقها طلاقا رجعيا

لا يجوز له نكاح الأخرى إلا بعد خروج الأولى عن العده و أما إذا كان بائنا بأن كان قبل الدخول أو ثالثا أو كان الفراق بالفسخ لأحد العيوب أو بالخلع أو المبرأه جاز له نكاح الأخرى و الظاهر عدم صحه رجوع الزوجه فى البذل بعد تزويج أختها كما سيأتى فى باب الخلع إن شاء الله نعم لو كان عنده إحدى الأختين بعقد الانقطاع و انقضت المده لا يجوز له على الأحوط نكاح أختها فى عدتها و إن كانت بائنه للنص الصحيح و الظاهر أنه كذلك إذا وهب مدتها و إن كان مورد النص انقضاء المده

٤٩ مسأله إذا زنى بإحدى الأختين جاز له نكاح الأخرى فى مده استبراء الأولى

و كذا إذا وطئها شبهه جاز له نكاح أختها فى عدتها لأنها بائنه نعم الأحوط اعتبار الخروج عن العده خصوصا فى صورته كون الشبهه من طرفه و الزنى من طرفها من جهه الخبر الوارد فى تدليس الأخت التى نامت فى فراش أختها بعد لبسها لباسها

٥٠ مسأله الأقوى جواز الجمع بين فاطميتين

على كراهه و ذهب جماعه من الأخباريه إلى الحرمة و البطلان بالنسبه إلى الثانيه و منهم من قال بالحرمة دون البطلان فالأحوط الترك و لو جمع بينهما فالأحوط طلاق الثانيه أو طلاق الأولى و تجديد العقد على الثانيه بعد خروج الأولى عن العده و إن كان الأظهر على القول بالحرمة عدم البطلان لأنها تكليفية فلا تدل على الفساد ثم الظاهر عدم الفرق فى الحرمة أو الكراهه بين كون الجامع بينهما فاطميا أو لا- كما أن الظاهر اختصاص الكراهه أو الحرمة بمن كانت فاطميه من طرف الأبوين أو الأب فلا تجرى فى المنتسب إليها من طرف الأم خصوصا إذا كان انتسابها إليها بإحدى الجدات العاليات و كيف كان فالأقوى عدم الحرمة و إن كان النص الوارد فى المنع صحيحا على

ما رواه الصدوق فى العلل بإسناده عن حماد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يحل لأحد أن يجمع بين ثنتين من ولد فاطمه عليه السلام إن ذلك يبلغها فيشق عليها قلت يبلغها

قال عليه السلام أى و الله

و ذلك لإعراض المشهور عنه مع أن تعليله ظاهر فى الكراهه إذ لا نسلم أن مطلق كون ذلك شاقا عليها إيذاء لها حتى يدخل فى

قوله ص: من آذاها فقد آذانى

٥١ مسأله الأحوط ترك تزويج الأمه دواما

مع عدم الشرطين من عدم التمكن من المهر للحره و خوف العنت بمعنى المشقه أو الوقوع فى الزنى بل الأحوط تركه متعه أيضا و إن كان القول بالجواز فيها غير بعيد و أما مع الشرطين فلا إشكال فى الجواز لقوله وَ مَنْ لَمْ يَسْتِطِعْ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ وَ مَعَ ذَلِكَ الصَّبْرَ أَفْضَلَ فِى صُورِهِ عَدَمُ خَوْفِ الْوُقُوعِ فِى الزَّنَى كَمَا لَا إِشْكَالَ فِى جَوَازِ وَطْئِهَا بِالْمَلِكِ بَلْ وَ كَذَا بِالتَّحْلِيلِ وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَنْ وَ غَيْرِهِ نَعْمَ الظَّاهِرُ جَوَازُهُ فِى الْمَبْعُضِ لِعَدَمِ صَدَقِ الْأُمِّ عَلَيْهَا وَ إِنْ لَمْ يَصْدُقِ الْحَرُّ أَيْضًا

٥٢ مسأله لو تزوجها مع عدم الشرطين

فالأحوط طلاقها و لو حصل بعد التزويج جدد نكاحها إن أراد على الأحوط

٥٣ مسأله لو تحقق الشرطان فتزوجها ثم زالا أو زال أحدهما

لم يبطل و لا يجب الطلاق

٥٤ مسأله لو لم يجد الطول أو خاف العنت

و لكن أمكنه الوطى بالتحليل أو بملك اليمين يشكل جواز التزويج

٥٥ مسأله إذا تمكن من تزويج حر لا يقدر على مقاربتها

لمرض أو رتق أو قرن أو صغر أو نحو ذلك فكما لم يتمكن و كذا لو كانت عنده واحده من هذه أو كانت زوجته الحره غائبه

٥٦ مسأله إذا لم تكفه فى صورته تحقق الشرطين أمه واحده يجوز الاثنتين

أما الأزيد فلا يجوز كما سيأتى

٥٧ مسأله إذا كان قادرا على مهر الحره لكنها تريد أزيد من مهر أمثالها



عليه فكصوره عدم القدره لقاعده نفى الضرر نظير سائر المقامات كمسأله وجوب الحج إذا كان مستطيعا و لكن يتوقف تحصيل الزاد و الراحله على بيع بعض أملاكه بأقل من ثمن المثل أو على شراء الراحله بأزيد من ثمن المثل فإن الظاهر سقوط الوجوب و إن كان قادرا على ذلك و الأحوط فى الجميع اعتبار كون الزيادة مما يضر بحاله لا مطلقا

### فصل ٧ الأقوى جواز نكاح الأمه على الحره مع إذنها

و الأحوط اعتبار الشرطين من عدم الطول و خوف العنت و أما مع عدم إذنها فلا يجوز و إن قلنا فى المسأله المتقدمه بجواز عقد الأمه مع عدم الشرطين بل هو باطل نعم لو أجازت بعد العقد صح على الأقوى بشرط تحقق الشرطين على الأحوط و لا فرق فى المنع بين كون العقدين دواميين أو انقطاعيين أو مختلفين بل الأقوى عدم الفرق بين إمكان وطء الحره و عدمه لمرض أو قرن أو رتق إلا مع عدم الشرطين نعم لا يبعد الجواز إذا لم تكن الحره قابله للإذن لصغر أو جنون خصوصا إذا كان عقدها انقطاعيا و لكن الأحوط مع ذلك المنع و أما العكس و هو نكاح الحره على الأمه فهو جائز و لازم إذا كانت الحره عالمه بالحال و أما مع جهلها فالأقوى خيارها فى بقائها مع الأمه و فسخها و رجوعها إلى أهلها و الأظهر عدم وجوب إعلامها بالحال فعلى هذا لو أخفى عليها ذلك أبدا لم يفعل محرما

١ مسأله لو نكح الحره و الأمه فى عقد واحد مع علم الحره صح

و مع جهلها صح بالنسبه إليها و بطل بالنسبه إلى الأمه إلا مع إجازتها و كذا الحال لو تزوجهما بعقدين فى زمان واحد على الأقوى

٢ مسأله لا إشكال فى جواز نكاح المبعضه على المبعضه

و أما على الحره ففيه إشكال و إن كان لا يبعد جوازه لأن الممنوع نكاح الأمه على الحره و لا يصدق الأمه على المبعضه و إن كان لا يصدق أنها حره أيضا

٣ مسأله إذا تزوج الأمه على الحره فماتت الحره أو طلقها أو وهب مدتها فى المتعه أو انقضت لم يثمر فى الصحه

بل لا بد من العقد على الأمه جديدا إذا أراد

٤ مسأله إذا كان تحتها حره فطلقها طلاقا بائنا يجوز له نكاح الأمه

فى عدتها و أما إذا كان الطلاق رجعيا ففيه إشكال و إن كان لا يبعد الجواز لانصراف الأخبار عن هذه الصوره

٥ مسأله إذا زوجه فضولى حره فتزوج أمه ثم أجاز عقد الفضولى

فعلى النقل لا يكون من نكاح الأمه على الحره فلا مانع منه و على الكشف مشكل

٦ مسأله إذا عقد على حره و عقد و كيله له على أمه و شك فى السابق منهما

لا يبعد صحتهما و إن لم تخبر الحره و الأحوط طلاق الأمه مع عدم إجازته الحره

٧ مسأله لو شرط فى عقد الحره أن تأذن فى نكاح الأمه عليها صح

و لكن إذا لم تأذن لم يصح بخلاف ما إذا شرط عليها

أن يكون له نكاح الأمه

## فصل ٨ فى نكاح العبيد و الإماء

١ مسأله أمر تزويج العبد و الأمه بيد السيد

فيجوز له تزويجهما و لو من غير رضاهما أو إجبارهما على ذلك و لا يجوز لهما العقد على نفسيهما من غير إذنه كما لا يجوز لغيرهما العقد عليهما كذلك حتى لو كان لهما أب حر بل يكون إيقاع العقد منهما أو من غيرهما عليهما حراما إذا كان ذلك بقصد ترتيب الأثر و لو لا مع إجازة المولى نعم لو كان ذلك بتوقع الإجازة منه فالظاهر عدم حرمة لأنه ليس تصرفا فى مال الغير عرفا كييع الفضولى مال غيره و أما عقدهما على نفسيهما من غير إذن المولى و من غيرهما بتوقع الإجازة فقد يقال بحرمة لسلب قدرتهما و إن لم يكونا مسلوبى العباره لكنه مشكل لانصراف سلب القدره عن مثل ذلك و كذا لو باشر أحدهما العقد للغير بإذنه أو فضوله فإنه ليس بحرام على الأقوى و إن قيل بكونه حراما

٢ مسأله لو تزوج العبد من غير إذن المولى وقف على إجازته

فإن أجاز صح و كذا الأمه على الأقوى و الإجازة كاشفه و لا فرق فى صحته بها بين أن يكون بتوقعها أو لا بل على الوجه المحرم و لا يضره النهى لأنه متعلق بأمر خارج متحد و الظاهر اشتراط عدم الرد منه قبل الإجازة فلا تنفع الإجازة بعد الرد و هل يشترط فى تأثيرها عدم سبق النهى من المولى فيكون النهى السابق كالرد بعد العقد أو لا وجهان أقواهما الثانى

٣ مسأله لو باشر المولى تزويج عبده أو أجبره على التزويج

فالمهر إن لم يعين فى عين يكون فى ذمه المولى و يجوز أن يجعله فى ذمه العبد يتبع به بعد



العتق مع رضاه و هل له ذلك قهرا عليه فيه إشكال كما إذا استدان على أن يكون الدين في ذمه العبد من غير رضاه و أما لو أذن له في التزويج فإن عين كون المهر في ذمه العبد أو في عين معين تعين و إن أطلق ففي كونه في ذمته أو ذمه العبد مع ضمانه له و تعهده أداءه عنه أو كونه في كسب العبد وجوه أقواها الأول لأن الإذن في الشيء إذن في لوازمه و كون المهر عليه بعد عدم قدره العبد على شيء و كونه كلا على مولاه من لوازم الإذن في التزويج عرفا و كذا الكلام في النفقة و يدل عليه أيضا في المهر روايه على بن أبي حمزه و في النفقة موثقه عمار الساباطي و لو تزوج العبد من غير إذن مولاه ثم أجاز ففي كونه كالإذن السابق في كون المهر على المولى أو بتعهده أو لا وجهان و يمكن الفرق بين ما لو جعل المهر في ذمته فلا دخل له بالمولى و إن أجاز العقد أو في مال معين من المولى أو في ذمته فيكون كما عين أو أطلق فيكون على المولى ثم إن المولى إذا أذن فتاره يعين مقدار المهر و تاره يعمم و تاره يطلق فعلى الأولين لا إشكال و على الأخير ينصرف إلى المتعارف و إذا تعدى وقف على إجازته و قيل يكون الزائد في ذمته يتبع به بعد العتق و كذا الحال بالنسبة إلى شخص الزوجه فإنه إن لم يعين ينصرف إلى اللائق بحال العبد من حيث الشرف و الضعه فإن تعدى وقف على إجازته

#### ٤ مسأله مهر الأمه المزوجه للمولى

سواء كان هو المباشر أو هي بإذنه أو بإجازته و نفقتها على الزوج إلا إذا منعها مولاه عن التمكين لزوجها أو اشترط كونها عليه و للمولى استخدامها بما لا ينافى حق الزوج و المشهور أن للمولى أن يستخدمها نهارا و يخلى بينها و بين الزوج ليلا و لا بأس به بل يستفاد من بعض الأخبار و لو

اشترطا غير ذلك فهما على شرطهما و لو أراد زوجها أن يسافر بها هل له ذلك من دون إذن السيد قد يقال له بخلاف ما إذا أراد السيد أن يسافر بها فإنه يجوز له من دون إذن الزوج و الأقوى العكس لأن السيد إذا أذن بالتزويج فقد التزم بلوازم الزوجيه و الرجال قوامون على النساء و أما العبد المأذون فى التزويج فأمره بيد مولاه فلو منعه من الاستمتاع يجب عليه طاعته إلا ما كان واجبا عليه من الوطى فى كل أربعة أشهر و من حق القسم

٥ مسأله إذا أذن المولى للأمه فى التزويج و جعل المهر لها صح على الأقوى

من ملكيه العبد و الأمه و إن كان للمولى أن يملك ما ملكاه بل الأقوى كونه مالكا لهما و لمالهما ملكيه طويله

٦ مسأله لو كان العبد أو الأمه لمالكين أو أكثر توقف صحه النكاح على إذن الجميع أو إجازتهم

و لو كانا مبعضين توقف على إذنهما و إذن المالك و ليس له إجبارهما حينئذ

٧ مسأله إذا اشترت العبد زوجته بطل النكاح

و تستحق المهر إن كان ذلك بعد الدخول و إما إن كان قبله ففى سقوطه أو سقوط نصفه أو ثبوت تمامه وجوه مبنيه على أنه بطلان أو انفساخ ثم هل يجرى عليها حكم الطلاق قبل الدخول أو لا و على السقوط كلا إذا اشترته بالمهر الذى كان لها فى ذمه السيد بطل الشراء للزوم خلو البيع عن العوض نعم لا بأس به إذا كان الشراء بعد الدخول لاستقرار المهر حينئذ و عن العلامه فى القواعد البطلان إذا اشترته بالمهر الذى فى ذمه العبد و إن كان بعد الدخول لأن تملكها له يستلزم براه ذمته من المهر فيخلو البيع عن العوض و هو مبنى على عدم صحه ملكيه المولى فى ذمه العبد و يمكن منع عدم الصحه مع أنه لا يجتمع ملكيتها له و لما فى ذمته بل ينتقل ما فى ذمته إلى المولى بالبيع حين انتقال

## ٨ مسأله الولد بين المملوكين رق

سواء كان عن تزويج مأذون فيه أو عن شبهه مع العقد أو مجردة أو عن زنا منهما أو من أحدهما بلا عقد أو عن عقد معلوم الفساد عندهما أو عند أحدهما و أما إذا كان أحد الأبوين حرا فالولد حر إذا كان عن عقد صحيح أو شبهه مع العقد أو مجردة حتى فيما لو دلست الأمه نفسها بدعواها الحريه فتزوجها حر على الأقوى و إن كان يجب عليه حينئذ دفع قيمه الولد إلى مولاه و أما إذا كان عن عقد بلا إذن مع العلم من الحر بفساد العقد أو عن زنا من الحر أو منهما فالولد رق ثم إذا كان المملوك كان لمالك واحد فالولد له و إن كان كل منهما لمالك فالولد بين المالكين بالسويه إلا إذا اشترطا التفاوت أو الاختصاص بأحدهما هذا إذا كان العقد بإذن المالكين أو مع عدم الإذن من واحد منهما و أما إذا كان بالإذن من أحدهما فالظاهر أنه كذلك و لكن المشهور أن الولد حينئذ لمن لم يأذن و يمكن أن يكون مرادهم في صورته إطلاق الإذن بحيث يستفاد منه إسقاط حق نمائيه الولد حيث إن مقتضى الإطلاق جواز التزويج بالحر أو الحره و إلا فلا وجه له و كذا لو كان الوطى شبهه منهما سواء كان مع العقد أو شبهه مجردة فإن الولد مشترك و أما لو كان الولد عن زنا من العبد فالظاهر عدم الخلاف في أن الولد لمالك الأمه سواء كان من طرفها شبهه أو زنا

## ٩ مسأله إذا كان أحد الأبوين حرا

فالولد حر لا يصح اشتراط رقيته على الأقوى في ضمن عقد التزويج فضلا عن عقد خارج لازم و لا يضر بالعقد إذا كان في ضمن عقد خارج و إما إن كان في ضمن عقد التزويج فمبنى على فساد العقد بفساد الشرط و عدمه و الأقوى عدمه و يحتمل الفساد و إن لم نقل به في سائر العقود إذا كان من له الشرط جاهلا بفساده لأن في سائر العقود يمكن جبر تخلف شرطه بالخيار بخلاف المقام حيث إنه لا يجرى خيار الاشتراط في النكاح نعم مع العلم بالفساد لا فرق إذ لا خيار في سائر العقود أيضا

## ١٠ مسأله إذا تزوج حر أمه من غير إذن مولاه حرم عليه وطؤها

و إن كان بتوقع الإجازة و حينئذ فإن أجاز المولى كشف عن صحته على

الأقوى من كون الإجازة كاشفه و عليه المهر و الولد حر و لا يحد حد الزنى و إن كان عالما بالتحريم بل يعزر و إن كان عالما بلحوق الإجازة فالظاهر عدم الحرمة و عدم التعزير أيضا و إن لم يجز المولى كشف عن بطلان التزويج و يحد حينئذ حد الزنى إذا كان عالما بالحكم و لم يكن مشتبها من جهة أخرى و عليه المهر بالدخول و إن كانت الأمه أيضا عالمة على الأقوى و فى كونه المسمى أو مهر المثل أو العشر إن كانت بكرا و نصفه إن كانت ثيبا و جوه بل أقوال أقواها الأخير و يكون الولد لمولى الأمه و أما إذا كان جاهلا بالحكم أو مشتبها من جهة أخرى فلا يحد و يكون الولد حرا نعم ذكر بعضهم أن عليه قيمته يوم سقط حيا و لكن لا- دليل عليه فى المقام و دعوى أنه تفويت لمنفعة الأمه كما ترى إذا التفويت إنما جاء من قبل حكم الشارع بالحرية و على فرضه فلا وجه لقيمه يوم التولد بل مقتضى القاعده قيمه يوم الانعقاد لأنه انعقد حرا فيكون التفويت فى ذلك الوقت

١١ مسأله إذا لم يجز المولى العقد الواقع على أمته و لم يردده أيضا حتى مات فهل يصح إجازته وارثه له أم لا

وجهان أقواهما العدم لأنها على فرضها كاشفه و لا يمكن الكشف هنا لأن المفروض أنها كانت للمورث و هو نظير من باع شيئا

ثم

١٢ مسأله إذا دلست أمه فادعت أنها حره فتزوجها حر و دخل بها ثم تبين الخلاف

وجب عليه المفارقه و عليه المهر لسيدها و هو العشر و نصف العشر على الأقوى لا- المسمى و لا مهر المثل و إن كان أعطاها المهر استرد منها إن كان موجودا و إلا تبعت به بعد العتق و لو جاءت بولد ففى كونه حرا أو رقا لمولاها قولان فعن المشهور أنه رق و لكن يجب على الأب فكه بدفع قيمته يوم سقط حيا و إن لم يكن عنده ما يفكه به سعى فى قيمته و إن أبى و جب على الإمام عليه السلام دفعها من سهم الرقاب أو من مطلق بيت المال و الأقوى كونه حرا كما فى سائر موارد اشتباه الحر حيث إنه لا إشكال فى كون الولد حرا فلا خصوصيه لهذه الصوره و الأخبار الداله على رقيته منزله على أن للمولى أخذه ليتسلم القيمه جمعا بينها و بين ما دل على كونه حرا و على هذا القول أيضا يجب عليه ما ذكر من دفع القيمه أو السعى أو دفع الإمام عليه السلام لموثقه سماعه هذا كله إذا كان الوطى حال اعتقاده كونها حره و أما وطؤها بعد العلم بكونها أمه فالولد رق لأنه من زنا حينئذ بل و كذا لو علم سبق رقيتها فادعت أن مولاها أعتقها و لم يحصل له العلم بذلك و لم يشهد به شاهدان فإن الوطى حينئذ أيضا لا- يجوز لاستصحاب بقائها على الرقيه نعم لو لم يعلم سبق رقيتها جاز له التعويل على قولها لأصالة الحرية فلو تبين الخلاف لم يحكم برقيه الولد و كذا مع سبقها مع قيام البينه على دعواها

١٣ مسأله إذا تزوج عبد بحرته من دون إذن مولاه

إجازته كان النكاح باطلا- فلا- تستحق مهرا و لا نفقه بل الظاهر أنها تحد حد الزنى إذا كانت عالمة بالحال و أنه لا يجوز لها ذلك نعم لو كان ذلك لها بتوقع الإجازة و اعتقدت جواز الإقدام حينئذ بحيث تكون شبهة فى حقها لم تحد كما أنه كذلك إذا علمت بمجىء الإجازة و أما إذا كان بتوقع الإجازة و علمت مع ذلك بعدم جواز ذلك فتحد مع عدم حصولها بخلاف ما إذا حصلت فإنها تعزر حينئذ لمكان تجريها و إذا جاءت بولد فالولد لمولى العبد مع كونه مشتبه بل مع كونه زانيا أيضا لقاعده النمائية بعد عدم لحوقه بالحره و أما إذا كانت جاهله بالحال فلا حد و الولد حر و تستحق عليه المهر يتبع به بعد العتق

١٤ مسأله إذا زنى العبد بخره من غير عقد فالولد حر

و إن كانت الحره أيضا زانية ففرق بين الزنى المجرد عن عقد و الزنى المقرون به مع العلم بفساده حيث قلنا إن الولد لمولى العبد

١٥ مسأله إذا زنى حر بأمه فالولد لمولاها

و إن كانت هى أيضا زانية و كذا لو زنى عبد بأمه فإن الولد لمولاها

١٦ مسأله يجوز للمولى تحليل أمته لعبد

و كذا يجوز له أن ينكحه إياها و

الأقوى أنه حينئذ نكاح لا- تحليل كما أن الأقوى كفايه أن يقول له أنكحتك فلانه و لا يحتاج إلى القبول منه أو من العبد لإطلاق الأخبار و لأن الأمر بيده فإيجابه مغن عن القبول بل لا يبعد أن يكون الأمر كذلك فى سائر المقامات مثل الولى و الوكيل عن الطرفين و كذا إذا و كل غيره فى التزويج فيكفى قول الوكيل أنكحت أمه موكلى لعبده فلان أو أنكحت عبد موكلى أمته و أما لو أذن للعبد و الأمه فى التزويج بينهما فالظاهر الحاجه إلى الإيجاب و القبول

١٧ مسأله إذا أراد المولى التفريق بينهما لا حاجه إلى الطلاق

بل يكفى أمره إياهما بالمفارقة و لا يبعد جواز الطلاق أيضا بأن يأمر عبده بطلاقها و إن كان لا يخلو من إشكال أيضا

١٨ مسأله إذا زوج عبده أمته يستحب أن يعطيها شيئا

سواء ذكره فى العقد أو لا- بل هو الأحوط و تملك الأمه ذلك بناء على المختار من صحه ملكيه المملوك إذا ملكه مولاه أو غيره

١٩ مسأله إذا مات المولى و انتقلا إلى الورثه فلهم أيضا الأمر بالمفارقة بدون الطلاق

و الظاهر كفايه أمر أحدهم فى ذلك

٢٠ مسأله إذا زوج الأمه غير مولاه من حر فأولدها جاهلا بكونها لغيره

عليه الشعر أو نصف العشر لمولاه و قيمه الولد و يرجع بها على ذلك الغير لأنه كان مغرورا من قبله كما أنه إذا غرته الأمه بتدليسها و دعواها الحريه تضمن قيمه و تتبع به بعد العتق و كذا إذا صار مغرورا من قبل الشاهدين على حريتها

٢١ مسأله لو تزوج أمه بين شريكين بإذنها

ثم اشترى حصه أحدهما أو بعضها أو بعضا من حصه كل منهما بطل نكاحه و لا يجوز له بعد ذلك وطؤها و كذا لو كانت لواحد و اشترى بعضها و هل يجوز له وطؤها إذا حللها الشريك قولان أقواهما نعم للنص و كذا لا يجوز وطء من بعضه حر إذا اشترى نصيب الرقيه لا بالعقد و لا بالتحليل منها نعم لوهاياها فالأقوى جواز التمتع بها فى الزمان الذى لها عملا بالنص الصحيح و إن كان الأحوط خلافه

## فصل ٩ فى الطوارئ و هى العتق و البيع و الطلاق

أما العتق فإذا أعتقت الأمه المزوجه كان لها فسخ نكاحها إذا كانت تحت عبد بل مطلقا و إن كانت تحت حر على الأقوى و الظاهر عدم الفرق بين النكاح الدائم و المنقطع نعم الحكم مخصوص بما إذا أعتق كلها فلا خيار لها مع عتق بعضها على الأقوى نعم إذا أعتق البعض الآخر أيضا و لو بعد مده كان لها الخيار

١ مسأله إذا كان عتقها بعد الدخول ثبت تمام المهر

و هل هو لمولاها أو لها تابع للجعل فى العقد فإن جعل لها فلها و لإفله و لمولاها فى الصورة الأولى تملكه كما فى سائر الموارد إذ له تملك مال مملوكه بناء على القول بالملكيه لكن هذا إذا كان قبل انعقادها و أما بعد انعقادها فليس له ذلك و إن كان قبل الدخول ففى سقوطه أو سقوط نصفه أو عدم سقوطه أصلا و جوه أقواها الأخير و إن كان مقتضى الفسخ الأول و ذلك لعدم معلوميه كون المقام من باب الفسخ لاحتمال كونه من باب بطلان النكاح مع اختيارها المفارقة و القياس على الطلاق فى ثبوت النصف لا وجه له

٢ مسأله إذا كان العتق قبل الدخول و الفسخ بعده

فإن كان المهر جعل لها فلها و إن جعل للمولى أو أطلق ففى كونه لها أو له قولان أقواهما الثانى لأنه ثابت بالعقد و إن كان يستقر بالدخول و المفروض أنها كانت أمه حين العقد

٣ مسأله لو كان نكاحها بالتفويض

فإن كان بتفويض المهر فالظاهر أن حاله حال ما إذا عين فى العقد و إن كان بتفويض البضع فإن كان الانعقاد بعد الدخول و بعد التعيين - فحاله حال ما إذا عين حين العقد و إن كان قبل الدخول فالظاهر أن المهر لها لأنه يثبت حينئذ بالدخول و المفروض حريتها حينه

٤ مسأله إذا كان العتق فى العده الرجعيه

فالظاهر أن الخيار باق



فإن اختارت الفسخ لم يبق للزوج الرجوع حينئذ و إن اختارت البقاء بقي له حق الرجوع ثمَّ إذا اختارت الفسخ لا تتعدد العده بل يكفيها عده واحده و لكن عليها تميمها عده الحره و إن كانت العده بائنه فلا خيار لها على الأقوى

٥ مسأله [لا يحتاج فسخها إلى إذن الحاكم]

لا يحتاج فسخها إلى إذن الحاكم

٦ مسأله الخيار على الفور على الأحوط فورا عرفيا

نعم لو كانت جاهله بالعتق أو بالخيار أو بالفوريه جاز لها الفسخ بعد العلم و لا يضره التأخير حينئذ

٧ مسأله إن كانت صبيه أو مجنونه

فالأقوى أن وليها يتولى خيارها

٨ مسأله لا يجب على الزوج إعلانها بالعتق أو بالخيار

إذا لم تعلم بل يجوز له إخفاء الأمر عليها

٩ مسأله ظاهر المشهور عدم الفرق في ثبوت الخيار لها.

بين أن يكون المولى هو المباشر لتزويجها أو إذنها فاختارت هي زوجها برضاها و لكن يمكن دعوى انصراف الأخبار إلى صورته مباشرة المولى بلا اختيار منها

١٠ مسأله لو شرط مولاها في العتق عدم فسخها

فالظاهر صحته

١١ مسأله لو أعتق العبد

لا خيار له و لا لزوجه

١٢ مسأله لو كان عند العبد حره و أمتان فأعتقت إحدى الأمتين فهل لها الخيار أو لا

وجهان و على الأول إن اختارت البقاء فهل يثبت للزوج التخيير أو يبطل نكاحها وجهان و كذا إذا كان عنده ثلاث أو أربع إماء فأعتقت إحداها و لو أعتق في هذا الفرض جميعهن دفعه ففي كون الزوج مخيرا و بعد اختياره يكون التخيير للباقيات أو التخيير

من الأول للزوجات فإن اخترن البقاء فله التخيير أو يبطل نكاح الجميع وجوه

## فصل ١٠ فى العقد و أحكامه

١ مسأله يشترط فى النكاح الصيغه بمعنى الإيجاب و القبول اللفظيين

فلا يكفى التراضى الباطنى و لا الإيجاب و القبول الفعليين و أن يكون الإيجاب بلفظ النكاح أو التزويج على الأحوط فلا يكفى بلفظ المتعه فى النكاح الدائم و إن كان لا يبعد كفايته مع الإتيان بما يدل على إرادته الدوام و يشترط العرييه مع التمكن منها و لو بالتوكيل على الأحوط نعم مع عدم التمكن منها و لو بالتوكيل يكفى غيرها من الألسنه إذا أتى بترجمه اللفظيين من النكاح و التزويج و الأحوط اعتبار الماضويه و إن كان الأقوى عدمه فيكفى المستقبل و الجملة الخبريه كأن يقول أزوجك أو أنا مزوجك فالله كما أن الأحوط تقديم الإيجاب على القبول و إن كان الأقوى جواز العكس أيضا و كذا الأحوط أن يكون الإيجاب من

جانب الزوجه و القبول من جانب الزوج و إن كان الأقوى جواز العكس و أن يكون القبول بلفظ قبلت و لا يبعد كفايه رضيت و لا- يشترط ذكر المتعلقات فيجوز الاقتصار على لفظ قبلت من دون أن يقول قبلت النكاح لنفسى أو لموكلى بالمهر المعلوم و الأقوى كفايه الإتيان بلفظ الأمر كأن يقول زوجنى فلانه فقال زوجتها و إن كان الأحوط خلافه

٢ مسأله الأخرس يكفيه الإيجاب و القبول بالإشاره

مع قصد الإنشاء

و إن تمكن من التوكيل على الأقوى

٣ مسأله [لا يكفى فى الإيجاب و القبول الكتابه]

لا يكفى فى الإيجاب و القبول الكتابه

٤ مسأله لا يجب التطابق بين الإيجاب و القبول فى ألفاظ

المتعلقات فلو قال أنكحتك فلانه فقال قبلت الترويج أو بالعكس كفى و كذا لو قال على المهر المعلوم فقال الآخر على الصداق المعلوم و هكذا فى سائر المتعلقات

٥ مسأله يكفى على الأقوى فى الإيجاب

لفظ نعم بعد الاستفهام كما إذا قال زوجتنى فلانه بكذا فقال نعم فقال الأول قبلت لكن الأحوط عدم الاكتفاء

٦ مسأله إذا لحن فى الصيغه

فإن كان مغيرا للمعنى لم يكف و إن لم يكن مغيرا فلا- بأس به إذا كان فى المتعلقات و إن كان فى نفس اللفظين كأن يقول جوزتك بدل زوجتها فالأحوط عدم الاكتفاء به و كذا اللحن فى الأعراب

٧ مسأله [يشترط قصد الإنشاء فى إجراء الصيغه]

يشترط قصد الإنشاء فى إجراء الصيغه

٨ مسأله لا يشترط فى المجرى للصيغه أن يكون عارفا بمعنى الصيغه تفصيلا

بأن يكون مميزا للفعل و الفاعل و المفعول بل يكفى علمه

إجمالاً بأن معنى هذه الصيغه إنشاء النكاح و التزويج لكن الأحوط العلم التفصيلي

٩ مسأله يشترط الموالاه بين الإيجاب و القبول

و تكفى العرفيه منها فلا يضر الفصل فى الجملة بحيث يصدق معه أن هذا قبول لذلك الإيجاب كما لا يضر الفصل بمتعلقات العقد من القيود و الشروط و غيرها و إن كثرت

١٠ مسأله ذكر بعضهم أنه يشترط اتحاد مجلس الإيجاب و القبول

فلو كان القابل غائبا عن المجلس فقال الموجب زوجت فلانا فلانه و بعد بلوغ الخبر إليه قال قبلت لم يصح و فيه أنه لا دليل على اعتباره من حيث هو و عدم الصحه فى الفرض المذكور إنما هو من جهه الفصل الطويل أو عدم صدق المعاقده و المعاهده لعدم التخاطب و إلا فلو فرض صدق المعاقده و عدم الفصل مع تعدد المجلس كما إذا خاطبه و هو فى مكان آخر لكنه يسمع صوته و يقول قبلت بلا فصل مضر فإنه يصدق عليه المعاقده

١١ مسأله و يشترط فيه التنجيز

كما فى سائر العقود فلو علقه على شرط أو مجيء زمان بطل نعم لو علقه على أمر محقق معلوم كأن يقول إن كان هذا يوم الجمعة زوجتك فلانه مع علمه بأنه يوم الجمعة صح و أما مع عدم علمه فمشكل

١٢ مسأله إذا أوقعا العقد على وجه يخالف الاحتياط اللازم مراعاته

فإن أرادا البقاء فاللازم الإعادة على الوجه الصحيح و إن أرادا الفراق فالأحوط الطلاق و إن كان يمكن التمسك بأصالة عدم التأثير فى الزوجيه و إن كان على وجه يخالف الاحتياط الاستجابى فمع إرادته البقاء الأحوط الاستجابى إعادته على الوجه المعلوم صحته و مع إرادته الفراق فاللازم الطلاق

١٣ مسأله يشترط فى العاقد المجرى للصيغه الكمال بالبلوغ و العقل

سواء كان عاقدا

لنفسه أو لغيره وكاله أو ولايه أو فضولا- فلا- اعتبار بعقد الصبي و لا- المجنون و لو كان أدواريا حال جنونه و إن أجاز وليه أو أجاز هو بعد بلوغه أو إفاقة على المشهور بل لا خلاف فيه لكنه فى الصبي الوكيل عن الغير محل تأمل لعدم الدليل على سلب عبارته إذا كان عارفا بالعربية و علم قصده حقيقه و حديث رفع القلم منصرف عن مثل هذا و كذا إذا كان لنفسه بإذن الولي أو إجازته هو بعد البلوغ و كذا لا اعتبار بعقد السكران فلا يصح و لو مع الإجازة بعد الإفاقة و أما عقد السكرى إذا أجازت بعد الإفاقة ففيه قولان فالمشهور أنه كذلك و ذهب جماعه إلى الصحة مستندين إلى صحيحه ابن بزيع و لا بأس بالعمل بها و إن كان الأحوط خلافه لإمكان حملها على ما إذا لم يكن سكرها بحيث لا التفات لها إلى ما تقول مع أن المشهور لم يعلموا بها و حملوها على محامل فلا يترك الاحتياط

١٤ مسأله لا بأس بعقد السفیه إذا كان وكيلا عن الغير فى إجراء الصیغه

أو أصيلا مع إجازة الولي و كذا لا بأس بعقد المكره على إجراء الصیغه للغير أو لنفسه إذا أجاز بعد ذلك

١٥ مسأله لا يشترط الذكوره فى العاقد

فيجوز للمرأة الوكاله عن الغير فى إجراء الصیغه كما يجوز إجراؤها لنفسها

١٦ مسأله يشترط بقاء المتعاقدين على الأهليه إلى تمام العقد

فلو أوجب ثمّ جن أو أغمى عليه قبل مجيء القبول لم يصح و كذا لو أوجب ثمّ نام بل أو غفل عن العقد بالمره و كذا الحال فى سائر العقود و الوجه عدم صدق المعاقده و المعاهده مضافا إلى دعوى الإجماع و انصراف الأدله

١٧ مسأله يشترط تعيين الزوج و الزوجه

على وجه يمتاز كل منهما عن غيره بالاسم أو الوصف الموجب له أو الإشاره فلو قال زوجته بنتى بنتى أو أحد ابنيك أو أحد هذين و كذا لو عين كل منهما غير ما عينه الآخر بل و كذا لو عينا معينا من غير معاهده بينهما بل من باب الاتفاق صار ما قصده أحدهما عين ما قصده الآخر و أما لو كان ذلك مع المعاهده

لكن لم يكن هناك دال على ذلك من لفظ أو فعل أو قرينه خارجيه مفهمه فلا يبعد الصحة و إن كان الأحوط خلافه و لا يلزم تميز ذلك المعين عندهما حال العقد بل يكفى التميز الواقعي مع إمكان العلم به بعد ذلك كما إذا قال زوجتك بنتى الكبرى و لم يكن حال العقد عالما بتاريخ تولد البنيتين لكن بالرجوع إلى الدفتر يحصل له العلم نعم إذا كان مميزا واقعا و لكن لم يمكن العلم به ظاهرا كما إذا نسي تاريخ ولادتهما و لم يمكنه العلم به فالأقوى البطلان لانصراف الأدله عن مثله فالقول بالصحة و التشخيص بالقرعه ضعيف

١٨ مسأله لو اختلف الاسم و الوصف أو أحدهما مع الإشاره

أخذ بما هو المقصود و ألغى ما وقع غلطا مثلا لو قال زوجتك الكبرى من بناتى فاطمه و تبين أن اسمها خديجه صح العقد على خديجه التى هى الكبرى و لو قال زوجتك فاطمه و هى الكبرى فتبين أنها صغرى صح على فاطمه لأنها المقصود و وصفها بأنها كبرى وقع غلطا فيلغى و كذا لو قال زوجتك هذه و هى فاطمه أو و هى الكبرى فتبين أن اسمها خديجه أو أنها صغرى فإن المقصود تزويج المشار إليها و تسميتها بفاطمه أو وصفها بأنها الكبرى وقع غلطا فيلغى

١٩ مسأله إذا تنازع الزوج و الزوجه فى التعيين و عدمه

حتى يكون العقد صحيحا أو باطلا

فالقول قول مدعى الصحة كما فى سائر الشروط إذا اختلفا فيها و كما فى سائر العقود و إن اتفقا الزوج و ولى الزوجه على أنهما عينا معيناً و تنازعا فيه أنها فاطمه أو خديجه فمع عدم البينه المرجع التحالف كما فى سائر العقود نعم هنا صورته واحده اختلفوا فيها و هى ما إذا كان لرجل عده بنات فزوج واحده و لم يسمها عند العقد و لا عينها بغير الاسم لكنه قصدتها معينه و اختلفا فيها فالمشهور على الرجوع إلى التحالف الذى هو مقتضى قاعده الدعاوى و ذهب جماعه إلى التفصيل بين ما لو كان الزوج رءاهن جميعاً فالقول قول الأب و ما لو لم يرهن فالنكاح باطل و مستندهم صحيحه أبى عبيده الحذاء و هى و إن كانت صحيحه إلا أن إعراض المشهور عنها مضافاً إلى مخالفتها للقواعد مع إمكان حملها على بعض المحامل يمنع عن العمل بها فقول المشهور لا يخلو عن قوه و مع ذلك الأحوط مراعاة الاحتياط و كيف كان لا يتعدى عن موردها

٢٠ مسأله لا يصح نكاح الحمل و إنكاحه و إن علم ذكوريته أو أنوثته

و ذلك لانصراف الأدله كما لا يصح



البيع أو الشراء منه و لو بتولى الولي و إن قلنا بصحة الوصيه له عهديه بل أو تملكه أيضا

٢١ مسأله لا يشترط فى النكاح علم كل من الزوج و الزوجه بأوصاف الآخر

مما يختلف به الرغبات

و تكون موجبه لزياده المهر أو قلته فلا يضر بعد تعيين شخصها الجهل بأوصافها فلا تجرى قاعده الغرر هنا

### فصل ١١ فى مسائل متفرقه

الأولى لا يجوز فى النكاح دواما أو متعه اشتراط الخيار فى نفس العقد

فلو شرطه بطل و فى بطلان العقد به قولان المشهور على أنه باطل و عن ابن إدريس أنه لا يبطل ببطلان الشرط المذكور و لا يخلو قوله عن قوه إذ لا فرق بينه و بين سائر الشروط الفاسده فيه مع أن المشهور على عدم كونها مفسده للعقد و دعوى كون هذا الشرط منافيا لمقتضى العقد بخلاف سائر الشروط الفاسده التى لا يقولون بكونها مفسده كما ترى و أما اشتراط الخيار فى المهر فلا مانع منه و لكن لا بد من تعيين مدته و إذا فسخ قبل انقضاء المده يكون كالعقد بلا ذكر المهر فيرجع إلى مهر المثل هذا فى العقد الدائم الذى لا يلزم فيه ذكر المهر و أما فى المتعه حيث إنها لا تصح بلا مهر فاشتراط الخيار فى المهر فيها مشكل

الثانيه إذا ادعى رجل زوجته امرأه فصدقته أو ادعت امرأه زوجته رجل فصدقها

حكم لهما بذلك فى ظاهر الشرع و يرتب جميع آثار الزوجيه بينهما لأن الحق

لا يعدوهما و لقاعده الإقرار و إذا مات أحدهما ورثه الآخر و لا فرق فى ذلك بين كونهما بلديين معروفين أو غربيين و أما إذا ادعى أحدهما الزوجيه و أنكر الآخر فيجرى عليهما قواعد الدعوى فإن كان للمدعى بينه و إلا فيحلف المنكر أو يرد اليمين فيحلف المدعى و يحكم له بالزوجيه و على المنكر ترتيب آثاره فى الظاهر لكن يجب على كل منهما العمل على الواقع بينه و بين الله و إذا حلف المنكر حكم بعدم الزوجيه بينهما لكن المدعى مأخوذ بإقراره المستفاد من دعواه- فليس له إن كان هو الرجل تزويج الخامسة و لا أم المنكره و لا بنتها مع الدخول بها و لا بنت أخيها أو أختها إلا برضاها و يجب عليه إيصال المهر إليها نعم لا يجب عليه نفقتها لنشوزها بالإنكار و إن كانت هى المدعيه لا يجوز لها التزويج بغيره إلا إذا طلقها و لو بأن يقول هى طالق إن كانت زوجتى و لا يجوز لها السفر من دون إذنه و كذا كل ما يتوقف على إذنه و لو

رجع المنكر إلى الإقرار هل يسمع منه و يحكم بالزوجيه بينهما فيه قولان و الأقوى السماع إذا أظهر عذرا لإنكاره و لم يكن متهما و إن كان ذلك بعد الحلف و كذا المدعى إذا رجع عن دعواه و كذب نفسه نعم يشكل السماع منه إذا كان ذلك بعد إقامة البينه منه على دعواه إلا إذا كذبت البينه أيضا نفسها

الثالثه إذا تزوج امرأه تدعى خلوها عن الزوج فادعى زوجيتها رجل آخر

لم تسمع دعواه إلا- بالبينه نعم له مع عدمها على كل منهما اليمين فإن وجه الدعوى على الامرأه فأنكرت و حلفت سقط دعواه عليها و إن نكلت أو ردت اليمين عليه فحلف لا- يكون حلفه حجه على الزوج و تبقى على زوجيه الزوج مع عدمها سواء كان عالما بكذب المدعى أو لا و إن أخبر ثقه واحد بصدق المدعى و إن كان الأحوط حينئذ طلاقها فيبقى النزاع

بينه و بين الزوج فإن حلف سقط دعواه بالنسبه إليه أيضا و إن نكل أو رد اليمين عليه فحلف حكم له بالزوجيه إذا كان ذلك بعد أن حلف فى الدعوى على الزوجيه بعد الرد عليه و إن كان قبل تماميه الدعوى مع الزوجيه فيبقى النزاع بينه و بينها كما إذا وجه الدعوى أولا عليه و الحاصل أن هذه دعوى على كل من الزوج و الزوجه فمع عدم البينه إن حلفا سقط دعواه عليهما و إن نكلا أو رد اليمين عليه فحلف ثبت مدعاه و إن حلف أحدهما دون الآخر فلكل حكمه فإذا حلف الزوج فى الدعوى عليه فسقط بالنسبه إليه و الزوجه لم تحلف بل ردت اليمين على أو نكلت و رد الحاكم عليه فحلف و إن كان لا يتسلط عليها لمكان حق الزوج إلا- أنه لو طلقها أو مات عنها ردت إليه سواء قلنا إن اليمين المردوده بمنزله الإقرار أو بمنزله البينه أو قسم ثالث نعم فى استحقاقها النفقه و المهر المسمى على الزوج إشكال خصوصا إن قلنا إنه بمنزله الإقرار أو البينه هذا كله إذا كانت منكره لدعوى المدعى و أما إذا صدقته و أقرت بزوجيته فلا يسمع بالنسبه إلى حق الزوج و لكنها مأخوذه بإقرارها فلا تستحق النفقه على الزوج و لا المهر المسمى بل و لا مهر المثل إذا دخل بها لأنها بغيه بمقتضى إقرارها إلا أن تظهر عذرا فى ذلك و ترد على المدعى بعد موت الزوج أو طلاقه إلى غير ذلك

الرابعه إذا ادعى رجل زوجيه امرأه و أنكرت

فهل يجوز لها أن تتزوج من غيره قبل تماميه الدعوى مع الأول و كذا يجوز لذلك الغير تزويجها أو لا إلا بعد فراغها من المدعى وجهان من أنها قبل ثبوت دعوى المدعى خليه و مسلطه على نفسها و من تعلق حق المدعى بها و كونها فى معرض ثبوت زوجيتها للمدعى مع أن ذلك تفويت حق المدعى إذا ردت الحلف عليه و حلف فإنه ليس حجه على غيرها و هو الزوج و يحتمل التفصيل بين ما إذا طالت الدعوى فيجوز للضرر عليها بمنعها حينئذ و بين غير هذه الصوره و الأظهر الوجه الأول و حينئذ فإن أقام المدعى بينه و حكم له بها كشف عن فساد العقد عليها و إن لم يكن له بينه و حلفت

بقيت على زوجيتها و إن ردت اليمين على المدعى و حلف ففيه وجهان من كشف كونها زوجه للمدعى فيبطل العقد عليها و من أن اليمين المردوده لا- يكون مسقطا لحق الغير و هو الزوج و هذا هو الأوجه فيشمر فيما إذا طلقها الزوج أو مات عنها فإنها حينئذ تردد على المدعى و المسأله سياله تجرى فى دعوى الأملاك و غيرها أيضا و الله العالم

الخامسه إذا ادعى رجل زوجيه امرأه فأنكرت و ادعت زوجيه امرأه أخرى

لا يصح شرعا زوجيتها لذلك الرجل مع الامراه الأولى كما إذا كانت أخت الأولى أو أمها أو بنتها فهناك دعويان إحداها من الرجل على الامراه و الثانيه من الامراه الأخرى على ذلك الرجل و حينئذ فيما أن لا يكون هناك بينه لواحد من المدعين أو يكون لأحدهما دون الآخر أو لكليهما فعلى الأول يتوجه اليمين على المنكر فى كلتا الدعويين فإن حلفا سقطت الدعويان و كذا إن نكلا- و حلف كل من المدعين اليمين المردوده و إن حلف أحدهما و نكل الآخر و حلف مدعيه اليمين المردوده سقطت دعوى الأول و ثبت مدعى الثانى و على الثانى و هو ما إذا كان لأحدهما بينه ثبت مدعى من له البينه و هل تسقط دعوى الآخر أو يجرى عليه قواعد الدعوى من حلف المنكر أو رده قد يدعى القطع بالثانى لأن كل دعوى لا بد فيها من البينه أو الحلف و لكن لا يبعد تقويه الوجه الأول لأن البينه حجه شرعيه

و إذا ثبت بها زوجيه إحدى الامراتين لا يمكن معه زوجيه الأخرى لأن المفروض عدم إمكان الجمع بين الامراتين فلازم ثبوت زوجيه إحداهما بالأماره الشرعيه عدم زوجيه الأخرى و على الثالث فإما أن يكون البينتان مطلقتين أو مؤرختين متقارنتين أو تاريخ إحداهما أسبق من الأخرى فعلى الأولين تتساقطان و يكون كما لو لم يكن بينه أصلا و على الثالث ترجح الأسبق إذا كانت تشهد بالزوجيه من ذلك التاريخ إلى زمان الثانيه و إن لم تشهد ببقائها إلى زمان الثانيه فكذلك إذا كانت الامراتان الأم و البنت مع تقدم تاريخ البنت بخلاف الأختين و الأم و البنت مع تقدم تاريخ الأم لإمكان صحه العقدين بأن تطلق الأولى و عقد على الثانيه فى الأختين و تطلق الأم مع عدم الدخول بها و حيثئذ ففى ترجيح الثانيه أو التساقت وجهان هذا و لكن وردت روايه تدل على تقديم بينه الرجل إلا مع سبق بينه الامراه المدعيه أو الدخول بها فى الأختين و قد عمل بها المشهور فى خصوص الأختين و منهم من تعدى إلى الأم و البنت أيضا و لكن العمل بها حتى فى موردها مشكل لمخالفتها للقواعد و إمكان حملها على بعض المحامل التى لا تخالف القواعد

٦ السادسة إذا تزوج العبد بمملوكه ثم اشتراها بإذن المولى

فإن اشتراها للمولى بقى نكاحها على حاله و لا إشكال فى جواز وطئها و إن اشتراها لنفسه بطل نكاحها و حلت له بالملك

على الأقوى من ملكيه العبد و هل يفتقر وطؤها حينئذ إلى الإذن من المولى أو لا وجهان أقواهما ذلك لأن الإذن السابق إنما كان بعنوان الزوجيه و قد زالت بالملك فيحتاج إلى الإذن الجديد و لو اشتراها لا بقصد كونها لنفسه أو للمولى فإن اشتراها بعين مال المولى كانت له و تبقى الزوجيه و إن اشتراها بعين ماله كانت له و بطلت الزوجيه و كذا إن اشتراها فى الذمه لانصرافه إلى ذمه نفسه و فى الحاجه إلى الإذن الجديد و عدمها الوجهان

السابعه يجوز تزويج امرأه تدعى أنها خليه من الزوج

من غير فحص مع عدم حصول العلم بقولها بل و كذا إذا لم تدع ذلك و لكن دعت الرجل إلى تزويجها أو أجابت إذا دعت إليه بل الظاهر ذلك و إن علم كونها ذات بعل سابقا و ادعت طلاقها أو موته نعم لو كانت متهمه فى دعواها فالأحوط الفحص عن حالها و من هنا ظهر جواز تزويج زوجه من غاب غيبه منقطع و لم يعلم موته و حياته إذا ادعت حصول العلم لها بموته من الإمارات و القرائن أو بإخبار المخبرين و إن لم يحصل العلم بقولها و يجوز للوكيل أن يجرى العقد عليها ما لم يعلم كذبها فى دعوى العلم و لكن الأحوط الترك خصوصا إذا كانت متهمه

الثامنه إذا ادعت امرأه أنها خليه فتزوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك كونها ذات بعل لم تسمع دعواها

نعم لو أقامت البينه على ذلك فرق بينها وبينه و إن لم يكن هناك زوج معين بل شهدت بأنها ذات بعل على وجه الإجمال

التاسعه إذا وكلا وكيلا فى إجراء الصيغه فى زمان معين لا يجوز لهما المقاربه بعد مضى ذلك الزمان

إلا- إذا حصل لهما العلم بإيقاعه و لا يكفى الظن بذلك و إن حصل من إخبار مخبر بذلك و إن كان ثقة نعم لو أخبر الوكيل بالإجراء كفى إذا كان ثقة بل مطلقا لأن قول الوكيل حجه فيما و كل فيه

## فصل ١٢ فى أولياء العقد

و هم الأب و الجد من طرف الأب بمعنى أب الأب فصاعدا فلا يندرج فيه أب أم الأب و الوصى لأحدهما مع فقد الآخر و السيد بالنسبه إلى مملوكه و الحاكم و لا ولاية للأب و لا الجد من قبلها و لو من قبل أم الأب و لا الأخ و العم و الخال و أولادهم

١ مسأله تثبت ولاية الأب و الجد على الصغيرين و المجنون المتصل جنونه بالبلوغ

بل و المنفصل على الأقوى و لا- ولاية لهما على البالغ الرشيد و لا على البالغه الرشيد إذا كانت ثيبه و اختلفوا فى ثبوتها على البكر الرشيد على أقوال و هى استقلال الولي و استقلالها و التفصيل بين الدوام و الانقطاع باستقلالها فى الأول دون الثانى و العكس و التشريك بمعنى اعتبار إذهنهما معا و المسأله مشكله فلا يترك مراعاة الاحتياط بالاستيذان منهما و لو تزوجت من دون إذن الأب أو زوجها الأب





من دون إذنهما وجب إما إجازته الآخر أو الفراق بالطلاق نعم إذا عضلها الولي أى منعها من التزويج بالكفو مع ميلها سقط اعتبار إذنه و أما إذا منعها من التزويج بغير الكفو شرعا فلا يكون عضلا بل و كذا لو منعها من التزويج بغير الكفو عرفا ممن فى تزويجه غضاؤه و عار عليهم و إن كان كفوا شرعيا و كذا لو منعها من التزويج بكفو معين مع وجود كفو آخر و كذا يسقط اعتبار إذنه إذا كان غائبا لا يمكن الاستيذان منه مع حاجتها إلى التزويج

٢ مسأله إذا ذهب بكارتها بغير الوطى من وثبه و نحوها فحكمها حكم البكر

و أما إذا ذهب بالزنا أو الشبهه فيه إشكال و لا يبعد الإلحاق بدعوى أن المتبادر من البكر من لم تتزوج و عليه فإذا تزوجت و مات عنها أو طلقها قبل أن يدخل بها لا يلحقها حكم البكر و مراعاة الاحتياط أولى

٣ مسأله لا يشترط فى ولاية الجد حياه الأب و لا موته

و القول بتوقف ولايته على بقاء الأب كما اختاره جماعه ضعيف و أضعف منه القول بتوقفها على موته كما اختاره بعض العامه

٤ مسأله لا خيار للصغيره إذا زوجها الأب أو الجد بعد بلوغها و رشدها

بل هو لازم عليها و كذا الصغير على الأقوى و القول بخياره فى الفسخ و الإمضاء ضعيف و كذا لا خيار للمجنون بعد إفاقته

٥ مسأله يشترط فى صحه تزويج الأب و الجد و نفوذه عدم المفسده

و ألا يكون العقد فضوليا كالأجنبي و يحتمل عدم الصحه بالإجازة أيضا بل الأحوط مراعاة المصلحه بل يشكل الصحه إذا كان هناك خاطبان أحدهما أصلح من الآخر بحسب الشرف أو من أجل كثره المهر أو قلته بالنسبه إلى الصغير فاختار الأب غير الأصلح لتشهى نفسه

٦ مسأله لو زوجها الولي بدون مهر المثل أو زوج الصغير بأزيد منه

فإن كان هناك مصلحه تقتضى ذلك صح العقد و المهر و لزم و إلا ففى صحه العقد و بطلان المهر و الرجوع إلى مهر المثل أو بطلان العقد أيضا قولان أقواهما الثانى و المراد من البطلان عدم النفوذ بمعنى توقفه على إجازتها بعد البلوغ و يحتمل البطلان و لو مع الإجازة بناء على اعتبار وجود المجيز فى الحال

٧ مسأله لا يصح نكاح السفیه المبذر

إلا بإذن الولي و عليه أن يعين المهر و المرأه و لو تزوج بدون إذنه وقف على إجازته فإن رأى المصلحه و أجاز صح و لا يحتاج إلى إعاده الصيغه لأنه ليس كالمجنون و الصبى مسلوب العبارة و لذا يصح وكالته عن الغير فى إجراء الصيغه و مباشرته لنفسه بعد إذن الولي

٨ مسأله إذا كان الشخص بالغاً رشيداً فى المالىات لكن لا رشد له بالنسبه إلى أمر التزويج و خصوصياته

من تعيين الزوجه و كيفيه الإمهار و نحو ذلك فالظاهر كونه كالسفيه فى المالىات فى الحاجه إلى إذن الولي و إن لم أر من تعرض له

## ٩ مسألة كل من الأب و الجد مستقل فى الولايه

فلا يلزم الاشتراك و لا الاستيذان من الآخر فأيهما سبق مع مراعاة ما يجب مراعاته لم يبق محل للآخر و لو زوج كل منهما من شخص فإن علم السابق منهما فهو المقدم و لغا الآخر و إن علم التقارن قدم عقد الجد و كذا إن جهل التاريخان و إما إن علم تاريخ أحدهما دون الآخر فإن كان المعلوم تاريخ عقد الجد قدم أيضا و إن كان المعلوم تاريخ عقد الأب احتتمل تقدمه لكن الأظهر تقديم عقد الجد لأن المستفاد من خبر عبيد بن زراره أولويه الجد ما لم يكن الأب زوجها قبله فشرط تقديم عقد الأب كونه سابقا و ما لم يعلم ذلك يكون عقد الجد أولى فتحصل أن اللازم تقديم عقد الجد فى جميع الصور إلا فى صورته معلوميه سبق عقد الأب و لو تشاح الأب و الجد فاختر كل منهما واحدا قدم اختيار الجد و لو بادر الأب فعقد فهل يكون باطلا أو يصح وجهان بل قولان من كونه سابقا فيجب تقديمه و من أن لازم أولويه اختيار الجد عدم صحه خلافه و الأحوط مراعاة الاحتياط و لو تشاح الجد الأسفل و الأعلى هل يجرى عليهما حكم الأب و الجد أو لا وجهان أو جههما الثانى لأنهما ليسا أبا و جدا بل كلاهما جد فلا يشملهما ما دل على تقديم الجد على الأب

## ١٠ مسألة لا يجوز للولى تزويج المولى عليه بمن به عيب

سواء كان من العيوب المجوزه للفسخ أو لا لأنه خلاف المصلحه نعم لو كان هناك مصلحه لازمه المراعاة جاز و حينئذ لا خيار له و لا للمولى عليه إن لم يكن من العيوب المجوزه للفسخ و إن كان منها ففى ثبوت الخيار للمولى عليه بعد بلوغه أو إفاقتة و عدمه

لأن المفروض إقدام الولي مع علمه به وجهان أو جههما الأول لإطلاق أدله تلك العيوب و قصوره بمنزله جهله و علم الولي و لحاظه المصلحة لا يوجب سقوط الخيار للمولى عليه و غايه ما تفيد المصلحة إنما هو صحة العقد فتبقى أدله الخيار بحالها بل ربما يحتمل ثبوت الخيار للولي أيضا من باب استيفاء ما للمولى عليه من الحق و هل له إسقاطه أم لا مشكل إلا أن يكون هناك مصلحة ملزمه لذلك و أما إذا كان الولي جاهلا بالعيب و لم يعلم به إلا بعد العقد فإن كان من العيوب المجوزه للفسخ فلا إشكال في ثبوت الخيار له و للمولى عليه إن لم يفسخ و للمولى عليه فقط إذا لم يعلم به الولي إلى أن بلغ أو أفاق و إن كان من العيوب الأخر فلا خيار للولي و في ثبوته للمولى عليه و عدمه وجهان أو جههما ذلك لأنه يكشف عن عدم المصلحة في ذلك التزويج بل يمكن أن يقال إن العقد فضولي حينئذ لا إنه صحيح و له الخيار

١١ مسأله مملوك المملوك كالمملوك

في كون أمر تزويجه بيد المولى

١٢ مسأله للوصى أن يزوج المجنون المحتاج إلى الزواج

بل الصغير أيضا لكن بشرط نص الموصى عليه سواء عين الزوجه أو الزوج أو أطلق و لا فرق بين أن يكون وصيا من قبل الأب أو من قبل الجد لكن بشرط عدم وجود الآخر و إلا فالأمر إليه

١٣ مسأله للحاكم الشرعى تزويج من لا ولى له

من الأب و الجد و الوصى بشرط الحاجه إليه أو قضاء المصلحه اللازمه المراعاة

١٤ مسأله يستحب للمرأة المالكه أمرها أن تستأذن أبها أو جدها

و إن لم يكونا فتوكل أخاها و إن تعدد اختارت الأكبر

١٥ مسأله ورد فى الأخبار إن إذن البكر سكوتها عند العرض عليها

و أفتى به العلماء لكنها محموله على ما إذا ظهر رضاها و كان سكوتها لحياها عن النطق بذلك

١٦ مسأله يشترط فى ولاية الأولياء المذكورين البلوغ و العقل و الحريه و الإسلام إذا كان المولى عليه مسلما

فلا ولاية للصغير و الصغيره على مملوكهما من عبد أو أمه بل الولاية حينئذ لوليها و كذا مع فساد عقلهما بجنون أو إغماء أو نحوه و كذا لا ولاية للأب و الجد مع جنونهما و نحوه و إن جن أحدهما دون الآخر فالولاية للآخر و كذا لا ولاية للمملوك و لو مبعضا على ولده حرا كان أو عبدا بل الولاية فى الأول للحاكم و فى الثانى لمولاه و كذا لا ولاية للأب الكافر على ولده المسلم فتكون للجد إذا كان مسلما و للحاكم إذا كان كافرا أيضا و الأقوى ثبوت ولايته على ولده الكافر و لا يصح تزويج الولى فى حال إحرامه أو المولى عليه سواء كان بمباشرة أو بالتوكيل نعم لا بأس بالتوكيل حال الإحرام ليقع العقد بعد الإحلال

١٧ مسأله يجب على الوكيل فى التزويج أن لا يتعدى عما عينه الموكل

من حيث الشخص و المهر و سائر الخصوصيات و إلا كان فضوليا موقوفا على الإجازة و مع الإطلاق و عدم التعيين يجب مراعاة مصلحه الموكل من سائر الجهات و

مع التعدى يصير فضوليا و لو وكلت المرأه رجلا فى تزويجها لا يجوز له أن يزوجه من نفسه للانصراف عنه نعم لو كان التوكيل على وجه يشمل نفسه أيضا بالعموم أو الإطلاق جاز و مع التصريح فأولى بالجواز و لكن ربما يقال بعدم الجواز مع الإطلاق و الجواز مع العموم بل قد يقال بعدمه حتى مع التصريح بتزويجها من نفسه لروايه عمار المحموله على الكراهه أو غيرها من المحامل

#### ١٨ مسأله الأقوى صحه النكاح الواقع فضولا مع الإجازة

سواء كان فضوليا من أحد الطرفين أو كليهما كان المعقود له صغيرا أو كبيرا حرا أو عبدا و المراد بالفضولى العقد الصادر من غير الولى و الوكيل سواء كان قريبا كالأخ و العم و الخال و غيرهم أو أجنبيا و كذا الصادر من العبد أو الأمه لنفسه بغير إذن الولى و منه العقد الصادر من الولى أو الوكيل على غير الوجه المأذون فيه من الله أو من الموكل كما إذا أوقع الولى العقد على خلاف المصلحه أو تعدى الوكيل عما عينه الموكل و لا يعتبر فى الإجازة الفوريه سواء كان التأخير من جهه الجهل بوقوع العقد أو مع العلم به و إرادته التروى أو عدمها أيضا نعم لا تصح الإجازة بعد الرد كما لا يجوز الرد بعد الإجازة فمعها يلزم العقد

#### ١٩ مسأله لا يشترط فى الإجازة لفظ خاص

بل تقع بكل ما دل على إنشاء الرضا بذلك العقد بل تقع بالفعل الدال عليه

#### ٢٠ مسأله يشترط فى المجيز علمه بأن له أن لا يلتزم بذلك العقد

فلو اعتقد لزوم العقد عليه فرضى به لم يكف فى الإجازة نعم لو اعتقد لزوم الإجازة عليه بعد العلم بعدم لزوم العقد فأجاز فإن كان على وجه التقييد لم يكف و إن كان على وجه

الداعى يكون كافيا

٢١ مسأله الإجازة كاشفه عن صحه العقد من حين وقوعه

فيجب ترتيب الآثار من حينه

٢٢ مسأله الرضا الباطنى التقديرى لا يكفى فى الخروج عن الفضولىه

فلو لم يكن ملتفتا حال العقد إلى أنه كان بحيث لو كان حاضرا و ملتفتا كان راضيا لا يلزم العقد عليه بدون الإجازة بل لو كان حاضرا حال العقد و راضيا به إلا أنه لم يصدر منه قول و لا فعل يدل على رضاه فالظاهر أنه من الفضولى فله أن لا يجيز

٢٣ مسأله إذا كان كارها حال العقد إلا أنه لم يصدر منه رد

له فالظاهر صحته بالإجازة نعم لو استوذن فنهى و لم يأذن و مع ذلك أوقع الفضولى العقد يشكل صحته بالإجازة لأنه بمنزلة الرد بعده و يحتمل صحته بدعوى الفرق بينه و بين الرد بعد العقد فليس بأدون من عقد المكره الذى نقول بصحته إذا لحقه الرضا و إن كان لا يخلو ذلك أيضا من إشكال

٢٤ مسأله لا يشترط فى الفضولى قصد الفضولىه

و لا الالتفات إلى ذلك فلو تخيل كونه وليا أو وكىلا و أوقع العقد فتبين خلافه يكون من الفضولى و يصح بالإجازة

٢٥ مسأله لو قال فى مقام إجراء الصيغه زوجت موكلتى فلانه مثلا مع أنه لم يكن وكىلا عنها فهل يصح و يقبل الإجازة أم لا

الظاهر الصحه نعم لو لم يذكر لفظ فلانه و نحوه كأن يقول زوجت موكلتى و كان من قصده امرأه معينه مع عدم كونه وكىلا عنها يشكل صحته بالإجازة

٢٦ مسأله لو أوقع الفضولى العقد على مهر معين

هل

يجوز إجازة العقد دون المهر أو بتعيين المهر على وجه آخر من حيث الجنس أو من حيث القلة و الكثرة فيه إشكال بل الأظهر عدم الصحة فى الصورة الثانية و هى ما إذا عين المهر على وجه آخر كما أنه لا تصح الإجازة مع شرط لم يذكر فى العقد أو مع إلغاء ما ذكر فيه من الشرط

٢٧ مسألة إذا أوقع العقد بعنوان الفضولية فتبين كونه وكيلا

فالظاهر صحته و لزومه إذا كان ناسيا لكونه وكيلا بل و كذا إذا صدر التوكيل ممن له العقد و لكن لم يبلغه الخبر على إشكال فيه و أما لو أوقعه بعنوان الفضولية فتبين كونه وليا ففى لزومه بلا إجازة منه أو من المولى عليه إشكال

٢٨ مسألة إذا كان عالما بأنه وكيل أو ولى و مع ذلك أوقع العقد بعنوان الفضولية

فهل يصح و يلزم أو يتوقف على الإجازة أو لا يصح وجوه أقواها عدم الصحة لأنه يرجع إلى اشتراط كون العقد الصادر من وليه جائزا فهو كما لو أوقع البالغ العاقل بقصد أن يكون الأمر بيده فى الإبقاء و العدم و بعباره أخرى أوقع العقد مترلزلا

٢٩ مسألة إذا زوج الصغيرين وليهما فقد مر أن العقد لازم عليهما



و لا يجوز لهما بعد البلوغ رده أو فسخه و على هذا فإذا مات أحدهما قبل البلوغ أو بعده ورثه الآخر و أما إذا زوجها الفضوليان فيتوقف على إجازتهما بعد البلوغ أو إجازته وليهما قبله فإن بلغا و أجاز أثبتت الزوجيه و يترتب عليها أحكامها من حين العقد لما مر من كون الإجازة كاشفه و إن رد أو رد أحدهما أو ماتا أو مات أحدهما قبل الإجازة كشف عن عدم الصحة من حين الصدور و إن بلغ أحدهما و أجاز ثم مات قبل بلوغ الآخر يعزل ميراث الآخر على تقدير الزوجيه فإن بلغ و أجاز يحلف على أنه لم يكن إجازته للطمع فى الإرث فإن حلف يدفع إليه و إن لم يجرز أو أجاز و لم يحلف لم يدفع بل يرد إلى الورثه و كذا لو مات بعد الإجازة و قبل الحلف هذا إذا كان متهما بأن إجازته للربغه فى الإرث و أما إذا لم يكن متهما بذلك كما إذا أجاز قبل أن يعلم موته أو كان المهر اللازم عليه أزيد مما يرث أو نحو ذلك فالظاهر عدم الحاجه إلى الحلف

٣٠ مسأله يترتب على تقدير الإجازة و الحلف جميع الآثار المرتبه على الزوجيه

من المهر و حرمة الأم و البنت و حرمتها إن كانت هى الباقيه على الأب و الابن و نحو ذلك بل الظاهر ترتب هذه الآثار بمجرد الإجازة من غير حاجه إلى الحلف فلو أجاز و لم

يحلف مع كونه متهما لا يرث و لكن يرتب سائر الأحكام

٣١ مسأله الأقوى جريان الحكم المذكور فى المجنونين

بل الظاهر التعدى إلى سائر الصور كما إذا كان أحد الطرفين الولى و الطرف الآخر الفضولى أو كان أحد الطرفين المجنون و الطرف الآخر الصغير أو كانا بالغين كاملين أو أحدهما بالغاً و الآخر صغيراً أو مجنوناً أو نحو ذلك ففى جميع الصور إذا مات من لزم العقد بالنسبه إليه لعدم الحاجه إلى الإجازة أو لإجازته بعد بلوغه أو رشده و بقى الآخر فإنه يعزل حصه الباقي من الميراث إلى أن يرد أو يجوز بل الظاهر عدم الحاجه إلى الحلف فى ثبوت الميراث فى غير الصغيرين من سائر الصور لاختصاص الموجب له من الأخبار بالصغيرين و لكن الأحوط الإحلاف فى الجميع بالنسبه إلى الإرث بل بالنسبه إلى سائر الأحكام أيضاً

٣٢ مسأله إذا كان العقد لازماً على أحد الطرفين

من حيث كونه أصيلاً أو مجيزاً و الطرف الآخر فضولياً و لم يتحقق إجازة و لا رد فهل يثبت على الطرف اللانزم تحريم المصاهرات فلو كان زوجاً يحرم عليه نكاح أم المرأه و بنتها و أختها و الخمسه و إذا كانت زوجته يحرم عليها التزويج بغيره و بعبارة أخرى هل يجرى عليه آثار الزوجيه و إن لم تجر على الطرف الآخر أو لا قولان أقواهما الثانى إلا مع فرض العلم بحصول الإجازة بعد ذلك الكاشفه عن تحققها من حين العقد

نعم الأحوط الأول لكونه فى معرض ذلك بمجىء الإجازة نعم إذا تزوج الأم أو البنت مثلا- ثم حصلت الإجازة كشفت عن بطلان ذلك

٣٣ مسأله إذا رد المعقود أو المعقوده فضولا العقد و لم يجزه لا يترتب عليه شىء من أحكام المصاهره

سواء أجاز الطرف الآخر أو كان أصيلا أم لا لعدم حصول الزوجيه بهذا العقد الغير المجاز و تبين كونه كأن لم يكن و ربما يستشكل فى خصوص نكاح أم المعقود عليها و هو فى غير محله بعد إن لم يتحقق نكاح و مجرد العقد لا يوجب شيئا مع أنه لا فرق بينه و بين نكاح البنت و كون الحرمة فى الأول غير مشروطه بالدخول بخلاف الثانى لا ينفع فى الفرق

٣٤ مسأله إذا زوجت امرأه فضولا من رجل و لم تعلم بالعقد فتزوجت من آخر ثم علمت بذلك العقد

ليس لها أن تجيز لفوات محل الإجازة و كذا إذا زوج رجل فضولا بامرأه و قبل أن يطلع على ذلك تزوج أمها أو بنتها أو أختها ثم علم و دعوى أن الإجازة حيث إنها كاشفه إذا حصلت تكشف عن بطلان العقد الثانى كما ترى

٣٥ مسأله إذا زوجها أحد الوكيلين من رجل و زوجها الوكيل الآخر من آخر

فإن علم السابق من العقدين فهو الصحيح و إن علم الاقتران بطلا معا و إن شك فى السبق و الاقتران فكذلك لعدم العلم بتحقيق عقد صحيح و الأصل عدم تأثير واحد منهما و إن علم السبق و اللحق و لم يعلم السابق

من اللاحق فإن علم تاريخ أحدهما حكم بصحته دون الآخر و إن جهل التاريخان ففي المسأله وجوه أحدها التوقيف حتى يحصل العلم الثانى خيار الفسخ للزوجه الثالث أن الحاكم يفسخ الرابع القرعه و الأوفق بالقواعد هو الوجه الأخير و كذا الكلام إذا زوجه أحد الوكيلين برابعه و الآخر بأخرى أو زوجه أحدهما بامرأه و الآخر ببنتها أو أمها أو أختها و كذا الحال إذا زوجت نفسها من رجل و زوجها وكيلها من آخر أو تزوج بامرأه و زوجه وكيله بأخرى لا يمكن الجمع بينهما و لو ادعى أحد الرجلين المعقود لهما السبق و قال الآخر لا أدرى من السابق و صدقت المرأه المدعى للسبق حكم بالزوجيه بينهما لتصادقهما عليها

<بسم الله الرحمن الرحيم>

## كتاب الوصيه

### اشاره

و هى إما مصدر وصى يصى بمعنى الوصل حيث إن الموصى يصل تصرفه بعد الموت بتصرفه حال الحياه و إما اسم مصدر بمعنى العهد من وصى يوصى توصيه أو أوصى يوصى إيضاء و هى إما تمليكيه أو عهديه و بعبارة أخرى إما تمليك عين أو منفعه أو تسليط على حق أو فك ملك أو عهد متعلق بالغير أو عهد متعلق بنفسه كالوصيه بما يتعلق بتجهيزه و تنقسم انقسام الأحكام الخمسه

### مسائل

١ مسأله الوصيه العهديه لا تحتاج إلى القبول

و كذا الوصيه بالفك كالعق و أما التمليكيه فالمشهور على أنه يعتبر فيها القبول جزءا و عليه تكون من العقود أو شرطا على



وجه الكشف أو النقل فيكون من الإيقاعات و يحتمل قويا عدم اعتبار القبول فيها بل يكون الرد مانعا و عليه تكون من الإيقاع الصريح و دعوى أنه يستلزم الملك القهري و هو باطل في غير مثل الإرث مدفوعه بأنه لا مانع منه عقلا و مقتضى عمومات الوصيه ذلك مع أن الملك القهري موجود في مثل الوقف

٢ مسأله بناء على اعتبار القبول في الوصيه يصح إيقاعه بعد وفاه الموصى بلا إشكال

و قبل وفاته على الأقوى و لا وجه لما عن جماعه من عدم صحته حال الحياه لأنها تمليك بعد الموت فالقبول قبله كالقبول قبل الوصيه فلا محل له و لأنه كاشف أو ناقل و هما معا متفتيان حال الحياه إذ نمنع عدم المحل له إذ الإنشاء المعلق على الموت قد حصل فيمكن القبول المطابق له و الكشف و النقل إنما يكونان بعد تحقق المعلق عليه فهما في القبول بعد الموت لا مطلقا

٣ مسأله تتضيق الواجبات الموسعه بظهور أمارات الموت

مثل قضاء الصلوات و الصيام و النذور المطلقه و الكفارات و نحوها فيجب المبادره إلى إتيانها مع الإمكان و مع عدمه يجب الوصيه بها سواء فاتت لعذر أو لا لعذر لوجوب تفرغ الذمه بما أمكن في حال الحياه و إن لم يجز فيها النيابة فبعد الموت تجرى فيها يجب التفرغ بها بالإيصاء و كذا يجب رد أعيان أموال الناس التي كانت عنده كالوديعة و العاريه و مال المضاربه و نحوها و مع عدم الإمكان يجب الوصيه بها و كذا يجب أداء ديون الناس الحاله و مع عدم الإمكان أو مع كونها مؤجله يجب الوصيه بها إلا- إذا كانت معلومه أو موثقه بالإسناد المعتمره و كذا إذا كان عليه زكاه أو خمس أو نحو ذلك فإنه يجب عليه أدائها أو الوصيه بها و لا فرق فيما ذكر بين ما لو كانت له تركه أو لا إذا احتمل وجود متبرع أو أدائها من بيت المال

٤ مسأله رد الموصى له للوصيه مبطل لها

إذا

كان قبل حصول الملكيه- و إذا كان بعد حصولها لا يكون مبطلا لها فعلى هذا إذا كان الرد منه بعد الموت و قبل القبول أو بعد القبول الواقع حال حياه الموصى مع كون الرد أيضا كذلك يكون مبطلا لها لعدم حصول الملكيه بعد و إذا كان بعد الموت و بعد القبول لا يكون مبطلا سواء كان القبول بعد الموت أيضا أو قبله و سواء كان قبل القبض أو بعده بناء على الأقوى من عدم اشتراط القبض فى صحتها لعدم الدليل على اعتباره و ذلك لحصول الملكيه حينئذ له فلا تزول بالرد و لا دليل على كون الوصيه جائزه بعد تماميتها بالنسبه إلى الموصى له كما أنها جائزه بالنسبه إلى الموصى حيث إنه يجوز له الرجوع فى وصيته كما سيأتى و ظاهر كلمات العلماء حيث حكموا ببطالانها بالرد عدم صحه القبول بعده لأنه عندهم مبطل للإيجاب الصادر من الموصى كما أن الأمر كذلك فى سائر العقود حيث إن الرد بعد الإيجاب يبطله و إن رجع و قبل بلا تأخير و كما فى إجازة الفضولى حيث إنها لا تصح بعد الرد لكن لا يخلو عن إشكال إذا كان الموصى



باقيا على إيجابه بل فى سائر العقود أيضا مشكل إن لم يكن إجماع خصوصا فى الفضولى حيث إن مقتضى بعض الأخبار صحتها و لو بعد الرد و دعوى عدم صدق المعاهده عرفا إذا كان القبول بعد الرد ممنوعه ثمّ إنهم ذكروا أنه لو كان القبول بعد الرد الواقع حال الحياه صح و هو أيضا مشكل على ما ذكره من كونه مبطلا- للإيجاب إذ لا فرق حينئذ بين ما كان فى حال الحياه أو بعد الموت إلا إذا قلنا إن الرد و القبول لا أثر لهما حال الحياه و إن محلها إنما هو بعد الموت و هو محل منع

٥ مسأله لو أوصى له بشيئين بإيجاب واحد فقبل الموصى له أحدهما دون الآخر صح فيما قبل و بطل فيما رد

و كذا لو أوصى له بشيء فقبل بعضه مشاعا أو مفروزا و رد بعضه الآخر و إن لم نقل بصحة مثل ذلك فى البيع و نحوه بدعوى عدم التطابق حينئذ بين الإيجاب و القبول لأن مقتضى القاعده الصحه فى البيع أيضا إن لم يكن إجماع و دعوى عدم التطابق ممنوعه نعم لو علم من حال الموصى إرادته تمليك المجموع من حيث المجموع لم يصح التبعض

٦ مسألة لا يجوز للورثة التصرف في العين الموصى بها

قبل أن يختار الموصى له أحد الأمرين من القبول أو الرد و ليس لهم إجباره على اختيار أحدهما معجلا إلا إذا كان تأخيره موجبا للضرر عليهم فيجبره الحاكم حينئذ على اختيار أحدهما

٧ مسألة إذا مات الموصى له قبل القبول أو الرد

فالمشهور قيام وارثه مقامه في ذلك فله القبول إذا لم يرجع الموصى عن وصيته من غير فرق بين كون موته في حياة الموصى أو بعد موته و بين علم الموصى بموته و عدمه و قيل بالبطلان بموته قبل القبول و قيل بالتفصيل بين ما إذا علم أن غرض الموصى خصوص الموصى له فتبطل و بين غيره فلورثته و القول الأول و إن كان على خلاف القاعدة مطلقا بناء على اعتبار القبول في صحتها لأن المفروض أن الإيجاب مختص بالموصى له و كون قبول الوارث بمنزله قبوله ممنوع كما أن دعوى انتقال حق القبول إلى الوارث أيضا محل منع صغرى و كبرى لمنع كونه حقا و منع كون كل حق منتقلا إلى الوارث حتى مثل ما نحن فيه من الحق الخاص به الذى لا يصدق كونه من تركته و على ما قويننا من عدم اعتبار القبول فيها بل كون الرد مانعا أيضا يكون الحكم على خلاف القاعدة في خصوص صورته موته قبل موت الموصى له لعدم ملكيته في حياة الموصى لكن الأقوى مع ذلك هو إطلاق الصحة كما هو المشهور و ذلك لصحيحه محمد بن قيس الصريحه في ذلك حتى في صورته موته في حياة الموصى المؤيده بخبر الساباطى و صحيح المثنى و لا يعارضها صحيحنا محمد بن مسلم و منصور بن حازم بعد إعراض المشهور عنهما و إمكان حملهما على محامل منها التقيه لأن المعروف

بينهم عدم الصحة نعم يمكن دعوى انصراف الصحيحه عما إذا علم كون غرض الموصى خصوص شخص الموصى له على وجه التقييد بل ربما يقال إن محل الخلاف غير هذه الصورة لكن الانصراف ممنوع و على فرضه يختص الإشكال بما إذا كان موته قبل موت الموصى و إلا فبناء على عدم اعتبار القبول بموت الموصى صار مالكا بعد فرض عدم رده فينتقل إلى ورثته

بقى هنا أمور

أحدها هل الحكم يشمل ورثه الوارث

كما إذا مات الموصى له قبل القبول و مات وارثه أيضا قبل القبول فهل الوصيه لوارث الوارث أو لا وجوه الشمول و عدمه لكون الحكم على خلاف القاعده و الابتداء على كون مدرك الحكم انتقال حق القبول فتشمل و كونه الأخبار فلا.

الثانى إذا قبل بعض الورثه و رد بعضهم

فهل تبطل أو تصح و يرث الراد أيضا مقدار حصته أو تصح بمقدار حصه القابل فقط أو تصح و تمامه للقابل أو التفصيل بين كون موته قبل موت الموصى فتبطل أو بعده فتصح بالنسبه إلى مقدار حصه القابل وجوه.

الثالث هل ينتقل الموصى به بقبول الوارث إلى الميت

ثمَّ إليه أو إليه ابتداء من الموصى وجهان أو جههما الثانى وربما بينى على كون القبول كاشفاً أو ناقلاً فعلى الثانى الثانى و على الأول الأول و فيه أنه على الثانى أيضاً يمكن أن يقال بانتقاله إلى الميت أنا ما ثمَّ إلى وارثه بل على الأول يمكن أن يقال بكشف قبوله عن الانتقال إليه من حين موت الموصى لأنه كأنه هو القابل فيكون منتقلاً إليه من الأول.

الرابع هل المدار على الوارث حين موت الموصى له.

إذا كان قبل موت الموصى أو الوارث حين موت الموصى أو البناء على كون القبول من الوارث موجبا للانتقال إلى الميت ثمَّ إليه أو كونه موجبا للانتقال إليه أولاً من الموصى فعلى الأول الأول و على الثانى الثانى وجوه.

الخامس إذا أوصى له بأرض فمات قبل القبول فهل ترث زوجته منها أو لا

وجهان مبيان على الوجهين فى المسألة المتقدمه فعلى الانتقال إلى الميت ثمَّ إلى الوارث لا ترث و على الانتقال إليه

أولاً- لا مانع من الانتقال إليها لأن المفروض أنها لم تنتقل إليه إرثاً من الزوج بل وصيه من الموصى كما أنه يبني على الوجهين إخراج الديون و الوصايا من الموصى به بعد قبول الوارث و عدمه أما إذا كانت بما يكون من الحبوه ففي اختصاص الولد الأكبر به بناء على الانتقال إلى الميت أولاً فمشكل لانصراف الأدله عن مثل هذا.

السادس إذا كان الموصى به ممن يعتق على الموصى له

فإن قلنا بالانتقال إليه أولاً بعد قبول الوارث فإن قلنا به كسفا و كان موته بعد موت الموصى انعتق عليه و شارك الوارث ممن في طبقته و يقدم عليهم مع تقدم طبقته فالوارث يقوم مقامه في

القبول ثمَّ يسقط عن الوارثه لوجود من هو مقدم عليه و إن كان موته قبل موت الموصى أو قلنا بالنقل و أنه حين قبول الوارث ينتقل إليه آنا ما فينتعق لكن لا يرث إلا إذا كان انعتاقه قبل قسمه الورثه و ذلك لأنه على هذا التقدير انعتق بعد سبق سائر الورثه بالإرث نعم لو انعتق قبل القسمه فى صوره تعدد الورثه شاركهم و إن قلنا بالانتقال إلى الوارث من الموصى لا من الموصى له فلا ينعتق عليه لعدم ملكه بل يكون للورثه إلا إذا كان ممن ينعتق عليهم أو على بعضهم فحينئذ ينعتق و لكن لا يرث إلا إذا كان ذلك مع تعدد الورثه و قبل قسمتهم.

السابع [لا فرق فى قيام الوارث مقام الموصى له بين التملكه و العهديه]

لا فرق فى قيام الوارث مقام الموصى له بين التملكه و العهديه

٨ مسأله اشتراط القبول على القول به مختص بالتملكه

كما عرفت فلا يعتبر فى العهديه و يختص بما إذا كان لشخص معين أو أشخاص معينين و أما إذا كان للنوع أو للجهات كالوصيه للفقراء و العلماء أو للمساجد فلا- يعتبر قبولهم أو قبول الحاكم فيما للجهات و إن احتل ذلك أو قيل و دعوى أن الوصيه لها ليست من التملكه بل هى عهديه و إلا- فلا يصح تملك النوع أو الجهات كما ترى و قد عرفت سابقا قوه عدم اعتبار القبول مطلقا و إنما يكون الرد مانعا و هو أيضا لا يجرى فى مثل المذكورات فلا تبطل برد بعض الفقراء

مثلا بل إذا انحصر النوع فى ذلك الوقت فى شخص فرد لا تبطل

٩ مسأله الأقوى فى تحقق الوصيه كفايه كل ما دل عليها من الألفاظ

و لا يعتبر فيه لفظ خاص بل يكفى كل فعل دال عليها حتى الإشاره و الكتابه و لو فى حال الاختيار إذا كانت صريحه فى الدلاله بل أو ظاهره فإن ظاهر الأفعال معتبر كظاهر الأقوال فما يظهر من جماعه اختصاص كفايه الإشاره و الكتابه بحال الضروره لا وجه له بل يكفى وجود مكتوب منه بخطه و مهره إذا علم كونه إنما كتبه بعنوان الوصيه و يمكن أن يستدل عليه

بقوله ع: لا ينبغى لامرئ مسلم أن يبيت ليله إلا و وصيته تحت رأسه

بل يدل عليه

ما رواه الصدوق عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال: كتبت إليه كتب رجل كتابا بخطه و لم يقل لورثته هذه وصيتي و لم يقل إني قد أوصيت إلا أنه كتب كتابا فيه ما أراد أن يوصى به هل يجب على ورثته القيام بما فى الكتاب بخطه و لم يأمرهم بذلك فكتب إن كان له ولد ينفذون كل شيء يجدون فى كتاب أبيهم فى وجه البر و غيره

١٠ مسأله يشترط فى الموصى أمور

الأول البلوغ فلا- يصح وصيه غير البالغ نعم الأقوى وفاقا للمشهور صحه وصيه البالغ عشرين إذا كان عاقلا فى وجوه المعروف للأرحام أو غيرهم لجمله من الأخبار المعتبره خلافا لابن إدريس و تبعه جماعه. الثانى العقل فلا تصح وصيه المجنون نعم تصح وصيه الأدوارى منه إذا كانت فى دور إفاقته و كذا لا تصح وصيه السكران حال سكره و لا يعتبر استمرار العقل فلو أوصى ثم جن لم تبطل كما أنه لو أغمى عليه أو سكر لا تبطل وصيته فاعتبار العقل إنما هو حال إنشاء الوصيه.

الثالث الاختيار. الرابع الرشد فلا تصح وصيه السفیه و إن كانت بالمعروف سواء كانت قبل حجر الحاكم أو بعده و أما المفلس فلا- مانع من وصيته و إن كانت بعد حجر الحاكم لعدم الضرر بها على الغرماء لتقدم الدين على الوصيه. الخامس الحريه فلا تصح وصيه المملوك بناء على عدم ملكه و إن أجاز مولاه بل و كذا بناء على ما هو الأقوى من ملكه لعموم أدله

و قوله ع: لا وصيه لمملوك

بناء على إرادته نفى وصيته لغيره لا نفى الوصيه له نعم لو أجاز مولاه صح على البناء المذكور و لو أوصى بماله ثمّ انعتق و كان المال باقيا في يده صحت على إشكال نعم لو علقها على الحرية فالأقوى صحتها و لا يضر التعليق المفروض كما لا يضر إذا قال هذا لزيد إن مت في سفرى و لو أوصى بدفنه في مكان خاص لا يحتاج إلى صرف مال فالأقوى الصحة و كذا ما كان من هذا القبيل. السادس أن لا يكون قاتل نفسه بأن أوصى بعد ما أحدث في نفسه ما يوجب هلاكه مع جرح أو شرب سم أو نحو ذلك فإنه لا- تصح وصيته على المشهور المدعى عليه الإجماع للنص الصحيح الصريح خلافا لابن إدريس و تبعه بعض و القدر المنصرف إليه الإطلاق الوصيه بالمال و أما الوصيه بما يتعلق بالتجهيز و نحوه مما لا تعلق له بالمال فالظاهر صحتها كما أن الحكم مختص بما إذا كان فعل ذلك عمدا لا- سهوا أو خطأ و برجاء أن يموت لا لغرض آخر و على وجه العصيان لا مثل الجهاد في سبيل الله و بما لو مات من ذلك و أما إذا عوفى ثمّ أوصى صحت وصيته بلا إشكال و هل تصح وصيته قبل المعافاه إشكال و لا- يلحق التنجيز بالوصيه هذا و لو أوصى قبل أن يحدث في نفسه ذلك ثمّ أحدث صحت وصيته و إن كان حين الوصيه بانيا على أن يحدث ذلك بعدها للصحيح المتقدم مضافا إلى العمومات

١١ مسأله يصح لكل من الأب و الجد الوصيه بالولاية على الأطفال مع فقد الآخر

و لا تصح مع وجوده كما لا يصح ذلك لغيرهما حتى الحاكم الشرعى فإنه بعد فقدهما له الولاية عليهم ما دام حيا و ليس له أن يوصى بها لغيره بعد موته فيرجع الأمر بعد موته إلى الحاكم الآخر فحاله حال كل من الأب و الجد مع وجود الآخر و لا ولاية في ذلك للأُم خلافا لابن الجنيد حيث جعل لها بعد الأب إذا كانت رشيدة و على ما ذكرنا فلو أوصى للأطفال واحد من أرحامهم أو غيرهم بمال و جعل أمره إلى غير الأب و الجد



و غير الحاكم لم يصح بل يكون للأب و الجد مع وجود أحدهما و للحاكم مع فقدهما نعم لو أوصى لهم على أن يبقى بيد الوصى ثم يملكه لهم بعد بلوغهم أو على أن يصرفه عليهم من غير أن يملكهم يمكن أن يقال بصحته و عدم رجوع أمره إلى الأب و الجد أو الحاكم

### فصل فى الموصى به

تصح الوصيه بكل ما يكون فيه غرض عقلائى محلل من عين أو منفعه أو حق قابل للنقل و لا فرق فى العين بين أن تكون موجوده فعلا أو قوه فتصح بما تحمله الجاربه أو الدابه أو الشجره و تصح بالعبد الآبق منفردا و لو لم يصح بيعه إلا بالضميمه و لا تصح بالمحرمات كالخمر و الخنزير و نحوهما و لا بآلات اللهو و لا بما لا نفع فيه و لا غرض عقلائى كالحشرات و كلب الهراش و أما كلب الصيد فلا مانع منه و كذا كلب الحائط و الماشيه و الزرع و إن قلنا بعدم مملوكيه ما عدا كلب الصيد إذ يكفى وجود الفائده فيها و لا تصح بما لا يقبل النقل من الحقوق كحق القذف و نحوه و تصح بالخمر المتخذ للتخليل و لا فرق فى عدم صحه الوصيه بالخمر و الخنزير بين كون الموصى و الموصى له مسلمين أو كافرين أو مختلفين لأن الكفار أيضا مكلفون بالفروع نعم هم يقرون على مذهبهم و إن لم يكن عملهم صحيحا و لا تصح الوصيه بمال الغير و لو أجاز ذلك الغير إذا أوصى لنفسه نعم لو أوصى فضولا عن الغير احتمل صحته إذا أجاز

١ مسأله يشترط فى نفوذ الوصيه كونها بمقدار الثلث أو بأقل منه

فلو كانت بأزيد بطلت فى الزائد إلا مع إجازة الورثة بلا إشكال و ما عن على بن بابويه من نفوذها مطلقا على تقدير ثبوت النسبه شاذ و لا فرق بين أن يكون بحصه مشاعه من التركة أو بعين معينه و لو كانت زائده و أجازها بعض الورثة دون بعض نفذت فى حصه المجيز فقط و لا يضر التبعض كما فى سائر العقود فلو خلف ابنا و بنتا و أوصى بنصف تركته فأجاز الابن دون البنت كان للموصى له ثلاثه إلا ثلث من سته و لو انعكس كان له اثنان و ثلث من سته

٢ مسأله لا يشترط فى نفوذها قصد الموصى كونها من الثلث الذى جعله الشارع له

فلو أوصى بعين غير ملتفت إلى ثلثه و كانت بقدره أو أقل صحت و لو قصد كونها من الأصل أو من ثلثى الورثة و بقاء ثلثه سليما مع وصيته بالثلث أو لاحقا بطلت مع عدم إجازة الورثة بل و كذا إن اتفق أنه لم يوص بالثلث أصلا لأن الوصيه المفروضه مخالف للشرع و إن لم تكن حينئذ زائده على الثلث نعم لو كانت فى واجب نفذت لأنه يخرج من الأصل إلا- مع تصريحه بإخراجه

٣ مسأله إذا أوصى بالأزيد أو بتمام تركته و لم يعلم كونها فى واجب حتى تنفذ أو لا

حتى يتوقف الزائد على إجازة الورثة فهل الأصل النفوذ إلا إذا ثبت عدم كونها بالواجب أو عدمه إلا إذا ثبت كونها بالواجب وجهان ربما يقال بالأول و يحمل عليه ما دل من الأخبار على أنه إذا أوصى بماله كله فهو جائز و أنه أحق بماله ما دام فيه الروح لكن الأظهر الثانى لأن مقتضى ما دل على عدم صحتها إذا كانت أزيد من ذلك و الخارج منه كونها بالواجب و هو غير معلوم نعم إذا أقر بكون ما أوصى به من الواجب عليه يخرج من الأصل بل و كذا إذا قال أعطوا مقدار كذا خمسا أو زكاه أو نذرا أو نحو ذلك و شك فى أنها واجبه عليه أو من باب الاحتياط المستحبى فإنها أيضا تخرج من الأصل لأن الظاهر من الخمس و الزكاه الواجب منهما و الظاهر من كلامه اشتغال ذمته بهما

٤ مسأله إذا أجاز الوارث بعد وفاه الموصى

فلا إشكال فى نفوذها و لا يجوز له الرجوع فى إجازته و أما إذا أجاز فى حياة الموصى ففى نفوذها و عدمه قولان أقواهما الأول كما هو المشهور للأخبار المؤيده باحتمال كونه ذا حق فى الثلاثين فيرجع إجازته إلى إسقاط حقه كما لا يبعد استفادته من الأخبار الداله على أن ليس للميت من ماله إلا الثلث هذا و الإجازة من الوارث تنفيذ لعمل الموصى و ليست ابتداء عطيه من الوارث فلا ينتقل الزائد إلى الموصى له من الوارث بأن ينتقل إليه بموت الموصى أولا ثم ينتقل إلى الموصى له بل و لا بتقدير ملكه بل ينتقل إليه من الموصى من الأول

٥ مسأله ذكر بعضهم أنه لو أوصى بنصف ماله مثلا فأجاز الورثة.

ثم قالوا ظننا أنه قليل قضى عليهم بما ظنوه و عليهم الحلف على الزائد فلو قالوا ظننا أنه ألف درهم فبان أنه ألف دينار قضى عليهم بصحة الإجازة فى خمسمائه درهم و أحلفوا على نفى ظن الزائد فللموصى له نصف ألف درهم من التركة و ثلث البقيه و ذلك

لأصالة عدم تعلق الإجازة بالزائد و أصالة عدم علمهم بالزائد بخلاف ما إذا أوصى بعين معينه كدار أو عبد فأجازوا ثم ادعوا أنهم ظنوا أن ذلك أزيد من الثلث بقليل فبان أنه أزيد بكثير فإنه لا يسمع منهم ذلك لأن إجازتهم تعلق بمعلوم و هو الدار أو العبد و منهم من سوى بين المسألتين فى القبول و منهم من سوى بينهما فى عدم القبول و هذا هو الأقوى أخذا بظاهر كلامهم فى الإجازة كما فى سائر المقامات كما إذا أقر بشيء ثم ادعى أنه ظن كذا أو وهب أو صالح أو نحو ذلك ثم ادعى أنه ظن كذا فإنه لا يسمع منه بل الأقوى عدم السماع حتى مع العلم بصدقهم فى دعواهم إلا إذا علم كون إجازتهم مقيدة بكونه بمقدار كذا فيرجع إلى عدم الإجازة و معه

يشكل السماع فيما ظنوه أيضا

٦ مسألة المدار في اعتبار الثلث على حال وفاه الموصى لا حال الوصيه

بل على حال حصول قبض الوارث للتركة إن لم تكن بيدهم حال الوفاء فلو أوصى بحصه مشاعه كالربع أو الثلث و كان ماله بمقدار ثمَّ نقص كان النقص مشتركا بين الوارث و الموصى له و لو زاد كانت الزيادة لهما مطلقا و إن كانت كثيره جدا و قد يقيد بما إذا لم تكن كثيره إذ لا يعلم إرادته هذه الزيادة المتجدده و الأصل عدم تعلق الوصيه بها و لكن لا وجه له للزوم العمل بإطلاق الوصيه نعم لو كان هناك قرينه قطعيه على عدم إرادته الزيادة المتجدده صح ما ذكر لكن عليه لا فرق بين كثره الزيادة و قلتها و لو أوصى بعين معينه كانت بقدر الثلث أو أقل ثمَّ حصل نقص في المال أو زياده في قيمه تلك العين بحيث صارت أزيد من الثلث حال الوفاء بطلت بالنسبه إلى الزائد مع عدم إجازة الوارث و إن كانت أزيد من الثلث حال الوصيه ثمَّ زادت التركة أو نقصت قيمه تلك العين فصارت بقدر الثلث أو أقل صحت الوصيه فيها و كذا الحال إذا أوصى بمقدار معين كلي كمائه دينار مثلا

٧ مسألة ربما يحتمل فيما لو أوصى بعين معينه أو بكلي

كمائه دينار مثلا أنه إذا أتلف من التركة بعد موت الموصى يرد النقص عليهما أيضا بالنسبه كما في الحصه المشاعه و إن كان الثلث و افيا و ذلك بدعوى أن الوصيه بهما ترجع إلى الوصيه بمقدار ما يساوى قيمتها فيرجع إلى الوصيه بحصه مشاعه و الأقوى عدم ورود النقص عليهما ما دام الثلث و افيا

و رجوعهما إلى الحصه المشاعه فى الثلث أو فى التركه لا وجه له خصوصا فى الوصيه بالعين المعينه

٨ مسأله إذا حصل للموصى مال بعد الموت

كما إذا نصب شبكه فوق فيها صيد بعد موته يخرج منه الوصيه كما يخرج منه الديون فلو كان أوصى بالثلث أو الربع أخذ ثلث ذلك المال أيضا مثلا و إذا أوصى بعين و كانت أزيد من الثلث حين الموت و خرجت منه بضم ذلك المال نفذت فيها و كذا إذا أوصى بكلى كمائه دينار مثلا بل لو أوصى ثم قتل حسب دينه من جمله تركته فيخرج منها الثلث كما يخرج منها ديونه إذا كان القتل خطأ بل و إن كان عمدا و صالحوا على الديه للنصوص الخاصه مضافا إلى الاعتبار و هو كونه أحق بعوض نفسه من غيره و كذا إذا أخذ ديه جرحه خطأ بل أو عمدا يزدى، سيد محمد كاظم طباطبايى، العروه الوثقى للسيد اليزدى، ٢ جلد، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت - لبنان، دوم، ١٤٠٩ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩